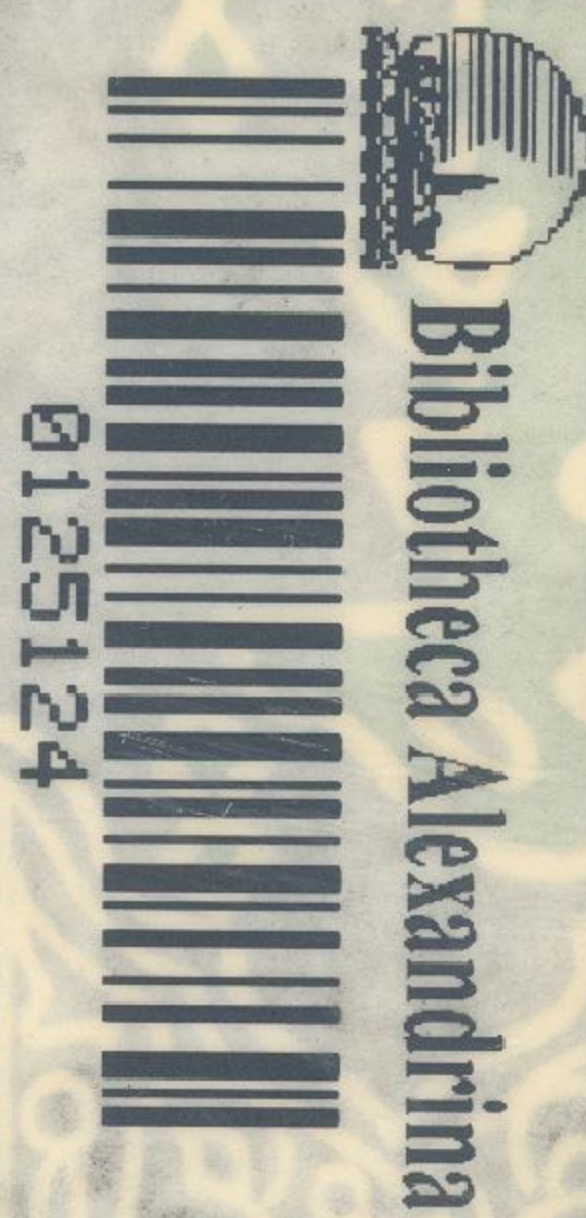


مجمع فتاوى



مجمع فتاوى

شيخ الإسلام أحمد بن نعيمه

طيب الله ثراه

جمع وترتيب الفقيه إلى الله

بهر الدين بن محمد بن قاسم الدين بن أبي شبيب

رحم الله

وساعده ابنه محمد وفقه الله

المجلد السابع والثلاثون

الْفَهْرَسْتُ الْإِسْلَامِيَّةُ

وَالنَّفَثُ زَيْبُ

لِجَمْعِ

فَتَاوَى سَيِّحِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ

General Organization Of the Alexandria Library (GOAL)

مَدْرَسَةُ الْإِسْلَامِ
Bibliotheca Alexandrina

الْعَوْدُ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قَاسِمٍ

المجلد السابع	رقم العدد ثلاثون
رقم النسب ١	٢

المَجْلَدُ الثَّانِي

« أرسل الله الرسل ليقوم الناس
بالقسط لأن بني آدم في كثير من
المواضع لا يعلمون حقيقة القسط
ولا يقدرُونَ على فعله » •

« كتاب الله وسنة نبيه يفصلان
النزاع بين من يحسن الرد اليهما
ومن لم يهتد لذلك فهو اما لعدم
استطاعته فيعذر ، او لتفريطه
فيلام » •

« ابن تيمية »

فهرس فهرس المجلد الثانى

صحيفة

- ١ - فهرس أصول الفقه ... ٣
- ٢ - فهرس الفقه ... ٣٢
- ٣ - فهرس علوم أخرى ، وصناعات ، ومهن (أشار إليها) ... ٤٥٩
 - (١) الفلك ... ٤٦١
 - (٢) تقويم الاوقات ... ٤٦٥
 - (٣) الاجيال ... ٤٦٦
 - (٤) الحيوان (٥) النبات (٦) المعادن ... ٤٦٨
 - الاعراض ... ٤٦٩
 - احالة العالم (٧) الكيمياء ... ٤٧٠
 - (٨) الطب ... ٤٧١
 - (٩) صناعات ومهن ... ٤٧٣
 - (١٠) الرياضة ... ٤٧٤
 - (١١) السباحة والنزهة (١٢) الحساب ، الجبر ، المقابلة ... ٤٧٥
 - (١٣) الهندسة (١٤) تجويد (١٥) بلاغة ... ٤٧٦
 - (١٦) الشعر (١٧) الانساب ... ٤٧٧
 - (١٨) الترجمة ... ٤٧٨
 - (١٩) اللغة العربية ... ٤٨٠
 - (٢٠) التاريخ ... ٤٨٣
 - (٢١) علم النفس ... ٤٨٥
- ٤ - فهرس الاعلام (الذين ترجم لهم ، أو ذكر عنهم مايفيد الباحث) ... ٤٨٩
- ٥ - فهرس الأسم ، والفرق ، والطوائف ، والطرقية ، والمذاهب
(ذكر مللهم وآرائهم) ... ٥٠١
- ٦ - فهرس الكتب (التي امتدحها المؤلف أو ناقشها أو بين نسبتها) ... ٥٠٦
- ٧ - الامكنة والبلدان وأفضلها ، والبقاع وما يصح منها وما يعظم ... ٥١٠
- ٨ - فهرس موضوعات المجلدين (١) ... ٤٣١
كلمة شكر وتقدير ... ٥١٣

(١) ملاحظة : ما فيه الألف واللام والهمزة بعدها (الا) في آخر حرف الالف ، وما فيه (ال) في آخر كل حرف .

الفهرس (لعام)

أصول الفقه

٣ - ٣٠

حده

١٥٧ ، ١٥٨ ج ١٢ الأصول في اللغة
١١٢ - ١٢٦ ج ١٣ حد الفقه والخلاف
المشهور فيه والصواب في ذلك ، وقولهم
هو من باب الظنون
٩٩ ، ١٠١ ، ١٣٤ ، ٣٠٦ - ٣١١ ج ١٩ ،
١١٤ ج ٣ المراد بالشرع ، والعلم الشرعى ،
والشريعة • أو علم الفروع أو فروع الدين ،
غلط في الشريعة صنفان
٢٦٨ ج ٣ ، ٢٦٢ - ٢٦٥ ج ١١ ، ٣٩٥ ،
٣٩٦ ج ٣٥ ، ٣٠٨ ج ١٩ صار لمسمى
الشرع (٣) أقسام : منزل ، مؤل ، مبدل
٣٣٣ ، ٣٣٤ ج ٣ العلم يراد به نوعان
(١) العلم بالله (٢) العلم بشرعه ، العلماء
ثلاثة ...
٢٢٨ - ٢٣٤ ج ١٩ قول بعض الناس العلوم
الشرعية والعلوم العقلية
٦٢ - ٦٤ ج ٢٠ العلوم والأقوال عقلية
وملية وشرعية
٦٥ - ٧٣ ج ٢٠ كل من الدين الجامع من
الواجبات وسائر العبادات ومن التحريمات
ينقسم الى عقلى وملى وشرعى
٧٢ ، ٧٣ ج ٢٠ غالب الفقهاء انما يتكلمون
في الطاعات الشرعية مع العقلية ، وغالب
الصوفية ... وغالب المتفلسفة
٧٤ - ٨٥ ج ٢٠ اُصدق أساس الحسنات ،
الحسنات كلها عدل والسيئات كلها ظلم ،
اعدل القولى والصدق
٤٣ ، ٤٤ ج ٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ج ٢ أهل الكلام
يقسمون العلوم الى ضرورى وكسبى معنى
كل من القسمين

١٩٤ ، ١٩٥ ج ٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ج ٥
العلوم التى تحصل بالأسباب الاضطرابية
اثبت مما ينتجه النظر ، قد يحصل العلم
الضرورى بدون النظر
٣٠ - ٣٤ ، ٤١ - ٤٣ ج ٣ ، ٥٣٠ - ٥٣٢
ج ١٧ تنازع الناس في حصول العلم في
القلب عقب النظر هل هو على سبيل
التولد ...
٣٦ - ٣٩ ج ٤ متى يتضمن النظر في الأدلة
العلم والهدى
١٥٦ ، ١٥٧ ج ٩ الدليل والضابط فيه
٥٩ ج ٢ ، ٣٦ - ٣٩ ج ٤ الدليل الهادى
على الاطلاق
١٦٧ ج ٢٩ ، ٤٠١ ج ٢٠ أصول الفقه
هى أدلة الأحكام الشرعية على طريق الاجال :
بحيث يميز بين الدليل الشرعى وبين غيره ،
ويعرف مراتب الأدلة فيقدم الراجع منها -
معرفة الدليل الشرعى ومرتبته
واضعه
٤٠٠ ، ٤٠١ ج ٢٠ الكلام في أصول الفقه
وتقسيمها الى الكتاب والسنة والاجماع
واجتهاد الراى ، والكلام فى وجه دلالة
الأدلة الشرعية على الأحكام : أمر معروف
من زمن الصحابة والتابعين لهم باحسان
ومن بعدهم من أئمة المسلمين ، وهم كانوا
اقعد بهذا الفن وغيره من فنون العلم الدينية
ممن بعدهم
٤٠٣ ج ٢٠ ، ١٧٨ ج ١٩ ، ٨٨ ج ١٠
أول من جرد الكلام فى أصول الفقه من
الأئمة الشافعى
٨٦ ، ٨٧ ج ٢ من له مادة فلسفية من متكلمة

قد يكون نعمة وقد يكون عقوبة وقد يكون محنة

٥١٣ ج ٧ ، ٥٩ ج ١٧ غلط من الأصوليين من انكر تفاضل أنواع الايجاب والتحرير ٢٩٩ - ٣٠٢ ج ١٩ الواجب على التخيير ، والواجب المطلق والواجب المعين والفرق بينها

٣٩ ج ٧ اذا وصف الواجب بصفات متلازمة فكل صفة يجب اتباعها

١٥٩ - ١٦١ ج ٢٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ج ١٠ ، ١٤٧ ج ٧ غلط الناس في « مسألة مالا يتم الواجب الا به فهو واجب »

٥٣٣ ج ١٠ اذا اشتبهت الميتة بالمذكي ٤٣٦ ج ٤ يجوز ترك المستحب ولا يجوز اعتقاد ترك استحبابه ، معرفة استحبابه فرض كفاية

٤٠٧ ج ٢٢ يستحب ترك هذه المستحباب لتأليف القلوب

١٠٨ ، ١٠٩ ج ١٤ المباح ٢٦٠ ، ٢٦١ ج ٢٢ الجائز

٩ ، ١٠ ج ١٨ ، ٤٤٣ - ٤٤٨ ج ١٥ فعل الرسول يدل على الاباحة لامته اذا لم يقترب به قول

٣١٤ - ٣١٨ ج ٢١ ليس كل مركب ولباس وطعام لم يكن موجودا في عهده لا يحل

٤٦٠ - ٤٦٢ ج ١٠ هل هناك من الافعال ما هو مباح مستوى الطرفين

٥٣٠ - ٥٤٨ ج ١٠ انكر الكعبي المباح في الشريعة وعلل ذلك ، اشكل جوابه على كثير من النظار والزموه ، التحقيق في ذلك ٣٠٠ ج ١٣ الكعبي

المسلمين - كآبي الخطيب وغيره - يبنى كلامه في أصول الفقه على تلك الأصول الفلسفية كقوله ...

٢٣٠ ، ٢٣١ ج ٩ أول من خلط منطقهم بأصول المسلمين وتكلم في الحدود على طريقتهم الغزالي (١)

٤٠٠ - ٤٠٥ ج ٢٠ الأصوليون ، وأحق الناس بهذا الاسم

الأحكام الخمسة

٢٢٦ ، ٢٢٧ ج ٢٢ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٢٠ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ج ١٠ الأحكام الخمسة : الايجاب والاستحباب والتحليل والكراهية والتحرير لا تؤخذ الا عن الرسول

٣١١ ج ١٩ المراد بالأحكام الشرعية ، والحكم الشرعي

٩٣ - ٩٥ ج ٣٣ ما شرعه الرسول شرعا لازما فلا يمكن تغييره وما شرع لسبب كان مشروعا عند وجود السبب

٥٢٩ ج ١٠ سر تقسيمهم الفعل المطلق الى واجب ومستحب ومكروه ومحرم ومباح الفعل المعين الذي يقال هو مباح اما ان تكون مصلحته راجحة ... وأما ان يكون مفوتا لما هو أفضل منه

٦٨٦ ، ٦٨٧ ج ١١ هل يتحقق الوجوب والتحرير بدون عقاب على الترك

٣٣٣ ، ٣٣٤ ج ١٤ هل يعاقب على مجرد عدم المأمور

١٩٩ - ٢٠٢ ج ٢٠ التحريم والايجاب

(١) انظر المنطق ص ١٥٧-١٧١ الجزء

الأول من الفهارس العامة

١٥٠ ، ١٥١ ، ١٦ - ١٨ ج ٢٩ ، ٥٣٨ -
٥٤١ ج ٢١ الأصل في الأفعال العادية
والأعيان عدم التحريم

التحسين والتقبيح

٦٧٥ - ٦٨٢ ج ١١ ، ٨ ، ٩ ج ١٥ ،
٢١٥ ، ٢١٦ ج ١٩ هل يكون الفعل قبيحا
- كالشرك والظلم والكذب والفواحش -
قبل النهي عنه ؟ وهل يعاقب من لم تقم
عليه الحجة

٩٠ - ٩٣ ج ٨ ، ١١٤ - ١١٦ ج ١٣
مسألة التحسين والتقبيح العقلي والصحيح
فيها

٤٣١ ، ٤٣٦ ج ٨ الناس في مسألة التحسين
والتقبيح طرفان ووسط ، يعلم حسن
الأشياء وقبحها بثلاثة أمور

الكراهة

٢٧٣ ج ٢٥ إذا ضعفت عما هو أصلح منها
أو أوقعته في مكروهات كرهت
٣١٢ ج ٢١ كل ما يكره استعماله يجب
استعماله مع الحاجة وتزول الكراهة

٢٤١ ج ٣٢ الكراهة في لسان السلف
١٩٤ - ١٩٧ ج ٤ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ج ١٠
الاستدلال بكون الشيء بدعة على كراهته
قاعدة عظيمة وتماها بالجواب عما يعارضها
٨٥ ج ٢١ تحريم الشيء مطلقا يقتضى
تحريم كل جزء منه

٢٥٥ ج ٣١ الفرق بين ما يجوز للحاجة
وما يجوز للضرورة

١٨٦ ، ١٨٧ ج ٢٣ ما نهى عنه سدا للذريعة
يباح للمصلحة الراجحة

٢٧٢ ج ٢٥ إذا أوجبت العبادة ضررا يمنع
فعل واجب انفع منها حرمت

٢٧٣ ج ٢٥ إذا كانت توقعه في محرم
لا تقاوم مفسدته مصلحتها حرمت

٢٨ - ٣٠ ج ٣٥ إذا كان لا يتأتى فعل
الحسنة الراجحة الا بسيئة دونها في
العقاب أو لا يتأتى له ترك سيئة الا بسيئة
دونها

٣٠ ، ٣١ ج ٣٥ إذا كانت نفس الأمير
لا تطيعه الى القيام بمصالح الامارة الا بنوع
من الاستئثار والعالم لا تطيعه نفسه
الا بنوع من المنهى عنه من الرأى والكلام
والعابد لا تطيعه نفسه الا بنوع من
الرهبانة فهل يكون ذلك اثما

٣١٠ ، ٣١١ ج ٢١ إذا اشتبه الواجب أو
المستحب بالمحذور

١٨١ ، ١٨٢ ج ٢٦ لا ينبغي ان ينظر الى
غلظ المفسدة المقتضية للحظر الا وينظر مع
ذلك الى الحاجة الموجبة للاذن بل الموجبة
للاستحباب أو الايجاب

٥٤ ج ٢٦ يشرع الاحتياط ما لم تقين
السنة

١٠٠ ج ٢٥ الاحتياط ليس بواجب
ولا محرم

١١٠ ج ٢٥ كل ما امكن وجوبه في
الشريعة يشرع الاحتياط في أدائه

٦١ - ٦٤ ج ٢١ الخلاف الذى يورث
شبهة وينبغي التثنيه عنه وما ليس كذلك

٣٣٥ ، ٣٣٦ ج ٢٢ ما يريد ان يحتاط فيه
مما اختلف فيه العلماء نوعان

٢٩٥ - ٣٠٥ ج ١٩ الفعل الواحد والفاعل
الواحد والعين الواحدة يجتمع فيه ان يكون
مأمورا به من وجه منهيا عنه من وجه

كالصلاة في الدار المفصولة

١١٨ ، ١١٩ ، ١٥٩ ج ٢٠ ، ٣٧ ج ١٦ ،
٥٣١ ، ٥٣٢ ج ١٠ ، ٦٧٣ - ٦٧٥ ج ١١
الأمر بالشئ نهى عن ضده بطريق اللازم ،
وقد يقصده الأمر وقد لا يقصده ، والمطلوب
بأنهى قيل نفس عدم المنهى عنه وقيل
ليس كذلك ، التحقيق

١٧٤ - ١٧٨ ج ٧ لفظ الأمر اذا اطلق
تناول النهى

التكليف وشروطه

١٨٢ ج ٨ الفرق بين خطاب التكوين
وخطاب التكليف

٢٠٠ ج ٢٠ التكليف الشرعى قد يكون
بانزال خطاب . . وقد يكون باظهار الخطاب
لمن لم يسمعه وقد يكون باعتقاد نزول
الخطاب أو معناه . . .

٤٨٤ - ٤٨٧ ج ٨ الفقهاء المثبتون للأسباب
والحكم قسموا خطاب الشرع واحكامه الى قسمين
خطاب تكليف وخطاب وضع واخبار كجعل
الشئ سببا وشرطا ومانعا فاعترض عليهم
نفاة ذلك ، جوابهم

٣٤٤ - ٣٤٨ ج ١٠ ، ٢٨٨ ج ٣ ، ٤١ -
٤٣ ، ١٠٠ - ١٠٢ ج ٢٢ التكليف مشروط
بالممكن من العلم والقدرة . . . قد يسقط
التكليف أيضا عمن لم تكمل فيه اداة العلم
والقدرة تخفيفا كا . . .

٣٤٦ ، ٣٤٧ ج ١٠ كون الشخص مريدا
لما امر به أو كارهها له لا تلتفت اليه
الشرائع

٢٨٧ ج ٩ العقل المشروط ففى التكليف
لا بد ان يكون علوما يميز بها الانسان بين
ما ينفعه وما يضره فالمجنون . . .

٣٠٨ - ٣١١ ج ٩ الناس متباينون ففى
عقلهم للأشياء

٤٣١ ، ٤٣٢ ج ١٠ القلم مرفوع عمن
الأطفال والمجانين

١٦ - ٢٢ ج ٢٢ هل يعفى عمن ترك الواجب
أو فعل المحرم جهلا أو اعراضا عن طلب
العلم الواجب عليه أو علم ولم يلتزمه

١٠٣ - ١٠٩ ج ٣٣ تصرفات السكران ومن
زال عقله بالبنج . . .

٧ - ٢٢ ج ٢٢ كفر الكافر لم يسقط عنه
ما تركه من الواجبات وما فعل من المحرمات
١٠ ج ٢٢ ما تركه المرتد من الواجبات

٢٥٩ ج ٤ اذا ارتد عن الاسلام هل يجازى
بأعماله الصالحة قبل الردة

٣٢٣ - ٣٢٥ ج ١٠ هل تغفر ذنوب الكافر
التي فعلها فى حال كفره اذا تاب من الكفر
٢٨٢ ، ٢٨٣ ج ٢١ ما فعله المشركون من
خير اتيبوا عليه فى الدنيا ، وان اسلموا
اتيبوا على ذلك

٧٠١ ، ٧٠٢ ج ١٢ « من أحسن فى الاسلام
لم يؤخذ بما عمله فى الجاهلية

٣١٨ - ٣٢٦ ج ٣ الجواب عن قول القائل
هل ذلك من تكليف مالا يطاق ، الخلاف
المحقق فى هذه العبارة نوعان (١)

٤٤٩ ج ٨ ليس فى السلف من اطلق
القول بتكليف مالا يطاق ، المقتصدون من

(١) وانظر ص ١٤٩ من الفهارس العامة
الجزء الاول

أدلة الأحكام

٣٣٩ - ٣٤٦ ، ٣ ، ج ١١ ، ٩ ، ج ٢٠ طرق
الأحكام الشرعية التي نتكلم عليها في أصول
الفقه هي (١) الكتاب (٢) السنة (٣) الإجماع
(٤) القياس على النص والاجتماع (٥)
(٥) الاستصحاب (٦) المصالح المرسلة ،
وبعض يقرب إليها الاستحسان ، وقريب
منها ذوق الصوفية ووجدهم والهاماتهم .
المصالح المرسلة تشبه من بعض الوجوه
التحسين العقلي والرأي ونحو ذلك

الأصل الأول

كتاب الله وهو كلامه (١) القرآن (٢)
٤٩٩ ج ٢٠ ، ٧٦ - ٩٢ ج ١٩ وجوب
اتباعه ، وما دل عليه من اتباع السنة
والجماعة وإن لم نجد ما في الكتاب منصوصا
بعينه عن الرسول غير الكتاب
٣٩٩ ، ٣٣٧ ج ١١ لم يختلف أحد من
أئمة المسلمين في أنه طريق ، لم يخالف
في الاستدلال به إلا بعض أهل الضلال في
بعض المسائل الاعتقادية
٢٦٠ ج ٢٠ الاحتجاج بالقراءات الخارجة
عبد مصحف عثمان على العمل دون
التلاوة (٣)

(٥) انظر القياس ص ٢٠
(١) انظر ص ٢٢١ في إبطال تفريقت
الكلاية بين كتاب الله وكلام الله
(٢) انظر ص ٢٤٧ الجزء الأول
(٣) انظر ص ٢٤٧ الجزء الأول

هؤلاء يفصلون فسي ذلك فيقولون تكليف
مالا يطاق للعجز عنه لا يجوز ، وأما ما يقال
أنه لا يطاق للاشتغال بضده فيجوز تكليفه
٢٨١ - ٢٨٣ ج ١٤ تنازع الناس في ترك
المأمور وترك المحذور هل هو أمر وجودي
أو عيني

١٧٠ ج ٩ ، ٣٥٥ - ٣٦٤ ج ٢١ ، ١٦٧
ج ٢٠ لفظ العلة قد يراد به العلة التامة
- وهو مجموع ما يستلزم الحكم - فيدخل
في لفظ العلة على هذا الاصطلاح جبر العلة
وشروطها وعدم المانع .

وقد يراد بلفظ العلة ما يقتضي الحكم
وإن توقف على ثبوت شروط وانتفاء موانع ،
وقد يعبر عن ذلك بالسبب .

٣٤٨ ٣٤٩ ج ١١ معنى الباطل والصحيح
من العبادات والاعتقادات والمقالات
القضاء والاعادة والإداء

٣٥ - ٧٧ ج ٢٢ إذا استيقظ آخر الوقت
أو في أوله ، وهل تسمى صلاته قضاء
أو أداء

٦٣٢ - ٦٣٤ ج ٢١ كل من فعل عبادة كما
أمر بحسب وسعه فلا اعادة عليه

٣٧ - ٣٩ ج ٢٣ كل من ترك واجبا لم يعلم
وجوبه أو فعل محظورا لم يعلم أنه محظور
لم تلزمه الاعادة إذا علم

١٠-١٦ ج ٢٢ ما تركه المسلم من الواجبات
أو فعله من العقود والنقبوض قبل بلوغ الحجة
أو مع التأويل

٤٦ ج ٢٢ من ارتد ثم عاد إلى الإسلام في
حياة الرسول وبعده

لا مجاز في القرآن (١)

المحكم والمتشابه في القرآن (٢)

٢٩ ، ٣٠ ج ١٣ النسخ في اصطلاح أكثر السلف (٣)

٦٥ ، ٦٦ ج ٥ لا نسخ في الاخبار عن صفات الله ولا ..

١١٢ ، ١١٣ ج ٤ الحكمة في النسخ ومن انكره

١٤٨ - ١٨٨ ج ١٧ نسخ التلاوة دون الحكم، والحكم دون التلاوة ...

١٤٦ ، ١٤٧ ج ١٤ المعتزلة لا تجوز النسخ قبل التمكن

٤٠٧ - ٤٠٩ ج ٦ الزيادة على النص ليست نسخا على الصحيح

١٨٤ - ١٩٢ ج ١٧ هل ينسخ الى غير يدل ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ج ١٩ الحكم لا يثبت الا مع التمكن من العلم ولا يقضى مالم يعلم وجوبه

٣٩٧ - ٣٩٩ ج ٢٠ لا ينسخ القرآن بسنة بلا قرآن

٤٦ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ج ١٧ ، ٤٤٢

ج ١٥ عمدة من جوز نسخه بغير قرآن ٣٢ ، ٩٤ ج ٣٣ ، ٢٦٧ ، ٢٥٧ ج ١٩ لا تنسخ النصوص باجماع ، ترك عمر اعطاء المؤلفه لانه استغنى في زمانه عن اعطائهم

١١١ ، ١١٢ ج ٢٨ دعوى نسخ التعزير بالعقوبات المالية والجواب عنه ، كثير ممن

(١) انظر ص ٢٣٦ ، ٢٣٧

(٢) انظر ص ٢٣٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩

(٣) انظر ص ٢٤٢ الجزء الأول

يخالف النصوص لا يحتج الا بدعوى نسخ ١١٢ ج ٢٨ ، ١١٥ ج ٣٢ لا يعرف اجماع على ترك نص الا وقد عرف النص الناسخ له ٢١٥ ، ٢١٦ ج ٣٥ التحريم المبتدأ لا يكون نسخا لاستصحاب حكم الفعل

الأصل الثاني السنة

٦ ، ٧ ، ٩ - ١٢ ج ١٨ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ج ١٩ سنة النبي قوله وفعله واقراره ، لم ينهم عن تلقيح النخل

٣١٧ ، ٣١٨ ج ٢١ السنة ما قام الدليل الشرعى عليه بأنه طاعة لله ورسوله سواء فعله أو فعل على زمانه أو لم يفعله ولم يفعل في زمانه لعدم مقتضى حينئذ لفعله أو وجود المانع

١١١ ، ١١٢ ج ٢٣ قد يفعل النبي شيئا لسبب فيجعله بعض الناس سنة راتبه

٦٣٢ ج ١١ ، ٤٠٩ - ٤١١ ج ١٠ ، ٢٨٠ ج ١ التفريق بين ما يقصد به العبادة وما يقصد به العادة ومذهب الصحابة في ذلك

١٠٣ - ١٠٥ ج ١٩ ، ٣٩٩ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١٥٤ ج ٣ وجوب طاعة الرسول والاقرار بما جاء به جملة وتفصيلا

٥٦٧ ج ٢٢ حكم فعل الرسول اذا خرج امثالا لأمر أو تفسيراً لمجمل

٨٢ - ٩١ ج ٩ الأمر باتباع الكتاب والقرآن يوجب الأمر باتباع الحكمة التي بعث بها وباتباعه وطاعته مطلقا وان لم نجد ما قاله

منصوصا بعينه في الكتاب

١٨٥ ، ١٨٦ ج ١٩ الأحاديث في وجوب اتباع سنته

شمول نصوصهما

١٧٥ ، ١٧٦ ج ١٩ / ٤٤٣ ، ٤٤٤ ج ١٧
الكتاب والسنة وافيان بجميع أمور الدين /
يجب ان تعرض أقوال الناس عليهما

٢٠٦ ، ٢٠٧ ج ٣٤ ، ١٣٣ ج ٤ القرآن
والحديث فيهما كلمات جامعة هي قواعد
وقضايا كلية تتناول كل ما يدخل فيها ،
وكل ما دخل فيها فهو مذكور باسمه العام ،
ويسمى كل شيء بما يدل على صفته المناسبة
للمحكم ..

٢٠٧ ج ٣٤ / ٣٣٨ - ٣٥٧ ج ٣١ من
أمثلة هذه القاعدة اسم الناس والعالمين
والخمر والميسر والأيمان والماء والمشركون
وأهل الكتاب / ومسائل الفرائض التي هي
اشكل الأشياء وأدقها

٢٠٦ - ٢٠٨ ج ٣٤ الرد على من يقول ليس
في الحشيشة آية ولا حديث
٢٣٦ ج ٢٥ الأحكام التي تحتاج الأمة الى
معرفتها لا بد ان يبينها الرسول وتتناقلها
الأمة

٢٨٠ - ٢٨٥ ج ١٩ ، ٣٣١ - ٣٣٣ ج ٢٢
النصوص وافية بجمهور أفعال العباد ،
ومنهم من يقول انها وافية بجميع ذلك ،
من انكر ذلك فلم يفهم معاني النصوص
العامة وشمولها لأحكام أفعال العباد

١٩٩ ج ١٩ لا يوجد مسألة اتفق السلف
على أنه لا يستدل فيها بنص جلي ولا خفي
٢٠٠ ج ١٩ قد يخفى فهم الصحابة للقرآن
والسنة على أكثر المتأخرين ، سبب ذلك

٢٠٠ ، ٢٠١ ج ١٩ من قال ان الاجماع
مستند معظم الشريعة فقد أخبر عن نقص
علمه بهما ، ما من مسألة الا وقد تكلم
الصحابة فيها أو في نظيرها بالكتاب والسنة ،

٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٣٧ ج ١١ ، ٢٩ ج ١٣ ،
٨٦ - ٩١ ج ١٩ ، ٧ ، ٨ ج ٢٥ (١) السنة
المتواترة التي لا تخالف ظاهر القرآن بسل
تفسره . اما السنة المتواترة التي لا تفسر
ظاهر القرآن أو يقال تخالف ظاهره فمذهب
جميع السلف العمل بها أيضا الا الخوارج ،
قد ينكر هؤلاء كثيرا من السنن طعنا في
النقل لا ردا للمنقول ، كما ينكر كثير من
أهل البدع السنن المتواترة عند أهل العلم
(٢) السنن المتواترة اما متلقاة بالقبول بين
أهل العلم بها أو برواية الثقات لها ، انكرها
بعض أهل الكلام وأنكر كثير منهم ان يحصل
العلم بشيء منها ، وكثير من أهل الرأي
قد ينكر كثيرا منها بشروط اشتراطها
ومعارضات دفعها بها

٢٥٧ ج ٢٠ انقسام الأحاديث الى قطعي
الدلالة وغير قطعيها ، يجب اعتقاد موجب
القسم الأول علما وعملا
٢٥٩ - ٢٦٣ ج ٢٠ يجب العمل بالقسم
الثاني في الأحكام الشرعية واختلف فيه اذا
تضمن وعيدا

انقسام الخبر الى متواتر وغير متواتر (١)
وصيغ الاداء (٢)

ما يفيد العلم ويجب تصديقه (٣)
٤٠٨ ، ٤٠٩ ج ١ لا تثبت شريعة بحديث
ضعيف ...

١٨٩ ج ٣٢ متى يكون المرسل حجة
٣٤٦ - ٣٥٢ ج ١٣ حكم المراسيل اذا
تعددت طرقها وخلت عن المواطنة ..

(١) انظر ص ٣٧٠ المجلد الأول

(٢) انظر ص ٣٧٥ المجلد الأول

(٣) انظر ص ٣٧١ المجلد الأول

٢٩٩ ، ٣٠٠ ج ٢٠ لم يدع أحد ان اجماع
أهل مدينة غير مدينة الرسول حجة يجب
اتباعها

٣٠٣ ، ٣٠٠ ج ٢٠ التحقيق في مسألة
الاحتجاج باجماع أهل المدينة انه أربع مراتب
(١) ما يجرى مجرى النقل عن النبي فهو
حجة بالاجماع كمقدار المد والصاع ٠٠٠
٣٠٨ ج ٢٠ (٢) العمل القديم بالمدينة قبل
مقتل عثمان

٣٠٩ ج ٢٠ (٣) اذا تعارض في المسألة
دليان واحدهما يعمل به أهل المدينة
٣١٠ ج ٢٠ (٤) العمل المتأخر بالمدينة
١٠ - ١٤ ج ٢٠ أقوال بعض الأئمة كالاربعة
وغيرهم ليس حجة لا زمة ولا اجماعا ،
الأكابر من اتباعهم لا يزالون اذا ظهر لهم
دلالة الكتاب والسنة على ما يخالف قول
متبوعهم اتبعوا ذلك

٣١٩ ج ٢١ ، ٢٣٥ ج ٢٢ ما سنه الخلفاء
الراشدون فهو سنة
٥٤٧ ، ٥٤٨ ج ١٠ افعال الخلفاء الراشدين
طاعة وعبادة وطريقة الملوك العادلين طاعة
أو عفو وطريقة الملوك الظالمين ٠٠٠

٢٦٧ ، ٢٦٨ ج ٢٣ من المسائل ما لا يمكن
العمل فيها بقول مجمع عليه

٣٩٩ ج ٢٣ ، ٥٨٥ ج ٢٠ ، ٢٦ ، ٢٧
ج ١٣ اذا اختلف الصحابة أو غيرهم في
مسألة ثم اجمع من بعدهم على أحد القولين
٥١ ، ٦٠ ج ١٣ اذا اختلف الصحابة
والتابعون على قولين لم يجز لمن بعدهم
احداث قول ثالث

١٤ ج ٢٠ أقوال الصحابة اذا انتشرت

انما تكلم بعضهم بالرأى في مسائل قليلة
١٣٧ ج ٣ الأصل الثالث الاجماع

١٠ ج ٢٠ معنى الاجماع ، اذا ثبت اجماع
الامة على حكم لم يكن لأحد ان يخرج عن
اجماعهم

٣٤١ ج ١١ الاجماع متفق عليه بين عامة
المسلمين ، انكره بعض أهل البدع من
المعتزلة والشيعة ، ما اختلف فيه من
الاجماع

١٧٦ - ١٨٠ ، ٩١ - ٩٧ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨
ج ١٩ ، ١٧ ج ١ ، ٣٧٣ ج ٢٧ ، ١٢٥
ج ٢٨ ، ٣٨ ، ٣٩ ج ٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ج ٣
الاجماع حق ، أدلة حجته

١٩٥ - ٢٠٢ ج ١٩ من يحتاج الى الاستدلال
بالاجماع ، لا يوجد مسأله مجمع عليها
الا وفيها نص الرسول كالمسائل الآتية

١٩٥ - ١٩٨ (١) المضاربة (٢) الحامل
المتوفى عنها (٣) المفوضة (٤) الحرام
(٥) المبتوتة

٢٧٠ ، ١٩٥ ج ١٩ الاجماع مع النص
دليان كالكتاب والسنة

٣٥٣ ، ٢٥ ج ١٣ من يعتبر في الاجماع على
صحة حكم من الأحكام

١٥٧ ج ٣ ، ٣٤١ ج ١١ ، ٢٥ ، ٢٦
ج ١٣ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ج ١٩ المعلوم من
الاجماع ما كان عليه الصحابة وبعد ذلك
يتعذر العلم به غالبا

٢٧١ ، ٢٧٢ ج ١٩ قول أحمد وغيره من أدعي
الاجماع فقد كذب ولكن يقال لا أعلم نزاعا
١٠ ج ٢٠ كثير من المسائل يظن بعض الناس

فيها اجماعا ولا يكون الأمر كذلك

٧١ - ٧٥ ج ١٩ من نصب القياس أو العقل
أو الذوق مطلقا أو قدمه بين يدي الرسول
فهو ضال أيضا

٧٤ ، ٧٥ ج ١٩ القياس والرأى والذوق
هو عامة خطأ المتكلمة والمتصوفة وطائفة من
المتفقهة

٧٤ ، ٧٥ ج ١٩ وتأويل النصوص الصحيحة
أو الضعيفة عامة خطأ طوائف المتكلمة
والمحدثه والمقلدة والمتصوفة والمتفقهة

١٥٥ - ١٧٤ ج ١٩ الرسول بين أصول
الدين وفروعه باطنه وظاهره علمه وعمله ،
خطأ من انتقص الرسول في علمه أو بيانه
٦٦ - ٧٥ ، ٩ ج ١٩ الاكتفاء بالرسالة
والاستغناء بالنبي عن اتباع ما سواه اتباعا
عاما

٩٣ - ١٠٥ ، ٧٦ - ٨١ ج ١٩ بيان ان
السعادة والهدى في متابعة الرسول وان
الضلال والشقاء في مخالفته ، وان كسل
خير في الوجود فممنشوءه من جهة الرسول ،
وان كل شر في العالم فسببه مخالفة الرسول
أو الجهل بما جاء به

٣٤٢ ج ١١ ، ١٦٥ ج ٢٩ الاستصحاب ،
وهو انبقاء على الأصل فيما لم يعلم ثبوته
وانتفاؤه بالشرع ، حجة على عدم الاعتقاد ،
وهل هو حجة في اعتقاد عدم

١٦٦ ج ٢٩ ، ١٢١ ، ١٢٢ ج ١٣ ، ١٦

ج ٢٣ متى يجوز العمل بالاستصحاب
١١٢ ج ١٣ الاستصحاب أضعف الأدلة
في كثير من المواضع

١٥٠ ، ١٦ ج ٢٣ استصحاب حال العدم

ولم تنكر في رمانهم فهي حجة وان تنازعوا
رد الى الله والرسول ولم يكن قول بعضهم
حجة ، اذا قال بعضهم قولاً ولم يقل بعضهم
بخلافه ولم ينتشر

٣٩٩ ، ٤٠٠ ج ٤ قول أبى بكر وعمر حجة
في احد قوى العلماء بخلاف عثمان وعلى

٢٧١ ، ٢٧٢ ج ١٩ اذا نقل عالم الاجماع
ونقل آخر النزاع ، اذا تظافر على نقل
النزاع اثنان

٢٦ ، ٢٧ ج ١٣ النزاع الحادث بعد اجماع
السلف خطأ قطعاً بخلاف الخوارج ...

٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ج ١٩ الاجماع قطعيه
قطعي وظنيه ظني

٣٩ ج ٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ج ١٩ الاجماع
الذى يكفر مخالفه والذى لا يكفر

٢٣ - ٢٧ ج ١٣ معرفة أقوال السلف
واعمالهم واجماعهم انفع من معرفة أقوال
المتأخرين واعمالهم ، عمدة أكثر المتأخرين
وعجزهم عن معرفة الاجماع والخلاف في كثير
من الأصول الكبار

وجوب اتباع الكتاب والسنة والاجماع

٤٩٨ - ٥٠٣ ج ٢٠ / الكتساب والسنة
والاجماع هي أصول العلم والدين / وهي
واجبة الاتباع لأنها حق لا باطل فيه - وهي
مبنية على أصليين - بخلاف الاسرائيليات
والعقليات والقياسيات والالهامات ففيها
الحق والباطل

٦٧ - ١٠٢ ج ١٣ عمدة من يخالف السنة
بما يراه حجة ودليلاً (٣) أمور اما احتجاج
بقياس فاسد أو نقل كاذب أو خطاب
شيطاني

أضعف الأدلة مطلقا ، يرجع عليه استصحاب
براءة الذمة

٨٤ ، ٨٥ ج ١٤ شرع من قبلنا
٧ ج ١٩ انما هو شرع لنا فيما ثبت أنه
شرع لهم دون ما روه لنا ، هذا يخلط فيه
كثير من المتعبدة والقصاص وبعض أهل
التفسير وبعض أهل الكلام
١٠٢ - ١٠٦ ج ١٣ ان قيل : فى كتب
الأنجيل التى عندهم ان المسيح صلب وانه
بعد الصلب بأيام أتى اليهم وقال انا المسيح
الخ . فاين الانجيل الذى قال الله فيه
(وليحكم أهل الانجيل)

٦٧ ج ١٨ الاحتجاج بالأحاديث الاسرائيلية
٢٧٨ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ج ١ ما ينقل عن
الصحابة فى جنس العبادات أو الإباحات
أو التحريمات اذا لم يوافقه غيره من الصحابة
لم يكن فعله سنة

١٢ ، ١٣ ج ٢٠ اذا تنازع المسلمون فى
مسألة وجب اتباع ما دل عليه الكتاب
٣٤٣ ، ٣٤٤ ج ١١ الاستحسان يقرب به
بعضهم من المصالح المرسلة

٤٦ ج ٤ القائلون بالاستحسان الذين
تركوا القياس لنص خير ممن طرد القياس
وترك النص

٣٣٩ - ٣٤٢ ج ٣١ قول العنبري القياس
ما قال علي والاستحسان ما قال زيد

٧٦٦ ، ٤٧٧ ج ١٠ الإلهام مما فسر به
الاستحسان ، من طعن فيه

٤٧٨ ، ٤٧٩ ج ١٠ ، ٦٨ - ٧٠ ج ١٣ ،
٦٥ ، ٦٦ ج ١١ الشارح بين الأمور الكلية

والمعينات تعلم غالبا بأدلة خاصة كالإلهام ،
هل الإلهام طريق شرعى مطلقا أو ليس
بشرعى مطلقا

٤٧٠ - ٤٧٢ ج ١٠ يأمر عبد القادر وامثاله
بالترجيح بالإلهام والذوق أو بالقضاء
والقدر اذا لم يتبين الحكم الشرعى

٧٣ - ٧٦ ج ١٣ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ج ٢ على
المحدث والملمهم والمكاشف والمخاطب ان يعتبر
ذلك بالكتاب والسنة

٤٧٢ ، ٤٧٩ ج ١٠ ، ٤٢ - ٤٨ ج ٢٠ ،
٢٤٥ ، ٢٤٦ ج ١٣ القلب المعصوم بالتقوى
اذا رجح بمجرد رأيه

٣٧٦ ، ٣٧٧ ج ٢٤ الاعتماد فى مسائل
العلم والدين على النصوص والاجماع
ويستشهد بالكشوفات والمنامات

٤٥٨ ج ٢٧ الرؤيا المحضة لا يثبت بها
شئ

٣٤٢ ، ٣٤٣ ج ١١ المصالح المرسلة وهى
ان يرى المجتهد أن هذا الفعل يجلب منفعة
راجحة وليس فى الشرع ما ينفيه فيه خلاف
مشهور

٣٤٣ ج ١١ بعض الناس يخص المصالح
المرسلة بحفظ النفوس والأموال والاعراض
والمعقول والاديان ، وهى فى جلب المنافع
أيضا

٣٤٣ - ٣٤٨ ج ١١ كثير من الأمراء والعلماء
والعباد رأوا مصالح فاستعملوها بناء على
هذا الأصل ولم تكن كذلك ، لم تهمل
الشرعية مصلحة قط

أول من جرد الكلام فى أصول الفقه لسم
يقسم الكلام الى حقيقة ومجاز من أئمة الدين
وسلف المسلمين ولا من أئمة النحو واللغة
٨٨ ج ٧ من منع هذا التقسيم من العلماء
الأكابر وأصحاب الأئمة

٤٠٣ ، ٤٠٤ ج ٢٠ هذا التقسيم موجود فى
كتب المعتزلة ومن أخذ عنهم وشابهم ، لكن
ليس فيهم امام فى فن من فنون الاسلام
٨٨ ج ٧ ، ٢٧٧ ج ١٢ أول من عرف عنه
التكلم بلفظ المجاز لم يعن به ما هو قسم
الحقيقة

٧٩ ج ٧ قول أحمد هذا من مجاز اللغة
لا يعنى به أنه استعمل فى غير ما وضع له
٨٩ ، ٩٠ ج ٧ انكر طائفة ان يكون فى
اللغة مجاز لا فى القرآن ولا فى غيره ، منهم
٩٦ ، ٩٧ ج ٧ هؤلاء يقسمون الحقيقة الى
ثلاث لغوية ، عرفية ، شرعية

٩٦ ، ٩٧ ج ٧ ، ١٣١ - ١٣٤ ج ٢١
الحقيقة العرفية عندهم هى ما صار اللفظ
دالا فيها على المعنى بالعرف لا باللغة ، وذلك
المعنى تارة أعم من اللغوى وتارة أخص ،
وتارة مباينا له لكن بينهما علاقة استعمل
لاجلها

٢٣٥ - ٢٥٩ ج ١٩ ، ٤٠ ، ٤١ ج ٢٤
الاسماء التى علق الله بها الأحكام فى الكتاب
والسنة منها ما يعرف بالشرع ، ومنها
ما يعرف باللغة ، ومنها ما يعرف بعرف الناس
وعاداتهم . فما كان من النوع الأول فقد بينه
الله ورسوله ، وما كان من الثانى والثالث
فأصحابه والتابعون المخاطبون بهما قد

٩٦ ، ٩٧ ج ١٣ الرسل بعثت بتحصيل
المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها
٣٤٤ - ٣٤٧ ج ١١ القول بالمصالح المرسلة
يشرع من الدين ما لم يأذن به الله ، وهى
تشبه من بعض الوجوه مسألة الاستحسان
والتحسين العقلى والرأى ونحو ذلك

٣٧١ ج ٣ لا يجوز لأكابر العلماء والعباد
ان يأمرؤا بما شاؤا وينهؤا عما شاؤا كما
فعلت النصارى

تقاسيم الكلام والأسماء

٤٤٥ - ٤٥٤ ج ١٢ ، ٩٠ - ٩٦ ج ٧
النزاع فى مبدأ اللغات هل هو توقيفى ،
أو اصطلاحى ، أو بعضها توقيفى وبعضها
اصطلاحى ، أو التوقف . لم يقل انها كلها
اصطلاحية الا طوائف من المعتزلة ومن
اتبعهم ، التحقيق فى ذلك ، الذى قالوا انها
توقيفية تنازعوا هل التوقيف بالخطاب أو
بتعريف ضرورى أو كليهما ، ينبنى على
ذلك

٩٢ - ٩٥ ج ٧ هل علم الله آدم ومن حمل
فى السفينة جميع اللغات التى يتكلم بها الناس
الى يوم القيامة (وعلم آدم الأسماء كلها)
٦٢ - ٦٥ ج اللغات لا يختلف معناها
عند الكلابية والأشعرية

١١٦ ج ٧ الخمر فى النصوص والنقول
الصحيحة اسم لكل مسكر لم يسم النبيذ
خمرا بالقياس (١)

الحقيقة والمجاز

٤٠٣ - ٤٠٥ ج ٢٠ ، ٨٧ ، ٨٨ ج ٧
(١) وانظر شمول النصوص ص ٩

ولا يحتاج في فهم المراد به الى قرينة معنوية
غير الاضافة

٤١٥ ج ٢٠ (٥) قوله : هذه الألفاظ ان
كانت حقيقة لزم ان تكون مشتركة .
ما تعنى بالمشترك

٤١٦ - ٤١٨ ج ٢٠ الاشتراك ، كل لفظ
اطلق على معنيين في اللغة فلا بد من قدر
مشترك بينهما

١٧٥ - ١٧٧ ج ٣١ استعمال اللفظ الواحد
في معنيين مختلفين

٤٢٣ - ٤٢٥ ج ٢٠ يتفق اللفظان في
الدلالة على معنى ويمتاز احدهما بزيادة

٤٣١ ، ٤٣٢ ج ٢٠ لفظ الظهر والمتن
والساق والكبد والسيف لا يجوز أن
تستعمل في اللغة الا مقرونة بما يبين
المضاف اليه

٤٣٢ - ٤٣٤ ج ٢٠ ان قيل التشابه بين
معنى الرسول والرسول أتم من التشابه
بين معنى الكبد والكبد والسيف والسيف
٤٣٥ ج ٢٠ قوله وأما ان كان الاسم واحدا
والمسمى مختلفا فاما ان يكون موضوعا على
الكل حقيقة بالوضع الأول أو هو مستعار
في بعضها الخ .

٤٣٦ ، ٤٣٧ ج ٢٠ ان قال لفظ الظهر
والمتن والجناح يوجد له معنى غير هذا

٤٣٨ ج ٢٠ ان قيل فهذا يوجب ان يكون
في اللغة لفظ مشترك اشتراكا لفظيا

٤٣٨ - ٤٤١ ج ٢٠ ان قيل كيف تمنعون
الاشتراك وقد قام الدليل على وجوده

٤٤١ - ٤٤٨ ج ٢٠ نزاع الناس فيما تسمى

عرفوا المراد به لمعرفتهم بمسماه المحدود في
اللمغة أو المطلق في عرف الناس وعاداتهم من
غير حد شرعي ولا لغوي ، ما بين النبي حد
مسماه لم يلزم ان يكون قد نقله عن اللغة
أوزاد فيه ، امثلة هذا الفصل

٢٩٨ - ٣٠١ ، ١٠٥ ، ١١٧ ج ٧ ، ٤٧٦ ،
٤٧٧ ج ١٢ التحقيق ان الصلاة والزكاة
والصيام والحج والايمان لم ينقلها الشارع
ولم يغيرها ، لكن استعمالها مقيدة

٩٦ - ١٠٩ ج ٧ بطلان تقسيمهم الكلام الى
حقيقة ومجاز والاعتراض على حد كل منهما
٤٠٠ - ٤٠٣ ج ٢٠ قال الآمدي : اختلف
الأصوليون في اشتمال اللغة على الأسماء
المجازية فنفاه الاسفرائيني ومن وافقه
واثبتها الباكون وهو الحق . الكلام مع
الآمدي في شيئين (١) تحرير النقل

٤٠٥ - ٤٠٧ ج ٢٠ (٢) حجة المثبتين التي
ذكر الآمدي والجواب عنها من وجوه
٤٠٧ ج ٢٠ (١) قوله ان هذه الأسماء اما ان
تكون حقيقة أو مجازا : انما يصح اذا ثبت
التقسيم

٤٠٨ ج ٢٠ (٢) بعض القائلين بالحقيقة
والمجاز وصف اللفظ الواحد بأنه حقيقة
ومجاز

٤٠٨ - ٤١٠ ج ٢٠ (٣) ان هذه الألفاظ
ان لم يثبتوا أنها وضعت لمعنى ثم استعملت
في غيره لم يثبت أنها مجاز

٤١٠ - ٤٣٥ ج ٢٠ (٤) ان هذا اللفظ
المضاف لم يوضع ولم يستعمل الا في هذا
المعنى ولا يفهم منه غيره ولا يحتمل سواه

٤٦٣ ، ٤٦٤ ج ٢٠ ، ١١٢ - ١١٤ ج ٧
دعواهم المجاز في قوله (واسأل القرية)
٤٦٤ ج ٢٠ تمام هذا بالكلام على ما ذكره
من المجاز في القرآن وهو :
٤٦٤ ج ٢٠ (١) (تجرى من تحتها الأنهار)
(٢) (واشتعل الرأس شيبا)
٤٦٥ ج ٢٠ (٣) (واخفض لهما جناح
الذل من الرحمة)
٤٦٦ (٤) (الحج أشهر معلومات)
٤٦٧ ، ٤٦٨ ج ٢٠ (٥) (لهدمت صوامع)
(٦) (أو جاء أحد منكم من الغائط)
« زوجي عظيم الرماد »
٤٦٨ ، ٤٦٩ ج ٢٠ (٧) (الله نور السموات
والأرض)
٤٦٩ ، ٤٧٠ ج ٢٠ (٨) (فاعتدوا عليه
بمثل ما اعتدى عليكم)
٤٧٠ ، ٤٧١ ج ٢٠ ، ١٠٩ - ١١٢ ج ٧
(٩) (وجزاء سيئة سيئة مثلها) (١٠) (الله
يستهزء بهم) (١١) (ويمكرون ويمكر الله)
(١٢) (كلما أوقدوا نارا للحرب اطفأها
الله)
٤٧٢ ج ٢٠ (١٣) (فتحرير رقبة)
٤٧٢ ج ٢٠ (١٤) (ويا سماء أقلعي)
٤٧٣ ج ٢٠ ، ١٠٩ ج ٧ (١٥) (فاذاقها
الله لباس الجوع والخوف) (١٦) (عينا يشرب
بها عباد الله) (١٧) (فامسحوا بوجوهكم)
(١٨) (وأرجلكم)
٤٧٤ - ٤٨١ ج ٢٠ قال ابن عقيل فصل
في أسئلتهم فمن ذلك قوله ان (القرية)
مجتمع اناس (ذلك عيسى بن مريم)

به الخالق هل يكون مجازا في حق المخلوق
٤٤٩ ج ٢٠ (٦) منع المقدمة الثانية ، وهي
قوله : لو كان مشتركا لما سبق الى
الفهم الخ .
٤٤٩ ، ٤٥٠ ج ٢٠ (٧) ان يقال : انت
جعلت دليل الحقيقة ان يسبق الى الفهم الخ
٤٥٠ ج ٢٠ (٨) قولك : من اطلاق جميع
اللفظ كلام مجمل
٤٥٠ ج ٢٠ (٩) ان يقال له : اذكر أى
قيد شئت وفرق بين مقيد ومقيد
٤٥١ - ٤٥٣ ج ٢٠ واما حجته الثانية
فقوله : كيف وأن أهل الأمصار لم تزل
تتناقل تسمية هذا حقيقة وهذا مجازا
٤٥٤ ، ٤٥٥ ج ٢٠ تسليمه ان النزاع
لفظي ، التكلم بالألفاظ التي تكلم بها
العرب أولى من التكلم باصطلاح حادث
٤٥٤ - ٤٥٨ ج ٢٠ ، ٥٥٣ ج ١٢ ما في
اطلاق المجاز من المفاصد العقلية واللغوية
والشرعية
٤٥٥ - ٤٥٧ ج ٢٠ دعواهم ان « لا اله
الا الله » مجاز
٤٥٧ ، ٤٥٨ ج ٢٠ قول القائل : لا نسلم
تغيير الدلالة بل غايته صرف اللفظ عما
اقتضاه من جهة اطلاقه الى غيره بالقرينة
٤٥٨ - ٤٦٢ ج ٢٠ ، ٢٠٠ ج ٥ قوله :
والمجاز والحقيقة من صفات الألفاظ دون
القرائن المعنوية
٤٦٢ ، ٤٦٣ ج ٢٠ قوله : وقد ذكر نفاة
المجاز حجة ضعيفة وهي قولهم ما من صورة
الصور الا ويمكن ان يعبر عنها باللفظ
الحقيقي الخ

فصاعدا أو ما انتظم من الحروف وهى
الاصوات المقطعة المتواضع عليها ، وتنازعوا
فى الحرف الواحد المؤلف مع غيره هل
يسمى كلاما : فهو اصطلاح خاص لهم
٢٨٨ ج ١٩ لفظ النص يراد به تارة الفاظ
الكتاب والسنة سواء كان اللفظ دلالة
قطعية أو ظاهرة ، وهذا هو مراد من قال
النصوص تتناول أحكام المكلفين . ويراد
بالنص ما دلالة قطعية لا تحتل النقيض
(تلك عشرة كاملة) لا يوجد نص يخالف
قياسا صحيحا كما لا يوجد معقول صريح
يخالف المنقول الصحيح

٢٨٩ ج ١٩ من يمكنه ان يستدل على غالب
الأحكام بالنصوص وبالأقيسة

٢٨٠ - ٢٨٩ ج ١٩ امثلة ما تناوله النص
٣٥٦ - ٣٦٠ ج ٦ ، ١٦٦ ج ٢٠ الظاهر

٣٩١ - ٣٩٣ ج ٧ الاحتجاج بالظواهر مع
الاعراض عن بيان النبى طريق أهل البدع
١١١ ، ١١٢ ج ١٣ الظاهرية عمدتهم ، كثير
مما يحتجون به لا يكون ظاهر اللفظ بل
الظاهر خلافه

٣٦٠ - ٣٦٩ ج ٦ الصرف عن الظاهر لا بد
فيه من أربعة أشياء

٣٩١ - ٣٩٣ ج ٧ المجمل والمطلق والعام
فى اصطلاح الأئمة لا يريدون بالمجمل
مالا يفهم منه بل مالا يكفى وحده
فى العمل به وان كان ظاهره حقا مثال ،
تحذير أحمد من المجمل والقياس

١٨٢ ، ١٩٨ - ٢٠٢ ج ٧ العطف وما يقتضى
٢٩١ ج ١٩ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ج ٢٢ خلاف

(واشربوا فسى قلوبهم العجل) (ثلاثة
قروء) الخ ، جوابه

٤٨١ ج ٢٠ قول ابن عقيل : ومن ادلتنا
على المجاز (بلسان عربى)

٤٨٢ - ٤٨٨ ج ٢٠ قوله ان القرآن نزل
بلغة العرب ، قولهم بالمجاز فى كلام العرب
دون القرآن

٤٨٣ - ٤٨٥ ج ٢٠ عجزهم عن التفريق
بين الحقيقة والمجاز عندهم

٤٨٦ - ٤٨٨ ج ٢٠ قول ابن جنى : خرج
زيد مجاز . ورد

٤٨٨ - ٤٩٠ ج ٢٠ ابطال قول من يجعل
التخصيص المتصل مجازا أيضا

٤٩٠ - ٤٩٣ ج ٢٠ تناقض ابن عقيل حيث
رد على من يقول بنفى المجاز فى القرآن هنا
ونصر القول بنفى المجاز فى اللغة

٤٩٣ ، ٤٩٤ ج ٢٠ قوله ان (كلمة الله)
المراد بها عيسى نفسه (الحج أشهر
معلومات) (ولكن البر من اتقى)

٤٩٤ - ٤٩٧ ج ٢٠ لام التعريف واسم
الاشارة لا بد معها من قرينة تبين المراد ،
ولا يقال انها مجاز

الكلام

١٠٠ - ١٠٢ ج ٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ج ١٠ ،
٤٦١ ج ١٢ الكلام فى الكتاب والسنة وكلام
العرب هو المفيد الذى تسميه النحاة جملة
تامة ، مجرد الاسم أو الفعل أو الحرف
الذى جاء لمعنى لا يسمى فى لغة العرب كلمة
٤٦١ ج ١٢ الخائضون فى أصول الفقه
وان قالوا ان الكلام ما تألف من حرفين

اثيب ولم تحصل البراءة التامة : فاما ان يعاد واما ان يجبر واما ان ياثم
٣١٢ - ٣١٤ ج ٣ ما يجب على كل أحد ،
ما يجب على أعيان الناس يتنوع بتنوع قدرهم والحاجة

٤٠٨ ، ٤٠٩ ج ٧ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ج ١٥
لا يجب على كل مسلم ان يعرف كل خبر وكل أمر في الكتاب والسنة ومعناه والعمل به

١٧٥ ، ١٧٦ ج ٢٥ حفظ الكتاب والسنن فرض كفاية

٢٧٤ ، ٢٧٥ ج ١٤ الخطاب نوعان (١)
يختص لفظه به لكن يتناول غيره بطريق الأولى (٢) قد يكون خطابه خطابا به بجميع الناس والمراد غيره وهو المقدم
٣٢٢ ج ٢٢ اذا أمر الرسول بأمر أو نهى عن شيء كانت أمته اسوة له في ذلك مالم يقيم دليل على اختصاصه بذلك

٣٢٣ ج ٢٢ من خصائص الرسول ، الرسول هو امام الأمة في كل شيء
٣٢٤ - ٣٢٦ ج ٢٢ ما تنازع فيه العلماء من خصائصه

٤٣٥ ، ٤٣٦ ج ٨ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ج ١٤ قد يأمر الشارع بشيء ليمتحن العبد هل يطيعه أم يعصيه ولا يكون المراد فعل المأمور به ، مالم تفهمه المعتزلة والاشاعرة هنا

١٩٨ - ٢٠٥ ج ١٧ الناس في مقام حكمة الأمر والنهي وحسن المأمور به وقبح المنهى عنه على ثلاثة أصناف

٢٨٢ ، ٢٨٣ ج ٢٥ اذا أمر الشرع بأمر

الفقهاء في صرف النفي الداخلى على المسميات الشرعية « لا قراءة الا بأمر الكتاب » « لا صيام لمن لم يبيت ٠٠ » هل هو لنفي الفعل أو لنفي الكمال

٢٩٠ - ٣٩٥ ج ١٩ العبادات الكاملة والناقصة في لفظ الشارع وفي اصطلاح الفقهاء كالطهارة والصلاة والغسل والتسبيحات ، النقص عن الواجب نوعان ، يغلب التعبير في كلام الشارع عن الكامل بالتمام

٢٩٥ - ٣٠٥ ج ١٩ الشخص الواحد أو العمل الواحد قد يكون مأمورا به من جهة منهيا عنه من جهة

١٠٤ ، ١٠٥ ج ٧ به يحصل البيان
١٠٤ ، ١٠٥ ج ٧ ، ٣٦٣ ج ٤ ان قيل أنا اجوز تأخير البيان عن مورد الخطاب الى وقت الحاجة

الأمر

٣١٥ ج ١٥ الانشاء أعم من الطلب ، وقد يقال الاذن يتضمن معنى الطلب كالالتزام الأمر يستلزم الارادة الشرعية (١)
٥٢٩ ، ٥٣٠ ج ٢٢ أمر الله ورسوله المطلق مقتضاه الوجوب

٣٨٠ ، ٣٨١ ج ٢١ هل يقتضى الأمر المطلق التكرار على ثلاثة أقوال

٣٠٣ - ٣٠٥ ج ١٩ فعل المأمور يوجب البراءة لكن اذا قارنه معصية بقدره تخل بالمقصود قابل الثواب ، وان نقص المأمور به

شديد فانما أمر به لما فيه من المنفعة
لا لمجرد تعذيب النفس

٢٨١ - ٢٩٢ ج ٢٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ج ٢٥ ،
٨٧ ، ٨٨ ج ٣٢ النهى يدل على ان فساد
المنهى عنه راجع على صلاحه ، معنى قولهم :
النهى يقتضى الفساد ، الأصل الذى عليه
السلف والفقهاء ان العبادات والعقود المحرمة
اذا فعلت على الوجه المحرم لم تكن صحيحة
لازمة ، حجة من قال النهى لا يقتضى
الفساد ، الرسول لم يقل هذا صحيح وهذا
فاسد ، استدلال الصحابة على الفساد ،
أمثلة

١٢٦ - ١٨٠ ج ٢٩ الخلاف فى العقود
والشروط هل الأصل فيها الجواز والصحة
أو الحظر والفساد

٨٩ ، ٩٠ ج ٣٣ الفرق بين ما كان جنسه
محرمًا فى نفسه وما كان جنسه مشروعًا فى
البطلان وعدمه

٨٥ ، ٨٦ ج ٢١ اذا نهى عن شيء كان نهيا
عن بعضه واذا أمر بشيء كان أمرا بجميعه
وكذلك الاباحة

٨٥ - ١٥٩ ج ٢٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ج ١١
جنس فعل المأمور به أعظم من جنس ترك
المنهى عنه ، وجنس ترك المأمور أعظم من
جنس فعل المنهى عنه ، ومثوبة بنى آدم على
أداء الواجبات أعظم من مثوبتهم على ترك
المحرمات وعقوبتهم على ترك الواجبات أعظم
من عقوبتهم على فعل المحرمات ، بيان ذلك
بوجوه

العموم

١٧٨ - ١٩١ ج ٢٠ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ج ٢١
المتكلم باللفظ العام لا بد ان يقوم بقلبه
معنى عام
١٨٨ ج ٢٠ ، ١٠٦ ج ٧ مراد من قال :
العموم من عوارض الألفاظ ومرجوحية
قوله

٤٣٩ - ٤٤٥ ج ٦ غلط من قال دلالة العموم
ضعيفة فقد قيل أكثر العمومات مخصوصة
وقيل ما ثم لفظ عام الاكلمة أو كلمات ،
وما قد يقصد من قال ذلك

٤٣٩ ج ٦ العموم المعنوى العقلى والعموم
اللفظى ، المعنوى أقوى
٤٢٥ ج ٢٨ عموم الكتاب والسنة يتناولان
عموم الخلق بالعموم اللفظى والمعنوى ، أو
بالعموم المعنوى

٣٦٢ ج ٤ ، ٤٤٢ - ٤٤٥ ج ٦ من صيغ
العموم

٤٣٧ - ٤٣٩ ج ٦ ، ٣٤٤ ج ٢٤ اختلاف
الناس فى صيغ المذكر مظهره ومضمرة ،
« فزوروا »

١٤٧ ج ٣١ الأسماء المضمرة اضممار غيبة
فى الأمر العام موضوعة لما تقدم ذكره من
غير ان يكون لها فى نفسها دلالة على جنس
أو قدر

٤٤١ ، ٤٤٢ ج ٦ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ج ١٢
سبب جحد المرجئة لألفاظ العموم فى اللغة
والشرع

١١٣ ج ٣١ من شبهات منكرى العموم

الفضل
٢١٥ ج ٣٥ الخاص المتأخر يقضى على العام المتقدم ، وهل ذلك تفسير له أو نسخ
٢٧١ ج ٢٠ اللفظ العام اذا أريد به الخاص فلا بد من دليل على التخصيص
١٣٧ ، ١٣٨ ج ٣١ التخصيص بمفهوم الصفة اذا وردت بعد الاسم العام أو قبله
١٠٥ - ١١٠ ج ٣١ دلالة المفهوم هل هي حجة يخص بها العموم والفرق بين الكلام المتصل والمنفصل
٢١٠ ، ١٢٥ ج ١٣ اذا عارض العام المخصوص عمومات محفوظة أقوى منه قدمت عليه
١٢٨ ج ٣١ اذا قوبل عموم بعموم آخر فقد يقابل كل فرد بكل فرد وقد يقابل المجموع بالمجموع
١١٦ ج ٣١ الاستثناء عند الأصوليين
١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٤ - ١٧٩ ج ٣١ هل يعود الاستثناء المتعقب جملا الى جميعها أو الى أقربها أو الى متأخر لفظا متقدم رتبة
١٤٨ ج ٣١ اذا تعقب الشرط جملا عاد الى جميعها
١٥٠ - ١٧٣ ج ٣١ الفرق بين الوار وثم في العطف بهما
١٦٢ ج ٣١ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه
١٨٩ ، ١٩٠ ج ٢٠ من فوائد عطف الخاص على العام
١٠١ ج ٣١ متى اتصل بالكلام صفة أو شرط أو غير ذلك من الألفاظ عمل بها
٤٤٢ ، ٤٤٣ ج ١٥ من المطلق والمقيد

٢٨ ، ٢٩ ج ٣١ العمومات الواردة على أسباب لا تختص بأسبابها
٤٧٦ ، ٤٧٧ ج ٢٨ خص الرسول أشياء بانذكر لوقوعها في زمنه
١٨ - ٣٠ ج ١٩ لم يخص الشارع العرب بحكم من الأحكام كعدم الاسترقاق وأخذ الجزية وتحريم ما استخبثوه ..
١٦٦ ، ١٦٧ ج ٢٩ هل يجوز استعمال العموم الذي لم يعلم تخصيصه أو علم تخصيص صورة منه فيما عدى ذلك قبل البحث عن المخصص المعارض له
٤٤٦ ، ٤٤٧ ج ١٥ الخطاب الذي مخرجه في اللغة خاص (٣) أقسام : اما أن يدل على العموم كما في العام عرفا مثل خطاب الرسول والواحد من الأمة ، ومثل تنبيه الخطاب .
واما أن يدل على اختصاص المذكور بالحكم ونفيه عما سواه كما فسى مفهوم المخالفة اذا كان ... واما ان لا يدل على واحد منهما لفظا ثم يوجد العموم من جهة المعنى
١٩٦ ج ٢٠ شرع الله ورسوله للعمل بوصف العموم لا يقتضى أن يكون مشروعا بوصف الخصوص كالذكر والدعاء الا بدليل
٤٨٨ - ٤٩٠ ج ٢٠ ، ١١٦ ج ١٣ شبهة من يجعل التخصيص المتصل مجازا
٣٨١ ، ٣٨٢ ج ٦ التخصيص بالذكر - بعد قيام المقتضى للعموم - يفيد الاختصاص بالحكم
٢٠٩ ج ٢١ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ج ١٧ التخصيص بالذكر قد يكون للحاجة الى معرفته وقد يكون المسكوت عنه أولى بالحكم وقد
١٩١ ج ١٦ التخصيص بالذكر لا يوجب

الفحوى والاشارة

٢٠٧ - ٢٠٩ ج ٢١ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ج ٢٧
تنبيه الخطاب وفحواه وقياس الأولى من
بدع الظاهرية التي لم يسبقهم اليها أحد
من السلف ، أمثلة النوعين

٤٤٦ ، ٤٤٧ ج ١٥ الفرق بين تنبيه الخطاب
وقياس الأولى

١٣٦ ، ١٣٧ ج ٣١ دلالة المفهوم من جنس
دلالة العموم والاطلاق والتقييد ، ظن بعض
الناس أنها حجة في كلام الشارع دون كلام
الناس بمنزلة القياس غلط

القياس

١١٩ ج ٩ القياس في اللغة
٥٤٠ ج ١٤ ، ٣٤٤ ، ٣٥٠ ج ١٢ القياس في
لغة السلف واصطلاح المنطقين واصطلاح الفقهاء
٢٥٩ ج ٩ ، ٥٤ ، ٥٥ ج ٤ ، ٣٤٥ ج ١٢ ،
١٤ ، ١٥ ، ١٧ ج ١٣ الناس في مسمى
القياس على ثلاثة أقوال (١) أنه حقيقة في
التمثيل مجاز في الشمول ، وهو قول الغزالي
وأبى محمد (٢) العكس ، وهو قول ابن
حزم (٣) أنه حقيقة فيهما ، وهو الأصح
الذي عليه الجمهور ، القياس عند أصحابنا
وغيرهم ينقسم الى عقلى ، وهو ما يكتفى
فيه بالعقل ، والى شرعى وهو ما لا بد فيه
من أمر معلوم بالشرع

٢٣٧ ، ٢٥٩ ج ٩ قياس الشمول يمكن جعله
قياس تمثيل وبالعكس

٢٨٥ - ٢٨٩ ج ١٩ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ج ٢٠ ،
٢١٠ ج ٣٤ ، ٥٤٠ ج ٢١ القياس الصحيح
نوعان (١) ان يعلم أنه لا فارق مؤثر بين

الأصل والفرع (٢) ان ينص على حكم لمعنى
ويكون ذلك المعنى موجودا فى غيره ، أمثلة
١٧ ، ١٨ ج ١٩ ، ٣٣٧ ج ٢٢ تخريج
المناط - هو القياس - وهو ان ينص على
حكم فى أمور قد يظن أنه يختص بالحكم بها
فيستدل على ان غيرها مثلها : اما لانتفاء
الفارق أو للاشتراك فى الوصف الذى قام
الدليل على ان الشارع علق الحكم به فى
الأصل ، يقربه جماهير العلماء وينكره نفاة
القياس ، انما يكثر الغلط فيه لعدم العلم
بالجامع المشترك الذى علق الشارع
الحكم به

١٤ - ١٧ ج ١٩ ، ٣٣٠ ج ٢٢ ، ٣٢٦ ،
٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٥٤٧ ج ٢١ ، ١٢٢
ج ٣٤ ، ٤٧٨ ج ١٠ تنقيح المناط وهو ان
يكون الرسول حكم فى معين وقد علمنا ان
الحكم لا يختص به فريد ان ينقح مناط الحكم
ليعلم النوع الذى حكم فيه ، الصواب ان
هذا ليس من باب القياس

١١١ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ج ١٣ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠
ج ٢٢ ، ١٥٣ ج ٢٩ تحقيق المناط - مما
اتفق عليه المسلمون - وهو ان يكون الشارع
قد علق الحكم بوصف فنعلم ثبوته فى حق
المعين كأمره باستشهاد ذوى عدل منا ولم
يذكر فلانا وفلانا

٣٣١ ، ٣٢٩ ج ٢٢ هذه الأنواع الثلاثة
هى جماع الاجتهاد

أدلة اثبات القياس

٢٠٩ ، ٢١٠ ج ٣٤ ، ١٧٦ ج ١٩ ، ٨٢ ،
٨٣ ج ٢٠ القياس من العدل الذى هو
(الميزان)

١٧ ج ٩ القياس تقربه جماهير العلماء
١٩٩ ، ٢٠٠ ج ١٩ من ادعى اجماع السلف
على ترك العمل بالرأى والقياس مطلقا أو ان
من المسائل ما لم يتكلم فيها أحد منهم
الا بالرأى والقياس فقد أخطأ
١٧٦ ج ١٩ القياس الصحيح يطابق النص
من أمثلة ما قيل انه خلاف القياس مع
ثبوته بالنص أو أقوال الصحابة وبيان
غلطهم
٥٠٥ - ٥١٢ ج ٢٠ (١) المضاربة والمزاوعة
والمساقاة
٥١٢ ، ٥١٣ ج ٢٠ (٢) الحوالة
٥١٤ ج ٢٠ (٣) القرض
٥١٥ - ٥٢١ ج ٢٠ (٤) ازالة النجاسة
والنكاح
٥٢١ ، ٥٢٢ ج ٢٠ (٥) تطهير النجاسة
٥٢٢ - ٥٢٤ ج ٢٠ (٦) الوضوء من لحوم
الابل
٥٢٧ ، ٥٢٨ ج ٢٠ (٦) الفطر بالحجامة
والنقصان
٥٢٩ ج ٢٠ (٧) السلم
٥٣٠ ج ٢٠ (٨) الكتابة
٥٣١ ج ٢٠ (٩) الاجارة
٥٥٢ - ٥٥٥ ج ٢٠ (١٠) حمل العاقلة
٥٥٦ - ٥٥٩ ج ٢٠ (١١) المصراة
٥٦٠ ج ٢٠ (١٢) الرهن
٥٦١ - ٥٦٧ ج ٢٠ (١٣) حديث الذي وقع
على جارية امراته
٥٦٨ ، ٥٦٩ ج ٢٠ (١٤) المضي في الحج
الفاسد
٥٦٩ ، ٥٧٠ ج ٢٠ (١٥) الاكل ناسيا

٥٧٦ ج ٢٠ (١٦) امرأة المفقود
٢٨٧ ، ٢٨٨ ج ١٩ ، ٥٣٩ - ٥٤١ ، ٥٥٥
ج ٢٠ القياس الفاسد
١٢٤ ، ١٢٥ ج ٣٤ ، ٤٧ ج ٤ تحذير
أبي حنيفة من قياسات زفر الفاسدة ، ومنها
٤٧ ج ٤ قد يطرد بعض الفقهاء قياسا لم
تثبت صحته
٣٤٦ ج ٢٣ قياس المسكوة على المنطوق ،
قياس منصوص على منصوص يخالفه باطل
٤٢١ ، ٤٢٢ ج ٦ تعقيب الحكم للوصف
أو الوصف للحكم بحرف الفاء يدل على ان
الوصف علة للحكم
٤٨ - ٦١ ج ٢٠ اذا تعارض حسنتان
لا يمكن الجمع بينهما فتقدم احسنهما
بتفويت المرجوح ، أو سيئتان لا يمكن
الخلو منهما فيدفع أسوأهما باحتمال
ادناهما ، أو حسنة وسيئة لا يمكن التفريق
بينهما بل فعل الحسننة مستلزم لوقوع سيئة
وترك السيئة مستلزم لترك حسنة فيرجح
الأرجح من منفعة الحسننة ومضرة السيئة ،
أمثلة
٦٢٣ ، ٦٢٤ ج ١١ كل مالم يشرعه الله
فضرره أكبر من نفعه أو لا نفع فيه
٢٠ ج ٩ قياس العلة
١٩١ ، ١٩٢ ج ١٩ قياس الشبه
٥١ - ٥٣ ج ٤ الخلاف في قياس الغائب
على الشاهد
٢٠ ج ٩ قياس الدلالة
٥٥٥ ج ٢٠ يجوز القياس على ما ثبت على
خلاف القياس
١١٦ ، ١١٧ ج ٩ ، ٣٤٦ ج ١٢ المطالبة
٢٧٣ - ٢٧٥ ج ١٨ هل يجب طرد العلة

والفقهاء يوجب النظر والاستدلال فى المسائل الأصولية على كل واحد ، وبعض المحدثات والفقهاء والعامة قد يحرمون النظر فى دقيق العلم ويوجبون التقليد ، وكذلك اختلف فى وجوب النظر والتقليد فى المسائل الفرعية ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٠٤ ج ٢٠ الاجتهاد يقبل التجزى والانقسام

تصويب المجتهدين وتخطئتهم وتأنيهم

١٣٨ - ١٤١ ج ١٩ التنازع اما ان يكون فى اللفظ أو فى المعنى أو فى كل منهما أو فى مجموعهما ، فان كان فى المعنى مع اللفظ أو بدونه فلا يخلو اما ان يتناقض المعنيان أو يمكن الجمع بينهما فان كان النزاع فى المعنيين المتناقضين فاحد القولين صواب والآخر خطأ ، واما بقية الأقسام فيمكن . . . ٢٠٣ - ٢٢٠ ، ٢٢٤ - ٢٢٧ ج ١٩ ، ٢٥ ج ٢٠ اختلف الناس : هل يمكن كل أحد ان يعرف باجتهاده الحق فى كل مسألة فيها نزاع ، واذا لم يمكنه فاجتهده فلم يصل الى الحق فى نفس الأمر هل يستحق ان يعاقب ٢٠٤ - ٢١١ ج ١٩ ، ٥٦ - ٦١ ج ٦ المسائل العلمية فى ذلك كالعلمية سواء كان دليلها قطعيا أو ظنيا

١٢٥ ، ١٢٦ ج ٢٠ عمدة من فرق بين المجتهد فى الأصول والمجتهد فى الفروع ١٢٤ - ١٢٦ ج ١٣ ، ١٩ - ٣٩ ج ٢٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ج ١٩ ، ٤٢ ج ٣٣ اذا فسر الخطأ بالاثم فليس المجتهد بمخطيء لا فى الأصول ولا فى الفروع ، وان

وعكسها ، وهل يعلل بعض الأحكام بعلمتين فاكثر

١٦٩ - ١٧٤ ج ٢٠ النزاع فى تعليل الحكم بعلمتين لا يرجع الى نزاع تناقض ١٧١ ج ٢٠ الحكم الثابت حين اجتماعهما قد يكون مختلفا ، وقد تكون الأحكام متماثلة ١٧٥ ج ٢٠ قد تجتمع الأدلة على المدلول الواحد

١٨٢ ج ٢٠ لا يكون فى المخلوق علة ذات وصف واحد

١٩٢ - ١٩٦ ج ٢٠ الحسنات والسيئات كل منهما يعلل بعلمتين

١٦٨ ج ٢٠ فساد العلة بعدم التأثير ٢٥ ، ٢٦ ج ١٤ هل يجوز تعليل الحكم الوجودى بالوصف العدمى فى العلة الشرعية مع قولهم العدمى يعلل بالعدمى ٥٠٣ ج ٢٠ الحكم اذا ثبت بعلة زال بزوالها

الاجتهاد

١٠٩ ج ٤ معنى الاجتهاد ٢٠٤ ج ٢٠ ، ١٥٤ ج ٤ القدرة على الاجتهاد لا تكون الا بحصول علوم تفيد معرفة المطلوب

١٩٢ ، ٢١١ ج ٩ قول بعضهم ان تعلم المنطق من شروط الاجتهاد

٢٣٩ ج ٢٠ غاية ما يعلمه المجتهد من الأحاديث

٣١٢ ، ٣١٣ ج ٣ ، ٣١٠ - ٣٢٦ ج ١٣ هل يكفى المجتهد ما يصل اليه من غلبة الظن ٢٠٢ - ٢٠٥ ج ٢٠ كثير من المتكلمة

أريد به عدم العلم بالحق في نفس الأمر
فالمصيب واحد ، لفظ الخطأ يستعمل في
العمد وغير العمد

٤٢ ، ٤٣ ج ٣٣ من آيات ما بعث به
الرسول أنه إذا ذكر مع غيره على الوجه
المبين ظهر النور والهدى على ما بعث به ،
وعلم ان القول الآخر دونه

٢٦ - ٣٠ ، ١٤٣ - ١٤٨ ج ٢٠ نزاع
الناس في المجتهد هل عليه اتباع الحكم
الباطن الخ . أو لم يؤمر قط بالحكم الباطن
الخ . أو كان حكم الله في حقه هو الأمر
الباطن الخ .

١٢٣ - ١٢٥ ج ١٣ تناقض من زعم أنه
ليس في الباطن حكم مطلوب بالاجتهاد أو
دليل عليه ويقولون ماثم الا الظن الذي في
نفس المجتهد والأمارات لا ضابط لها وليس
بعضها أقوى من بعض

٤٧٧ ، ٤٤٨ ج ١٠ لا بد في كل حادثة من
دليل شرعى يهتبه المستدل تارة ويخطئه
أخرى ، لا تتكافأ الأدلة في نفس الأمر
١٤٩ - ١٥٢ ج ١٩ الاعتقادات قد تؤثر
في الأحكام الشرعية والناس فيها طرفان
ووسط

١٣٨ ج ١٩ مالا تؤثر فيه الاعتقادات وليس
كل مجتهد فيه مصيبا بمعنى ان قوله مطابق
للمعتقد ، من حكى عن العنبري ان كل
مجتهد في الأصول مصيب بمعنى ان القولين
المتناقضين صادقان فقد حكى عنه الباطل
١٤٢ - ١٤٤ ج ١٩ تأثير الاعتقادات في
رفع العذاب

١٩ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٣١ ج ٢٠ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧
ج ١٢ « اذا اجتهد الحاكم فاصاب فله أجران
واذا اجتهد فخطأ فله أجر » المخطيء في
الاجتهاد أو في العمل الذي يشرع جنسه
١٠٠ ، ١٠١ ج ٢ متى يسمى المخطيء كاذبا
والمفتي والمصلي بغير اجتهاد والمفسر للقرآن
برأيه آثما وان أصاب

٣٣ - ٣٧ ، ٦٥ ، ٦٦ ج ٢٠ ، ٤٩٠ - ٤٩٦
ج ١٢ الخطأ المغفور في الاجتهاد يعم المسائل
العلمية والعملية

٣٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ج ٣٥ ليس لأحد ان يذم
أو يعيب المجتهد اذا أخطأ أهمل البدع
يجعلون الخطأ والاثم متلازمين

٤١ ، ٤٢ ج ٣٣ الصحابة مع سعة علمهم اذا
تكلموا باجتهادهم ينزهون الشرع عن خطئهم
٦٥ ج ١٣ خطأ بعض السلف في الأمور
الخفية بخلاف من بعدهم

رفع الملام عن الأئمة الاعلام

٢٣١ ج ٢٠ يجب على المسلمين موالة علماء
المسلمين

٢٣٢ ج ٢٠ لا يتعمد أحد من الأئمة مخالفة
الرسول

٢٣٢ ج ٢٠ ، ١٤ ، ١٥ ج ٤ اذا وجد
لواحد منهم قول خالف حديثا صحيحا
فلا بد له من عذر

٢٣٢ - ٢٣٩ ج ٢٠ ، ١٩٨ ج ١٩ ، ٨٨ ،
٨٩ ج ٣٣ جميع الاعذار الثلاثة أصناف

وتتفرع عن أسباب (١) ان لا يكون الحديث
بلغه ، لا يمكن لواحد من الأمة الاحاطة بحديث
الرسول حتى الخلفاء واكابر الصحابة ،
مما خفي على بعضهم

٢٣٩ ، ٢٤٠ ج ٢٠ (٢) ان يكون بلغه لكن لم يثبت عنده

٢٤٠ - ٢٤٢ ج ٢٠ (٣) اعتقاد ضعف الحديث باجتهاد قد خالفه فيه غيره

٢٤٣ ج ٢٠ (٥) ان يكون قد بلغه وثبت عنده لكن نسيه

٢٤٤ ج ٢٠ ، ١٩٨ ج ١٩ (٦) عدم معرفته بدلالة الحديث

٢٤٥ ج ٢٠ (٧) اعتقاده ان لا دلالة في الحديث

٢٤٦ ج ٢٠ ، ١٩٨ ج ١٩ (٨) اعتقاده ان تلك الدلالة قد عارضها ما دل على انها ليست مرادة

٢٤٧ ج ٢٠ (٩) اعتقاده ان الحديث معارض بما يدل على ضعفه او نسخه او تأويله

٢٤٨ - ٢٥٠ ج ٢٠ (١٠) معارضته بما يدل على ضعفه او نسخه او تأويله مما لا يعتقده غيره او جنس معارض ولا يكون معارضه راجحا

٢٥٠ - ٢٥٧ ج ٢٠ ، ٦٤ ج ٢١ قد يعذر ولا يعاقب العالم في تركه العمل بحديث او آية ونعذر نحن في تركنا لقوله

٢٦٣ - ٢٦٩ ج ٢٠ لحوق الوعيد متوقف على شروط وله موانع ، ذكر اشخاص وأنواع لم يلحقهم الوعيد المذكور في الأحاديث

٢٦٩ - ٢٧٨ ، ٢٨٠ - ٢٨٩ ج ٢٠ ان قيل هلا قلتم ان أحاديث الوعيد لا تتناول محل الخلاف وانما تتناول محل الوفاق فالجواب من وجوه

٢٧٩ ، ٢٨٠ ج ٢٠ ان قيل فمن المعاقب اذا كان فاعل الحرام مجتهدا او مقلدا فالجواب من وجوه

هل الخلاف رحمة

٧٩ ، ٨٠ ج ٣٠ قول بعض العلماء . اجماعهم حجة قاطعة واختلافهم رحمة واسعة ١٩٥ ، ١٦٠ ج ١٤ قد يكون النزاع في بعض الأحكام رحمة لبعض الناس

١١٧ - ١٢١ ج ١٩ الأصول الثابتة بالكتاب والسنة والاجماع للأمة بمنزلة الدين المشترك وما تفرعوا فيه مما يجب أو يستحب لبعضهم دون بعض فهو بمنزلة ما تنوعت فيه الشرائع

١٢٢ - ١٢٧ ج ١٩ ويشبه ذلك من وجه دون وجه ما تنازع فيه العلماء والأمراء وساغ لهم الاجتهاد فيه مما يأتي

١٢٢ ، ١٢٣ ج ١٩ (١) قطع اللينة وتركها (٢) مسألة الحمارية (٣) سماع الميت صوت الحي

١٢٣ ج ١٩ (٤) تعذيب الميت يبكاء أهله (٥) رؤية محمد ربه

١٢٣ ج ١٩ هل أحد هذين القولين خطأ ١٢٦ ، ١٢٧ ج ١٩ اذا قصد العلماء والمشايخ والأمراء بسياساتهم ومذاهبهم وطرائقهم وجه الله اثنوا على ذلك

١٢٧ ج ١٩ هل يقال مع ذلك ان الله أمر كلا من المتنازعين ان يتمسك باطنا وظاهرا بما هو عليه كما أمرت بذلك الأنبياء

٤٠٧ ج ٣٠ اذا كانت المسألة من مسائل الاجتهاد لم يكن لأحد أن ينكر على الامام ولا على نائبه ما فعله

٤٧٢ ، ٤٧٣ ج ١٠ بأى شىء يرجح المجتهد
إذا تكافئت عنده الأدلة

٤٠ ، ٤١ ج ٢٩ قد يكون للعالم فى المسألة
أو فى النوع الواحد من المسائل قولان فى
وقتین

١٤٠ ج ٢١ كثيرا ما يحكى عن أحمد روايتان
ويكون منصوبه التفریق بين حال وحال
٢٢٧ - ٢٣١ ج ٢٠ الكتب التى يذكر فيها
روایتان أو وجهان ولا يذكر فيها الصحيح
كالکافی والمحرر والمقنع والرعاية والهداية ،
الكتب التى يتمكن بها من معرفة الصحيح
منها ، الخبير بأصول أحمد ونصوبه يعرف
انراجع فى مذهبه

٢٢٩ ج ٢٠ لا يوجد له قول ضعيف الا وفى
مذهبه قول يوافق الأقوى غالبا

٢٢٩ ، ٢٣٠ ج ٢٠ أكثر مفردات أحمد التى
لم يختلف فيها مذهبه يكون الراجع فيها
قوله ، بخلاف ما سمي مفردة

٣٣ ج ٢٣ المسائل التى يقف فيها أحمد
يخرجها أصحابه على وجهين

١٥٢ - ١٥٤ ج ١٩ مذاهب الأئمة تؤخذ
من أقوالهم والخلاف فى أفعالهم

١٣٧ ج ١١ قد يقول بعض المصنفين مذهب
الشافعى أو غيره كذا ويكون منصوبه
بخلافه ، عذرهم

١٦٨ ج ٤ الناس فى نقل مذاهب الأئمة
قد يذكرون عنهم ما بلغهم وفهموه

٢١٧ - ٢١٩ ج ٢٠ ، ٤١ - ٤٣ ج ٢٩ ،
٣٠٦ ج ٥ لازم المذهب ليس مذهبا للانسان

إذا لم يلتزمه ، لو قيل لازم المذهب مذهب
لكفر كل من قال ان الصفات مجاز

٢٨٨ ، ٢٨٩ ج ٣٥ طريقة الفقهاء فى
تخريج اللوازم على قول امام وقياسه ،
وما يسمى مذهبا له وما لا يسمى

١٣٧ ج ٣٢ الأقوال الضعيفة لا تحكى عن
الأئمة لا على وجه القدح ولا على وجه المتابعة

١٨٤ - ١٨٦ ج ٢٠ المنحرفون عن اتباع
الأئمة فى الأصول والفروع أنواع (١) قول
لم يقله الامام ولا أحد من المعروفين بالعلم
من أصحابه ٠٠٠ (٢) قول قاله بعض
أصحابه وغلط فيه ٠٠٠ (٣) قول قاله الامام
فزيد عليه قدرا أو نوعا ٠٠٠ (٤) ان يفهم من
كلامه مالم يردده ٠٠ (٥) ان يجعل كلامه
عاما أو مطلقا وليس كذلك ٠٠٠ (٦) ان
يكون عنه فى المسألة اختلاف فيتمسكون
بالقول المرجوح ٠٠٠ (٧) ان لا يكون
قد قال أو نقل عنه ما يزيل شبهتهم مع
كون لفظه محتملا لها (٨) ان يكون قوله
مشمثلا على خطأ ٠ فالوجوه الستة تبين من
مذهبه نفسه أنهم خالفوه و(٧) و(٨) ٠٠

نشأت المذاهب

٣٦١ ، ٣٦٢ ج ١٠ ، ٣٩٠ ج ١٣ علم
النبوة من الايمان والقرآن وما يتبع ذلك
من الفقه والحديث واعمال القلوب انما خرجت
من الأمصار التى يسكنها أصحاب رسول الله
وهى الحرمان والعراقان والشام وبقية
الأمصار تبع

٣٩٨ ج ٢٣ ، ١٧٨ ج ٤ مذهب الثورى ،
والاوزاعى ، وحامد بن أبى سليمان ، وداود

بن علي ، واسحق
١٧٧ ، ١٧٨ ج ٤ وابن عيينة ، والليث

بن سعد

والأحوال على المأثور عن النبي والصحابة
والتابعين وكتب كتب المأثور عن النبي
والصحابة والتابعين ٠٠٠٠

١١١ ، ١١٢ ج ٣٤ مؤلفات الخلال التي
جمعها من نصوص أحمد في مسائل الفقه
وأصول الدين وما فاته

١١٣ ج ٣٤ موافقة أحمد للشافعي وإسحاق
ومشابهة أصوله لأصولهما وثناؤه عليهما
١١٣ ج ٣٤ أصول فقهاء الحديث أصح من
أصول غيرهم

٢٦٩ ج ٣٠ أهل الحديث يؤصلون أصلاً
بالنص ويفرعون عليه ، لا ينازعون في الأصل
المنصوص ويوافقون فيما لا نص فيه

١١٣ ج ٣٤ مناظرة الشافعي وإسحاق
١١٤ ج ٣٤ حنبل وأبو الفرج كانا يسألانه
عن مسائل أهل المدينة

١١٤ ج ٣٤ إسحاق بن منصور كان يسأله
عن مسائل الأوزاعي وأصحابه

١١٤ ج ٣٤ الشالنجي كان يسأله عن
مسائل أبي حنيفة وأصحابه

١٧٠ ج ٤ لعلم أحمد واتباعه من الكمال
والتمام ما يعرفه أهل العلم بذلك

١٦٦ ج ٤ الحنابلة أقل الطوائف نزاعاً
واختلافاً

١١١ ، ١١٢ ج ١٣ الظاهرية ، ومذهبهم
١١١ ج ١٣ الإمامية عمدتهم على ما نقل عن
الاثنى عشر

طريقة المتقدمين والمتأخرين في التأليف
في الرأي

٣١٨ ج ٢٠ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ج ١٠ حدث

٣٩٨ ، ٣٩٩ ج ٢٣ حجة من منع تقليد
هؤلاء ، وابن المبارك

٢٩٤ - ٣٢٠ ج ٢٠ ، ٣٦٠ ج ١٠ مذهب
أهل المدينة في زمن الصحابة والتابعين
وتابعيهم أصح مذاهب أهل المدائن الإسلامية
في الأصول والفروع

٢٩٤ - ٢٩٩ ج ٢٠ هذه الأعصار الثلاثة
هي أعصار القرون المفضلة

٣٢٠ - ٣٢٥ ج ٢٠ مالك أقوم الناس بمذهب
أهل المدينة رواية ورأيا ، الحديث فسي
فضل مالك

٣٢٥ - ٣٢٨ ج ٢٠ تعظيم الناس لمالك

٣٢٧ ج ٢٠ أكثر أقوال مالك توافق
الحديث في إحدى الروايتين وإنما تركها
بعض أصحابه

٣٢٨ ج ٢٠ سبب انتشار رواية ابن القاسم

٣٢٨ ج ٢٠ أصول مالك وأهل المدينة
أصح الأصول والقواعد

٣٣٠ ج ٢٠ تفضيل أحمد لمذهب مالك على
مذهب سفيان

٣٣٣ - ٣٩٦ ج ٢٠ مذاهب أهل المدينة

راجحة على مذاهب أهل المغرب والمشرق في
الجملة ، يوضح ذلك قواعد : منها قاعدة

الحلال وأحكام المتعلقة بالنجاسات

والأشربة ، والأطعمة (١)

٣٦٣ ، ٣٦٤ ج ١٠ عمدة أحمد في أصوله

- العلمية والعملية - وفي الزهد والرقائق

(١) وتأتي في أبوابها من الفقه

إن شاء الله

الكلام في الرأي في أوائل الدولة العباسية،
وفرع لهم ربيعة بن هرمز فروعا ، كما
فرع عثمان البستي وامثاله بالبصرة وأبو
حنيفة وامثاله بالكوفة ، من رد ذلك

٣٦٦ ، ٣٦٧ ج ١٠ المتقدمون الذين وضعوا
طرق الرأي كانوا يخلطون ذلك بأصول
من الكتاب والسنة والآثار ، اذ العهد
قريب ٠٠٠٠

٣٦٧ ج ١٠ فأما المتأخرون فكثير ممن
صنف في الرأي جرد ما وضعوه المتقدمون،
ولم يذكر الا رأى متبوعه ، وأعرض عن
الكتاب والسنة ، ووزن ما جاء به الكتاب
والسنة على رأى متبوعه : ككثير من اتباع
أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم

أئمة الفقهاء المجتهدون

٣٦٢ ج ١٠ فمالك عالم أهل المدينة
والشورى وأبو حنيفة وغيرهما من أهل
الكوفة ، وابن جريج وغيره من أهل مكة
وحامد بن سلمة وحامد بن زيد من أهل
البصرة والوزاعي وطبقته بالشام

٣٦٢ ج ١٠ الشافعي وان كان أصله مكيًا
فانه تفقه على طريقه أهل الحديث غير
متقيد بمصره

٣٣٠ - ٣٣٣ ج ٢٠ مناقب الشافعي
واجتهاده ومؤلفاته

٣٦٢ ج ١٠ ، ٤٠ ج ٢٠ الامام أحمد وان
كان أجداده بصريين فانه تفقه على طريقة أهل
الحديث غير متقيد بالبصريين ولا غيرهم

٢٩١ - ٢٩٣ ج ٢٠ ترجيح بعض الأئمة
- كأحمد - أو المشايخ على بعض كثيرا

ما يدخله الظن والهوى ٠٠٠

٣٦٢ ج ١٠ ابن المبارك واسحاق بن ابراهيم
والبخارى من الخراسانيين
٤٠ ج ٢٠ أبو داود

٣٩ - ٤٢ ج ٢٠ هل مسلم والترمذي وابن
ماجه والطيالسي والدارمي والبزار والدارقطني
والبيهقي وابن خزيمة وأبو يعلى مجتهدون
أو فيهم من انتسب الى أبي حنيفة ٠٠٠٠٠٠

التقليد والتمذهب

٢٦١ ج ١٩ لا يجوز للعالم ان يقلد غيره
اذا كان ٠٠٠

٦٧ - ٧٢ ج ٧ ، ٣٨٨ ج ٢٨ اذا أمكن
الاجتهاد في معرفة المشكلات والا جاز التقليد
٣٦٦ ، ٣٦٧ ج ٣٥ الأقوال التي قالها
العلماء باجتهادهم يسوغ القول بها ، واذا

عرف الحق بخلافه لم يجز تركه
٢٠٨ ج ٢٠ انما تجب طاعة العلماء تبعًا
لطاعة الله

٢١٢ ، ٢٠٤ ج ٢٠ ، ٧١ ج ٧ ، ٢٦١ ،
٢٦٢ ج ١٩ القادر على الاجتهاد يجوز له
التقليد عند الحاجة

٢٠٢ - ٢٠٤ ج ٢٠ قول جمهور الأمة ان
الاجتهاد جائز فسي الجملة والتقليد جائز
في الجملة

٢٦٢ ج ١٩ ، ١٧ ج ٢٠ تقليد العاجز عن
الاستدلال للعالم يجوز عند الجمهور ، وهو
بمنزلة ٠٠٠ الفرق بين اتباع الراوى والرأى
٢٦٠ - ٢٨٠ ج ١٩ ، ١٥ - ١٨ ج ٢٠ ،

١٩٧ - ٢٠٠ ج ٤ التقليد والاتباع الذى
حرمه الله ورسوله هو اتباع غير الرسول

- فيما خالف فيه الرسول : اما للعادة واما للرئاسة ...
- ١٦ ، ١٧ ج ٢٠ التقليد المذكور لا يفيد علما
- ٢١٣ ، ٢١٤ ج ٢٠ اذا قال : المقلد قد يكون للقول الآخر حجة راجحة على هذا النص وأنا لا أعلمها
- ٢١٥ ، ٢١٦ ج ٢٠ اذا قال انت أعلم أم الامام الفلاني
- ٤٣ ج ١٨ اذا كان في المسألة روايتان أو وجهان فهل يباح للانسان ان يقلد أحدهما
- ٢٠٣ ج ٢٠ بعض هؤلاء حدد التقليد بعد عصر أبي حنيفة ومالك مطلقا
- ٢٠٣ ج ٢٠ وهل يجب عندهم اتباع واحد من الأئمة يقلده في رخصه وعزائمه
- ٢٠٧ ج ٢٠ من يقلد بعض العلماء فسي مسائل الاجتهاد أو يعمل بأحد القولين هل ينكر عليه ويهجر
- ٢٠٩ ج ٢٠ متى يسوغ اتباع شخص معين
- ٢١١ ، ٢١٢ ج ٢٠ نصوص الأئمة الأربعة في النهي عن تقليدهم
- ٢١٥ ، ٢١٦ ج ٦ نهى أحمد عن التقليد وأصحابه لا يقبلون قوله الا بحجة
- ٧٩ ج ٣٠ منع مالك ان يحمل الناس على الموطأ
- ٥٨٤ ج ٢٠ هل يسوغ تقليد حماد بن سلمة وابن المبارك والاوزاعي وقد قال رجل لا يلتفت الى هؤلاء
- ٢٩٢ ج ٢٠ من ترجع عنده تقليد الشافعي لم ينكر على من ترجع عنده تقليد مالك وأحمد
- ٢٢٣ ج ٣٥ وظيفة المقلد
- ٨ ، ٩ ج ٢٠ ليس لشخص ان يوالي ويدعو الى مقالة أو يعتقدها لكونها قول أصحابه
- ٦٨٥ ج ٧ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ج ٣ ليس للمنتسبين الى شيخ من الشيوخ أو امام من الأئمة ان يكفروا من عداهم
- ٦٩ - ٧١ ج ١٩ من أوجب طاعة امام أو شيخ أو عالم مطلقا فهو ضال كالرافضة
- ٧٠ - ٧٥ ج ١٩ ومن أمر بطاعة الملوك والأمراء والقضاة مطلقا فكذلك
- ٣٤٣ ج ٣ الانتساب الى الفقه
- ٤١٥ - ٤٢١ ج ٣ ، ٥١١ ، ٥١٢ ج ١١
- قد يسوغ انتساب الناس الى امام كالحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي ... لكن لا يجوز ان يمتحن الناس بها ولا يوالي بهذه الأسماء ولا يعادى بها
- ٢٠٨ ، ٢٠٩ ج ٢٠ لا يجب على أحد تقليد شخص بعينه ولا التزام مذهب شخص معين غير الرسول ، اتباع شخص لمذهب شخص بعينه لعجزه عن معرفة الشرع مما يسوغ
- ٢٢٠ ج ٢٠ قول ابن حمدان من التزم مذهباً انكر عليه مخالفته بغير دليل ولا تقليد أو عذر آخر يراد به شيئين
- ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٠٣ ج ٢٠ هل للعامة ان يلتزم مذهباً معيناً يأخذ برخصه وعزائمه
- ٢٢٢ - ٢٢٦ ج ٢٠ هل يحمّد أو يذم التزام المذاهب أو الخروج عنها
- ٢٢٤ ج ٢٠ الواقع في التزام المذاهب
- ٢٤٨ - ٢٥٠ ج ٢٢ ، ٢١٠ - ٢١٦ ج ٢٠
- ما ينبغي لمن كان متبعاً لمذهب امام اذا رأى ان غيره من المذاهب أقوى في بعض المسائل
- ٢٤٩ - ٢٥٣ ج ٢٢ قول بعضهم من ترك

٣١١ ج ٢٧ اذا افتى العالم الكثير الفتاوى
فى عدة مسائل بخلاف السنة لم يمنع من
الفتيا مطلقا

١٩٨ ، ١٩٩ ج ٢٨ اذا كان المستفتى والحاكم
من المنافقين والكفار ويقصد بذلك موافقته
على هواه لم يجب الحكم والافتاء

٧٩ - ٨١ ج ٣٠ ليس للحاكم ولا للمفتى ان
يلزم الناس باتباعه فى مسائل الاجتهاد ،
ولا ينكرها المحتسب باليد

٣٧٢ ، ٣٧٣ ج ٣٥ حكم الحاكم ليس
شرعا لازما لجميع الخلق بل لهم استفتاء
غيره

٧٣ ، ٧٤ ج ٣١ اذا شرط على الحاكم او
شرط الحاكم على خليفته ان لا يحكم
الا بمذهب معين

ترتيب الأدلة

٩ ج ٢٠ ما ينبغى للداعى ان يقدم ممن
الأدلة سواء كان مجتهدا أو مقلدا
٢١٠ ، ٢٠٢ ج ١٩ ، ٢٦٧ - ٢٧٠ ج ١٩ ،
٣٦٨ ج ٢٢ قول بعض المتأخرين : على
المجتهد أن ينظر أولا فى الاجماع

١٥٠ ، ١٥١ ج ٢١ ، ٢٠١ ج ١٩ كثير من
اتباع الأئمة يقولون فى كل حديث يخالف
مذهبهم : هذا منسوخ

٥٥٢ ج ٢١ الخاص والعام اذا تعارضا
٣٢٦ ج ٢١ اذا تعارض الأصل والظاهر
٢٦١ ، ٢٦٢ ج ٢٠ ترجيح الحاضر على
المبيح

١٤١ ج ٣١ القياس الجلي يقدم على المفهوم
١١٦ ، ١٧ ج ١٣ اذا تعارض خبران أحدهما
مسند ثابت والآخر مرسل

مذهبه فى بعض المسائل فهو مذبذب
٣٠٠ ج ٢٧ ليس لأحد ان يلزم الناس
بمذهبه

٣٨٤ ج ٣٥ الصحابة مع اشتراكهم فى
العلم ومشاورة بعضهم لم يلزم واحد منهم
الآخر بقوله

٢٠٥ ، ٢٠٦ ج ٢٠ هل يحث من حلف ان
أفضل المذاهب مذهب فلان

٢٩١ - ٢٩٤ ج ٢٠ كثيرا ما يدخل الظن
والهوى فى باب التفضيل وقد يفضى الى
القتال والتفرق

١٢٩ ج ٢٢ قد يكون الشيء محبوبا من وجه
مسخوطا من وجه فيخفى أحد وجهيه على
بعض الناس ويكون سببا للفرقة

٢٥٤ ، ٢٥٥ ج ٢٢ سبب تسلط الاعداء على
بلاد المسلمين التفرق فى المذاهب وغيرها
والفتن

٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٣٤٤ ج ٣ / ١٧٢ - ١٧٤
ج ٢٢ الصحابة كانوا مؤتلفين وان تنازعوا
فى بعض الفروع / طريقته فى البحث
والمناظرة

٢٧٣ ، ٢٧٤ ج ١٩ سبب نزاعهم فى بعض
مسائل الأحكام والعقائد والتعبد

٢٠٨ ، ٢٠٩ ج ٢٠ من يجب ان يستفتى من
نزلت به نازلة

١٦٨ ج ٣٣ هل على المقلد أن يقلد الأعلام
١٣٣ ج ٣٣ تجوز الفتيا بالقول السائغ
وان خرج عن قول الأئمة الأربعة اذا لم
يخالف كتابا ولا سنة ولا ما فى معناهما

١٣٣ - ١٤٤ ج ١٣ لا يجوز الانكار على
من افتى أو حكم بعدم وقوع الطلاق المحلوف
عليه ولا يجوز نقض حكمه

الفهرس (العام)

لـ الفقه

٦١١ ، ٦١٢ ، ٣١١ ، ٦٩ - ٧٢ ، ٧٥ ج ٢١
الماء المسخن بالنجاسة طاهر ، هل يكره ،
مأخذ الكراهة

٣٦ ج ٢١ اذا تغير بمكثه فهو باق على
طهوريته

٤٩ ج ٢١ جواز استعمال الماء البائت في
البرك ولو لم تكن فائضة

٤٨ ، ٥٥ - ٥٨ ، ٣٣٥ ج ٢١ اذا وقعت
الطاسة على أرض الحمام والماء المستعمل جار
عليها ثم اغترف بها من الماء الناقص

٥٩ ، ٦٠ ، ٧٢ ، ٣١٩ - ٣٣٣ ج ٢١ الماء
الجاري على أرض الحمام ممن المغتسلين
طاهرا لا

٣١٢ ، ٥٥ ج ٢١ كل ما كره استعماله مع
الجواز فانه بالحاجة اليه لطهارة واجبة أو
شرب واجب لا يبقى مكروها ، وهل يبقى
مكروها عند الحاجة الى استعماله في طهارة
مستحبة

٣٠ - ٣٥ ، ٣٧ - ٤٣ ، ٦٠ ، ٤٩٩ - ٥٠٢

ج ٢١ ، ٣٣٧ ج ٢٠ اذا خالطته نجاسة فلم
تغيره فهو طاهر لا فرق بين قليله وكثيره
وبول الآدمي وغيره ، الأقوال هنا

٤١ ، ٤٢ ج ٢١ / ٥٣ - ٥٥ ج ٢١ حكم
البئر اذا بيل فيها ، حديث القلتين / الرطل
العراقي والمصري والدمشقي

٣٣ - ٣٥ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٦٤ ج ٢١ ، ٣٣٧ ،
٣٣٨ ، ٥١٩ ج ٢١ الأجوبة عن « لا يبولن
أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه »

٥٥ - ٦٩ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ج ٢١ حيض
الحمام طاهرة ما لم تعلم نجاستها سواء

١١٢ - ١٢٠ ج ١٣ حد الفقه والخلاف
المشهور فيه والصواب في ذلك (١)

١٧٣-٢٧٥ ج ١٩ واما العمليات وما يسميه
ناس الفروع والشموع والفقه فقد بينه
الرسول أحسن بيان ، ادلة ذلك

١٧ ج ٢٩ الأصل في العبادات التوقيف
فلا يشرع منها الا ما شرعه الله ورسوله
والا دخلنا في « أم لهم شركاء »

٢٧٤ ، ٢٧٧ ج ٩ سبب كثرة البدع في باب
الارادة والعبادة دون أبواب العقائد حتى
فيمن قبلنا

٥ ج ٢١ أعظمها الصلاة ، الناس أما ان
يبدؤا مسائلها بالطهور أو بالمواقيت

كتاب الطهارة

٦٧ ، ٦٨ ، ٦١ / ٦ ج ٢١ ، ١٥ ، ١٦ ج ١
يراد بالطهارة ثلاثة أنواع : من الكفر والحدث
والخبث / الطهارة والنجاسة نوعان تابعان
للحلال والحرام في الأطعمة والأشربة

باب المياه

٢٣٦ ج ١٩ ، ١٦٤ ج ٢ الماء مطلق في
الكتاب والسنة لم يقسم الى طهور وغير
طهور ، كل ما وقع عليه اسم الماء فهو
طاهر طهور

٢٤ - ٢٩ ، ٣٣١ ج ٢١ اذا تغير الماء اليسير
أو الكثير بالطاهرات - كالاشنان والصابون
والسدر والعجين - فهو طهور ما دام يسمى
ماء ولم يغلب عليه أجزاء غيره ، لا فرق بين
التغير الأصلي والطارىء وما يشق الاحتراز
منه وما لا يشق

متغيرا بعد ذلك وشك هل هو بالنجاسة
أضيف اليها

٤٠ ج ٢١ اذا كان الماء مزبلا بزيل نجس
٥٦ ج ٢١ لا يستحب الاحتياط بمجرد
الشك في المياه

٥٦ ، ٥٧ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ج ٢١ اذا شك
في نجاسة الماء فلا يستحب البحث عنها كما
الميزاب

٢٥٦ ، ٢٥٧ ج ٣١ لا تقبل الشهادة بطهارة
الماء ونجاسته

٧٦ - ٧٨ ج ٢١ اذا اشتبه ظهور بنجس
حرم استعمالهما ، لا يشترط ان يعدم
الظهور

٧٧ ج ٢١ اذا أصابه شيء من الظهور
المشتبه بنجس أو أصابا ثوبين أو بدنين
٧٨ ، ٧٩ ج ٢١ اذا أصابه شيء من طين
الشوارع ، واذا علم ان بعض طين الشوارع
نجس

٧٩ ج ٢١ واذا شك في النجاسة هل
أصابت الثوب أو البدن
٧٩ ، ٨٠ ج ٢١ يجوز للمضطر شرب الماء
النجس دون الوضوء

باب الآنية

٨٦ ج ٢١ ، ٦٤ ج ٢٥ يحرم اتخاذ آنية
الذهب والفضة ولو من غير استعمال
٨٣ ، ٨٤ ج ٢١ أواني الذهب والفضة
محرومة على الصنفين

٨٩ ، ٩٠ ج ٢١ يصح التوضوء والغتسال
منهما

كانت ٠٠٠ تعليل من لا يرى الطهارة منها
كونه صار مستعملا أو وقعت فيه نجاسة
أو انغمس فيه جنب أو غمس يده فيه ٠٠٠ ،
والجواب عنه

٦٠٠ ج ١٢ استعمال ماء زمزم ونحوه
للوضوء دون الغسل وإزالة النجاسة ،
وصبه في التراب ونحوه من الطاهرات
٣٢ ، ٣٣ ، ٣٧ - ٣٩ ، ٦٠ ، ٦١ ج ٢١
بشر بضاعه

٧٢ ، ٧٣ ، ٣٢٦ - ٣٢٨ ج ٢١ الماء الجاري
اذا خالطته نجاسة لا ينجس الا بالتغير بها
٥١ ج ٢١ النزاع فيما اذا انفردت المرأة
بالاغتسال أو خلعت به

٣٣٤ ، ٤٨ - ١٥ ج ٢١ جواز اغتسال الرجال
والمرأة من اناء واحد واغتسال الرجال
جميعا وكذلك النساء

٣٣٨ ، ٥١٩ ج ٢٠ الماء المستعمل في طهارة
الحدث باق على طهوريته

٤٧ ج ٢١ مقدار الماء الذي يصير مستعملا
اذا اغتسل فيه الجنب

٤٣ - ٤٧ ، ٦٥ - ٦٧ ج ٢١ لا يصير الماء
مستعملا ولا نجسا اذا غمس النائم يده فيه
أو الجنب

٣٠ ، ٣٣ ج ٢١ اذا تغير بالنجاسة فهو نجس
٥٠٤ ج ٢١ لنجاسة الماء سببان (١) متفق
عليه وهو التغير بالنجاسة (٢) القلة

٥١٥ - ٥٢٢ ج ٢٠ لا ينجس الماء
بالملاقاة ٠٠٠ ، اذا زال التغير زالت النجاسة
٣٨ ، ٣٩ ، ٧٤ ج ٢١ تطهير الماء المتنجس
٧٢ ج ٣٤ اذا سقط في الماء نجاسة فرؤي

٩٨ ج ٢١ « ما ابن من الميتة وهى حية فهو ميت »

باب الاستنجاء

١٠٩ ج ٢١ تقديم اليسرى عند دخول الخلاء ...

١٠٥ ج ٢١ « ٠٠ شرقوا أو غربوا » خطاب لاهل المدينة ونحوهم

١٠٦ ، ١٠٧ ج ٢١ التثنيح بعد البول والمشي وسلت الذكر ونثره وتفتيشه بدعة

١٠٧ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ج ٢١ لا يجب على المتخلى غسل فرجه بالماء ، يجرؤه الاستجمار

٦٠٩ ، ٦١٠ ج ٢١ الاقتصار على الماء أفضل وان كان فيه مباشرة النجاسة

١٩٩ ج ٢١ الامر بالاحجار لانها الموجودة غالبا

٢١١ ، ٢١٢ ج ٢١ اذا استجمر بأقل من ثلاثة أحجار فعليه تكميل المأمور به

٢٠٥ ، ٥٧٦ - ٥٧٨ ج ٢١ ، ٣٥ - ٣٧ ج ١٩ النهى عن الاستجمار بالروث والعظم ،

تعليل ذلك ، طعمام الآدميين أولى بالنهى وطعام دوابهم

٢١١ ، ٢١٢ ج ٢١ اذا استجمر بمنهى عنه - كالعظم والروث واليمين - اجزاه وان كان

عاصيا . هل عليه تنظيف العظم

٥٧٧ ج ٢١ « انها ركس »

باب السواك وسنن الوضوء

١٠٩ - ١١٢ ج ٢١ الحكمة فسى السواك تنظيف انهم ، يشرع عند الصلاة ولو تحقق

نظافته

٨١ ، ٨٢ ج ٢١ من لم يجد للشرب الا آنية الذهب أو الفضة جاز الشرب فيهما

٨١ - ٨٩ ج ٢١ المضيب بفضة أو ما يجرى مجرى المضيب كالمباخر ٠٠٠ اذا كانت الضبة

يسيرة لحاجة مما لا يباشسر بالاستعمال فلا بأس ، مراد الفقهاء بالحاجة هنا

٨١ ، ٨٢ ج ٢١ الضرورة تبيح الذهب والفضة مفردا وتبعاً

٨٥ ج ٢١ حلقة الذهب فى الاناء ، يسير الذهب فى الآنية

١٦٤ ج ١٤ « الذى يشرب فى آنية الذهب والفضة انما يجرجر فى بطنه نار جهنم

١٤٠ ج ٢٢ صنعة آنية الذهب والفضة ١١٣ ، ١١٤ ج ٤ ، ١٥٥ ج ٣٥ حكم

استعمال آنية الكفار كالمجوس وغيرهم وثيابهم وسلاحهم .

٩٠ ، ٩١ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ٦٠٩ ج ٢١ ، ١٧ ج ١٨ قولان للعلماء فى طهارة جلود

الميتة بالدباغ ٩١ - ٩٦ ج ٢١ الأحاديث المروية فى ذلك ، والكلام على أسانيدهم ، ووجه الرخصة

المتقدمة ، يقوم الدباغ مقام الذكاة

٩٥ ، ٩٦ ج ٢١ لا يطهر الدباغ الا ما يطهر بالذكاة ، لا يطهر جلود السباع والكلاب

والحمير ٢٠ ، ٩٦ - ١٠١ ج ٢١ حكم اجزاء الميتة التى لا رطوبة فيها كالشعر والعظام والقرن

ونحوه

٩٩ ، ١٠٠ ج ٢١ العلة فى نجاسة الميتة ١٠٢ - ١٠٤ ج ٢١ ، ١٥٤ ج ٣٥ لبن الميتة

وانفتحها طاهر ، وكذلك جبن المجوس

١١٠ ج ٢١ غسل اليد قبل الوضوء
ولو تحقق نظافتها

٤٤ ، ٤٥ ، ١٢ ج ٢١ غسل اليد قبل
غمسها في الاناء والحكمة فيه

٢٧٩ ج ١ ، ١٦٧ ج ٢١ ليس في وضوء
النبي أخذ ماء جديد للأذنين ولا غسل
ما زاد على الكعبين والمرفقين ولا مسح
العنق ، غسل العضو أكثر من ثلاث بدعة
باب فروض الوضوء وصفته

١٠٧ ج ٣٥ ، ١٧١ ج ٢١ فضل الوضوء
« انكم تأتون يوم القيامة غرا محجلين »
١٧٢ ج ٢٣ الامم قبلنا يصلون بلا وضوء ،
لكنهم يغتسلون من الجنابة

٣٦٧ - ٣٨٠ ج ٢١ كل قائم الى الصلاة
فهو مأمور بالوضوء فان كان قد توضأ قبل
فقد أحسن

١٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ج ٢١ « اذا قام أحدكم من
النوم فليستنشق ... »
٦٣٠ ج ٢٠ قول الفقهاء الوجه مشتق من
المواجهة

٤٢٤ ج ٢١ غسل الكفين بنية الاغتراف
يجزىء عن تكرار غسلها
١٢٢ - ١٢٧ ج ٢١ يجب استيعاب الرأس
بالمسح حجة ذلك ، من رأى أجزاء البعض
وحجته

١٢٤ ج ٢١ القدر المجزء مسحه عند من
جوز مسح البعض

١٢٥ - ١٢٧ ج ٢١ لا يستحب مسح الرأس
ثلاثا

١٢٧ ج ٢١ لم يصح خبر مرفوع أو موقوف
في مسح العنق

٢٦٦ ج ٢٥ لم يقم على كراهته بعد الزوال
للصائم دليل شرعى يصلح لتخصيص
العمومات ...

١٠٨ ، ١٠٩ ج ٢١ قاعدة فيما تشترك
فيه اليمنى واليسرى من الأفعال وما تختص
به أحدهما

١٠٨ - ١١٣ ج ٢١ الأفضل التسوك باليد
اليسرى ، رد القول بأن ذلك عبادة مقصودة
فيكون باليمن

٣٤ ج ٧ الخلاف في وجوب التسمية في
الوضوء

١١٣ ج ٢١ وقت الختان وحكمه واذا خاف
على نفسه ضرر الختان

١١٤ ج ٢١ ختان المرأة وكيفيته ، والحكمة
فيه

١١٥ ج ٢١ لا يختن أحد بعد الموت
١٢٠ ، ١٢١ ج ٢١ يجوز للجنب قص
شاربه وأظافره ومشط رأسه

٣٠٦ - ٣٠٨ ج ٢١ معنى « عشر من
الفطرة ... »

١١٥ ج ٢١ التوقيت لحلق العانة ونشف
الابط

١١٦ - ١١٩ ج ٢١ حلق الرأس على أربعة
أنواع (١) في حج أو عمرة (٢) للحاجة
(٣) على وجه التعبد والزهد (٤) لغير حاجة
ولا على وجه التقرب

١١٩ ج ٢١ « نهى عن القرع »

١٢٠ ج ٢١ يكره نتف الشيب

٢٥٩ ج ٣٢ « لعن التشبهين بالنساء
والتشبهات بالرجال »

١٢٨ - ١٣٥ ج ٢١ غسل القدمين متواتر
عن النبي ، المسح على ظهورهما مذهب
المبتدعة وهو مخالف للكتاب والسنة
الجواب عن . .

١٢٥ - ١٣٣ ج ٢١ دلالة قراءة (وارجلكم)
بالخفض على وجوب غسل القدمين أيضا ،
المسح جنس تحته نوعان

٤٠٧ - ٤٢٧ ، ١٣٥ - ١٦٥ ، ١٣٦ - ١٣٨
ج ٢١ الترتيب والمولات في الوضوء ،
سقوطهما بالنسيان والجهل وغير ذلك من
والاعذار ، يعيد المنسي فقط ، اذا وجد
المتوضىء بعض ما يكفيه

١٣٧ ، ١٣٨ ج ٢١ لو غسل الصحيح ثم
برأ الألم قبل نشاف الصحيح

٢٦٦ ج ٢١ لا يجب ازالة ما على الأعضاء
من القيح الذي يتضرر بازالته وان ستر
محل الفرض

٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ ج ١٨ ، ٢١٨ ، ٢٣٦
ج ٢٢ لفظ النية في كلام العرب

٢١٧ ، ٢١٨ ، ٣٦ ، ٢٤٢ ج ٢٢ ، ٢٦٢ ،
٢٦٣ ج ١٨ محل النية القلب دون اللسان
في جميع العبادات

٢١٨ ج ٢٢ ، ٢٦ ج ١٨ لو تكلم بلسانه
بخلاف ما نوى في قلبه كان الاعتبار بما نوى
في قلبه ، لو تكلم بلسانه ولم تحصل
النية في قلبه

٢٣ - ٢٩ ج ٢٦ ، ٢٥٦ ج ١٨ النية
المعروفة في العبادات تشتمل على قصد
العبادة وقصد المعبود ، الأقسام ثلاثة

٢٩ - ٣٢ ج ٢٦ هل تجب نية اضافية
العبادة الى الله

٢٦٠ ، ٢٦١ ج ١٨ يجب اخلاصها لله
٢٥٧ - ٢٦٠ ج ١٨ هل تشترط النية في
الطهارة بالماء أو التيمم

٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ،
٢٣٢ ٢٣٥ - ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ج ٢٢ ،
٢٦٣ ، ٢٦٤ ج ١٨ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ج ٢٠
التلفظ بها سرا لا يجب ولا يستحب ،
الجر بها مكروه منهي عنه

١١٢ ج ٢١ الاعتراف باليمين
٤٠٧ - ٤٠٩ ج ٢١ البياض الذي بين العذار
والاذن ، النزعتان من الرأس ، التحذيف
من الوجه

٤١٩ ، ٤٢٠ ج ١٤ الذكر بعد الوضوء

باب المسح على الخفين

١٢٨ ج ٢١ المسح على الخفين متواتر
عن النبي
١٨٥ ، ١٨٦ ج ٢١ خفي على كثير من السلف
والخلف

٢٤٢ ج ١٩ ، ١٧٢ - ١٧٤ ج ٢١ أدلة
جواز المسح على الخفين

٣٦١ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ج ٢١ ، ٤٨ ج ٧
المسح من الرخص ، والله يحب ان تؤتى
رخصه

٩٤ ج ٢٦ ، ١٢٠ ج ٣٤ الأفضل للابس
الخف ان يمسخ ولا يشرع ان يلبس ليمسخ

١٧٧ ، ١٧٨ ، ٣٦١ ، ٢١٥ - ٢١٧ ج ٢١
توقيت المسح على الخفين بيوم وليلة وثلاثة
أيام ولياليهن ، اذا كان في خلعه بعد مضي
الوقت ضرر مسح عليهما للضرورة ، وهو

أولى من التيمم ، وكذا اذا كان معه ما يكفيه
لطهارة المسح

١٧٢ - ١٧٦ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ١٩٢ ،
٢١٢ ، ٢١٣ ج ٢١ ، ٣٥٢ ج ٢٤ ، ٢٥٢
ج ١٩ اشترط طائفة من الفقهاء : (١) ان
يكيدن ساترا للمفروض (٢) يثبت بنفسه .
ضعفهما ، كلما يلبسه الناس ويمشون فيه
فلهم ان يمسحوا عليه وان كان مفتوقا أو
مخروقا من غير تحديد ، ما يتناوله لفظ الحف
٢٤٢ ج ١٩ ، ١٨٤ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ١٢٨
ج ٢١ المسح على الجوربين وحدهما ومع
النعلين ، الزربول وما يلبس على الرجل من
فرووقطن وغيرهما

٢١ ، ١٨٦ ج ٢١ المسح على الجرموقين

٢١ ، ١٨٦ - ١٨٩ ، ١٧٣ ج ٢١ المسح
على العمامة ، أقوال العلماء فيه ، عمائم
السلف

٢١٨ ، ٢١ ، ١٨٦ ج ٢١ المسح على خمر
النساء

١٧٦ - ١٨٢ ، ٤٦٧ ج ٢١ المسح على
الجبيرة يفارق المسح على الخف من خمسة
أوجه ، لا يشترط في المسح عليها ان يكون
لبسها على طهارة ، اذا سقطت بعد البرء
أو قبله فهل تجب إعادة غسل الجنابة
أو الوضوء

٢١٦ ، ١٧٨ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٦٧ ، ١٨١ ،
١٨٢ ج ٢١ اذا كان جريحا وأمكنه مسح
جراحه بالماء دون الغسل أو كان معصوبا
أو عليه جبيرة مسح ولم يحتج الى تيمم

٢٠٩ - ٢١١ ج ٢١ يمسح من غسل احدى
رجليه ثم أدخلها الخف ثم فعل بالآخرى
مثلا « انى أدخلتهما طاهرتين »
١٨٦ ، ١٨٧ ، ٢١ ج ٢١ المسح على
القلائس الدنيات

١٨٤ ، ١٨٥ ج ٢١ المسح على اللقائف
١٧٨ / ١٨٢ ، ٢١٣ ج ٢١ تستوعب الجبيرة
بالمسح / بخلاف الخف
١٧٩ ، ١٨١ ج ٢١ اذا خلع الخفين
٢١٨ ج ٢١ اذا قلع الجبيرة بعد الوضوء
لم ينتقض

باب نواقض الوضوء

٣٩١ ج ٢١ هل تنقض الريح لكونها
تصحب جزءا من الغائط . . .
٣٦٧ ج ٢٠ لا ينقض الخارج النادر من
السبيلين

٢١٩ - ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ ج ٢١ متى
يتوضأ وكيف يصلّى من به سلس البول
أو الريح أو الاستحاضة ونحو ذلك وهل
ذلك ناقض

٥٢٦ ج ٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٤٢
ج ٢١ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ج ٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨
ج ٢٥ خروج النجاسات من غير السبيلين
لا ينقض كالجرح والقيح والحجامة والرعاف
والقيء اذا كثر ، الوضوء من ذلك مستحب
٤٣٨ ج ١٠ النعاس اليسير لا ينقض
الوضوء

٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٣٩١ - ٣٩٥ ج ٢١ النوم

الناقض ، اليسير من الممكن لا ينقض ،
النوم مظنة الحدث « العين وكاء السه ٠٠ » ،
« ولكن من غائط وبول ونوم »
٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٣٩٥ ج ٢١ نوم القائم
والقاعد والراكع والساجد اذا كان يسير لم
ينقض بخلاف المضطجع
٢٢٢ ، ٢٣١ ج ٢١ ، ٣٥٨ ج ٣٥ ، ٣٦٧ ،
٥٢٤ ج ٢٠ مس الذكر لا ينقض ، يستحب
الوضوء منه ، مس فرج الحيوان ، باطن
الكف
٢٣٢ - ٢٤٢ ج ٢١ ، ٣٦٧ - ٣٦٩ ، ٥٢٤ ،
٥٢٥ ج ٢٠ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ج ٢٥ ، ٣٥٧ ،
٣٥٨ ج ٣٥ الاقوال في مس النساء ،
الصحيح منها أحد قولين اما عدم النقض
مطلقا أو النقض اذا كان بشهوة ، الملامسة
في القرآن
٢٣٢ ج ٢١ اذا قبل زوجته فامضى
٢٤٣ - ٢٤٦ ج ٢١ ، ٢٤٧ ج ٣٢ مس
الأمرد بشهوة كمس النساء
٥٢٦ ج ٢٠ لا يجب الوضوء من غسل الميت ،
الاستحباب متوجه
٢٦٠ - ٢٦٥ ، ١٠ - ١٦ ج ٢١ ، ٢٤٠
ج ٢٥ ، ٥٢٢ - ٥٢٤ ج ٢٠ الأمر بالوضوء
من لحوم الابل مطبوخة ونيئة ، صحة
الأحاديث فيه ، هل هو ناقض ، الحكمة
فيه ، ضعف القول بأن المراد بالوضوء غسل
اليدين والفم ، لم ينسخ بترك الوضوء مما
مسست النار
١٦١ ج ٢١ اذا صلى غير عالم بوجوب

الوضوء من لحوم الابل أو في مباركتها
لم يعد
٥٢٤ ج ٢٠ ، ١١ ج ٢١ الوضوء من
اللحوم الخبيثة
٥٢٤ ج ٢٠ الوضوء من لحوم الغنم
٥٢٤ ج ٢٠ ، ١١ ، ١٢ ، ٢٢٢ ، ٢٤١ ،
٢٤٢ ج ٢١ ، ٢٣٩ ج ٢٥ ، ٣٥٨ ج ٣٥
مما مسسته النار
١٠ ج ٢١ ، ٥٢٤ ج ٢٠ الوضوء من
الغضب
٢٤٢ ج ٢١ ، ٣٦٧ ، ٥٢٦ ج ٢٠ الوضوء
من القهقهة في الصلاة
٢٤٢ ج ٢١ يستحب الوضوء لمن أذنب ذنبا
٢٦٤ ، ٢٦٥ ج ٢١ « من بركة الطعام الوضوء
قبله » « المضمضة من اللبن والغمر »
٢٢٠ ، ٣٩٥ ج ٢١ اذا تيقن الطهارة ،
لا يجوز الخروج من الصلاة الواجبة لمجرد
الشك
٧٨ ج ٢١ اذا تيقن الرجلان أن أحدهما
أحدث
١٢ ج ١٧ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠ ، ٢٨٨
ج ٢١ ، ٢٤٢ ج ١٣ لا يجوز مس المصحف
بغير وضوء ، كيف يحمله ، اذا قرأ في
المصحف أو اللوح ولم يمسه جاز ، يجوز له
ان يكتب في اللوح وهو على غير وضوء
٥٩٩ ، ٦٠٠ ج ١٢ يجوز مس المساء الذي
محي به المكتوب من القرآن
٢٦٨ ، ٢٦٩ ج ٢١ تجب الطهارة للصلاة
فرضها ونفلها
٢٦٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ج ٢١ وسجدتي السهو

٢٩٦ ج ٢١ المنى الذى يوجب الغسل والذى لا يوجب ، الخارج عقب البول بآلم أو بدونه لا غسل فيه

٢٩٧ ج ٢١ اذا وضعت الدواء وقت المجامعة لمنع المنى من النفوذ الى مجارى الحبل لم يبطل صلاتها وصومها ولو كان فى جوفها ، الأحوط ان لا يفعل

٢٤٣ ، ٢٤٤ ج ٢١ الوطء فى الدبر يوجب الغسل

٣٠٨ ج ٢١ الغسل للدخول فى الاسلام ، النزاع فى وجوبه ووجوب السدر فيه ٣٠٨ ج ٢١ غسل الحائض

١٩٠ ج ٢٦ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٤٥٩ - ٤٦١ ج ٢١ يمنع الجنب من قراءة القرآن ، ويكره له الأذان والخطبة والنوم بلا وضوء وفعل المناسك بلا طهارة مع قدرته عليها ، الفرق بين الجنب والحائض

١٨٢ ، ١٨٣ ج ٢٦ الخلاف فى طواف الجنب اذا اضطر

١٧٨ - ١٨٠ ، ٢٠١ ج ٢٦ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ج ٢١ ليس للجنب ان يلبث فى المسجد ، اذا توطأ جاز ٣٤٥ ج ٢١ الخلاف فى منع الكافر من دخول المسجد

٥٥ ، ٢٩٨ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ج ٢١ مقدار ماء الغسل والوضوء بالرطاسل الدمشقى ، اذا احتاج الى الزيادة احيانا لحاجة فلا بأس ، النهى عن الاسراف فى صب الماء

٣٠٧ ج ٢١ الغسل كل اسبوع لمسن لا جمعة عليه

٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ج ٢١ ، ١٩٥ ج ٢٦ لا يجوز للمحدث صلاة جنازة

٢٦٨ - ٢٧٢ ، ٢٧٧ - ٢٧٩ ، ٢٨١ - ٢٨٣ ج ٢١ ، ١٩٣ ج ٢٦ يجوز له سجود التلاوة والشكر ، وهل يكره مع القدرة على الطهارة ، سجود سحرة فرعون والمشركين فى النجم على غير وضوء

٢٦٩ - ٢٨٠ ج ٢١ ، ١٩٣ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ج ٢٦ لا تشترط طهارة الحدث فى الطواف ولا تجب فيه ، تستحب فيه الطهارة الصغرى ، الفرق بينه وبين صلاة الجنازة

٢٦٨ ، ٢٧٥ ، ٢٨٤ ج ٢١ يستحب للمعتكف طهارة الحدث وكذلك للذكر والدعاء ، فى القراءة خلاف شاذ

٣٧٢ - ٣٧٦ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ج ٢١ استحباب تجديد الوضوء

٢٧٣ ، ٢٧٤ ج ٢١ لا يجب الوضوء على من لم يرد الصلاة

٣١٨ ج ٢٢ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ج ٢١ ، ١٩٠ ، ١٩١ ج ٢٦ / ٣٤٣ ج ٢١ استحباب الوضوء عند كل حدث / وعند النوم لكل أحد

٢٩٥ ج ٢١ حكم من صلى محدثا مستحلا لذلك أو غير مستحل

باب الغسل

٢٩٥ ج ٢١ الطهارة من الجنابة فرض ، ليس لأحد ان يصلى جنبا ولا محدثا حتى يتوضأ

٣١٠ ج ٢١ (٢) اذا خلت عن محذور في البلاد الحارة أو الباردة فلا يحرم بناؤها
٣١٠ - ٣١٣ ج ٢١ (٣) اذا اشتملت على الحاجة والمخطور غالباً فلا تطلق كراهة بناءها وبيعها

٣١٣ ج ٢١ (٤) ان تشتمل على المحذور مع امكان الاستغناء عنها ، هذا محل نص أحمد وتجنب ابن عمر

٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٠٢ - ٣١٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ج ٢١ انقسام الناس بالنسبة الى دخول الحمام الى أربعة أقسام (١) مع عدم الحاجة (٢) مع المحذور (٣) للتنعم (٤) تركها مع الحاجة لطهارة واجبة أو مستحبة أو نظافة البدن من الأوساخ التي لا تمكن الا فيها ، أو كان يوجب له من الراحة ما يستعين به على المأمور . . .

٣٠٩ ج ٢١ اذا كان به مرض ينفعه فيه الحمام

٣١٣ - ٣١٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٠٤ ج ٢١ ليس لأحد ان يحتج على كراهة دخولها أو عدم استحبابه بكون النبي لم يدخلها ولا أبو بكر وعمر

٣٤٢ ، ٣٣٦ ج ٢١ المرأة تدخلها للضرورة مستورة العورة ، هل تدخلها اذا تعودتها وشق عليها ترك العادة

٣٣٤ - ٣٣٧ ، ٣٤٠ ج ٢١ يحرم دخول الحمام بلا مئزر ، على داخل الحمام ان يستتر عورته من الحمامي وغيره ولا يمكنه من لمسها ولا ينظر الى عورته أحد ولا يلمسها ، وعليه ان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر بحسب الامكان

٣٦٩ ج ٢٠ ، ٢٩٩ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ج ٢١ لا يجب على الجنب والحائض الا الاغتسال دون الوضوء ، وهل عليه المضمضة والاستنشاق ، الأفضل للجنب ان يتوضأ ثم يغتسل ولا يعيد الوضوء

٣٦٩ ج ٢٠ ، ٣٩٧ ج ٢١ لاتثليث في الغسل ، ولا يقصد غسل مواضع الوضوء مرتين

١٦٥ - ١٦٧ ، ٤١٨ ج ٢١ لا يجب في الغسل ترتيب ولا موالاة ، تعدد تفريق الغسل كتعدد تفريق غسل العضو الواحد ، وبينهما فرق ، اذا وجد الجنب بعض ما يكفيه استعمله

٢٩٩ ج ٢١ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ج ٢١ ليس عليه نية رفع الحدث الأصغر
٢٩٧ ج ٢١ لا يجب غسل داخل الفرج من جنابة أو حيض

٣٤٣ - ٣٤٥ ج ٢١ ، ١٧٩ ج ٢٦ يستحب للجنب الوضوء اذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يعاود الوطء ، يكره له النوم اذا لم يتوضأ

٣٣٣ ج ٢١ لا يلزم المتطهر كشف عورته لا في الخلوة ولا في غيرها اذا طهر جميع بدنه

٣٠٠ ، ٣١٩ ج ٢١ كراهة أحمد لبناء الحمام وشرائه وكرائه ، وسر ذلك ، محامل كلامه ثلاثة أبعدا

التفصيل في حكم بنائها وبيعها واجارتها ينحصر في أربعة أقسام

٣٠٢ - ٣٠٩ ج ٢١ (١) ان يحتاج اليها ولا محذور فتجوز ، ما يدخل في اسم الحمام

الخفين وطهارة المستحاضة وذوى الأحداث
الدائمة

٣٦٩ ، ٣٧٤ ، ٣٧٧ ج ٢١ التيمم لكل
صلاة

٣٩٨ ، ٣٩٩ ج ٢١ ، ٤٤٠ - ٤٤٢ ، ٤٥١ /

٢٢٣ ج ٢١ اذا كان فى حضر وليس عنده
الا ما يكفيه لشربه أو مسافرا ليس عنده
الا ما يكفيه لشربه وشرب دوابه / اذا بعد
الماء صلى بالتيمم فى الوقت الخاص

٤٤٢ ، ٤٤٤ - ٤٤٧ ج ٢١ اذا كانت قيمة
الماء فى الحمام أو الطهارة تجحف بما له أو
تنقص نفقة عياله أو قضاء دينه تيمم ، اذا
امكنه ان يرهن شيئا عند الحمامي ويوفيه
فى أثناء النهار فعل ، هل عليه ان يدخل
بالأجرة المؤجلة ، انما يجب عليه أجرة
الدخول اذا كان الماء يبذل بثمان المثل أو
بزيادة لا يتغابن الناس بمثلها

٣٩٨ - ٤٤٣ ، ٤٤٥ ، ٤٥١ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ،
٢٢٣ ، ٢٢٦ ج ٢١ أو خاف الضرر
باستعماله ، أو زيادة مرضه أو تأخير برئه ،
أو خشية برد ونحوه تيمم ، لا يشترط خوف
الهلاك

٤٠٢ ، ٤٤٦ ، ٤٥١ ، ٤٥٤ ج ٢١ لا يكره
للمسافر أن يجامع أهله وان كان عادما للماء
٤٥٧ ج ٢١ الحراث اذا خاف ان طلب الماء
يسرق ماله أو يتعطل عمله الذى يحتاج اليه
صلى بالتيمم

٨٠ ج ٢١ اذا وجد مضطرا الى الشرب وهو
محتاج الى ما معه من الوضوء

١٣٧ ، ١٣٨ ج ٢١ اذا حصل ماء لبعض

٣٣٧ ، ٣٤٠ ج ٢١ على ولاية الأمر النهي
عن كشف العورات والزام الناس بأن
لا يدخل أحد الحمام مع الناس الا مستور
العورة والزام أهل الحمام بذلك ، اظهار
العورة فاحشة يجب العقوبة عليه

٣٣٨ ج ٢١ اذا اغتسل فى مكان خال
بجنب حائط أو شجرة أو نحو ذلك فى
بيته أو حمام . . . جاز له كشفها

٣٣٩ ج ٢١ النزول فى الماء بسلا مئزر
٣٣٩ ج ٢١ فتح الحمام وقت الجمعة حرام ،
يلزم الولاية منع الناس وعقوبتهم عن القعود
فيها وفى البساتين والأسواق والدور وغيرها
وقت الجمعة

باب التيمم

٣٤٧ ج ٢١ التيمم لغة وشرعا
٣٤٧ ، ٣٤٨ ج ٢١ التيمم من خصائص
هذه الأمة

٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٤٠٠ ، ٤٠٣ ، ٤٠٥ ، ٣٨٣ ،
٣٨٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ج ٢١ يتيمم من عليه
حدث أصغر وكذا الجنب . . .

٣٥٤ ، ٣٥٥ ٤٢٧ ج ٢١ التيمم بسدل
عن الماء

٣٦٣ ، ٤٤٠ ، ٤٥٩ ج ٢١ لكل ما يفعل
بطهارة الماء من صلاة وطواف و . . .

٤٣٥ - ٤٣٧ ، ٣٥٤ - ٣٦٣ ، ٤٠٣ - ٤٠٥
ج ٢١ فيكون طهورا قبل الوقت وفى الوقت
وبعد الوقت الى وجود الماء ، ان قيل الوضوء
يرفع الحدث والتيمم لا يرفعه ، أو قيل هو
مبيح لا رافع للحدث ، أو أنه طهارة ضرورية ،
أو قيل هذا ينتقض بطهارة الماسح على

٢٩٥ ، ٤٦٧ ج ٢١ ، ٢٨٨ ج ٣ ، ٢٣٨ ج ٢٦ ثو عجز المحدث عن الماء والتراب صلي ولا اعادة عليه

٤٦٤ ، ٤٦٦ ج ٢١ يؤم المتييم المتوضىء
٣٤٨ / ٣٦٤ - ٣٦٦ / ٤٥٩ ج ٢١ التراب
الذى ينبعث مراد من النص بالاجماع وفيما
سواه نزاع / التيمم بالرمل والسبخة ،
بخلاف الاشجار والاحجار والزرنينخ والنورة
/ يجوز التيمم بالحصير الذى تحت بيته ،
واذا كان هناك غبار لاصق ببعض الاشياء
١٢٣ ، ١٢٤ ج ٢١ تعميم الوجه واليدين
بالمسح ، لا بد من الصاق الصعيد بالوجه
والييد

٤٢٢ - ٤٢٦ ، ٤٤٠ ، ٢٢ ج ٢١ لا يشرع
فى التيمم التكرار ، ولا يلزم فيه الترتيب
٤٥٩ ، ٤٦٦ ، ٤٧٣ ج ٢١ كل من جاز له
الصلاة بالتيمم جاز له قراءة القرآن ومس
المصحف ويصلى بالتيمم الفريضة والنافلة
وغير ذلك

٣٧٧ ، ٤٣٦ ج ٢١ اذا تيمم للنافلة صلي به
الفريضة وغيرها

٣٥٤ - ٣٦٣ ج ٢١ لا يبطل التيمم
الا ما يبطل الوضوء مالم يقدر على استعمال
الماء

٤٢٢ - ٤٢٦ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٣٥٤ ج ٢١
صفة التيمم

باب ازالة النجاسة

١٦ - ٢٠ ج ٢١ مذهب اهل الحديث وسط
بين مذهب العراقيين والحجازيين فى نوع
النجاسة وفى قدرها

٢٥٨ ج ١٨ ، ٦٠ ، ٤٧٧ ج ٢١ لا تشترط
النية فى ازالة النجاسة

أعضائه دون بعض فهل يستعمل ما قدر
عليه ويتيمم

٤٥٣ ، ٤٥٩ ج ٢١ اذا أمكن الرجل والمرأة
ان يتوضأ ثم يتيمما فعلا ولو اقتصر على
التيمم أجزاء

٤٦٢ ج ٢١ اذا كان به رمد غسل ما استطاع
من بدنه وما يضره الماء كالعين وما يقاربها فيه
قولان (١) يتيمم له (٢) ليس عليه تيمم

٤٦٣ ج ٢١ اذا كان بها مرض فى عينها
وثقل فى جسمها فهل عليها غسل ما امكنها
والتيمم للباقي سواء كان هو الأكثر أو
الأقل أو التيمم

٤٦٦ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ج ٢١ اذا كان عليه
جراحة وتوضأ فله ان يؤخر التيمم حتى
يفرغ من وضوئه اذا قيل انه يجمع بين
الوضوء والتيمم

٤٣٩ ، ٤٥٦ ، ٤٧١ ج ٢١ يتيمم لكل
ما يخاف فوته كالجنازة وصلاة العيد
والجمعة والجماعة الواجبة ...

٤٧٠ ، ٤٧٢ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ج ٢١ ، ٣٥ ،

٣٦ ج ٢٢ اذا دخل وقت الصلاة وهو
مستيقظ والماء بعيد منه يخاف ان طلبه ان
تفوته الصلاة أو كان الوقت باردا يخاف ان
سخنه أو ذهب الى الحمام فاتت الصلاة
صلى بالتيمم ، وان استيقظ آخر الوقت
وخاف ان تطهر طلعت الشمس صلي بالوضوء
بعد طلوعها وكذلك الجنب

٤٧١ ، ٤٧٢ ج ٢١ اذا وصل المسافر الى
الماء وقد ضاق الوقت صلي بالتيمم ، وكذا

٤٧٣ ج ٢١ صلاته بالتيمم بلا احتقان
أفضل من صلاته بالوضوء

- ٦٠ ، ٧٤ ج ٢١ ، ٣٤٠ ج ٢٠ اذا صب الماء على الأرض حتى زالت عين النجاسة وكذلك السطح اذا اصابه ماء المطر فالماء والأرض طاهران
- ٦١٦ - ٦٢٠ ، ٥٣٠ ج ٢١ الأقوال في الكلب ، ارجعها ان ريقه نجس وشعره طاهر ، اذا اصاب الثوب أو البدن رطوبة شعره لم ينجس بذلك ، لعابه اذا اصاب الصيد ، بولّه أعظم من ريقه
- ٦٢٠ ج ٢١ اذا طلع الكلب من ماء فانتفض فهل يجب تسبيعه
- ٥٢١ ج ٢٠ اذا كان ولوغه في اناء يسير
- ٥٢٩ ، ٥٣٠ ج ٢١ اذا ولغ في طعام
- ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٦١٦ ج ٢١ اذا ولغ الكلب في اللبن ومخض اللبن وظهر فيه زبدة فهل يحل تطهير الزبدة
- ٤٧٤ - ٤٨٢ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٣٢٢ ج ٢١ ازالة النجاسة بغير الماء فيها ثلاثة أقوال (١) المنع (٢) الجواز (٣) الجواز للحاجة ،
- الراجع
- ٤٧٥ ، ٤٧٩ / ٥٢٣ ، ٥٢٤ ج ٢١ أذن في ازالته بغير الماء في مواضع (١) الاستجمار (٢) في النعلين (٣) في الذيل (٤) ريق الهرة (٥) الخمر المنقولة (٦) الاستحالة / لا تحتاج سكين القصاب ولا السيوف الى غسل
- ٤٧٩ ج ٢١ ، ٥٢٢ ج ٢٠ استحالة النجاسة كرماد السرجين النجس والزبل النجس يستحيل ترابا
- ٦٠٨ - ٦١٣ ج ٢١ الفخار الذي يشوى بالنجاسة طاهر وان قيل انه قد خالطه
- دخانها
- ٦١٠ ج ٢١ هل تطهر النار ما لصق من انخزير المشوى فيه
- ٦١٥ ج ٢١ فران يحمى بالزبل النجس أو انطاهر
- ٤٧٩ - ٤٨٢ ، ٥١٠ ج ٢١ الأرض اذا اصابها نجاسة ثم ذهب بالريح أو الشمس ونحو ذلك طهرت وجازت الصلاة عليها والتيمم بها ، طين الشوارع الذي لم يظهر به أثر النجاسة مع تيقن النجاسة فيه
- ٧٠ - ٧٢ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٦١٠ ، ٦١١ ج ٢١ اذا صارت النجاسة ملحا في الملاحه أو رمادا أو صارت الميتة والدم والصيد ترابا كتراب المقبرة فهو طاهر
- ٤٨١ ، ٤٨٣ - ٤٨٥ ، ٧١ ج ٢١ ، ٥٢٢ ج ٢٠ اذا انقلبت الخمرة خلا طهرت
- ٤٨٣ ، ٤٧٥ ، ٥٠٣ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ج ٢١ تخليلها لا يجوز ، الأمر باراتها والنهي عن تخليلها غير منسوخ ، عمل الخل
- ٤٨٥ ، ٤٨٧ ج ٢١ وخمرة الخل تجب اراتها
- ٣٤٠ ج ٢٨ ، ١٩٨ ، ٢٠٦ ج ٣٤ الحشيشة نجسة
- ٣٤٠ ج ٢٨ ، ١٩٨ ج ٣٤ ما يغيب العقل ولا يسكر أو يسكر بعد استحالته كالبنج ليس نجسا
- ٣٣٤ ج ٢٠ ليس كل ما حرم الله حرمت ملاسته كالسموم
- ٤٨٨ - ٥١٢ ، ٥١٤ ، ٥٢٤ - ٥٣١ ج ٢١ المائعات كالزيت والسمن والخل واللبن... اذا وقعت فيها نجاسة - مثل الفأرة الميتة فللعلماء ثلاثة أقوال (١) انها كالماء (٢) أنها

أولى بعدم التنجيس وهو الأظهر (٣) ان الماء
أولى بعدم التنجيس

٥٢٥ ، ٤٩٦ ج ٢١ عمدة من ينجسها
٤٩٠ - ٤٩٦ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ج ٢١ « ان
كان مائعا فلا تقربوه

٥١٥ ، ٥١٦ ، ٤١٧ ج ٢١ « القوهسا
وما حولها وكلوا سمنكم »

٥٣١ - ٥٣٣ ج ٢١ الجبن الأفرنجى الذى
كرهوه ذكروا له سببين

٥٣٣ ج ٢١ الجوخ الأفرنجى وهل هو
نجس

٣٣٨ ج ٢٠ بول الصبى الذى لم يطعم
١٦ - ١٩ ج ٢١ العفو عن يسير الدم وغيره
الذى يشق الاحتراز عنه

٦٠٧ ج ٢١ من وقع على ثيابه ماء طاعة
لا يدرى ما هو لا يجب غسله ولا يستحب
السؤال عنه

٥٢٢ ، ٥٢٤ ج ٢١ غسل لحم الذبيحة بدعة
٥٢١ ، ٥٢٢ ج ٢١ ثوب القصاب وبدنه
ومكانه فى المسجد محكوم بطهارته وان كان
عليه دسم ، ماسته ، غسل اليدين من
مصافحته بدعة

١٩١ ج ٣٠ طهارة ما يصنعه الحجام بيده
اذا لم يكن فيها نجاسة

٦٠٥ ، ٦٠٦ ج ٢١ الاستجمار بالأحجار
مطهر أو مخفف

٦١٣ - ٦١٥ ، ٥٣٤ - ٥٨٦ ، ٤٠ ، ٧٤
ج ٢١ ، ٣٣٩ ج ٢٠ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ج ٢٥

بول ما يؤكل لحمه وروثه من الدواب والطيور
طاهر ، القول بنجاسته قول محدث ، غاية

ما اعتمدوا عليه والجواب عنه ، بضعة عشر
دليلا شرعيا على عدم تنجيسه

٧٤ ، ٧٥ ج ٢١ اذا شك فى الروثة هل
هى من روث ما يؤكل لحمه ففيها قولان

٥٨٧ - ٥٩٢ ، ٦٠١ - ٦٠٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠
ج ٢١ طهارة منى الآدمى ، والأقوال فيه ،

ما استدلل به على نجاسته والجواب عنه
٥٨٩ ج ٢١ ، ٣٦٩ ج ٢٠ فرك يابسـه

وغسل رطبه أو اماطته
٥٩٨ - ٦٠٠ ج ٢١ ليس الدم قبل بروزه

نجسا

٦٠١ ج ٢١ كل ما بدأ الله بتحويله من جنس
الى جنس زال عنه حكم التنجيس

٦٠٥ ج ٢١ من قال ان منى المستجمر
نجس فقله ضعيف

٦٠ ج ٣٤ لبن الآدميات طاهر
٥٨ ، ٥٩ ج ٢١ بدن الجنب طاهر وعرقه

وثوبه الذى يكون فيه عرقه وكذلك الحائض
وثوبها الذى يكون فيه عرقها

٤٢ ، ٤٣ ، ٦٢١ ج ٢١ سؤر الهرة ، اذا
اكلت فأرة ونحوها ثم ولغت فى ماء قليل

٥٢٠ ج ٢١ الخلاف فى الحمير هل هى
طاهرة أو نجسة أو مشكوك فيها شعرها

طاهر

٥٢٠ ج ٢١ بول البغل والحمار وهل
يعفى عن يسيره

٦٢١ ، ٦٢٢ ج ٢١ اذا جبل الطين بزبل
حمار وطن به سطح فوق عليه مطر وكان

يسيرا عفى عنه

٢٣٧ ج ١٩ ما رأت المرأة عادة مستمرة فهو حيض وان قدر أنه أقل من يوم أو أكثر من سبعة عشر ، ان استمر دائما فليس بحيض

٢٣٨ ج ١٩ العادة الغالبة أنها تحيض ربع الزمان ستة أو سبعة

٢٨٩ ، ١٧٦ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ٢٣٧ ، ١٨٣ ،

١٨٤ ج ٢٦ النهى عن الصوم أيام الحيض والصلاة بلا طهارة وحكمتها

١٧٦ - ٢٤٧ ج ٢٦ ، ٢٦٩ ، ٢٨٠ ، ٢٧٦

ج ٢١ منع الحائض من الطواف ، وعلة النهى ، واذا اضطرت الى طواف الزيارة وهي حائض اجزأها ، وهل عليها مع ذلك دم

٢٣٦ ، ٢٣٧ ج ٢٦ التفريق بين الحائض والجنب في سقوط الصلاة

١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٩١ ج ٢٦ ، ٢٦٨ ، ٦٣٦ ج ٢١ لا تمنع من قراءة القرآن اذا احتاجت اليه

١٨٤ ، ٢٠٠ ج ٢٦ مسح المصحف للحاجة

١٧٧ ج ٢٦ قراءتها القرآن وقراءة النفساء قبل الغسل

٢٨٠ ج ٢١ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ج ٢٦ منع الحائض من الاعتكاف ، اذا حاضت وهي معتكفة لم يبطل وتقيم في رحبة المسجد ،

وان اضطرت الى الاقامة بالمسجد أقامت به

٦٢٤ ج ٢١ وطء الحائض لا يجوز ، الخلاف

في الكفارة وفي غسلها من الجنابة دون

الحيضة ، وطء النفساء كوطء الحائض

٦٢٤ ج ٢١ الاستمتاع من الحائض . . .

والنفساء بما دون الازار ، الاستمتاع

بفخذها فيه نزاع

٥٢١ ج ٢١ اذا فرش في الخانات ونحوها على روث الحمير ونحوها فهل يعفى عن يسير ذلك

٦٢٠ ، ٦٢١ / ٥٢٠ ج ٢١ سؤر البغل والحصار هل يجوز التوضؤ به / وهل يلحق بريق الكلب أو بريق الخيل

٥٢٠ ، ٥٢١ ج ٢١ مقاود الخيل ورباطها

طاهر ، الخلاف في مقاود الحمير

٦١٩ ج ٢١ كل حيوان قيل بنجاسته

فالكلام في شعره وريشه كالكلام في شعر الكلب

٦١٦ ، ٦١٨ ج ٢١ في الشعور الثابتة على

محل نجس ثلاث روايات ، الراجح طهارة الشعور كلها

٦٢٢ / ٥٣٤ ج ٢١ اذا بال الفار في

الفراش فغسله أحوط ويعفى عن يسيره / يعفى عن يسير بعره

٦٢٢ ج ٢١ ريش القنفذ طاهر وان وجد بعد موته

باب الحيض

٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٤١ ج ١٩ الأصل في كل

ما يخرج من الرحم أنه حيض حتى يقوم دليل على أنه استحاضة ، الدم الخارج اما ان ترخيه الرحم أو . . . أو . . .

٢٤٠ ج ١٩ لاحد لسن تحيض فيه المرأة ،

لو قدر انها بعد ستين أو سبعين رأت الدم

المعروف من الرحم كان حيضا

٢٣٩ ج ١٩ الحامل اذا رأت الدم على

الوجه المعروف لها فهو حيض

٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ج ١٩ ، ٦٢٣

ج ٢١ لاحد لأقل الحيض ولا لأكثره

٦٣٢ - ٦٣٥ ج ٢١ بطلان قولهم بأن صاحبة هذا الدم تصوم وتغتسل وتصل وتقضى الصوم من وجود

٢٢٠ ج ٢٦ الصفرة والكدرة ان كانت فى العادة مع الدم الأسود والأحمر فهى حيض والا فلا

١٠٧ ج ٢١ ، ٥٢٧ ج ٢٠ من به سلس البول يتخذ حفاظا يمنعه ، ان كان البول ينقطع مقدار ما يتطهر ويصلى والا صلى ولو جرى البول كالمستحاضة

٤٣٠ ج ٢١ ، ١٠٢ ج ٢٢ اذا لم تصل المستحاضة جهلا لم تعد

١٧٢ ج ٣٢ وطء المستحاضة لا يجوز الا لضرورة

٦٢٩ ج ٢١ الواجب عليها ان تتوضأ عند كل صلاة ، امرها النبى بالغسل مطلقا ، هى كانت تغتسل لكل صلاة ، الغسل لكل صلاة مستحب

٢٣٩ ، ٢٤٠ ج ١٩ النفاس لاحد لأقله ولا لأكثره ، لو قدر ان المرأة رأت الدم أكثر من أربعين أو ستين أو سبعين وانقطع فهو نفاس ، وان اتصل فهو دم فساد

٦٣٦ ج ٢١ اذا انقطع قبل الأربعين فعليها ان تغتسل وتصل ، ينبغى لزوجها ان لا يقربها الى تمام الأربعين

٢٤٠ ج ١٩ اذا لم يكن للنفاس قدر فسواء ولدت المرأة تؤمن أو أكثر مازالت ترى الدم فهى نفساء ، وما تراه من حين تشرع فى المطلق فهو نفاس ، حكم النفاس حكم دم الحيض

٦٢٤ - ٢٦٧ ج ٢١ اذا انقطع دم الحائض فلا يطؤها زوجها حتى تغتسل اذا كانت قادرة على الاغتسال والا تيممت ، قول أبى حنيفة

٢٣٨ ، ٢٣٩ ج ١٩ كل امرأة تكون فى أول امرها مبتدأة ، لم يأمر النبى واحدة منهن بالاغتسال عقب يوم وليلة ، ذلك حيض مالم يعلم أنه استحاضة باستمرار الدم

٦٢٧-٦٣٠ ج ٢١ ، ٢٣٩ ج ١٩ المستحاضة المعتادة تجلس عاداتها ، وتقدم العادة على التمييز

٦٢٨-٦٣٠ ج ٢١ ، ٢٣٩ ج ١٩ المستحاضة المميزة تعمل بالتمييز

٦٢٧-٦٣١ ج ٢١ ، ٢٣٩ ج ١٩ المستحاضة المتحيرة تجلس غالب الحيض ستا أو سبعا ٢٣٩ ج ١٩ المنتقلة اذا تغيرت عاداتها بزيادة أو نقص أو انتقال فذلك حيض حتى يعلم أنه استحاضة باستمرار الدم

٦٣١ - ٦٣٥ ج ٢١ الدماء لا تخرج عن خمسة أقسام (١) مقطوع بأنه حيض (٢) مقطوع بأنه استحاضة (٣) يحتمل الأمرين لكن الأظهر أنه حيض - وهو دم المعتادة المميزة ونحوها من المستحاضات الذى يحكم بأنه حيض (٤) دم يحتمل الأمرين والأظهر انه دم فساد وهو الدم الذى يحكم بأنه استحاضة من دماء هؤلاء (٥) دم مشكوك فيه لا يرجع فيه أحد الأمرين - هذا يقول به طائفة من أصحاب الشافعى وأحمد وغيرهما

كتاب الصلاة

٣٩١ ج ١٠ أصول العبادات : الصلاة والصيام والقراءة

٤٢٧ - ٤٣٠ ج ٣ ، ٥٣٢ ج ١٦ ، ٧٠ ،

٧١ ، ٢٦١ ج ٢٨ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ج ١٠ ،

٤٢٧ - ٤٣٠ ج ٣ أهم أمر الدين الصلاة ،

الصلاة عماد الدين ، وجوب الاعتناء بها

٤٣٣ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ج ١٠ ، ١٠٧ ج ٣٥ ،

٥ ، ٦ ج ٢٢ فضلها ، اذا أتى بها كما

أمره الله نهته عن الفحشاء والمنكر ، الذي

يصلى وان كان فاسقا خيرا وأقرب الى الله

ممن لا يصلى

٥ ج ٢٢ من قبلنا لهم صلاة ليست مماثلة

لصلاتنا في الأوقات والهيئات

٦٠٥ ج ٧ متى فرضت ، عددها وعدد

ركعاتها في أول الأمر

٤٣٤ ج ١٠ وجوبها على كل عاقل بالغ

غير حائض ونفساء

٤٣١ ج ١٠ رفع القلم عن الأطفال والمجانين

٤٣٩ ، ٤٤٠ ج ١٠ يحرم ان يتقرب من

زال عقله بفرض أو نفل

٦ ج ٢٢ صلاة السكران الذي لا يعلم

ما يقول لا تجوز ولا يجوز ان يمكن من

دخول المسجد

٤٤٢ ج ١٠ ، ١١ ، ١٢ ج ١١ من زال عقله

بسبب محرم استحق العقوبة ، هل هو

مكلف في حال زوال عقله

٤٣٦ ج ١٠ من آمن ثم كفر ثم جن فحكمه

حكم الكافر

٧ ج ٢٢ ما تركه الكافر الأصلي - الذمي

أو العربي - من واجب كالصلاة فلا يجب

عليه قضاؤه بعد الاسلام

١٠ ، ٤٦ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ج ٢٢ المرتد

لا يجب عليه قضاء ما تركه في حال الردة

من صلاة وزكاة وصيام في المشهور ولزمه

ما تركه قبل الردة

١٠٠ - ١٠٢ ج ٢٢ ، ٤٢٩ - ٤٣١ ج ٢١ ،

٤٠ - ٤٧ ج ٢٢ ، ٤٠٦ ج ١١ اذا ترك

المسلم الصلاة أو غيرها من الواجبات جهلا

بوجوبها عليه بعد الاسلام لم يجب عليه

قضاؤه

١٦ - ٢٢ ج ٢٢ حكم من ترك الواجب

أو فعل المحرم لا باعتقاد ولا بجهل يعذر

فيه وتكن جهلا واعراضا عن طلب العلم

الواجب عليه مع تمكنه منه أو أنه سمع

ايجاب هذا وتحريم هذا ولم يلتزمه اعراضا

لا كفرا بالرسالة ثم تاب هل يجب عليه

القضاء

٤٠ ، ٤١ ، ١٨ ، ١٩ ، ١٠٣ ج ٢٢ من

ترك الصلاة أو الصوم عمدا بلا تأويل هل

يقضيه

١٩ ج ٢٢ من أقام الصلاة وآتى الزكاة نفاقا

ورياء اجزاء في الظاهر ولم يقبل منه في

الباطن ، لكن اذا تابا لم يجب القضاء عليهما

٥٠ ، ٥١ ج ٢٢ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ج ٣ ،

٢٧٧ ج ٢٨ يجب على أهل القدرة وكل

مطاع من المسلمين ان يأمروا بالصلاة كل

أحد من الرجال والنساء حتى الصبيان ،

حكم من لم يأمرهم

٢٩ ، ٣٠ ، ٣٦ ، ٣٩ ج ٢٢ ويعذر بالتأخير
النائم والناسي

٣٠ - ٣٦ ج ٢٢ ، ٤٣١ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ج ٢١
يصلى العريان ومن عليه نجاسة في بدنه
أو ثوبه ونحو ذلك في الوقت على حسب
حالهم

٥٧ - ٦١ ج ٢٢ ، ٤٤٦ - ٤٤٨ ج ٢١
قول بعض الأصحاب لا يجوز تأخيرها عن
وقتها إلا لناو الجمع أو لمشتغل بشرطها لم
يقله قبله أحد من الأصحاب ، وليس على
عمومه وإطلاقه ، وإنما فيه صور معروفة . .
الاشتغال بالشرط لا يبيح تأخيرها عن وقتها
المحدود شرعا

٥٩ ، ٦٠ ج ٢٢ النزاع المعروف بين الأئمة
في مثل ما إذا استيقظ النائم في آخر الوقت
ولم يمكنه أن يصلى قبل الطلوع بوضوء هل
يصلى بالتيمم بخلاف المنتبه آخر الوقت

٤٠ ، ٦٠ ج ٢٢ / ٤٣٣ ، ٤٣٤ ج ١٠ ،
٣٠٨ ج ٢٨ تارك الصلاة ان لم يكن مقرا
بوجوبها كافر بالنص والاجماع / من اعتقد
عدم وجوبها فهو كافر ولو صلى

٤٢٩ ج ٣ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٣ ج ٢٢ ،
٣٠٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ج ٢٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣
ج ٧ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ج ٢٠ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩
ج ٧ ، ٢٠٧ ج ٣٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ج ٣٥
إذا امتنع البالغ من صلاة واحدة من
الصلوات الخمس أو ترك بعض فرائضها
المتفق عليها استتيب فان تاب والا قتل ،
وهل يكون مرتدا كافرا ؟ أو يكون كقاطع
الطريق وقاتل النفس

٢٦ ، ٢٧ ج ٢٢ ، ٣٤٥ ج ١٠ « مروا أبناءكم
بالصلاة لسبع . . » أمر للرجل ان
يأمرهم ، مستحبة للصبيان ، لم يتم فهمهم
٢٧٦ ج ٣٢ يجب أمر الزوجة بالصلاة
وهجرها على تركها

٣٠٧ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ج ٢٨ يجب على الامام
أمر الناس بالصلاة وعقوبة من تركها كسائر
الواجبات

٦٩ ج ٢٨ على المحتسب ان يأمر العامة
بالصلوات الخمس في مواقيتها ويعاقب من
لم يصل بالحبس والضرب ، والقتل الى غيره
٣٠ ج ٢٢ فعل الصلاة في وقتها فرض ،
وهو أوكد فرائضها

٢٣ - ٢٦ ج ٢٢ تأخيرها عن وقتها من
السهو عنها ومن اضاعتها
٣٩ ، ٤٠ ، ٥٣ - ٥٦ ، ٦٠ - ٦٢ ج ٢٢ من
قوتها عمدا فقد أتى كبيرة من أعظم الكبائر
ولو واحدة

٤٢٨ ج ٣ ، ٤٢٨ ، ٤٣٢ - ٤٣٥ ج ٢١ /
٢٧ - ٤٠ ج ٢٢ لا يجوز تأخير صلاة النهار
الى الليل ولا تأخير صلاة الليل الى النهار
لا لمسافر ولا لمريض ولا غيرهما / ولا لشغل
من الأشغال : لا لحصد ولا لحرث ولا لصناعة
ولا لجنابة ولا نجاسة ولا صيد ولا لهو
ولا لعب . . من أخرها لذلك حتى غربت
الشمس وجبت عقوبته ، ان تاب والا قتل
٦١ ، ٦٢ ج ٢٢ مؤخرها عن وقتها فاسق ،
الأئمة لا يقاتلون بمجرد الفسق ، الجمع
يجوز عند الحاجة في وقت احدهما

والسجود ٠٠٠ فقد فعل كبيرة ، اذا استحل ذلك كفر بلا ريب
٤٣٩ ، ٤٤٠ ج ١٠ الصلاة لا تدخلها النيابة ولا تسقط بحال
٦٠٩ - ٦١٧ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٢٥٩ ج ٧ النزاع في ترك الزكاة والصوم والحج ،
وحجد تحريم شئ من المحرمات الظاهرة المتواتر تحريمها

باب الأذان

٦٤ ، ٦٥ ج ٢٢ الأذان فرض كفاية ، من قال انه سنة وأنه لو اتفق أهل بلد على تركه قوتلوا فالنزع معه لفظي
٧١ ج ٢٢ يؤذن للمجموعتين جمع تأخير في وقت الثانية

٧٢ ج ٢٢ ويؤذن للفائتة
٦٤ - ٧٠ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ج ٢٢ الترجيع في الأذان وتركه وتثنية التكبير وتربيعة وتثنية الإقامة وافرادها كل ذلك سنة ، وترجيح احدهما من مسائل الاجتهاد ، من تمام السنة في مثل هذا ان يفعل هذا تارة وهذا تارة وهذا في مكان وهذا في مكان . من قال ان الترجيع واجب أو مكروه ومن قال افراد الإقامة مكروه أو تثنيتهما فقد أخطأ ، وجع أحمد أذان بلال واستحسن أذان أبي محذورة

٢٢٨ - ٢٣٦ ج ٢٤ ، ١١٢ ، ١١٣ ج ١٦ الحكمة في اختيار « الله أكبر » شعارا للصلاة والأذان والأعياد والأماكن العالية ،
المواضع التي يشرع فيها التكبير
م - ٤

٢١٧ ج ٢٤ اذا لم يمكن إقامة الحد على مثل هذا فانه يعمل معه الممكن فيهجر ويوبخ حتى يفعل المفروض . .

٦٠ ج ٢٢ اذا جاء وقت الصلاة ولم يصل فانه يقتل ولو قال أصليها قضاء

٦٠ ، ٦١ ج ٢٢ هل يقتل بضيق الأولى - وهو الصحيح - أو الثالثة مبني على انه هل يقتل بترك صلاة أو بثلاث ، اذا قيل بترك صلاة فهل يشترط وقت التي بعدها أو يكفي ضيق وقتها أو يفرق بين صلاتي الجمع وغيرهما

٦٣ ج ٢٢ من كان تراكا للصلوات ويصلي الجمعة استوجب العقوبة ، يستتاب فان تاب والا قتل ، لعنه

٤٩ ج ٢٢ من يصلي تارة ويترك تارة فهو تحت الوعيد وليس كالتارك ، قد يكون لهذا نوافل تكمل بها فرائضه

٢١٨ ، ٢١٩ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ج ٧ ، ٤٧ ، ٤٨ ج ٢٢ فرض متأخروا الفقهاء مسألة يمتنع وقوعها وهي : رجل مقر بوجوب الصلاة وهدد بالقتل فلم يصل هل يموت كافرا

٥١ - ٥٣ ج ٢٢ ، ٣٠٨ ، ٣٥٩ ج ٢٨ كل طائفة ممتنعة عن شريعة واحدة من شرائع الاسلام الظاهرة أو الباطنة المعلومة يجب قتالها كمن قال أتشهد ولا أصلي أو قالوا نصلي ولا نركي . . .

٥٦ ، ٦٠ ج ٢٢ من صلى بلا طهارة أو الى غير القبلة عمدا أو ترك الركوع

٧٤ ، ٧٥ ج ٢٢ فقهاء الحديث استعملوا
في هذا الباب جميع النصوص في أوقات
الجواز وأوقات الاختيار

٧٤ ، ٧٥ ج ٢٢ وقت الظهر ، وقت العصر ،
وقت المغرب وقت العشاء

٢٦٧ ، ٢٦٨ ج ٢٣ العصر تصلى من حين
يصير ظل كل شيء مثله الى اصفرار الشمس
١٠٦ ج ٢٣ الصلاة الوسطى صلاة العصر
٩٣ ، ٩٤ ج ٢٢ ، ٥١ ، ٥٢ ج ٢٤ ، ٢٠٨

ج ٢٥ وقت العشاء مغيب الشفق الأحمر ،
في البنساء يحتاط حتى يغيب الأبيض ،
الشفق عند أبي حنيفة ، وقتها عند أهل
الحساب ، وقتها في الطول والقصر يتبع
النهار ، من زعم ان حصة العشاء بقدر حصة
الفجر في الشتاء وفي الصيف فقد غلط

٢٢٩ ، ٢٣٠ ج ٢٥ استحباب بعض السلف
تأخير المغرب في الغيم وتعجيل العشاء
وتأخير الظهر وتقديم العصر لمصلحتين

٧٤ ، ٧٥ ج ٢٢ وقت الفجر ، وقت الفجر
يتبع الليل فيكون في الشتاء أطول

٩٥ - ٩٧ ج ٢٢ التغليس بالفجر أفضل
إذا لم يكن ثم سبب يقتضي التأخير

٩٦ - ٩٨ ج ٢٢ « أسفروا بالفجر فانه
أعظم للأجر » فسر بوجهين

٩٦ ج ٢٢ ، ٢٣ ج ٢٤ « ما رأيت رسول
الله يصلي الصلاة لغير وقتها الا الفجر
بزدلفة »

٢١٥ ج ٢٢ لا يعلم طلوع الفجر بالحساب
٢٠٨ ج ٢٥ حصة الفجر في زمان الشتاء

٢٣٢ ج ٢٤ الجمع بين التهليل والتكبير في
كلمات الأذان ٠٠٠

١٠٣ ج ٢٣ « حي على خير العمل » فعله
بعض الصحابة لعارض

٧٠ ، ٧١ ج ٢٢ انسنة ان يقول « الصلاة
خير من النوم » مستقبل القبلة

٧١ ج ٢٢ لا يلتفت يمينا وشمالا الا في
الحيلة ، ولا يختص المشرق ولا المغرب بهاتين
الكلمتين

٧١ ج ٢٢ هل يدور في المنارة

٧٢ ج ٢٢ اذا سمع المؤذن وهو في
الصلاة أتمها ولم يقل مثل ما يقول ، اذا
كان في ذكر أو قراءة أو دعاء قطع ذلك
وقال مثل ما يقول ، اذا قطع الموالاة لسبب
شرعى جاز

٣٢١ ج ١٣ الحكمة في أمر المستمع بقول
« لا حول ولا قوة الا بالله »

١٩٢ ج ١ سؤال الوسيلة للرسول
بعد الأذان

٤٦٨ - ٤٧٠ ج ٢٢ لا يرفع الصوت بالصلاة
على النبي

باب شروط الصلاة

٣٤ ج ٢٢ من نسي الطهارة وصلى
بلا وضوء فعليه ان يعيد

(١) الوقت

٧٥ ، ٨٣ - ٩٠ ج ٢٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ج ٢١
الوقت في كتاب الله وسنة رسوله نوعان
وقت اختيار ورفاهية ووقت حاجة وضرورة :
الأول خمسة ، والثاني ثلاثة

١٠٤ ، ١٠٧ ج ٢٢ الفوائت المفروضة
تقضى فى جميع الأوقات
١٠٤ ج ٢٢ المسارعة الى قضاء الفوائت
الكثير أولى من الاشتغال عنها بالنوافل ومع
قلتها قضاؤها معها حسن
١٠٥ ج ٢٢ اذا ذكر الفائتة فى اثناء الصلاة ،
أو بعد فراغ الحاضرة
١٠٥ - ١٠٧ ج ٢٢ من فاتته العصر فوجد
المغرب قد اقيمت صلى المغرب مع الامام ثم
العصر ولا يعيد المغرب
١٠٧ ، ١٠٨ ج ٢٢ اذا ذكر أن عليه فائتة
وهو يسمع الخطيب أو لا يسمعه قضاها
اذا أمكنه ادراك الجمعة
١٠٧ ، ١٠٨ ج ٢٢ الترتيب فى قضاء
الفوائت واجب فى الصلوات القليلة
عند الجمهور
١٠٨ ج ٢٢ هل يسقط بنسيانه وبضييق
الوقت
٤١٤ ج ٢١ اذا كانت المنسية هى الأولى
من صلاتى الجمع أعادها وحدها
(٢) ستر العورة
١٠٩ ج ٢٢ اللباس فى الصلاة وغيرها
٢١٧ ج ١٥ اللباس له منفعتان (١) الزينة
بستر العورة فى الصلاة والطواف ٠٠
١٠٩ ج ٢٢ طائفة من الفقهاء ظنوا ان الذى
يستتر فى الصلاة هو الذى يستتر عن أعين
الناظرين وهو العورة ٠٠
١١٣ - ١١٥ ج ٢٢ ليست العورة فى
الصلاة مرتبطة بعورة النظر لا طردا
ولا عكسا

أطول منها فى زمان الصيف ، الآخذ بمجرد
القياس الحسابى يشكل عليه ذلك
٧٦ ، ٨٥ ، ٨٦ ج ٢٢ ، ٣٥٩ ج ٢٠ ، ١٢٠
ج ٣٤ أهل الحديث يستحبون الصلاة فى
أول الوقت فى الجملة الا حيث يكون فى
التأخير مصلحة راجحة ، تأخير الظهر فى
الحار مطلقا ، تأخير العشاء مالم يشق
٧٦ ج ٢٢ ، ٢٦٧ ج ٢٣ أبو حنيفة
يستحب التأخير الا فى المغرب ، الشافعى
يستحب التقديم مطلقا الا فى العشاء
٩٢ ، ٩٣ ج ٢٢ « أفضل الأعمال الصلاة
فى وقتها
٣٦٣ ج ٢٠ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٢٥٥ - ٢٥٨
ج ٢٣ ما يدرك به الوقت
٤٣٤ ، ٤٣٥ ج ٢٣ اذا دخل عليها الوقت
وهى طاهرة ثم حاضت لم يجب عليها القضاء
الا اذا مضى عليها زمن تتمكن فيه من الطهارة
وفعل الصلاة ، لا يلزمها فعل الثانية من
المجموعتين مع الأولى ، تدرك الصلاة الأولى
من المجموعتين بالزمن الذى يتسع لفعلها
٤٣٤ ، ٤٣٥ ج ٢١ ، ٧٥ ، ٧٦ ج ٢٢ ،
٣٣٤ ج ٢٣ اذا طهرت الحائض فى آخر
النهار فوقت الظهر باق فتصليها مع العصر ،
واذا طهرت فى آخر الليل فوقت المغرب
باق ٠٠٠
٢٥٩ ج ٢٣ تجب المبادرة الى قضاء الفائتة ،
اذا فاتت عمدا كان قضاؤها واجبا على الفور
٩٨ ، ٩٩ ج ٢٢ الناسى للصلاة عليه ان
يصلها اذا ذكرها

الصلاة يجوز لها كشف رأسها في بيتها عند زوجها وذوي محارمها

١١٤ ، ١١٧ - ١١٩ ، ١٢٣ ج ٢٢ الوجه واليدين والقدمان لا يجب عليها سترها في الصلاة ، انما أمرن بالاختمار مع القميص ، ولم تؤمر بسرويل ولا بما يغطي رجلها ٠٠٠ ولا بما يغطي يديها ٠٠٠

١٧٤ ج ٢١ الفتق اليسر في الثوب ١٢٣ ج ٢٢ اذا انكشف شيء يسير من شعرها وبدنها لم يكن عليها الاعادة وان كان كثيرا اعادت في الوقت

٨٩ ، ٩٠ ج ٢١ اذا صلى في ثوب محرم عليه ٤٢٩ ، ٤٤٨ ج ٢١ ، ٣٤ ج ٢٢ ، ٤٤٨ ج ٢٠ يصلى من عليه نجاسة في بدنه او ثوبه او حبس في محل نجس ونحو ذلك على حسب حاله في الوقت ولا يعيد

٤٤٩ ج ٢١ العاجز عن الطهارة أو الستارة أو استقبال القبلة ونحو ذلك يفعل ما يقدر عليه ولا اعادة عليه

١١٧ ج ٢٢ يكون امام المرأة وسطهم لأجل الصلاة لا لأجل النظر

١٦٥ - ١٦٩ ، ١٩٢ ، ١٢١ ، ١٢٢ ج ٢٢ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ج ٢١ الصلاة في النعل ونحوه مثل الجعجم والمداس والزربول وغير ذلك لا يكره بل مستحب اذا علمت طهارتها ، اذا علمت نجاستها لم يصل فيها حتى تطهر ، ذلك النعل بالأرض يطهرها ، اذا شك في نجاسة النعل والخف لم تكره الصلاة فيه ، اذا تيقن بعد الصلاة أنه نجس فلا اعادة عليه ، اذا صلى حافيا فاين يضعهما

١١٣ ، ١١٨ ج ٢٢ ستر الرجال عن الرجال والنساء عن النساء في العورة الخاصة

٣٣٦ - ٣٣٨ ج ٢١ يحرم كشف العورة في الحمام وغيره ، ما يجب على ولاية الأمور هنا ، وعلى داخل الحمام اذا رأى مكشوف العورة ٣٣٨ ، ٣٣٩ ج ٢١ المواضع التي يجوز كشفها فيها للحاجة

٣٣٩ ج ٢١ هل يكره نظر كل من الزوجين الى عورة الآخر

٣٣٨ ج ٢١ ينهى ان يمس عورة غيره ١١٦ ج ٢٢ اذا قلنا على احدى الروايتين ان العورة هي السوئتان وأن الفخذ ليس بعورة فهذا في جواز نظر الرجل اليها

١١٧ ج ٢٢ يستتر في الصلاة أبلغ مما يستتر الرجل عن الرجل والمرأة عن المرأة ، قول ابن عمر لنافع لما رآه حاسرا

١١٣ ج ٢٢ ليس لاحد ان يصلي عريانا ولو كان وحده بالليل ولا يطوف عريانا ولو كان وحده

١١٦ ج ٢٢ لا يجوز للرجل ان يصلي بادي الفخذين مع القدرة على الازار سواء قيل هما عورة او ليسا بعورة

١١٤ ، ١٢٠ ج ٢٢ نهى الرجل ان يصلي في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء لحق الصلاة ، ويجوز له كشف منكبيه للرجال خارج الصلاة

١١٣ ، ١١٧ ، ١٥٠ ج ٢٢ لو صلت المرأة وحدها كانت مأمورة بالاختمار وفي غير

اظهارا لنعمة الله واستعانة على طاعة الله
كان مأجورا ومن لبسه فخرا وخيلاء كان
آثما ، حرم اطالة الثوب بهذه النية

١٤٤ ج ٢٠ القميص والسرويسل وسائر
اللباس ليس له ان يجعله أسفل من الكعبين
٢١٩ - ٢٢١ ج ١٤ الاختيال والخيلاء . . .
وعلامات ذلك في الشخص

٢٧ ، ٢٨ ج ٢٨ الخيلاء التي يحبها الله
٣٧٠ ج ٢٩ تحريم تصوير الحيوان ، الصورة
هي الرأس ، الفرق بين تصوير الحيوان
وغيره

١٦ ج ٤ تحريم لبس الحلق والدمالج
والسلاسل والأغلال ، والتختم بالحديد
والنحاس بدعة وشبهة

١٤١ ، ١٤٢ ج ٢٢ اذا خاط للنصارى سير
حرير فيه صليب آثم ، صانع الصليب
ملعون ، ما يصنع بالعروض المقبوض على عين
محرمة أو نفع استوفاه

٨١ ، ٨٦ ج ٢١ اذا اضطر الىحرير منسوج
بذهب أو فضة جاز له لبسه

٢٨ لبس العلم من الذهب
٨٢ ج ٢١ اباحسة لبس الحرير للنساء
والحكمة فيه

١٣٣ ، ١٢٧ ج ٢٢ الحرير حرام على الرجال
الا في مواضع مستثناة ، ترك الحرير
يثاب عليه

١٢١ ، ١٢٢ ج ١٣ ، ٨٢ ، ٨٦ ج ٢١ ،
٢٨ ج ٢٨ المقدار المرخص فيه للرجال
٢٧ ، ٢٨ ج ٢٨ ، ١٤٠ ج ٢٢ لبس الرجل

١٢٤ ج ٢٦ من يخلع نعليه في الصلاة
المكتوبة أو صلاة الجنائزة خوفا من ان يكون
فيها نجاسة فهو مخطيء ، كما يجوز ان
يصل في نعليه فيجوز ان يطوف فيهما

١٢٤ ، ١٢٥ ج ٢٦ من طاف في جوب
ونحوه لثلا يطأ نجاسة من ذرق الحمام
فقد خالف السنة

١٢٢ ج ٢٢ لبس القباء في الصلاة لا يكره
اذا أدخل يديه في اكمامه

١٢٢ ج ٢٢ تجوز الصلاة في جلد الأرنب
بلا ريب ، الثلعب فيه نزاع وجلد الضبع
وكل جلد غير جلود السباع التي نهى عن
لبسها

٣١٤ ج ٢١ ليس كل لباس لم يكن على عهد
النبي لا يحل الا . . .

١٢٤ - ١٣٢ ج ٢٢ « . . . ان الله جميل
يحب الجمال » يدخل فيه حسن الثياب
المسؤول عنها ، ويدخل في عمومها بطريق

الفحوى الجميل من كل شيء . ضل في
هذا الحديث فريقان (١) يرى أنه يحب كل
ما خلق (٢) يقول لا يحب شيئا من جمال
الدنيا . ما يصفه النبي من محبته للأجناس
المحبوبة وما يبغضه من ذلك هو مثل
ما يأمر به من الأفعال وينهى عنه من ذلك

١٢٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ج ٢٢ حرم علينا
اللباس الذي فيه الفخر والخيلاء كاطالة

الثياب ، من ترك جميل الثياب بخلا بالمال
لم يكن له أجر ومن تركه متعبدا بتحريم
المباحات كان آثما ومن لبس جميل الثياب

الحرير في حال الحرب : للضرورة ، أو لارهاب العدو ، وللتداوى

١٤٠ ج ٢٢ ، ٨٨ ، ٨٥ ج ٢١ يجوز استعمال خيوط الحرير في لباس الرجال ويباح العلم والسجاف ونحو ذلك وهو ما كان موضع أصبعين أو ثلاثة أو أربعة

١٤٠ ج ٢٢ مس الرجل له عند الحاجة لا يحرم

١٤٢ ، ١٤٣ ج ٢٢ يحرم نبس اقباغ الحرير على الرجال ، وعلى النساء لأنها من لباس الرجال

١٤٣ ج ٢٢ ، ٢٩٨ ج ٢٩ لا يجوز لباس الحرير الصبيان

٨٣ ج ٢١ لباس الـابة الثوب النجس لا يحرم لا الحرير والمخلى

٨٣ - ٨٨ ج ٢١ اقتراش الحرير حرام على الرجال والنساء

١٤٠ ، ١٤٣ ج ٢٢ لا يجوز خياطة الحرير لمن يلبس لباسا محرما ، خياطته لمن يلبسه لباسا جائزا كخياطته للنساء

١٤٥ ج ٢٢ لبس النساء الكوفية من التشبه بالمردان

١٤٥ ، ١٤٦ ج ٢٢ التشبه بالمردان في العمامة والعدار والشعر قد يقصده بعض البغايا

١٤٦ - ١٥٥ ج ٢٢ الضابط في النهي عن تشبه النساء بالرجال وعكسه ليس راجعا الى

مجرد ما يختاره الرجال والنساء ويشتهونه ويعتادونه ، الفارق يعود الى ما يصلح

للرجال وما يصلح للنساء من اللباس وغيره ، ما يكسب الرجل من تشبهه بالنساء

وما تكتسبه المرأة من تشبهها بالرجال ١٤٦ ، ١٥٦ ج ٢٢ كسوة المرأة ما يستترها فلا يبدى جسمها ولا حجم اعضائها « كاسيات عاريات »

١٤٧ ، ١٤٨ ج ٢٢ ما يباح للمرأة من الاسبال

١٥٥ - ١٥٧ ج ٢٢ هذه العمام التي تلبسها النساء حرام ، العمامة والعصائب

الكبار والخف والقباء لا تلبسه المرأة ٣١٣ - ٣١٥ ج ١٥ المرأة المتشبهة بالرجل

تحبس ١٢٨ ج ٢٢ كره العلماء الأحمر المشبع حمرة ١٣٨ ج ٢٢ ثوب الشهرة المترفع والمنخفض

عن العادة

(٣) اجتناب النجاسة

١٥ ، ١٦ ج ١ أمر الله بطهارة القلب وطهارة البدن ، كثير من المتفقهة يهتم بطهارة البدن

دون طهارة القلب والمتصوفة بالعكس ٣٣٢ ، ٣٣٣ ج ٢١ النصارى يأمرون بطهارة

الباطن للصلاة دون الظاهر واليهود بالعكس ، والمؤمنون ..

٥٧٠ ج ٢٠ من باشر النجاسة ناسيا فلا اعادة عليه

١٥٧ ج ٢٢ اذا صلى وبعض بدنه فسي موضع نجس لعذر صحت

١٨٤ ، ١٨٥ ، ٩٩ ج ٢٢ ، ٢٥٨ ج ١٨ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ج ٢١ ، ١٢٢ ج ٢١ من صلى

وعليه نجاسة ناسيا أو جاهلا لم يعد بخلاف طهارة الحدث

٤٢٩ ج ٢١ من كان في بدنه نجاسة لا يمكنه ازالته صلى ولا اعادة عليه

٧٩ ج ٢١ اذا شك في النجاسة هل أصابت الثوب أو البدن فنضج المشكوك فيه كان حسنا

٧٨ ج ٢١ لو تيقن أن في المسجد أو غيره بقعة نجسة ولم يعلم عينها وصلى في مكان فيه ولم يعلم أنه نجس أو أصابه شيء من طين الشوارع لم يحكم بنجاسته

١٨٤ - ١٨٦ ج ٢٢ لا يستحب البحث عما لم يظهر من النجاسة ولا الاحتراز عما ليس عليه دليل ظاهر منها

٣٠٤ ج ٢١ المقبرة لا تصح الصلاة فيها على الصحيح

٣٢١ - ٣٢٣ ج ٢١ ، ٥٢١ - ٥٢٣ ج ٤ ،

٥٠٢ ، ٥٠٣ ج ١٧ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ج ١١ ،

٤١ ج ١٩ ، ١٥٩ ج ٢٢ تعليل النهى عن

الصلاة في المقبرة لما فيه من مظنة الشرك

ومشابهة المشركين وماوى الشياطين ،

التعليل بمظنة النجاسة فيه نظر « الأرض

كلها مسجد الا المقبرة والحمام »

١٤٠ ج ٢٧ الصلاة في المساجد التي بنيت

على القبور حرام

١٩٤ ج ٢٢ لا يبنى مسجد على قبر

ولا يجوز الدفن فيه ، ان كان المسجد قبل

الدفن غير القبر .. وان كان المسجد بنى

على قبر فاما ان يزال المسجد أو تزال صورة

القبر

١٩٤ ج ٢٢ المسجد الذي على القبر لا سمي

فيه فرض ولا نفل

٣٥٥ ج ١٠ الصلاة خلف قبر النبي لا تجوز

٤٦٦ ، ٤٧٥ - ٤٧٩ ، ٤٩٦ - ٥٣٠ ج ١٧ ،

٤١٠ ، ٤١١ ج ١٠ ليس من متابعة النبي

الصلاة في الموضع الذي صلى فيه اتفاقا

كفار حراء و ...

٥٢٤ ، ٥٢٥ ج ٢٠ الحشوش محتضرة فهي

أولى بالنهى من اعطان الابل

٣١٩ - ٣٢٢ ج ٢١ ، ٤١ ج ١٩ النهى

عن الصلاة في الحمام وعلته أنه ماوى

الشياطين

٣٠٣ ج ٢١ ، ١٦٠ ، ١٩٦ ج ٢٢ هل

يعيد المصلى فيه ، وهل النهى نهى تحريم ..

٣٠٣ ، ٣٠٤ ج ٢١ ما يتناوله اسم الحمام

١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ج ٢٢ اذا لم يمكنه ان

يفتسل ويخرج ويصلى حتى يخرج الوقت

فانه يغتسل ويصلى في الحمام

١٦٠ ج ٢٢ ينبغي لمن أصابته جنابة ان

احتاج الى الحمام ان يغتسل في أول الوقت

١٦١ ج ٢٢ / ٤٥٢ ج ٢١ الصلاة بالتيمم

خير من الصلاة في الأماكن التي نهى عنها ..

/ وكذا الجمع بين الصلاتين

٣٠٤ ج ٢١ لا تصح الصلاة فى اعطان

الابل

٣٢٠ - ٣٢٢ ، ١٠ ، ١٣ ج ٢١ ، ٤١ ج ١٩

النهى عن الصلاة فى اعطان الابل لأنها

ماوى الشياطين « انها جن .. » ان على

ذروة كل بعير ... »

٥٢٤ ج ٢٠ الصلاة فى مباركها فى السفر

جائز

١٥٨ ، ١٥٩ ج ٢٢ النهى عن الصلاة فى المواطن السبعة

١٨٩ ، ١٩٠ ج ٢٢ ، ٣٠٢ ج ١٩ ، ٨٩ ، ٩٠ ج ٢١ ، ٢٤٧ ج ٢٣ الصلاة فى المكان المغتصب

١٨٩ ، ١٩٠ ج ٢٢ الصلاة فى المقاصير التى يمنع من الصلاة فيها عموم الناس ١٣ ج ٢١ ، ١٨٠ ج ٢٣ النهى عن الصلاة فى المكان الذى نام عن الصلاة فيه لأنه عرض فيه الشيطان

٤١ ج ٢٧ كراهة الصلاة فى مواطن العذاب ١٦٢ ، ١٦٣ ج ٢٢ البيع والكنائس ان كان فيها صور لم يصل فيها

٤٠٩ ج ٣٠ الصلاة فى أفنية الدور

(٤) استقبال القبلة

١١ ج ٢٧ الكعبة قبله ابراهيم وغيره من الأنبياء ، المقدس كان قبله ثم نسخ ٢٠٨ ج ٢٢ من شاهد الكعبة فانه يصلى اليها

٢٠٦ ج ٢٢ يجب على المصلى استقبال القبلة فى الجملة

٢٨٥ ج ٢١ ، ٣٧ ، ١٨٥ ج ٢٤ جواز التطوع على الراحلة فى السفر ٠٠ بخلاف الفرض ، من لم يمكنه النزول لقتال أو مرض أو وحل صلى عليها

٢٠٦ ج ٢٢ ليس من شرطه ان يكون وسط وجهه مستقبلا لها

٢٠٩ ج ٢٢ من توهم ان الفرض ان يقصد المصلى الصلاة فى مكان لو سار على خط

مستقيم وصل الى عين الكعبة فقد أخطأ ٢٠٨ ج ٢٢ من قال يجتهد ان يصل الى عين القبلة أو فرضه استقبال الكعبة بحسب اجتهاده فقد أصاب أو ٠٠٠

٢٠٦ - ٢١٦ ج ٢٢ النزاع بين القائلين بالجهة والعين لا حقيقة له

٢٠٧ ج ٢٢ « لا تستقبلوا القبلة بغائط أو بول ولكن شرقوا أو غربوا »

٢٠٧ « الكعبة قبله المسجد والمسجد قبله مكة ومكة قبله الحرم والحرم قبله الأرض » ٢١٢ - ٢١٥ ج ٢٢ ، ٢١٦ ج ٩ لم يؤمر

أحد بمراعات القطب ولا الجدى ولا بنات نعش ، انكر أحمد ان تعتبر القبلة بالجدى

٢١٢ ، ٢١٦ ج ٢٢ ، ١٠٥ ج ٢١ قبله حران والشام والعراق ، ومصر

٢٢٤ ج ٢١ من اشتبهت عليه القبلة وصلّى ثم تبين له فيها بعد لم يعد وان أخطأ مع اجتهاده

(٥) النية

٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ ج ١٨ ، ٢١٨ ، ٢٣٦ ج ٢٢ لفظ النية فى كلام العرب

٢٣ - ٢٩ ج ٢٦ ، ٢٥٦ ج ١٨ النية المعهودة فى العبادات تشتمل على قصد العبادة وقصد المعبود ، الأقسام ثلاثة

٢٩ - ٣٢ ج ٢٦ هل يجب نية اضافة العبادة الى الله

٢٥٧ ج ١٨ العبادة المقصودة لنفسها كالصلاة ٠٠ لا تصح الا بنية

٢٣٩ ، ٢٤٢ ج ٢٢ ، ٢٥٧ ج ١٨ لا بد من النية فى القلب بلا نزاع

ما أحدثه الناس من التلفظ بالنية قبل التكبير بدعة وضلالة من وجهين ، لا حجة بجمع التراويح و « نعمت البدعة هذه » ما أنكر الناس من البدع السيئة المشابهة ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٨ ج ٢٢ لا يجب على المصلي ان يقول بلسانه : أصلي الصبح ... ولا اماما ، ولا مأموما .. فرضا أو نفلا

٢٥٧ ج ٢٢ أصلي نصيب الليل لم ينقل عن السلف . أصلي لله صلاة الليل أو أصلي قيام الليل جاز ولم يستحب

٢٤٣ - ٢٤٥ ج ٢٢ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ج ٢٣ « نية المؤمن أبلغ من عمله » وبيانها من وجوه

٢٧٧ ج ٢٢ من يخرج من بيته ناويا الصلاة لا يحتاج الى تجديد نية اذا كان مستحضرا للنية الى حين الصلاة

٢٢٨ - ٢٣٠ ج ٢٢ قول الشافعي لا تصح الصلاة الا بمقارنتها التكبير . المقارنة قد تفسر بوقوع التكبير عقب النية ، وقد ...

٢٥٧ ، ٢٥٨ ج ٢٢ ، ٢٤٧ ج ٢٣ اذا ادرك مع الامام ركعة ثم قام ليتم صلاته فجاء آخر فصلى معه ، اذا نوى المنفرد الائتتمام ولم ينو الامام الامامة ، وهل الفرض في ذلك كالنفل ٣٩١ ، ٣٩٢ ج ٢٣ لا يضر المؤتم الجهل بعين الامام اذا كان مقصوده ان يصلي خلف الامام الذي يصلي بتلك الجماعة ، الامام لا يضره الجهل بعين المأمومين ، وان كان مقصوده ان لا يصلي الا خلفه بطلت

٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٢ ج ٢٢ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ج ١٨ محل النية القلب دون اللسان في جميع العبادات ...

٢١٨ ج ٢٢ ، ٢٦٢ ج ١٨ لو تكلم بلسانه بخلاف ما نوى في قلبه كان الاعتبار بما نوى في قلبه ، لو تكلم بلسانه ولم تحصل النية في قلبه

٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ - ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ج ٢٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ج ١٨ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ج ٢٠

التلفظ بها سرا لا يجب ولا يستحب ، الجهر بها مكروه منهي عنه وتكريرها أشد وأشد سواء في ذلك الامام والمأموم والمنفرد ، التلفظ بها نقص في العقل والدين ، بعض اتباع الأئمة زعم ان التلفظ بها سرا واجب ، خطؤه

٢٢١ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ج ٢٢ ، ٢٦٢ ج ١٨ بعض أصحاب الشافعي خرج وجها في مذهبه بوجوب التلفظ بها وهو غلط ، منشؤه ، مراد الشافعي

٢١٩ ج ٢٢ لم يقل أحد ان صلاة الجاهر بها أفضل من صلاة الخافت

٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦ ، ٢٥٦ ج ٢٢ حكم من جهر بها معتقدا أنها من الشرع ، واذا أصر على ذلك ، واذا آذى من الى جانبه برفع صوته ، أو كرر ذلك

٢٥٦ ج ٢٢ اذا كان اماما ونهى عن ذلك فلم ينته كان لعزله وجه

٢٢٣ - ٢٢٧ ، ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ج ٢٢ جميع

٢٤٨ ج ٢٣ تجوز مفارقة المأموم امامه
للحاجة

باب صفة الصلاة

٢٥٩ - ٢٦١ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ج ٢٢ الأمر
بالسكينة في المثنى اليها « اذا أقيمت الصلاة
فلا تأتوها وأنتم تسعون وأنتوها وأنتم
تمشون وعليكم السكينة .. » المراد
بالسعي في كتاب الله ، سبب الغلط في
فهم السعي هذا الباب

٢٦١ - ٢٦٣ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ١٨٩ ، ١٩٠
ج ٢٢ ، ٢٤٥ ج ٢٣ ينبغي للمصلين ان
يتنموا الصف الأول ثم الثاني ، وان يقوموا
الصفوف ويقاربوها ، من جاء أول
الناس وصف في غير الصف الأول ،
واذا ضم الى ذلك اساءة الصلاة أو فضول
الكلام « سورا صفوفكم ... » الا تصفون
كما تصف الملائكة ..

٢٦٣ ج ٢٢ على الناس ان يصلوا مصطفين
وليس لأحد ان يصلي منفردا خلف الصف
١١٢ ، ١١٣ ج ١٦ الحكمة في اختيار
التكبير شعارا للصلاة ...

٢٣٩ ج ٥ معنى التكبير

١١٣ ، ١١٤ ، ١١٨ ، ١١٩ ج ١٦ ، ٣٥٩ ج ٢٠
لا تنعقد الصلاة بغير لفظ « الله أكبر »
الحكمة في اختصاص التكبير بحال الارتفاع
والتسبيح بحال الانخفاض

٤٠٠ - ٤٠٣ ج ٢٣ لم يكن التبليغ والتكبير
ورفع الصوت بالتحميد والتسليم على عهد
الرسول ولا على عهد خلفائه ولا بعد ذلك
بزمن طويل الا مرتين

٤٠١ ، ٤٠٢ ج ٢٣ حيث جاز ولم يبطل
فيشترط ان لا يخل بشيء من واجبات
الصلاة ، ان كان لا يطمئن أو يسبق الامام
بطلت

٥٨٣ - ٥٨٨ ج ٢٢ ، ٤٠١ ج ٢٣ لا يجوز
التبليغ عن الامام الا لحاجة ، مثال الحاجة
٥٦١ ، ٥٦٢ ج ٢٢ رفع الأيدي عند استفتاح
الصلاة
٤٠٣ ، ٤٠٤ ج ٢٢ الاستفتاح عقب التكبير
مسنون

٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٣٣٦ ج ٢٢ الاستفتاحات
الثابتة عن النبي كلها جائزة النزاع في
الأفضل ، ما أمر به من ذلك أفضل لنا
مما فعله ولم يأمر به

٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤٣ - ٢٤٨ ،
٤٠٣ ، ٤٠٤ ج ٢٢ من ألفاظ الاستفتاحات
٣٧٦ - ٣٩٧ ، ٤٠٤ ، ٤٧٨ - ٤٨٠ ج ٢٢

أنواع الاستفتاحات (٣) - وهي أنواع
الاذكار مطلقا اعلاها ما كان ثناء على الله ،
ويليه ما كان خبرا من العبد عن عبادة الله ،
والثالث ما كان دعاء للعبد (١) « سبحانك
اللهم وبحمدك ... » « الله أكبر كبيرا ... »

(٢) « وجهت وجهي للذي فطر السموات
والأرض ... » « لك سجدت ... »
ان استفتح بهذا بعد ذلك فقد جمع بين
الأنواع الثلاثة (٣) « اللهم باعد بيني ... »

ان قيل هذا الترتيب خلاف الأسانيد
٣٣٦ ، ٢٤٥ - ٢٤٨ ج ٢٢ ما فعله النبي
من أنواع متنوعة وان قيل ان بعض تلك
الأنواع أفضل فالاعتداء بالنبي بأن يفعل
هذا تارة وهذا تارة أفضل

٤٥٨ ج ٢٢ جمع الألفاظ في الاستفتاحات التي كان النبي يقولها بألفاظ متنوعة محدث ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٣٧٠ ج ٢٢ الجهر بالاستفتاح ليس سنة راتبة

٢٧٥ ج ٢٢ ، ٢٨٣ ج ٧ يستعيد قبل القراءة ، حكمة الأمر بها

٤٠٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٤٢١ ج ٢٢ الجهر بالاستعاذة أحياناً للتعليم ونحوه جائز ، مداومة عليه بدعة

٤٠٥ ج ٢٢ مسألة البسمة من شعائر صفة الصلاة : هل هي آية من القرآن ؟ وفي قرائتها ، التعصب لهذه المسائل من شعار الفرق

٤٣٢ ، ٤٣٣ ج ٢٢ عمدة من صنف في وجوب قرائتها وفي الجهر بها هو كتابتها في المصحف ، الذين نازعهم دفعوا هذه الحجة بلا حق . . .

٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ - ٣٤٩ ، ٣٥٥ ، ٢٧٦ - ٢٧٨ ، ٤٠٦ ج ٢٢ ، ٤١٨ ج ١٣

الأقوال في كونها من القرآن ثلاثة (١) أنها ليست من القرآن إلا في سورة النمل (٢) أنها من كل سورة آية أو بعض آية (٣) - وهو الوسط - أنها من القرآن حيث كتبت وليست من السور . وهؤلاء لهم في الفاتحة قولان (١) أنها من الفاتحة دون غيرها تجب قرائتها حيث تجب (٢) - وهو الأصح - لا فرق بين الفاتحة وغيرها . .

٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٣٤٩ - ٣٥٥ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٢٦٧ ، ٢٧٥ ،

٢٧٦ ج ٢٢ الأقوال في قرائتها في صلاته ثلاثة (١) أنها واجبة وجوب الفاتحة (٢) مكروهة سرا وجهراً (٣) جائزة بل مستحبة . اتفاقهم على أن من جهر بها أو خافت صحت صلاته

٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٤٢ ، ٢٧٤ ، ٤٠٧ ج ٢٢ ، ١٩٨ ج ٢٠ ، ١٩٥ ج ٢٤ مع قرائتها هل يسن الجهر بها أولاً يسن على ثلاثة أقوال (١) يسن (٢) لا يسن (٣) التخيير . الصواب أن مالا يجهر به قد يجهر به لمصلحة راجحة . . . ويسوغ للإنسان أن يترك الأفضل لتأليف القلوب . نص أحمد على أن من صلى بالمدينة يجهر بها ، مقصوده

٤٠٨ ج ٢٢ كون النبي يجهر دائماً ممتنع ٤١٠ - ٤١٥ ، ٤٢٧ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ج ٢٢ « صليت خلف النبي وأبى بكر وعمر . . . » صريح في نفى الجهر لا يحتمل التأويل بأنه لم يسمع مع إمكان الجهر بلا سماع لوجه

٤١٣ - ٤١٥ ج ٢٢ مثل حديث أنس حديث عائشة وعبد الله بن مغل

٤١٥ - ٤١٧ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ج ٢٢ ليس في الجهر بها حديث صريح ، إنما يوجد الجهر بها في أحاديث موضوعة أو في كتب . . الذين لا يميزون بين الموضوع وغيره

٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤٣٠ - ٤٣٣ ج ٢٢ حديث معاوية الذي فيه أن أهل المدينة أنكروا عليه ترك قراءة البسمة فصار يقرأها

٣١٥ - ٣١٧ ، ٤٤٥ ج ٢٢ ما كان يقرأ به
النبي في الفجر ، والظهر ، والعصر ،
والمغرب ، والعشاء غالباً ، وأحياناً
٣١٠ ج ١٣ تنكيس السور

٣٩٦ ج ١٣ ترتيب الآيات منصوص
٣٩٢ - ٣٩٤ ج ١٣ من ثبت عنده قراءة
العشرة أو الاحدى عشر فله ان يقرأ بها في
الصلاة وخارجها

٤٤٥ ج ٢٢ يجوز ان يقرأ بعض القرآن
بحرف أبى عمرو وبعضه بحرف نافع خارج
الصلاة وفيها

٣٩٣ - ٣٩٩ ج ١٣ القراءة الشاذة الخارجة
عن المصحف العثماني هل يجوز ان يقرأ بها
في الصلاة

٤٠٤ ج ١٣ ، ٤٥٩ ج ٢٢ جمع القراءات
السبع في الصلاة أو في التلاوة بدعة

٣٥٩ ج ٢٠ القراءة بغير العربية
٥٦٩ ، ٥٧٠ ج ٢٢ الركوع في لغة العرب
٣٨١ ج ٢٢ وجوب تكبير الانتقال

٥٨٢ - ٥٩٤ ج ٢٢ لما كان الأمراء يصلون
بالناس الى اثناء دولة بين العباس خفي بعض
السنن كالجهر بالتكبير في انتقالات الركوع
وغيره ، سبب ذلك

٥٨٨ - ٥٩١ ج ٢٢ غلط ابن عبد البر في
فهم كلام أحمد في التكبير

٥٦١ ، ٥٦٢ ج ٢٢ شرعية رفع الأيدي
عند الركوع وعند الرفع منه

٣٧٨ ، ٣٧٩ ج ٢٢ الذكر في الصلاة أفضل
من الدعاء « اما الركوع فعظموا فيه الرب »

٢١٠ ، ٤٢٢ - ٤٢٥ ج ٢٢ حديث نعيم المجر
« كنت وراء أبى هريرة فقرأ
(بسم الله الرحمن الرحيم) ثم قرأ بأم
الكتاب ... » ليس صريحاً في الجهر بها ،
وقد عارضه حديثه الآخر « قسمت
الصلاة ... »

٢١٠ ، ٤٢٦ - ٤٢٨ ج ٢٢ حديث المعتمر
« أنه كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم
قبل فاتحة الكتاب وبعدها ويقول ... » ،
توثيق الحاكم لهذا الحديث لا يعارض
ما ثبت في الصحيح خلافه

٤٠٨ ، ٤٢٠ - ٤٢٦ ج ٢٢ أكثر من نقل عنه
الجهر بها من الصحابة روى عنه المخافتة ،
جهرهم عارض

٤٢٨ ، ٤٢٩ ج ٢٢ احتجاج بعضهم على
الجهر بأن أهل مكة من أصحاب ابن جريج
يجهرون

٣٩٢ ، ٣٩٣ ج ٢٢ شرعية البسمة في
افتتاح الأعمال كلها

٤١٧ - ٤٢٠ ج ٢٢ ان قيل ترك الجهر بها
مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله ولم ينقل
٤٢٠ ، ٤٢١ ج ٢١ موالاة الفاتحة واجبة ،
إذا كان السكوت نسياناً أو نوباً أو لانتقاله
الى غيرها غلطاً ، إذا أخل بترتيبها

٣٩٩ - ٤٠٢ ج ٢٢ قراءة الفاتحة ، غيرها
لا يقوم مقامها

٤٤٦ ج ٢٢ إذا احتاج الى المصحف رجع
اليه فيما يشكل عليه

٤١١ ج ١٣ عادة النبي وأصحابه الغالبة
ان يقرأ بسورة في الصلاة

١٦٤ - ١٦٦ ج ٢٢ مسجد النبي كان من جنس الأرض

١٦٥ - ١٧٢ ج ٢٢ في حال الاختيار كانوا يباشرون الأرض بالجياه وعند الحاجة - كالحر ونحوه - يتقون بما يتصل بهم من طرف ثوب أو عمامة أو قلنسوة

١٧٢ - ١٧٥ ج ٢٢ لا نزاع في جواز الصلاة والسجود على المفارش اذا كانت من جنس الأرض كالخمر والحصير

١٧٥ - ١٧٩ ، ١٩١ ، ١٩٢ ج ٢٢ ان قيل حديث الخمرة حجة لمن يتخذ السجادة فالجواب من وجوه مراتب الناس هنا اربع ١٧٩ - ١٨٩ ، ١٩٢ ج ٢٢ من اتخذ الخمرة ليفرشها على حصر المسجد لم يكن له في حديث ميمونة وعائشة حجة بل كانت بدعة منكورة من وجوه

١٨٩ - ١٩١ ، ١٩٣ ج ٢٢ تقديم المفارش الى المسجد يوم الجمعة أو غيرها محرم ، هل تصح صلاته عليها حينئذ

١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ج ٢٢ لمن سبق الى المسجد ان يرفع ذلك ويصلي ، ويراعى في ذلك ان لا يؤل الى منكر أعظم

٤٥١ ، ٤٥٢ ج ٢٢ جلسة الاستراحة ثبتت في الصحيح ، هل فعل ذلك للحاجة ؟ أو لأنه من سنة الصلاة ؟ من فعل ذلك لم ينكر عليه وان كان مأموماً اذا كان التخلف بمقدار لا يعد من التخلف المنهى عنه ، متابعة الامام أولى من تخلف المأموم لفعل مستحب ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٦٩ ج ٢٢

١١٤ - ١١٨ ج ١٦ ، ٣٨١ ج ٢٢ وجوب تسبيح الركوع والسجود ، لا يتعين لفظ سبحان ربي العظيم والأعلى ، هل تكره المداومة عليه ، لا يجمع بين صفتي تسبيح ٥٩٥ ج ٢٢ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ج ١٤ مستند من رأى ان أدنى الكمال في التسبيح ثلاث ٤٤٦ ج ٢٢ رفع الأيدي بعد الركوع مستحب ، ولم يقل أبو حنيفة انها تبطل ٣٧٦ - ٣٧٨ ، ٣١١ ج ١٤ ، ٤٤٦ - ٤٤٨ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ج ١٢ ما كان يدعو به النبي بعد الركوع ، ومعناه

٤٤٨ ج ٢٢ التأخر حين السجود ليس سنة ، اذا كان المكان ضيقاً فتأخر ٤٤٩ ج ٢٢ الأفضل للمصلي ان يضع ركبتيه قبل يديه

٥٦٩ ج ٢٢ السجود في لغة العرب (١) ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٠ ج ٢٣ الدعاء في السجود أفضل من غيره

٢٣٧ - ٢٣٨ ج ٥ الحكمة في قول سبحان ربي الأعلى في السجود

٤٥٠ ج ٢٢ « ٠٠ » ولا أكف شعراً ولا ثوباً « ولا اكفت ٠٠ » مثل الذي يصلي وهو معقوص ٠٠ ، الضفر مع ارساله ليس من الكفت

٤٠٧ ج ١٤ قول « رب اغفر لي » يكرر أكثر من مرتين

١٦٣ ج ٢٢ الصلاة على السجادة بحيث يتحرى المصلي ذلك لم تكن سنة السلف

(١) انظر تسبيح الركوع والسجود

٤٦٢ - ٤٦٥ ج ٢٢ الحكمة فى ذكر
« آل ابراهيم » فى أكثر الألفاظ . وذكر
ابراهيم ، وذكرهما

٤٦٣ - ٤٦٥ ج ٢٢ ان قيل لم قيل
« صل على محمد وعلى آل محمد » وذكر هناك
« صليت على آل ابراهيم » أو « ابراهيم »
٤٦٥ - ٤٦٧ ج ٢٢ أجوبة الناس عن
السؤال المشهور وهو ان « كما صليت .. »
يشعر بفضيلة ابراهيم لأن المشبه دون
المشبه به

٤٦٨ - ٤٧٠ ج ٢٢ الأفضل فى الصلاة على
النبي السر فى الصلاة وخارجها لأنها دعاء ،
٤٦٨ ج ٢٢ « ازعجوا اعضائكم بالصلاة
علي » « أمر بالجهر ليسمع من لم يسمع »
كل حديث يروى فى رفع الصوت بالصلاة
عليه موضوع ، كما يرويه الباعة ..
والسؤال

٤٧٠ ج ٢٢ « اللهم صلى على محمد ...
حتى لا يبقى من صلاتك شيء .. » ليس
مأثورا

٤٧٢ ج ٢٢ « ما اجتمع قوم فى مجلس فلم
يذكروا الله فيه ولم يصلوا علي الا كان
عليهم ترة يوم القيامة »

٤٠٩ - ٤١٢ ج ٢٧ الصلاة والسلام على
غيره منفردا أو تبعا

٤٧٣ ، ٤٧٤ ج ٢٢ اظهار الصلاة على علي
دون غيره مكروه ، اذا لم يكن على وجه الغلو
وجعل ذلك شعارا لغير الرسول فلا ما نع
٣٧٧ - ٣٧٩ ، ٤٩٢ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ،
٤٩٣ - ٥٠٤ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٧ ، ٥١٨

أنواع التشهدات : تشهد ابن مسعود ،
تشهد أبى موسى ، تشهد ابن عمر وعائشة
وجابر ، التشهد بكل منها جائز لا كراهة
فيه ، من قال ان الاتيان بالفاظ تشهد ابن
مسعود واجب فقد أخطأ ، أحبها الى أحمد
٥٥٥ ج ١٠ معنى السلام

٣٩١ ، ٣٩٢ ج ٢٢ ، ٤٠٨ ج ٢٧ التشهد
فى الصلاة لا بد فيه من الشهادة : له فى
الأول والآخر ، الصلاة عليه شرعت مع
الدعاء ، اظهر الأقوال انها واجبة مع الدعاء
٤٥٤ - ٤٥٧ ج ٢٢ لفظ حديث كعب فى
الصلاة على النبي ، المشهور فى أكثر
الأحاديث والطرق لفظ « آل ابراهيم » وفى
« بعضها » « ابراهيم » وقد يجىء فى
احد الموضعين « آل ابراهيم » وفى
الآخر « ابراهيم » روى لفظ « ابراهيم وآل
ابراهيم فى حديث رواه البيهقى وهو

٤٥٦ ، ٤٥٧ ج ٢٢ ما روى ابن ماجه عن
ابن مسعود

٤٥٨ - ٤٦٠ ، ٤٦٢ ج ٢٢ بعض المتأخرين
يستحب جمع الألفاظ المتنوعة فى الصلاة
على النبي وهو خطأ

٤٦٠ - ٤٦٣ ج ٢٢ فى تفسير « آل » قولان
(١) انهم أهل بيته الذين تحرم عليهم
الصدقة ، دخول ازواجه فى أهل بيته ،
مواليهن لا يدخلون فى موالي آله

٤٦١ ج ٢٢ آل المطلب هل هم من آله ومن
أهل بيته الذين تحرم عليهم الصدقة

٤٦١ ، ٤٦٢ ج ٢٢ (٢) أمته أو الاتقياء من
أمته

ج ٢٢ ، ٧١٣ ج ١٠ شرعية الأدعية بعد التشهد ومناسبتها ، الأحاديث تدل على أنه يدعو دبر صلاته قبل الانصراف « اللهم انى أعوذ بك من عذاب جهنم ٠٠ » « اللهم اغفرلى ما قدمت ٠٠ »

٤٧٤ - ٤٧٨ ج ٢٢ قول أحمد لا يدعو فى الصلاة الا بالأدعية المشروعة الماثورة ، المشروع يكون بلفظ النص وبمعناه « ثم ليتخير من الدعاء ما شاء »

٤٧٦ ، ٤٧٧ ج ٢٢ قول الجذ : الا بما ورد فى الأخبار وبما يرجع الى أمر دينه . فيه نظر

٤٧٧ - ٤٧٩ ، ٤٨٩ ج ٢٢ كره أحمد الدعاء بغير العربية ، الخلاف فى بطلان الصلاة به ، أهل الرأى توسعوا فى ابدال القرآن بالعجمية وفى ابدال الذكر بغيره

٤٧٥ ، ٤٧٦ ج ٢٢ اذا دعا بدعاء لم يعلم أنه مستحب أو علم أنه جائز غير مستحب لم تبطل صلاته ، المكروه يكره فيها والمحرم يبطلها

٤٨٠ ، ٤٨١ ج ٢٢ هذه الكلمات مشروعة فى دبر الصلوات المكتوبات أيضا

٤٨١ - ٤٨٦ ج ٢٢ الجمهور على جواز الدعاء بغير التسعة والتسعين ، وان يقول يا منان ويا دليل الحائرین

٤٨٧ ج ٢٢ ويقول يا الله يارحمن ، من أنكر ان يقول ذلك استتيب

٤٨٨ ج ٢٢ ينبغى لها ان تقول : انى أمتك بنت عبدك ، وان كان عبدك بن عبدك له مخرج فى العربية

٤٥٨ ج ٢٢ جمع الألفاظ فى الادعية التى كان النبى يقولها بالفاظ متنوعة محدث ٤٨٨ ، ٤٨٩ ج ٢٢ من دعا الله مخلصا بدعا جائز سمع دعاءه وان كان ملحونا ، ينبغى لمن لم تكن عادته الاعراب أن لا يتكلفه ، تكلف السجع فى الدعاء

٧١٤ ج ١٠ السجع فى الدعاء والتشبهق والتشديق منهى عنه

٥٥٥ ، ٧١٣ ج ١٠ الدعاء المكروه مثل الدعاء ببغى أو قطيعة رحم أو دعاء منازل الأنبياء أو دعاء الأعرابى ٠٠

٤٨٩ ، ٤٩٠ ج ٢٢ المشهور عن أحمد ان الصلاة الكاملة المشتملة على قيام وركوع وسجود يسلم منها تسليمتان

٤٩٠ ، ٤٩١ ج ٢٢ زيادة : « اسألك الفوز بالجنة ٠٠٠ اسألك النجاة من النار » فى السلام بدعة

٤٥٢ ، ٤٥٣ ج ٢٢ رفع اليدين بعد القيام من الركعتين مندوب ٠٠٠ ، ليس لهذه الأحاديث ما يصلح ان يكون معارضا

٢٥٣ ج ٢٢ عدم رفعهما لا يقدر فى الصلاة ولا يبطلها ، وسواء رفع الامام أو المأموم

٣٣٩ ج ٢٣ المصافحة بعد الصلاة بدعة الذكر بعد الصلاة

٥١٤ - ٥١٦ ، ٥١٩ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ،

٤٩٣ - ٤٩٥ ، ٤٨١ ج ٢٢ الذى نقل عن النبى بعد الصلاة المكتوبة انما هو الذكر

المعروف : الاستغفار ثلاثا ، وقول « اللهم أنت السلام ٠٠٠٠ » « لا اله الا الله ٠٠ » « لا اله الا الله وحده لا شريك له ٠٠٠ »

الدعاء بعد الفجر والعصر ، واستحب طائفة أخرى من أصحاب الشافعي وغيره الدعاء عقب الصلوات الخمس ، كلهم متفقون على ان من تركه لم ينكر عليه « دبر الصلاة ٠٠ » ٥١٣ ج ٢٢ لو دعا الامام والمأموم أحيانا عقب الصلاة لأمر عارض لم يعد بدعة

٥١٨ ، ٤٩٩ - ٥٠١ ج ٢٢ كما ان من العلماء من استحب عقب الصلاة من الدعاء ما لم ترد به السنة فمنهم طائفة تقابل هذه لا يستحبون القعود المشروع بعد الصلاة ولا يستعملون الذكر المأثور ٠٠٠

٥٢٠ - ٥٢٣ ج ٢٢ ، ١٩٧ ج ٢٠ الاجتماع على القراءة والذكر والدعاء حسن مستحب اذا لم يتخذ عادة راتبة ولا اقترن به بدعة منكورة ، كشف الرأس مع ذلك مكروه ٠٠٠

٥٢١ ج ٢٢ محافظة الانسيان على أوراد له من الصلاة أو القراءة أو الذكر أو الدعاء طرفي النهار وزلفا من الليل وغير ذلك سنة ٥٢٣ - ٥٢٥ ، ٥١٠ ، ٥١١ ج ٢٢

(بسم الله) بابنا (تبارك) حيطاننا (يسن) سقفا : هذا الدعاء يقصد به التحصن لكنه غير مأثور ، الأدعية والاذكار الشرعية غاية المطالب الصحيحه ونهاية المقاصد العلية ، دون أحزاب المشايخ

٤٦٨ ، ٤٦٩ ج ٢٢ السنة في الدعاء كله والذكر المخافتة الا لسبب ٠٠

٥٧٧ ج ٦ لا يرفع بصره حال الدعاء والسؤال

« سبحان الله والحمد لله والله أكبر »

ثلاثا وثلاثين . المأثور فيه (٦) أنواع ٥٠٥ ج ٢٢ التسبيح والتكبير عقب الصلاة مستحب ، من أراد ان يقوم قبل ذلك فلا بأس

٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٤٩٥ ج ٢٢ ، ٨٩ ج ١٠ رفع

الصوت بهذا الذكر ، الحكمة في شرعيته ٥٠٦ ، ٥٠٧ ج ٢٢ عد التسبيح بالأصابع سنة وبالنوى والحصى حسن ، التسبيح بما يجعل في نظام من الخرز ونحوه ٠٠ ، اتخاذه من غير حاجة أو اظهاره للناس مثل تعليقه في العنق أو جعله كالسوار في اليد ونحو ذلك

٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٦ ج ٢٢ اذا قرأ الامام آية الكرسي في نفسه أو قرأها أحد المأمومين فلا بأس ، جهر الامام والمأموم بقراءة آية الكرسي أو غيرها من القرآن بدعة

٥١٠ ، ٥١١ ج ٢٢ ليس لأحد ان يسن للناس نوعا من الأذكار والأدعية غير المسنون ويجعلها عبادة راتبة يواظب الناس عليها ، ما يدعو به المرء أحيانا من غير ان يجعله للناس سنة اذا لم يعلم أنه يتضمن معنى محرما لم يجزم بتحريمه

٥١٦-٥١٩ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٤٩٢ ، ٤٩٩ -

٥٠٤ ، ٤٨١ ج ٢٢ لم يكن النبي يدعو

هو والمأمون عقب الصلوات الخمس ،

من نقل عن الشافعي أنه استحب

ذلك فقد غلط عليه ، طائفة من أصحاب

أحمد وأبي حنيفة وغيرهما استحبوا

ما يكره فيها

٥٥٩ ، ٥٦٠ ج ٢٢ الالتفات في الصلاة
ينقص الخشوع ولا ينافيه ، لا بأس به
للحاجة

٥٧٧ - ٥٨٠ ج ٦ نهى المصلي عن رفع بصره
الى السماء في الصلاة وتعليل ذلك

٥٦٠ - ٥٦٢ ج ٢٢ ما بال أحدكم يومئ
بيديه كأنها اذ ناب خيل شمس ..

٦٢١ ج ٢٢ التثاؤب الذي لا يمكن دفعه

١٧١ ج ٢٢ كره مسح الجبهة عن التراب
في الصلاة ، الخلاف في مسحه بعدها

١٤ ، ١٥ ج ٢١ مرور الرجل ينقص ثواب
الصلاة دون لبثه في القبلة اذا استدبره
المصلي ..

٦٢٦ ج ٢٢ المنهى عنه المرور يسين يدي
الامام والمنفرد

٦٢٥ ج ٢٢ عد الآيات أو تكرار السورة
الواحدة بالسبحة لا يبطل

١٤٤ - ١٤٦ ج ٢١ العمل الكثير يبطل
الصلاة ، ويعفى ..

٤١٢ ج ١٣ يكره اعتياد قراءة أو آخر السور
وأوساطها ، دون فعل ذلك أحيانا

١٢٦٦ ج ٢٠ لا تبطل بالتثنية بالقرآن
والتسبيح

١٩٩ ج ٢١ ، ٥٧٦ ج ٦ « اذا قام أحدكم
الى الصلاة فلا يبصق بين يديه .. »

١٤ - ١٦ ج ٢١ يقطع الصلاة الكلب الأسود
والحمار والمرأة

١٥ ج ٢١ ، ٥٢ ج ١٩ مرور الشيطان
الجنى يقطعها اذا علم بمروره

٥٢ ج ١٩ سبب كثرة تصور الجن بصورة
الكلب والقط الأسود

أركانها

٥٤٤ ، ٥٤٨ ، ٣٩٩ - ٤٠٢ ج ٢٢ ، ١٤٦

ج ٢١ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٦٥ - ٥٦٧ ج ٢٢

١١ ، ١٢ ج ١٧ وجوب القيام وتكبيرة
الاحرام ، والقراءة والركوع ، والسجود
في الصلاة

٢٦٨ - ٢٧٠ ج ١٨ « لا صلاة لمن لم يقرأ
بأم القرآن »

٧١ - ٨٢ ج ٢٣ جنس السجود أفضل من
جنس القيام من وجوه

٥٤٧ ج ٢٢ وجوب الرفع من الركوع
والسجود

٥٣٤ - ٥٣٦ ، ٥٣٨ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٣٩ ،
٥٤٠ ، ٥٥٨ ج ٢٢ وجوب الاعتدال الاتمام

الركوع والسجود
٥٨٢ ، ٥٨٣ ج ٢٢ سبب عدم اتمام

الاعتدالين أن بعض الأمراء كان لا يتمها
١٤١ ج ٢٣ وجوب قعدة الفصل

٥٢٦ - ٥٧٢ ج ٢٢ الطمأنينة واجبة
٥٤١ - ٥٤٥ ، ٥٤٧ - ٥٥٨ ، ٥٦٥ ج ٢٢

أدلى القرآن والسنة على وجوبها .
« .. فانك لم تصل » يدل على انتفاء الواجب

فيها لا المستحب
٥٦٩ ج ٢٢ اجماع الصحابة على وجوبها

٥٦٩ ، ٥٧٠ ج ٢٢ الركوع والسجود في
لغة العرب لا يكون الا اذا سكن حين انحنائه

وحين وضع وجهه على الأرض

١٦١ ج ٢١ من ترك واجبا عمدا كالتشهد الأول ٠٠٠ بطلت
٥٥٣ - ٥٦٤ ج ٢٢ وجوب الخشوع في الصلاة

سجود السهو

٢٦ - ٢٣ ج ٢٣ وجوب سجدة السهو ،
ثم يوجبها الشافعي لأنه
٣١ ، ٣٢ ج ٢٣ أسباب وجوبه : اما الزيادة
أو النقص أو الشك
٥٣ ج ٢٣ اذا قام الى خامسة وسبحوا به
ولم يلتفت لقولهم وظن أنه لم ينسه فالأولى أن
ينتظروه حتى يستلم بهم

٦١١ - ٦١٣ ، ٦٠٣ - ٦٠٥ ج ٢٢ ،
٢١٧ ، ٢١٨ ج ٣٢ الوسواس نوعان
(١) لا يمنع ما يؤمر به من تدبير الكلم انطيب
والعمل الصالح بمنزلة الخواطر . هذا
لا يبطل الصلاة ، ينقص الأجر ، من سلمت
منه صلاته فهو أفضل (٢) يمنع الفهم وشهود
القلب بحيث يصير الرجل غافلا ، يمنع
الشواب ، اذا كانت انغفلة في الصلاة أقل من
الحضور لم تجب الاعادة وان غلبت على
الحضور ففيها قولان ، الصحيح

٦٠٥ - ٦٠٨ ج ٢٢ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ ج ٧
الذي يعين على دفع الوسواس شيان ،
الوسواس
٦٠٩ ، ٦١٠ ج ٢٢ قول عمر : اني لأجهز
جيشي وأنا في الصلاة

١٤٤ - ١٤٦ ج ٢١ العمل الكثير يبطل
الصلاة

٦١٤ ج ٢٢ التسبيح لا يبطل الصلاة

٦٠١ - ٦٠٣ ج ٢٢ تارك الطمأنية مسيء ،
وجوب الاعادة

٥٣٢ ، ٥٣٣ ج ٢٢ هل يجبر التطوع ترك
الطمأنية
٣٨٨ ج ٢٢ ، ٤٠٩ ج ٢٧ وجوب التشهد
الأخير

٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٢ ج ٢٧ ، ٤٧١ ج ٢٢
الخلاف في وجوب الصلاة والسلام عليه
في المكتوبة ، اظهر الأقوال وجوب الصلاة
عليه مع الدعاء

١٤٢ ، ١٤٥ ج ٢١ الترتيب في الصلاة
والمولات وهل يسقطان بالنسيان

١٤٦ ج ٢١ هل يخرج من الصلاة بكل
ما ينافيها كما يخرج بالسلام

٦١٣ ج ٢٢ اذا أحدث المصل قبل السلام
بطلت

واجباتها

٣٨١ ج ٢٢ وجوب تكبيرات الانتقال
٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٣٨٠ ج ٢٢ ،
١٤٩ ، ١٥٠ ج ٢٣ وجوب جنس التسبيح
في الصلاة

٣٨٠ ج ٢٢ ، ٤٠٩ ج ٢٧ وجوب التشهد
الأول مع الذكر

٣٧ ج ٢٣ ، ٣٤ ج ٢٢ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ،
١٦١ ج ٢١ من ترك واجبا وهو يقدر عليه
أعاد كتارك الطمأنية وصاحب اللعة بخلاف
تركه جهلا

٢٢٣ ج ٢٦ هل يجب في الصلاة ما لا تبطل
بتركه مطلقا أم لا تبطل بتركه نسيانا
كقراءة الفاتحة ٠٠٠٠

٥٤٨ ج ٢٢ السكوت عن خطاب الآدميين واجب في جميع الصلاة

٦١٥ ، ٦١٦ ج ٢٢ الكلام في الصلاة عمدا لغير مصلحتها يبطلها ، العامد

١٤٧ - ١٥٠ ، ١٥٥ - ١٦٤ ج ٢٣ ،

٦٢٣ ، ٦٤٤ ، ٦١٥ ج ٢١ ، ٣٦٦ ج ٢٠ ،

٥٤٨ ج ٢٢ كلام الناس والمخطيء لا يبطل الصلاة ، اذا تكلم عامدا أو ساهيا لمصلحتها ،

حديث ذي اليمين غير منسوخ ، حديث زيد بن أرقم

٦٢٥ ج ٢٢ ان كان المصلي يحسن الرد بالإشارة فلا بأس بالسلام عليه

٦١٤ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦٢٤ ج ٢٢ القهقهة وتعليل الإبطال بها

٦١٨ - ٦٢١ ج ٢٢ ما يدل على المعنى طبعاً لا وضعاً كالنفخ فيه روايتان

٦٢١ ، ٦٢٢ ج ٢٢ السعال والعطاس والتشاوب والبكاء الذي لا يمكن دفعه والأنين كالنفخ

٦١٦ ، ٦١٧ ج ٢٢ لا تبطل بالحنحة ونحو ذلك مما لا يدل على معنى لا بالطبع ولا بالوضع ، الأقوال فيها

١٨٦ ج ٢٢ الأمور المنهي عنها في الصلاة وغيرها يعفى فيها عن الناس والمخطيء ونحوها

٤١٥ - ٤١٧ ج ٢١ لو نسي الركوع حتى تشهد وسلم فهل يستأنف

٥٢ ج ٢٣ اذا سهى الإمام عن التشهد الأول حتى قام فسبح به فلم يرجع وسجد للسهو فقد أحسن ، لو رجع قبل القراءة فهل تبطل صلاته

٧ - ١٦ ج ٢٣ « الشك » قيل كل من لم يقطع فهو شاك ، وقيل ان كان اماماً فهو التساوى ، وقيل ما استوى فيه الطرفان أو تقارباً

٥ - ١٦ ج ٢٣ أحاديث الشك الصحيحة كلها متفقة ، يؤمر الشاك بالتحري اذا امكنه والا بنى على اليقين ٧ ، ٩ - ١٦ التحري

٢٧ ، ٣٢ - ٣٦ ، ٤٤ ج ٢٣ اذا ترك سجود السهو - الذي قبل السلام أو بعده - عمداً أو سهواً فلا بد منه أو من إعادة الصلاة

١٧ - ٢٦ ، ٢٨ ج ٢٣ الأقوال في محل السجود هل هو قبل السلام أو بعده ، وحجج أصحابها ، أظهرها أنه اذا كان لنقص ... كان قبل السلام ، أو لزيادة فبعد السلام ، اذا شك وتحري فيكون بعد السلام ، اذا سلم وقد بقي عليه بعض صلاته ثم اكملها كان بعد السلام ، اذا شك ولم يتبين له الراجح كان قبل السلام ٣٦ ، ٣٧ ج ٢٣ ما شرع قبل السلام يجب فعله قبله ، وما شرع بعده لا يفعل الا بعده . ٣٧ - ٣٩ ج ٢٣ من سجد قبل السلام مطلقاً أو بعد السلام مطلقاً متأولاً فلا شيء عليه ، واذا تبين له فيما بعد السنة استأنف العمل فيما تبين له ولا إعادة عليه

٣٩ - ٤٤ ج ٢٣ اذا نسي السجود حتى فعل ما ينافي الصلاة من كلام وغيره سجدهما متى ذكرهما ، وان تركهما عمداً فهل يسجد هما معاً أم بالتأخير

٣٤ - ٣٦ ج ٢٣ الى متى يسجد ، هل يفعل بعد طول الفصل ولو منفرداً

١٨٦ ج ٢٨ وجوب حفظ العلم على أهله
الذين رأسوا فيه أو رزقوا عليه

١٨٨ ج ٢٨ كذب العلماء في العلم وإظهارهم
للمعاصي والبدع من أعظم الظلم

٤٩٠ ج ١٠ طريقة العلم يخاف على صاحبها
من ضعف العمل وطريقة الإرادة يخاف على
صاحبها من ضعف العلم

٥٤ ، ٥٥ ج ٢٣ العلم الذي يجب على
الإنسان عينا مقدم على حفظ ما لا يجب من
القرآن ، وطلب حفظ القرآن مقدم على كثير
مما يسميه الناس علما ، وهو مقدم في
التعليم في حق من يريد أن يتعلم علم الدين
من الأصول والفروع

٥٥ ، ٥٦ ج ٢٣ ان كان يحفظ القرآن أو
يحفظ ما يكفيه منه وهو محتاج الى تعليم غيره
فهو أفضل من تكرار التلاوة

٥٦ ج ٢٣ ان كان قد حفظ القرآن
أو بعضه وهو لا يفهم معانيه فتعلمه لما يفهمه
من معانيه أفضل من تلاوة ما لا يفهم معانيه

٥٦ ج ٢٣ من تعبد بتلاوة الفقه فتعبده
بتلاوة القرآن أفضل ، وتدبره لمعاني القرآن
أفضل من تدبره لكلام لا يحتاج الى تدبره

٤٩ - ٥١ ج ١٦ الإفراط في تجويد
القرآن (١)

٥٠٤ ج ١١ يجب ان يعلم أولاد المسلمين
ما أمر الله بتعليمهم إياه وتربيتهم على طاعة
الله ورسوله

٣٩١ ، ٣٩٢ ج ١٠ أصول العبادات الدينية :
الصلاة والصيام والقراءة

(١) وانظر تحزيب القرآن ص ٢٤٧ ج ١

٤٥ ج ٢٣ التكبير في سجود السهو قول عامة
أهل العلم

٤٥ ، ٤٦ ج ٢٣ التسليم فيه ثابت في
الأحاديث الصحيحة

٤٨ - ٥١ ج ٢٣ لا تشهد فيهما ، عمدة من
أثبتته حديث عمران وهو ضعيف اسناداً
وقياساً

صلاة التطوع

٥٣٣ ج ٢٢ فضل التطوع والحكمة فيه

١٣٣ ، ١٣٤ ج ١٧ لا تكون النوافل قربة الا
بعد التقرب بالفرائض

٣٥١ - ٣٥٤ ج ٢٨ ، ١٩٧ - ٢٠٠ ج ١١
٥٧ ، ٥٨ ج ١٠ الجهاد أفضل ما تطوع به
وهو أفضل من الحج والعمرة ومن صلاة
التطوع وصوم التطوع

٤٢٨ ج ١٠ ان حج أفضل للنساء من الجهاد
٤٢ ج ٤ فضل تعليم العلم الشرعي
٣٠٦ ج ٩ أفضل العلوم

١٢٦ ج ١٣ ، ٣٨٨ ج ٦ ، ٦٦٤ ج ١٠ العلم
ما قام عليه الدليل والنافع منه ما جاء به
الرسول ، وقد يكون علم من غير الرسول
لكن في أمور دنيوية

١٤٥ ، ١٤٦ ج ١٠ قول يحيى بن عمار العلوم
خمسة : فعلم هو حياة الدنيا - وهو علم
التوحيد - وعلم هو غذاء الدين - وهو علم
التذكر بمعاني القرآن والحديث - وعلم هو
دواء الدين - وهو علم الفتوى - وعلم هو
داء الدين - وهو الكلام المحدث - وعلم هو
هلاك الدين - وهو السحر ونحوه

١٣٢ ، ١٣٣ ج ٢٣ الكسوف والاستسقاء
والتراويح سنة راتبة ينبغي المحافظة عليها
والمداومة

٣٠٠ ، ٣١٣ - ٣١٥ ج ٢٢ أفضل الجهاد
والعمل الصالح ما كان أطوع لله وأنفع للعبد ،
وقد يكون ذلك أيسر العملين وقد يكون
أشدّهما

٥٦ ، ٥٧ ، ٦٢ ، ٦٣ ج ٢٣ ، ٣٠٩ ج ٢٢ ،
٤٢٧ ج ١٠ ، ١١٩ - ١٢١ ج ١٩ جنس
التلاوة أفضل من جنس الأذكار ، وجنس
الذكر أفضل من جنس الدعاء

٥٨ - ٦٠ ج ٢٣ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣٤٥ -
٣٤٨ ج ٢٢ ، ٤٢٧ - ٤٢٩ ج ١٠ ، ١١٩ -
١٢١ ج ١٩ انعمل المفضول قد يقترون به
ما يصيره أفضل من ذلك ، وهــو نوعان
(١) ما هو مشروع لجميع الناس مثل ان
يقترون بزمان أو مكان أو عمل يكون أفضل
مثل ما بعد انفجر أو العصر ٠٠٠ (٢) ان
يكون العبد عاجزا عن انعمل الأفضل :
اما عن أصله أو عن فعله على وجه الكمال مع
قدرته على فعل المفضول على وجه الكمال

٦٠ - ٦٣ ج ٢٣ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ج ١٧
الصلاة أفضل من القراءة في غير الصلاة ،
من حصل له نشاط وتدبر وفهم للقراءة دون
الصلاة فهو أفضل له ، قد تكون القراءة
وسماعها أفضل لبعض الناس

٥٠ ج ٣١ قراءة القرآن كل واحد على حدته
أفضل من قراءة مجتمعين بصوت واحد ،
اذا كان هذا يتم ما قرأه هذا لم يحصل
لواحد جميع القرآن

٥٠ ج ٣١ ليس في القراءة بعد المغرب
فضيلة مستحبة يقدم بها على القراءة فـسى
جوف الليل أو بعد الفجر ونحو ذلك

٦١ ، ٦٤ ج ٢٣ ليس لأحد ان يجهر بالقراءة
لا في الصلاة ولا في غيرها اذا كان غيره يصلى
فى المسجد وهو يؤذيهـم بجهره

٦١ ج ٢٣ أيما أفضل قارئ القرآن الذى
لا يعمل به أو العابد

٦٥ ج ٢٣ القيام للمصحف وتقيله لا نعلم
فيه شيئا ماثورا عن السلف (١)

٦٦ ج ٣ فتح القول فيه لم ينقل عن السلف ،
وليس من القول الذى يحبه الرسول (١)

٨٨ ج ٢٣ الوتر سنة مؤكدة ، من أصر على
تركه ردت شهادته

٨٤ ، ٨٨ ج ٢٣ الخلاف فى وجوبه ، أفضل الصلاة
بعد المكتوبة قيام الليل وأؤكد ذلك الوتر ،
الوتر أؤكد من سنة الظهر والمغرب والعشاء
وأفضل من جميع تطوعات النهار

٢٨٥ ج ٢٢ من كانت عادته قيام الليل
وهو يستيقظ غالبا فالوتر آخر الليل أفضل
٢٨٩ - ٢٩١ ج ٢١ الوتر ركعة وهو صلاة ،
احتجاج ابن حزم على ان ما دون ركعتين
ليس بصلاة

١٤٧ ج ٢١ ، ٩٥ - ٩٨ ، ٩١ - ٩٣ ج ٢٣
ثبت انه كان يوتر من الليل باحدى عشرة ٠٠٠
ثم صار يصلى تسعا ٠٠٠ ثم صار يوتر
بسبع وبخمس ٠٠٠ ثم يصلى ركعتين بعد

(١) هـذان البحثان يتعلقان بأصول
التفسير

الوتر وهو جالس ولم يكن يداوم عليهما ،
الحكمة فيهما

٩٦ ج ٢٣ هاتان الركعتان ليستا ركعتي
الفجر

٩٢ - ٩٨ ج ٢٣ صلاة ركعتين بعد الوتر
جالسا لا يلزم الناس بها ولا ينكر على من
فعلها ولا تسمى « زحافة »

٩٣ ، ٩٤ ج ٢٣ ، ٥٠٣ ج ١١ ينكر ما يفعله
طائفة من سجدتين مجردتين بعد الوتر ،
مستندهم

٩٤ ج ٢٣ ، ٥٠٣ ج ١١ وانكر من ذلك
ان يسجد بعد السلام سجدة مفردة

٢٦٨ ج ٢٢ ، ١٤٥ - ١٤٧ ج ٢١ ، ٣٦٠
ج ٢٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ج ٢٣
أقوال العلماء في صفات الوتر (١) أنه بثلاث
متصلة كالمغرب (٢) ان لا يكون الا ركعة
مفصلة عما قبلها (٣) جواز الأمرين والفصل
أفضل

٩١ ، ٩٢ ج ٢٣ اذا فعل الامام شيئا مما
جاءت به السنة وأوتر على وجه من الوجوه
المذكورة يتبعه المأموم في ذلك

١٩٥ ج ٢٤ استحب الأئمة ان يدع الامام
ما هو عنده أفضل اذا كان فيه تأليف
المأمومين : مثل ان يكون عنده فصل الوتر
أفضل وهو يؤم من لا يرى الا الوصل

٨٩ - ٩١ ، ٢٠٥ ج ٢٣ ، ٤٧٣ ج ١٧ من
نام عن صلاة الوتر صلاة ما بين طلوع الفجر
وصلاة الصبح ، يقضى شفعه معه ، واذا فاتته
قيامه من الليل ...

٢٧١ ، ٢٦٩ ج ٢٢ ، ٩٩ ج ٢٣ قنوت الوتر
للعلماء فيه (٣) أقوال ٠٠٠٠ ، قنوت الوتر
من جنس الدعاء السائغ في الصلاة من شاء
فعله ومن شاء تركه ، اذا صلى بهم في قيام
رمضان فان شاء قننت في جميع الشهر أو
في النصف الأخير وان شاء تركه

٢٧٠ ج ٢٢ يشرع ان يقننت عند النوازل
يدعو للمؤمنين ويدعو على الكفار

٢٦٩ ج ٢٢ ، ١٠٥ ج ٢٣ قننت في المغرب
والعشاء والظهر والعصر وأكثره في الفجر
١٥١ - ١٥٤ ج ٢١ لم يداوم على القنوت
في شيء من الصلوات « اللهم اهدنا .. »
علمه الحسن في قنوت الوتر

١٩٧ ج ٢٠ المداومة على القنوت في
الصلوات الخمس بدعة

٢٧٠ ج ٢٢ ، ١٠١ ج ٢٣ « ما زال يقننت
حتى فارق الدنيا »

٩٨ - ١١٦ ج ٢٣ للعلماء في القنوت أقوال
(١) ان المداومة عليه سنة (٢) انه منسوخ
وانه كله بدعة (٣) انه يسن عند الحاجة
اليه ، من قال انه من ابعاض الصلاة اتى
تجبر بسجود السهو بنى ذلك على أنه سنة
راتبة

١٠٠ ، ١٠٦ ج ٢٣ من العلماء من لا يرى
القنوت الا قبل الركوع ومنهم من لا يراه
الا بعده ، فقهاء الحديث يجوزون الأمرين
وان اختاروا القنوت بعده لأنه ..

٢٦٧ - ٢٧١ ج ٢٢ ، ١١٥ ، ١١٦ ج ٢٣
اذا اقتدى المأموم بمن يقننت في الفجر أو
الوتر قننت معه سواء قننت قبل الركوع أو
بعده ، وان كان لا يقننت لم يقننت معه

١٢١ ج ٢٣ قراءة سورة الأنعام في رمضان
في ركعة ليلة الجمعة بدعة

١٢٢ ، ١٢٣ ج ٢٣ قراءة القرآن في التراويح
مستحب

٤٠١ ، ٤١١ ج ٢١ اذا نسي بعض آيات
السورة قراها المأموم ، اذا كانت ليلة الحتمه
اعاده

٣٢٢ ج ٢٤ اذا دعا الرجل عقيب الختم
لنفسه ولوالديه ولمشايقه وغيرهم من
المؤمنين والمؤمنات كان من الجنس المشروع (١)
١٢٣ - ١٢٦ ج ٢٣ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ج ٢٢
السنن الرواتب : ركعتان أو أربعاً قبل
الظهر وركعتان بعد المغرب الخ . الأحاديث
فيها

١٠٧ ، ١٠٨ ج ١٧ قراءة النبي بسورتى
الاخلاص وآيتى البقرة وآل عمران فى ركعتى
الفجر . .

٢٠٣ ج ٢٣ كان يضطجع احياناً ليستريح
اما بعد الوتر واما بعد ركعتى الفجر
١٢٧ ج ٢٣ اذا فاتت السنة الراتبه
قضيت . .

١٢٧ ، ٢٥٣ ج ٢٣ من أصر على ترك السنن
الرواتب . . . ردت شهادته

٢٧٩ ، ٢٨٠ ج ٢٢ يجوز فعل الرواتب
فى السفر

٨٩ ، ١٢٨ ج ٢٣ ، ٢٨٠ ج ٢٢ الذى ثبت
ان النبي كان يصليه فى السفر من التطوع :
ركعتا الفجر وكذلك قيام الليل والوتر

(١) للمؤلف رسالة فى دعاء ختم
القرآن مطبوعة

٢٧١ ج ٢٢ ، ١٠٩ ، ١١٥ ج ٢٣ ينبغي
لكل قانت ان يدعو بالدعاء المناسب لتلك
النازلة

٥١٩ ج ٢٢ رفع اليدين فى الدعاء
٥١٩ ج ٢٢ مسح وجهه بهما ليس فيه
الا حديث أو حديثان لا تقوم بهما حجة

٣١٧ - ٣١٩ ج ٢١ ، ٢٢٣ - ٢٢٥ ج ٢٢
المدارمة على قيام رمضان جماعة سنة ، لم
يدأوم عليه خشية ان يفرض عليهم ، قول
عمر « نعمت البدعة »

٢٧٢ ، ٢٧٣ ج ٢٢ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٩ -
١٢١ ج ٢٣ لم يوقت النبي فيه عدداً معيناً ،
قيامه فى رمضان هو وتره - احدى عشرة ركعة -
لما جمعهم عمر على أبى كان يصلى بهم عشرين
ويوتر بثلاث ، طائفة من السلف يقومون
بأربعين . . . وآخرون بست وثلاثين . .

٢٧٢ ج ٢٢ الأفضل يختلف باختلاف أحوال
المصلين فان كان فيهم احتمال لطول القيام
فالقيام بعشر ركعات وثلاث بعدها هو
الأفضل وان كانوا لا يحتملونه فالقيام
بعشرين هو الأفضل . . .

١١٩ - ١٢١ ج ٢٣ السنة فى التراويح ان
تفعل بعد العشاء الآخرة ، الرافضة تكره
التراويح ، اذا صلوا قبل العشاء لم تكن
تراويح ، من صلاها قبل العشاء فقد سلك
سبيلهم

١٢٢ ج ٢٣ صلاة ركعتين فى جماعة بعد
التراويح ثم فى آخر الليل يصلى تمام مائة
ركعة بدعة

١٢٥ ، ١٢٦ ج ٢٣ الصلاة مع المكتوبة ثلاث درجات (١) سنة الفجر والوتر ٠٠٠ وكان يصليها في الحضر والسفر (٢) ما كان يصليها مع المكتوبة في الحضر وهو عشر ركعات وثلاث عشرة ركعة (٣) التطوع الجائز في هذا الوقت من غير أن يجعل سنة ٠٠٠

٢٨١ ج ٢٢ مجموع ما كان يصليها النبي في اليوم واللييلة نحو أربعين ركعة فرضا وفلا ١٢٣ - ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ج ٢٣ ، ٢٨٠ - ٢٨٢ ج ٢٢ الصلاة قبل العصر وقبل المغرب وقبل العشاء حسنة وليست سنة راتبة « بين كل اذنين صلاة ٠٠٠ » ، اذا كان وقت المغرب لا يتسع الا لاجابة المؤذن فلاشتغال بها أولى

١١٢ ، ١٣٢ - ١٣٤ ج ٢٣ ، ١٩٧ ج ٢٠ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ج ٢٣ التطوع نوعان (١) ما تسن له الجماعة الراتبة : كاتكسوف والاستسقاء وقيام رمضان فهذا يفعل فسي جماعة دائما (٢) ما لا تسن له الجماعة الراتبة كقيام الليل والسنن الرواتب وصلاة الضحى وتحية المسجد

٢٨٢ ج ٢٢ الصلاة قبل العصر وقبل المغرب وقبل العشاء حسنة وليست سنة راتبة « بين كل اذنين صلاة ٠٠٠ » ، اذا كان وقت المغرب لا يتسع الا لاجابة المؤذن فلاشتغال بها أولى

١٣١ ، ١٣٢ ، ٤١٤ ج ٢٣ اذا صلى ليلة النصف من شعبان وحده أوفى جماعة خاصة فقد أحسن ، الاجتماع في المساجد على صلاة مقدرة كالاجتماع على مائة ركعة بقراءة ألف (قل هو الله أحد) دائما بدعة

٢٠٢ ، ٢٠٣ ج ٢٤ لا يجوز وصل النافلة بالفريضة ، الحكمة في ذلك

١٣٢ - ١٣٥ ، ٤١٤ ج ٢٣ « صلاة الرغائب » محدثة لا تستحب جماعة ولا فرادي ، الحديث المروى فيها كذب

٨٤ - ٨٨ ج ٢٣ فضل قيام الليل واستحبابه ٢٨٢ ج ٢٣ استحب الأئمة ان يكون للرجل عدد من الركعات يقوم بها في الليل لا يتركها فان نشط اطالها ، وان كسل خففها ، وان نام عنها صلى بدلها من النهار

١٣٤ ، ٤١٤ ج ٢٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ج ٢٤ ما ابتدع من الصلوات الأسبوعية والحولية ٠٠ كأول جمعة من رجب وليلة المعراج والصلاة يوم الأحد والاثنين وغير هذا من أيام الأسبوع لم يستحبها أحد من الأئمة وأحاديثها موضوعة ٦٩ - ٨١ ج ٢٣ ، ٦ ، ٧ ج ١٤ ، ٢٧٣ ج ٢٢ تقليل الصلاة مع كثرة الركوع والسجود وتخفيف القيام أفضل من تطويل القيام وحده مع تخفيف الركوع والسجود ٧٠ - ٨٣ ج ٢٣ ، ٦ ، ٧ ج ١٤ ، ٢٧٣ ج ٢٢ ، ١١٤ ، ١١٥ ج ٢٣ وتطويل الصلاة قياما وركوعا وسجودا أفضل من تكثير ذلك مع تخفيفه في الوقت الواحد

٢٩٩ ، ٣٠٠ ج ٢٢ الأفضل في قيام الليل ٢٨٩ - ٢٩١ ج ٢١ « صلاة الليل والنهار مثني مثني » ضعيف

٩٥ ج ٢٣ لو ترك الرجل قيام الليل لم يكن مبتدعا ولا مستحقا للذم والعقاب

٤٧٠ ، ٤٧٢ ج ٥ لفظ الليل والنهار اذا أطلق في لفظ الشارع « صلاة الليل مثني مثني »

١٦٠ ، ١٥٨ ج ٢٣ اذا لم يسجد القارئ ثم يسجد المستمع ، ولا يسجد السامع

١٧١ ج ٢٣ لم يشرع لها الاصطفاف وتقدم الامام

١٣٦ - ١٤٠ ج ٢٣ سجود القرآن نوعان (١) خبر عن اهل السجود ومدح لهم وهو فسي الستة الاول الى الاولى من الحج (٢) امر به وذم على تركه وهو في اتسع البواقي الا في (ص) فهو خبر

١٦٦ ، ١٧١ ، ١٧٢ ج ٢٣ ليس لها تكبير افتتاح وانما روى أنه كبر فيها تكبيرة واحدة : اما للرفع واما للخفض

٤٥ ، ٤٧ ج ٢٣ ، ٢٧٧ ج ٢١ ، ١٩٥ ج ٢٦ لا تسليم في سجود التلاوة والشكر ١٤١ - ١٤٦ ، ١٧٣ - ١٧٦ ج ٢٣ لا يكون سجود التلاوة الا عن قيام أو قعود ، وعن قيام أفضل ، لا يترك ذلك خوفا من ان يقال : هو مرء

٢٨٣ ، ٢٨٤ ج ٢١ السجود عند الآيات ، وهل يشرع السجود منفردا لغير سبب

٢١٥ ، ١٧٧ ج ٢٣ يجوز الدعاء في صلاة الاستخارة قبل السلام وبعده وقبله أفضل ٢١٥ ج ٢٣ صلاة التوبة

١٩٩ ، ٢٢١ ج ٢٣ الصلاة عقب الوضوء

٢٠٦ - ٢٠٩ ، ٢١٩ ج ٢٣ أوقات النهي

٢٠٥ - ٢٠٩ ج ٢٣ لا ينهي عن الصلاة وقت

الزوال في الشتاء ولا يوم الجمعة ، تعليل

المنع منها في شدة الحر

٢٢٤ ج ٢٤ بعض السلف يرى ان التطويل بالليل أفضل وان تكثير الركوع والسجود بالنهار أفضل

١٣٠ ج ٢٣ اذا كانت عادته انه يصل قائما وانما قعد لعجزه أعطى أجر القائم ، لو عجز عن الصلاة كلها لمرض كان الله يعطيه أجرها كله

٢٤٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ج ٢٣ التطوع مضجعا بدعة

٢٨٣ - ٢٨٥ ج ٢٢ ، ٤٧٣ ج ١٧ صلاة الضحى حسنة مجبوبة ، من كان مداوما على قيام الليل أغناه عن المداومة عليها ، لم يكن النبي يقصد صلاة الضحى الا لسبب

٤٧٣ ، ٤٧٤ ج ١٧ لم يصل النبي ثمان الركعات بمكة لأجل الفتح

١٣٩ - ١٦٥ ج ٢٣ نزاع الناس في وجوب سجود التلاوة ، الذي تبين لي أنه واجب ، أدلته

١٥٨ - ١٦٠ ج ٢٣ احتجاج من لم يوجبه بأن النبي لم يسجد لما قرأ عليه زيد (النجم) وقول عمر : انا نمر بالسجدة وتم تكتب علينا ..

١٦٥ - ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ج ٢٣ ، ٢٨٩ ج ٢١ ، ١٩٤ ج ٢٦ سجود التلاوة والشكر والآيات ليس صلاة ولا يشرع فيه تحريم ولا تحليل لكنها بشروط الصلاة أفضل ، لا تشرط لها الطهارة

١٦١ ج ٢٣ اذا قرأ بالسجدة لم يسجد بها دون الامام

والأظهر جواز ذلك واستحبابه لوجوه
١٩٧ - ١٩٩ ج ٢٣ قضاء السنن الفوائد
فى أوقات النهى

٢٩٧ - ٢٩٩ ج ٢٢ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٧٤ -
١٨٤ ج ٢٣ أحاديث النهى عن الصلوات
فى هذه الأوقات عموم مخصوص وأحاديث
ذوات الأسباب عامة لم يخص منها صورة ،
العام المحفوظ لا يجوز تخصيصه بعسام
مخصوص

١٨٦ - ١٨٨ ، ٢١٢ - ٢١٧ ج ٢٣ ماله
سبب يفوت وتبطل المصلحة الحاصلة به
أو يفوت فضل تقديمه بخلاف التطوع المطلق
فانه يفضى الى الفسدة وليس بالناس حاجة
اليه فيها

١٩٢ ، ١٩٣ ج ٢٣ الصلاة وقت الخطبة

باب صلاة الجماعة

٢٢٣ - ٢٢٥ ، ٢٥٠ - ٢٥٢ ج ٢٣ ، ١١
ج ١٨ اقامة الصلوات الخمس فى المساجد
من أعظم العبادات وأجل القربات ، من فضل
تركها ايثارا للخلوة والانفراد على الصلوات
الخمس والجماعات أو جعل الدعاء والصلاة
فى المشاهد أفضل فقد انخلع من ربة الدين
٦١٥ ج ١١ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ،
٤٥٨ ، ٤٥٣ ج ٢٣ الجماعة واجبة على
الأعيان عند أكثر السلف ... من قال انها
فرض كفاية أو سنة مؤكدة

٢٥٣ ج ٢٣ من قال انها سنة مؤكدة فانه
يذم من داوم على تركها ...

٥٠٢ ، ٥٠٣ ج ١٧ ، ٢٩٢ ج ١١ الحكمة
فى النهى عن الصلاة وقت طلوع الشمس
ووقت غروبها

٢٠٠ - ٢٠٥ ج ٢٣ النهى عن العصر معلق
بفعلها وفى الفجر كذلك

١٩٧ ج ٢٣ قضاء ركعتي الظهر بعد العصر
١٧٩ - ١٨٤ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ج ٢٣ الجمهور
على ان الفوائد تقضى فى أوقات النهى ، فرق
أبو حنيفة ... بين الفجر والعصر ، واحتجوا
بصلاته يوم نام هو وأصحابه ، جواب الجمهور
١٨٤ - ١٨٨ ج ٢٣ جواز الطواف وركعتيه
بعد الفجر وانعصر ، عن أحمد فى الأوقات
الثلاثة روايتان ، مالك وأبو حنيفة ...
لا يرون ركعتي الطواف فى وقت النهى ،
الحجة مع الجمهور لوجوه

١٨٨ - ١٩٠ ج ٢٣ إعادة الصلاة فى وقت
النهى فى المسجد

١٩١ ج ٢٣ الصلاة على الجنائز بعد الفجر
وبعد العصر

٢١٨ ، ٢١٩ ج ٢٣ التطوع الذى لا سبب
له منهى عنه بعد صلاة الفجر حتى تطلع
الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب ، من
صلى فيهما عزز

١٩١ - ١٩٩ ، ٢١٠ - ٢١٧ ، ٢١٩ - ٢٢١
ج ٢٣ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ج ١٧ ، ٢٩٧ - ٢٩٩
ج ٢٢ أما سائر ذوات الأسباب مثل تحية
المسجد وسجود التلاوة وصلاة الكسوف
وركعتي الطواف والصلاة على الجنائز ففى
الأوقات الثلاثة فالرواية الثانية عنه الجواز ،

سواء ينكر عليه ويزجر ، بل يعاقب وترد
شهادته

٢٥٤ ج ٢٣ جار المسجد الذي لا يحضر مع
الجماعة ويحتج بدكانه يؤمر بها مع المسلمين ،
واذا ظهر منه الإهمال الزم ٠٠٠ ، الجماعة
أفضل من صلاة الفذ ولو كانت في غير
المسجد

٢٥٣ ج ٢٣ من اعتقد ان الصلاة في بيته
أفضل من صلاة الجماعة في المساجد فهو
ضال مبتدع

٢٥٤ ، ٢٥٥ ج ٢٣ من صلى جماعة في بيته
هل يسقط عنه حضور الجماعة في المسجد
٢٥٨ ج ٢٣ صلاته مع الامام الراتب في
المسجد جماعة ولو ركعة خير من صلاته في
بيته ولو جماعة

٤٥٢ ، ٤٥٣ ج ٢١ الجمع لتحصيل الجماعة
خير من التفريق والانفراد

٢٥٥ ج ٢١ اذا كفى المسجد أهل البقعة
وكانوا قريبين منه لم يشرع تفريقهم

٢٥٢ ج ٢٣ من كان اماما راتبا في المسجد
فصلاته فيه اذا لم تقم الجماعة الا به أفضل
٤٦٩ ج ١٧ الحكمة في فضيلة الصلاة في
المسجد العتيق

٢٥٨ ج ٢٣ اذا صلى الفريضة ثم أتى
مسجدا تقام فيه تلك الصلاة فليصلها معهم
- سواء كان عليه فائنة أولم يكن - وتكون
نفلا

٢٥٩ - ٢٦١ ج ٢٣ الجمع بين حديث يزيد
بن الأسود وحديث ابن عمر في إعادة الصلاة ،

١٠١ ج ٢٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ج ١١ ، ٣٥ ،
٣٦ ج ٧ ، ٥٣١ ، ٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٣٢ ،
٢٣٣ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٣٥ ج ٢٣ هل هي
شرط في صحة الصلاة عند من أوجبها على
الأعيان ؟ من صلى وحده لغير عذر لم
تصح صلاته

٢٢٦ - ٢٤٠ ، ١٥١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ج ٢٣
حجج الموجبين للجماعة من الكتاب والسنة
والآثار

٢٢٨ - ٢٣١ ج ٢٣ « لقد هممت ان آمر
بالصلاة الخ » قول ابن مسعود وما يتخلف
عنها الا منافق الخ

٢٣١ ج ٢٣ ان قيل أنتم اليوم تحكمون
بنفاق من يتخلف عنها وتجوزون تحريق
البيوت عليه اذا لم يكن فيها ذرية ؟

٢٢٢ ، ٢٢٣ ج ٢٣ الجمع بين الأحاديث في
تفضيل صلاة الجماعة على صلاة الفذ بسبع
وعشرين وخمس وعشرين

٢٣٦ ، ٢٣٧ ج ٢٣ ليست صلاة المنفرد
لعذر في نفسها مثل صلاة الرجل في جماعة
٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢ - ٢٣٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٢
ج ٢٣ الذين نفوا الوجوب احتجوا بتفضيل
النبي صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده
وحملوا ما جاء من همه بالتحريق على ترك
الجمعة أو على المنافقين الذين ٠٠ و « اذا
مرض العبد كتب له ما كان يعمل وهو
صحيح مقيم » ، الجواب عنها

٥٢٣ ج ٤ الأمر بالمحافظة عليهما في المساجد
٢٥٢ ج ٢٣ المصر على ترك الجماعة رجل

ج ٢٣ ، ٢٤٢ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٣٤٢ ج ٢٢
الأقوال في القراءة خلف الامام طرفان
ووسط (١) لا يقرأ خلف الامام بحال (٢)
يقرأ خلف الامام بكل حال (٣) قول الجمهور
السلف والخلف - وهو اعدل الأقوال
أنها تستحب في صلاة السر وفي سكيات
الامام بالفاتحة وغيرها ، ويكره بالجهر بها
ولا تبطل بذلك

٢٦٨ ج ٢٣ ان كان لا يسمع لبعده
أو لصممه أو يسمع هممة الامام ولا يفقه
ما يقول قرأ في أصح القولين
٢٦٩ - ٢٨٢ ج ٢٣ اندليل على انه في
حال الجهر يستمع : الكتاب ، والسنة ،
والاعتبار

٢٦٩ - ٢٧١ ، ٣١٢ ، ٣٣٠ ج ٢٣ ، ٢٩٥ ،
٢٩٦ ج ٢٢ (واذا قرأ القرآن فاستمعوا له
واصتوا) من أجاب بأنها مخصوصة بغير
حال قراءة الامام فجوابه من وجوه
٢٧١ ج ٢٣ « من كان له امام فقراءته له
قراءة »

٢٧٢ ، ٢٧٣ ج ٢٣ « واذا قرأ فانصتوا »
٢٤٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٣١٥ - ٣٢٠ ج ٢٣
« ... ما أذن من القرآن » فانتهى الناس
من كلام الزهري ، وهو دليل على انهم
تركوا القراءة معه حال الجهر

٢٧٥ ، ٢٧٦ ج ٢٣ اثار عن الصحابة في ذلك
٢٨٢ - ٢٨٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ج ٢٣ الأدلة
على أنه في حال المخافة والسكوت يقرأ
بالفاتحة وما زاد وان ذلك ليس بواجب
ان الأمر بالقراءة والترغيب فيها يتناول

خلاف العلماء في الاعادة : « الا رجل يتصدق
على هذا يصلى معه »

٢٦١ ج ٢٣ المغرب هل تعاد على صفتها ...
٢٥٨ ج ٢٣ لم يكن في عهد السلف يصلى
بالمسجد الواحد امامان راتبان وكانت الجماعة
تتوفر مع الامام الراتب

٢٦٤ ج ٢٣ اذا اقيمت الصلاة فلا يشتغل
بتحية المسجد ولا بسنة الفجر ولا يصلى سنة
الفجر لا في بيته ولا في غير بيته ، يصليها
ان شاء بعد الفرض

٣٦٣ ج ٢٠ ، ٢٤٢ ، ٢٥٥ - ٢٥٧ ج ٢٣ ،
٣٣٠ - ٣٣٢ ج ٢٣ خلاف العلماء فيما
تدرك به الجمعة والجماعة على أقوال
(١) انهما لا يدركان الا بركعة (٢) بتكبير
(٣) ان الجمعة لا تدرك الا بركعة والجماعة
بتكبير ، الصحيح الاول لوجه (٦)
« من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة »
« من أدرك سجدة ... »

٢٥٧ ، ٢٥٨ ج ٢٣ اذا كان المدرك أقل من
ركعة وكان بعدها جماعة أخرى فصلى معهم
فهو أفضل

٢٥٨ ج ٢٣ اذا كانت الجماعتان سواء
فأشأنية أفضل ، وان تميزت الأولى بكمال
انفضيلة أو ... أو ... فهي من هذه الجهة
أفضل ، قد يرجح هذا تارة وهذا تارة

٢٤٢ ، ٢٤٣ ج ٢٣ ان أدرك أقل من ركعة
فله بنيتها أجر الجماعة ويكون كمن صلى
منفردا

٢٦٥ ، ٢٨٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨

٢٨٦ ، ٢٨٧ ج ٢٣ الذين أوجبوا القراءة في حال الجهر احتجوا بـ « اذا كنتم ورائسي فلا تقرأوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » وهو معلل

٣٤٢ ج ٢٣ القراءة مع جهر الامام منكر مخالف للكتاب والسنة ومما كان عليه عامة الصحابة

٢٨٨ - ٢٩٢ ج ٢٣ مما اعتمد عليه من يرى وجوب القراءة خلف الامام حتى في حال انجهر - كالبخاري - والجواب عنه (١) « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعدا » وما زاد

٢٨٩ - ٢٩٢ ج ٢٣ (٢) عموم « لا صلاة الا بأم القرآن » مخصوص وعموم الأمر بالانصات محفوظ.

٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ج ٢٣ (٣) « من صلى صلاة ثم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج ٠٠٠ اقرأ بها في نفسك »

٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٣ - ٣١٦ ، ٢٨١ ج ٢٣ (٤) « اذا كنتم ورائسي فلا تقرأوا الا بأم القرآن فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » الجواب عنه ، وقالوا خروجاً من الخلاف في وجوبها ٢٩٤ ، ٢٩٥ ج ٢٣ أحاديث أخر ، والجواب عنها

٢٨٠ ، ٢٨١ ج ٢٣ ، ٣٤٠ - ٣٤٣ ج ٢٢ لا يستفتح ولا يتعوذ في حال جهر الامام ، الأقوال والروايات في هذه المسألة

٢٨١ ج ٢٣ ، ٣٣٩ ج ٢٢ يستفتح في حال المخافتة ، وهو أفضل من انقراة اذا ضاق عنهما

المصلي أعظم مما يتناول غيره « من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج »

٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٩ - ٣٢٣ ج ٢٣ « مالى أنازع القرآن » خلطتم على القرآن « قسمت اصلاة ٠٠ » (واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا)

٣٢١ ، ٣٢٢ ج ٢٣ « فلا تقرأوا بشيء من القرآن اذا جهرت الا بأم القرآن »

٣٢٣ - ٣٢٥ ج ٢٣ آثار عن الصحابة تبين الصواب

٣٣٩ ، ٣٤٠ ج ٢٢ هل قراءته بالفاتحة أفضل أو يقرأ بغيرها

٢٧٧ - ٢٧٩ ج ٢٣ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ج ٢٢ النبي كان له سكتتان : سكتة في أول القراءة وسكتة بعد الفراغ من السورة الثانية ، لم يكن نه ثلاث سكتات ولا أربع ، سكوتيه بعد الفراغ من الفاتحة من جنس السكتات عند رؤس الآي وذلك لا يتسع لقراءتها

٢٧٨ ج ٢٣ بعض أصحابنا يقرأ عقب السكوت عند رؤس الآي فاذا قال (الحمد لله رب العالمين) ٠٠٠٠ هذا لم يقله أحد من العلماء

٣٣٨ ج ٢٢ ، ٢٧٨ ج ٢٣ خلاف العلماء في سكوت الامام : قيل لا سكوت في الصلاة بحال ، وقيل سكتة واحدة للاستفتاح ، وقيل سكتتان ، الخلاف في تعيين الثانية

٢٦٦ ، ٢٦٧ ج ٢٣ الذين قالوا يقرأ حال الجهر هل قراءته واجبة أو مستحبة ؟ وانما قالوا ذلك في الفاتحة

٥٧٦ ، ٥٩٧ - ٥٩٩ ج ٢٢ تخفيفها عن الإطالة إذا عرض للمأمومين أو بعضهم عارض ٠٠٠ أو كان في سفر « اني لأدخل في الصلاة وأنا أريد ان أطيلها فاسمع ٠٠٠ »

٥٧٣ - ٥٧٦ ، ٥٩٩ ج ٢٢ مقدار القيام في كل من الصلوات الخمس والقراءة فيها ٥٧٦ - ٥٨٣ ج ٢٢ مقدار بقية الأركان مع القيام

٣٦٠ ج ٢٨ تعاهد أئمة المساجد ٤٥٨ - ٤٦٠ ج ٦ ، ٢٩٦ ج ٢٩ ما كان يشهد الجمعة والجماعة من النساء الا أقلهن « لا تمنعوا اماء الله مساجد الله » قول عائشة لو رأى ما صنع النساء بعده لمنعهن المسجد

الإمامة

٣٤٠ ج ٢٣ فضل الإمامة ٣٨ ج ٣٥ ، ٢٦٠ ج ٢٨ كان الامام العام هو الذي يتولى امامة الصلاة والجهاد من عهد الرسول وخلفائه ومن سلك سبيلهم في الدولتين

٢٦ ، ٢٧ ج ١٩ التقديم في الإمامة بالفضيلة العلمية ثم بالفضيلة العملية ، قدم العالم بالقرآن على العائم بالسنة ثم الأسبق الى الدين باختياره ثم الأسبق الى الدين بسنه ، لا يقدم في الإمامة بالنسب

٣٥٧ ج ٢٣ « يؤم القوم اقرؤهم ٠٠٠ » ٢٦٤ ج ٢٨ اذا تكافأ رجلان وخفى اصلحهما أقرع بينهما (١)

(١) وينظر من يستحق الولاية في كتاب الجهاد

٢٨٢ ج ٢٣ اذا اتسع الزمان للقراءة استعاذ وقرأ والا انصت

٤٥٢ ج ٢٢ اذا قام من التشهد الاول قبل ان يكمله المأموم أو سلم وقد بقى عليه شيء من الدعاء فهل يكمله

٣٣٦ ، ٣٣٧ ج ٢٣ مسابقة الامام حرام ٣٣٨ ج ٢٣ اذا سبق الامام عمدا فهل تبطل صلاته ، على هذا ان يتوب ، اذا لم يتب وجب تعزيزه

٣٣٧ ، ٣٣٨ ج ٢٣ اذا سبق الامام سهوا لم تبطل صلاته لكن يتخلف عنه بقدر ما سبق به الامام ، ما يفعله قبل الامام لا يعتد به

٣٦٠ ج ٢٨ على كل امام ان يصلي بالناس صلاة النبي صلاة كاملة ولا يقتصر على ما يجوز للمنفرد الاقتصار عليه من قدر الاجزاء الا لعذر

٥٩٥ ، ٥٩٦ ج ٢٢ التخفيف الذي أمر به النبي ليس معناه الاقتصار على ثلاث تسبيحات ٠٠ ، الأحاديث الثابتة تبين أنه يسمح في أغلب صلاته أكثر من ذلك

٥٧٥ ، ٥٩٦ - ٥٩٨ ج ٢٢ التخفيف أمر نسبي لا يرجع فيه الى غير السنة « اذا أم أحدكم الناس فليخفف ٠٠ »

٥٧٥ ، ٥٩٤ - ٦٠٠ ج ٢٢ أمره بالتخفيف لا ينافي أمره بالتطويل « ان طول صلاة الرجل وقصر خطبته ٠٠ ، التخفيف هناك بالنسبة الى ما فعله بعض الأئمة في زمانه من قراءة سورة البقرة ٠٠ والإطالة هنا بالنسبة الى الخطبة

ولا يعيد ، من امتنع من الصلاة خلفه حينئذ
فهو من أهل البدع

٢٨٦ ج ٣ وان كان في هجره لمظهر البدعة
والفجور مصلحة راجحة هجره

٣٥١ ، ٣٥٤ ، ٣٦٠ ، ٣٤٤ ج ٢٣ ، ٢٨٠
ج ٣ واذا صلى خلف الفاجر من غير عذر لم
يعد ، سر الكراهة

٦١ ج ٢٢ والنافلة تصلى خلف الفساق

٣٤٥ - ٣٥٠ ج ٢٣ صلاة الجمعة خلف
من يكفر ببدعته من أهل الاهواء ، مذاهب
الأئمة مبنية على الفرق بين النوع والعين ،
التفريق بين مسائل الأصول ومسائل
الفروع في التكفير خطأ

٣٥٦ - ٣٥٩ ج ٢٣ لا يجوز أن يولى في
الامامة بالناس من يأكل الحشيشة أو يفعل
من المنكرات المحرمة مع امكان تولية من
هو خير منه

٣٥٨ ج ٢٣ احتجاج المعارض بأن الصلاة
تجوز خلف كل بر وفاجر غلط من وجوه

٣٦١ ، ٣٦٢ ج ٢٣ اذا كان الامام قد قتل
مسلمًا متعمدا بغير حق فينبغى عزله عن
الامامة ، لا يصلى خلفه الا لضرورة ، اذا تاب
جاز ان يقر على امامته

٣٦٢ ج ٢٣ اذا كان من الخطباء من يدخل
في مثل هذه الدماء فانه من أهل البغي
والعدوان الذين ينبغى عزلهم

٣٦٣ ج ٢٣ لا ينبغى ان يولى في الامامة من
يخبى

٣٦٤ ج ٢٣ الصلاة خلف من يقرأ على
الجنائز مكروهة لوجهين

٣٤٠ ، ٣٤١ ج ٢٣ اذا كان احدهما فاجرا
والآخر مؤمنا فالثاني أولى اذا كان من أهل
الامامة وان كان الأول اقرأ واعلم

٢٨٦ ج ٣ الواجب على المسلم اذا صار في
مدينة من مدائن المسلمين أن يصلى معهم
الجمعة والجماعة

٣٥١ ج ٢٣ يجوز ان يصلى الصلوات
الخميس والجمعة وغير ذلك خلف من لم يعلم
منه بدعة ولا فسقا

٣٥١ ، ٣٥٢ ج ٢٣ ، ٢٨٠ ج ٣ ، ٥٤٢ ج ٤
ليس من شرط الائتنام ان يعلم المأموم اعتقاد
امامه ولا أن يمتحنه ، يصلى خلف مستور
انحال

٣٤١ ج ٢٣ الصلاة خلف الفاسق منهي عنها
نهي تحريم أو تنزيه

٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٤١ - ٣٤٣ ج ٢٣ ، ٢٨٦
ج ٣ من أظهر بدعة أو فجورا لا يرتب اماما
للمسلمين ، مع القدرة على غيره ، ما يجب
نحو هؤلاء ، الفرق بين الداعية وغيره في
الانكار عليه

٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٤ / ٣٦٨ ج ٢٣ / ٢٨٦
ج ٣ اذا ولاه غيره ولم يمكن صرفه عن
الامامة أو كان لا يتمكن من صرفه الا بشر
أعظم ضررا من ضرر ما أظهره من المنكر لم
يجز / وصلى خلفه / والصلاة خلف الأعلم
بكتاب الله وسنة نبيه .. أفضل

٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٨ ج ٢٣ ،
٢٨٦ ، ٢٨٠ ج ٣ يصلى خلفه مالا يمكنه
فعنها الا خلفه كالجمع والأعياد والجماعة

المؤمنين ، اذا فعل خلاف الأفضل لبيان السنة

٣٧٠ - ٣٧٢ ج ٢٣ الناس في انعقاد صلاة المأموم بصلاة الامام على ثلاثة أقوال (١) لا ارتباط بينهما (٢) انها منعقدة بصلاة الامام وفرع عليها مطلقا (٣) انها منعقدة بصلاة الامام لكن انما يسرى النقص على صلاة المأموم مع عدم العذر منهما ، ينبني على هذا

٢٤٨، ٢٤٩ ج ٢٣ المنع من امامة المرة الرجل، يجوز للمرأة ان تؤم الرجل للحاجة فتصلي بهم التراويح ، موقفها حينئذ

٣٦٥ ج ٢٣ اذا كانت يدا الأقطع يصلان الى الأرض في السجود جازت الصلاة خلفه ، النزاع فيما اذا كان أقطع اليدين والرجلين ، اذا أمكنه السجود على الأعضاء السبعة فالسجود تام وصلاة من خلفه تامة

٣٦٦ ج ٢٣ تصح الصلاة خلف النخعي ، هو أحق بالامامة ممن هو دونه في العلم والدين ٣٦٦ ، ٣٦٧ ج ٢٣ الاستئجار على الامامة يجوز مع الحاجة

٣٦٧ ج ٢٣ ان كان المعرف على المراكب يعطى الامام من أجرة مراكبه جاز ، وان كان يعطيه مما يأخذه من الناس بغير حق لم يجز

٢٤٩ ج ٢٣ اذا مرض الامام مرضا مزمنًا تعين انصرافه عن الامامة

٢٤٩ ، ٤٠٦ ج ٢٣ اذا صلى الامام قاعدا صلوا خلفه قعودا ، ان ابتدا بهم قائما ثم اعتل جاز الأمران ، كره لغير الامام الراتب

٣٦٤ ، ٣٦٥ ج ٢٣ الامام الذي يبصق في المحراب ينهى عن ذلك ، اذا عزل عن الامامة او انتهى الجماعة عن الصلاة خلفه ساغ ٢٥٢ ج ٢٣ من عرف عنه التظاهر بترك الواجبات أو فعل المحرمات فأنه يستحق ان يهجر ٠٠٠ حتى يتوب

٣٥٦ ج ٢٣ مسائل الدين التي يتنازع فيها كثير من الناس كمسائل الحرف والصوت ونحوهما قد يكون كل من المتنازعين مبتدعا وكلاهما جاهل متأول فليس أحدهما أولى من الآخر ، اذا ظهرت السنة وعلمت فنخالفها واحد ففيه نزاع

٣٧٣ - ٣٨٠ ، ٣٥٢ ج ٢٣ ، ٣٦٤ - ٣٦٦ ج ٢٠ تجوز صلاة المذاهب الأربعة بعضهم خلف بعض ، هذه المسائل لها صورتان (١) ان لا يعرف المأموم ان امامه فعل ما يبطل الصلاة (٢) ان يتيقن ان الامام فعل ما يسوغ عنده : مثل يترك قراءة البسملة سرا وجهرا والمأموم يعتقد وجوبها ، أو ترك الوضوء من مس الذكر أو لمس النساء أو أكل لحم الإبل أو القهقهة أو خروج النجاسات أو النجاسة النادرة والمأموم يرى وجوب الوضوء من ذلك ، قول القائل ان المأموم يعتقد بطلان صلاة امامه خطأ

٣٣٨ ج ٢٣ أما اذا أتى الامام بالواجبات كما يعتقد المأموم لكن لا يعتقد وجوبها ٠٠٠ ففيه خلاف شاذ

٣٨١ ، ٣٨٢ ج ٢٣ يجوز للحنفى وغيره ان يقلد من يجوز الجمع للمطر

١٩٥ ، ١٩٦ ج ٢٤ استحباب الأئمة ان يدع الامام ما هو عنده أفضل اذا كان فيه تأليف

٣٩١ ج ٢٣ من وجد جماعة يصلون الظهر فأراد أن يقضى معهم الصبح فلما قام للركعة الثانية فارقه بالسلام هل تصح
٣٨٦ ج ٢٣ صلاة العشاء الآخرة خلف من يصلي قيام رمضان تجوز
٣٩١ ج ٢٣ إذا ظن أن إمامه زيد فتبين أنه عمرو

موقف الامام والمأمومين

٣٩٤ ج ٢٣ لا يتقدم المأمون على الامام ولا يتخلفون عنه تخلفا كثيرا
٥٩٩ ج ٢٢ ، ٣٩٥ ، ٢٤٦ ج ٢٣ موقف المرأة مع النساء ، ومع الرجال وإذا أمت النساء
٢٤٦ ، ٤٠٤ ، ٤٠٩ ج ٢٣ ، ٥٥٩ ج ٢٠ تقدم المؤتم على الامام عند الحاجة يجوز
٣٩٣ - ٣٩٧ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ج ٢٣ من صلى منفردا خلف الصف لغير عذر لم تصح صلاته ، اسناد الحديثين في بطلان صلاة الفذ ، ليس فيهما ما يخالف الأصول ، الذين عارضوه احتجوا بصحة صلاة المرأة منفردة وبحديث أبي بكر الجواب عنهما ، التفريق بين العالم والجاهل لا يسوغ
٣٩٧ ج ٢٣ أبو بكر أدرك من الاصطفاق المأمور به ما يكون به مدركا للركعة ، لو دخل في الصف بعد اعتدال الامام

الاقتداء

٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ج ٢٣ صلاة المأموم خلف الامام خارج المسجد أو في المسجد بينهما حائل ان اتصلت الصفوف جاز وان كان بينهم وبين الصفوف حائط بحيث لا يرون الصفوف ولكن يسمعون التكبير من

٣٦٤ ، ٥٧٠ ج ٢٠ ، ٣٥٢ ج ٢٣ إذا صلى الامام ناسيا حدثه أو جنابته ثم علم أعاد ولم يعد المأمومون ، إذا صلى بلا وضوء عامدا
٣٥٠ ج ٢٣ من لا يقيم قراءة الفاتحة فلا يصلي خلفه الا من هو مثله كالآلثغ

٤٤٣ ج ٢٢ ، ٣٦٨ ج ٢٣ اللحن الذي لا يحيل المعنى في الفاتحة لا يبطلها ، الذي يحيل المعنى ان كان عالما به بطلت وان لم يعلم ففيه نزاع
٣٤٤ ج ٢٢ إذا نصب المخفوظ في صلاته عالما بطلت

٣٥٠ ج ٢٣ تصح الصلاة خلف من يبدل الضاد بالطاء ، بخلاف الحرفين المختلفين صوتا ومخرجا وسمعا كالراء بالغين

٣٧٣ ج ٢٣ ان كانوا يكرهون هذا الامام لأمر في دينه ويحبون الآخر لأنه أصلح في دينه منه فانه يجب ان يولي عليهم هذا الامام الذي يحبونه ، وليس لذلك الامام الذي يكرهونه ان يؤمهم

٣٨٢ ج ٢٣ إذا أدرك مع الامام بعضا وقام يأتي بما فاتته فأتى به آخرون جاز

٣٩٠ ج ٢٣ يصح أن يأتى المفترض بمن يؤدي ما شك في وجوبه ، إذا اعتقد الوجوب ثم تبين له عدمه ؟

٣٨٢ ، ٣٨٣ ج ٢٣ ليس للامام الراتب ان يعتاد ان يصلي بالناس الفريضة مرتين

٣٨٣ - ٣٨٨ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٦٢ ج ٢٣ اقتداء المفترض بالمتنفل يجوز للحاجة ، مثال الحاجة ، الأقوال في المسألة وحججها

٢٨٩ ج ٢٣ إذا أمكن ان يرتب في كل مسجد امام راتب فلا يصلح ان يرتب امام في مسجدين

على فخذة جاز ، يمسح بخرقه اذا تخلى ويوضؤه غيره ان أمكن

٥ ، ٦ ج ٢٤ اذا صلى على جنبه جعل وجهه الى القبلة ، ان لم يجد من ييممه صلى على حسب حاله

٤٢٩ ج ٢٤ ان كان محبوسا او مقيدا صلى على حسب حاله

٧٢ ، ٧٣ ج ٢٣ اذا عجز عن الايماء برأسه لم يومئ بطرفه

قصر المسافر الصلاة

١٠٥ - ١٣٦ ج ٢٤ ، ٢٤٣ ج ١٩ السفر في الكتاب والسنة مطلق في جنس السفر وقدره

١٠٥ - ١١٤ ج ٢٤ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ج ١٨ نزاع الناس في جنس السفر الذي يقصر فيه ويفطر : منهم من قال لا يقصر الا في حج أو عمرة أو غزو ، ومنهم من قال لا يقصر الا في سفر يكون طاعة فلا يقصر في مباح ، ومنهم من قال لا يقصر في السفر المكروه ولا المحرم ويقصر في المباح ، حجج هذه الأقوال والجواب عنها ، الصحيح ان القصر والفطر مشروعان في جنس السفر

٣٣٠ / ٣٤٦ - ٣٥٢ ج ٢٧ تقصر الصلاة في السفر الى زيارة المسجد النبوي / هل يقصر من سافر لمجرد زيارة قبور الانبياء والصالحين ، مأخذ من استثنى قبر النبي (١)

قدره

١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٨ ج ٢٤ لم يجد النبي مسافة القصر بحد زمني ولا مكاني

(١) وانظر شد الرحال الى زيارة القبور

غير حاجة لم تصح ، وان كان بينهم طريق او نهر لم تصح

٤١٠ ، ٤١٥ ، ٤١٢ ج ٢٣ ، ٢٦٣ ج ٢٢ لا يصف في الطرقات والحوائت والأسطحة مع خلو المسجد ، من فعل ذلك استحق التأديب ، ولمن جاء بعده تخطيه ، من صلى في حائوته والطريق خال لم تصح صلاته ، ليس له أن يقعد في الحائوت وينتظر اتصال الصفوف به ، وكذلك الجمعة

٥٠٤ ، ٥٠٥ ج ٢٢ لا ينبغي للامام ان يقعد بعد السلام مستقبل القبلة الا مقدار ما يستغفر ثلاثا ويقول ٠٠٠ ، لا ينبغي للمأموم ان يقوم حتى ينصرف الامام عن القبلة

١٤ ج ٢٤ الاعذار المبيحة لترك الجمعة والجماعة

باب صلاة اهل الاعذار

المريض

٣٨٨ ج ٢٨ تجب الصلاة وسائر شروطها بحسب القدرة

٥ ، ٦ ج ٢٤ لا يصح الفرض قاعدا مع القدرة على القيام

٥ ، ٧ ج ٢٤ ، ٤٢٨ ج ٢١ يصلي المريض على حسب حاله ، اذا شق عليه القيام صلى قاعدا ، فان لم يستطع صلى على جنبه ، اذا لم يمكنه النزول الى الأرض صلى على الراحلة

٥ ، ٦ ج ٢٤ الشيخ الكبير اذا انحلت أعضاؤه يفعل ما يقدر عليه ويصلي قاعدا اذا لم يستطع القيام ، ويومئ برأسه ، ان سجد

ثلاثة أيام ، وقيل يومين ، وقيل أقل من ذلك ، وقيل ميل وقيل (٤٦) ميلا وقيل (٤٥) وقيل (٤٠) حجج هذه الأقوال والجواب عنها .

١١٥ ، ١١٦ ج ٢٤ من رأى ان أعمال البلد تبع له كالسواد مع الكوفة احتج عليه بقصر أهل مكة مع النبي

١١ ج ٢٠ تحديد مسافة القصر بثلاثة أيام أو ستة عشر فرسخا لما كان قولا ضعيفا كان طائفة من العلماء ترى القصر فيما دون ذلك ٤١ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ١١٩ - ١٢٣ ، ١٣٥ ج ٢٤ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ج ١٩ اذا قطع المسافة الطويلة في مدة قصيرة لم يكن مسافرا ، لو قطع بريدا في ثلاثة أيام كان مسافرا ولو قطعه في نصف يوم لم يكن مسافرا ٢٩٠ - ٢٩٢ ج ٢٢ القصر سنة راتبة وسببه السفر خاصة

٩ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٤ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٣١ ، ٩٦ - ١٠٣ ج ٢٤ ، ٢١٠ ج ٢٥ ، ٨٢ ، ٢٩١ ج ٢٢ ، ٣٦٠ ج ٢٠ أقوال الناس في التبريع في السفر ، اعد لها انه مكروه وان انقصر هو السنة وهو أفضل

١٤٣ - ١٦٢ ج ٢٤ مأخذ من لم يكره للمسافر ان يصل أربعاً أنهم ظنوا ان النبي فعل ذلك أو فعله بعض الصحابة فاقترعهم عليه وظنوا ان صلاة المسافر ركعتين أو أربعاً بمنزلة الفطر والصوم في رمضان

١٤٤ - ١٥٦ ج ٢٤ « كان يقصر في السفر ويتم ويفطر ويصوم » سننه

٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١٩ ج ٢٤ « قصر وأتم » خطأ ١٢١ ، ١٤٥ - ١٥٤ ج ٢٤ ، ٧٨ - ٨٣ ،

٤٠ - ٥٠ ج ٢٤ ، ٢٤٣ ج ١٩ فيرجع فيه الى العرف فما كان سفرا في عرف الناس فهو السفر الذي علق به الشارع الحكم ، أدلة ذلك

١٥ ج ٢٤ مما يعد سفرا في العرف ان يتزود له ويبرز في الصحراء ، ان كان ينتقل بين قراها الشجرية كما ينتقل من البصالحية الى دمشق فليس بمسافر

٢٢٤ ج ١٩ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢١ ج ٢٤ النبي يذهب الى قباء وللصلاة على الشهداء ولم يكن مسافرا ، وكذلك من يأتي من العوالي والعقيق

٢٤٤ - ٢٤٦ ج ١٩ الخروج من المساكن الى البساتين التي حول المدينة لا يسمى سفرا ولو أقام أحدهم طرفي النهار أو بات في بستانه وأقام فيه أياما ولو كان البستان أبعد من بريد

٢٤٥ ج ١٩ البلد الكبير الذي يكون أكثر من بريد متى سار من أحد طرفيه الى الآخر لم يكن مسافرا

١٢٠ ج ٢٤ ، ٢٤٧ ج ١٩ لو كانت المسافة محدودة لكان حد أقلها بالبريد أجود مثل سفر أهل مكة الى عرفة

١٦ ج ٢٤ سفر يوم من رمضان يجوز فيه القصر والفطر

١٢٣ - ١٢٦ ، ١٢٨ - ١٣٢ ج ٢٤ ، ٢٤٣ ج ١٩ فتاوى الصحابة كانت بحسب حال السائل فمن رآه مسافرا اثبتوا له حكم السفر ومن لا فلا

٣٨ - ٥٠ ، ١٢٦ - ١٣٥ ج ٢٤ ، ٢١١ ،

٢١٢ ج ٢٥ نزاع الناس في حد السفر الذي علق به الشارع القصر والفطر : قيل

٢١٣ ج ٢٥ لا يقصر ولا يفطر الملاح الذى معه أهله وجميع مصالحه

١٧ ج ٢٤ اذا قال غدا أسافر أو بعد غد ولم ينو المقام قصر أبدا

٢١٣ ج ٢٥ أهل البادية كاعراب العرب والأكراد والترك وغيرهم الذين يشتون فى مكان ويصيفون فى مكان يقصرون فى حال ظعنهم ، واذا نزلوا لم يقصروا وان كانوا يتتبعون المرعى

٣٣ - ٣٨ ، ١٢ ، ١٥ ، ٢٦ ج ٢٤ الفرق بين السفر الطويل والقصر لا أصل فى الكتاب والسنة ، من جعلها من الفقهاء نوعين وفرق بين أحكامها فأباح فى الطويل القصر والفطر دون القصير

الجمع بين الصلاتين

١٩ ، ٢٢ ، ٢٧ ، ٣١ ج ٢٤ ٨٥ ج ٢٢ فعل كل صلاة فى وقتها أفضل ٠٠ اذا لم يكن به حاجة الى الجمع

٢٧ ج ٢٤ انما كان يجمع فى بعض الأوقات اذا جد به السير وكان له عذر شرعى

١٦٩ ج ٢٦ ، ٦٣ ، ٦٤ ج ٢٤ لم ينقل أنه جمع وهو نازل الا مرة

٢٧ ج ٢٤ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ج ٢٢ ، ٣٦٠ ج ٢٠ الجمع رخصة عارضة

٢٢ - ٢٦ ج ٢٤ الأقوال فى الجمع (٣) ، سبب النزاع

٢٩٢ ج ٢٢ ، ١٤ ج ٢٤ ، ٤٣٣ ج ٢١ الجمع سببه الحاجة والعذر فاذا احتاج جمع فى السفر القصير والطويل وكذلك الجمع للمطر ونحوه وللمرض ونحوه ولغير ذلك من الأسباب

١٩٠ ج ٢٢ « كان يقصر فى السفر وتتم ويفطر وتصوم » « اعتمرت مع رسول الله ٠٠٠ قصرت وأتممت وأفطرت وصمت فـقال أحسنت ٠٠٠ » خطأ من وجوه

١١ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٦ ج ٢٤ سنة المسافر القصر بعرفة ومزدلفة حتى أهل مكة (١) ١٣٤ ج ٢٤ لا يؤخر القصر الى ان يقطع مسافة طويلة

٩٢ ، ١٠١ ، ١٠٢ ج ٢٤ اذا اتم بمقيم صلى خلفه أربعاً

٢٤٣ ، ٣٣٣ ج ٢٣ اذا أدرك المسافر مع المقيم ركعة أتم وان أدرك أقل فعلى قولين ٩ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ٢١ ، ٢٨ ، ٥٠ ، ١٦ ج ٢٤ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٢٩١ ج ٢٢ لا تجب نية القصر ولا تشترط وهو قول الجمهور ، من عمل بأحد القولين لم ينكر عليه

١٣٦ ، ١٣٧ ج ٢٤ الإقامة خلاف السفر

١٣٧ - ١٤٣ ، ١٨ ، ٣٦ ج ٢٤ من جعل للمقام حدا من الأيام : اما ثلاثة واما أربعة واما عشرة ٠٠٠٠ فقد قال قولاً لا دليل عليه ، حجج هؤلاء والجواب عنها

١٧ ، ١٨ ج ٢٤ اذا نوى ان يقيم بالبلد أربعة أيام فما دونها قصر ، وان كان أكثر فالأحوط الاتمام

١٨ ج ٢٤ اذا جرد الى الخبرة لأجل الحمى وهو يعلم أنه يقيم شهرين جاز القصر والاتمام ، ومن عنده شك فى جواز القصر فالاتمام أفضل له

أو الأكل وقت الظهر أو وقت العشاء فيؤخر
الظهر الى وقت العصر أو يقدم العشاء
٥٦ ج ٢٤ في عرفة ونحوها يكون التقديم
هو السنة

٥٦ ، ٥٧ ج ٢٤ الجمع بمزدلفة المشروع فيه
التأخير ، الخلاف في المغرب هل يصلها في
طريقه ، لا يسوغ له ان يصل العشاء في
طريقه

٢٣٠ ، ٢٣١ ج ٢٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٨٢ - ٨٤
ج ٢٤ ، ٢٣٠ ج ٢٥ السنة أن يجمع للمطر
في وقت المغرب

١٦ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ٥٠ ، ٥١ ج ٢٤ ،
٤٥٦ ، ٤٥٧ ج ٢١ الجمهور لا يشترطون
للجمع نية وهو أظهر ، من عمل بأحد القولين
لم ينكر عليه

٢٣١ ج ٢٥ ، ١٥ - ٥٥ ج ٢٤ لا تشترط
الموالات ولا الاقتران ، الأقوال في الاقتران
٥٤ - ٥٦ ج ٢٤ غلط من حمل الجمع على
الجمع بالفعل

٨٤ ج ٢٤ ، ٣١ ، ٥٣ ، ٥٤ ج ٢٢ الجمع
بين الصلاتين من غير عذر من الكبائر

صلاة الخوف

٨٢ ، ٨٣ ج ٢٢ السفر يقتضى قصر العدد
والخوف يقتضى قصر الأركان

٣٠ ، ٣١ ج ٢٤ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٢٨٧ ج ٢٢
فقهاء الحديث يجوزون في صلاة الخوف جميع
الأنواع المحفوظة عن النبي ، أصل أحمد في
هذا ونحوه

١٤٣ ، ١٤٤ ج ٢١ احدى صفات صلاة
الخوف

٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩ ج ٢٦ ، ٢٢٣ ج ٢١ ،
٤٣٣ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ج ٢١ من الاعذار المبيحة
للجمع ، وأوسع المناصب فيه

٢٨ ، ٢٩ ج ٢٤ الجمع للوحل الشديد
والريح الشديدة الباردة ونحو ذلك وان لم
يكن المطر نازلا أولى من ان يصلوا في بيوتهم ،
ترك الجمع مع الصلاة في البيوت بدعة

٤٥٢ ج ٢١ جمع بالمدينة للمطر وهو نفسه
لم يكن يتضرر به ، تحصيل الجماعة خير
من التفريق والانفراد

٧٢-٧٤ ج ٢٤ أدلة جواز الجمع للمطر والسفر
والمرض ونحوهما

٦٤ ج ٢٦ وجع أيضا في الحضر لثلا يخرج
أمته

٦٩ ، ٧٢ - ٨٤ ج ٢٦ حديث ابن عباس
في الجمع بالمدينة صحيح « صلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا
ومغرب والعشاء جميعا من غير خسوف
ولا سقر ، « ولا مطر » جمع النبي وجمع
ابن عباس بها كان لحاجة عرضت

٥٦ - ٧٢ ج ٢٤ الأفضل أن يجمع بحسب
الحاجة والمصلحة في أول الوقت أو آخره
أو وسطه ، الأحاديث الواردة في ذلك

٦٣ - ٦٥ ، ٢٧ ج ٢٤ الجمع على ثلاث
درجات ان كان سائرا في وقت الأولى وانما
ينزل في وقت الثانية جمع في وقت الثانية،
وان كان في وقت الثانية سائرا أو راكبا
جمع في وقت الأولى ، وان كان نازلا في
وقتها جميعا نزولا مستمرا لم يجمع ، وان
كان مع نزوله يحتاج الى النوم والاستراحة

٣٤٨ ج ٢٢ اذا صلى مرة على وجه ومرة على وجه كان اثنع من حفظ وجه وترك وجه، وقد يكون على وجه أفضل في وقت لمناسبة حاله حال ذلك الوقت

٢٩ ج ٢٢ لا يجوز تأخير الصلاة حال القتال ، تأخير صلاة العصر الى ما بعد الغروب. حال القتال منسوخ

١١٤ ج ٢٤ اذا قاتل قتالا محرما فهل يصلى صلاة خائف ويعيد

باب صلاة الجمعة

٢٨٨ ، ٢٨٩ ج ٢٥ يوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع

٢٣١ ج ١٨ من الحكم في الاجتماع لصلاة الجمعة التذكير بالأسبوع الاول

٦١٥ ج ١١ الجمعة فريضة باتفاق الائمة

١٦٦ - ١٧٠ ج ٢٤ تجب الجمعة على كل قوم مستوطنين ببناء متقارب اذا كان مبنيما بما جرت به عادتهم : من مدر وخشب أو قصب أو جريد كاهل القرى ؛ بخلاف أهل الخيام الذين ينتجعون في الغالب مواقع القطر وينقلون بيوتهم معهم

١١٨ ج ٢٤ تجب على من حول المصر وهو يقدر بسماع النداء وبفرسخ

٤٨٠ ، ٤٨١ ج ١٧ لا تصلى الجمعة في مساجد القبائل

٢٠٩ ج ٢٤ تقام الجمعة في القرى ، دليل ذلك

٢٠٩ ، ٢١٠ ج ٢٤ قول على : لا الجمعة ولا تشرق الا في مصر جامع

٢٠٨ ، ٢٠٩ ج ٢٤ تجوز اقامة الجمعة في جامع القلعة ..

١٧٧ - ١٧٩ ج ٢٤ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ج ١٧ لا تشرع الجمعة للمسافر ، لم ينقل عن النبي انه صلى في اسفاره جمعة ولا عيدا.

١٨٤ ج ٢٤ وجوبها على العبد قوى : اما مطلقا واما اذا أذن له سيده

٤٥٨ ج ٦ صلاة النساء في بيوتهن الجمعة والجماعة أفضل الا العيد

١٨٤ ج ٢٤ تجب على من في المصر من المسافرين وان لم يجب عليهم الا تمام

١٠٢ ج ٢٤ للمسافرين ان يصلوا يوم الجمعة جماعة اربعا

١٣٧ ، ١٣٨ ج ٢٤ تقسيم الناس الى مسافر ومقيم مستوطن ومقيم غير مستوطن أوجبوا عليه اتمام الصلاة والصيام وأوجبوا عليه الجمعة وقالوا لا تنعقد به لا دليل عليه

٢٠٤ ج ٢٤ اذا خشي فوت الجمعة فانه يسرع حتى يدرك منها ركعة فاكثر ، وأما ان كان يدركها مع المشى وعليه السكينة فهو أفضل

٣٠ ج ٢٨ اذا كانت الجمعة تفوته بالسفر فهل يكره

١٩٠ ج ٢٤ مما يشترط للجمعة

٢٠٨ ، ٢٠٩ ج ٢٣ وقت صلاة الجمعة

٢٨٨ ج ٢٤ اذا كان في القرية أقل من أربعين رجلا فهل يصلون ظهرا

٢٧٠ ج ٢٤ ٣٣٠ - ٣٣٤ ، ٢٤٣ ، ٢٥٥ -

٢٥٧ ج ٢٣ ، ٣٦٣ ج ٢٠ الجمعة تدرك بادراك ركعة وما دونها لا يعتد به وانما يفعله متابعة للامام « من أدرك سجدة »

٢٠٧ ج ٢٤ اذا أدرك ركعة من صلاة الجمعة ثم قام ليقضى ما عليه لم يجهر بالقراءة

إذا كانتا باذن الامام ، فان اشكل عيين
السابقة بطلتا جميعا وصليوا. ظهرا

٢١٠ - ٢١٣ ج ٢٤ اذا وافق العيد الجمعة
فمن شهد العيد سبقت عنه الجمعة ، على
الامام ان يقيم الجمعة ليشهدها من شاء
شهودها ومن لم يشهد العيد ، أقوال العلماء
في المسألة

٢٠٠ - ٢٠٣ ج ٢٤ كان النبي صلى بعد
الجمعة ركعتين ، « من كان منكم مصليا بعد
الجمعة قليلا يفضل بعدها أربعاً »

٢٠٢ ، ٢٠٣ ج ٢٤ السنة ان يفصل بين
الفرض والنفل في الجمعة وغيرها ، كثير
من أهل البدع كالرافضة لا ينوون الجمعة
بل ينوون الظهر ويظهرون أنهم سلموا ...
١٨٨ - ١٩٣ ج ٢٤ ليس قبل الجمعة سنة
راتبة مقدرة بعدد ولو كان الاذانان على
عهده ، الفاظه فيها الترغيب في الصلاة يوم
الجمعة من غير توقيت ، من الصحابة من
يصلى عشرا ومنهم ، و ...

١٨٩ - ١٩٣ ج ٢٤ عمدة من قال ان لها
سنة ركعتين أو أربعاً والجواب عنه
١٩٣ ، ١٩٤ ج ٢٤ هذا الاذان لما سنه
عثمان واتفق المسلمون عليه صار اذانا
شرعياً

١٩٤ ج ٢٤ من صلى بعد الاذان الاول لم
ينكر عليه ومن ترك ذلك لم ينكر عليه
١٩٤ ج ٢٤ قد يكون تركها أفضل اذا كان
الجهال يظنون أنها سنة راتبة أو واجبة

١٩٤ - ١٩٩ ج ٢٤ ان كان الرجل مع قوم
يصلونها وكان مطاعاً اذا تركها وبين لهم

٢١٤ ، ٢١٥ ج ٢٤ خطبة الجمعة فرض ،
لغزها

٣٩٤ ، ٣٩٥ ج ٢٢ ، ٢٣٥ ج ٢٤ مما لا بد
منه في الخطب الحمد والتشهد ، الشهادة
ركن في خطب الصلاة وفي الخطب خارج
الصلاة

٣٩٢ ، ٣٩٣ ج ٢٢ تقديم الحمد في الخطب
على التشهد ، تستفتح بكلمة « الحمد »
عند جمهور المسلمين

٣٩١ ج ٢٢ ، ٤٠٨ ج ٢٧ ذكره بالتشهد
هو الواجب ، الصلاة عليه دعاء ، أظهر
الأقوال ان الصلاة عليه واجبة مع الدعاء ،
يكون مقدماً على الدعاء للغير

٣٩٨ ج ٢٢ ثم يخاطب الناس بـ « أما بعد »
٢١٣ ج ٢٦ لو خطب محدث وتوضأ وصلى
الجمعة جاز

٢٠٥ ج ٢٤ استحباب قراءة « الجمعة »
و « المنافقين » في الجمعة

٢٠٥ ، ٢٠٦ ج ٢٤ استحباب قراءة
(الم تنزيل) و (هل أتى) بكاملهما في
فجر الجمعة ، الحكمة في ذلك ، لا يستحب
ان يقرأ بسورة فيها سجدة أخرى

٢٠٤ ، ١٩٤ ج ٢٤ ليست قراءة « الم تنزيل »
ولا غيرها من ذوات السجود واجبة في فجر
الجمعة ، ينبغي تركها أحياناً لئلا يعتقد
الوجوب ، حكم من اعتقد الوجوب

٢٠٨ ج ٢٤ إقامة الجمعة في المدينة الكبيرة
في موضعين للحاجة جائز

٢١٤ ج ٢٤ اذا اعتقد جمعتان في موضع
لا تصح فيه جمعتان صحت الأولى دون الثانية

باب صلاة العيدين

١٦١ ، ١٦٢ ج ٢٣ وجوب صلاة العيد على الأعيان ، قول من قال فرض كفاية لا ينضبط ٤٥٨ ، ٤٥٩ ج ٦ أمر النساء بالخروج للعيدين - بخلاف الجمعة والجماعة - لأسباب ٢٠٨ ، ٢٠٩ ج ٢٤ تعدد العيد عند الحاجة ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ١٠٢ ج ٢٤ اذا استخلف من يصلي بالناس العيد صلى بهم أربعا ١٧٧ ج ٢٤ يشترط للعيدين الإقامة ٤٨٠ ، ٤٨١ ج ١٧ لم يصل في اسفاره جمعة ولا عيدا ١٧٩ ج ٢٤ ، ١٧٠ ج ٢٦ لم يصل بمنى هو ولا أحد من أصحابه ٤٨٠ ج ١٧ لا تصلي العيد في مساجد القبائل والبيوت ١٣٤ ج ٢٦ السنة ان يخالف الطريق في الأعياد ١١٢ ج ٢٣ ، ١٩٨ ج ٢٠ ليس له ان يجعل للعيدين وغيرهما اذانا كالخمس ، المداومة على ذلك بدعة ٢٢٤ ج ٢٤ صلاة العيد داخله في التكبير فاقتصت بتكبير زائد ٢٢٠ ج ٢٤ ، ٣٦٢ ج ٢٠ تكبيرات العيد الزوائد سبع في الأولى بتكبير الاحرام ، وفي الثانية خمس ٢٢٠ ج ٢٤ يكبر المأموم تبعا للأمام ٢١٩ ، ٢٢١ ج ٢٤ : يحمد الله ويشنئ عليه ويصلي على النبي ويدعو بما شاء بين التكبيرات ، ان قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله ، أو قال الله أكبر كبيرا

السنة فتركها حسن ، وان لم يكن مطاعا ورأى ان في صلاتها تأليفا لقلوبهم الى ما هو أنفع أو دفعا للخصام والشر فهذا أيضا حسن ٣٠٧ ، ٣٠٨ ج ٢١ الحكمة في الأمر بالاغتسال يوم الجمعة ، النزاع في الوجوب ٢١٥ ج ٢٤ قراءة سورة الكهف يوم الجمعة فيها آثار ، هي مطلقة يوم الجمعة

٢٤٨ ج ٥ ساعة الاجابة من حين يصعد الامام على المنبر الى ان تنقضي الصلاة ، من كانت عادته الجمعة ثم مرض أو سافر ... وكان دعاؤه كدعاء من شهدها

٢١٦ ، ٢١٧ ج ٢٤ السنة ان يتقدم الرجل بنفسه ، من قدم سجادة فهو ظالم ، يجب رفع تلك السجاجيد ، لو عوقب أصحابها بالصدقة بها لكان سائغا

٢١٦ ، ٢١٧ ج ٢٤ أصل الفرش بدعة لا سيما في مسجد النبي

٢٠٥ ج ٢٣ أمر الداخل بتحية المسجد عند الخطبة

٢٠٥ - ٢٠٩ ج ٢٣ أقوال الناس في التنفل نصف النهار يوم الجمعة وغيرها ٤٦٩ ج ٢٢ لا يرفع صوته بالصلاة على النبي في الصلاة وخارجها

٢١٧ ، ٢١٨ ج ٢٤ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ج ٢٢ جهر المؤذن بالصلاة والترضى عند رقي الخطيب المنبر أو جهره بالدعاء للخطيب والامام ونحو ذلك مكروه وأشد منه الجهر بنحو ذلك في الخطبة

٢٠٥ ، ٢١٩ ج ٢٤ مهما قرأ به الانسان جاز ، استحباب قراءة (الذاريات) و (اقتربت) أو نحو ذلك مما جاء به الاثر ك (ق) ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٨ ج ٢٢ لم ينقل عن النبي أنه افتتح خطبته بغير الحمد لا العيد ولا غيرها

٢٢٥ ج ٢٤ التكبير مشروع في خطبة العيد زيادة على الخطب الجمعية

٢١٤ ج ٢٤ خطبة العيد ليست فرضا ٢٢٣ - ٢٢٥ ج ٢٤ شرعية تكبير العيد ٢٢٠ ج ٢٤ يشرع لكل أحد ان يجهر بالتكبير عند الخروج الى العيد

٢٢١ ، ٢٢٥ / ٢٢٨ ج ٢٤ التكبير مشروع أيضا في عيد الفطر ، التكبير فيه أو كد من جهة ان الله أمر به ، أوله من رؤية الهلال وآخره انقضاء العيد وهو فراغ الامام من الخطبة / حكمة الأمر به

٢٢٠ - ٢٢٢ ، ٢٢٥ - ٢٢٩ ج ٢٤ التكبير مشروع في عيد الأضحى ، التكبير في النحر أو كد من جهة أنه يشرع ادبار الصلوات ، أهل الأمصار يكبرون من فجر يوم عرفة الى آخر أيام التشريق

٢٢٨ ج ٢٤ الحكمة في تخصيص التكبير بعد الصلوات في عيد الأضحى وأيام التشريق دون الفطر

٢٢٧ ج ٢٤ قد يحتج بها من يرى ذكر الله عند رؤية الهدى

٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ج ٢٤ المواضع التي يشرع فيها التكبير والحكمة فيه ، وحكمة الجهر به

٢٢٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ج ٢٤ صفة التكبير المنقول عن أكثر الصحابة : الله أكبر ، الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر ولله الحمد ، ان قال الله أكبر ثلاثا جاز ، من الفقهاء من يكبر ثلاثا فقط ، ومنهم من يكبر ثلاثا ويقول ٠٠٠٠

٢٤٢ - ٢٤٧ ج ٢٤ القاعدة في هذا الباب ان جميع صفات العبادات من الأقوال والأفعال اذا كانت مأثورة أثرا يصح التمسك به لم يكره شيء من ذلك ، بل يشرع كله ولا يجمع بين ذلك

٢٤٧ - ٢٥٢ ج ٢٤ ، ٦٩ ، ٧٠ ج ٢٢ التنوع في ذلك أفضل من المداومة على نوع معين

٢٣٦ - ٢٣٩ ج ٢٤ الجمع بين ما تقدم في فضل التكبير والتهليل وبين « أفضل الكلام ما اصطفي الله للملائكة سبحانه الله وبحمده » ٢٤٠ ج ٢٤ جمع في تكبير الأعياد بين التكبير والتهليل وبين التكبير والتحميد

٤٩٨ ، ٤٧٠ ج ٢٢ اذا ذكر الله وصلى على النبي بين تكبيرات العيد لم يجهر بالصلاة على النبي وان جهر بالتكبير

٢٢٢ ج ٢٤ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ج ٢٥ عيد النحر أفضل من عيد الفطر ولذا كانت العبادة فيه النحر مع الصلاة ٠٠٠

٢٥٣ ج ٢٤ التهنئة في العيد رويت عن طائفة من الصحابة وخص فيه الأئمة ، أحد لا يبتدأ أحدا وان ابتدأه أحد اجابه ، التعليل

٢٩٨ ج ٢٥ جمع الناس للطعام في العيدين وأيام التشريق سنة

باب صلاة الكسوف

١٦٩ ، ١٧٤ ج ٣٥ ليس للموت والحياة
 اثر في الكسوف
 ١٩٠ - ١٩٣ ج ٢٥ ، ٢٥٩ ج ٢٤ « ان
 الشمس والقمر آيتان من آيات الله
 لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته . . . »
 ١٧٦ ، ١٧٧ ج ٣٥ طعن أبي حامد ونحوه
 في حديث « » ولكن الله اذا تجلى
 لشيء خضع له « والرد عليهم مع توضيح
 معنى الحديث
 ١٦٨ ، ١٧٥ ج ٣٥ تخويف الله العباد
 بالكسوف لأنه قد يكون سببا لعذاب ينزل
 ٢٥٩ ج ٢٤ لولا امكان حصول الضرب
 بالناس عند الخسوف ما كان تخويفا
 ١٧٦ ج ٣٥ اذا كان للكسوف أجل مسمى لم
 يناف ذلك ان يكون عند أجله يجعله الله
 سببا لما يقتضيه من عذاب وغيره لمن
 يعذبه الله به في ذلك الوقت أو غيره مما
 ينزل الله به ذلك
 ١٧٤ ج ٣٥ ، ١٩٠ - ١٩٣ ج ٢٥ لا ينكر
 ان يكون شيء من حركات الكواكب وغيرها
 سببا لبعض الحوادث ، موت بعض الناس
 قد يقتضي حدوث أمر في السماء كاهتزاز
 العرش لموت سعد
 ١٩١ ، ١٩٢ ج ٢٥ ، ٢٥٩ ج ٢٤ أمر
 بالعبادات التي تدفع العذاب من الصلاة . . .
 ٢٥٨ ، ٢٥٩ ج ٢٤ صلاة الكسوف متفق
 عليها بين المسلمين وتواترت بها السنن ،
 صلاها يوم موت ابراهيم ، صلاة طويلة
 ٢٥٩ - ٢٦١ ج ٢٤ ، ٣٦٢ ج ٢٠ قد روى
 في صفة صلاة الكسوف أنواع ، الذي استفاض

٢٩٨ ج ٢٥ اتخاذ مواسم غير شرعية كبعض
 ليالى رجب أو ثامن ذى الحجة أو ثامن شوال
 أو بعض ليالى ربيع الأول من البدع
 ٣١٨ - ٣٢٨ ج ٢٥ ما يفعله كثير ممن
 يدعى الاسلام في أيام عيد النصرى - كيوم
 الخميس الحقيق أو السبت - من خروج
 النساء وتبخير القبور ووضع الثياب على
 السطح وكثافة الورق والصاقها بالبيوت
 واتخاذة موسما لبيع الخمر وطبخ الأطعمة . . .
 كله من المنكرات
 ٣١٩ ج ٢٥ القمار بالبعض وبيعته لمن
 يقامر به أو شراءه من المقامر
 ٣١٩ ج ٢٥ ما يفعله النساء من أخذ ورق
 الزيتون أو الاغتسال بمائه يشبه ماء
 المعمودية
 ٣١٩ ج ٢٥ ترك الوظائف الراتبية من
 الصنائع والتجارات أو حلق العلم واتخاذ
 يوم راحة وفرحة منهى عنه
 ٣١٩ ج ٢٥ من صنع دعوة مخالفة للعادة
 في أيام أعيادهم لم تجب ، وكذلك الهدية
 ٣٢٩ - ٣٣٢ ج ٢٥ لا يحل للمسلمين ان
 يتشبهوا بهم في شيء مما يختص باعيادهم
 لا من طعام ولا لباس ولا اغتسال ولا انقاد
 نيران ولا تبطيل عادة من معيشة أو عبادة
 أو غير ذلك . . . ولا تمكين الصبيان ونحوهم
 من اللعب الذي في الأعياد ولا اظهار الزينة
 ٣٣٠ ج ٢٥ اذا أصابه المسلمون قصدا
 فقد كرهه
 ٣٣٢ ج ٢٥ حكم ماذبحوه لأعيادهم
 ١٨١ ج ١٨٣ ، ١ ج ١٩٧ ، ٢٠ التعريف
 المداوم عليه بدعة ، فعله أحيانا لعارض .

عنده أهل العلم بسنة الرسول ورواه البخاري
ومسلم وهو الذي استجبه أكثر أهل العلم
أنه يصلي بهم ركعتين في كل ركعة ركوعان،
يقرأ

١٧ ، ١٨ ج ١٨ ما روى مسلم أن النبي
صلى الكسوف ثلاث ركوعات أو أربع
ركوعات ضعفه حذاق أهل العلم ، كان
أحمد يجوز ذلك قبل أن يتبين له ضعف
هذه الأحاديث

٢٦١ ، ٢٦٢ ج ٢٤ إطالة السجود

٢٦١ ج ٢٤ الجهر أصح

٢٦٠ ج ٢٤ تكون الصلاة وقت الكسوف
إلى أن يتجلى ، طول الكسوف وقصره بحسب
ما ينكشف منها ، إذا عظم الكسوف طول
الصلاة حتى يقرأ بالبقرة ونحوها في أول
ركعة

١٩١ - ٢٠٠ ج ٢٣ مذهب أحمد في ذوات
الأسباب كصلاة الكسوف فعلها في وقت
النهى ورجحانه بوجوه

٢٥٨ ج ٢٤ ، ١٧٥ ج ٣٥ ، ٢٠١ ج ٢٥ ،
إذا تواطأ خبر أهل الحساب على ذلك
فلا يكادون يخطئون ، لا يترتب على خبرهم
علم شرعى ، لا يصلى إلا إذا شاهدنا ذلك

٢٥٤ - ٢٥٧ ج ٢٤ ، ١٧٥ ج ٣٥ ، ١٨٥
ج ٢٥ الكسوف والخسوف لهما أرقام
مقدرة ، يعرفهما من يعرف جريانهما ، ليس
خبر الحاسب بذلك من علم الغيب

٢٥٧ ج ٢٤ ، ١٧٥ ج ٣٥ من قال من
الفقهاء أن الشمس تكسف في غير وقت
الاستسقاء فقد غلط

٢٥٧ ج ٢٤ ما ذكره بعض الفقهاء من
اجتماع صلاة العيد وصلاة الكسوف لسم

يستحضروا فيه هل يمكن ذلك في العادة
أولا

٢٦٤ ج ٢٤ الزلزال مسن الآيات التي
يخوف الله بها عباده ، أسبابه ، قول بعض
الناس أن الثور يحرك رأسه فيحرك الأرض
جهل

١٦٩ ج ٣٥ التخويف بالرياح الشديدة
والزلازل والجذب والأمطار المتواترة التي
قد تكون عذابا

١٧٦ ج ٣٥ تعذيب الله لقوم عاد بالريح
كانت في الوقت المناسب وهو آخر الشتاء ،
وكذلك الأوقات التي ينزل الله فيها الرحمة
١٦٩ ، ١٧٦ ج ٣٥ ما كان يخشاه الرسول
من هبوب الرياح وما كان يفعل

٢٦٣ ، ٢٦٤ ج ٢٤ الأقوال في الرعد والبرق
٢٦٢ ج ٢٤ / ١٦ ج ١٦ المطر يخلقه الله
في السحاب ، المادة التي يخلق منها / هل
كل ما في الأرض من ماء السماء

باب صلاة الاستسقاء

٣٦٢ ج ٢٠ ثبت أنه صلى صلاة الاستسقاء ،
من أنكر صلاة الاستسقاء

٢٨٧ ج ٢٢ صفات الاستسقاء

٢٢٣ ، ٢٢٥ ج ١ التوسل في الاستسقاء
بدعاء أهل الخير والصالح ، وإن كانوا من
أقارب النبي فهو أفضل ، لم يقل أحد من
أهل العلم أنه يسأل الله في ذلك لا نبي
ولا غير نبي (١)

٣٩١ - ٣٩٣ ج ٢٢ كان يستفتح خطبته
بالحمد حتى الاستسقاء ويقدمه على التشهد

(١) انظر ص ١٤-١٧ المجلد الأول من
الفهارس العامة

كتاب الجنائز

٢٨٤ ج ٢٤ الاتين والبكاء من خشية الله والتضرع والشكاية الى الله حسن ولا ينافى الصبر ، بخلاف الشكوى الى المخلوق

٢٨٤ ج ٢٤ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ج ١٠ كره طاووس انين المريض وقال : انه شكوى ، قرأ على أحمد فما أن حتى مات

٢٨٤ ج ٢٤ ما روى عن السرى السقطى انه جعل « آه » من ذكر الله

٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٥ ج ٢٤ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ج ٢١ / ١٣ تنازع العلماء ايما افضل التداوى أو الصبر ، ليس بواجب عند جمهورهم / التحقيق أن منه ما هو محرم ، ومنه ما هو مكروه ، ومنه ما هو مباح ، ومنه ما هو مستحب ، ومنه ما هو واجب وهو ما يعلم انه يحصل به بقاء النفس لا بغيره

٥٦٣ - ٥٦٧ ج ٢١ ليس التداوى بضرورة لوجوه ، بخلاف أكل الميتة للمضطر

٢٦٦ - ٢٧٥ ج ٢٤ التداوى بالخمر حرام ، ليس مثل أكل الميتة ، الفرق من وجوه ، الذين جوزوا التداوى بالمحرم قاسوا ذلك على اباحة المحرمات للمضطر ، هذا ضعيف لوجوه

٥٦٢ ، ٥٦٧ - ٥٧٢ ج ٢١ التداوى بالمحرمات النجسة محرم ويدل عليه وجوه

٢٧٠ ج ٢٤ التداوى بأكل شحم الخنزير لا يجوز ، التداوى بالتلطيخ به ثم يغسله مبنى على جواز مباشرة النجاسة في غير الصلاة

٢٧٢ - ٢٧٦ ج ٢٤ اذا قال له الأطباء مالك دواء غير لحم الكلب والخنزير لم يحل له ذلك

٢٧٥ ج ٢٤ قول الأطباء انه لا يبرأ من هذا المرض الا بهذا الدواء جهل

٢٧٥ ج ٢٤ من استشفى بالأدوية الحبيثة كان دليلاً على مرض في قلبه

٢٦٥ - ٢٧٥ ج ٢٤ « ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها »

٤٨٦ ، ٤٨٧ ج ١٧ احتجام النبي وأمره بالحجامة في البلاد الحارة

٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ ج ٢٤ ما ابيع للحاجة جاز التداوى به كلبس الحرير

٨٢ ، ٨٣ ج ٢١ التداوى بأبوال الإبل والبانها ، وليس من الخبائث

٢٦٦ ج ٢٤ ان كان المذبوح مما يباح أكله جاز التداوى بمرارته

١٣ ج ١٩ ما يجوز من الرقى ، حكمة النهى عما لا يعلم أنه شرك من الطلاسمة ونحوها

٢٨٣ ج ٢٤ كل اسم مجهول ليس لأحد ان يرقى به فضلاً عن أن يدعو به

٦١ ج ١٩ عامة ما بأيدي الناس من العزائم والطلاسم والرقى التي لا تفقه بالعربية فيها ما هو شرك بالجن (١)

٦٤ ، ٦٥ ج ١٩ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ج ١٢ يجوز ان يكتب للمصاب وغيره من المرضى شيء من كتاب الله وذكره بالمداد المباح ويغسل ويسقى ، ما يكتب للمرأة عند تعسر الولادة

(١) وانظر ص ١٣ من الفهارس العامة ج ١

٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ج ٢٤ وجود الجن ودخولهم في بدن الانسان ثابت بأدلة ٠٠٠٠ ، ليس في أئمة المسلمين من ينكر دخول الجن في بدن المصروع وغيره

٢٨٠ ج ٢٤ من كذب بما هو موجود من الجن والشياطين والسحر وما يأتون به على اختلاف أنواعه ٠٠٠٠ فقد كذب بما لم يعط به علما

٦٢ ج ١٩ أقسام الناس بالنسبة الى التصديق بالصرع ورقيته

٣٩ - ٤٣ ج ١٩ صرع الجن عن عشق ، وقد يكون عن بغض ومجازاة وهو الأكثر ، وقد يكون عن عبث وشر ، علاج هذه الانواع

٢٧٧ - ٢٨١ ج ٢٤ معالجة المصروع بالرقى والتعوذات على وجهين : ان كانت مما يحبه الله فلا بأس به ، وان كانت مما نهى عنه لم يفعله ، امثلة النوعين

٤٩ / ٦٠ ج ١٩ تستحب وقصد تجب رقية المصروع بالأدعية والأذكار وأمر الجن ونهيه وقد يجوز زجره ولعنه وضربه وخنقه اذا لم يندفع الا بذلك / الضرب انما يقع على الجن

٥٣ - ٥٨ ج ١٩ أعظم ما يدفع به الشيطان عن المصروع وغيره آية الكرسي

٥٣ ج ١٩ قد تقتل الجن أو تؤذى من يعتدى عليها من المؤمنين ، ما ينبغي أن يتحصن به المعزم ويجتنبه

٦١١ ج ١١ الذين يعالجون المصروع بالأحوال الشيطانية هم شر الخلق عند الناس

٤٥ ، ٤٦ ج ١٩ قد يعجز الجن عن قتل الجنى الصارع للانسان فيخيلوا للمعزم أنهم قتلوه أو حبسوه

٢٧٨ - ٢٨٠ ج ٢٤ ما حرمة الله ورسوله فضرره أكثر من نفعه كالسيميا ونحوها من أنواع السحر

٢٨٤ ج ٢٤ اذا سكن المبتلى بين أصحابهم ان يمنعوه

١١٤ ، ١١٥ ج ٤ الانتفاع بآثار الكفار والمنافقين في أمور الدنيا مثل مسائل الطب والحساب المحض ، السكن في ديارهم ولبس ثيابهم وسلاحهم ، وكتب من أخذ عنهم

٢٦٥ ج ٢٤ اذا مرض النصراني جاز للمسلم ان يعود ، قد يكون في ذلك تأليفا له الى الاسلام

٢٩٧ ج ٢٤ تلقين المحتضر سنة غسل الميت وتكفينه

٢٠٠ ، ٢٠١ ج ٢١ يغسل ويكفن المحرم والشهيد اذا مات

الصلاة على الميت

٢٧٨ ج ٢١ الصلاة على الميت دعاء مخصوص

٦٩ ، ٧٠ ج ٢٢ أحمد يجوز على المشهور الترييع والتخميس والتسبيح في التكبير على الجنازة وان اختار الترييع ، بخلاف بعض الفقهاء

٢٧٤ ج ٢٢ ، ٢٨٦ ج ٢١ الصواب ان قراءة الفاتحة فيها سنة وان لم يقرأ بل دعا جاز ، نزاع العلماء في ذلك

٢٨٦ ج ٢١ لا يتعين في صلاة الجنازة دعاء بعينه

٢٨٦ ، ٢٨٧ ج ٢١ التسليم فيها واحدة

٢٢٠ ج ٢٢ اذا صلى على جنازة يظنها رجلا وكانت امرأة أو يظنه فلانا فتبين أنه غيره صحت ، بخلاف من كان مقصوده ان لا يصلى الا على من يعتقد أنه فلانا

٤٧ ج ٢٣ ، ١٩٤ ج ٢٦ . يشترط لصلاة الجنائز الطهارة واستقبال القبلة والاصطفاف كما في الصلاة

٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٢٦٣ ج ٢٣ اذا صلى اماما في جنازة ثم جاء آخرون فله ان يؤمهم ، وله ان يعيدها مع غيره تبعا

٣٧٨ ج ٢٣ من فاتته الصلاة على الجنائز فله ان يصلي على القبر

٢٨٥ - ٢٨٧ ج ٢٤ ، ٢١٧ ج ٧ من كان مظهرا للاسلام أو شك في حاله جرت عليه أحكام الاسلام الظاهرة وشرعت الصلاة عليه والاستغفار له وان كانت له بدع أو ذنوب ٢٨٥ ، ٢٨٧ ج ٢٤ ، ٢١٧ ج ٧ من علم منه النفاق والزندقة لم يجز لمن علم ذلك الصلاة عليه وان كان مظهرا للاسلام

٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩٢ ج ٢٤ من كان مظهرا للفسق مع ما فيه من الايمان كأهل الكبائر فلا بد ان يصلي عليهم بعض المسلمين ، من امتنع من الصلاة عليه زجرا لأمثاله كان حسنا ، ومن صلى على احدهم يرجو رحمة الله ولسم يكن في امتناعه مصلحة راجحة كان حسنا ، ولو امتنع في الظاهر ودعا له في الباطن جمع بين المصلحتين

٢٧٨ ج ٢٤ من كان يصلي وقتا ويترك الصلاة كثيرا أولا يصلي يصلي عليه

٢٨٨ ، ٢٩٢ ج ٢٤ تارك الصلاة أحيانا ان كان في هجره وترك الصلاة عليه ما يبعث على المحافظة على الصلاة

٢٨٨ ، ٢٨٩ ج ٢٤ اذا كان النبي قد ترك الصلاة على من عليه دين وهو دون الكبائر فعلى فاعل الكبائر كقاتل نفسه والغسال أولى « الشهيد يغفر له كل شيء الا الدين »

٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ج ٢٤ / ٢١٧ ج ٧ يجوز لأهل الفضل ترك الصلاة على ذوى الكبائر الظاهرة والدعاة الى البدع / اذا ترك الامام أو أهل العلم والدين

٢٩١ ، ٢٩٢ ج ٢٤ رجل يدعى المشيخة رأى ثعبانا فامسكه على معنى الكرامة فلدغته فمات ينبغي لأهل العلم والدين ان يتركوا الصلاة على هذا ونحوه ، وان كان يصلي عليه عموم الناس

٢٩٣ ج ٢٤ من ركب البحر للتجارة فغرق مات شهيدا ان لم يكن عاصيا بركوبه ، اذا لم يغلب على ظنه السلامة فقد أعان على قتل نفسه

٢٦٥ ج ٢٤ لا يصلي على النصراني ١٥٥ ج ٣٥ لا يصلي على من مات من القرامطة الباطنية

حمل الميت ودفنه

٢٦٥ ج ٢٤ لا يتبع جنازة النصراني ٣٤٣ / ٣٥٥ / ٣٦١ / ٣٤٥ / ٣٥٤ ، ٣٥٥ ج ٢٤ النزاع في تشييع النساء الجنائز / « ارجعن ما زورات » / « اما انك لو بلغت معهم الكدى » / مفسدة اتباعهن / « نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا » ٢٩٣ - ٢٩٥ ج ٢٤ لا يستحب رفع الصوت مع الجنائز لا بقراءة ولا ذكر ولا غير ذلك ، ٣٦٤ ج ٢٣ القراءة على الجنائز مكروهة وأخذ الأجرة عليها أعظم كراهة

٢٩٦ - ٢٩٩ ج ٢٤ الأقوال في تلقين الميت في قبره بعد الفراغ من دفنه ثلاثة : أعد لها الاباحة ، وليس بسنة راتبة

٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٣٠ ج ٢٤ / ١٦٥ ج ١ ، ١١٩ ، ١٢٠ ج ٢٧ / ٣٣٠ ج ٢٤ المستحب الذي أمر به النبي وحضر عليه الدعاء للميت /

٢٩٠ - ٢٩٣ ج ١١ الحكمة في النهي عن اتخاذ القبور مساجد وبناء المساجد عليها - ٣٠٠ ، ٣٠٢ ج ٢٤ جعل المصحف عند القبر بحيث لا يقرأ فيه مكروه منهي عنه . ٣٠١ ، ٣٠٢ ج ٢٤ جعل المصاحف عند القبور لمن يقصد قراءة القرآن وتلاوته بدعة منكرة هو في معنى اتخاذ القبور مساجد

٢٩٥ ، ٢٩٦ ج ٢٤ اذا كان في بطن الذمية جنين لمسلم دفنت منفردة وجعل ظهرها الى القبلة

١٥٥ ج ٣٥ لا يجوز دفن القرامطة الباطنية في مقابر المسلمين

٣٠٣ ج ٢٤ لا ينبش الميت من قبره الا لحاجة مثل ان يكون في الاول ما يؤذيه ٣٠٤ ج ٢٤ اذا كان لهم تربة وهي في مكان منقطع وقد قتل فيها قتيل وقد بنوا لهم تربة أخرى لم يجز نبشهم

٣٦٩ ، ٣٠٥ ج ٢٤ الأجساد لا تنقل من القبور « ان لله ملائكة ينقلون من مقابر المسلمين الى مقابر المشركين ، وينقلون . . . »

٣٦٩ ، ٢٦١ - ٢٦٣ ج ٢٧ « كل مولود يذر عليه من تراب حفرة » لا يثبت ، البدن لا ينقل الى موضع الولادة

٣١٧ ، ٣٠١ ج ٢٤ القراءة الراتبية بعد الدفن على القبر بدعة ، من قال ان الميت ينتفع بسماع القرآن ويؤجر على ذلك فقد غلط

٣١٤ ، ٣١٥ ج ٢٤ الصدقة على الميت ينتفع بها ، وكذلك الحج والأضحية والدعاء والاستغفار

القيام على قبره / الاختلاف الى القبر بعد الدفن ليس بمستحب

٢٩٨ ج ٢٤ القراءة عند الدفن مأثورة في الجملة عن بعض الصحابة

١٩٤ ج ٢٢ ، ٤٦٢ ج ١٧ اتفق الأئمة على أنه لا يبنى مسجد على قبر ولا يجوز دفن ميت في مسجد ، ان كان المسجد قبل الدفن غير اما بتسوية القبر واما بنبشه وان كان بني بعد القبر فاما ان يزال المسجد أو تزال صورة القبر

٣١٨ ج ٢٤ ، ٥٢١ - ٥٢٣ ج ٤ تحريم بناء المساجد على القبور « المشاهد » (١)

٣١٩ ج ٢٤ لا يشرع ان ينذر للمشاهد التي على القبور لازيت ولا شمع ولا دراهم ولا غير ذلك وللمجاورين عندها وخدام القبور ، وهل في ذلك كفارة ، ان تصدق بالنذر في المشاهد على من يستحق ذلك من فقراء المسلمين فحسن

٣٠٠ ، ٣٠١ ج ٢٤ ايقاد السرج على القبور - من قنديل وغيره - منهي عنه مطلقا وهو أحد الفعلين الذين لعن الرسول من فعلهما ٢٧٤ ج ٣ ، ١٦٦ ج ١ النهي عن اتخاذ القبور مساجد (١)

٣١٨ ج ٢٤ الصلاة فيها ليس مأمورا بها لا أمر ايجاب ولا استحباب ولا في الصلاة في المشاهد التي على القبور ونحوها فضيلة على سائر البقاع فضلا عن المساجد

٣٢٠ ج ٢٤ لا يجوز لأحد ان ينقل صلاة المسلمين وخطبهم من مسجد يجتمعون فيه الى مشهد

(١) انظر ص ١٠ - ١٣ من الفهارس العامة ج ١

يكن يحتاج أن يهدي اليه ، له مثل أجور ما يعملونه ..

١٣٠ ج ١ نهى عن الاستغفار للمشركين .. والدعاء لهم

٣٢٥ ج ٢٤ من كان من أمة أصلها كفار لسم يجوز أن يستغفر لأبويه إلا أن يكونا قد أسلما

٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٨١ ج ٢٤ المستحب أن يصنع لأهل الميت طعام ، إنما يطيب إذا كان بطيب نفس المهدي وكان على سبيل المعاوضة ، إذا علم أنه ليس بمباح ... وإذا اشتبه أمره ..

٣١٦ ج ٢٤ صنعة أهل الميت طعاما يدعون الناس اليه غير مشروع بل بدعة

٤٩٥ ج ٢٧ لا يجوز أن تذبج الأضاحي ولا غيرها عند القبور ولا يشرع عندها شيء من العبادات

٣٠٦ ، ٣٠٧ ج ٢٦ يكره الأكل مما ذبح عندها

٣٠٧ ج ٢٦ الصدقة ووضع الطعام عند القبر منكر ...

زيارة القبور

٣٠٣ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٣١ ، ٣٦٥ ، ٣٧٩ ج ٢٤ أرواح الأحياء إذا قبضت تجتمع بأرواح الموتى ويسأل الموتى القادم عن أحوال الأحياء ، الأعلى ينزل إلى الأدنى ، الروح تشرف على القبر وتعاود إلى اللحد أحيانا ، استقرارهم بحسب منازلهم عند الله ٣٤٣ ، ٣٧٥ - ٣٨٣ ج ٢٧ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ج ٢٤ / ١٥٠ ، ١٥١ ج ٢٦ والذي عليه الجمهور أن الزيارة الشرعية مستحبة / لمن كان قريبا ومن اجتاز بها

٣٢١ ج ٢٤ إذا أهدى لميت ثواب صيام أو صلاة أو قراءة جاز

٣٢٣ ج ٢٤ إذا هلك الإنسان وأهدى ذلك للميت نفعه « من هلك سبعين ألف مرة وأهداه للميت يكون براءة له من النار » ليس حديثا

٣٢٤ ج ٢٤ يصل إلى الميت قراءة أهله وتسبيحهم وتكبيرهم وسائر ذكرهم إذا أهدوه له

٣٠٩ - ٣١١ ، ٣١٥ ، ٣٢٤ ج ٢٤ ، ٥١ ، ٥٢ / ٤١ ج ٣١ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ج ٢٤

الأئمة اتفقوا على أن العبادات المالية تصل الميت ، خلافهم في العبادات البدنية كالصلاة والصيام والقراءة / الصواب أنه يصل

٣٠٦ - ٣١٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ج ٢٤ ، ٤٩٨ - ٥٠٠ ج ٧ لا معارضة بين النصوص الدالة

على انتفاع الميت بما يعمل له وبسبب : (وإن ليس للإنسان إلا ما سعى) و « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ... » ، أحاديث في انتفاع الميت بذلك

٣٠٠ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ج ٢٤ الاستئجار لنفس القراءة والاهداء لا يصح ، فيه قول بجواز أخذ الأجرة عليها للفقير الذي فعلها لله

٣١٦ ، ٣٠٠ ج ٢٤ إذا قصد بذلك من يستعين على قراءة القرآن وتعليمه كان أفضل ٣٢١ - ٣٢٣ ج ٢٤ ليس من عادة السلف إذا صلوا تطوعا أو صاموا أو حجوا أو قرؤوا القرآن يهدون ثواب ذلك لموتاهم المسلمين ولا لخصوصهم ، كانوا يدعون للمؤمنين والمؤمنات

١٥٦ ج ٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ج ١ لم يكن السلف يهدون ثواب أعمالهم للنبي ، ولم

٣٢٦ ج ٢٤ ، ١٤٨ ج ٢٦ زيارة القبور
على وجهين شرعية وبدعية

٣٣٤ ، ٣٢٦ - ٣٢٩ ، ٣٤٣ ج ٢٤ ، ٧١
ج ٢٧ / ١٦٥ ، ١٦٦ ، ٢٣٦ ج ١ الزيارة
الشرعية هي السلام على الميت والدعاء له ،
هذه الزيارة هي التي كان النبي يفعلها اذا
خرج لزيارة قبور البقيع ٠٠٠ / لا تشرع
الا في حق المؤمنين ، الغرض منها

٣٥٧ ج ٢٤ عمدة الأئمة في السلام
على النبي (١)

٣٥٦ - ٣٦٠ ج ٢٤ ليس في زيارة قبر
النبي حديث حسن ولا صحيح ٠٠٠ ، عامة
ما يروى في ذلك موضوع ، منها (٢)

١٦٦ ، ٣١ ، ٣٢ ج ١ ، ٣٢٩ - ٣٢٧ ،
٣٣٤ - ٣٤٣ ج ٢٤ ، ١٤٩ ج ٢٦ ، ١٢٠ ،
٣٣٢ ج ٢٧ الزيارة البدعية هي التي
يقصد بها ان يطلب من الميت الحوائج أو
يطلب منه الدعاء والشفاعة أو يقصد الدعاء
عند قبره لظن القاصد ان ذلك أجوب ٠٠٠ ،
الزيارة على هذه الوجوه كلها مبتدعة وهي
من جنس الشرك وأسبابه

٣٠ ، ٣٣١ ج ٢٧ ، ١٤٩ ج ٢٦ سر كراهة
مالك لأن يقال زرت قبر النبي

٣٤٣ - ٣٥٧ ، ٣٦١ ج ٢٤ الصحيح ان
النساء لم يدخلن في الاذن في زيارة القبور
لعدة أوجه

(١) وانظر صفة السلام عليه
المجلد الأول ص ١٨، ١٧

(٢) أنظر زيارة قبره وشهد الرحال الى
زيارة القبور فيما يأتي

٣٤٣ ، ٣٤٤ ج ٢٤ من اعتقد ان النساء
مأذون لهن في الزيارة اعتقد عموم
« زوروها »

٣٣٣ ، ٣٤٩ - ٣٥٢ ، ٣٦٠ - ٣٦٢ « لعن الله
زوارات القبور » أو « زائرات القبور »
والجواب عن الطعن فيه بوجوه

٣٥٢ - ٣٥٦ ، ٣٦٠ - ٣٦٢ ج ٢٤ ان
قيس فهب أنه صحيح لكنه منسوخ
بـ « كنت نهيتكم عن زيارة القبور
فزوروها » و « بأن عائشة أقبلت ذات يوم
من المقابر فقلت لها يا أم المؤمنين أليس كان
نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
زيارة القبور قالت نعم ٠٠ ثم أمر بزيارتها »
والجواب من وجوه ، العلة في الاذن للرجال
ومنع النساء

٢٤٥ ج ٢٤ وما اعتمدوا عليه في الزيارة :
أنها زارت قبر أخيها عبد الرحمن وقالت
لو شهدتك ما زرتك

٣٤٧ ، ٣٤٨ ج ٢٤ مصلحة الاتباع أعظم
من مصلحة الزيارة وقد منع منه ، ليست
مفسدة التشييع أعظم

٣٢٦ ، ٣٣٤ ج ٢٤ ويعلم أصحابه اذا زاروا
القبور ان يقولوا ٠٠٠٠٠٠

٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٠٤ ج ٢٤ الميت يسمع في
الجملة كلام الحي ، سمع ادراك ، لا يجب
ان يكون دائما

٤٠٣ ، ٣٣١ / ٣٦٥ ، ٣٣٢ ج ٢٤ علم الميت
بالحي اذا زاره وسلم عليه / الحياة والرزق
ودخول الأرواح الجنة ليس مختصا بالشهداء

١٦٦ ج ١ ، ٣٤٣ ج ٢٧ الزيارة المشتركة
تجوز في قبور الكفار ، الغرض منها

٦ ، ٧ ج ٢٥ أكد أركان الاسلام بعد الصلاة ،

قرن الزكاة مع الصلاة في القرآن
١٨٥ ج ٢٩ الواجبات في المال بلا عوض

أربعة أقسام (١) الزكاة ، وجوبها راتب
٧ ، ٨ ج ٢٥ ذكرت الزكاة في القرآن مجملا
فبينه الرسول ، وحد له أنصبة

٨ ج ٢٥ ووضعها في الأموال النامية بنفسها
أو بتغير عينها وجعل المال المأخوذ على حساب
التعب

٩ ، ١٠ ج ٢٥ سر ترتيب مالك ومسلم
أحاديث الزكاة

٩ ، ١٠ ج ٢٥ الأموال المجمع على زكويتها
٤٥ ج ٢٥ لا بد في الزكاة من الملك

١٧ ج ٢٥ وجوبها في مال اليتامى
٤٤ ج ٢٥ وجوبها في مال المكلف وغير
المكلف

١٤ ج ٢٥ التحول شرط في وجوب الزكاة
في العين والماشية ، ربح المال مضموم الى
أصله ، يزكى الربح لحول الأصل اذا كان الأصل
نصابا وان كان معه عرض تجارة ثم ملك
ما يكمل النصاب

٣٨ ، ٤٩ ج ٢٥ اذا ملك الماشية فتوالدت
وكانت الأمهات نصابا أو دون النصاب
فحال عليها الحول وهي أربعون فالأحوط
الزكاة

٣٧ ج ٢٥ صغار كل جنس مسن جميع
الماشية تبع يعد مع الكبار ، لا يؤخذ الا من
الوسط

٢٣٤ - ٢٣٦ ج ٣١ ما وقف على جهة عامة
فلا زكاة فيه بخلاف الموقوف على معين ،
ان جعل في الكراع والسلاح

١٨ ، ٤٥ ، ٤٦ ج ٢٥ متى يزكى الدين ،
والمفصوب والضائع ونحو ذلك

٣٨٠ ج ٢٤ التعزية مستحبة ، مثل أن
يقول ، قول القائل ما نقص من عمره
زاد في عمرك .

٤٧ ج ١٠ البكاء على الميت رحمة له حسن
لا ينافي الرضا ، بخلاف البكاء عليه لفوات
حظه منه

٣٨٠ ج ٢٤ دمع العين وحزن القلب لا اثم
عليه

٣٦٩ - ٣٧٨ ج ٢٤ الميت يتأذى بالبكاء
عليه ، الخلاف في ذلك ، وطرق الناس في
حديث « الميت يعذب ببكاء أهله عليه » ،
وليس فيه ان النائحة لا تعذب بالنياحة ،
تألمهم بما يعمل عند قبورهم من المعاصي ،
قد يكون للميت من قوة الكرامة ما يدفع عنه
من العذاب

الرضا بالمضائب التي ليست ذنوبا
لا يجب (١)

٣٨٠ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ج ٢٤ ، ٢٥١ ج ٣٢
النياحة محرمة على الرجال والنساء ، حكم
من فعل ذلك ، اذا كان النوح عند القبور
للنساء فهو أشد ، كشف النساء وجوههن
بحيث يراهن الأجانب لا يجوز

كتاب الزكاة

٨ ج ٢٥ الزكاة في اللغة

٦ ، ٨ ج ٢٥ الحكمة في فرض الزكاة
الاحسان الى الخلق ، شرعت للمواساة

٦٠٦ ج ٧ متى فرضت

(١) انظر ص ١٥٢ ج ١

١٩ ج ٢٥ الدين يسقط زكاة العين ، قول مالك ان كان له عروض توفي الدين ترك العين وجعلها في مقابلة الدين ، وان كان له دين على مليء ثقة جعله في مقابلة دينه وزكى العين فان لم يكن الا بيده سقطت

٤٧ ، ٤٨ ج ٢٥ الأقوال في صداق المرأة على زوجها اذا مرت عليه سنون ، أقربها ٣٢٥ ج ٣٠ الأموال التي بأيدي الأعراب المتناهبين تخرج زكاتها اذا لم يعرف لها مالك معين

٢٧ ، ٢٨ ج ٢٥ اذا كان على مالك الزرع والشمار دين فهل يسقط الزكاة

٤٩ ، ٣٧ ج ٢٥ ان كان الجميع صغارا وكانت أربعين وجبت فيها الزكاة ، وان كانت أقل من أربعين فالأحوط اداؤها

٣٨ ج ٢٥ اذا باع النصاب بجنسه ، ان اشترى بنصاب من العين نصابا من الماشية وكان الأول لم يتم حوله

٤٤ ، ٤٥ ج ٢٥ مالك وأحمد حرما الاحتيال لاسقاطها وأوجبها مع الحيلة ، كره الشافعي الحيلة ، أبو حنيفة وأصحابه

باب زكاة بهيمة الأنعام

٣٢ ، ٣٥ ج ٢٥ السوم شرط في زكاة الابل العوامل ليس فيها صدقة

٣٥ ج ٢٥ الابل على اختلاف أصنافها تجمع في الزكاة

٢٩ - ٣٣ ج ٢٥ حديث أبي بكر في زكاة الابل ، « ومن بلغت عنده صدقة الجذعة وليست عنده ٠٠٠ »

٢٤٨ ، ٢٤٩ ج ٣١ اجزاء سن أعلا من الواجب

٤١ ، ٣١ ، ٣٢ ج ٢٥ ، ٣٧ ، ٣٧١ ج ٢٠ فقهاء الحديث وأهل المدينة أخذوا في أوقاص الابل بكتاب الصديق بخلاف الكتاب الذي فيه استثناف الفريضة بعد مائة وعشرين ٧٥ ج ٢٥ لما كان المقصود الدر والنسل صار الواجب الاناث

١٠ ، ١١ ج ٢٥ « ليس فيما دون خمس ذود صدقة »

زكاة البقر

٣٦ ، ٣٧ ج ٢٥ ، صدقة البقر ، الجمهور على انه ليس فيأدون الثلاثين شيء ، اشتراط السوم

٣٧ ج ٢٥ يخرج في الثلاثين الذكر وفي الأربعين الأنثى ، اذا أخرج الذكر يجزيه ، اذا كانت كلها ذكورا ، اذا بلغت مائة وعشرين خير

٢٧ / ٣٥ ج ٢٥ الجواميس بمنزلة البقر / ويجمعان في الزكاة

٣٧ ج ٢٥ بقر الوحش لا زكاة فيها ، اذا تولد من الوحش والأهلي

زكاة الغنم

٣٠ ، ٣٥ ج ٢٥ حديث أبي بكر في صدقة الغنم ، الضأن والمعز سواء ، يجمعان في الزكاة ،

٣٢ ، ٣٥ ج ٢٥ « في سائمة الغنم » السوم شرط في الزكاة

٣٧ ج ٢٥ صغار كل جنس تبع يعد مع الكبار ولكن لا يؤخذ الا من الوسط

٣٧ ج ٢٥ اذا كان الجميع صغارا فهل يزكى منها أو يشتري كبارا

٣٦ ج ٢٥ اذا كان الجنس بعضه ارفع من بعض فهل يأخذ الوسيط أو أيها شاء

٣٤ ج ٢٥ « ولا يؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس »

٣٨ ج ٢٥ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ج ٢٠ الخلطاء في الماشية ، اذا كان لكل منهما أربعون ، شروط الخلطة ، هل من شرطها أن يكون لكل منهما نصابا

٣٥ ج ٢٥ « وما كان من خليطين فانهما يتراجعان بالسوية »

٣٤ ج ٢٥ « ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع »

باب زكاة الحبوب والثمار

٢٠ - ٢٢ ج ٢٥ الخلاف فيما يجب فيه العشر أو نصفه

٤١ ج ٢٥ ، ٣٠٤ ، ٣٧١ ج ٢٠ فقهاء الحديث توسطوا في المعشرات بين أهل الحجاز وأهل العراق بأنه ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، ولا يوجبون الزكاة في الخضروات ، أحمد يوجبها في الحبوب التي تدخر وإن لم تكن تمرا أو زيبيا ، وقد يلحق بالموسق الموزونات كالقطن

٢٣ ، ٢٤ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٤٣ ج ٢٥ ، ٢٤٩ - ٢٥٢ ج ١٩ النصاب خمسة أوسق ، الوسق ستون صاعا بصاع النبي ، مقدار صاع النبي بالأمداد ، مقدار المد بالأرطال ، مقدار الرطل بالدراهم ، مقدار الدرهم بالثاقيل ، لو قيل إن الصاع والمد يرجع فيه إلى عادات الناس ؟

٥٤ ج ٢١ الجمهور على أن الصاع والمد في

الطعام والماء واحد وهو أظهر
١٠ ، ١١ ج ٢٥ « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » من تمر ولا حب »

١٢ / ٢٨ ج ٢٥ مازاد على خمسة أوسق فيه الزكاة عند الجميع / الرطب الذي لا يتم ونحوه اذا بلغ خمسة أوسق ولم يبلغ ثمنه مأتى درهم

٢٣ ج ٢٥ ويضم زرع العام الواحد بعضه إلى بعض ولو كان بعضه صيفيا وبعضه شتويا ولو كانت في بلدان شتى ، أما الشركاء فلا بد أن يكون في حصة كل واحد منهم نصاب

٢٣ - ٢٥ ج ٢٥ ما يعتبر صنفا واحدا
٢٤ ج ٢٥ من باع ثمرة أو وهبها أو مات عنها بعد بدو صلاحها فالزكاة عليه وإن كان قبل بدو صلاحها فعلى المشتري والموهوب له والوارث إن كان في حصة كل واحد منهم نصاب

٨ ج ٢٥ ما فيه التعب من طرف واحد فيه نصف الخمس وهو فيما سقته السماء ، وما فيه التعب من طرفين فيه ربع الخمس وهو ما سقى بالنضح

١٠ ، ١١ ، ٢٠ - ٢٢ ج ٢٥ « فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا وما سقى بالنضح نصف العشر »

٥٦ ، ٥٧ ج ٢٥ العنب الذي لا يصير زيبيا اذا أخرج عنه زيبيا بقدر عشره لو كان يصير زيبيا جاز وهو أفضل ، اذا أخرج العشر عنبا أجزأه ، لا يتعين على صاحب المال الإخراج من عين المال

أقطعها أو كانت موقوفة على عينه فازدرع فيها فعليه العشر وإن أجرها فالعشر على المستأجر وإن زارعها فالعشر بينهما

٥٩ - ٦٣ ج ٢٥ الزكاة في المساقاة والمزارعة مبنية على أصل وهو أنها هل هي جائزة أم لا ٥٥ ، ٤٢ ، ٤٣ ج ٢٥ اجتماع العشر والخراج « لا يجتمع عشر وخراج » كذب

٤٢ ، ١٨ ج ٢٥ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ج ٢٩ أحمد يوجبها في العسل لما فيه من الآثار التي جمعها هو وإن كان غيره لم تبلغه إلا من طريق ضعيفة

١٨ ، ١٩ ، ٤٤ ج ٢٥ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ج ٢٠ ، ٣٧٦ ج ٢٩ المعادن إذا أخرج منها نصابا من الذهب والفضة ففيه الزكاة عند أخذه ، والياقوت والزبرجد عند أحمد ، ما يخرج من البحر لا زكاة فيه

٣٧٦ ، ٤٤ ج ٢٩ الركاز ، أبو حنيفة يجعل الركاز المعدن وغيره

باب زكاة النقدين

١١ ، ١٢ ج ٢٥ نصاب الذهب عشرون دينارا ، ما دون العشرين إن لم تكن قيمته مائتي درهم فلا زكاة فيه ، الخلاف فيما إذا كان أقل من عشرين وقيمه مائتي درهم

١٢ ج ٢٥ نصاب الورق (٢٠٠) درهم ١٠ - ١٢ ، ٣٠ ج ٢٥ إذا زاد على الخمس « ولا فيما دون خمس أواق صدقة »

٣٧١ ج ٢٠ مذهب أهل المدينة أن لا وقص إلا في الماشية بخلاف النقدين

٢٤٧ ج ١٩ الأوقية في لغة الرسول أربعون درهما

٥٧ ج ٢٥ العنب الذي يصير زبيبا لكنه قطفه قبل أن يصير زبيبا يخرج زبيبا بلا ريب

٢٨ ، ٤٦ ، ٥٧ ، ٢٢ ج ٢٥ من يبيع عنبه ورطبه قبل اليبس يجرؤه اخراج عشر الثمن ، إذا بلغ خمسة أوسق

٨٢ ، ٨٣ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٤٦ ، ٥٧ ج ٢٥ اخراج القيمة في الزكاة والكفارات ونحو ذلك الأظهر المنع إلا لحاجة أو مصلحة أو العدل ، أمثلة « أثتونسى بخميص أو لبيس ٠٠ » خلاف أصحاب أحمد وسببه ، والأقوال في المسألة

٢٤ ج ٢٥ يخرص النخل والكرم على أربابه ويخلى بينهم وبينه فإن شاؤا أكلوا وإن شاؤا باعوا ويخفف عنهم

٢٤ ج ٢٥ ما أكل من الزرع والقطافى وهو أخضر صغير فلا زكاة فيه « خففوا على الناس فإن فى المال ٠٠٠ »

٥٧ ج ٢٥ ، ٢٣٦ ج ٣٢ ، ٥٣٨ ج ٤ جواز العدول إلى الخرص للحاجة « إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع »

٨٤ ج ٢٥ إذا كان له ثمر وحنطة جيدة لم يخرج عنها ما هو دونها

٥٤ ، ٥٨ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٩ - ٦٣ ج ٢٥ ،

١٤٩ ج ٣٠ العشر على من نبت الزرع على ملكه ، إذا استأجر أرضا فالعشر على المستأجر وإن زارع أرضا فعلى كل منهما عشر ما أخرجه الله له ، وإن أعير أرضا أو

٨١ ج ٢١ أنف الذهب ورباط الاسنان به
يباح للضرورة

٨١ ج ٢١ الذهب والفضة يباحان للضرورة
مفردين وتبعاً

٨٧ ، ٨٨ ج ٢١ « نهى عن الذهب الامقطعاً »
« لا يباح من الذهب الا خريصة »

٨٧ ، ٨٨ ج ٢١ عن أحمد في يسير الذهب
ثلاثة أقوال ، من لبسه من الصحابة لم
يبلغه النهى

٦٤ ، ٦٥ ج ٢٥ يباح يسير الذهب التابع
لغيره كالطراز ونحوه

٦٤ ، ٦٥ ج ٢٥ لباس الذهب والفضة
يباح للنساء بالاتفاق

١٦ ، ١٧ ج ٢٥ الحلى ان كان للنساء
فلا زكاة فيه عند ٠٠٠٠ وقيل فيه الزكاة
وهو مروي عن ٠٠٠

١٧ ج ٢٥ حلية الرجال ما أبيع منه
فلا زكاة فيه ، وما يحرم اتخاذه ففيه الزكاة ،
وما اختلف فيه ففيه الخلاف

١٧ ج ٢٥ حلية الفرس فيه الزكاة
١٧ ج ٢٥ الدواة والمكحلة ونحو ذلك فيه
الزكاة سواء كان ذهباً أو فضة

٤٤ ج ٢٥ اختلاف قول أحمد في الحلى
المباح ، المنصور عند أصحابه أنه لا يجب ،
أبو حنيفة يوجبها في الذهب والفضة من
الحلى المباح وغيره

باب زكاة العروض

١٥ ، ١٦ ج ٢٥ العروض للتجارة فيها
الزكاة ، اذا حال عليها الحول ،

٢٤٧ - ٢٥٢ ج ١٩ الدرهم والدينار

لا يعرف لهما حد شرعى ولا طبعى ، مرجعه
الى العادة والاصطلاح ، الدراهم التى ضربها
عبد الملك ، تجب فى المغشوشة

١٣ ، ١٤ ج ٢٥ هل يضم الذهب الى الفضة
فيكمل بهما النصاب

٦٤ ، ٦٥ ج ٢٥ باب اللباس أوسع من باب
الآنية

٦٣ ج ٢٥ خاتم الفضة يباح

٦٤ ج ٢٥ ، ٨٨ ج ٢١ السيف يباح
تحليله بيسير الفضة

٦٤ ج ٢٥ الكلايب التى تمسك بها العمامة
وتحتاج اليها اذا كانت بزنة الخواتم كالمثقال
ونحوه فهي أولى بالاباحة

٦٤ ، ٦٦ ج ٢٥ حياصة الفضة فيها النزاع ،
ان كان فيها فضة يسيرة ابيحت على أصح
انقولين

٢٣٨ ج ٣١ جواز تحليلية لباس الخيل
بالفضة

٨٤ ، ٨٧ ج ٢١ ، ٦٤ ، ٦٥ ج ٢٥ ان كان
يسير الفضة للزينة أبيع منه مالا يباشر
بالاستعمال

٦٦ ، ٦٧ ج ٢٥ كتابة القرآن عليها مكروه ،
وكذلك على الدرهم والدينار

٦٣ ج ٢٥ ، ٨٧ ، ٨٨ ج ٢١ خاتم الذهب
حرام

٦٤ ج ٢٥ ، ٨٨ ج ٢١ يباح تحليلية السيف
بيسير الذهب على الصحيح

٦٦ ج ٢٥ حياصة الذهب محرمة

٨٩ ج ٢١ المضرب بالذهب داخل فى
النهى

الفطر من تمر أو شعير لأنه كان قوت أهل المدينة

٦٩ ج ٢٥ يجوز اخراج الدقيق وزنا
٧٠ ج ٢٥ ان زاد على الصاع في زكاة
الفطر ونواه نافلة جاز بلا كراهية

٧٠ ج ٢٥ هل الواجب صاع أو نصف
صاع أو أكثر

٧٣، ٧٢ ج ٢٥ من أوجب استيعاب الأصناف
الثمانية في صدقة الأموال أوجب الاستيعاب
في صدقة الفطر

٧٣ ج ٢٥ من كان من مذهبه عدم وجوب
الاستيعاب جوز دفع صدقة الفطر الى واحد
٧٣ ، ٧٥ ج ٢٥ من قال ان صدقة الفطر
تجرى مجرى صدقة الابدان لم يجوز اعطائها
الا لمن يستحق الكفارة وهم الآخذون
لحاجتهم ، هذا القول أقوى ..

٧٣ ، ٧٤ ج ٢٥ أضعف الأقوال قول من
يوجب على كل مسلم ان يدفع صدقة فطره
الى (١٢) أو (١٨) أو (٢٤) أو (٣٢)
أو (٢٨) ونحو ذلك

٧٤ ، ٧٥ ج ٢٥ لو فرض عدد مضطرون
وان قسم بينهم الصاع عاشوا وان خص به
بعضهم مات الباقيون فينبغي تفريقه بين
جماعة

٧٥-٧٨ ج ٢٥ ان قيل (انما الصدقات ٠٠٠)
نص في استيعاب الصدقة ؟ قيل هذا
خطأ لوجوه

باب اخراج الزكاة

٦٠٩ - ٦١٧ ج ٧ مسألة تكفير من ترك
الزكاة أو غيرها من الأركان جحدا أو كسلا
وبخلا

٤٥ ، ١٥ ج ٢٥ الأئمة الأربعة وسائر الأمة
الا من شذ متفقون على وجوبها في عرض
التجارة سواء كان التاجر مسافرا أو مقيما
أو متربصا أو مديرا ، وسواء كانت
التجارة ٠٠٠

١٦ ج ٢٥ مذهب مالك أن التجار على
قسمين متربص ومدير ٠٠٠٠ ، المتربص
عنده لا زكاة عليه الى أن يبيع السلعة
فيزكيها لعام واحد

٨٠ ج ٢٥ الأصناف التي يتجر فيها يجوز
ان يخرج عنها جميعا دراهم بالقيمة ، ان لم
يكن عنده دراهم فاعطى ثمنها بالقيمة
جاز (١)

باب صدقة الفطر

٣١١ ج ٢٣ ، ٥٥٢ ج ٢٠ الصحيح ان صدقة
الفطر تجب على الزوج والوالد تحملا ،
فلو اخرجتها الزوجة جاز

٥٥٢ ج ٢٠ لو اخرجها الذي يخرج عنه
بدون اذن المخاطب بها

٦٨ ج ٢٥ اذا كان أهل البلد يقتاتون أحد
هذه الأصناف الخمسة جاز اخراجها
بلا ريب

٦٨ ، ٦٩ ج ٢٥ ، ٤١٠ ج ١٠ ، ٣٢٦ ج ٢٢
الخلاف فيما اذا كانوا يقتاتون غيرها هل
يجب عليهم ان يخرجوا منها أو يجزؤهم
الأرز والمدخن والذرة ، أصح الأقوال الأخير
٦٩ ج ٢٥ ، ٢٠٥ ج ٢١ أمره بصدقة

(١) وتقدم اخراج القيمة في الزكاة في
باب زكاة الخارج من الأرض

٢٥٩ ، ٣٠٢ ج ٧ هل يكفر بترك الزكاة ،
أو اذا قاتل الامام عليها ، هل يقتل اذا قال :
أنا أؤديها ولا أدفعها الى الامام
٥١٩ ج ٢٨ اتفاق الصحابة ومن بعدهم
على قتال مانعي الزكاة
٤٥٠ - ٤٥٢ ج ٤ غلط بعض الفقهاء في
التسوية بين قتال البغاة وقاتل الخوارج
ومانعي الزكاة
٢٠ ، ٢١ ج ٢٢ اذا أخذ الامام الزكاة قهرا
لم تجزه في الباطن
٢٣١ ، ٢٣٢ ج ٣٥ تضعيف عمر الزكاة
على بنى تغلب
١٩ ، ٢٠ ج ٢٢ من زكى رياء قبلت منه
ظاهرا لا باطنا ولم تجب عليه الاعادة
اذا تاب

باب اهل الزكاة

٢٧٣ ج ٢٨ الصدقات لمن سمي الله في
كتابه (انما الصدقات)
٢٧٤ ج ٢٨ الفقراء والمساكين
٥٦٩ ، ٥٧٠ ج ٢٨ الفقير في الشرع
ليس الفقير اصطلاحا ، هل الفقير أشد حاجة
أم المسكين
٢٧٤ ج ٢٨ العاملين عليها
٢٧٤ - ٢٩٦ ج ٢٨ المؤلفة قلوبهم ، الحكمة
في اعطائهم ، هم نوعان كافر ومسلم
٥٧٨ - ٥٨٠ ج ٢٨ طعن الخوارج على
النبي في اعطائه المؤلفة والجواب عنه
١٨٣ ج ٢٩ انى لاعطى رجلا وادع من
هو أحب الي منهم ..
٩٤ ج ٣٣ ترك عمر اعطاء المؤلفة لأنه
استغنى في زمانه عن اعطائهم ، لا لنسخه
٢٧٤ ج ٢٨ في الرقاب

٨١ ج ٢٥ ما يأخذه ولاية المسلمين من
العشر وزكاة الماشية والتجارة وغير ذلك
يسقط ذلك عن صاحبه اذا صرف في مصارفه
الشرعية ، ان كان لا يصرفها في مصارفها
الشرعية ، فينبغي له أن لا يدفعها اليه الا أن
يكره فتجزؤه
٨٩ ج ٢٥ جيران المال أحق بصدقته فان
استغنوا عنها أعطى البعيد ، وان أعطاهما
الفقراء في غير البلد جاز
٨٥ ج ٢٥ من كان له أقارب مستحقين
للصدقة ولم تحصل لهم كفايتهم من جهة
غيره اعطاهم من الزكاة ولو كانوا في
بلد بعيد
٨٥ ، ٨٦ ج ٢٥ يجوز تعجيل الزكاة قبل
وجوبها بعد سبب الوجوب
٨٦ ج ٢٥ اذا ظن انه قد حال الحول أو في
نفسه اذا كان قد حال الحول فهي زكاة
والا تكون سلفا على ما يجب بعد أجزاء

دفع - عند هؤلاء - زكاته لواحد من صنف
٢٥٧ - ٢٥٩ ج ١٩ لا يجب ولا يستحب أن
يسوى بين أصناف أهل الزكاة ، بل العطاء
بحسب الحاجة والمنفعة

٢٠٧ ج ٣١ اذا فرض له القاضى شيئاً من
الصدقات له وللواردين عليه فهل لأحد أن
يزاحمه عليه

٨٠ ج ٢٥ الدين الذى على الميت يجوز أن يوفى
من الزكاة وان يملك لوارثه وغيره ، الذى
عليه الدين لا يعطى ليستوفى دينه

٨٤ ج ٢٥ اسقاط الدين عن المعسر لا يجزىء
عن زكاة العين

٨٤ ج ٢٥ اذا كان له دين على من يستحق
الزكاة جاز أن يسقط عنه قدر زكاة ذلك
الدين ويكون زكاة ذلك الدين

٨٩ ج ٢٥ ان كان له دين على حي أو ميت
لم يحتسب به من الزكاة

٦٩ ، ٨٨ ، ٨٥ / ٨٩ ج ٢٥ القريب الذى
يستحقها اذا كانت حاجته مثل حاجة الأجنبى
فهو أحق بها منه وان كان فى بلد بعيد وان
كان البعيد أحق لم يحاب بها القريب

٨٨ / ٩٣ ج ٢٥ يجوز أن يصرف الزكاة
الى من يستحقها وان كانوا من أقاربه الذين
ليسوا فى عياله / الذى لا ينفق عليه

٩٠ ج ٢٥ يجوز دفعها لمن يأخذ لحاجة
المسلمين وان كانوا من أقاربه

٩٠ ج ٢٥ الاظهر جواز دفعها الى الوالدين
اذا كانوا غارمين أو مكاتبين

٩٠ - ٩٢ ج ٢٥ ان كانوا فقراء وهو عاجز
عن نفقتهم فالأقوى دفعها اليهم فى هذه
الحال

١٨٣ ، ١٨٤ ج ٢٩ افتكاك الاسرى

٢٧٤ ج ٢٨ الغارمين ، فى سبيل الله ،
ابن السبيل

٥٦٩ ج ٢٨ من كان من ذوى الحاجات
كالفقراء والمساكين والغارمين وابن السبيل
وجب أن يعطوا من الزكوات ومن الأموال
المجهولة ومن الفىء مما فضل عن المصالح
العامة التى لا بد منها

٨٧ ج ٢٥ ينبغى للانسان ان يتحرى بالزكاة
المستحقين من الفقراء والمساكين والغارمين
وغيرهم من أهل الدين

٨٧ ج ٢٥ من اظهر بدعة أو فجورا استحق
العقوبة بالهجر وغيره

٨٧ ج ٢٥ من يأخذها وينفقها بحسب
اختياره أو ينفقها على عياله مع غناه لا يجوز
دفعها اليه ، لا تدفع الا لمستحقها أو لمن
يعطيها مستحقها

٨٨ ج ٢٥ اذا طلبها من لا يعلم حاجته
اليها وهو يعلم حاجة آخر فاعطاء من يعلم
حاجته أولى

٨٩ ج ٢٥ من قال أنا أصلى اعطى والا لم
يعط

٥٧٣ ج ٢٨ ، ٣٣ ج ٣٠ اذا ادعى الفقر
من لم يعرف بالغنى وطلب الأخذ من الزكاة
جاز ان يعطيه بلا بينة بعد ان يعلم ان لا حظ
فيها لغنى ولا ، وان ذكر له عيالا فهل
يفتقر الى بينة ، لا يجب ان تكون البينة من
من الشهود المعدلين ، بل ..

٧١ ، ٧٢ ، ٧٨ ج ٢٥ هل يجب على كل
مرك زكاة المال ان يستوعب بزكاته جميع
الأصناف المقدور عليها وان يعطى من كل
صنف ثلاثة أو الواجب ان لا يخرج بها عن
الأصناف الثمانية وان يتحرى العدل ، واذا

هذه الأربع « أربع من فعلهن فقد برا من
البخل : من آتى الزكاة ، وقرى الضيف ،
ووصل الرحم ، واعطى في النائبة »

١٧٧ ج ٢٩ صلة ذى الرحم المحتاج أفضل
من العتق

١١٣ - ١١٦ ج ٢٩ يستحب لمن وثق بإيمانه
ممن فعل المستحبات مالا يستحب لغيره
كالصدقة بجميع المال

٦ ج ٣١ اذا أخرج الصدقة من ماله فلم
يجد السائل تصدق بها على آخر

٤٥ ، ٤٦ ج ١١ ذم المسألة ، متى تجوز ،
جواز أخذ المال ممن غير سؤال ، حال
الصحابة في ذلك

٩٤ ج ٢٥ اذا اعطاه أخ له شيئا من الدنيا
فان كان سائلا بلسانه أو مشرفا الى ذلك
فلا ينبغي ان يقبله الا حيث تباح له المسألة
والاستشراف ، اذا اتاه ممن غير مسألة
ولا اشراف وكان الذى اعطاه حقه

٩٥ ج ٢٥ الغنى ينبغي له ان يكافأ بالمال
من اسداه اليه

٩٤ ج ٢٥ « ما اتاك من هذا المال وانت غير
مشرف »

٩٤ - ٩٧ ج ٢٥ « ان هذا المال حلوة
خضرة » جواز الرد وان كان من غير
مسألة ولا اشراف

٥٠٣ ، ٥٠٤ ج ١١ تعليم الأولاد الشحاذاة
ومنعمهم من الكسب يستحق صاحبه العقوبة
البليغة

٩١ ج ٢٥ دفع زكاتهم لجدهم لقضاء دينها
جائز ، وكذلك الى الأقارب لأجل الدين

٩٢ ج ٢٥ ان كان على الولد دين ولا وفاء له
جاز ان يأخذ من زكاة أبيه

٣٠ ، ٣١ ج ١٩ تحريم الصدقة على النبي
وأهل بيته تكميلا لتطهيرهم ودفعا للتهمة
عنه ، ليس له ولمن يؤونه من مال الله الا نفقتهم
٣١ ج ١٩ ذرو قريبا يعطون بمعروف من
مال الخمس والفى أحمد جعل
خمس الزكاة فيثا ٠٠٠

٩٣ ج ٣١ ، ٤٦٠ - ٤٦٣ ج ٢٢ أهل بيت
النبي كالعلويين والفاطمين الذين يدخل
فيهم بنو جعفر وبنو عقيل ، العباسيين ،
فى تحريم الصدقة على أزواجه روايتان وهم
من أهل بيته ، مواليهن لا يدخلون فى
موالى آله

٩١ ج ٢٥ ان كانت جدتهم مستغنية
بنفقتهم أو نفقة غيرهم لم تدفع اليها الزكاة
٩٢ ج ٢٥ من كان مستغنيا بنفقة أبيه
فلا حاجة به الى زكاته

٢٦٩ ج ٣١ تعريف كل من الصدقة والهدية
وأيهما أفضل

١٠٧ ، ١٠٨ ج ١١ اخراج فضول المال
والاقتصار على الكفاية أفضل ، مجرد حب
المال وجمعه لا يوجب عقابا اذا قام بالواجب
فيه

١٨٥ - ١٨٨ ، ١١٥ ، ١١٦ ج ٢٩ جماع
الواجبات المالية بلا عوض أربعة
أقسام ، البخل من ترك واحدة من

كتاب الصيام

٢٢٨ ج ١٧ اشتقاق الصوم

٦٠٦ ج ٧ / ٢٩٦ ج ٢٥ فرض في السنة الثانية / في رجب أو غيره

٦٠٩ - ٦١٧ ، ٢٥٥ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ج ٧ مسألة تكفير من ترك الصيام جحدا أو تكاسلا

١٨ ، ١٩ ج ٢٢ هل يقضيه من تركه متعمدا

١٣٣ - ١٤٣ / ١٤٦ - ١٨٣ ج ٢٥ الأدلة من القرآن والسنة على وجوب الصوم برؤية هلاله

٢٦٥ ج ٢٥ إذا أفطر في رمضان مستحلا لذلك وهو عالم بتحريمه وجب قتله ، ان كان فاسقا عوقب على فطره بما يراه الامام ، ١١٢ ، ١١٣ ج ٢٥ إذا كانت السماء مصحبة ولم يحصل أحد على الرؤية فليس بشك عند الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين ١٢٣ ، ١٢٤ ج ٢٥ لم يستحب الصوم في الصبح بل نهى عنه

١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٢٣ ج ٢٥ هل يسمى يوم الغيم يوم شك

٩٨ - ١٠٠ ، ١١٢ - ١٢٥ ، ١٧٨ ج ٢٥ ، ٢٨٩ ج ٢٢ الخلاف في صوم يوم الغيم - وهو ما اذا حال دون مطلع الهلال غيم أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان - هل يجب أولا يجوز أو يجوز ولا يجب ، الثابت عن أحمد انه يستحب ولا يوجبه

١٤٨ - ١٦٤ ج ٢٥ « الشهر تسع وعشرون

فلا تصوموا حتى تروه فان غم عليكم فاقدروا

له » « فأكملوا العدة ثلاثين » « فعدوا ثلاثين »

١٠٠ - ١٠٢ ، ١٧٨ ج ٢٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠

ج ٢٢ ثم ان صامه بنية مطلقة أو نية معلقة

أو قصد صوم ذلك تطوعا اجزا

١٧٨ ج ٢٥ اختلف هؤلاء هل يجوز أو يكره

أو يحرم أو يستحب ان يصام بغير نية

رمضان اذا لم يوافق عادة

١٠٣ - ١١٣ ج ٢٥ هل رؤية بعض البلاد

رؤية لجميعها ؟ فيه اضطراب ، عمدة أحمد

١٠٤ ، ١٠٥ ج ٢٥ الذين قالوا لا تكون رؤية

لجميعها منهم من حدد ذلك بمسافة قصر

أو اقليم ، مخالفة هذا التحديد للعقل

والشرع

١٠٥ - ١١٣ ج ٢٥ الصواب ان من بلغته

رؤية الهلال في الوقت الذي يؤدي بتلك الرؤية

الصوم أو الفطر أو النسك وجب اعتبار ذلك

بلا شك ، سواء رأى بمكان قريب أو بعيد

١٠٥ ، ١٠٩ ج ٢٥ اذا شهد بالرؤية نهار

تلك الليلة الى الغروب فعليهم امساك ما بقي

سواء كان من اقليم أو اقليمين ، ولا قضاء

عليهم

١٠٦ ، ١١١ ج ٢٥ اذا بلغهم الرؤية بعد

غروب الشمس فالمستقبل يجب صومه ،

والماضي ان رأى بمكان قريب - وهو ما يمكن

ان يبلغهم خبره في اليوم الاول - فهو كما

لو رأى ببلدهم ولم يبلغهم ، وان رأى بمكان

لا يمكن وصول خبره اليهم الا بعد مضي اليوم

الاول فلا قضاء عليهم

ولا نحسب ، الشهر هكذا وهكذا وهكذا
وعقد الإيهام في الثالثة ، والشهر هكذا
وهكذا وهكذا ، الأمية المذكورة هنا صفة
مدح وكمال من وجوه

« لا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه »
وجه الدالة منه

١٨١ ج ٢٥ بطلان القول بأن المراد بـ
« فاقدروا له » تقدير حساب

١٣٥ - ١٤٠ ج ٢٥ الشرائع قبلنا انما
علقت الأحكام بالأهلة وانما بدل من بدل
من اتباعهم

١٣٢ ج ٢٥ واجمع المسلمون عليه ،
ولا يعرف فيه خلاف قديم أصلا ولا خلاف
حديث

١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٨١ ج ٢٥ بعض المتأخرين
من المتفقهة الحادئين بعد المائة الثالثة زعم
انه اذا غم الهلال جاز للحاسب ان يعمل في
حق نفسه بالحساب ، هذا القول مع شذوذه
مسبق بالاجماع على خلافه ، اتباع ذلك في
الصحو أو تعليق عموم الحكم به لم يقله
مسلم ، والمحفوظ عن الشافعي كقول الجماعة

١٧٩ - ١٨٣ ، ١٣٣ ج ٢٥ وابتدع قوم من
المنتسبة الى الشيعة من الاسماعيلية ونحوهم
القول بالعدد دون الرؤية ، ومنهم من يروى
عن جعفر الصادق جدولا يعمل به ، افتراه
عليه عبد الله بن معاوية ، ومنهم من يعتمد
على أن رابع رجب أول رمضان ، أو على أن
خامس رمضان الماضي أول رمضان الحاضر ،
ومنهم من يعتمد على رؤيته بالمشرق قبل
الاستسرار ، بطلان هذه البدعة

١٠٦ ، ١٠٧ / ١٠٩ ، ١١٠ ج ٢٥ هؤلاء
الذين بلغهم الخبر في أثناء الشهر لا يبنون
الفطر الا على رؤيتهم ، الا اذا بلغهم في اليوم
الأول / واذا كانت الرؤية قليلة

١٠٦ ، ١١١ ج ٢٥ هلال الفطر اذا ثبتت
رؤيته في اليوم عملوا بذلك وان كان بعد
ذلك لم يكن فيه فائدة ، ولكن نقل التاريخ
١٠٥ - ١١٠ ، ١١٥ ج ٢٥ « صومكم يوم
تصومون وفطركم يوم تفطرون واضحاكم
يوم تضحون »

١٠٦ ، ١٠٧ ج ٢٥ اذا صام برؤية مكان
ثم سافر الى مكان تقدمت رؤيتهم أو تأخرت
١٢٦ - ١٣١ ج ٢٥ مقدمة في بيان كمال
الدين ووجوب الاعتصام به ، والنهي عن
التفرق

١٣١ ، ١٣٢ ج ٢٥ سبب تقديمها اصغاء
بعض الناس الى ما يقوله بعض جهال أهل
الحساب من ان الهلال يرى أولا يرى ويبني
على ذلك أما في باطنه ، وأما في باطنه
وظاهره أو يكون في قلبه حسيكة من ذلك
وشبهة قوية

١٣٢ ج ٢٥ نعلم بالاضطرار من دين الاسلام
ان العمل في رؤية هلال الصوم أو الحج أو
العدة أو الايلاء أو غير ذلك من الأحكام بقول
الحساب انه يرى أو لا يرى لا يجوز

١٣٣ - ١٤٣ ج ٢٥ الأدلة القرآنية على ان
المعتبر في الصيام وغيره الأهلة لا الحساب
١٤٦ - ١٨٣ ج ٢٥ الأدلة من السنة على ان
معرفة طلوع الهلال هو الرؤية لا الحساب
وجه الدلالة منها « انا امة أمية لا نكتب

١٨٣ - ٢٠١ ج ٢٥ ، ٥٨٩ - ٥٩١ ج ٦
الدليل العقلي على ان الطريق الى معرفة الهلال
هو الرؤية أن المحققين من أهل الحساب
كلهم على أنه لا يمكن ضبط الرؤية بحساب
بحيث يحكم بأنه يرى لا محالة أو لا يرى
البتة على وجه مطرد وإنما قد يتفق ذلك

١١٣ ، ١٨٤ - ١٨٦ ، ٢٠٧ ج ٢٥ ، ٢١٦
ج ٩ بيان امتناع ضبط ذلك بالحساب

١٨٥ - ١٨٩ ، ٢٠٧ ج ٢٥ ، ٢١٧ ج ٩ ،
٥٩٠ ، ٥٩١ ج ٦ غاية ما يمكن الحاسب
اذا صح حسابه ان يعرف - مثلاً - أن
القرصين اجتماعاً في الساعة الفلانية ، وأنه
عند غروب الشمس يكون قد فارقتها القمر
أما بعشر درجات مثلاً أو أقل أو أكثر ، اذا
كان بعده - مثلاً - عشرين درجة فهذا يرى
ماله محل حائل ، واذا كان على درجة واحدة
فلا يرى ، ما حول عشر درجات يختلف
باختلاف أسباب الرؤية من وجوه

١٨٩ ، ١٩٠ ، ٢٠٧ ج ٢٥ ، ٥٨٩ ج ٦
نزاعهم في قوس الرؤية كم ارتفاعه

١٨٣ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ج ٢٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧
ج ٩ أول من تكلم فيه بعض متأخريهم مثل
كوشيار الديلمي وأمثاله ، سبب ذلك

١٣٥ - ١٤٠ ج ٢٥ ، ٥٩ ، ٦٠ ج ١٥
الذي جاءت به الشريعة هو أكمل الأمور
وأصحها وأبينها وأحسنها وأبعدها عن
الاضطراب من اجتماع القرصين ، أو محاذات
برج كذا ، أو لأحدى نقطتي الرأس
أو الذنب

١٤٠ ، ١٤١ ج ٢٥ قد يسبب العمل
بالحساب في الصيام وغيره من الأحكام تغيير
الدين

٢٠٣ ج ٢٥ الشهر مأخوذ من الشهرة فاذا
لم يشتهر بين الناس لم يكن الشهر قد دخل
٥٩ ، ٦٠ ج ١٥ ، ١٣٧ - ١٤٢ ج ٢٥ ،
٢١١ ج ٢٢ ما حد من الشهر والعام ينقسم
في اصطلاح الأمم الى عددي وطبيعي ، الشهر
الهلالى طبعى وسنته عديدة ، والشهر
الشمسى عددي وسنته طبيعية

١٠٩ ، ١٠٢ ، ١١٥ - ١١٨ ج ٢٥ ، ٥٩١ ج ٦
الهلال مأخوذ من الظهور ورفع الصوت ،
اذا استهله الواحد أو الاثنان فلم يخبرا به
لم يكن هلالاً

١٤٣ - ١٤٦ ج ٢٥ اذا كان مبدأ الحكم
فى أول الشهر أو فى اثنائه حسبت جميع
الشهور بالأهلة وان كان بعضها أو جميعها
ناقصاً ، اذا وقع مبتداً الحكم فى اثناء الشهر
فان كان الشهر الأول كاملاً ثلاثين وان
كان ناقصاً جعل تسعة وعشرين

١١٤ - ١١٨ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٣ ج ٢٥
اذا رأى هلال الصوم وحده أو هلال الفطر
وحده فهل عليه ان يصوم برؤية
نفسه أو يفطر برؤية نفسه أو لا يفطر
ولا يصوم الا مع الناس ، الأظهر الأخير

٢٠٤ ، ٢٠٥ ج ٢٥ المنفرد برؤية هلال
شوال لا يفطر علانية ولا سرا

١١٧ ، ١١٨ ج ٢٥ من كان فى مكان ليس
فيه غيره اذا رآه صامه واذا روى فى مكان
آخر أو ثبت نصف النهار لم يجب عليه
القضاء

١٠٦ ، ١١١ ، ١١٢ ج ٢٥ اذا روى بمكان
لا يمكن وصول خبره اليهم الا بعد انقضاء
النسك فلا تأثير له فيه

٢١٢ ج ٢٥ اذا سافر في اثناء يوم جاز له
الفطر

٢١٢ ج ٢٥ اليوم الثاني يفطر فيه بلا ريب
وان كان مقدار سفره يومين

٢١٢ ج ٢٥ اذا قدم المسافر في اثناء اليوم
فهل عليه الامساك ، عليه القضاء أمسك أولا
٢١٣ ج ٢٥ ينظر من عادته السفر اذا كان له
بلد يأوى اليه

٢١٣ ج ٢٥ من كان معه في السفينة امرأته
وجميع مصالحه ولا يزال مسافرا لا يفطر

٢١٣ ج ٢٥ أهل البادية الذين يشتون في
مكان ويصيفون في مكان اذا كانوا في حال
ظعنهم من الصيف الى المشتى وبالعكس
افطروا

٢١٨ ج ٢٥ اذا كانت الحامل تخاف على
جنينها أفطرت وقضت وتطعم عن كل يوم
مسكينا رطلا من خبز بادمه

٢١٧ ج ٢٥ اذا كان كلما أراد أن يصوم
أغمى عليه ٠٠ أفطر وقضى فان كان يصيبه
في أي وقت صام كان عاجزا عن الصيام
فيطعم عن كل يوم مسكينا

٢٦٣ ج ١٨ ، ٢١٤ ج ٢٥ ، ٥٧٠ ج ٢٠
المسلم الذي يعلم ان غدا من رمضان وهو
يريد صوم رمضان لا بد ان ينويه ضرورة ،
ولا يحتاج ان يتكلم به ، أكثر ما يقع عدم
التبَيُّت والتعيين في رمضان عند الاشتباه
٣٤ ، ٣٥ ج ٧ « لا صيام لمن لم يبيت الصيام
من الليل »

١١٩ - ١٢١ ج ٢٥ تبَيُّت نية الصوم على
ثلاثة أقوال أوسطها ان المفروض لا يعجز
الا بتبَيُّت نية ، واما النفل فيجزئه بنية
من النهار

٢٠٤ - ٢٠٥ ج ٢٥ اذا رأى هلال ذي الحجة
أو أخبره ثقتان انهما رأياه ولم يثبت
عند حاكم فلهن ان يصومه وان كان في
نفس الأمر يكون عاشرا

٢٠٦ ، ٢٠٧ ج ٢٥ ان قيل قد يكون الامام
الذي فوض اليه اثبات الهلال مقصرا لرد
شهادة العدول : اما لتقصيره في البحث
عن عدالتهم ، واما رد شهادتهم لعداوة بيته
وبينهم ، وغير ذلك من الأسباب أو لاعتماده
على قول المنجم

١٠٩ ج ٢٥ اذا بلغ صبي أو أفاق مجنون
في اثناء اليوم قبل الأكل أو بعده أمسكوا
ولا قضاء عليهم

١٠٥ ، ١٠٩ ج ٢٥ اذا شهد بالرؤية نهار
تلك الليلة الى الغروب فعليهم امساك ما بقي
سواء كان من اقليم أو اقليمين ، ولا قضاء
عليهم

٢٠٩ - ٢١١ ج ٢٥ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ج ٢٢ /
٣٤٥ ج ١ يجوز الفطر للمسافر باتفاق
الأمة ، سواء كان قادرا على الصيام أو عاجزا
وسواء شق عليه الصوم أو لم يشق / تخفيفا
٢٠٩ - ٢١١ ج ٢٥ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ج ٢٢
انما تنازعت الأمة في جواز الصيام للمسافر
٢١١ ج ٢٥ « ليس من البر الصيام في
السفر » كنا نسافر مع النبي فمنا الصائم
ومنا المفطر

٢١٤ ج ٢٥ ، ٢٨٨ ج ٢٢ وانفطر له أفضل
٢١١ ، ٢١٢ ج ٢٥ مقدار السفر الذي
يفطر فيه (١)

(١) وانظر تحديد السفر ص ٨١ ، ٨٢

١٢٠ ج ٢٥ يجزى التطوع بنية بعد الزوال ،
الثواب من حين نواه

١٢١ ج ٢٥ اختلفوا فى نية التعيين على
ثلاثة أقوال (١) انه لا بد من نية رمضان
فلا يجزى نية مطلقة ولا معينة لغير رمضان
١٠٠ ، ١٠١ ، ٢١٤ ج ٢٥ من علم ان غدا
من رمضان فلا بد من التعيين فى هذه
الصورة ، فان نوى نفلا أو صوما مطلقا لم
يجزه ، وان كان لا يعلم ان غدا من رمضان
فهنا لا يجب عليه التعيين

باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة

٢١٩ - ٢٢١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ج ٢٥ الأكل
والشرب والجماع تفطر بالاجماع

٢٤٣ ، ٢٤٤ ج ٢١ الوطء فى الدبر يفسد
العبادات التى تفسد بالوطء فى القبل
كالصيام

٢٢٠ ج ٢٥ انزال الماء من الأنف يفطر
٢٥٨ ج ٢٠ يفطر بالسعوط

٢٤٥ ، ٢٤٧ ج ٢٥ الممنوع منه هو ما يصل
الى المعدة فيستحيل دما ويتوزع على البدن
٢٤٦ ج ٢٥ « اذا دخل رمضان ٠٠٠
وصفدت الشياطين »

٢٢١ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٦٧ ج ٢٥ القيء
يفطر وهل على من استقاء مع القضاء كفارة
٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥ ج ٢٥ « من ذرعه قيء
وهو صائم فليس عليه قضاء وان استقاء
فليقض »

٢٢٢ ج ٢٥ « قاء فافطر »

٢٢٤ ج ٢٥ « من استمنى فانزل أفطر »

٢٦٥ ج ٢٥ اذا قيل زوجته أو ضمها فامضى
فسد صومه عند أكثر العلماء

٢٢٤ ، ٢٥٢ - ٢٥٨ ، ٢٦٧ ج ٢٥ ، ٥٢٧
ج ٢٠ التفطير بالحجامة والفساد ونحوهما ،
نزاع العلماء فى المسألة

٢٦٨ ج ٢٥ اذا افتصد بسبب وجع فى
رأسه فألحوظ القضاء ، ان أمكنه تأخير
الفساد أخره

٢٥٤ - ٢٥٨ ج ٢٥ « افطر الحاجم والمحجوم »
٢٥٢ - ٢٥٥ ج ٢٥ « احتجم وهو محرم
صائم »

٢٢٣ - ٢٢٥ ج ٢٥ « ثلاث لا تفطر القيء
والحجامة والاحتلام »

٢٢٠ ، ٢٤٤ ج ٢٥ دم الحيض ينافى
الصيام

٢٤٨ - ٢٥٢ ، ٢٦٧ ج ٢٥ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨
ج ٢٠ علة التفطير بالجماع والحيض
والاستقاء والحجامة والفساد ، الفرق
بينها وبين خروج الاخشين والاحتلام
والاستحاضة وخروج الدم بالجرح والدمامل
والاستحاضة والرعاف

٢٣٣ ، ٢٧٦ ج ٢٥ ، ٥٢٨ ج ٢٠ نزاع
العلماء فى التفطير بالكحل والحقنة وما يقطر
فى الاحليل ومداداة الجائفة والمأمومة ،
الظاهر انه لا يفطر بشئ من ذلك

٢٣٤ ، ٢٣٥ ج ٢٥ « ليتق انصائم الاثم »
« اكتحل وأنا صائم قال نعم »

٢٣٥ - ٢٤٨ ج ٢٥ احتج من قال بالتفطير
بها باقيسة ، الجواب عنها

٢٦٧ ج ٢٥ الادهان لا يفطر بلا ريب

٢٢٦ - ٢٢٨ ج ٢٥ المجامع ناسيا ليس عليه كفارة

١٥ ج ١٩ هل يشترط في وجوب الكفارة ان يكون الواطى قد افسد صوما صحيحا ، من لم ينو الصوم ثم جامع ، ومن جامع ثم كفر ثم جامع

٢٦٠ - ٢٦٣ ج ٢٥ اذا اراد ان يواقع زوجته في اثناء النهار فافطر بالاكل قبل ان يجامع ثم جامع

١٢٠ ج ٣٤ كفارة الجماع في رمضان على الترتيب ، وقد يلزم بما هو اصعب عليه

١٣٩ ج ٢١ الموالات في صوم الشهرين واجبة ، اذا قطعه لعذر لا يمكن الاحتراز منه لم يقطع التتابع

٢٥٢ ، ٢٥٣ ج ١٩ لفظ الاطعام لم يقدره الشارع (من اوسط)

٧٣ ج ٢٥ لا تدفع الكفارة الا لمن ياخذ لحاجة نفسه

باب ما يكره ويستحب وحكم القضاء

٢٦٦ ج ٢٥ ذوق الطعام يكره لغير حاجة ولا يفطر

٢٦٦ ج ٢٥ تكره المبالغة في المضضنة والاستنشاق

٢١٦ ج ٢٥ اذا غاب القرص افطر الصائم ولا عبرة بالحمرة الشديدة الباقية في الافق

٢٣٠ ج ٢٥ هل يؤخر مع الغيم

٢٦٩ ج ٢٥ اذا اتصل به المرض ولم يمكنه القضاء فليس على الورثة الا الاطعام عنه ، اذا صام عنه تطوعا وأهداه نفعه ذلك

٢٥٨ ج ٢٠ اذا ابتلع مالا يغذى كالحصاة لم يفطر

٢٢٨ ، ٢٢٩ ج ٢٥ ، ٥٦٩ - ٥٧٣ ج ٢٠ اذا اكل أو شرب أو جامع ناسيا أو مخطئا فلا قضاء عليه

٥٢٨ ج ٢٠ الاحتلام لا يمكن الاحتراز منه ٥٧١ - ٥٧٢ ج ٢٠ ، ٣٠ ج ٢١ من اكل يظن بقاء الليل لم يفطر

٢٦٠ ج ٢٥ الشاك في طلوع الفجر يجوز له الاكل والشرب والجماع ولا قضاء عليه ٢١٦ ج ٢٥ اذا كان المؤذن يؤذن قبل طلوع الفجر فلا بأس بالاكل والشرب بعد ذلك بزمان يسير ، لو علم بعد ذلك انه اكل بعد طلوع الفجر فالأظهر لا قضاء

٢٥٩ ، ٢٦٠ ج ٢٥ اذا باشر زوجته وهو يسمع المتسحر يتكلم فلا يدرى اهو يتسحر أو يتكلم ثم غلب ظنه انه يتسحر فوطئها وبعد يسير اضاء الصبح لا قضاء عليه ولا كفارة

٢٦٣ ج ٢٥ اذا وطئ امرأته وقت طلوع الفجر معتقدا بقاء الليل ثم تبين ان الفجر قد طلع فلا قضاء عليه ولا كفارة

٢٢ ج ١٦ اذا طلع عليه الفجر وهو مولج فهل نزعه جماع

٥٧١ - ٥٧٣ ج ٢٠ من اكل يظن الغروب لم يفطر

٢٣١ - ٢٣٣ ج ٢٥ « افطرننا يوم غيم ثم طلعت الشمس ولم يذكر قضاء »

٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٦٣ ج ٢٥ هل يقضى المجامع المتعمد في نهار رمضان وتلزمه كفارة

باب صوم التطوع

٣٩١ ج ١٠ أصول العبادات : الصلاة والصيام والقراءة

٢٧٤ ج ٢٥ أمره النبي أن يصوم من كل شهر ثلاثة أيام

٢٨٩ ج ٢٥ إذا نذر صوم الاثنين والخميس فانتقل إلى صوم يوم وفطر يوم فقد انتقل إلى ما هو أفضل

٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣١٠ - ٣١٢ ج ٢٥ إنما شرع في يوم عاشوراء الصيام ، قد كان واجبا ثم نسخ وجوبه بصوم رمضان ، يستحب لمن صامه أن يصوم معه التاسع

٥١٢ - ٥١٤ ج ٤ ، ٢٩٩ ج ٢٥ بعض المتسننة يفعل في يوم عاشوراء ما ظنّه مستحبا من الكحل والاعتسال والحناء والمصافحة وطبخ الحبوب وإظهار السرور وغير ذلك ، لم يرد فيه حديث عن النبي ولا عن أصحابه ولا استحبّه أحد من أئمة المسلمين

٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣١٢ - ٣١٤ ج ٢٥ ما روى في ذلك وفي الصلاة يوم عاشوراء ونفى التوسيع على الأهل فيه

٣٠٧ - ٣١٤ ج ٢٥ الروافض تتخذ ذلك اليوم مأتما ، ومن عارضهم من النواصب أو من الجهال يتخذون يوم عاشوراء موسما كمواسم الأعياد والأفراح

٥١٣ ج ٤ « من اغتسل يوم عاشوراء ٠٠٠ » ٢٧٥ ج ٢٥ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ج ٢٢ أفضل الصيام صيام يوم وفطر يوم

٢٧٥ ج ٢٥ النهى عن صيام الدهر

٢٧٤ ، ٢٧٥ ج ٢٥ أمره لعبد الله بن عمرو

بالاقتصاد في الصيام والصلاة والقراءة ، صوم عبد الله بن عمرو

٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ج ٢٥ متى كانت العبادة توجب له ضررا يمنعه من فعل واجب أنفع له منها حرمت

٢٧٣ ج ٢٥ أن كانت توقعه في محرم لا يقاوم مفسدة مصلحتها حرمت

٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ج ٢٥ أن أضعفته عما هو أصلح منها أو أوقعته في مكرهات كرهت

٢٧٦ - ٢٧٨ ج ٢٥ من نذر صوم نصف الدهر فاضر ذلك بعقله وبدنه فعليه أن يفطر ويكفر كفارة يمين ، ويكون فطره قدر ما يصلح به عقله وبدنه

٢٧٩ ، ٢٨٠ ج ٢٥ قوله : أريد أن أقتل نفسي في الله

٢٨١ - ٢٨٤ ج ٢٥ الأجر على قدر منفعة العمل وطاعة الله لا على قدر مشقته

٤٥٩ ج ٤ ، ٣٠٠ ج ٢٢ جاءت الشريعة في الصيام والاكل والنكاح بما يصلح به دين الانسان وبدنه

٢٩٠ ، ٢٩١ ج ٢٥ صوم رجب بخصوصه كل أحاديثه ضعيفة بل موضوعة ، متى أفطر بعضا لم يكره صوم البعض

٢٩٠ ج ٢٥ تخصيص رجب وشعبان جميعا بالصوم والاعتكاف لم يرد فيه شيء

٢٩١ ج ٢٥ صوم الأربعة الأشهر الحرم جميعا

٢٨٤ - ٢٨٦ ج ٢٥ ليلة القدر في العشر
الأواخر من رمضان ، وتكون في الوتر منها ،
الوتر يكون باعتبار الماضي ٠٠٠ ويكون
باعتبار ما بقي « لتاسعة ، تبقى لخامسة
تبقى ، لثالثة تبقى »

٢٨٥ ج ٢٥ ينبغي ان يتحراها المؤمن في
العشر الأواخر جميعه ، وتكون في السبع
الأواخر أكثر ، أكثر ما تكون ليلة سبع
وعشرين ، ما روى في علاماتها ، قد تكشف
لبعض الناس أو يفتح على قبله من المشاهدة
ما يتبين به الأمر

٢٨٦ ج ٢٥ ليلة الاسراء أفضل في حق
النبي ، وليلة القدر أفضل بالنسبة الى
الامة

٢٨٨ ، ٢٨٩ ج ٢٥ أفضل أيام الأسبوع
يوم الجمعة وأفضل أيام العام يوم النحر
وهو أفضل من يوم عرفة

٢٨٧ ج ٢٥ أيام عشر ذي الحجة أفضل
من أيام العشر من رمضان ، ونياى العشر
الأواخر أفضل من لياليها

باب الاعتكاف واحكام المساجد

٢٩٥ - ٢٩٧ ج ٢٥ انجم بين قول عائشة
« ما زال يعتكف حتى فارق الدنيا » وبين
ما علم من تركه الاعتكاف ثلاثة أهوام ،
وهل يقضى الاعتكاف

٢٩١ ، ٢٩٢ ج ٢٥ كل من صام صوما
مشروعاً وأراد ان يعتكف من صيامه كان
جائزاً ، ان اعتكف بدون انصيام ففيه قولان
٢٥١ ، ٢٥٢ ج ٢٧ الاعتكاف في الجوامع ،
لا يكون الاعتكاف لا بخلوة ولا بغير خذوة
لا في غار ولا عند قبر ولا غير ذلك

١٢٣ ج ٢٦ الاعتكاف يشترط نه المسجد

ولا تشترط له الطهارة

٢١٥ ، ١٢٣ ج ٢٦ اذا حاضت المعتكفة
خرجت من المسجد ونصب لها قبة بفنائها
٤١ ، ٥٠ ج ٣١ اذا نذر اعتكافاً في مكان
ليس فيه مزية شرعية غير المساجد الثلاثة
لم يتعين ، وله ان يفعل ذلك في غيره ،
وهل تجب الكفارة

١٩٩ ج ٢٢ لو نذر ان يصلى أو يعتكف في
بقعة من المسجد لم تتعين

٧ ، ٨ ، ٣٢٤ ج ٢٧ المسجد الحرام
أفضل المساجد ويليه مسجد النبي ويليه
المسجد الأقصى ، الصلاة في المسجد الحرام
أفضل منها في مسجد النبي

٢٤٥ ، ٢٤٦ ج ٣١ اذا نذر الصلاة في بيت
المقدس اجزأ عنه الصلاة في أحد الحرمين ،
ولو نذر الصلاة في مسجد النبي اجزأه في
المسجد الحرام ، اذا نذر الصلاة في المسجد
الحرام لم يجزئه في غيره

٦ ، ٧ ج ٢٧ اذا نذر اتيان المسجد الحرام
لحج أو عمرة وجب عليه الوفاء

٣٣٣ ، ٣٢٢ ، ٦ ، ٧ ج ٢٧ اذا نذر المشى
الى المسجد الحرام لزمه ، ولو نذر ان يذهب
الى مسجد المدينة أو بيت المقدس ففيه قولان
١٥ ج ٢٧ تشرع زيارة بيت المقدس الا في
الأوقات التي تقصدها الضلال

٣٥١ ج ٢٧ حكمة شرعية انسفر الى المساجد
الثلاثة

٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ج ٢٧ متى بنيت هذه
المساجد ومن بناها وصلى فيها

٢١ ، ٢٤٧ - ٢٥١ ج ٢٧ « لا تشد الرحال
الا الى ثلاثة مساجد ٠٠٠ »

٢٨٣ ، ٢٨٤ ج ١٨ أفضل الأوطان فسى
حق كل انسان

٢٤٧ ج ١٩ المسجد الحرام يعبر به عن
عن المسجد وما حوله من الحرم

١١ ج ٢٧ المسجد الأقصى اسم للمسجد
الذى بنى سلاه سليمان ، صار بعض الناس
يسمى الأقصى الذى بناه عمر ، الصلاة فى
هذا المصلى الذى بناه عمر أفضل من الصلاة
فى سائر المسجد

١٩٦ ج ٢٢ هل ينبغى للمعتكف ان يأكل
فى المسجد أو فى بيته

٣٥٣ ج ٢٧ لا تحرم مباشرة المحرم
والمعتكف بدون شهوة

٥٥٣ ج ١٠ أفضل الأذكار ، مالا يشرع
منها

٢٩٢ - ٢٩٤ ج ٢٥ الصمت عن الكلام
مطلقا فى انصوم أو الاعتكاف أو غيرها بدعة
مكروهة ، وهل ذلك محرم ، وإذا فعله على
وجه التدين (١)

أحكام المساجد

٣٦٠ ج ٢٨ تعاهد مساجد المسلمين

٢٠٤ ج ٢٢ يمان المسجد عما يؤذيه
ويؤذى المصلين فيه ، رفع الصبيان أصواتهم
فيه وتوسيعهم تحصره لا سيما فى وقت
الصلاة منكر

٢٠١ ج ٢٢ يجوز ان يبصق فى ثيابه فى
المسجد ويمتخط فى ثيابه

(١) وتقدم نى العيدين ما يتعلق بأعياد
النصارى وحكم ما يعمل المسلم فى
أعيادهم من طبخ الأطعمة
أو التشبيه بهم فى أعيادهم

٢٠٣ ج ٢٢ لا يجوز الذبح فسى المسجد
لا ضحايا ولا غيرها

٢٠٣ ج ٢٢ لا يجوز ان يدفن فى المسجد
ميت لا صغير ولا كبير ولا جنين ولا غيره

٤١٨ ج ٢٧ من كره بناء المساجد بالحجارة
واقصة والساج من الصحابة والتابعين ،
هؤلاء لما فعله الوليد أكره

١٩٣ ج ٢٢ ليس للمسلم ان يتخذ المسجد
طريقا ،

١٩٦ - ٢٠٠ ، ٢٠٤ ج ٢٢ اذا اتخذ المسجد
بمنزلة البيوت فى أكله وشربه ونومه وسائر
أحواله منع ، الرخصة فى بعض ذلك فى
الشيء اليسير ولذوى الحاجات العارضة

٢٠١ ، ٢٠٣ ج ٢٥ ، ٢٠٩ ج ٣١ لا يجوز
الاستنجاء فى المساجد ، ولا يكره الوضوء
فيها اذا لم يحصل معه امتخاط أو بصاق
١٩٣ ج ٢٢ يمنع الكافر أن يتخذ المسجد
طريقا بلا ريب

١٩٤ ج ٢٢ اذا دخله ذمى لمصلحة ، وهل
يشترط اذن المسلم

٢٠٥ ج ٢٢ ليس لأحد ان يفعل فى المسجد
ولا على بابيه أو قريبا منه ما يشوش على
أهل القراءة والصلاة والذكر واندعاء فيه
ويمنع

٢٠٦ ج ٢٢ السؤال فى المسجد وخارج
المسجد محرم الا لضرورة

٢٠٦ ج ٢٢ اذا كان به ضرورة وسأل فى
المسجد ولم يؤذ أحدا بتخطيه ولا غيره ولم
يكذب فيما يرويه ولم يجهر جهرا يفسر
الناس ... جاز

أن الله شرع لإبراهيم السعي ورمي الجمار والوقوف بعرفات بعد ما كان من أمر هاجر واسماعيل وقصة الذبيح وغير ذلك ما كان ٢٦٤ ج ٢٧ لم يوجب الخليل الحج ، ولم يكن الحج واجبا في أول الاسلام

٦٠٦ ، ٦٠٧ ج ٧ ، ٤٨٧ ج ١٧ ، ٢٦٥ ج ٢٧ نزاع الناس متى فرض ، فرض سنة تسع أو عشر ، آية الايجاب (ولله على الناس حج البيت ٠٠)

٧ ، ٨ ج ٢٦ من قال انه فرض سنة ست احتج بآية الاتمام ، لزومهما بالشروع

١٤١ ج ٢٥ سبب تأخير النبي للحج ان العرب قد غيرته عن ميقاته

٤٢٨ ج ١٠ الحج أفضل للنساء من الجهاد بخلاف الرجال

٤٣ ج ٤ « الحج من سبيل الله »

١٠ ، ١٣ ج ٢٦ الاكثر من الحج أفضل من التصدق بنفقته على الفقراء

١١ ج ٢٦ الحج عن الوالدين من برهما ، الأم أسبق في البر الا اذا لم يحج الوالد الفرض

٢٥٩ ، ٣٠٢ ج ٧ ، ٢٥٦ ج ٤ هل يكون مسلما من ترك الحج أو غيره من الأركان ٦٠٩ - ٦١٧ ج ٧ مسألة تكفير من ترك الحج أو غيره من الأركان جحدا أو كسلا أو بخلا

٢٠٢ ج ١٤ من لم يحج خيف عليه الموت على غير الاسلام

٥ - ٩ ، ١٩٧ ، ٢٥٦ ج ٢٦ الاظهر في الدليل عدم وجوب العمرة ، تعليل عسدم الوجوب

٢٠٠ ج ٢٢ الكلام الذي يحبه الله ورسوله في المسجد حسن ، المحرم في المسجد أشد تحريما ، وكذلك المكروه ، ويكره فيه فضول المباح

١٩٥ ج ٢٢ ، ٤١ ج ٣١ ليس لأحد أن يختص بشئ من المسجد بحيث يمنع منه غيره دائما « النهي عن ايطان كايطان البعير » ١٩٨ ج ٢٢ اذا منع من يقرأ القرآن في تلك البقعة وقال هذا موضعنا فهو ظالم من وجوه ١٨٩ ، ١٩٠ ج ٢٢ واذا احتج بأن أولئك يقرؤن لأجل الوقف وهذا ليس من أهل الوقف

٢٠٠ ج ٢٢ المشى بالنعال في المسجد جائز ، ينبغي لمن أتى المسجد ان ينظر فيهما ٠٠٠

٢٠٤ ج ٢٢ لا تغسل الموتى في المسجد ، اذا أحدث في المسجد ما يضر بالمصلين أزيل وعمل بما يصلحهم

٢٠١ ج ٢٢ السواك في المسجد لا يكره

٢٠١ ، ٢٠٢ ج ٢٢ ان سرح شعره وجمع الشعر فلم يترك في المسجد فلا بأس

كتاب المناسك

٤٨٣ ج ١٧ النسك في اللغة

٩٨ ج ٢٦ منسك المؤلف الأول ، والثاني

٤٨٢ - ٤٨٤ ج ١٧ وكان لإبراهيم وآل

إبراهيم من محبة الله وعبادته والإيمان به

وطاعته ما لم يكن لغيرهم فخصهم الله بأن

جعل لبيته الذي بنوه خصائص لا توجد

لغيره ، وجعل ما جعله مسن أفعالهم قدوة

للناس وعبادة يتبعونهم فيها ، ولا ريب

٤٥ ج ٢٦ العمرة واجبة في أشهر الروايتين
عن أحمد ، ومن أصحابه من جعلها ثلاث
روايات

٢٥٧ - ٢٦٠ ج ٢٦ لا تجب العمرة على أهل
مكة ولا تستحب لهم

٩ ج ٢٦ « العمرة هي الحج الأصغر »
لا يدل على الوجوب

١٠ ج ٢٦ اذا اعتمرت عن نفسها غير العمرة
عن بنتها جاز

٣٤٤ ج ١٠ شرط التكليف ، ومتى يسقط
تخفيفا

٣١٤ - ٣١٨ ج ٢١ ليس كل مركب لم
يكن موجودا على عهد النبي لا يحل

١٢ ج ٢٦ اذا كانت تملك أكثر من ألف درهم
وجب عليها الحج وتزوج بنتها بالباقي
ان شاءت .

١٦٠ ج ٢٠ اذا بذلت الاستطاعة لمن يريد
الحج فهل يجب عليه واذا بذلها ولده

٢٠ ، ٢٨ ج ٢٦ يجوز ان يحج المدين
المعسر اذا حججه غيره ولم يكن فسى ذلك
اضاعة لحق المدين

٢٨ ج ٣٠ متى حج به أبوه من ماله جاز ،
وهل يجب عليه الحج اذا بذل أبوه المال

٨٩ ، ٩٠ ج ٢١ / ٣٠٣ ج ٢٦ اذا حج
بالمال الحرام / أو على بعير محرم

١٢ ج ٢٦ الشيخ اكبر اذا لم يستطع
الركوب على الدابة استناب من يحج عنه

١٤ - ١٩ ج ٢٦ الحج عن المعصوب أو الميت
بمال يأخذه لينفقه في الحج ويرد الفضل
مستحب اذا كان مقصوده أحد شيئين :
الاحسان الى المحجوج عنه ، أو نفس الحج
والشوق الى المشاعر

١٦ - ٢٠ ج ٢٦ ان كان قصده الاكتساب
بذلك - وهو ان يستفضل مالا فهذا صورة
الاجارة والبعالة - لا يستحب وان قيل
بجوازه ، وكذلك المال المأخوذ

١٧ ، ١٩ ج ٢٦ ان كان محتاجا الى النفقة
في الحج وقضاء الدين الواجب عليه أو النفقة
بعد رجوعه

١١١ ج ٢٢ العبد ليس محرما لمولاته في
السفر

١٣ ج ٢٦ اذا كانت من القواعد وقد يثبت
من النكاح جاز - في احد القولين - أن
تحج مع من تأمنه

١٣ ج ٢٦ يجوز للمرأة ان تحج عن امرأة
أخرى سواء كانت بنتها أو غير بنتها ،
ويجوز ان تحج المرأة عن الرجل

٢١ ج ٢٦ اذا خرج حاجا من حين وجب
عليه الحج فمات في الطريق لم يمت عاصيا
وله أجر نيته ، وان فرط ومات قبل أدائه
مات عاصيا وله أجر ما فعله ولم يسقط عنه
الفرض ويحج عنه من حيث بلغ

باب المواقيت

١٩٣ ، ١٩٤ ج ٢١ ، ٤٨٧ ج ١٧ لما فرض
الحج وقت ثلاث مواقيت . . . ولما فتح اليمن
وقت يللم ، ثم وقت ذات عرق لأهل
العراق

٩٩ ج ٢٦ ما بين هذه المواقيت وبين مكة ،
أهل المغرب يحرمون من رابغ وهو قبل
الجحفة ، اذا اجتازوا بالمدينة احرموا من
ميقاتها ، ان أخوا الاحرام الى الجحفة ففيه نزاع
٢٩٤ ج ٢٦ المنشئ للحج والعمرة من
مكان دون الميقات يحرم منه

ورداء سواء كانا مخيطين أو غير مخيطين ولو أحرم في غيرهما جاز ١١٠ ج ٢٦ يجوز أن يلبس كل ما كان من جنس الأزار والرداء

١٠٩ ج ٢٦ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ٢١ ج ١٢١ ، ١٢٢ ج ١٣ الأفضل أن يحرم في نعلين أن تيسر ، أن لم يجدها لبس خفين ، وليس عليه أن يقطعهما دون الكعبين ، ولا فدية عليه ١١٠ ج ٢٦ ، ١٩٢ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ج ٢١ يجوز أن يلبس ما دون الكعبين سواء كان واجدا للنعلين أو فاقدًا لهما كالمداس والجمجم ١١١ ج ٢٦ ، ٢٠٥ ج ٢١ لا يلبس ما كان في معنى الخف كالموق والجرموق ونحو ذلك ١٩١ - ٢٠٧ ج ٢١ « ما يلبس المحرم قال لا يلبس القميص ولا العمائم ولا السراويلات ولا الخفاف إلا لمن لم يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعها حتى يكونا أسفل من الكعبين » ١٩١ - ٢٠٠ ج ٢١ « السراويل لمن لم يجد الأزار والخفاف لمن لم يجد النعلين »

٢٠٣ ج ٢١ أن قيل فينبغي أن يرخص في لبس القميص والجبة ونحوها لمن لم يجد الرداء

١٩٥ ج ٢١ « من لم يجد نعلين فليلبس خفين ومن لم يجد أزارا فليلبس سراويل » ١٠٨ ، ١٠٩ ج ٢٦ أن كان يصلي فرضا أحرم عقبه ، ليس للأحرام صلاة تختبه وهو أرجح القولين

١٠٨ ، ٢٢ ج ٢٦ لا يصير محرما بمجرد ما في قلبه من قصد الحج ونيتة بل لا بد من قول أو عمل : تلبية أو تقليد هدى . الخلاف في ذلك

١٠٠ ، ٦ ج ٢٦ ليس لأحد أن يجاوز الميقات إذا أراد الحج أو العمرة إلا بأحرام ، أن قصد مكة للتجارة أو الزيارة فينبغي له أن يحرم ، وفي الوجوب نزاع

٣٧٤ ج ٢٠ ، ٢٢٣ ج ٢٢ لا يستحب الأحرام قبل الميقات

١٠١ ج ٢٦ الأحرام بالحج قبل أشهره مكروه ، وإذا فعله فهل يصير محرما بعمرة أو حج

باب الأحرام

٩٩ ج ٢٦ أول ما يفعله قاصد الحج والعمرة إذا أراد الدخول فيهما أن يحرم بذلك ، قبل ذلك هو قاصد الحج والعمرة ولم يدخل فيهما

٢٣ - ٣٢ ج ٢٦ فرق بين النية المسترطة للحج والنية التي يتعقد بها الأحرام

١٠٩ ، ١٣٢ ج ٢٦ يستحب أن يغتسل للأحرام ولو كانت نفساء أو حائضا

١٩٠ ج ٢٦ هل يتيمم لمثل هذه الاغتسال ١٠٩ ج ٢٦ وأن احتاج التنظيف كتقليم الأظفار ونتف الأبط وحلق العانة ونحو ذلك فعل وليس من خصائص الأحرام

١٠٧ ج ٢٦ أن شاء المحرم أن يتطيب فهو حسن ولا يؤمر بذلك قبل الأحرام

١٠٨ / ١١١ ج ٢٦ التجرد من اللباس واجب في الأحرام وليس شرطا / المخيط ١٠٩ ج ٢٦ يستحب أن يحرم في ثوبين نظيفين ، أن كانا أبيضين فهو أفضل

١٠٩ ج ٢٦ السنة أن يحرم فسي أزار

٢٢٢ ، ٢٢٣ ج ٢٢ ، ١٠٥ - ١٠٧ ج ٢٦ الرسول كان يستفتح الاحرام بالتلبية ويشرع للمسلمين ان يلبوا في الحج ، لم يشرع ان يقول قبل التلبية شيئا : لا يقول اللهم اني اريد الحج والعمرة ، ولا الحج والعمرة ، ولا يقول فيسره لي وتقبله مني ، ولا يقول نويتهما جميعا ، ولا يقول احرمته الله ولا غير ذلك ، انتلبية في الحج كالتكبير في الصلاة ، جميع ما احدثه الناس من التلفظ بالنية قبل التلبية من البدع

١٠٦ ، ١٠٧ ج ٢٦ وان اشترط على ربه خوفا من العارض فقال ... كان حسنا ولم يكن يأمر بذلك كل من حج

١٠٠ ، ١٦٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٣٣ ج ٢٦ ، ٢٩٢ ج ٢٢ من وافى الميقات في أشهر الحج فهو مخير بين ثلاثة أنواع : التمتع ، والافراد ، والقرآن ، وهو مذهب الاثمة الأربعة وجمهور الأمة . التمتع ، القرآن ، الافراد

٢٩٢ ج ٢٢ وذهب طائفة من السلف والخلف الى انه لا يجوز الا التمتع وهو قول ... وكان طائفة من بني أمية ينهون عن المتعة ...

١٦٤ ، ٦٢ ، ٢٨٩ ج ٢٦ فقهاء الحديث - كأحمد وغيره - استحبوا المتعة لمن جمع بين النسكين في سفرة واحدة واحرم في أشهر الحج

١٦٤ ج ٢٦ وعلموا ان من افرد الحج واعتمر عقبه من الحل - وان قالوا انه جائز - فلم يفعله أحد على عهد الرسول الا عائشة على قول

١٦٤ ج ٢٦ وكذلك علموا ان من لم يسق الهدى وقرن بين النسكين لا يفعله وان قال أكثرهم انه جائز فانه لم يفعله أحد على عهد الرسول الا عائشة على قول

٣٧٢ ج ٢٠ ، ٤١ ، ٢٨٩ ج ٢٦ أبو حنيفة يرى القرآن أفضل ، ومالك يرى الافراد أفضل ، لكن قد قيل يستحب مع ذلك تأخير العمرة الى المحرم ، الشافعي اختار التمتع تارة والافراد تارة ، وفي الآخر يختار الاحرام مطلقا

٨٥ ، ٨٦ ، ٩٥ ، ١١٠ ، ١٠٣ ، ٢٧٦ - ٢٧٨ ، ٢٨٨ ج ٢٦ ، ٢٩٤ ج ٢٢ ، ٣٧٣ ج ٢٠ ، ٨٨ ، ٨٩ ج ٣٣ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٦ - ٤٨ ج ٢٦ التحقيق أنه اذا افرد الحج بسفرة والعمرة بسفرة فهو أفضل من القرآن والتمتع الخاص بسفرة واحدة ، وهو مذهب أحمد ، هذا الافراد الذي اختاره أبو بكر وعمر وعلي : اذا رجع الى دويره أهله فانشأ منها العمرة ، أو اعتمر في أشهر الحج وأقام حتى يحج ، أو اعتمر في أشهره ورجع الى أهله ثم حج

٢٧٦ - ٢٧٨ ، ٦٧ ، ٦٨ ج ٢٦ وجه الزام عمر بالاعتمار في غير أشهر الحج ونهى عثمان عن المتعة ومخالفة بعض الصحابة لهما ٨٦ ، ٤١ - ٤٤ ، ٤٨ ، ٧٥ - ٧٧ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٤٥ ، ٢٧١ ، ١٦٣ ج ٢٦ وأما اذا افرد الحج واعتمر بعد ذلك من الحل - كما يفعله كثير من الناس اليوم - فهذا الافراد لم يفعله الرسول ولا أحد من أصحابه الذين حجوا معه ولا غيرهم الا عائشة تطيبا لخاظرها لما حاضت فلم يمكنها الطواف

٣٧ ، ٦٢ ج ٢٦ واما ان اراد ان يجمع بين النسكين بسفرة واحدة وقدم في أشهر الحج ولم يسق الهدى فالتمتع أفضل له من ان يحج ويعتمر بعد ذلك من التحل / وهو مذهب أحمد / سبب اختيار أحمد التمتع

٩٤ ، ٩٥ ج ٢٦ الذي يحج متمتعا فعل ما شرع باتفاق العلماء المعروفين ، غير المتمتع في حجه نزاع

٩٥ ج ٢٦ لا يعارض هذا بأن بعض المتقدمين كان ينهى عن المتعة وكان بعض الولاة يضرب عليها فعلماء أصحاب هذا القول لم يكونوا يحرمون المتعة بل ...

٨٨ ، ٨٩ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ج ٢٦ من سافر بسفرة واحدة واعتمر فيها ثم اراد ان يسافر أخرى للحج فتمتعه أيضا أفضل له من الحج

٨٨ ج ٢٦ وكذلك لو تمتع ثم سافر من ديرة أهله للمتعة فهذا أفضل من سفرة بعمره وسفرة بحجة مفردة

٨٨ ج ٢٦ اذا احرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج جاز ، واذا احرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة لم يجز ، من جوزه ، تعليل ذلك

١٤٣ ج ٢٦ ليس في عمل القارن زيادة على عمل المفرد ، عليه وعلى المتمتع هدي : بدنة أو بقرة أو شاة أو شرك في دم ، من لم يجد الهدى صام ثلاثة أيام قبل يوم النحر وسبعة اذا رجع ، وله ان يصوم الثلاثة من حين احرم بالعمرة ، وقيل يصومها بعد التحلل من العمرة

١٩٥ - ٣٠١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٨٦ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٩ ج ٢٦ للفقهاء في عمرتها التي فعلتها أقوال (١) انها صارت قارئة وهو قول جمهور الفقهاء من أهل الحديث والحجاز ... (٢) قول أبي حنيفة أنها صارت مفردة الحج ، وعمرتها التي فعلتها واجبة (٣) وهو رواية عن أحمد أنها كانت قارئة وعمرة القارن لا تجزئ عن عمرة الاسلام فأمرهنا النبي بعمرة الاسلام (٤) انها امتنعت من طواف القدوم لأجل الحيض وان هذه العمرة عمرة الاسلام ، أضعف الأقوال ١٠٢ ، ج ٢٦ مساجد عائشة بالتنعيم ، لم تكن على عهد النبي ، ليس دخولها ولا الصلاة فيها لمن اجتاز بها محرما لا فرضا ولا سنة ، قصد ذلك واعتقاد أنه يستحب بدعة ، من خرج من مكة ليعتمر اذا دخل واحدا منها وصلى فيه لأجل الاحرام فلا بأس

٤٣ ، ٤٤ ، ٨٥ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ج ٢٦ ، ١٤٧ - ١٥٢ ج ٢٤ عمر النبي ليس شيء منها من مكة ولا في رمضان (١) احرم بها عام الحديبية ... ثم احرم في العام المقابل من ذي الحليفة ، ثم عمرة الجعرانة ، ثم عمرته مع حجته

١٠٣ ج ٢٦ لم يكن على عهد النبي وخلفائه أحد يخرج من مكة ليعتمر الا لعذر لا في رمضان ولا في غيره

٤٨ ، ٤٩ ج ٢٦ قول بعض الفقهاء : الافراد أن يحج ويعتمر بعد ذلك من مكة غلط

٨٦ - ٨٨ ، ١٠١ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ج ٢٦ ، ٢٩٤ ج ٢٢ ، ٣٧٣ ج ٢٠ ، ٨٨ ، ٨٩ ج ٣٣ / ٣٣ -

٦٤ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ج ٢٦ الفرق بين القارن
والتمتع يظهر من وجهين

٥٧ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٦٣ ،
١٦٤ ، ١٦٥ ، ٢٨٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ج ٢٦ ،
٢٩٢ ، ٢٩٣ ج ٢٢ من قال انه أحرم احراما
مطلقا واحتج بحديث مرسل فقد غلط ،
ومن قال انه تمتع - بمعنى أنه لم يحرم
بالحج حتى طاف وسعى فقله غلط ، ومن
قال انه تمتع بمعنى انه أحل من احرامه
فهو أيضا مخطيء ، ومن قال انه قرن بمعنى
انه طاف طوافين وسعى سعيين فقد غلط ،
من قال ذلك ، الغلط في هذا الباب وقس
ممن دون الصحابة

٨٣ ، ١٦٥ ، ١٠٢ ، ٢٨٧ ج ٢٦ ، ٢٩٣
ج ٢٢ من ظن من أصحاب مالك والشافعي
انه افرد الحج واعتبر بعد ذلك فهذا القول
خطأ

٨٥ ، ١٦٥ ج ٢٦ من قال من أصحاب مالك
والشافعي انه افرد الحج ولم يعتبر مع حجته
فقد خالف الأحاديث

١٦٥ - ١٦٧ ج ٢٦ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ج ٢٢
سبب غلطهم ألفاظ مشتركة سمعوها في
الفاظ الصحابة الناقلين لحج النبي ، مراد
من قال تمتع بالعمرة الى الحج ، الجمع بين
ما ورد فيه

٢٧٩ - ٢٨٣ ج ٢٦ ، ٩٥ ج ٢٦ فسخ المفرد والقارن
٥٤ ، ٩٤ ، ٩٥ ج ٢٦ فسخ المفرد والقارن
وانتقالهما الى التمتع جائز مستحب ، وقيل
هو واجب وقيل محرم ، من قال بكل قول

٩٢ ، ٩٣ ، ٥٨ - ٦٠ ، ٨٧ ج ٢٦ ، ٣٢١ ،
٣٢٢ ج ٣٥ حكمة شرعية الهدى للتمتع ،
هدى التمتع نسك لا جبران
٨١ ، ٨٩ - ٩٢ ، ٥١ ، ٥٢ ، ١٠١ ، ٢٧٦ ،
٢٧٧ ، ٢٨٤ - ٢٨٦ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨ ج ٢٦ ،
٢٩٤ ج ٢٢ ، ٣٧٣ ج ٢٠ ، ٨٨ ، ٨٩
ج ٣٣ / ٧٣ - ٧٧ ج ٢٦. وأما ان أراد ان
يجمع بين النسكين يسفرة واحدة ويسوق
انهدي فالقران أفضل له ، الجواب عن
« لو استقبلت من امرى ٠٠٠ » وتعليقات /
ونقله المروذي عن أحمد

٩١ ، ٩٢ ج ٢٦ الهدى الذي يسوقه من
الحل أفضل مما يشتريه من الحرم ، في
أحد القولين لا يكون هديا الا ما اهدى من
الحل

نسك النبي والغلط فيه

٦٢ ، ٦٣ ، ٨٠ - ٨٥ ، ١٦٤ - ١٦٦ ، ١٠٢
ج ٢٦ ، ٣٧٢ ج ٢٠ المنصوص عن أحمد
وأئمة الحديث ٠٠٠ انه حج قارنا بين الحج
والعمرة وساق الهدى ولم يطف بالبيت
وبين الصفا والمروة الا طوافا واحدا قبل
التعريف وهو الصواب ، أدلة ذلك

٦٤ - ٦٦ ج ٢٦ الشافعي اختلف كلامه
في حج النبي فقال تارة انه افرد ، وقال
تارة انه تمتع ، وقال تارة انه أحرم مضيقا
٦٦ - ٧٥ ، ٨١ - ٨٣ ، ١٠٤ ، ٢٧١ ،
٢٧٣ - ٢٧٦ ج ٢٦ الصواب ان الأحاديث
متفقة ليست مختلفة الا اختلافا يسيرا ،
اتفقت على أنه كان قارنا وان عبر عنه بعض
الرواة بالتمتع أو الافراد ، الأحاديث
وتوجيهها

٥٥ - ٥٨ ، ٩٤ - ٩٦ ج ٢٦ ، ١٧ ج ٣٣
الذين منعوا الفسخ أو المتعة مطلقا قالوا ان
ذلك خاص بالصحابة وان الجاهلية كانوا
يكرهون العمرة في أشهر الحج فامر بذلك
ليبين الجواز ، هذا القول خطأ لوجوه

٢٨٠ ج ٢٦ من ساق الهدى فلا يفسخ
بلا نزاع

٢٨٠ ج ٢٦ الفسخ جائز مالم يقف بعرفة،
وسواء كان قد نوى عند طواف القدوم أو
غير ذلك ، وسواء كان قد نوى عند الاحرام
القران أو الافراد أو أحرم مطلقا

٢٨٠ ج ٢٦ الفسخ بعمرة مجردة لا يجزئه
أحد من العلماء ولا للذي يجمع بين العمرة
والحج في سفرة واحدة . . .

٤٢ ، ٤٣ ج ٢٦ اذا ضاق الوقت على اتمتع
فهل يدخل الحج على العمرة ويصير قارنا ،
وكذلك الحائض ، وهل تجزئها عن عمرة
الاسلام

١٠٦ ، ٣٠٣ ج ٢٦ لو أحرم مطلقا جاز
١٠٦ ج ٢٦ لو أهل ولبي كما يفعل الناس
قاصدا النسك ولم يسم شيئا بلفظه ولا قصد
بقلبه لا تمتعا ولا قارنا ولا افرادا صح
وفعل واحدا من الثلاثة

١٠٤ ، ١٠٥ ج ٢٦ ، ٢٢٢ ج ٢٢ اذا أراد
الاحرام فان كان قارنا قال : لبيك عمرة
وحجا ، وان كان متمتعا قال لبيك عمرة متمتعا
بهما الى الحج وان كان مفردا قال لبيك
حجة

١٠٥ ج ٢٦ متى لبي قاصدا للاحرام انعقد،
ولا يجب أن يتكلم قبل التلبية بشيء

١١٤ ، ١١٥ ج ٢٦ اذا أحرم لبي بتلبية
النبي « لبيك اللهم . . . » وان زاد على
ذلك . . . جاز ، يلبي من حين يحرم سواء
ركب دابة أو لم يركبها وان أحرم بعد ذلك
جاز ، معنى التلبية

١١٥ ج ٢٦ يستحب الاكثار منها
عند اختلاف الأحوال مثل ادبار المصلوات
واذا علا نشزا أو هبط واديا أو سمع
مليبا . . . أو فعل ما نهى عنه

١١٥ ج ٢٦ يستحب رفع الصوت بها
للرجل . . . ، والمرأة بحيث تسمع رفيقتها

١١٥ ج ٢٦ ان دعا بعد التلبية وصلى على
النبي وسأل الله رضوانه والجنة واستعاذ
برحمته وسخطه من النار فحسن

٤٦٩ ج ٢٢ لا يرفع صوته بالصلاة على
النبي بعد التلبية

باب محظورات الاحرام

١١٦ ج ٢٦ مما ينهى عنه المحرم قطع
شعره ، له ان يحك بدنه اذا حكه ويحتجم
في رأسه وغير رأسه ، وان احتاج ان يحلق
شعرا لذلك جاز

١١٦ ج ٢٦ اذا اغتسل وسقط شيء من
شعره بذلك لم يضره وان تيقن أنه انقطع
بالغسل ، ويفتصد ان احتاج الى ذلك ، وله
ان يغتسل من الجنابة ، وكذلك لغير الجنابة
١١٦ ج ٢٦ ولا يقلم اظفاره

١١٠ ، ١١١ ج ٢٦ ، ٢٠٦ ج ٢١ الرأس
لا يغطيه بمخيط ولا غيره كالعمامة والقلنسوة
الا لحاجة

ولا يعين على صيد ، ولا يذبح صيدا ، صيد البحر كالسمك له ان يصطاده ويأكله ، وله ان يقطع الشجر

١٧٤ ، ١٧٥ ج ٢٦ اختلف الناس في أكل المحرم لحم الصيد الذي صاده الحلال وذكاه « صيد المحرم حلال مانسم تصيدوه أو يصد لكم »

١١٨ ج ٢٦ ما يتعرض له من الدواب ينهى عن قتله وان كان في نفسه محرما كالأسد والفهد ، اذا قتله فلا جزاء عليه في أظهر القولين

١١٨ ج ٢٦ للمحرم ان يقتل ما يؤذيه بعادته كالحية والعقرب والفأرة ، وله ان يدفع ما يؤذيه من الآدميين والبهائم ، لو صال عليه أحد ولم يندفع الا بالقتال قاتله

١١٨ ج ٢٦ اذا قرصته البراغيث والقمل فله القاؤها عنه وله قتلها ، القاؤها أهون

١١٨ ج ٢٦ التفلى من دون التأذى من الترفه ، لو فعله فلا شيء عليه

١١٣ ج ٢٦ اذا احتاج الى اللباس لبرد يمرضه ٠٠ أو نزل به مرض ٠٠ ، اذا استغنى عنه نزعه وعليه ان يفدى

١١٦ ج ٢٦ « لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب »

١١٨ ج ٢٦ يحرم على المحرم البوطه ومقدماته ، لا يطأ شيئا سواء كان امرأة أو غيرها ، ولا يتمتع بقبلة ولا مس بيد ولا نظر بشهوة ، ان جامع فسد حجه ، في الانزال بغير الجماع نزاع

١١١ ج ٢٦ له ان يستظل تحت السقف والشجر ويستظل في الخيمة

١١٢ ج ٢٦ ، ٢٠٧ ج ٢١ الاسـتظلال بالمحمل فيه نزاع

١١١ ج ٢٦ المخيط ، لا يلبس ما كان في معنى السراويل

١١١ ج ٢٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ج ٢١ له ان يعقد ما يحتاج الى عقده ، ان احتاج الى عقد الرداء جاز

١١٠ ج ٢٦ اذا نم يجد ازارا فانه يلبس السراويل ولا يفتقه ، له ان يلتحف بالقباء والجبّة والقميص ويتغطى به ، ويلبسه مقلوبا ، ويتغطى باللحاف وغيره

١١١ ج ٢٦ لا يلبس القميص لابكـم ولا بغيركم ، وسواء ادخل فيه يديه أو لم يدخلهما ، وسواء كان سليما أو مخرقا ، ولا يلبس الجبة ولا القباء، وكذلك الدرع ٠٠٠ ١١١ ج ٢٦ اذا طرح القباء على كتفيه من غير ادخال يديه

١١٣ ، ١١٤ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ج ٢٦ ليس للمحرم ان يلبس شيئا مما نهى عنه الحاجة ١١٤ ج ٢٦ يجوز أن يخرج انفدية اذا احتاج الى فعل المحذور قبله أو بعده

١١٦ ج ٢٦ مما ينهى عنه المحرم ان يتطيب بعد الاحرام في بدنه أو ثيابه أو يتعمدلشم الطيب ، الدهن في رأسه أو بدنه بالزيت والسمن ونحوه اذا لم يكن فيه طيب فيه نزاع وتركه أولى

١١٦ ج ١٦ ولا يصطاد صيدا بريـا ولا يملكه بشراء ولا اتياب ولا غير ذلك ،

١١٩ ، ١٠٨ ج ٢٦ لا يفسد الحج بشيء
من المحظورات الا بهذا الجنس

٢٤٣ ، ٢٤٤ ج ٢١ الوطء فى الدبر يفسد
العبادات

٥٦٨ ، ٥٦٩ ج ٢٠ المضى فى الحج الفاسد
٣٧٥ ، ٣٧٦ ج ٢٠ يفسد حج من وطئ

بعد التعريف قبل التحلل ، وبعد التحلل
الأول عليه عمرة

٢٢٦ ، ٢٢٧ ج ٢٥ لا يبطل الحج بشيء من
المحظورات لا ناسسيا ولا مخطئا لا الجماع
ولا غيره

١١٩ ج ٢٦ ان قبل شهوة وامذى فعليه دم
٢٣٣ ، ٢٣٨ ج ٢١ لا تحرم مباشرة المحرم
بدون شهوة

١١٢ ج ٢٦ المرأة عورة فجاز لها ان تلبس
الثياب التى تسترها وتستظل بالمحمل

١٢٠ ج ٢٢ للمرأة ان تغطى وجهها ويديها
لكن بغير اللباس المصنوع على قدر العضو
١٤٩ ، ١٥٠ ج ٢٢ وجه المرأة كيدى الرجل
على الصحيح

١١٢ ج ٢٦ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ج ٢٢ نهيت
عن النقاب والقفازين ، فى معنى النقاب
البرقع وما صنع لستر الوجه

١١٢ ج ٢٦ لو غطت وجهها بشيء لا يمس
الوجه جاز بالاتفاق وان كان يمسه فالصحيح
الجواز

١١٢ ج ٢٦ لا تكلف المرأة ان تجافى
سترتها عن انوجه لا يعود ولا بيد ولا غير
ذلك

١١٣ ج ٢٦ البرقع أقوى من النقاب

١١٢ ج ٢٦ « احرام المرأة فى وجهها ،
لم يقله النبى

١٠٨ ج ٢٦ وعلى المحرم اجتناب الرفث
والفسوق والجدال ، الجدال فى الحج
والمراد به

١٠٨ ج ٢٦ ينبغى للمحرم ان لا يتكلم
الا فيما يعنيه

باب الفدية

١١٣ ، ١١٤ ، ٣٠٣ ج ٢٦ اذا لبس شيئا
مما نهى عنه لحاجة فعليه ان يفتدى اما بصيام
ثلاثة ايام واما بنسك شاة واما باطعام ستة
مساكين ، نوع الاطعام ، وهل يتقدر

١١٤ ج ٢٦ يجوز ان يذبح النسك قبل أن
يصل الى مكة ويصوم ثلاثة الايام متتابعه
ومتفرقة ، ان كان له عذر اخر فعلها

٩٢ ، ٩٣ ج ٢٦ حكمة شرعية الهدي للمتمتع
١١٤ ج ٢٦ اذا لبس مرارا ولم يكن أدى
الفدية اجزائه فدية واحدة

٥٧٠ ج ٢٠ الطيب واللباس من باب الترفه ،
وكذلك الحلق والتقليم

٢٢٧ ، ٢٢٨ ج ٢٥ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ج ٢٠
يجب جزاء الصيد حتى على الناسى والمخطئ ،
بخلاف غيره من المحظورات ، اقوال الناس ،
وتعليل ذلك

٣٢١ ج ٣٥ وجوب تفرقة الهدي فى الحرم
دون النسك

باب جزاء الصيد

٣٥٢ ج ٢٠ الصيد يضمن بمثله في الصدرة
٣٥٣ ج ٢٠ في الضبيع كبش ، وفي النعامة
بدنة ، وفي الظبي شاة
٣٥٣ ج ٢٠ ومن خالفهم من أهل الكوفة
انما يوجب القيمة

باب صيد الحرم

١٤ ج ٢٧ الحرم ما حرم الله صيده ونباته
١١٧ ج ٢٦ ولا يصاد به صيدا وان كان
من الماء كالسمك على الصحيح ولا ينفر صيده
١١٦ ج ٢٦ نفس الحرم لا يقطع شيئا من
شجره. وان كان غير محرم ولا من نباته
اشباح الا الاذخر

١١٧ ج ٢٦ ما غرس الناس وزرعوه فهو لهم
ما يبس من النبات يجوز اخذه

١١٧ ج ٢٦ وكذلك حرم المدينة وهو ما بين
عير الى ثور لا يصاد صيده ، اذا دخل عليه
صيد لم يكن عليه ارساله ، عير ، وثور

١١٧ ج ٢٦ ولا يقطع شجره الا لحاجة
كأنة الركوب والحرق

٣٧٦ ، ٣٧٧ ج ٢٠ جزاء من قطع منه شجرا

١١٧ ، ١١٨ ج ٢٦ ، ١٤ ج ٢٧ ليس في
الدين حرم ثالث لا بيت المقدس ولا غيره ،
لا يسمى غيرهما حرما كما يسمى الجبال
فيقول : حرم المقدس ، حرم ابراهيم

١١٨ ج ٢٦ لم يتنازع الناس فسى حرم
ثالث الا في « وج » عند الجمهور ليس بحرم

باب دخول مكة

١٢٠ ، ١٣٢ ج ٢٦ كان يغتسل لدخول
مكة ، كما يبيت بنى طوى عند الآبار التي
يقال لها آبار الزاهر ويدخلها نهارا ، من
تيسر له المبيت بها والاغتسال والدخول
نهارا والا فلا شيء عليه

١٣٢ ج ٢٦ الغسل للطواف لا أصل له
١١٩ ج ٢٦ اذا أتى مكة جاز ان يدخلها
والمسجد من جميع الجوانب ، الأفضل أن
يأتي من وجه الكعبة

١١٩ ج ٢٦ دخلها النبي من الثنية العليا
ثنية كسداء المشرفة على المقبرة ، ودخل
المسجد من باب بنى شيبة ، ثم ذهب الى
الحجر الأسود

١١٩ ، ١٢٠ ج ٢٦ اذا رأى البيت قبل
دخول المسجد قال : « اللهم زد هذا
البيت ٠٠٠ » وقد استعجه من استعجه
ولو كان بعد دخول المسجد

١٢٢ ج ٢٦ يستحب ان يضطبع في هذا
الطواف ، الاضطباع

١٧٣ ، ١٧٤ ج ٢٦ يلبي بالعمرة الى ان
يستلم الحجر

١٢٠ ، ١٧١ ج ٢٦ ، ٢٢٦ ج ٢٢ النبي
بعد ان دخل المسجد ابتداء بالطواف لم يصل
قبل ذلك تحية المسجد ولا غير ذلك ، قول
ابن عقيل وغيره ٠٠٠٠٠

٢٢٦ ج ٢٢ بخلاف المقيم الذي يريد الصلاة
فيه دون الطواف

١٢١ ، ١٢٢ ج ٢٦ يستحب له في الطواف ان يرمل من انحجر الى انحجر في الأطوفة الثلاثة ، الرمل ، ان لم يمكن الرمل للزحمة فخرج الى حاشية المطاف والرمل أفضل من قربه الى البيت بدون الرمل

٤٨١ ، ٤٨٢ ج ١٧ الرمل في الطواف أمر به أولا لمقصود الجهاد ثم شرع نسكا

١٢٢ ج ٢٦ ان ترك الرمل والاضطباع فلا شيء عليه

١٢٢ ج ٢٦ يجوز ان يطوف من وراء قبة زمزم وما وراءها من السقائف المتصلة بحيطان المسجد

١٢٠ ج ٢٦ ولا يخترق انحجر في طوافه ١٢١ ج ٢٦ لو وضع يده على الشاذروان لم يضره ذلك وليس من البيت ٢١١ ، ٢١٢ ج ٢٦ لا تشترط للطواف شروط الصلاة .

٢٣٤ ج ٢٦ وجوب الستارة في الطواف ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ج ٢٦ يؤمر الطائف ان يكون مجتنب النجاسة متطهرا الطهارة الصغرى والكبرى

١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ٢٢٢ ج ٢٦ في وجوب الطهارة في الطواف نزاع ٢٤٢ ، ٢١١ - ٢١٤ ج ٢٦ العلماء لهم في الطهارة هل هي شرط في الطواف قولان (١) أنها شرط وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين (٢) ليست شرطا وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى

٢٤٣ ، ١٢٥ ، ٢٠٦ - ٢٠٨ ج ٢٦ فعند هؤلاء نوطف جنباً أو محدثاً أو حاملاً

١٢٠ ج ٢٦ ، ٧٩ ج ٢٧ اذا دخل المسجد بدأ بالطواف فيبدأ من الحجر الأسود يستقبله استقبالاً ويستلمه ويقبله ان أمكن ولا يؤذى أحداً بالمزاحمة عليه ، فان لم يمكنه استلمه وقبل يده ، والا أشار اليه ، ثم ينتقل للطواف ، ويجعل البيت عن يساره ويطوف سبعاً ، وليس عليه ان يذهب الى ما بين الركنين ولا يمشی عرضاً ثم ينتقل للطواف بل ولا يستحب ذلك

١٢٠ ، ١٢١ ج ٢٦ ويقول اذا استلمه : « بسم الله وأتله أكبر » وان شاء قال : « اللهم إيماناً بك ... »

١٢٢ ، ١٢٣ ج ٢٦ يستحب له في هذا الطواف ان يذكر الله ويدعو بما يشرع ، ان قرأ القرآن سرا فلا بأس ، ليس فيه ذكر محدود عن النبي ...

١٢٢ ج ٢٦ ما يذكره كثير من الناس من دعاء معين تحت الميزاب ونحو ذلك فلا أصل له ١٢٢ ج ٢٦ كان النبي يختم طوافه بين الركنين بقوله « ربنا آتنا في الدنيا حسنة ... »

١٢١ ج ٢٦ ، ٧٩ ج ٢٧ ولا يستلم من الأركان الا الركنين اليمانيين

١٢١ ج ٢٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ج ٢٧ الركن اليماني لا يقبل ولا تقبل اليد

١٢١ ج ٢٦ ، ٧٩ ج ٢٧ جوانب البيت مقام إبراهيم وسائر ما في الأرض من المساجد وحيطانها ومقابر الأنبياء وأنصالحين كحجرة نبينا ومذرة إبراهيم ومقام نبينا الذي كان يصلي فيه وصخرة بيت المقدس فلا تستلم ولا تقبل ، والطواف بذلك من أعظم البدع المحرمة ...

للنجاسة اجزاء الطواف وعليه دم ، اختلف
أصحاب أحمد هل هذا مطلق في حق المعذور ،
أبو حنيفة يجعل الدم بدنة اذا كانت حائضا
أو جنباً .

٢١٣ ، ٢١٤ ج ٢٦ للسلف في الطهارة
قولان (١) أنها واجبة (٢) أنها سنة ، وهما
قولان في مذهب أحمد وغيره وفي مذهب أبي
حنيفة

١٩٩ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ج ٢٦ طهارة الحدث
لا تشترط في الطواف ولا تجب فيه بلاريب ،
ولكن تستحب فيه الطهارة الصغرى

٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ١٢٦ ج ٢٦ ليس للحائض
أن تطوف مع الحيض اذا كانت قادرة على
الطواف مع الطهر ، النزاع في اجزائه

٢٢٠ ، ٢١٤ - ٢١٧ ، ١٢٧ ، ١٧٦ ، ٢٠١
ج ٢٦ « الحائض تقضى المناسك كلها
الا انطواف بالبيت » « انها قد افاضت قال
فلا اذا »

٢٢٣ ج ٢٦ المرأة اذا حاضت وطهرت قبل
يوم النحر سقط عنها طواف القدوم وطافت
طواف الافاضة يوم النحر أو بعده وهي
طاهر

٢١٤ ، ٢٤٠ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ج ٢٦ واذا
طافت قبل طواف الافاضة فعليها ان تحتبس
حتى تطهر وتطوف اذا أمكن ذلك ، وعلى من
معه ان يحتبس لأجلها اذا أمكنه

١٢٥ ، ٢١٤ - ٢٤٦ ، ١٧٦ ، ١٧٩ - ١٨٩ ،
٢٠٦ - ٢٠٨ ، ١٢٣ ج ٢٦ اذا لم يمكنها
طواف الفرض الا حائضا فتتطوف ويجزئها
على الصحيح من قولي العلماء - وينبغي ان

تغتسل وتستثمر - لوجوه (١) ان هسذه
لا يمكنها الا أحد أمور خمسة ، الأقوال في
المسألة ، وبم علل منعها من انطواف

٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ج ٢٦
هذه العاجزة عن انطواف ان اخرجت دما
فهو احوط ، وان طافت حائضا مع الاعتماد
توجه الوجوب

٢١٧ ، ٢١٨ ج ٢٦ من قال ان عليها دما
أو ترجع محرمة ونحو ذلك من الأئمة كلام
مطلق يتناول من يمكنها ان تحتبس حتى
تطهر

١٢٦ ، ١٢٣ ، ١٩٣ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ج ٢٦
« الطواف بالبيت صلاة » لم يثبت عن النبي
١٢٥ ، ١٢٦ ، ٢٠٢ ج ٢٦ « وطهر بيتي
للطائفين ... »

٢٤٦ ، ٢٤٧ ج ٢٦ اذا رجعت انحاض الى
بلدها ولم تطف تحللت التحلل الأول
وجاز لها الطيب وتغطية الوجه وغير ذلك ،
ولا يطؤها زوجها ، ان لم يمكنها العود
فغاية ما يقال انها تكون كالمحصرة تتحلل من
احرامها بهدي ، الاحوط ان تبعث به الى
مكة ، اذا ذبح هناك حلت هنا وجاز لزوجها
وطؤها ، اذا امكنها بعد ذلك ان تذهب الى
مكة اهلت بعمره ، وتطوف بهذا انطواف
الباقي عليها ، وان أمكن أن يبعث عنها
بعد موتها من يفعل ذلك فعل

٢٤٧ ج ٢٦ وان كان وطنها قبل انطواف
لم يفسد الحج لكن يفسد ما بقى وعليها
طواف الافاضة وهل تحرم بعمره أو يجزيها
بلا احرام جديد اذا كانت في مكة

١٢٥ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٨ ج ٢٦ ما يعجز عنه من واجبات الطواف مثل من كان به نجاسة لا يمكنه ازالتها كالمستحاضة ومن به سلس البول يطوف بعد التعرّين ولا شيء عليه

١٩٠ ج ٢٦ يكره فعل المناسك بلا طهارة مع قدرته عليها

١٤٠ ج ٢١ الموالات في الطواف والسعي أو كد من ائوضوء ، تفريق الطواف لمكتوبة أو جنازة تحضر ثم يبني على ذلك

١٨٨ ج ٢٦ يجوز الطواف راكباً ومحمولاً للعذر ، وبدون ذلك فيه نزاع

١٢٤ ج ٢٦ من طاف في جورب ونحوه لثلاثاً نجاسة من ذرق الحمام أو غطي يديه لثلاثاً يمسن امرأة ونحو ذلك خالف السنة ١٢٤ ، ١٢٥ ج ٢٦ كما يجوز ان يصلي في نعليه يجوز ان يطوف فيهما

١٢٧ ج ٢٦ اذا قضى الطواف صلى ركعتين للطواف ، ان صلاهما عند مقام ابراهيم فهو أحسن ، ويستحب ان يقرأ فيهما بسورتى الاخلاص

٢١٣ ج ٢٦ انزع في وجوبهما ، اذا قدر الوجوب لم تجب الموالات

١٩١ - ٢٠٠ ج ٢٣ فعلهما في قت النهي ١٢٢ ج ٢٦ لو صلى المصلّي في المسجد والناس يطوفون امامه لم يكره سواء مر امامه رجل أو امرأة

٤٨٢ ، ٤٨٣ ج ١٧ الحكمة في تخصيص مقام ابراهيم بالصلاة دون سائر المقامات

٤٨٦ ج ١٧ استلام مقام ابراهيم وتقيله ليس سنة

١٢٧ ج ٢٦ ثم اذا صلاهما استحب له ان يستلم الحجر ثم يخرج الى الطواف بين الصفا والمروة ، يخرج من باب الصفا

فصل

٢٦١ ج ٢٢ لفظ السعي يخص بالهرولة بين الميلين ، وقد يجعل لفظ السعي عاماً بجميع الطواف بين الصفا والمروة

٤٨١ ، ٤٨٢ ج ١٧ السعي فعل أزلاً لمقصود ثم شرع نسكاً

٤٨٤ ج ١٧ في الحج من الأفعال مالا يقصد فيه الا مجرد الذل لله والعبادة كالسعي ورمي الجمار

١٢٧ ، ٢٦٢ ج ٢٦ في الحج ثلاثة أطوفة ، اذا سعى عقب واحد منها جاز

١٢٧ ج ٢٦ كان النبي يرقى على الصفا والمروة وهما فيكبر ويهلل ويدعو الله ٢٣٣ ج ٢٤ ، ١٢٧ ج ٢٦ قد بني على الصفا والمروة دكتان فمن وصل الى اسفل البناء اجزاه السعي وان لم يصعد فسوق البناء

١٤٩ ج ٢٢ لا يشرع للمرأة صعود الصفا والمروة

١٢٨ ج ٢٦ يطوف بين الصفا والمروة سبعاً يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ، ويستحب ان يسعى في بطن الوادي من العلم الى العلم وان مشى اجزاه ولا شيء عليه

١٤٠ ج ٢١ الموالات في السعي

٢٦٢ ج ٢٦ السعي لا يتكرر فعله لا في حج ولا عمرة

١٢٨ ، ١٧١ ، ١٧٢ ج ٢٦ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ج ٢٢ ولا صلاة عقب السعي

١٢٨ ج ٢٦ اذا سعى حل من احرامه ،
المفرد والقارن لا يحلان الا يوم النحر
٣٤ ج ٢٣ اذا قصد المتمتع بتحليله التحلل
المطلق فليس له ذلك

١٢٨ ج ٢٦ ويستحب له ان يقصر من شعره
ليدع الحلاق للحج

باب صفة الحج والعمرة

١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٦١ ج ٢٦ اذا كان يوم
التروية أحرم وأهل بالحج ، يفعل كما يفعل
عند الميقات ، ان شاء أحرم من مكة
أو خارجها ، السنة ان يحرم من الموضع
الذى هو نازل فيه ، المكي يحرم من أهله
٤٩٠ ج ١٧ ، ٢١٢ ج ٢٩ منى وغيرها من
المشاعر من سبق الى مكان فهو أحق به حتى
ينتقل عنه ، وكذلك مكة

١٢٩ ج ٢٦ السنة ان يبيت الحاج بمنى
فيصلون بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء
والفجر ولا يخرجون منها حتى تطلع الشمس
١٤ ، ١٥ ج ٢٤ ، ١٣٠ ، ١٣١ ج ٢٦ ،
٣٦٠ ، ٣٦١ ج ٢٠ أهل مكة وغيرهم يقصرون
معه اذا قصر وهو الصواب الذى مضت به
سنة الرسول

٧ - ٩ ج ٢٤ قصر الخلفاء : أبو بكر وعمر
وعثمان فى أول خلافته

٢٤٤ ج ١٩ / ٤٦ ج ٢٤ ، ١٦٩ ، ١٧٠ /
١٣١ ج ٢٦ أهل مكة لما خرجوا الى منى
وعرفات كانوا مسافرين يتزودون لذلك
ويبيتون خارج البلد ويتأهبون أهبة السفر/
ولما رجعوا الى منى كانوا فى الرجوع من
السفر / لم يكن فى منى أحد ساكن فى
زمنه

١٢ ، ٤٥ - ٤٧ ج ٢٤ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ج ٢٦
قصر أهل مكة بعرفة وغيرها من أجل السفر
لأنسك ، ولهذا لم يكونوا يقصرون بمكة
وكانوا محرمين

٤٣ - ٤٥ ، ١٥٧ - ١٥٩ ج ٢٤ ، ٣٦١
ج ٢٠ ، ١٣٠ ج ٢٦ « يا أهل مكة اتوا
صلاتكم فانا قوم سفر » قاله بمكة فى غزوة
الفتح

٩٠ ، ٩٥ - ٩٧ ج ٢٤ أئمة الصحابة كانوا
لا يختارون الا تمام بمنى منهم ٠٠٠ ، حجتهم
٨٥ - ١٠٠ ، ١٦٠ - ١٦٢ ج ٢٤ ، ١٣١
ج ٢٦ ، ٢٩١ ج ٢٢ أقوال الناس فى
الاعتذار عن عثمان فى الاتمام بمنى وكذلك
من وافقه ، الذى ينبغى ان يحمل عليه
تربيعة ان القصر عنده للمسافر الذى يحمل
الزاد والمزاد والخائف ولما عمرت منى وصار
بها زاد ومزاد لم يقصر بها لنفسه ولا لمن
معه من الحاج ، وان كان تأهل بمكة فقد
تأهل بمكان فيه الزاد والمزاد

٩٥ ، ٩٧ ، ١٦١ ج ٢٤ وعائشة اخبرت أنها
تم لان القصر لأجل المشقة

١١٤ ، ١٢٢ ، ٩٥ - ٩٧ ج ٢٤ قول عثمان
وعائشة أحد أقوال العلماء فى جنس السفر
وقدره

١٠٠ ج ٢٤ مع انكار الصحابة عليه التبريع
كانوا يصلون خلفه

٩٢ ج ٢٤ اذا فعل الامام شيئا متاولا اتبع
عليه

١٢٩ ، ١٣١ ج ٢٦ الايقاد بمنى أو عرفة
بدعة ، عرفة

١٣٣ ج ٢٦ وعرفة كلها موقف ولا يقف ببطن عرنة

١٦١ ج ٢٦ ثم سار هو والمسلمون معه الى الموقف بعرفة عند الجبل . .

١٣٣ ج ٢٦ وأما صعود الجبل الذي هناك فليس من السنة ، والقبة التي فوقه لا يستحب دخولها ولا الصلاة فيها ، والطواف بها من الكبائر

١٣٢ ج ٢٦ يجوز الوقوف ماشيا وراكبا ، الأفضل يختلف باختلاف الناس فان كان ممن اذركب رآه الناس لحاجتهم اليه أو كان يشق عليه ترك الركوب وقف راكبا وهكذا الحج

١٣١ ، ١٣٢ ج ٢٦ ويجتهد في الذكر والدعاء هذه العشية

١٣٢ ج ٢٦ لم يعين النبي لعرفة دعاء ولا ذكرا ، يدعو بما شاء من الأدعية الشرعية ، ويكبر ويهلل ويذكر الله حتى تغرب

١٣٦ ، ١٧٤ ج ٢٦ يلبي حال سيره لا حال الوقوف بعرفة ومزدلفة وحال المبيت بها ، وقد نقل عن الخلفاء الراشدين وغيرهم

٣٤١ ج ١٨ لا يسقط عن الواقف بعرفة الصلاة ولا الزكاة . . .

١٣١ ج ٢٦ ويقفون الى غروب الشمس

٤٢٠ ج ٢١ هل يجب على من انصرف من عرفة قبل الامام دم

٢٦٠ ج ٢٦ الحج يدرك بادراك التعريف ويفوت بفوات وقته بطلوع فجر يوم النحر بعد يوم التعريف

١٣١ ج ٢٦ اذا غربت خرجوا ان شاؤا بين الميئين وان شاؤا من جانبهما

١٢٩ ، ١٦١ ، ١٦٨ ج ٢٦ ويسرون منها الى نمرة على طريق ضب من يمين الطريق فيقيمون بها الى الزوال ، نمرة ، ثم يسرون منها الى بطن الوادي وهو في حدود عرفة ببطن عرنة ، وهناك مسجد يقال له مسجد ابراهيم وانما بني في دولة بني العباس

١٣١ ج ٢٦ في هذه الاوقات لا يكاد يذهب أحد الى نمرة ولا الى مصلى النبي بل يدخلون عرفات بطريق المأزمين ويدخلونها قبل الزوال ، يجزىء معه الحج لكن فيه نقص عن السنة

١٣٠ ، ١٦١ ج ٢٦ يخطب بهم كما خطب النبي

١٣٩ ج ٢٦ ، ١٧٩ ج ٢٤ لم تكن تلك الخطبة للجمعة وانما لأجل النسك

١٣٠ ، ١٣١ / ١٣٩ ج ٢٦ اذا قضى الخطبة أذن أذانا واحدا واقام لكل صلاة ولا يجهر بالقراءة

١٣٠ ، ١٤١ ج ٢٦ ، ٤٣٢ ج ٢١ ، ٨٥ ج ٢٢ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٦ ، ٤٢ ج ٢٤ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ج ٢٦ / ٤٣ ، ٤٤ ج ٢٤ ، ٤٧٩ ج ١٧ فيصل هناك الظهر والعصر قصرا وجمعا ويصلي خلفه جميع الحاج أهل مكة وغيرهم / الأقوال في أهل مكة

١٦٩ ج ٢٦ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٦ ج ٢٤ الصحيح أنه لم يجمع بعرفة لمجرد السفر - كما قصر للسفر - بل لاشتغاله باتصال الوقوف عن النزول

١٣٢ ج ٢٦ الاغتسال لعرفة قد روى عن النبي وروى عن ابن عمر وغيره

١٣١ ج ٢٦ ثم بعد ذلك يذهب الى عرفات

الوقت ثم يقف بالمشعر الحرام الى ان يسمر
جدا قبل طلوع الشمس

١٣٥ ج ٢٦ ومزدلفة كلها موقف ، الوقوف
عند قزح أفضل

١٣٥ ، ١٦٢ ج ٢٦ من كان من الضعفة
كالنساء والصبيان ونحوهم فانه يتعجل من
مزدلفة الى منى اذا غاب القمر فرموا بليل
١٣٥ ج ٢٦ لا ينبغي لأهل القوة ان يخرجوا
من مزدلفة حتى يطلع الفجر

١٣٥ ج ٢٦ اذا كان قبل طلوع الشمس
أفاض من مزدلفة الى منى

١٣٥ ج ٢٦ اذا أتى محسرا أسرع قدر رمية
بحجر

١٣٧ ج ٢٦ له أن يأخذ الحصى من حيث
شاء ، لا يرمي بحصى قد رمي به ، يستحب
ان يكون فوق الحمص ودون البندق ، التقاطه
أفضل ، ان كسره جاز

١٣٥ ، ١٦٢ ، ١٧١ ج ٢٦ اذا أتى منى
استفتحها برمي جمرة العقبة بسبع حصيات ،
يرفع يده فى الرمي ، يرميها مستقبلا لها
يجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ،
يستحب ان يكبر مع كل حصاة ، وان شاء
قال مع ذلك : «اللهم اجعله حجا مبرورا»
رمي جمرة العقبة تحية منى

٤٨١ ، ٤٨٢ ج ١٧ رمي الجمار فعل أولا
لمقصود ثم شرع نسكا

١٣٤ ج ٢٦ أتى جمرة العقبة يوم العيد من
الطريق الوسطى ثم يعطف على يساره الى
الجمرة ، لما رجع الى موضعه بمنى رجع من

١٣١ ج ٢٦ الميلان الاولان حد عرفسة ،
والميلان بعد ذلك حد مزدلفة وما بينهما بطن
عرفة

١٣٣ ج ٢٦ اذا أفاض من عرفات ذهب الى
المشعر الحرام على طريق المأزمين ، وهو
طريق الناس اليوم

١٣٤ ج ٢٦ فيؤخر المغرب الى ان يصلها
مع العشاء بمزدلفة ولا يزاحم الناس ، ان
وجد خلوة أسرع

١٣٤ ، ١٤١ ، ١٣٠ ، ١٦٢ ج ٢٦ فاذا
وصل الى مزدلفة صلى المغرب قبل تبريسك
الجمال ان أمكن ثم اذا بركوها صلوا العشاء
وان آخر العشاء لم يضر ذلك

١٤ ، ١٥ ، ٢٦ ، ٤٢ ج ٢٤ ، ٤٣٢ ج ٢١ ،
٨٥ ج ٢٢ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ج ٢٦ / ٤٣ ،
٤٤ ج ٢٤ ، ٤٧٩ ج ١٧ جمع هو وخلفاؤه
الراشدون بمزدلفة ، يجمع الناس بمزدلفة
المكى وغير المكى ، من كان أهله على مسافة
قصر ومن لم يكن أهله كذلك / الأقوال فى
أهل مكة

١٦٩ ج ٢٦ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٦ ج ٢٤
الصحيح أنه لم يجمع بمزدلفة لمجرد السفر
- كما قصر للسفر - جمع لأجل السير الذى
جد فيه الى مزدلفة

٥٦ ، ٥٧ ج ٢٤ الجمع بمزدلفة المشروع
فيه تأخير المغرب الى وقت العشاء ، الخلاف
فى المغرب هل يصلها فى طريقه

١٣٤ ج ٢٦ ويبى بمزدلفة ، مزدلفة

١٣٢ ج ٢٦ اغسل للمبيت بها لا أصل له
١٣٤ ، ١٦٢ ج ٢٦ السنة ان يبى بها
الى ان يطلع الفجر فيصل بها الفجر فى أول

الطريق المتقدمة التي يسير منها جمهور الناس

١٣٦ ، ١٧٣ ج ٢٦ ولا يزال يلبي في ذهابه من مشعر الى مشعر حتى يرمي جمرة العقبة ، اذا شرع في الرمي قطع التلبية

١٣٩ ، ١٧٠ ج ٢٦ ليس بمنى صلاة عيد ، رمي جمرة العقبة لهم كصلاة العيد لأهل الأمصار

١٧٠ ، ١٧١ ج ٢٦ خطب النبي يوم النحر بعد الجمرة

١٣٦ ، ١٦٢ ، ١٦٧ ج ٢٦ ثم نحر هديه ان كان معه هدى

١٣٧ ج ٢٦ كل ما ذبح بمنى وقد سيق من الحل الى الحرم فهو هدى : من الابل أو البقر أو الغنم

١٣٧ ج ٢٦ اذا اشتراه من عرفات وساقه الى منى فهو هدى وكذلك اذا اشتراه من الحرم فذهب به الى التنعيم ، اختلف في تسمية ما اشتراه من منى وذبحه فيها هديا

٤٨١ ، ٤٨٢ ج ١٧ ذبح الكبش فعل أولا لمقصود ثم شرع نسكا

٣٣١ ج ٤ وجعل منى منسكا

١٦٢ ، ١٣٧ ، ١٦٢ ج ٢٦ ، ١١٦ ج ٢١ ثم يحلق رأسه أو يقصره ، الحلق أفضل ،

اذا قصره جمع اشعر وقص منه قدر الأغلة أو أقل أو أكثر ، المرأة لا تقصر أكثر من ذلك

٤٠٩ ، ٤١٠ ج ٢١ اذا أخل بالترتيب بين الذبح والحلق جاهلا أو عامدا

١٣٧ ج ٢٦ ، ٢٠٠ ج ٢١ اذا فعل ذلك فقد تحلل التحلل الأول فيلبس الثياب ويقلم أظفاره ، وله على الصحيح ان يتطيب ويتزوج ويصطاد ولا يبقى محظورا عليه الا النساء

فصل

١٣٨ ، ١٦٢ ج ٢٦ وبعد ذلك يدخل مكة فيطوف طواف الافاضة ان أمكنه ذلك يوم النحر والا فعله بعد ذلك (١) ينبغي ان يكون في أيام التشريق ، تأخيره عنها فيه نزاع ٢١٤ ، ٢١٦ ج ٢٦ طواف الافاضة انما يجوز ويجب بعد التحلل الأول

٢٣١ ج ٢٦ من طاف وسعى قبل التعريف ناسيا أو جاهلا ثم رجع الى بلده هل يجزيه ١٣٩ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ج ٢٦ ، ٣٧٢ ج ٢٠ لا يستحب للمتمتع ولا لغيره ان يطوف للقدوم بعد التعريف ، هذا الطواف هو السنة في حقه

١٣٩ ج ٢٦ اذا طاف طواف الافاضة فقد حل له كل شيء حتى النساء

١٣٨ ج ٢٦ ثم يسعى بعد ذلك سعي الحج ١٣٨ ج ٢٦ ، ٣٧٢ ج ٢٠ ليس على المفرد الا سعي واحد ، وكذلك القارن عند الجمهور ، وكذلك المتمتع في أصح أقوالهم ، وهو أصح الروايتين عن أحمد

١٩٧ ، ٢٧٢ ج ٢٦ السعي عن أحمد في أنص الروايتين عنه لا يجب الا مرة اما قبل التعريف واما بعده بعد الطواف

(١) انظر طواف الحائض ص ١٢٦، ١٢٧

قبل غروب الشمس
 ١٤٥ ج ٢٦ من عجز عن الرمي بنفسه لمرض
 ونحوه استناب ولا شيء عليه
 ٢٤٥ ج ٢٦ اسقط عن أهمل السقاية
 والرعاية المبيت بمنى لأجل الحاجة ولم
 يوجب عليهم دما
 ١٤١ ج ٢٦ اذا غربت الشمس وهو بمنى
 أقام حتى يرمي مع الناس في اليوم الثالث
 ١٤١ ، ١٧٥ ج ٢٦ يجب على أمير الحاج
 ان يأتي بكمال الحج حتى تأخير النفر ،
 والسنة للإمام ان يصلي بالناس بمنى ويصلي
 خلفه أهل الموسم
 ١٤١ ج ٢٦ يستحب ان لا يدع الصلاة في
 مسجد منى - وهو مسجد الخيف - مع
 الامام ، بني بعد النبي
 ١٤١ ، ١٦٣ ج ٢٦ ، ٤٨١ ج ١٧ اذا نفر
 من منى فان بات بالمحصب ثم نفر بعد ذلك
 فحسن ، الخلاف في التحصيب هل هو سنة
 ٦ ، ١٤١ ، ١٦٣ ، ٢٠٤ ج ٢٦ من خرج
 من مكة وجب عليه ان يودع بخلاف المقيم
 ١٤٢ ج ٢٦ لا يشتغل بعده بتجارة ونحوها ،
 ان قضى حاجته أو اشترى شيئا في طريقه
 بعد الوداع أو دخل الى المنزل الذي هو فيه
 ليحمل المتاع على دابته ونحو ذلك فلا إعادة ،
 ان أقام بعد الوداع اعاده
 ٨ ، ١٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٢٣ ج ٢٦ ، ١٢١ ،
 ١٢٢ ج ١٣ سقوطه عن الحائض
 ١٤٢ ج ٢٦ ان أحب ان يأتي الملتزم فيضع
 عليه صدره ووجهه وذراعيه وكفيه ويدعو
 ويسأل الله حاجته فعل ، وله ان يفعل ذلك
 قبل طواف الوداع

١٣٨ ، ١٣٩ ج ٢٦ الذين تمتعوا مع النبي
 لم يطوفوا بين الصفا والمروة الا مرة واحدة
 قبل التعريف « لم يطف النبي وأصحابه
 بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا طوافه
 الأول »
 ١٣٩ ج ٢٦ ما في حديث عائشة انهم
 طافوا مرتين قيل انه من قول الزهري
 ١٤٤ ج ٢٦ يستحب ان يشرب من ماء زمزم
 ويتصلح منه ويدعو عند شربه بما شاء من
 الأدعية الشرعية ، ولا يستحب الاغتسال
 منها
 ١٦٩ ، ١٦٢ ، ١٤١ ج ٢٦ وقد أقام صلى الله
 عليه وسلم بمنى أيام التشريق يقصر ولم
 يجمع فيها ، لم ينقل أنه جمع في السفر
 وهو نازل الا مرة (١)
 ١٤٠ ، ١٦٢ ج ٢٦ ثم يرجع الى منى فيبيت
 بها ويرمي الجمرات الثلاث كل يوم بعد
 الزوال يبتدأ بالجمرة الأولى ٠٠٠ ، ويستحب
 ان يمشي اليها فيرميها بسبع حصيات ، يكبر
 مع كل حصاة ، وان شاء قال اللهم اجعله
 حجا مبرورا ٠٠٠ ويتقدم قليلا الى موضع
 لا يصيبه الحصى فيدعو مستقبل القبلة
 رافعا يديه بقدر سورة البقرة ، الواقف
 ثلاثة : عرفة ، مزدلفة ، منى
 ١٤٠ ج ٢٦ ثم الثانية كذلك ويتقدم عن
 يساره يدعو
 ١٤٠ ج ٢٦ ثم الثالثة ٠٠ ولا يقف عندها
 ١٤٠ ج ٢٦ ثم يرمي في اليوم الثاني مثل
 ما يرمي في الأول ، ثم ان شاء رمي في
 اليوم الثالث وهو الأفضل وان شاء تعجل
 (١) ونظر أنجمع ص ٨٤ ، ٨٥

١٤٢ ج ٢٦ ان شاء قال فى دعائه « اللهم انى عبدك ٠٠٠ »

١٤٣ ج ٢٦ لو وقف عند الباب ودعا هناك من غير التزام للبيت كان حسنا

١٤٤ ، ١٤٥ ج ٢٦ دخول الكعبة ليس بفرض ولا سنة مؤكدة ، بل حسن ، انما دخلها النبي عام الفتح

١٤٥ ج ٢٦ من دخلها استحب ان يصلى فيها ويكبر الله ويدعوه ويذكره ، اذا دخل مع الباب تقدم حتى يصير بينه وبين الحائط ثلاثة أذرع ، لا يدخلها الا حافيا ، الحجر اكثره من البيت ٠٠٠ فمن دخله فهو كمن دخل الكعبة ، ليس على داخل الكعبة ما ليس على غيره من الحجاج بل يجوز له من المشي حافيا وغير ذلك ما يجوز لغيره

١٤٣ ج ٢٦ اذا ولي لا يقف ولا يلتفت ولا يمشى القهقرى

١٣٤ ج ٢٦ خرج بعد الوداع من باب الحزورة ، وخرج من الثانية الوسطى

١٥٤ ج ٢٦ من حمل شيئا من ماء زمزم جاز

كتاب الزيارة

وشد الرجال اليها

الصلاة فى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم

١٤٥ ج ٣٦ اذا دخل المدينة قبل الحج او بعده فانه يأتى مسجد النبي ويصلى فيه ٢٦ ج ٢٧ « صلاة فى مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام »

١٥٦ ج ٢٦ كان السلف يفعلون فى مسجد ما هو المشروع فى سائر المساجد من الصلاة والذكر والدعاء والاعتكاف وتعليم القرآن والعلم وتعلمه ونحو ذلك

١٤٦ ج ٢٦ مسجده زيد فيه ، الزيادة لها حكم المزيد

٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٤٢٠ ، ٢٦٤ ، ٣٢٥ ، ٤٢٤ ج ٢٧ فضل لكونه بيت الله ، بنياه افضل الانبياء ومعه المهاجرون والأنصار ٠٠

١٤٠ ج ٢٧ مسجد النبي لم يبن على حجرته ٣٢٣ - ٣٢٨ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ١٩٠ ج ٢٧ ، ١٤٧ ج ٢٦ لما مات دفن فى حجرة عائشة لثلا يصلي أحد عند قبره ويتخذ مسجدا فيتخذ قبره وثنا ، وكانت هي وحجر نسائه فى شرقى المسجد وقبليه ولم يكن شئ من ذلك داخلا فى المسجد

٤١٨ - ٤٢٠ ، ١٤٠ ج ٢٧ ادخلت فى المسجد فى خلافة الوليد بعد موت الصحابة ٤٢٤ ، ٤١٨ - ٤٢٠ ج ٢٧ لم يقصدوا دخول الحجرة فيه ، انما قصدوا توسيعه فدخلت ضرورة مع كراهة من كره ذلك من السلف

٣٢٧ ج ٢٧ ، ١٤٨ ج ٢٦ لما ادخلت فى المسجد بنوا عليها حائطا وسنموه وحرفوه لثلا يصلى أحد الى قبره المكرم

٣٤٨ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ج ٢٧ كانت حرمة مسجده فى حياته وحياة خلفائه قبل دخول الحجرة فيه ، والعبادة فيه اذ ذاك افضل لفضل الزمان والرجال

٤٠١ ، ٤٠٢ ج ٢٧ من اعتقد ان فضيلة مسجده لم تحصل الا بعد ادخال الحجرة فهو جاهل أو كافر

٣٢٥ ج ٢٧ ، ١٦٠ ج ٢٦ « ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة » رياض العلم والايمان ، « قبرى » ليس فى الصحيح ٤١٩ ، ٤٢٠ ج ٢٧ لما لم يدفن عثمان مع النبي لم يدفن معه الحسن وعائشة

٣٧ ، ٣٨ ج ٢٧ بدن النبي أفضل من الكعبة بخلاف نفس التراب

٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ج ٢٧ ليست قبور الانبياء والصالحين أفضل من بيوتهم ولا بيوتهم أفضل من المساجد وليست ابدانهم بعد الموت أفضل منها فى الحياة

٢٦١ - ٢٦٣ ج ٢٧ « كل مولود يذر عليه من تراب حفرة » ضعيف ومعناه باطل

شد الرجل الى مسجد الرسول

٢٦ / ٢٥٩ ج ٢٧ شد الرجل الى مسجد الرسول مشروع باتفاق المسلمين / شرع فى حياة النبي

٢٦ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٤٧ - ٢٥٧ ، ٣٣٥ ، ٣٦٠ ج ٢٧ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ج ٢٦ / ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٦٥ ج ٢٧ « لا تشد الرجال الا الى ثلاثة مساجد . . . » تحريم للسفر الى غير الثلاثة لا نفي للفضيلة والاستحباب / لما كانت الانبياء تقصد الصلاة فى هذه الثلاثة شرع السفر اليها للصلاة والعبادة اقتداء بهم

٣٣٢ ، ٣٣٤ ج ٢٧ « لا تعمل المطي الا الى ثلاثة مساجد . . . »

٣٣٢ ج ٢٧ ما سواها من المساجد اذا أتاها الانسان وصلى فيها من غير سفر كان من أفضل الأعمال

٣٤٢ - ٣٤٦ ج ٢٧ من سافر الى مسجد الرسول فصلى فيه وصلى فى مسجد قيساء وزار القبور كما مضت به السنة فهذا هو الذى عمل العمل الصالح ، ومن انكر هذا السفر فهو كافر يستتاب

٣٥ ، ٣٥٢ ، ٣٦٤ ج ٢٧ لم بين أحد من الانبياء مسجدا ودعا الناس للسفر اليه للعبادة الا هذه الثلاثة ولا دعا نبي الى السفر الى قبره ولا بيته ولا مقامه ولا غير ذلك من آثاره

السلام على الرسول وعلى صاحبيه

٢٦ ، ٢٥ ج ٢٧ زيارة قبر النبي ليست واجبة باتفاق المسلمين ولم يؤمر بها فى الكتاب والسنة ، المأمور به هو الصلاة والتسليم عليه

٤١٣ ، ٤١٤ ، ٣٢٢ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ١٩١ ج ٢٧ كان العمل الشائع فى الصحابة - الخلفاء الراشدين والسابقين الاولين - أنهم يدخلون مسجده ويصلون عليه فى الصلاة ويسلمون عليه ولم يكونوا يذهبون الى القبر المكرم لا من داخل الحجرة ، ولا من خارجها لا لسلام ولا صلاة ولا دعاء ولا غير ذلك من حقوقه المأمور بها فى كل مكان .

٤٠٠ ، ٤٠١ ج ٢٧ وكان الصحابة يقدمون من الاسفار للاجتماع بالخلفاء الراشدين وغير ذلك فيصلون فى مسجده ويسلمون

عليه في الصلاة وعند دخول المسجد والخروج منه ولا يأتون القبر اذ كان هذا عندهم مما لم يأمرهم به ولا سنه لهم

٣٠٩ ، ٤١٧ ، ٣٨٧ ج ٢٧ وقد علموا أنه نهاهم ان يتخذوا القبور مساجد وان يتخذوا قبره عيداً أو وثناً وقال « صلوا علي حيثما كنتم »

٣٤٣ ، ٤١٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ج ٢٧ النبي له خاصة لا يماثله فيها أحد من الخلق وهو ان المقصود عند قبره من الدعاء له مأمور في حق الرسول في الصلوات وعند دخول المساجد والخروج منها وعند الأذان وعند كل دعاء

٤٠٧ ، ٤١٥ ج ٢٧ لم يكن أحد منهم يدخل الحجرة الا لأجل عائشة لما كانت مقيمة فيها ، وحينئذ فمن كان يدخل اليها يسلم على النبي كما كانوا يسلمون عليه اذا حضروا عنده . هذا السلام المشروع لمن كان يدخل الحجرة ، وهو الذي يرد النبي على صاحبه ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٨٧ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٣ - ٤١٨ ج ٢٧ السلام المطلق الذي لا يسمعه - كالسلام عليه في الصلاة ٠٠٠ - هو الذي يسلم الله على صاحبه عشرا

٣٧٣ ، ١٦ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ٢٦ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ج ٢٧ عمدة الأئمة في زيارة قبره والسلام عليه على أحاديث السلام والصلاة عليه : « ما من أحد يسلم علي الا رد الله علي روحي حتى أرى عليه السلام » « ان الله وكل بقبرى ٠٠٠ » « أكثروا علي من الصلاة يوم الجمعة ٠٠٠ »

٣٨٣ ، ٣٨٤ ج ٢٧ ويبقى الكلام هل هو السلام عليه عند القبر كما كان من دخل على عائشة يسلم عليه أو يتناول هذا والسلام عليه من خارج الحجرة

٣٨٤ ، ٣٣٧ ج ٢٧ اعتمد مالك على ما روى عن ابن عمر فيما يفعل عند الحجرة

٣٩٦ ج ٢٧ فعل ابن عمر اذا لم يفعل مثله سائر الصحابة انما يصلح للتسوية ، القول بأن هذا الفعل مستحب أو منهي عنه أو مباح لا يثبت الا بدليل شرعى

٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ج ٢٧ الرسول دفن في حجرته ومنع الناس من الدخول الى هناك والوصول الى قبره فلا يقدر أحد أن يزور قبره كما يزور قبر غيره لا زيارة شرعية ولا بدعية ، انما يصل جميع الخلق الى مسجده وفيه يفعلون ما يشرع لهم أو يكره لهم

١٤٨ ، ١٤٩ ج ٢٦ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٠ - ٣٢ ، ١١٩ - ١٢٤ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ٣٧٥ - ٣٨٤ ج ٢٧ زيارة القبور على وجهين شرعية وبدعية « الشرعية » المقصود بها السلام على الميت والدعاء له و « الزيارة البدعية » ان يكون مقصود الزائر ان يطلب حوائجه من ذلك الميت أو يقصد الدعاء عند قبره أو يقصد الدعاء به (١)

٣٩٥ ، ٣٩٧ - ٣٩٩ ، ٤٠١ ، ٤٠٧ ج ٢٧ السلام عليه نوعان (١) في كل صلاة

(١) وتقدمت في الجنايز ص ٩٦ - ٩٨

١٤٣ ج ٢٦ اذا سلم على النبي لا يلتفت ولا يمشى القهقري اذا ولى

٣٨٤ - ٣٨٦ ج ٢٧ ، ٢٣٢ ج ١ ، ١٤٧ ج ٢٦ ما زاد على ذلك مثل الوقوف للدعاء

لنبي مع كثرة الصلاة والسلام عليه كرهه مالك وقال هو بدعة ، فكيف بمن لا يقصد لا السلام عليه ولا الدعاء له وانما يقصد دعاءه وطلب حوائجه منه ويرفع صوته عنده فيؤذى الرسول ويشرك بالله ويظلم نفسه

١٥٤ ، ١٥٥ ج ٢٦ ، ٣٣٢ ج ٢٧ ما يفعله بعض العامة من رفع الصوت عقب الصلاة من قولهم : السلام عليك يا رسول الله . بأصوات عالية من أقبح المنكرات

٣٩٧ ، ٣٠ ، ٣١ ، ١١٧ - ١٢٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٩٠ ج ١٧ ، ١٤٧ ج ٢٦ ، ٣٥٨ ج ٢٤ الصحابة اذا أراد احدهم ان يدعو لنفسه استقبل القبلة - لا القبر - ودعا في مسجده ، لا يقصدون الدعاء عند الحجرة ، ولا يدخل احدهم الى القبر

١٤٧ ج ٢٦ الحكاية المروية عن مالك أنه أمر المنصور ان يستقبل الحجرة وقت الدعاء كذب

١١٧ ج ٢٧ لم يقل أحد من العلماء ان الدعاء مستجاب عند قبره ولا أنه يستحب ان يتحرى الدعاء متوجها الى قبره

٢٣٦ ج ٢٧ لو كان للأعمال الصالحة فضيلة عند القبر لفتح للمسلمين باب الحجرة

٣٢٧ - ٣٢٩ ج ٢٧ استجابة دعائه بأن لا يجعل قبره وثنا فلم يمكن أحد ان يدخل الى قبره فيصل عنده أو يدعو أو يشرك به

(٢) عند دخول المسجد والخروج منه ، يتأكد الأخير عند دخول مسجد النبي ، هذان النوعان أفضل وادوم من السلام عليه عند قبره

٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٩٥ ، ٢٦ ، ٣٠ ج ٢٧ ابن عمر كان يأتيه فيسلم عليه وعلى صاحبيه عند قدومه من السفر

١١٧ ، ١١٨ ، ٣٨٦ ، ٤٠٥ - ٤٠٧ ج ٢٧ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ج ١ كره مالك وغيره من العلماء ان يفعله أهل المدينة كلما دخلوا المسجد أو خرجوا منه

٤٠٧ ج ٢٧ لم يكن ابن عمر ولا غيره اذا كانوا مقيمين بالمدينة يأتون قبر النبي لا في الأسبوع ولا في غير الأسبوع

٤١٣ ، ٣٨٧ ج ٢٧ تخصيص الحجرة بالصلاة والسلام جعل لها عيدا ، وقصد نية الصلاة والسلام والدعاء هو اتخاذ له عيدا

٣٨٤ ، ٢٦ ، ٣٠ ج ٢٧ ، ١٤٦ ج ٢٦ كان ابن عمر يقول : السلام عليك يا رسول الله ، السلام عليك يا أبا بكر ، السلام عليك يا أبت ثم ينصرف

١٤٦ ج ٢٦ واذا قال في سلامه السلام عليك يا نبي الله ، يا خيرة الله من خلقه ، يا أكرم الخلق على ربه ، يا امام المتقين . فكلها من صفاته ، وكذلك اذا صلى عليه مع السلام عليه

١٤٦ ج ٢٦ ، ٢٢٩ ج ١ ، ٣١ ، ١١٧ ، ٤١٨ ، ٢٣٠ ج ٢٧ يسلم عليه مستقبلا الحجرة مستدبر الكعبة عند أكثر العلماء

١٥٦ ج ٢٦ ولم يكن السلف يجتمعون عند قبره لا بقراءة ختمة ولا ايقاد شمع ولا اطعام ولا اسقاء ولا انشاد قصائد ونحو ذلك

١٤٦ ج ٢٦ ، ٥٢١ ج ٤ ، ٣٢١ ج ١ ، ١٠ ، ٧٩ ، ١٠٧ ج ٢٧ اتفق العلماء على ان من زار قبر النبي أو قبر غيره من الأنبياء والصالحين أنه لا يتمسح به ولا يقبله ، لا يجوز ان يستلم الحجرة ولا يقبلها ولا يطوف بها ولا يصل إليها

٩١ ج ٢٧ التمسح بالقبر - أي قبر كان - وتقبيله وتمريغ الخد عليه من أنواع الشرك ٩٢ ج ٢٧ الانحناء بالظهر لغير الله والركوع ٧٩ ، ٨٠ ، ٤١٦ ج ٢٧ تنازع الفقهاء في وضع اليد على منبر النبي لما كان موجودا ١٥٣ ج ٢٦ نهى العلماء عما فيه عبادة لغير الله وسؤال لمن مات من الأنبياء والصالحين مثل من يكتب رقعة ويلقها على قبر نبي أو صالح أو يسجد لقبر أو يدعوه أو يرغب اليه

١٠٨ ، ١٠٩ ج ٢٧ من أمر الناس بشيء من ذلك - الاستلام والتقبيل - أو رغبتهم فيه أو اعانهم عليه من القوام أو غير القوام وجب نهيه ومنعه ، من لم ينته عن ذلك عزر ، أقل ذلك ان يعزل عن القيامة ١٠٩ - ١١١ ج ٢٧ الكسب بمثل ذلك خبيث من جنس كسب سدنة الأصنام

لفظ زيارة قبر النبي

٣٨٣ ج ٢٧ أبو داود ترجم على حديث « ما أحد يسلم علي ٠٠٠ » (باب زيارة المقبر) مع ان دلالة الحديث على المقصود فيها نزاع وتفصيل ، وهو لا يدل على كل ما يسميه الناس زيارة

٣٥٧ ، ٣٥٨ ج ٢٤ ، ٣٨٦ ، ٣٠ - ٣٢ ، ١١٨ - ١٢٤ ج ٢٧ ، ٥٢١ ج ٤ كره مالك ان يقال : زرت قبر النبي ، يدل على أنه لم تكن تعرف عندهم ألفاظ زيارة قبر النبي ، وذكروا في أسباب كراهته ان هذا اللفظ قد صار كثير من الناس يريد به الزيارة البدعية ، ورخص غيره في هذا اللفظ للأحاديث العامة في زيارة القبور

السفر الى مسجده وزيارة قبره

٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٢٤٢ ج ٢٧ السفر الى مسجده وزيارة قبره عمل صالح ، تقصر الصلاة فيه ٢٥٤ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ج ٢٧ من استحب السفر الى زيارة قبر نبينا فمراده السفر الى مسجده

شد الرحال لمجرد زيارة قبر النبي

أو غيره من قبور الأنبياء والصالحين

٣٤٥ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ج ٢٧ اذا كانوا بعد السفر الى مسجده يفعلون ما سنه لهم في الصلاة والسلام عليه ولا يذهبون الى قبره فكيف يقصدون أن يسافروا اليه ، أو يقصدوا السفر اليه دون الصلاة في المسجد

٣٨٤ ، ٣٨٥ ج ٢٧ السفر الى زيارة قبور الأنبياء والصالحين لم يكن موجودا ففى الاسلام في زمن مالك ، وانما حدث بعد القرون الثلاثة

١٣٩ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ج ٢٧ ، ١٢٤ ج ٣٣ أما اذا كان مقصوده بالسفر زيارة قبر النبي دون الصلاة في مسجده فهذه المسألة فيها خلاف ، الذي عليه الأئمة وأكثر

العلماء ان هذا غير مشروع ولا مأمور به ولم يذكروا ان هذا السفر اذا نذره يجب الوفاء به

١٨٥ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٥ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ج ٢٧ ، ١٤٩ ج ٢٦ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ج ٢٤ قد يحتج من لا يعرف الأحاديث بالأحاديث المروية في زيارة قبر النبي : مثل « من حج ولم يزرني فقد جفاني » « من زارني في مماتي فكأنما زارني في حياتي » « من زارني وزار أبي إبراهيم في عام واحد ضمنت له على الله الجنة » « من زارني وجبت له شفاعتي » كذب

٢٧ ، ٢٨ ج ٢٧ « من جائي زائرا لا تنزعه الا زيارتي كان حقا علي ان أكون له شفيعا يوم القيامة » ضعيف

١١٩ ، ٣٠ ، ١٦ ج ٢٧ أحاديث زيارة قبره كلها ضعيفة بل موضوعة

١٨٤ ج ٢٧ ، ١٥٣ ج ٢٦ السفر لمجرد زيارة قبور الأنبياء والصالحين كقبر نبينا وغيره بدعة

١٨٤ ، ١٨٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٥٣ ج ٢٧ خلاف العلماء في جواز قصر الصلاة في هذا السفر ٢٧ ، ٢٨ ج ٢٧ ورخص بعض المتأخرين في السفر الى زيارة القبور واحتجوا بـ « من جائي زائرا ٠٠٠ » وهو ضعيف

١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ج ٢٧ واحتجوا لجواز السفر لزيارة القبور بأنه كان يزور قباه ، وأجابوا عن « لا تشد الرحال ٠٠ » بأن ذلك محمول على نفي الاستحباب ، الجواب

١٨٦ ج ٢٧ واحتج الأولون بـ « لا تشد الرحال ٠٠ » وبأن ذلك بدعة لم يفعلها الصحابة ولا التابعون ولا استحباب ذلك أحد من أئمة المسلمين

١٩١ ج ٢٧ أول من وضع الأحاديث في السفر لزيارة المشاهد أهل البدع من الرافضة ونحوهم ١٩٢ - ٢١٣ ج ٢٧ تحامل قضاة مصر على الشيخ بسبب هذه الفتوى (١) وانتصار علماء بغداد والشام له وكتبهم الى الخليفة بالأمر بحبسه ، نصوص كتبهم

٢٨٩ - ٣١٣ ج ٢٧ ابطال المؤلف لفتاوى قضاة مصر بحبسه وعقوبته بأثنى وأربعين وجها

٢٢٥-٢٨٨ ج ٢٧ رد ما اعترض به الأخنائي على الشيخ في شد الرحال الى زيارة قبور الأنبياء والصالحين كقبر نبينا وغيره (٢) ومن ذلك قول المؤلف في الرد عليه :

٢٢٥ ج ٢٧ تحريم السفر الى غير المساجد الثلاثة وان كان قبر نبينا هو قول مالك وجمهور أصحابه ، وكذلك أكثر أصحاب أحمد ، الحديث عندهم معناه تحريم السفر الى غير الثلاثة

٢٢٥ ، ٢٢٦ ج ٢٧ لكن منهم من يقول قبر نبينا لم يدخل في العموم ، لهذا القول مأخذان (١) ان السفر اليه سفر الى مسجده (٢) ان نبينا لا يشبهه بغيره من المؤمنين

(١) وهي ان السفر لمجرد زيارة القبور كقبر نبينا وغيره بدعة
(٢) وتقدم بعض ما أقتطف منه في أول الزيارة

زيارة قبر نبينا كالسفر الى غيره من الانبياء
والصالحين وهو غلط من وجوه

٢٤٧ - ٢٥٠ ج ٢٧ « لا تشد الرحال الا الى
ثلاثة مساجد ... »

٢٦٥ - ٢٦٩ ج ٢٧ هذا المعترض وأمثاله
جعلوا السفر الى زيارة قبور الانبياء نوعا ،
ثم لما رأوا ما ذكره العلماء من استحباب
زيارة قبر نبينا ظنوا ان سائر القبور يسافر
اليها كما يسافر اليه فضلوا من وجوه

٢٧٢ ج ٢٧ كان السفر الى زيارة قبور
الانبياء والصالحين ممتنعا في عهد الصحابة
والتابعين وانما حدث بعدهم

٢٦٩ - ٢٧٣ ج ٢٧ لم تدع الصحابة
قبرا ظاهرا يفتتن به الناس ولا يسافرون اليه
ولا يدعونه ويتخذونه مسجدا

٢٧٣ - ٢٨٨ ج ٢٧ وكما أخفى الله بهم
الشرك فقد أظهر بمحمد وأمه من الايمان
بالانبياء وتعظيمهم وتعظيم ما جاؤا به واعلان
ذكرهم بأحسن الوجوه بخلاف غيرهم

٤١٤ - ٤٤٤ ج ٢٧ الجواب الباهر لمن سأل
من اولياء الامور عما اُفتى به في زيارة
المقابر (١)

٣١٤ ج ٢٧ سبب كتابة هذا الجواب
٣١٥ ج ٢٧ مراجع المؤلف في فتواه ،
مخالفيه لا يعرفون كيف كان الصحابة
والتابعون يفعلون في زيارة قبره المكرم
٣١٥ - ٣١٧ ج ٢٧ تحديده لخصومه وبيان
عجزهم

(١) وتقدم في اول الزيارة مقتطفات منه

٢٢٦ ج ٢٧ وآخرون من أصحاب الشافعي
ومالك قالوا المراد نفي الفضيلة والاستحباب
ونفي الوجوب بالنذر ، وهذا قول
أبي حامد و ...

٢٢٦ ج ٢٧ لم أعرف أحدا من العلماء
المسنيين في الكتب قال انه يستحب السفر
اليها

٢٢٦ ، ٢٢٧ ج ٢٧ اطلق كثير منهم القول
باستحباب زيارة قبر النبي وحكى بعضهم
الاجماع على ذلك لكون مسجد النبي يستحب
السفر اليه

٢٢٧ ج ٢٧ أهل الجهل والضلال يجعلون
السفر الى زيارته كما هو المعتاد لهم من
السفر الى قبر من يعظمونه يسافرون اليه
ليدعوه ويدعوا عنده ويدخلون الى قبره
ويقعدون عنده ... وهذا مما لعن النبي أهل
الكتاب على فعله

٢٢٨ ج ٢٧ ليس في الجواب تحريم زيارة
القبور اذا لم يكن بسفر ولا فيه الاجماع على
تحريم السفر

٢٢٩ - ٢٣٢ ج ٢٧ حكم من اعتقد ان ذلك
قربة وطاعة

٢٣٣ ، ٢٣٧ - ٢٤٠ ج ٢٧ جعله من حرم
السفر لزيارة قبره وسائر القبور مجاهرا
بالعداوة للانبياء

٢٤٠ ج ٢٧ ظنه ان كل ما كان قربة جاز
التوسل اليه بكل وسيلة

٢٤١ ج ٢٧ ظنه ان القول بتحريم السفر
لم يقل به أحد من أهل العلم

٢٤٣ - ٢٥٧ ج ٢٧ ظنه ان السفر الى

٣١٥-٣١٨ ج ٢٧ طلبه من السلطان النظر في فتواه وانصافه
 ٣١٨ ج ٢٧ مقصوده بما كتب في الزيارة طاعة الله ورسوله وان لا يعبد الا الله وحده ولا تكون العبادة الا بشريعة رسوله
 ٣١٩ ، ٣٢٠ ج ٢٧ مالا يحبه الله ورسوله ولا هو مستحب فليس من العبادات والطاعات
 ٣٢٠ - ٣٢٢ ، ٤٢٥ - ٤٣٣ ج ٢٧ يجب علينا ان نحب الرسول حتى يكون أحب الينا من أنفسنا وابنائنا ونعظمه ونوقره ونطيعه ونوالي من يواليه ونعادي من يعاديه ٠٠٠ من فضائله وحقوقه ، والفرق بين حقه وحق الله
 ٣٣٤ ، ٣٣٥ ج ٢٧ لو نذر السفر الى غير المساجد الثلاثة أو السفر الى مجرد قبر نبي أو صالح لم يلزمه الوفاء بنذره
 ٣٣٥ - ٣٣٨ ج ٢٧ ذكر أصحاب الشافعي وأحمد في السفر لزيارة القبور قولسين (١) التحريم (٢) الاباحة ، قدماؤهم وأئمتهم قال انه محرم وكذلك أصحاب مالك وغيرهم ٣٣٥ ، ٣٣٦ ج ٢٧ اذا ثبت ان السفر الى القبور ليس بواجب ولا مستحب كان من فعله على وجه التعبد مبتدعا ٠٠
 ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٦٦ ج ٢٧ من قصد السفر لمجرد زيارة القبر ولم يقصد الصلاة في مسجده وسافر الى المدينة فلم يصل في مسجده ولا سلم عليه في الصلاة ثم رجع فهذا مبتدع ٠٠٠ وهذا هو الذي ذكر فيه القولان
 ٣٤٦ - ٣٤٩ ج ٢٧ وتنازعوا حينئذ فيمن سافر لمجرد زيارة قبور الانبياء والصالحين هل يقصر ؟ على قولين
 ٣٤٦ ، ٣٤٧ ج ٢٧ ذكر أصحاب أحمد في السفر الى زيارة قبورهم أربعة أقوال ٠٠٠٠
 ٣٤٧ - ٣٤٩ ج ٢٧ الذين استثنوا قبر نبينا لقولهم وجهان (١) - وهو الصحيح - ان السفر المشروع اليه هو السفر الى مسجده ٠٠٠٠ (٢) ان الاستثناء لكونه نبينا ، ثم عدوا ذلك الى سائر قبور الانبياء
 ٣٥٠ ، ٣٥١ ج ٢٧ النهي عن السفر الى غير المساجد الثلاثة محافظة على توحيد الله
 ٣٥٣ - ٣٥٥ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ج ٢٧ السفر الى البقاع المعظمة من جنس الحج عند أهل الشرك
 ٣٥٤ ، ٣٥٦ - ٣٦٨ ج ٢٧ مشركو العرب يحجون اللات والعزى ومناة وغيرها
 ٣٥٥ ، ٣٥٦ ج ٢٧ الأوثان التي يحجها مشركو الهند والتي يحجها النصارى
 ٣٦٠ ج ٢٧ السفر الى بيوت الله غير الثلاثة ليس بمشروع فكيف بالسفر الى بيوت المخلوقين الذين تتخذ قبورهم مساجد وأوثانا وأعيادا ويشرك بها
 ٣٨٠ ، ٣٨١ ج ٢٧ لا يجوز ان تقصد القبور للصلاة الشرعية ولا ان تعبد كما تعبد الأوثان ولا ان تتخذ عيدا يجتمع اليها في وقت معين كما يجتمع المسلمون في عرفة ومنى
 ٣٣٨ ج ٢٧ قد يسمى المشركون زيارة المشاهد « الحج الأكبر »

٣١٥-٣١٨ ج ٢٧ طلبه من السلطان النظر في فتواه وانصافه
 ٣١٨ ج ٢٧ مقصوده بما كتب في الزيارة طاعة الله ورسوله وان لا يعبد الا الله وحده ولا تكون العبادة الا بشريعة رسوله
 ٣١٩ ، ٣٢٠ ج ٢٧ مالا يحبه الله ورسوله ولا هو مستحب فليس من العبادات والطاعات
 ٣٢٠ - ٣٢٢ ، ٤٢٥ - ٤٣٣ ج ٢٧ يجب علينا ان نحب الرسول حتى يكون أحب الينا من أنفسنا وابنائنا ونعظمه ونوقره ونطيعه ونوالي من يواليه ونعادي من يعاديه ٠٠٠ من فضائله وحقوقه ، والفرق بين حقه وحق الله
 ٣٣٤ ، ٣٣٥ ج ٢٧ لو نذر السفر الى غير المساجد الثلاثة أو السفر الى مجرد قبر نبي أو صالح لم يلزمه الوفاء بنذره
 ٣٣٥ - ٣٣٨ ج ٢٧ ذكر أصحاب الشافعي وأحمد في السفر لزيارة القبور قولسين (١) التحريم (٢) الاباحة ، قدماؤهم وأئمتهم قال انه محرم وكذلك أصحاب مالك وغيرهم ٣٣٥ ، ٣٣٦ ج ٢٧ اذا ثبت ان السفر الى القبور ليس بواجب ولا مستحب كان من فعله على وجه التعبد مبتدعا ٠٠
 ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٦٦ ج ٢٧ من قصد السفر لمجرد زيارة القبر ولم يقصد الصلاة في مسجده وسافر الى المدينة فلم يصل في مسجده ولا سلم عليه في الصلاة ثم رجع فهذا مبتدع ٠٠٠ وهذا هو الذي ذكر فيه القولان

٥١٩ ج ٤ كثير منهم اذا سافر لم يكن
همه الحج ولا الصلاة في مسجد النبي
بل زيارة قبره او قبر غيره

٢١ ج ٢٧ ذكر بعض المتأخرين انه لا بأس
بالسفر الى المشاهد واحتجوا بأنه كان يأتي
قبا ولا حجة فيه

٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤٠٢ - ٤٠٥ ج ٢٧ سبب
ترك الصحابة البدع المتعلقة بالقبور نهي
النبي لهم عن ذلك ولثلا يتشبهوا بأهل
الكتاب الذين اتخذوا القبور أوثانا ، كما
دلهم على أفضل العبادات وأفضل البقاع

٣٨٨ - ٣٩٥ ج ٢٧ الصحابة أفضل الخلق،
ما ظهر بعدهم مما يظن أنه فضيلة فهو من
الشیطان ونقيصة ، لم يطمع الشيطان ان
يظلمهم كما أضل غيرهم من أهل البدع
والشرك

٣٦٩ - ٣٧٣ ج ٢٧ المخالف لما افق به
المؤلف في الزيارة مخالف لدين المسلمين
وشرعهم وسنة نبيهم وسنة خلفائه
أئمة الراشدين . . .

٤٤٢ ، ٤٤٣ ج ٢٧ ولاية الأمور أحق بنصر
دين الله وانكار ما خالفه

١٥٠ ج ٢٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠
ج ٢٧ يستحب لمن كان بالمدينة ان يأتي
مسجد قبا ويصلي فيه

٨ ، ١٥١ ج ٢٦ ، ٤٧٠ ج ١٧ مسجد قبا
يزار من المدينة ونيس لأحد أن يسافر اليه
٤٦٩ ج ٢٧ لم يستحب علماء السلف قصد
شيء من المساجد والمزارات التي بالمدينة
وما حولها بعد مسجد النبي الا مسجد قبا

٤٦٦ - ٤٦٩ ، ٤٧٥ - ٤٨٩ ، ٤٩٤ - ٥٠٣
ج ١٧ ليس من متابعة النبي الصلاة في
الموضع الذي صلى فيه اتفاقا (١)

١٥٤ ج ٢٦ الثمر الصيحاتي لا فضيلة فيه،
غيره من البرني والعجوة خير منه ، قول
بعضهم انه صاح بالنبي جهل

١٥٤ ج ٢٦ قول بعض الجهال ان عين
الزرقاء جاءت معه من مكة ، لم يكن بالمدينة
على عهده عين جارية لا الزقاء ولا عيون حمزة
ولا غيرها

السفر الى المسجد الأقصى

٥ ، ٦ ، ١٠ ج ٢٧ « لا تشد الرحال الا الى
ثلاثة مساجد . . . »

٥ ، ٦ ، ١٠ ، ٢٠ ج ٢٧ ، ١٥٠ ج ٢٦
اتفق علماء المسلمين على استحباب السفر الى
بيت المقدس للعبادة المشروعة فيه كالصلاة
والدعاء والذكر وقراءة القرآن والاعتكاف

٦ ، ٢٥٨ ج ٢٧ سأل سليمان ربه ثلاثا
« ٠٠ وان لا يؤم أحد هذا البيت لا يريد
الا الصلاة فيه الا غفر له »

٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ج ٢٧ النبي صلى في
بيت المقدس ليلة المعراج ركعتين ولم يصل
في غيره ولا في مسجد الخليل ولا عند قبره
١٥٠ ج ٢٦ المستحب ان يصلي في قبلي
المسجد الذي بناه عمر

١٢ ج ٢٧ الصلاة فيه أفضل من الصلاة
في سائر المساجد ، روي ان عمر صلى في
محراب داود

(١) وانظر ص ١١ ، ١٢ المجلد الأول
من الفهارس العامة

١١ ، ١٢ ج ٢٧ سبب بناء عمر مصلي المسلمين في مقدمه

١٠ ج ٢٧ المسجد الأقصى وسائر المساجد ليس فيها ما يطاف به ولا فيها ما يتمسح به ولا فيها ما يقبل

١٥٠ ج ٢٦ لا تستحب زيارة الصخرة

١٠ ، ١١ ج ٢٧ ، ٥٢١ ج ٤ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ج ١٧ لا يجوز ان يطاف بالصخرة ولا بالقبه التي فوق جبل عرفات وأمثالها ، من اتخذها مكانا يطاف بها كما يطاف بالكعبة فهو مرتد

١١ ج ٢٧ من قصد ان يسوق اليها غنما أو بقرا ليذبحها هناك ويعتقد أن الأضحية فيها أفضل وان يحلق فيها شعره في العيد أو ان يعرف بها عشية عرفة من البدع والضلالات

١٢ ج ٢٧ لم يصل عمر ولا الصحابة عند الصخرة ولا كان عليها قبة على عهد الخلفاء الراشدين ، عبد الملك بنى القبة على الصخرة وكساها ، سبب ذلك

١٣ ج ٢٧ انما يعظم الصخرة اليهود وبعض النصارى

١٣ ج ٢٧ ما يذكره بعض الجبال من ان هناك أثر قدم النبي وأثر عمامته وغير ذلك كذب

١٣ ج ٢٧ أكذب منه من يظن أنه موضع قدم الرب

١٣ ج ٢٧ المكان الذي يذكر أنه مهد عيسى كذب ، موضع المعمودية

١٣ ج ٢٧ من زعم ان هناك الصراط والميزان أو ان السور الذي يضرب بين الجنة والنار هو ذلك الحائط المبني شرقي المسجد .. ١٣ ج ٢٧ تعظيم السلسلة أو موضعها ليس مشروعاً

١٤ ج ٢٧ زيارة معابد الكفار مثل « القمامة » و « بيت لحم » أو « صهيون » أو كنائس النصارى منهي عنها

١٤ ج ٢٧ ليس فسي بيت المقدس مكان يسمى حرماً

١٥ ج ٢٧ زيارة بيت المقدس مشروعة في جميع الأوقات ، لا ينبغي ان يؤتى في الأوقات التي تقصدها الضلال ، كثير منهم يسافر ليقف هناك

١٥٠ ج ٢٧ لا يسافر أحد للوقوف بالمسجد الأقصى ولا للوقوف عند قبر أحد

١٦ ج ٢٧ ليس السفر اليه مع الحج قربة ، قول بعض الناس قدس الله حجتك باطل

٤١٧ ج ٢٧ نقل عن مالك كراهة المجيء الى بيت المقدس لما جعل لهذا وقت معين كوقت الحج الذي يذهب اليه جماعة

١٣ ج ٢٧ واذا زار القبور التي في بيت المقدس بدون شد وحل فحسن

٣٢ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ١٠١ ج ٢٧ لم يكن أحد من الصحابة يسافر الى زيارة « قبر الخليل » بل كانوا يأتون الى بيت المقدس فقط

٢٠ ، ٢١ ج ٢٧ السفر الى مجرد زيارة قبر الخليل أو غيره من مقابر الأنبياء وأنصالحين

ومشاهدتهم وآثارهم لم يستحبه أحد من أئمة المسلمين

٣٢ ، ٣٣ ، ٨ ، ٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ج ٢٧
لو نذر السفر الى زيارة قبر الخليل أو الطور أو جبل حراء أو جبل يثرب أو غير ذلك من المقابر والمقامات والمشاهد أو الى بعض المقارات أو الجبال لم يجب عليه الوفاء ، وليس بمشروع

٢٧٢ ، ١٤١ ج ٢٧ قبر الخليل لما فتح المسلمون البلاد كان عليه السور السليمانى ولا يدخل اليه أحد ولا يصلى اليه ولا عنده أحد

٢٢ ، ٢٧٢ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ١١١ ج ٢٧ ، ٤٦٤ ج ١٧ لما استولى النصارى على الشام نقبوا البناء الذى كان على الخليل واتخذوا المكان كنيسة ، فلما أخذ المسلمون البلاد بعد ذلك اتخذ ذلك من اتخذ مسجدا وذلك بدعة منهي عنها

٢٣ ج ٢٧ ثم وقف بعض الناس وقفاً للعدس والخبز وليس هذا وقفاً من الخليل ولا من بني اسرائيل ولا من خلفائه

٢٣ ، ٢٢ ج ٢٧ من اعتقد ان الأكل من هذا الخبز والعدس مستحب فهو مبتدع ، ومن اعتقد ان فى العدس مطلقاً فضيلة فهو جاهل ٢٣ ج ٢٧ « كلوا العدس فانه يرق القلب وقد قدس فيه سبعون نبيا » كذب

٢٣ ج ٢٧ من الناس من يتقرب الى الجن بالعدس

١١١ ج ٢٧ السماع الذى يسمونه « نوبة الخليل » بدعة ، لا يجوز ان يقام هناك رقص ولا شباة ولا ما يشبه ذلك

٣٣٦ ، ٣٣٧ ج ٢٧ لم يكن قبر يوسف الصديق يعرف ، الخلاف فيه

٣٣٣ ج ٢٧ لو سافر الى دمشق من أجل مسجدها من بلد بعيد لم يكن مشروعاً

٤٨ ج ٢٧ لم يرد فى جامع دمشق حديث بتضعيف الصلاة فيه ، لكنه من أكثر المساجد ذكراً لله ، ولم يثبت ان فيه (٣٠٠) نبي مدفونين

١٢٨ ، ١٢٩ ج ٢٧ تحرى الصلاة والدعاء من قبلي شرقي جامع دمشق عند الموضع الذى يقال انه قبر هود أو عند مثال الخشب الذى يقال تحته رأس يحيى بن زكريا ونحو ذلك خطأ وبدعة

١٣٤ ، ١٣٥ ج ٢٧ لا يجوز تعظيم مكان رؤي فيه النبي أو اثر قدمه

١٣٨ ج ٢٧ والغار الذى بجبل قاسيون الذى يقال له « مغارة الدم » والمقامان الذان بجانبه الشرقي والغربي ٠٠٠ وما أشسبه هذه البقاع لا يشرع السفر لزيارتها ولو نذره لم يجب

٤٨٢ ج ١٧ ، ١٣٥ ج ٢٧ ليس لأحد ان يتخذ مقام موسى وعيسى مصلى قياساً على مقام ابراهيم

١٧ - ١٩ ج ٢٧ جبل لبنان وأمثاله مسن الجبال لا يستحب السفر اليه ، ولكن فيه كثير من الجن يتصورون بصورة الخضر

٥٠ ، ٥١ ، ١٤١ ، ١٤٤ ج ٢٧ ليس فى فضل

جبل لبنان وأمثاله نص

٥١ - ٥٥ ج ٢٧ جبل لبنان كان ثغراً من جملة الثغور التى يربط عليها المسلمون

للمجاهد كعسقلان والاسكندرية وعكة وقزوين
وعبادان وغير ذلك

٥٥ ، ٥٦ ج ٢٧ طوائف ممن يؤثر التخلي
عن الناس يحسب ان فضل هذا الجبل
ونحوه لما فيه من الخلوة عن الناس وأكل
المباحات من الثمار التي فيه

٥٥ ج ٢٧ سكنى الجبال والبوادي والغيران
ليس مشروعاً للمسلم الا عند الفتنة في
الأمصار

٥٧ ، ٤٩٨ ج ٢٧ اعتقاد بعض الجهال ان
به الأربعين الأبدال جهل وضلال

٥٧ ، ٥٨ ، ٤٩٧ - ٤٩٩ ج ٢٧ وقول كثير
من الجهال ٠٠ ان به أو بغيره رجال الغيب
٥٨ ج ٢٧ الخبر الذي فيه « أن رجلاً نبت
الشعر على جميع بدنه كالماعز » باطل

٦٠ ، ٦١ ج ٢٧ الانحناء للجبل المذكور
ونحوه أو لمن فيه أو زيارته بلا قصد للمجاهد
أو لأمر مشروع أو التبرك بشماره من البدع
١٧ ج ٢٧ السفر الى عسقلان في هذه
الأوقات ليس مشروعاً

المجاورة في المساجد الثلاثة والاقامة بالشام
٢٤ ، ٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ج ٢٧ المراقبة في
الثغور أفضل من المجاورة في المساجد
الثلاثة ، اختلف في المجاورة فكرها أبو
حنيفة واستحبها مالك وأحمد وغيرهما

٤٥ ، ٤٦ ج ٢٧ الفضيلة الدائمة في كل
وقت ومكان في الايمان والعمل الصالح

٣٩ ، ٤٨ ج ٢٧ الاقامة في كل موضع
تكون الأسباب فيه أطوع لله وأفعل للحسنات
بحيث يكون أعلم بذلك وأقدر عليه وأنشط
له أفضل من الاقامة في موضع يكون حاله
فيه دون ذلك

٣٩ - ٤١ ، ٤٤ - ٤٧ ج ٢٧ هذا يتنوع
بتنوع حال الانسان ، قد يكون مقام الانسان
في أرض الكفر والفسوق أفضل اذا كان
مجاهداً في سبيل الله بيده ولسانه أمراً
بالمعروف ناهياً عن المنكر بحيث لو انتقل
الى أرض الايمان والطاعة لقلت حسناته

٤٠ ج ٢٧ لو كان عاجزاً عن الهجرة
والانتقال الى المكان الأفضل التي لو انتقل
اليها لكانت الطاعة عليه أهون وطاعة الله
ورسوله في المواضع واحدة فاشقهما أفضلهما
٤١ ج ٢٧ اذا كان دينه هناك انقص فالانتقال
أفضل له وهذا حال غالب الخلق

٤٦ ج ٢٧ قد يكون بعض البقاع أعون على
بعض الأعمال كاعانة مكة على الطواف
والصلاة المضعفة ونحو ذلك

٤٧ ج ٢٧ وقد يحصل في الأفضل معارض
راجع مثل من يجاور بمكة مع السؤال
والاستشراف والبطالة أو يطلب الإقامة
بالشام لحفظ ماله

٣٣٤ ج سكنى المدينة أفضل لمن تتكرر
طاعة الله ورسوله فيها أكثر ، ولما فتحت
مكة قال : « لا هجرة بعد الفتح ٠٠ »

٤١ - ٤٧ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ج ٢٧ دين الاسلام
وشرائعه في هذه الأوقات أظهر بالشام منها
بغيره ، ولا يلزم ذلك في كل وقت

٤٨ ، ٤٩ ج ٢٧ « الصائم المتطوع بالعراق
كالمفطر بالشام »

٤٨ ، ٤٩ ج ٢٧ « ان الله خلق البركة إحدى
وسبعين جزءاً منها جزء واحد بالعراق
وسبعون بالشام »

اخبره بذلك شيطان ، الرائحة الطيبة لا تدل على تعيينه ، وقد يكون مما صنعه بعض السوق

٤٤٤ - ٤٤٦ ، ١١٦ ج ٢٧ الذى اتفق عليه العلماء من القبور قبر نبينا وقبر صاحبيه

٤٤٤ - ٤٤٦ ج ٢٧ جمهور الناس على ان هذا قبر الخليل

٤٤٥ ج ٢٧ اما قبر يوسف والياس وشعيب وذكريا فلا تعرف

١٧٠ ج ٢٧ عامة القبور التى بنيت عليها المساجد اما مشكوك فيها أو متيقن كذبها

٤٤٥ - ٤٤٧ ، ٤٦٦ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ١٧٠ ،

١٦٧ ج ٢٧ « مشهد علي » عامة العلماء على أنه ليس قبره ، قيل انه قبر المغيرة بن شعبة ، أظهر فى دولة بني بويه ، عمدتهم حكاية عن الرشيد ، قبر علي بقصر الامارة الذى بالكوفة أو قريب منه

٤٥١ ، ٤٤٦ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ١٧٠ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ج ٢٧ « مشهد الحسين » من المشاهد المكذوبة

٤٥١ - ٤٥٥ ج ٢٧ عمدة الرافضة فى مقالاتهم ومنقولاتهم وفى تعيين هذا المشهد

٤٥٦ ج ٢٧ هذا المشهد بني بعد مقتله بنحو (٥٠٠) سنة ، نقل من مشهد عسقلان ، مشهد عسقلان بعد مقتله بأكثر من (٤٣٠) سنة

٤٥٩ ، ٤٦٤ ، ٤٨٦ ج ٢٧ هذا المشهد العسقلاني قد ذكر انه قبر بعض الحواريين أو غيرهم من اتباع عيسى ، وقيل قبر نصراني ٤٦٠ ، ٤٦١ ج ٢٧ النصارى كثيرا ما يعظمون آثار القديسين منهم ، لا يستبعد أنهم ألغوا

٥٠٥ - ٥١١ ، ٤٣ ج ٢٧ ثبت للشام وأهله مناقب بالكتاب والسنة وآثار العلماء ، هذه المناقب أمور (١) البركة فيه ، وفيها الطور والمسجد الأقصى ، ومبعث انبياء بني اسرائيل ، واليها هجرة ابراهيم ، ومسرى نبينا ، ومنها معراج ، وبها ملكه ، وعمود دينه وكتابه ، وطائفة منصور من أمته ، واليها يحشر الناس ، وهي خيرة الله من الأرض ، الأمر بلزومها ، أحاديث ، ومنافقوها لا يغلبوا مؤمنيا

٣٣٥ - ٣٣٨ ج ٢٧ لا يدفع البلاء عن أهل بلد الا بطاعة الله لا يدفع بالقبور ولا بالبقاع

القبور والمشاهد المكذوبة

٤٤٤ ، ٤٤٧ ج ٢٧ ليس فى معرفة قبور الأنبياء باعيانها فائدة شرعية

٢٧٢ ج ٢٧ وليس حفظ ذلك من المدين ٢٧١ ، ٢٧٢ ج ٢٧ لم تدع الصحابة قبرا ظاهرا من قبور الأنبياء يفتتن به الناس ولا يسافرون اليه بل عفوه بحسب الامكان ٢٧١ ، ٢٧٢ ج ٢٧ ان كان الناس لا يفتتنون به فلا يضر معرفة قبره

٤٤٤ ج ٢٧ من كان قصده الصلاة والسلام على الأنبياء والايمان بهم واحياء ذكرهم فذاك ممكن له وان لم يعرف قبورهم

٤٤٤ ج ٢٧ عامة من يسأل عن ذلك انما قصده الصلاة عندها والدعاء بها ونحو ذلك من البدع

٤٥٧ - ٤٥٩ ج ٢٧ غالب ما يستند اليه المشاهدة فى تعيين القبور الرؤيا المحضة أو شم رائحة طيبة أو توهم خرق عادة ، اكثر المنامات كذب ، وبتقدير صدقها قد يكون

٤٩١ ج ٢٧ الذى خارج باب الصغير قبر معاوية بن يزيد بن معاوية

٤٩٣ ج ٢٧ معاوية دفن بقصر الامارة من الشام

٤٤٦ ، ٤٩١ ، ٤٨٤ ، ١٧٠ ج ٢٧ والمشهد

المضاف الى « أويس القرني » بظاهرها

٤٩١ ج ٢٧ بنت يزيد بن السكن توفيت بالشام فقبرها محتمل

٤٩١ ، ١٧٠ ج ٢٧ قبر بلال ممكن ، القطع بتعيين قبره فيه نظر

٤٩٤ ج ٢٧ قبر نسب الى رقية وأم كلثوم بالشام ، ماتا بالمدينة تحت عثمان

٤٩ ج ٢٧ قبر عائشة وأم سلمة أو أم حبيبة ، لم تدخل عائشة دمشق ولا غيرها من أزواج النبي

١٧٠ ، ٤٩٣ ج ٢٧ الذى يقال انه « قبر خالد » بحمص مشكوك فيه ، يقال انه خالد بن يزيد بن معاوية

٤٩٤ ج ٢٧ « قبر جابر » بظاهر حران ، توفي بالمدينة

٤٩٢ ، ١٧٠ ج ٢٧ « قبر أبي مسلم الخولاني » الذى بداريا اختلف فيه

٤٩٤ ، ٤٨٤ ج ٢٧ قبر عبد الله بن عمر بالجزيرة ، الناس متفقون على أنه مات بمكة ٤٨٤ ، ٤٥٩ ج ٢٧ والقبر المنسوب بالجزيرة الى عبد الرحمن بن عوف كذب ، سبب احداثه

٦١ ، ٤٥٩ ج ٢٧ سبب احداث قبر نوح بالبقاع

٦١ ، ٦٢ ، ١٧٠ ج ٢٧ قبر نوح بالكرك متيقن كذبه متى بني

الى بعض جهال المسلمين ان هذا قبر من يعظمه المسلمون ليوافقوهم على تعظيمه

٤٦١ - ٤٦٤ ج ٢٧ فرح النصارى بما يفعله المسلمون من مشابهتهم فى البدع والشرك

٤٦٥ - ٤٩٠ ج ٢٧ ليس رأسه فى القاهرة ولا مشهد عسقلان مشهدا له من وجوه (٨)

٤٨٣ ، ١٧٠ ج ٢٧ القبة التى على العباس باثبتيق يقال ان فيها مع العباس الحسن

وعلى بن الحسين وأبو جعفر محمد بن علي وجعفر بن محمد ويقال ان فاطمة تحت

الحائط قريبا من ذلك وان رأس الحسين هناك

٤٩٠ ج ٢٧ وكذلك لم يحمل الى الشام

١٧٠ ج ٢٧ المشهد الذى بحلب كذب

٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٩٣ ج ٢٧ بدن الحسين بمكان مصرعه بكربلاء

٤٨٨ ، ٤٨٩ ج ٢٧ سواء كان هذا المشهد صحيحا أو كذبا فبناء المساجد على القبور واتخاذها مساجد بقصد الصلاة عندها منهي عنه ، ليست هذه المسألة مسألة الصلاة فى المقبرة العامة

٤٩٢ ج ٢٧ « قبر علي بن الحسين » الذى بمصر كذب ، توفي بالمدينة ودفن بالبقيع

٤٩٠ ج ٢٧ من قال ان ميتا من الموتى « نفيسة » أو غيرها تجير الخائف وتخلص

المحبوس وهي باب الحوائج فهو ضال مشرك ٤٩١ ج ٢٧ القبر المضاف الى هود بجامع

دمشق كذب

٤٤٦ ، ٤٦٠ ، ٤٨٤ ، ١٧٠ ج ٢٧ من المشاهد المشهورة المكذوبة قطعا « قبر أبي

ابن كعب » قبر نصراني

متى حدثت المشاهد ومن يعظمها

٤٤٩ ، ١٦٧ - ١٧٠ ج ٢٧ الاسلام جاء بتعظيم المساجد لا المشاهد

٤٤٨ ج ٢٧ اتفق أئمة الاسلام على أنه لا يشرع بناء هذه المشاهد على القبور ولا يشرع اتخاذها مساجد ولا تشرع الصلاة عندها ولا ...

١٦٩ ج ٢٧ بناء المساجد على القبور التي تسمى المشاهد وتعظيمها من دين المشركين ٤٦٦ ج ٢٧ لم يكن على عهد الصحابة والتابعين وتابعيهم من ذلك شيء ببلاد الاسلام ٤٦٥ ، ٤٦٦ ج ٢٧ خلافة بني العباس في أوائلها وفي حال استقامتها لم يكونوا يعظمون المشاهد

٤٦٦ ج ٢٧ كان ظهورها وانتشارها حين ضعفت خلافة بني العباس وتفرقت الأمة وظهر فيهم الزنادقة الملبسون ، وذلك من دولة المقتدر لما ظهر القرامطة العبيدية القداحية

١٦٧ ج ٢٧ ظهر ذلك وكثر في دولة بني بويه كما ظهرت القرامطة بأرض المشرق والمغرب وكان بها زنادقة كفار

٦٦٥ ، ٦٦٦ ج ٢٧ ظهر في اثناء خلافة بني العباس من المشاهد بالعراق وغير العراق ما كان كثير منه كذب وكانوا عند مقتل الحسين بكربلاء قد بنوا هناك مشهدا وكان ينتابه أمراء عظماء حتى انكر ذلك عليهم الأئمة وبالعالم المتوكل في انكار ذلك ١٣٨ ، ١٣٩ ج ٢٧ السفر الى المشاهد التي على القبور لزيارتها لا يشرع ولا يجب الوفاء به

١٦٢ - ١٦٤ ج ٢٧ الروافض روى في انارتها وتعظيمها والدعاء عندها من الأكاذيب أزيد من أكاذيب أهل الكتاب وصنفوا « مناسك حج المشاهد »

١٧٣ - ١٧٦ ج ٢٧ مع ما في هذه المشاهد من الشرك فانه يقترب الكذب بها من وجوه لا يشرع شيء من العبادات عند القبور

١١٥ - ١١٧ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٤٥ ، ١٥١ - ١٦٧ ، ١٨٠ ، ١٨١ ج ٢٧ قول القائل : الدعاء مستجاب عند قبور الأنبياء والصالحين لا أصل له في الكتاب والسنة ولا عن السلف والأئمة ، بل النصوص تدل على نقيض ذلك ، لو كان أفضل أو أحب الى الله أو أجوب لكان السلف أعلم بذلك وأسبق اليه

١٤٥ ، ١٣٤ ج ٢٧ ، ١٥٣ ج ٢٦ قصد الصلاة والدعاء عند ما يقال انه قبر نبي أو اثر نبي أو قبر بعض الصحابة أو بعض الشيوخ أو بعض أهل البيت أو الأبراج أو الغيران من البدع المحدثه

١٤٨ ج ٢٦ ليست الصلاة عند قبورهم مستحبة عند أحد من أئمة المسلمين بل الصلاة في المساجد التي ليس فيها قبر أحد من الأنبياء والصالحين أفضل من الصلاة في المساجد التي فيها ذلك ، بل الصلاة في المساجد التي على القبور اما محرمة واما مكروهة

٤٨٨ ج ٢٧ ليس لأحد ان يصلي في المساجد التي على القبور ولو لم يقصد الصلاة عندها ، ليست هذه المسألة عندهم مسألة الصلاة في المقبرة العامة

٥٠٢ ، ٥٠٣ ج ٢٧ قصد الصلاة والدعاء والعبادة في مكان لم يقصد الأنبياء فيه الصلاة والعبادة بل روي أنهم مروا به ونزلوا فيه أو سكنوه لم يكن ابن عمر ولا غيره يفعله

٥٠٤ ج ٢٧ الفعل الذي لم يشرعه لنا ولا أمرنا به ولا فعله فعلا سن لنا ان نتأسي به فيه ليس من العبادات والقرب ، ما فعله من المباحات على غير وجه التعبد يجوز لنا ان نفعله مباحا كما فعله مباحا

٥٠٠ ج ٢٧ ما كان من تحنثه بفار حراء قبل البعثة وامثال ذلك ليس سنة للأمة

٤٩٥ ج ٢٧ لا يشرع شيء من العبادات الأصلية كالصلاة والصيام والصدقة عند القبور ولا تذبح الأضحية ولا غيرها عند القبور ، من ظن ان التضحية عند القبور مستحبة فهو جاهل ضال مخالف لاجماع المسلمين

٤٩٦ ج ٢٧ ان قصد الذهاب الى قبر التكروري للصلاة عنده والدعاء والتمسح بالقبر وتقيله ونحو ذلك أو أن يعمل شيئا نهى الله عنه من الفواحش والخمر والزمر والتفرج على هؤلاء ورؤية أهل المعاصي من غير انكار عليهم فهم عصاة في هذا السفر ويرجى لهم بالفرق رحمة الله

١٢٦ ، ١٢٧ ج ٢٧ قول القائل من قرأ آية الكرسي واستقبل جهة الشيخ عبد القادر ويسلم عليه وخطا سبع خطوات يخطو مع كل تسليمة خطوة الى قبره قضيت حاجته شرك

١٥٣ ج ٢٦ من يقصد بقعة لأجل الطلب من مخلوق هي منسوبة اليه كالقبر والمقام أو لأجل الاستعاذة به ونحو ذلك فهو شرك وبدعة

٧٢ - ٧٥ ، ٨١ ، ٨٢ ج ٢٧ من يأتي قبر نبي أو صالح أو من يعتقد فيه أنه قبر نبي أو صالح وليس كذلك ويسأله ويستنجد به فهذا على ثلاث درجات (١) ان يسأله حاجته ويطلب منه الفعل . هذا شرك صريح

٧٣ - ٧٦ ج ٢٧ (٢) ان يطلب منه ان يدعو الله له ، هذا شرك أيضا

٨٣ - ٨٧ ، ١٣١ - ١٣٤ ج ٢٧ (٣) ان يقول اللهم بجاه فلان عندك أو ببركة فلان أو حرمة فلان عندك افعل بي كذا . هذا من البدع (١)

زيارة المساجد والآثار التي بمكة

٤٧٧ ، ٤٧٨ ج ١٧ لم يصل النبي بمسجد بمكة غير المسجد الحرام ولم يقصد بقعة للعبادة الا المشاعر ، ولم يذهب هو ولا أحد من أصحابه الى المكان الذي بايعه فيه الأنصار ١٤٤ ج ٢٦ ، ١٢١ ج ٢٧ اما زيارة المساجد التي بنيت بمكة غير المسجد الحرام كالمسجد الذي تحت الصفا وما في سفح أبي قبيس ونحو ذلك من المساجد التي بنيت على آثار النبي وأصحابه كمسجد المولد وغيره فليس قصد شيء من ذلك من السنة ولا استحبته أحد من الأئمة وكذلك قصد الجبال والبقاع التي حول مكة غير المشاعر مثل جبل حراء والجبل الذي عند منى الذي يقال فيه قبة الغداء ونحو ذلك ، وكذلك ما يوجد في الطرقات من المساجد المبنية على الآثار والبقاع التي يقال انها من الآثار لم يشرع النبي زيارة شيء من ذلك

٣٣ ج ٢٧ غار حراء لم يزوره بعد المبعث ولا أحد من أصحابه وكذلك غار ثور

(١) انظر توحيد الالهية أول المجلد الأول من الفهارس العامة

١٣٣ ج ٢٦ المساجد التي عند الجمرات لا يستحب دخول شيء منها ولا الصلاة فيها ٤٧٨ ج ١٧ بيعة العقبة بالوادي الذي وراء جمرة العقبة لم يقصدوه لفضيلة فيه ، وقد احدث هناك مسجد

الاكثار من العمرة والمولات بينها

٨٦ ج ٢٦ تكره العمرة فسي ذي الحجة عند طائفة من أهل العلم

٨٦ ، ٩٢ ج ٢٦ عائشة كانت اذا حجت صبرت الى ان يدخل المحرم ثم تحرم من الجحفة

٢٤٨ - ٢٦٣ ، ١٤٥ ، ٤٥ ، ٤٦ ج ٢٦ من كان بمكة من مستوطن ومجاور وقادم وغيرهم فان طوافه بالبيت افضل له من العمرة وسواء خرج الى أدنى الحل أو أقصى الحل ٢٩٠ ، ١٩٦ ج ٢٦ كثرة الطواف للقادمين افضل لهم من الصلاة بالمسجد الحرام مع فضيلة الصلاة فيه

٢٦٤ - ٢٦٦ ج ٢٦ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ج ٢٦ الاعتمار من مكة وترك الطواف ليس بمستحب بل بدعة مكروهة ، نهى السلف عن ذلك ، من أجازها منهم لم يفعلها

٢٤٩ ، ٢٦٦ ج ٢٦ العمرة من الميقات بأن يذهب الى الميقات فيحرم منه أو يرجع الى بلده ثم ينشؤ السفر منه للعمرة ليستعمرة مكية ، وفيها نزاع : هل المقام بمكة افضل منها

٤٥ ، ٢٦٧ - ٢٨٩ ج ٢٦ لا يستحب الاكثار من العمرة لا من مكة ولا من غيرها ، يجعل بين العمرتين مدة ولو انه مقدار ما ينبت فيه شعره ويمكنه الحلاق لمن يخرج لميقات بلده ويعتمر

٢٦٩ - ٢٩٠ ج ٢٦ الاكثار من الاعتمار والمولات بينها مثل ان يعتمر من منزله قريب من الحرم كل يوم أو كل يومين أو يعتمر القريب من المواقيت التي بينها وبين مكة يومان في الشهر خمس عمر أو ست ونحو ذلك أو يعتمر من يرى العمرة من مكة كل يوم عمرة أو عمرتين مكروه باتفاق السلف ، وان استحب طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد

٢٩٠ ج ٢٦ المولات بين العمرة من مكة في شهر رمضان أو غيره أولى بالكراهة ، يتفق في ذلك محدوران

٢٩١ ج ٢٦ فضل الاعتمار في رمضان ٢٩١ - ٣٠١ ج ٢٦ « عمرة في رمضان تعدل حجة » « معي » أراد العمرة التي كان المخاطبون يعرفونها وهي قدوم الرجل الى مكة معتمرا ، لم يرد العمرة من الميقات أو من أدنى الحل

٢٩٤ - ٣٠١ ج ٢٦ « تابعوا بسين الحج والعمرة فانهما ينفيان الفقر والذنوب » المراد بها عمرة القادم ، لا من مكة

٢٥٣ - ٢٥٥ ج ٢٦ عمر الرسول كلها وهو داخل الى مكة

٢٥٢ ج ٢٦ يستحب الطواف في اثناء المقام بمنى وفي جميع الحول

٢٥٦ ج ٢٦ الطواف بالبيت لسم يزل مشروعا من زمن ابراهيم وقبله

١٩٥ ، ١٩٦ ج ٢٦ شرع منفردا وشرع في الحج وشرع في العمرة

٢١٣ ج ٢٦ النظر الى البيت عبادة

باب الفوات والاحصار

١٠٧ ج ٢٥ اذا اخطأ الناس كلهم يوم عرفة اجزأهم اعتبارا بالبلوغ

٢١١ ج ٢٢ الصواب ان ذلك يوم عرفة باطنا وظاهرا

١٠٧ ج ٢٥ ان اخطأ طائفة منهم لم يجزهم لامكان البلوغ

٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ١٦ ج ٢٥ لو انفرد برؤية ذى الحجة لم يكن له أن يقف قبل الناس فى اليوم الذى هو فى الظاهر الثامن

٣٠٢ ج ٢٦ لا بد بعد الوقوف من طواف الافاضة وان لم يطف بالبيت لم يتم حجه ٢٢٧ ج ٢٦ المحصر بعدو له ان يتحلل باتفاق العلماء

٢٢٦ ج ٢٦ لكن لا يسقط عنه الفرض ٣٠٢ ج ٢٦ اذا احصره عدو عن البيت وخاف فلم يمكنه الطواف ذبح هديا وتحلل وعليه الطواف بعد ذلك ان كانت حجة الاسلام ، يدخل بعمره يعتمرها عوضا عن تلك

٢٢٦ ج ٢٦ ، ٣٧٤ ج ٢٠ لو كان قد احرم بتطوع من حج أو عمرة فأحصر فالأظهر لا قضاء عليه

٢٢٧ ج ٢٦ المحصر بمرض أو فقر فيه نزاع ، الصحيح

باب الهدي والأضحية

١٣٧ ج ٢٦ كل ما ذبح بمنى وقد سبق من الحل الى الحرم فهو هدي ، ويسمى أضحية ، بخلاف ما يذبح يوم النحر بالحل

٢٥٠ ، ٢٥١ ج ٣١ ما كان أحب الى المرى اذا تقرب به الى الله كان أفضل له من غيره وان استويا فى القيمة ، قصة النجبية ٧٥ ج ٢٥ الذكر فى الهدايا والضحايا أفضل

١٦٤ ج ٢٣ جواز الأضحية بالشاة عن أهل البيت - صاحب المنزل ونسائه وأولاده ومن معهم

١٣٦ ج ٢٦ ويستحب ان تنحر الإبل مستقبلة القبلة معقولة اليد اليسرى ، والبقر والغنم يضجعها على شقها الايسر مستقبلا بها القبلة ، ويقول : « بسم الله والله أكبر اللهم منك ولك ، اللهم تقبل منى كما تقبلت من ابراهيم خليلك »

٤١٩ ، ٤٢٠ ج ٢١ اذا ذبح الأضحية قبل الصلاة جاهلا أو ناسيا ، اذا ذبح الهدي قبل الرمي جهلا اجزأه ، الفرق ٤٢٠ ج ٢١ فى الأضحية يشترط فى أحد القولين ان يذبح بعد الامام

فصل

٢٤٠ - ٢٤٣ ج ٣١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ ج ٣٥ اذا قال هذا هدي أو أضحية هل يخرج عن ملكه

١٦٧ ج ٢٦ اذا عطب الهدي دون محله وجب نحره

١٦٢ - ١٦٤ ج ١٣ الأظهر وجوب الأضحية ، نفاة الوجوب ليس معهم نص ، عمدتهم « من أراد ان يضحي » وجوبها مشروط بالقدرة

٤٨٤ ج ١٧ من قبلنا لا يأكلون من قربان

٢٥٧ ج ١٩ تستحب الصدقة بأكثر من
الثلاث اذا قدر كثرة الفقراء أو كثرة من
يهدى اليه على الفقراء ، وكذلك الأكل

١١٥ ، ١١٦ ج ٢٩ النهي عن ادخار لحوم
الأضاحي كان لأجل الدافة

٣٧٨ - ٣٨٠ ج ١ تحريم تعبيد الأولاد لغير
الله ، تسمية النصارى عبد المسيح ، و غلام
الشيخ يونس أو للشيخ يونس أو غلام ابن
الرفاعي أو الحريري أو نحو ذلك ، تعليل
ذلك

٣٧٩ ج ١ كان الهرزي قد سمي أهل
بلده بعامه اسماء الله الحسنى ، وكذلك
أهل بيتنا

٣٧٩ ، ٣٨٠ ج ١ من شعار الصحابة في
الحروب يا بني عبد الرحمن ! يا بني عبد الله !
يا بني عبيد الله !

١١٨ ج ١٥ تسمية السيد ربا كان جائزا

الأمر بالمعروف والنهي

عن المنكر

الحسبة

فضله ووجوبه

٣٠٦ ، ٣٠٧ ج ٢٨ صلاح المعاش والمعاد في
طاعة الله ورسوله ولا يتم ذلك الا بالأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر ، وبه صارت هذه
الأمة خير أمة

١٦٠ ج ٣٥ الجهاد والأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر هو أفضل الأعمال

١٦٠ ج ٣٥ ، ٦١ ، ٦٢ ج ٢٨ المقصود
بالجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
هداية العباد في المعاش والمعاد بحسب الامكان
١٢١ - ١٢٤ ج ٢٨ الرسول أمر بكل
معروف ونهي عن كل منكر بخلاف من قبله
من الرسل

١٢٢ - ١٢٥ ج ٢٨ وصف الأمة بما وصف به
نبيها

١٢٣ ج ٢٨ سائر الأمم لم يأمرُوا كل أحد
بكل معروف ولا نهوا كل أحد عن كل منكر
ولا جاهدوا على ذلك

١٢٦ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٨٠ ، ٨١ ج ٢٨ الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية ،
وقد يكون فرض عين على القادر ، القدرة ،
ذوا السلطان أقدر من غيرهم وعليهم من
الوجوب ما ليس على غيرهم

١٢٥ ، ١٢٦ ج ٢٨ ليس من شرط ذلك
ان يصل أمر الأمر ونهي الناهي منها الى كل
مكلف في العالم ، الشرط ان يتمكن المكلفون
من وصول ذلك اليهم

١٦٨ ، ١٦٩ ج ٢٨ كل بشر على وجه
الأرض لا بد له من أمر ونهي ولا بد ان يأمر
وينهى حتى لو كان وحده

١٦٩ ج ٢٨ ومن لم يأمر بالمعروف الذي
أمر الله به ورسوله وينه عن المنكر الذي
نهى الله عنه ورسوله والا فلا بد ان يؤمر
وينهى اما بما يضاد ذلك أو بما يشتبه فيه
الحق والباطل

ولاية الحسبة واختصاصهم

٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ج ٢٨ مصالح بنى آدم لا تتم الا بالاجتماع والتعاون

٦٢ - ٦٥ ج ٢٨ لا بد لجميع بنى آدم من طاعة أمر ونه ، الدخول فى طاعة الله ورسوله خير له ، وذلك واجب

٦٤ ، ٦٥ ج ٢٨ أمر النبي أمته بتولية ولاية أمور عليهم حتى فى أقل الجماعات وأقصر الاجتماعات تنبئها على وجوب ذلك فيما هو أكثر من ذلك

٦٦ ج ٢٨ المتولون منهم من يكون بمنزلة الشاهد المؤتمن والمطلوب منه الصدق ، ومنهم من يكون بمنزلة الأمين المطاع والمطلوب منه العدل

٦٧ ، ٦٨ ج ٢٨ يجب على كل ولي أمر ان يستعين بأهل الصدق والعدل واذا تعذر ذلك استعان بالأمثل فالأمثل وان كان فيه كذب وظلم

٦٨ ج ٢٨ عموم الولايات وخصوصها وما يستفيده المتولى بالولاية يتلقى من الألفاظ والأحوال والعرف وليس لذلك حد فى الشرع

٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ج ٢٨ جميع الولايات هي فى الأصل ولاية شرعية ومناصب دينية فاي من عدل فيها فساسها بعلم وعدل واطاع الله ورسوله بحسب الامكان فهو من الابرار الصالحين وأي من ظلم وعمل فيها بجهل فهو من الفجار الظالمين

٣٥٧ ج ٣٠ قد يجب على شخص تولي الولاية اذا كان قادرا على تخفيف الظلم دون غيره

٦٦ ج ٢٨ ولاية الحسبة وغيرها من الولايات انما مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

١٣٨ - ١٤٢ ج ٢٨ المعاصى سبب المصائب والعقاب

٦٩ ج ٢٨ المحتسب لسه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما ليس من خصائص الولاية والقضاة وأهل الديوان ونحوهم

آداب المحتسب

١٣٤ - ١٣٧ ، ١٧١ - ١٨٠ ج ٢٨ ، ٣٣٧ - ٣٣٩ ج ١٥ ، ٤٨٢ ج ١٤ يجب على الأمر والنهي العلم والرفق والصبر والاخلاص العلم بالمعروف والمنكر والتمييز بينهما ولا بد من العلم بحال المأمور والمنهي ، وأن يأتي بالأمر والنهي بأقرب الطرق الى حصول المقصود

٣٣٨ ج ١٥ وقد يحتاج المنكر الى الحجج المبينة لذلك والى الجواب عما يعارض به أصحابها من الحجج والى دفع اهوائهم وارادتهم

١٥٣ - ١٦٥ ج ٢٨ مما يدخل فى الأمر بالصبر الصبر على الأذى وعلى ما يقال ١٥٣ ج ٢٨ لا يمكن العبد ان يصبر ان لم يكن له ما يطمئن به ويتنعم به ويفتدي به وهو اليقين

١٥٣ ، ١٥٤ ج ٢٨ اذا أمر غيره بحسن أو أحب موافقته على ذلك أو نهى غيره عن شيء فيحتاج ان يحسن الى ذلك الغير احسانا يحصل به مقصوده من حصول المحبوب واندفاع المكروه

المنكرات أعظم من كراحتهم للمنكرات ،
لا سيما اذا كثرت وقويت فيها الشبهات
والشهوات

٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ج ١٨ ينهى عن
الجزع والكلال والنياحة عند رؤية المنكر
وتغير الأحوال ويؤمر بالصبر والتوكل
والثبات على الاسلام و

٣٣٩ ج ١٥ ثم بعد ذلك يكون الانكار
باللسان

٣٣٨ ج ١٥ فأول ذلك ان تذكر الأقوال
والأفعال المكروهة على وجه الذم لها والنهي
عنها وبيان ما فيها من الفساد

٣٠ - ٣٢ ج ٣٥ ، ٤٩١ ج ١٠ لا يترك
ذلك جبنا ولا بخلا وخشية للأمراء ولغيرهم
ولا اشتراءاً للثمن القليل بآيات الله ولا يفعل
أيضاً للرئاسة عليهم وعلى العامة

٢٤١ - ٢٤٣ ج ٢٨ رسالة الى السلطان
يأمره بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر وأمره بالرعية
بذلك

٣٢ ج ٣٥ ويجب اظهار النهي : اما لبيان
التحريم واعتقاده والخوف من فعله ، أو
لرجاء الترك ، أو لإقامة الحجة بحسب
الأحوال

٥٨ - ٦١ ج ٢٠ ما للعالم والداعي الى الله
من الاجتهاد في الأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر أو السكوت الى أجل (١)

٣١ ، ٣٢ ج ٣٥ فرق بين ترك نهى بعض
الناس عن الشيء اذا كان فيه مفسدة راجحة
وبين اذنه في فعله

(١) وانظر متى يسقط تغييره باللسان
ص ١٥٥

١٦٩ ج ١٥ الأمر الناهي اذا أودى وكان
اذاه تعدياً لحدود الله وفيه حق لله يجب
على كل أحد النهي عنه وصاحبه مستحق
للعقوبة

١٦٨ - ١٧٤ ج ١٥ للأمر الناهي ان يدفع
عن نفسه ما يضره كما يدفع الصائل ،
واذا تاب من آذاه فهل له ان يقتصر منه
٣٧٠ ج ٣٠ اذا فعلوا معه ما يكره اعرض
عنهم ويأمرهم بالمعروف

٣٩ ج ١٩ يستعمل مع الجن ما يستعمل
مع الانس من الأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر والدعوة الى الله وان يدفع
صائلهم بما يدفع به صائل الانس

مراتب انكار المنكر

١٢٧ ج ٢٨ ، ٢٩٨ ج ١٨ مراتب التغيير :
تارة تكون بالقلب ، وتارة باللسان ،
تارة باليد

٣٣٩ ج ١٥ تغيير القلب يكون بالبغض
لذلك وكراحتة

١٣١ ج ٢٨ بغض القلب وحببه وارادته
وكراحتة ينبغي ان تكون كاملة جازمة ،
واما فعل اليد فهو بحسب قدرته ، متى
كانت ارادة القلب وكراحتة تامة وفعل العبد
معه بحسب قدرته فانه يعطي ثواب الفاعل
الكامل

١٢٧ ج ٢٨ القلب يجب بكل حال
٣٤٠ ، ٣٤١ ج ١٥ قد يوجد من يبغض
الكفر والفجور وأهلها لكن يبغض نهيهم
وجهادهم كما يحب المعروف وأهله ولا يجب
أن يأمر به ولا يجاهد عليه بالنفس والمال ،
وكثير من الناس كراحتهم للجهاد على

٣٣٩ ج ١٥ ثم يكون باليد

٧٩ ، ٨٠ ج ٣ مثل هذه المسائل الاجتهادية لا تنكر باليد مثل بيع الباقله الأخضر في قشريه وبيع المقاني جملة واحدة
الغلط في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
١٢٧ - ١٢٩ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٢ / ١٦٧ ،

١٦٨ ج ٢٨ يغلط في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فريقان : فريق يترك ما يجب من الامر والنهي تأويلا للآية / وطلبا للسلامة من الفتنة وهم قد وقعوا فيها

٤٧٩ ج ٤ (عليكم أنفسكم) لا يقتضى ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر : لا نهيا ولا اذنا

٤٧٩ ج ١٤ يسقط تغيير المنكر باللسان اذا قوي أهل الفجور حتي لا يبتقي لهم اصغاء الى البر ، بل يؤذون الناهي

١٢٧ - ١٢٩ ، ١٤٢ ج ٢٨ والفريق الثاني من يريد أن يأمر وينهى اما بلسانه واما بيده مطلقا من غير فقه وحلم وصبر ونظر فيما يصلح من ذلك وما لا يصلح وما يقدر عليه وما لا يقدر عليه

١٢٦ ، ١٢٩ - ١٣٤ ، ١٦٥ - ١٦٨ ج ٢٨ الامر والنهي وان كان متضمنا لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة فينظر في المعارض له فان كان الذي يفوت من المصالح أو يحصل من المفسد أكثر لم يكن مأمورا به بل يكون محرما اذا كانت مفسدته أكثر فاذا كان الشخص أو الطائفة جامعين بسين معروف ومنكر بحيث لا يفرقون بينهما بل اما ان يفعلوهما جميعا أو يتركوهما جميعا لم يجز ان يؤمروا بمعروف ولا ان ينهوا عن منكر بل ينظر فان كان المعروف أكثر أمر به وان

استلزم ما دونه من المنكر ولم ينف عنه عن منكر يستلزم تفويت معروف أعظم منه وان كان المنكر أغلب نهى عنه وان استلزم فوات ما هو دونه من المعروف ، هذا في الامور المعينة ، اعتبار مقادير المصالح والمفاسد بميزان الشريعة

١٣٠ ج ٢٨ واما من جهة النوع فيؤمر بالمعروف مطلقا وينهى عن المنكر مطلقا

٤٧٢ ج ١٤ لا يجوز انكار المنكر بما هو انكر منه مثل الخروج على ولاة الامر بالسيف ١٣٨ ج ٢٨ المقصر في الامر والنهي قد يكون أعظم ذنبا من المتعدي في الامر والنهي

١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ج ٢٨ قد يذنب الرجل أو الطائفة ويسكت آخرون عن الامر والنهي فيكون ذلك من ذنوبهم وينكر عليه آخرون انكارا منهيا عنه فيكون ذلك من ذنوبهم فيحصل التفرق والاختلاف

١٤٧ - ١٤٩ ، ١٦٧ - ١٧٠ ج ٢٨ الناس في الامر والنهي ثلاثة أقسام : قوم لا يقومون الا في أهواء نفوسهم فلا يرضون الا بما يعطونه ولا ي غضبون الا لما يحرمونه ، وقوم يقومون ديانة صحيحة ، وقوم يجتمع فيهم هذا وهذا

دواعي فعل المنكر ودواعي فعل المعروف

١٤٣ ، ١٤٩ ج ٢٨ المعاصي وان كانت مستقبحة في الفعل والدين فهي مشتبهة أيضا للنفوس والشیاطين

١٤٣ - ١٤٦ ج ٢٨ ومن شأن النفوس أنها لا تحب اختصاص غيرها بها ، بل تحب الاشتراك والتساوي أو الاستئثار والعلو

والنخيانة وما يدخل في ذلك مسن تطفيف
المكيال والميزان والغش في الصناعات
والبياعات والديانات

٧٢ ج ٢٨ الغش يدخل في البيوع بكتمان
العيوب وتدليس السلع

٧٢ ج ٢٨ ويدخل في الصناعات مثل الذين
يصنعون المطعومات من الخبز والطبخ والعدس
والشواء وغير ذلك ، أو يصنعون الملابس
أو يصنعون غير ذلك من الصناعات

٧٢ ، ٧٣ ج ٢٨ الكيماوية من هؤلاء الذين
يفشون النقود والجواهر والعطر
وغير ذلك (١)

٧٣ ج ٢٨ ويدخل في المنكرات عقود الربا
والميسر ، ومثل بيع الغرر ، وحبل الحيلة ،
والملاسة ، والمنازمة ، وربا التسيئة ، وربا
الفضل ، وكذلك النجش ، وتصرية الدابة
اللبون ، وسائر أنواع التدليس

٧٣ ج ٢٨ وكذلك المعاملات الربوية سواء
كانت ثنائية أو ثلاثية إذا كان المقصود بها
أخذ دراهم بدراهم أكثر منها إلى أجل ، أمثلة
٧٤ ، ٧٥ ج ٢٨ ومن المنكرات تلقى السلع
قبل أن تجيء إلى السوق ، وبيع المسترسل
بأكثر

٧٥ ، ٧٦ ج ٢٨ ومسئول ذلك الاحتكار لما
يحتاج الناس إليه ، المحتكر

٧٥ ، ٧٦ ج ٢٨ لولي الأمر أن يكره الناس
على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة
الناس إليه

٧٦ - ٧٩ ، ٨٧ - ١٠٥ ج ٢٨ التسعير منه
ما هو ظلم لا يجوز ومنه ما هو عدل جائز (١)

(١) انظر الغش والتسعير والاحتكار في البيع

١٤٩ - ١٥١ ج ٢٨ كثير من أهل المنكر
يحبون من يوافقهم على ما هم عليه ويبغضون
ممن لا يوافقهم ، وقد يأمرؤن الشخص
بمشاركتهم فيما هم عليه من المنكر فإن
شاركهم والا آذوه على وجه قد ينتهي إلى
حد الإكراه

١٥١ ، ١٥٢ ج ٢٨ دواعي فعل المعروف
أبلغ من دواعي المنكر وهي (١) داع الإيمان
(٢) من يعمل مثل ذلك (٣) من يحب موافقته
على ذلك (٤) أمرهم إياه بذلك ومعاداتهم إياه
على ذلك

من المعروف

٦٩ - ٧١ ج ٢٨ فعلى المحتسب أن يأمر
العامة بالصلوات الخمس في مواقيتها ،
ويتعهد الأئمة والمؤذنين ... ويستعين فيما
يعجز عنه بإوالي الحرب والحكم وكل مطاع
يعين على ذلك

٤٣٤ ج ٣ ويأمرؤا بالسنن الراتبات ...
وكذلك الصدقات المشروعة والصوم المشروع
وحسب البيت وأركان الإيمان ، ومثل
الاحسان ، وسائر ما أمر الله به ورسوله
من الأمور الباطنة والظاهرة مثل إخلاص
الدين ، والندب إلى مكارم الأخلاق

٧١ ج ٢٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥
ج ٣ ، ٣٢٩ ج ٢١ ويأمر المحتسب بالجمعة
والجماعات وبصدق الحديث وأداء الأمانات

من المنكرات

٤٢٤ ، ٤٢٥ ج ٣ أعظم المنكرات الشرك بالله ،
كما حرم الله قتل النفس بغير حق وأكل
أموال اليتامى بالباطل ، وكذلك قطيعة
الرحم وعقوق الوالدين

٧١ ج ٢٨ وينهي عن المنكرات : من الكذب

إذا لم يتب حتى قدر عليه ، وعلى المحتسب ان يمنع من الاجتماع في مظان التهم
٤١٤ ج ٣٥ إذا قدر ان الداعي لا يستحق العقوبة أولا تمكن عقوبته بينت بدعته وحذر منها
١٩٥ ج ٣٥ يجب على ولي الأمر وكل قادر منع المنجمين من هذه الصناعة ومن الجلوس في الطرقات

العقوبات الشرعية ومقاديرها

١٠٧ ج ٢٨ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتم الا بالعقوبات الشرعية
١٨١ - ١٨٥ ، ١٤٥ ج ٢٨ الذنوب التي فيها ظلم الغير والاضرار به في الدين والدنيا أعظم عقوبة في الدنيا مما لم يتضمن ضرر الغير وان كان عقوبته في الآخرة أعظم ، أمثلة
٢١٧ ، ٢١١ - ٢١٣ ج ٢٨ من فعل شيئا من المنكرات كالقواحش والخمر والظلم وجب الانكار عليه وتعزيزه بحسب القدرة
٢٠٥ ج ٢٨ التعزير يكون لمن ظهر منه ترك الواجبات وفعل المحرمات كترك الصلاة والزكاة والتظاهر بالمظالم والقواحش والداعي الى البدع
٢١٥ ج ٢٨ إذا ظهر الذنب ولم ينكر كان ضرره عاما فكيف اذا كان في ظهوره تحريك غيره اليه
٢١٧ - ٢٢٦ ، ٢٠٥ ج ٢٨ إذا أظهر الرجل المنكرات وجب الانكار عليه علانية ، ولم يبق له غيبة ، ووجب ان يعاقب علانية بما يردعه عن ذلك من هجر أو غيره

٧٧ - ٧٩ ج ٢٨ أبلغ من هذا ان يكون الناس قد الزموا ان لا يبيع الطعام أو غيره الا أناس مخصوصون لا تباع تلك السلع الا لهم ثم يبيعونها هم . . . فهنا يجب التسعير عليهم بحيث لا يبيعون الا بقيمة المثل ولا يشترون أموال الناس الا بقيمة المثل

١٠٤ ، ١٠٥ ج ٢٨ لو امتنع صاحب الخان والقيسارية والحمام مع حاجة الناس اليها الا بما شاؤا الزم ببذل ذلك بأجرة المثل
١٠٥ ، ١٠٦ ج ٢٨ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ج ٣ الغش والتدليس في الديانات مثل البدع المخالفة للكتاب والسنة واجماع سلف الأمة من الأقوال والأفعال : مثل اظهار المكاء والتصدية في مساجد المسلمين ، ومثل سب جمهور الصحابة وجمهور المسلمين أو سب أئمة المسلمين ومشايخهم وولاة أمورهم المشهورين عند عموم الأمة بالخير ، ومثل التكذيب بأحاديث النبي التي تلقاها أهل العلم بالقبول ، ومثل رواية الأحاديث الموضوعة ، ومثل الغلو في الدين بأن ينزل النبي منزلة الاله ، ومثل تجويز الخروج عن شريعة النبي ، ومثل الالحاد في اسماء الله وآياته وتحريف الكلم عن مواضعه ، والتكذيب بقدر الله ، ومعارضة أمره ونهيه بقضائه وقدره ، ومثل اظهار الخزعبلات السحرية والشعبذية الطبيعية وغيرها التي يضاهي بها مآل الأنبياء والأولياء من المعجزات والكرامات ، وكذلك العبادات المبتدعة ، من ظهر منه شيء من هذه المنكرات وجب منعه من ذلك وعقوبته من قتل أو جلد أو غير ذلك

٢٢٥ - ٢٢٩ ، ٢١٩ - ٢٢١ ج ٢٨ ذكر
الناس بما يكرهون على وجهين (١) ذكر
النوع : فكل صنف ذمه الله ورسوله يجب
ذمه وليس من الغيبة

٢٢٥ ، ٢٢٩ - ٢٣٦ (٢) ذكر الشخص
المعين فيذكر ما فيه من الشر في مواضع
(١) المظلوم له ان يذكر ظالمه بما فيه :
اما على وجه دفع ظلمه واستيفاء حقه ،
أو يذكر ظالمه على وجه القصاص ،
وترك ذلك أفضل (٢) ان يكون على وجه
النصح للمسلمين في دينهم ودنياهم وفي معنى
هذا نصح الرجل فيمن يعامله أو يعاشره
ومن يوكله ويوصي اليه ومن يستشهده
ومن يتحاكم اليه ٠٠٠ (٣) النصح فيما
يتعلق به حقوق عموم المسلمين من الأمراء
والحكام والشهود والعمال ، ومثل أئمة
البدع ٠٠ ومن يظهر الفجور مثل الظلم
والفواحش ، وبيان حال من يغلط في
الحديث والرواية ومن يغلط في الرأي والفتيا
٢٣٥ ، ٢٢١ ج ٢٨ القائل في ذلك بعلم
لا بد له من حسن النية ٠٠٠٠ وسلوك أيسر
الطرق التي تمكنه

٢٣٦ ، ٢٣٧ ج ٢٨ من الناس من يغتاب
موافقة لجلسائه وأصحابه وعشائره مع
علمه ان المغتاب بريء مما يقولون أو فيه
بعض ما يقولون ، ومنهم من يخرج الغيبة
في قالب ديانة وصلاح ، ومنهم من يرفع
غيره رياء فيرفع نفسه ، ومنهم من يحمله
الحسد على الغيبة ، ومنهم من يخرج الغيبة
في قالب تمسخر ولعب ، أو تعجب ،
أو اغتمام ، أو غضب وانكار منكر

٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٦٥٠ ج ٢٨ تباح المعاريض
عند الحاجة الشرعية وقد تسمى كذبا باعتبار
الافهام وان لم تكن كذبا باعتبار الغاية
السائغة

٥٤١ ج ٤ كفارة الغيبة
٢٢٢ - ٢٣٦ ج ٢٨ « الغيبة ذكرك أخاك
بما يكره ٠٠٠ »
٢٢٢ - ٢٢٥ ج ٢٨ الفرق بين الغيبة
والبهتان
٢١٩ ج ٢٨ « لا غيبة لفاسق »

١٠٧ ج ٢٨ العقوبات الشرعية تنقسم الى
مقدرة وغير مقدرة ، المقدرة مثل جلد المفترى
وقطع السارق

١٠٧ ج ٢٨ وغير المقدرة قد تسمى
« التعزير » وتختلف مقاديرها وصفقاتها
بحسب كبر الذنوب وصغرها ، وبحسب
حال المذنب وقلة الذنب وكثرته

١٠٧ ج ٢٨ التعزير أجناس منه ما يكون
بالتوبيخ والزجر بالكلام ومنه ما يكون
بالحبس ومنه ما يكون بالنفي عن الوطن ،
ومنه ما يكون بالضرب

١٠٧ ج ٢٨ اذا كان لترك واجب مثل
الضرب على ترك الصلاة أو ترك أداء الحقوق
الواجبة ضرب مرة بعد مرة حتى يؤدي
الواجب ، ويفرق الضرب عليه يوما بعد يوم
١٠٧ ج ٢٨ وان كان الضرب على ذنب
ماض ٠٠٠ فعل منه بقدر الحاجة فقط
وليس لأقله حد

١٠٧ - ١٠٩ ج ٢٨ أكثر التعزير فيه
ثلاثة أقوال (١) انه عشر جلدات (٢) دون
أقل الحدود (٣) لا يتقدر ، لكن ان كان
ما فيه مقدر لم يبلغ به المقدر

١٠٨ ج ٢٨ من لم يندفع فسادة في الأرض
الا بالقتل قتل مثل المفرق لجماعة المسلمين
والداعي الى البدع في الدين

١٠٩ ج ٢٨ المحتسب ليس له القتل والقطع
١٠٩ ج ٢٨ ومن أنواع التعزير النفي
والتغريب

١٠٩ - ١١١ ج ٢٨ ، ٢٩٤ - ٢٩٧ ج ٢٩
والتعزير بالعقوبات المالية مشروع في
مواضع : مثل كسر دنان الخمر وشق
ظروفها ، أو عية الخمر يجوز اتلافها ويجوز
تطهيرها ، اذا أظهر المنكر حتى أنكر عليه
استحق العقوبة باتلاف ، أمره عبد الله بن
عمر بحرق الثوبين المعصفرين

١١١ - ١١٧ ج ٢٨ دعوى نسخها
والجواب عنه

١١٣ ، ١١٨ ، ٦٦٧ ج ٢٨ المنكرات من
الأعيان والصفات يجوز اتلاف محلها
تبعاً لها كالأصنام ، آلات الملاهي يجوز
اتلافها ، الحانوت والدار والقرية التي يباع
فيها الخمر يجوز تحريقها

١١٤ ج ٢٨ اذا شاب اللبن بالماء جاز
اراقته عليه

١١٤ - ١١٦ ج ٢٨ اتلاف المغشوشات في
الصناعات مثل الثياب التي نسجت نسجاً
رديئاً يجوز تمزيقها وتحريقها

١١٤ - ١١٧ ج ٢٨ ليس اتلاف ذلك واجبا
على الاطلاق ، بل اذا لم يكن في المحل مفسدة
جاز ابقاؤه كالطعام الذي لم ينضج والطعام
المغشوش ويتصدق به أو يبقى لله ، وهل
ذلك في القليل والكثير والمسك والزعفران

١١٦ ج ٢٨ من وجد عنده شيء مغشوش
لم يغشيه هو وانما اشتراه أو وهب له
أو ورثه فلا يتصدق بشيء من ذلك

١١٦ ج ٢٨ اذا لم ير ولي الأمر عقوبة
الغاش بالصدقة أو الاتلاف فلا بد ان يمنع
وصول الضرر الى الناس بذلك الغش :
اما بازالة الغش أو بيع المغشوش ممن يعلم
أنه مغشوش ولا يغشيه على غيره

١١٧ ، ١١٨ ج ٢٨ اما التغيير فمثل كسر
الدرهم والدنانير التي فيها بأس ومثمل
تغيير الصورة المجسمة وغير المجسمة اذا لم
تكن موطوءة

١١٨ ج ٢٨ ما كان من العين أو التأليف
المحرم فزالته وتغييره متفق عليها ، انما
النزاع في اتلاف محلها تبعاً للحال والصواب
جوازه

١١٨ ج ٢٨ وأما التغريم فمثل من سرق
من الثمر المعلق قبل ان يؤويه الجرين ،
وفيمن سرق من الماشية قبل ان تؤى الى
المراح ، والضالة المكتومة : يضعف غرمها
١١٨ ، ١١٩ ج ٢٨ اذا امكن ان تكون
العقوبة من جنس المعصية كان ذلك هو
المشروع بحسب الامكان مثل أمر عمر بركاب
شاهد الزور دابة مقلوبا وسود وجهه

٣٠٥ ، ٣٠٦ ج ٢٨ ولي الأمر اذا ترك
انكار المنكرات واقامة الحدود لمال يأخذه
كان بمنزلة مقدم الحرامية و ...

المستتر بالمعصية

١٥٧ ج ٢٤ من أظهر لنا خيراً قبلنا علانيته
ووكلنا سريرته الى الله

٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٦ ج ٢٨ الهجر الشرعي
نوعان (١) بمعنى ترك المنكرات

٢٢١ ، ٢٢٢ ج ٢٨ يحرم حضور مجالس
المنكر باختياره من غير ضرورة اذا لم ينكره ،
حضوره لمجرد الفرجة واحضار امرأته تشاهد
ذلك مما يقدح في عدالته ومروءته

٢٣٩ ج ٢٨ ليس للانسان ان يحضر
الأماكن التي يشهد فيها المنكرات ولا يمكنه
الانكار الا لموجب شرعي

٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٦ ج ٢٨ (٢) بمعنى
التأديب عليها

٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ ج ٢٨
هجر من أظهر المنكرات حتى يتوب منها بمنزلة
التعزير

١٧٤ ، ١٧٥ ج ٢٤ يهجر المسلم اذا ظهرت
منه علامات الزيغ من المظهرين للبدع
والمظهرين للكبائر

٢١٨ ج ٢٨ وينبغي لأهل الخير والدين
ان يهجروه ميتا فيتركوا تشييع جنازته اذا
كان في ذلك كف لأمثاله

٢١١ - ٢١٣ ج ٢٨ عقوبة الظالم وهجره
مشروط بالقدرة

٢٠٦ ج ٢٨ الهجر يختلف باختلاف
الهاجرين في قوتهم وضعفهم وقلتهم
وكثرتهم ، المقصود بالهجر:

٢١٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ج ٢٨
اذا كانت المصلحة في ذلك راجحة بحيث
يفضى هجره الى ضعف الشر وخفيته كان
مشروعا ، وان لم يكن في هجرانه انزجار
أحد ولا انتهاء أحد بل بطلان كثير من
الحسنات المأمور بها والهاجر ضعيف لم
تكن هجرة مأمورا بها

٢١٥ ، ٢٠٥ ج ٢٨ ما دام الذنب مستورا
فمعصيته على صاحبه

١٧٥ ج ٢٤ من كان مستترا بمعصية أو
مسرا لبدعة غير مكفرة لم يهجر

١١٧ ، ٢٢٠ ج ٢٨ وانكر عليه سرا وستر
عليه ، واذا نهاء المرأ سرا ولم ينته فعل
ما ينكف به من هجر وغيره اذا كان أنفع

التولي والهجر

٤١٨ ، ٤١٩ ج ٣ ، ١٩٠ ج ٢٨ قد أوجب
الله موالاة المؤمنين بعضهم لبعض وأوجب
عليهم معادات الكافرين

٢٠٨ ، ٢٠٩ ج ٢٨ المؤمن عليه أن يوالى في
الله ويعادى في الله وان اعتدى عليه وظلم ،
والكافر تجب معاداته وان أعطاك وأحسن اليك
٢٠٩ ، ٢١٠ ج ٢٨ اذا اجتمع في الشخص
خير وشر وفجور وطاعة وسنة وبدعة
استحق الموالاة والثواب بقدر ما فيه
من الخير ، واستحق من المعادات والعقاب
بحسب ما فيه من الشر

١٩٠ - ١٩٦ ج ٢٨ انهي عن موالاة
الكفار وبيان ان ذلك منتف في حق المؤمنين ،
حال المنافقين في موالاة الكافرين

٢٠١ ، ٢٠٢ ج ٢٨ ومن تولى أمواتهم أو
أحيائهم بالمحبة والتعظيم والموافقة فهو منهم
١٩٩ - ٢٠٢ ج ٢٨ من كان من هذه الأمة
مواليا للكفار من المشركين وأهل الكتاب
ببعض أنواع الموالاة ونحوها مثل اتيانه
أهل الباطل واتباعهم في شيء من مقالهم
الباطل كنحو أقوال الصابئة وأفعالهم
المخالفة للكتاب والسنة كان له
من الذم والعقاب والنفاق بحسب ذلك

٢١٧ ج ٢٨ اذا كان يحصل بها من الفساد ما يزيد على فساد الذنب فليست مشروعة
٢١٦ ج ٢٨ هجرة تارك الصلاة ونحوه من المظهرين لبدعة أو فجور تشنوع ، ليس القادر على تعزيزهم بالهجرة حكم العاجز ، ولا هجرة من يحتاج الى مجالستهم كهجرة المحتاج
٢٠٧ ج ٢٨ الهجر لهوى النفس ليس طاعة لله
٢١٤ ج ٢٨ من تاب توبة نصوحا تاب الله عليه ، اذا تاب الرجل وعمل عملا صالحا سنة من الزمن ولم ينقض التوبة فان الله يقبل منه ذلك ويجالس ويكلم
٢١٤ ، ٢١٥ ج ٢٨ اذا تاب ولم تمض عليه سنة فللعلماء فيه قولان ، وهما من مسائل الاجتهاد
٢٠٧ ج ٢٨ الهجر لأجل حظ الانسان لا يجوز أكثر من ثلاث
١٩٤ ج ٢٩ ومن فروض الكفايات : أصول الصناعات عند الحاجة اليها
٧٩ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٧ - ٩٠ ج ٢٨ ، ١٩٥ ج ٢٩ اذا احتاج الناس الى صناعة ناس مثل الفلاحة والنساجة والبنائسة والخياطة اجبر أصحابها ولهم أجره المثل
٨٨ - ٩٠ ج ٢٨ ، ١٩٥ ج ٢٩ اذا احتاج الناس الى الطحانين والخبازين أو صناعتهم أو الى الصنعة والبيع الزموا وسعر عليهم الدقيق والحنطة
٩٨ ، ٩٩ ج ٢٨ اذا اضطر قوم الى ما عند شخص من بيت أو ثياب أو آلات

٩٩ ج ٢٨ بذل منافع البدن يجب عند الحاجة كما يجب تعليم العلم وافتاء الناس واداء الشهادة والحكم بينهم وغير ذلك
١٨٤ ، ١٨٦ ج ٢٨ حفظ الكتاب والسنة صورة ومعنى واجب على الكفاية ، ومنه ما يجب على أعيانهم ، وجوب ذلك عينا وكفاية على أهل العلم الذين رأسوا فيه أو رزقوا عليه أعظم من وجوبه على غيرهم
١٨٧ ، ١٨٨ ج ٢٨ اذا لم يبلغوا علم الدين أو ضيعوا حفظه كان ذلك من أعظم الظلم للمسلمين
١٨٨ ج ٢٨ كذبهم في العلم من أعظم الظلم وكذلك اظهارهم للبدع والمعاصي التي تمنع الثقة بأقوالهم وتصرف القلوب عن اتباعهم ويستحقون من الذم والعقوبة عليها ما لا يستحقه من أظهر الكذب والمعاصي والبدع من غيرهم

كتاب الجهاد (١)

٣٥٤ ج ٢٨ أصل القتال المشروع هو الجهاد
١٣٦ ج ٢٨ كل من قاتل الكفار من المسلمين بسيف أو رمح أو حجارة أو عصا فهو مجاهد تعلم الرمي والفروسية وصناعة القتال
٢٥٩ ج ٢٨ ، ١٧٤ ج ١٥ يجب الاستعداد للجهاد في وقت سقوطه للمعجز
١٠ ج ٢٨ كان للنبي السيف والقوس والرمح
٨ - ١٢ ج ٢٨ الرمي والطعن والضرب لكل منهما محل يليق به ...

(١) انظر فضله ص ١٦٥

١٣ ج ٢٨ تعلم هذه الصناعات من الأعمال الصالحة ، على المتعلم ان يحسن نيته في ذلك ويقصد وجه الله

١٣ ج ٢٨ وعلى المعلم ان ينصح للمتعلم ويجهده في تعليمه ، وعلى المتعلم ان يعرف حرمة أستاذه

١٣ ، ١٤ ج ٢٨ ليس لأحد من المعلمين ان يعتدي على الآخر ولا يؤذيه بقول أو فعل بغير حق ، وليس لأحد ان يعاقب أحدا على غير ظلم ولا تعدي حد ولا تضییع حق . ١٥ ج ٢٨ اذا جنى شخص فلا يجوز ان يعاقب بغير العقوبة الشرعية ، وليس لأحد من المعلمين ان يعاقبه بما شاء ولا يعاون ويوافق على ذلك

١٥ ، ١٤ ، ١٧ ج ٢٨ وليس للمعلمين أن يحزبوا الناس ويفعلوا ما يلقي بينهم العداوة والبغضاء

١٦ ، ١٨ - ٢١ ، ٢٥ ج ٢٨ وليس لأحد منهم ان يأخذ على أحد عهدا بموافقته على كل ما يريده وموالاته من يواليه ومعادات من يعاديه

١٦ ، ١٧ / ٢٥ ج ٢٨ واذا وقع بين معلم ومعلم وتلميذ وتلميذ خصومة ومشاجرة لم يجز لأحد ان يعين أحدهما حتى يعلم الحق / ويجب رد ذلك الى الله ورسوله

١٧ - ١٩ ج ٢٨ من مال مع صاحبه سواء كان الحق له أو عليه فقد حكم بحكم الجاهلية ١٧ - ١٩ ج ٢٨ ولا يشد وسطه لمعلمه ولا لغيره ، اذا كان المقصود بهذا الشد التعاون على البر والتقوى فقد أمر الله به بدونه

١٨ ، ١٩ ج ٢٨ ليس لغير المعلم ان يأخذ أحدا من تلامذته لينسبوا اليه على الوجه البدعي ، وليس له ان يجحد حق الأول عليه ، وليس للأول ان يمنع من افادة التعلم من غيره ، وليس للثاني ان يقول شد لي وانتسب لي دون معلمك الأول . . .

١٩ ، ٢٠ ج ٢٨ اذا كان من علمه أستاذ كان مخالفا له كان المنتقل عن الأول الى الثاني ظالما . .

٢٠ ج ٢٨ عليهم ان يأتروا بالمعروف ويتناهوا عن المنكر ولا يدعوا بينهم من يظهر ظلما أو فاحشة ولا يدعوا صبيا أمرد يتبرج أو يظهر ما يفتن به الناس ، ولا ان يعاشر من يتهم بعشرته ، ولا يكرم لغرض فاسد ٢٢ ج ٢٨ وللمعلمين ان يطلبوا جعلاً ممن يعلمونه هذه الصناعة

٢٢ ج ٢٨ لو أهدى المتعلم لأستاذه كان جائزا

٢٢ ج ٢٨ اذا أخرج ولي الأمر مالا من بيت المال للمتسابقين بالنشاب والخيول والابل جاز ، أو تبرع بذلك مسلم ، وان اخرجوا جميعا العوض وكان معهما آخر محللا يكافيهما جاز ، وان لم يكن بينهما محلل وبذل أحدهما شيئا طابت به نفسه من غير الزام له اطعم به الجماعة أو اعطاه للمعلم أو رفيقه جاز

١٨٦ ج ٢٨ ما علم من الجهاد كالرماية ليس له اضاعته

١٦٢ ، ١٦٣ ج ٢٨ نشيد المحارب المرخص فيه لم يكن بآلات

٦٥٠ ، ٦٥١ ج ٢٨ تأثير الشعر في تحريك النفوس للحرب والسلام

أنواع السلاح

٦٠ ج ١٩ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ج ١٧ يقاتل بما ينكؤ العدو كالقوس الفارسية ونحوها مما يحتاج إليه في قتالهم

١١٣ ، ١١٤ ج ٤ لبس سلاح الكفار والمنافقين

٢٧ ، ٢٩ ج ٢٨ لباس الحرير عند القتال يجوز للضرورة ، والأظهر جوازه لأرهاب العدو

١٢٦ ، ٨٠ ، ٨٧ ، ١٨٤ ج ٢٨ الجهاد فرض كفاية

٤٢٨ ج ١٠ النساء جهادهن الحج

٢٨ ، ٢٩ ج ٢٨ ان كان السفر يضر بعياله لم يسافر ، وسواء تضرروا بقلّة النفقة أو لضعفهم ، وان كانوا لا يتضررون بل يتألمون وتنقص أحوالهم فان لم يكن في السفر فائدة جسيمة تربو على مقامه عندهم فمقامه عندهم أفضل

٨٧ ، ٤٢١ ج ٢٨ ، ١٩٥ ج ٢٩ العاجز عن الجهاد بنفسه عليه الجهاد بماله

مراتب الجهاد

٣٤٩ ، ٤٢٩ ج ٢٨ ، ٥٠٤ ج ١٠ ، ١٧٤ ج ١٥ لما بعث نبيه وأمره بدعوة الخلق إلى دينه لم يأذن له في قتل أحد على ذلك ولا قتاله حتى هاجر إلى المدينة فأذن له وللمسلمين

٣٥٠ ج ٢٨ ، ٥٠٤ ج ١٠ ، ٢٢٩ - ٢٣٢ ج ١٤ ثم بعد ذلك أوجب عليهم القتال

٣٥٠ - ٣٥٢ ج ٨ ، ٢٢٩ - ٢٣٢ ج ١٤ وأكد الإيجاب وعظم أمر الجهاد في عامة السور المدنية وذم التاركين له ووصفهم بالنفاق ومرض القلوب

٤٢٩ ج ٢٨ غزى بنفسه مدة مقامه بدار الهجرة بضعا وعشرين غزوة ، أولها بدر وآخرها تبوك وكان القتال منها في تسع ٤٣٠ ، ٤٣٢ ج ٢٨ غزوة بدر

٤٣٠ - ٤٣٢ ج ٢٨ غزوة أحد

٤٣٢ - ٤٦٧ ج ٢٨ غزوة الأحزاب

١٢٣ ، ١٢٤ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ج ٢٨ سائر الأمم منهم من لم يجاهد ومن جاهد منهم كان لدفع عدوهم لا لدعوة المجاهدين وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر

٣٧٤ - ٣٧٦ ج ٣٥ النصر مقرون باتباع الرسول ، والهزيمة بسبب الذنوب

٢٥٤ ، ٢٥٥ ج ٢٢ سبب تسليط الأعداء على بلاد الشرق كثرة التفرق بينهم والفتن بينهم في المذاهب وغيرها

٣٦ ، ٣٧ ج ٣٥ ، ١٢٥ ج ١٩ ، ٥٥١ ج ١١ قيام الدين بالكتاب والحديد

٢٦٤ ج ٢٨ ، ٣٦٥ ج ٣٥ من عدل عن الكتاب قوم بالحديد

٣٩٣ ج ٢٠ يقوم الاسلام اذا كان السيف تابعا للكتاب ، اذا كان العلم بالكتاب فيه تقصير وكان السيف تارة يوافق الكتاب وتارة يخالفه كان دين من هو كذلك بحسب ذلك

الاسلام دين ودولة

٤٠٠ ج ٣٥ الشرع واف بسياسة العالم وبمصالح الأمة

٣٥٤ ج ٢٨ مقصوده ان يكون الدين كله لله
وان تكون كلمة الله هي العليا
١٢٦ ج ٢٨ الجهاد من تمام الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر
٣٠٨ ج ٢٨ العقوبة على ترك الواجبات وفعل
المحرمات هو مقصود الجهاد
٢١٠ - ٢١٢ ، ١٩٢ ج ١٠ الجهاد يتضمن
كمال محبة ما امر الله به وكمال بغض
ما نهى الله عنه

٢٤٠ ، ٢٤١ ج ٢٢ قول القائل : « كل يعمل
في دينه ما يشتهي » كلمة عظيمة يجب ان
٥١٠ - ٥١٤ ج ١٠ يرى بعض منحرفة
الزهاد ان الجهاد نقص لما فيه من قتل
النفوس وسبي الذرية واخذ الاموال ، ومنهم
من يحرم ذبح الحيوان
٣٦٨ ، ٣٦٩ ج ٣٠ من خلق الرسول انتقامه
لربه وعدم انتصاره لنفسه ، اقسام الناس
في الانتصار للنفس أو للرب

٢٩٥ ، ٢٩٦ ج ٢٨ وانقسم الناس في
الغضب الى ثلاثة اقسام : قسم يغضبون
لنفوسهم ولربهم ، وقسم بالعكس ، وقسم
يغضب لربه لا لنفسه

٩٩ - ١٠٣ ج ٢٠ المبيع للقتل : الكفر
أو المحاربة أو هما

٣٥٤ ج ٢٨ القتال هو لمن يقاتلنا اذا أردنا
اظهار دين الله

٣٨٠ ج ٣١ الكفر مع المحاربة موجودان
في كل كافر

٣٥٥ ج ٢٨ لم توجب الشريعة قتل المقدور
عليه من الكفار

٥٥١ ، ٥٥٢ ج ١١ كان الرسول وخلفاؤه
يسوسون الناس في دينهم ودنياهم ، ثم بعد
ذلك تفرقت الامور فصار أمراء الحرب
يسوسون الناس في أمر الدنيا والدين
الظاهر ، وشيوخ العلم والدين يسوسون
الناس فيما يرجع اليهم فيه من العلم والدين
٣٩٤ ، ٣٩٥ ج ٢٨ اذا انفرد السلطان عن
الدين أو الدين عن السلطان فسدت أحوال
الناس

٣٩٤ ، ٣٩٥ ج ٢٨ لما غلب على كثير من ولاية
الأمور أرادة المال والشرف رأى كثير من
الناس أن الامارة تنافي الايمان وكمال الدين ،
ثم منهم من غلب الدين واعرض عما لا يتم
الدين الا به ، ومنهم من رأى حاجته الى ذلك
فأخذه معرضا عن الدين . من انتسب الى
الدين ولم يكمله بما يحتاج اليه من السلطان
والجهاد والمال وسبيل من اقبل على السلطان
والمال والحرب ولم يقصد بذلك اقامة الدين
همما سبيل المغضوب عليهم والضالين ،
الصراط المستقيم

٥٩-٦٢ ج ١٨ الملوك والعلماء قد يعارضون
الرسول وقد يتابعونهم ، عاقبة الجميع ،
اسعد الخلق وأعظمهم نعيما واعلاهم درجة
أعظمهم اتباعا له وموافقة له علما وعملا

٣٦٨ - ٣٧٢ ج ٣٥ ، ٢٣٥ ج ٢٨ ، ١٧٠
ج ١٥ المقصود بالجهاد ان لا يعبد الا الله
فلا يدعو غيره ولا يصلي لغيره ولا يسجد لغيره
ولا يصوم لغيره ولا يعتصر ولا يحج الا الى
بيته ولا تذبح القرابين الا له ولا ينذر الا له
ولا يتوكل الا عليه ولا يحلف الا به
ولا يخاف الا اياه . .

فليس لهم الانصراف عنه حتى يفتحوه
« لا ينبغي لنبي .. »

٨ ، ٨٧ ، ١٨٤ ج ٢٨ ، ١٩٤ - ١٩٦ ج ٢٩
يكون فرضا على الأعيان مثل ان يقصد العدو
بلدا أو يستنفر الامام أحدا من أهل صناعة
القتال ..

٣٥٨ ، ٣٥٩ ج ٢٨ اذا أراد العدو الهجوم
على المسلمين وجب الدفاع على المقصودين
كلهم وعلى غير المقصودين لاعانتهم

١٨٤ ، ١٨٥ ج ٢٨ وجوبه عينا على المرتزقة
الذين يعطون مال الفية لأجل الجهاد

١٨٥ ، ١٨٦ ج ٢٨ عقوبتهم على ترك الجهاد
وذمهم على ذلك أعظم بكثير من ذمهم وعقوبتهم
على شرب الخمر ...

١٩٥ ، ١٩٦ ج ٢٩ واذا احتاج العسكر الى
خروج قوم تجار فيه لبيع مالا يمكن العسكر
حملة من طعام ولباس وسلاح ونحوه وجب
عليهم

٥ ، ٦ ، ١٢ ، ٤١٨ ج ٢٨ ، ٥١ - ٥٣
ج ٢٧ الرباط في الثغور أفضل من المجاورة
بالمساجد الثلاثة ، والعمل بالقوس والرمح
في الثغور أفضل من صلاة التطوع ، وفي
الامصار البعيدة عن العدو نظير صلاة
التطوع

٤١٨ ج ٢٨ من أسباب اقامة النبي بالمدينة
دون مكة أنهم كانوا مرابطين بها

٢٤٠ ، ٢٤١ ج ٢٨ المقيم ببلد ماردين ان
كان عاجزا عن اقامة دينه وجبت عليه
الهجرة ، والا استحبت ولم تجب ، وليست
دار سلم ولا دار حرب ، يعامل المسلم فيها
بما يستحقه ويعامل الخارج عن شريعة
الاسلام بما يستحقه

٩٩ - ١٠٣ ج ٢٠ المرتد يقتل لكفره بعد
ايمانه وان لم يكن محارباً ولا من أهل القتال
١٠٢ ج ٢٠ المبيح لقتل الكافر الأصلي
عند أحمد هو وجود الضرر منه أو عدم النفع
فيه ، والكتابي وما اشبهه قد وجد احدى
غايتي القتال في حقه ، والثوني ان أخذت منه
الجزية فهو كذلك ، متى جاز استرقاقه كان
كأخذ الجزية منه

٩٩ - ١٣٠ ج ٢٠ مذهب الثلاثة في ذلك
١١ ، ٢٦ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٤١٨ ج ٢٨ ،
١٦٠ ج ٣٥ الجهاد أفضل ما تطوع به الانسان ،
أفضل من الحج والعمرة ومن صلاة التطوع
والصوم التطوع ، وهو ظاهر عند الاعتبار
٤٤١ - ٤٤٣ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ج ٢٨ الجهاد
سنام العمل وانتظم جميع الأحوال الشريفة
ففيه سنام المحبة ، وسنام التوكل ، وسنام
الصبر ، وكان موجبا للهداية ، وفيه حقيقة
الزهد ، وحقيقة الاخلاص

٤١٧ - ٤٢٣ ج ٢٨ الجهاد فيه خير الدنيا
والآخرة ، وفي تركه خسارة الدنيا والآخرة
٤٤ ج ١٥ اذا اشتغل المسلمون بالجهاد
جمع الله قلوبهم وألف بينهم ، واذا تركوه
فقد تقع بينهم الفتنة

٤٣٥ - ٤٣٧ ج ١٥ أيما أعظم : النصر
أو الرزق

٣٠٠ ، ٣١٣ ج ٢٢ أفضل الجهاد والعمل
الصالح ما كان أطوع لله وإنفع للعبد

٢٨ ، ٢٩ ج ٢٨ من كان سفره قلقاً وترجية
للوقت فمقامه يعبد الله في بيته خير له

يجب عينا

١٨٧ ج ٢٨ الجهاد يلزم بالشروع فيه :
فاذا صاف المسلمون عدوا أو حاصروا حصنا

٢٨١ - ٢٨٤ ج ١٨ متى تسمى الأرض دار كفر أو دار إيمان أو دار فسوق .
« لا هجرة بعد الفتح . »

٢٨١ - ٢٨٤ ج ١٨ متى تسمى الأرض دار كفر أو دار إيمان أو دار فسوق .
« لا هجرة بعد الفتح . »

٢٤٩ ، ٢٥٠ ج ٢٨ إذا قدم المتولي الأحق بالولاية حفظ في أهله وماله والعكس بالعكس

٢١٧ - ٢١٩ ج ١٩ عذر التجاشي ومؤمن آل فرعون ويوسف وامرأة فرعون ونحوهم ممن لم يهاجر ولم يلتزم جميع الشرائع من يستحق الولايات : اماره الحرب وغيرها ومن يقدم فيها

٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٦٧ ، ٦٨ ج ٢٨ إذا لم يجد الأصلح لتلك الولاية فيختار الأمثل فالأمثل في كل منصب بحسبه

٢٤٥ ، ٢٤٦ ج ٢٨ جماع السياسة العادلة والولاية الصالحة اداء الأمانات الى أهلها والحكم بالعدل (x) اداء الأمانات نوعان (١) في الولايات

٢٥٣ ج ٢٨ الولاية لها ركنان (١) القوة (٢) الأمانة

٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٦٧ ، ٦٨ ج ٢٨ يجب على ولي الأمر ان يولي على كل عمل من أعمال المسلمين أصلح من يجده لذلك العمل

٢٥٣ ، ١٥٨ ج ٢٨ القوة في اماره الحرب ترجع الى شجاعة القلب والى الخبرة بالحروب والمخادعة ، والى القدرة على أنواع القتال ، مدار القتال على قوة البدن وصنعتة للقتال وعلى قوة القلب وخبرته به ، المحمود منهما ما كان بعلم دون التهور

٢٤٧ ، ٢٤٨ ج ٢٨ يجب عليه البحث عن المستحقين للولايات من نوابه على الأمصار : من الأمراء والقضاة ومن أمراء الأجناد ومقدمي العساكر وولاة الأموال

١٥٤ - ١٥٨ ، ١٦٤ ج ٢٨ مدح الشجاعة وذم الجبن

٢٤٧ ج ٢٨ وعلى كل واحد من هؤلاء ان يستنيب ويستعمل أفضل من يجده من . . . ٢٢٤ ج ٢٨ التقديم بأمر الله اذا ظهر وبفعله - وهو ما يرجحه بالقرعة - اذا خفي الأمر

٨ - ١٢ ج ٢٨ الرمي والطعن والضرب كل منهما له محل يليق به هو أفضل فيه من غيره فالسيف عند مواصلة العدو والطعن عند مقاربته والرمي عند بعده أو عند الحائل ، كل ما كان انكى في العدو وانفع للمسلمين فهو أفضل ، هذا يختلف باختلاف حال العدو وحال المجاهد

٣٢٩ ، ٣٣٠ ج ١٥ امتحان الولاة

٢٥٣ ج ٢٨ الأمانة ترجع الى خشية الله وان لا يشتري بآيات الله ثمنا قليلا وترك خشية الناس

٢٤٧ ، ٢٤٨ ج ٢٨ لا يقدم الرجل لكونه طلب الولاية أو سبق في الطلب

٢٥٤ ج ٢٨ اجتماع القوة والأمانة في الناس قليل

(x) الحكم بالعدل في الحدود والحقوق يأتي مفصلا في أبوابه

يعينهم على ذلك
٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤٦ ج ٢٨ دخول النصارى
في جهاز الدولة هو سبب الفتن بين المسلمين
وتفرقهم على ملوكهم

٦٤٣ ، ٦٤٤ ج ٢٨ نهى عمر لخالد عن اتخاذ
كاتب نصراني ، وضرب عمر لأبي موسى
٦٤٦ ج ٢٨ تعليل منعهم ان يكونوا على
ولاية المسلمين أو على مصلحة من يقويهم
أو يفضل عليهم فسى الخبرة والأمانة
من المسلمين

٦٤٦ ج ٢٨ استعمال من هو دونهم في
الكفاة انفع للمسلمين في دينهم ودنياهم

٨٢ ج ٢٨ هذه الأعمال التي هي فرض
على الكفاية متى لم يقم بها غير الانسان
صارت فرض عين عليه ، لا سيما ان كان
غيره عاجزا عنها

٥٢١ ، ٥٢٢ ج ١٠ من ابتلي بها أعين عليها
ومن تعرض لها خيف عليه

٣٥٦ ج ٣٠ اذا ولي على الكلف السلطانية
واجتهد في العدل فالأفضل بقاؤه في الاقطاع
ولا اثم عليه

٦٨ ج ٢٨ جميع الولايات هي في الأصل
ولاية شرعية ومناصب دينية فمن ساسها
بعلم وعدل واطاع الله ورسوله بحسب
الامكان فهو من الابرار الصالحين ومن ظلم
وعمل فيها بجهل فهو من الفجار الظالمين
٣٥٤ ، ٣٣٥ ج ١٠ اذا استقام ولاة الأمور
استقام عامة الناس

٢٦٨ ، ٢٦٩ ج ٢٨ أولى الأمر كالسوق
ما نفق فيه جلب اليه

٤٠٠ ج ٣٥ سبب جرأة الولاة على مخالفة
الشرع وخروج الناس الى أنواع من البدع
السياسية

٢٥٤ ج ٢٨ اذا تعين رجلان احدهما أعظم
أمانة والآخر أعظم قوة قدم انفعهما لتلك
الولاية وأقلهما ضررا فيها ، فيقدم في امارة
الحرب الرجل القوي الشجاع وان كان فيه
فجور على الرجل الضعيف وان كان أمينا
٢٥٥ ، ٢٥٦ ج ٢٨ اذا لم يكن فاجرا كان
أولى بامارة الحرب ممن هو أصلح منه في
الدين اذا لم يسد مسده

٢٥٦ ، ٢٥٧ ج ٢٨ المتولي الكبير اذا كان
خلقه يميل الى اللين فينبغي أن يكون خلق
نائبه يميل الى الشدة والعكس بالعكس ،
استعمال أبي بكر لخالد واستعمال عمر
لأبي عبيدة

٢٥٧ ، ٢٥٨ ج ٢٨ اذا كانت الحاجة في
الولاية الى الأمانة أشد قدم الأمين كحفظ
الأموال (١)

٢٥٨ ج ٢٨ استخراج الأموال وحفظها لا بد
فيه من الأمانة والقوة

٦٦ ج ٢٨ المتولون منهم من يكون بمنزلة
الشاهد المؤتمن والمطلوب منه الصدق ومنهم
من يكون بمنزلة الأمين المطاع والمطلوب منه
العدل

٢٥٨ ج ٢٨ اذا لم تتم المصلحة برجل
واحد جمع بين عدد

٢٥٩ ج ٢٨ مع أنه يجوز تولية غير الأهل
للضرورة اذا كان أصلح الموجود فيجب مع
ذلك السعي في اصلاح الأحوال حتى يكمل
في الناس مالا بد لهم منه من أمور الولايات
والامارات ونحوها

٢٦٠ ج ٢٨ اذا غلب على أكثر الملوك
والرؤساء قصد الدنيا أو الرئاسة ولوا من

(١) انظر ما يتعلق بتولية القضاة في
باب القضاء

المقصود بالولايات اصلاح دين الخلق
واصلاح مالا يقوم الدين الا به
الطريق الى ذلك

٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٦٦ ، ٦١ ، ٦٢ ج ٢٨
المقصود بالولايات اصلاح دين الخلق الذي
متى فاتهم خسروا خسرانا مبينا ولم ينفعهم
ما نعموا به في الدنيا ، واصلاح مالا يقوم
الدين الا به من أمر دنياهم : وهو قسم المال
بين مستحقه ، وعقوبة المعتدين

٢٦٢ ج ٢٨ لما تغيرت الرعية من وجهه
والرعاة من وجه تناقضت الأمور ، اذا اجتهد
الراعي في اصلاح دينهم ودنياهم بحسب
الامكان كان من أفضل أهل زمانه وكان من
أفضل المجاهدين في سبيل الله (١)

٣٦١ ج ٢٨ متى اهتمت الولاة باصلاح دين
الناس صلح للطائفتين دينهم ودنياهم
والا اضطربت الأمور عليهم

٣٦١ - ٣٦٤ ج ٢٨ أعظم عون لولي الأمر
خاصة ولغيره عامة ثلاثة أمور (١) الاخلاص
والتركل عليه بالدعاء وغيره (٢) الاحسان
الى الخلق بالنفع والمال الذي هو الزكاة
(٣) الصبر على أذى الخلق وغيره من النوائب
٣٦٤ ج ٢٨ ليس حسن النية بالرعية
والاحسان اليهم ان يفعل ما يهوونه ويترك
ما يكرهونه

٣٦٥ ، ٣٦٦ ج ٢٨ اذا سألوا ولي الأمر
مالا يصلح من الولايات والأموال والأجور
والشفاعة في الحدود وغير ذلك عوضهم من

(١) انظر ما يتعلق بتنصب الامام في باب
الخلافة والملك

جهة أخرى ان أمكن أو ردهم بميسور من
القول مالم يحتج الى الاغلاظ

٣٣٦ - ٣٦٩ ج ٢٨ النفوس لا تقبل الحق
الا بما تستعين به من حظوظها التي هي
محتاجة اليها ، وتلك الحظوظ عبادة وطاعة
مع النية الصالحة

٣٦٩ ج ٢٨ العقوبات شرعت داعية الى
فعل الواجبات وترك المحرمات

٣٦٩ ج ٢٨ ينبغي تيسير طريق الخير
والطاعة والاعانة عليه والترغيب فيه بكل
ممكن ، أمثلة

٣٧٠ - ٣٧٢ ج ٢٨ والشر والمعصية ينبغي
حسم مادته وسد ذريعته ودفع ما يفضي اليه
اذا لم يكن فيه مصلحة راجحة ، أمثلة

٣٨٦ ، ٣٨٧ ج ٢٨ لا غنى لولي الأمر عن
المشاورة، مشاورة النبي أصحابه والحكمة فيها
٣٨٧ ج ٢٨ اذا استشارهم فان بين له
بعضهم ما يجب اتباعه من كتاب الله أو سنة
رسوله أو اجماع المسلمين فعليه اتباع ذلك
ولا طاعة لأحد في خلاف ذلك

٣٨٧ ، ٣٨٨ ج ٢٨ وان كان أمرا قد تنازع
فيه المسلمون فينبغي ان يستخرج من كل
منهم رأيه ووجه رأيه فأى الآراء كان أشبه
بكتاب الله وسنة رسوله عمل به

٣٨٨ ج ٢٨ اذا أمكن في الحوادث المشكلة
معرفة ما دل عليه الكتاب والسنة كان هو
الواجب ، وان لم يمكن ذلك لضيق الوقت
أو عجز الطالب أو تكافؤ الأدلة عنده أو غير
ذلك فله ان يقلد من يرتضى علمه ودينه

٦٨ ج ٢٨ عموم الولايات وخصوصها يتلقى
من الألفاظ والأحوال والعرف وليس لذلك

حد في الشرع فقد يدخل في ولاية الحرب ما يدخل في ولاية القضاء في بعض الامكنة والازمنة

٦٩ ج ٢٨ ، ٤٠٠ - ٤٠٢ ج ٣٥ ولاية الحرب في هذا الزمان في هذه البلاد تختص باقامة الحدود التي فيها ائتلاف مثل قطع السارق وعقوبة المحارب ونحو ذلك ويدخل فيها من العقوبات ما ليس فيه ائتلاف كجلد السارق ويدخل فيها الحكم في المخاصمات والمضاربات ودواعي التهم التي ليس فيها كتاب ولا شهود ، وكما يختص باثبات الحقوق والحكم في مثل ذلك والنظر في حال نظار الوقوف وأوصياء اليتامى ، وفي بلاد أخرى - كالمغرب - ليس لوالي الحرب حكم في شيء وانما هو منفذ لما يأمر به متولي القضاء

٣٩٩ - ٤٠٢ ج ٣٥ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠ ج ٣٤ الامتحان بالضرب ونحوه هل يشرع للقاضي والوالي ، أو للوالي دون القاضي ، أو ...

٨١ ج ٢٨ كان الرسول في مدينته يتولى جميع ما يتعلق بولاية الأمور ويولي في الأماكن البعيدة عنه ، وكان يستوفي الحساب على العمال

٢٦٠ - ٢٦٢ ج ٢٨ ، ٣٨ ، ٣٩ ج ٣٥ لما كان أهم أمر الدين الصلاة والجهاد كانت السنة ان الذي يصلي بالمسلمين الجمعة والجماعة ويخطب بهم هم أمراء الحرب ، وهي سنة الرسول وخلفائه ومن سلك سبيلهم في الدولتين

منع المخذل ..

٢٦ ج ٢٨ اذا كان للمسلمين بالجندي منفعة وهو قادر عليها لم ينبغ له ان يترك ذلك لغير مصلحة راجحة

٢٦ ج ٢٨ من شرط الجندي ان يكون ديناً شجاعاً ، الناس أربعة أقسام

١٥٦ ج ٣٥ لا يستخدم في ثغور المسلمين الا المأمونين على دين الاسلام وعلى المسلمين وامامهم

١٥٥ ، ١٥٦ ج ٣٥ استخدام النصيرية في ثغور المسلمين أو حصونهم أو جندهم كاستخدام الذئاب لرعي الغنم

١٥٦ ، ١٥٧ ج ٣٥ اذا استخدموا وعملوا المشروط عليهم فلهم قيمة عملهم

٦٤٣ ج ٢٨ « ارجع فلن استعين بمشرك » ٢٩ ، ٣٠ ج ٢٨ لا يكره السفر في يوم من الأيام وكذلك الجماع والصناعات

١٧٨ ، ١٧٩ ج ٣٥ قول المنجم لعلي : لا تسافر والقمر في العقرب ، المنجمون يختارون الطالع لما يفعلونه كالسفر

التنفيل

٢٧١ ج ٢٨ يجوز للامام ان ينفل من ظهرت منه زيادة نكابة

٢٧١ ج ٢٨ ، ٥٠٧ ج ٢٠ كان النبي وخلفاؤه ينفلون في البداية الربع بعد الخمس وفي الرجعة الثلث بعده بشرط وغير شرط ، وينفل الزيادة على ذلك بالشرط

٢٧١ ج ٢٨ ، ٣١٦ ج ٢٩ هذا النفل يجوز ان يكون من الأربعة الأخماس

طاعته ومناصحته والصبر معه

٢٤٥ ، ٦٤٨ ، ١٧٠ ج ٢٨ ، ٥ ، ١٧ - ٢٠ ج ٣٥ وجوب السمع والطاعة لولاة الأمور ومناصحتهم

٥٥١ ج ١١ ، ٢٦٧ ج ١٠ ، ١٧٠ ج ٢٨ / ١١٦ ، ١١٧ ج ١٩ ألو الأمر هم العلماء والأمراء / وهم خلفاء الرسول في أمته

١٩٦ ج ٢٩ ، ٥٥١ ج ١١ ، ٢٦٦ - ٢٦٨ ج ١٠ ، ١٧٠ ج ٢٨ الامام العدل تجب طاعته فيما لم يعلم أنه معصية ، وغير العدل تجب طاعته فيما علم أنه طاعة كالجهاد

٢٨٢ ، ٢٨٣ ج ٢٨ ابلاغ ذي السلطان حاجات الرعية وتعريفه بأمورهم ودلالته على مصالحهم وصرفه عن مفاسدهم

١٧٠ - ١٧٢ ج ٢٤ الأمر بالجماعة والنهي عن الفرقة

٩٢ - ٩٤ ، ٩٩ - ١٠١ ج ١١ ، ٩٢ - ٩٨ ج ٣٥ التحزب ، والمواخاة وعقد الأخوة ٤١ ، ٤٢ ج ٢٨ لا بد لكل من يريد عبادة الله أو الجهاد في سبيله من الايذاء

١٦٥ - ١٧٨ ج ٢٨ لما كان الجهاد في سبيل الله من الابتلاء والمحن ما يعرض به المرؤ نفسه للفتنة صار في الناس من يتعلل لترك ما وجب عليه من ذلك بأنه يطلب السلامة من الفتنة وهو ساقط فيها ، الناس هنا ثلاثة أقسام

١٧٩ ، ١٨٠ ج ٢٨ الصبر على ظلم الولاة وجورهم

١٨٠ ج ٢٨ وعلى ولاة الأمور من الصبر والحلم ما ليس على غيرهم ، الامساك عن

ظلمهم والعدل عليهم وجوبه أظهر من هذا ٣٠ - ٤٦ ج ٢٨ رسالة من الشيخ الى أصحابه وهو في سجن الاسكندرية ٣٠ ، ٣١ ج ٢٨ سروره وما فتح عليه من العلم

٣١ - ٣٣ ج ٢٨ اللذة والسرور والخير كله في معرفة الله وطاعته

٤٧ ، ٥٧ - ٥٩ ج ٢٨ وكتب وهو في السجن يشكر الله على اخراج خصومه كتبه التي هي حجة عليهم

٤٨ ، ٤٩ ج ٢٨ كتابه الى والدته يعتذر عن تأخره

٥٠ ، ٥٦ ج ٢٨ وكتب ينهاهم عن تأنيب أصحابه

٦٥٠ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ج ٢٨ التورية في أمر الحرب

أصناف من يقاتل

٢٨٦ ج ٢٨ انما خلق الخلق لعبادته فالكافرون به أباح أنفسهم التي لم يعبدوه بها

٣٤٩ ، ٣٨ ، ٤ ج ٢٨ كل من بلغته دعوة الرسول الى دين الله فلم يستجب له فانه يجب قتاله

٣١٧ ج ٢١ كانت سنة النبي جهاد من يليه من الكفار من المشركين وأهل الكتاب

٢٣٢ ج ٨ ، / ٢٩٥ ج ١٥ اعداء الله نوعان : الكفار والمنافقون ، أم الله نبيه بجهاد الطائفتين والغلظة عليهم

٣٥٨ ، ٣٥٩ ج ٢٨ ابلغ الجهاد الواجب للكفار والممتنعين عن بعض الشرائع ، يجب

- من كبار البابوات والبطارقة والأساقفة -
 منحلون عن دينهم ، منافقون لأهل دينهم
 وعامتهم ، يعترف كثير منهم بأنهم ليسوا
 على عقيدة النصارى وإنما بقاؤهم على دينهم
 لأجل العادة والرياسة
 ٦٠٩ ، ٦١٠ ج ٢٨ مكر الرهبان بالعامه ،
 النار التى كانوا يصنعونها ويدعون أنها
 نزلت من السماء
 ٦١٠ ، ٦١١ ج ٢٨ المناقضة بين النصارى
 واليهود فى التشريع والرسول
 ٦١١ ج ٢٨ ابتداعهم الصلاة الى المشرق
 ٦١١ ج ٢٨ ابتداعهم الصليب
 ٦١١ ج ٢٨ ادخالهم الألحان فى الصلوات
 ٦١١ ج ٢٨ عامة أنواع العبادات والأعياد
 التى هم عليها لم ينزل بها كتاب ولا بعث
 بها رسول
 ٦١٢ ج ٢٨ ايمان جماعة من علماء أهل
 الكتاب قديما وحديثا وهجرتهم وتصنيفهم
 فى دلالات نبوة محمد
 ٦١٢ ج ٢٨ بعث النبي محمد داعيا الى ملة
 ابراهيم ، وما أمر به
 ٦١٣ - ٦١٥ ج ٢٨ أمته وسط فى الدين
 وشرائعه والأخلاق
 ٦١٩ ج ٢٨ وفد نجران على الرسول
 ومناظرتهم
 ٦١٩ ، ٦٢٠ ج ٢٨ بعث النبي الكتب الى
 ملوك النصارى ومعرفتهم بأنه النبي الذي
 بشر به المسيح وايمانهم به
 ٦٢٠ ، ٦٢١ ج ٢٨ سيرة النبي مع من آمن
 ومن لم يؤمن منهم ، عقائد النصارى فى
 القيامة ونعيم الجنة

ابتداء ودفاعا ، ان كان ابتداء فهو فرض
 كفاية
 ٣٥٥ ج ٢٨ ، ٢١ ج ١٩ / ٢٠٩ ج ٣٤
 أهل الكتاب والمجوس يقاتلون حتى يسلموا
 أو يعطوا الجزية ٠٠ / أهل الكتاب
 ٣٨٠ ج ٣١ قتال النبي لأهل الكتاب
 ٦٢٤ - ٦٢٩ ج ٧ كل من اليهود والنصارى
 خرج عن الاسلام ، اليهود يغلب عليهم الكبر
 ويقل فيهم الشرك والنصارى بالعكس
 ٤٣٥ ج ١٠ ، ٦٦١ ج ٢٨ كفر الرهبان ،
 غلظ كفرهم
 ٦٠١ - ٦٢٩ ج ٢٨ رسالة المؤلف الى ملك
 النصارى بقبرص
 ٦٠٦ ج ٢٨ بنو اسرائيل أمة قاسية عاصية
 تارة يعبدون الأصنام ، وتارة يعبدون الله ،
 وتارة يقتلون الأنبياء بغير حق ، وتارة
 يستحلون محارم الله بأدنى الحيل
 ٦٠٦ ج ٢٨ بعث عيسى ، خلقه من أنثى
 بلا ذكر ، معجزاته ، انقسام الناس فى
 المسيح ومن اتبعه من الحواريين الى ثلاثة
 أقسام : قوم كذبوه وكفروا به وزعموا أنه
 ابن بغى ورموا أمه بالفرية وزعموا ان شريعة
 التوراة لم ينسخ منها شيء ، وقوم غلوا فيه ،
 وزعموا أنه الله أو ابن الله ، وأن اللاهوت
 تدرع بالناسوت ، وأن رب العالمين نزل
 وأنزل ابنه ليصلب ويقتل فداء لخطيئة آدم ،
 وقالوا بأن الآلهة الأحـد ٠٠ قد ولد
 واتخذ ولدا ٠٠٠
 ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦١٢ ج ٢٨ تفرقيهم فى
 التثليث والاتحاد
 ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ج ٢٨ عامة رؤسائهم

٦٢١ ، ٦٢٢ ج ٢٨ المسيح لم يؤمر بجهاد
لا سيما جهاد الأمة الحنيفية ولا الحواريون
بعده

٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ج ٢٨ تخويفه
الملك والنصارى من المسلمين

٦٢٣ ج ٢٨ متى أخذت قبرص من المسلمين
٦٢٤ - ٦٣٠ ج ٢٨ طلبه من ملك النصارى
فك أسرى المسلمين والاحسان اليهم

٦٢٨ ، ٦٢٩ ج ٢٨ الملك وكل عاقل يعلم
ان أكثر النصارى خارجون عن وصايا المسيح
والحواريين ورسائل بولص وغيره ، وان
أكثر ما معهم من النصرانية شرب الخمر
وأكل الخنزير وتعظيم الصليب ونواميس
مبتدعة ، وبعضهم يستحل ما حرّمته الشريعة
النصرانية ، وكل مخالفون لما يقرون به

٦٢٩ ج ٢٨ نزول عيسى وانتقامه من اليهود
٤١٤ ج ٢٨ المرتدون يجب قتلهم حتى يرجعوا
الى ما خرجوا منه ، ، ويقتل من قاتل منهم
ومن لم يقاتل كالشيخ الهرم والأعمى والزمن
وكذلك نساؤهم

٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٦٣٥ - ٦٣٨ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥
ج ٢٨ ، ١٤٥ - ١٦٠ ج ٣٥ النصيرية
مرتدون تقتل مقاتلتهم وتقسم أموالهم ،
جهاد هؤلاء قبل جهاد أهل الكتاب سبي
الذرية واسترقاق المرتدين فيه نزاع ،
مذهب النصيرية ، قتل الواحد منهم

٦٣٥ - ٦٣٨ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ج ٢٨ ١٦١ ،
١٦٢ ج ٣٥ الاسماعلية والقرامطة الباطنة
والدروز خارجون عن شريعة الاسلام ،
مذهبهم ، جواز قتالهم ، عداوتهم للمسلمين ،
استنقاذ القاهرة من أيديهم ، قتل الواحد منهم
١٢٠ - ١٤٤ ج ٣٥ بنو عبيد القداح من

القرامطة الباطنية ، مذاهبهم
٥٥٣ - ٥٥٥ ج ٢٨ هؤلاء الذين يرون
مذهب النصيرية الذين أجمعوا على رجل
واختلفت أقوالهم فيه هل هو اله أو نبي
أو . . . يجب قتالهم ما داموا ممتنعين حتى
يلتزموا شرائع الاسلام ، تقتل مقاتلتهم
وتغنم أموالهم ، سبي الذرية فيه نزاع ، واذا
لم يظهروا الرفض وان هذا الكذاب هو
المهدي وامتنعوا قوتلوا أيضا كما يقاتل
الخوارج ولا تسبى ذراريهم ولا تغنم أموالهم
التي لم يستعينوا بها على القتال

٥٥٥ ج ٢٨ ان قدر عليهم وجب ان يفرق
شملهم وتحسم مادة شرهم
٥٥٥ ج ٢٨ الخلاف في قتل من أظهر الاسلام
وابطن الكفر ، من كان منهم داعيا الى الضلال
لا ينكف شره الا بقتله قتل وان أظهر التوبة
وان لم يحكم بكفره

٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٧ ، ٥١٠ - ٥١٣ ، ٥٤٤
٥٤٦ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٤٦٨ - ٤٧٢ ج ٢٨
كل طائفة ممتنعة عن التزام شريعة من شرائع
الاسلام الظاهرة يجب قتالهم حتى يلتزموا
شرائعه وان كانوا ناطقين بالشهادتين
وملتزمين بعض شرائعه ، أمثلة ترك بعض
الشرائع

٥٥٦ ، ٥٥٧ ج ٢٨ هؤلاء القوم الذين لهم
شوكة ولا يصلون الصلوات المكتوبات
ولا يؤدون الزكاة ولا يتحاكمون الى الشرع . . .
يجب قتالهم

٣٥٨ ، ٥٠٣ ج ٢٨ اختلف الفقهاء في
الطائفة الممتنعة لو تركت السنة الراتبية هل
يجوز قتالها

كافرة باقية على كفرها (٢) مسلمة فارتدت عن الاسلام (٣) من كان كافرا فانتسب الى الاسلام ولم يلتزم شرائعه (٤) قوم ارتدوا عن شرائع الاسلام وبقوا متمسكين بالانتساب اليه

٤٢٤ - ٤٦٧ ، ٦١٧ - ٦١٩ ج ٢٨ قصة النصر على التتار قازان وجنوده

٤٣٠ ، ٤٣١ ج ٢٨ مقارنة المؤلف بين هزيمة المسلمين في العام الماضي بهزيمة أحد

٤٣٢ - ٤٦٧ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ج ٢٨ مقارنة

المؤلف بين ما ابتلى به المسلمون في هذا العام بما ابتلى به المسلمون عام الخندق ، وانقسام المسلمين فيها كانقسامهم عام الخندق

٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٤ - ٥٤٠ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ج ٢٨ حكم من قفز من عسكر المسلمين الى التتار أو اكرهوه على القتال

٥٥٢ ج ٢٨ لا يقاتل معهم غير مكره الا فاسق أو مبتدع أو زنديق

٥١٣ - ٥١٩ ، ٥٤٨ - ٥٥١ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ج ٢٨ للعلماء في قتال من يستحق القتال

من أهل القبلة طريقتان (١) من يرى ان قتال يوم حروراء ويوم الجمل وصفين وقتال مانعي الزكاة ونحوهم كله من « باب قتال أهل البغي » (٢) ان قتال مانعي الزكاة ونحوهم ليس كقتال أهل الجمل وصفين

٥١٥ ، ٥٤١ - ٥٤٣ ج ٣٥ من سلك الطريقة الأولى قد يتوهم ان قتال هؤلاء التتار من قتال أهل البغي المتأولين ويحكم فيهم بمثل هذه الأحكام ، خطؤه وضلاله

٥٠٩ ، ٥٥٤ ، ٦١٨ ج ٢٨ هؤلاء التتار

الذين يقدمون الى الشام مرة بعد مرة وتكلموا بالشهادتين وانتسبوا الى الاسلام ولم يبقوا على الكفر الذي كانوا عليه في أول الأمر يجب قتالهم بالكتاب والسنة واجماع المسلمين

٥٠٦ - ٥٠٨ ج ٢٨ قتالهم واجب مع كل أمير وطائفة أقرب الى الاسلام منهم

٤١٠ - ٤٢٣ ج ٢٨ تحريض المؤلف لأهل الشام على قتال التتار

٥٥١ ج ٢٨ يجب على المسلمين ان يقصدوهم في بلادهم حتى يكون الدين لله

٥١٠ - ٥١٣ ج ٢٨ قتالهم مبني على أصلين (١) معرفة حكم الله في مثلهم من كل طائفة ممتنعة عن شريعة من شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة

٥١٠ ، ٥١٩ - ٥٤٤ ج ٢٨ (٢) المعرفة بحالهم وعقائدهم وضررهم على الاسلام والمسلمين ، ايضاح ذلك

٥٤٦ ج ٢٨ التتار وأشباههم أعظم خروجاً عن شريعة الاسلام من مانعي الزكاة والخوارج من أهل الطوائف الذين امتنعوا عن ترك الربا

٥٢٠ - ٥٢٣ ج ٢٨ قتالهم على ملك جنكزخان واعتقادهم فيه ، جنكزخان ، ونسبه

٥٢٥ ج ٢٨ تقسيمهم الناس الى أربعة أقسام

٥٢٥ ، ٥٢٦ ج ٢٨ زعم وزيرهم أن الرسول يرضى بكل الأديان

٥٤٢ ، ٥٤٣ ج ٢٨ فخرهم بقرابة جنكزخان ٤١٣ - ٤١٦ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ج ٢٨ عسكر

التتار مشتمل على أربع طوائف (١) طائفة

المسلمين وأموالهم أولى بالمحاربة من الفاسق
وان اتخذ ذلك ديناً

٤٧٤ ج ٢٨ عقوبة علي لأصناف الرافضة
٤٧٤ - ٤٧٦ ، ٥٢٨ ج ٢٨ الغالية الذين
يدعون الالهية والنبوة في علي يقتلون باتفاق
المسلمين ، قتل الواحد المقدور عليه منهم
٤٧٦ ، ٤٧٧ ج ٢٨ هؤلاء الرافضة ان لم
يكونوا شرا من الخوارج المنصوصين فليسوا
دونهم ، مذهب الخوارج

٤٧٧ ج ٢٨ مذهب الرافضة : تكفيرهم
أبا بكر وعمر وعثمان وعامة المهاجرين
والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان وجماهير
الامة من المتقدمين والمتأخرين

٤٧٨ ، ٤٨٤ ، ٥٢٧ ، ٥٣٠ ، ٦٣٥ ، ٦٣٨
ج ٢٨ معاونتهم الكفار - التتار والنصارى
- على المسلمين وسبب ذلك ، وهم من أعظم
الأسباب في دخول التتار قبل اسلامهم الى
ارض المشرق بخراسان والعراق والشام ،
ومن أعظم الناس معارضة لهم على أخذهم لبلاد
الاسلام وقتل المسلمين

٤٧٩ ج ٢٨ هم أشد ضرراً على الاسلام
وأهله وأبعد عن شرائع الاسلام من الخوارج
الحرورية

٤٧٩ ج ٢٨ ما فيهم من الكذب والنفاق
٤٧٩ ، ٤٨٠ ج ٢٨ ما اشبهوا فيه اليهود
والنصارى

٤٨٠ ج ٢٨ موالاتهم لليهود والنصارى
والمشركين على المسلمين

٤٨٠ ج ٢٨ ولا يصلون جمعة ولا جماعة
ولا يرون جهاد الكفار مع أئمة المسلمين

٥٥١ ج ٢٨ هؤلاء التتار اذا كان لهم طائفة
ممتنعة جاز قتل أسيرهم واتباع مدبرهم
والاجهاز على جريحهم

٣٩٩ ، ٤٠٠ ج ٢٨ أعداء الله صنفان
(١) التتار ونحوهم ٠٠٠ (٢) أهل البدع
المارقون مثل أهل الجبل والجرد والكسروان
٤٠٠-٤٠٩ ج ٢٨ اعتقاد هؤلاء في الصحابة ،
منتظرهم ، عقيدتهم في الصفات والقدر ،
فرحهم بمجى التتار ، شيوخهم

٤٠٧ - ٤٠٩ ج ٢٨ ما يعمل مع هؤلاء بعد
النصر عليهم ، مسك رؤسهم ، اقامة شرائع
الاسلام والجمعة والجماعة في قراهم ،
اقرأوهم القرآن ، ويكون لهم خطباء
ومؤذنون ، وتقرأ فيهم الأحاديث النبوية
وتنشر فيهم المعالم الاسلامية ويعاقب من
عرف منهم بالبدعة والنفاق

٥٣٠ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ج ٢٨
لم يتنازع الفقهاء في وجوب قتال الخوارج
والرافضة ونحوهم اذا كانوا ممتنعين ،
القتال أوسع من القتل

٥٧ / ٥٥ ، ٥٦ ج ٣٥ الخوارج يقاتلون
ابتداء / نصوص الأمر بقتالهم والحث عليه
٤٦٨ - ٤٧٢ ج ٢٨ كل طائفة ممتنعة عن
شريعة من شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة
يجب قتالها حتى يكون الدين كله لله

٤٧١ ج ٢٨ الذى يستحل دماء المسلمين
وأموالهم ويستحل قتالهم أولى ان يكون
محارباً لله ورسوله

٤٧٠ ، ٤٧١ ج ٢٨ المبتدع الذى خرج عن
بعض شريعة الرسول وسنته واستحل دماء

ولا الصلاة خلفهم ولا طاعتهم في طاعة الله
ولا تنفيذ شيء من أحكامهم

٤٨١ ج ٢٨ ويكفرون كل من آمن باسماء الله
وصفاته وكل من آمن بقدر الله وقضائه

٤٨١ ج ٢٨ وأكثر محققهم يرون ان أبا بكر
وعمر وأكثر المهاجرين والأنصار وأزواج
النبي ٠٠ وسائر أئمة المسلمين وعامتهم
ما آمنوا بالله طرفة عين

٤٨١ ج ٢٨ ويردون أحاديث الرسول
الثابتة المتواترة عند أهل العلم

٤٨٢ ج ٢٨ ويعطلون المساجد ويبنون على
القبور المكذوبة وغير المكذوبة مساجد
ويتخذونها مشاهد ، ويرون الحج إليها من
أعظم العبادات ، ومن مشايخهم من يفضلها
على حج البيت

٤٨٢ ج ٢٨ الرافضة شر من عامة أهل
الأهواء وأحق بالقتال من الخوارج

٤٨٣ ج ٢٨ الخوارج يتبعون القرآن بمقتضى
فهمهم ، وهؤلاء انما يتبعون الامام المعصوم
عندهم الذى لا وجود له

٤٨٣ ج ٢٨ الخوارج ليس فيهم زنديق
ولا غال ، غالب أئمة الروافض زنادقة ،
يظهرون الرفض لانه طريق الى هدم الاسلام
٤٨٤ ، ٤٨٥ ج ٢٨ الخوارج من أصدق
الناس وأوفاهم بالعهد بعكس هؤلاء

٤٨٤ - ٤٨٦ ج ٢٨ قول المستفتى ان
الروافض يؤمنون بكل ما جاء به محمد
كذب ، كفروا مما جاء به مما لا يحصى
الا الله فتارة

٤٨٦ ، ٤٨٧ ج ٢٨ من اعتقد من المنتسبين
الى العلم أو غيره ان قتال هؤلاء بمنزلة قتال
البغاة الخارجين على الامام بتأويل سائغ
فهو غلط

٤٨٧ ، ٤٨٨ ج ٢٨ دخولهم في أحاديث
« من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة ٠٠٠ »
« من أراد ان يفرق أمر هذه الأمة وهم جميع
فاضربوه بالسيف » « من أتاكم وأمركم على
رجل واحد ٠٠٠ »

٤٨٩ ج ٢٨ انما كانوا شرا من الخوارج
الحرورية وغيرهم من أهل الأهواء لاشتغال
مذاهبهم على شر مما اشتملت عليه مذاهب
الخوارج

٤٨٩ ، ٤٩٠ ج ٢٨ سبب كون بدعة
الخوارج أخف من بدعة الروافض

٤٩٤ - ٤٩٩ ج ٢٨ من العلماء من يرى ان
لفظ الخوارج شمل الجميع ومنهم من يرى
انهم دخلوا فيه من باب التنبيه والنحو
أو من باب كونهم في معنهم ، الفاظ حديث
الخوارج

٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ج ٢٨ قتل
الواحد المقدور عليه من الخوارج كالحرورية
والروافض ونحوهم فيه قولان ، الصحيح
انه يجوز قتل الداعية الى مذهبه ونحو ذلك
مما فيه فساد ، ولا يجب قتل كل واحد منهم
اذا لم يظهر هذا القول أو كان في قتله
مفسدة راجحة

٥٠٠ ، ٥٠١ ج ٢٨ الصحيح ان هذه الأقوال
التي يقولونها التي يعلم أنها مخالفة لما جاء به
الرسول كفر ، وكذلك أفعالهم التي هي من

جنس أفعال الكفار بالمسلمين ، تكفير الواحد المعين منهم والحكم بتخليده في النار موقوف على ثبوت شروط التكفير وانتفاء موانعه

٤٧١ ، ٤٧٢ ج ٥٧/٢٨ ج ٣٥ قتال مانعي الزكاة ، يبدؤن بالقتال

٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٠٦ ج ٢٨ ويدعون قبل القتال الى التزام شرائع الاسلام ان لم تكن الدعسوة قد بلغتهم ٠٠٠ ، كما ان الكافر الاصلى يدعى أولا الى الاسلام

٣٥٩ ، ٣٠٨ ج ٢٨ غير الممتنعين من أهل ديار الاسلام يجب الزامهم بالواجبات التي هي مباني الاسلام الخمس وغيرها

٣٦٠ ج ١٨ لم ينصب المسلمون المنجنيق على عهد النبي الا على الطائف

٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٦٦٠ - ٦٦٣ ج ٢٨ ، ٨٠ ج ١٦ من لم يكن من أهل الممانعة والمقاتلة كالنساء والصبيان والراهب والشيخ الكبير والأعمى والزمن ونحوهم فلا يقتل الا ان يقاتل بقوله أو فعله

٥٤٦ ، ٥٤٧ ج ٢٨ جيش الكفار اذا تترسوا بمن عندهم من أسرى المسلمين وخيف على المسلمين من الضرر اذا لم يقاتلوا قوتلوا ، وان لم يخف الضرر ففي جواز القتال المفضي الى قتلهم قولان

٣٥٥ ج ٢٨ ، ٤٧٠ ج ١٠ ، ١١٦ ج ٣٤ ، ٤٩١ - ٤٩٦ ج ١٧ اذا اسر الرجل منهم في اقتال مثل ان تلقيه السفينة اليها أو يضل الطريق أو يؤخذ بحيلة يفعل الامام فيسه الاصلح من قتله أو استعباده أو المن عليه أو مفاداته بمال أو نفس

١١٦ ، ١١٧ ج ٣٤ لو حكم سعد في بني قريظة بغير ذلك نفذ حكمه ، لو نزل أهل حصن على حكم حاكم فحكم بالمن فأباه الامام ٤١٧ ، ٤١٨ ج ٢٨ معاملة المسلمين للأسرى من أهل الذمة والمسيبين من النصارى ٣١٤ ، ٣١٥ ج ٢٨ التمثيل في القتل لا يجوز الا على وجه القصاص ، والترك أفضل ٣٤٥ ج ٢٨ هل يقتل المسلم المتجسس للعدو على المسلمين

الاسترقاق

٨٩ ج ٣٢ أصل ابتداء الرق من السبي ٣٨٠ ج ٣١ سبب الاسترقاق هو الكفر مع المحاربة ، الكفر والمحاربة موجودان في كل كافر ، كلما أباح المقاتلة أباح السبي ٢٢٣ ، ٢٢٤ ج ٢٩ اذا دخل المسلم الى دار الحرب بغير أمان فاشترى منهم أولادهم وخرج بهم الى دار الاسلام كانوا ملكا له ، وكذلك اذا باع الحربي نفسه للمسلم وخرج ، أو اعطوه أولادهم وخرج بهم ملكهم ، وكذلك لو سرق أنفسهم أو أولادهم أو قهرهم بوجه من الوجوه ، تنازع العلماء فيما اذا كان مستأمنا فهل له ان يشتري منهم أولادهم ٢٢٤ ج ٢٩ اذا هادن المسلمون أهل بلد وسباهم من باعهم للمسلمين

٣٧٦ - ٣٨٣ ج ٣١ جواز استرقاق العرب والعجم ، هل يسترق الوثني ، الجواب عن : « ليس على عربي رق »

١٨ - ٢٣ ج ١٩ لم يخص الشارع العرب بحكم من الأحكام كعدم الاسترقاق ، رأي عمر ان يعتقوا العرب لما كثر السبي من العجم من باب المشورة

٦٠٠ ج ٢٨ الأرقاء الذين يشترون مسن
أموال بيت المال اذا تصرف فيهم الملك الثاني
بعثق أو اعطاء نفذ كالاول

٦٠١ ج ٢٨ اذا كان السابي للطفل مسلما
حكم باسلامه وان كان كافرا أو لم تقم حجة
بأحدهما لم يحكم باسلامه وأولاده تبع له
٢٤٦ ج ٤ اذا مات احد أبوي الطفل الكافرين
حكم باسلامه

قسمة الغنيمة

٢٦٥ ج ٢٨ القسم الثاني من الأمانات
الأموال

٢٦٥ - ٢٦٩ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ج ٢٨ على كل
من الولاة والرعية ان يؤدي الى الآخر ما يجب
أداؤه اليه

٢٦٦ ، ٢٦٧ ج ٢٨ وليس للرعية ان يطلبوا
من ولاة الأمور مالا يستحقونه

٢٨٢ ج ١٠ ما أضيف الى الله ورسوله من
الأموال كان المرجع في قسمته الى أمر النبي
بخلاف ما سمي مستحقه كالموارث

٢٧٩ - ٢٨٢ ج ١٠ الاضافة فيه لا تقتضى
الملك والاستحقاق

٢٦٧ ج ٢٨ وليس لولاة الأمور ان يقسموها
بحسب أهوائهم كما يقسم المالك ملكه

٤٦٩ ، ٤٧٠ ج ١٠ الناس فى المباحات من

الملك والمسال وغير ذلك على ثلاثة أقسام

(١) لا يتصرفون فيها الا بحكم الأمر الشرعي

(٢) من يتصرف فيها بحكم ارادته والشهوة

التي ليست بمحرمة (٣) لا بهذا ولا بهذا

٢٦٩ - ٢٧٣ ، ٥٦١ ، ٥٦٣ ج ٢٨ الأموال

السلطانية التي لها أصل فى الكتاب والستة
ثلاثة أصناف (١) الغنيمة ، وهي ...

٢٧٣ ج ٢٨ اذا كان المغنوم مالا قد كان
للمسلمين قبل وعرف صاحبه رد اليه

٥٨٩ ج ٢٨ ما أخذ من التتار خمس ويباح
الانتفاع به وان نهبوا أموال النصارى
والمسلمين

٣١٧ ٣١٨ ج ٢٩ ، ٢٧٢ ج ٢٨ اذا قال
الامام من أخذ شيئا فهو له ولم تقسم الغنائم
فان قيل بجواز ذلك فمن أخذ شيئا ملكه
وعليه تخمينه

٣١٨ ج ٢٩ من أخذ منها مقدار حقه جاز له
ذلك ، واذا شك فى ذلك فاما ان يأخذ
بالورع المستحب أو يبني على غالب ظنه

٢٧٢ ج ٢٨ واذا لم يأذن أو أذن اذنا
غير جائز

١٣٦ ج ٣٠ ليس لقائل ان يقول آخذه
بمجرد الاستيلاء

٤٩٥ ، ٤٩٦ ج ١٧ من كان قد نفع المجاهدين
بنفع استعانوا به على تمام جهادهم جعل منهم
وان لم يحضر

٥٠٧ ج ٢٠ سلب القاتل هل هو مستحق
بالشرع أو بالشرط

الخمس ومصرفه

٢٧٠ ج ٢٨ ، ١٨١ ج ١١ يجب فى المغنم
تخمينه وصرف الخمس الى من ذكره الله

٢٨٣ ج ١٠ ، ١٨١ ج ١١ ، ٣١ ج ١٩

والخمس يرجع الى اجتهاد النبي ونظره ،

ويرجع الى الخلفاء الراشدين المهديين الذين

خلفوا الرسول فى أمته فيقسمونه باجتهادهم

٣٠ ، ٣١ ج ١٩ لا يكون للنبي وللمن يمونه من مال الله الا نفقتهم

٣١ ج ١٩ ذوا قرباه يعطون بمعروف من مال الخمس والفيء الذي يعطى منه في سائر المصالح

٣١ ج ١٩ ما جعل لذي القربى قيل انه سقط بموته ، وقيل هو لقربى من يلي الامر بعده ، وقيل لذوي قربى الرسول دائما

٣١ ج ١٩ من هؤلاء من يقول هو مقدر بالشرع وهو خمس الخمس

١٨٢ - ١٨٤ ج ٢٩ المؤلفات لعلهم يعطون أيضا من مال المغانم والفيء

٤٩٥ ج ١٧ الذين اعطاهم النبي من غنائم خيبر من أصل الغنيمة ، من قال ان العطاء من خمس الخمس لم يدر كيف وقع الأمر

٢٥٧-٢٥٩ ، ٣١ ج ١٩ لا يجب ولا يستحب ان يسوى بين اصناف أهل الخمس

٢٨٣ ج ١٠ الغنائم يقسمها الامراء بسين الغانمين

٤٩٥ ، ٤٩٦ ج ١٧ ، ٢٨٣ ج ١٠ للامام ان يقسم الغنيمة باجتهاده

٢٧٠ ج ٢٨ ، ١٣٤ ج ٣٠ اذا قسم بين المقاتلة وجب ان تقسم بالعدل ...

٢٧٢ ، ٢٧٣ ج ٢٨ العدل في القسمة ان يقسم للمراجعين سهم وللفارسي ذي الفرس العربي ثلاثة أسهم ، هل يسوي بين العربي والهجين ، ما يعده السلف للقتال وللإغارة والبيات والسير من أنواع الخيل

١٣٣ ج ٣٠ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ج ١٧ يجوز للامام ان يفضل بعض الغانمين لزيادة منفعة

١٣٣ ج ٣٠ للامام ان يخص كل طائفة بصنف

١٣٤ ، ١٣٥ ج ٣٠ اذا كان في القسم ظلم ... فهو الاستثثار ، المعطى ان أعطي قدر حقه أو دون حقه كان له ذلك

١٣٤ ج ٣٠ اذا قدر ان القاسم أو الحاكم ليس عدلا لم تبطل جميع احكامه وقسمه

٢٧٢ ج ٢٨ اذا كان الامام يجمع الغنائم ويقسمها لم يحل لأحد ان يغفل شيئا ، ولا تجوز النهبة

٥٧٤ - ٥٧٦ ج ٢٠ ، ٢٣٢ ج ٣٠ ، ٤٩٢ ،

٤٩٣ ، ٤٩ ج ١٧ ، ١١٨ - ١٢٠ ج ٣٤ ،

٥٨١ - ٥٨٦ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ج ٢٨ لا يجب

في الأرض المغنومة عنوة قسمها - كخيبر -

ولا وقفها - كارض السواد وغيره - يخير

الامام بينهما تخير مصلحة

٤٩٣ ج ١٧ ، ٢١٠ - ٢١٤ ج ٢٩ لو فتح

الامام بلدا وغلب على ظنه أن أهله مسلمون

ويجاهدون جاز ان يمن عليهم بأنفسهم

وأموالهم وأولادهم كما فعل بأهل مكة ،

السبب الموجب لابقائها بيد اربابها من غير

خراج مع انها فتحت عنوة

٢١٠ - ٢١٤ ج ٢٩ فساد قول من قال ان

الخراج يضرب على مزارعها

٦٦٢ ، ٦٦٣ ج ٢٨ مصر رفع عنها الخراج

وصارت الرقبة للمسلمين ، والعراق نقله

خلفاء بني العباس الى المقاسمة بعد المخارجة ،

هذه الأرض لا يجوز ان تجعل حبسا على

هؤلاء الرهبان يستغلونها بغير عوض

الرؤوس التي على اليهود والنصارى ،
وما يؤخذ من تجار أهل الحرب ومن تجار
أهل الذمة إذا اتجروا في غير بلادهم ،
وما يؤخذ من أموال من ينقض العهد منهم ،
وما يصلح عليه الكفار من المال ، وما جلوا
عنه وتركوه خوفا من المسلمين ، وما ضرب
على الأرض المفتوحة عنوة ولسم تقسم ،
وما يهدونه إلى سلطان المسلمين ، والأموال
التي ليس لها مالك معين ، والأموال التي
تعذر ردها إلى أصحابها ، والأموال التي يجهل
مستحقها و ٠٠٠ ، يجتمع من الفيء جميع
الأموال السلطانية التي لبيت المال

٣١ ج ١٩ أحمد جعل خمس الزكاة فيثا
وعليه يدل ٠٠

٢٧٨ ، ٥٩٠ ج ٢٨ ، ١٤٨ ج ٢٤ الأموال
في هذا الزمان وقبله ثلاثة أصناف
(١) يستحق الإمام قبضه بالاجماع (٢) يحرم
أخذه بالاجماع كالجبايات التي تؤخذ من أهل
القرية لبيت المال لأجل قتيل قتل بينهم
وكالمكوس (٣) فيه اجتهاد وتنازع ، ما يؤخذ
من المكوس بعضه أخف من بعض

١٤٨ ، ١٤٥ ج ٣٤ ليست الدية لبيت المال
١٤٥ ج ٣٤ وليس لولي الأمر أن يأخذ
من القاتل مالا لنفسه

٢٨٠ - ٢٨٣ ج ٢٨ ما أخذه العيال وغيرهم
من مال المسلمين بغير حق فلولي الأمر
استخراجه منهم كالهدايا التي يأخذونها
بسبب العمل

٢٨١ ج ٢٨ محاببات الولاة في المعاملة ٠٠٠
من نوع الهدية

٥٨٨ ، ٥٨٩ ج ٢٨ ليس لشخص أن ينتزع
أموال الناس من أيديهم إذا اشترى ما يخص
السلطان من الثلث

٢٠٧ ، ٢٠٨ ج ٢٩ لا يكره للمسلم أخذ
الأرض الخراجية من الذمي أو غيره بالخراج
٢٠٧ ، ٢٠٨ ج ٢٩ إذا كثر المسلمون كان
استيلاؤهم عليها بالخراج أنفع لهم ٠٠٠

٢٠٨ ج ٢٩ إذا أسلم الذمي الذي هو
مستول عليها بقيت بيده مؤديا لخراجها
٢١٢ ج ٢٩ الأرض إذا كانت للمسلمين
واستولى عليها الكفار ثم استنقذوها وعرف
صاحبها قبل القسمة أعيدت إليه

٩ ج ٢٢ ما استولى عليه أهل الحرب من
أموال المسلمين ثم أسلموا فهو لهم

٢٠٥ - ٢٠٧ ج ٣٥ لا كلام لولي بيت المال
في مال من أسلم بعد رده ولو كان الكفر سببا
٢٥٣ ج ١٩ ، ٣٥٠ ج ٣٥ ليس الخراج
مقدورا بالشرع

٢٠٠ ج ٢٩ المساكن لا خراج عليها
٨٥ - ٨٧ ج ٣٩ ، ٣٨ ، ٣١ ج ٣٥ ولاية
الخراج كان مبدؤها في خلافة عمر

٢٧٣ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٢٧٧ ج ٢٨ (٢)
الصدقات ، مصرفها (١)

الفيء وأموال بيت المال جبايتها

٢٧٤ - ٢٧٧ ، ٥٦٢ - ٥٦٨ ج ٢٨ (٣)
الفيء ما أخذ من الكفار بغير قتال

٢٧٤ - ٢٧٧ ج ٢٨ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٢٨٣ -
٢٨٥ ، ٥٩٩ ، ٥٩٢ - ٥٩٧ ج ٢٨ ، ٣٢٨
ج ٣٠ ، ٣٢١ ج ٢٩ يدخل في الفيء جزية

(١) وتقدم في الزكاة ص ١٠٤ ، ١٠٥

٥٦٦ ج ٢٨ يقدم ذوا المنافع الذين يحتاج المسلمون اليهم على ذوى الحاجات الذين لا منفعة فيهم

٥٧٦ ج ٢٨ ، ١٣٩ ج ٣٠ من يأخذ بمصلحة عامة - كالحاكم - يأخذ مع حاجته ، وهل له ان يأخذ مع الفنى

٢٨٧ ج ٢٨ اذا حصل من هؤلاء متبرع والا اعطي ما يكفيه أو قدر عمله

٢٨٦ ، ٢٨٧ ج ٢٨ يقدمون فى غير الصدقات من الفئىء أو نحوه على غيرهم

٥٦٩ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ج ٢٨ من كان من ذوى الحاجات كالفقراء والمساكين والغارمين وابن السبيل يجب ان يعطوا من الزكوات ومن الأموال المجهولة وكذلك يعطوا من الفئىء مما فضل عن المصالح العامة التى لا بد منها سواء كانوا مشغولين بالعلم الواجب على الكفاية أولا ، وسواء كانوا فى ربط أولا ، من كان مميذا بعلم أو دين كان مقدما على غيره

٥٧٦ - ٥٨١ ج ٢٨ قول القائل ان عناية الامام بأهل الحاجات يجب ان تكون فوق عنايته بأهل المصالح العامة ليس بمستقيم لوجوه

٥٧٥ ، ٥٧٦ ج ٢٨ لو قدر أنه لم يحصل لهم من الزكوات ما يكفيهم وأموال بيت المال مستفرقة بالمصالح العامة فاعطاء العاجز منهم عن الكسب فرض كفاية

٥٧٤ - ٥٧٨ ج ٢٨ اطلاق القول بأن جميع أهل الزوايا والربط مستحقون باطل كاطلاق القول بأن كل من فيهم مستحق لما يأخذه

٢٨١ ، ٢٨٢ ج ٢٨ قد يبثلى الناس من الولاية بمن يمتنع من الهدية ونحوها ليتمكن بذلك من استيفاء المظالم منهم وترك قضاء حوائجهم

٢٨٣ ج ٢٨ اذا كان ولي الأمر يستخرج من العمال ما يريد ان يختص به هو وذروه فلا ينبغي اعانة واحد منهما

مصرف الفئىء وأموال بيت المال

ومن يقدم فيها ، ومتى يجوز الأخذ منها ٥٦٤ - ٥٦٧ ج ٢٨ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ج ٨ ، ٤٤ ج ١١ مصارف الفئىء فى الآية

٥٦٥ ، ٢٨٦ ج ٢٨ الفئىء لم يكن ملكا للنبي فى حياته وليس فيه خمس ، يصرف منه بعد موته :

٥٦٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ج ٢٨ ، ١٣٤ ج ٣٠ الواجب ان يبدأ بالأهم فالأهم من مصالح المسلمين العامة ، المقاتلة أحق الناس بالفئىء ولا يختص بهم

٥٦٩ ج ٢٨ وكذلك ذريتهم لا سيما من بني هاشم الطالبين والعباسيين وغيرهم ٥٨٦ ج ٢٨ اذا مات المقاتل أو قتل أعطيت امرأته وأولاده الصغار حتى . . .

٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٥٦٦ ج ٢٨ ولولاية أمور المسلمين من ولاية الحرب وولاية الديوان وولاية الحكم ومن يقرؤهم القرآن ويفتيهم ويحدثهم ويؤمهم ويؤذن لهم

٥٦٦ ، ٢٨٦ ج ٢٨ ويصرف منه فى سداد نفورهم وعمارة طرقاتهم وحضونهم ، وكذلك صرفه فى الأمان والأجور لما يعم نفعه

٥٦٦ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ج ٢٨ ويصرف منه الى ذوى الحاجات أيضا

٢٥٧ - ٢٥٩ ج ١٩ لا يجب ان يسوي بين اصناف اهل الفيء ولا يستحب

٢٨٨ ج ٢٨ لا يجوز للامام ان يعطي احدا مالا يستحقه لهوى نفسه من قرابة أو مودة فضلا عن منفعة محرمة منه

٥٧٠ ، ٥٧١ ج ٢٨ لا يعطى المبتدعة ولا الزنادقة من بيت المال

٥٧١ ج ٢٨ لا يعطى الفقير القادر على الكسب ولا من يصنع بها دعوة للفقراء ولا يقيم بها سباطا

٥٧٢ ج ٢٨ فقدت العدالة في توزيع الاموال السلطانية : فاقوام كثيرون من ذوي الحاجات والدين والعلم لا يعطى احدهم كفايته ، ، ، ، واقوام ياكلون اموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله ، وقوم لهم رواتب اضعاف حاجتهم ، وقوم لهم رواتب مع غناهم وعدم حاجتهم ، وقوم ينالون جهات كمساجد وغيرها ، ، ، ، واقوام في الربط والزوايا يأخذون مالا يستحقون ويمنعون من هو احق منهم

٥٧٢ ، ٥٧٣ ج ٢٨ السعي في تمييز المستحق من غيره واعطاء الولايات والارزاق من هو احق بها والعدل بين الناس في ذلك بحسب الامكان من افضل اعمال ولاة الامور بل ، ، ،

٢٩٣ - ٢٩٥ ج ٢٨ افترق الناس في العطاء والاخذ ثلاث فرق (١) راوا ان السلطان لا يقوم الا بعطاء وقد لا يأتي العطاء الا باستخراج الاموال من غير حلها (٢) من لا يأخذ لنفسه ولا يعطى غيره

٥٧٥ ج ٢٨ قول بعضهم انه لا يستحق من هؤلاء الا الزمن والمكسح والاعمى خطاء

٥٦٩ ، ٥٧٠ ج ٢٨ كل من ليس له كفاية تكفيه وتكفى عياله فهو من الفقراء أو المساكين كالصانع الذي لا تقوم صنعته بكفايته والتاجر الذي لا تقوم تجارته بكفايته ٢٨٨ - ٢٩٥ ج ٢٨ يجب الاعطاء لتأليف من يحتاج الى تأليف قلبه وان كان لا يحل له اخذ ذلك من الصدقات ومن الفيء ونحوه ، المؤلفه نرعان : كافر ومسلم ، هذا الاعطاء وان كان ظاهره اعطاء الرؤساء وترك الضعفاء فالاعمال بالنيات ، ينكره ذوو الدين الفاسد كالخوارج

٣٤٧ ، ٣٤٨ ج ٣٠ اذا احتاج ولي الامر الى اعطاء ظالم أو كافر لدفع شرهم واستسلف من الناس اموالا رجعوا بها على بيت المال

٢٨٧ ، ٢٨٨ ج ٢٨ العطاء يكون بحسب منفعة الرجل وبحسب حاجته في مال المصالح وفي الصدقات

٥٨٢ - ٥٨٦ ج ٢٨ مذهب عمر وأبي بكر ومالك في قسمة الفيء

٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٨٨ ج ٢٨ ما فضل عن مصالح المسلمين قسم بينهم

٥٨٣ ، ٥٨٤ ج ٢٨ ويجب تقديم الفقراء على الاغنياء الذين لا منفعة فيهم فلا يعطى غني شيئا حتى يفضل عن الفقراء

٥٨٤ ج ٢٨ اعطاء النبي الآهل قسمين والعزب قسما

١٣٣ ج ٣٠ للامام ان يخصص كل طائفة بصنف من اموال الفيء

ولا يتألف الناس (٣) اتفاق المال والمنافع للناس بحسب الحاجة الى اصلاح الأحوال ولاقامة الدين والدنيا

٥٨٧ ج ٢٨ اذا كان بيت المال مستقيماً فمن صرف بعض اعيانه أو منفعه في جهة من الجهات التي هي مصارف بيت المال بغير اذن الامام فقد تعدى ، وللإمام فعل الأصلح من النقض والاقرار

٥٨٧ ج ٢٨ وان كان مضطرباً فلا ينبغي نقض التصرف ولا تضمين المتصرف

٥٩٠ ج ٢٨ مال الديوان الاسلامي ليس كله ولا اكثره حراماً ، وفيه ما هو شبهة ، اذا علم ان الذي اعطاه من الحرام لم يكن له اخذه وان جهل الحال لم يحرم عليه

٥٩١ ، ٥٩٩ ج ٢٨ ينبغي لمن في عطائه شبهة جعل الحلال لأكله ثم الذي يليه للناس ثم الذي يليه لعلف دوابه الجمال ثم ... ٩٩٨ ، ٥٩٩ ج ٢٨ اذا كان له حق في بيت المال فاحيل ببعض حقه على بعض المظالم ...

٥٩٣ - ٥٩٥ ج ٢٨ نقض قول أبي المعالي اذا طبق الحرام الأرض ولم يبق سبيل الى الحلال فانه يباح قدر الحاجة من المطاعسم والملابس والمساكن ، صورة ذلك

وضع الدواوين

٢٧٧ ج ٢٨ لم يكن للأموال المقبوضة والمقسومة ديوان جامع على عهد الرسول وأبي بكر ، كانت تقسم الأموال شيئاً فشيئاً ٨٧ ج ٣١ ، ٣٥٣ ج ٣٠ وكان النبي يحاسب عماله المتفرقين ، محاسبته لابن اللتبية

٢٧٧ ، ٢٧٨ ج ٢٨ ، ٨٥ - ٨٧ ج ٣١ ولما كثر المال واتسعت البلاد وكثر الناس في زمان عمر جعل ديوان العطاء للمقاتلة وغيرهم ، وكان للامصار دواوين : الخراج ، والقيس ، وما يقبض من الأموال

باب الأمان والهدنة

٢١٣ ، ٢١٤ ج ٢٩ يجوز قبل الاستيلاء أن يؤمن من ترك القتال في أرض العدو على نفسه وماله

١٧٤ ج ١٥ قد تكون المصلحة الشرعية المهادنة

٤١٤ ج ٢٨ الكافر الأصلي يجوز أن يعقده أمان وهدنة ويجوز المن عليه والمفادات به اذا كان اسيراً

٤١٤ ج ٢٨ المرتدون لا يجوز أن يعقد لهم امان ولا هدنة

١٤٠ - ١٤٢ ج ٢٩ غلط من قال لا تصح الهدنة الا موقتة

١٤١ ج ٢٩ ما اقت من العهود لم يباح نقضه

٣٤٧ ، ٣٤٨ ج ٣٠ اذا احتاج ولي الأمر الى اعطاء الكفار لدفع شرهم واستسلف أموالاً رجعوا بها

٣٨٥ ج ٣١ العبد اذا هرب من أرض الحرب فهو حر

١٧٧ ج ٣٢ المهاجر من عبيد أهل الذمة يكون حراً

باب عقد الذمة

٦٢٢ ، ١٤٢ - ١٤٦ ج ٢٩ الأمر بالوفاء بالعهود والمواثيق والنهي عن نقضها

٤١٤ ج ٢٨ يجوز اذا كان كتابيا أن يعقد له ذمة

٤١٤ ج ٢٨ المرتدون لا يجوز ان يعقد لهم ذمة

١٠٠ ج ٨ ، ١٨ - ٣٠ ج ١٩ ، ٣٥٦ ج ٢٨ ، ٢٠٩ ج ٢٩ المشركون لا يقرون بالجزية وان أقرت المجوس

٦٠٨ ج ٢٨ الصابئون والمشركون كالبراهمة ونحوهم من منكري النبوات مشركين بالله في اقرارهم وعبادتهم وفاسدي الاعتقاد في رسله

٣٥٦ ج ٢٨ ، ٢١٨ ج ٢٩ أهل الكتاب والمجوس يقاتلون حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون

١٨٧ - ١٩٠ ج ٣٢ المجوس ليسوا من أهل الكتاب وليس لهم كتاب ، تعليل أخذ الجزية منهم

١٨٩ ج ٣٢ الصابئون ليس لهم كتاب الا ان يدخلوا في دين أحد من أهل الكتابين ٢٠٧ ، ٢٢٤ - ٢٣٣ ج ٣٥ ، ٥٠ ، ٥٦ ج ٧ ، ٣٨١ ج ٣١ ، ٢٦ ، ٢٧ ج ١٩ كل من تدين بدين أهل الكتاب فحكمه حكمهم في أخذ الجزية ٠٠٠ سواء دخل في دينهم قبل النسخ والتبديل أو بعده ، وسواء كان أبوه أو جده دخل في دينهم أو لم يدخل لوجوه ، الخلاف في نصارى بني تغلب ٢٣٢ ج ٣٥ عمر جعل جزيتهم مخالفة لجزية غيرهم

١٨ - ٣٠ ج ١٩ ، ٣٥٦ ج ٢٨ لم يخص الشارع العرب بحكم من الأحكام كعدم أخذ الجزية ، السبب في ان النبي لم يأخذها منهم أنهم أسلموا

٦٥٩ - ٦٦٣ ج ٢٨ الرهبان الذين تنازع العلماء في أخذ الجزية منهم

٢٠٩ ج ٢٩ لو صالح الامام قوما من المشركين بلا جزية ولا خراج لم يجز الا للحاجة

٢٥٣ ، ٢٥٤ ج ١٩ ، ٣٥٠ ج ٣٥ الجزية ليست مقدرة بالشرع ، المرجع فيها الى ما يراه ولي الأمر مصلحة وما يرضاه المعاهدون ، وكذلك الضيافة المشروطة عليهم

٥٤ ، ٥٥ ج ٢٩ تصح الجزية مطلقة غير موصوفة ، ما صالح عليه النبي أهل خيبر وأهل نجران

٦٦٤ ج ٢٨ كل كتاب تدعيه اليهود باسقاط الجزية كذب

٢٣ ج ١٩ اقراره يهود خيبر بالجزية لأنهم كانوا مهادين ، وأمر باخراجهم قيل لما استغنى عنهم وقيل انه مخصوص بجزيرة العرب

٦٣٠ ، ٦٣١ ج ٢٨ اخرجهم عمر من المدينة وخبير وينبع واليمامة ومخاليف هذه البلاد ، أقر اليهود والنصارى بالأردن وفلسطين وغيرها ، المدينة من الحجاز لا من الشام ، الباصل بين الشام وجزيرة العرب

٧ ج ٢٢ لا يسقط ما على الذمي من الحقوق التي أوجبتها الذمة كقضاء الدين ورد الأمانات والغصب اذا أسلم

٦٥٣ ج ٢٨ أهل الذمة يذلون ولا يظلمون « من آذى ذميا فقد آذاني » كذب

احكام اهل الذمة

٦٦٥ ج ٢٨ اذا أظهر الذمي شرب الخمر هل يحسد

٦٣٤ ، ٦٣٥ ج ٢٨ ما بناء المسلمون من المدائن لم يكن لأهل الذمة ان يحدثوا فيها كنيسة

٦٣٥ ج ٢٨ ما فتحه المسلمون صلحا يجوز ابقاء كنائسهم القديمة ، ولا يجوز ان يحدثوا كنيسة في أرض الصلح

٦٤٧ ج ٢٨ ليس لأحد ان يحدث كنيسة ببر الشام وان كان هناك آثار كنيسة قديمة ٦٣٥ ، ٦٣٨ ج ٢٨ القرية التي يسكنها المسلمون وفيها مساجد المسلمين لا يجوز أن يظهروا فيها شيئا من شعائر الكفر لا كنائس ولا غيرها ...

٦٥٥ ج ٢٨ لو أقرت بأيديهم لكونهم أهل الوطن ثم ظهرت شعائر المسلمين فيما بعد بتلك البقاع بحيث ينبت فيها المساجد فلا يجتمع شعائر الكفر مع شعائر الاسلام « لا تصلح قبلتان بأرض » « لا يجتمع بيت رحمة وبيت عذاب »

٦٥٥ ج ٢٨ لا يجوز ان تحبس أرض المسلمين على الديارات والصوامع ولا يصح الوقف عليها ، سبب احداث هذه الاحباس عليها

٦٣٩ ج ٢٨ كان ولاية الأمور الذين يهدمون كنائسهم ويقيمون أمر الله فيهم مؤيدين منصورين

٦٤١ - ٦٤٤ ج ٢٨ النصارى محتاجون الى المسلمين ولا عكس

٦٤٢ ، ٦٤٣ ج ٢٨ الاشارة على ولاية الأمور باظهار شعائرهم وتقويتهم حرام ، لا يشير بذلك الا منافق أو له غرض فاسد أو جاهل

٦٥١ - ٦٥٤ ج ٢٨ شروط عمر التي اشترطها على أهل الذمة

٦٥٤ ج ٢٨ هذه الشروط ما زال يحددها عليهم من وفقه الله من ولاية الأمور ك ... ٦٥٦ ، ٦٥٧ ج ٢٨ قول المؤلف قد اشترطنا عليهم من الشروط ما فيه عز الاسلام والسنة ولم نثق لهم بقول حتى يصير المشروط معمولا

٦٥٨ ج ٢٨ يجب ابقاؤهم على الزي الذي يتميزون به عن المسلمين ٢٥٦ - ٢٦٠ ج ٣٢ علة النهي عن التشبه بالأعراب والأعاجم وأهل الكتاب ونحو ذلك فيما هو من خصائصهم

٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٤٠ ، ٦٤٧ ، ٦٥٥ ج ٢٨ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ج ٣١ هدم كنائس العنوة جائز اذا لم يكن فيه ضرر على المسلمين ، النزاع في وجوبه ، اعراض من أعرض عن هدمها لقلّة المسلمين ونحو ذلك

٦٣٥ ج ٢٨ اذا كان لهم كنيسة بأرض العنوة فبنى المسلمون مدينة عليها كان لهم أخذ تلك الكنيسة

٦٣٤ ج ٢٨ قولهم ان هذه الكنائس التي بالقاهرة قائمة من عهد عمر وان الخلفاء اقروهم عليها كذب

٦٣٧ ، ٦٣٨ ج ٢٨ بنيت الكنائس بالقاهرة في دولة الرافضة المنافقين

٦٥٥ ، ٦٥٦ ج ٢٨ سبب احداث هذه الكنائس شيثان

٦٣٨ ج ٢٨ كان في بر مصر كنائس قديمة اقروهم المسلمون عليها لأن ...

٣٩٧ ج ٣٠ اذا آوى صاحب ذمة أهل الحرب
أو عاونهم على المسلمين انتقض عهده ،
لا يترك مثل هؤلاء في موضع يخاف ضررهم
على المسلمين أو ينقل اليهم أولاد المسلمين

كتاب البيع

١٨٩ ، ١٩٠ ج ٢٩ المعاوضات من ضرورة
الدنيا والدين

٢٦ - ٣٩ ج ٢٩ أصول مالك في البيوع
أجود من أصول غيره ، سبب ذلك ، أحمد
موافق له في الأغلب

١٦ - ١٨ ج ٢٩ الأصل في العادات الإباحة
١٨٦ ، ١٨٧ ج ١٥ ، ١٢ ج ١٨ « أنتم أعلم
بأمور دنياكم »

٣٨٦ ج ٢٨ لا يحرم من المعاملات التي يحتاج
اليها إلا ما دل الشرع على تحريمه

١٨ ج ٢٩ البيع والهبة والإجارة وغيرها
هي من العادات التي يحتاج الناس اليها في
معاملاتهم

١٨ ، ١٨٠ ج ٢٩ الشريعة جاءت في هذه
العادات بالآداب الحسنة فحرمت منها ما فيه
فساد ، وأوجبت مالا بد منه ، وكرهت
مالا ينبغي ، واستحبت ما فيه مصلحة
راجحة : في أنواع هذه العادات ومقاديرها
وصفاتها

٣٨٥ ، ٣٨٦ ج ٢٨ عامة ما نهى عنه من
المعاملات يعود الى تحقيق العدل والنهي عن
الظلم دقه وجله ، أمثلة

٦٤٤ - ٦٤٦ ج ٢٨ النهي عن موالاتهم
ومباطنتهم والحكمة في ذلك

١٢ ، ١٣ ج ٣٠ هل يعلى على الجار المسلم
جسد دار الملك المشترك بين مسلم وذمي ،
لا يجوز لمسلم ان يجعل جاه المسلم ذريعة
لرفع كافر على مسلم ، من شارك الكافر
أو استخدمه وأراد بجاه الاسلام ان يرفعوا
على المسلمين فقد بخس الاسلام

٦٦٤ - ٦٦٧ ج ٢٨ ليس لأهل الذمة ان
يبيعوا خمرًا لمسلم ولا يهدوها اليه
ولا يعاونوه عليها بوجه من الوجوه ، عقوبتهم
على ذلك ، هل ينتقض عهدهم بذلك

٦٦٥ ج ٢٨ ليس لهم ان يستعينوا بجاه
أحد ممن يخدمونه أو من أظهر الاسلام منهم
على اظهار شيء من المنكرات

٦٦٧ ج ٢٨ لو باع ذمي لذمي خمرًا سرا
لم يمنع ، اذا تقابضا جاز ان يعامله المسلم
بذلك الثمن

١٩٤ ج ٢٢ هل يجوز دخول الذمي المسجد
لمصلحة ، وهل يشترط اذن المسلم

١٩٧ ، ١٩٨ ج ٢٨ الخلاف في الحكم بين
المعاهدين من أهل الحرب كالمستأمنين
والمهادن والذمي

٢٧٦ ج ٢٨ يؤخذ من تجار أهل الحرب
العشر ، وتجار أهل الذمة نصف العشر
اذا اتجروا في غير بلادهم

٣١٦ ج ٢٨ المحارب

٦٤١ ج ٢٨ اذا تجسس أحد من أهل الذمة
على المسلمين وجبت عقوبته وهسل ينتقض
عهده

١٨١ - ١٨٤ ، ١٨٩ ج ٢٩ العقود التي فيها نوع معاوضة اما ان تكون مباحة من الجهتين كالبيع والاجارة ٠٠٠ واما ان تكون حراما من الجهتين كبيع الخمر بالخنزير

٥ - ٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ج ١٩ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ج ٢٠ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ج ٣١ تصح العقود بكل ما دل على مقصودها من قول أو فعل ، أقوال الفقهاء في المسألة ثلاثة ، أدلة القول الأول

٧ ج ٢٩ اذا اختلف اصطلاح الناس في الألفاظ والأفعال انعقد عند كل قسم بما يفهمونه بينهم من الصيغ والأفعال ١٢ ج ٢٩ اذا قيل بكراهة العقود بغير لفظ العربية لغير حاجة كان متوجها

١٣٩ ج ٢١ ، ٤١١ ج ١٣ لو تأخر القبول عن الإيجاب حتى خرجا عن ذلك الكلام الى غيره أو تفرقا بإبدائهما فلا بد من إيجاب ثان ان كان حاضرين ، اذا كانا غائبين أو أحدهما غائبا ٠٠٠

شروطه

(١) التراضي

٦ ، ١٤ ، ١٥٥ ، ١٩٠ ج ٢٩ الأصل في العقود هو التراضي

١٨٥ - ١٩٦ ج ٢٩ بذل المال بطريق التعويض ينقسم الى واجب ومستحب كالمبايعة والمؤاجرة والمشاركات

١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ج ٢٩ ، ٥٠٤ ج ٨ ، ١١٨ ج ١٤ أقوال المكروه بغير حق لغو عندنا ، اذا اكراه على العقد فهو باطل ، واذا اكراه على التقايض فعلى كل منهما ان يرد ما قبضه ،

وان تلف المال المقبوض تحت يد القابض بفعله أو تفريطه أو عدوانه ضمن ٠٠٠٠

١٩٨ ، ١٩٩ ج ٢٩ اذا اكروهوا على بيع اعيان ليست لهم ثم اشتروها صورة فطولبوا بالثمن فليس للمشتري المطالبة بزيادة على الثمن ولا مطابته برد الأعيان

١٩٩ ج ٢٩ اذا اكراه على بيع دار ولده لم يصح البيع وترد الى مالكها

٢٠٠ ، ٢٠١ ج ٢٩ اذا اكراه السلطان أو اللصوص أو غيرهم رجلا على أداء مال بغير حقيق واكره رجلا آخر على اقراضه أو الابتياح منه وأداء الثمن عنه أو اليه فهل يذهب على مانكه وليس على الآخر شيء ٠٠٠

٣٣٣ - ٣٣٦ ، ٣٩٥ - ٣٩٨ ، ٥٢٩ ج ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٦ ج ٣٠ « بيع الأمانة » صورته : ان يعطيه المال ويستغل العقار عن منفعة المال ما دام المال في ذمة الآخذ واذا رد عليه المال أخذ العقار ٠ لا يجوز ، الواجب في مثل هذا ان يرد العقار الى ربه والمال الى ربه ويعزرا اذا كانا عاملين بالتحريم

٣٩٥ ، ٣٩٦ ج ٢٩ اذا باع زوجته دارا بيع أمانة فما حصل لها من الأجرة بعد ان علمت التحريم تحسبه من رأس المال وما قبضته قبل ذلك فهو على الخلاف ، وان اصطلاحا على ذلك فهو أحسن ، وما قبضته بعقد مختلف فيه تعتقد صحته لسم يجب عليها رده

٣٩٦ ج ٢٩ اذا طلب منه ان يقرضه دراهم فامتنع الا ان يبيعه الكرم واذا جاءه بالدرهم اعاد عليه الكرم لم يكن بيعا لازما ٠٠٠٠

٥١٢ ج ٢١ الخلاف فى جواز بيع الدهن المتنجس من مسلم أو كافر اذا أعلم بنجاسته ٨٣ ، ٥١١ ، ٥١٢ ج ٢١ يباح الاستصباح بالدهن المتنجس

١٤٣ ، ١٤٤ ج ٢٢ بيع الحرير للكافر والنساء يجوز

٢٢٢ ج ٢٩ الحر المسلم لا يمكن بيعه ، اذا انضم الى بعض الملوك أو الأمراء متسميا باسم مملوكه ليعطيه حقه من بيت المال

٢٢٥ ج ٢٩ اذا ثبت أنه حر وجب تغريمه للذى باعه ، وللمشتري ان يطلب بالثمن من الذى قبضه منه ، وله أن يطلبه من الآخذ الذى غره

٢٨٠ ج ٣١ كل موضع لا تصير فيه الأمة أم ولد لا يجوز بيعها

(٤) ان يكون من مالك

١٧٨ - ١٨٠ ج ٢٩ الملك فى الشرع أنواعا ، الفرق بين الملك التام والناقص

٢٢٩ ج ٢٩ اذا اشترى من التتر فعليه ان يعطى الثمن لمن باعه وان كان تتريا

٢٣٠ ج ٢٩ اذا رسم للتاجر بأن لا يؤخذ منه شيء على تجارته فباع المرسوم على تاجر آخر فلم يسافر لم يستحق على المشتري شيئا وكذلك ما يطلق من بيت المال لمن وفد على السلطان أو خرج لبريد . . .

٣٠٣ ج ٢٩ بيع الملك بغير اذن مالكه ولا ولاية عليه باطل ، الواجب . . .

٢٠٢ ، ٢٠٣ ج ٢٩ اذا سير على يد رجل قماشاً ليسلمه الى ولده فلم يسلمه وباعه كان ظالما ، وان فات فعليه قيمته ، وان باعه

١٨٨ - ١٩٦ ، ٤٣٩ ج ٢٩ اذا بذل ما يحتاج اليه بلا اكراه لم يشرع الاكراه ، واذا لم يبذل فقد يوجب المعاوضة تارة ، وقد يوجب عوضا مقدرا تارة ، وقد يوجبهما معا ، وقد يوجب التعويض لمعين أخرى

١٨٩ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ج ٢٩ المعاوضة اذا احتاج المسلمون اليها بلا ضرر يزيد على حاجة المسلمين وجبت ، وعند عدم الحاجة ومع حاجة رب المال المكافئة قرب المال أولى ٧٧ ، ٧٨ ج ٢٨ مواضع يجوز فيها الاكراه على البيع

١٨٨ ، ١٨٩ ج ٢٩ يغلط هنا فريقان : قوم يجعلون الاكراه على بعضها اكراها بحق وهو اكراه بباطل وقوم يجعلونه اكراها بباطل وهو اكراه بحق ، وفيها ما يكون اكراها بتأويل حق

(٢) ان يكون العاقد جائز التصرف (١)

(٣) ان تكون العين مباحة النفع

٦١ ج ٣٤ الخلاف فى بيع لبن آدميات ٢١٢ ، ٢١٣ ج ٣١ يسع المصحف يكره عند أحمد كراهة تحريم أو تنزيه ، ويجوز ابداله فى احدى الروايتين من غير كراهة ، اذا بيع واشترى بثمنه فهو من جنس الابدال فى ظاهر مذهبه

١٨١ ج ٢٩ العقود التى فيها نوع معاوضة قد تكون حراما من الجهتين وقد تكون حراما من احدهما . . .

٣٠٦ ج ٢٢ لفظ البيع مع الاطلاق لا يتناول بيع الخمر ونحوه

(١) انظر الحجر

٢٠٩ ج ٢٩ اذا فتحت الأرض فتح صلح وأهلها مشركون من غير أهل الجزية لسم يجز اقرارهم بغير جزية

٢٠٩ - ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ج ٢٩ مكة فتحت عنوة

٢١١ - ٢١٤ ج ٢٩ ، ٤٨٩ - ٤٩١ ج ١٧ ، ١١٣ ج ٣٤ يجوز بيع بيوت مكة - التأليف أو التأليف والأنقاض - ويكسبون المشتري قد استفاد بذلك أنه أحق بالعرصة من غيره مادام محتاجا ، ٠٠٠ ، واذا باعها الانسان قطع اختصاصه بها وتوريثه اياها ، ٠٠٠ ، ولا تجوز اجارتها على الصحيح ، المانع من اجارتها كونها أرض المشاعر

٢١١ ج ٢٩ فساد قول من يقول ان الخراج يضرب على مزارعها

٢١٣ ، ٢٠٩ ج ٢٩ سبب ابقائها بيد أهلها بدون خراج

٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٢٠ ج ٢٩ اذا كان الماء محبوسا عليه في الاقطاع وهو يريد تعطيل ما يستحقه من الزرع وبيعه لغيره جاز ، بخلاف الماء الذي يجري في ملكه بلا عوض كالعين الجارية في أرض أحيائها فعليه بذل فضله لمن يحتاج اليه للشرب للآدميين والدواب بلا عوض

٢١٥ ، ٢٢٠ ج ٢٩ الماء الذي يكون بالأرض المباحة والكلا الذي يكون بها لا يجوز بيعه ٢١٥ - ٢١٧ ج ٢٩ اذا كان يملك ماء نابعا كبئر محفورة في ملكه أو يملك عين ماء في أرض مملوكة جاز ان يبيعهما ، ويجوز ان يبيع بعضها مشاعا على أصبع وأصبعين ،

بيعا خارجا عن العرف فهو ضامن لما يتلف من الثمن ، وان باعه بدون قيمة المثل وسلم المبيع فهو ضامن للنقص

٢٠٣ ج ٢٩ اذا ملكت لولدها ملكا وباعه ثم ملكته الثاني لم يصح تملكها الثاني

٥٧٧ - ٥٨١ ج ٢٠ ، ١٦٣ ج ٣٢ ، ٢١ ، ٣٦٦ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ - ٢٥٠ ج ٢٩ اذا تصرف في حق غيره بغير اذنه هل يقع تصرفه مردودا أو موقوفا على اجازته ، القول بوقف العقود مطلقا هو الاظهر في الحجة وليس في ذلك ضرر ، ٠٠٠ ، هل يكون ضامنا لعهد المبيع اذا لم يسم موكله

٥٨٨ ، ٥٨٩ ج ٢٨ ، ٢٠٤ - ٢٠٦ ج ٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ج ٣١ الأرض الخراجية يجوز بيعها في أصح قولي العلماء ، حكمها بيد المشتري كحكمها بيد البائع ، ينبغي ان يباع ما لبيت المال من هذه الأرضين وما لبيت المال من المقاسمة التي هي بمنزلة الخراج ٠٠ ٤٨٨ - ٤٨٩ ج ١٧ سر كراهة بعض السلف لبيع الأرض الخراجية

٢٣٠ ، ٢٣١ ج ٣١ ، ٥٨٨ ج ٢٨ الأرض المفتوحة عنوة توهب وتورث ويوصى بها ٢٠٤ ، ٢٠٥ ج ٢٩ وارثها أحق بها بالخراج ٢٠٦ ج ٢٩ اذا أخذ ذمي من الذمي الأول بالخراج وعاضه على ذلك لم يمنع

٢٠٧ - ٢٠٩ ج ٢٩ لا يكره للمسلم أخذ الأرض الخراجية من الذمي أو غيره بالخراج ٢٠٨ ج ٢٩ لو أسلم الذمي الذي هو مستول عليها بقيت بيده مؤديا لخراجها

٢٠٨ ج ٢٩ الخراج انما يثبت برضا المخارج واختياره

واذا باع الماء بدون القرار وإذا باع الأرض ولم يذكر الماء هل يدخل

٢١٦ ج ٢٩ كما يباع مع البستان والدار ماله من الماء كاصبع من قناة كذا ...

٢١٧ - ٢١٩ ج ٢٩ الكلا النابت في الأرض المباحة بغير فعل آدمي مشترك بين الناس فمن سبق إليه فهو أحق به ، النابت في أرض مملوكة أو مستأجرة ... ان كان صاحبه محتاجا إليه فهو أحق به ، وان كان مستغنيا عنه فالأكثر يجوزون أخذه ورعيه بغير عوض

٢١٨ - ٢٢٠ ج ٢٩ « الناس شركاء في ثلاث »

٢٢٠ ، ٢٢١ ج ٢٩ لا حق على أهل النحل لأهل الأرض التي يجنى منها ، الطلول أحق بالبذل من الكلا ، ان كان جنى تلك النحل تضر به فله المنع من ذلك ، اذا كان لصاحب الطلول نحل فهو أحق به

٢١٨ ، ٢١٩ ج ٢٩ الناس يشتركون في كل ما ينبت في الأرض المباحة : من المعادن التجارية كالقير والنفط والجمادة كالذهب والفضة والملح وغير ذلك

(٥) أن يكون مقدورا على تسليمه

٤٢٦ ، ٤٢٧ ج ٢٩ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ج ٣٠ ، ٥٤٣ ج ٢٠ ، ٣٨٥ ج ٢٨ مالا يقدر على تسليمه لا يجوز بيعه سواء كان موجودا أو معدوما ، أمثلة

٥٢٩ ج ٢٠ « لا تبع ما ليس عندك » يراد به مالا يقدر على تسليمه وان كان في الذمة

(٦) ان يكون المبيع معلوما

٢١٦ ج ٢٩ لا يشترط ان يرى جميع المبيع ، بل ما جرت العادة برؤيته ٤٨٧ ، ٤٩١ ج ٢٩ ما يحصل الحرج برؤية جميعه يكتفى برؤية ما يمكن منه

٣٤٥ ج ٢٠ جواز بيع الاعيان الغائبة بالصفة

٤٢٧ ج ٢٩ بيع الحصة ٢٠١ ج ٣٠ يصح اشتراء الضرير ، لا بد ان يوصف له ، ان وجدته بخلاف الصفة فله الفسخ

٢٢١ ج ٢٩ اذا علمت الملك بالصفة ثم باعتها صح ، وكذا اذا رآه وكيلها في البيع ... ٢٢٢ ج ٢٩ اذا لم ير المبيع بوصف فالبيع باطل وعليه رده بمثله أو قيمته

٢٣٧ ج ٣٠ ، ٥٣٧ ج ٢٠ الحكمة في النهي عن بيع المعدات كحبل الحبله والتمر قبل بدو صلاحه والمضامين والملاقيح

٥٥٠ ، ٥٥١ ج ٢٠ ، ٧٢ ج ٢٩ ، ١٩٧ - ٢٠٢ ج ٣٠ اذا عقد على لبن الماشية بعوض فتارة يشتري لبنها وعلفها وخدمتها على المالك ، وتارة على المشتري ...

٣٤٦ ج ٢٠ ، ٢٢٧ - ٢٢٩ ، ٤٨٦ - ٤٩٣ ، ٣٣ - ٣٦ ج ٢٩ بيع المغيب في الأرض كالجزر واللفت والقلقاس والفجل والثوم والبصل جائز على الصحيح

٣٨٥ ج ٢٨ الحكمة في النهي عن بيع الملامسة والمنازمة

٣٤١ ج ٢٠ ، ٤٧١ ج ٢٤ ما رخص فيه من بيع الغرر

٢٢٨ ، ٤٨٥ - ٤٨٧ ، ٤٩٠ - ٤٩٣ ، ٣١ ، ٢٢ ج ٢٩ بيع ما يكون قشره صونا لسه

٢٣٥ ج ٢٩ بيع نصيب الغير لا يصح
الا بولاية أو وكالة ، اذا لم يجره المستحق
بطل ، وللمشتري الخيار في فسخ البيع
أو اجازته

٣٤١ ج ٢٩ اذا باعه خلا وخمرا - وقيل
يصح فسخي الحلال بقسطه - فلن تفرقت
عليه الفسخ

٢٣٥ ج ٢٩ اذا باع نصيبه وسلم الجميع
للمشتري وتعذر على الشريك الانتفاع
بنصيبه كان ضامنا لنصيب الشريك بقيمته
٧١ ، ٧٢ ج ٢٩ اذا كان في تفريق الصفقة
ضرر جاز الجمع بينهما في المعارضة وان لم
يجز افراد كل منهما ٠٠

فصل

٢٩٠ - ٢٩٢ ج ٢٩ النهي عن البيع بعد
النداء الثاني ، اذا كان غيره يشغل عن
الجمعة كان أولى بالنهي ، اذا حصل البيع
في هذا الوقت وتعذر الرد ٠٠٠

٢٣٦ ، ٣٣٢ ج ٢٩ لا يجوز بيع العنب ممن
يعصره خمرا ، اذا لم يمكن بيعه رطبا
ولا تزييبه اتخذ خلا أو دبسا

٢٣٧ ج ٢٩ ان كان قد اشترط ان تكون
الجفنة لرب المعصر بحيث قد واطأ العاصر
على ان يبقى فيها زيتا كان غشا وحرم شراؤه
للزيت

١٤١ ج ٢٢ ، ٢٧٥ ، ٣٣٢ ج ٢٩ بيع
السلاح لمن يقاتل به قتالا محرما لا يجوز
٢٩٧ ، ٢٩٨ ج ٢٩ ما حرم لبسه لم تحل
صناعته ولا بيعه لمن يلبسه من أهل التحريم
كالحرير للرجل

كقصب السكر والعنب والرمان والموز والجوز
واللوز في قشره الواحد والياقلاء في قشريه
جائز باتفاق الأمة

٢٢٥ - ٢٢٩ ج ٢٩ ، ٣٤٦ ج ٢٠ يصح
بيع البندق والفسق والفول والحمص
ذوات القشور على الصحيح

٤٩٣ ج ٢٩ كون المبيع معلوما أو غير معلوم
لا يؤخذ عن الفقهاء وحدهم بل ٠٠٠

(٧) ان يكون الثمن معلوما

١٢٧ ج ٣٤ ، ٢٣٠ - ٢٣٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ،
٣٧ ج ٢٩ اذا ابتاع طعاما بما ينقطع به
السعر أو بما يبيع به الناس أو بما اشتراه
ممن بلده أو برقمه جاز في احد القولين ،
بيع المساومة

٢٣١ ، ٢٣٢ ج ٢٩ اذا باع سلعة مثل
ما يبيع الناس فتلفت المثلثة فله قيمة المثل
وقت القبض

٢٣٢ ، ٢٣٣ ج ٢٩ اذا أخذ سنة الغلاء غلة
وقال قاطعني فيها قال حتى يستقر السعر
وصبرا شهرا ثم أخذ حظه بمائة وخمسين
اردبا فليس له غيرها

٢٣٧ ج ٢٩ بيع (جفان) الزيت جائز وان
لم يعلم مقدار زيتته كحب القطن والزيتون
ونحوهما من المنعصرات والمبيعات مجازفة
٥٥ ج ٢٩ العوض عما ليس بمال كالصداق
والكتابة والفدية في الخلع والصلح عن
القصاص والجزية والصلح مع أهل الحرب
ليس بواجب ان يعلم الثمن والأجرة

٢٣٣ - ٢٣٥ ج ٢٩ يجوز بيع المشاع وحق
الشريك باق في النصف الآخر ، وللمشتري
ان يتهايا فيه بالمكان أو بالزمان

٢٢٣ ج ٢٩ اذا كان مالكة المسلم في بلاد التتر فهرب منه وكان في رجوعه الى بلادهم ضرر عليه في دينه أو دنياه بيع في بلاد الشام بدون اذن مالكة

٣٣٨ ج ٣٢ اذا اسلم رقيق الكافر الذي لم يزل ملكه عنه لكن يؤمر بازالته . . .

٢٣٧ ج ٢٩ اذا جمع بين بيع و اجارة معا جاز في أظهر قولي العلماء

٧٣ ، ٧٤ ج ٢٨ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٤١ ، ٥٣٣ - ٥٣٥ ج ٢٩ اذا جمع الى القرض بيعا أو اجارة ، أو مساقاة أو مزارعة فهي من المعاملات الربوية « لا يحل سلف وبيع »

٢٢٨ ، ٢٢٩ ج ٢٩ اذا باع القلقاس فقلع المشتري منه ثم جاء آخر فزاد عليه فقبل الزيادة وطرد المشتري الاول لم يحل قبولها وكان للاول

٢٨١ - ٢٨٥ ج ٢٩ من البيوع ما نهى عنه لما فيه من ظلم أحدهما للآخر كالبيع على بيع أخيه والنجش وتلقى السلع والمعيب والمصراة ، النهي يدل على ان العقد موقوف على الاجازة

١٠٢ ، ١٠٣ ج ٢٨ « نهى ان يبيع حاضر لباد » وعن « تلقي الجلب »

٤٤٨ - ٤٥٠ ج ٢٩ النزاع فيما اذا باع ربويا كالحنطة والشعير الى أجل هل يجوز ان يعتاض عن ثمنه بحنطة أو شعير . . . اذا كان البائع قد أخذ الحنطة أو الشعير بدون قيمته فذاك أخف

٤٤٩ ج ٢٩ وان باع ما عند المشتري من حنطة أو شعير واستوفى حقه من الثمن جاز ٣٠٠ ، ٣٠١ ج ٢٩ اذا باع قمحا أو غلة بثمان مؤجل ثم حل الأجل ولم يكن عند المدين الا قمحا أو غلة جاز ان يأخذ منه غلة أو قمحا وهو أفضل للتغريم اذا كان ارفق بالمدين

٤٤٦ - ٤٤٨ ، ٤٣٠ - ٤٣٣ ، ٤٣٦ ، ٤٤٠ ج ٢٩ ، ٧٤ ج ٢٨ اذا باعه السلعة الى أجل واشتراها من المشتري بأقل من ذلك حالا لم يجز اذا كان مقصودهما دارهم بدارهم الى أجل « من باع بيعتين في بيعة فله أو كسهما أو الربا » اذا تبايعتم بالعينة . . .

٧٤ ج ٢٨ اذا أدخل بينهما محللا للربا مثل ان يبيع السلعة منه أكل الربا ثم يبيعها معطي الربا الى أجل ثم يعيدها الى صاحبها ينقص دراهم يستفيد منها المحلل

٤٣١ ج ٢٩ اذا كان قصد المشتري الدراهم وغرضه ان يشتري السلعة الى أجل ليبيعها ويأخذ ثمنها فقد اختلف العلماء فيه على ثلاثة أقوال ، أقواها أنه منهي عنه وأنها أصل الربا « التورق »

٢٥٩ ، ٢٦٠ ج ٢٩ المباحات التي يشترك فيها المسلمون في الأصل اذا حجرها السلطان وأمر ان لا يأخذها الا نوابه وان تباع للناس لم يحرم شراؤها

٢٦٠ - ٢٦٢ ج ٢٩ اذا استخرج نصاب السلطان بغير حق من يستخرج تلك المباحات فهذا فيه شبهة ، طريق التخلص منها

٢٧٦ ج ٢٩ اذا كان معهم أو مع غيرهم
أموال يعرف انهم غصبوها من معصوم لم
يجز شراؤها

٢٧٦ ج ٢٩ وان علم ان في أموالهم شيئا
محرمًا لا تعلم عينه لم تحرم معاملتهم
٢٧٦ ، ٢٧٧ ج ٢٩ الحرام اذا اختلط بالحلال
نوعان ، اذا اشتبه واختلط بغيره لم يحرم
الجميع ، بل

٢٧٧ ج ٢٩ اذا علم ان في البلد شيئا من
هذا النوع لا يعلم عينه لم يحرم على الناس
الشراء من ذلك البلد

٢٧٧ ، ٢٧٨ ج ٢٩ المحرمات في الشريعة
ترجع الى الظلم ، الظلم نوعان

٢٧٩ ، ٢٨٠ ج ٢٩ كثير من الناس ينظرون
ما في الفعل أو المال من كراهة توجب تركه
ولا ينظرون ما فيه من جهة أمر يوجب
فعله ، امثلة

٢٩٣ ج ٢٩ اذا اشترى سلعة وكانت
حراما في الباطن لم يكن عليه اثم

٣٠٧ ج ٢٩ اذا خلف المراهبي مالا وولدا
وعلم الولد قدر الربا رده الى أصحابه
أو تصدق به ، ولا يحرم الباقي ، القدر
المشتبه يستحب له تركه ، وان كان الأب
قبضه بالمعاملات الربوية التي يرخص فيها
بعض الفقهاء جاز للوارث الانتفاع ، وان
اختلط الحلال بالحرام وجهل قدر كل منهما
جعل ذلك نصفين

٣٠٨ ج ٢٩ اذا اختلط ماله الحرام بالحلال
اخرج قدر الحرام بالميزان وقدر الحلال له ،
واذا لم يعرفه وتعذرت معرفته تصدق به عنه

٢٥٢ ج ٢٩ اذا كان الانسان يبيع سلعة
وعليها وظيفة تؤخذ من البائع أو المشتري
فلا يحرم السلعة ولا الشراء ولا شبهة في
ذلك ، وكذلك اذا كان المأخوذ بعض السلعة
٢٥٨ ، ٢٥٩ ج ٢٩ تجوز رشوة العامل
لدفع الظلم ، لا لمنع الحق

٢٦٤ - ٢٧٢ ج ٢٩ المدينة التي لا يذبح
فيها شاة الا ويأخذ المكاس سقطها وكوارعها
ثم يبيع ذلك يجوز الشراء منه والتورع
عنه أولى

٢٦٥ - ٢٦٧ ج ٢٩ من عامل معاملة يعتقد
جوازها في مذهبه وقبض المال لم يحرم
عليه ، و . . .

٢٦٩ ج ٢٩ اذا اشترى شيئا فظهر انه
مغصوب ولم يعرف مالكة باعه وأخذ ثمنه
وتصدق بالربح

٢٧٢ ، ٢٧٣ ج ٢٩ حكم معاملة من غالب
أموالهم حرام كالمكاسين وآكلة الربا
واشباههم وأصحاب الحرف المحرمة

٢٧٣ ج ٢٩ ما يأخذه رؤساء القرى ظلما
من أناس فهو حرام وما كان ملكا له
أو مكتسبا بطريق شرعي فهو مباح

٢٧٣ ج ٢٩ شيخ الحارة اذا أخذ أجرته
على الحراسة بالمعروف ولم يتعد فهي حلال
٢٧٤ ج ٢٩ اذا أخذ رؤساء القرى من الفامي
ما يضيفون به المنقطعين بغير اختياره وجبوا له
من المساكن والأراامل هل يحل له

٢٧٥ - ٢٧٧ ج ٢٩ معاملة التتار يجوز فيها
ما يجوز في أمثالهم ويحرم فيها ما يحرم
من معاملة أمثالهم

٣٠٩ ج ٢٩ اذا كان الرجل محتاجا والجهة فيها حلال وحرام أو فيها شبهة فينبغي لصاحبها ان يصرفها في الأمور البرانية ، واذا تصدق بها على الفقراء ، أو نوى الصدقة بها عمن يستحقها كان حسنا

٣٠٨ ج ٢٩ المال المكسوب ان كان عينا أو منفعة مباحة في نفسها وانما حرمت بالقصد فهذا يفعله بالعوض لكن لا يطيب له أكله كمن يبيع عنبا لمن يتخذ خمر

٣٠٩ ج ٢٩ وان كانت العين أو المنفعة محزنة كمهر البغي وثمان الخمر فلا يقضى له به قبل القبض ، ولو اعطاه اياه لم يحكم برده ، ولا يحل للبغي والخمار ونحوهما ، بل يصرف في مصالح المسلمين

٣٠٩ ج ٢٩ اذا تابت هذه البغي وهذا الخمار وكانوا فقراء جاز ان يصرف اليهم من هذا المال مقدار حاجتهم ، اذا تصدق به لاعتقاده أنه يحل أثيب ، وان تصدق به كما يتصدق المالك بملكه لم يقبل

٣١١ - ٣٣١ ج ٢٩ قول القائل أكل الحلال متعذر لا يمكن وجوده في هذا الزمان خطأ ، كان يقول بعض أهل البدع وبعض أهل الفقه الفاسد والنسك الفاسد

٣١٢ ، ٣١٣ ج ٢٩ طائفة لما رأت مثل هذا الحرج سدت باب الورع فصاروا نوعين (١) المباحية

٣١٣ ج ٢٩ ومن الناس من آل بهم الافراط في الورع الى ان امتنع من أكل ما في الأسواق ولم يأكل الا ما ينبت في البراري ...

٣١٥ - ٣١٨ ج ٢٩ ويتبين بذكر أصول (١) انه ليس كل ما اعتقد فقيه معين أنه حرام كان حراما

٢٦٥ - ٢٦٧ ، ٣١٨ - ٣٢٠ ج ٢٩ (٢) ان المسلم اذا عامل معاملة يعتقد جوازها وقبض المال جاز لغيره من المسلمين ان يعامله في مثل ذلك المال وان لم يعتقد جواز تلك المعاملة (٣) ان الحرام نوعان (١) لوصفه كالميتة (٢) لكسبه كالمأخوذ غصبا أو بعقد فاسد

٣٢١ (٤) ان المال اذا تعذر معرفة مالكة صرف في مصالح المسلمين

٣٣٢ ج ٢٩ (٥) ان المجهول في الشريعة كالمعدوم والمعجوز عنه

٣٢٩ ج ٢٩ ما ذكر ان وقعت المنصورة لما لم تقسم فيها الغنائم واختلطت فيها المغائم دخلت الشبهة

٣٣١ ج ٢٩ قول القائل الدرهم كيف قبل التغير وصار حراما بالسبب الممنوع ولم يقبل التغير فيصير حلالا بالسبب المشروع

٨٧ ج ٢٨ التفسير في الأموال اذا كان الناس محتاجين الى سلاح للجهاد فعلى أهل السلاح ان يبيعوه بعوض المثل ولا يمكنون من ان يجهسوا السلاح حتى يتسلط العدو أو يبذل لهم من الأموال ما يختارون

٧٦ - ٧٩ ، ٨٧ - ١٠٥ ج ٢٨ السعر منه ما هو ظلم لا يجوز ومنه ما هو عدل جائز ، اذا كان الناس يبيعون سلعتهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر اما لقلة الشيء واما لكثرة الخلق فالزامهم م - ١٣

ويسعر عليهم الدقيـقـق والحنطة ويعطوا
أجرة المثل

٣٠٠ ج ٢٩ المضطر الذي لا يجد حاجته
الا عند هذا الشخص يربح عليه مثلما يربح
على غيره

٩٨ ج ٢٨ ، ٣٠٠ ج ٢٩ لو اضطر ناس
الى سكنى في بيت انسان أو مكان ياوون اليه
فعليه ان يسكنهم ، وكذلك لو احتاجوا ان
يعيرهم ثيابا يستدفثون بها أو آلات يطبخون
بها أو يبنون أو يسقون

٩٥ - ٩٧ ج ٢٨ « ان الله هو المسعر »
٥٢٠ ، ٥٢٣ ج ٨ ، ٥٢٣ - ٥٢٥ ج ٢٩
الفلاء والرخص من جملة الحوادث التي
يخلقها الله ، قد يكون ارتفاعها بسبب ظلم
بعض العباد وانحطاطها بسبب احسانهم

٥٢٣ - ٥٢٥ ج ٢٩ رغبة الناس هي المؤثرة
في ارتفاع الأسعار وانخفاضها وكذلك العوض
والقدرة

٧٥ ، ٧٦ ج ٢٨ ومن المنكرات الاحتكار
لما يحتاج الناس اليه ، المحتكر

٧٥ ، ٧٦ ، ١٠٢ ج ٢٨ لولي الأمر ان يكره
الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل
عند ضرورة الناس اليه

١٠٤ ، ١٠٥ ج ٢٨ لو امتنع صاحب الخان
والقيسارية والحمام مع حاجة الناس اليها
الا بما شاؤا ألزم ببذل ذلك بأجرة المثل

٣٠٤ ج ٢٩ ، ٧٨ ، ٧٩ ج ٢٨ اذا ترك
احدهما مزايده صاحبه لأجل مشاركة
لم يحرم اذا كان في السوق من يزايدهما ،

ان يبيعوا بقيمة بعينها اكراه بغير حق ،
اذا امتنع ارباب السلع من بيعها مع ضرورة
الناس اليها الا بزيادة على القيمة المعروفة
وجب عليهم بيعها بقيمة المثل

٧٧ - ٧٩ ج ٢٨ ، ٢٥٤ ج ٢٩ اذا كان
لا يبيع الطعام ونحوه الا أناس مخصوصون
لاتباع تلك السلع الا لهم فهذا يجب التسعير
عليهم فلا يبيعون الا بقيمة المثل ولا يشترون
الا بقيمة المثل . . .

٩٠ - ٩٣ ج ٢٨ تنازع العلماء في التسعير
في مسألتين (١) اذا كان للناس سعر غال
فاراد بعضهم ان يبيع بأعلى من ذلك فانه
يمنع منه في السوق في مذهب مالك ، وهل
يمنع النقصان على قولين

٩٣ - ٩٥ ج ٢٨ (٢) هل يحد لأهل السوق
حد لا يتجاوزونه مع قيام الناس بالواجب ،
حجة من منع ذلك أو جوزه ، طريقة التحديد
عند من جوزه

٩٥ - ١٠١ ج ٢٨ حجة من منع التسعير
مطلقا والجواب عنها

٨٢ - ٩٠ ، ٧٩ ، ٨٠ ج ٢٨ ، ١٩٢ ج ٢٩
التسعير في الأعمال اذا كان الناس محتاجين
الى صناعة قوم كالزراعة والحياسة والبنائة
اجبر اصحابها واعطوا أجرة المثل ، لا يمكن
المستعملون من ظلمهم ولا العمال من مطالبتهم
بزيادة على حقهم

٨٩ ، ٩٠ ج ٢٨ اذا احتساج الناس الى
الطحانين والخبازين الى صناعتهم أو الى
الصناعة والبيع فدخلوا في ذلك طوعا أو الزموا

بدون هذا لم يجز احتمال هذا الفساد بدون مصلحة راجحة ، وإن كان بدون هذا لا يحصل للناس ما يكفيهم من الطعام ونحوه أو لا يلحقون ذلك إلا بإثمان مرتفعة وبذلك يحصل ما يكفيهم بضمن المثل اغتفر في جانبها ما ذكر من المنع

١٢٩ ج ٣٢ الأشهاد على البيع

باب الشروط في البيع

٣٤١ ، ٣٤٣ ، ٣٦٥ ، ٣٤٦ ج ٢٩ لا يلزم العبد شيء إلا بالتزامه أو الزام الشارع له ٤٠٦ ج ٢٩ العقد الصحيح يوجب على كل من المتعاقدين ما اقتضاه العقد كالتقابض

٣٥٣ ج ٢٩ الشرط المتقدم على العقد كالمقارن له على الصحيح

٨٩ ، ٩٠ ج ١١ « المسلمون على شروطهم إلا شرطا »

٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٥١ ج ٢٩ ، ٢٧ ج ٣١ الأصل في الشروط الصحة وال لزوم الاما دل الدليل على خلافه

٣٤٧ ج ٢٩ ، ٢٩ ج ٣١ إذا كان نفس الشرط والمشروط لم ينص الله على حله بل سكت عنه فليس مناقضا لكتاب الله وشرطه ٣٤٨ ج ٢٩ الشرط المخالف لكتاب الله لا يلزم ولو رضيا به

٣٣٧ - ٣٥٦ ج ٢٩ ، ٢٩ ج ٣١ « ابتاعها واشترطى لهم الولاء » « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل »

١٥٥ ، ١٥٦ ج ٢٠ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ج ٣٥ قول بعض اتباع الأئمة ان الشروط التي من مقتضى العقد لا يصح اشتراطها أو قد تفسده كلام فاسد

بخلاف ما اذا اتفق أهل السوق على ان لا يزايدوا في سلع هم محتاجون اليها ليبيعها صاحبها بدون قيمتها ويتقاسموها

٣٠٥ ج ٢٩ لا يجوز للدلال اذا كان وكيل البائع في المنادات ان يكون شريكا لمن يزيد به غير علم البائع ، واذا تواطأ جماعة على ذلك عزورا

٢٣٨ - ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٣١٠ ج ٢٩ ، ٧٧ - ٧٩ ج ٢٨ اذا ضمن من ولاة الأمور ان لا يباع صنف من الأصناف الا من عنده أو قال اعمل كذا وكذا على ان غيرى لا يعمل مثله فلا يحل له من وجهين (١) انه يمنع غيره من البيع الحلال (٢) انه يضطر الناس الى الشراء منه بما يريد

٢٥٤ ج ٢٩ هؤلاء نوعان (١) من يستأجر حانوتا بأكثر من قيمتها أو يجعل عليه مال بلا استئجار (٢) ان لا يكون عليهم ضمان لكن يلزمون بالبيع للناس ويمنعون من سواهم من البيع

٢٣٧ - ٢٥١ ، ٢٥٦ - ٢٦٣ ، ٢٧٧ ج ٢٩ لا يحكم بتحريم الشراء منه مع الحاجة ، من غلب على ماله الحلال جازت معاملته وان غلب الحرام فهل معاملته محرمة أو مكروهة ، ومجانبته مع الغنى عن الشراء منه أولى ، حكم ما يؤخذ منه تبرعا

٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٣١٠ ج ٢٩ اذا اختاروا ان يقوموا بما يحتاج الناس اليه من تلك المبيعات وان لا يبيعوها الا بقيمة المثل على ان لا يمنع غيرهم من البيع ومن دخل معهم في ذلك مكن فلا يتبين تحريمه ، اذا كان أمر الناس صالحا

٤٩٨ ، ٤٩٩ ج ٢٩ اذا اشترى السلعة الى
أجل فان كان مقصوده الانتفاع بها والاتجار
منها فهو جائز

٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٥٤٥ ج ٢٠ جواز استثناء
منفعة في المبيع

٨٣ ، ٨٤ ج ٣٠ ، ٢٨ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٣٣٤ ،
٣٣٥ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٦ ، ٤٤١ ، ٥٢٨
٥٣٣ ج ٢٩ الجمع بين البيع والشركة او
البيع والقرض او الاجارة والمساواة او
المشاركة والقرض او يبيعه على ان يبتاع
منه ٠٠٠ لا يجوز « لا يحل سلف وبيع
ولا شرطان في بيع ٠٠٠ » « نهى عن بيعتين
في بيعة »

٣٣٩ ج ٢٩ ، ٨٣ ، ٨٤ ج ٣٠ ، ١٦١ ج ٣٢
الشرط الفاسد لا يفسد العقد ولا يلزم
الوفاء به ، وله فسخ العقد ، وهل له ارش
فواته

٣٤٢ ج ٢٩ من الشروط الفاسدة
٣٣٢ ج ٢٩ اشتراط أن تكون الجارية
تصنع الخمر شرط باطل والعقد مع ذلك فاسد
٣٣٩ ، ٣٥٢ ج ٢٩ اذا كان المشترط
للشرط الباطل جاهلا بالتحريم طائفا أنه
شرط لازم لم يكن البيع في حقه لازما
ولا باطلا وله الفسخ اذا لم يعلم أن هذا
الشرط يجب الوفاء به (١)

٣٥٦ ج ٢٩ اذا ابتاع عبدا بشرط البراءة
من سائر العيوب خلاف الايباق فهرب

باب الخيار

٣٥٨ ج ٢٩ اذا استقط أحدهما حقه من
الخيار سقط ولم يسقط خيار الآخر

(١) وتقدم « بيع الأمانة » ص ١٨٦

٣٥٠ ج ٢٩ شرط الخيار في البيع هل
الأصل صحته ، او بطلانه لكن جوزنا ثلاثا
على خلاف الأصل

٣٥٧ ، ٣٥٨ ج ٢٩ اذا تبايعا عينا وشرط
لكل منهما فسخ البيع أو امضاؤه في مدة
معتبرة شرعا فاختر أحدهما فسخه فله
ذلك بدون رضى الآخر ولو سبق الآخر
بالامضاء

٧٤ ، ٧٥ ج ٢٨ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ج ٢٩ ،
١٠٢ ، ١٠٣ ، ٧٤ ج ٢٨ من المنكرات
تلقى السلع قبل أن تجيء الى السوق ،
ثبوت الخيار له اذا غبن وهبط السوق
١٩٢ ، ١٩٣ ج ٢٩ « نهى أن يبيع حاضر
لباد »

٣٥٨ ، ٣٥٩ ج ٢٩ اذا زاد البائع في
سلعته كان ناجشا واذا واطا من يناجش
هل يبطل البيع ، اذا نجش أجنبي لم يبطل
٣٥٩ - ٣٦١ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ج ٢٩ ، ١٠٢ ،
١٠٣ ، ٧٥ ج ٢٨ ، ١٢٧ ج ١٥ اذا كان
المشتري مسترسلا لم يجز للبائع ان يغبنه
غبنا يخرج عن العادة ، اذا غبنه غبنا فاحشا
فله الخيار ، الغبن الفاحش ، المسترسل

٣٦٠ ج ٢٩ كل من كان جاهلا بالقيمة
لا يجوز تقريره مثل أن يسام سوما كثيرا
خارجا عن العادة ليبذل له ما يقارب ذلك
٣٦١ ج ٢٩ المضطر الذي لا يجد حاجته
الا عند هذا الشخص ينبغي أن يربح عليه
مثل ما يربح على غير المضطر

٣٦٠ ، ٣٩٩ ج ٢٩ من علم أنه يغبنهم
استحق العقوبة والمنع من البيع ، اذا تاب

هذا الغابن ولم يمكنه أن يرد الى المظلومين حقوقهم

٧٢ ، ٧٣ ج ٢٨ من المنكرات الغش بتدليس السلع ...

٣٦٣ ج ٢٩ كلما كان مغشوشا ينهى عن بيعه وعن عمله لمن يبيعه

٣٦١ - ٣٦٣ ج ٢٩ بيع المغشوش الذي يعلم قدر غشه اذا عرف المشتري بذلك ولم يدلسه على غيره جائز ، اذا كان قدر الغش مجهولا ... لم يجز ولو علم المشتري انه مغشوش

٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٧ ج ٢٩ عقوبة من صنع مثل هذا بتمزيق الثوب والتصدق بالطعام وكذلك ماء الورد

٣٦٧ ج ٢٩ تنقيع حرقان الورد والينوفر وخلطه بماء الورد وماء الينوفر لا يجوز لمن يريد بيعه ولو علم بذلك المشترون

٣٦٨ ، ٣٩٠ « الكيمياء » محرمة شرعا باطلة طبعاً ، هي من الغش ، لا يجوز عملها ولا بيعها بحال : مثل ما صنع من اللؤلؤ والياقوت والمسك والعنبر وماء الورد وغير ذلك ، ليس هذا مثل ما يخلقه الله بل مشابه له من بعض الوجوه

٣٦٨ - ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ج ٢٩ لم يخلق الله شيئاً يقدر العباد أن يصنعوا مثله ، وما يصنعونه فلم يخلق لهم مثله

٣٧٣ ج ٢٩ الكيمياء على مراتب منها ما يستحيل بعد بضع سنين ؛ ومنها ما يستحيل بعد ذلك

٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٧٧ ج ٢٩ لم يكن في أهل الكيمياء أحد من الأنبياء ولا من علماء الدين ومشايخ المسلمين ولا من الصحابة والتابعين

٣٨٩ ج ٢٩ من قال أن الكيمياء والسيمياء من علوم الأنبياء والأولياء فهو كاذب

٣٧٤ ج ٢٩ أقدم من يحكى عنه شيء من الكيمياء خالد بن يزيد بن معاوية ٣٧٤ ج ٢٩ جابر بن حيان

٣٧٧ ج ٢٩ ولم يكن قارون يعمل الكيمياء ٣٣٤ ج ٢٩ الكيمياء أشد تحريماً من الربا ٣٧٨ ج ٢٩ أمر المؤلف باتلاف كتب الكيمياء ٣٧٨ ، ٣٧٩ ج ٢٩ لم يعمل الكيمياء الاضال مبطل مثل ابن سبعين أو بني عبيد ...

٣٧٩ ، ٣٨٠ ج ٢٩ لا يغتر بما ذكره صاحب كتاب السعادة وجواهر القرآن وأمثالهما

٣٨٢ ، ٣٨٣ ج ٢٩ زعم الكيماوية أن الفضة ذهب لم يستكمل فضجه كذب

٣٨٣ ج ٢٩ فضلاء الكيماوية يضمنون اليها « السيمياء » وهو من السحر

٣٨٦ ج ٢٩ من طلب المال بالكيمياء أفلس ٣٨٧ ، ٣٨٨ ج ٢٩ استدلال الكيماوية بالزجاج وفساد حججهم

٣٦٢ ج ٢٩ من باع مغشوشاً لم يحرم عليه من الثمن الا مقدار ثمن الغش ، عليه أن يعطيه لصاحبه أو يتصدق به ان تعذر رده

٤٢٦ ج ٢٩ النهي عن بيع المصراة والمحفلة ، جعل الخيار له ثلاثاً اذا حلبها

٥٥٦ - ٥٥٨ ج ٢٠ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ج ٤
رد المصراة وصاعا من تمر قيل أنه خلاف
الأصول أو قياس الأصول وهو خطأ
٣٥٨ ج ٢٠ هل الضمان بالتمر لمن يقتات
التمر

١٠٤ ج ٢٨ ، ١٢٧ ج ١٥ لمن لم يعلم
بالتدليس الخيار

١٠٤ ج ٢٨ ، ٣٥٠ ، ٤٧٧ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ،
٣٤٠ ج ٢٩ ، ٢٩٩ ج ٣٠ ، ١٢٧ ج ١٥
لمن لم يعلم بالعيب الخيار بين الأرض وبين
رد المبيع ، الفرق بين العيوب في البيع
والعيوب في النكاح

٣٥١ ، ٣٥٢ ج ٢٩ العيب الحادث في
السلعة قبل التمكن من القبض يوجب الفسخ
ولا يبطل العقد

٣٩٢ ج ٢٩ اذا اشترى جارية فبانت
عاشقة لسيدها وباعها الثاني لثالث فهو
عيب ، اذا لم يعلم به المشتري فله ردها على
المشتري الثاني ، واذا كان لم يعلم بالعيب
فله ردها على الأول

٣٩١ ، ٣٩٢ ج ٢٩ اذا اشترى عبدا سليما
من العيب ثم سرق وأبق فللمشتري ان
يطالب بالأرض

٣٩٣ ج ٢٩ اذا حدث به عيب اباق أو غيره
بعد القبض فلا رد له عند ...

٣٦٥ - ٣٦٧ ج ٢٩ اذا اشترى دارا وفيها
قناة محدثة فازيلت وهو يظنها من حقوقه
كان عيبا

٣٨٨ ، ٣٨٩ ج ٢٩ اذا باع ملكا وخرج
مستحقا فان كان عالما بالغصب فهو ضامن

للمنفعة انتفع أو لم ينتفع وان لم يعلم فقرار
الضمان على البائع ، وان انتزع المبيع من
يد المشتري فله ان يطالب بالثمن الذي
قبضه وان أخذ منه الثمن وهو مغرور رجع به
على البائع الغار

٣٩٤ ج ٢٩ اذا ظهر بالدابة عيب قديم
قبل البيع ولم يكن علم به فله ردها مالم
يظهر دليل الرضا

٣٦٧ ج ٢٩ واذا ألزم بهدم شيء فهدمه
فله ان يطالب البائع الغار بأرض ما لزمه
بغرره

٣٦٦ ج ٢٩ اذا شهد بطلب الأرض استحقه
ولا يسقط الأرض بتصرفه

٣٦٤ ج ٢٩ ان كان الثمن لم يقبضه البائع
سقط منه قدر الأرض وان كان قد اقبضه
للبياع أو وكيله فله ان يطالب البائع
بالأرض ، الوكيل ان ضمن عهدة المبيع
أولم يسم موكله في العقد فهو ضامن للأرض
٣٠٠ ج ٣٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ج ٢٩ الطريق
الى معرفة مقدار الأرض

٣٩٤ ج ٢٩ اذا باعه وسلم اليه المبيع وتلف
بعد ذلك أو بذره فتلف فلا ضمان الا ان
يكون به عيب أو تدليس ونحو ذلك

٣٦٦ ، ٢٣٣ ج ٢٩ ، ٣٩٩ ج ٣٠ تعيب
المبيع عند المشتري يمنع الرد بالعيب ويوجب
الأرض في احسدى الروايتين ، اذا بنى في
العقار قبل علمه بالعيب ثم علم بالعيب ...

٣٩٧ ج ٢٩ اذا اشترت خرقة تخيطها ووجدتها خامية وفيها فزور فلها ان تطالبه بأرشف العيب القديم ، وان نقص بما أحدثته من العيب الحادث كان لها الرد مع ارش العيب الحادث

٣٥٦ ، ٣٩٣ ج ٢٩ ان كان البائع قد كتم العيب حتى أبق عند المشتري طالبه بجميع الثمن ، وان أبقت بسبب ما فعل بها المشتري فلا شيء له

٣٦٦ ج ٢٩ خيار الرد بالعيب على التراخي ٣٦٦ ج ٢٩ اذا ظهر منه ما يدل على الرضا من قول أو فعل سقط خياره كبنائه بعد علمه بالعيب

٣٩٥ ج ٢٩ اذا ادعى المشتري ان تلفه بسبب عيب كان فيه وكان قد اشترى منه غيره وشهدوا انه سليم لم يقبل قول المشتري ، وان لم يكن للبائع بينة فالقول قوله مع يمينه ، اذا قال أهل الخبرة قد نبت النبات المعتاد كان حجة للبائع

٩٩ ج ٣٠ ، ٤٦٧ ج ٢٩ البيع بتخيير الثمن سواء كان مرابحة أو مواضعة أو تولية أو شركة لا بد ان يستوي علم المشتري والبائع ١٠٠ ج ٣٠ من اشترى سلعة على وجه الاكراه بين الحال عند تخييره بالثمن ، واذا اعادها على المشتري بنصف الربح

١٠٠ ج ٣٠ اذا باعها بربح ثم وجدها تباع فاشتراها : هل له ان يسقط الأول من الثمن الثاني أو يخبر بالحال أو ليس عليه ذلك

١٠٢ ج ٣٠ اذا اشترى عشرة أزواج متاع جملة واحدة اخبر أنه اشتراها مع غيرها وأنه قسط الثمن على الجميع فجاء قسط هذا كذا وهذا كذا

٥٣٧ ج ٢٩ الرد باختلاف الصفة

٣٠٧ ج ٢٩ اذا كان المشتري قد فسخ البيع لفوات الصفة ولم يمكنه رد المبيع الى البائع بعينه ولا حفظه بعينه عند أحد فباعه وحفظ ثمنه لم يجب عليه غير ذلك الثمن اذا باعه بثمن مثله

فصل

التصرف في المبيع قبل القبض وما يحصل به القبض

٣٤٢ - ٣٤٤ ج ٢٠ ، ٢٧٢ ج ٣١ ، ٥٠٦ ج ٢٩ ليس القبض مسن تمام العقد ، أثر القبض : اما في الضمان أو جواز التصرف ، تعليق الضمان بالتمكن من القبض أحسن من تعليقه بالقبض ٥٠٦ - ٥٠٩ ، ٥١٣ ج ٢٩ نزاع العلماء في جواز بيع المبيع قبل قبضه وبعد التمكن من قبضه وتعليل ذلك

٤٠٥ ج ٢٩ « مضت السنة ان ما ادركته الصفقة ... »

٥١٩ ج ٢٩ « انا بيع الابل بالبيع ... » ٢٧٥ ، ٢٧٦ ج ٣٠ ليس من شرط القبض ان يكون عقب العقد ، بل يجب وقوعه حسب ما اقتضاه العقد لفظا وعرفا

٣٩٨ - ٤٠٤ ج ٢٩ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ج ٣٠ الضمان والتصرف لا يتلازمان ٣٤٤ ج ٢٠ من جعل التصرف تابعا للضمان فقد غلط ، أمثلة

حكم عليه اذا قامت الحجة وسلم للمحذية
حقه من ملك الغائب مع بقائه على حجته
٢٠ ج ٢٩ المرجع في القبض الى عرف الناس
وعادتهم

٢٧٥ ، ٢٧٦ ج ٣٠ المشتري انما عليه ان
يقبضه على الوجه المعروف سواء كان
مستعقبا للعقد أو مستأخرا وسواء كان
جملة أو شيئا فشيئا

٥٢٠ - ٥٢٥ ج ٢٩ عوض المثل كثير الدوران
في كلام العلماء يحتاج اليه فيما يضمن
بالاتلاف وفي المعاوضة للغير وفيما يجب
شراؤه لله ، ومداره على القياس والاعتبار
للشيء بمثله

٥٢٢ ج ٢٩ عوض المثل هو مثل المسمى
في العرف وهو السعر والعادة

٥٢٣ ج ٢٩ يعتبر المسمى الشرعي
٥٢٣ ، ٥٢٤ ج ٢٩ فعند كثرة الحاجة
وقوتها ترتفع القيمة مالا ترتفع عند قلتها
وضعفها وبحسب المعاوض والعوض

المقبوض بعقد فاسد

٤٠٦ ، ٤٠٧ ج ٢٩ اذا كان العقد فاسدا
لم يثبت جميع مقتضاه من وجوب التقابض
والتصرف وحل التصرف والانتفاع
ونحو ذلك ، اذا اتصل فيه القبض فهو قبض
مأذون فيه ليس مثل قبض الغاصب ، الفرق
٤٠٨ - ٤١٠ ، ٤١٣ ج ٢٩ ، ٨٤ ، ٨٥
ج ٢٨ ان كان المقبوض به موجودا واراد الرد
رده ، وان كان فائتا رد مثله ان أمكن فان
تعذر فلا بد من رد عوض ان كان المبيع من
ذوات القيم ، أمثلة

٤٠٢ ، ٤٠٣ ج ٢٩ حل التصرف وحرمة
له أسباب « لا تبع ما ليس عندك »

٤٠٤ ج ٢٩ اذا تلف المبيع وقت العقد
فالببيع باطل سواء باعته بالصفة أو بغير
الصفة أو برؤية سابقة على العقد ، ولو تلف
بعد العقد وقبل وجودها على الصفة
أو الرؤية الأولى لا يفسخ البيع

٢٣٨ - ٢٤٠ ، ٢٦٦ - ٢٦٩ ج ٣٠ ، ٤١٥
ج ٢٩ اذا تلف المبيع قبل التمكن من قبضه
مثل من يشتري قفيزا من صبرة كان من
ضمان البائع بلا نزاع

٤٠٤ ، ٤٠٥ ج ٢٩ اذا اشتري صبرة مجازفة
ثم تلفت فهي من ضمان المشتري في ظاهر
مذهب أحمد ، وأما ...

٤٠١ ، ٤٠٢ ج ٢٩ اذا مكن البائع المشتري
من القبض لم يكن عليه ضمان

٢٣٨ ، ٢٣٩ ج ٣٠ النزاع فيما اذا تلف
بعد التمكن من القبض وقبل القبض كمن
اشتري معيبا ومكن من قبضه ، الراجح

٤١٥ ، ٤١٦ ج ٢٩ اذا أقر المشتري بالقبض
قبل التمكن منه لم يصح اقراره ، واذا قامت
عليه بينة بالاقرار وكان الاقرار صحيحا فله
تحليف البائع ان ظاهر الاقرار كباطنه

٤١٦ ج ٢٩ اذا باع ثم جحد البيع واشهد
المشتري على نفسه بالفسخ لم يكن للبائع
الزام المشتري بالقبض ثانيا

٤١٧ ج ٢٩ اذا ظهر المبيع مستحقا
فللمشتري ان يرجع بالثمن على من قبضه
منه أو ببذله ، وان كان القابض منه غائبا

٤١٨ ج ٢٩ المراهبة حرام بالكتاب والسنة والاجماع

٤١٩ ، ٤٥٦ ج ٢٩ ، ٢٣٥ - ٢٣٧ ج ٣٢ ، ٣٤١ ، ٣٥٠ ج ٢٠ حرم لأنه متضمن للظلم فانه أخذ مال بلا مقابل

٣٤١ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ج ٢٠ ، ٢٣٥ - ٢٣٧ ج ٣٢ تحريم الربا أشد من تحريم الميسر ٣٧٤ ج ٢٠ ، ٥٦ ج ٢١ ، ٤٧٢ ، ٤٤ ج ١٤ المحرمات نوعان (١) لحبثه (٢) لكسبه كالربا ١٢٦ ، ١٢٧ ج ١٥ الربا حرام ولو رضي به المرابي الرشيد ، وله ان يطالبه بالزيادة ولا يعطيه الا رأس ماله

رَبَا الْفُضْلِ

٢٣٨ ج ٣٢ عذر من استجاز الدرهم بالدرهمين ظنهم ان الربا لا يحرم الا في النساء ٣٤٧ - ٣٤٩ ج ٢٠ ، ٤٧٠ - ٤٧٢ ، ٤٢٤ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٥١٥ ج ٢٩ لا يباع الذهب والفضة والحنطة والشعير والتمر والزبيب بجنسه الا مثلا بمثل ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٥١٥ ج ٢٩ لا تبيعوا الذهب بالذهب الامثلا بمثل ٠٠

٥١٤ ، ٥١٥ ج ٢٩ الخلاف في جواز بيع الحنطة بالشعير متفاضلا

٥١٥ ، ٤٧٠ - ٤٧٤ ج ٢٩ ، ٤٢٠ ج ٣٥ اختلفوا في علة الربا هل هو التماثل - وهو الكيل والوزن - أو الطعم ، أو مجموعهما ، أو القوت وما يصلحه ، أو النهي غير معلل ، أو المالية ، اتحاد الجنس شرط على كل قول من ربا الفضل

٤١٣ - ٤١٥ ج ٢٩ المثل من فاسد فسد مثله ، فليس المؤجل مثل الحال ولا احد النوعين مثل الآخر أمثلة

٤١١ - ٤١٣ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٢٣٣ ج ٢٩ العاقد عقدا فاسدا اما ان يكون يعتقد الفساد ويعلمه أولا يعتقد الفساد ، اذا قبض الأول شيئا هل يملكه أولا ، أو يفرق بين ان يتصرف فيه أولا يتصرف ، وان كان يعتقد صحة العقد فقبضه ملكه كأهل الذمة ، اذا تحاكموا الينا قبل القبض فسخ العقد ٠٠

٤١٢ ، ٤١٣ ج ٢٩ كل عقد اعتقد المسلم صحته بتأويل من اجتهاد أو تقليد مثل المعاملات الربوية التي يبيعها مجوزوا الحيل وبيع النبيذ المتنازع فيه عند من يعتقد صحته ، وبيع الغرر عند من يجوزها اذا حصل التقابض لم تنقض بعد ذلك لا بحكم ولا برجوع عن ذلك الاجتهاد

٤١٣ ج ٢٩ واذا تحاكم المتعاقدان الى من يعلم بطلانها قبل التقابض أو استفتياه اذا تبين لهما الخطأ فرجع عن الرأي الأول فما كان قبض بالاعتقاد الأول أمضي ، وان كان قد بقى في الذمة رأس مال وزيادة ربوية اسقطت الزيادة

٥١٣ ج ٢٩ الاقالة ، وهل هي فسخ أو بيع

بَابُ الرِّبَا

٢٧٣ ، ٢٧٤ ج ١٩ لفظ الربا يتناول ربا الفضل وربا النساء والقروض الذي يجز منفعة وغير ذلك

المقصود بيع الربوي بجنسه متفاضلا أولا
يكون ، الصحيح جواز الأخير ، أمثلة
٤٥٣ ، ٤٦٦ - ٤٦٨ ج ٢٩ « لا تباع حتى
تفصل »

٥٦ ج ٢٩ اذا كان المقصود الأكبر غير
الجنس جاز كشاة ذات لبن أو صوف
بصوف أو لبن

٤٦٣ ، ٤٦٤ ج ٢٩ بيع الذهب المخيش
اذا علم قدر ما فيه من الفضة أو الذهب
بأحدهما اذا كان المنفرد أكثر من الذي معه
غيره على ثلاثة أقوال (١) ان يكون المقصود
بيع ذهب بذهب متفاضلا ويضم الى الأنقص
من غير جنسه حيلة ، لا يجوز (٢) ان يكون
المقصود بيع أحدهما وبيع عرض بأحدهما
وفي العرض ما ليس مقصودا ، يجوز عند أكثر
العلماء (٣) ان يكون كلا الأمرين مقصودا ،
الأظهر جوازه

٤٦٣ ، ٤٦٤ ج ٢٩ بيع الفضة المخيشة
بذهب يذهب عند السبك بفضة مثله جائز
٤٦٤ ج ٢٩ اذا بيعت الفضة المصنوعة
بفضة أكثر منها لأجل الصناعة لم يجز
٤٦٤ ج ٢٩ اذا بيعت الفضة المصنوعة
المخيشة بذهب أو بيعت بذهب مغشوش
جاز

٤٦٤ ج ٢٩ بيع الدراهم النقرة التي تكون
فضتها نحو الثلثين بالدراهم السود التي
تكون فضتها نحو الربع أو أقل أو أكثر
تخرج على النزاع في « مسألة مدعجوة »
٤٦٦ ج ٢٩ بيع النقرة المغشوشة بالنقرة
المغشوشة جائز

٤٧١ - ٤٧٤ ج ٢٩ الأظهر ان علة تحريم
الربا في الدنانير والدراهم هي الثمنية
لا الوزن ، وكذلك الفلوس اذا كانت أثمانا ،
اشتراط الحلول والتقابض فيها

٤٧١ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ج ٢٩ ولا يحرم التفاضل
في سائر الموزونات كالرصااص والحديد
والحرير والقطن والكتان ، دليل ذلك ،
المعمول من ذلك كتياب القطن والكتان هل
يحرم فيه الربا ؟ على ثلاثة أقوال ، أصحها
الفرق بين ما يقصد وزنه وبين ما لا يقصد
وزنه

٣٥٠ ج ٢٠ ، ٤٢٨ ج ٢٩ « نهى عن بيع
الصبرة من الطعام لا يعلم كيلها بالطعام
المسمى »

٤٢٠ ج ٣٥ يجوز شراء الفاكة بالحنطة
والشعير يدا بيد ، الخلاف في النسيئة
٤٢٧ ، ٤٢٨ ج ٢٩ المحاقلة

٤٢٧ - ٤٢٩ ج ٢٩ ، ٣٤١ ، ٣٥٠ ، ٥٣٨ ،
٥٣٩ ج ٢٠ ، ٤٧٢ ج ١٤ العرايا استثنيت
من المزابنة للمصلحة الراجحة ، يلحق بها
عند بعض العلماء

٢٣٦ ج ٣٢ ، ٥٣٨ ج ٤ العدول الى الخرص
للحاجة

٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣
ج ٢٩ ، ٣٤٧ - ٣٤٩ ج ٢٠ « مسألة
مدعجوة » أصل هذه المسألة ان يبيع مالاربويا
بجنسه ومعهما أو مع أحدهما من غير جنسهما
أقوال العلماء في ذلك ثلاثة (١) المنع مطلقا
(٢) الجواز مطلقا (٣) الفرق بين ان يكون

أجل ويلزم الآخذ أكثر مما أخذ بلا فائدة حصلت له ، أمثلة

٥١٦ ج ٢٩ بيع الذهب بالفضة الى أجل حرام وكذلك بيع الحنطة بالشعير الى أجل ٤٢٥ ج ٢٩ اذا باعت أسورة ذهب بذهب أو فضة الى أجل لم يجز ، يجب ردها ان كانت باقية أو بدلها ان كانت فائدة ٤٢٥ ج ٢٩ الحياصة التي فيها ذهب أو فضة لا تباع الى أجل بذهب أو فضة بل بعرض

٣٤٩ ج ٢٠ ، ٧٣ ، ٧٤ ج ٢٨ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٨ ، ٤٤١ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ج ٢٩ بأي شيء توصلوا اليه حصل الفساد والظلم مثل ان يتواطأ ان يبيعه ثم يبتاعه (١) ومثل ان يدخل بينهما محللا يشتري السلعة منه آكل الربا ثم يبيعها لمعطي الربا الى أجل ثم يعيدها الى صاحبها بنقص دراهم يستفيدها المحلل

٤٣٥ - ٤٣٧ ج ٢٩ اذا كان يداين الناس كل مائة بمائة وأربعين ويجعل ذلك سلفا على حريو ليوفيه اياه عن دينه فهو بمنزلة ان يبيعه اياه الى أجل ليشتريه بأقل ٣٠٦ ، ٣٠٧ ج ٢٩ اذا قال هذا يساوي الساعة كذا وانا ابيعه بكذا الى أجل فهو ربا

٤٣٧ ، ٤٩٨ - ٥٠٠ ج ٢٩ قول القائل لغيره أدينك كل مائة بكسب كذا وكذا حرام

(١) « مسألة العينة » وتقدمت ص ١٩١

٤٥٠ ، ٤٥١ ج ٢٩ اذا كان الغش الذي في الفضة لا يقصد بالفضة جاز ، وان كانت الفضة أكثر من الفضة لم يجز ، لا سيما اذا كانت الفضة التي في المغشوش أكثر من الخالصة

٤٥١ - ٤٥٣ ج ٢٩ اذا كانت الفضة الخالصة في احدهما بقدر الفضة الخالصة في الأخرى وهي المقصودة والنحاس يذهب وقد علم قدر ذلك بالتجري والاجتهاد جاز في احد قولي العلماء

٤٥١ - ٤٥٦ ج ٢٩ بيع الأكاديس الافرنجية بالدراهم الاسلامية يجوز مع التفاوت اليسير بينهما ، للجواز ثلاثة مأخذ

٤٧٤ ج ٢٩ بخس المكيال والميزان من الاعمال التي أهلك الله بها قوم شعيب ، الاصرار على ذلك من أعظم الكبائر ، صاحبه مستوجب تغليظ العقوبة ، ينبغي ان يؤخذ منه ما بخسه من أموال المسلمين على طول الزمان ويصرف في مصالح المسلمين اذا لم يمكن اعادته الى أصحابه

٤٧٤ ، ٤٧٥ ج ٢٩ لا يحل ان يجعل بين الناس كيالا أو وزانا يبخس أو يحابي ، كما لا يحل ان يكون بينهم مقوم يحابي ٤٧٠ ج ٢٩ تحريم ربا النسيئة متفق عليه بين الأمة

٣٤٩ ، ٣٥٠ ج ٢٠ ، ٤٧٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٤١٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٥ - ٤٣٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ج ٢٩ ربا النسيئة ، ربا الجاهلية ، المرابي مقصوده ان يأخذ دراهم بدراهم الى

الصرف

٤٥٦ ج ٢٩ اذا اشترى فلوسا أربعة عشر قرطاسا بدرهم ويصرفها ثلاثة عشر بدرهم جاز اذا كان هو السعر العام

٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦٨ - ٤٧٤ ج ٢٩ الاظهر المنع من صرف الفلوس النافقة بالدرهم نسا

٤٦٠ ج ٢٩ الفلوس هل يجرى فيها الربا اذا بيع بعضها ببعض

٢٤٢ ، ٢٤٣ ج ٢٩ هل تتعين الدراهم في العقود والقبوض

٤٥٨ ج ٢٩ صرف الفلوس بالدرهم المغشوشة جائز

٤٥٧ ، ٤٦٢ ج ٢٩ وكذلك اذا قال اعطني بوزن هذه الدراهم الثقيلة أنصافا أو دراهم خفافا جاز سواء كانت مغشوشة أو خالصة ٤٦١ ، ٤٦٢ ج ٢٩ اذا قال اعطني بهذه الدراهم أنصافا فالاكثرون على جواز ذلك

٤٥٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ج ٢٩ من اشترى سلعة بدرهم فعليه ان يوفيقها دراهم وان تراضيا على التعويض عن الثمن أو بعضه بفلوس بالسعر الواقع جاز

٤٥٧ ج ٢٩ اذا دفع الدرهم فقال اعطني بنصفه فضة وبنصفه فلوسا جاز

٤٦٧ ، ٤٦٨ ج ٢٩ « انا نبيس بالذهب ونقتضى الورق ٠٠ »

ضرب الفلوس

٤٦٩ ج ٢٩ ينبغي للسلطان ان يضرب لهم فلوسا تكون بقيمة العدل في معاملاتهم من غير ظلم لهم

٤٣٨ ج ٢٩ اذا كان له مع رجل معاملة فتأخر له معه دراهم فطالبه وهو معسر فاشترى له وباعها له بزيادة مائة درهم حتى صبر عليه لم يجز ، الواجب

٤٩٦ ج ٢٩ يجوز بيع شاة بشاة الى أجل ٥١٢ ج ٢٠ ، ٤٧٢ ، ٥١١ - ٥٢٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٣ ج ٢٩ ، ٢٦٤ ج ٣٠ « نهى عن بيع الكالئ بالكالئ » بيع الدين بالدين ليس فيه نص عام ولا اجماع وهو ينقسم الى بيع واجب بواجب ، وبيع ساقط بساقط ، وساقط بواجب ما يجوز من ذلك

٤٢٩ ج ٢٩ اذا اشترى قمحا بثمن الى أجل ثم عوض البائع عن ذلك الثمن سلعة الى أجل لم يجز

اذا قاب المرابي

٤٣٧ ، ٤٣٨ ج ٢٩ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ج ١٥ المرابي لا يستحق في ذمم الناس الا ما اعطاهم أو نظيره

٤١٩ ، ٤٣٨ ج ٢٩ الواجب على ولاية الامور تعزيز المرابين

١٢ ج ٢٢ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤٢٠ ، ٤١٨ ج ٢٩ اذا عامل معاملة ربوية يعتقد جوازها بتأويل من ربا أو ميسر ثم تبين له الحق وتاب أقر على ما قبضه بهذه العقود

٤١٣ ج ٢٩ واذا تحاكم المتعاقدان الى من يعلم بطلانها قبل التقاض أو استفتياه اذا تبين لهما الخطأ فرجع عن الراى الاول فما كان قد قبض بالاعتقاد الاول امضي ، واذا كان قد بقى في الذمة رأس وزيادة ربوية اسقطت

٤٦٩ ج ٢٩ « نهى عن كسر سكة المسلمين
الجائزة بينهم الا من بأس »

٢٩٦ ج ٢٩ ولا يتجر ذوا السلطان فسي
الفلوس

٤٦٩ ج ٢٩ ولا يحرم عليهم الفلوس التي
بأيديهم ويضرب لهم غيرها

٤٦٩ ج ٢٩ يضرب ما يضرب بقيمته من
غير ربح فيه للمصلحة العامة ويعطى أجرة
الصناع من بيت المال

باب بيع الأصول والثمار

٤٧٦ ، ٤٧٧ ج ٢٩ اذا أحدث في دار برورا
وسلما وسقفا وخاف من الدعوى عليه فباعها
حيلة لم يسقط الدعوى ولا اليمين الواجب
عليه ، لصاحب الحق ان يدعى على كل من
المشتري والبائع

٤٧٧ ج ٢٩ اذا بنى دارا عالية وسافلة
واجرى ماء العالية على السافلة ثم باعها في
صفقتين لاثنتين ولم يعلم المشتري ان على
سطحه حقا لغيره فله الفسخ أو الارش

٨٦ ج ٢٩ « من ابتاع نخلا مؤبرة فثمرتها
للبائع الا ان يشترطتها المبتاع »

٤٨٠ ج ١٩ اذا اشترط المبتاع الثمر المؤبر
جاز

٤٧٧ ج ٢٩ ، ٥٤٤ ج ٢٠ اذا بيع الثمر
قبل بدو صلاحه على أنه باق لم يجز

٥٣٧ ج ٢٠ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٧ ، ٥٨ ،
٧٧ ، ٨٢ ، ٨٦ ج ٢٩ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ج ٣٠

« نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه وعن
بيع الحب حتى يشتد » تعليل ذلك

٥٤٤ ج ٢٠ ، ٢٧١ ج ٣٠ اذا بدى صلاحه
جاز ان يبيعه بشرط البقاء الى كمال الصلاح
٢٦٠ ج ٣٠ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ج ٢٩ وله
ان يبيعه قبل الجذاذ

٤٧٧ ج ٢٩ ، ٥٤٤ ج ٢٠ ، ٢٧٥ ج ٣٠
لو اشتراه بشرط القطع جاز

٢٢٦ ج ٣٠ « نهى عن بيع العنب حتى
يسود »

٤٧٧ ج ٢٩ ، ٤٧٥ ج ٣٠ ان أطلقا فالعرف
تأخيره الى كمال الصلاح ، الجمهور لا يجوزون
بيعه مطلقا

٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٩ ، ٣٣ - ٤٠ ج ٢٩ ،
٥٤٧ ج ٢٠ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ج ٣٠ يجوز
بيع المقاتي كالبطيخ والخيار والقثاء اذا بدى
صلاح اللقطة الموجودة وان كان من العلماء
من قال لا يباع الا لقطة لقطة ، للقول الأول
مأخذان (١) ان العروق كاصول الشجرة . .
(٢) - وهو الصحيح - ان هذه لم تدخل
في النهي عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه ،
اذا تلفت بعد ذلك بجائحة فكتلف الثمار
بالجائحة ، بيع الرطبة

٤٨٥ ، ٤٨٦ / ٤٩٤ ج ٢٩ جواز بيع القصب
ونحوه سواء بيع على ان يقلع أو يقطع من
مكان معروف وان كان مغطى بورقه (١) /
اذا تلف القصب والقلقاس ونحو ذلك
وهو تحت الأرض عند ادراكه فهو من ضمان
البائع

٤٨٦ - ٤٩٣ ج ٢٩ بيع الجزر واللفت
والفجل والقلقاس ونحو ذلك فيه قولان

(١) وقد ذكر في البيع ص ١٨٨

٢٨٠ ، ٢٨١ ج ٣٠ الجوائح موضوعة في جميع الشجر ، وكذلك ما تكرر حمله كالقثاء والخيار ونحوهما من البقول

٢٨١ ج ٣٠ ان تركها الى حين الجذاذ فتلفت ٢٨١ ، ٢٨٢ ج ٣٠ اذا تركها حتى تجاوز وقت نقلها وتكامل بلوغها ثم تلفت

٢٧٢ ج ٣٠ اذا اشترى الأصل بعد ظهور الثمر أو قبيل التأخير واشترط الثمر فلا جائحة

٨٦ ج ٢٩ بدو الصلاح في الشمار متنوع ٤٨٠ ج ٢٩ اذا بدى بعض ثمر الشجر جاز بيع جميعها اتفاقا

٤٨٠ ، ٣٧ - ٣٩ ج ٢٩ اذا بدى الصلاح في شجرة كان الصلاح لذلك النوع في تلك الحديقة عند الجماهير ، وفي سائر البساتين نزاع

٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٨١ ، ٨٢ ج ٢٩ ، ٢٢٠ ج ٣٠ اذا اشترى مجرد الثمرة ومؤنة السقي على البائع فان كان البستان مشتملا على أنواع ففيها قولان (١) جواز بيع البستان اذا صلح نوع منه ، وهو أقوى

٤٧٨ - ٤٨٢ ، ٧٩ ، ٨٠ ج ٢٩ ، ٥٤٧ - ٥٤٩ ج ٢٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ج ٣٠ اذا ضمن بستانا يختلف بدو صلاحه وكان الضامن هو الذى يزرع أرضه ويسقى شجره فللعلماء فيها ثلاثة أقوال (١) انها داخلة في النهي (٢) التفريق بين ان تكون الأرض قليلة أو كثيرة (٣) جواز ذلك مطلقا وهو أصح (١) ٢٨٥ - ٢٨٧ ج ٣٠ اذا حصلت جائحة في هذا الضمان

(١) وانظر المساقاة

٤٩ ، ٥٠ ج ٢٩ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ،

٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٨ ج ٣٠ اذا اشترى ثمرا قد بدى صلاحه فاصابته جائحة سماوية اتلفته قبل تمام صلاحه فهو مسن ضمان البائع ، وان اتلفه آدمي فللمشتري الفسخ وله الامضاء ومطالبة المتلف

٢٧٨ ج ٣٠ ان اتلفها من الآدميين من لا يمكن ضمانه كالجيوش التى تنهبها واللصوص الذين يخربونها

٢٦٧ ج ٣٠ المتلف لا يطالب الا بالبدل الواجب بالاتلاف ، والمشتري لا يطالب الا بالمسمى الواجب بالعقد

٢٦٨ ، ٢٦٩ ج ٣٠ الأصل في ان تلف المبيع قبل التمكن من قبضه يفسخ به العقد من السنة

٢٧٠ ج ٣٠ وضع الجوائح ثابت بالنص وبالعمل القديم وبالقياص الجلي والقواعد المقررة

٢٧٢ ، ٢٧٣ ج ٣٠ الجواب عما احتجوا به من ظاهر الحديثين

٢٧٣ ، ٢٧٤ ج ٣٠ اعترض بعضهم على حديث الجوائح بأنه محمول على بيع الثمر قبل بدو صلاحه وهو باطل لعدة أرجح ٢٧٥ ، ٢٧٦ ج ٣٠ استدلالهم بان القبض هو التخلية

٢٧٦ ، ٢٧٧ ج ٣٠ استدلالهم بجواز التصرف فيه بالبيع

٢٧١ ، ٢٧٩ ج ٣٠ لا فرق بين قليل الجائحة وكثيرها

٥٦ ج ٢٩ اذا باع عبدا لـه مال وكان مقصوده العبد جاز وان كان المال مجهولا او من جنس الثمن

باب السلم

٤٩٥ ج ١٩ السلم جائز بالاجماع « من اسلف فليسلف في كيل معلوم »

٥٢٩ ، ٥٣٠ ج ٢٠ اباحة السلم على وفق القياس ، الجواب عن « لا تبع ما ليس عندك » ٤٩٦ ، ٤٩٧ ج ٢٩ اذا قوم سلعة بقيمة حالة وباعها الرجل بأكثر من ذلك فهو منهى عنه ٤٩٦ ، ٥٠١ ج ٢٩ اذا اشترى قماشا بزائد الثلث الى أجل جاز ، ينبغي اذا كان محتاجا ان يربح عليه الربح الذي جرت به العادة ٤٩٨ - ٤٩٩ ، ٤٣٧ ج ٢٩ اذا أراد ان يشتري سلعة من تاجر للانتفاع بها أو الاتجار فقال لا أبيعها الا بخمسين مؤجلة وقد اشتراها بثلاثين جاز ، ان كان المشتري مضطرا لم يجز ان يباع الا بقيمة المثل

٥٠١ ج ٢٩ اذا كان عنده فرس اشتراه بمائة وثمانين فطلبه إنسان بثلاثمائة الى أجل لينتفع به أو يتجر فلا بأس

٥٠٢ ج ٢٩ اذا كان عنده صنف دفع له فيه رجل ألفين نقدا ودفع له آخر ألفين وسبعمائة الى أجل لينتفع بها أو يتجر فيها جاز

٤٩٥ ج ٢٩ السلم في الزيتون وأمثاله من المكيلات والموزونات يجوز ، النزاع فيما اذا أسلم في غير المكيل والموزون

٤٩٦ ج ٢٩ يجوز بيع الشاة بالشاة الى أجل

٥٢ ج ٢٩ « استسلف من رجل بكرا ٠٠٠ » ٤٩٧ ، ٤٩٨ ج ٢٩ اذا اسلف في عش الحمامات فلا بد ان يسلف في قدر معلوم الى أجل معلوم وان يقبض رأس المال في المجلس ٠٠٠

٥٢ ج ٢٩ تأجيل الديون الى الحصاد والجذاذ جائز

٥٢٦ ، ٥٢٧ ج ٢٩ اذا حل دين السلم ولم يكن عنده وفاء فقال بعنيه بزيادة على الثمن الأول لم يجز لثلاثة أوجه

٥٢٦ ج ٢٩ اذا كان عنده لرجل مائة وثمانون مؤجلة فباعها بأقل منها حالة فهو ربا ، وان كانت حالة فأخذ البعض وأبراه من البعض فأجره على الله

٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٢٦ ، ٥١٧ ، ٥١٩ ج ٢٩ ، ٢٦٥ ج ٣٠ لا يجوز بيع دين السلم قبل قبضه لا من المستسلف ولا من غيره ، اذا وقع هذا العقد فهو فاسد وعليه ان يرد هذا العوض ان كان قبضه ، لا يستحق هذا البائع الا دين السلم « نهى عن ربح مالم يضمن »

٥٠١ ج ٢٩ اذا كان قد باعه وربح فيه فليتصدق بالربح

٥٠١ ، ٥٠٣ - ٥٢٠ ج ٢٩ الاعتياض عن دين السلم فيه روايتان (١) لا يجوز

(٢) يجوز ، اذا أخذ عوضا غير مكيل ولا موزون بقدر دين السلم حين الاعتياض أو أخذ من نوعه بقدره جاز وهو الصواب ٥١٧ ، ٥١٩ ج ٢٩ الجواب عن « من أسلف في شيء فلا يصرفه الى غيره »

٥٢٧ ج ٢٩ اذا تداين ثم أعسر ومات
استوفاه صاحبه « الشهيد يغفر له كل شيء
الا الدين »

٥١٣ ج ٢٩ الاقالة في السلم

٥١٩ ج ٢٩ اذا اعتاض عمن ثمن المبيع
والقرض فانما يعتاض عنه بسعره

باب القرض

٤٧٣ ج ٢٩ القرض

٥١٤ ، ٥١٥ ج ٢٠ مأخذ من جعل القرض
على خلاف القياس

٥٣١ ج ٢٩ يجوز قرض الخبز عددا ،
وقرض الخمر وان كان لا يجوز عددا

٥٣٢ ج ٢٩ يجوز قرض البيض وغيره من
المعدودات

٥٣٢ ج ٢٩ قرض الحيوان

٥٣١ ج ٢٩ يجوز قرض الدارهم المغشوشة
اذا كانت متساوية الغش او كان الغش
متفاوتا يسيرا ، مثال

٥٣١ ج ٢٩ يجوز قرض الحنطة وغيرها
من الحبوب وان كانت مغشوشة بالتراب
والشعر

٤٧٣ يعيد المقترض نظير ما اقترض
في صفته

٣٥٢ ج ٢٠ ايجاب المثل في كل شيء
بحسب الامكان مع مراعاة القيمة اقرب الى
العدل ممن اوجب القيمة من غير المثل (١)
٥٣٣ ج ٢٩ اذا باعه او آجره وحاباه في
المبايعة والمواجرة لأجل قرضه فهو ربا ، أمثلة

٥٣٢ ج ٢٩ لا يجوز للأستاذ ان ينقص
الصانع من أجره مثله لأجل ماله عنده
من القرض

٥٢٨ ج ٢٩ اذا اقترض لرجل ألف درهم
فطالبه فقال أنا اشتري منك صنفا بزائد على
ان تصبر ستة شهور استحقا التعزير ،
يجب رد السلعة والقرض الى صاحبها ، ان
تعذر ذلك لم يكن له الا قيمة المثل

٥٢٩ ج ٢٩ اذا أراد ان يعمر ملكه فباعه
الملك بيع أمانة فهو ربا (١) ، ليكرى الملك
أو بعضه ، ان كان عند المعطي سلعة يحتاج
اليها الآخذ - كجراويل - جاز ان يشتريها
الى أجل

٥٣٣ - ٥٣٥ ج ٢٩ اذا اقترض البذر لفلاح
اقتطاعه وكان الكراء بقيمة المثل أو أكثر
من قيمته

٥٣٠ ، ٥٣٤ ، ٤٥٥ ج ٢٩ ، ٥١٥ ج ٢٠
اذا اقترضه دراهم ليستوفيها منه في بلد
آخر جاز ، كل منهما منتفع بهذا الاقتراض
« السفتجة »

٥٣٢ ج ٢٩ يجوز ان يرد خيرا مما اقترض
٥٣٢ ج ٢٩ ان كان له اقطاع وجاء
عند فلاحيه ، فاطعموه واعطاهم عوض ما أكل
فلا بأس

٥٣٠ ج ٢٩ يجب على المقترض ان يوفي
القرض في البلد الذي اقترض فيه ،
ولا يكلفه السفر ، ان قال ما أوفيك الا في
بلد آخر فعليه ضمان ما ينفقه بالمعروف

باب الرهن

٥٤٠ ج ٢٩ اذا رهنوا ملكها على دراهم -
- لأجل فكائها - فأنكرت الرهن فك الرهن
٤٠٢ ج ٢٩ ، ٢٧٢ - ٢٧٥ ج ٣١ اشتراط
القبض في الرهن

٢٧٢ - ٢٧٥ ج ٣١ صفة قبض المشاع
اذا رهن أو تصدق به

٣٩٩ ج ٢٩ جواز رهن الثمرة والزرع
الأخضر

٢٧٢ - ٢٧٥ ج ٣١ العقود التي يشترط
القبض في لزومها واستقرارها

٥٣٦ ج ٢٩ اذا قال المرتهن للراهن المعسر
بعتي الدار بشرط ان وفيتني أخذتها بالثمن
وان سكنتها لم أخذ منك أجرة فليس بيعا
صحيحا ، واذا عمر فوقها بناء حسبت له
العمارة

٥٤٣ ج ٢٩ بيع الرهن اللازم بدون اذن
المرتهن لا يجوز ، للمرتهن ان يطلب دينه
من الراهن المدين ان كان قد حل ، وله ان
يطلب عود الرهن أو استيفاء حقه منه ،
ان شاء طالب البائع له ، وان شاء طالب
المشتري ، ان كان المشتري مغرورا فقرار أجرة
المبيع على البائع ، وان كان عالما فعليه ضمان
المنفعة

٥٤٢ ج ٢٩ اذا قبضت الفرس من مالكة
بغير حق ورهنت فله ضمان ما نقصت ،
وان كان المستولي عليها غاصبا فقرار
الضمان عليه ، وان كان مغرورا ولم يتلف
بسبب منه فقرار الضمان على الأول الذي غره
وضمن له الدرك

٥٤٤ ج ٢٩ اذا نقصت الحياسة باستعمال
المرتهن فعليه ضمان ما نقص بالاستعمال
٥٣٦ ، ٥٣٧ ج ٢٩ اذا اعاره نصف البستان
ليرهنه لم يكن له الرجوع

٥٣٧ ج ٢٩ اذا وفي الغريم بعض الدين وبقي
بعضه فالرهن باق بما بقي من الحق ، اذا
فك المرتهن الرهن حصل الفكاك

٥٤١ ج ٢٩ اذا لم تكن الجارية مرهونة
عند أهل الدين الثاني لم يكن لأهل هذا
الدين اختصاص بها

٥٣٨ - ٥٤٠ ج ٢٩ اذا حل الدين وكان
اذن له في بيعه جاز والا باعه الحاكم ووفاه ،
اذا تعذر ذلك فهل يدفعه الى ثقة يبيعه ،
اذا أمكن استيفاء الحق منه لم يجز حبس
الغريم

٥٣٩ ج ٢٩ اذا حلف صاحب الرهن ليعضره
معتقدا ان الرهن باق بعينه لم يعد ثم تبين
عدمه لم يحنث

٥٣٨ ج ٢٩ لا يقبل اقرار الراهن بما يبطل
الرهن ، وللمقر له ان يطالبه بموجب اقراره

فصل

٥٦٠ ، ٥٦١ ج ٢٠ قول بعضهم الرهن
مركوب ومحلوب على خلاف القياس

٢٧٩ ج ٣١ اذا وطئ المرتهن الأمة
المرهونة باذن الراهن وظن ان ذلك جائز
فولده حر ، وهل عليه قيمة الولد والمهر

٥٦٠ ، ٥٦١ ج ٢٠ نفقة الحيوان واجبة
على ربه ، اذا انفق المرتهن أو المستأجر عليه
فله الرجوع ، وكذلك المودع والشريك
والوكيل

باب الضمان

٥٥١ ج ٢٩ اذا ثبت أنه ضامن ببينة أو اقرار أو خطه لزمه ما ضمنه
 ٥٤٧ ج ٢٩ ان كان تحت حجر أبيه لم يصح ضمانه
 ٥٥١ ج ٢٩ اذا لم يكن ضامنا ولده ولا عنده له مال لم تجز مطالبته بما عليه
 ٥٥١ ج ٢٩ اذا ثبت أنه كان محجورا عليه لم يصح ضمانه ، ان قال ان المضمون له يعلم اني كنت محجورا علي فله تحليفه وكذا اذا ادعى الاكراه
 ٥٤٦ ، ٥٤٧ ج ٢٩ اذا ضمن المستأجرين بما عليهم من الدين فلصاحب الحق ان يطالب الضامن بذلك الحق أو بما بقي منه وللضامن ان يطلب الغرماء اذا طلب
 ٥٥٠ ج ٢٩ ٠٠٠ للغريم ان يطلب من شاء منهما فاذا استوفى لم يكن له مطالبة ٠ وله ان يطالبهما جميعا
 ٥٤٧ ج ٢٩ اذا خاف الغريم ان يغيب أولا يفي بما عليه فله ان يحتاط عليه اما بملازمته واما بعائن في وجهه ، الترسيم عليه ملازمة
 ٥٤٧ ج ٢٩ متى اعتقله الحاكم ثم بذل جميع ماله وسائل التمكين من ذلك مكن : اما ان يخرج مع ترسيم ، واما ان يوكن من يبيع الملك ويسلمه
 ٥٤٧ ج ٢٩ اذا ضمن املاكا في ذمته وقد استحققت ولم يكن معه دراهم وله ملك يحرز القيمة وزيادة فبذل بيع ماله لم تجز عقوبته بحبس ولا غيره

٥٤٥ ج ٢٩ اذا كان الضامن لم يعرف له مال قبل ذلك وادعى الاعسار فالحق قوله مع يمينه ولا يحتاج الى اقامة بينة
 ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٤٧ ج ٢٩ ظلم الضامن بمطالبته بما لا يجب عليه بالعقد الذي دخل فيه وان كان محرما أبلغ من غناء الأجنبية للرجال
 ٥٥٠ ج ٢٩ اذا ضمن رجلا باذنه فطلب منه فهرب حتى عجز عن احضاره وغرم بسبب ذلك أموالا فله الرجوع فيما انفق به بسبب ضمانه اذا كان ذلك بمعروف
 ٥٥٣ ج ٢٩ ما ألزم الضامن بسبب عدوان المضمون عنه فله الرجوع بذلك
 ٥٥٥ ج ٢٩ اذا استدان الصبي المميز وكفله أبوه وثلاثة اخرون باذنه ثم غاب الأب فالزم أحد الكفلاء بوزنه فله ان يرجع على من كفله
 ٥٥٦ ج ٢٩ وان كان في الباطن قد استدان لأبيه ولكن أبوه أمره بالاستدانة ثلاب ، والا فله تحليف الأب ان الاستدانة لم تكن له
 ٥٤٦ ج ٢٩ يصح ضمان ما في الذمة بغير اذن المضمون عنه ويطالب المستحق للضامن
 ٥٤٩ ج ٢٩ ضمان الاسواق - وهو ضمان ما يجب وضمان المجهول - وهو ان يضمن الضامن ما يجب على التاجر من الديون وما يقبضه من الأعيان ضمان صحيح ، ويجوز للكاتب والشاهد ان يكتبه وان يشهد عليه ولو لم ير جوازه
 ٣٦٤ ج ٢٩ الوكيل ان ضمن عهدة البيع أو لم يسم موكله في العقد فهو ضامن للأرش
 ٥٤٦ ج ٢٩ ، ٥٦٠ ج ٢٠ اذا قضاه بغير اذن الغريم فيل له ان يرجع بذلك على المدين

ومن القابض دينه بغير اذنه ، وللمحتال عليه ان يرجع على المحيل بما قبضه منه بغير حق ، وللخصم تحليف المقر له ان باطن الاقرار كظاهره

باب الصلح واحكام الجوار

٥٤ ، ٥٥ ج ٢٩ الصلح عن النقصان والجزية والصلح مع أهل الحرب ليس بواجب ان يعلم الثمن والاجرة

١٧٤ ج ٢٩ « الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا »

٧٢ ج ٣٠ الغريم اذا حجد الحق حتى صولح كان الصلح في حقه باطلا ولم تبرأ ذمته ، وان كان المدعي انما صالحه خوفا من ذهاب جميع الحق فهو مكره لا يصح صلحه ، وله ان يطالبه بالحق بعد ذلك اذا اقربه أو قامت به بينة

٩ ج ٣٠ اذا كانت يده على علو الحوانيت وصاحب السفلى لا يدعى انه له فهو لصاحب اليد ، وما انشأه صاحب السفلى من العمارة الحديثة فليس له ذلك الا ان يكون مسن حقوق ملكه

٢٦١ ج ٣١ ما خرج عن حدود الوقف الى طريق المسلمين والى الجيران ازيل ، وان خرج الى ملك الغير ولم يأذن ازيل

٦ ج ٣٠ لا يجوز بيع شيء من طريق المسلمين النافذ ، وليس لوكيل بيت المال بيع ذلك سواء كانت واسعة أو ضيقة

٧ ج ٣٠ الشهادة بانها لبيت المال بمجرد كونها طريقا

١٠ ج ٣٠ ولا يجوز لاحد ان يخرج في طريق المسلمين شيئا من أجزاء البناء حتى تجصيص الحائط من خارج الا . . .

٣٤٨ ، ٣٤٩ ج ٣٠ من ادعى عن غيره حقا واجبا رجع به ان لم يكن متبرعا ، اذا افتك اسيرا بغير اذنه رجع عليه بما افتكه به ٥٢ ج ٣٠ ان كان يعامل الناس وقد اجتهد في استعمال كاتب ثقة لم يكن في ذمته شيء اذا ذهب شيء من حقوق الناس

الكفالة

٥٥٤ ج ٢٩ اذا كان الضامن ضامنا وجه المضمون في حبس الشرع فسلمه اليه فيه برىء بذلك ولا يلزمه احضاره له من الحبس ، للمضمون له ان يطلب حقه منه ويستوفيه وان كان في الحبس ، وللحاكم ان يخرج من الحبس حتى يحاكم ثم يعيده اليه

٥٥١ ج ٢٩ ان أمكن الوالد معاونة صاحب الحق على احضار ولده بالتعريف بمكانه ونحوه لزمه

٥٥٥ ج ٢٩ اذا كان الخفراء مستأجرين على حفظ الجمال فسرق منها شيء فعليهم الضمان بما تلف بتفريطهم

٥٥٦ ج ٢٩ السجنان ونحوه ممن هو وكيل على انغريم بمنزلة الكفيل للوجه ، عليه احضار الخصم ، فان تعذر احضاره ضمن ما عليه عند أحمد ومالك

باب الحوالة

٥١٢ ، ٥١٣ ج ٢٠ غلط من قال الحوالة تخالف القياس وانها بيع دين بدين

٥٥٧ ج ٢٩ اذا أحال بدين على صداق حال ثم قبض المحيل الدين من المحال عليه صحت الحوالة ، ليس للمحيل قبض المحال به بعد الحوالة ، ولا تبرأ ذمة المحال عليه بالاقباض لها الا ان يكون بأمر المحال ، للمحتال ان يطلب كل واحد من المحال عليه

٥ ج ٣٠ اذا اشترى دارا بحقوقها ولها بابان واحدهما مسدود فله أن يفتحها كما كان أولا الا أن يكون مستثنى من البيع لفظا أو عرفا

١١ ج ٣٠ ليس له أن يفتح بابا في درب غير نافذ الا بإذن أهله الا أن يكون له فيه حق الاستطراق

٧ ج ٣٠ اذا كان الدخول الى أحد البيتين من تحت ميزاب الآخر من قديم لم يمنع الميزاب

٨ ج ٣٠ ليس للجار أن يحدث في الطريق المشترك الذي لا ينفذ شيئا بغير إذن رفيقه وشركائه ، اذا فعل ذلك فللشريك ازالته قبل البيع وبعده

٩ ، ١٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ج ٣٠ ليس له أن يحدث في الدرب الذي لا ينفذ روشنا ولو كان له باب الى مدرسة ، النزاع في جوازه في الدرب النافذ اذا كان لا يضر بإذن الامام

٩ ج ٣٠ اذا ادعى أن له فيه حق روشن لم يقبل قوله الا بحجة وله تحليل الجيران على نفي استحقاقه

١٠ ج ٣٠ الساباط ونحوه اذا كان مضرا ٤٠٠ ، ٤٠١ ج ٣٠ هل له بناء دكة اذا كان يحاذي ما على يمينه وشماله

١١ ج ٣٠ ليس له أن يفتح في الدرب الذي لا ينفذ بابا يكون أقرب الى الدرب من بابه الأصلي الا بإذن المشاركين له في الاستطراق

٨ ج ٣٠ لا يحدث في ملكه ما يضر بجاره ١٥ ج ٣٠ اذا بنى في ملكه بناء لم يتعد فيه على الجار لكن يخاف أن يسكن في البناء الجديد أناس آخرون فينقص كراء الاول لم يكن له منعه

١٤ ج ٣٠ اذا كان الجدار مختصا بأحدهما لسم يكن له أن يمنع جاره من الانتفاع بما يحتاج اليه الجار ولا يضر بصاحب الجدار ١٦ ، ١٧ ج ٣٠ اذا كان لصاحب الجدار مصلحة في وضع الجذوع عليه من غير ضرر الجذوع جاز

١٤ ج ٣٠ اذا بناء أحدهما بماله لكن وضع بعض أساسه من هذا وبعضه من هذا لم يكن له أن يمنع جاره من الانتفاع بما يحتاج اليه ولا يضر بصاحب الجدار

١٩٨ ، ١٩٩ ج ٣١ ليس لأحد أن يبني على جدار الوقف ما يضر به وكذلك مالا يضر به عند الجمهور

١٥ ج ٣٠ اذا كان له ملك وهو واقع فاعلموه بوقوعه فأبى أن ينقضه ثم وقّع على صغير وجب عليه الضمان

١٦ ، ١٧ ج ٣٠ اذا كان لرجل نهر يجري في أرض مباحة فاراد جار النهر أن يعرضه الى أرضه أو بعضه بلا ضرر جاز ذلك ولم يحل منعه

١٧ ج ٣٠ لو أراد أن يجري في أرضه من بقعة الى بقعة ويخرجه الى أرض مباحة أو الى أرض جار راض من غير أن يكون على رب الماء ضرر

١٧ ج ٣٠ اذا قلنا بأجراء مائه فاحتاج أن يجري مائه في طريق مياه ثم يقاسمه جاز ١٣ ، ١٤ ج ٣٠ اذا أراد أحد الشريكين في بستان أن يبني بينه وبين شريكه جدارا وكانا محتاجين الى السترة فمنعه من البناء أو امتنع من البناء معه أجبر ، ويؤخذ الجدار من أرض كل منهما بقدر حصته

٥ ، ٦ ج ٣٠ اذا أراد أن يعمر غرفة فإن لم يكن فيه ضرر على الجار بأن يبني ما يمنع

الاشراف عليه أولا يكون فيه اشراف عليه
لم يمنع

١٢ ، ١٣ ج ٣٠ اذا كان الملك مشتركا بين
مسلم وذمي فهدماه لم يجز تعليته على ملك
جارهما المسلم ، واذا علياه وجب هدمه

باب الحجر

الحجر لحظ الغرماء

١٩ ، ٢٥ ، ٣٧ ج ٣٠ ، ٢٠٤ ج ٣٢ ان كان
معسرا وجب انظاره

١٩ ، ٢٨ ج ٣٠ ، ٢٠٤ ج ٣٢ لا يحل لهم
ان يطالبوه اذا علموا اعساره ولا يمنعه
عن الحج

٣٣ ج ٣٠ اذا ادعى الاعسار وعرف له مال
لم تقبل دعوى الاعسار الا ببينة

٤١٠ ج ٣٥ اذا كان الدين عن معاوضة
وكان له مال معروف فشهدوا بذهابه صار
بمنزلة من لم يعرف له مال

٤١٠ ج ٣٥ ان شهدوا أنه معسر عما لزمه
من الدين وعرفوا قدره صحت الشهادة ،
وتصح وان لم يعرفوا قدره اذا شهدوا بأنه
لا يقدر على وفاء شيء

٢١ ج ٣٠ لا تقبل دعوى اعساره بعد
الاعتراف بالقدرة وبعد الحجر عليه اذا لم
يبين السبب الذي ازال الملاة

٤١٠ ج ٣٥ ان ادعى أنه ليس له الا كذا
حلف عليه

٢٩ ج ٣٠ اذا قال لم يحدث لي بعد تلف
مالي شيء فالقول قوله مع يمينه

٣٣ ج ٣٠ ، ٤١٠ ج ٣٥ ، ٢٠٤ ج ٣٢ /

١٨ ج ٣٠ من لم يعرف له مال فالقول
قوله مع يمينه انه عاجز عن وفاء ما يحلف
عليه / اذا كان الدين لزمه بغير معاوضة
كالضمان

١٩ ج ٣٠ اذا حلف ان يوفيه الى شهر فهي
محمولة على حال القدره

٢١ ، ٢٢ ج ٣٠ ليس له طلب اتمام
الحكم عليه وان يدعي ذلك ويثبته عند غير
الحاكم الذي حبسه وحجر عليه بدون اذنه

١٨ ج ٣٠ اذا كان الغريم قادرا على الوفاء
لم يكن لأحد ان يلزم رب الدين بترك
مطالبته ولا يطلب منه حيلة لا حقيقة لها . .

٥١٣ ج ٢٠ « مطل الغني ظلم »
٣٤ ، ٣١ ج ٣٠ اذا طلب ان يمكن من بيع
ما يوفي دينه وجب تمكينه بقدر ذلك

٢٥ ج ٣٠ اذا لم يكن له وفاء الا الرهن
وجب اماله حتى يبيعه ، ومتى لم يمكن بيعه
الا بخروجه أو كان بيعه وهو في الحبس
ضرر عليه وجب اخراجه

٢٤ ج ٣٠ ان قال ابيعه الى أجل واحيل
الغرماء فرضبوا وأبو ان يحتالوا

٢٤ ج ٣٠ اذا طلب الغرماء تعجيل بيع
ما يمكن بيعه نقدا اذا بيع بثمن المثل

٢٦ ج ٣٠ للغريم ان يطلب كل وقت
ما يقدر عليه وهو التقسيط

٣٧ ج ٣٠ اذا لم يكن له ما يوفي به الا منافع
الوقف عليه استوفي الدين من أجرة منافع
الوقف بحسب الامكان ، فان ظهر له مال
سوى ذلك استوفي منه ما أمكن

٣٢ ، ٣٣ ج ٣٠ اذا لم يكن له الا عمل يده
لم يحل اعتقاله ولا ضربه ، يمكن من العمل
حتى يوفي بحسب الامكان

٢٠ ج ٣٠ اذا كان الدين حالا وهو قادر
على الوفاء أو مؤجلا ومحلله قبل قدوم المدين
فلهم ان يمنعه من السفر حتى يوثق برهن
أو كفيل

٢٩ ج ٣٠ ان كان السفر مخوفا كالجهاد
فلهم منعه اذا تعين عليه

٢٨ ج ٣٠ اذا كان عليه دين فاذن له
الغرماء في السفر للحج جاز وان منعه ليعمل
ويوفيهم فلهم ذلك

٣٤ ج ٣٠ لا يجوز له ان يجحد حقه
ويحلف انه لا شيء عليه اذا خاف
من الاعتقال . .

٣٥ ج ٣٠ اذا قال متى بعث هذا المملوك
فثمنه علي حرام خوفا من بعض الظلمة فان
قصد ان يوفي به الغرماء فلا شيء عليه ، وان
قصد تحريم الثمن فليل عليه كفارة

٢٢ ، ٢٣ ، ٣٧ - ٣٩ ج ٣٠ اذا امتنع من
وفاء الناس جميع حقوقهم وكان ماله ظاهرا
وصبر على الحبس عوقب بالضرب والحبس
مرة بعد أخرى حتى يؤديه

٣٧ - ٣٩ ج ٣٠ ، ٢٤٠ ج ٣٤ اذا غيب ماله
وأصر على الحبس ومن عنده امانة أو وديعة
أو غصب أو عارية أو مال للمسلمين أو عمل
ولم يردّها الى مستحقها وظهر كذبه يضرب
حتى يحضر المال أو يعرف مكانه ولا يحلف
٢٣ ج ٣٠ منهم من قدر الضرب كل مرة
بـ (٣٩) سوطا . . .

٣٦ ج ٣٠ ما بيد العبد لسيدته يوفي منه
دينه وان كتم شيئا منه عوقب حتى يظهره ،
ويباع أيضا في وفاء دينه

٢٤ ج ٣٠ للحاكم ان يبيعه ويقيم من يوفي
ويستوفي مع عقوبته على ترك الواجب

٢٣ ج ٣٠ ليس على الحاكم ان يتولى هو
بيع ماله وكوفاء دينه وان جاز له ذلك

٢٤ ج ٣٠ متى رأى ان يلزمه هو بالبيع
والوفاء زجرا له ولا مثاله عن المظل أو لشغل
الحاكم أو لمفسدة تخشى كانت عقوبته
بالضرب حتى يتولى ذلك

١٩ ج ٣٠ ان باع الورثة ووفوا من الثمن
جاز ، وان سلموه للغرماء واستوفوا ديونهم
جاز ولم يجب على الورثة ان يتولوا البيع ،
وان طلبوا من الحاكم ان يقيم لهم أمينا يتولى
ذلك جاز

٢٧٩ ج ٢٩ يوفى الدين من المال ولو كان
فيه شبهة

٣٠ ج ٣٠ اذا أخذ الغريم رأس خيل
قيمتها أكثر من باقي الدين كان ضامنا
لما زاد على قدر حقه ، وعليه أجرة ذلك ،
القول في قيمتها قول الغاصب ، الا ان يعرف
ان قيمتها أكثر ، أو تقوم بينة بالقيمة

٢٤٤ ، ٢٤٥ ج ٢٩ للبائع ان يستوفي دينه
مما لهم في يده مسن المال ولا يحتاج الى
استئذان حاكم ، المعلوم لصاحبه ان يستوفيه
من مال من هو عليه ولا يحتاج الى اذن حاكم
٢٤ ج ٣٠ اذا كان الذي عليه الحق مطله
حتى أحوجه الى الشكاية فما غرمه بسبب
ذلك على المماطل على الوجه المعتاد

٤٦ ج ٣٠ اذا أبرأت زوجها وادعت الحجر
فلما تزوجت بآخر طالب الاول بالصدّق
لا تقبل دعوى الحجر

٤٤ ج ٣٠ اذا كان عليه حقوق شرعية
فتبرع بملكه بحيث لا يبقى لأهل الحقوق

ما يستوفونه بهذا التملك فهو باطل ،
وان كان الملك مستحقا لغيره أو فيه
ما يستحقه غيره لم يصح تصرفه في حق
الغير

٢١ ، ٢٦ ج ٣٠ اذا كان حين اعتقه عليه دين
يحيط بماله ففي صحة العتق نزاع
٢٤٢ ج ٢٩ هل ينفذ تبرع من عليه دين قبل
الحجر عليه

٤٥ ج ٣٠ الأصل صحة التصرف وعدم
الحجر حتى يثبت انه محجور عليه

٢٦ ج ٣٠ ما كان في حانوت المفلس من
الأمانات فهي لأصحابها ، اذا كان قد أخذ
للناس غزلا ولم يوجد عين الغزل لم يجز
لصاحب الغزل أن يأخذ مال غيره بدلا من
ماله

٢٧ ج ٣٠ من اقام بينة ان هذا عين ماله
أخذه

٢٧ ج ٣٠ اذا اقام شاهدا وحلف مع
شاهده حكم له

٢٧ ج ٣٠ ان وجدت علامات مميزة كاسم
كل واحد على متاعه عمل بذلك

٢٧ ج ٣٠ اذا تعذر ذلك كله اقرع بين
المدعين

٢٥ ج ٣٠ لا يباع ماله الا بثمن المثل المعتاد
غالبها الا ان تكون العادة قد تغيرت تغيرا
مستقرا

٣١ ، ٣٢ ج ٣٠ اذا كان له دين على جماعة
فاتفقوا على اماله على ان يعمل في بقية ماله
ويوفيهم وكان لاحدهم دين حال فليس له
ان يأخذه دونهم

٢٧ ج ٣٠ ، ٥٤١ ج ٢٩ يجب ان يعدل بين
الغرماء بعد الحجر ، قبل الحجر فيه نزاع
٢٩ ج ٣٠ اذا تمكن الغرماء من استيفاء
حقوقهم فعليهم تخليته

المحجور عليه لحظه

٤٢ ج ٣٠ عمره سبع سنين أركبه رجل
دابة فرمته وهربت لا يلزم والده شيء

٥١ ج ٣٠ ان باع قبل ان يرشد فبيعه
باطل لا سيما ان كان قد باع بالغبن الفاحش
٥٢ ج ٣٠ اذا ادعى المشتري أنه كان رشيدا
وقامت بينة بسفاهه حكم ببطلان البيع

٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ ج ٣٠ متى صارت
رشيدة زال الحجر عنها سواء رشدها أبوها
أو الحاكم أولا ، وان نوزعت في الرشده فشهد
شاهدان به قبلت شهادتهما ولم يلتفت إلى
الأب ولا غيره ، واذا تصرفت مدة وشهد
الشاهد أنها كانت رشيدة في مدة التصرف
كان صحيحا وان كان الأب يدعي أنها تحت
الحجر

٤٥ ، ٤٦ ج ٣٠ لها على أبيها اليمين انه
لا يعلم رشدها اذا طلبت ذلك ولم يقم بينة
٤٠ ج ٣٠ ولولم يكن الشاهدان من أقارب ،
الرشده ونحوه قد يعلم بالاستفاضة

٤١ ج ٣٠ للرشيدة ان لا تصرف في مالها
الا باذن أبيها ان لم يكن التصرف واجبا عليها

٣٢٤ ، ٣٣٠ ج ٣١ اذا آانس الوصي منهم
الرشده دفع اليهم المال ولا يحتاج إلى شهود
وبغير اذن الحاكم ، ولله اثبات ذلك
عند الحاكم

٣٢ ، ٣٣ ، ٤٩ ج ٣١ بذل المال لا يجوز
الا لمنفعة في الدين أو الدنيا ومن خرج عن
ذلك كان سفيها وحجر عليه

٤٥ ، ٤٦ ج ٣٠ ليس لأبيها الولاية عليها
الا بشرط دوام السفه
٣٠٠ ج ١٥ يتولى الكافر العدل في دينه
مال ولده الكافر

٤٥ ، ٤٦ ج ٣٠ اذا كان يتصرف في مال ابنته
لنفسه كان قادحا في أهليته ومنع من الولاية
عليها كالحجر

٣٥٥ ج ٣٢ ابراء المحجور عليها باذن ابيها
 منهم اقتصم له ١٥ خ ٧٥ له ١٠ خ ٥٣ ، ١٣
 عليها ان كانت سفينة والا فالحاكم ، ولأخيها
 ان يرفع أمرها للحاكم

٤١ ، ٤٢ ج ٣٠ لأخيها الولاية عليها من
جهة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

١٧٦ ج ٣٣ المراد بالحاكم في عرف الفقهاء
العادل القادر ، ان كان مضيعا لأموال اليتامى
أو عاجزا عنها لم يجب تسليمها اليه مع
امكان حفظها بدونه

٤٤ ج ٣٠ لا يجوز ان يولى على مال اليتامى
الا من كان قويا خيرا بما ولي عليه أمينا ،
اذا لم يكن بهذه الصفة استبدل به من يصلح
٣٩ ، ٤٠ ج ٣٠ اذا ثبت أنه حدث عليها
سفه فالحجر عليها لولي الامر لا لأبيها

٤٣ ج ٣٠ اذا اشترى للتيقيم بثمان المثل
أو بزيادة للمصلحة جاز ، وبزيادة لا يتغابن
الناس بمثلها عليه ضمان الزيادة .

٥١ ج ٣٠ ليس لولي اليتيم الباسه التحرير
واسقاؤه الخمر ، يكسوه من المباح ما يحصل
به التجميل والزينة في الاعياد وغيرها ..

رضيت بهذه النفقة والا فسلم اليها كتابها
لم يملك الوكيل ان يطلق ثلاثا

١١٨ - ١٢٠ ج ٣٣ اذا وكل امرأته في بيع
أو غيره ثم طلقها ثلاثا لم تبطل الوكالة

٦٩ ج ٣٠ اذا وكل غلامه في ايجار حانوت
لشخص ثم ان المستأجر أجره لشخص فليس
للموكل ولا للمستأجر الاول الزيادة في أجره
الحانوت ، وليس للموكل مطالبة المستأجر
الثاني ، واذا أخذت منه الأجرة غصبا فله
استرجاع ذلك ، ولا يقبل قوله في انكار
الوكالة مع كونه يتصرف له تصرف الوكيل
مع علمه بذلك

١١٨ ج ٣٣ اذا وكل زوجته الثانية في
طلاق الاولى ثم طلق الثانية بطلت الوكالة

٦٠ - ٦٤ ج ٣٠ اذا مات موكله أو عزل
ولم يعلم بذلك حتى تصرف فهل ينزل قبل
العلم ، واذا أقام بينة ببلد آخر وحكم بها
حاكم من غير دعوى على المشتري

٦٢ ج ٣٠ ولو حكم ببطالان الوكالة لم يجب
على الوكيل ولا على المشتري ضمان
ما استوفاه من المنفعة

٦٥ ج ٣٠ لو وكل في بيع سلعة فباعها الى
أجل بأكثر وتلف بعض الثمن خير المالك بين
مطالبة البائع بقيمتها بنقد وبين ان يطالب
بالثمن المؤجل جميعه ، تلف بعض الثمن
على الوكيل ، اذا اصطلاحا صح الصلح عن
بدل المتلف بأكثر من قيمته في ضمانه

٥٥ ، ٥٦ / ٦٨ ج ٣٠ اذا أجر الوكيل
بنصف أجره المثل ضمن النقص ، وللمالك
ابطال الاجارة / ان كان المستأجر لم يعلم
بحال الوكيل فله ان يرجع على من غره
بما لزمه ، وزرعه محترم ، ينزل بأجرة

٤٧ ج ٣٠ اذا اعترف بمال لايتام ثم طالبه
احدهم عند الحاكم فانكر ثم طلب منه في
مرضه الابراء لم يصح الابراء

٤٨ ج ٣٠ أيتام اسرهم التتار فخاف وراثتهم
على أموالهم فكتبوا محضرا على تقدير عدمهم
وأنهم وراثتهم هل يجوز ذلك وهل لأحد أخذ
هذا الملك

٥٠ ج ٣٠ توفي وهدم أكبر أولاده بعض
الملك وانشاء ورزق فيه والورثة بطائون فلما
طلبوا القسمة قصد هدم البناء : ان كان
بناء كله من ماله فله أخذه وعليه ضمان
البناء الاول وان كان اعساده بالبناء الاول
فهو لهم

٥٢ ج ٣٠ ان كان يعامل الناس وقد اجتهد
في استعمال كاتب ثقة . . .

٢٠٢ ، ٢٠٣ ج ٣٢ اذا جنى العبد تعلق
برقبته ويخير سيده

باب الوكالة

٢٠ ج ٢٩ الاذن العرفي في التصرف بطريق
الوكالة كاللفظي ، أمثلة

٦٦ ، ٦٧ ج ٣٠ ما وجد بخط الأمير أو
اخبار به كاتبه أو لفظ وكيله في ذلك وجب
العمل به ولا يحتاج أصحاب الحقوق
الى بينة

٩٧ ، ٩٨ ج ٣٠ الوكيل له ان يوكل غيره ،
النزاع في توكيله بلا اذن الموكل

٧٥ ج ٣٠ التوكيل في اكتساب المباحات
٥٧ ، ٥٨ ج ٣٠ اذا فسخ الوكيل المأذون له
في فسخ النكاح بعد تمكين الحاكم له من
الفسخ صح ولم يحتج الى حكم حاكم
بصححة الفسخ

٥٧ ج ٣٠ اذا كان الفاسخ هو الحاكم
١٢٠ ، ١٢١ ج ٣٣ اذا قال لوكيله ان

المثل ، وان كان عالما فهو ضامن وزرعه زرع غصب ، وهل للمالك قلعه مجانا ، وهل يملكه بنفقته ، إبقاؤه بأجرة المثل ، اذا ادعى على المستأجر أنه عالم بالحال فانكر فالقول قوله بيمينه

٥٦ ، ٥٨ ج ٣٠ اذا أجر الوكيل اقطاعهم بدون أجرة المثل فلأرباب الأرض ان يضمّنوه تمام أجرة المثل ، وان كان المستأجرون علموا انه ظالم وأنه حاباهم فلاصحاب الأرض تضمينهم ، وان كانوا لم يعلموا فهل لأصحاب الأرض تضمينهم ، واذا ضمّنوهم فلهم الرجوع على هذا الغار

٥٩ ج ٣٠ اذا وكل رجلا في عمارة اقطاعه فخدعه المزارعون فسجلوه بأقل من القيمة فله مطالبة الوكيل بما نقص سواء اطلق الوكالة أو قيدها بأسوة أمثاله

٥٩ ج ٣٠ ان كان المسجل قال للوكيل هذه الأجرة هي اسوة الناس ثم تبين كذبه طالبه الوكيل أو الموكل بتمام الأجرة ان كان قد زرع الأرض

٣٦٤ ج ٢٩ اذا ضمن الوكيل عهدة السبيع أو لم يسم موكله في العقد ضمن الأرض

٧٢ ، ٥٤ ج ٣٠ الوكيل في الاستيفاء لا يصح إبرازه ولا مصالحته على بعض الحق

٧١ ، ١٦٨ ج ٣٠ اذا وكله في شراء شيء أو استنجاره ولم يوكله في الاقالة لم يكن وكيلا فيها

٣٢٦ ج ٣١ اقرار الوكيل فيما وكل فيه بلفظه أو خطه المعروف مقبول

٦٢ ج ٣٠ ان انكر الموكل قبض الثمن ولم يقم عليه بينة به فان كان الوكيل بلا جعل قبل قوله على الموكل ، وان كان بجعل ففيه قولان ، لا يقبل قول الوكيل على المشتري ، ان كان البيس مفسوخا فلهم ان يطالبوا الوكيل بالثمن ، والوكيل يرجع على الموكل ٥٤ ، ٥٥ ج ٣٠ اذا وكل فاشترى وأخذ من البائع جعلاً وضافه الى الثمن بغير علم موكله لم يجز ، لو وهبه البائع من غير مواطئة أو اتفاق

٦٧ ج ٣٠ ان كان وكله بالعشر أو وكله توكيلا مطلقا على الوجه المعتاد الذي يقتضى في العرف ان له العشر فله ذلك

٦٧ ج ٣٠ ان كان قد عمل له على ان بعضه عوضا ولم يبين له ذلك فله أجرة المثل ، وله ان يستوفيه من تركته وبدين اذنه

٧٠ ج ٣٠ اذا ارسلوا قوما واعطوهم ما ينفقونه جاز وعليهم تمام نفقتهم ما داموا في حوائجهم

٧١ ج ٣٠ ان كان يحفظ الزرع لصاحب الأرض والفلاح فله أجرته على الغلال ، وان كانت المؤنة التي يأخذها على الفلاح بقدر حقه عليه فلا بأس

٥٣ ج ٣٠ ان كان الوكيل لا يأخذ لنفسه الا أجرة عمله والزيادة يأخذها المنقطع فأنقطع هو الذي ظلم الفلاحين

باب الشركة

٧٤ ، ٩٩ ج ٣٠ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ج ٢٠ الجمهور يقولون الشركة نوعان : شركة املاك ، وشركة عقود

٩٦ ، ٩٧ ج ٣٠ اذا قطع الشريك من
اخشاب البستان شيئا له ثمر يغل بغير اذن
المالك ٠٠٠ فعليه ضمانه ، وللمالك ان
يطالب بالضمان الذين تولوا قطع الخشب

شركة العقود

٢٥٣ ، ٢٥٤ ج ٢٠ ، ٧٤ - ٧٦ ج ٣٠
جواز شركة العنان حتى مع اختلاف المالكين
وعدم اختلاطهما

٩١ ج ٣٠ اذا كان من أحدهما دابة ومن
الآخر دراهم كانت هي والدراهم رأس المال
وما ربحا فبينهما ، واذا تقاسما بيعت
الدابة واقتسما ثمنها مع جملة المال

٩٩ ج ٣٠ اذا اشترك اثنان كان كل منهما
يتصرف لنفسه بحكم الملك ولشريكه بحكم
الوكالة ، اذا علم الناس انه قسم شركاء
ويسلمون اليهم أموالهم جعلوا ذلك اذنا
لأحدهم أن يأذن لشريكه

٨٢ - ٨٦ ج ٣٠ رجل عنده قماش فطلبه
منه تاجر على ان يشتري النصف مشاعا ويبقى
النصف الآخر لصاحبه يشتركان فيه شركة
عنان وزاد عليه من الجانبين زيادة اتفقا عليها
وان المال جميعه بيد المشتري: هذه المعاملة فاسدة
من وجوه ، والمال باق على ملك صاحبه ،
ان كان قد عمل فيها المشتري الشريك فله
ربح مثله وليس عليه الزيادة التي زيدت
على ربح المثل

٨١ ، ٩١ ج ٣٠ الشركة بالعروض مسن
جنس شركة الابدان ، لو ابطالنا هذه الشركة
فحكم الفاسد حكم الصحيح في الضمان
وعدمه وصحة التصرف وفساده

٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ - ٢٨٠ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠
ج ٢٩ حكم معاملة من غائب أموالهم حرام ،
ومن غالب أموالهم حلال (١)

٣٥٣ ج ٢٠ شركة الأملاك

٩٢ ج ٣٠ الشريكان في فرس اذا لم يتفقا ان
تكون عند أحدهما ولا عند ثالث يختاراه لها
ولا طلب أحدهما مفاضلة الآخر فيها بيعت
ويقسم ثمنها بينهما

٩٢ ، ٩٣ ج ٣٠ اذا كان لشريكين فرس
فاذن أحدهما للآخر في سيره فاركب غيره
فحصل بذلك مرض أو موت ضمن الشريك
النقص والتلف

٩٤ ج ٣٠ اذا طلب الشريك في بقرة ان
يفاضله فيها لزمه ، واذا طلب بيعها بيعت
عليهما واقتسما الثمن ، واذا كان الشريك
يأخذ اللبن وكان بقدر العلف فلا شيء عليه ،
وان كان انتفاعه بها أكثر من العلف اعطى
شريكه نصيبه من الفضل

٩٥ ج ٣٠ راع معه غنم خلطا فاحتاجت الى
نفقة فباع بعضها وانفقه على الباقي يقسمون
الباقي على قدر رؤوس الأموال أو يغرم
ارباب الباقي ما انفق عنهم

٩٥ ، ٩٦ ج ٣٠ ان كان احد الشريكين
قد سلم الفرس الى الآخر فتلفت تحت يده
من غير تفريط ولا عدوان فلا ضمان عليه ،
والقول قوله بيمينه في نفي التفريط
والعدوان

الشركة بعسء تأبير الثمرة فالأظهر صحة هذه الشركة

٨٥ ، ٩١ ج ٣٠ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ج ٢٠ ، ٨٤ ، ٨٥ ج ٢٨ ما فسد من المشاركات والمضاربة والمساقاة والمزارعة اذا عمل فيها العامل استحق قسط مثله من الربح لا أجرة المثل

٨٤ ج ٢٨ ، ٨٥ ، ٨٦ ج ٣٠ / ٤٠٦ ج ٢٩ يجب في الفاسد من العقود نظير ما يجب في الصحيح / العقد الصحيح يوجب . .

٥٠٨ ج ٢٠ اذا عمل المضارب ولم يربح ثم يكن له شيء

٢٥٠ ، ٢٥١ ج ٢٩ لو خان الشريك ثم تصرف صح تصرفه في حق المالك وفي حق المشتري

٨٨ ج ٣٠ ليس له ان يدفع المال الى غيره الا باذن المالك أو الشارع ، ومتى فعل كان ضامنا

٩٠ ج ٣٠ لا ينفق المقارض على نفسه من مال المقارضة حضرا أو سفرا ولو شرطيا ، وحيث كانت له الثقة فبالمعروف

٨٢ ج ٣٠ اذا اشتركوا على ان بعضهم يعمل ببدنه كالمضارب وبعضهم بماله أو بجانه وبدنه وتلف المال أو بعضه من غير عدوان ولا تفريط لم يكن على العامل ضمان سواء كانت المضاربة صحيحة أو فاسدة

٣٥٤ ج ٢٠ اذا تحاسب الشريكان - عنده - من غير افراز كان قسمة

٧٢ ج ٢٩ اذا تعذرت القسمة وجب على الشريك البيع أو الاجارة

٨٤ ج ٣٠ ، ٦٢ ج ٢٥ لا يجوز ان يشترط اختصاص احدهما بربح سلعة معينة ولا بمقدار من الربح ولا تخصيص احدهما بالضمان

٢٠١ ، ٢٠٢ ج ٢٩ اذا أخذ السلطان من أحد الشريكين الوظائف الظلمية على المال رجع على الآخر

٨٥ ، ٩١ ج ٣٠ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ج ٢٩ ما فسد من المشاركة وجب ربح المثل ، لا أجرة المثل

٨٤ ج ٢٨ يجب في الفاسد من العقود نظير ما يجب في الصحيح

١٩٥ - ١٩٧ ج ١٩ ، ١٠١ - ١٠٥ ج ٢٩ ، ٧٤ ج ٣٠ ، ٣٥٣ ج ٢٠ المضاربة ثابتة بالسنة وعن الصحابة ، غلط من قال انها ثابتة بالاجماع بلا نص

٨٧ ، ٩٩ ج ٣٠ ، ١٠١ - ١٠٥ ج ٢٩ وهي أصل مستقل وقيست على المزارعة والمساقاة

٥٠٦ - ٥١٢ ج ٢٠ مستند من قال المضاربة على خلاف القياس ظنهم انها من جنس الاجارة ، غلطهم ، هذه العقود من جنس المشاركات

٦٢ ج ٢٥ ، ٢٢٧ ج ٣٠ لا يجوز ان يشترط لأحدهما شيء مقدر من النماء في المضاربة ١٠٩ ، ١١٠ ج ٣٠ لو اعطاه عرضا فقال بعه وضارب بثمنه

٤٧ ج ٣٠ اذا دفع مال يتيم الى عامل يشترى به ثمرة مضاربة ومعه آخر امينا عليه وله النصف ولكل منهما الربح وكان

٣٥٤ ج ٢٠ لو خسر المال بعد ذلك لم تجبر الوضعية من الربح

٤٦ ج ٢٩ المشاركات باصنافها لا توجب الوفاء مطلقا

٨٩ ج ٣٠ اذا رافع المضارب الى الحاكم وحكم عليه بدفع جميع المال وطلب منه الانظار ٠٠ فسافر عن البلدة مدة انفسخت الشركة بمطالبته المذكورة ، ويضمن المال في ذمته بتأخير التسليم عن وقت وجوبه مع الامكان

٨٦ ، ٨٧ ج ٣٠ / ١٠٢ ج ٢٩ تنفسخ المضاربة بموت المالك ، اذا علم العامل بموته وتصرف بلا اذن المالك لفظا أو عرفا ولا ولاية شرعية فهو غاصب ، الربح الحاصل بينهما / اذا اتجر في مال غيره بغير اذنه فالربح بينهما ٨٧ ، ٨٨ ج ٣٠ اذا جرى بين العامل والورثة ما يقتضى ابقاء عقد المضاربة استحق المسمى له من الربح

٢٤٣ ، ٢٤٤ ج ٢٩ اذا مات المضارب ولم يعين المضاربة قدم صاحب المال بعينه ماله على الغرماء

٤٠٦ ، ٤٠٧ ج ٢٩ اذا ترك العامل أو المضارب العمل مع بقاء العقد فهو مفرط ٨٨ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٤٨ ج ٣٠ متى فرط العامل في المال أو اعتدى فعليه ضمانه وكذلك العامل الثاني اذا جحد الحق أو كثر المال الواجب عليه أو طلب التزامهم اجارة لغير مسوغ ٨٨ ج ٣٠ لا يجوز ان يوفي العامل دينه من مال القراض الا ان يختار رب المال ٨٨ ، ٨٩ ج ٣٠ اذا ادنى العامل أنه لم

يقبض من مال القراض شيئا أو عدمه أو وقع فيه تفريط بغير سبب ظاهر لم يقبل مجرد قوله فيما خالف العادة

١٤٥ ج ٣٠ اذا دفعت اليه المال مضاربة واعطاها شيئا وقال هذا من الربح كان لها المطالبة برأس المال ولم يقبل قوله ان هذه الزيادة من رأس المال

٨٨ ج ٣٠ اذا اقر بالربح لزمه ما اقر به ، فان ادعى بعد ذلك غلطا لا يعذر في مثله لم يقبل قوله ، وان كان يعذر في مثله ففي قبوله خلاف

٦٢ ج ٢٥ ، ٧٧ ، ١٢٥ ج ٢٩ ، ١١٤ ، ١١٥ ج ٣٠ اذا دفع دابته أو سفينته الى من يكتسب عليها والربح بينهما ، ومن يدفع ماشيته أو نحله لمن يقوم عليها والصوف والولد والعسل بينهما ٠٠٠٠٠

٧٤ ، ٨١ ، ٩٩ ج ٣٠ ، ٣٥٣ ج ٢٠ جواز شركة الوجوه ، وهي ٠٠٠

٩٩ ج ٣٠ ليس لولي الامر المنع من هذه العقود

٩٨ ، ٩٩ ، ٧٣ - ٧٨ ج ٣٠ شركة الأبدان نوعان

٧٣ - ٧٥ ، ٧٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ج ٣٠ (١) ان يشتركا فيما يتقبلان من العمل في ذمتيهما ، جوزه أكثر الفقهاء

٩٩ ج ٣٠ كل منهما يتصرف لنفسه بحكم الملك ولشريكه بحكم الوكالة

٧٥ ج ٣٠ الشركة في اكتساب المباحات ٧٥ ، ٧٦ ج ٣٠ (٢) ان يشتركا فيما يؤجران فيه ابدانهم ودابتيهما اجارة خاصة ، جواز هذا النوع أصح

٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٩٩ ج ٣٠ اذا كان الحاكم لا يجوز شركة الابدان والوجوه ٠٠٠ فليس له منع الناس من مثل ذلك ولا من نظائره فيما يسوغ فيه الاجتهاد

٧٦ - ٧٨ ، ٩٧ ج ٣٠ اشتراك الشهود اذا اشتركوا فيما يكتسبون به بالشهادة قد يقال هو من شركة الابدان ، ما يستحقه كل واحد من جعل ، وما يجب عليه من العمل

٩٧ ج ٣٠ واذا عمل بعضهم أكثر من بعض ولم يكن متبرعا طالبهم بما زاد في العمل أو زيادة في الأجرة بقدر عمله ، وان اتفقوا على ان يشترطوا له زيادة جاز

٧٧ ج ٣٠ اذا استعمل جماعة في ان يشهدوا عليه ويكتبوا خطوطهم بالشهادة

٧٨ ج ٣٠ واذا اكرههم القضاة على هذه الشركة ، وما يجب على كل واحد منهم وما يجب له

٩٧ - ٩٩ ج ٣٠ اشتراك الدلائل في بيع السلع ، واذا كان احدهم سلم السلعة الى غيره من الدلائل بعلم المالك أو بالعرف جاز ، النزاع في جواز توكيله بلا اذن الموكل

٣٢ ، ٣٣ ج ٢٩ شركة المفاوضة

باب المساقاة والمزارعة

٦٠ ج ٢٥ ، ٨٨ - ٩٠ ج ٢٩ ، ٨٤ ج ٢٨ ،

٦٠ ، ٦١ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٤٩ ج ٣٠ ،

٥٠٩ ج ٢٠ المساقاة والمزارعة هل هي

جائزة : على قولين (١) انها لا تجوز ، وهذا قول . أبي حنيفة ٠٠٠ مائت واشتافعي

جوزا ما تدعو الحاجة اليه : فجوز مائت والشافعي في القديم المساقاة مطلقا وفي الجديد قصر الجواز على النخل وانعنب وجوزا من المزارعة ما يدخل تبعا اذا كان قدر الثلث فمادون - كقول مالك - أو كان قليلا لا يمكن سقي الشجر الا بسقيه كقول الشافعي ، وان كان كثيرا والنخل قليلا ففيه لأصحابه وجهان ، هذا اذا جمع بينهما في عقد وسوى بينهما في الجزء المشروط ٠٠٠٠

٦٠ - ٦٢ ج ٢٥ ، ١٠٣ ، ١١٨ ، ١٢١ ،

١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٤٠ ، ١٤١ ،

١٤٩ ج ٣٠ ، ٨٢ - ٨٤ ج ٢٨ (٢) جواز

المساقاة على جميع الأشجار والمزارعة

- الملك والاقطاع - سواء كانت الأرض

بيضاء أو ذات شجر بجزء شائع ، وهو قول

جمهور السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم

وهو مذهب الليث ٠٠٠ وفقهاء الحديث

كأحمد و ٠٠٠٠ وهو الصحيح

٥٠٦ - ٥١٢ ، ٣٥٥ ج ٢٠ ، ٨٤ ج ٢٨ ،

٧٤ ، ٧٥ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٢ - ١٢٤ ج ٣٠

مستند من قال المساقاة والمزارعة على خلاف

القياس ظنهم ان هذه العقود من جنس

الاجارة وهي لا تجوز بعوض مجهول ، وهو

قياس فاسد

٩١ - ٩٣ ج ٢٩ ، ١١٦ ، ١١٧ ج ٣٠ ،

٦٢ ج ٢٥ عذرهم مع هذا القياس ما بلغهم

من النهي عن المخابرة وعن كراء الأرض

١٠٦ - ١١٢ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ٨٧ ج ٢٩ ،

١٠٣ - ١٠٥ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٣٢ ، ١٤٠ ،

١١٦ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٢ ج ٣٠ ، ٥٠٨ ،

٣٥٥ ، ٣٥٦ ج ٢٠ الأحاديث كحديث رافع وغيره جاءت مفسرة بأنها المزارعة التي يشترط فيها لرب الأرض زرع بقعة بعينها أو شيء مقدر من النماء ، وهذا الشرط باطل بالنص واجماع العلماء ، علة المنع ، لم يكن نهيا عما فعله هو وأصحابه في عهده وبعده ٩٥ - ٩٨ ج ٢٩ ، ١١٨ ، ١٣٨ ج ٣٠ من ادلة جواز المساقاة والمزارعة معاملة النبي لأهل خيبر ومعاملة أصحابه المهاجرين والأنصار وأكابر الصحابة والتابعين ٩٧ ج ٢٩ من إبطال المساقاة والمزارعة تأول ذلك بتأويلات مردودة كقولهم ... ٩٨ - ١٠٠ ج ٢٩ ، ٣٣٣ ، ٢٠ ، ١٢٥ ، ٢٢٧ ج ٣٠ والقياس الصحيح يقتضي جواز ذلك مع عمومات الكتاب والسنة المبيحة له أو النافية للخرج ومن الاستصحاب وذلك من وجوه (١) ان هذه المعاملة مشاركة (٢) انها من جنس المضاربة (٣) ان لفظ الاجارة فيه عموم وخصوص ٣٥٦ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ج ٢٠ ، ٩٠ ، ١٠٠ ج ٢٩ ، ٦١ ، ٢٥ ج ٢٨ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٥ ج ٣٠ ، ٨٥ ج ٢٨ المساقاة والمزارعة أقرب الى العدل وأحل من المواجرة بأجرة مسماة ١١٣ - ١١٦ ، ٩٣ ج ٢٩ قول النبي « من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه والا فليمسكها » أمر استحباب ١٤١ ج ٣٠ الشهادة على المزارعة جائز ولو كان الشاهد ممن لا يجيزها

١٠٤ ج ٣٠ لو شرط لأحدهما ثمرة شجرة بعينها أو مقداراً محدوداً من الثمر لم يجز ١٠٥ - ١٠٩ ج ٣٠ لو اشترط أحدهما على الآخر ان يزرع له أرضاً أخرى أو يبضعه بضاعة يختص بربحها أو يسقى له شجرة أخرى أو استعارة دوابه لم يجز ، وكذلك اذا تواطأ على ذلك قبل العقد ١٠٦ - ١٠٩ ج ٣٠ اذا تبرع أحدهما بهدية الى الآخر مثل ان يهدي الفلاح غنماً أو دجاجاً أو غير ذلك خير المالك بين الرد ، والقبول والمكافاة عليها بالمثل أو يحسبها له من نصيبه من الربح اذا تقاسما ٢٦٢ ج ٣١ المناصب ٤٦ ج ٢٩ المشاركات باصنافها لا توجب الوفاء مطلقاً ١١٥ ج ٣٠ اذا زارعه حولا بعينه فالمزارعة عقد لازم كما تلزم اذا كانت بلفظ الاجارة ١٢٦ ج ٣٠ اذا كان له أرض فاعطاها لشخص مغارسة ... فغرس بعضها وتعطل ما في الأرض من الغرس كان لرب الأرض الفسخ ، واذا فسخ العامل أو كانت فاسدة فلرب الأرض تملك نصيب الغارس بقيمته اذا لم يتفقا على قلعه ١٤٨ ج ٣٠ اذا عرض العامل عن المعقود عليه في المساقاة قبل العمل لم يستحق شيئاً ، وبعد وجود العمل على استحقاق نصيبه فيها وعليه تمام العمل ١٢٦ ج ٣٠ اذا كان قد غرس باذن المالك باعارة أو اجارة وانقضت مدته أو كانت مطلقة فعلى صاحب الغراس أجرة المثل ، وهي

فصل

١٣٨ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٤٠ ، ١٢٤ ، ١١٠ ،
١١٨ ج ٣٠ ، ٦٢ ج ٢٥ المزارعة بالثلث
أو غيره من الأجزاء الشائعة سواء كانت
الأرض بيضاء أو ذات شجر جائز في أصح
قولي العلماء (١)

١٤٣ ج ٣٠ إذا زرع في أرض مشتركة بغير
إذن الشركاء وكانت العادة جارية بأن يكون
له نصيب معلوم ولرب الأرض نصيب معلوم
جعل ما زوعه في مقدار انصباء شركائه
مقاسمة بينهم على الوجه المعتاد

١٢٧ - ١٣١ ج ٣٠ ان كان المقطع الأول
قد أزدرعه بعمله وبذره وبقره ثم أقطع
لثاني كانت المنفعة الحادثة للمقطع الثاني
فان كان الاقطاع انتقل في نصف المدة كان
لثاني نصف المنفعة وان كان في ربعها الماضي
كان له ربع المنفعة

١٣٩ ج ٣٠ ان كان قد نعى الحرام بفعله
بأن نتج الابل أو الغنم أو زرع الأرض قسم
المال بين منفعة المال ومنفعة العامل

١٤٢ ج ٣٠ ما يستحقه الجندي (- كالثلث في
المزارعة -) ينتقل الى ورثته سواء كان
المشروط بمكتوب أو غير مكتوب ، متى شهد
شاهد عدل أو مزكى وحلف المدعي مع
الشاهد حكم له بذلك

١١٩-١٢٢، ١٣١-١٤١ ، ١٠٣ ، ١١٠ ج ٣٠ ،
٨٣ ج ٢٨ / ١٢١ ، ١٢٢ ج ٢٩ سواء كان

(١) وتقدم أول الباب أدلة ذلك والجواب
عما احتج به من منعها

البذر من رب الأرض أو من العامل أو من
ثالث / دليل ذلك النص والقياس
١٢٠ ، ١٢١ ج ٢٩ بيان نص أحمد
١١٠ ، ١١١ ج ٣٠ ، ٥١١ ج ٢٠ ، ٦٢
ج ٢٥ إذا كان البذر من العامل فهو أولى
بالصحة مما إذا كان من المالك

١١٢ ، ١١٣ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٤ ج ٣٠ ،
١١٨ - ١٢٠ ج ٢٩ ، ٥١١ ج ٢٠ من قال
ان المزارعة يشترط فيها ان يكون البذر من
المالك فليس معه حجة شرعية ولا اثر عن
الصحابة ، قياسه على المضاربة قياس فاسد ،
وليست مثل المواجهة

١٠٤ ، ١١٦ ، ١١٧ / ١١٦ - ١٢٠ ،
٢٢٧ ، ٢٢٨ ج ٣٠ من سمي المعاملة ببذر
من المالك مزارعة ومن العامل مخابرة فهو
قول لا دليل عليه / المخابرة التي نهى عنها
هي التي يشترط فيها لرب الأرض زرع
بقعة بعينها (١)

١٠٥ ج ٣٠ ، ٥٠٨ ج ٢٠ اشتراط عود
مثل البذر

١٣٢ ج ٣٠ للسلطان ان يشترط على
المقاطعة ان يتركوا في الأرض قوة اذا كان
الأول قد ترك فيها قوة والثاني محتاج اليها
١٣٢ ج ٣٠ اذا جرت العادة بأن من دخل
على قوة خرج على نظيرها ومن اعطى قوة من
عنده استوفاه مؤجلة كان اقطاع ولي الأمر
لهذا الشرط وذلك جائز

(١) وتقدم في الباب

هذا العقد أو فساد ، من الآفات السماوية ...

٢٥٦ ج ٣٠ إذا قال اضمنه بكذا وان اكله الجراد فهو عقد فاسد ، اذا كان العقد فاسدا كان الواجب رد المقبوض به ، وان كان صحيحا زيد على نصيب الباقي من المسمى بقدر قيمته ...

٢٢٠ - ٢٢٤ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ج ٣٠ ، ٦١ - ٦٣ ج ٢٩ ، ٦٩ ج ٣١ اذا قلنا لا يصح هذا العقد فقد قيل يؤجر الأرض ويساقى على الشجر بجزء حيلة ، هذا لا يجوز ان شرط أحد العقدين في الآخر

٢٨٤ ، ٢٤٠ ج ٣٠ وان لم يشترط أحد العقدين في الآخر كان لرب الأرض ان يلزمه بالأجرة عن الأرض بدون المساقاة

٢٣٣ ج ٣٠ اجارة المساكن تبعاً للأرض والشجر ، واجارة الأرض والشجر تبعاً للمساكن

٦٩ ج ٣١ لا يجوز اكراء الشجر بحال

١١١ ، ١١٢ ج ٣٠ طائفة من أصحاب أحمد جوزوا هذا العقد - اذا كان البذر من العامل - بلفظ الاجارة لا المزارعة وطائفة بالعكس

٦٢ ج ٢٥ اصح الاقوال جوازها سرّاً كان بلفظ الاجارة أو المزارعة

٩٠ ، ٩١ ج ٢٩ وروي عن جماعة من السلف المنع من اجارتها بالأجرة المسماة وان كانت دراهم أو دنائير

٩٣ ، ٩٤ ، ١١٧ - ١٢٠ ج ٢٩ من يرخص في المزارعة دون المواجرة يقول

٩٤ ج ٢٩ ، ١١٢ ، ١١٣ ج ٣٠ ومن يجوز المواجرة دون المزارعة يستدل بـ « نهى عن قفيز الطحان »

١٤١ ج ٣٠ اذا كانت حنطة بعض الفلاحين خيراً من حنطة بعض فليس للمقطع ان يخلط ذلك ويفرقه عليهم وقت البذر ، وان كانت الحنطة سواء وقد احتاج الى الخلط فلا بأس ٢٨٣ - ٢٨٥ ، ٢٢٠ - ٢٤٣ ، ١٥٢ ، ٢٥٩ ، ٣٠٩ ج ٣٠ ، ٣٤٦ ج ٢٠ ، ٦١ ج ٢٩

« الضمان والقبالة » (١) وهي ان يضمن الأرض والشجر جميعاً بعوض واحد لمن يقوم على الشجر والأرض ويكون الثمر والزرع له : فيه ثلاثة أقوال (١) أنه باطل ، هذا القول منصوص عن أحمد وهو قول أبي حنيفة والشافعي بناء على ان ذلك بيع (٢) يجوز اذا كانت الأرض هي المقصودة والشجر تابع لها وهو قول مالك (٣) الجواز مطلقاً وهو قول طائفة من أصحابنا وغيرهم وهو الصواب ، مأخذ هذا القول ، وأدلته ، والفرق بينه وبين ما نهى عنه من بيع الثمر قبل بدو صلاحه من وجوه

٢٤٤ / ١٥١ ج ٣٠ ضمان الاقطاع صحيح ، لم يفت أحد بتحريمه الا بعض أهل هذا الزمان لظنهم أنه بمنزلة المستعير / الضمانان شبيهة بالمواجرات

٢٣٥ - ٢٤٠ / ٢٤٤ ج ٣٠ اذا نقص الثمر عن الوجه المعتاد في البساتين المضمنة فهو من باب تلف المنفعة المقصودة بالعقد أو فواتها ٢٤٤ ، ٢٥٥ ، ٢٨٥ - ٢٨٧ ، ٣٠٩ ج ٣٠ اذا حصلت جائحة في هذا الضمان - قبل ظهور الثمرة وقبل بدو صلاحها أو بعدها أو بينهما - وجب وضعها على القول بصحة

(١) ويسمى - حيلة - مساقاة واجارة وتقدم ص ٢٠٦

١١٥ ج ٣٠ التفريق بينهما بأن الاجارة عقد لازم بخلاف المزارعة ممنوع
٩٠ - ٩٣ ج ٢٩ ، ١١٦ ، ١١٧ ج ٣٠
عذرهم مع هذا القياس ما بلغهم من النهي
عن المخابرة ، وعن كراء الأرض
٩٤ - ٩٧ ، ١١٩ ، ١٢٠ ج ٢٩ ، ٨٥ ج ٢٨
وذهب جميع الفقهاء الجامعون لطرقه كلهم
الى جواز المزارعة والمواجرة ونحو ذلك اتباعا
لسنة الرسول وسنة خلفائه واصحابه
وما عليه السلف وعمل المسلمين وبينوا معنى
الأحاديث التي يظن اختلافها
١١٤ ج ٣٠ المزارعة أحل من المؤاجرة بأجرة
مسماة ، تعليل ذلك
٨٥ ج ٢٨ وسواء كانت الأرض مقطعة أو
غير مقطعة من قاس المقطعة على المستعارة
فقد اخطأ من وجهين
٨٦ ج ٢٨ المربعة نوع من المزارعة
ولا تخرج عنها الا اذا استكرى بأجرة مقدرة
من يعمل له فيها
١٢٤ ج ٣٠ اذا استأجره ليطحن له طبيخا
أو يخبز له رغيفا أو يخيط له ثيابا أو يسقي
له زراعا أو يقطف له ثمرأ أو اعطاء ماء
ليسقي به قطنه أو زرعه ويكون له ربه
أو ثلثه جاز
١٢٣ ج ٣٠ اذا استأجر الأرض بجزء من
زرعها وصححناها ولم تزرع نظر الى معدل
المغل فيجب القسط المسمى فيسه ، واذا
جعلنا مزارعة وصححناها فينبغي ان تضمن
بمثل ذلك ، واذا افسدناها وسميناهما
اجارة فالواجب قسط المثل

١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٢ ، ٦٧ ج ٣٠ اجارة
الأرض بجنس الطعام الخارج منها جائز في
أظهر قولي العلماء
١١٦ ج ٣٠ اذا استأجر من يشق الأرض
ويبذر فيها ويسقيها بطعام من عنده
وقد استأجره على ان يبذر له طعاما
١١٦ ج ٣٠ اذا استأجر قوما ليستخرجوا له
معدن ذهب أو فضة أو وكازا من الأرض
بدواهم أو دنانير
١١٨ ج ٣٠ اذا كان العامل قد فرط حتى
مات بعض المقصود فاخذ المالك مثل ذلك من
أرض أخرى وجعل ذلك له بحيث لا يكون
فيه عدوان لم يحدث
١٢٢ ج ٣٠ مؤنة الحصادين على من
اشترطاه ، وان اشترطا المؤنة عليهما
فعليهما ، وان شرطاهما على احدهما فهي
عليه ، وفي الاطلاق نزاع ، ولهما اقتسام
الحب والتبن
٣١٧ ج ٣٠ يباح اللقاط اذا حصده المالك
أو الغاصب
١٤٤ ج ٣٠ اذا امتنع بعض الشركاء عن
الانفاق الذي يحتاج اليه الزرع جاز لبعضهم
ان يزرع في مقدار نصيبه ويختص به
١٤٤ ، ١٤٥ ج ٣٠ اذا طلب أحد الشريكين
من الآخر ان يزرع معه أو يهاينه وامتنع
الآخر فللأول ان يزرع في مقدار حصته
ولا أجرة عليه للشريك
١٤٦ ج ٣٠ اذا كان الوقف مشاعا على
جهتين فاعطى العامل فلاحى احدى الجهتين
بذرا فزرعوه ولم يعط الجهة الأخرى فليس
لهم مشاركة أرباب البذر

١٤٦ ج ٣٠ اذا لم يمكن الفلاحين البذر وحده لشيوع الأرض واعتناع الشركاء من المقاسمة والمعاونة ، فالزراع كله لرب البذر اذا زرع في قدر ملكه المشاع ، وان جعل ما زرع في نصيب التارك مزارعة من ارباب البذر بالمبدور من الأرض والعمل للعامل ويقسم الزرع بينهم ٠٠٠٠

١٢٣ ، - ١٢٥ ج ٢٩ « من زرع في أرض قوم بغير اذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته »

١١٥ ج ٣٠ اذا زارع حولا بعيينه فالمزارعة لازمة كما تلزم اذا كانت بلفظ الاجارة

١٤٨ ج ٣٠ من له في الأرض فلاحه لم ينتفع بها له قيمتها بعد الفسخ ٠٠٠

٨٤ ، ٨٥ ج ٢٨ ، ٦٠ ج ٢٥ اذا فسدت هذه المشاركات وجب نصيب المثل لا اجرة المثل

١٣٧ ج ٣٠ ان لم تنقص حصة الشركاء لا في الأرض ولا في الزرع فعليهم اجابة طالب القسمة ، وان امكن انقسام عوض المقسوم من غير ضرر فعل

١٤٧ ج ٣٠ اذا بذره في غير الوقت الذي يبذر مثله أو في أرض ليست على الوصف الذي اتفقا عليه فنقصت كان من ضمانه ، أقل ما عليه مثل رأس المال

١٤٩ ، ١٥٠ ج ٣٠ اذا أخذ الفلاح شيئا من غير استحقاق ظاهر كان خيانة

١٤١ ج ٣٠ لا يجوز ان يشترط على العامل شيء معين لا دجاج ولا غيره

١٠٥ - ١٠٩ ج ٣٠ لو اشترط احدهما على الآخر ان يزرع له بقعة أخرى يختص

بربحها لم يجز ، اذا تبرع احدهما بهديه ١٤٧ ج ٣٠ اذا عامله على أرض فيها حب من العام الماضي صح واستحق العامل ما شرط له

١٢٥ ج ٣٠ اذا كانت الأرض لواحد ومن الآخر البقر والبذر ومن المراجع العمل على ان لرب الأرض النصف ولهذين النصف ٢٥١ ج ٣٠ اذا حرث الفلاح أرضا وزرعها غيره وكانت مقاسمة لرب الأرض سهم وللـفلاح سهم قسم نصيب الفلاح بين الحارث والزارع

باب الاجارة

١٠٤ ج ٢٩ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ج ٢٠ الاجارة على ثلاث مراتب (١) الاجارة الخاصة : أن يستأجر عينا ، أو يستأجره على عمل في الذمة بحيث تكون المنفعة معلومة فيكون الأجر معلوما والاجارة لازمة

٢٣٣ ج ٣٠ الخراج اجارة الأرض وان لم تقدر مدة اجارتها

٥٣١ - ٥٥٢ ، ٥٠٦ ، ٥١٠ ج ٢٠ ، ٣٣٣ ج ٢٢ من جعل الاجارة على خلاف القياس قال انها بيع معدوم وبيع المعدوم على خلاف القياس ، نقد ذلك

١٦٥ ، ١٦٦ ج ٣٠ للفقهاء في الاجارة الشرعية قولان (١) انها تنعقد بما عده الناس اجارة ، أمثلة (٢) لا بد من الصيغة في ذلك ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٥٣٣ ج ٢٠ المرجع في العقود : الاجارة ٠٠٠ الى العرف ولا يشترط لفظ معين ، اذا عرف المتعاقدان المقصود انعقدت بأي لفظ من الألفاظ

١٧٦ ج ٣٠ ان كان الناظر ممن يعتقد صحة الاجارة بما جرت به العادة جاز ان يسلمه

بما هو اجارة في العرف ، وان كان لا يرى صحة الاجارة الا باللفظ كان عليه ان لا يسلمها الا اذا آجرها كذلك

١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٨٥ ج ٣٠ ليس لناظر الوقف وولي اليتيم والوكيل ان يؤجره اجارة غير شرعية

٢١٨ ، ١٦٠ ج ٣٠ اذا قال الناظر للطالب : اكتب عليك اجارة واسكن فقد آجره

١٦٥ ، ١٦٦ ج ٣٠ اذا قال اجرنى المكان الفلاني بكذا فاشهد المستاجر على نفسه دون المؤجر وسلم اليه المكان واذا اراد الساكن ان يخرج لم يمكنه صاحب المكان فهي اجارة شرعية

٥٣٣ ج ٢٠ هل تنعقد الاجارة بلفظ البيع ، التحقيق

١٨٦ ج ٣٠ العقد لا يفتقر الى اشهاد

شروطها (١) معرفة المنفعة

١٥٢ ج ٣٠ يجوز اجارة منبت القصب ليزرع فيها المستاجر قصباً ، وكذلك اجارة المقصبة ليقوم عليها المستاجر ويسقيها

١٥٣ ج ٣٠ ان استأجرها على ان يزرع فيها نوعاً من الحبوب لم يكن له ان يزرع ما هو أشد ضرراً ، ولو زرع ما هو أشد ضرراً كان للمؤجر مطالبة بالقيمة ، وان استأجرها على ان يزرع فيها ما شاء فله ذلك

٣٠٥ ج ٣٠ اجارة الأرض لينتفع بذلك انتفاع مثله بمثلها جائز

٢٤٨ ج ٣٠ ان اشترط المستاجر ان ينتفع بجميع ما في الأرض حتى في الكلا المباح

واعقاب الزرع وغير ذلك فهو شرط لازم ، وكذلك اذا كانت العادة تتضمن ذلك

(٢) معرفة الاجرة

٥١٠ ج ٢٠ الاجارة باجرة مجهولة ... من الميسر

٥٢٩ ج ٢٩ اذا اشترط على المستاجر عمارة موصوفة جاز

١٦٥ ج ٣٢ ، ٣٥٠ ج ٣٥ تصح اجارة الاجير بالطعام والكسوة .. ويرجع في ذلك الى العرف

٢٤٣ ج ٣٠ اجارة الظئر جائز بالكتاب والسنة والاجماع

١٩٧ - ٢٠١ ، ٢٤٣ ج ٣٠ ، ٧٣ ، ٧٤

ج ٢٩ قول من قال : اجارة الظئر للرضاع على خلاف القياس - لأن الاجارة عقد على منافع واجارة الظئر عقد على اللبن ، وقالوا المقصود وضع الطفل في حجرها ... - كلام فاسد

٥٣١ - ٥٥٢ ج ٢٠ الظئر تارة تستأجر باجرة مقدرة ، وتارة بطعامها وكسوتها ، وتارة يكون طعامها وكسوتها من جملة الاجرة

١٩٧ - ٢٠١ ، ٢٣٠ ، ٢٤٣ ج ٣٠ ، ٥٥١

ج ٢٠ ، ٧٧ ، ٧٨ ج ٢٩ اجارة الحيوان كالجواميس والغنم والطيور والناقة لشرب لبنها أو نسلها : (١) ان يكون المستاجر هو

الذي يقوم على هذه الدواب ، هذا اجارة ، وأولى من اجارة الظئر (٢) ان يكون صاحب

الماشية هو الذي يقوم عليها وطالب اللبن لا يعرف الا لبنها وقد استأجرها لترضع

سخالا فهو مثل اجارة الظئر ، وهل يسمى بيعا (٣) ان يشتري اللبن مدة مقدارا معيناً من ذلك اللبن يأخذه أقساطاً من هذه الماشية ، هذا جائز ٠٠٠ وهل يسمى بيعا (٤) ان لا يكون مقدارا معيناً فهو المنهي عنه بـ « لا يباع لبن في ضرع »

١٩٩ ، ٢٠٠ ج ٣٠ كما تصح الاجارة على المنافع تصح على ما يتجدد ويحدث كمياه البئر وغير ذلك

٤١٥ ج ٣٠ ، ١٢٧ ج ٣٤ تجب اجرة المثل فيما جرت العادة فيه وان لم يشترط ، أمثلة

٣٠٠ ، ٣١٩ ج ٢١ سر كراهة أحمد لبناء الحمام وشرائه وكرائه ، محامل كلامه ثلاثة (١)

١٩٤ ، ١٩٥ ج ٣٠ هل يكره كراء المصاغ بجنسه ، كراؤه بغير جنسه وأكله جائز بلا كراهة اذا اكري في مباح

١٤٣ - ١٤٦ ج ٢٥ اذا كان مبدأ الحكم بالهلال حسبت جميع الشهور بالاهلة وان كان بعضها أو جميعها ناقصا

١٤٣ - ١٤٦ ج ٢٥ وان كان مبدأ الحكم في اثناء الشهر فان كان كاملاً كمل ثلاثين وان كان ناقصاً جعل تسعة وعشرين

(٣) الاباحة في العين

١٤١ / ١٤٢ ج ٢٢ الصليب لا يجوز عمله بأجرة ولا غير أجرة / يتصدق بذلك العوض ويتوب

٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٥ ج ٣٠ اذا اكترى منفعة لفعل محرم كالغناء والزنا وشهادة الزور وقتل المعصوم والنوح كان حراماً ، وكذلك اذا اكرها لفعل ما وجب عليه ، أمثلة

٢١١-٢١٦ ج ٣٠ تحريم استئجار الشبابة ، لا حجة في حديث ابن عمر على اباحتها ، آلات الملاهي لا يجوز الاستئجار عليها

١٩٥ ج ٣٥ أخذ الأجرة والهبة والكرامة على النجاسة حرام على الآخذ والدافع

١٩٥ ، ١٩٧ ج ٣٥ يحرم اكراء الحوانيت من المنجمين ، ويجب منعهم من الجلوس في الدكاكين

٢١٥ ج ٣٠ ليس كل ما جاز فعله جاز اعطاء العوض عليه

٢٠٩ ج ٣٠ اذا استوفى تلك المنفعة ومنع العامل أجرته كان غدراً وظلماً أيضاً

٢٠٩ ج ٣٠ / ١٤١ ، ١٤٢ ج ٢٢ اذا استؤجر لحمل الخمر قضى له بالأجرة لكنها لا تطيب له : اما كراهة تنزيهه أو تحريمه فيسا جنسه مباحاً كالحمل بخلاف الزنا / فلا يجوز الانتفاع به ولا رده على صاحبه

١٤١ ، ١٤٢ ج ٢٢ المقبوض على منفعة محرمة يتصدق به ، ويتوب الى الله . صدقته بالعوض كفارة

١٨٩ ج ٣٠ اذا وزن الوزن بالعدل وأخذ أجرته ممن عليه الوزن جاز اذا وزن بالآلات الصحيحة ، وان كانت الآلات فاسدة والوزان باخساً كان من الظالمين

٣٣٥ ج ٢٩ اذا أجره حنطة لينتفع بها ثم يرد اليه مثلها مع الأجرة لم يعجز

(٤) اشتغال العين على المنفعة

٣٠٣ - ٣٠٧ ، ٣١٢ ، ٢٤٧ ، ١٧٤ ج ٣٠
اجارة أرض تصلح للزراعة جائز سواء
شملها الري أو لم يشملها اذا كانت العادة
أنه يشملها ، وما تروى أحيانا ففيه
نزاع (١)

٣٠٤ ج ٣٠ اجارة العين بمنفعة ليست فيها
اجارة باطلة

٣٠٥ ج ٣٠ اذا تنازعا في امكان الانتفاع
رجع الى غيرهما

(٥) ان تكون المنفعة للمؤجر أو مأذونا له فيها
٧٦ ج ٣١ ان كان الثاني قد استأجر المكان
من غير من له ولاية الايجار مع بقاء اجارة
صحيحة عليه فهي باطلة

١٦٣ ، ١٨٠ ، ١٨٥ ج ٣٠ اذا اكره المؤجر
على الاجارة بغير حق أو اكره بغير حق على
تنفيذها لم تصح

٢١٠ ج ٣٠ اذا لم يسم موكله في الاجارة
كان ضامنا للأجرة ، وان سماه فهل يكون
ضامنا

٣٠٨ ج ٣٢ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٧٧ ج ٣٠ ،
٣٩٩ ج ٢٩ هل له ان يؤجرها باكثر
مما استأجرها به ؟ على أقوال (١) - وهو
الصحيح - الجواز

٢٤٥ ج ٣٠ اذا أذن المعير في الاجارة جازت
١٩٩ ج ٣١ ، ١٥٦ ج ٣٠ اذا كان في استئجار
جدار الوقف مصلحة للوقف جاز
١٧٣ ج ٣٠ ، ٨٥ ج ٢٨ ايجار المقطع
للأرض يصح

(١) وانظر ما يأتي : وان أجره أرضا
بلا ماء

٦٤ ، ٦٥ ج ٣٤ قول القاضي : لها أن تؤجر
نفسها لرضاع ولدها سواء كانت مع
الزوج أو مطلقة
٢٧٢ ج ٣٢ ليس للزوجة ان ترضع غير
ولدها الا باذن الزوج

٢٧٢ ج ٣٢ اذا استأجرها لارضاع ولدها
فهل له منع زوجها من وطئها خشية ان يقل
لبنها بالحمل

يشترط في العين المؤجرة (١) معرفتها

٣٠٥ ج ٣٠ اذا استأجر أرضا لم يرها
ولم توصف له لم تصح الاجارة عند الجمهور ،
من صحيحها اثبت له خيار الرخصة ،
ان وصفت بأنها تروى كل عام فلم ترو
فله الفسخ

٣٠٧ ج ٣٠ اجارة الأرض المعينة جائزة
وان لم يعلم ذروعاتها

٣٠١ ج ٣٠ يصح استئجار الأعمى
عند الجمهور ، لا بد ان يوصف له المستأجر ،
ان وجدته بخلاف الصفة فله الفسخ

(٢) ان يعقد على نفعها دون اجزائها

١٩٥ ، ١٩٦ ج ٣٠ اذا أعطى الشمع لمن
يوقده وقال كلما نقص منه أوقية بكذا جاز
اذا أوقد في أمر مباح

(٣) القدرة على التسليم

٢٤٥ ، ٢٤٦ ج ٣٠ اذا استأجر نصف بستان
مشاع وامتنع صاحب النصف المشاع من
العمارة والسقي معه اجبر على ذلك في أصح
قولي العلماء ، وفي الثاني لا يجبر ، لكن
للآخر ان يعمر ويسقي ويمنع من لم يعمر
ويسقي ان ينتفع بما حصل من ماله

٢٤٧ ج ٣٠ ليس للمقطع الثاني ان يطالب المقطع المنفصل بما بور الفلاح من الأرض ، المقطع الثاني مخير بين مطالبة بالأجرة التي رضي بها الأول وبين أجرة المثل لما تسلمه من المنفعة

٢٤٧ ، ٢٤٨ ج ٣٠ لو قدر ان الأرض آجره اياها اجارة فاسدة وسلم اليه الأرض قبل اقطاع الثاني كان على المستاجر ضمان الأرض كلها للمقطع الثاني

٢٤٧ ، ١٦٩ - ١٧١ ، ١٧٣ ج ٣٠ اذا أجر الاقطاع ثم انتقل لغيره انفسخت الاجارة من حين انتقاله ، ان شاء الثاني آجرها لذلك المستاجر وان شاء لم يؤجره وكذلك المستاجر ، ان كان فيها للمستاجر زرع أو قصب فليس له قلعه مجاناً ، بل هو مخير أن يبقى زرعه وقصبه بأجرة مستأنفة لكن لا يلزمه بأكثر من أجرة المثل

١٧٣ ج ٣٠ ولو استأجرها غيره جاز على الصحيح وقام غيره فيها مقام الأول ، وان شاء ان يبقى زرعه وقصبه بأجرة المثل وان شاء ان يؤجره اياها برضاه

٢٥١ ، ٢٥٢ ج ٣٠ اذا استأجر من ثلاثة نفر قطعة أرض وبشر ماء معين وزرعها انشأبا ثم باع النصف لأحدهم فمن حين انتقلت اليه الانشأب فلشركته مطالبة بحقوقهم من الأجرة ، وعلى المستاجر ان يدفع للمشتري حصته من الأجرة

١٨١ ج ٣٠ اذا أجره مدة يعلم أنه يبلغ في اثنائها فأكثر العلماء يجوزون لليتيم الفسخ

١٨٧ ج ٣٠ يجب على ناظر الوقف ان يفعل مصلحة الوقف في اجارة المكان مساوية أو مشاهرة أو مياومة

٢٤٦ ج ٣٠ اذا كان الوقف على جهة عامة جازت اجارته بحسب المصلحة ولا يتوقت بعدد سنين عند أكثر العلماء

١٨٠ ج ٣٠ اجارة الوقف أربعين سنة فيها خلاف

١٦٩ ج ٣٠ اذا كان العرف في الاجارة يقتضي سنة أو سنتين أو نحو ذلك فأجر الوكيل أرض الاقطاع مدة ثلاثين سنة لم تصح

٢٧٥ ، ١٥٨ ، ١٦٤ ج ٣٠ يجوز عقد الاجارة لمدة لا تلي العقد

١٥٨ ، ١٥٩ ج ٣٠ اذا كانوا استأجروها مدة ثلاث سنين وكانت في اجارة الآخرين جازت

٢٠٣ ج ٣٠ صلاة الفرض لا يفعلها أحد عن أحد لا بأجرة ولا بغيرها ، وكذلك النافلة في الحياة أو بعد الموت

٢٠٣ ج ٣٠ اذا توفي وأوصى ان يصلى عنه بدراهم تصدق بها عنه ويخص بالصدقة أهل الصلاة

٢٠٤ - ٢٠٨ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٢ ج ٣٠ تعليم القرآن والعلم بلا أجرة أفضل الأعمال ، الصحابة والتابعون وتابعوا التابعين وغيرهم من العلماء المشهورين عند الأمة كانوا يعلمون بغير أجرة ، نزاع العلماء في جواز الاستئجار على تعليم القرآن والحديث والفقه على ثلاثة أقوال : أقربها جوازه مع الحاجة ، مأخذ العلماء

٢١٧ - ٢١٩ ، ١٩٤ ج ٣٠ اذا آجر الأرض أو الرباع كالدور والحوانيت والفنادق وغيرها كانت لازمة من الطرفين

٢١٧ ، ١١٥ ج ٣٠ لو استكراه كل يوم بدرهم ولم يوقت أجلا فهي غير لازمة ، وكلما دخل شهر فله فسخ الاجارة ، وكذلك اذا كان آجر الشهر بكذا ، أو كل سنة بكذا ولم يعين أجلا

٢١٧ ، ٢١٨ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٧٥ ، ١٨٥ - ١٨٨ ج ٣٠ اذا كانت لازمة لم يكن للمؤجر ان يخرجها قبل انقضاء المدة لأجل زيادة حصلت له في أثناء المدة ولا لغير زيادة سواء كانت العين وقفا أو طلقا وسواء كانت ليتيم أو غير يتيم

١٧٤ - ١٧٨ ج ٣٠ ليس للناظر ان يجعل الاجارة لازمة من جهة المستأجر جائزة من جهة المؤجر

١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٨٥ ج ٣٠ متى كان ناظر وقف أو مال يتيم فاسلمه الى الساكن وأمره ان يكتب عليه اجارة وطالبه بمكتوب الاجارة والأجرة المسماة وقال اني لم أؤجره اجارة شرعية كان قادحا في عدالته

١٦٥ ، ١٨٩ ج ٣٠ وكان ظلما في اقراره لهم مع امكان اخراجهم ويكون ضامنا لما فوته على أهل الوقف

١٨٦ ج ٣٠ على الناظر ان لا يؤجر حتى يغلب على ظنه انه ليس هناك من يزيد عليه ، وعليه ان يشهر المكان عند أهل الرغبات

١٨٦ ج ٣٠ ان حابا بعض أصدقائه أو بعض من له عنده يد أو غيرهم فأجرهم بدون أجرة المثل كان ضامنا لما نقص

٢٠٦ ج ٣٠ يجوز ان يعطى هؤلاء من مال المسلمين على التعليم كما يعطى الأئمة والمؤذنون والقضاة

٢٠٢ ج ٣٠ الاستئجار على الاذان والامامة ، أوهما

٩ ج ٣١ معرف على المراكب بنى مسجدا وجعل للامام أجرة : ان كان يعطيها من أجرة المراكب التي له جاز أخذها ، وان كان يعطيها مما يأخذ من الناس بغير حق فلا

١٩٠ ج ٣٠ اذا كان يختم القماش وذكر أن له جهة أخرى حلالا يعطى الأجرة منها وغلب على الظن صدقه جاز أخذها

١٩٠ - ١٩٤ ج ٣٠ اذا حجم الحاجم استحق أجرة حجمه ، ليست حراما ، يكره للحر أكلها تنزيها ، حال المحتاج اليه ليس كحال المستغني عنه ، هي خير من مسألة الناس

٥٩٩ ج ٢٨ أمر النبي ان يطعمه الرقيق والناضح

٥٠٧ ج ٢٠ لو استأجر طبيبا اجارة لازمة على الشفاء لم يجز بخلاف ما اذا جعل له جعلاً ، قصة اللدين

٢٠١ ج ٣١ على المؤجر عمارة ما يحتاج اليه المكان والذي هو من موجب العقد ...

٢٠١ ج ٣٠ اذا انفق الطبيب على المريض طالبا للعوض لفظا أو عرفا فله المطالبة به ٢٣٣ ، ٢٣٤ ج ٢٩ اذا امتنع أحد الشريكين من المواجرة أجبر عليها ، وهل يجبر على المهايأة

١٦٥ ، ١٦٦ ج ٣٠ الاجارة الشرعية لازمة من الطرفين

ضيعة مدة ثم أجرها تلك المدة أو قبل انقضائها لآخر كانت الثانية باطلة ، وللمستأجر الأول الخيار بين ان يفسخ الاجارة وتسقط عنه الاجارة من حين الفسخ - ويطالب أهل المكان هذا الثاني بأجرة المثل - وبين امضاء الاجارة ويعطي أهل المكان أجرتهم ويطالب الغاصب بأجرة المثل من حين استيلائه على ما استأجره

١٨٣ ج ٣٠ اذا ترك الأجير العمل لم يستحق الأجرة ، وان عمل بعضه أعطي من الأجرة بقدره ، وان تلف من المال شيء بسبب تفريطه ضمنه ، التفريط

٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٦١ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٥٥ ج ٣٠ اذا تلفت العين المؤجرة قبل قبضها بطلت الاجارة ، القبض

٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ج ٣٠ ، ٣٩٩ ج ٢٩ اذا تلفت عقب قبضها وقبل التمكن من الانتفاع بطلت أيضا

٢٣٩ ج ٣٠ اذا استأجر أرضا للزراعة فأصابها آفة فان كانت مانعة من الزرع فلا أجرة عليه ، وان منعه من تمام صلاحه بعد ما نبت فالأظهر أنه من ضمان المؤجر ٢٨٩ ، ٢٩٨ ، ٢٣٥ ، ١٥٣ / ٢٥٧ ، ٢٥٨ ج ٣٠ وان تعطل نفعها بعض المدة لزمه من الأجرة بقدر ما انتفع به كما لو أصاب الأرض جراد أو نار أو جائحة اتلفت بعض الزرع نقص من القيمة بقدر ما نقص من الزرع

١٨١ ج ٣٠ متى أجر الوصي بدون قيمة المثل كان ضامنا ولم تكن اجارة لازمة لليتيم بعد رشده ، ان كان المستأجر عالما كان ضامنا ١٨٦ ، ١٨٧ ج ٣٠ لو تغيرت أسعار العقار بعد الاجارة لم يملك الفسخ

١٨٧ ج ٣٠ ما ذكره بعض متأخري الفقهاء من التفريق بين ان تكون الزيادة بقدر الثلث أو أقل فهو قول مبتدع

١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ج ٣٠ اذا زاد على المستأجر بعد ركون المؤجر الى اجارته كان قد سام على سوم أخيه

١٨٦ ، ١٨٧ ج ٣٠ ولو زاد عليه بعد العقد وامكان الفسخ فهو مثل الذي يبيع على بيع أخيه ، فكيف اذا زاد عليه مع وجود الاجارة الشرعية ، عقوبته

٥٤٨ ج ٢٩ لا يجبر صاحب الدابة ان يكتري لها ، ولو اكره على ذلك لم يجز ان يؤخذ منه زيادة على ثمن المثل

٩٨ ج ٢٨ ، ٣٠ ج ٢٩ لو اضطر ناس الى السكنى في بيت انسان أو مكان يارون اليه فعليه ان يسكنهم مجانا اذا كان مستغنيا عن تلك المنفعة أو عوضها

١٨٣ ج ٣٠ اذا كان ينقل الناس بلا أجرة فترك الأجرة للفقراء أفضل ، وان كانوا أغنياء وهناك محتاج فأخذه لأجل المحتاج أفضل

تسعير أجرة العمال (١)

١٧٩ ، ١٨٠ ج ٣٠ ، ٧٦ ج ٣١ اذا أجر

٢٦٢ ، ٢٦٣ ج ٣٠ وكذا اذا سرق ماله
أو احترق من الدار أو سرق سارق زرعه
١٩١ / ١٩١ - ٢٩٨ ج ٣٠ اذا استأجر
أرضا للزراع فانقطع الماء عنها بعد زرعها
فان حصل معه بعض المنفعة وجب من الأجرة
بقدر ذلك ، وان تعطلت المنفعة كلها فلا أجرة
/ لا فرق بين انقطاع الماء وبين الغرق
ونحوه ، شبهة من فرق بينهما

٣٠١ ج ٣٠ اذا كانت التقاوى من الملاك بذرا
في الأرض وجاء برد أهلك الزرع بعد اقباله
فلا ضمان على الفلاحين ، وان كانت قرضا
مطلقا في الذمة فهي في ذمة المقترض

٣١١ ج ٣٠ اذا استأجر ما تكون منفعته
اجارة للناس كالحمام والفندق والقيسارية
فنقصت المنفعة المعروفة حط عن المستأجر
من الأجرة بقدر ما نقص من المنفعة

٢٤٥ ج ٣٠ اذا استأجر نصف بستان
مشاع واتفق مع صاحب النصف الآخر على
العمارة فعمر المستأجر نصيبه وامتنع الآخر
حتى سرق أكثر الثمرة وامتنع أيضا من
السقي حتى تلف أكثر الثمرة فعليه ضمان
ما تلف من نصيب شريكه (١)

٢٠٧ ، ٢٠٨ ج ٣٠ ما تلف من الزرع فهو
من ضمان مالكة لا يضمه له رب الأرض

(١) تقدم أصل البحث في «وضع الجوانح»
وأدلة ذلك ، والخلاف فيه ، والجواب
عما استدلل به من منع ذلك ، وما هي
الجائحة ، وتحديد لها ، ومتى
توضع ص ٢٠٦

٢٨٩ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٢٣٥ ، ١٥٣ ، ٢٥٨ ،
٢٥٧ ، ٢٠٨ ج ٣٠ ان زال بعض نفعها
المقصود وبقي بعضه فهذا نوعان (١) حصول
بعض المنفعة في نفس المكان الواحد والزمان
الواحد : مثل ان يمكنه زرع الأرض بغير
ماء ويكون زرعها ناقصا أو كان الماء ينحسر
عن الأرض التي غرقت على وجه يمنع بعض
الزراعة أو نشوء الزرع . . . فلأصحابنا
وجهان (١) انه لا يملك الا الفسخ (٢) انه
يخير بين الفسخ وبين الأرض . لو قيل
هنا ليس له الا المطالبة بالأرض لكان أوجه
وأقرب من قول من يقول ليس له اذا تعقب
المنفعة الا الرد دون المطالبة بالأرض

٣٠٠ ، ٢٥٧ ج ٣٠ كيف يتقدر الأرض

٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ج ٣٠ (٢) حصول
المنفعة في بعض زمان الاجارة أو بعض أجزاء
العين المستأجرة . فهذا تقسط فيه الأجرة
على قدر ذلك ، ويجب بقسط ما حصل من
المنفعة ، وتكون الأجرة مقسومة على قدر
قيمة الأمكنة والأزمنة لا بأجزاء الزمان ، مثال
٢٩٠ ج ٣٠ وان بقي من المنفعة ما ليس
هو المقصود مثل ان ينقطع الماء عن الأرض
المستأجرة للزراع ويمكن الانتفاع بها بوضع
حطب أو نصب خيمة في دار انهدمت وصيد
السماك في الأرض التي غرقت فهل تبطل
الاجارة

٢٦٢ ج ٣٠ اذا تلف المال الذي استأجر
الدابة لأجله فالأجرة عليه

١٥٧ ج ٣٠ ليس للمؤجر فسخ الاجارة
بمجرد موت المستأجر ، بل يوفونه كما يوفيه
الميت ، وهو أظهر القولين

٣٠٠ - ٣٠٢ ج ٣٠ ما يتوهمه بعض الناس :
ان جائحة الزرع في الأرض المستأجرة توضع
من رب الأرض أو يوضع من رب الأرض
بعض الزرع قياسا على جائحة المبيع في الثمر
غلط

٣٠١ ، ٣٠٢ ج ٣٠ نظير الأرض المستأجرة
للازدراع الأرض المستأجرة للغراس والبناء
٢٣٩ ج ٣٠ ان اصابته الآفة بعد تمكن
المستأجر من أخذ الزرع وجبت الأجرة على
المستأجر

٢٣٩ ، ٢٦١ ج ٣٠ لو فرط المستأجر في
استيفاء المنافع حتى تلفت كانت من ضمانه ،
وان تلفت بغير تفريط كانت من ضمان
المؤجر

١٧٤ ج ٣٠ اذا كانت الأرض مما يروي
غالبها صحت اجارتها قبل شمول الري لها ،
واذا طلب الزيادة فليس له الا الأجرة المسماة

٣٠٤ - ٣٠٧ ، ٣١٢ ج ٣٠ ان شملها الري
وأمكن الزرع المعتاد وجبت الأجرة ، وان لم
يرو منها لم يجب عليه شيء ، وان روي بعضها
وجب من الأجرة بقدره ، وان قال - من ظن
ان الأرض لا تجوز اجارتها قبل ريهها -
أجرتكها مقيلا ومراحا ، أو اطلق

١٦٧ ج ٣٠ ، ٧٦ ج ٣١ اذا غصب الأرض
المستأجرة وبنى فيها خير المستأجر بين ان
تفسخ الاجارة بهذا السبب وتسقط عنه
الأجرة وبين ان يمضى في الاجارة ويطالب
الغاصب بأجرة ما انتفع به من الأرض ،
ويخير بين أن يبقى بنائه فيها وبين ان
يزيله ان كان مما دخل في عقد اجارته

١٦١ ج ٣٠ اذا استأجر دارا وبجواره رجل
سواء لم يعلم به حال العقد فله الفسخ
ولا أجرة عليه من حين الفسخ

١٨٢ ج ٣٠ اذا كان المستأجر لم يعلم بأن
هذا الحمام اذا أديرت يحصل من أدارتها
الضرر الذي ينقص قيمة المنفعة فله الفسخ ،
والقول قوله في عدم العلم مع يمينه

١٦٣ ، ١٧٠ ج ٣٠ اذا كان المستأجر
قد دلس على المؤجر وغره حتى استأجر بدون
قيمة المثل ٠٠ فله فسخ الاجارة ، ويطالبه
بأجرة المثل

١٦٨ ج ٣٠ اذا تعذر استيفاء المستأجر
الأجرة التي يستحقها فله فسخ الاجارة

٥٤٥ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ج ٢٠ جواز بيع العين
المؤجرة ، واذا كان فيها للبائع منفعة

٢٤٦ ج ٣٠ ما قطعه المستأجر من الأشجار
فعليه ضمانه

١٩٦ ج ٣٠ اذا اذنوا في غسل المنديل
المزركش فتعدت عليه أمة الصانع في صقل
الذهب فتقرض ضمن ما نقصت القيمة ،
وان تراضوا بأن يأخذ الصانع المنديل
ويعطيهم قيمته التي تساوي في السوق قبل
التقرض جاز ٠٠٠

٢٥٣ ، ٢٥٤ ج ٣٠ لا يلزم الراعي شيء
اذا لم يكن منه تفريط ولا عدوان

٢٥٣ ، ٢٥٤ ج ٣٠ اذا ادركها الموت فينبغي
للراعي ان يذكيها ولا ضمان عليه ، وكذلك
غيره

بألاجارة فزرعهم بأجرة المثل ، وإن لم يستعملوه فهل لرب الأرض قلعه بما انفقوه وإن اختار بقاءه والمطالبة بأجرة المثل

٢١٨ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ج ٣٠ إذا سكنوا غصبا فللمالك أن يخرجهم ولا يطالبهم بالأجرة المسماة بل بأجرة المثل

٨٦ ، ٢١٩ ، ٤٠٨ - ٤١٠ ج ٣٠ يجب في الاجارة الفاسدة أجرة المثل

٤٨ ج ٣٠ يضمن في الفاسد نظير ما يضمن في الصحيح

٢٤٩ ج ٣٠ إذا كان الذي ادعى عليه أن الأرض استؤجرت له قد استغل الأرض وجب عليه ضمان المنفعة ، وإن لم يعترف أنه استوفاهما بطريق الاجارة ولا بإذن المالك فهو غاصب .

١٨٩ ج ٣٠ إذا ادعى الناظر أن الاجارة كانت فاسدة وادعى المستأجر أنها كانت صحيحة فالقول قول من يدعي الصحة ٧٢ ج ٢٤ ، ٥٢٠ - ٥٢٥ ج ٢٩ « أجرة المثل » إنما تقدر بالمسمى إذا كان هناك مسمى يرجعان اليه

باب السبق

٢٢٤ - ٢٢٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ج ٣٢ ، ٤٩ ج ٣١ ، ٢١٦ ج ٣٠ جواز السباق بالأقدام والمصارعة وغير ذلك إذا كان بغير عوض ولم يكن فيه مضرة راجعة

٢٤٦ ، ٢١٩ ج ٣٢ اللعب بالحمام منهي عنه ولو من غير قمار ، من أشرف على الجيران ٠٠٠ أو رماهم بالحجارة لأجل ذلك عزر ومنع

٢٥٥ ج ٣٠ إذا تسلم غنما وسلمها لصبي عمره (١٢) سنة فذهب منها شيء ضمنه الراعي

١٥٥ ج ٣٠ هل تملك الأجرة بالعقد ؟ ويملك المطالبة بها إذا سلم العين ، لا يلزم تعجيل الأجرة ، ولا تجب الا باستيفاء المنفعة

١٥٦ ج ٣٠ إذا كان المؤجر وقفا ونحوه فليس للناظر تعجيل الأجرة كلها من غير حاجة الى عمارة ونحوها ، ولو شرط ذلك لم يجز

١٥٤ - ١٥٧ ج ٣٠ إذا استأجر أرض بستان بأجرة مقسطة ثم توفي وطلب من أولاده تعجيل الأجرة بكما لها لم يجب عليهم ، وإذا لم يثق أهل الأرض بذمتهم فلهم أن يطلبوهم بمن يضمن لهم الأجرة في أقساطها ١٥٥ ج ٣٠ إذا كانت مؤجلة لم تطلب الا عند محل الأجل

٨٨ ، ٧٧ ، ٨ ج ٣١ إذا استأجر قطع أرض وقف وغرس فيها غراسا وأثمر وانقضت مدة الايجار فاراد نظار الوقف قلع الغراس فليس لهم ذلك ، لهم المطالبة بأجرة المثل ، أو تملك الغراس بقيمته ، أو ضمان نقصه إذا قلع

١٥٩ ج ٣٠ إذا استأجر الأرض وفيها زرع للغير أبقى بأجرة المثل

١٧٥ ج ٣٠ إذا فسخ المستأجر الاجارة فإن كانا قد تقايلا أو فسخا بحق فعليه من الأجرة بقدر ما استولى على الأرض وله قيمة حرثه بالمعروف

١٨٤ ج ٣٠ ما زرعه زائدا عما يستحقونه

أو صلة الرحم أو بر الوالدين أو ما يجب فعله من نظر في ولاية أو امامة أو غير ذلك ٢١٨ ج ٣٢ وكذلك اذا اشتملت على محرم أو استلزمت محرما كالكذب واليمين الفاجرة والخيانة أو على الظلم والاعانة عليه ، أو استلزمت فسادا غير ذلك مثل اجتماع على مقدمات الفواحش أو التعاون على العدوان أو غير ذلك ، ومثل ان يفضي اللعب بها الى الكثرة والظهور الذي يشتمل معه على ترك واجب أو فعل محرم ، علقت التحريم ٢٢٠ - ٢٤٣ ، ٢١٦ ، ٢١٨ - ٢٢٣ ج ٣٢ ومنه ما هو محرم عند الجمهور وهو ما اذا خلى عن ذلك كله

٢٢٣ - ٢٣٩ ، ٢٤١ - ٢٤٣ ج ٣٢ من أدلة تحريم الشطرنج ونحوه وان لم يكن بعوض وجوه ، علة التحريم ، ما في ذلك من المفساد ، ليس في ذلك مصلحة معتبرة أو مقاومة ، غايته انه يلهي النفس ويريحها

٢٢٩ - ٢٣١ ج ٣٢ في المباحات ما ترتاح به النفوس ويغنى عن الألعاب المحرمة

٢١٨ - ٢٢٣ ، ٢٤٤ - ٢٤٦ ج ٣٢ ، ٢٨٣ ج ١٩ ، ٥١٠ ج ٢٠ تحريم اللعب بالنرد بعوض مجمع عليه

٢١٦ - ٢١٨ ج ٣٢ اذا اشتمل الترد على ترك واجب أو فعل محرم أو استلزم محرما ٥٥٥٥ حرم بالاجماع

٢٢٠ - ٢٢٣ ، ٢٤٦ ج ٣٢ « من لعب بالنرد شيرفكانما غمس يده في لحم خنزير ودمه » « فليشق الخنازير » « فقد عصى الله ورسوله »

٥٦٦ ، ٥٦٧ ج ١١ ، ٢١٦ / ٢١١ - ٢١٦ ج ٣٠ الترخيص للصغار في اللعب في الأعياد ، لعب عائشة / وزمارة الراعي

١٢٨ ، ١٢٩ ج ٩ / ٢٢٣ ج ٣٢ ، ٢١٦ ج ٣٠ ما ينبغي ان يلهو به المرؤ ويتحدث به / « كل شيء يلهو به ابن آدم فباطل الا رميه بقوسه ٥٥٥ »

٢١٦ - ٢١٨ ج ٣٢ ان اشتملت المسابقة والمناضلة على ترك واجب أو فعل محرم : مثل ان تتضمن تأخير الصلاة عن وقتها أو ترك ما يجب فيها من أعمالها الظاهرة أو الباطنة ، أو تشغل عن واجب في غير الصلاة من مصلحة النفس أو الأهل أو الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر أو صلة الرحم أو بر الوالدين أو ما يجب فعله من نظر في ولاية أو امامة أو غير ذلك ، أو اشتملت على محرم أو استلزمت محرما كالكذب واليمين الفاجرة والخيانة أو على الظلم والاعانة عليه حرمت ٥٥٥

٢١٦ - ٢٣٩ ، ٢٤٣ - ٢٤٥ ج ٣٢ ، ٥١٠ ج ٢٠ ، ٢٨٣ ج ١٩ اللعب بالشطرنج منه ما هو محرم بالاجماع - وهو ما كان بعوض

٢١٦ - ٢١٨ ج ٣٢ وكذلك اذا اشتمل اللعب بها على ترك واجب أو فعل محرم مثل ان يتضمن تأخير الصلاة عن وقتها أو ترك ما يجب فيها من أعمالها باطنا أو ظاهرا

٢١٨ ج ٣٢ وكذلك اذا شغل عن واجب في غير الصلاة من مصلحة النفس أو الأهل أو الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر

٢٥٦ - ٢٦٠ ج ٣٢ التشبه بالبهاشم في أصواتها وأفعالها مذموم منهي عنه مثل ان ينبج نبيج الكلاب أو ينهق نهيق الحمير ونحو ذلك

٢٢٧ ج ٣٢ ما كان معيناً على ما أمر الله به ورسوله في (واعدوا لهم ٠٠) جاز بجعل وغير جعل

٢٢ ج ٢٨ اذا اخرج ولي الأمر من بيت المال للمتسابقين بالنشاب والخيول والابل ونحو ذلك جاز ، ولو تبرع مسلم بذلك كان مأجوراً ، وان اخرجاً جميعاً العوض وكان معهما آخر محللاً يكافيهما ، أولم يكن بينهما محلل فبذل احدهما شيئاً طابت به نفسه أطعم به الجماعة أو أعطاه لمعلمه أو لرفيقه جاز (١)

٢٢٣ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ج ٣٢ ، ٤٩ ج ٣١ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ج ٣٠ « لا سبق الا في خوف أو حافر أو نصل »

٢٢٧ ، ٢٥٣ ج ٣٢ ، ٤٩ ج ٣١ المغالبات ثلاثة أنواع (١) ما كان معيناً على ما أمر الله به ورسوله في قوله (واعدوا لهم ٠٠٠) فيجوز بجعل وبغير جعل (٢) ما كان مفضياً الى ما نهى الله عنه كالنرد والشطرنج فمنهي عنه بجعل وبغير جعل (٣) ما كان فيه منفعة بلا مضرة راجحة كالمسابقة ٠٠ فيجوز بلا جعل

(١) انظر تعلم الرمي والفروسية وصناعة القتال وحكم الرمي بالقوس الفارسية ص ١٦١ - ١٦٣

٢١٩ - ٢٢٣ ، ٢٤١ - ٢٤٤ ج ٣٢ ان خلا النرد عن العوض فهو محرم عند الجمهور ٢٢٣ - ٢٣٩ ، ٢٤١ - ٢٤٣ ج ٣٢ من أدلة تحريم النرد وان لم يكن بعوض وجوه ، علة التحريم

٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٤١ - ٢٤٤ ج ٣٢ اذا اشتمل النرد والشطرنج على عوض أو خلوا عن عوض فالشطرنج شر من النرد ، وان اشتمل النرد على عوض فالنرد شر

٢٤٣ ج ٣٢ النرد كان معروفاً عند العرب فلذلك جاء في الأحاديث ، الشطرنج أصله من الهند ، ثم انتقل الى الفرس ، لم يعرف عند العرب الا بعد ان فتحت البلاد

٢٢٠ ، ٢٤٥ ج ٣٢ تنازع العلماء هل يسلم على اللاعب بالشطرنج

٢٣٨ ج ٣٢ عذر من استجاز الشطرنج والنرد من السلف

٢٤٥ ج ٣٢ ما روي عن سعيد بن جبير من اللعب بها : لما طلبه الحجاج للقضاء ٠٠

٢٢٠ ، ٢٢١ ج ٣٢ المغالبات المشتملة على القمار من الميسر سواء كانت بالجوز أو بالكعب أو البيض

٢٥٣ ج ٣٢ النصار بين الديوك والنطاح بين الكباش

٢٥٠ ج ٣٢ المغالبة على هذه الأزجال كوصف الرردان وعشقهم ومقدمات الفجور بهم وكل ما فيه اعانة على الفاحشة والترغيب فيها حرام ، والمراهنة في ذلك وغير المراهنة ظلم وعدوان ، تحريم ذلك أعظم من تحريم النرد والنيابة ولو كان المال من أحدهما أو من غيرهما

٥١٤ ج ٢٠ باب العارية

٢٢٩ ج ٣٠ يجوز اعراء الشجر كما يجوز افقار الظهر

٣٥٢ ج ٢٠ يجب المثل في العارية بحسب الامكان مع مراعاة القيمة ، وهو اعدل ممن اوجب القيمة من غير المثل

٣١٥ ج ٣٠ اذا طلب منه دابة فلما وصل الى الفندق مانت ففيها قولان (١) لا ضمان عليه اذا تلفت بلا تفريط ولا عدوان (٢) عليه الضمان

٣١٤ ج ٣٠ اذا استعارت زوجي حلق وفرطت في حفظها لزمها غرامتها ، وان لم تفرط ففيه نزاع . . .

٣١٦ ج ٣٠ اذا قال الأمير لأحد رجلين عنده : اطلب سيف رفيقك على سبيل العارية فاجاب وأخذه الأمير فعدم عنده لم يكن على الرسول ضمان ، الضمان على الأمير ان فرط أو تعدى ، وان لم يفرط ففي ضمانه نزاع ٨٥ ، ٨٦ ج ٢٨ اذا أذن المستعير في الاجارة جازت

٣١٤ ج ٣٠ اذا اعار نصيب الشريك بغير اذنه فمات الفرس فله مطالبة المعير المتعدي بقيمة نصيبه ومطالبة المستعير أيضا

٢٤٩ ، ٢٥٠ ج ٣٠ اذا ادعى المزدرع انه زرعيا بطريق العارية وقال المالك بطريق الاجارة فانقول قول رب الأرض ، أو تنازعا في دابة فقال اعرتني وقال المالك بل اكريتك ٢٥٠ ج ٣٠ هل يطالب بالأجرة التي ادعاها أو بأجرة المثل أو بالأقل منهما

باب الغصب

٢٣٦ ج ٣٢ الظلم الذي يتعين فيه الظالم أعظم من ظلم لا يتعين فيه ، ظلم الفقير أعظم من ظلم الغني

٣١٨ ج ٣٠ ليس لأحد ان يستولي على أرضه بغير حق

١٨٣ ج ٣٠ الحر المسلم قد يستولي عليه الكفار وقد يستولي عليه الفجار باستعماله بغير اختياره ولا اذن الشارع كمن يجبر الصنائع كالخياطين والفلاحين بغير حق ، الاستيلاء على النفوس بغير حق اسر

٢٦٠ - ٢٦٢ ج ٢٩ اذا غصب من يطبخ له أو ينسج له فينظر النفع الحاصل في تلك العين بعمل المظلوم فيعطي أجره ، وان تعذر معرفة ذلك تصدق به عنه

٢٣١ ج ٣٠ ، ٣٢١ ، ٣٣٠ ج ٣١ اذا اشترى ببيعة بثمن بعضه له وبعضه منسوب فالنصف الآخر يدفع الى صاحبه ان أمكن والا تصدق به

٣٢٠ ج ٣٠ نتاج الدابة للمالكها ولا يحل للغاصب

٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٩ ، ٣٧٨ ، ٣١٨ ج ٣٠ المال المغصوب اذا عمل فيه الغاصب حتى يحصل منه ثناء فيه أربعة أقوال (١) أنه للمالك وحده (٢) يتصدق به (٣) يكون للمعامل أجرة عمله ان كانت العادة جارية بمثل ذلك (٤) بينهما كما يكون بينهما اذا عمل بطريق المضاربة والمساواة والمزاوعة . هذا اعدل الأقوال

٣١٩ ج ٣٠ اذا غرس نخلة في أرض الغير فالنخلة له وعليه أجرة الأرض لأهلها اذا ابقوها

٢٤٣ ، ٢٤٤ ج ٢٩ اذا خلط المنصوب بمثله على وجه لا يتميز فهل يكون كالاتسلاف - فيبقى حق المظلوم في الذمة - أو حقه باق في العين - فله أن يأخذ من عين الخلطة بالقسمة فيه وجهان

٣٢٥ - ٣٢٧ ج ٣٠ الأموال التي بأيدي هؤلاء الأعراب المتناهبين : اذا كان الخيب بين طائفتين معروفتين نظر قدر ما أخذته كل طائفة من الأخرى ، ان كانا سواء تقاضيا وأقر كل قوم على ما بأيديهم وان لم يعرف عين المنهوب منه

٣٢٧ ج ٣٠ وان كان قدر المنهوب مجهولا حمل على التساوي ، ويقر كل واحد على ما في يده اذا تاب

٣٢٧ ج ٣٠ واذا عرف ان في ماله حلالا مملوكا وحراما لا يعرف مالكة وعرف قدره قسم المال على قدر الحلال والحرام ، ويتصدق بالحرام عن أصحابه

٣٢٨ ، ٣٢٧ ج ٣٠ وان لم يعرف مقدار الحلال والحرام جعل نصفين ، وأوصل النصف الثاني الى أصحابه ان عرف قسم والا تصدق به

٣٢٧ ج ٣٠ عمر شاطر عماله على انشام ومضر والعراق لما رأى أنه اختلط بأموالهم شيء من أموال المسلمين ولم يعرف لأعيان المملوك ولا مقدار ما أخذه هؤلاء من هؤلاء

٣٢٨ - ٣٣٠ ج ٣٠ اذا كان جميع ما بيده أخذ من الناس بغير حق ٠٠٠٠ فهذه الأموال مستحقة لأصحابها ، يقتسمون ما وجدوه على قدر حقوقهم ، فاذا لم يعرف مقدار ما غصبه ولا أعيان الغرماء كلهم فمن أخذ منهم من هذه الأموال قدر حقه لم يحكم

٣١٨ ج ٣٠ ليس لأحد ان يستولي على أرضه بغير حق ، له ان يطالب من زرع في ملكه بأجرة المثل وله ان يأخذ الزرع ان كان قائما ويعطيه نفقته

٧٩ ، ٨٠ ج ٣١ اذا انتفع الورثة بالعين الموقوفة على وجوه البر أو وضعوا أيديهم عليها فعليهم أجرة المنفعة

٥٦٢ ج ٢٠ من غير مال غيره بحيث يفوت مقصوده عليه فله ان يضمه اياه

٥٦٢ ، ٥٦٣ ج ٢٠ ، ٢٤٣ ج ٢٩ اذا تصرف في المنصوب بما ازال اسمه ففيه ثلاثة أقوال (١) انه باق على ملك صاحبه وعلى الغاصب ضمان النقص ولا شيء له في الزيادة (٢) يملكه الغاصب بذلك ويضمنه لصاحبه (٣) يخير المالك بين أخذه وتضمن النقص وبين المطالبة بالبدل ٠ وهو اعدل الأقوال ٣٢٠ ج ٣٠ اذا انزى على بهائمه فحل غيره فالنتاج له ، ان كان ظالما في الانزاء بحيث يضر بالفعل فعليه ضمان نقصه

٣١٨ ج ٣٠ اذا سرق البذر وبذره ولم يعرف مالكة تصدق بمقدار البذر ، والزيادة مزارعة ٠٠٠

فصل

٣٣٠ ، ٣٣١ ج ٣٠ اذا أخذت لهم غنم أو غيرها من المال ثم ردت اليهم أو بعضها وقد اشتبه ملك بعضهم ببعض فان عرف قدر المال تحقيقا قسم الموجود بينهم على قدره ، وان لم يعرف الا عدده قسم على العدد ان لم يعرف الرجحان ، وان عرف وجهل قدره اثبت منه القدر المتيقن واسقط الزائد المشكوك فيه

بأنه حرام ، وان ظهر فيما بعد غرماء ولهم قسط من ماله كان لهم المطالبة بقدر حقوقهم ٣٢٩ ، ٣٣٤ ج ٣٠ اللص الذي يسرق أموالا ويخلطها لا يحرمها على أصحابها ، يقتسمونها بينهم على قدر حقوقهم ، ان جهل مال الرجل لكونه باعه ٠٠ فعوضه يقوم مقامه

٢٦٠ - ٢٦٣ ج ٢٩ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ج ٣٠ لو اختلطت دراهمه ودنانيره بما غصبه من الدراهم والدنانير لم يوجب تحريم ماله عليه ، الواجب ان يخرج من ذلك القدر المحرم ، لو اخرج مثله من غيره ففيه وجهان ٣٢٥ ج ٢٩ اذا اطعم المال لضعيف لم يعلم بالغصب فلا اثم ولا غرم عليه لصاحبه ٣٣٠ ج ٣١ تبرأ ذمة كل غاصب اذا وصل المال الى مستحقه ولو كان بفعل غير الغاصب ولا تعد

٣٨٩ ج ٢٩ اذا افتزع المبيع من يد المشتري فله ان يطالب بالثمن الذي قبضه ، وان اخذت منه الأجرة وهو مغرور رجع بها على البائع الفار

٣١٩ ج ٣٠ وللمشتري ان يرجع على الغاصب بالثمن الذي قبضه منه سواء كان عالما بالغصب أولا

٦٥ ج ٣٠ اذا لم يعرف المشتري بالغصب فليس عليه الا الثمن المسمى

٣٣٦ ج ٣٠ اذا عرف ان للأرض مالكامعينا وقد اخذت منه بغير عوض فلا يعمل فيها بغير اذنه أو اذن وليه أو وكيله

٣٨٩ ج ٢٩ اذا كان المشتري عالما بالغصب فهو ظالم ضامن للمنفعة

٣٢٦ ج ٢٩ اذا غصب رجل جارية فاشتراها منه انسان واستولدها أو وهبه اياها فأولادها من المغرور احرار ، هل للمالك تضمين هذا المغرور ثم يرجع على الفار

٣٢٥ ج ٢٩ اذا علم فيما بعد انه مسروق لم يستقر عليه ضمان

٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤٠ ، ٣٩١ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ج ٣٠ يجب العدل في « المظالم » التي تطلب من الشركاء : مثل المشتركين في قرية أو مدينة اذا طلب عليهم شيء يؤخذ من أموالهم أو رؤوسهم ٠٠٠٠٠٠ أمثلة

٣٣٩ - ٣٤٢ ج ٣٠ ليس لبعض الشركاء ان يظلم بعضا فيما يطلب منه بأن يحتال على أن لا يؤخذ منه شيء ويقول اني لم اظلم لوجوه

٣٤٢ - ٣٥٥ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ج ٣٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ج ٢٩ اذا تغيب بعض الشركاء أو امتنع من الاداء فأخذت حصته من شريكه كان عليه اداؤها الى من ادى عنه في أظهر قولي العلماء

٣٥٠ ج ٣٠ ويعاقب ان امتنع عن أدائه ، ويطيب لمن ادى عنه ان يأخذ نظير ذلك من ماله

٣٥١ ج ٣٠ وله أن يدعي بما اداه عنه عند حكام العدل

٣٤٢ - ٣٥٠ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ج ٣٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ج ٢٩ اذا طلب من ناظر الوقف والوكيل والشريك ما ينوب المال من الكلف أدوا ذلك ورجعوا به ، وكذلك اذا قدر ان

بحسب امكانه ، وولايته أصلح للمسلمين
من غيره جاز له البقاء على الولاية والاقطاع
ولا اثم عليه ، بقاؤه أفضل من تركه ،
وقد يكون ذلك واجبا عليه

٣٣٦ ج ٣٠ من يطلب منه جمع كلف من
أهل البلد بحق أو بغير حق اذا قام فيها
بنية العدل . . وتخفيف الظلم مهما أمكن
واعانة الضعيف لئلا يتكرر الظلم عليه
بلا نية اعانة الظالم كان كالمجاهد
في سبيل الله

٣٧١ ج ٣٠ اذا كان لرجل عند غيره حق
من عين أو دين فهل يأخذه أو نظيره بغير اذنه ؟
هذا نوعان (١) ان يكون سبب الاستحقاق
ظاهرا لا يحتاج الى اثبات . فله ان يأخذه
٣٧٢ - ٣٧٥ ج ٣٠ (٢) اذا لم يكن سبب
الاستحقاق ظاهرا ففيه قولان (١) ليس له
ان يأخذ (٢) له ان يأخذ ، حجج المانعين
« اد الأمانة الى مسن ائتمنك ولا تخن
من خائنك »

٣٧٥ ج ٣٠ رجل مديون وله عند صاحب
الدين بضاعة وخاف ان اطلع عليها الورثة
ان يأخذوها ولا يعطوه حقه : يبيعها ويستوفي
من الثمن ماله في ذمة الميت وما بقي يوصله
الى مستحقي تركته ، واذا حلفوه . . .

٦٥ ج ٣٠ اذا تلفت العين عند الغاصب
الى بدل كان للمالك الخيرة بين المطالبة وبين
البذل المطلق - وهو المثل أو القيمة - وبين
البذل المعين

٥٦٣ - ٥٦٦ ، ٣٠٦ ج ٢٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣
ج ٣٠ المتلفات تضمن بالجنس بحسب

المال غائب فاقترضوا عليه وادوا عنه
أو أدوا من مال لهم عن مال الموكل والمولى
عليه

٣٤٥ - ٣٤٧ ج ٣٠ اذا قبض الغاصب من
العين المشتركة نصيب أحد الشريكين كان
من مال ذلك الشريك

٣٤٦ ، ٣٤٧ ج ٣٠ لو غلط الظالم مثل ان
يقصد القطار أخذ مال شخص فيأخذون
غيره ظنا أنه الأول فهل يضمن الأول

٣٤٧ ، ٣٤٨ ج ٣٠ اذا احتاج ولي بيت المال
الى اعطاء ظالم أو كفار لدفع شرهم ولم يكن
في بيت المال شيء واستسلف من الناس
أموالا رجعوا بها على بيت المال

٣٤٨ - ٣٥٠ ج ٣٠ كل من أدى عن غيره
حقا واجبا فله ان يرجع به عليه اذا لم يكن
متبرعا وأن أداه بغير اذنه

٣٤٩ ج ٣٠ وكذلك من افتك أسيرا من
الأسر بغير اذنه أو أدى عن غيره نفقة واجبة
عليه ، واذا كان له حق في بهائم الغير

٣٥٤ ج ٣٠ وكذلك من خلص مال غيره من
التلف بما أداه عنه يرجع به عليه . . .
ولو لم يكن مؤتمنا على ذلك المال ولا مكرها
على الاداء

١٧٢ ج ٣٠ المظالم اذا وضعت على الزرع
أخذت من رب الزرع واذا وضعت على العقار
أخذت من العقار اذا لم يشترط على
المستأجر ، وان وضع مطلقا رجع الى العادة

٣٥٦ - ٣٦٠ ج ٣٠ اذا كان الرجل قد ولي
ولايات وعلى أخذ الكلف السلطانية عن
الاقطاعات وقد اجتهد في العدل ودفع الظلم

الزرع ، ويجوز أن يستأجرها ، ويجوز أن يعمل فيها بأجرته مع الضمان

٣٣٦ ج ٣٠ إذا علم انها مغبوبة ولم يعرف لها مالك معين فالأظهر جواز العمل فيها إذا كان العامل لا يأخذ الا أجرة عمله

٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ج ٢٩ ، ٣١٨ ، ٣٧٨ ، ٣٣٦ ، ٣٢٨ ج ٣٠ من بيده مال غصب أو ودیعة أو عارية أو رهون أو مال جهل مالكة وهو لا يعلم عين مالكة تصدق به عنه ، أو صرف في مصالح المسلمين ، أو سلم الى قاسم عادل يصرفها في مصالح المسلمين الشرعية ، ولصاحبه إذا ظهر أن لا ينفذ ذلك ، من المصالح الشرعية . . .

٣٢٨ ج ٣٠ وكذلك يفعل من بيده مال حرام لا يعرف مالكة

٣٣٥ ج ٣٠ إذا قدم للسلطان من الغصوب وأعطاه ما أعطاه فليصدق بقدر ذلك المغبوب عن صاحبه ان لم يعرفه ، وكذلك ما اهداه للأمير وعوضه عنه

٢٦٩ ج ٢٩ إذا اشترى شيئاً وظهر أنه مغبوب ولم يعرف مالكة : له بيعه ويأخذ ثمنه ويتصدق بالربح

٢٦٣ / ٣٠٩ ج ٢٩ وإذا صرفت على هذا الوجه جاز للفقير أخذها / وكذلك البغي والخمار

٣٧٨ ج ٣٠ إذا غصب شاة ثم تراضى هو وصاحبها جاز أكلها

٢٠ ، ٢١ ج ١٦ إذا توسط دارا مغبوبة فخرجته بنية تخلية المكان وتسليمه الى مستحقه ليس منهيأ عنه

الامكان مع مراعات القيمة ، حكومة داود وسليمان من هذا الباب

٣٣٢ ، ٣٣٣ ج ٣٠ القصاص في الاتلاف في الأموال مثل ان يخرق ثوبه فيخرق ثوبه المائل له . . . فيه قولان (١) ان ذلك غير مشروع . . . (٢) مشروع . ان قيل بالمنع من ذلك لغير حاجة فاذا اتلف ذلك فهل يضمه بغير جنسه بالقيمة ؟ أو بجنسه مع القيمة ؟ الأخير أقرب الى العدل

٥٢٠ - ٥٢٥ ج ٢٩ « عوض المثل » هو السعر والعادة ، يعتبر بالمسمى الشرعي

٣٢١ ج ٣٠ إذا طلبت الجارية لنفسها خاتماً على لسان سيدتها ولم تكن اذنت لها كانت غاصبة ، إذا تلفت في يدها فضمانه من قيمتها ، وسيدتها بالخيار . . .

٧٩ ج ٣١ العين المقر بها إذا انتفع بها الورثة أو وضعوا أيديهم عليها فعليهم أجرة المنفعة . . .

٣٢٩ ج ٣٠ وان أتجر بالمغبوب فليل الربح لمالكة ، وقيل له إذا اشترى في ذمته ، وقيل يتصدق به ، وقيل يقسم بينه وبين صاحب المال ، وهو اعدل الأقوال

٣٠ ج ٣٠ إذا كان له على رجل دين لم يبق منه الا مائة فاخذ رأسي خيل قيمتهما أكثر منها كان ضامناً لما زاد على قدر حقه ، وعليه أجرة ذلك ، والقول في قيمتها قول الغاصب الا ان يعلم ان قيمتها أكثر أو تقوم بينة بالقيمة

٣٣٥ ج ٣٠ الأراضي السلطانية والطواحين السلطانية التي يعلم أنها مغبوبة يجوز للإنسان ان يعمل فيها مزارعة بنصيب من

بالنهار وعلى أهل المواشي حفظ مواشيهم بالليل

٣٧٧ ج ٣٠ ليس لهم دفع البهائم الداخلة الى زرعهم الا بالأسهل فالأسهل ، ان أمكن اخراجها بدون العرقبة فعرقبوها عزروا ٠٠٠ وضمنوا للمالك بدلها

٣٧٩ ج ٣٠ اذا رفسته الفرس برجلها فمات فلا ضمان على الفسالم المسك لها فرط أولم يفرط ولا على صاحب الفرس ، اذا كان على الفرس راكب أو قائد أو سائق فضربته برجلها أو بيدها عند الشافعي أو بيدها عند أحمد

٣٨٠ ج ٣٠ اذا انقلب الجمل الكبير على الصغير فقتله فلا ضمان على صاحب الجمل الكبير اذا قيده القيد الذي يمنعه

١٨١ - ١٨٤ ج ٢٩ افتكاك المصوبات والمستولى عليه من حر أو زوجة عند ظالم ولو برشوة

٣٣٤ ج ٣٠ اذا كان ضرب السارق بالسيف حتى مات هو الطريق في استرجاع ما معه لم يلزم الضارب شيء « من قتل دون ماله فهو شهيد »

٢٨٣ ج ٣٢ اذا صال عليه القط فله دفعه ولو بالقتل ، والتعل بغير التحريق

١٩٦ ج ٣٠ اذا قال الق متاعك في البحر وعلي ثمنه جاز

٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ج ١١ من اتلف المعازف - وهي آلات اللهو كلها - فلا ضمان عليه اذا ازال التأليف المحرم ، وان اتلف المالية ففيه نزاع ، وكذلك اذا اتلف دنان

٣٣٦ ، ٣٣٧ ج ٣٠ من غصب له مال أو مطل به فالمطالبة في الآخرة للغاصب لا للورثة

٣٦١ - ٣٦٨ ج ٣٠ لا يكون العفو عن الظالم مسقطا لأجر المظلوم عند الله ولا منقصا له ، بالعفو يكون أجره أعظم ، اذا لم يعف كان حقه على الظالم : فله ان يقتص منه بقدر مظلمته

٣٦٨ ج ٣٠ من توهم أنه بالعفو يحصل له ذل ويحصل للظالم عز واستطالة عليه فهو غالط

٣٦٨ - ٣٧٠ ج ٣٠ من خلق الرسول عدم الانتقام لنفسه وانتقامه لربه ، أقسام الناس في الانتقام للنفس أو للرب

١٥ ج ٣٠ اذا كان له ملك وهو واقح فاعلموه بوقوعه فأبى ان ينقضه ثم وقح على صغير وجب عليه الضمان ، من يلزم الضمان ، الواجب نصف الدية أو الارش فيما لا تقدير فيه ، ويجب على عائلة هؤلاء ان أمكن والا فعليهم

٢٠٠ ج ٣١ اذا أخبره الساكن أو غيره بأن المسكن يخشى سقوطه فرآه وقال ان شئت فأسكن وان شئت فلا تسكن ثم سقط على زوجة الساكن وأولاده فعليه الضمان

٣٠٦ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ج ٢٠ نفش الدواب في الحرث بالليل مضمون عند الجمهور ، ضمانه بالمثل ان أمكن ، حكومة داود وسليمان

٣٧٧ ج ٣٠ على أهل الزرع حفظ زرعهم

الخمير وشق ظروفه واقتلف الأصنام المتخذة
من الذهب وأمثال ذلك (١)

١٤١ ، ١٤٢ ج ٢٢ حكم صناعة آلات الملاهي
وأمكنة المعاصي والكفر

باب الشفعة

١٧٨ ج ٢٩ الحكمة في ثبوتها

٣٨٥ ج ٣٠ اذا باعه بضمن معلوم كان على
الشريك أداء ذلك الثمن ، وان كان البيع
فاسدا وقد فات كان عليه قيمة مثله

٣٨٨ ج ٣٠ يجب على المشتري ان يسلم
الشقص المشفوع بالثمن الذي تراضيا عليه
في الباطن اذا طلب الشريك ذلك ، ان منعه
ذلك قدح في دينه

٣٨٥ ، ٣٨٦ ج ٣٠ الاحتيال على اسقاط
الشفعة بعد وجوبها لا يجوز

٣٨٦ ، ٣٨٧ ج ٣٠ الخلاف في الاحتيال
عليها قبل وجوبها وبعد انعقاد السبب ،
الصواب انه لا يجوز ، ما وجد من المتصرفات
لأجل الاحتيال المحرم فباطل ، كما اذا أظهر
صورة انفساخ البيع وعود الشقص الى
البائع ثم أظهر براءة البائع من قبض الثمن
وروقفه على المشتري

٣٨١ - ٣٨٤ ج ٣٠ اتفاق العلماء على ثبوت
الشفعة في العقرار الذي يقبل قسمة
الاجبار ٠٠٠٠ تنازعوا فيما لا يقبلها على
قولين (١) ثبوتها فيه ، وهو الصواب ،
حجج القولين

(١) وانظر ص ١٥٩

٣٨٣ ج ٣٠ نزاع العلماء في شفعة الجار
على ثلاثة أقوال ، أعد لها أنه اذا كان شريكا
في حقوق الملك ثبتت

٣٨٧ ج ٣٠ اذا آخر الطلب بعد علمه حتى
خرجت عن ملك المشتري بعوض أو غيره
فلا شفعة ، مثال

٣٨٧ ج ٣٠ وان كان قد أخرجه من ملكه
بالبيع قبل علمه بالبيع فله الشفعة

٢١٧ ج ٢٩ وقف المشاع فيه شفعة

٣٨٧ ج ان تصرف مشتريه بوقفه أو هبته
ففيه نزاع

٣٨٦ ج ٣٠ لا يبطل الوقف بمجرد حكم
الحاكم باستحقاق الشفعة ، ان أخذ الشريك
الشقص بالشفعة بطل التصرف الموجود قبل
ذلك عند من يقول به

باب الوديعة

٣٩٤ ج ٣٠ جواز الاقتراض من الوديعة
بلا اذن المودع اذا علم ان صاحب المال
راض ، متى وقع شك في ذلك لم يجز

٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٨٩ ج ٣٠ اذا اتلفت بغير
تفريط منه ولا عدوان لم يلزمه ضمان ،
واذا ذهبت مع ماله كان أبلغ

٣٢٥ ج ٢٩ اذا أودع الظالم المال عند من لم
يعلم أنه غاصب فتلفت الوديعة فليس
للمالك ان يطالب المودع

٣٩٥ ج ٣٠ اذا اشترى سلعة مودعة فأودها
المشتري عند المودع ثم باعها الآخر كان
البيع الثاني باطلا ، واذا سلمها المودع الى

وله مستحقون ولم يكن صاحب الدين ممن تناوله الوقف لم يوف من ذلك (١)

فصل

٣٨٩ ج ٣٠ اذا ادعوا عدم قبض الوديعة وانكر ذلك الدلال فالقول قوله مع يمينه مالم تقم بينة

٣٩٥ ، ٣٩٦ ج ٣٠ اذا ادعى ان الوديعة ذهبت دون ماله كان ضامنا لها في أحد قولي العلماء ، وان ادعى أنه ذهب جميع المال ثم ظهر كذبه فوجب الضمان عليه أوكد ، فاذا ادعى صاحب الوديعة أنه طلب الوديعة منه فلم يسلمها اليه أو أنه خان في الوديعة ولم تتلف كان قبول قوله مع يمينه أقوى وأوكد ، ويستحق التعزير ، واذا شهد عليه من أهل دينه المقبولين عندهم قبلت شهادتهم ٣٩٤ ج ٣٠ اذا حلف المودع أنه ملكه لدفع الظلم وأراد ملك القبض والاستيلاء عليه لم يحنث ولم يائمه ، وان اعتقد أنه ملكه المعروف واعتقد جواز هذا لدفع الظلم فليستغفر ولا كفارة

٣٩١ ج ٣٢ اذا غصب الوديعة غاصب فلناظر المودع ان يطالبه ، وللمودع أيضا ان يطالبه في غيبة المودع ، وللمالك ان يطالب الغاصب ، وله أن يطالب الناظر أو المودع ان حصل منه تفريط

باب احياء الموات

٥٨٦ ج ٢٨ هل احياء الموات جائز بدون اذن الامام مطلقا ، أو لا بد من اذنه ، وان كان بعيدا من العمران

٥٨٦ ج ٢٨ ان كان الاحياء في أرض الخراج فهل يملك بالاحياء ولا خراج عليه

(١) انظر ص ٢١٥

المشتري الثاني كان لمالكها وهو المشتري الأول - ان يطالب بها المودع الذي سلمها ، ويطالب بها المشتري الذي تسلمها

٣٩٨ ج ٣٠ واذا تلفت بتفريط صاحبها لم يضمن المودع ، مثال

٣٨٩ ج ٣٠ اذا كان عادتهم الايداع عند هذا الأمين وأصحاب القماش يعلمون ذلك فلا ضمان على الدالين

٣٩٠ ج ٣٠ اذا مات وترك بنتين . . . واحدى البنتين غائبة فعلى الناظر على التركة حفظ مال الغائبة ، ولا يودعه الا لحاجة

٣٩٠ - ٣٩٢ ج ٣٠ ان أودعه عند من يغلب على الظن حفظه - كالحاكم العادل ان وجد أو غيره - فلا ضمان عليه

٣٩٢ ج ٣٠ اذا أوصى ان يوصل المسال لأولاده وجب ان يوصل الى كل وارث حقه منه ، ويحفظ المودع نصيب أولاد الأمة الصغار . . .

٣٠٩ ج ٣٠ المودع ان لم يعلم أنه وديعة عنده فالأظهر عدم ضمانه

٥٦١ ج ٢٠ نفقة الحيوان واجبة على ربه ، اذا انفق المودع . . من مال نفسه واعتاض بمنفعة المال كان محسنا اذا لم ينفق عليه صاحبه

٣٩١ ج ٣٠ اذا مات هذا المودع ولم يعلم حال الوديعة هل أخذت منه أو أخذها أو تلفت كانت ديننا على تركته ووجب وقاؤها من ماله ، وان لم يكن له مال غير الوقف انذني لم يخرج عن يده حتى مات بطل في أحد قولي العلماء ، وان كان قد صح ولزم

٥٩١ ج ٢٨ اذا أقطع أحد أكثر مما يستحق
فامر السلطان ان يؤخذ منه بعض الزيادة
لم يكن ظلما

١٤٣ - ١٤٥ ج ٢٨ حب الاختصاص بالمباح
يسبب الظلم والبخل والحسد

٤٠٧ ج ٣٠ الأمور المتعلقة بالامام متعلقة
بنوابه

٤٠٧ ج ٣٠ اذا كانت المسألة من مسائل
الاجتهاد انتهى شاع فيها النزاع لم يكن
لأحد ان ينكر على الامام ولا على نائبه من
حاكم وغيره ما فعله من ذلك

٤٩١ ج ١٧ منافع الأسواق والمساجد
والطرق التي يحتاج اليها المسلمون من
سبق الى شيء منها فهو أحق به ، وما استغنى
عنه أخذ بغير عوض ، وكذلك المباحات التي
يشترك فيها الناس

٤٠٠ ج ٣٠ الارتفاق بالقعود في الواسع
للبيع والشراء على وجه لا يضيق على أحد
ولا يضر بالمارة

٤٠٠ ج ٣٠ وله ان يظل على نفسه
بملا ضرر فيه من ٠٠٠

٤٠٠ ، ٤٠١ ج ٣٠ هل له بناء دكة اذا كان
يحاذي ما على يمينه وشماله ولا يضر بالمارة
أصلا

٤٠٩ ، ٤١٠ ج ٣٠ الانتفاع بأفنية الدور
بدون اذن المالك ، اذا حجر عليها صاحبها
صارت ممنوعة

٤١٠ ج ٣٠ فناء الدار والمسجد لا يختص
بناحية الباب

١٢٧ ، ١٢٨ ج ٣٠ الاقطاع نوعان
(١) اقطاع تمليك كما يقطع الموات لمن يحييه
بتملكه (٢) استغلال ، وهو اقطاع منفعة
الأرض لمن يستغلها بزرع أو ايجار أو مزارعة
٢١٨ ، ٢١٩ ج ٢٩ الناس يشتركون في كل
ما ينبت في الأرض المباحة من المعادن
الجارية كالقير والنفط ، والجمادة كالذهب
والفضة والملح

٣٩٩ - ٤٠٢ ج ٣٠ حكم البناء في طريق
المسلمين الواسع والشوارع والرحبات بين
العمران ، اذا كان البناء لا يضر بالمارة
فهذا نوعان (١) ان يبني لنفسه ، هذا
لا يجوز في المشهور من مذهب أحمد ، وبإذن
الامام فيه قولان

٢١٢ ، ٢١٣ ج ٢٩ اذا بنى في أرض مشتركة
المنفعة كالمشاعر وجنبات الطرق ٠٠٠ فهو
أحق بها وليس له المعاوضة على الأرض

٤٠٢ - ٤٠٦ ج ٣٠ (٢) ان يبني في الطريق
الواسع مالا يضر المارة لمصلحة المسلمين :
كمسجد أو توسيعه أو لمصلحته ، جواز
هذا النوع في مذهب أحمد وترجيحه ،
واشترط اذن الامام في رواية ، والمنع مطلقا
في رواية

٤٠٧ ج ٣٠ وان كان متصلا بالطريق
فكذلك

٤٠٧ ج ٣٠ اذا كان البناء في فناء المسجد
والدار فهو أحق منه في جادة الطريق

٤٠٩ ج ٣٠ اذا قدر رجة خارجة عن العادة
وهي تشبه الطريق الذي لا ينفذ المتصل
بالطريق النافذ فهو أحق من غيره

٤٠٩ ج ٣٠ الانتفاع بالصحراء المملوكة
على وجه لا يضر بأصحابها كالصلاة والمقبل
ونزول المسافر فيها

باب الجعالة

١١٥ ج ٣٠ ، ٥٠٦ ج ٢٠ الجعالة في
معنى الاجارة

٥٠٧ ج ٢٠ يجوز أن يكون الجعل جزءا
مشتاعا مجهولا جهالة لا تمنع التسليم
٥٠٦ ج ٢٠ ، ٢٢٧ ج ٣٠ الجعالة يكون
العمل فيها مقصودا لكنه مجهول أو غرر

٥٠٧ ج ٢٠ ان عمل هذا العمل استحق
الجعل والا فلا

٥٠٦ ج ٢٠ تجوز الجعالة على الشفاء دون
الاجارة

١١٥ ج ٣٠ ، ٥٠٦ ج ٢٠ الجعالة عقد جائز
٢٢ ج ٢٨ اذا أخذ المعلم الجعل على صناعة
القتال جاز

٧٦ / ٨٦ ج ٣٠ اذا لم يقدر الجعل وقد علم
انهم يعملون بالجعل استحقوا جعل مثلهم /
وفي الجعالة الفاسدة جعل المثل

٤١١ ج ٣٠ اذا وجد فرسا لرجل فأخذها
منهم ثم مرض جاز له بيعه ويحفظ الثمن

باب اللقطة

٤١٦ ج ٣٠ اذا غرق المركب وفيه رمان
ولم يعرف له صاحب كاللقطة ، ان كانوا
لا يرجون وجود صاحبه ففي تعريفه قولان ،
على القولين لهم ان يأكلوا الرمان أو يبيعه
ويحفظوا ثمنه ثم يعرفوه بعد ذلك

٤١٦ ج ٣٠ اللقطة ان رجي وجود صاحبها
عرفت حولا

٤١٢ ج ٣٠ يعرفها تعريفا ظاهرا على وجه
مجمل بأن يقول . . .

٤١٢ ، ٤١٣ ج ٣٠ ، ٢٦٢ ، ٣٢٢ ج ٢٩
يعرف اللقطة سنة قريبا من المكان الذي
وجدتها فيه فان لم يجد صاحبها بعد سنة
فله ان يتصرف فيها بشرط ضمانها ولو كان
غنيا ، وله ان يتصدق بها ، وتصرف في
مصالح المسلمين

٤١٢ ج ٣٠ الدراهم المنثورة يعرفها حولا
فان وجد صاحبها والا فله ان ينفقها وله ان
يتصدق بها

٤١٣ ، ٤١٤ ج ٣٠ لما جاء انتشار وجفل
الناس من بين أيديهم وخلفوا دوابا وأثانا
وضمه مسلم وطائت مدته ولم يظهر له
صاحب : له أن يستعمل الدواب والمتاع ،
وله ان يتصدق به

٤١٣ ج ٣٠ ما أخذ من الحرامية من أموال
الناس وما هو منبوذ من أموال الناس
يتصدق به ويصرف في مصالح المسلمين
٤١٥ ، ٤١٦ ج ٣٠ لو كان المال حيوانا
فخلصه من مهلكة ملكه

٤١٤ - ٤١٦ ج ٣٠ سفينة غرقت وكان فيها
جرار زيت فجمع أهل القرية الزيت على وجه
الماء : الزيت لصاحبه ولهم أجرة المثل

باب اللقيط

٤١٦ ج ٣٠ اذا كان الطفل مجهول النسب
وادعت أنه ابنها قبل قولها ، ويصرف من
المال الذي معه في نفقته مدة وجوده
عند الملتقط

٣٥١ ج ٢٠ القافة هي الاستدلال بالشبه
على النسب اذا تعذر الاستدلال بالقرائن
٢٥٧ ج ٢١ اسباب قوة الفراسة

كتاب الوقف

تعريفه

٣٩١ ج ٣٠ وقف المدين الذي أحاط الدين بماله فيه نزاع

٥ ، ٦ / ٧ ج ٣١ اذا لم يسبل للناس كما تسبل المساجد بحيث تصل في الصلوات الخمس لم يصر مسجدا بمجرد الاذن في عمارة صورة مسجد وبناء المحراب فيه / مجرد تصوير المحراب لا يجعله مسجدا

٦ ج ٣١ ينبغي لمن أخرج ثمن هذه العمارة ان لا يعود فيه ..

شروطه (١) المنفعة من معين مع بقاء عينه

٨ ج ٣١ يجوز ان يقف البناء الذي بناء في الأرض المستأجرة مسجدا أو غير مسجد ٨ ج ٣١ وقف العلو لا يسقط حق ملاك السفلى

٢٢٩ ج ٣٠ يجوز ان يقف الشجر لينتفع أهل الوقف بثمرها كما يقف الأرض لينتفعوا بمقلها

٢١٢ ج ٣١ وقف المصحف

٢١٧ ج ٢٩ وقف الماء والمشاع

٢٦٧ ج ٣١ وقف المنقول كالنور والسلاح وكتب العلم

٢٣٤ ج ٣١ وقف الدراهم والدنانير للمقروض أو التنمية والتصدق بالربح

٢٣٦ - ٢٣٩ ج ٣١ وقف الفرس والسرير واللجام المفضض

٢٢٩ ، ٢٤٠ ج ٣١ وقف الحلي على الاعارة واللبس

(٢) ان يكون على بر

٤٧ ، ٤٩ - ٥١ ، ١٣ ، ٣٥ ، ٥٨ ج ٣١

الوقوف التي توقف على الأعمال لا بد ان تكون قرابة : اما واجبا أو مستحبا : كالقرآن والحديث والفقه والصلاة والاذان والامامة ونحو ذلك

٢٠٦ ج ٣١ تنوير المسجد النبوي على المصلين وكذلك غيره من بيوت الله حسن ، والزيادة التي لا فائدة فيها ليست مشروعة ولا مصروفة في تنويره

٣٠ ، ٣١ ، ٥٨ ، ٥٩ ج ٣١ الوقف على معين جائز وان كان كافرا ذميا بخلاف الوقف على جهة معينة كالكفار

٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٦٠ ، ٦١ ج ٣١ الوقف على جهة مباحة - كالأغنياء - باطل على الصحيح ، بخلاف ما لو اعطوا لأجل القرابة والجهاد

٢٧ - ٣٢ ، ٤٧ ج ٣١ لا يوقف على ما ليس بطاعة ، ان كانت منهي عنها - فهي تحريم أو تنزيه - لم يجز الوقف عليها ولا اشتراطها في الوقف

١٠ - ١٢ ج ٣١ الوقف على المشاهد بدعة

٢٠٦ ج ٣١ الوقف على زيت وشمع يوقد

على قبر النبي أو غير ليس برا

٥٩ ، ٦٠ ج ٣١ أو يشترط الايقاد على

القبور وايقاد شمع ودهن ونحو ذلك

٢٦ ، ٤٠ ، ٤١ ج ٣١ اذا شرط عليهم ان

يببئوا كل ليلة بالتربة المذكورة فشرطه باطل

٤٠ ، ٤١ ج ٣١ مبيت الشخص في مكان

معين دائما ليس قرابة ولا طاعة الا في الثغور

والحرس وليالي منى ...

١٩٨ ج ٢٢ ، ٦١ ، ٦٢ ج ٣١ لو عين
الواقف بقعة من المسجد لقراءة أو تعليم
لم تتعين

٤١ ج ٣١ تعيين مكان معين للصلوات الخمس
أو قراءة القرآن أو اهدائه غير ما عينه
الشارع ليس مشروعاً

٥٩ ، ٦٢ ، ٦٣ ج ٣١ ومثل ان يشترط
على أهل الرباط ملازمته أو يشترط على
الفقهاء اعتقاد بعض البدع المخالفة للكتاب
والسنة أو بعض الأقوال المحرمة أو يشترط
على الإمام والمؤذن ترك بعض سنن الصلاة
والأذان أو فعل بعض بدعهما أو ان يقيم
صلاة العيد في المدرسة والمسجد أو يصلوا
وحداناً أو يشترط على أهل مدرسة أو رباط
الى جانب المسجد الأعظم ان يصلوا فيها
فرضهم

١٤ ج ٣١ اذا اشترط الواقف على الموقوف
عليه التزام نوع مسن الطعام أو اللبس
أو المسكن الذي لم تستحبه الشريعة أو ترك
بعض الأعمال التي تستحب الشريعة عملها
ونحو ذلك فهو باطل

٢٦ ، ٣٥ ، ٣٧ - ٤٣ ج ٣١ من وقف على
صلاة أو صيام أو قراءة أو جهاد غير شرعي
لم يصح وقفه ، وكذلك سائر البدع

٢٦ ، ٣٥ - ٤٣ ، ٥٠ - ٥٣ ج ٣١ ، ٣١٧ ،
٣٠١ ج ٢٤ اذا وقف على جماعة يقرؤون
عند قبره بعد صلاة الصبح وبعد صلاة
العصر وفي ليلة كل جمعة لم يصح تعيين
المكان

٤٦ - ٥٢ ج ٣١ أوقف رباطاً وجعل فيه
جماعة وشرط عليهم ان يجتمعوا في وقتين
معينين من النهار يقرؤون مجتمعين ويهدون
ثواب التلاوة ومن لم يفعل لم يأخذ ما جعل
له : لا يلزم بعض هذه الشروط

٥٠ ج ٣١ قراءة كل واحد على حدته أفضل
من قراءة مجتمعين بصوت واحد ، هذه
تسمى قراءة « الارادة » . . . ليس في القراءة
بعد المغرب فضيلة مستحبة يقدم بها على
القراءة في جوف الليل أو بعد الفجر ،
اشتراط اهداء ذلك ينبني على اهداء ثواب
العبادات البدنية ، وما يقع مستحقاً بعقد
اجارة أو جعالة لا يكون قرينة (١)

٥٢ ، ٥٣ ج ٣١ اذا وقف وقفاً على مدرسة
بيت المقدس ، وشرط على أهلها الصلوات
الخمس فيها فصلوا في المسجد الأقصى
استحقوا المرتب ، بل هو أفضل

٥٢ - ٥٤ ج ٣١ اذا وقف رباطاً على صوفية
فجاء ناظر فشرط عليهم ان يصلوا الصلوات
الخمس فيه ويقرؤون بعد الصبح والعصر ،
واذا غاب احدثهم كتب عليهم غيباً : ليس
للناظر احداث مثل هذه الشروط ويثاب
من ابطالها

٦٢ ج ٣١ اذا شرط على أهل الرباط ان
يصلوا الصلوات الخمس هناك في جماعة
اعتبرت الجماعة

١٦٠ ، ٨٦ ، ٨٧ ج ٣١ الشارع أعلم من
الواقفين بما يقرب الى الله فالواجب ان يعمل
في شروطهم بما أحبه الله ورضيه لهم

(٤) ان يقف ناجزا

٢٠٥ ج ٣١ اذا قال اذا مت فداري وقف على المسجد الفلاني فعوفي ثم حدث عليه ديون جاز ان يبيعها في الدين الذي عليه ٢٣٧ ، ٢٠٦ ج ٣١ اذا اوصى بوقف او عتق نفذ

٣٣١ ج ٣١ هل يفتقر الوقف على معين الى قبوله ، بخلاف الوقف على جهة عامة ٦ ، ٧ ، ٢٠٥ ج ٣١ ، ٣٩٢ ج ٣٠ هل يبطل الوقف الذي لم يخرج عن يده حتى مات

٢٣٢ ج ٣١ ، ١٧٨ ج ٢٩ الوقف على معين هل هو ملك له

٣٣٢ ج ٣١ الوقف على جهة عامة كالمساجد ملك لله ، وقد يقال هو لجماعة المسلمين

فصل

شروط الواقف

٢٤ ج ٣١ اذا وقف وقفسا ولم يثبت عند الحاكم وامكن ثبوته وجب ثبوته والعمل به وان عمل بعده محضر يخالفه وحكم بذلك حاكم ...

٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ج ٣١ شروط الواقف تنقسم الى صحيح وفاسد

٤٧ ، ٤٨ ، ٩٨ ، ٦٠ ، ١٠٠ - ١٠٢ ج ٣١ من قال من العلماء ان نصوص الواقف كنصوص الشارع فمراده في الدلالة على مراد الواقف - من حيث ارادة العموم والخصوص والاطلاق والتقييد والتشريك والترتيب - لا في وجوب العمل بها

٤٧ ، ٤٨ ، ١٤٤ ج ٣١ مع ان التحقيق ان لفظ الواقف والحالف والشافع وكل عاقد يحمل على عادته ولغته سواء وافقت العربية العرباء أو العربية المولدة أو العربية الملحونة أو كانت غير عربية وسواء وافقت لغة الشارع أو لم توافقها

١٠٩ ج ٣١ لو فسر الواقف لفظه بما يخالف ظاهره لم يقبل

١٤-١٦ ج ٣١ اذا وقف على مدرسة وشرط على من كان له بها وظيفة ان لا يشتغل بوظيفة بغير مدرسته لم يلزم هذا الشرط اذا ذهب بعض اصل الوقف ونقص الربيع عن كفايته (١)

١٠٠ - ١٠٢ ج ٣١ يرجع الى لفظ الواقف في التقييد والاطلاق

في التشريك

٩٤ ، ٩٥ ج ٣١ اذا كان بيده مسجد فتعرض له ولد من كان بيده المسجد أولا وطلب مشاركته أو عزله ولم يكن له مستند شرعي لم يجز الزام امام المسجد على المشاركة ولا التشريك بينهما ولا عزله

٢٠٧ ج ٣١ اذا فرض له شيء من الصدقات لأجله وأجل الواردين عليه من الفقراء لم تحل مزاحمته في ذلك ولا انتزاعه منه

١١١ ج ٣١ لو قال وقفت على ولدي وولد ولدي اقتضى التشريك

١٤٦ ، ١٥١ ، ٦٦ ، ٦٧ ج ٣١ الواو لا تقتضي الترتيب

(١) وانظر أمثلة من الشروط الفاسدة وغير اللازمة ص ٢٤٩ ، ٢٥٠

١٢ ج ٣١ اذا وقف على مسجد وعلى ذرية الواقف والفقراء كانوا هم والمسجد في تناول الوقف لهم سواء

٩٥ ج ٣١ اذا وقف مدرسة على الفقهاء والمتفقهة الفلانية برسم سكناهم واشتغالهم فيها لم تختص السكنى والارتزاق بشخص واحد ، وتجوز السكنى من غير ارتزاق كما يجوز الارتزاق من غير سكنى ، ولا يجوز قطع احد انصنفين الا بسبب شرعي سواء كان يحضر الدرس أولا

٧١ ج ٣١ اذا اشترط المحاصصة بين ارباب الوظائف والفقهاء فأخذت السلطنة أكثر الوقف وكان الذي يحصل لأرباب الوظائف - كالبواب والقيم والسواق ونحوهم - أجرة مثلهم لم يعطوا زيادة على ذلك ، وان كان يحصل دون أجرة المثل وأمكن من يعمل بذلك لم يحتج الى الزيادة ، وان أمكن ان يجعل شخص واحد قيما وبوابا ، أو قيما ومؤذنا ، أو يجمع له بين تلك الوظائف ويقوم بها فعل

٧٠ ج ٣١ يصرف من الوقف على الجوامع والمساجد الى الأئمة والمؤذنين والقوام ما يستحقه أمثالهم ، ويصرف في فرش المساجد وتنويرها كفايتها بالمعروف ، صرفها الى القضاة ومنع مصالح المساجد لا يجوز

١٩٨ ج ٣١ القائمون بالوظائف مما يحتاج اليه المسجد من تنظيف وحفظ وفرش وتنوير وفتح الأبواب وإغلاقها ونحو ذلك يستحقون من الوقف على مصلحة المسجد

١٤ ج ٣١ اذا نقص الريس عما شرطه الواقف جاز للطالب ان يرتزق تمام كفايته من جهة أخرى ، وجاز للناظر ان يوصل الى المرتزقة ما جعل لهم

٢٠٣ ج ٣١ اذا غاب الفقيه المنزل في المدرسة في أشهر البطالة استحق ما يستحقه الشاهد من الجامكية

٤٢ ، ٤٣ ج ٣١ الاستخلاف في مثل هذه الأعمال المشروطة جائز ، وان شرط الواقف ان لا يستنيبوا اذا كان النائب مثل مستنيبه ، متى نقصوا من الشروط لهم كان لهم ان ينقصوا من الشروط عليهم بحسب ذلك ٢٠٤ ج ٣١ النائب يستحق الشروط كله ، لكن اذا عاد المستنيب فهو أحق بمكانه

٢١ ، ٢٢ ج ٣١ وتقدير الاستحقاق

١٩ ج ٣١ اذا وقف وأوصى للجيران ولم يعرف مقصوده لا بقرينة لفظية ولا عرفية ولا كان له عرف في مسمى الجيران رجح في ذلك الى المسمى الشرعي

٢٥٥ ، ٢٥٦ ج ٣١ الشهادة بالاستحقاق غير مقبولة ، الشاهد يشهد بما يعلم من الشروط والحاكم يحكم في الشرط بموجب اجتهاده

وتقديم

٢١ ، ٢٢ ، ١٧ ج ٣١ اذا وقف على مدرسة وشرط ان تلت ريعه يصرف على العبارة والثلثين للفقهاء والمدرسة وارباب الوظائف وان حصر المدرسة وملا الصهرريج من جامكية الفقهاء ٠٠٠ وان معلوم الامام في كل شهر عشرون درهما وكذلك المؤذن فطلب الفقهاء

الأجانب ، وإذا اتسع الوقف لسد حاجته
سدت حاجته منه

واعتيار وصف

١٠١ - ١٠٣ ج ٣١ إذا قال وقفت على
أولادى الفقراء أو العدول أو الذكور اختص
بهم ، أو على أنهم يعطون إذا كانوا فقراء
أو ٠٠ ، أو من كانت أيما أعطيت

٢٢ ج ٣١ إذا وقف تربة وشرط المقرري
عزبا فهو شرط باطل ، المتأهل أحق إذا
استويا في الصفات

٦٢، ٦٣ ج ٣١ اشتراط التعزب والرهبانية
لا يصح : لا على أهل العلم ، ولا أهل العبادة ،
أو الجهاد

٦٤ ج ٣١ إذا شرط أن لا يسكنه إلا الرجال
منعت المرأة ، لا تمكن العزباء من السكن مع
الفقراء في الزاوية سواء كانوا عزبا
أو متأهلين

٥٤ - ٥٦ ج ٣١ الصوفي الذي يدخل في
الوقف على الصوفية ويكون مقصودا بالرباط
تعتبر له ثلاثة شروط (١) أن يكون عدلا
في دينه (٢) أن يكون ملازما لغالب الآداب
الشرعية في غالب الأوقات وأن لم تكن واجبة
(٣) قناعته بالكفاف من الرزق ، من كان
جامعا لفضول المال فقد يفسخ لهم في مجرد
السكنى في الربط ونحوها دون اجراء
الأرزاق عليهم

٥٦ ج ٣١ من كان من المذكورين المستحقين
فيه قدر زائد مثل اجتهد في نوافل العبادات

من ارباب الوظائف ان يشاركوهم
فيما يؤخذ منهم وشرط ان الناظر بالمصلحة
فرأى تقديم ارباب الوظائف - كالامام
والمؤذن - فقد أصاب اذا كان ما يأخذونه
لا يزيد على جعل مثلهم

٢٢ ج ٣٠ إذا أمكن صرف ثمن الحصر
وملأ الصهريج من ثلث العمارة أو غيره
ويصرف الثلثان على مستحقه فعل

٢٢ ج ٣١ الامامة والأذان شعائر لا يمكن
ابطالها ولا تنقيصها بحال

٢٢ ج ٣١ المدرس والمفيد والفقهاء من جنس
واحد (١)

١٥ ، ١٧ ج ٣١ الوقف ليس كالجمالة
ولا كالاجارة

٢٢ ، ٧١ ج ٣١ ويجب ان يقدم الجابي
والعامل والصانع والبناء ونحوهم ممن يأخذ
على عمل يعمل في تحصيل المال أو عمارة
المكان بأخذ الأجرة

٦٦ ، ٦٧ ج ٣١ إذا شرط للناظر جناية
وجامكية كما شرط للمفيد والفقهاء لم يقدم
الناظر ، الواو مقتضاها الاشتراك والجمع
المطلق ، ان كان ثم دليل يقتضى الاختصاص
والتقدم مثل ان يكون حائزا أجرة عمله عمل
بذلك ، لا فرق بين الجناية والجامكية

٢٣ ، ٨٤ ج ٣١ إذا وقف على عدد من
النساء والأرامل والأيتام وله أقارب محتاجون
قدموا على من يساويهم في الحاجة من

(١) انظر ص ٣١٩ ج ١ من الفهارس :
العلماء ثلاثة

١٠١ ج ٣١ اذا قال وقفت على أولادي كان
عاما للذكور والانات والفقراء والأغنياء
والعدول ٠٠٠

ونظر (١)

٦٥ ، ٧٣ ج ٣١ ليس للحاكم ان يولي
ولا يتصرف في الوقف بدون أمر الناظر
الشرعي الخاص ، الا أن يكون قد تعدى ،
للحاكم ان يعترض عليه اذا خرج
عما يجب عليه

٦٥ ج ٣١ واذا كان بين الناظر والحاكم
منازعة حكم بينهما غيرهما

٦٥ ج ٣١ واذا اعتدى احدهما على الآخر
عوقب بمثل ذلك ان أمكنت المماثلة ،
والا عوقب بحسب ما يمكن شرعا

٦٦ ج ٣١ الناظران لا يتصرفان الا جميعا
في جميع المنظور ، ولا يوزع المنظور بينهما
٨٩ ج ٣١ ليس لناظر غير الناظر المتولى
لهذا الوقف ان يضع يده عليه ولا يتصرف
منه بغير اذنه

٧٣ ج ٣١ اذا شرط الناظر للحاكم صح
٧٢ ، ٧٣ ، ١٠٤ ج ٣١ اذا شرط الواقف
النظر الى حاكم المسلمين بدمشق لم يكن
مختصا بحاكم مذهب معين

٨٦ ، ٨٧ ج ٣١ على ولادة الأمر من الامام
والحاكم ونحوه اقامة العمال على ما ليس
عليه عامل من جهة الناظر ، العامل في عرف
الشارع يدخل فيه الذي يسمى ناظرا

(١) انظر ص ١٦٦ ، ١٦٧ من يستحق
ولاية الوقف ، ومن يقدم فيها ،
وما يشترط فيه ، واذا لم يكف
واحد لضعفه أو قلة أمانته

أو سعي في تصحيح احوال القلب أو طلب
شيء من علم الأعيان أو الكفاية فهو أولى
من غيره (١)

٥٥ ج ٣١ ما فوق هؤلاء من ارباب المقامات
العلية والاحوال الزكية وذوى الحقائق
الدينية والمنح الربانية يدخلون في العموم
ولا يختص الوقف بهم

٥٥ ، ٥٦ ج ٣١ ما دون هذه الصفات من
المقتصرين على مجرد رسم في لبسة أو مشية
ونحو ذلك لا يستحقون الوقف

٥٦ ج ٣١ ومن لم يكن متأدبا بالآداب
الشرعية لم يستحق شيئا

٥٦ ج ٣١ من ليس فيه الآداب الشرعية
ولا علم عنده لا يستحق

٥٦ ج ٣١ طالب العلم الذي ليس له تمام
كفايته أولى ممن ليس فيه الآداب الشرعية
ولا علم عنده

وغير ذلك

١٩٨ ، ١٩٩ ج ٣١ من طلب استتجاره
وكان مصلحة للوقف جاز بل يجب

١٩ ، ٢٠ ج ٣١ الجهاد الدينية : مثل
الخوانك والمدارس وغيرها لا يجوز ان ينزل
فيها فاسق - بظلمه للخلق أو بتعديده
حدود الله - واذا شرط الواقف ذلك كان
تأكيدا

٢٠ ج ٣١ من نزل من أهل الاستحقاق
تنزيلا شرعيا لم يجز صرفه

١٠١ ج ٣١ ويرجع الى لفظ الواقف في
الإطلاق

(١) انظر ص ١٧٦ - ج ١ الفتيارس
العامة

ويدخل فيه غير الناظر لقبض المال ممن هو عليه وصرفه الى من هو له

٧٤ ج ٣١ اذا ولى احد الحاكمين شخصا وولى الآخر شخصا آخر فالواجب على ولاية الامر تقديم أحقهما بالولاية

٢٦٢ ، ١٠ ، ٨٩ ج ٣١ لا يجوز لنظار الوقف ان يصرفه في غير مصارفه الشرعية ، ولا يجوز لهم حرمان ورثة الواقف الداخلين في شرطه

١٠٩ ج ٣١ اذا وقف على جهة عامة أو خاصة لم يمكن بغيرها

٦٧ ، ٦٨ ج ٣١ ، ١١٩ ج ٣٤ اذا أوقف وقفا على جماعة وجعل للناظر عزل من شاء وزيادة من شاء حسب المصلحة فليس له ان يفعل شيئا الا بمقتضى المصلحة الشرعية ، وعليه ان يفعل الأصلح فالأصلح (١)

٦٧ ، ٦٨ ج ٣١ ، ١١٩ - ١٢١ ج ٣٤ ورئيس لسه أن يفعل ما يهواه مطلقا ، ولو شرط ذلك الواقف لم يكن شرطا صحيحا ٦٨ ج ٣١ اذا فعل ذلك بمقتضى المصلحة الشرعية فليس للمعزول ولا غيره تناول شيء من الوقف

٦٩ ج ٣١ اذا تنازعوا هل الذي فعله هو الثامور به أم لا رد الى الله ورسوله

٦٩ ج ٣١ على الناظر بيان المصلحة فان ظهرت وجب اتباعها وان ظهر انها فاسدة ردت ، وان اشتبه الامر وكان الناظر عالما عادلا سوغ له اجتهاده

٨٩ ج ٣١ من أصر على صرف مال الغير لغير مستحق ومنع المستحق قدح في دينه وعدالته

٧٥ ج ٣١ الناظر يستحق معلومه اذا عمل ما عليه

٢٦٠ ، ٩٢ ج ٣١ الناظر عليه ان يعمل ما يقدر عليه من العمل الواجب ويأخذ لذلك العمل ما يقابله ، وله ان يأخذ على فقره ما يأخذه الفقير على فقره ، وهل له ان يأخذ مع الغنى

٧٨ ، ٧٩ ج ٣١ ليس أجرة اثبات الوقف والسعي في مصالحه من تركه الميت

٢٣٥ ، ٢١٤ ج ٣١ الكراع والسلاح ان شرط الواقف نفقة والا كان من بيت المال - كسائر ما يوقف للجهات العامة ، بخلاف الموقوف على معين

٧٩ ج ٣١ تعيين ناظر بعد آخر هل يعد عزلا ؟ يرجع فيه الى عرف مثل هذا الوقف ، وكذلك اذا كان في عرفه ما يقتضى انفراد الثاني بالتصرف

٩١ ، ٩٢ ج ٣١ اذا ولى على وقف ووجد الوقف على غير سنن مستقيم ويتعرض لها مثل القاضي والخطيب وامام الجامع وهو عاجز عن صد التعرض لها فهل يحل له عزل نفسه عنها وعن القيام بما يقدر عليه من مصالحها

٧٤ ج ٣١ اذا فوض بعض الحكام اهلا لم يجز لحاكم آخر عزله بغير قاذح

٢٥٨ ج ٣١ اذا لم يقم الناظر بالواجب غيره من له ولاية ذلك بمن يقوم بالواجب اذا لم يتب

٢٥٠ ، ٢٥١ ج ٢٩ لو خان الناظر ثم تصرف مع ذلك صح تصرفه في حق المشتري وحق رب المال

٢٠١ ، ٢٠٢ ج ٣١ المال الموقوف على فكاك الأسرى اذا استدين في ذم الأسرى وهم لا يجدون وفاءه أو استدانه ولي فكاكهم بأمر ناظر الوقف أو غيره جاز صرفه من الوقف

المساكين لم ينتقل الى المساكين الا بعد موت الثلاثة ، أو قال على أولادي الثلاثة ثم على المساكين ، أو قال على هؤلاء ثم على المساكين ، أو على هذين ثم على المساكين فهو من ترتيب الكل على الكل

١٤٥ ، ١٤٦ ج ٣١ الطبقات الباقية هل يشرك بينها عملا بما تقتضيه الواو من مطلق التثريبك أو يرتب بينها استدلالا بالترتيب فيما ذكره في الباقي - كما هو مفهوم عامة الناس (إذا وقف على أولاده ثم أولادهم ثم على أنساليهم واعقابهم)

٨١ ج ٣١ إذا قال على أولادي ثم على أولادهم على أنه من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه لولده كان من ترتيب الأفراد على الأفراد بلا نزاع

١٩٤ ج ٣١ وقف على أولاده فلان وفلان وعلى ابن ابنه فلان على أنه من توفي منهم عن ولد ذكر انتقل نصيبه الى ولده ومن مات عن بنت انتقل نصيبه اليها ثم الى أعمامها . فمات ابن الابن عن غير ولد وترك أخته من أبويه وأعمامه : ينتقل الى أخته

١٠٠ - ١٨٠ ج ٣١ إذا وقف على أولاده ثم على أولاد أولاده ما تناسلوا على أنه من توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولد . . كان لذوي طبقتهم . فتوفي بعض هؤلاء الموقوف عليهم عن ولد أو ولد ولد . . كان لولده دون اخوته وبني عمه لوجوه (١) أنه مقيد بالصفة (٢) انه مقتضى للترتيب ، الجواب عما اعترض به على ذلك

٩٦ - ٩٩ ج ٣١ إذا قال وقف على فلان ثم على أولاده على انه من توفي منهم وترك ولدا كان نصيبه من الوقف الى ولده وان توفي

٥١٧ ج ٢٨ ان تصرف في ملك الوقف واليتيم بغير اذن الناظر تصرفا من جنس التصرف المشروع فقد تعدى وللناظر فعل الأصلح من النقض والاقرار

٨٤ - ٨٧ ج ٣١ لولي الأمر ان ينصب ديوانا مستوفيا لحساب الأموال الموقوفة عند المصلحة

٨٦ ج ٣١ نصب المستوفي الجامع للعمال المتفرقين بحسب الحاجة وقد يكون واجبا ، المستوفي الجامع نائب الامام في محاسبتهم ٨٥ ، ٨٦ ج ٣١ وله ان يفرض له على عمله ما يستحقه مثله من كل مال يعمل فيه بقدر ذلك المال واستيفاء الحساب وضبط مقبوض المال ومصرفه من العمل الذي له أصل

٨٦ ج ٣١ وإذا عمل هذا ولم يعط جعله فله ان يطلب على العمل الخاص ١٤٠ ج ٣٢ إذا وقف على أولاده لم يدخل ولد البنات

٨١ ، ٨٢ ، ١٢٨ - ١٣٢ ج ٣١ إذا قال على أولادي ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم . ففيها قولان (١) - وهو الأقوى - أنه لترتيب الأفراد على الأفراد ، مثال

١٨٥ - ١٨٧ ج ٣١ وقف على ولديه عبد الله وعمر ، ثم على أولادهما ابدا . فتوفي عبد الله وخلف أولادا فرجع عمر ولد عبد الله الى حاكم يرى ترتيب المجموع على المجموع فحكم به لعمر : فهل هذا الحكم لازم لجميع البطون ؟ وإذا حكم حاكم باشتراك أولادهما فهل لحاكم ثالث ان ينقض حكم الثاني ؟

١١١ ، ١١٨ - ١٢٠ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ج ٣١ إذا قال وقفت على زيد وعمرو وبكر ثم على

ولم يكن له ولد ولا ولد ولد كان نصيبه مصروفا الى من هو في درجته مضافا الى ما يستحقه من ريع الوقف . فتوفيت احدى البنات ولم يكن لها ولد ، ثم ماتت البنت الثانية ولها ابنتان ، ثم ماتت الثالثة ولم يكن لها ولد ، ثم ماتت الرابعة : لم يشارك اولاد هذه لاولاد هذه في النصيب الاصلى الذى كان لامها ، واما النصيب العائد فيشترك فيه اولاد هذه واولاد هذه

١٨٠ ج ٣١ اذا وقف على اربعة أنفس وقال : فمن توفي منهم عن ولد عاد ما كان جاريا عليه على ولده . . . ومن توفي منهم عن غير ولد عاد نصيبه وقفا على اخوته ثم على انساليهم . فتوفي عمر عن فاطمة وتوفيت فاطمة عن عيناشى ثم توفيت عيناشى عن غير نسل ولا عقب فينتقل نصيب عيناشى من أمها الى ابنتي عمها ولا تختص به أختها لأبيها

١٤٧ - ١٥٠ ، ١٥٣ ج ٣١ الضمير يجب عوده الى جميع من تقدم ذكره ، فان تعذر عوده الى الجميع أعيد الى أقرب المذكورين أو الى ما يدل دليل على تعيينه

١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٤ - ١٦٨ ، ١٤٧ - ١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ج ٣١ اذا تعقب الاستثناء « بالا » جملا معطوفة عاد الى الجميع غالبا ، وقيل يعود الى الأخيرة ، وقيل ان كان بين الجملتين تعلق عاد الى جميعها وان كانا أجنبيتين عاد الى الأخيرة

١٦١ - ١٦٣ ج ٣١ يجوز ان يعود الى الأولى فقط اذا دل عليه دليل ، مثال

١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦١ ج ٣١ الصفات التابعة للاسم الموصوف وما اشبهها بمنزلة الاستثناء

١٥٦ ج ٣١ الاستثناء بحروف الشرط عائد الى الجميع

١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٠ ج ٣١ الشروط المعنوية بحروف الجر أو بحروف العطف مثل الاستثناء بحروف الجزاء أمثلة

١٥٧ ج ٣١ وقد يأتي ما يقوي اختصاص الشرط بالجملة الأخيرة : وقفت على أولادي ثم على ولد فلان ثم على المساكين على ان لا يعطى منهم الا صاحب عيال

١٤١ - ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٥ - ١٦٨ ج ٣١ قول من قال من الفقهاء ان الاستثناء في شرط الواقف اذا تعقب جملا معطوفة عاد الى الجملة الأخيرة . كلام باطل من وجوه

١٥٣ - ١٥٥ ج ٣١ ان قيل قد قال به بعض الفقهاء من الحنفية والحنبلية في الطلاق فيولاء يقولون به هنا

١٥٠ - ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٥٧ - ١٦٣ ج ٣١ لا فرق بين العطف بالوار أو بالنساء أو بضم فيما اذا تعقب الشرط جملا

١٧٢ ج ٣١ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بشرط يفصله عن مشاركة الثاني ، مثال ١٨٨ ، ١٩٠ - ١٩٢ ج ٣١ تنتقل الحقوق المرتبة شرعا أو شرطا الى الطبقة الثانية عند عدم

الأولى أو عدم استحقاقها لا استحقاق الأولى
أولا ، سر ذلك

٨١ - ٨٣ ، ٩٨ ، ٩٩ ج ٣١ اذا قال على
أولادي ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم
فمات احد أولاده في حياة أبيه ثم مات الأب
عن ولد آخر وعن ولد الولد . اشتركا

١٨٧ ج ٣١ وقف وقفا على ابن ابنه فلان
ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده فمن توفي
منهم عن ولد أو ولد عاد ما كان جاريا
عليه على من معه في درجته . فتوفي الأول عن
أولاد توفي احدهم في حياته عن أولاد ثم مات
الأول وخلف بنته وولدي ابنه : ينتقل الى
ولدي الابن ما كان يستحقه أبوهما لو كان
حيا دون أخته

١٨٩ - ١٩٤ ج ٣١ وقف انسان على
زيد ثم على أولاد زيد انشمانية فمات واحد
من أولاد زيد في حياة زيد وترك ولدا ثم مات
زيد . فينتقل الى ولد ولد زيد ما كان
يستحقه والده

٩٤ ج ٣١ ان وقف على بني فلان أو أقارب
فلان ولم يكن في الوقف ما يقتضي أنه لأهل
البيت النبوي لم يدخل بنو هاشم في هذا
الوقف

٩٣ ج ٣١ اذا كان الوقف على أهل بيت
الرسول أو على بعض أهل البيت : كالعلويين
والفاطميين أو الطالبين الذين يدخل فيهم
بنو جعفر وبنو عقيل أو على العباسيين لم
يستحق من ذلك الا من كان نسبه صحيحا
ثابتا ، من ادعى انه منهم ولم يثبت انه منهم
أو علم أنه ليس منهم لم يستحق من هذا
الوقف كبني عبيد

٩٤ ج ٣١ من وقف على الأشراف لم يدخل
فيهم الا من كان صحيح النسب من أهل
بيت النبي

٩٠ ، ٩١ ج ٣١ اذا وقف على فقراء المسلمين
وجب على الناظر ان يقدم الأحق فالأحق ، واذا
قدر ان المصلحة اقتضت صرفه الى ثلاثة - مثل
ان لا يكفيهم أقل من ذلك - لم يدخل غيرهم
من الفقراء ، واذا كفاهم وغيرهم من الفقراء
يدخل الفقراء معهم ويساويهم

٩١ ، ٨٤ ، ١٩٥ ج ٣١ الأقارب الفقراء أولى
من الفقراء الأجانب مع التساوي في الحاجة ،
يجوز ان يصرف الى الفقير القريب كفايته
اذا لم يوجد من هو أحق منه ، واذا قدر
وجود فقير مضطر كان دفع ضرورته واجبا ،
واذا لم يندفع الا بتنقيص كفاية أولئك من
هذا الوقف من غير ضرورة تحصل لهم تعين
ذلك

٩٥ ج ٣١ وقف وقفا على الفقهاء والمتفهمة
هل تكون السكنى مختصة بالمرتزقين
٦٣ ج ٣١ اشتراط ان يكونوا من أهل بلد
أو قبيلة من الأئمة والمؤذنين لا يصح

٩٤ ج ٣١ رجل بيده مسجد ثم ان ولد من
بيده المسجد أولا تعرض له وطلب مشاركته
في الامامة أو عزله

فصل

٢٥٩ ج ٣١ اذا حكم بصحة الوقف لم يجز
تغييره ولا تبديل شروطه

٢٠٥ ج ٣١ اذا قال اذا مت فداري وقف
على المسجد الفلاني فعوفي ثم حدث عليه ديون
جاز ان يبيعها في الدين الذي عليه

إذا بيع واشتري بضمنه فهو من جنس
الابدال

٢١٢ ، ٢١٣ ج ٣١ مذهب أحمد في غير
المسجد جواز بيعه للحاجة ، أمثلة

٢١٢ - ٢١٩ ، ٢٥٣ ج ٣١ أحمد يجوز
بيع المسجد أيضا للحاجة في أشهر
الروايتين ، ونص على ابدال العرصة بعرصة
أخرى

٢١٧ - ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ج ٣١ ،
٤٠٤ - ٢٠٦ ج ٣٠ : إذا خرب وذهب
أهله ، أو كان ضيقا لا يسع أهله ، أو لم يكن
له جيران ولم يوجد من يعمره ، أو كان محله
قذرا ، بناء مسجد آخر إذا كثر الناس وان
كان بقرب مسجد آخر

٢٥٢ ج ٣١ المسجد إذا خرب ولم تمكن
عمارته فتباع العرصة ويشترى بضمنها
ما يقوم مقامها وتنقل آله إلى مكان آخر
إذا خرب ما حوله

٢١٣ ، ٦ ج ٣١ المسجد إذا كان موقوفا
ببلدة أو محلة فتعذر انتفاعهم به بني به
مسجد في موضع آخر أو يعمر عمارة ينتفع
بها في مسجد آخر

٢٢٥ ج ٣١ قرية بها عدة مساجد قد خرب
بعضها ولها وقف : تجب عمارة المسجد
لإقامة الصلاة فيه ، وكذلك ترتيب امام
في مسجد آخر عند الحاجة ، ولا يحل اغلاق
المساجد عما عمرت له ، وعند قلة أهل البقعة
واكتفائهم بواحد لا يجب تفريق شملهم

٢٥٢ ج ٣١ الفرس الجيش للغزو إذا لم
يمكن الانتفاع به للغزو يباع

٢٠٤ ج ٣١ إذا أمكن وفاء الدين من ريع
الوقف لم يجز بيعه ، وإذا لم يمكن وفاء
الدين إلا ببيع شيء من الوقف - وهو في
مرض الموت - بيع ، وإن كان الوقف في
الصحة فمنعه قول قوي

٢٣٥ ج ٣١ إذا تعذر من يتفق على الموقوف
على الجهات العامة بيع

٢٦٢ ج ٣١ ، ٢٠٣ ج ٢٢ بيع الوقف
الصحيح اللازم الذي يحصل به مقصود
الواقف من الانتفاع لا يجوز ، ولا يصح
وقف المشتري له

٢١٢ - ٢٥١ ، ٢٩٤ ج ٣١ ابدال الوقف
حتى المساجد بخير منها للحاجة أو المصلحة
٢٥٢ ، ٢٩٤ ، ٢٦٥ ، ٢١٢ ، ٩٢ ج ٣١
ابدال الموقوف والمنذور بخير منه نوعان
(١) ابدال للحاجة مثل أن يتعطل فيباع
ويشترى بضمنه ما يقوم مقامه تارة ،
أو يعرض فيها بالبدل تارة

٩٢ ج ٣١ إذا خرب مال موقوف فتعطل
نفعه بيع وصرف ثمنه في نظيره أو نقلت
إلى نظيره

٢٥٢ ج ٣١ إذا لم يمكن الانتفاع بالموقوف
عليه من مقصود الواقف فيباع ويشترى
بضمنه ما يقوم مقامه

٢٦٥ ج ٣١ أو يتلفه متلف فيؤخذ منه
عوضه ويشترى به ما يقوم مقامه ، الوقف
مضمون بالاتلاف ومضمون باليد ..

٢٥٤ ج ٣١ بيع الوقف من غير استبدال
بما يقوم مقامه لا يجوز

٢١٢ ، ٢١٣ ج ٣١ المصحف يجوز ابداله
عنده في إحدى الروايتين ، ظاهر مذهبه أنه

٢٣٥ ج ٣١ الكراع والسلاح اذا تعذر من
ينفق عليه بيع

٢٢٠ ج ٣١ قول القائل لا يجوز النقل
والاببدال الا عند تعذر الانتفاع . ممنوع ،
ولم يذكروا على ذلك حجة شرعية ولا مذهبية
٢٢٥ ج ٣١ جواز بيع الوقف اذا خرب
ليس مشروطا بأن لا يوجبه مستأجر

٢٢٤ ، ٢٢٥ ج ٣١ لغالبية الناس طريقان
في الوقف اذا ضرب (١) ان يؤجر - وهو
الحكر - (٢) ان يستسلف ما يعمر به ويوفى
من غلة الوقف ، ضعفهما

٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٩٤ ، ٢١٥ - ٢٣٨ ، ٢٦١ ،
٢٦٦ ج ٣١ (٢) **الاببدال لمصلحة واجحة :**
مثل المسجد اذا بني بدله مسجد آخر أصلح
لأهل البلد وبيع الأول . هذا ونحوه جائز
عند أحمد وغيره من العلماء ، أدلة ذلك

٢٤٤ - ٢٥١ ، ٢٦١ ج ٣١ أدلة إبدال
عرصة المسجد بعرصة أخرى اذا اقتضت
المصلحة ذلك ، إبدال عمر . .

٢٥٠ ، ٢٥١ ج ٣١ منع الرسول إبدال
النجيبة التي اهداها عمر لا يرد على جواز
إبدال الوقف للمصلحة

٢١٥ - ٢٣٨ ، ٢٥٣ ج ٣١ إبدال المسجد
بغيره للمصلحة مع امكان الانتفاع بالأول فيه
قولان في مذهب أحمد وغيره ، الجواز أظهر
في نصوصه ، بسط ذلك ، اختلاف أصحاب
أحمد في ذلك ، والجواب عما استدلوا به ،
انصوص والآثار والقياس تقتضى جواز
الاببدال للمصلحة

٢٢٣ - ٢٢٨ ج ٣١ قولهم وان لم تتعطل
منفعته بالكلية لكن قلت أو كان غيره انتفع
منه واكثر ردا على أهل الوقف لم
يجز بيعه . . .

٢٣٣ ج ٣١ ، ٣٥٣ ج ٢٧ المساجد الثلاثة
لا يجوز ابدال عرصتها بغيرها وتجوز
الزيادة فيها . .

٢٥٣ ، ٢٠٩ ، ٢٤٤ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٦ ج ٣١
يجوز تغيير صورة الوقف الى صورة أصلح
منها ، ابدال عمر وعثمان وغيرهم من خلفاء
المسلمين مسجد النبي ببناء غير بنائه الأول ،
وكذلك المسجد الحرام « لولا ان قومك . . »
٢٤٤ ج ٣١ تبديل بناء الكعبة ببناء آخر
جائز

٢٦١ ج ٣١ تغيير صورة البناء من غير عدوان
ينظر فيه الى المصلحة : فان كانت أصلح
للووقف وأهله اقرت وان كانت اعادتها الى
ماكانت عليه أصلح أعيدت ، وان كان بناء
ذلك على صورة ثالثة أصلح بنيت

٢٥٩ ج ٣١ اذا كان نقض الطبقة التي فوق
المسجد مصلحة للمسجد فتنقض وتصرف
الأنقاض في المسجد

٢١٨ ج ٣١ اذا كان المسجد ليس بحصين
نقضت منارته وحصن بها

٢١٧ ، ٢١٩ - ٢٢٢ ، ٢٠٩ ، ٢٥٣ ج ٣١ ،
٤٠٦ ج ٣٠ المسجد اذا أرادوا رفعه عن
الأرض وان يجعل تحته سقاية وحوانيت
وكان مصلحة للمسجد وأهله جاز ، اذا امتنع
بعض الجيران نظر الى قول أكثرهم

٢٦٦ - ٢٦٨ ج ٣١ حيث جاز البسمل
فلا يشترط ان يكون الوقف في الدرب
أو البلد الذي فيه الوقف الأول اذا كان
أصلح ، أمثلة ، العدول عن ذلك قد يكون
جائزا وقد يكون واجبا

٢٦٧ ج ٣١ الوقف على قوم بعينهم أحق
بجواز نقله الى مدينتهم من المسجد

٢٦٧ ج ٣١ اذا كان الوقف ببلدهم أصلح
لهم كان اشتراء البديل ببلدهم هو الذي
ينبغي فعله

٢٦٧ ج ٣١ الوقف المنقول كالنور والسلاح
وكتب العلم على ذرية رجل بعينهم يجب ان
يكون مقره حيث كانوا

٢٦٧ ج ٣١ اذا وقف على أهل بلد بعينه
٢٦٧ ج ٣٢ اذا كان الفرس محبوسا على
ناس ببعض الثغور ثم انتقلوا الى ثغر آخر
فشراء البديل في الثغر الذي هو فيه مضمون
أولى من شرائه بشجر آخر

٢٥٦ ج ٣١ بيعة بقرية بالشام ولها وقف
اذا لم يبق من أهل الذمة الذين استحقوا
تلك أحد جاز أن يتخذ مسجدا

٢١٢ ج ٣١ ابدال المستحق بتقليده اذا تعذر
صرفه الى المستحق

٢٥٧ ج ٣١ اذا خيف تضرر المسجد واذا
المصلين فيه وجب ازالة ما يخاف من الضرر
على المسجد وأهله ، واذا لم يزل الا بالهدم
هدمت الكنيسة الخراب ٠٠

٢٦١ ج ٣١ ما خرج من ذلك عن حدود
الوقف الى طريق المسلمين وإلى حقوق
الجيران فيجب ازالته ، وان خرج الى الطريق
النافذ فلا بد من ازالته ، وما خرج الى ملك
الغير فان أذن فيه والا أزيل

٢٥٣ ، ٢٦٥ ، ٢٢٩ ج ٣١ وقف الغلة اذا أبدل
بخير منه كدار أو حانوت أو بستان أو قرية
يكون مغلها قليلا أجاز له أبو ثور وغيره من
العلماء ، وهو قياس قول أحمد في تبديل
المسجد من عرصة الى عرصة للمصلحة

٢٦٠ ج ٣١ وقف على الفقراء فيه أشجار
ثمرها قليل : يجوز قطعها ويشترى بثمرها
ما يكون مغله أكثر ، ولا يقسم الثمن بين
الموجودين ، ليس بمنزلة الزرع والشجر
والمنافع التي يختص كل أهل طبقة بما يؤخذ
في زمنها منها

٢٣٦ - ٢٤٠ ج ٣١ بيع الفضة من السرج
واللجم وابدالها بما هو أنفع

٢٣٨ ج ٣١ اذا وقف ما هو مزين بنقوش
ورخام وخشب وغير ذلك مما يكون ثمنه
مرتفعاً لزينته بيع واشترى به ما هو أنفع
لأهل الوقف

٢٠٨ ج ٣١ اذا كان قلع الأشجار مصلحة
للأرض بحيث يزيد الانتفاع بها قلعت ،
ويصرف ثمنها فيما هو أصلح للوقف من
عمارة الوقف أو مسجد

٢٥٤ ج ٣١ اذا وقف كرماً على الفقراء
وكان فيها ضرر على الجيران جاز ان يناقل
عنه ما يقوم مقامه ، ويكون الأول ملكاً
والثاني طلقاً

٢٦٢ ج ٣١ اذا ناصب على أرض وقف
على ان للوقف ثلثي الشجر لم يجز بيع
ذلك الا لحاجة تقتضى ذلك

٢٢١ ج ٣١ يشتري الوقف المجاور للمسجد
ويعوض أهله

٢٤٦ ج ٣١ لا يجوز للموقوف عليه بيع
الوقف

٢٥٩ ج ٣١ اذا كان نقض الطبقة التي فوق المسجد مصلحة للمسجد فتنقض وتصرف في مصالحه ، وان أمكن أن يشتري بها ما يوقف عليه أو يصرف في عمارته أو عمارة وقفه فعل

٢٥٨ ، ١٨ ، ٩٣ ، ٦ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ج ٣١ الفاضل عن مصلحة المسجد يجوز صرفه في المصالح التي هي نظير مصالحه وما يشبهها مثل عمارة مسجد آخر وفي المستحقين للصدقة من أقارب الواقف وجيران المسجد ونحو ذلك

٢١٣ ، ٢٥٣ ، ٩٣ ج ٣١ كسوة الكعبة تباع وتصرف في سبيل الخير ، عمر يقسم كسوة الكعبة كل عام بين الحجيج ٢١٣ ج ٣١ واذا فضلت فضلة عن قدر كتابته من المال المجموع

٩٤ ج ٣١ نظير كسوة الكعبة المسجد المستغني عنه من الحصر ونحوها

١٧٠ ، ٩٣ ج ٣١ اذا صرف الى الأئمة والمؤذنين والقوام من الوقف على المساجد والجوامع ما يستحقه أمثالهم وصرف في فرش المساجد وتنويرها كفايتها وفضل صرف في مصالح مساجد آخر ، ويصرف في المصالح كأرزاق القضاة في احد قولي العلماء ٢٠٦ ج ٣١ اذا كان للمسجد النبوي أو غيره من المساجد ما يكفي لتنويرها صرفت الزيادة الى غيره

٢١٣ ج ٣١ زيت المسجد وحصره اذا استغني عنها المسجد تصرف الى مسجد آخر - عنده - ويجوز صرفها الى فقراء الجيران

٢٦٤ ج ٣١ قناة سبيل لها فائض ينزل على قناة الوسخ وقريب منها قناة طاهرة قليلة

٢٦٣ ج ٣١ ليس له ان يبني في مقبرة المسلمين حائطا ، ولا ان يحتجز منها ما يختص به دون سائر المستحقين

٢٦٣ ، ٢٦٤ ج ٣١ ليس لجدار الحمام الموقوفة على الفقراء والمساكين والفقهاء ان يتصرف فيها بغير اذن الشركاء ولا باذن الشارع ولا يستولي على شيء منها بغير اذن الشركاء ، ولا يقسم بنفسه شيئا ويأخذ نصيبه ، ولا يغير بناء شيء منها ، ولا يغير القدر ولا غيرها ، وليس له ان يغلقها

٢٦٤ ج ٣١ يكرى على جميع الشركاء اذا طلب بعضهم ذلك وتقسم بينهم الأجرة

٢٥٦ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ج ٣١ لا تصح قسمة رقبة الموقوف على جهة واحدة ، تصح قسمة المنافع - وهي المهايأة - واذا كانت مطلقة لم تكن لازمة ، لا سيما اذا تغير الموقوف فيجوز بغير المهايأة ، لا فرق بين مناقلة المنافع وبين تركها على المهايأة بلا مناقلة

١٩٧ ج ٣١ اذا لم تمكن قسمة ثمرة الوقف قبل البيع بلا ضرر فعليه ان يبيع مع شركائه ويقاسمهم الثمن

٢٦٤ ج ٣١ واذا احتاجت الحمام الى عمارة لا بد منها فعلى الشريك أن يعمر معهم

٨٩ ج ٣١ تنازع العلماء في جواز صرف الفاضل

٢١٠ ج ٣١ ما فضل من الربح عن المصارف المشروطة ومصارف المساجد يصرف في جنس ذلك : مثل عمارة مسجد آخر ومصالحها والى جنس المصالح ، لا يحبس أبدا لا سيما في مساجد قد علم أن ريعها يفضل عن كفايتها دائما

٢٠٨ ، ٢٠٩ ج ٣١ يجوز ان يعمل في مضيق المسجد مكان للوضوء اذا كان فيه مصلحة للمسجد وأهله وليس فيه محذور . . .

٢٥٧ ج ٣١ مسجد ليس له وقف وبجواره ساحة يجوز ان تعمل مسكنا للامام ، الساحة ليست من المسجد

٢٥٨ ، ٧ ج ٣١ يجوز ان يبني خارج المسجد من المساكن ما كان مصلحة لأهل الاستحقاق لريع الوقف القائمين بمصلحته ٨٩ ج ٣١ لا يجوز لغير الناظر المتولي ان يستقل بصرف الفاضل

٧ ج ٣١ البناء على المسجد المعد للصلوات الخمس فيه نزاع

١٩٥ ، ١٩٦ ج ٣١ قرية وقفها صلاح الدين على شخص معين ثم على أولاده من بعده والنصف والربع على الفقراء فدثرت فعمرها بعض المشايخ بأمر السلطان ثم توفي وله أولاد فقراء : ان لم يكونوا داخلين في شرط الواقف فينبغي أن يصرف اليهم ما غرمه والدهم من مغل الوقف

٢٠٢ ، ٢٠٣ ج ٣١ اذا وكل على عمارة حمام موقوف تحته فعمر عمارة زائدة عن العمارة المأذون فيها لم تجب عليهم ولا قيمتها ، له أن يأخذها اذا لم يضر أخذها بالوقف ، واذا كانت تزيد كسراء الحمام فاتفقوا على أن تبقى العمارة له ويكون ما يحصل من زيادة الأجر بازاء ذلك ، واذا أراد أهل الوقف ان يقلعوا العمارة انزائدة فلهم ذلك اذا لم تنقص المنفعة المستحقة بالعقد ، وان اتفقوا على ان يعطوه بقيسة

الماء : يجوز ان يساق ذلك الفائض الى المطهرة باذن ولي الأمر ، ولا يجوز منع ذلك اذا لم يكن فيه مصلحة ، ويثاب الساعي في ذلك ٩٢ ، ٢٠٦ ج ٣١ اذا خرب بعض الأماكن الموقوف عليها - كالمساجد - على وجه يتعذر عمارته صرف ريع الوقف الى غيره

١٧ - ١٩ ج ٣١ وقف وقفاً على مسجد واكفان الموتى وشرط للامام والمؤذن والقيم ستة دراهم ودارين ثم زاد الريع جاز ان يعطى الامام والمؤذن قدر رزق مثلهما وان كان زائدا عن الثلثين اذا كانا فقيرين وليس لما زاد مصرف معروف وقام بعض الريع بالأكفان ، تقدير الواقف دراهم مقدرة قد يراد به النسبة اذا كان هناك قرينة

٢٠٣ ، ١٠ ، ٨٤ ج ٣١ الوقف على اكفان الموتى اذا فاض عنها صرف في مصالح المسلمين ، واذا كان أقاربه محاييج فهم أحق من غيرهم

٢١١ ج ٣١ حاكم رتب له على فائض مسجد رزقه فيبقى سنين لا يتناول شيئاً لعدم الفائض ثم زاد الريع : اذا لم يكن له مصرف أصلاً واقتضى نظر الامام أن يصرف اليه عوضاً عما فاتته جاز

٢١٠ ج ٣١ مساجد وجامع يحتاج الى عمارة وعليها رواتب مقررة على الفائض والريـسـع لا يقوم بذلك : اذا أمكن الجمع بين المصلحتين بأن يصرف مالا بد من صرفه لضرورة أهله وقيام العمل الواجب بهم وان يعمر بالباقي كان هذا هو المشروع وان تأخر بعض العمارة قدراً لا يضر تأخره ، من لا تقوم العمارة الا بهم فهم من العمارة

باب الهبة والعطية

١١١ ، ١١٢ ج ١١ اعطاء المال لأجل الدعاء
أو الشئ مذموم (١)

٣٠٢ ج ٣١ من عقد عقدا وعقله غائب
لم يصح

٢٩٢ ج ٣١ اذا كان عليه دين مستغرق
لماله فليس له ان يتبرع بهبة لا محابة
ولا ابراء من دين الا باجازه الغرماء

٢٧١ ج ٣١ اذا وهبت لزوجها كتابها وكانت
من يصح تبرعه صحت هبتها رضي
اخوتها أولا

٢٩٢ ، ٢٩٤ ج ٣١ اذا ابرأته في الصحة
جاز ، وثبت بشاهد ويمين أو شهادة امرأتين
ويمين

٢٩٢ ، ٢٩٣ ج ٣١ اذا وهبتها أختها لأجل
منفعة تحصل لها منها فلم تحصل فلها أن
تفسخ الهبة ، قيل ان العوض في مثل هذه
الهبة يكون بقدر قيمة ذلك

٢٩٠ ج ٣١ طلق زوجته وسألها الصلح
فصالحها وكتب لها دينارين ، فقال لها
هبينى الدينار الواحد فوهبه ثم طلقها فلها
ان ترجع فيما وهبته

٢٨٣ ، ٢٨٤ ج ٣١ اذا كان المقصود بالهبة
المعاوضة مثل ان يعطي رجلا عطية ليعاوضه
عليها أو يقضي له حاجة فهذا اذا لم يف
بالشرط المعروف لفظا أو عرفا فله ان يرجع
في هبته أو قدرها

(١) وانظر ص ١٨١ ، ١٨٢ - والكلام
حول الهدية آخر الباب

العمارة ويزيد هو في الأجرة بقدر ما زاد من
المنفعة جاز

٧٦ ، ٧٧ ج ٣١ قوم وقف عليهم حصة
من حوائيت وبعضها وقف على جهة أخرى
فتداعى الوقف فأجروه فادعى بعض الشركاء
اختصاصه بالبناء وادعى المستأجر استحقاق
البناء : هو لأهل العرصه بحكم الاشتراك
حتى يقيم أحدهم أو المستأجر حجة
بالاختصاص

٨ ج ٣١ اذا انقضت مدة الاجارة وانهدم
البناء زال حكم الوقف

٧٨ ، ٨ ج ٣١ اذا استأجر أرض وقف
وغرس فيها غراسا ومضت مدة الايجار
فليس لأهل الأرض قلع الغراس ، بل لهم
المطالبة بأجرة المثل ، أو تملك الغراس بقيمته
أو ضمان نقصه اذا قلع

١٩٨ ، ١٩٩ ج ٣١ ليس له ان يبني على
جدار الوقف ما يضر به ، وكذلك اذا لم
يضر به ، ودعواه الاستئجار غير مقبولة . . .

٦٩ ج ٣١ اذا أجر الناظر الوقف لمن يضر
بالوقف وهدم حوضا للسبيل ومطهرة عزز
المستأجر وضمن . . .

٢٠٠ ، ٢٠١ ج ٣١ رجل ساكن وقف وله
مباشر لعمارته فأخبره الساكن ان المسكن
يخشى سقوطه فرآه وقال ان شئت فاسكن
وان شئت فلا تسكن ثم سقط على زوجة
الساكن وأولاده : يضمن ما تلف بسقوطه
من مال الوقف للوقف والمنافع التي استحقها
المستأجر ، وكذلك ما تلف من النفوس
والأموال التي للمستأجر ، ويضمن ما تلف
للعيران ، هل يشترط الاشهاد عليه ،
واذا شك في سقوطه فما يصنع

٢٨٥ ، ٢٨٩ ج ٣١ اذا وهب الأمير أو بعض الأكابر بشرط الثواب لفظا أو عرفا فله ان يرجع في الموهوب ولو بعد موت الأمير اذا لم يحصل له الثواب الذي استحقه ، وان كان تألفا فله قيمته ، انثواب هنا هو العوض انشروط على الموهوب

٢٨٩ ج ٣١ اذا وهب لبعض الأكابر غلاما ولم يعط شيئا ولم يعتقه الموهوب له كان باقيا على ملك الواهب ، فاذا تزوج فاولاده تبع لأهمهم

٢٨٤ ج ٣١ اذا وهب لانسان فرسا ثم بعد مدة طلب منه أجرتها فاعاده عليه فليس له المطالبة بأجرتها ولا مطالبته بالضمان

٢٧٠ ، ٢٧١ ج ٣١ يجوز هبة المجهول والمعدوم ، واذا كان على وجه الإبراء والصلح ٢٧٥ ج ٣١ اذا وهب ربع مكان فتبين أنه أقل من ذلك لم تبطل الهبة

٢٧٧ - ٢٧٨ ج ٣١ ، ٣٤٥ ج ٢٠ الهبة والبيع والاجارة لا يشترط فيها لفظ معين ، المرجع فيها الى العرف وتثبت بالمعاطاة أيضا ٢٧٧ - ٢٧٩ ج ٣١ له جارية فاذن لولده ان يستمتع بها ويطأها يكون تمليكاً ، وولده حر ، وهي أم ولد له

٢٨١ ج ٣١ اذا كان قد ملك أخته الربيع تمليكاً مقبوضاً وملك ابنته الثلاثة أرباع فملك الأخت ينتقل الى ورثتها

٢٨٢ ج ٣١ ما جهز به ابنته على الوجه المعتاد فهو لها ينتقل الى ورثتها

٣٠١ ج ٣١ ما ملكته البنت ملكاً تاماً مقبوضاً وماتت انتقل الى ورثتها

٢٩٩ ج ٣١ اذا وهب لأولاده منها ما وهبه وقبض ذلك ولم يكن فيه ظلم لأحد كان هبة صحيحة ولم يكن لأحد ان ينتزعه منها ، واذا كان قد جعل نصيب الأولاد اليها حيا وميتا وهي أهل لم يكن لأحد ان ينتزعه منها ، واذا حلفت تحلف ان ما عندها للميت شيء

٣٠٧ ج ٣١ مجرد التملك بدون القبض الشرعي لا يلزم به عقد الهبة ، اذا كانت هبة تلجئة كانت باطلة

٢٧٢ - ٢٧٥ ج ٣١ صفة قبض المشاع اذا وهب أو تصدق به أو وقف وكيفية التصرف فيه

٢٧٣ ج ٣١ ما ذكره الفقهاء من أصحاب مالك من اشتراط الخيار ، وان بقاءه في يد الواهب باكره أو استعارة أو غيرها يبطل الحيازة ، وان حيازة المتهب له ثم عوده الى الواهب في الزمن القريب يبطل الحيازة : : : : في نفس الموهوب المفرد والمشاع ، اما النصف الباقي فهم متفقون على أن بقاءه وتصرف المالك فيه لا يبطل ما وقع من الهبة والحيازة السابقة

٢٧٤ ج ٣١ اذا تساكننا في الدار بعد اقباض النصيب المشاع لم تنتقض الهبة

٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ج ٣١ اذا لم تقبض الهبة حتى مات الواهب بطلت في المشهور من مذهب الأئمة الأربعة

٢٨٠ ، ٢٨١ ج ٣١ اذا تصدقت على ولدها في حال صحتها ولم تخرج الصدقة عن يدها حتى ماتت بطلت ، ولو حكم بصحتها حاكم ٢٧٣ ج ٣١ هبة المشاع والمتنازع فيه

٢٨٢ ج ٣١ اذا اعطى الكلب المعلم ولنسم
يكن من نيته ان يأخذ عوضا ولا قصد
بالهبة الثواب ثم اعطاه شيئا فلا بأس

فصل

٢٩٤ - ٢٩٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٣٠٩ ،
٣١٠ ج ٣١ ، ٣٤١ ج ٣٠ يجب على
الرجل ان يسوي بين اولاده في العطية
والحرمان ، ولا يجوز ان يفضل بعضا على
بعض ، ولو فعل ذلك في صحته لم يجز في
أصح قول العلماء ، ولو حكم بذلك حاكم ،
عليه ان يعدل بينهم ويرد الفضل ، ويرده
المخصوص في حياة الظالم الجائر وبعد موته
« اتقوا الله واعدلوا بين اولادكم »
« اشهد على هذا غيرى » « انى لا أشهد
على جور »

٢٩٥ ج ٣١ ، ٣٤١ ج ٣٠ أن خص احدهما
بسبب شرعي مثل ان يكون محتاجا مطيعا لله
والآخر عاص غني . . . فقد أحسن
٢٧٦ ، ٢٧٧ ج ٣١ ولو كان الولد حال
العطية حملا

٣٠٠ ج ٣١ اذا كان قد اعطاه للمرأة من
صداقها فاعطته لولدها لم يكن له ان يرجع فيه
٤٢٩ ج ٣٥ اذا كتب لابنته عطاء وفضل
العزباء على المتزوجة ثم توفيت المتزوجة
٢٨١ ج ٣١ اذا كان قد ملك أخته ربع
الدار تمليكا مقبوضا وملك ابنته الثلاثة
أرباع فملك الأخت ينتقل الى ورثتها وليس
للمالك ان ينقله الى ابنته

٢٨٢ ج ٣١ ليس للأب الرجوع بعد موتها
فيما جهزها به على الوجه المعتاد . . .
٣٠٢ ج ٣١ اذا كان قد اعطى ولده شيئا
عوضا عما أخذه له فليس له ان يرجع في
ذلك ، وان كان قد تصدق بذلك ففي رجوعه
قولان

٢٩٨ ج ٣١ اذا وهب لأولاده ممالك وكانوا
محتاجين اليهم فتركهم لأولاده أفضل من
استرجاعهم وعتقهم ، وان كان أولاده
مستغنين عن بعضهم فعتقهم حسن . . .
٢٨٣ ، ٢٨٤ ج ٣١ ليس للواهب ان يرجع
في هبته الا الوالد

٢٨٤ ج ٣١ اذا وهب لابنه هبة ثم تصرف
فيها وادعى انها ملكه تضمن ذلك الرجوع .
٢٩٠ ج ٣١ اذا اشترى عبدا ووهبه شيئا
ثم أئثرى ثم ظهر ان العبد كان حرا فله ان
يأخذ منه ما وهبه

٣٠٠ ج ٣١ اذا اعطى أولاده الكبار شيئا
ثم أعطى لأولاده الصغار نظيره ثم قال اشترى
بالربيع ملكا أوقفوه على الجميع لم يكن رجوعا
في الهبة ، ولو كان رجوعا لم يكن له الرجوع
في هذه الهبة

٣٠١ ج ٣١ اذا وهب لابنته مصاغا لم
يتعلق به حق لأحد وحلف بالطلاق أنه
لا يأخذ منه شيئا واحتاج فله الرجوع
ويحنت ، وان كان قصده ان لا يأخذ شيئا
بغير طيب قلبها فطابت نفسها أو اذنت
لم يحنت

٣٠٢ ج ٣١ ان كان قد وهب لولده شيئا
ولم يتعلق به حق الغير فله الرجوع في ذلك

٢٩٩ ج ٣١ ، ٦٩ ج ٣٤ ، ٤٠ ج ٣٢
للوالد أن يملك من مال أولاده ما لا يكون
مضرا بهم ، كاشتراء جارية يطؤها وتخدمهم ،
وله أن يستخدمه ما لم يضر به

٣٠٣ ج ٣١ يؤجر الولد بدعاء والده عليه
أن كان مظلوما ، كما يؤجر على صبره ،
ويأثم من يدعو على غيره عدوانا

٢٦٩ ج ٣١ الفرق بين الهدية والصدقة ،
الصدقة أفضل إلا أن يكون في الهدية معنى
تكون به أفضل من الصدقة

٢٨٦ - ٢٨٨ ج ٣١ من أهدي هدية لولي
أمر ليفعل معه ما لا يجوز كان حراما على
المهدي والمهدي إليه « لعن الله الراشي
والمرتشي »

٢٨٦ - ٢٨٨ ج ٣١ إذا أهدي له هدية
ليكلف ظلمه عنه أو ليعطيه حقه الواجب
كانت حراما على الآخذ ، وجاز للدافع أن
يدفعها إليه « اني لأعطي احدهم العطية
فيخرج بها يتأبطها نارا »

٢٨٦ ، - ٢٨٨ ج ٣١ الهدية في الشفاعة
مثل أن يشفع لرجل عند ولي أمر : ليرفع
عنه مظلمة ، أو يوصل إليه حقه ، أو ليؤليه
ولايسة يستحقها ، أو يستخدمه في الجند
المقاتلة وهو مستحق لذلك أو يعطيه من المال
الموقوف على الفقراء أو الفقهاء أو غيرهم
وهو من أهل الاستحقاق فلا يجوز فيها
قبول الهدية ، ويجوز للمهدي أن يبذل من
ذلك ما يتوصل به الى أخذ حقه أو دفع الظلم
عنه ، وليس من باب الجعالة

٢٨٨ ج ٣١ إذا أخذ وشفع لمن لا يستحق
وغيره أولى فليس له أن يأخذ ولا يشفع ،
وتركهما خير ، وإذا أخذ وشفع لمن هو الأحق
وترك من لا يستحق فترك الشفاعة والأخذ
أضر من الشفاعة لمن لا يستحق

٢٨٨ ج ٣١ ما يجب على مقبول الشفاعة من
النصيحة

٢٨٨ ج ٣١ الرجل المسموع الكلام إذا أكل
قدرا زائدا على الضيافة الشرعية فلا بد أن
يكافئه المطعم بمثل ذلك ، أو لا يأكل القدر
الزائد

٢٨٧ ، ٢٨٨ ج ٣١ مفسد أخذ الرشوة
وقبول الشافع ونحوه الهدية

فصل

١٩ ج ٣٢ نكاح المريض صحيح ، ترثه
وليس لها إلا مهر المثل

٢٩٢ ج ٣١ التبرع في مرض الموت كالوصية
٢٩٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠٤ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٨
ج ٣١ ليس للمريض أن يخص الوارث
بأكثر مما أعطاه الله ، ولا يجوز لأحد أن
يشهد على ذلك ، إذا فعل ذلك فلباقى
الورثة رده وأخذ حقوقهم

٣٠٤ ج ٣١ وينبغي للأولاد أن يقرروا
ما أعطاه لأهمهم ، ولا يجبرون « لا وصية
لوارث »

٣١٨ ج ٣١ إن أعطى كل إنسان شيئا
معينا بقدر حقه أو بعض حقه ففيه قولان ،
وإذا قيل أن له ذلك بحسب ميراث احدهم
فعطية المريض في مرض موته المخوف بمنزلة
وصيته بعد موته

بخط وكيله ، اعطاء المدعي بمجرد قوله
لا يجوز
٣٤١ ج ٣٠ للمريض ان يوصي بثلاث ماله
لغير وارث
٣١١ ، ٣١٢ ج ٣١ يعطى الموصى له الثلث ،
ما زاد على الثلث فهو للوارث ان اجازة
والا بطل

٣١٢ ج ٣١ لم يكن لها وارث سوى ابن أخت
لأم وقد أوصت بصدقة أكثر من الثلث
٣١٣ ، ٣٢٨ ، ٣١٦ ج ٣١ على الوصي ان
يخرج جميع الثلث ولا يدع للوارث منه
شيئا ، وليس للورثة ابطالها اذا كانت
تخرج من الثلث ، ان انكر الوارث الوصية
فلها عليه اليمين ، وان شهد لها شاهد عدل
وحلفت مع شاهدها حكم لها ، وان خرج المال
عن يد الوصي وشهد لها قبلت شهادته
٣٣٣ ج ٣١ اذا كانت كتبت أولا ما عند
الوصي لتأخذ منه ما وصى لها به كان ذلك
عذرا لها في الباطن وان لم يقم لها بذلك
بينة

٣٠٩ ج ٣١ الوصية لولد الولد الذين
لا يرثون ، جائزة

٣١٤ ج ٣١ اذا خلفت أباه وعمها وجدتها
ووصت في مرض موتها لزوجها بالنصف
ولعمها بالنصف الآخر صحت الوصية للعم
دون الزوج

٣٠٧ ج ٣١ اذا أشهد على أبيه أن عنده
ثلاث مائة حبة عن فلانة فقال ورثتها
لا يخرج الا بثلاثها لم يوجب أن يكون هذا
المال تركة ..

٣٤١ ج ٣٠ لا يخص الوارث بزيادة على حقه
من الثلث

٢٩٣ ج ٣١ اذا أبرأت زوجها في مرض
موتها من الصداق لم يصح الا باجازه
باقى الورثة

٢٩٤ ج ٣١ اذا أقرت في مرض موتها أنها
أبرأته في الصحة لم يقبل هذا الاقرار
٤٢٥ - ٤٢٧ ج ٣٥ اذا أقرت في مرض الموت
لبعض أولادها بشيء فهل يقبل هذا الاقرار

كتاب الوصايا

٤٨ ج ٣٢ لا تصح وصية الصغير المميز
عند الجمهور ولا تدبره

٣٠٦ ، ٤٧ ج ٣١ تنعقد بكل لفظ يدل
على ذلك

١٠١ ج ٣١ متى اتصل بالكلام شرط أو صفة
أو غير ذلك من الألفاظ التى تغير موجهه عن
الاطلاق عمل بها (١)

٣٠٥ ج ٣١ اذا قال يدفع هذا المال الى
يتامى فلان في مرض موته وكان هناك قرينة
تبين انه وصية أو اقراو عمل بها والا جعل
وصية

٦٦ ج ٣٠ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ج ٣١ كل ما وجد
بخط الأمير أو أخبر به كاتبه أو لفظ وكيله
في ذلك وجب العمل به لا سيما في المعاملات
التى لم تجر العادة بالاشهاد فيها ، وعلى
صاحب الدين اليمين بالاستحقاق أو نفي
البراءة

٣٢٦ ج ٣١ اذا كان ممن يكتب ما عليه
للمناس في دفتر ونحوه وله كاتب يكتب بأذنه
ما عليه ونحوه رجع في ذلك الى الكتاب الذى

(١) انظر عود الاستثناء ونحوه اذا تعقب
جملا في الوقف ص ٢٥٧

٣٠٩ - ٣١١ ج ٣١ ، ٤٢٦ ج ٣٥ تحريم الجور في الوصية ، لا يجوز للذي فضل أن يأخذ الفضل ، عليه أن يرده في حياة الظالم وبعد موته

٤٢٤ ج ٣٥ « من قطع ميراثا قطع الله ميراثه من الجنة » ان الرجل لعمل ستين سنة بطاعة الله ثم يجور في وصيته ٠٠ ، ٣٠٩ ج ٣١ ، ٤٢٦ ج ٣٥ اثم الكاتب والشاهد والمشير في وصية الجور

٣٩٣ ج ٣٠ ، ٣٠٩ - ٣١٣ ج ٣١ ، ٤٢٤ - ٤٣٧ ج ٣٥ الوصية للوارث لا تلزم بدون اجازة الورثة ، اقراره للوارث لا يجوز عند الجمهور لا سيما مع التهمة ، ان كانت قد ابرأتها من الصداق ثم اقر لها به لم يجز ، ولو جعل ذلك تمليكاً لها

٣٠٦ ج ٣١ اذا ذكر في وصيته ان في ذمته نزوجته مائة درهم ولم تعلم ان لها في ذمته شيئا لم تحل لها ، ولا تعطى شيئا حتى تصدقه على الاقرار في مرض الموت ، واذا صدقته فادعى الوصي أو بعض الورثة ان هذا الاقرار من غير استحقاق لم تعط شيئا حتى تحلف

٣١٨ ج ٣١ ان وصى لكل وارث بمقدار ارثه

٣٦٣ ج ٣١ ينبغي للميت ان يوصي لقربائه الذين لا يرثونه

١٧٧ ج ٢٩ الوصية لذي الرحم المحتاج أفضل من الوصية بالعتق ، الخلاف في وجوب الوصية لهم ، واذا وصى لأجنبي

دونهم فهل ترد على اقاربه أو يعطى ثلثها أو تنفذ
٣٤١ ج ٣٠ وان كان له ان يعطيه كله للأجنبي

٣١١ ج ٣١ ينظر ما وصت به لأخيها والناس فان وسعه الثلث والا قسم بينهم على قدر وصاياها

٣١١ ج ٣١ اذا وصت وصايا في حال مرضها لزوجها وأخيها ثم وضعت ولدا ثم توفيت بطلت الوصية للزوج

٣٠٦ ج ٣١ قبول الموصى له لفظاً أو عرفاً ٣١٠ ، ٣١١ ج ٣١ لا يحلف الموصى له ولا وليه

٢٠٦ ، ١٠٩ ج ٣١ الوصية بما يفعل بعد موته له أن يرجع فيها ويغيرها ولو كان قد أشهد بها واثبتها سواء كانت وصية بوقف أو عتق أو غير ذلك ، وفي الوقف المعلق بموته والعتق نزاعان

٣٣٥ ج ٣١ تقديم الدين على الوصية ٣١٣ ، ٣١٩ ج ٣١ مالا يخرج عن ثلثه لا يجب على الورثة الا ان يكون واجبا عليه بحيث لا يحصل حجة الاسلام

٣١٣ ج ٣١ خلف أولادا وأوصى لأخته كل يوم بدرهم فاعطيت حتى نفد المال وبقي عقار مغله كل سنة ست مائة درهم لا تعطى الا ما يبقى معه للورثة الثلثان ان لم يكن متسعا لأن تعطى منه كل يوم درهما ، ولو لم تخلف الا العقار فتعطى من مغله أقل الأمرين

باب الوصى له

٢٣٢ ج ٣١ الوصية لأم الولد صحيحة اذا كانت تخرج من الثلث

٣٢٠ ج ٣١ اذا وصى لمعين اذا فعل فعلا أو وصى لمطلق موصوف جاز

٣١٧ ج ٣١ اذا وصى ان يحج عنه فلان بكذا فامتنع وكان الحج تطوعا اقيم غيره مقامه

٣١٦ ، ٣١٧ ج ٣١ اذا امكن شراء الأرض التي عينها الموصى اشتراها ووقفها ، والأشترى مكانا آخر ووقف على الجهة التي وصى بها

٣١٧ ج ٣١ اذا قال بيعوا غلامي من زيد وتصدقوا بثلثه فامتنع فلان من شرائه بيع من غيره وتصدق بثلثه

٣١٧ ج ٣١ لو أوصى ان يعتق عبده المعين أو نذر عتق عبده معين فمات لم يقيم غيره مقامه ٣١٨ ج ٣١ اذا أوصى ان يباع شيء معين من ماله من عقار أو منقول يضم الى ثمنه شيء آخر قدره من ماله ويصرف ذلك في وقف شرعي جاز اذا خرج من الثلث

٣١٥ ج ٣١ اذا وصت بأن يخرج من ثلث مالها ما يصرف في قرينة وجب تنفيذها ٢٣٥ ج ٣١ اذا أوصى ان تنفق على خيل وقفها غيره جاز

٣١٥ ، ٣١٦ ج ٣١ اذا أوصى زوجته ان لم تنفذ

٤٩ ، ٦٠ ج ٣١ ما لا ينتفع به الموصى لا تصح الوصية به

٣١٥ ، ٣١٦ ج ٣١ اذا أوصى زوجته ان لا تعطى أجرة لمن يقرأ القرآن ويهديه له نفذت وصيته (١)

٣١٦ ج ٣١ اذا أرادت نفق زوجها فلتتصدق عنه بما تريد الاستئجار به ،

(١) انظر ص ٣٥ ، ٩٦

أو تصدق على قراء القرآن الفقراء ليستغنوا عن التآكل به

لو أوصى بثلثه للمحاريب وله أقارب محاريب غير وارثين لم يوص لهم فهم أحق به (١)

باب الموصى به

٣٢٠ ج ٣١ جواز الوصية بالمجهول

٣١٧ ج ٣١ لو أتلّف الموصى به متلف فبدله يقوم مقامه

باب الوصية بالأنصبة والأجزاء

٣١٢ ج ٣١ خلف ستة أولاد ذكور وابن ابن وبنت ابن ووصى لابن ابنه بمثل نصيب أولاده وبنت ابنه بثلث ما بقي من الثلث فكم نصيب كل واحد

٢١٣ - ٢١٥ ج ٩ حساب الجبر والمقابلة وان كان صحيحا فشرعية الاسلام ليست موقوفة على شيء يتعلم من غير المسلمين ، أول من ادخله في الوصايا

باب الموصى اليه (٢)

٣٢٨ ج ٣١ المال أمره للموصى لا لزوج الأم ٣٠٦ ج ٣١ قبول الوصية في التصرف فيها موقوف على قبول الموصى له لفظا أو عرفا وعلى اذن (الموصى) في التصرف فيها أو اذن الشارع ، يجوز صرف مال الأسير في فكاكه بلا اذنه

(١) انظر ص ٢٥٨

(٢) الدخول في الولايات : متى يجب أو يجوز ، واذا كان المتولي عاجزا أو فاسقا ص ١٦٦ ، ١٦٧

٣٣٣ ج ٣١ اذا نزل الوصي عن وصيته عند الحاكم لرفع الضرر عن نفسه وسلم المال الى الحاكم وطلب منه ان يأذن له في محضر ليسلمه فعليه اجابته

٣٢٨ - ٣٣٢ ج ٣١ اذا جحد الورثة الوصية فللموصى له تحليفهم ، متى شهد للموصى له شاهد بقول الوصي أو غيره فله ان يحلف مع شاهده ويأخذ حقه

٣٣٢ ج ٣١ القول قول المستودع الموصى اليه في قدر المال مع يمينه ، والقول قوله اذا دفع الى المرأة ما دفع اذا صدقته على ذلك ، والقول قول كل منهما مع يمينه أنه ليس عنده أكثر من ذلك

٣١٩ - ١٢٢ ج ٣١ اذا قال الموصي من ادعى بعد موته علي شيئا فحلفه واعطاه بلا بينة وجب ذلك على الوصي ، وسواء كان يخرج من الثلث أولا

٣٢٥ ج ٣١ ليس للموصي ان يقضي ما يدعى من الدين الا بمستند شرعي ، اذا قضاه بمجرد الدعوى فهو ضامن ، لا يجوز له التعويض الا بقيمة المثل ، ما عرضه بدون ذلك مما لا يتغابن به يضمن النقص أو يفسخ التعويض ، المستند الشرعي مثل اقرار الميت أو اقرار من يقبل اقراره عليه . . . ومثل شاهد يحلف معه المدعي وخط الميت . . .

٣٣١ ج ٣١ بيع العقار ليس للموصي ان يفعله الا لحاجة أو مصلحة راجحة ، اذا ذكر انه باعه للاستهدام لم يكن له ان يشتريه لليتميم الآخر

٣٢٤ ج ٣١ للولي ان يبيع من عقار اليتيمة ما يجهزها به الجهاز المعروف والحلي المعروف ٣١٩ ج ٣١ اذا باع وكيل الوصي الدار بثمن المثل وكان قد رآها صح والا ففيه نزاع وان باعها بدون ثمن المثل فقد فرط ، ويرجع عليه بما فرط فيه أو يفسخ البيع اذا لم يبذل له تمام المثل

٣٠٨ ج ٣١ أجره الوصي مدة ثلاثين سنة بغير قيمة المثل وتوفي ولم ترض بعد رشدها باجارتها : لها ان تفسخ هذه الاجارة ، وهل تقع باطلة من أصلها أو مضمونة على المؤجر ٣٢٧ ج ٣١ وصي يتيم يتجر له ولنفسه بماله فاشترى صنفا ومات ولم يعين هل هو لاحدهما أولهما : اذا علم انه لم يشتريه الا بماله وحده أو بمال اليتيم وحده فهو لاحدهما ، فان أمكن علمه . . . عمل بذلك ، وان تعذر معرفة المستحق : فليل يقسم بينهما ، وقيل يوقف الأمر حتى يصطلحا ، وقيل يقرع بينهما ويحلف من اصابته القرعة

٣٢٢ ج ٣١ اذا عرف ان مال اليتامى كان مختلطا بمال الوصي فينظر كم خرج من مال اليتامى نفقة وغيرها ويطلب الباقي وما أشبه ذلك ويرجع فيه الى العرف المطرد

٣٢٦ ج ٣١ ان كان بعض مال الوصي مشتركا بينه وبين وصي عليه وللموصي فيه نصيب وباع الشركاء انصباهم أو اكروه للموصي واحتاج الولي ان يبيع نصيب اليتيم جاز له الشراء

٣٢٣ ج ٣١ وصي تحت يده أيتام أطفال ووالدتهم حامل : فهل تعطى الزوجة قبل

٢١٤ ج ٩ وحساب الفرائض : معرفة
أطوال المسائل وتصحيحها والمناسخات
وقسمة التركات

٢١٤ ج ٩ حساب الجبر والمقابلة وان كان
صحيحا فشرعية الاسلام ليست موقوفة على
معرفة شيء يتعلم من غير المسلمين وان كان
طريقا صحيحا

٣٤٢ ج ٣١ « أفرضكم زيد » حديث
ضعيف ، لا أصل له ، لم يكن زيد مغروفا
بالفرائض على عهد النبي

٣٤٣ ، ٣٤٤ ج ١٣ ، ٣٣٨ - ٣٥٢ ، ٣٥٤
ج ٣١ اختلاف الصحابة في الجدة والاختوة
وفي المشاركة ونحو ذلك لا يوجب ريبا في
جمهور مسائل الفرائض ، انزل في الفرائض
ثلاث آيات مفصلة

٣٣٦ ج ٣١ زوج وأبوان وأربعة أولاد
ذكور وأنثى

٣٣٥ ج ٣١ ما بقي بعد الدين والوصية
النافذة فللزوجة ثمنه مع الأولاد

الجد والاختوة

٣٤٢ ، ٣٤٣ ج ٣١ جمهور الصحابة على
ان الجد كالأب يحجب الاختوة وهو الصواب ،
من قال بذلك منهم ، ومن ورثهم معه

١٩٩ ج ١٩ حجج من رأى ان الجد أبا في
الميراث ، روي عن علي وزيد أنهما
احتجا بالقياس

أحوال الأم

٣٣٤ ج ٣١ الابن أقوى من الأب فلها
معه السدس

وضع الحمل ، ان أخرجت القسمة الى حين
الوضع فينفق على اليتامى بالمعروف ولا بأس
ان يختلط مالهم بمال الأم اذا كان مصلحة
لليتامى

٣٣٣ ج ٣١ اذا اجتهد الوصي في ثبوت
الوصية ولم يكن متبرعا فما انفق به بالمعروف
فهو من مال اليتيم

٣٣٤ ج ٣١ اذا كان الوصي فقيرا وقد عمل
في المال فله ان يأخذ أقل الأمرين من أجره
مثله أو كفايته

٣٣٤ ج ٣١ توفي صاحب له في الجهاد
فجمع تركته في مدة ثلاث سنين بعد تعب :
ان كان وصيا فله أقل الأمرين من أجره
مثله أو كفايته ، وان كان مكرها فله أجره
مثله ، وان عمل متبرعا فلا شيء له ، وان
عمل ما يجب غير متبرع فالأظهر الوجوب

٢٤٦ ج ٢٩ اذا مات رجل في موضع
لا وصي له ولا وارث ولا حاكم فلرفقته
الولاية على ماله فيحفظونه ويبيعون ما يرون
بيعه مصلحة ، ولهم ان يقبضوا ما باعوه
ولا يقف على اجازة الورثة

كتاب الفرائض

٢١٣ ج ٩ « علم الفرائض » نوعان : أحكام ،
وحساب ، الأحكام أنواع : علمها على مذهب
بعض الفقهاء ، ويليه علم أقاريل الصحابة
فيما اختلف فيه منها ، ويليه علم أدلة ذلك
من الكتاب والسنة

٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٤٨ ج ٣١ بنت الابن
- أو بنات الابن - مع البنت لهن السدس
مع البنت
٣٥٤ ، ٣٥٥ ج ٣١ وكذا الأخت من الأب
مع أخت الأبوين
٣٤٦-٣٥٥ ج ٣١ ميراث الأخوات مع البنات
وأنهن عصبه

٣٥٤ ، ٣٥٥ ج ٣١ اذا استكمل البنات
الثلثين لم يبق فرض ، ان كان هناك عصبه
من أولاد البنين فالمال له ، وان كانت معه
أو فوقه عصبها
٣٤٩ - ٣٥٥ ج ٣١ النزاع في الأخت للأب
مع أخيها اذا استكمل البنات الثلثين
٣٣٨ ، ٣٣٩ ج ٣١ النص والقياس دلا على
ان الثلث يختص به ولد الأم دون الأخوة
لأبوين ، من قال بذلك ، وان كان منفردا
أخذ السدس

باب الحجب

٣٣٦ ج ٣١ زوج وجدة وابن وأخوة
أشقاء : لا شيء للأخوة
٣٤٧ ، ٣٤٨ ج ٣١ حجب الأخت والأخ
بالابن
٣٦٠ ج ٣١ بنتين وأخيه من أمه : لا يرث
٣٣٧ ج ٣١ زوج وأم وابنتين وأختين أشقاء :
لا شيء للأخوات مع البنات
٣٣٨ ج ٣١ زوج وبنت وأم وأخت لأم :
لا شيء لها

٣٥٧ ج ٣١ بنت وابن عم وأخ لأم لا شيء له ،
اذا حضر القسمة وضح له

٣٤٤ ج ٣١ لها السدس مع البنات
والأخوات والأخوة الذكور

٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٦٢ ج ٣١ لها الثلث اذا
ورثت المال هي والأب

٣٤٤ ج ٣١ لها الثلث مع الذكر من
الأخوة ، ومع الأنثى ومع العم وغيره بطريق
الأولى

٣٤٣ - ٣٤٥ ج ٣١ ليس في السورة ما يدل
على أن للأم الثلث مع الأب والزوج ، من
أعطاهما الثلث مطلقا حتى مع الزوجة فقد
خالف مفهوم القرآن

٣٣٥ ، ٣٤٥ ج ٣١ اذا خلفت زوجها وأبويها
فله النصف ولأبيها الثلث والباقي
للأم وهو السدس

٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٦٢ ج ٣١ اذا ورثه الجد
والعم والأخ فهي بالثلث أولى وهو الصواب

٣٥٢ ج ٣١ ميراث الجدة فاكثر السدس

٣٥٢ - ٣٥٤ ج ٣١ قيل : لا يرث الاثنتان ،
وقيل ثلاث ، وقيل يرث جنس الجدات
المدليات بوارث - وهو الراجح

٣٥٣ ج ٣١ من علت بالأمومة ورثت ، . . .
لا فرق بين أم أبي الجد وبين أم الجد

٣٥٤ ج ٣١ ولا تسقط الجدة بابنها ، من
أدلى بوارث سقط به . باطل طردا وعكسا ،
العلة أنه يرث ميراثه

ميراث البنات وبنات الابن والأخوات

٣٤٩ - ٣٥٢ ج ٣١ للبنت وحدها النصف ،
وكذلك الأخت وحدها ، وللبنتين الثلثان ،
ومع أخيها الثلث

باب العصبات

٣٤٢ ج ٣١ العصبه تارة يحوز المال كله ،
وتارة يحوز أكثره ، وتارة لا يبقى له شيء
٨٢ ج ٣١ ترتيب العصبه
٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ١٩٠ ج ٣١ ميراث الابن
العصب ، ثم ابنه وان سفل
٣٤٧ ، ١٩٠ ج ٣١ ميراث الاب عصبه ،
ثم أبوه وان علا
٣٤٦ ، ٣٤٧ ج ٣١ ميراث الأخ العصب
٣٥٨ ج ٣١ أم ، اخوة لأم ، اخوة لأب
٣٥٧ ج ٣١ أخت شقيقة وعم
٣٦٠ ج ٣١ بنت وابن أخ من الأب
٣٥٧ ج ٣١ بنت وأخ لأم وابن عم
٣٦٣ ج ٣١ أبناء عم لأب وأخوة أبيه من
الأم
٣٤٠ ، ٣٤١ ج ٣١ « الحقوا الفرائض بأهلها
فما بقي فلأولى رجل ذكر »
٥٨ ج ٣٢ المعتقة هي التي ترثها ثم أقرب
عصباتها من بعدها
٣٤٩ ج ٣١ « المرأة تحوز ثلث مواريث
عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه ،
١٩٠ ج ٣١ الأقرب اذا عدم أو كان ممنوعا
لكفر أو رق انتقل الحق الى من يليه
ولا يشترط ان يكون الأول قد استحق
٣٤١ ج ٣١ أبناء عم احدهما أخ لأم : للأخ
للأم السدس ويشتركان في الباقي
المشركة ، أو الحمارية
٣٣٨ - ٣٤٢ ج ٣١ ، ١٢٢ ج ١٩ النص
والقياس دلا على ان الثلث يختص به ولد الأم
دون الاخوة من الأبوين ، وقال بذلك ..

٣٤٠ ج ٣١ قول القائل ان أباهم كان
حمارا . فاسد حسا وشرعا
٣٤١ ج ٣١ اذا قيل : فالأب اذا لم ينفعهم
لم يضرهم
٣٣٩ ، ٣٤٢ ج ٣١ قول القائل :
هو استحسان
٣٤١ ج ٣١ لو كان فيهن أخوات من الأب
لفرض لهن الثلثان وعالت ، ولو كان معهن
أخوهن سقطن

باب اصول المسائل والعول والرد

٣٣٧ ج ٣١ ذات الفروخ ، قسمتها
٣٣٦ ج ٣١ زوج وأبوين وأربعة أولاد ذكور
وأنثى فملك الزوج نصيبه لسائر الورثة
٣٦٠ ج ٣١ بنتين ، وعمه أخا أبيه من أمه
٣٣٨ ج ٣١ زوج وبنت وأم وأخت لأم :
عند من يقول بالرد ومن لا يقول به
٣٥٩ ج ٣١ زوجة وأخت لأبوين وبنت
أخ لأبيه

باب المناسخات

٣٥٧ ، ٣٥٨ ج ٣١ توفيت عن زوج ، وأب ،
وأم ، وولدين - أنثى وذكر - وبعد وفاتها
توفي والدها وترك أباه وأخته وجدته وجدته
٣٦٢ ج ٣١ خلف زوجته وثلاثة أولاد
ذكور منها ، ثم مات أحدهم وخلف أمه
وأخويه ، ثم مات الآخر وخلف أمه وأخاه ،
ثم مات الثالث وخلف أمه وابن له

قسمة التركات بالقراريط

٣٦١ ج ٣١ زوجة وابنتان وأخ وأختان
شقيقتان وخلف موجودا ..
٣٦٣ ، ٣٦٤ ج ٣١ خلف ابنين وبنتين
وزوجة وابن أخ

باب ميراث ذوي الأرحام

٢٦٠ ج ٢٢ « ذوا الأرحام » يعم جميع الأقارب ، لما ميز ذوا الفرض والعصبة صار في عرف الفقهاء ذوا الأرحام مختصا بمن لا فرض له ولا تعصيب

٣٥ ج ٣١ نزاع العلماء في ميراثهم

٣٦١ ج ٣١ ابن أخت هو الوارث ، وفي أحد قولي العلماء بيت المال الشرعي

٣٦١ ج ٣١ يرثون بالتنزيل ، لا يعتبر القرب من الوارث إذا اختلفت الجهة ، بنت بنت عم لأب خلفت أولاد عم وأولاد ابن عم الأم

٣٥٨ ج ٣١ زوج وابن أخت

٣٦٦ ج ٣١ لغز

جدتي أمه وأبي جده وأنعامه له وهو خالي

باب ميراث الحمل

٣٦٣ ، ٣٦٤ ج ٣١ خلف ابنين وبنتين وزوجة وابن أخ ، فتوفي الابنان وأخذت الزوجة ما خصها وتزوجت بأجنبي وبقي نصيب الذكرين ما قسم وحبلت الزوجة من الزوج الجديد فاراد بقية الورثة قسمة الموجود

٣٦٧ ج ٣١ لغز

في البطن منى جنين دام يشكركم فاخروا القسمة حتى تعرفوا الحملا

فان يكن ذكرا لم يعط خردلة وان يكن غيره أنثى ففسد فضلا

بأنصف

.....

٤٨ ، ٤٩ ج ٣٠ المدة التي ينتظر فيها المفقود

٣٥٦ ج ٣١ من عمي موتهم فالأشبه بأصول الشريعة أنه لا يرث بعضهم من بعض ، يرث كل واحد ورثته الأحياء

باب ميراث أهل الملل

٣٧٢ ج ٣١ ، ٣٥ ، ٣٦ ج ٣٢ ، ٤٤٣ ج ١٥ الكافر لا يرث المسلم ولا المسلم الكافر ، زوجته الذمية لا ترث منه شيئا

٤٤٢ ، ٤٤٣ ج ١٥ الأولوية في العصبة مشروطة بالإيمان

٣٣٨ ج ٣٢ إذا أسلم على مواريث لم تقسم قسمت على حكم الاسلام

٦١٦ - ٦٢١ ج ٧ ، ٢٠٦ ج ٣٥ من لا يحافظ على الصلوات الخمس ولا يتركها جملة ، والمتأول وغير المتأول من أهل البدع إذا قيل هو كافر يرثون ويورثون

باب ميراث المطلقة

٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ج ٣١ تسرث المطلقة بائنا بعد الدخول في مرض الموت ، وترث بعد انقضاء عدتها ، وترث قبيل الدخول أيضا ، وهل يرثها

٣٦٩ - ٣٧٢ ج ٣١ المطلقة طلاقا رجعيا في مرض الموت ترثه بالاجماع

١٩ ج ٣٢ نكاح المريض صحيح ترثه ولا تستحق الا مهر المثل

٣٧١ - ٣٧٣ ج ٣١ إذا طلق احدى زوجتيه - المسلمة والكتابية - ومات قبل البيان أقرع بينهما ، فان خرجت على المسلمة لم ترث شيئا ، وان خرجت على الذمية ورثت المسلمة ميراث زوجة كاملة

باب الاقرار بمشارك في الميراث

٤١١ ج ٣٥ اذا أشهد على نفسه ان وارثي هذا لا يرثني غيره

٣٧٤ ج ٣١ رجل له جارية وله ولد فزني بالجارية وهي تزني مع غيره فجاءت بولد فنسبته الى ولده : ان كان الولد استلحقه في حياته ولم يكن له أب يعرف غيره كان من اولاده ، وكذلك ان علم أن الجارية كانت ملكا للابن

٣٧٤ ، ٣٧٥ ج ٣١ له والدة ولها جارية فواقعها بغير اذن والدته فولدت غلاما وملكهما : لا يرث أحدهما الآخر

٣٧٥ ج ٣١ أعطى لزوجته من صداقها جارية فاعتقتها ثم وطئ الجارية فولدت ابنا : لا يرث أحدهما من الآخر

باب ميراث القاتل والولاء

٣٦٤ ، ٣٦٥ ج ٣١ القاتل لا يرث شيئا ١٤٠ ج ٢١ عن أحمد في قتل الموصي روايتان ، ومنصوصه التفريق بين حال وحال ٣٩٣ ج ٣٠ أم الولد لا ترث من سيدها شيئا ، لكن اذا مات أحد بنيتها

٣٧٣ ، ٣٧٤ ج ٣١ الولاء هل يختص بالذكر أو مشترك بين البنين والبنات ٨٢ ج ٣١ اذا كان ابن المعتق قد مات في حياة المعتق ورث الولاء ابن ابنه

٢٧٧ ج ٢٨ كان النبي وخلفاؤه يتوسعون في دفع الميراث الى من بينه وبينه نسب ، دفعه لمن ليس له وارث الى أكبر قبيلته - أقربهم نسبا الى جدهم - ، ومات رجل

ولم يخلف الا عتيقا فدفع ميراثه اليه ، ودفع ميراث رجل الى رجل من أهل قرابته ٩٩ ، ١٠٠ ج ١١ ، ٩٣ ج ٣٥ كانوا يتوارثون بالمواخاة والحلف حتى نزلت : (وألوا الأرحام) هل التوارث بذلك عند عدم القرابة والولاء محكم أو منسوخ (والذين عقدت إيمانكم)

٨٢ ، ١٩٠ ج ٣١ الأقرب اذا عدم أو كان ممنوعا لكفر أو رق انتقل الحق الى من يليه ولا يشترط ان يكون الأول قد استحق

باب العتق

١٧٧ ج ٢٩ فضله

٢٣١ ج ٣١ ، ١٠٠ ج ٢٨ ، ١٧٨ ج ٢٩ وجوب تكميل العتق ، وإن كان موسرا الزم بالعوض عند الجمهور ، وإن كان معسرا فمنهم من قال بالسعاية . . . من اعتق شركا له في عبده . . .

٢١ ج ٣٠ اذا أعتق عبده وكان موسرا فقد عتق ، وإن كان محتاجا وعليه ديون فهل يبيعه لوفاء دينه

٣٨٤ ج ٣١ ليس له أن يقتل نفسه وإن كان سيده ظلمه واعتدى عليه ، عليه اذا لم يمكنه دفع الظلم عن نفسه أن يصبر . . . ان كان سيده ظلمه حتى فعل ذلك . . . فعليه من الوزر . . .

٣٨٥ ج ٣١ اذا كان الرجل يمنع ماله من فعل ما أمر الله به ويكرههم على فعل ما نهى الله عنه كان خروجهم من تحت يده جائزا . . .

٣٧٦ ج ٣١ ، ١٣٧ ج ٣٢ يجوز عتق ولد الزنا ويثاب معتقه ، وهل يعتق عليه بالملك

٣٩٣ ج ٣٠ أم الولد وأولادها منه أحرار ١٧٨ ج ٢٩ قد يملك أم الولد ولا يملك بيعها ولا هبتها ولا تورث عنه عند الجمهور ويملك وطئها واستخدامها باتفاقهم

٤٩١ ج ١٧ من لم يجوز بيعها لم يجوز هبتها ولا ان تورث

كتاب النطع

٨٦ ج ٢١ ، ٩٢ ، ١١٣ ج ٣٢ ، ٤٢١ ج ٧ الأمر بالنكاح - الواجب والمستحب - أمر بالعقد والنوطه جميعا

٣٥٤ ج ٢٩ المقصود بالنكاح النوطه ٥١٥ ج ٢٠ القول بأن النكاح على خلاف القياس من أفسد الأقوال ، شبهتهم

٤٥٦ - ٤٦١ ج ١٤ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ج ٢٨ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ج ١٠ جاءت الشريعة بما يصلح به دين الانسان وبدته

« وأتزوج النساء » « وفي بضع أحدكم صدقة » ٩٠ ج ٣٢ النصارى يحرمون النكاح على بعضهم ، ومن أباحوا له النكاح لم يبيحوا له الطلاق ، واليهود . . .

٦٦ ج ٣٢ « يا . . . من استطاع منكسما الباءة . . . » القدرة على المؤنة

٦ ج ٣٢ من لا مال له هل يستحب ان يقترض ويتزوج

٣٨٦ ج ٣١ اذا اشترى ممالك للرجل باذنه فهم للرجل ، واذا اعتقهم بغير اذن المالك لم يصح عتقه ، وان اشتراهم بمال الرجل بغير اذنه فلصاحب المال ان يأخذهم ، وله ان يغرم هذا الغاصب ماله ، واذا اعتقهم هذا المشتري فلصاحب المال ان يأخذهم ويكون العتق باطلا

٢٠٥ ج ٣١ بيع المدبر في الدين

٥٣٠ ، ٥٣١ ج ٢٠ ، ٢٤٩ ج ٣٥ الكتابة ليست على خلاف القياس

احكام امهات الاولاد

٧٠ ج ٣٤ اذا ملك أمة حاملا من غيره ووطئها حرم استعباد الولد « كيف يستعبده وهو لا يحل له . . . »

٣٧٤ ، ٣٧٥ ج ٣١ له والدته ولها جارية فواقعها بغير اذن والدته فحملت منه فولدت غلاما وملكها ويريد ان يبيع ولده من الزنا : ينبغي له ان يعتقه ، وهل يعتق عليه من غير اعتاق

٥٦١ - ٥٦٨ ج ٢٠ « قضى في رجل وقع على جارية امرأته ان كان استكرهها فهي حرة وعليه لسيدتها مثلها وان كانت طارعتة فهي له وعليه لسيدتها مثلها » لا فرق بين أمة امرأته وبين غيرها

٢٧٩ ج ٣١ وهل تصير أم ولد وولده حر (١)

٥٦٥ ، ٥٦٦ ج ٢٠ من مثل بعبده أو استكره عبده غيره على التلوط عتق عليه

(١) تقدم ما يتعلق بالاسترقاق ص ١٧٦ ، ١٧٧

٢٤٩ ج ٢١ « أنظر اليها فان في أعين الأنصار شيئا » تستحب الرؤية ولا تجب ، ويصح النكاح بدونها ، ليس من عادة المسلمين ان يصفوا المرأة المنكوحه كما يصفون المبيع ، الفرق بين اختلاف الصفات في المبيع وفي النكاح

١١٨ ج ٢٢ لم تنه عن ابداء وجهها ويديها وقدميها للنساء ولا لذي المحارم
١١٣ ج ٢٢ للمرأة كشف رأسها في بيتها وعند زوجها وذوي محارمها

١١١ ج ٢٢ ينظر العبد الى مولاته للحاجة ولا يخلو بها

٣٧٢ - ٣٧٥ ، ٤١٨ ج ١٥ ، ٢٥٠ ج ٢١ يستثنى من ذلك من تحصل الفتنة بترك احتجابه وابداء زينته

٢٤٩ - ٢٥٢ ، ٢٤٥ - ٢٤٧ ج ٢١ ، ٣٧٠ ج ٢٨ النظر الى الأمر ثلاثة أقسام (١)

٢٤٥ ج ٢١ ، ٤١٢ ج ١٥ ، ٢٤٧ - ٢٤٩ ج ٣٢ يحرم التلذذ بمس ذوات محارمه والمرأة الأجنبية والأمر

٣٩٦ ج ١٥ لا يجوز للمرأة ان تنظر الى الرجال الأجانب بشهوة ولا بغير شهوة

٣٧٠ ج ٢٨ ، ٢٥١ ج ٢١ ، ٤١٩ ج ١٥ ، ٥٠٥ ، ٥٤٦ ج ١١ النهي عن الخلوة بالأجنبية وتعليل ذلك

(١) انظر بحث النظر الى الأجنبية والأمر ٠٠٠ وغض البصر عن ذلك ونظرة الفجأة ص ٣٠٧، ١٩٧-٣٠٩ ج ١ من الفهارس العامة

٢٠٧ - ٢٠٩ ج ١٤ ميل النفس الى النساء عام في طبع جميع بني آدم وقد يبتلى كثير منهم بالميل الى مردان ، وان لم يكن بفعل الفاحشة الكبرى كان بما هو دون ذلك من المباشرة ، وان لم يكن كان بالنظر ، من ابتلى ببعض ذلك فعليه ان يجاهد نفسه

٦ ج ٣٢ يعالج العشق المحرم بثلاثة أمور (١) التزوج أو التسري (٢) المداومة على الصلوات الخمس ٠٠ والدعاء في وقت السحر ٠٠ (٣) ان يبتعد عن مسكن الشخص والاجتماع بمن يجتمع به

٢٠٧ - ٢١٠ ج ١٤ « من عشق فف وكنتم ثم مات مات شهيدا »

٢٥٢ - ٢٥٩ ج ٢١ ، ١٣٩ ج ١٠ ابن سينا وأتباعه يأمرؤن بعشق الصور معللين ٠٠ ، ما في ذلك من المفسد (١)

٢٦٩ ج ٣٢ (ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء) في الحب والجماع ، العدل في النفقة والكسوة

٣٣٧ ج ١٥ المصاحبة والمصاهرة والمواخاة لا تجوز الا مع أهل طاعة الله « المرء على دين خليله فليتنظر أحدكم من يخال »

٢٥١ ، ٢٥٢ ج ٢١ ، ٤١٩ ج ١٥ ، ١٠٩ - ١٢٠ ج ٢٢ ان كان النظر لمصلحة راجحة كنظر الخاطب والطبيب ونحوهما أبيع لكن مع عدم الشهوة

٣٥٤ ، ٣٥٥ ج ٢٩ « اذا ألقى الله في قلب أحدكم خطبة امرأة فليتنظر اليها »

(١) وانظر مرض العشق ص ١٩٢ ج ١ الفهارس العامة

٦٤ ج ٣١ يمنع سكنى المرأة مع الرجال
والرجال مع النساء

١٢ ج ٣٢ الذى يتكلم شبه كلام النساء
وهو « طنجير » يجب نفيه واخراجه ،
لا يسكن بين الرجال ولا بين النساء
« اخرجوهم من بيوتكم » (١)

٩ ج ٣٢ لا يجوز أن يخلو بأمرأة أخيه
وبنات عمه وبنات خاله ، ان دخل مع غيره
بلا خلوة ولا ريبة جاز

١١ ج ٣٢ المطلقة ثلاثا أجنبية من الرجل ،
ليس له ان يخلو بها ولا ينظر اليها

٢٤٧ ، ٢٤٨ ج ٣٢ الخلوة بالأمرد ومضاجعته
حرام (١)

٢٤٨ ج ٣٢ يمكن تعليم المردان وتأديبهم
بدون هذه المفاسد

٨ ، ١١ ، ١٢ ، ٩٥ ج ٣٢ ، ٢٩ ج ٣٤
لا يجوز التصريح بخطبة المعتدة من غيره في
عدة طلاق أو وفاة ، ولا ينفق عليها
ليتزوجها ، من فعل هذا استحق العقوبة
في الدنيا والآخرة ، وزجر عن التزوج بها

٨ ، ٩٥ ، ٩٦ ج ٣٢ ان كانت بائنا ففى
جواز التعريض نزاع ، فكيف اذا كان في
نكاح تحليل

١١ ، ١٢ ج ٣٢ لا يجوز له ان يواطئها على
ان يتزوج غيره ثم تطلقه وترجع اليه ولا يجوز
ان يعطيها ما تنفقه في ذلك

١١ ، ٨ ، ٩٥ ج ٣٢ اذا كان الطلاق رجعيا
لم يجز التصريح ولا التعريض أيضا ، فكيف
اذا كانت في عصمة زوجها

(١) (١) ويأتي في العشرة

٧ ، ٩ ج ٣٢ ، ٢٠٧ ج ٣١ لا يجوز للرجل
ان يخطب على خطبة أخيه اذا اجيب الى
النكاح وركنوا اليه ، وتجب عقوبة من فعل
ذلك واعان عليه ، وهل يكون نكاح الثانى
صحيحا أو فاسدا

١٠ ج ٣٢ اذا خطب امرأة وركن اليه ..
واشهدوا بالاملاك المتقدم على العقد وقبضوا
منه الهدايا لسم يحل لغيره ان يخطبها ،
والأشبه ان العقد الثانى باطل

١٨ ج ٣٢ يستحب عقده في المساجد

٢٢٢ - ٢٢٦ ج ١٤ ، ٢٧٧ - ٢٩٠ ج ١٨
خطبة الحاجة - خطبة ابن مسعود - شرحها
٢٨٦ ، ٢٨٧ ج ١٨ وتستحب هذه الخطبة
في افتتاح مجالس التعليم والوعظ والمجادلة
وليست خاصة بالنكاح

١٢ - ١٤ ج ٣٢ الأسباب التى بين الله
وعباداه ، وبين العباد : الخلقية والكسبية ،
الشرعية والشرطية (يا أيها الناس اتقوا
ربكم .. والأرحام) وجوب الوفاء بعقد
النكاح

فصل

أركان

١٣ - ٢١ ج ٢٩ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ج ٢٠
تصح العقود بكل ما دل على مقصودها من
قول أو فعل

٥٣٣ - ٥٣٥ ج ٢٠ ، ٦٤ ، ١٣٣ ج ٣٢
أصح قولى العلماء ان النكاح ينقذ بكل
لفظ يدل عليه وهو مذهب جمهور العلماء
وعليه تدل النصوص وهو أحد القولين في
مذهب أحمد ونصوصه لا تدل الا عليه

١٥ - ١٧ ، ٧ ج ٣٢ ، ٩ - ٦ ج ٢٩ ، ٥٣٣ - ٥٣٥ ج ٢٠ عمدة من قال لا يصح النكاح الا بلفظ « الانكاح » و « التزوج » - الا في لفظ اعتقتك وجعلت عتقك صداقك - أنهم قالوا ما سوى هذين كناية والكناية تفتقر الى نية والشهادة على النية غير ممكنة وهو ضعيف لوجوه

١٧ ج ٣٢ ومنهم من يجعله تعبدا ، ضعفه أيضا

١٥ ، ١٦ ، ٦٤ ج ٣٢ ثم ألفاظ هي حقائق عرفية ابلغ من لفظ « انكحت » : « املكتهما بما معك من القرآن »

١٥ - ١٧ ، ١٣٣ ج ٣٢ ، ٩ - ١٣ ج ٢٩ ومنعوا عقده بغير العربية لمن يحسنها ٠٠٠ بناء على ذلك

١٨ ج ٣٢ يعقد بالعربية كالأذكار المشروعة ١٢ ج ٢٩ لو قيل بكراهة العقود بغير العربية - كما يكره سائر أنواع الخطابات بغير العربية لكان متوجها

١٣٩ ، ١٤٠ ج ٢١ الموالاة بين الإيجاب والقبول واجبة ، لو تأخر القبول عن الإيجاب حتى خرجا من ذلك الكلام الى غيره أو تفرقا بابدانها فلا بد من إيجاب ثان ، اذا أوجب النكاح لغائب وذهب اليه الرسول فقبل في مجلس البلوغ صح العقد ، غلط بعض أصحابه في ذلك

فصل

شروطه

(٢) رضاها

٣٩ ، ٥٢ ج ٣٢ المرأة لا ينبغي لأحد ان يزوجه الا باذنها فان كرهت لم تجبر على النكاح

٥٠٤ ج ٨ اذا اكره على عقد النكاح أو غيره فهو باطل

٣٩ ج ٣٢ الصغيرة البكر يزوجه أبوها ولا اذن لها

٢٢ ، ٢٣ ج ٣٢ الصحيح أن مناط الاجبار هو الصغر لا البكارة

٢٢ - ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٩ ، ٥٢ ، ٥٧ ج ٣٢ اجبار الأب - أو الأب والجد - لابنته البكر البالغ على النكاح فيه قولان (١) يجبرها (٢) لا يجبرها ، وهو الاظهر في الكتاب والسنة والاعتبار

٢٣ - ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ج ٣٢ « لا تنكح البكر حتى تستأذن ولا الثيب حتى تستأمر ف قيل له ان البكر تستحي فقال اذنها صماتها » ٢٣ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٥٢ ج ٣٢ « البكر يستأذنها أبوها » والصحيح ان استئذنانها واجب

٣٩ ، ٤٠ ج ٣٢ « أن اباه زوجها وهي كارهة فرد نكاحه »

٢٩ ج ٣٢ ان كانت البكارة زالت بوثبة أو بأصبح أو نحو ذلك فكالبكر

٢٤ ، ٣٩ ، ٤٠ ج ٣٢ عمدة المجبرين : « الثيب أحق بنفسها من وليها » « والبكر يستأذنها أبوها »

٢٣ ، ٢٤ ج ٣٢ الذين قالوا بالاجبار تنازعوا فيما اذا عينت كفوا وعين الأب كفوا آخر

٢٩ ، ٣٩ ج ٣٢ ان كانت ثيبا من زوج وهي بالغ فلا تنكح الا باذنها لا الأب ولا غيره بالاجماع

٢٩ ، ٣٠ ، ٤٢ ج ٣٢ اذا زوجت بغير اذنها
ثم أجازت العقد جاز ولا يحتاج الى استئناف،
لا سيما اذا كان الأب يعتقدونها بكرا وأنه
لا يحتاج الى استئذانها ، والا فهو نكاح
الفضولي . . .

٥٦ ج ٣٢ اذا تزوج العبد بغير اذن مواليه
فهو موقوف على الاجازة

٥٤ ج ٣٢ الأمة والمملوك الصغير لسيدتهما
ان يزوجهما بغير اذنها ، البالغ هل لسيدته
ان يزوجه بغير اذنه ويكرهه على ذلك

٥٢ ج ٣٢ اذا رضيت كفوا وجب على
وليها كالأخ والعلم ان يزوجهما به

٤٠ ، ٥٢ ج ٣٢ البكر البالغ ليس لغير
الأب والجد تزويجها بمن لا ترصاه

٤٣ - ٥٠ ج ٣٢ اليتيمة اذا بلغت تسع
سنين زوجها الأولياء - من العصبات
أو الحاكم ونائبه - بكفوء لها وبمهر مثلها
وهو اعدل الأقوال

٤٥ ، ٤٦ ، ٥٢ ج ٣٢ الذين جوزوا نكاحها
لهم قولان (١) انها تزوج باذنها ولها الخيار
اذا بلغت (٢) لا تزوج الا باذنها ولا خيار لها
اذا بلغت وهو الصحيح « تستأذن اليتيمة في
نفسها فان سكنت فهو اذنها وان أبت
فلا جواز عليها » لا تنكح اليتيمة حتى
تستأذن « اليتيمة

٥٠ ، ٥١ ج ٣٢ لو زوجها حاكم يرى ذلك
كان تزويجه حكما لا يمكن نقضه ، ان كان
الحاكم شافعيًا ، فان كان قد قلده من يصحح
هذا النكاح وراعى سائر شروطه وكان ممن

له ذلك جاز ، وان كان قد أقدم على ما يعتقد
تحريمه لم يجز فعله ، وان كان قد ظنها
بالغا فزوجهما فكانت غير بالغ لم يصح النكاح
٢٩ ، ٤٢ ج ٣٢ وان كانت ثيبا من زنا
فكالثيب من النكاح ، ينبغي استنطاقها
بالأدب

٣٠ ج ٣٢ ليس لأحد الأبوين ان يلزم الولد
بنكاح من لا يريد واذا امتنع لم يكن عاقا

٣٠ ، ٣١ ج ٣٢ ان كان سفيفا محجورا
عليه لم يصح نكاحه بدون اذن أبيه ويفرق
بينهما ، واذا فرق بينهما قبل الدخول
فلا شيء عليه ، وان كان رشيدا صح نكاحه
وان لم يأذن له أبوه ، واذا تنازع الزوجان
هل نكح وهو رشيد أو سفيفه فالقول قول
مدعي الصحة

١٩ ج ٣٢ تزوجه في مرضه صحيح
ولا تستحق الا مهر المثل

(٣) الولي

١٣١ ج ٣٢ دلالة الكتاب والسنة وهدى
الصحابة على تزويج الولي المرأة

٢١ ، ٥٩ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ج ٣٢ النكاح
بغير ولي باطل ، يعزر من فعل ذلك ، طائفة
يقيمون الحد في ذلك بالرجم وغيره « لا نكح
الا بولي » « أيما امرأة تزوجت بغير اذن
وليها . . . »

١٨ ج ٣٢ تزويج الذمي ابنته من ذمي جائز
٣٦ ج ٣٢ لا يزوج المسلم الكافرة : بنته
أو غيرها ، المسلم اذا كان مالكا للأمة زوجها
بحكم الملك وكذلك اذا كان ولي أمر زوجها
بحكم الولاية

نائبه فاذا زوج الحاكم بهذه النيابة ولم يكن قبولها من جهتها ولكن من كونها حرة الأصل ففيه نظر

٣٢ ج ٣٢ اذا برطل ولي المرأة ليزوجه اياها فزوجها ثم صالح صاحب المال عنه فهو آثم والنكاح صحيح ولا شيء على المرأة ٥٢ ج ٣٢ يجب على الأولياء ان ينظروا في مصلحة المرأة لا في اهوائهم ، انما يجبرها ويعضلها أهل الجاهلية والظلم الذين يزوجون نساءهم لمن يختارونه لغرض لا لمصلحة المرأة ويكرهونها على ذلك أو يخجلونها حتى تفعل ، ويعضلونها عن نكاح من يكون كفوا لها

٣٧ ج ٣٢ اذا حلف الولي الأقرب ان لا يزوجه حنث اذا فعل المحلوف عليه أو وكيله ، اذا كان الخاطب كفوا فللولي الأبعد ان يزوجه أو يزوجه الحاكم باذنها ودون اذن المعتق

٣٣ ج ٣٢ من العلماء من يقدم الحاكم اذا عضل الأقرب ومنهم من يقدم العصبية ، اذا لم يكن له عصبية زوج الحاكم بالاتفاق وكذا لو امتنع العصبية كلهم أو اذنوا للحاكم

١٠٠ ، ١٠١ ج ٣٢ النكاح بولاية الفاسق يصح عند جماهير الأئمة

٣١ ج ٣٢ ان غاب غيبة بعيدة انتقلت الولاية الى الأبعد أو الحاكم ، ولو زوجها شافعي معتقدا ان الولد لا ولاية له فهو من مسائل الاجتهاد ، اذا زوجها مالكي يعتقد أنه لا يزوجه الا ولدها فلبس عليه وزوجه من يعتقده ولدها ولم يكن هذا الحاكم زوجها بولايته ولا زوجت بولاية من نسب أو ولاء فهو باطل

١٨ ، ٣٦ ج ٣٢ لا ينبغي ان يكون الكافر متوليا لنكاح مسلم ، ولا يظهر بطلان العقد ٣٧ ج ٣٢ من لا ولي لها لا تزوج الا باذن السلطان وهو الحاكم

١٣١ ج ٣٢ ، ١٣ ج ٢٩ المرأة لا تزوج نفسها

٣٤ ، ٣٥ ج ٣٢ من كان لها ولي من النسب وهو العصبية أو الولاء مثل أبيها وجدها وأخيها وعمها وابن أخيها وابن عمها ، وان كانت معتقة فمعتقها : فهذه يزوجه الولي باذنها ، والابن ولي عند الجمهور ولا يفتقر الى الحاكم

٥٨ ج ٣٢ الذي يأذن له في النكاح مالك نصفه أو وكيله وناظر النصيب المحبس

٥٨ ، ٥٩ ج ٣٢ تزويج العتيقة بدون اذن معتقها في صحته قولان

٥٩ ج ٣٢ يزوج المعتقة من يزوج معتقها باذن العتيقة مثل أخ المعتق ان كان أهلا والا زوجها الحاكم

٥٤ ج ٣٢ الذي يزوج الأمة سيدها أو وكيله ٣٣ ، ٥٧ ، ٥٢ ج ٣٢ اذا خطبها من يصلح لها فعلى أولاد سيدها ان يزوجهها

٣٥ ج ٣٢ من لا ولي لها ان كان في القرية أو الحلة نائب حاكم زوجها هو وأمير الأعراب ورئيس القرية ، واذا كان فيهم امام مطاع زوجها أيضا باذنها

٣٣ ، ٣٤ ج ٣٢ اذا زوجها الحاكم بحكم أنه وليها ولم يكن لها ولي أولى منه صح وان ظنها عتيقة وكانت حرة الأصل ، ومن يقول ان المعتقة يكون زوجها المعتق وليها والقاضي

٥١ ج ٣٢ وجد صغيرة فرباها فلما بلغت زوجها الحاكم له فوجد لها أخ غائب غيبة منقطعة ولم يكن يعرف حينئذ لها أخ لا يبطل النكاح

١٩ ج ٣٢ اذا زوجها خالها فنكاحها باطل وللاب ان يجده

١٩ ج ٣٢ من شهد ان خالها أخوها وان أباه مات وجب تعزيره وتعزير الخال

٢٠ - ٢٢ ج ٣٢ لها أب وأخ ووكيل أبيها في النكاح حاضر وجاءت باجنبي ادعت أنه أخوها : يجب تعزيرها تعزيرا بليغا ، لو عزرها ولي الأمر مرات كان حسنا ، ويعاقب الزوج أيضا ، والذي ادعى أنه أخوها والمعرفون ، نوع عقوبة الشهود ، يعزر هؤلاء الحاكم والمحاسب وغيرهما من ولاية الأمور

٣١ ، ٣٢ ج ٣٢ اذا لم يكن أخوها عاضلا لها وكان أهلا للولاية لم يصح نكاحها بدون اذنه

٣٧ ج ٣٢ ليس للحاكم ان يمنع من يتوكل للولي ويعقد العقد على الوجه الشرعي ١٧ ، ١٨ ج ٣٢ توكل الذمي في قبول نكاح مسلمة فيه نزاع ...

١٧ ج ٣٢ لو وكل امرأة أو مجنونا أو صبيا غير مميز لم يجز ، وان كان الوكيل ممن يصح منه قبول النكاح باذن وليه فوكل في ذلك ففيه قولان ، وان كان يصح منه قبول النكاح بسلا اذن لكن في الصورة المعينة لا يجوز لما فيه صحت الوكالة

٢٦٤ ج ٢٨ القرعة اذا خفي الأمر

٥٤ ج ٣٢ المملوك يقبل لنفسه اذا كان كبيرا ويقبل له وكيله ، وان كان صغيرا فسيده يقبل له ، واذا كان المملوك كان له قال بحضرة شاهدين زوجت مملوكي فلانا بأمتي فلانة

فصل

(٤) الشهادة

١٢٧ - ١٣٣ ج ٣٢ اشتراط الاشهاد دون غيره ضعيف ٣٥ ج ٣٢ ، ١٥٨ ج ٣٣ ليس في اشتراطه حديث ثابت

١٢٨ - ١٣٣ ، ٣٨ ج ٣٢ المشترطون للاشهاد مضطربون : منهم من يجوز شهادة فاسقين ، ومنهم من اشترط ان يكونا مستورين ، وشهد بعضهم فوجب ان يكونا معلومي العدالة ، وقيل ان عقده حاكم ، ثم المعروف العدالة عند حاكم البلد ، وان اشترطوا ما يكون مشهورا بالخير

١٣٠ ، ٣٨ ، ٣٥ ، ٩٤ ، ١٢ ، ١٢٧ ج ٣٢ ، ١٥٨ ج ٣٣ الذي لا ريب فيه ان النكاح مع الاعلان يصح وان لم يشهد شاهدان ، ومع الكتمان والاشهاد فيه نظر ، واذا اجتمعا صح بلا نزاع ، وان خلا عنهما فهو باطل عند العامة ..

١٣١ ج ٣٢ وان كان الناس ممن يجهل بعضهم حال بعض ولا يعرف من عنده هل هي امرأته أو خدينته فقد يقال يجب الاشهاد ٣٥ ج ٣٢ ان كان النكاح بحضرة شاهدين من المسلمين صح وان لم يكن هناك أحد من الأئمة

٩٤ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ج ٣٢ ،
١٥٨ ج ٣٣ بطلان نكاح السر عند عامة
العلماء ، لا سيما اذا تزوجت بسلا ولي
ولا شهود وكتبوا ذلك

١٠٣ ج ٣٢ ويستحقان العقوبة ، ان اعتقد
ان هذا نكاحا جائزا كان الوطء فيه وطء
شبهة يلحق الولد فيه

٤٢ ج ٣٢ اذا زالت بكارتها بمكروه وعلم
من يتزوجها بذلك فشهد الشهود انها
ما زوجت كانوا صادقين

٤٠ ، ٤١ ، ٥٦ ج ٣٢ الاشهاد على اذنها
ليس شرطا في صحة العقد عند الجماهير ،
اذا قال الولي اذنت لي في العقد فعقد وشهد
الشهود ثم صدقته كان النكاح صحيحا
ظاهرا وباطنا ، وان انكرت فقولها مع يمينها
ولم يثبت النكاح

٤١ ، ٤٢ ج ٣٢ الذي ينبغي لشهود النكاح
ان يشهدوا على اذن الزوجة قبل العقد لوجوه
٤٢ ج ٣٢ العاقد الذي هو نائب الحاكم اذا
كان هو المزوج لها بطريق الولاية عليها
فلا يزوجه حتى يعلم انها قد اذنت بخلاف
ما اذا كان شاهدا على العقد

٤٠ ج ٣٢ يجب على ولي المرأة ان يتقي الله
فيمن يزوجه بها ، وينظر في الزوج هل
هو كفوء أو غير كفوء ، وليس له ان يزوجه
بزوج ناقص لغرض له وقد خطبها من هو
أصلح من ذلك الزوج

٢٨ ج ١٩ ، ٥٦ ج ٣٢ نزاع العلماء في
الكفاءة : منهم من لا يراها الا في الدين ،
ومنهم من يراها في النسب أيضا ، وهل
هي حق لله أو للآدمي

٦٠ ، ٦١ ج ٣٢ لا يجوز لأحد ان يزوج
موليته رافضيا ولا من يترك الصلاة ، ومتى
زوجوه على أنه سني فصلى الخمس ثم ظهر
أنه رافضي لا يصلى أو عاد الى الرفض
وترك الصلاة فسخوا النكاح ، ان تزوج
هو رافضية صح ان كان يرجو ان تتوب ،
ترك نكاحها أفضل ، الرافضة المحضنة (١)

٥٦ ، ٥٨ ج ٣٢ ليس للعلم ولا غيره ممن
الأولياء ان يزوج موليته بغير كفوء اذا لم
ترض بذلك ، ويستحق العقوبة

١٢٠ ، ١٢١ ، ١٣٧ ج ٣٢ الزاني الذي
لم يتب لا يجوز ان يزوج عفيفة

٥٩ ، ٦٠ ج ٣٢ للولي ان يمنع موليته ممن
يتناول ممن الجهات السلطانية التي
يعتقدها حراما ، لا سيما ان رزقها منه ،
ان كان يطعمها من غيره أو تأكل هي من
غيره فله ان يزوجهما اذا كان الزوج متأولا
فيما يأكله

٢٨ ، ٢٩ ج ١٩ هؤلاء لا يخصصونها بالنسب
بل يقولون هي من الصفات التي تتفاضل
فيها النفوس كالصناعة واليسار والحرية
وغير ذلك ، ليس عن النبي نص صحيح
صريح في هذه الأمور ، لم يخص العرب دون
غيرهم بأحكام شرعية

٥٤ ج ٣٢ تزويج المالك بالاماء جائز
سواء كانوا لملك واحد أو مالكين مع بقائهم
على الرق

(١) انظر الرافضة ص ١٧٤ ، ١٧٥

و ج ١ ص ٥٥ ، ٥٦

٨٤ ج ٣٤ لو رضيت بغير الكفو كان لولي
آخر غير الزوج ان يفسخ النكاح
٣٩ ج ١٩ تكره مناكحة الجن ٠٠

باب المحرمات في النكاح

المحرمات على الأبد

١٨ ج ٣٣ نكاح المحارم باطل بالاجماع
٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ١٤٠ ج ٣٢ ، ٢٨٢ ج ٢٩
الضابط في المحرمات بالنسب : أن كل أقارب
الرجل من النسب حرام عليه إلا أربعة
أصناف : بنات أعمامه ، وأخواله ، وعماته ،
وخالاته

٦٥ ، ١٣٥ ج ٣٢ (حرمت عليكم ٠٠)
يدخل في الأمهات أم أبيه وأم أمه وإن علت ،
ويدخل في البنات بنت ابنه وبنت ابن ابنته
وإن سفلت ، ويدخل في الأخوات الأخت من
الأبوين والأب والأم ، ويدخل في العمات
والخالات عمات الأبوين وخالات الأبوين ،
وفي بنات الأخ والأخت ولدا الأخوة وإن
سفلن ٠٠٠

٦٨ ج ٣٢ لا يجوز له تزوج سرية جده
التي كان يطؤها ، ويفرق بينهما ، ولا يحل
إبقاؤها معه ، إن استحل ذلك استتيب

٧٧ ج ٣٢ إذا اشترى جارية فوطئها ثم
ملكها لولده لم يجز للابن أن يطأها إن
استحل ذلك استتيب

٤٢٠ ، ٤٢١ ج ٧ ولد الزنا ليس بولد في
الميراث ونحوه وهو ولد في تحريم النكاح
والمحرمة ، إذا دلت دلالة على أنه ليس بأخ
في الباطن استحب الاحتجاب منه ، قصة ابن
وليدة زمعة

١٣٤ - ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٤ - ١٤٦ ج ٣٢ ،
٤٢٠ ، ٤٢١ ج ٧ مذهب الجمهور أنه
لا يجوز تزوجه ابنته من الزنا - وهو
الصواب - ، تنازعوا هل يفسق أو يقتل إذا
لم يكن متأولا معذورا

١٣٨ - ١٤٠ ج ٣٢ بنت التي زنا بها من غيره
لا يحل التزوج بها ، إذا اشتبهت بغيرها
حرمت عليه

١٣٩ ، ١٣٧ ج ٣٢ بنت الملعنة لا تباح
للملاعن عند عامة العلماء ، وليس فيه
الاخلاف شاذ

٤٢٠ ، ٤٢١ ج ٧ ، ١٣٧ ج ٣٢ ابن الملعنة
عند الجميع ٠٠ ولد في تحريم النكاح
والمحرمة وليس ولدا في الميراث
٣٢٤ ج ١٥ ، ٧٧ ، ٧٨ ج ٣٣ تحريم
الملاعنة على الملاعن

١٣٦ ، ١٣٩ ج ٣٢ « يحرم من الرضاعة
ما يحرم من النسب » ، لا يثبت بالرضاع
إلا التحريم والمحرمة

١٣٩ ج ٣٢ أمهات المؤمنين أمهات في الحرمة
لا في المحرمية

٣٤ ، ٦٥ ج ٣٢ ، ٣٠٤ ج ١٥ ضابط المحرمات
بالمصاهرة : أقارب الزوجين كلهم حلال له
إلا أربعة أصناف : حلالل الآباء ، والأبناء ،
وأمهات النساء وبناتهن : يحرم على الرجل
أم امرأته وأم أمها وأبيها وإن علت ، وتحرم عليه
بنت امرأته وهي الربيبة وبنت بنتها وإن
سفلت ، وبنت الربيب ، ويحرم عليه إن
يتزوج بامرأة أبيه وإن علا وامرأة ابنه وإن
سفل

٦٦ ، ٧٧ ج ٣٢ ، ٣٠٤ ج ١٥ هـ —
الأصناف الأربعة يحرم بالعقد إلا الربيبه
فانها لا تحرم حتى يدخل بأمها ، وهـ
الموت كالدخول

٦٦ ج ٣٢ بنات هاتين وأمهاتهما لا يحرم ،
يجوز له ان يتزوج بنت امرأة ابيه وابنه
١٤٠ ج ٣٢ امرأة المتبنى تحل

٦٦ ، ١٠٣ ج ٣٢ من وطئ امرأة بما يعتقد
نكاحا لحق به النسب وثبت فيه حرمة
المصاهرة وان كان باطلا

٦٦ ، ٦٧ ج ٣٢ وكذا كل وطئ اعتقد انه
ليس حراما وهو حرام ، أمثلة

١٤٠ ، ٦٧ ج ٣٢ تنازع العلماء في الزنا
المحض هل ينشر حرمة المصاهرة ، فاذا أراد
ان يتزوج بأمها وبنتها من غيره ٠٠٠ ، اذا
قلد الانسان في هذه أحد القولين جاز

١٤٢ ج ٣٢ اذا زنا بامرأة ومات فهل
يجوز لولده ان يتزوج بها

المحرمات الى أمه

٦٩ ج ٣٢ تحريم الجمع - الضابط فيه
٦٨ ، ٧١ ، ٧٥ ، ٧٦ ج ٣٢ ، ٢٨٢ ج ٢٩
« نهى ان يجمع بين المرأة وعمتها وبين
المرأة وخالتها » ولو رضيت احدهما ،
يتناول عمة كل من الأبوين ، ويتناول الجمع
بين خالة الأب وخالة الأم والجدة

٧٥ ، ٧٦ ج ٣٢ اذا كان أخاه من أبيه فقط
ثم تكن خالة احدهما خالة الآخر بل عمته

٧١ ، ٧٢ ج ٣٢ اذا كان بينهما حرمة
بلا نسب أو نسب بلا حرمة جاز الجمع ،
أمثلة

٧٢ ، ٧٣ ج ٣٢ تحريم الجمع يزول بزوال
النكاح لا بانطلاق الرجعي

٧٦ ج ٣٢ ان تزوجها في عدة طلاق رجعي لم
يصح العقد الثاني

٧٣ ، ٧٦ ج ٣٢ اذا كان الطلاق بائنا فهل
يتزوج الخامسة في عدة الرابعة والأخت في
عدة أختها

٧٦ ج ٣٢ اذا تزوج احدهما بعد الأخرى
كان نكاح الثانية باطلا لا يحتاج الى طلاق ،
ان دخل بها فارقتها كما تفارق الأجنبية

٧٦ ج ٣٢ اذا أراد نكاح الثانية فارق
الأولى فاذا انقضت عدتها تزوج الثانية ،
ان طلقها طلقاء أو طلقته بلا عوض فان كان
الطلاق رجعيا لم يصح نكاح الثانية حتى
تنقض عدة الأولى ، فان تزوجها لم يجز ان
يدخل بها ، فان دخل بها وجب ان يعتزلها
٧٦ ج ٣٢ وهل له أن يتزوج هذه الموطوءة
بأنكاح الفاسد في عدتها منه

٦٩ - ٧١ ، ١٨٤ ج ٣٢ من حرم جمعها
في النكاح حرم في التسري

١٨٤ ج ٣٢ النكاح يقتصر فيه على عدد
٣٠٧ - ٣٢١ ج ٣٢ « اسلمت وتحتى عشر
نسوة ٠٠ »

١٨٤ ج ٣٢ وله ان يستمتع بملك اليمين
مطلقا من غير اعتبار قسم ٠٠٠

١٨ ج ٣٣ ، ٣٧٩ ج ٢٠ نكاح المعتدة باطل بالاجماع ، ولو من زنا

٨٨ ج ٣٣ عمر ومن وافقه حرموا المنكوحه في العدة على نكاحها ابدا

٧٨ ج ٣٢ طلق امرأته فلبثت ثمانية أشهر ثم تزوجت بآخر فلبثت معه شهرا ، ثم طلقها فلبثت ثلاثة أعوام ولم تحض ، ثم تزوج بها المطلق الأول : لا يصح العقد الأول ولا الثاني عليها ان تكمل عدة الأول ثم تقضى عدة الثاني ، ثم بعد انقضاء العدتين تتزوج من شاءت منهما

٧٨ ، ٧٩ ج ٣٢ ان صدقها الزوج في كونها تزوجت قبل الحيضة الثالثة فالنكاح باطل ، عليه ان يفارقها ، وعليها ان تكمل عدة الأول ثم تعتد من وطء الثاني ، فان كانت حاضت الثالثة قبل ان يطأها الثاني فقد انقضت عدة الأول ، ثم اذا فارقها الثاني اعتدت له ثلاث حيض ثم تزوج من شاءت بنكاح جديد ٧٩ ج ٣٢ بانفتزوجت بعد شهر ونصف بحيضة واحدة : تفارق هذا الثاني وتتم عدة الأول بحيضتين ثم تعتد من وطء الثاني بثلاث ثم يتزوجها بعقد جديد

١٠٣ ج ٣٢ اذا تزوجت الأمة تحت الحر قبل ان تفسخ النكاح فنكاحها باطل ، وان كان نكاحها الأول فاسدا فرق بينهما وتتزوج من شاءت بعد انقضاء عدتها

١٠٥ ج ٣٢ اذا أقر أنه طلق امرأته من مدة تزيد على المدة الشرعية وكان فاسقا أو مجهولا لم يقبل قوله في إسقاط العدة

١٠٥ ، ١٠٦ ج ٣٢ ، ١١١ ج ٣٣ تزوج امرأة ولا دخل بها ولا أصابها فولدت بعد شهرين : الصحيح ان العقد باطل ، ويجب التفريق بينهما ، ينبغي ان يفرق بينهما حاكم يرى فساد العقد

١٠٩ - ١٣٤ ، ١٤٣ ، ١٠٦ ، ١٤١ ، ١١٦ ج ٣٢ ، ٣٢٨ ج ١٥ ، ٣٨٠ ج ٢٠ نكاح الزانية حرام - بالكتاب والسنة والاعتبار - حتى تتوب ، على الزاني بها وغيره - وهو الصواب - الذين لم يعملوا بآية النور ذكروا لها تأويلا ونسخا ، ٠٠ ومالك والشافعي يشترطان الاستبراء وهو الصواب ، بحيضه ٣٧٩ ج ٢٠ نكاح الحامل من الزنا باطل ١٤٣ ج ٣٢ اذا كان له جارية تزني فليس له ان يطأها حتى تحيض ويستبرأها من الزنا

١٤١ ج ٣٢ اذا كانت المرأة تزني لم يكن له ان يمسكها على تلك الحال ١٤٣ ج ٣٢ ، ٣٢٠ - ٣٢٨ ج ١٥ اذا كان له أمة يطؤها وهو يعلم ان غيره يطؤها ولا يحصنها فهو ديوث « لا يدخل الجنة ديوث »

١١٦ ، ١٤٣ - ١٤٦ ج ٣٢ الجواب عن « لا ترد يد لامس » سند ، ظاهره ، وما أول به

١٢٥ ج ٣٢ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ج ١٥ تحقيق توبتها لا يكون بالمرادة ، لا بد ان يغلب على ظنه صدق توبتها

٣٣٠ ج ١٥ معرفة أحوال الناس تارة تكون بشهادات الناس ، وتارة بالجرح والتعديل ، وتارة بالاختبار والامتحان

١٤٥ ج ٣٢ والزاني لا يزوج حتى ٠٠
٣٢١ ، ٣٣٠ ج ١٥ لا يجوز للمرأة ان
تتزوج بمخنث يؤتى من دبره ، المخنث
كالبغي وتوبته كتوبتها

٨١ ، ٨٢ ، ٩٠ ، ٩٢ - ٩٧ / ٦ ، ٩٧ ،
٩٨ ج ٣٢ ، ٢٨٢ ج ٢٩ اذا وقع بالمرأة
الطلاق الثلاث حرمت عليه حتى تنكح زوجا
غيره - بالكتاب والسنة واجماع الأمة -
ويطأها فيه عند عامة السلف والخلف ،
حكم من قال بإباحته أو استحل وطئها بعد
وقوعه / وان كان قبل بلوغها

٨٠ ج ٣٢ وكذا اذا طلقها قبل الدخول
١١ ، ١٢ ج ٣٢ لا يجوز له ان يواطئها على ان
تتزوج غيره ثم تطلقه وترجع اليه ، ولا يجوز
ان يعطيها ما تنفقه في ذلك (١)

٩٩ - ١٠١ ج ٣٢ ليس لأحد بعد الطلاق
الثلاث ان ينظر في الولي هل كان عدلا
أو فاسقا ليجعل فسقه ذريعة الى عدم وقوع
الطلاق

١٠٩ ج ٣٢ القول بأن المرأة المطلقة اذا
وطئها الرجل في الدبر تحل لزوجها قول
باطل ، ما يذكر عن المالكية وعن سعيد بن
المسيب من عدم اشتراط الوطء قول شاذ ٠٠
٢٦٩ ، ١١٨ ج ٢٦ يحرم على المحرم الوطء
ومقدماته

٢٦٩ ج ١٩ « لا ينكح المحرم »
١٨٤ ، ١٨٥ ج ٣٢ لا يتزوج أهل الكتاب
نساء المسلمين ، حكمة ذلك

١٠٠ ج ٨ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٦ ج ٣٢
اتفاق الأمة على تحريم نكاح المشركين

(١) وانظر نكاح التحليل ص

١٨٢ ، ١٨٣ ج ٣٢ لا يجوز نكاح الوثنيات
١٨٧ - ١٩٠ ج ٣٢ ، ١٠٠ ج ٨ ، ٣٢٢
ج ٣٥ لا يجوز نكاح المجوسيات ، دليل
ذلك ، وليسوا من أهل الكتاب ، ولا لهم كتاب
١٨٧ - ١٩٠ ج ٣٢ « سنوا بهم سنة أهل
الكتاب غير ناكحي نسائهم ٠٠ »

٢١٢ - ٢١٦ ج ٣٥ ، ٩١ - ٩٤ ج ١٤ ،
١٧٨ - ١٩١ ج ٣٢ ، ٥٤ - ٥٦ ج ٧
دل الكتاب والسنة والاجماع القديم على حل
نكاح الكتابية ، يحرمهن بعض الرافضة ،
الجواب عن (ولا تنكحوا المشركات)
(ولا تمسكوا بعصم الكوافر)

١٨١ ج ٣٢ في كراهة نكاحهن مع عدم
الحاجة نزاع

٢٢٣ - ٢٣٤ ج ٣٥ ، ٥٥ ج ٧ الصواب
المقطوع به ان كون الرجل كتابيا أو غير
كتابي حكم مستقل بنفسه لا بنسبه ، كل
من تدين بدين أهل الكتاب فهو منهم ،
سواء كان أبوه أو جده دخل في دينهم أو لم
يدخل ، وسواء كان دخوله قبل النسخ
والتبديل أو بعد ذلك ، وهو مذهب الجمهور
والمنصوص الصريح عن أحمد وان كان بين
أصحابه في ذلك نزاع

٢٢٢ - ٢٢٤ ج ٣٥ ، ٥٥ ، ٥٦ ج ٧
المنصوص عن أحمد أنه لا بأس بنكاح نساء
بنى تغلب

١٨٢ ج ٣٢ تنازع العلماء في جواز تزويج
الأمة الكتابية (١)

(١) وانظر الدرر والنصيرية ٠٠٠

والمرتدين في باب حكم المرتد

٣٨٣ - ٣٨٦ ج ٣١ ، ١٠٤ ج ٣٢ نكاح
الحر للملوكة لا يجوز الا بشرطين ، اذا
تزوجها للضرورة كان ولده مملوكا

١٨٢ ، ١٨٧ - ١٩٠ ج ٣٢ نكاح الأمة
المجوسية مبني على أصليين (١) ان نكاح
المجوسيات لا يجوز (٢) ان من لا يجوز
نكاحهن لا يجوز وطئهن بملك اليمين
كالوثنيات

٦٩ ج ٣٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ج ١٩ ما حرم
بالنكاح حرم بملك اليمين فلا يحل التسري
بذوات محارمه ولا وطء السرية في الاحرام
والصيام والحيض

١٨١ - ١٨٦ ج ٣٢ وطء الاماء الكتابيات
بملك اليمين أقوى من وطئهن بملك النكاح
٦٨ ج ٣٢ لا يجوز له تزوج سرية جده
التي كان يطؤها ، ويفرق بينهما ، ولا يحل
ابقاؤها معه ، ان استحل ذلك استتيب

٧٧ ج ٣٢ اذا اشترى جارية ووطأها ثم
ملكها لولده لم يجز للابن ان يطأها ، ان
استحل ذلك استتيب

١٨١ - ١٨٦ ج ٣٢ وطء الاماء الكتابيات
بملك اليمين أقوى من وطئهن بملك النكاح ،
الدليل على أنه لا يحرم التسري بهن وجوه

باب الشروط في النكاح

١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٠٨ ج ٣٢ ، ٣٥٣ ج ٢٩ ،
٣٧٨ ج ٢٠ الشرط والمواطة المتقدم على
العقد كالمقارن له في أصح قولي العلماء

١٢٦ - ١٨٠ ج ٢٩ ، ٢٧ - ٢٩ ج ٣١
قليل الأصل في العقود والشروط فيها ونحو

ذلك الحظر الا ما ورد الشرع باجازه وهو
قول ١٠٠٠ ، عمدة هؤلاء : « قصة بريرة »
و « نهى بيع وشرط »

١٣٢ - ١٨٠ ج ٢٩ الثاني ان الأصل في
العقود والشروط الجواز والصحة ولا يحرم
منها ولا يبطل الا ما دل الشرع على تحريمه
وابطاله نصا أو قياسا ، أصول أحمد
المنصوصة عنه أكثرها يجرى على هذا
القول ، ومالك قريب منه

١٣٥ ج ٢٩ فجوز أحمد في النكاح عامة
الشروط التي للمشتراط فيها غرض صحيح
١٣٥ ، ١٧٦ ج ٢٩ ، ١٦٤ - ١٦٦ ، ١٧٠
ج ٣٢ وجوز ان تستثنى المرأة ما يملكه
الزوج بالاطلاق كاشتراطها ان لا تسافر معه ،
ولا تنتقل من دارها ، أو لا يتزوج عليها
ولا يتسرى

١٦٩ ، ١٧٠ ج ٣٢ شرطوا عليه في العقدان
كل امرأة يتزوج بها تكون طالقا وكل جارية
يتسرى بها تعتق عليه : لا يقع عليه طلاق
ولا عتاق ، اذا تزوج وتسرى كان الأمر بيدها
١٦٤ ج ٣٢ وكانت لها ابنة فشرط عليه ان
تكون عند أمها صح

١٦٥ ج ٣٢ شرط مقام ولدها عندها ونفقته
عليه : يرجع فيها الى العرف ويحتمل من
الجهالة فيه مالا يحتمل في الثمن والأجرة ،
متى لم يوف بها فلها الفسخ ، هل يتوقف
على حكم حاكم ، اذا رفع الى حاكم يرى
امضاء امضاء وان رأى ابطاله ابطله

١٦٨ ج ٣٢ شرط ان يسكنها في منزل أبيه وكانت مدة السكن منفردة فعجز عن ذلك : لا يجب عليه ما هو عاجز عنه ، اذا كان قادرا على مسكن آخر لم يكن لها غير ما شرط لها ١٦٧ ج ٣٢ شرط عليه ان لا يدخل عليها الا بعد سنة فدخل بها . .

١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ج ٣٢ ، ٣٤٢ ج ٢٩ ، ١٢٥ ج ٣٤ « ان أحق الشروط ان يوفى بها ما استحللتم به الفروج »

١٦٤ ج ٣٢ « مقاطع الحقوق عند الشروط ، ٣٥٠ - ٣٥٤ ج ٢٩ ، ١٥٧ - ١٥٩ ج ٣٢

للعلماء في الشروط الفاسدة أقوال (١) لا يصح النكاح . ثم هل يصح امضاء الشرط الفاسد (٢) يصح ، ويبطل الشرط (٣) يبطل نكاح الشغار والمتعة ونكاح التحليل المشروط في العقد ، ويصح النكاح مع المهر المحرم ومع نفى المهر

١٥٧ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ٢٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٤ ج ٣٢ ، ١٥٩ - ١٦١ ج ٣٢ ، ٣٤٣ ، ٢٨٢ ج ٢٩ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ج ٢٠ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ج ٣٤

تحريم نكاح الشغار ، نهي النبي عنه ، ابطال الصحابة له ، العلة أنهم اشغروا النكاح عن مهر - وهو الأصح - وقيل الاشتراك في البضع ، وقيل حيث يكون المهر فالنكاح صحيح

١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٥١ ج ٣٢ ، ٣٧٨ ج ٢٠ المقصود في العقود معتبر ، وعلى هذا ينبغي ابطال نكاح التحليل والمخالع بخلع اليمين و . . .

١٥٧ ج ٣٢ ، ٣٤٨ ، ١٣٥ ج ٢٩ من الشروط الفاسدة المحرمة في النكاح شرط التحليل

٦١ ج ٣٢ ولا تجبر المرأة على نكاح التحليل ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥١ ، ١٥٥ ، ١٠٨ ج ٣٢ اذا تزوجها الرجل بنية أنه اذا وطأها طلقها ليحلها للأول أو توطأ على ذلك قبل العقد لفظا أو عرفا فهو نكاح التحليل المحرم ١٥٣ ج ٣٢ رفاعه كان قد تزوجها نكاحا ثابتا

١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٠ ، ١٥٦ ، ٢٥٢ ج ٣٢ ، ٢٧٥ ج ٢٠ الأحاديث في تحريم نكاح التحليل « لعن الله المحلل والمحلل له » تغليظ الصحابة في ذلك

٣٦ ، ٩٢ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ج ٣٣ نكاح التحليل لم يكن ظاهرا في عهد الرسول وخلفائه

٣٩ ، ٤٠ ج ٣٣ رأى طائفة من العلماء ان فاعله يثاب ، رده

١٥١ ، ١٥٢ ج ٣٢ لا تحل لزوجها الأول بهذا العقد ولا يحل للمحلل امساكها بهذا التحليل

١٦٠ - ١٦٣ ج ٣٢ على هذا القول لو نكحها بنية التحليل أو شرطه ثم قصد الرغبة هو وهي واسقطا شرط التحليل فهل يحتاج الى استثناف عقد ، أصح الأقوال

١٥٢ ج ٣٢ لكن اذا كان قد تبين باجتهاد أو تقليد جواز ذلك فتحللت وتزوجها بعد ذلك فالأقوى لا يجب عليه فراقها

١٤٨ ج ٣٢ شرط ان يمسكها بمعروف
أو يسرحها باحسان : شرط صحيح

١٠٧ ج ٣٢ ، ٩٦ ج ٣٣ الترخيص في
نكاح المتعة منسوخ « حرم متعة النساء »
١٠٨ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ج ٣٢ اذا نوى الزوج
الأجل ولم يظهره للمرأة ففيه نزاع

١٦٢ ، ١٦٣ ج ٣٢ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ج ٣٤ ،
٣٤٨ ، ٣٤٩ ج ٢٩ المصححون لنكاح التحليل
والشغار ونحوهما قد يقولون ما نهى عنه
النبي لم نصحه ولكن يبطل شرط نفى المهر
في العقد ويبطل شرط التحليل والتأجيل
ويبقى العقد لازما

١٦٢ ، ١٢٦ ج ٣٢ ان قيل ينبغي مع الشرط
الفاسد ان يخير العاقد كالبيع ، الفرق

١٥٩ - ١٦١ ، ١٣٣ ج ٣٢ ، ١٢٥ ج ٣٤ ،
٣٧٥ ج ٢٠ احتج الأكثر على هؤلاء
بالنصوص الثابتة والنهي يقتضى الفساد
وبأن الصحابة ابطالوا هذه العقود

فصل

٣٥٢ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ج ٢٩ ، ١٢٥
ج ٣٤ اذا شرط ان يتزوجها بلا مهر لم ينعقد
٦٣ ج ٣٢ ، ٣٥٠ - ٣٥٤ ج ٢٩ اذا شرط
في النكاح نفى المهر ففي صحته قولان
(١) يبطل (٢) يصح ، ويجب مهر المثل

١٥٩ ، ١٦٠ ج ٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ج ٢٩
النكاح بالمهر الفاسد وشرط نفى المهر
صححوه بناء على ان النكاح يصح بدون
تسمية المهر ، الجواب

١٥٤ ج ٣٢ تزوج المرأة المطلقة بعبء
يطؤها ثم تباح الزوجة : من صور التحليل
١٥٦ ج ٣٢ العبد الذي لا وطأ فيه أو فيه
ولا يعد وطؤه وطئا لا نزاع في أنه لا يحلها
١٥٣ ج ٣٢ اذا تزوجت بالمحلل ثم طلقها
فعليها العدة ، ولا يحل للأول وطؤها ، عليه
ان يعتزلها ، فاذا وطئها فهو زان ، فاذا
جاءت بولد الحق بالمحلل ، ان علم المحلل ان
الولد ليس منه بل من هذا العاهر فعليه
ان ينفيه بلعان

٣٤٩ ج ٢٩ شرط الطلاق في النكاح اذا مضى
الأجل شرط باطل

١٣٥ ج ٢٩ وينفسخ عنده بالشرروط
الفاسدة المنافية لمقصوده كالتوقيت

١٢٧ ج ٣٢ نكاح المتعة مثل الاجارة

١٢٧ - ١٥١ ج ٣٢ اذا قصد ان يستمتع
بها الى مدة ثم يفارقها ففيه ثلاثة أقوال :
قيل هو جائز ، وقيل انه نكاح تحليل ،
وقيل مكروه ، الصحيح انه ليس بنكاح
متعة ولا يحرم

١٠٦ - ١٠٨ ج ٣٢ رجل (ركاض) يسير
في البلاد في كل مدينة شهرا أو شهرين :
له ان يتزوج في مدة اقامته ، لكن ينكح
نكاحا مطلقا لا يشترط فيه توقيتا ،
ان نوى طلاقها حتما عند انقضاء سفره كره ،
وفي صحة النكاح نزاع

١٠٧ ، ١٤٨ ج ٣٢ لو نوى أنه اذا سافر
واعجبته امسكها والا طلقها جاز ، ولكن
لا يشترط في العقد

٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ١٣٣ ج ٢٩ اذا شرط في النكاح الخيار ففيه ثلاثة أقوال ، الأظهر صحته

١٣٥ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ج ٢٩ ، ١٦١ ج ٣٢ يجوز ان يشترط كل منهما في الآخر صفة مقصودة كالجمال والجمال والبكارة ونحو ذلك ، ويملك الفسخ بفواته ، واذا شرط الحرية والرق

١٧٥ ، ١٧٦ ، ٣٥٤ ج ٢٩ ، ١٦١ ج ٣٢ اشتراط الزيادة على مطلق العقد جائز مالم يمنع منه الشرع ، واذا بانث بدونه فله الفسخ

١٧٥ ج ٢٩ اشتراط المرأة في الرجل أوكد ١٧٥ ، ١٧٦ ج ٢٩ ، ١٦١ ، ١٤٩ ج ٣٢ اذا اشترط الزوج أنه محبوب أو عنين أو ان المرأة رتقاء أو مجنونة صح الشرط

١٣٥ ج ٢٩ وهو من أشد الناس قولا بفسخ النكاح ، ويجوز فسخه بالتدليس كما لو وظنها حرة فظهرت أمة

٣٨٣ ج ٣١ ، ٥٣ ج ٣٢ اذا وظأها بنكاح يعتقدها حرة أو استبرأها فوطأها يظنها مملوكته فهنا ولده حر سواء كان عربيا أو عجميا ويسمى « المغرور » وعليه الفداء لسيد الأمة

١٠٤ ، ٢٩٨ ج ٣٢ اذا تزوج الحر الأمة لم يبطل بعقدها ، وهل لها الفسخ

باب العيوب في النكاح

١٧٥ ج ٢٩ العقد المطلق يوجب سلامة الزوج من الجب والعنة عند عامة الفقهاء

٣٨٣ ج ٢٨ لو كان محبوبا أو عنيينا لا يمكنه جماعها فلها الفرقة

٥٣٠ ، ٥٣١ ج ٢٠ اذا عجز عمن وطئ

أو صداق كان لها الفسخ

٨٩ ج ٣٤ اذا تنازعا في الوطء وهي ثيب فما يصنع بالرجل

١٦١ ج ٣٢ ، ١٣٥ ج ٢٩ وكذلك له الفسخ عنده بالعيوب المانعة من مقصود النكاح

فصل

١٧٥ ج ٢٩ وكذلك يوجب سلامتها من موانع الوطء : كالرتق

١٧٢ ج ٣٢ ، ٣٥٤ ج ٢٩ وكذلك سلامتها من العيوب التي تمنع كماله كخروج النجاسات منه أو منها

١٧٢ ج ٣٢ ان كانت مستحاضة لا ينقطع دمها ٠٠ فهو عيب يفسخ به النكاح ولها الخيار مالم يصدر عنه ما يدل على الرضا بقول أو فعل فان وطئها بعد ذلك فلا خيار له الا ان يدعي الجهل

٣٥٤ ج ٢٩ ما يمكن معه الوطء وكمال الوطء لا تنضبط فيه اغراض الناس

١٧١ ، ١٧٢ ج ٣٢ اذا ظهر بأحد الزوجين جنون أو جذام أو برص فلآخر الفسخ

١٧١ ج ٣٢ ان رضي بعد ظهور العيب فلا فسخ له

١٦٥ ج ٣٢ الأقوى ان الفسخ المختلف فيه كالعنة لا يفتقر الى حكم حاكم

١٧١ ج ٣٢ ان فسخت قبل الدخول سقط مهرها وبعده لم يسقط

١٧٢ ج ٣٢ اذا فسخ قبل الدخول فلا مهر عليه ، ان كان وطئها رجع بالمهر على من غره ، وله ان يحلف من ادعى الغرر عليه أنه لم يفره

باب نكاح الكفار

١٧٤ ج ٣٢ « ولدت من نكاح لا من سفاح »
مناكحهم في الجاهلية على انحاء

١٧٤ ، ١٧٥ ج ٣٢ النكاح في الجاهلية
صحيح . . . وكذلك سائر مناكح أهل الشرك
التي لا تحرم في الاسلام ، ويلحقها أحكام
الارث الصحيح من الارث والايلاء وغير ذلك ،
وفي لحوق النسب وثبوت الفراش

٨ ج ٢٢ ما فعله الكافر من عقود النكاح
التي يستحلها في دينه كالنكاح بلا ولي
ولا شهود

١٧٥ ج ٣٢ لو اسلم الكافران اقرا على
نكاحهما وان كانا لا يقران على وطء شبهة
٣٣٧ ، ٣٣٨ ج ٣٢ الكافر اذا اسلمت
امراته هل تتعجل الفرقة مطلقا أو يفرق
بين المدخول بها وغيرها أو الأمر موقوف مالم
تتزوج فاذا اسلم فهي امرأتها ، دلالة
الأحاديث على هذا القول . . .

١٧٦ ج ٣٢ اذا هاجر زوجها قبل النكاح
ردت اليه وان كانت قد حاضت

١٧٦ ج ٣٢ اذا اسلمت النصرانية قبل
زوجها بساعة حرمت عليه

١٩٠ ج ٣٢ اذا ارتد ولم يعد الى الاسلام
حتى انقضت عدة امرأته بانته منه ، وان
طلقها بعد ذلك لم يقع به الطلاق

١٩٠ ج ٣٢ اذا عاد الى الاسلام فله ان
يتزوجها وان طلقها في زمن العدة قبل ان
يعود الى الاسلام ففيه قولان

٣١٧ - ٣١٩ ، ٣٠١ ج ٣٢ « أسلمت
وتحتى اختان . . . »

٣١٨ - ٣٢١ ، ٣٠٢ ج ٣٢ « اسلم وتحتى
عشر نسوة فقال امسك منهن أربعاً »
« طلق أيها شئت » ليس المراد الطلاق
المعدود بل الفراق لوجوه

٣١٧ ، ٣١٨ ج ٣٢ اسلمت وعندي ثمان
نسوة فقال اختر . . . »

٣١٩ ، ٣٠٢ ج ٣٢ اذا اختار مما زاد على
الأربع كفى ولم يحتج الى انشاء طلاق
في الباقي

٣٠٢ ج ٣٢ اذا اسلم وتحتى أكثر من أربع
فقال طلقت هذه كان فرقة لها واختياراً
للأخرى

باب الصداق

٦٩ ، ١٢٦ ج ٣٤٤ ، ٣٤٤ ج ٢٩ لا بد من مهر
مسمى مفروض أو مسكوت عن فرضه

١٩٢ - ١٩٤ ج ٣٢ السنة تخيف الصداق
وان لا يزيد على نساء النبي وبناته ، مقدار
صداقهن والأحاديث في ذلك

١٩٢ - ١٩٥ ج ٣٢ يكره للرجل ان يصدقها
ما يضربه ان نقده أو يعجز عن وفائه

١٩٥ ج ٣٢ من كان ذا يسار ووجد فاحب
ان يعطي امرأته صداقاً كثيراً فلا بأس بذلك

١٩٣ ، ١٩٥ ج ٣٢ تكثير المهر للرياء
والفخر - وهم لا يقصدون أخذه من الزوج
وهو لا ينوي ان يعطيهم اياه - منكر قبيح

٣٤٤ ج ٢٩ ، ٦٢ ، ٦٤ ج ٣٢ النبي
خاصة جوز له ان يتزوج بلا مهر

١١ ج ٢٩ « التمس ولو خاتماً من حديد »
١٥ ، ١٦ ج ٣٢ « ملكتها بما معك من
القرآن »

٥ - ١١ ج ٢٩ « انكحتكها بما معك منن القرآن »

٧٧ ج ٣٤ اذا اصدقها تعليم صناعة وتعلمتها ثم قالت تعلمتها من غيره فالقول قول من يشهد له العرف

٣٥١ ج ٢٩ المسلمون كلهم يجوزون ان يشترط في المهر شيئا معيناً كهذا العبد وهذه الفرس

٤٠٨ ، ٤٠٩ ج ٢٩ اذا فسد المسمى في النكاح وجب بدل المهر المسمى : مثله ، أو قيمته ، لا بدل البضع

٥٢٠ - ٥٢٥ ج ٢٩ عوض المثل مداره على القياس والاعتبار للشيء بمثله

١٩٥ ج ٣٢ يستحب تعجيل الصداق كله قبل الدخول ان امكن ، اذا قدم البعض وآخر البعض فهو جائز

٧٦ ج ٣٢ الصداق المؤخر لا يجوز ان تطالبه وان اعطاها فحسن ، وان امتنع لا يجبر الا بعد فرقة بموت أو طلاق ونحوه

٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ج ٢٩ ،

١٢٦ ج ٢٤ اذا اشترط ان يتزوجها بمهر محرم فهو نكاح باطل

٣٧٩ ج ٢٠ لو سميا المهر بما يعتقدا ان تحريمه بطل النكاح

٣٥٠ ، ٣٥١ ج ٢٩ المتزوجة على مهر لم يسلم لها موقوف على اجازتها

فصل

٣٦٠ ج ٣٢ لو زوجها الأب واشترط لنفسه بعض الصداق جاز

١٠٣ ج ٣١ اذا قال زوجتك بنتى على ألف أو على ان تعطيها ألفاً أو على ان يكون لها في ذمتك ألف كان شرطاً ثابتاً وتسميته صحيحة

٣٦٠ ج ٣٢ ويجوز للأب ان يزوج المرأة بدون مهر المثل

وللأب قبض صداق محجور عليها لا رشيدة (١)

٢٠١ ج ٣٢ تزوج العبد بدون اذن سيده باطل اذا لم يجزه ، ان اجازه بعد العقد صح

٢٠٢ - ٢٠٥ ج ٣٢ اذا غر المرأة وذكر أنه

حر ودخل بها وجب المهر ، وهل هو المسمى أو مهر المثل أو الخمسان ، ويتعلق هذا

الواجب برقبته

٣٠٤ ، ٣٠٥ ج ٣٢ تزوج بامرأة وفي ظاهر

الحال أنه حر ثم طلقها وطالبته بحقوقها

فقال أنه مملوك يلزمه القيام بحق الزوجة

٢٠٥ ج ٣٢ اذا ادعى أنه مملوك ولا بينة

ولم يعرف خلاف ذلك ففي قبول قوله

ثلاثة أقوال

فصل

وتملك المرأة صداقها بالعقد (٢)

٣٤٣ ج ٢٠ ولها نكاحه المعين

٢٦ ج ٣٢ وان طلق من اقبضها الصداق

قبل الدخول والخلوة فلها نصف الصداق

٣٦٦ ، ٣٦٧ ج ٣٠ عفو الزوج عن نصف

الصداق ، وعفو المرأة اسقاط نصفه

(١) انظر ص ٢١٥ ، ٢١٦

(٢) انظر ص ١٩٩

فصل

- ٢٦ ، ٣٦٣ ج ٣٢ وللاب ان يعفو عن نصف
الصداق ، وهو الذي بيده عقدة النكاح
- ٣٥٦ ج ٣٢ وان تنازعا هل اعطاها شيئا
اولم يعطها ولم يكن حجة فقولها
- ١٩٦ ج ٣٢ الشرط المقدم على العقد اذا لم
يفسخ حين العقد كالمقارن في أظهر قولي
العلماء
- ١٩٩ ج ٣٢ تزوج امرأة واعطاها المهر
وكتب عليه صداق ألف دينار وشرطوا عليه
أنها ما تأخذ منك شيئا انما هذه عادة
وسمعة فتوفي : ليس لها المطالبة بذلك
- ١٩٥ ، ١٩٦ ج ٣٢ ما يقدمه الزوج للمرأة
من النقد الذي اتفقوا عليه - غير الصداق
المكتوب - اذا اعطاها الزوج ذلك أو بعضه
أو بدله لم يحسب عليها من الصداق
المكتوب ، وكذلك اذا كان قد اهدى لها
- ١٩٨ ج ٣٢ اتفقوا على النكاح من غير عقد
فاعطى أباهما لأجل ذلك شيئا فمات قبل
العقد : اذا كانوا لم يمنعوه من نكاحها
فليس له أن يسترجع ما اعطاهم
- ٣٥٦ ج ٣٢ اذا اعطاها زائدا عن الواجب
كمصاغ وحلي وقلاند على وجه التملك لها
فقد ملكته ، وليس له اذا طلقها ابتداء ان
يطالبها بذلك
- ٣٥٦ ج ٣٢ وان كان اعطاها لتتجمل به
لا على وجه التملك فله ان يرجع به متى
شاء
- ٣٥٦ ج ٣٢ وان تنازعا هل اعطاها على
وجه التملك أو الإباحة ولسم يكن هناك
عرف فالقول قوله
- ٦٢ ، ٦٣ ج ٣٢ ، ٥٣ ، ٣٤٤ ج ٢٩ ،
١٢٦ ج ٣٤ دل الكتاب والسنة والاجماع
على جواز عقد النكاح بدون تقدير مهر
- ٢٧ ج ٣٢ ويجب لها مهر المثل بالعقد
- ٨٣ ج ٣٤ يقدر الحاكم مقدار المهر اذا
تنازعا فيه
- ٣٤٤ ج ٢٩ ان فرض ما تراضيا به والا فلها
مهر نسائها
- ٥٣ ج ٢٩ ، ٦٢ ، ٦٣ ج ٣٢ واذا مات
عنها عند فقهاء الحديث
- ١٩٦ ج ١٩ ، ٢٧ ج ٣٢ ولها مهر نسائها
- ٢٧ ج ٣٢ وان طلقها قبل الدخول لم يجب
لها نصف المهر لكونها لسم تشترط مهرها
مسمى
- ٢٦ ، ٢٧ ج ٣٢ كل مطلقة لها متعة ،
لا يختص ذلك بمن لم يفرض لها وتستحق
مهر المثل اذا دخل بها باجماعهم
- ٢٠١ ج ٣٢ اذا دخل بها فمنعته نفسها
من الوطء ولم يطأها لم يستقر مهرها
- ٢٣٣ ج ٢١ المس بدون شهوة لا يوجب
المهر ، وبها مع عدم الخلوة والوطء فيه
نزاع
- ٣٢٦ ج ١٥ يتقرر الصداق بالخلوة
وبالمباضة
- ١٩٧ ج ٣٢ تزوج امرأة ودخل بها ثم
ادعى انها كانت ثيبا فقامت البينة ببيكارتها
يجب عليه كمال المهر

١٠٦ ، ٥٤ ج ٣٢ تزوج امرأة ولم يدخل بها ولا أصابها فولدت بعد شهرين لا يستقر عليه المهر ، والعقد باطل ، يجب ان يفرق بينهما ، ولا مهر عليه ولا نصف مهر ولا متعة كسائر العقود الفاسدة اذا حصلت الفرقة فيها قبل الدخول ، ينبغي ان يفرق بينهما حاكم يرى فساد العقد

١٩٨ ج ٣٢ ان اعتقدت موته وطلاقه فهو وطء شبهة بنكاح فاسد فلها المهر ، وهل هو المسمى أو مهر المثل

٢٠ ج ٣٢ تزوجت برجل فهرب وتركها من ست سنين ولم يترك عندها نفقة ثم تزوجت ثم فرق الحاكم بينهما فهل يلزم الثاني الصداق

١٩٨ ج ٣٢ اذا علمت انها مزوجة ولم تستشعر موته ولا طلاقه فتزوجت فهي زانية مطاوعة لا مهر لها

٧٦ ، ١٩ ج ٣٢ هل له ان يتزوج هذه الموطوءة بالنكاح الفاسد في عدتها منه

٢٠٤ ج ٣٢ تزوج امرأة وكتب لها كتابها ودفع لها المال وبقي المقسط وطلبها للدخول يجب عليها تسليم نفسها ولا لخالتها ولا غيرها ان تمنعها ، تعذر الحالة وتجبر المرأة ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ج ٣٢ تزوج امرأة ولها كتاب الى مدة : اذا كان معسرا قسط عليه الصداق على قدر حاله ولم يجز حبسه ، أكثر العلماء يقبلون قوله في الاعسار مع يمينه

٥٣٠ ج ٢٠ اذا عجز عن صداق أو سائر المعاوضات كان للآخر الرجوع في عوضه

٢٠٣ ج ٣٢ اعتاضت عن صداقها بعد موت الزوج فباعت العوض وقبضت الثمن ثم اقرت أنها قبضت الصداق من غير ثمن الملك : لا يبطل حق المشتري ، وللورثة ان يطلبوا منها ثمن الملك

باب وليمة العرس

٢٠٦ ، ٩٤ ج ٣٢ وهي سنة ، منهم من أوجبها ، تعليل ذلك

٢٠٦ ج ٣٢ الاجابة اليها واجبة عند العلماء عند شروط ذلك وانتفاء موانعه

اذا لم يحرم هجره (١)

٢١٥ ج ٣٢ ان عرف الحرام بعينه لم يأكل حتما ، وان لم يعرف عينه لم يحرم الاكل ، اذا كثر الحرام كان متروكا ورعا

٢١٤ ، ٢١٥ ج ٣٢ اذا كان أكثر ماله حلالا وفيه شبهة قليلة فاضاف الرجل أو دعاه وكان في الاجابة مصلحة الاجابة فقط وفيه مفسدة الشبهة (٢)

٢٠٦ ، ٢٠٧ ج ٣٢ وليمة الختان جائزة ، ولم تكن الصحابة تفعلها ، الاجابة اليها

٢٠٦ ج ٣٢ وكذا وليمة الولادة ، الا ان يكون قد علق عن الولد

٢٠٦ ج ٣٢ وليمة الموت بدعة ، وتكره الاجابة اليها

٢٠٧ ج ٣٢ « من أتى الى طعام لم يدع اليه دخل سارقا وخرج مغيرا »

(١) انظر الهجر ص ١٦٠ ، ١٦١

(٢) انظر ص ١٩٢ ، ١٩٣

وان علم ان ثم منكر (١)

٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٥٤ ج ٣٢ « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة يدار عليها بالخمر »

٩٤ ج ٣٢ من اعلانه الوليمة عليه والطيب والشراب ٠٠٠

« اعلنوا النكاح واضربوا عليه بالدف »

١٦٢ ج ٢٨ رخص في الضرب بالدف في الأعراس والأفراح للنساء والصبيان

٢١٦ ج ٣٠ ، ٥٦٦ ج ١١ ، ٥٥٣ ج ٢٩ يرخص لمن يصلح له اللعب ان يلعب في الأعياد ، كانت صغيرتان تغنيان أيام العيد في بيت عائشة والنبي لا يستمع اليهن ولا ينهانهن ، ولما قال أبو بكر : ابزممار الشيطان في بيت رسول الله قال دعهما فان لكل قوم عيدا ٠٠ « ليعلم المشركون ان في ديننا فسحة (٢) »

٤٢٧ ج ٣ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ج ٣٠ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ج ٢٩ سماع الغناء على وجه اللعب من خصوصية الأفراح للنساء والصبيان ٥٥٣ ج ٢٩ نصب مغنية للنساء والرجال منكر بكل حال (٣)

٣١٥ ج ٣٠ وهو للرجال اما محرم أو مكروه ٥٥٣ ج ٢٩ غناء الرجال للرجال لم يبلغنا انه كان في زمن الصحابة

(١) انظر ص ١٥٥ وسماع الغناء فيما يأتي

(٢) وانظر ص ١٦٢ ، ١٦٣ نشيد الحرب

(١) وانظر أخذ الأجرة على ذلك ص ٢٢٩

٥٧٨ ج ١١ ، ٣٣٦ ج ٢٠ لما سئل مالك

عن يترخص فيه قال انما يفعله عندنا الفساق

٥٦٥ ج ١١ ، ١٥٤ ج ٢٢ لما كان الغناء

والضرب بالدف والكف من عمل النساء كان

السلف يسمون من يفعل ذلك من الرجال

مخنثا ، ويسمون الرجال المغنين مخانيث

٢١٥ ج ٢٨ ، ٣٣٢ ج ١٥ انكار أحمد

وغيره اشكال الشعر الغزلي الرقيق ، علة ذلك

٣١٣ ، ٣١٤ ج ١٥ ، ٤١٧ ، ٤٠٨ ج ١٠ ،

٥٧٤ ج ١١ « الغناء رقية الزنا » هو أعظم

الأسباب لوقوع الفواحش

٣١٤ ج ١٥ « الغناء ينبت النفاق في القلب

كما ينبت الماء البقل »

٥٣٢ ، ٥٣٣ ج ١١ « ان العبد اذا ركب

الدابة أتاه الشيطان وقال له تغن فان لم

يتغن قال له تمن »

١٦٠ - ١٦٣ ج ٢٨ « انما نهيت عن صوتين

أحمقين فاجرين : صوت عند نفمة لهو ولعب

ومزامير شيطان ٠٠ » (١)

٥٣٥ ، ٥٧٥ ج ١١ ، ١٦١ ج ٢٨ ، ٤١٧ ،

٤١٨ ج ١٠ « ٠٠ يستحلون الحر والحرير

والمغازف » المغازف آلات اللهو كلها (٢)

٤٢٤ ج ٣ (المكاء) الصغير (التصدية)

التصفيق باليد

(١) وتقدم اللعب بالشطرنج والنرد

ص ٢٣٧ ، ٢٣٨

(٢) وانظر اتلافها ص ٢٤٤ ، ٢٤٥

آداب الأكل والشرب

٣١٠ ، ٣١١ ج ٢٢ ، ٢١٢ ج ٣٢ كان النبي يأكل ما تيسر اذا اشتهاه ، ولا يرد موجودا ولا يتكلف مفقودا : ان حضر خبز ولحم أكله ، وان حضر فاكهة ولحم وخبز أكله ، وان حضر تمر وحده أو خبز وحده أكله ، وان حضر حلو أو عسل طعمه أيضا . وكان أحب الشراب اليه الحلو البارد ، وكان يأكل القثاء بالرطب ، ولم يكن اذا حضر لوانان من الطعام يقول لا آكل لونين ، ولا يمتنع من طعام لما فيه من اللذة والحلاوة ، وكان أحيانا يمضى الشهران والثلاثة لا يوقد في بيته نار ولا يأكلون الا التمر والماء ، وأحيانا يربط على بطنه الحجر من الجوع

٢١٢ ج ٣٢ من أكل بنية الاستعانة على طاعة الله كان مأجورا وكذا ما ينفقه على أهله

٢١٣ ج ٣٢ لا يصح ترغيب النبي في أكل البطيخ

٢١١ ، ٢١٢ ج ٣٢ « من أكل بطيخا أصفر عمره »

٢١٢ ج ٣٢ ما نقل عن أحمد أنه امتنع من أكل البطيخ لعدم علمه بكيفية أكل النبي كذب

٢٣ ج ٣٢ « أكل البطيخ بالرطب » ومعنى ذلك

٢١٣ ج ٣٢ « أكل البطيخ بالرطب الأصفر »

٢١٤ ج ٣٢ « اذا حضر الخبز لا تنتظروا شيئا » قاله بعض الناس ، معناه الأمر بالقناعة ، اما اذا كانوا منتظرين أدما يحضر فاكلهم الادم مع الخبز هو الذي يصلح

٣٥٢ ج ٣٢ التسمية عند الأكل ، واذا أكل أنواعا من الطعام

٥٦٧ ج ١١ « كان ابن عمر مع النبي فسمع صوت زمارة راع فعدل عن الطريق وقال هل تسمع ؟ هل تسمع ؟ حتى انقطع الصوت »

٢١١ - ٢١٦ ج ٣٠ الشبابة لم يبحها أحد من العلماء لا للرجال ولا للنساء لا في العرس ولا في غيره ، حديث زمارة الراعي يدل على النهي عنها لوجوه

٥٣٥ ، ٥٧٦ ج ١١ السماع المشتمل على الشبابات والدفوف المصلصلة - اذا فعل على وجه اللهو واللعب - فمذهب الأربعة تحريمه (١)

٧٨ ج ١٠ ، ٥٦٧ ج ١١ الفرق بين السماع والاستماع

٥٧٠ - ٥٧٢ ج ١١ هذا السماع لم يرغب فيه ويدعو اليه في الأصل الا متهم بالزندقة كابن الراونسي والفارابي وابن سينا وأمثالهم ، وزعموا ان النفوس تزكو وترتاض به وتهذب به الأخلاق بخلاف الحنفاء

٥٧٠ ج ١١ الفارابي كان بارعا في الغنا الذي يسمونه « الموسيقى » حكايته مع ابن حمدان

٢٢٣ ، ٢٢٤ ج ٣٢ يقصر نظر كثير من المتفقهة والمتفلسفة عن معرفة ما يحبه الله ورسوله من مصالح القلوب ومفاسدها وأنواع المعارف بالله وملائكته

(١) انظر اذا فعل الغنا أو استعملت آلات اللهو على وجه العبادة ص ١٩٩ - ٢٠١ ج ١ من الفهارس العامة

٢١٢ ج ٢٣ « ان الله ليرضى عن العبد
ياكل الأكلة فيحمده عليها ٠٠ »

٢٠٨ ج ٣٢ الأفضل ان يتنفس في الشرب
ثلاثا ويكون نفسه في غير الاناء ، وان شرب
بنفس واحد جاز ، الأحاديث في ذلك
« الطاعم الشاكر ٠٠ »

٢٠٩ - ٢١١ ج ٣٢ الأكل والشرب قائما
مع العذر لا بأس به ، ومع عدم الحاجة
يكره ، وبه يحصل الجمع بين النصوص
وهي ٠٠٠

٢٦٤ ، ٢٦٥ ج ٣١ « تميم من لبن
شربه وقال ان له دسما »

٣١٠ ، ٣١١ ج ٢٢ ، ٢١٢ ج ٣٢ وكان
لا يعيب طعاما فان اشتهاه أكله والا تركه
وأكل على مائدته الضب ٠٠٠

٢١١ ج ٣٢ « أكل العنب دو ، دو »

٣١٢ ، ٣١٣ ج ٢٢ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ج ٣٢
المنحرفون عن طريقته في ذلك على وجهين :
قوم يحرمون الطيبات ويبتدعون رهبانية
لم يشرعها الله ، وقوم يسرفون في تناول
الشهوات مع اعراضهم عن القيام بالواجبات
٢١٢ ج ٣٢ الاسراف في الأكل مذموم

٢٠٧ ج ٣٢ « من أكل مع مغفور غفر له »

٣٢٧ ج ١٥ « لا يأكل طعامك الا تقي »

باب العشرة

٣٨٣ ، ٣٨٤ ج ٢٨ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ج ٢٩ ،
٧٤ / ٢٦١ ، ٢٧٥ ج ٣٢ يجب على كل من
الزوجين ان يؤدي الى الآخر حقوقه بطيب
نفس وانشراح صدر ، للمرأة حق في ماله
وهو الصداق والنفقة وحق في بدنه وهو
العشرة والمتعة / فضل طاعة المرأة لزوجها ،

اذا احسنت معاشرة زوجها كان موجبا لرضا
ربها واكرامه من غير ان تعمل ما يختص
بالرجال من الجهاد ونحوه

٨٤ ، ٨٥ ، ٩١ ج ٣٤ المعروف فيما له ولها
هو موجب العقد المطلق

اذا لزم العقد وجب تسليم الحرية (١) مالم
تشتط دارها أو بلدها (٢)

٣٨٤ ج ٢٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ج ٣٤ ، ٢٦٠ ،
٢٧٤ ج ٣٢ للرجل ان يستمتع منها متى شاء
مالم يضربها أو يشغلها عن واجب

٢٩ ج ٢٨ لا يكره الجماع في ليلة من ليالي
ولا يوم من الأيام

٨٩ ، ٩٠ ج ٣٤ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ج ٣٢
اذا أودا ان ينتقل بها الى مكان أو بلد آخر
مع قيامه بما يجب عليه وحفظ حدود الله
فعليها ان تطيعه ولو نهاها أبوها مالم
تشتط خلافة

٢٦٥ ج ٣٢ ليس له أن يسكنها حيث شاء
ولا يخرجها حيث شاء بل يسكنها في مسكن
يصلح لمثلها ، ولا يخرج بها عند أهل
الفجور ، ولا الى أماكن الفجور ، ولا يعاشر
أهل الفجور على فجورهم ، متى فعل ذلك
عوقب عقوبتين

٣٢٥ ج ١٥ مقارنة الفجار انما يفعلها المؤمن
في موضعين

٦٢٤ - ٦٢٧ ج ٢١ ، ٢٦٨ ج ٣٢ لا يجوز
وطء الحائض ، الخلاف في الكفارة ، اذا انقطع
الدم ولم تغتسل ٠٠٠ ، الحكمة في ذلك ،
والنفساء كالحائض ، الاستمتاع بهما ،
وكيفيته

(١) وتقدم في باب الصداق

(٢) وتقدم في الشروط

٢٦٥ - ٢٦٨ ج ٣٢ وطء المرأة في دبرها حرام بالكتاب والسنة ، وهو قول جماهير السلف والخلف ، وهو المشهور من مذهب مالك ، جعله اللوطية الصغرى ، القول الآخر بالرخصة فيه من الناس من يجعله رواية عن مالك ، ومنهم من ينكر ذلك

٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ج ٣٢ أصل ذلك ما نقل عن نافع انه نقله عن ابن عمر ، من الناس من يقول غلط نافع على ابن عمر أولم يفهم مراده ، ومنهم من يقول غلط ابن عمر في فهم الآية ، سبب نزولها

٢٦٦ ، ٢٦٨ ج ٣٢ « ان الله لا يستحيي من الحق لا تأتوا النساء في ادبارهن » « في حشوشهن »

٢٦٧ ، ٢٦٨ ج ٣٢ من وطئها في الدبر وطاوعته عزرا جميعا ، فان لم ينتهيا فرق بينهما

٢٧ ج ١٠ العزل وتحديد النسل ، عزل الماء لا يمنع انعقاد الولد اذا شاء الله

١٠٨ ج ٣٢ حرمة طائفة من العلماء ، مذهب الأربعة جوازه باذن المرأة

٢٧١ ، ٢٧٢ ج ٣٢ تضع دواء عند المجامعة يمنع نفوذ المنى في مجاري الحبل : في جواز ذلك نزاع ، الأحوط ان لا يفعل

٩٠ ج ٣٤ ، ٢٦٠ ج ٣٢ ، ٣٨٤ ج ٢٨ تنازع العلماء هل عليها ان تخدمه في مثل فراش المنزل ومناولة الطعام والشراب والخبز والطحن والطعام لماليكه وبهائمه مثل علف دوابه ونحو ذلك ، الصواب وجوب الخدمة بالمعروف من مثلها لمثله ، ويتنوع ذلك بتنوع

الأحوال : فخدمة البدوية ليست مثل خدمة القروية ، وخدمة القوية ليست مثل خدمة الضعيفة

٢٤٧ - ٢٦٠ ج ٣٢ التشبيه بالبهايم (١) عشرة المردان والتغزل فيهم (٢) النظر اليهم وتقبيلهم

فصل

٨٩ ، ٨٥ ج ٢٤ ، ١٧٤ ج ٢٩ عليه ان يبيت عندها بالمعروف

٢٧١ ج ٣٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ج ٢٨ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ج ٢٩ ، ٨٥ ، ٨٩ ج ٣٤ ، ٥٣٠

ج ٢٠ يجب عليه ان يطأ زوجته بالمعروف ، وهو أوكد من اطعامها ، الوطء الواجب : قيل في كل أربعة أشهر مرة ، وقيل بقدر حاجتها وقدرته - وهو أصح

١٦٨ ج ٣٢ ليس له ان يطأها وطأ يضربها ٨٣ ج ٣٤ يقدر الحاكم مقدار الوطء اذا ادعت أنه يضربها

٢٧٢ ج ٣٢ لا يحرم على الرجل النظر الى شيء من بدن امرأته ولا لمسه ، يكره النظر الى الفرج ، وقيل لا يكره ، وقيل لا عند الوطء

٨٩ ، ٩٠ ج ٣٤ ، ٣٨٤ ج ٢٨ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٨١ ج ٣٢ ، ١١٢ ، ١١٣ ج ٣٣ لا يحل للزوجة ان تخرج من منزله الا بأمره الا لموجب شرعي : فلا تنتقل ولا تسافر لغير حاجة الا باذنه ولا يحل لأحد أن يأخذها

(١) انظر ص ٢٣٨

(٢) انظر ص ١٩٧ ج ١

اليه ويحبسها عن زوجها سواء كان ذلك لكونها مرضعا أو قابلة أو غير ذلك من الصناعات

٢٦٠ - ٢٦٣ ج ٣٢ زوجها أملك من أبويها وطاعته أوجب

٢٧٩ ، ٢٨٠ ج ٣٢ إذا سافر بها أبوها بغير إذن الزوج عزز ، وتعزز الزوجة إذا كان التخلف يمكنها ولا نفقة لها من حين سافرت

٩٠ ج ٣٤ وليس لسه ان يحبسها حبسا يضربها

١٦٨ ج ٣٢ ليس عليه ان يمكن من الدخول الى منزله : لا أمها ولا أختها إذا كان معاشرها لها بالمعروف

٢٧٣ ج ٣٢ ليس للزوجة ان ترضع غير ولدها الا باذن الزوج

٢٧٢ ج ٣٢ أجرت لبنها : ليس للمستأجر ان يمنع زوجها من وطنها إذا لم يكن فيه منع الحق السابق بعقد الاجارة

فصل

القسم

٢٦٩ ج ٣٢ يجب عليه ان يعدل بين الزوجتين

٢٦٩ - ٢٧١ ج ٣٢ عليه ان يعدل في القسم بين الزوجتين ، اذا بات عندها ليلة أو ليلتين أو ثلاث بات عند الأخرى بقدر ذلك ولا يفضل احدهما في القسم

٢٦٩ ج ٣٢ ان كان يحبها أكثر ويطؤها أكثر فلا جرم عليه (ولن تستطيعوا) « اللهم هذا قسمي فيما أملك »

٢٧٠ ج ٣٢ العدل في النفقة والكسوة هو السنة أيضا

٢٧٠ ج ٣٢ إذا أراد ان يطلق احدهما فله ذلك ، فان اصطاح هو وهي على ان تقيم عنده بلا قسم وهي راضية جاز

١٨٤ ج ٣٢ وله أن يستمتع بملك اليمين مطلقا من غير اعتبار قسم ولا استئذان في عزل ونحو ذلك

فصل

النشوز

٤١١ ج ١٤ ، ٢٧٤ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ج ٣٢ النشوز لغة ، وشرعا ان تنفر عن زوجها بحيث لا تطيعه إذا دعاها الى الفراش أو تخرج من منزله بلا اذنه ونحو ذلك فيما يجب عليها من طاعته

٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ج ٣٢ إذا امتنعت عن اجابته الى الفراش كانت عاصية ناشزة ، وذلك يبيح ضربها ضربا غير مبرح وسقوط نفقتها وقسمها (واللاتى تخافون)

٢٨١ ج ٣٢ إذا خرجت من بيته بلا اذنه كانت عاصية ناشزة مستحقة للعقوبة ولا نفقة لها ولا كسوة

٢٧٩ ج ٣٢ له ان يضربها إذا آذته أو تعدت عليه

٢٨١ ج ٣٢ حيث كانت عاصية له فيما يجب له عليها من طاعته لسم يجب لها نفقة ولا كسوة

٢٨١ ج ٣٢ وكذا إذا طلب منها أن تسافر معه فلم تفعل

٢٧٦ ، ٢٧٧ ج ٣٢ اذا كانت لا تصلي
وجب عليه ان يأمرها بالصلاة ويحضرها
بالرغبة والرغبة ، ان امتنعت من تمكينه
الا مع ترك الصلاة فلا نفقة لها

٢٧٦ ، ٢٧٧ ج ٣٢ هجر الرجل لها على
ترك الصلاة من أعمال البر ، ان أصرت على
ترك الصلاة وجب عليه ان يطلقها

٢٦٤ ج ٣٢ ، ١١٢ ج ٣٣ اذا أمرها أبواها
أو احدهما بما فيه طاعة الله مثل المحافظة
على الصلوات وصدق الحديث وأداء الأمانة
ونهيها عن تبذير ماله واضاعته ونحو ذلك
فعليها ان تطيعهما في ذلك ، ولو كان الأمر
غير أبويها

٢٦٤ ج ٣٣ ، ١١٢ ج ٣٣ واذا نهاها الزوج
عما أمر الله أو أمرها بما نهى الله عنه
لم يكن لها ان تطيعه في ذلك

١٥٧ ج ٣٢ اذا تزوجها بنكاح صحيح كان
عليه ان يقوم بما يجب لها ولا يتعدى عليها
في نفسها ومالها وما أخذه من ذلك ضمنه
١٥٧ ، ٢٨٣ ج ٣٢ وليس له ان يمنع من
يكشف حالها - كالأم وغيرها - اذا اشتكت ،
أو تسكن بجانب جيران من أهل الصدق
والدين يكشفون حالها

٧٩ ج ٣٤ اذا تنازعا في الوطء وهي ثيب لم
يقبل مجرد قولها ، بل ٠٠

٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٥٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ج ٣٢ ،
٣٨٦ ، ٣٨٧ ج ٣٥ اذا خيف الشقاق بينهما

والم يعلم الظالم وليس بينهما
بينة بعث حكمان غير متهمين : حكما من أهل
الرجل وحكما من أهل المرأة ، فان رأيا
المصلحة ان يجمعا بين الزوجين جمعا ،
أو يفرقا بينهما : اما بعوض تبذله المرأة ان

كانت هي الظالمة بدون اذنها ، وان كان
هو الظالم فرقا بينهما بغير اختياره ، أكثر
العلماء على أنهما حكمان يحكمان بغير توكيل
الزوجين

١٦ ج ٣٣ الالتزام بالفرقة لمن لم يقيم
بالواجب من مسائل الاجتهاد

باب الخلع

١٥٣ ، ١٠ ج ٣٣ الخلع هو الفرقة بعوض
٢٨٥ ج ٣٢ اذا كانت أهلا للتبرع جاز
خلعها وإبرائها بدون اذن حاكم

٣٥٥ ج ٣٢ اذا أبرأته مكرهة بغير حق
أو كانت تحت الحجر لم يصح الإبراء ولم
يقع الطلاق المعلق به

٣٠٧ ، ٩١ ، ٩٢ ج ٣٢ يجوز الخلع من
الأجنبي وينبغي ان يكون مشروطا بما اذا كان
قصده تخليصها من رق الزوج لمصلحتها
في ذلك

٢٨٤ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ج ٣٢ ، ١٥٢ ج ٣٣
الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة أن تكون
المرأة كارهة للزوج فتعطيه الصداق أو بعضه
فداء لنفسها ويخلعها

٢٩٧ ، ٣٢١ - ٣٤٤ ج ٣٢ قصة اختلاع
امراة ثابت بن قيس وقولها « اني لا انقسم
عليه في خلق ولا دين ولكن أكره الكفر في
الاسلام ، فقال أتردين عليه الحديقة ٠٠٠
وطلقها تطليقة وأمرها ان تعتد بحيضة ،
وطرق الحديث

٥٧٩ ج ٢٠ ولم يأمره بمهر المثل

٢٨٢ ج ٣٢ اما اذا كان كل منهما مريدا

لصاحبه فهذا الخلع محدث في الاسلام
٢٦٤ ج ٣٢ « أيما امرأة سألت زوجها الطلاق
من غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة »

أو قالوا لم تأت إلينا وإلى العرس لم تذهب
كان ريبة وقوى قوله

٣٢٠ ، ٣٢١ ج ١٥ ، ٢٨٤ ج ٣٢ الزنا
يبيح الأعضاء حتى تفتدى منه نفسها إن
اختارت فراقه أو تتوب

٢٨٥ ج ٣٢ لو قامت بينة بأنها سفيهة ولم
تكن تحت الحجر لم يبطل الإبراء

فصل

٢٨٩ - ٣١٣ ، ٣٢١ - ٣٤٤ ، ٣٤٨ ج ٣٢ ،
٢٨٤ ج ١٩ ، ٣٠٥ ، ١٥٢ ، ٩ ، ١٠ ج ٣٣
النزاع في الخلع : (١) أنه طلاق بائن
محسوب من الثلاث (٢) أنه فرقة بائنة
وليس من الطلاق الثلاث ، ترجيحه

٢٩٠ - ٢٩٣ ج ٣٢ لا يصح عن الصحابة
إن الخلع طلاق بائن محسوب من الثلاث

٢٩٢ ج ٣٢ عذر من جعلها طليقة بائنة من
الفقهاء ظنهم صحة ما نقل عنهم

٢٩٤ - ٣١٥ ج ٣٢ ، ١٥٣ - ١٥٥ ج ٣٣
أصحاب القول الأول تنازعوا هل من شرط
كون الخلع فسخا أن يكون بغير لفظ الطلاق
ونيته ؟ على ثلاثة أقوال (١) أنه لا بد أن يكون
بغير لفظه ونيته

٢٩٤ ، ٣١٦ ج ٣٢ ويقول هؤلاء إذا عري
عن صريح الطلاق ونيته فهو فسخ ،
وقد يقولون لا يكون فسخا إلا إذا كان بلفظ
الخلع والفسخ والمفادات - دون سائر
الألفاظ كلفظ الفراق والسراح والإبانة وغير
ذلك من الألفاظ التي لا يفارق الرجل امرأته
إلا بها

٢٦٣ ، ٢٦٤ ج ٣٢ ليس لها أن تطيع أمها
فيما تأمرها به من الاختلاع أو مضاجعته
حتى يطلقها ، ولا أن تطالبه من النفقة
والكسوة والصداق بما يطلبه حتى يطلقها

٢٦٤ ج ٣٢ « المختلعات والمنتزعات هن
المنافقات »

٢٨٢ ، ٢٨٣ ج ٣٢ إذا ابغضته وهو محسن
إليها طلبت منه الفرقة من غير الزام بذلك ،
فإن فعل والا أمرت بالصبر إذا لم يكن
ما يبيح الفسخ

٢٨٢ ج ٣٢ إن أكره على فراقها بالضرب
أو الحبس وهو محسن لعشرتها لم تقع الفرقة
٢٨٣ ج ٣٢ وإن أكره على الفرقة بحق مثل
أن يكون مقصرا في واجباتها أو مضرا لها
بغير حق من قول أو فعل كانت الفرقة
صحيحة

٢٨٣ ، ٣٠٨ ج ٣٢ لا يحل للزوج أن
يعضلها بأن يمنعها ويضيق عليها حتى تعطيه
بعض الصداق ولا يضربها لأجل ذلك

٢٨٣ ج ٣٢ إذا أتت بفاحشة مبينة كان له
أن يعضلها لتفتدي منه وله أن يضربها
- هذا فيما بينه وبين الله

٢٨٣ ، ٢٨٠ ج ٣٢ وأما أهل المرأة فيكشفون
الحق مع من هو فيعينونه عليه فإن تبين أنها
هي التي تعدت الحدود وأذت الزوج في
فراشه فهي ظالمة فلتفتد منه ، وإن قال أنه
أرسلها إلى عرس ولم تذهب إلى العرس
فليسأل إلى أين ذهبت ، فإذا ذكر أنها ذهبت
إلى قوم لا ريبة عندهم وصدقها أولئك القوم

٢٩٤ - ٢٩٦ ، ٣١٦ ج ٣٢ (٢) أنه ان كان
بغير لفظ الطلاق - كلفظ الخلع والمفادات
والفسخ - فهو فسخ سواء نوى به الطلاق
أو لم ينو

٢٩٤ ، ٢٩٥ ج ٣٢ على هذا القول هل هو
فسخ اذا عري عن صريح الطلاق بأي لفظ
من الألفاظ والكنايات أو هو مختص بلفظ
الخلع والفسخ والمفادات : على وجهين

٢٩٦ - ٣١٦ ج ٣٢ (٣) أنه فسخ بأي لفظ
وقع وليس من الطلاق الثلاث ، أصحاب هذا
القول لم يشترطوا لفظا معينا ولا عدم نية
الطلاق ، هذا القول هو مقتضى نصوص أحمد
وأصوله ، وهو مقتضى أصول الشريعة
ونصوص الشارع

٣٠٩ ج ٣٢ / ١٥٢ ج ٣٣ على هذا القول
اذا فارق المرأة بالعرض عدة مرات كان له
ان يتزوجها سواء كان بلفظ الطلاق أو غيره
٢١ ج ٣٣ الخلع في الحيض يجوز أكثر
العلماء لأنه ليس بطلاق على قول ٠٠٠

١٥٢ ج ٣٣ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ج ٣٢ الخلع
تبين به المرأة البينونة الصغرى ، ليس له
ان يتزوجها بعده الا برضاها

٢٨٨ ج ٣٢ اذا طلق زوجته طلبة رجعية
فلما حضر عند الشهود قالوا قل طلقها على
درهم فقال ذلك وقال انما قتله اقرارا بالطلاق
الأول وليس ممن يعلم ان الطلاق بالعوض
يبينها فالقول قوله بيمينه

٣٠٩ ج ٣٢ اذا قيل الطلاق صريح في احدى
الثلاث فلا يكون كناية في الخلع

٢٨٧ ج ٣٢ اذا ابرأته بشرط ان يطلقها
بانت منه ولم يقع بها بعد هذا طلاق
١٨ ، ١٢ ج ٢٩ ، ٣٠٤ ج ٣٢ يصح الخلع
بغير اللفظ العربي

٣٠٠ ، ٣١٥ ج ٣٢ اذا شرط الرجعة في
العوض هل يصح ، وهل تصح الرجعة
٥٣٠ ج ٢٠ اذا عجزت عن عوض الخلع
كان للآخر الرجوع في عوضه

٨ ، ٩ ج ٢٩ اذا قالت اخلعني على ألف
فقبضته على الوجه المعتاد

٣٠٧ ج ٣٢ يجوز الخلع بدون الصداق
المسمى باتفاق الأئمة ، وجوزه الأكثرون
بأكثر من الصداقات ، ويجوز أيضا بغير
جنس الصداق

٢٨٤ ، ٣٥٦ ج ٣٢ الجهاز الذي جاءت به
من بيت أبيها عليه ان يرده اليها بكل حال ،
وان اصطلحوا فالصلح خير

٣٥٣ ج ٣٢ اذا خالعهما على ان تبرأه من
حقوقها وتأخذ الولد بكفالتة ولا تطالبه
بنفقتة صح ، اذا خالعه بينهما من يرى صحة
مثل هذا الخلع لم يجز لغيره أن ينقضه ،
وان رآه فاسدا ، ولا يجوز ان يفرض عليه
بعد هذا نفقة للولد

٣٥٣ ج ٣٢ يصح الخلع بالمعدوم الذي
ينتظر وجوده كما تحمل أمها وشجرتها

فصل

٢٨٦ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ج ٣٢ اذا كانا قد توطأ
على ان توهبه الصداق وتبريه على ان يطلقها
فأبرأته ثم طلقها كان ذلك طلاقا بائنا ،

وكذلك لو قال ابريني وأنا أطلقك ، أو ان ابرئتني طلقتك ونحو ذلك ، وان كانت ابراته براء لا يتعلق بالطلاق ثم طلقها بعد ذلك فالطلاق رجعي ، وهل لها ان ترجع في هذا الابراء

٢٨٦ ج ٣٢ اذا كان الابراء منها لا بسبب منة ولا عوض لم ترجع فيه

٢٨٧ ج ٣٢ ان كان سياق الكلام يدل على أنها ابراته بشرط ان يطلقها بانته منه ولم يقع بها بعد هذا طلاق ، الشرط المتقدم على العقد كالمقارن ، والشرط العرفي كاللفظي ١٠٣ ج ٣١ اذا قال انت طالق على ألف ولم تقبل الزوجة

٣٥٧ ج ٣٢ اذا قال ان اعطيتني كتابك لهذا الرجل كنت طالقا ثلاثا وكان مقصوده اعطاء الكتاب على وجه الابراء فاعطته الكتاب عطاء مجردا ولم تبرء منه لم يقع به الطلاق ، واذا قال كان مقصودي العطاء في ذلك

٣١٣ ج ٣٢ لا يحل ان يوقع الثلاث أيضا بالعوض

٣٥٤ ج ٣٢ قال لصهره ان جئتني بكتابي وابرئتني منه فبنتك طالق فجاء له بكتاب غيره ولم يعلم الزوج فقال بنتك طالق ثلاثا يظن الابراء صحيحا

٣١٤ ، ٣١٥ ج ٣٢ اذا بذلت له العوض على الثلاث المحرمة لم يقع الا المباح

٣١٠ ، ٣١٣ ج ٣٢ « وطلقها تطليقة » اذن له في الواحدة بعوض ونهي له عن الزيادة ٣١٤ ، ٣١٥ ج ٣٢ لو طلقها طلقين وبذلت له العوض على القرقة بلفظ الطلاق أو غيره لم تقع الطلقة الثالثة

٢٦ ، ٣٥٩ ج ٣٢ للاب ان يطلق ويخلع امرأة ابنه الطفل اذا رأى المصلحة

٢٦ ، ٣٥٨ - ٣٦١ ، ٣٥٥ ج ٣٢ الاظهر ان المرأة اذا كانت تحت حجر الأب فله ان يخالع معاوضة وافتداء لنفسها من الزوج اذا كان مصلحة لها ، إما اسقط مهرها وحققها الذي تستحقه بالنكاح فقد يكون عليها في ذلك ضرر ...

٣٥٩ ، ٣٦٠ ج ٣٢ يجوز عندهم كلهم ان يختلعا (الأب) بشيء من ماله ، ولها أن تخالعه بماله اذا ضمن ذلك (الأب) ، وكان للزوج على الأب مثل الصداق أو مهر المثل ٢٩١ ، ٢٩٢ ج ٣٥ خلع الايمان باطل وهو أصح أقوال العلماء ، صورته ومتمى حدث

٢٠٩ ، ٢١٠ ج ٣٣ اذا خالع وفعل المحلوف عليه معتقدا ان الفعل بعد الخلع لم تتناوله يمينه دخلت هذه الصورة في يمين الجاهل المتناول

٣٥١ ج ٣٢ اذا قال ان ابريتيني فانت طالق فقالت ابرأك الله مما يدعي النساء على الرجال

٣٦١ ، ٣٦٢ ج ٣٢ طلقها ثلاثا وابراته من حقوق الزوجية قبل علمها بالحمل : لا تدخل نفقة الحمل في الابراء ، ولو علمت بالحمل وابراته من حقوق الزوجية فقط لم يدخل في ذلك نفقة الحمل ، الا ان يكون الابراء يقتضى ان لا يبقى بينهما مطالبة بعد النكاح أبدا

كتاب الطلاق

٣٠٥ ج ٣٢ ، ٣٦ ج ٢٤ الفرق بين الطلاق

المطلق والطلاق مع العوض من ثلاثة أوجه :

جعله الله رجعيا ، وجعل فيه تربص ثلاثة

قروء وجعله ثلاثا بخلاف الخلع

١٩ ج ٣٣ الطلاق ثلاثة أنواع (١) الرجعي ..

(٢) البائن .. (٣) المحرم لها ..

٨٩ ج ٣٢ أباحه رحمة منه بعباده لحاجتهم

إليه أحيانا

٩٠ ، ٢٤٠ ج ٣٢ النصارى لا طلاق عندهم ،

واليهود لا رجعة بعد ان تتزوج غيره

٢٨٩ ج ٣٥ شرع الله الطلاق مبيحا له ،

أو أمرا به ، أو ملزما له اذا أوقعه صاحبه

٢٩٨ ج ٣٥ ، ٨٩ ، ٣٢١ ، ٢٩٣ ج ٣٢ ،

٢١ ج ٣٣ الطلاق منهي عنه مع استقامة

حال الزوج ، وهل هو محرم أو مكروه

٨١ ج ٣٣ ، ٢٦٤ ج ٣٢ الأصل في الطلاق

الحظر وانما أبيع منه قدر الحاجة

« ان ابليس ينصب عرشه .. » « ايما امرأة

سألت زوجها الطلاق .. » « ان المختلعات

والمنتزعات .. »

١١٢ ج ٣٣ ليس عليه ان يطلقها لقول أمه

بل عليه ان يبر أمه ، وليس تطليق المرأة

من برها ،

١٦ ج ٣٣ الأب الصالح اذا أمر ابنه بالطلاق

لما رآه من مصلحة الولد

١١٢ ج ٣٣ ، ٢٦٤ ج ٣٢ لا يجب عليها ان

تطيع أباه ولا أمها في فراق زوجها - اذا كان

متقيا لله ولا في زيارتهم

٢٧٧ ج ٣٢ يجب الطلاق اذا لم تصل

١٦ ج ٣٣ الزام المولي بالفرقة اذا لم يف

في مدة التربص

٧ ، ٨ ، ١٥ ، ٢١ ج ٣٣ متى يحرم

١٤٩ ج ٣٢ الرجل يملك الطلاق ولا تملكه

المرأة

٣٦٨ ج ٣١ يقع الطلاق اذا كان عاقلا

مختارا

١١٥ ج ١٤ ، ١٠٩ ج ٣٣ ، ٣٦٨ ج ٣٢

الأقوال في الشرع لا تعتبر الا من عاقل يعلم

ما يقسول ويقصده ، المجنون والطفل الذي

لا يميز أقواله لغو ، وكذلك النائم

١٢٧ ، ١٢٨ ج ١٥ الجاهل بما عليه في

الفعل من الضرر لا اعتبار برضاه واذنه كما

لو قال انت طالق ان دخلت الدار ونوى

موجبها عند الله من العربية وهو لا يعرف ذلك

١٠٤ ج ٣٣ ، ١١٧ ج ١٤ ، ١١ ، ١٢٠ / ١١

ج ١١ تنازعوا فمن زال عقله بغير سكر

كالبنج هل يلحق بالسكران أو بالمجنون /

السكر بالأحوال الباطنة

١٠٣ ج ٣٣ النشوان

١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٦ - ١٠٩ ج ٣٣ ، ١١٥ -

١١٨ ج ١٤ طلاق السكران فيه قولان :

أصحهما أنه لا يقع ، ولا تنعقد يمينه اذا

حلف به وهو احدى الروايتين عن أحمد ..

أدلة ذلك

١٠٣ ، ١٠٤ ج ٣٣ تنازع العلماء في تصرفات

السكران ، كثير من أجوبة أحمد فيه

التوقف . الأقوال الواقعة في مذهبه وغيره :

القول بصحة تصرفاته مطلقا ، والقول بفسادها مطلقا ، والفرق بين أقواله وأفعاله والفرق بين الحدود وغيرها ، والفرق فيما له وما عليه ، وما ينفرد به وما لا ينفرد به .
الذى تدل عليه النصوص والأصول وأقوال الصحابة ان أقواله هدر

١٠٦ - ١٠٩ ، ١٠٢ ج ٣٣ الدليل على أنه لا تصح تصرفاته وجبوه (١) أمر النبي باستنكاه ما عـز (٢) ان عباداته لا تصح (٣) ان جميع الأقوال مشروطة بالتمييز والعقل (٤) ان العقود وغيرها من التصرفات مشروطة بالقصود (٥) ان هذا من باب خطاب الوضع والاخبار . . .

١٠٣ - ١٠٦ ج ٣٣ ، ١١٧ ج ١٤ الذين أوقعوا طلاقه لهم ثلاثة مأخذ (١) ان ذلك عقوبة له ، ضعفه (٢) أنه لا يعلم زوال عقله الا بقوله وهو فاسق بشربه فلا يقبل قوله في عدم العقل والسكر (٣) ان حكم التكليف جار عليه ، ضعفه

٣٨ - ٤٣ ج ٣٣ ما في القول بوقوع طلاق السكران ٠٠ من المفسد

١١٠ ، ٩١ ج ٣٣ ، ٥٠٤ ج ٨ ، ١١٨ ج ١٤ اذا اكره على الطلاق بغير حق لم يقع به عند جماهير العلماء

١١٠ ج ٣٣ واذا كان حين الطلاق قد احاط به أقوام يعرفون بانهم يعادونه أو يضربونه ولا يمكنه اذ ذاك ان يدفعهم عن نفسه وادعى أنهم اكرهوه على الطلاق قبل قوله ، فان كان

الشهود بالطلاق يشهدون بذلك وادعى الاكره قبل قوله ، وفي تحليفه نزاع ١١٠ ، ١١١ ج ٣٣ مسك وضرب وسجن وغصبوه على الطلاق فطلق لا يقع ويعزر من اكرهه

٣٨ - ٤٣ ج ٣٣ ما في القول بوقوع طلاق المكره من المفسد والحيل

١٠٩ ج ٣٣ اختصم مع زوجته خصومة شديدة فبلغ الأمر الى أنه لا يعقل ما يقول فقال لزوجته انت طالق ثلاثا : لا يقع به شيء

١٠٩ ج ٣٣ غضب فقال طالق ولم يذكر زوجته واسمها : ان لم يقصد بذلك تطليقها لم يقع بهذا اللفظ طلاق

١٢٠ ج ٣٣ اذا قال لوكيله ان لم ترض بهذه النفقة العادة فسلم اليها كتابها كان كناية عن الطلاق ، فان قال الموكل انه أراد بذلك الطلاق أو علم ذلك بدلالة الحال ملك أن يطلق واحدة ولم يملك أن يطلق ثلاثا الا باذن الموكل ، وان قال للوكيل لم أرد بذلك أنه يطلقها ثلاثا قبل قوله ، واذا طلقها الوكيل واحدة ثم راجعها الزوج صحت الرجعة

١١٨ ، ١١٩ ج ٣٣ اذا قال لزوجته الجديدة متى رديت أم أولادي كان طلاقها بيدك ثم طلق التي بيدها الوكالة بطلت الوكالة

١١٩ ج ٣٣ اذا قال أمرك بيدك أو أمر فلان بيدك فله الرجوع فيه

فصل

طلاق السنة وطلاق البدعة

٥ ، ٦ ، ٢٠ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ١٥٧ ، ١٣٠ ج ٣٣ ، ٣١٠ ، ٣١٤ ج ٣٢ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ج ١٥ الطلاق المباح الذي يقع باتفاق العلماء هو أن يطلق الرجل امرأته طلقة واحدة إذا طهرت من حيضتها بعد أن تغتسل وقبل أن يطأها ثم يدعها تتربص ثلاثة قروء - وهذا يسمى طلاق السنة - فإن كان له غرض راجعها في العدة

٦ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ١٥٧ ج ٣٣ إذا ارتجعها في العدة أو تزوجها بعد العدة بعقد جديد وأراد أن يطلقها فانه يطلقها كما تقدم ، ثم إذا استرجعها أو تزوجها مرة ثانية وأراد أن يطلقها فانه يطلقها كما تقدم

٩٨ / ١٠١ ج ٣٣ وهل يطلقها في الطهر الأول الذي يلي حيضة الطلاق أولا يطلقها الا في الطهر الثاني من حيضة ثانية على قولين / امره بتأخير الطلاق الى الطهر الثاني ليتمكن من الوطء في الطهر الأول . . .

٤٥٠ ، ٤٥١ ج ١٥ ، ٨٩ ج ٣٢ الرجعية اذا قاربت انقضاء العدة لا يؤمر فيها بتطليق ثان اذا لم يرتجعها وانما يؤمر بتخلية سبيلها ٦٧ ج ٣٣ ، ٢٠ ، ٧١ / ٧١ ج ٣٣ ، ٤٢١ ج ٢٩ فان طلقها الثانية أو الثالثة في ذلك الطهر فهذا حرام وفاعله مبتدع عند أكثر العلماء كمالك وأبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه ، علة ذلك / والأظهر أنه لا يلزم

٦٧ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٦ ج ٣٣ ، ٣١١ ج ٣٢ وكذا اذا طلقها الثانية أو الثالثة قبل الرجعة

- بأن يفرق الطلاق على ثلاثة أطهار - أو العقد عند مالك وأحمد في ظاهر مذهبه وغيرهما

٧٢ ج ٣٣ وكذلك لو طلقها ثلاثا قبل أن تنقضي عدتها فهو حرام عند الأكثرين وهو مذهب مالك وأحمد في ظاهر مذهبه

الطلاق الثلاث

٧ ، ٨ ، ١٥ ، ٣٨ ، ٦٧ ، ٧١ - ٧٣ ، ٧٦ - ٩٨ ، ١٣٠ ج ٣٣ ، ١١ ج ٢٠ ، ٤٢١ ج ٢٩ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٨٧ ج ٣٢ وان طلقها ثلاثا ، في طهر واحد بكلمة واحدة أو كلمات - مثل ان يقول : أنت طالق ثلاثا ، أو انت طالق وطالق وطالق ، أو انت طالق ثم طالق ثم طالق ، أو يقول : انت طالق ، انت طالق ، انت طالق ، أو يقول انت طالق ، عشر طلقات أو . . أو . . فللعلماء من السلف والخلف فيه ثلاثة أقوال ، وفيه قول رابع محدث مبتدع (١) أنه طلاق مباح لازم ، وهو قول الشافعي وأحمد في الرواية القديمة عنه اختارها الخرقى وهو منقول عن بعض السلف ، رجوع أحمد عن القول بإباحته (٢) أنه طلاق بدعة محرم لازم ، وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحمد في الرواية المتأخرة عنه ، وهذا القول منقول عن كثير من السلف من الصحابة والتابعين (٣) أنه محرم ولا يلزم الا طلقة واحدة ، وهذا القول منقول عن طائفة من السلف والخلف مثل الزبير وابن عوف ، ويروى عن علي وابن مسعود وابن عباس القولان ، وهو قول كثير من التابعين ومن بعدهم مثل طاووس وخلاس وابن عمر

ومحمد بن اسحاق ، وهو قول داود وأكثر أصحابه ، ويروى عن أبي جعفر وابنه ، وذهب اليه من ذهب من الشيعة ، وهو قول بعض أصحاب أبي حنيفة ومالك وأحمد وبعض أهل الكلام (٤) لا يلزمه شيء ، قاله بعض المعتزلة والشيعة ، ولا يعرف عن أحد من السلف ، من أدلة هذه الأقوال

٩ - ١٥ ، ٦٧ ، ١٣٠ ، ١٥٦ ج ٣٣ « القول الثالث » أظهر لدلائل كثيرة (١) ان كل طلاق شرعه الله في المدخول بهما رجعي الا الثالثة ...

١٧ - ٢٠ ، ٢٤ ج ٣٣ (٢) ليس في الكتاب والسنة ما يوجب الالتزام بالثلاث لمن أوقعها جملة بكلمة أو كلمات

١٣ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٧٣ / ٨٤ ، ٨٧ ج ٣٣ ، ٣١١ ج ٣٢ (٣) « كان الطلاق على عهد الرسول وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر ان الناس قد استعجلوا في أمر كان لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فامضاه عليهم » / الذين ردوا هذا الحديث تأولوه بتأويلات ضعيفة ، أقوى ما ردوه به أنهم قالوا ثبت عن ابن عباس أنه أفتى بلزومها ، الجواب

١٣ - ١٥ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ج ٣٣ ، ٣١٢ ج ٣٢ (٤) « طلق ركاة امرأته ثلاثا في مجلس واحد فعزن عليها .. فسأله رسول الله كيف طلقتها ؟ قال طلقتها ثلاثا ، قال في مجلس واحد ؟ قال نعم ، قال إنما تلك واحدة فارجعها ان شئت ، فارجعها » صحته

٦٣ ، ٧١ ، ١٣ ، ٨٤ ، ١٢ - ١٥ ج ٣٣ لم ينقل باسناد ثابت ان النبي الزم بالثلاث من طلقها جملة واحدة ، روي في ذلك أحاديث كلها ضعيفة باتفاق علماء الحديث بل موضوعة ١٤ ، ١٥ ، ٦٧ ، ٧٣ ، ٨٦ ج ٣٣ ، ٣١١ ، ٣١٢ ج ٣٢ « ان ركاة طلق امرأته البتة فقال له النبي آ لله ما اردت الا واحدة ؟ قال ما اردت الا واحدة فردها عليه » ضعيف ٧٣ ، ٧٧ ، ٨٦ ج ٣٣ وجاء في أحاديث صحيحة « ان قلنا طلق امرأته ثلاثا » والمراد متفرقة

٧٣ ، ٧٧ ، ٧٨ ج ٣٣ وجاء « أن الملاءن طلق امرأته ثلاثا » وتلك لا سبيل له الى رجعتها

١٨ - ٣٠ ، ٨٩ ج ٣٣ (٥) ما أباحه الله تارة وحرمه أخرى اذا فعل على الوجه المحرم لم يكن لازما ناظرا

٢٤ - ٣٠ ج ٣٣ فقول الطائفة الثالثة أشبه بالأصول والنصوص

١٣ - ١٦ ج ٣٤ من انكر الفتيا بأنه لا يقع الطلاق وادعى الاجماع على وقوعه وقال ان الولد ولد زنا فهو المخالف لاجماع المسلمين ...

أعدار الأئمة المجتهدين : الصحابة ومن بعدهم

(١) في الالتزام بها

٨٢ ج ٣٣ الصحابة الذين روي عنهم الوقوع بها ، ومن لا يراه منهم ، أو يراه تارة

تاب من ذلك اليوم ان لا يطلق الاسنينا فهو من المتقين في باب الطلاق فلا يتوجه الزامه بالثلاث بل بواحدة منها

٣٥ ج ٣٣ ومن كان يعلم ان ذلك حرام وفعل المحرم وهو يعتقد أنها تحرم عليه ولم يكن عنده الامن يفتيه بأنها تحرم عليه فانه يعاقب معاقبة بقدر ظلمه - كمعاقبة أهل السبب - ولهذا كان ابن عباس تارة يوافق عمر في الالتزام بذلك للمكثرين من فعل البدعة المحرمة عليهم مع علمهم بأنها محرمة ، وروى عنه انه تارة لا يلزم الا واحدة

٤٢٢ ج ٢٩ الذين الزمهم عمر ومن وافقه بالطلاق المحرم كانوا عالمين بالتحريم وقد نهوا عنه فلم ينتهوا

٤٢٢ ج ٢٩ عمر عاقبهم بالالتزام ولم يكن هناك نكاح تحليل فكانوا لاعتقادهم ان النساء يحرمن عليهم لا يقعون في الطلاق المحرم فانكفوا بذلك عن تعدي حدود الله

٣٠ - ٤٣ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩١ ج ٣٣ طائفة من العلماء تقول لمن لم يجعل الثلاث المجموعة الا واحدة انتم خالفتم عمر وقد استقر الأمر على التزام ذلك في زمنه ، وبعضهم يجعل ذلك اجماعا ، الجواب ، ما خولف فيه عمر

٩٠ ج ٣٣ الذين خالفوا قياس اصولهم في الطلاق خالفوه لما بلغهم من الآثار

٩١ ج ٣٣ ولما ثبت عندهم عن أئمة الصحابة أنهم الزموا بالثلاث مجموعة

١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٩ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٧ ج ٣٣ الذين الزموا من أرقع جملة الثلاث بها مثل عمر : لما رأى الناس قد أكثروا مما حرمه الله عليهم من جمع الثلاث وهم لا ينتهون عن ذلك الا بعقوبة رأى عقوبتهم بالزامها لثلاث يفعلوها

٩١ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٣ - ٩٨ ، ٣٥ ج ٣٣ ، ٣١٢ ج ٣٢ الآثار الثابتة عن الزم بالثلاث مجموعة من الصحابة تدل على أنهم لم يجعلوا ذلك شرعا لازما ، بل كانوا مجتهدين في العقوبة بالزام ذلك ، والالتزام بالعقوبة لمن لم يقم بالواجب مما يسوغ فيه الاجتهاد

٩١ ، ٩٣ - ٩٦ ، ٩٨ ج ٣٣ ليس مع من جعل ذلك شرعا لازما للأمة حجة يجب اتباعها من من كتاب أو سنة

٣١٢ ج ٣٢ واذا لم يكن شرعا لازما ولا عقوبة اجتهادية لازمة فغايتة أنه اجتهاد سائغ مرجوح أو عقوبة شرعية عارضة

٩٧ ج ٣٣ ، ٣١٢ ج ٣٢ العقوبة بذلك يدخلها الاجتهاد من وجهين : من جهة أن العقوبة بذلك هل تشرع أم لا ؟ فقد يرى الامام العقوبة بنوع لا يرى العقوبة بـه غيره ، ومن جهة أن العقوبة انما تكون لمن يستحقها

١٧ ، ٩١ ، ٩٧ ج ٣٣ ، ٣١٢ ج ٣٢ اما من لا يستحق العقوبة بجهل أو تأويل فلا وجه لزامه بالثلاث

٩٧ ج ٣٣ ، ٤٢٢ ج ٢٩ من لم يعلم أن جمع الثلاث محرم فلما علم أن ذلك محرم

(٢) في ترك الالزام

١٧ ، ٤٠ - ٤٣ ، ٩٧ ، ٨٢ ج ٣٣ كثير من الصحابة والتابعين نازعوا من قال ذلك : اما أنهم لم يروا التعزيز بمثل ذلك ، واما ان الشارع لم يعاقب بمثل ذلك

٣٦ - ٣٨ ، ٩٢ ج ٣٣ ، ٤٢٢ ج ٢٩ ولم يكن على عهد النبي وخلفائه نكاح تحليل ظاهر ، ولم يكونوا يحتاجون الى تحليل في الأمر الغالب

٩٢ ، ٣٨ - ٤٢ ج ٣٣ اذا كان انفاذ الثلاث يفضى الى التحليل المحرم وغير ذلك من المفاسد لم يجز أن تزال مفسدة حقيقية بمفاسد أغلظ منها

٩٢ ، ٣٨ - ٤٣ ج ٣٣ من المفاسد في الالزام بالثلاث

٤٢٢ ج ٢٩ الذين كان النبي يجعل ثلاثهم واحدة في حياته كانوا يتوبون

٤٢٢ ج ٢٩ فاذا صاروا يوقعون الطلاق المحرم ثم يردون النساء بالتحليل المحرم صاروا يفعلون المحرم مرتين ، بل ثلاثا ، بل أربعاً ، فلا يحصل بالالزام في هذه الحال انكفاف عن تعدي حدود الله فترك الزامهم بذلك - وان كانوا ظالمين غير تائبين - خير من الزامهم به

(٣) الالزام تارة وترك الالزام تارة

٩٣ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٣٥ ج ٣٣ ، ٤٢٣ ج ٢٩ ولهذا كان طائفة من العلماء - كأبي البركات - يفتون بلزوم الثلاث في حال دون حال كما نقل عن بعض الصحابة ، وهذا : اما لكونهم رأوه من باب التعزير ، واما لاختلاف

اجتهادهم فأروه تارة لازماً وتارة غير لازم ٤٢٣ ج ٢٩ اذا قيل فالذي استفتى ابن عباس ونحوه لو قيل له تب لتاب

٤٢٣ ج ٢٩ واذا كان الالزام عاماً ظاهراً كان تخصيص البعض بالاعانة نقضاً لذلك ولم يوثق بتوبته

٤٢٢ ج ٢٩ فالمراتب أربعة (١) : أما اذا كانوا يتقون الله ويتوبون فلا ريب ان ترك الالزام - كما كان في عهد النبي وأبي بكر - خير (٢) وان كانوا لا ينتهون الا بالالزام فينتهون حينئذ ولا يوقعون المحرم ولا يحتاجون الى التحليل فهذا هو الدرجة الثانية التي فعلها فيهم عمر (٣) ان يحتاجوا الى التحليل المحرم فهنا ترك الالزام خير (٤) انه لم لا ينتهون بل يوقعون المحرم ويلزمون به بلا تحليل فهنا ليس في الزامهم به فائدة الا أضرار وأغلال لم توجب لهم تقوى الله وحفظ حدوده ، بل حرمت عليهم نساءهم وخربت ديارهم بل ترك الزامهم أقل فساداً

١١٦ ، ١٣٢ ، ٨ ج ٣٣ الطلاق ثلاثاً قبل الدخول وبعده سواء في ثبوت التحريم بذلك عند الأئمة الأربعة

٧ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٦٦ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ١٣٠ ج ٣٣ ، ٨٧ ، ٨٩ ج ٣٢ ، ٤٢١ ج ٢٩ ، ٢٩٨ ج ٣٥ وان طلقها في الحيض بدون سؤالها الطلاق ، أو بعد ان يطأها وقبل ان يتبين حملها فهذا الطلاق محرم .. ويسمى طلاق بدعة ، تعليل ذلك

٧ / ٦٦ ، ٧٠ - ٧٢ ، ٨١ ، ١٣٠ ج ٣٣
الطلاق المحرم في الحيض وقبل تبين الحمل
هل يقع فيه قولان معروفان للسلف والخلف
/ والأظهر أنه لا يقع

٩٨ - ١٠١ ، ٢٠ - ٢٥ ج ٣٣ منشأ النزاع
في وقوع الطلاق في الحيض أنه قال
« مره فليراجعها حتى تحيض ثم تطهر »
« ليطلقها طاهرا أو حاملا » فمن
العلماء من فهم أنها رجعة المطلقة وبناوا على
هذا ان المطلقة في الحيض يؤمر برجعته مع
وقوع الطلاق

٩٨ ، ٢٢ ج ٣٣ وهل هو أمر ايجاب
أو استحباب على قولين ، وهل يطلقها في
الطهر الاول الذي يلي حيضة الطلاق أولا
يطلقها الا في الطهر الثاني من حيضة ثانية
على قولين ، وهل عليه ان يطاها قبل الطلاق
الثاني

٩٩ ، ١٠١ ج ٣٣ وتنازعوا في علة منع
طلاق الحائض : هل هو تطويل العدة ،
أو لكونه حال الزهد في وطئها ، أو تعبد

٩٩ ، ٢٢ - ٢٤ ج ٣٣ ومن العلماء من قال
الأمر بمراجعتها لا يستلزم وقوع الطلاق بل
لما طلقها طلاقا محرما حصل منه الاعراض
عنها ومجانبته لها لظنه وقوع الطلاق فأمره
ان يردها الى ماكانت

٩٩ ، ١٠٠ ج ٣٣ لو كان الطلاق قد وقع
كان ارتجاعها ليطلقها في الطهر الاول
أو الثاني زيادة ضرر عليها وزيادة في الطلاق
المكروه

١٠١ ج ٣٣ أمره بتأخير طلاقها الى الطهر
الثاني ليتمكن من الوطء في الطهر الاول . . .

٧٥ - ١٠١ ، ٣٥ ج ٣٣ اذا قال انت طالق
ثلاثا وهي حائض فهو مبني على أصلين
(١) ان الطلاق في الحيض محرم (٢) ان طلاق
البدعة هل يقع . . . على القول الراجح
لا يلزمه شيء لكونها كانت حائضا اذا كان
ممن اتقى الله وتاب من البدعة

٧ ، ٦٦ ج ٣٣ وان كانت ممن لا تحيض
لصغرها أو كبرها فانه يطلقها متى شاء
سواء كان وطئها أولا ، وهل يسمى طلاق
سنة أو بدعة ؟ أو لا يسمى ؟

٧ ، ٧٠ ، ٧٦ / ٢٠ ج ٣٣ وان كان قد تبين
حملها وأراد ان يطلقها فله ان يطلقها ، وهل
يسمى طلاق سنة ؟ أولا يسمى طلاق بدعة
ولا سنة ؟ / « ليطلقها طاهرا أو حاملا »

٥٣٥ ، ٥٣٦ ج ٢٠ / ٤٤ ج ٣٣ قيل ان
الصريح في الطلاق : هو لفظ الطلاق فقط /
مما يكون بصيغة الفعل أو المصدر أو اسم
الفاعل أو اسم المفعول ، وقيل هو الطلاق
والفراق والسراح ، وقيل الصريح أعم من
هذه الألفاظ

٤٤٩ ، ٤٥٠ ج ١٥ من قال ان السراح
والفراق صريح في الطلاق لأن القرآن ورد
بذلك ، وجعل الصريح ما استعمله القرآن
فيه فقوله ضعيف لوجهين

٩١ ج ٣٢ ، ٢٢٩ ج ٣٣ ، ٥٤٢ ج ١٥
طلاق الهازل يقع

٣١٧ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ج ٣٢ اذا قدر ان لفظ
الطلاق يحتمل الطلاق المعدود ويحتمل معنى
آخر ونوى ذلك المعنى لم يقع به الطلاق
المعدود

١٥٢ ج ٣ ، ٣١٧ ج ٣٢ ولفظ الصريح عندهم - كلفظ الطلاق - لو وصله بما يخرج عن طلاق المرأة لم يقع به الطلاق كما لو قال انت طالق من وثاق السجن

٣١٧ ، ٣١٣ ، ٣١٤٠ ج ٣٢ وهل يقبل منه في الحكم ؟ على قولين
١١٤ ج ٣٣ اذا سبق لسانه بالثلاث من غير قصد وانما قصد واحدة لم يقع به الا واحدة

١١٤ ج ٣٣ لو اراد ان يقول طاهر فسبق لسانه بطالق لم يقع به الطلاق فيما بينه وبين الله

٩ ج ٢٩ هل يقع الطلاق بالكتابة

٣٠٤ ج ٣٢ يصح الطلاق بغير لفظ العربية باتفاق الائمة

٢٤١ ج ٣٣ لو تكلم الا عجمي بلفظ الطلاق وهو لا يفهمه لم يقع

فصل

كناياته نوعان

٨٢ ج ٣٢ ، ١٣٣ ج ٣٣ تنازعهم في الكنايات الظاهرة هل يقع بها واحدة رجعية ؟ أو بائن ؟ أو ثلاث ، أو يفرق بين حال وحال ؟

١٥٢ ج ٣٣ والسلف وجماهير الخلف متفقون على ان اللفظ الذي يحتمل الطلاق وغيره اذا قصد به الطلاق فهو طلاق ، وان قصد به غير الطلاق لم يصر طلاقا ، وليس للطلاق عندهم لفظ معين ، فلهذا يقولون انه يقع بالصريح والكناية

١١١ ج ٣٣ اذا اوقع بها الطلاق قبل ان يقول اذهبي الى بيت أمك واراد يذكر انه يطلقها لا انه سيطلقها فهذا يقع به طلاق واحدة ان لم ينو أكثر

٣٠٢ ج ٣٢ يقع الطلاق بأي لفظ يحتمله . . . لم ينزع في ذلك الا بعض متأخري الشيعة والظاهرية . . فاذا قال فارقتك أو سرحتك أو سيبتك ونوى به الطلاق وقع ، وكذلك سائر الكنايات

فصل

١٦٠ ، ١٦٧ ج ٣٣ اذا كان مزوجا وحرم امراته فهو مظاهر ، وهو مذهب أحمد

١٦٠ ، ١٥٦ ، ٧٤ ج ٣٣ ، ٢٩٥ ج ٣٢ لو قال انت علي حرام ونوى به الطلاق لم يقع به الطلاق عند أحمد

١٦٠ ، ١٥٦ ، ٧٤ ج ٣٣ ، ٢٩٥ ج ٣٢ ولو قال انت علي كظهر أمي وقصد به الطلاق لم يقع عند عامة العلماء

١١٧ ، ١٦٠ ، ١٦١ ج ٣٣ اذا قال كل شيء علي حرام : اما غير الزوجة فعليه كفارة يمين ، واما الزوجة فللعلماء فيها نزاع : هل تطلق أو تجب عليه كفارة ظهار أو يمين . . . الصحيح أنه لا يقع به طلاق ويجب عليها ان تمكنه

١٢٠ ج ٣٣ اذا قال لزوجته أمرك بيدك : هل هو كالتوكيل أو كالتملك

١٤٩ ، ١٥٠ ج ٣٢ ، ٧٤٦ ج ١٠ لو نوى الطلاق بقلبه وجزم به ولم يتكلم به لم يقع

فصل

٢٣٧ ج ٣٣ اذا حلف على الممتنع لذاته -
ليشربن ماء الكوز ولا ماء به - لم يحنث
عند الاكثرين

باب تعليق الطلاق بالشروط

٢٤٥ - ٢٤٧ ج ٣٣ ، ٨٣ ج ٣٢ تعليق
الطلاق بالنكاح : من قال بوقوعه ومن
لم يقل بذلك

١١٤ ج ٣٣ اذا قال كل امرأة أتزوجها
من هذه المدينة فهي طالق ٠٠ : فله ان
يتزوج ان شاء من المدينة وان شاء من غيرها
٢٣٣ ج ٣٣ حلف بالطلاق أنه ما يتزوج
فلانة ثم بدى له أن ينكحها : له ان يتزوجها
ولا يقع به طلاق

٢٤٥ ، ٢٤٦ ج ٣٣ اذا طلق زوجته ثم قال :
كلما تزوجت هذه كانت طالقا - وقصد
كلما تزوجتها برجة أو عقد جديد - فمتى
ارتجعها قبل انقضاء العدة طلقت ثانية ،
ثم ان ارتجعها طلقت ثالثة ، وان تركها حتى
تنقضى عدتها بانته منه ٠ فاذا تزوجها
بعد ذلك فهل يقع به الطلاق ، قوله على
مذهب مالك لا يلزم

٢٤٦ ، ٢٤٧ ج ٣٣ ارادت الصلح مع زوجها
الأول ٠٠ فقال لها كلما حللت لي حرمت
علي : لا تحرم عليه بذلك ، وفيها قولان
(١) له ان يتزوجها ولا شيء عليه
(٢) عليه كفارة : اما كفارة ظهار في قول
أو كفارة يمين ، وهل يقع به الطلاق اذا
تزوجها

١١٣ ج ٣٣ وان اعتقد ان تلك النية
طلاق فأقر انه طلقها بتلك النية لم يقع
بهذا الاقرار في الباطن ولكن يؤخذ به في الحكم
١١١ ج ٣٣ الوعد بالطلاق لا يقع ولو كثرت
ألفاظه ولا يجب الوفاء به ولا يستحب

باب ما يختلف به عدد الطلاق

٢٩٣ ، ٨٩ ج ٣٢ حكمة تحديد الطلاق
بثلاث

٢١٦ ج ٣٣ اذا قيل يقع به الطلاق فان
نوى باليمين الثانية توكيد الأولى لم يقع به
الا واحدة ، وان أطلق وقع به ثلاث ، وقيل
لا يقع الا واحدة

١٥٠ ج ٣١ اذا قال انت طالق ثم طالق
ان دخلت الدار فهل تكون كالواو أو بينهما
فرق

باب الاستثناء في الطلاق

٢٣٢ ج ٣٣ ، ١٥٣ ج ٣١ مالك وأحمد
وغيرهما لا يجوزون الاستثناء في ايقاع
الطلاق

٢٣٨ ج ٣٣ حلف بالطلاق ثم استثنى هنيهة
بقدر ما يمكن فيه الكلام : لا يقع به الطلاق
ولا كفارة ، ولو قيل له قل ان شاء الله نفعه
ذلك ولولم يخطر له الاستثناء الا لما قيل له

باب الطلاق في الماضي والمستقبل

٢٦٦ ج ٣٥ / ١٢٩ ج ٣٣ تسمية الفقهاء
الطلاق المعلق بسبب طلاقا بصفة كما اذا قال
انت طالق في أول السنة / أو بالهلال
١١٥ ج ٣٣ اذا قال ان لم أوفك الى آخر
هذا الشهر فانت طالق ثلاثا فإبراته من
الدين لم يحنث لوجهين

١٣٢ ج ٣٣ ولو حلف بالثلاث فقال الطلاق يلزمني ثلاثا لأفعلن كذا ثم لم يفعل فطائفة من السلف والخلف يفتون بأنه لا يقع به الثلاث ، لكن منهم من يوقع به واحدة

١٤٤ - ١٥٢ ج ٣٣ ، ٣١٩ ج ٣٥ اذا قال الطلاق يلزمني على المذاهب الأربعة ، أو على مذهب من يلزمه بالطلاق ، أو على أغلظ قول قيل في الاسلام أو على ان لا استفتي من يفتيني بالكفارة فذلك كله لا يخرج هذه العقود ان تكون ايمانا مكفرة

١٥١ ، ١٥٢ ج ٣٣ ان قصد لزوم الجزاء عند الشرط لزمه مطلقا ولو كان بصيغة القسم

٤٥ - ٤٧ ، ٥٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ٢٢١ ، ١٩٨ - ٢٠٠ ، ٢٠٥ - ٢٠٧ ، ٢٢٣ - ٢٢٥ ، ١٦١ ج ٣٣ ، ٢٦٧ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٣٣٦ ، ٢٤٦ - ٢٥٣ ج ٣٥ ، ١٣ ، ٤ ج ٢٠ (٣) «صيغة تعليق» التعليق نوعان النوع الأول : أن يكون قصده اليمين وهو يكره الطلاق - يكره الشرط ويكره الجزاء - كالحلف بالطلاق على حض أو منع أو تصديق أو تكذيب مثل أن يقول : ان سافرت معكم فنسائي طوالق ٠٠

٢١٥ - ٢٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢٠٥ - ٢٠٧ ، ١٩٨ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٩ ، ٦٢ ج ٣٣ ، ٨٥ ، ٧٣ ج ٣٢ ، ٢٦٤ ج ٣٥ للعلماء في الحلف بالطلاق ثلاثة أقوال (١) أنه يقع به الطلاق اذا حث ، وهذا قول بعض التابعين ، وهو المشهور عند أكثر الفقهاء المتأخرين ٠٠ حجتهم (٢) لا يقع به طلاق ولا تلزمه كفارة ، وهو مأثور عن بعض

١٥٢ ، ١٥٣ ج ٣١ اذا علقه بشرط متأخر : أنتن طوالق قسم أنتن طوالق ان دخلتن الدار : تعلق الشرط في الجميع

الحلف بالطلاق

٢٤٤ ، ٣٣٥ ج ٣٥ عقد الفقهاء لمسائل الايمان بابين (١) « باب تعليق الطلاق بالشروط » فيذكرون فيه الحلف بصيغة الجزاء وان دخل فيه صيغة القسم ضمنا وتبعاً (٢) « باب جامع الايمان » مما يشترك فيه الحلف بالله والطلاق والعتاق وغير ذلك فيذكرون فيه الحلف بصيغة القسم وان دخلت صيغة الجزاء ضمنا وتبعاً ٠٠٠٠

٤٤ ، ٤٥ ، ٥٨ ، ٧٠ ، ١٤٠ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ج ٣٣ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ج ٢٠ الألفاظ التي يتكلم الناس بها في الطلاق ثلاثة أنواع (١) « صيغة تنجيز » - وهو ايقاع الطلاق من غير قيد بصفة ولا يمين - كقوله : أنت طالق أو مطلقة ٠٠٠ فهذا يقع به الطلاق باتفاق المسلمين (١)

٤٥ ، ٤٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٣١ - ١٤٤ ، ٢٢٣ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ج ٣٣ (٢) « صيغة قسم » كقوله : الطلاق يلزمني لأفعلن كذا ، أو لا أفعل كذا - يحلف به على حض أو منع أو تصديق أو تكذيب - فللعلماء فيها ثلاثة أقوال (١) اذا حث لزمه ما حلف به (٢) لا يلزمه شيء (٣) يلزمه كفارة يمين ٠ وهو أظهر الأقوال ، أدلة ذلك ، ومن قال به

السلف ، ومذهب داود وأصحابه وطائفة
من الشيعة أصل هؤلاء (٣) وهو أصح
الأقوال - عليه الكفارة عند الحنث إلا أن
يختار إيقاع الطلاق وهو قول طائفة من السلف
والخلف ، ومقتضى نصوص أحمد وأصوله
١٢٧ ج ٣٣ وإن كانت اليمين على ماض أو
حاضر قصد به الخبر - لا الحض والمنع -
فهذا إن كان معتقدا صدق نفسه ففيه ثلاثة
أقوال (١) لا يلزمه شيء وهو أصح
الأقوال - (٢) تلزمه الكفارة فيما يكفر
(٣) إن كانت غير مكفرة كالحنث بالطلاق
والعتاق لزمه

١٢٨ ، ١٢٩ ج ٣٣ ، ٣٢٤ - ٣٢٦ ، ٢٧٦
ج ٣٥ فإن كانت اليمين غموساً ففيها قولان
(١) يلزمه الطلاق . . إذا قلنا لا كفارة في
الغموس (٢) إن هذا كاليمين الغموس بالله ،
ولا يلزمه ما التزمه من الطلاق . . وهو
أصح القولين

٣٠٦ ، ٣٠٧ ج ٣٥ إذا اختار الطلاق فهل
يقع من حين الاختيار أو من حين الحنث

٣٠٤ ج ٣٥ هل تجب الكفارة على الفور
إذا لم يطلقها حينئذ ؟ أولا تجب إلا إذا عزم
على امساكها ؟ أولا تجب حتى يوجد منه
ما يدل على الرضا بها من قول أو عمل ؟
أو لا تجب حتى يفوت الطلاق ؟ الأقيس أنه
مخير بينهما على التراخي ما لم يوجد منه دليل
الرضا بأحدهما

٢١٦ ج ٣٣ إذا قيل يقع به الطلاق ، فإن
نوى باليمين الثانية تأكيد الأولى لم يقع به
إلا واحدة ، وإن أطلق وقع به ثلاث وقيل
لا يقع إلا واحدة

١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ،
٥٦ ج ٣٣ ، ٨٤ ج ٣٢ واتفقوا على أنه إذا
قال إن فعلت كذا فعلي إن أطلق امرأتي . .
لا يقع به الطلاق ، ويجزؤه كفارة يمين في
مذهب أحمد ، وهو . . .

٢١٩ ج ٣٣ هذه الأقوال - في الحلف
بالطلاق - حكوها أيضا في الحلف بالعتق
والنذر وغيرهما (١)

١٢٦ ج ٣٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ج ٣٢ ومنهم من
فرق بين الطلاق والعتاق وبين غيرهما وهو
المعروف عن الشافعي

١٢٦ ، ٤٥ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٢٠٠ ، ٢٠١
ج ٣٣ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ - ٢٦٥ ، ٤٥
ج ٣٥ ومنهم من فرق بين اليمين بالطلاق
والعتاق وبين اليمين بالنذر ، وقالوا إنه
يقع الطلاق والعتاق بالحنث ولا تجزؤه
الكفارة بخلاف اليمين بالنذر ، هذا المعروف
عن الحسن ، وهو قول الشافعي وأحمد في
الصريح المنصوص عنه وإسحاق وأبي عبيد
وغيرهم

١٦١ ، ١٦٢ ج ٣٥ اعتذر أحمد عما ذكرناه
عن الصحابة في كفارة العتق بعذرين . . .

١٢٦ ج ٣٣ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ج ٣٥ ، ٨٤
ج ٣٢ أبو ثور يقول في العتق المعلق على وجه
اليمين يجزيه كفارة يمين . . وتوقف
في الطلاق

فتوى المؤلف

١٢٥ - ١٣٠ ، ١٣٥ - ١٣٨ ، ١٨٧ - ٢٠٧ ،
٢١٥ - ٢٢٥ ، ٧٥ ج ٣٣ ، ٨٤ ج ٣٢ ،
٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٢٣ ج ٣٥ ، ١١ ، ١٢

(١) ويأتي في باب الأيمان والنذور

٢٧٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ج ٣٥ « لأن يستلج أحدكم بيمينه في أهله آثم له عند الله من ان يعطي كفارة »

٢٧٨ - ٢٨٣ ج ٣٥ « اذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فكفر عن يمينك وأت الذي هو خير »

٢٨١ ، ٢٨٢ ج ٣٥ « لا يمين عليك ولا نذر في معصية الرب »

٢٨١ - ٢٨٧ ج ٣٥ « من حلف على يمين فقال ان شاء الله فلا حنث عليه »

٢٨٩ ج ٣٥ الحالف بالطلاق والحج لم يقصد التزام طلاق ولا حج ولا تكلم بما يوجبه ابتداء

٢٩٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٥٩ ج ٣٥ اليمين بالطلاق بدعة محدثة . . ذكروها في ايمان البيعة التي رتبها الحجاج

٣٠١ ج ٣٥ الذي بعث به محمد تخفيف الايمان بالكفارة لا تثقلها بالايجاب والتحرير ٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٢٦٥ ج ٣٥ الاعتبار بنذر اللجاج والغضب

١٣٨ ، ١٣٩ ج ٣٣ وفي القول بعدم وقوعه من صيانة أنفسهم وحريمهم وأموالهم واعراضهم وصالح ذات بينهم واستغنائهم عن معصية الله ما يوجب ترجيحه

١٣٣ ، ١٣٤ ج ٣٢ بعض أهل الرأي وسعوا باب الطلاق فأوقعوا طلاق السكران والطلاق المحلوف به وأوقع هؤلاء طلاق المكره وهؤلاء الطلاق المشكوك فيما اذا حلف به فتوسع الآخرون في الاحتياط

ج ٢٠ اذا حلف بالطلاق (١) والعتاق أو الظهار أو الحرام (٢) أو النذر يميناً - تقتضى حضا أو منعا أو تصديقا أو تكديبا مثل ان يقول : ان فعلت كذا فنسائي طوالق أو عبيدي أحرار أو الحل علي حرام لا أفعل كذا أو الطلاق يلزمني لا أفعل كذا أو ان فعلت كذا ، أو فعلي عشر حجج . . فهي من ايمان المسلمين وهي ايمان منعقدة وفيها كفارة اذا حنث ، ولا يلزمه اذا حنث طلاق ولا عتاق ولا حرام

٢٦٧ ج ٣٥ الدليل على هذا القول : الكتاب والسنة والاثار والاعتبار

٢٦٨ - ٢٧٢ ، ٣٢٩ ج ٣٥ (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك . . قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم) وجه الدلالة منها ، موجود في اليمين بالعتق والطلاق أكثر منه في غيرهما من ايمان نذر اللجاج والغضب

٢٧٠ - ٢٧٦ ، ٣٢٨ ج ٣٥ (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم . . ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم)

٢٧٠ ، ٢٧١ ج ٣٥ ادخلوا الحلف بالطلاق والعتاق في عموم « من حلف فقال ان شاء الله فان شاء فعل وان شاء ترك »

٢٧٣ - ٢٧٦ ، ٣٣٢ ج ٣٥ الحلف بالنذر والطلاق ونحوهما حلف بصفات الله

٢٧٧ ، ٣٢٨ ج ٣٥ (ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم)

(١) وتقدم بعض أدلة ذلك مع حكايته المذاهب والأقوال وترجيحها

(٢) ويأتى الحلف بالظهار والحرام

١٢٩ ، ١٣٠ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٥ ، ٥٩ - ٦١ ،
٦٤ - ٦٦ ، ٧٠ ، ٢٢١ ، ١٦١ ، ١٩٩ ،
٢٠٥ - ٢٠٧ ، ٢٢٣ - ٢٢٥ ، ١٤٠ ، ١٤١ ،
١٥١ ، ١٥٢ ج ٣٣ ، ٢٦٧ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ،
٣٣٦ ج ٣٥ النوع الثاني - من نوعي
التعليق - أن يقصد إيقاع الطلاق عند وجود
الشرط - وإن كان الشرط مكروها له -
فيقع به الطلاق إذا وجد الشرط عند السلف
وجمهور الفقهاء مثل أن يكون كارهها للزوج
بامرأة بغية ٠٠٠ وهو لا يختار طلاقها
إلا إذا فعلت هذه الأمور فيقول إن زنيته ٠٠
فانت طالق

تعليقه بالحيض

١٢٩ ج ٣٣ ، ٢٦٦ ج ٣٥ إذا قال لامرأته
إذا تطهرت من الحيض فانت طالق

تعليقه بالحمل

١٢٩ ج ٣٣ إذا تبين حملك فانت طالق .
وقع بها الطلاق عند الصفة

تعليقه بالولادة

٧٣ ج ٣٢ إذا قال إن لم تلدي في هذا الشهر
فانت طالق وقد بقيت على واحدة فلا يزول
نكاحها إلا إذا انقضى الشهر ولم تلد ، وهل
يجوز له وطؤها ووطؤ الرجعية

١٦٤ ج ٣٣ قال إن جاءت زوجتي ببنت
فهي طالق فزل عن طلبة ثم وضعت بنتا :
إن كانت الطلقة بعوض أو ودعها حتى
تنقضي عدتها ففيه قولان . وإن كان لم يبينها
بل راجع في العدة فالنكاح باق فإن وجدت
الصفة المعلق بها وقع الطلاق

٢٩٠ - ٣٠١ ، ١٤٨ - ١٥٠ ج ٣٣ لما اعتقد
من اعتقد أن الطلاق يقع بها لا محالة صار في
وقوع الطلاق بها من الأغلال على الأمة
ما هو شبيهه بالأغلال التي كانت على بني
إسرائيل ، ونشأ عن ذلك خمسة أنواع من
الحيل والمفاسد في الأيمان (١) الاحتيال على
نقض الأيمان وإخراجها عن مفهومها ومقصودها
(٢) الاحتيال بالخلع وإعادة النكاح
(٣) الاحتيال بالبحث عن فساد النكاح
(٤) الاحتيال بمنع وقوع الطلاق
(٥) الاحتيال بنكاح المحلل

٢٦٨ ، ٢٦٩ ج ٣٥ من المفاسد في إيقاع
الطلاق المحلوف به في الدين أن الطلاق مكروه
مع استقامة حال الزوجين فكيف إذا كانا
في غاية الاتصال ٠٠٠ ، وكذلك ضرر الدنيا
بحيث لو خير أن يخرج من ماله ووطنه
وبين الطلاق لاختار الأول

٢٩٠ - ٣٠٠ ج ٣٥ إن قيل الحالف بالطلاق
هو الذي أوقع نفسه في أحد هذه الضرائر
الثلاث : فالجواب ٠٠

١٣٣ - ١٤٤ ج ٣٣ لا يجوز الانتكار على
من أفتى أو حكم بعدم وقوع الطلاق المحلوف
به ، ولا ينقض حكمه ، الإلزام بوقوع
الطلاق للمحالف في يمينه حكم يخالف الكتاب
والسنة ، من قال إن من أتبع هذه الفتيا
فولد له ولد بعد ذلك فهو ولد زنا كان في
غاية الجهل والضلال ٠٠٠

٣٥٧ - ٣٨٨ ج ٣٥ وذلك لا يدخل
فيما يحكم فيه الأحكام

تعليقه بالطلاق

٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ج ٣٣ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤
ج ٣٥ « المسألة السريجية » - اذا وقع
عليك طلاقي أو اذا طلقك فانت طالق قبله
ثلاثا - باطلة في الشرع والعقل ، لم يفت بها
أحد من سلف الأمة ، انما افتى بها طائفة
من الفقهاء بعد المائة الثالثة ، وانكر ذلك
عليهم جمهور فقهاء المسلمين - وهو الصواب
- لوجوه

٢٤١ ج ٣٣ ، ٢٩٣ ج ٣٥ شبهة هؤلاء
٢٤١ ج ٣٣ لكن اذا اعتقد الحالف صحة
هذا اليمين . . وطلق بعد ذلك معتقدا أنه
لا يقع به الطلاق لم يقع

٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ج ٣٣ ولو تبين له
فساد التسريع بعد ذلك وأنه يقع المنجز لم
يكن موجبا لوقوع الطلاق عليه ، وكذلك
لو احتاط فراجع امرأته خوفا ان يكون
الطلاق وقع به أو معتقدا وقوع الطلاق به لم
يقع

٢٤٢ ج ٣٣ ولو أقر بعد ما تبين له فساد
التسريع ان الطلاق وقع لم يقع بهذا الاقرار
شيء

٢٤٢ ج ٣٣ ولو اعتقد وقوع الطلاق فراجع
امراته ثم فعل المحلوف عليه معتقدا أنه
قد حنث فيه مرة فلا يحنث فيه مرة ثانية لم
لم يقع به

٢٤٢ ج ٣٣ ولو تزوجها ثم فعل المحلوف
عليه معتقدا ان البيئونة حصلت وانقطع
حكم اليمين الأولى لم يحنث

٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ج ٣٣ وقوله بعد ذلك
لامراته : أنت طالق تقع هذه الطلقة ،
واذا اعتقد أنه بهذه الطلقة قد كملت ثلاثا
وأقر أنه طلقها ثلاثا لم يقع بهذا الاعتقاد
شيء ولا بهذا الاقرار
٢٤٤ ج ٣٣ ابن سريج بريء مما نسب اليه
فيها

تعليقه بالحلف

٢٤٧ ج ٣٥ اذا قال ان حلفت بطلاقك فانت
طالق ثم قال ان دخلت أولم تدخل - مما فيه
الحض والمنع - فهو حالف
٢٤٧ ج ٣٥ ، ٤٧ ج ٣٣ ولو كان تعليقا
محضا كقوله ان طلعت الشمس فانت طالق
فاختلفوا فيه

تعليقه بالكلام

١٧٦ ج ٧ ، ١٢٠ ج ٢٠ اذا قال لامراته
ان عصيت أمرى فانت طالق فعصت نهيه
حنث

تعليقه بالاذن

١٦٣ ج ٣٣ اذا خرجت بغير اذنه حنث ،
فان اذن لها اذنا عاما جاز اذا لم يكن له نية
أو سبب يخالف ذلك
١٢٩ ج ٣٣ وكذا لو نهاها عن أمر وقال
ان فعلته فانت طالق وهو اذا فعلته يريد أن
يطلقها : وقع به الطلاق

تعليقه بالمشيئة

٣٠٩ ج ٣٥ أنت طالق ان شئت فقالت
قد شئت ان شئت
١٥٤ ج ٣١ اذا قال انت طالق ثم طالق
ان شاء زيد

٤٤ ج ١٣ ، ٣٠٨ - ٣١٥ ج ٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ج ٣٣ اذا قال انت طالق ان شاء الله وقصد حقيقة التعليق لم يقع الا بتطليق بعد ذلك ، وكذا اذا قصد تعليقه لثلا يقع الآن . وان قصد ايقاعه الآن وعلقه بالمشيئة توكيدا وقع

٢٨٣ - ٢٨٨ ، ٣١٢ ج ٣٥ انقسمت الأمة في دخول الطلاق والعتاق في حديث الاستثناء الى ثلاثة أقسام (١) قالوا لا يدخل في ذلك الطلاق والعتاق انفسهما (٢) لا يدخلان في ذلك - لا ايقاعهما ولا الحلف بهما بصيغة الجزاء ولا بصيغة القسم (٣) ان ايقاع الطلاق لا يدخل وهو الصواب ، قول أحمد : الطلاق والعتاق حرفان واقعان ، وقوله : انما يكون الاستثناء فيما فيه حكم الكفارة . . . ٢٨٨ ج ٣٥ بعض أصحاب أحمد صحح الاستثناء في الحلف بهما دون الكفارة

فصل

٢٣٦ ، ٢٣٧ ج ٣٣ اذا أكره على اليمين بالطلاق بغير حق لم تنعقد ولا حث

٢٢٧ ، ٢٢٨ ج ٣٣ كاتب عبده وحصل منه حرج فحلف بالطلاق الثلاث أنه لا يفارقه من الضرب والترسيم حتى يحضر حسابه ويعيد المطلوب من الجامية : اذا عجز والزمه ولي الأمر بفراقه لم يحث ولم يكن عليه طلاق ، وكذا اذا لم يجب عليه احضار أحدهما ، أو اعتقد ان إعادة الجامية واجب عليه ثم تبين انه ليس بواجب ، أو اعتقد ان المحلوف عليه قادر على الفعل المطلوب فتبين

أنه عاجز ، أو اعتقد أنه خان أو سرق ثم تبين بخلاف ذلك

٢٠٨ - ٢١٥ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ج ٣٣ ، ٥٧٠ ج ٢٠ ، ٢٥٢ ج ١٥ ، ٨٦ ج ٣٢ اذا حلف لا يفعل شيئا ففعله ناسيا ليمينه أو مخطئا أو جاهلا بأنه المحلوف عليه فللعلماء فيه ثلاثة أقوال (١) لا يحث في جميع الأيمان (٢) الفرق بين اليمين المكفرة كاليمين بالله والظهار والحرام واليمين التي لا تكفر - على منصوصه - وهو اليمين بالطلاق والعتاق (٣) يحث في جميع الأيمان وهو مذهب . . . والأول أصح

٢٠٩ ج ٣٣ وكذلك من فعله متأولا أو مقلدا . . . أو مجتهدا مصيبا أو مخطئا لم يكن حائثا

٢٢٩ ج ٣٣ اذا كان الحالف قد اعتقد ان المرأة اذا ولد لها ولد لا حث عليه ودخلت بهذا الاعتقاد لم يحث ، لكن يمينه باقية فاذا فعل المحلوف عليه عالما عامدا حث

٢٠٩ ج ٣٣ ويدخل في هذا اذا خالغ وفعل المحلوف عليه معتقدا ان الفعل بعد الخلع لم تتناوله يمينه

٢٣٣ ج ٣٣ وجد ابن خالته عند زوجته فحلف بالطلاق ان ابن خالته كان عند زوجته وكان عندها اذا كان صادقا في يمينه فلا حث عليه ، وكذا اذا اعتقد صدق نفسه ولو كان الأمر بخلاف ذلك في أصح قولي العلماء

٢٣٧ ج ٣٣ اذا كانت الحجة قد عدمت قبل اليمين وكان قد اعتقد بقاءها لم يحث عند الجمهور لوجهين

ناسيا لليمين الاولى وحلف الثانية ثم ذكرها
بعد ذلك فلا حنث عليه

١٦٩ ، ٥٨ ج ٣٣ اذا قال ان دخلت الدار

فانت طالق فدخلت ناسية

٢٢٥ ج ٣٣ ان كان الحالف قد اعتقد ان
المحلوف عليه يطيعه ويبر يمينه ولا يدخل
اذا حلف عليه فتبين له الامر بخلاف ذلك
ولو علم انه كذلك لم يحلف : فالأقوى انه
لا يحنث

٢٢٦ ، ٢٢٧ ج ٣٣ ان كانت قد اعتقدت
ان حكم يمينه قد انقضى وفعلت المحلوف
عليه بعد ذلك لم يحنث الحالف ، وان كان
قد قال انت الساعة طالق منى ثلاثا لاعتقاده
انه وقع به الطلاق لم يقع بذلك شيء

٢٢٩ ج ٣٣ اذا كانت اعتقدت ان هذه
الصورة ليست داخلة في يمينه لم يحنث

٢٣١ ج ٣٣ حلف بالطلاق الثلاث على
زوجته أنها لا تنزل من بيته الا بأذنه فقالت
اليوم اتغدى أنا وأمك فاعتقد ان أمه تجيء
الى عندها واعتقدت أنه اذن لها فخرجت :
لا يقع به الطلاق

باب التأويل في الحلف

١٦٢ ج ٣٣ اذا قال الطلاق يلزمنى متى
رأيت فلانة عندك فطلعت ولم يرها أو اجتمع
بها في بيت غيره لم يحنث الا ان يكون في نيته
أو سبب اليمين يقتضى ذلك

١٦٣ ج ٣٣ اذا قال الطلاق يلزمنى ما بقيت
ارفع العصا عنك . وقصد بذلك اذا خرجت
بغير اذنه : لا طلاق عليه بالحال ، واذا

٢٠٥ ، ٢٠٦ ج ٢٠ اذا حلف أن أفضل
المذاهب مذهبه واعتقد كل واحد ان الامر
كما حلف عليه فظهر القولين لا يحنث
واحد منهما

٢١٠ ج ٣٣ وكذا لو قيل زلها بطلقة فزلها
بطلقة ثم فعل المحلوف عليه لم يقع عليه
بالفعل طلقة ثانية في صورة الخطأ والجهل
٨٦ ج ٣٢ لو اعتقد أن امرأته بانث بفعل
المحلوف عليه ثم تبين أنها لم تبين

٨٦ ج ٣٢ ولو حلف على شيء يشك فيه
ثم تبين صدقه

٨٦ ج ٣٢ وكذا اذا حلف ليفعلن اليوم كذا
ومضى اليوم أو شك في فعله

٨٧ ج ٣٢ من طلق امرأته بصفة فتبين
بخلافها مثل ان يقول انت طالق أن دخلت
الدار - بفتح الهمزة - ولم تكن دخلت
أو قال انت طالق لأنك فعلت كذا ولم تكن
فعلته ، ولو قيل له امرأتك فعلت كذا فقال
هي طالق ثم تبين انهم كذبوا عليها

٢١٠ - ٢١٥ ، ٢٢٨ ، ٢٢٧ ، ٢٣٧ ج ٣٣ ،
٣١٥ ج ٣٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ج ٢٠ اذا حلف
على شيء يعتقده كما حلف عليه فتبين
بخلافه فهو أولى بعدم التحنيث أمثلة ، وهل
عليه كفارة يمين

٢٢٩ ، ٢٣٠ ج ٣٣ اذا كان قد اعتقد ان
زوجته قد خانتها فحلف ان لم تأت بذلك
لاخرجنها ثم تبين أنها لم تخنه لم يكن عليه
ان يخرجها ولا حنث عليه

١٦٢ ج ٣٣ اذا قال الطلاق يلزمنى ما بقيت
أحلف بالطلاق الا ان كنت ناسيا أو غالطا
ثم قال ايمان المسلمين تلزمه : اذا كان

خرجت بغير اذنه حنث فان اذن لها اذنا عاما
جاز اذا لم يكن له نية أو سبب يخالف ذلك
١٦٥ - ١٦٧ ج ٣٣ اذا كان رأى من الأحوال
ما كره ان تقيم تلك المرأة عندهم فحلف
بالطلاق أنه لا يقيم ولا يسكن وقصد على
تلك الحال أو كان سبب اليمين يدل على ذلك
لم يحنث اذا عاد وقعد ، وان كان قد نوى
العموم حنث بالعود ، وان اطلق اليمين
فيه نزاع ، وحيث يحنث بالعود فاذا كان
الذى قصده هو السكنى لم يحنث بأكثر من
طلقة الا ان يقصد أكثر ، واذا كان القعود
داخلا في ضمن السكنى - كما هو ظاهر
اللفظ المطلق - فكتدأخل الصفات ، فالاقوى
انه لا يقع الا واحدة

٢٢٦ ج ٣٣ حلف بالطلاق أن لا يسكن في
المكان الذى هو فيه وقد انتقل وأخله ان كان
السبب الذى حلف لأجله قد زال فله
ان يعود

١٦٤ ، ١٦٥ ج ٣٣ قال الطلاق يلزمى
منك ثلاثا ان قلت طلقنى طلقتك ولم يتو أنه
يطلقها في المجلس بل عند الشهود لم يحنث
اذا افترقا من غير طلاق ، لكن يطلقها بعد
ذلك الطلاق الذى قصد بيمينه ، واذا لم
يقصد ان يطلقها ثلاثا ولا اثنتين أجزأ ان
يطلقها واحدة . هذا اذا كان مقصوده اجابة
سؤالها مطلقا ، وأما ان قصد اجابة سؤالها
اذا كانت طالبة للطلاق فاذا قالت لم أرد
الطلاق لم يكن عليه شيء اذا لم يطلقها

١٦٨ ، ١٦٩ ج ٣٣ اذا قال ان لم تبيعنى

جاريتهك والا ابنتك طالق ثلاثا ونيته ان لم
تعطيني ولم يقصد الطلاق فلا حنث . . .

١٦٩ - ١٧٣ ج ٣٣ اذا حلف بالطلاق
الثلاث ان القرآن حرف وصوت وكان مقصوده
ان أصوات العباد بالقرآن والمداد الذى يكتب
به حروف القرآن قديمة ازلية حنث

١٧١ ، ١٧٢ ج ٣٣ وان كان مقصوده ان
القرآن الذى انزله الله على محمد هو هذه
المائة والأربع عشرة سورة حروفها
ومعانيها . . . لم يحنث ، وكذا اذا كان
مقصوده أن هذا القرآن الذى يقرؤه المسلمون
ويكتبونه في مصاحفهم هو كلام الله
حقيقة لا مجازا

١٧٤ ج ٣٣ وكذا اذا كان مقصوده بذكر
الصوت التصديق أن الله ينادى بصوت

١٧٥ - ١٨٦ ج ٣٣ واذا حلف بالطلاق
الثلاث ان الرحمن على العرش استوى على
ما يفيسده الظاهر وكان الحالف ممن في
عرف خطابه ان ظاهر هذه الآية ما هو مماثل
لظاهر صفات المخلوقين حنث ، وان كان في
ظاهر خطابه ان ظاهرها هو ما يليق بالله لم
يحنث ، وان لم يعلم عرف أهل ناحيته في
هذه اللفظة ولم يكن سبب يستدل به على
مراده وتعذر العلم بنيته فلا يحنث بالشك .
هذا على قول من يقول ان من حلف على شيء
يعتقده كما حلف عليه فتبين بخلافه حنث

٢٣٠ ج ٣٣ اذا كان نية الحالف أو سبب
اليمين يقتضى الحلف على التزويج الأول ثم
نكحت زوجا فطلقها جاز ان يزوجه المرة
الثانية ، وان كان السبب باقيا حنث

٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٦٥٠ ج ٢٨ المعارض :
المعارض تباح عند الحاجة ، وقد تسمى
كذبا باعتبار الافهام وان لم تكن كذبا
باعتبار الغاية السائغة ، فان لم يكن على
ما يعنيه فهو الكذب المحض

٣٩٤ ج ٣٠ اذا كان عنده بعير وديعة
فسرق من جملة ابله فطلب السارق منه ان
يحلف أنه كان البعير على ملكه ففيه تفصيل
١٦٣ ج ٣٣ اذا قال الطلاق يلزمني منك
ثلاثا ان لم تحضري الدراهم فتبين أنها لم
تأخذ الدراهم فلا حنث في أصح القولين

باب الشك في الطلاق

٢٠٥ ، ٢٠٦ ج ٢٠ لو قال ان كان غرابا
فزوجته طالق وقال الآخر ان لم يكن غراب
فزوجته طالق ففيها قولان ، الصحيح
ان من حلف على شيء يعتقد كما حلف عليه
فتبين بخلافه فلا طلاق عليه

٣٧١ ، ٣٧٢ ج ٣١ اذا قال احداكما طالق
ومات أقرع بينهما

٢٣٩ ، ٢٤١ ج ٣٣ لو خاطب من يظنها
أجنبية بالطلاق فتبين أنها امرأته لم يقع
الطلاق على الصحيح

باب الرجعة

٩٠ ج ٣٢ اليهود لا رجعة عندهم بعد ان
تتزوج غيره

٣٦ ج ٢٤ أثبت الرجعة في مسمى الطلاق
بعد الدخول ، ولم يقسم طلاق المدخول بها
الى بائن ورجعي

٢٣٠ ، ٢٣١ ج ٣٣ حج له زوجتان وحلف
بالطلاق الثلاث أنه لا يطعمهم شيئا : ان كان
نيته أو سبب اليمين يقتضي أنه امتنع لسبب
وقد زال انحلت يمينه في أظهر قولي العلماء
٢٣٤ ، ٢٣٥ ج ٣٣ امتنعت عليه زوجته
من مجامعتها وكانت حاملا فحلف بالطلاق
ان لا يجامعها بعد الولادة : ان كان حلف
لسبب وقد زال فلا حنث في أظهر قولي
العلماء ، وان كان قصده الامتناع عن وطئها
ابدا فهذا نوع آخر

٢٣٤ ج ٣٣ من حلف على معين لسبب كان
يحلف أن لا يدخل البلد لظلم رآه فيه
ثم يزول الظلم أولا يكلم فلانا ثم يزول
الفسق فأظهر القولين لا حنث ، ومن نهى
عن دخول بلد أو كلام شخص لمعنى ثم زال
ذلك المعنى زال المنهي عنه

٢٣٥ ج ٣٣ حلف على زوجته بالطلاق ان
لا يطأها لست شهور ولم يكن بقي له غير
طلقة ونيته حتى تنقضي المدة : اذا انقضت
فله وطؤها ولا شيء عليه اذا لم تطالبه
بالوطء عند انقضاء الأربعة

٢٣٦ ج ٣٣ اذا كانت نيته أو سبب اليمين
يقتضي أنه لا يطؤها بملك اليمين كان له ان
يتزوجها ويطأها ، وان كان ذلك يقتضي أنه
لا يطؤها بحال : لا ملك ولا عقد حنث اذا
فعل المحلوف عليه

٣٠٢ ج ٣١ وهب لابنته مصاغا وحلف بالطلاق
ان لا يأخذ منها شيئا منه واحتاج ان كان
قصده ان لا يأخذ شيئا بغير طيب قلبها أو
بغير اذنها فطابت نفسها أو اذنت لم يحنث

كان في أول الأمر كان في ذلك من الضرر والفساد ما أوجب حرمة ، لم يكن الفساد لمجرد حق المرأة . . .

٣٠٩ ، ٣١٠ ج ٣٢ لا تحرم الزوجة إلا بعد الطلقة الثالثة ولو نوى حرمتها

٩٢ ج ٣٢ ، ١٥٧ ، ٦ ، ٩٢ ج ٣٣ إذا طلقها ثلاث تطليقات له في كل طلقة رجعة أو عقد جديد (١) فهنا حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره - النكاح المبيح - ولا يجوز عودها اليه بنكاح تحليل (٢)

٨ ج ٣٢ إذا طلقها ثلاثا قبل الدخول لم تحل للأول

١٥٦ ج ٣٢ العبد الذي لا وطء فيه أو فيه ولا يعد وطؤه وطئا لا يحلها

١٠٩ ج ٣٢ القول بأن المرأة إذا وطأها الزوج في الدبر تحل لزوجها قول باطل ، ما يذكر عن المالكية وسعيد بن المسيب من عدم اشتراط الوطء قول شاذ

كتاب اليمين

٥١ - ٥٤ ج ٣٣ الايلاء هو الحلف والقسم ، والمراد به هنا ان يحلف ان لا يطأ امرأته ٢٠٩ ج ٣٢ ، ٢٥٢ ، ٣٣٠ ج ٣٥ أهل الجاهلية كانوا يعدون الايلاء طلاقا فأبطل الله ذلك

٥٢ ج ٣٣ جعل الله المولي بين خيرتين : اما ان يقى واما ان يطلق

(١) وتقدم البحث في طلاق السنة وطلاق البدعة ص ٣٠٨
(٢) وانظر ص ٢٩٠

٦ ج ٣٣ اذا أراد ان يرتجعها في العدة فله ذلك بدون رضاها ولا رضا وليها ولا مهر ، وان تركها حتى تنقضى العدة فعليه أن يسرحها باحسان فقد بان منه ١٠٠ ج ٣٣ الرجعة من الطلاق يستقل بها الزوج بمجرد كلامه

١٠٠ ج ٣٣ والفاظ الرجعة هي الرد والامساك ، وتستعمل في استدامة النكاح ١٢٩ ج ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ج ٣٣ الاشهاد في الرجعة والحكمة فيه دون الطلاق

٣٨١ ج ٢٠ ، ٧٣ ج ٣٢ الوطء رجعة مع النية ، وهو أعدل الأقوال

٦ ج ٣٣ اذا أراد ان يتزوجها بعد انقضاء العدة جاز لكن بعقد

٣٨٠ ج ٢٠ الذي يطلق امرأته طليقة أو طليقتين ثم تتزوج من يصيبها ثم تعود الى الأول تعود على ما بقي عند مالك وهو قول الاكابر من الصحابة وهو مذهب . . .

فصل

٢٣٨ ج ١٩ قد تحيض المرأة في الشهر ثلاث حيض ، ان قدر انها حاضت ثلاثا في أقل من ذلك أمكن ، لكن ان ادعت انقضاء عدتها فيما يخالف العادة المعروفة فلا بد ان يشهد لها بطانة من أهلها

فصل

٣١٣ ، ٣١٤ ج ٣٢ البيئونة الكبرى ٨٨ ، ٨٩ ، ٣٢١ ج ٣٢ حرمت الزوجة بعد ثلاث عقوبة للرجل لثلا يطلق لغير حاجة ٢٩٣ ، ٩٠ ج ٣٢ الحاجة تندفع بثلاث ٩٠ ج ٣٢ لو أبيح الطلاق بغير عدد - كما

٣٨١ ج ٢٠ ، ٨٢ ج ٣٢ ، ١٦ ج ٣٣
ومذهب أهل المدينة وفقهاء الحديث وغيرهم
انه عند انقضاء أربعة أشهر يوقف : اما ان
يقيء واما أن يطلق

٣٠٩ ج ٣٥ ، ٢٨١ ج ٢٠ من جعل الايلاء
طلاقا مؤجلا فقله مرجوح

٥٢ ج ٣٣ ، ٢٥٠ - ٢٥٣ ج ٣٥ اذا فاء لم
تسقط الكفارة ، الحكمة في فرض الكفارة
في الايمان

٢٥٢ ، ٣٢١ ج ٣٥ التكفير قبل الحنث
١٦ ج ٣٣ الزام المولي بالفرقة اذا لم يف
في مدة التربص

كتاب الظهار

٨ ج ٣٤ اذا قال أنت علي حرام مثل أمي
فهو مظاهر

٢٩٥ ج ٣٢ ، ٧٤ ، ١٦٠ ج ٣٣ ، ٣٠٩
ج ٣٢ لو نوى بلفظ الظهار الطلاق لم يقع
ولو نوى بالحرام الطلاق لم يقع

٥ ج ٣٤ اذا قال لامرأته أنت علي مثل أمي
وأختي ومقصوده في باب النكاح فهو ظهار
٥ ، ٦ ج ٣٤ اذا تزوج وأراد الدخول الليلة
الفلانية والا كانت عندي مثل أمي وأختي
ولم تنهيا له ذلك الوقت لم يقع عليه طلاق ،
ويكون مظاهرا ، فاذا أراد الدخول كفر

٦ ج ٣٤ اذا قال ان بقيت إنكحك انكح أمي
تحت ستور الكعبة : اذا نكحها فعليه كفارة
ظهار

٧ ج ٣٤ ان أراد أنها عندي مثل أمي في
الامتناع عن وطئها والاستمتاع بها ونحو ذلك
مما يحرم من الأم فهو مظاهر

٧ ج ٣٤ وان نوى أنها محرمة علي كأمي
فهو مظاهر في مذهب . . .

٨ ج ٣٤ اذا قال لامرأته بائن عنه ان رددتك
تكوني مثل أمي وأختي فالأحوط عليه كفارة
ظهار

٥ ج ٣٤ قال لامرأته أنت علي مثل أمي
وأختي - وكان مقصوده في الكرامة - لا شيء
عليه

٧ ج ٣٤ اذا أراد أنها مثل أمي أنها تسترني
ولا تهتكني ولا تلومني أدب ان لسم يكن
جاهلا ، ولا تحرم عليه

٨ ج ٣٤ اذا قالت زوجته أنت علي حرام
مثل أبي وأمي وقال لها أنت علي حرام مثل
أمي وأختي فلا طلاق ، ان استمر النكاح
فعلى كل منهما كفارة ظهار قبل ان يجتمعا

فصل

٥٧ ، ٥٨ ج ٣٣ الصيغ التي يتكلم بها الناس
في الظهار ثلاثة أنواع (١) « تنجيز » : كانت
علي كظهر أمي أو الحل علي حرام

٥٨ ، ٧٤ ، ٧٥ ج ٣٣ ، ٣٢٠ ج ٣٥
(٢) « صيغة قسم » : الحل علي حرام لأفعلن
كذا أولا أفعله ، للعلماء فيها ثلاثة أقوال
(١) اذا حنث لزمه ما حلف به (٢) لا يلزمه
شيء (٣) يلزمه كفارة يمين وهو أقوى

٣١٩ - ٣٢٣ ج ٣٥ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ١٦٠ ،
١٦١ ، ١٦٧ ج ٣٣ (٣) « صيغة تعليق »
اذا حلف بالظهار أو الحرام على بحث أو منع
كقوله ان فعلت هذا فانت علي كظهر أمي
أو حرام فعليه كفارة يمين اذا كان مقصوده
عدم الفعل وعدم التحريم ، والزمه أصحابنا
اذا حنث بالظهار

كتاب اللعان

٣٨٣ ج ٢٨ يجوز للزوج ان يقذف امرأته اذا زنت ولم تحبل من الزنا

٣٢٣ ج ١٥ ، ١١٧ ج ٣٢ اذن الله للقاذف اذا كان زوجها ان يلاعن ٠٠٠ ، وجعل ذلك يدفع عنه حد القذف ، كما لو أقام على ذلك أربعة شهود ، حكمة ذلك

٣٥١ ج ١٥ شهادة الزوج أربع شهادات ٠٠ لا توجب الحد على امرأته

٣٨٣ ج ٢٨ اذا قذفها فاما ان تقر بالزنا واما ان تلاعنه فتدرو عنها العذاب

٣٩٠ ج ٢٠ ، ٣٥١ ج ١٥ يقام الحد على المرأة اذا لم تلتعن عند مالك وظاهر الكتاب والسنة يوافق

٣٠٥ ج ١٥ ، ٤٢٠ ج ٧ الشبه له تأثير في ذلك وان لم يكن بينة « ان جاءت به ٠٠ » « لو كنت راجما احدا بغير بينة لرجمتها » ٣٧٤ ج ١٥ مضت السنة بالتفريق بين المتلاعنين ، سواء حصلت الفرقة بتلاعنها او احتاجت الى تفريق حاكم ، او حصلت عند انقضاء لعان الزوج

١٢ ج ٣٤ البينة : قيل امرأة واحدة ، وقيل امرأتان ، رقيق أربع

٣٨٣ ج ٢٨ ، ٣٢٤ ج ١٥ ان حبلى من الزنا وولدت فعليه ان يقذفها وينفي ولدها لئلا يلحق به من ليس منه

١٥٤ ج ٣٢ اذا علم المحلل ان الولد ليس منه فعليه ان ينفيه بلعان

٣٢٢ ، ٣٢٣ ج ٣٥ بخلاف ما ، لو اراد ثبوت التحريم او الظهار فانه يلزمه ما اوقعه ولا يجزيه كفارة يمين ، أمثلة

٣٢٢ ، ٣٢٣ ج ٣٥ ينبغي ان نخيره اذا حنث بين الوفاء بالتحريم وبين تكفير يمينه

٢٤٧ ج ٣٣ أحمد في المشهور عنه يصح الظهار قبل الملك ٠٠

٣١٥ ، ٣١٦ ج ٣٥ ويصح الاستثناء في الظهار ٣١٨ ج ٣٥ لا يجوز الوطء قبل رفع هذا التحريم بالكفارة

٥ - ٨ ج ٣٤ ، ٣١٧ ، ٢٥٢ ج ٣٥ اذا اراد امساكها فلا يحل له الوطء حتى يكفر باتفاقهم ٣٤٤ ، ٣٤٥ ج ٣٢ تداخل الكفارات

فصل

٨٩ ج ٣٣ ، ٣١٧ ج ٣٥ عوقب المظاهر بالكفارة الكبرى ولم يحصل ما قصده من الطلاق

٦ ج ٣٤ كفارة الظهار ٠٠

٢١٦ ج ٧ هل يجوز عتق الصغير

فصل

١٣٩ ج ٢١ الترتيب واجب في صوم الشهرين ، اذا قطع لعذر لا يمكن الاحتراز منه لم ينقطع التقابع الواجب

٧٢ ، ٧٣ ج ٢٥ لا تدفع الكفارة الا لمن يأخذ لحاجة نفسه

٢٨٢ ج ١٠ ، ٣٤٩ - ٣٥٢ ج ٣٥ طعام الكفارات يرجع فيه الى العرف ، ليس مقدرا في الشرع

٣٥١ ج ٣٥ الأدم هل هو واجب ٣٥٢ ، ٣٥٣ ج ٣٥ ولا يجب التملك

فصل

ما يلحق من النسب

١٠ ، ١٢ ج ٣٤ اذا ولدت لأكثر من ستة أشهر من حين دخل بها ولو بلحظة لحقه الولد ، مثل هذه القضية وقعت في زمن الصحابة

٤٢٠ ، ٤٢١ ج ٧ ، ٣٧٤ ج ٣١ ، ١٤ ج ٣٤ ، ١١٢ ، ١١٣ ج ٣٢ الولد للفراش وللعاشر الحجر ،

١٢٩ ج ٣٢ ، ١٢ ج ٣٤ لا يحتاج النسب الى الاشهاد على ولادة امرأته

١٢ ج ٣٤ لو ادعت أنها ولدت في حال يلحق به نسبه اذا ولدت وكانت مطلقة وانكر ان تكون ولدت له لم تقبل في دعوى الولادة الا ببينة ، ويكفي يمينه أنه لا يعلم أنها ولدت له

١٧ ج ٣٤ ، ١١١ ج ٣٣ ، ١١٠ ج ٣٢ تزوج ولم يدخل بها فولدت بعد شهرين : لا يلحقه الولد باتفاق المسلمين

١٢ ج ٣٤ اذا انقضت عدتها ومضى لها أكثر الحمل ثم ادعت وجود حمل من الزوج الأول المطلق لم يقبل قولها

١١ - ١٣ ج ٣٤ تزوج وأقامت معه خمسة عشر يوما ثم طلقها الطلاق البائن وتزوجت بآخر بعد اخبارها بانقضاء العدة ثم طلقها الثاني بعد ست سنين وجاءت ببنت وادعت أنها من الأول : لا تلحق بالأول

١٣ ج ٣٤ لو قالت ولدت ذلك الزمن قبل ان يطلقني لم يقبل قولها ، القول قوله أنها لم تلدها على فراشه

١٣ ج ٣٤ ولو قالت وضعت هذا الحمل قبل ان أتزوج بالثاني وانكر الزوج الأول فالقول قوله أنها لم تضعها قبل تزوجها بالثاني ، لا سيما مع تأخر دعواها ، تأخر الدعوى الممكنة في هذه المسائل ونحوها

١٦ ، ١٧ ج ٣٤ ادعت مطلقة بعد ست سنين ببنت وبعد أن تزوجت بزواج آخر فالزمه بعض الحكم باليمين : عليه اليمين أنها لم تلدها في العدة ، أو أنها لم تلدها على فراشه ، أو أنها لم تلدها في بيته بحيث أمكن لحق النسب به . أما اذا تزوجت بغيره وأمكن أنها ولدتها من الثاني فليس عليه اليمين أنها لم تلدها ، واذا حلفت أنها لم تلدها قبل نكاح الثاني . .

١٧ ج ٣٤ اذا اكره على الاقرار لم يصح اقراره

١١ ج ٣٤ اشترى جارية واعترف بوطنها : يلحقه الحمل اذا وضعت لمدة الامكان

١١ ج ٣٤ لكن اذا ادعى الاستبراء ففي قبول قوله وتحليفه نزاع

١١ ج ٣٤ وليس له ان يبيع الحمل ولا أمه ٦٧ ج ٣٢ ، ٣٨٣ ج ٣١ ، ٣٢٩ ، ٣٢٧ ج ٢٩ من وطء أمة غيره بنكاح أو زنا فالولد للسيد ، اذا اشتراها ممن يظن أنه مالك لها أو تزوجها يظنها حرة فهو المغرور وولده حر ، وأوجبوا للسيد بدل الولد

٣٧٤ ج ٣١ اذا زنى بجارية أبيه أو أمه وهي تزني بغيره فجاءت بولد لحقه نسبه اذا استلحقه في حياته اذا لم يكن له أب يعرف غيره

٢٧٧-٢٧٩ ج ٣١ من أذن لولده أن يستمتع بجاريته اذنا يدل على التملك فولده حراً لاحق النسب ، وأن قدر أن الأب لم يصدر منه تملك بحال واعتقه الابن أنه قد ملكها كان ولده حراً ونسبه لاحق ولا حد عليه

٢٧٩ ج ٣١ وإن اعتقه الابن أنه لم يملكها ولكن وطأها بالأذن فهذا ينبنى على الأصل الثاني

٢٧٩ ج ٣١ فإن الناس اختلفوا فيمن وطأ أمة غيره بأذنه ...

١١٢ ، ١١٣ ، ١٣٩ ، ١٣٧ ج ٣٢ ولد الزنا يلحق بأبيه الزاني إذا استلحقه عند طائفة من العلماء « الولد للفراش » إذا كان للمرأة زوج ، بنت الملاء ينقطع نسبها من أبيها ، لكن لو استلحقها لحقته وإن كانا لا يتوارثان ٤٢٠ ، ٤٢١ ج ٧ الانساب تثبت في بعض الاحكام دون بعض ...

١٣ - ١٦ ج ٣٤ ، ٦٦ ، ٦٧ ج ٣٢ كل نكاح اعتقد الزوج أنه سائغ إذا وطأ فيه لحقه الولد ولو كان باطلا ، سواء كان النكاح مسلماً أو كافراً

١٣ ج ٣٤ اليهودي إذا تزوج بنت أخيه لحقه نسبه وورثه

١٤ ج ٣٤ والمسلم الجاهل لو تزوج امرأة في عدتها - كما يفعل جهال الأعراب - ووطأها يعتقها زوجة كان ولده منها يلحقه نسبه ويرثه

١٤ ج ٣٤ ثبوت النسب لا يفتقر إلى صحة النكاح بل الولد للفراش

١٤ - ١٦ ج ٣٤ ، ٧٩ ، ٣٨٣ ، ١٠٣ ج ٣٢ ، ٢٦ ج ٣٤ ومن نكح امرأة نكاحاً فاسداً متفقاً على فساده أو مختلفاً في فساده أو ملكها ملكاً فاسداً متفقاً على فساده أو مختلفاً في فساده أو وطأها يعتقها زوجها الحرة أو أمته المملوكة فإن ولده منها يلحقه نسبه ، وهو حر

١٥ ج ٣٤ وإن كان القول الذي وطأ به ضعيفاً كمن وطأ في نكاح المتعة أو بلا ولي ولا شهود

١٣ - ١٦ ج ٣٤ طلق امرأته ثلاثاً وافتاه مفت بأنه لم يقع الطلاق فقلده ووطأها : من قال انه ولد زناً فهو في غاية الجهل ..

١٠ ج ٣٤ لو استلحق مجهول النسب وقال انه ابني لحقه إذا كان ذلك ممكناً ولم يدع أحد أنه ابنه

٥٥ ، ٦٧ ج ٣٢ الأولاد تبع لأهمهم في الحرية والرق سواء ولدوا من زوج أو زناً ، ولو كانت الأم معتقة أو حرة الأصل والأب مملوكاً كان أولاده أحراراً

٥٥ ، ٦٧ ج ٣٢ ، ٣٢٦ ج ٢٩ أما النسب والولاء فهم ينتسبون إلى أبيهم ، وإن كان الأب عتيقاً والأم عتيقة كانوا منتسبين إلى موالى الأب ، وإن كان الأب مملوكاً انتسبوا إلى موالى الأم فإن عتق الأب بعد ذلك انجر الولاء من موالى الأم إلى موالى الأب

٥٥ ، ٦٧ ج ٣٢ ويتبع خيرهما ديناً

كتاب العدد

٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ج ٣٢ لفظ
العدة في كلام السلف يقال على القروء الثلاثة
وعلى الاستبراء بحيضة

٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ ج ٣٢ العدة حيث
وجبت فيها حق للأزواج

٣٤٨ ج ٣٢ استبراء الرحم لا بد منه في كل
موطوءة

٣٢٨ ج ٣٢ « المطلقات يتربصن بأنفسهن
ثلاثة قروء »

١٠ ج ٣٣ / ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٣٣٢ ج ٣٢
الخلع فسخ / مما اعتضد به القائلون بأنه
فسخ كأحمد وغيره ، والذين اتبعوا ما نقل
عن الصحابة من أنه طلقة بائنة من الفقهاء
ظنوا تلك نقولا صحيحة

٣٣٦ ، ١١١ ج ٣٢ الفرقة الحاصلة باختلاف
الدين فسخ ليست طلاقا

٢٣٣ ج ٣٢ من الفسوخ التي تجب فيها
العدة

٢٣٣ ج ٢١ المس بدون شهوة لا يوجب
العدة

فصل

المعتدات ست

١٩٦ ، ١٩٧ ج ١٩ (١) الحامل المتوفى عنها
تعتد بوضع الحمل لا بأبعد الأجلين

٩٨ ج ٣٤ إذا القت سقطا انقضت به العدة ،
وسواء كان قد نفخ فيه الروح أولا إذا كان
قد تبين فيه خلق الإنسان فإن لم يتبين ففيه
نزاع

١١ ج ٣٤ استدلال الصحابة على إمكان كون
الولد لستة أشهر (١)

٢٢ - ٢٤ ج ٣٤ إذا احبت ان تسترضع
لابنها لتحريض أو تشرب ما تحيض به فلها
ذلك

٢٤ ج ٣٤ لو شربت دواء قطع الحيض
أو باعد بينه كان طهرا

(٢) المتوفى عنها بلا حمل منه

٢٧ ، ٢٨ ج ٣٤ المعتدة عدة وفاة تتربص
أربعة أشهر وعشر

٣٧١ - ٣٧٣ ج ٣١ إذا كان الطلاق رجعيا
في الصحة أو المرض ومات قبل انقضاء العدة
فهل تعتد عدة الطلاق ؟ أو عدة الوفاة ؟
أو أطولهما ؟ أظهرها أنها تعتد أبعد الأجلين
٢٥ ج ٣٤ قال لها في مرض موته انت طالق
ثم انكر ما وقع منه من الطلاق ومات : عليها
عدة الوفاة مع عدة الطلاق ان كان عقله
حاضرا حين تكلم بالطلاق : وان كان عقله
غائبا لم يلزمها الا عدة الوفاة

٣٧٢ ، ٣٧٣ ج ٣١ إذا ورثت المبتوتة في مرض
الموت فقبل تعتد أبعد الأجلين ، وقيل عدة
الطلاق فقط

٣٧١ - ٣٧٣ ج ٣١ إذا طلق احدى زوجتيه
ومات قبل البيان فالأظهر وجوب العدتين
على كل منهما

(٣) الحائل ذات الأقراء

٤٧٩ ج ٢٠ ، ١١ ج ٣٣ ، ١١٢ ج ٣٢
الأقراء عند أكابر الصحابة هي الحيض
لا الأطهار

(١) انظر لحوق النسب

٣٢٣ - ٣٢٧ ، ٣٢٩ - ٣٣٤ ، ٢٩١ ج ٢٢
الأحاديث في ذلك وطرقها ، حديث امرأة
ثابت بن قيس ، وحديث الربيع

٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٦ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ - ٣٤٤
ج ٣٢ احتجاج أبو محمد في « مغنيته »
ب (والمطلقات ٠٠) وبأنها فرقة بعد
الدخول في الحياة فكانت ثلاثة قروء ،
الجواب

٣٢٩ - ٣٣٣ ج ٣٢ اعتراض ابن حزم على
حديث عبد الرزاق ومعارضته خبر الربيع
وحبيبة « امرها ان تعتد » الاعتداد
يستعمل عندهم في الاعتداد بحيضة

٣٣٤ ، ٣٣٥ ج ٣٢ قد يكون أحمد ثبت
عنده في المختلعة فرجع اليها

٣٤٠ ، ٣٤١ ج ٣٢ والاعتبار يؤيد هذا
القول لأنه لا سكنى لها ٠٠٠

٣٤١ ، ٣٤٢ ج ٣٢ ان قيل هذا ينتقض
بالمطلقة آخر ثلاث تطليقات فانها تعتد ثلاث
حيض

٣٤٢ - ٣٤٤ ج ٣٢ مما يوضح هذا ان العلماء
انما يوجبون في المسبيات استبراء بحيضة
وهو اعتداد من وطء زوج يلحقه النسب
ووطؤه محترم « أتى على امرأة مجع ٠٠ »
« نهى أن يسقي الرجل ماءه ٠٠ »

٣٤٣ ، ٣٤٤ ج ٣٢ لو تحاكم الينا الكافر
هو وامراته في العدة ثم طلق امراته الزمناه
بثلاثة قروء

٣٤٧ ، ٣٤٨ ج ٣٢ مما يؤيد أن الخلع ليس
فيه الا استبراء بحيضة

١١ ج ٣٣ ، ١١٢ ج ٣٢ ، ٤٧٩ ج ٢٠
لا تنقضي العدة حتى تنقضي الثالثة لا بالطن
فيها وهو مذهب ٠٠

٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ج ٣٢ الحكمة
في أمر المطلقة بالتربص ثلاثة قروء

٣٤١ ، ٣٤٢ ج ٣٢ المطلقة آخر ثلاث
تطليقات تعتد بثلاث حيض ، فان كان من
العلماء من قال انما عليها الاستبراء بحيضة
فله وجه قوي

٣٤١ ، ٣٤٢ ج ٣٢ « أمر فاطمة بنت قيس
لما طلقها آخر ثلاث تطليقات ان تعتد »

٣٤٢ ج ٣٢ امرها ان تعتد في بيت أم
مكتوم ، ثم امرها بالانتقال الى بيت أم شريك
٣٤١ ج ٣٢ أم الولد تعتد بعد وفاة زوجها
بحيضة عند أكثر الفقهاء

١١١ ، ١١٢ ، ٣٣٣ ج ٣٢ اذا اعتقت
اعتدت بحيضة

١٠١ ، ١١١ ، ٢٩٢ ، ٣٢١ - ٣٢٣ ،
٣٢٧ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٢٩٠

ج ٣٢ ، ١٠ ج ٣٣ ثبت بدلالة الكتاب
وصريح السنة وعن أكابر الصحابة وغير
واحد من السلف ان المختلعة ليس عليها
الا استبراء بحيضة لا عدة كعدة المطلقة وهو
احدى الروايتين عن أحمد ٠٠ وقول عثمان
وابن عباس وابن عمر في آخر قوله ٠٠ ،
وهو الصحيح ٠ ما روى عن بعض الصحابة
أنها تعتد بثلاث لا يصح

٣٤٨ ، ٣٤٩ ج ٣٢ ان قيل في حديث طليحة ان عمر قال أيما امرأة نكحت في عدتها فان لم يدخل بها الثاني أتمت عدة زوجها وان دخل بها أتمت بقية عدتها للأول ثم اعتدت للثاني ، وكذلك قال علي

٣٤٩ ، ٣٥٠ ج ٣٢ ان قيل قد اختلف عمر وعلي هل تباح للثاني ولو كان وطء الثاني كوطء الشبهة لم يمنع الأول ان يتزوجها

٣٣٦ ، ١١١ ، ١٧٦ ج ٣٢ **الفرقة باختلاف الدين** - كاسلام امرأة الكافر - انما يوجب استبراء بحيضة ، وهي فسخ ليست طلاقا

(٤) من فارقتها حيا ولم تحض لصفر

أو اياس

٧ ج ٣٣ ، ١٩ ، ٢٠ ج ٢٤ من لا تحيض والآيسة عدتها ثلاثة أشهر ، لا تعتد بقروء ولا بحمل

٢٠ ، ٢١ ج ٣٤ تزوج امرأة ولها عنده أربع سنين لم تحض وقبل زواجها كذلك فطلقها ثلاثا تعتد عدة الآيسات

٢١ ج ٣٤ ، ٢٤٠ ج ١٩ نزاع العلماء في الاياس ، اذا انقطع دمها ويثبت من ان يعود فقد يثبت من المحيض ولو كانت بنت أربعين ، ثم اذا تربصت وعاد الدم تبين أنها لم تكن آيسة ، وان عاودها بعد الأشهر الثلاثة فهو كما لو عاود غيرها من الآيسات والمستريبات

١٩ ج ٣٤ الاياس لا يثبت بقول المرأة

(٥) من ارتفع حيضها ولم تدرس سببه

٢٠ ج ٣٤ المستريبة التي لا تدري ما رفع

حيضها هل هو ارتفاع اياس أو ارتفاع لعارض ثم يعود كالمرض والرضاع ٢١ ، ٢٣ ، ١٩ ج ٣٤ من ارتفع لعارض كالمرض والرضاع تنتظر زواله وتحيض باتفاق العلماء

٢٢ ، ٢٤ ج ٣٤ فسخ الحاكم نكاحها عقب الولادة ٠٠ وبعد ثلاثة شهور رغب فيها من يتزوجها : تبقى في العدة حتى تحيض ثلاث حيض ، وان تأخر ذلك الى انقضاء عدة الرضاع ، ان أحببت ان تسترضع لابنتها لتحيض أو تشرب ما تحيض به فلها ذلك

٢١ ، ٢٣ ، ٢٠ ، ١٩ ج ٣٤ ومتى ارتفع لا تدري ما رفعه أجلت سنة فان لم تحض فيها زوجت في أصح قولي العلماء ، وهو مذهب مالك وأحمد في المنصوص عنه وقول للشافعي . ومذهب أبي حنيفة والشافعي في الجديد تمكث حتى تطعن في سن الاياس - تمام خمسين أو ستين سنة - فتعتد عدة الآيسات ، هذا القول ضعيف جدا مع ما فيه من الضرر العظيم

٢٤٠ ج ١٩ اذا عاودها الدم ٠٠

٢٢ ، ٢٣ ج ٣٤ كانت تحيض وهي بكر فلما تزوجت ولدت ستة أولاد ولم تحض وفارقها وهي مرضع واقامت نصف سنة ولم تحض فزوجها حاكم وبلغ قاضيا آخر فضرب الزوج مائة وطلق عليه ٠٠

٢٤ ج ٣٤ شابة كانت عادتيا ان تحيض فشربت دواء فانقطع عنها الدم ثم طلقت : ان كانت تعلم ان الدم ٠٠ يأتيها فيما بعد فعدها ثلاث حيض ، وان كان يمكن ان يعود وأن لا يعود فانها تتربص سنة

١٩ ج ٣٤ اذا طعنت في سن الاياس لم تحتج الى تأجيل

١٠٥ ج ٣٢ اذا أقر أنه طلق امرأته من مدة تزيد على المدة الشرعية وكان فاسقا أو مجهولا لم يقبل قوله في إسقاط العدة ، وإن كان عدلا وقد أخبرها لما قدم أنه طلق من مدة كذا : فهل تعتد من حين بلغها الخبر اذا لم تقم بذلك بينة أو من حين الطلاق

(٦) امرأة المفقود

٥٧٦ - ٥٨٣ ج ٢٠ ، ٤٨ ج ٣٠ امرأة المفقود لما أجلها عمر أربع سنين أمرها ان تتزوج بعد ذلك ثم لما قدم المفقود خيره بين امرأته ومهرها ، اتبعه فيه أحمد وغيره ، من خالف عمر لم يكن عنده من الخبرة بالقياس ما عند عمر ...

٥٧٨ ج ٢٠ ان قيل المفقود المنقطع خبره تبقى امرأته الى ان يعلم خبره ... فهذا لم تأت الشريعة بمثله

فصل

٢٨ ، ٢٩ ج ٣٤ تنقضى عدة المتوفي عنها بمضي أربعة أشهر وعشر من حين الموت وان لم تحد

٣٤٠ ، ٣٣٥ ، ٣٥١ ، ١١٠ ، ١١١ / ٣٤٨ ج ٣٢ اذا مضت السنة بأن المختلعة انما عليها اعتداد بحيضة - الذي هو استبراء - فالموطوءة بشبهة والمزني بها أولى بذلك ، وهو احدي الروايتين / لثلا يختلط ماء الواطئ الثاني بماء الزاني

٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ ج ٣٢ والمنكوحاة نكاحا فاسدا أولى من المختلعة ..

٣٤٩ ج ٣٢ لو وطئت امرأته بشبهة لم يزل نكاحه ويعتزلها حتى تعتد

٣٨٠ ج ٢٠ ، ٣٤٤ - ٣٥٢ ج ٣٢ ، ١٩ ، ٢٠ ج ٢٤ تداخل العدتين وطئت بشبهة أو تزوجت في عدتها : مذهب مالك أنهما لا يتداخلان بل تعتد لكل واحد منهما وهو المأثور عن عمر وعلي وهو مذهب الشافعي وأحمد ، أبو حنيفة لا يوجب الا عدة واحدة من الثاني وتدخل فيها بقية عدة الأول ، حججهم

١٩ ، ٢٠ ج ٣٤ طلقها في ٢٨ ربيع الأول وجاءها دم الحيض مرة ثم تزوجت في ٢٣ جمادى الآخرة من السنة وادعت انها حاضت ثلاث حيض فلما علم الزوج الثاني طلقها في العشر من شعبان من السنة وادعت أنها آيسة : عليها عدتان : عدة للأول وعدة من وطء الثاني ونكاحه فاسد لا يحتاج الى طلاق ، فاذا لم تحض المرأة فتعتد العدتين بالشهور ستة أشهر بعد فراق الثاني اذا كانت آيسة ، وان كانت مستريبة كان سنة وثلاثة أشهر ...

٢٦ ج ٣٤ تزوجها من ثلاث سنين وذكرت انها لما تزوجت لم تحض الا حيضتين وكان قد طلقها ثانيا على هذا العقد المذكور : ان صدقها في كونها تزوجت قبل الحيضة الثالثة فالنكاح باطل ، وعليه ان يفارقها ، وعليها اكمال عدة الأول ثم تعتد من وطء الثاني ، ثم تزوج من شاءت فان كانت حاضت قبل ان يطأها الثاني فقد انقضت عدة الأول

٢٧ ، ٢٩ ج ٣٤ تجتنب الزينة والطيب في بدنها وثيابها

٢٧ ، ٢٩ ج ٣٤ ويجوز لها ان تأكل كلما اباحه الله كالفاكهة واللحم - لحم الذكر والأنثى - وتشرب ما يباح من الأشربة وتشم الفاكهة

٢٧ ج ٣٤ ويجوز ان تلبس ثياب القطن والكثان وغير ذلك مما اباحه الله ، وليس عليها ان تصنع ثيابا بيضا أو غير بيض للعدة ، بل يجوز لها لبس المقفص

٢٧ ج ٣٤ لا تلبس الأحمر الصافي والأزرق الصافي

٢٧ ج ٣٤ ولا تلبس الحلبي : مثل الأسورة والخلاخل والقلائد ولا تختضب بحناء ولا غيره

٢٧ ج ٣٤ ولا يحرم عليها شغل من الأشغال المباحة كالطريز والخياطة والغزل وغير ذلك مما تفعله النساء

٢٨ ج ٣٤ ويجوز لها سائر ما يباح لها في غير العدة مثل كلام من تحتاج الى كلامه من الرجال اذا كانت متسترة وغير ذلك

فصل

٢٨ ، ٢٧ ج ٣٤ المتوفي عنها تعتد في بيتها ٢٧ ج ٣٤ وتلزم منزلها فلا تخرج بالنهار الا لحاجة ولا بالليل الا لضرورة

٢٨ ج ٣٤ ان خرجت لأمر يحتاج اليه ولم تبت الا فيه فلا شيء عليها

٢٩ ج ٣٤ قعدت في عدته أربعين يوما ولم تقدر مخالفة السلطان فسافرت الى القاهرة :

١١١ ج ٣٣ اذا نكح حاملا من الزوج الأول وجب التفريق بينهما حتى تقضى العدة من الأول بالوضع ، والعدة من الثاني فيها خلاف : ان كان يعلم ان النكاح محرم فالصحيح أنه لا بد من ذلك ، وان كان يعتقد صحة النكاح فلا بد ان تعتد من وطء الثاني

١٤ ج ٣٤ لا تحسب العدة الا من حين ترك الوطء

٣٤٩ - ٣٥٣ ، ٧٦ ج ٣٢ هل يجوز للثاني ان ينكحها في عدتها منه ، وكذلك الواطيء بشبهة ومن فكحها نكاحا فاسدا ، ولأحمد في هذا الأصل روايتان

٣٥٠ ج ٣٢ له ان ينكح المختلعة في عدتها منه

٣٥٢ ج ٣٢ لو وضعت ولدا بعد اعتدائها من الأول وامكن كونه منهما عرض على القافة

٧٩ ج ٣٣ من طلقها الثانية أو الثالثة بنت على عدتها ولم تستأنف

٢٨ ج ٣٤ لا يحل لأزواجه ان يتزوجن بغيره أبدا لا في العدة ولا في غيرها بخلاف غيرهن ، وعلى المسلمين احترامهن ...

فصل

الاحداد

١٣٨ ، ١٣٩ ج ٢٤ ثلاثة أيام يجوز فيها ما كان محظور الجنس

٩٠ ج ٣٢ ، ١٣٩ ج ٢٤ « لا يحل لامرأة ... ان تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج ... »

ان كان قد بقي من عدة الوفاة شيء فليتمه في بيتها

٢٩ ج ٣٤ ليس لها ان تسافر في العدة من الوفاة الى الحج في مذهب الأئمة الأربعة ٢٩ ج ٣٤ وتجتمع بمن يجوز لها الاجتماع به في غير العدة

٢٨ ج ٣٤ ان خرجت لغير حاجة وباتت في غير منزلها لغير حاجة أو تركت الاحداد فلتستغفر وتتوب ولا اعادة عليها

باب الاستبراء

٣٠ ج ٣٤ ، ٣٨٠ ج ٣١ اذا اشترى جارية لم يحل له وطؤها قبل استبرائها باتفاق الأئمة

٣٤٢ - ٣٤٤ ج ٣٢ لا يحل لأحد ان يطأ المسبية قبل استبرائها باتفاق المسلمين

٣٤٢ - ٣٤٤ ج ٣٢ ، ٢٥٥ ج ١٩ ، ٣٧٨ ج ٣١ ، ٦٨ - ٧٠ ج ٣٤ « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فسلا يسقي ماءه زرع غيره » « أتى على امرأة محج على باب فسطاط .. »

٢٥٥ ج ١٩ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ج ٣٢ ، ٧٠ ، ٧١ ج ٣٤ « لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ » قاله في رقيق السبي ، ولم يقل مثل ذلك فيما ملك بارث أو شراء أو غيره

٣٣٩ ج ٣٢ الاماء اللاتي يبعن على عهده لم يكن يوطئن في العادة ...

٢٥٥ ج ١٩ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ج ٣٢ ، ٧٠ ، ٧١ ج ٣٤ الواجب انه ان كانت توطأ لم يحل وطؤها حتى تستبرأ لثلا يسقي الرجل ماءه زرع غيره ، وان علم أنه لم يكن سيدها يطؤها : اما لكونها بكرا أو لكون السيد امرأة أو صغيرا أو قال - وهو صادق - لم أكن أطاها لم يكن لتحريمها وجه

٣٤٥ ج ٣٢ لا يوجبون الاستبراء اذا اعتقها وتزوجها اذا لم يكن البائع قد وطأها ويوجبونه اذا لم يعتقها

٣٤٥ ج ٣٢ ، ٣٠ ج ٣٤ ، ٧١ ج ٣٤ لا يجوز في احد قولي العلماء ان يبيعها الواطء حتى يستبرأها ، لو اشترى جارية وباعها قبل ان يستبرأها لم يكن على المشتري الثاني الا استبراء واحد

٣٤٥ ج ٣٢ لو اشترى أمة قد اشترك في وطنها جماعة فهل عليها استبراء واحد أو تستبرؤ لكل من الشريكين استبراء اذا كانت في ملكهما

٣٤٥ ج ٣٢ اذا باعها لغيرها فلا يجب على المشتري الا استبراء واحد

٣٣٨ ، ٣٧٩ ج ٣٢ ، ٢٥٥ ج ١٩ « لا توطؤ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة »

٣٣٨ ، ٣٣٩ ج ٣٢ ليس في الحديث ايجاب استبراء على من لا تحيض ، ايجابه بعيد عن القياس ، اضطرب القائلون به على أقوال

كتاب الرضاع

٥٠ ج ٣٤ اذا وطأها زوج ثم تاب لها لبن
نشر الحرمة

٣٦ - ٤١ ، ٤٦ ، ٤٨ ج ٣٤ المحرمات
بالرضاع

٣١ ، ٣٢ ، ٣٦ ، ٤٩ ، ٤٦ ج ٣٤ « يحرم
من الرضاع ما يحرم من النسب »

٣١ ، ٣٢ ، ٣٦ ، ٤٩ ، ٤٦ ج ٣٤ ، يحرم
من الرضاع ما يحرم من الولادة »

٣٧ - ٤١ ج ٣٤ قد استثنى بعض الفقهاء
المستأخرين من هذا العموم صورتين
وبعضهم أكثر ، وهو خطأ ايضاحه (١)

٣٥ ، ٤٢ - ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٣٧ ،
٣١ ج ٣٤ الرضاع المحرم فيه ثلاثة اقوال
هي ثلاث روايات عن أحمد (١) يحرم قليله
وكثيره وهو مذهب مالك وأبي حنيفة ،
واحتجوا بـ ٥٠٠ (٢) لا تحرم الرضعة
والرضعتان ويحرم ما فوق ذلك ، وهو
مذهب طائفة منهم أبو ثور وغيره واحتجوا
بـ « لا تحرم الرضعة والرضعتان
و « المصة والمصتان » و « الاملاجة
والاملاجتان »

٤٢ ، ٣٥ ، ٤٢ - ٤٤ ، ٥٩ ج ٣٤ ولم
يحتجوا بحديث عائشة قالوا ٥٠٠
(٣) لا يحرم الا خمس رضعات ، وهذا
مذهب الشافعي وظاهر مذهب أحمد

(١) ويأتى في التمثيل بابى المرتضع
ص ٣٣٦

واحتجوا بـ « ان مما نزل من القرآن عشر
رضعات ٥٠٠ » وجه الدلالة منه وبـ « أرضعيه
خمس رضعات ٥٠٠ » وأجابوا عن حجج
أولئك ٥٠٠

٤٥ - ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ،
٦١ ، ٣١ ، ٦٣ ، ٤٤ ، ٣٩ ج ٣٤ الرضاع
المحرم ما كان في الحولين قبل الفطام ،
وما كان بعد تمام الرضاعة فليس منها
٥٩ ، ٦٠ ج ٣٤ « انما الرضاعة من المجاعة »
٥٩ ، ٦٠ ج ٣٤ « لا يحرم من الرضاع
الا ما فتق الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام »
« ان ابني مات في الثدي »

٣٩ ج ٣٤ فيمن رضع قريبا من الحولين
نزاع ٥٠

٣٩ ، ٦٣ ، ٤٤ / ٥٩ ، ٦٠ ج ٣٤ رضاع
الكبير لا يحرم عند جمهور العلماء الأئمة
الأربعة وغيرهم / واحتجوا بـ ٥٠

٦٠ ج ٣٤ ، ٣٣٩ ج ١٣ وذهب طائفة
من السلف والخلف الى ان رضاع الكبير
يحرم ، واحتجوا بـ « ان سالما ٥٠٠٠
أرضعيه خمس رضعات » عائشة رأت
الفرق بين أن يقصد رضاعة أو تغذية :
فجوزت الأول عند الحاجة الى جعله ذا محرم ،
وهو متوجه

٥٥ ج ٣٤ لعب مع امرأته فوضع من لبنها :
لا يحرمها في مذهب الأربعة

٥٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ج ٣٤ الرضعة ليست هي
الشبعة بل اذا أخذ الثدي ثم تركه في زمن
واحد فهي رضعة ، وان تركه بغير اختياره
ثم عاد قريبا ففيه نزاع ، قد ترضعه بالغداة
ثم بالعشي ويكون في كل نوبة رضعات كثيرة

٤٥ ، ٦٢ ج ٣٤ اذا شك هل دخل اللبن في جوف الصبي أولم يحصل فلا تحريم وان علم انه حصل في فمه

٥٥ ج ٣٤ السعوط ، الوجور ، أكثر العلماء على أن الوجور يحرم وهو أشهر الروايتين عن أحمد ، وكذلك يحرم السعوط في إحدى الروايتين ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك ، وللشافعي القولان

٥٥ ج ٣٤ اذا غسل عينيه بلبن امرأته يجوز ولا تحرم بذلك لوجهين ..

٥٠ ج ٣٤ لو قدر أن اللبن تاب لامرأة لم تتزوج فهل ينشر الحرمة

٣٨ ، ٥٧ ، ٤٩ ج ٣٤ الرضاع ينشر الحرمة من الجهات الثلاث

٣١ ، ٣٧ ، ٥٠ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٤٥ / ١٣٦ ج ٣٤ اذا ارتضع الطفل أو الطفلة من امرأة خمس رضعات في الحولين قبل الفطام صار ولدها من الرضاعة باتفاق الأئمة / في التحريم والحرمة

٣١ ، ٣٧ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٧ ، ٧٦ ج ٣٤ وصار الرجل الذي در هذا اللبن بوطئه أبا لهذا المرتضع من الرضاعة باتفاق الأئمة المشهورين

٣٧ ، ٥٦ ، ٣٤ ج ٣٤ وأبو الرجل وأمهاته : أجداده وجداته فلا يتزوج بأجداده وجداته ٣٧ ، ٤٩ ، ٥٦ - ٥٨ ، ٣٢ ، ٣٤ ج ٣٤ وجميع أولاد الرجل - قبل الرضاع وبعده - منها ومن غيرها ، وكذلك أولاده من الرضاع أخوة له

٤٨ ، ٤٠ ، ٣٢ ج ٣٤ رجل له امرأتان ارضعت أحدهما طفلاً والأخرى طفلة لا يجوز أن يتزوج أحدهما الآخر ، وإذا تزوجها فرق بينهما

٣٧ ، ٣٣ ، ٣٥ ج ٣٤ وإذا كان أولاده أخوته كان أولاد أولاده أولاد أخوته فلا يجوز للرضيع أن يتزوج أحداً من أولاد أخوته ولا من أولادهم

٥٧ ، ٣٣ ، ٧٦ ، ٣٧ ج ٣٤ وأخوة الرجل أعمامه وعماته ، وهن حرام عليه

٥٧ ، ٣٣ ، ٧٦ ، ٣٨ ، ٥٣ ، ٧٦ ج ٣٤ وكذلك أولاد هذا المرتضع وأولاد أولاده يحرمون على أجداده وجداته وأخوته وأخواته وأعمامه وعماته وأخواله وخالاته من الرضاع ٣٢ - ٣٥ ، ٣٧ ، ٤٥ - ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ج ٣٤ وأقارب المرأة - من هذا الرجل ومن غيره - أقارب للمرتضع من الرضاعة - سواء وجدوا قبل الرضاع أو بعده - أولادها - ولو من الرضاعة - أخوته ، وأولاد أولادها أولاد أخوته وأبائها وأمهاتها أجداده وجداته ، وأخوتها وأخواتها أخواله وخالاته ، وكل هؤلاء حرام عليه

٥٨ ، ٣٤ ج ٣٤ لو تراضع طفلان فرضع هذا أم هذا ورضعت هذه أم هذا حرم على كل واحد منهم أن يتزوج أولاد مرضعته.

٣٨ ، ٤٥ ج ٣٤ وإذا كان المرتضع ابناً للمرأة فأولاده وأولاد أولاده أولادها ، ويحرم على أولاده ما يحرم على الأولاد من النسب

٥٠ ج ٣٤ فإذا ارتضعت طفلة خمس رضعات صارت بنتها وابن بنتها ابن أختها وهي خالته ، سواء كان الارتضاع مع الطفل أو لم يكن

٣٣ ، ٣٧ ج ٣٤ بنات عمه وبنات عماته وبنات أخواله وبنات خالاته من الرضاع حلال

٤٩ ، ٥٠ ، ٤٧ ، ٤٥ ج ٣٤ إذا كان الخاطب لم يرتضع من أم المخطوبة ولا هي رضعت من أمه جاز أن يتزوج أحدهما الآخر وإن كان أخوته رضعوا من أمها وأخوتها رضعوا من أمه بمنزلة أخت أخيه من أبيه

٥٨ ، ٣٣ - ٣٥ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٤٨ -

٥١ ، ٥٣ ، ٥٨ ، ٦١ / ٣٣ ، ٣٤ ج ٣٤

وأما أبو المرتضع من النسب وأمهاته وأخوته وأخواته من النسب والرضاع - غير رضاع هذه المرضعة - فهم أجنب من أبيه وأمه وأخوته من الرضاع : فيجوز للمرتضع أن يتزوج أخوه من الرضاعة بأمه من النسب ، ويجوز لأخيه من النسب أن يتزوج أخته من الرضاعة ، ويجوز لأخوته من الرضاع أن يتزوجوا أخوته من النسب - سواء في ذلك التي رضعت مع الطفل أو غيرها

٣٨ - ٤١ ج ٣٤ يقول بعض الناس يحرم في النسب على أخي أن يتزوج أمي ولا يحرم مثل هذا في الرضاع . وهذا غلط ، إيضاحه ٤٠ ج ٣٤ المشهور عند الأئمة تحريم منكوحة أبيه من الرضاع ، وفيها نزاع لكونها من المحرمات بالصهر

٥٧٩ ج ٢٠ إذا أفسد نكاح امرأته برضاع رجع بالمسمى

٥٧٨ ، ٥٧٩ ج ٢٠ خروج البضع من ملك الزوج متقوم عند الأكثرين ، وهو مضمون بالمسمى

٥٢ ج ٣٤ إذا كانت الأم معروفة بالصدق وذكرت أنها أرضعته خمس رضعات قبل قولها ، وفرق بينهما في أصح القولين

٥٢ ج ٣٤ وإذا شك في صدقها أو في عدد الرضعات فهو من الشبهات ، ولا يحكم بالتفريق بينهما إلا بحجة ، وإذا رجعت عن الشهادة قبل التزويج لم تحرم الزوجة ، لكن إن عرف أنها كاذبة في رجوعها وأنها رجعت لأنه دخل عليها حتى كتبت الشهادة لم يحل التزويج

٥٣ ج ٣٤ إذا كان الرجل معروفا بالصدق وهو خبير بما ذكر وأخبر أنها رضعت من أم الزوج خمس رضعات في الحولين رجع إلى قوله

باب النفقات

نفقة الزوجة

٧٦ / ٧٣ ج ٣٤ المزوجة نفقتها واجبة من غير صداقها / وإن لم يكن هناك حمل

٧٤ ج ٣٢ تزوج هذا أخت هذا وهذا أخت هذا وكلما أنفق هذا أنفق هذا وإذا ظلمها هذا ظلمها هذا

٨٣ ج ٣٤ إذا كان الرجل ينفق على امرأته بالمعروف - كما جرت عادة مثله لمثلها - فلا يحتاج إلى تقدير حاكم ، تقديره يكون عند تنازعهما فيها

٣٥٠ ج ٣٥ أحمد لا يقدر طعام المرأة والمملوك والأطعمة الواجبة مطلقا ولا غير الأطعمة مما وجب مطلقا ، هذا القول هو الصواب . . .

٨٣ - ٨٩ ج ٣٤ ، ٢٨ ج ١٠ ما يجب من نفقة الزوجة وكسوتها مرجعه الى العرف : نوعا وقدره وصفة . وان كان ذلك يتنوع بتنوع حالهما من اليسار والاعسار والزمان - كالأشتاء والصيف والليل والنهار - والمكان فيطعمهما في كل بلد ما هو عادة أهله ، أدلته

٨٦ ج ٣٤ الكفاية بالمعروف تتنوع بحال الزوجة في حاجتها وتنوع الزمان والمكان ، وتنوع حال الزوج في يساره واعساره ، ليست كسوة القصيرة الضئيلة ككسوة الطويلة الجسيمة ، ولا كسوة الشتاء ككسوة الصيف ، ولا كفاية طعامه كطعامه ولا طعام البلاد الحارة كالباردة ، ولا المعروف في بلاد التمر والشعير كالمعروف في بلاد الفاكهة والخمير

٨٣ ، ٨٦ ج ٣٤ ، ١٨٢ ج ١٠ « خلدني ما يكفيك وولدك بالمعروف »

٨٦ ، ٨٧ ج ٣٤ « لهن عليكم رزقهن » ، ٨٦ ج ٣٤ « ان تطعمها اذا طعمت » ، ٨٥ ج ٣٤ وليست النفقة والكسوة مقدرة بالشرع . .

٨٦ ، ٨٧ ج ٣٤ في الزوجة تارة يذكر أنه يجب الرزق والكسوة بالمعروف ، وتارة يأمر بمواساتهم بالنفس ، فمن العلماء من جعل المعروف هو الواجب والمواساة

مستحبة ، وقد يقال أحدهما تفسير للآخر ١٦٨ ج ٣٢ اذا كان للسكن ويصلح لسكنى الفقير وهو عاجز عن غيره فليس لها ان تفسخ

٢٧٠ ج ٣٢ العدل في النفقة والكسوة هو السنة أيضا

فصل

٣٤٠ ج ٣٢ ، ٧٣ ج ٣٤ الرجعية لها النفقة والسكنى في زمن العدة ٣٤١ ج ٣٢ التي فورقت بغير طلاق ليس لها نفقة ولا سكنى

٩٩ / ٧٥ ، ٧٣ ج ٣٤ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٨٩ ج ٣٣ المطلقة ثلاثا لا نفقة لها ولا سكنى « ليس لك نفقة ولا سكنى »

٧٢ ج ٣٤ اذا كانت حاملا منه وهي مطلقة استجقت نفقتها وكسوتها بالمعروف

٧٣ - ٧٥ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ٧٢ ج ٣٤ للعلماء هنا ثلاثة أقوال (١) ان هذه نفقة زوجة معتدة : لا فرق بين ان تكون حاملا أو حائلا ، من قال به (٢) ينفق عليها نفقة زوجة لأجل الحمل . . . هذا القول متناقض

٧٣ ج ٣٤ هؤلاء يقولون هل وجبت النفقة للحمل أو لها من أجله . . . (٣) - وهو الصحيح - ان النفقة تجب للحمل ولها من أجل الحمل : نفقة عليه لكونه أباه لا عليها لكونها زوجة من قال به

٣٦١ ، ٣٦٢ ج ٣٢ وانها من جنس نفقة الأقارب كأجرة الرضاع لا من جنس نفقة الزوجات

٧٤ ج. ٣٤ على هذا لو لم تكن زوجة بل كانت حاملا بوطء شبهة يلحقه نسبه او كانت حاملا منه وقد اعتقها وجبت عليه نفقة الحمل ، كما تجب عليه نفقة الارضاع ٧٤ ج. ٣٤ ولو كان الحمل لغيره كما لو وطء امة غيره بنكاح أو شبهة أو ارث فليس على الواطئ شيء وان كان زوجا ٧٤ ج. ٣٤ ولو تزوج عبد حرة فحملت لم تجب النفقة على أبيه العبد ولا أجرة ارضاعه ٧٤ ، ٧٥ ج. ٣٤ لو كانت الحامل امة والولد حر - كالمغرور - انفق على الحامل والمرضعة

٣٦١ ج. ٣٢ اذا الملقها ثلاثا وأبرأته من حقوق الزوجية قبل علمها بالحمل لم تدخل نفقة الحمل

٣٦١ ، ٣٦٢ ج. ٣٢ ولو علمت بالحمل وأبرأته من حقوق الزوجية فقط لم تدخل في ذلك نفقة الحمل

٩٨ ج. ٣٤ اذا القت سقطا سقطت به النفقة، وسواء كان قد نفخ فيه الروح أولا اذا تبين فيه خلق الانبسان ، فان لم يتبين ففيه نزاع ٧٥ ، ٦٦ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ج. ٣٤ البائن لها أجرة الرضاع باتفاق العلماء

٧٦ ج. ٣٤ حيث كانت ناشزا عاصية له فيما يجب له عليها (١) فلا نفقة لها ولا كسوة، وكذلك اذا طلب منها أن تسافر معه فلم تفعل

٢٧٦ ج. ٣٢ اذا امتنعت من تمكينه الا مع ترك الصلاة فلا نفقة لها

(١) وتقدمت أمثلة النشوز

٩٥ ج. ٣٤ أو كان التخلّف عن السفر يمكنها ٨٩ ج. ٣٤ اذا تنازع الزوجان فمتى اعترفت أنه يطعمها اذا أكل ويكسوها اذا اكتسبى - وذلك هو المعروف لها في بلدها - فلا حق لها سواء ، وان أنكرت ذلك أمره الحاكم ان ينفق بالمعروف

٧٦ - ٨٢ ج. ٣٤ اذا تنازعا في قبضها رجع الى العرف والعادة فان كانت العادة ان الرجل ينفق على المرأة في بيته ويكسوها وادعت أنه لم يفعل ذلك فالقول قوله مع يمينه وهو الصواب لأوجه

٩٦ ج. ٣٤ اذا تسلم المرأة التسليم الشرعي وهو وأبوه أو نحوهما يطعمها كما جرت به العادة لم يكن للأب ولا لها ان تدعي بالنفقة

٨٠ ج. ٣٤ لو أخذت المرأة نفقتها من ماله بالمعروف وادعت أنه لم يعطها نفقة قبل قولها في هذه الصورة

٨١ ج. ٤٣ لو كان الزوج مسافرا عنها مدة وهي مقيمة في بيت أبيها وادعت أنه لم يترك لها نفقة ولا أرسل اليها نفقة فالقول قولها مع يمينها

٣٢٣ ، ٣٢٤ ج. ٣١ المتوفي عنها الحامل هل تستحق نفقة لاجل الحمل على ثلاثة أقوال

٨٧ ج. ٣٤ الواجب هو الرزق والكسوة بالمعروف : في النوع ، والقدر ، وصفة الانفاق

٨٧ ، ٨٩ ، ٨٣ ج. ٣٤ - « النوع » - لا يتعين ان يعطيها مكيلا كالبر ولا موزونا كالخبز ولا ثمن ذلك كالدراهم ، من أمثلة الكفاية في النوع

٨٨ ، ٨٩ ، ٧٩ ، ٨٣ ج ٣٤ - « القدر » -

لا يتعين مقدار مطرد بل تتنوع المقادير بتنوع الأوقات

٨٨ ، ٨٩ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٩٦ ، ٩٧

ج ٣٤ - « الصفة » - قيل الواجب قمليكها

النفقة والكسوة وقيل لا يجب التمليك

- وهو العداوة - من عرف المسلمين في ذلك

٨٠ ج ٣٤ وله ولاية الانفاق عليها كماله

الولاية على الانفاق على رقيقه

٩٦ ج ٣٤ من كلف الزوج أن يسلم الى

أبيها دراهم ليشترى لها بها ما يطعمها في

كل يوم فقد خرج عن السنة

٩٦ ج ٣٤ من توهم ان النفقة حق لها

كالدين فلا بد أن يقبضه الولي وهو لم

يأذن فيها كان مخطئا من وجوه

٩٧ ج ٣٤ ولا يقال انه لم يأمن الزوج

على النفقة

٨٨ ، ٨٩ ج ٣٤ وليس للحاكم ان يأمر

بدراهم مقدرة مطلقا أو بحب مقدر مطلقا .

يأمر بالمعروف الذي يليق بهما

٨٩ ، ٩٤ ج ٣٤ لا تسقط بمضي الزمان

عند الجمهور

٩٥ ج ٣٤ اذا ادعى الابن صداق أمه

وكسوتها الماضية فعلى الأب ان يوفيه

ما يستحقه

فصل

٩٣ ، ٩٧ ، ٩١ ج ٣٤ اذا عرضت المرأة

عليه فبذل له تسليمها وهي ممن يوطؤ

مثلها وجبت عليه نفقتها

٩٨ ج ٣٤ له سبع سنين لم ينتفع بها

لأجل مرضها : تستحق النفقة

٩٣ ، ٩١ ج ٣٤ ، ١٦ ج ٣٣ ، ٥٧ ، ٥٨

ج ٣٠ اذا تعذرت النفقة من جهته كان لها

المطالبة بالفسخ اذا كان محجورا عليها

على وجهين

٥٧ ، ٥٨ ج ٣٠ ، ٩١ ج ٣٤ الفسخ

للعسار جائز في مذهب الثلاثة ، الحاكم

ليس فاسخا ، اذا كان هو الفاسخ

فلا يحتاج فسخه الى حكم حاكم فيه ، ان

فسخت هي ففيه نزاع

٩١ ج ٣٤ اذا لم يفسخ الحاكم وشهد لها

أنه قد مات وتزوجت لأجل ذلك ولم يمت

فالنكاح باطل . .

٢٤٥ ج ٢٩ ، ٣٧١ - ٣٧٥ ج ٣٠ اذا

كان سبب الاستحقاق ظاهرا لم يحتج الى

اذن حاكم كنفقة المرأة على زوجها

« خذى ما يكفيك . . »

٩٤ ، ٩٧ ج ٣٤ اذا كان موسرا وامتنع

عن الانفاق فطلبت من القاضي ان يأمرها

بالاستدانة فأمرها رجعت عليه

١٠١ ج ٣٤ تطعم من بيت زوجها بالمعروف

مثل الخبز والبطيخ والفاكهة مما جرت

العادة باطعامه

باب نفقة الأقارب والماليك

١٨٥ ج ٢٩ الواجبات في المال أربعة . . .

وصلة الأرحام

٣٦٧ ج ٢٨ نفقة الرجل على نفسه وأهله

فرض عين ، وهي مقدمة على غير ذلك

« عندي دينار . . »

١٠١ ، ١٠٢ ج ٣٤ على الولد الموسر ان
ينفق على أبيه وزوجة أبيه واخوته الصغار،
ان لم يفعل كان عاقا

١٠٢ ج ٣٤ اذا كان الولد موسرا وابوه
محتاجا فعليه ان يعطيه تمام كفايته ، وكذلك
اخوته اذا كانوا عاجزين عن الكسب ،
ولا يبيح ان يأخذ من ماله ما يحتاجه بغير اذنه
١٠٦ ، ١٠٨ ج ٣٤ نفقة الولد على أبيه
بعد فطامه دل عليها النص تنبيها

٩٥ ج ٣٤ ، ٣٧١ ج ٣٠ اذا كان الابن
محتاجا عاجزا عن الكسوة فعلى الاب اذا كان
موسرا ان ينفق عليه وعلى زوجته وأولاده
الصغار المحتاجين والعاجزين عن الكسب
١٠٤ ج ٣٤ عليه نفقة ولده بالمعروف اذا كان
الولد فقيرا عاجزا عن الكسب والوالد
موسرا ، واذا لم يمكن الاتفاق على الولد
الا باجارة ما هو متعطل في عقاره وبعمارة
ما يمكن عمارته منه ، او يمكن الولد من
ان يؤجر ويعمر ما ينفق منه على نفسه فعلى
الوالد ذلك

٣٧١ ج ٣٠ للولد ان يأخذ نفقته بدون
اذن والده . . .

١٠٧ ج ٣٤ ان كان الجد عاجزا عن نفقة
ابن ابنه لم تجب عليه نفقته

ج اذا كان الوالد محتاجا الى صلة
واثم مستغنية قدم الاب

٣٥٠ ج ١٥ وجوب الصلة والنفقة وغيرها
لذوي الارحام الذين لا يرثون بفرض
ولا تعصيب ، ام مسطح بنت خالة أبي بكر

١٠٧ ج ٣٤ اذا كان المال لا يتسع للأقارب
والأباعد فان نفقة القريب واجبة عليه
فلا يعطى البعيد ما يضر بالقريب

١٠٠ ج ٣٤ ولد الزنا يتيم ينفق عليه
المسلمون

١٠٣ ج ٣٤ اذا اختلفا في يسار الاب ولم
يعرف له مال فالقول قوله مع يمينه

١٠٤ ، ١٣٤ ج ٣٤ حكم له حاكم فغيبته
عنه أمه : ليس لها ان تطالبه بالنفقة
المفروضة ولا بما أنفقوه عليه في هذه الحالة
١٠٧ ج ٣٤ ومن حضنته ولم تكن
الحضانة لها وطالبت بالنفقة لم يكن لها
ذلك

١١٠ ج ٣٤ اذا أخذت الولد على ان تنفق
عليه من عندها ولا ترجع الى الاب لم ترجع
عليه ، لـو أرادت ان تطالبه بالنفقة في
المستقبل فله ان يأخذ الولد منها

١٠١ ج ٣٤ تزوج امرأة ولها ولد من غيره
فشارطته على أن لا تطالبه ببعض صداقها
ما دام الصبي عنده : ليس له مطالبتها
بما أنفق على الصبي اذا كان الاتفاق بمعروف ،
سواء أنفق باذن أمه أولا

١٠٣ ج ٣٤ المدة التي كان عاجزا فيها
عن النفقة على بنيه لا نفقة عليه ولا رجوع
لمن أنفق فيها بغير اذنه

٩٣ ، ٩٤ ، ٧٧ ، ١٠٣ ج ٣٤ لم يقل أحد
من العلماء ان نفقة القرائب تثبت في الذمة
لما مضى من الزمان ، الا اذا كان قد استدان
عليه النفقة باذن حاكم أو أنفق بغير اذن
حاكم غير متبرع وطلب الرجوع بما أنفق
ففيه خلاف

٩٤ ج ٣٤ اذا حكم الحاكم باستقرارها في الذمة بمجرد الفرض لم يلزم حكمه

٩٤ ج ٣٤ ولمن أخذ منه المال بغير حق ان يرجع بما أخذ ، مذهب أبي حنيفة تسقط بمضي الزمان وان قضى بها القاضى الا ان يأذن القاضى بالاستدانة ، وذكر بعضهم في قضاء القاضى هل يصير به ديناً رايين

١٣٤ ج ٣٤ اذا كان الابن في حضنة أمه فانفقت عليه تنوى بذلك الرجوع على الأب فلها ذلك

٩٩ ج ٣٤ خلفت ثلاث بنات فاعطاهم لحميه وحماته وقال لهن روحوا بهن الى بلدكم حتى اجيء اليهن فغاب عنهم ثلاث سنين : ما انفقوه عليهم بالمعروف بنية الرجوع فلهن ذلك اذا كان ممن تلزمه نفقتهن

٩٤ ج ٣٤ لو امر القريب بالاستدانة فلم يستدان واستغنى بنفقة متبرع أو بكسبه له فهل تستقر في الذمة بهذه الصورة

٦٦ - ٦٨ ج ٣٤ على الأب النفقة - رزقها وكسوتها - وعلى الأم الارضاع

٦٣ - ٦٥ ج ٣٤ تمام الرضاعة - حولان كاملان ، وما بعده غذاء ، مبدؤ الحول ، للفقهاء هنا قولان ضعيفان

٦٦ - ٦٨ ج ٣٤ يجوز اتمام الرضاع ويجوز الفطام قبل ذلك اذا كان مصلحة ، لو أراد أحدهما الاتمام والآخر الفصال قبل ذلك فالأمر لمن أراد الاتمام

٣٤٩ ج ٣٠ الأم أحق بارضاع ابنها من غيرها ، لو طلبت الارضاع بالاجرة قدمت على المتبرعة

٢٧٣ ج ٣٢ ، ٦٦ - ٦٨ ج ٣٤ اذا امتنعت الأم عن الارضاع الا بأجرة وكان عاجزاً عنها فله ان يسترضع غيرها

٦٦ - ٦٨ ج ٣٤ اذا لم يوجد غيرها تعين عليها

٣٦٢ ج ٣٢ نفقة الارضاع من جنس نفقة الأقارب

٧٥ ، ٦٦ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ج ٣٤ البائن لها أجرة الرضاع باتفاق العلماء ، أدلة ذلك

٦٣ - ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٢ ج ٣٤ (والوالدات يرضعن أولادهن) هل هو خاص بالمطلقات أو عام ؟ لا منافاة بين القولين اذا كانت عامة دلت على انها ترضع ولدها مع انفاق الزوج عليها وتدخل نفقة الولد في نفقة الزوجية

٦٦ - ٦٨ ج ٣٤ قول القاضى لها ان تؤجر نفسها لرضاع ولدها سواء كانت مع الزوج أو مطلقة خلاف الآية

٧١ ، ٧٢ ج ٣٤ (أجورهن) رزقهن وكسوتهن بالمعروف اذا لم يكن بيدهما مسمى يرجعان اليه

٣٤٩ ج ٣٠ لم يشترط عقد ايجار ولا اذن الأب لها في الارضاع بالأجر

فصل

نفقة الرقيق

٨٧ ج ٣٤ « ٠٠ فليطعمه مما يأكل ويلبسه مما يلبس ٠٠ » للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف ٠٠ « من العلماء من جعل المعروف هو الواجب والمواساة مستحبة ، وقد يقال أحدهما تفسير للآخر

٨٩ ج ٣٤ لا يجب تملك المملوك نفقته ،
العرف في زمن النبي

١٠٦ ج ٣٤ ، ٥٨ ج ٣٢ إذا كانت
الجارية محتاجة الى النكاح فليعفها : بوطئها
أو تزويجها ، لا يجوز ان يطأها الا زوج
أو سيدها

فصل

نفقة البهائم

٥٦٠ ، ٥٦١ ج ٢٠ نفقة الحيوان واجبة
على ربه ، اذا انفق المرتن أو المستأجر عليه
فله الرجوع ، وكذلك المودع والشريك
والوكيل

٢١٤ ج ٣١ اذا هزلت الدابة الموقوفة
فالموقوف عليه بالخيار بين الانفاق عليها
أو بيعها وصرف ثمنها في مثلها

باب الحضانة

١٠٨ ج ٣٤ اليتيم في الآدميين من فقد أباه
لأنه هو الذي يهذب ويرزقه وينصره ، تعظيم
أمر اليتامى في القرآن ، وحكمته

١٠٨ ج ٣٤ حضنته على الأب كنفقته

١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ج ٣٤ جنس النساء في
الحضانة مقدمات على الرجال : هن ارفق
بالصغير ، وأخبر بتفديته وحمله وأصبر
على ذلك وأرحم به

١٢٨ ج ٣٤ اذا اجتمع امرأة بعيدة ورجل
قريب

١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ج ٣٤ : فتقدم
الأم على الأب ، وتقدم الجدة أم الأب على
الجد ، وتقدم اخواته على اخوته وعماته
على أعمامه وخالاته على أخواله

١٢٢ ، ١٢٣ ج ٣٤ تقديم جنس نساء الأم
على نساء الأب مخالف للأصول والعقول ،
تقديم نساء العصابة على أقارب الأم هو
أرجح القولين

١٢٢ ج ٣٤ وعلى هذا أم الأب مقدمة على
أم الأم والأم والأخت من الأب مقدمة على
الأخت من الأم ، والعمة مقدمة على الخالة

٣٦٠ ج ٣٤ حضانة الجارية لبنت العم
دون العم من الأم ودون ابن العم الذي ليس
بمحرم

١٢٢ ج ٣٤ ويقدم أقارب الأم من الرجال
على أقارب الأم ، والأخ للأب أولى من الأخ
للأم ، والعم أولى من الخال

١٢٢ ، ١٢٣ ج ٣٤ قيل لا حضانة للرجال
من أقارب الأم بحال بل لا تثبت الا لرجل
من العصابة أو لامرأة وارثة أو مدلية بعصابة
أو وارث فان عدموا فالحاكم

١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ج ٣٤ من
الأقوال المتناقضة في الحضانة

٨٢ ، ٨٣ ، ١٩٠ ، ١٩١ ج ٣٢ متى كانت
الطبقة الثانية موجودة والأولى لا استحقاق
لها استحققت الثانية ، سواء كانت الأولى
استحققت أو لم تستحق ، ولا يشترط
لاستحقاق الثانية استحقاق الأولى

١٠٧ ج ٣٤ ، ٣٢٨ ج ٣١ لا حضانة
للأم المزوجة بأجنبي ، الحكمة

١٠٣ ، ١٠٤ ج ٣٤ اذا كان مقيما في بلد
غير بلد الأم فالحضانة له لا للأم وإن كانت
أحق بالحضانة في البلد الواحد

١٠٧ ج ٣٤ اذا سافرت سفر نقلة
فالحضانة للجد دونها

فصل

حضانة المميز

١١١ - ١١٣ ج ٣٤ النزاع في حضانة الابن
المميز ، وعن أحمد في حضائنه ثلاث روايات
(١) ان الأم أحق به مالم يبلغ

١١٣ ، ١١٤ ج ٣٤ (٢) ان الأم أحق بالغلام
مطلقا كمذهب مالك (٣) تخييره بين أبويه
وهو المشهور عن أحمد ، وهو مذهب . .

١٢١ ، ١١٦ - ١٢٢ ، ١٢٨ ج ٣٤ التخيير
في الشرع نوعان (١) تخيير رأي ومصلحة
(٢) تخيير شهوة ، تخيير الصبي المميز من
الآخر ، الحكمة في عدم تعيين أحدهما

١١٦ ، ١٣٣ ج ٣٤ « خير غلاما بين أبويه »
١٢٨ ج ٣٤ وقالوا اذا اختار الأب كان
عنده ليلا ونهارا ولا يمنع من زيارة أمه
ولا تمنع الأم من تمريضه اذا اعتل

١٢٨ ، ١٣٣ ج ٣٤ وقالوا اذا اختار الأم
كان عندها ليلا وبالنهار عند الأب ليعلمه
ويؤدبه

١٢٨ ج ٣٤ وقالوا اذا اختار الأب مدة ثم
اختار الأم فله

١٢٨ ج ٣٤ وقالوا من اختار أحدهما
ثم اختار الآخر نقل اليه ، وكذلك اذا اختار
أبدا

١٣٣ ج ٣٤ ان اختار المقام عند أمه وهي
غير مزوجة كان عندها ولم يكن لأبيه
تسفيره مع أخيه ، وان كان عند الأب ورأى

من المصلحة له تسفيره ولم يكن في ذلك
ضرر على الولد فله ذلك

١١٠ ج ٣٤ لو اتفقا - الأم والأب - على
ان يكون عند الأم وتنفق عليه من عندهما
فهل يكون العقد بينهما لازما ، اذا كان
لازما فلا ضرر على الأب في هذا الالتزام

١٣١ ج ٣٤ حتى الصغير اذا اختار احد
أبويه وقدمناه انما تقدمه بشرط حصول
مصلحته وزوال مفسدته

١٣١ ، ١٣٢ ج ٣٤ لو قدر ان الأب ديوث
لا يصونه والأم تصونه لم يلتفت الى اختيار
الصبي

١٣٢ ج ٣٤ اذا كان أحد الأبوين يفعل
معه ما أمر الله به والآخر لا يفعل معه الواجب
أو يفعل معه الحرام قدم من يفعل الواجب
ولو اختار الصبي غيره ، العاصي لا ولاية له
٤١٨ ج ١٥ لا يمكن الأمر الحسن من
التبرج ولا من الجلوس في الحمام - بين
الأجانب . . . (١)

١١٢ ، ١١٤ ، ١١٥ ج ٣٤ النزاع في
حضانة البنت المميّزة ، وفيها عن أحمد
روايتان (١) ان الأب أحق بها (٢) ان الأم
أحق

١١٥ ، ١١٦ ج ٣٤ من قال بتخيير الجارية ،
حديثه ضعيف

١٢٨ ، ١٣٠ ج ٣٤ الاصلح لها ان تجعل
عند أحد الأبوين مطلقا

(١) انظر ص ٣٠٧ - ٣٠٩ ج ١
الفهارس العامة

كتاب الجنائيات

٢٣١ ج ٣٢ سر تقديم الفقهاء ربع العبادات
على ربع المعاملات ، ثم ربع المناكحات على
ربع الجنائيات

١٤٨ ج ٣٤ في العقوبات الجارية على سنن
العدل والشرع ما يعصم الدماء والأموال ،
ويغني ولاية الأمور عن وضع جبايات تفسد
العباد والبلاد

٣٧٣ - ٣٧٧ ج ١٠ الظلم للغير يستحق
صاحبه العقوبة في الدنيا لا محالة لكف ظلم
الناس بعضهم عن بعض ، ما عاد من الذنوب
بإضرار الغير في دينه ودنياه فعقوبتنا له في
الدنيا أكثر ، وما عاد من الذنوب بمضرة
الانسان في نفسه فقد تكون عقوبته في
الآخرة أشد وان كنا لا نعاقبه في الدنيا

٢٩٧ ، ٣٧ ج ٢٨ ، ٤٢٨ - ٤٣٩ ج ١٥
الحدود التي لآدمي معين : منها النفوس ،
تحريم القتل

٤٢٨ - ٤٣٩ ج ١٥ « أكبر الكبائر ثلاث ٠٠ »
« أي الذنب أعظم ٠٠ » سر هذا الترتيب
٢٨٣ ج ٣ الأصل في دماء المسلمين وأموالهم
التحريم « ان دماءكم »

٢٨٩ ، ٢٩٠ ج ٢٤ لا يجوز له ان يقتل
نفسه وان كان سيده قد ظلمه واعتدى عليه
٩٩ ج ٢٠ يقتل القاتل لعدوانه على الخلق
ما في ذلك من الفساد المتعدي

٤٢٨ - ٤٣٩ ، ٤٢٥ ج ١٥ القتل فساد
النفوس الموجودة ، وهو ناشئ عن القوة

١١٦ ، ١٣٠ ج ٣٤ ليس في تخييرها نص
ولا قياس صحيح ، الفرق بين تخييرها
وتخيير الابن

١٣٢ ج ٣٤ الشارح ليس له نص عام في
تقديم أحد الأبوين مطلقا ولا تخيير أحد
الأبوين مطلقا ، والعلماء متفقون على انه
لا يتعين أحدهما مطلقا

١٢٩ ج ٣٤ واختيار أحدهما يضعف
رغبة الآخر في الاحسان والصيانة لها

١٣٠ ، ١٣١ ج ٣٤ اجتهاد العلماء في
تعيين أحدهما ، من عين الأم ٠٠ لابد ان
يرأتوا صيانتها لها

١٣١ ج ٣٤ للأب انتزاعها من الأم اذا لم
تكن حافظة لها

١٣١ ج ٣٤ ولو قدر ان الأب عاجز عن
حفظها وصيانتها أو مهمل قدموا الأم في
هذه الحالة

١٣٢ ج ٣٤ لا يقدم من يكون مغرطا أو
متعديا على البر العادل المحسن القائم
بالواجب

١٣٢ ج ٣٤ اذا قدر أن الأب تزوج ضرة وهي
تترك عند ضرة أمها لا تعمل مصلحتها بل
تؤذيها أو تقصر في مصلحتها وأمها تعمل
مصلحتها ولا تؤذيها فالحضانة للأم

١٣٣ ج ٣٤ توفيت أمها وبقيت عند زوج
أمها فتعرض بعض الجند لأخذها : الجند
ليس محرما لها ، اذا كان زوج أمها يحضنها
حضانة تصلحها لم تنقل من عنده لأجنبي
لا يحل له النظر اليها والخلوة بها

الظالم لا في قتل النفس ولا في سائر مظالم العباد

٩ ج ٢٢ لا يعاقب الكافر على ما فعله قبل اسلامه من محرم كالقتل ، سواء كان يعتقد تحريمه أولا

٣٧٣ ج ٢٨ القتل ثلاثة أنواع

١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٧ / ١٥٦ ، ١٥٧ ج ٣٤ القتل عمدا فيه القود لوارثه : ان شاء قتل ، وان شاء عفى ، وان شاء أخذ الدية / وان كان مسافرا قتله الحرامية

٣٧٣ ج ٢٨ ، ٣٨١ ج ٢٠ ، ١٤٤ ج ٣٤ (١) الجرح الممض وهو ان يقصد من يعلمه معصوما بما يقتل غالبا سواء قتل بحدده كالسيف - او بثقله - كالسندان - او بغير ذلك : كالتهريق ، والتفريق ، والالقاء من شاهق ، والخنق الذي يموت به صاحبه غالبا ، وامساك الخصيتين حتى تخرج الروح ، وغم الوجه حتى يموت ، وسقى السموم ونحو ذلك . فهذا اذ فعله وجب فيه القود

١٤٤ ج ٣٤ اذا ادعى ان هذا الخنق لا يقتل غالبا لم يقبل منه بغير حجة ، ان كان أحدهما قد غشى عليه بعد الخنق ورفسه الآخر برجله حتى خرج من فيه شيء فمات وجب القود بلا ريب

١٤٥ ج ٣٤ يجب القود على الخانق الذي رفس الآخر في انثييه

١٤٥ ، ١٤٩ ج ٣٤ الفعل الذي يقتل غالبا يجب به القود في مذهب . . مثل ما لو ضربه في انثييه حتى مات

الغضبية ، وهو اعتداء وفساد فيها ، انقسام الامم الثلاث في هذه القوة ، كمال القوة الغضبية الشجاعة ، وكمال الشجاعة الحلم ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ج ٣٤ اذا قتله قتلا محرما : لعداوة او مال او خصومة . . . فهو من الكبائر ، ولا يكفر بمجرد ذلك (+) ، اذا قتله لأجل دين الاسلام فهو كافر محارب مخلد في النار

١٦١ ج ٣٤ تعدد اسقاط الجنين يقدر في دين الزوج وعدالته

٢٥ ، ٢٦ ج ١٦ الجمهور على ان توبة القتال مقبولة . . .

١٧١ - ١٧٣ ج ٣٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ج ١٦ قاتل النفس بغير حق عليه حقان (١) حق لله لكونه تعدى حدود الله . . . هذا الذنب يغفره الله بالتوبة الصحيحة

١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ج ٢٥ ، ٢٦ ج ١٦ (٢) حق الأدميين ، فاذا مكنهم من القصاص او صالحهم بمال او طلب منهم العفو فعفو فقد أدى ما عليه من حقهم وذلك تمام التوبة

١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٧٣ ج ٣٤ فاذا قتلوه لم يسقط حق المقتول في الآخرة ، اذا كثرت حسنات القاتل أخذ منها ما يرضى به المقتول ، او يعرضه الله من عنده اذا تاب توبة نصوحا

١٧٣ ج ٣٤ حق المظلوم لا يسقط باستغفار

(+) انظر ص ١٣٧ - ١٣٩ ج ١ الفهارس العامة

قتله رجب القود عليهم جميعهم ، وان كان بعضهم قد باشر وبعضهم قائم يحرس المباشر ويعاونه او ادخل الرجل الى البيت

١٥٢ ج ٣٤ اذا مات بضربه بالدبوس وكان ضربه عدوانا محضاً وجب القود ، فان مات مع ضرب آخر ففي القود نزاع

١٤٥ ج ٤٣ اذا ضربه عدوانا فمكث زماناً ضعيفاً ثم مات بالضربة وجب القود

١٧٤ ، ١٤٩ ج ٣٤ اتهموه النصارى في قتل نصارى ولم يظهر عليه فالزموا النائب ان يعاقبه فعوقب حتى مات ولم يقر : يجب ضمان الذي التزموا دمه ، بل يعاقبون كما عوقب

١٤٩ ج ٣٤ اخذ له مال فاتهم به رجلاً من اهل التهم ذكر ذلك عنده فضربه على تقريره فاقر ثم انكر فضربه حتى مات : اذا فعل به فعلاً يقتل بلا حق ولا شبهة وجب القود

١٥٧ ج ٣٤ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ج ٢٠ قتل الشهود اذا رجعوا عن الشهادة وقالوا تعدنا الكذب

٣٨٢ ج ٢٠ والحاكم الجائر

١٥٧ ج ٣٤ الدال على الشخص المعصوم اذا تعد الكذب عليه القود

٦٤٣ ، ٦٤٤ ج ١١ هؤلاء اذا قتلوه بالاحوال الشيطانية الفاسدة فعليهم القود والدية والقصاص

٣٧٨ ج ٢٨ ، ٢٠ - ٢٤ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ج ٢٠ (٢) الخطأ شبه العمد ، ومن قالها به « الا ان قتل الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا »

١٤٥ ج ٣٤ اذا ضربه عدواناً فمكث زماناً ضعيفاً ثم مات ٠٠ ففيه دية مغلظة ان لم يكن موته بالضربة

١٦٦ ج ٣٤ اذا قتله خطأ بأن كان أحدهما مريضاً وقد ضربه الآخر ضرباً شديداً يزيد في مرضه وكان سبباً في موته

١٤٠ ، ١٣٨ ، ١٥٧ ج ٣٤ ، ٣٧٨ ج ٢٨ ، ٢٠ - ٢٤ ج ٢٠ (٣) الخطأ المحض لا يؤخذ منه قصاص لا في الدنيا ولا في الآخرة . قسم الفقهاء الخطأ الى خطأ في الفعل وخطأ في القصد (١) ان يقصد الرمي الى ما يجوز رميه من صيد وهدف فيخطيء بها . هذا فيه انكفارة والدية (٢) ان يخطيء في قصده لعدم العلم مثل ان يرمي من يعتقد مباح الدم ثم يتبين انه كان مسلماً . لا دية فيه في احد القولين

١٥٨ ج ٣٤ عمد الصبي والمجنون خطأ عند الجمهور

فصل

١٤٢ - ١٤٤ ، ١٣٩ ج ٣٤ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ج ٢٠ ، ٨٤ ج ١٤ اذا اشتركوا في قتل معصوم بحيث أنهم جميعهم باثروا

ثم مات : ان حصل منهما تفريط أو عدوان
وجب الضمان عليهما ، ٠٠٠٠ ، اذا وجب
الضمان على العبد والحر نصفين تعلق
برقبته ٠٠٠٠

١٦٥ ج ٣٤ اذا جنى العبد وهرب بحيث
لا يمكن سيده تسليمه فليس على السيد
شيء الا ان يختار

باب شروط وجوب القصاص

٧٤ ج ١٤ القصاص لغة
٣٧٥ ج ٢٨ ، ٧٣ - ٨٦ ج ١٤ وشرعا
هو المساواة والمعادلة في القتل (١)
٤٩٤ ج ٢٨ ، ١٣٥ ج ٣٤ أباح الله من
قتل انفسوس ما يحتاج اليه في صلاح الخلق
٣٧٧ ج ٢٨ الواجب في كتاب الله الحكم
بين الناس في اندماء والأموال وغيرها
بالقسط الذي أمر الله به ، ومحو ما كان
عليه كثير من الناس من حكم الجاهلية ،
واذا أصلح مصلح بينهما فليصلح بالعدل

(١) وانظر القوانين في (كتب عليكم القصاص
في القتل) (الأول) أنه انقود
أو أخذ اندية بدله . والمراد على هذا
القول ان يقتل الحر بالحر والعبد
بالعبد بخلاف ما كانت تفعله
الجاهلية (الثاني) انه يكون بين
الطائفتين مقتلتين قتل عال عصبية
وجاهلية فيقتل من هؤلاء هؤلاء
أحرار وعبيد ونساء فأمر الله
بالعدل بين الطائفتين بأن يقاس دية
حر بدية حر . هذا مدلول الآية
والأول استفاد من دلالتها

وغلق الأبواب ففيها قولان (١) لا يجب
الانقود الا على المباشر وهو قول (٢) يجب
على الجميع وهو قول ٠٠ ، ترجيحه ، وان
شاءوا قتلوا بعضهم

١٤٤ ج ٣٤ المسك يقتل في مذهب
٣٨٢ ج ٢٠ « لو تمالأ عليه أهل صنعاء ٠٠ »
٥٠٣ ج ٨ ، ٣٨٣ ج ٢٠ اذا أكره على قتل
معصوم لم يحل له قتله ، وان قتل فقليل
يجب القود عليهما ، وقيل على المكره ،
وقيل على المكره المباشر

١٥٢ ، ١٥٣ ج ٣٤ واعد آخر على قتل مسلم
بمال معين ثم قتله : يجب القود على الموعود ،
ويجب ان يعاقب الواعد بما يردعه وامثاله .
وعند بعضهم يجب عليه القود

١٥٣ ج ٣٤ الوارث كالأب وغيره اذا قتل
مورثه عمدا لم يرث ماله ولا دينه ٠٠

١٦١ ، ١٦٢ ج ٣٤ دفنت ابنها في الحياة
حتى مات : هو الواد ، عليها الدية في قول
الجمهور ثورثته غيرها ، وفي وجوب الكفارة
قولان

١٤٣ ج ٣٤ اتفق على قتله أولاده وجوارره
ورجل أجنبي : يجوز قتلهم جميعهم البالغ
منهم وان شاءوا قتلوا بعضهم ، الأمر في
ذات غير المشاركين في قتله من ورثته
كأخوته ، وان كان الصغار من أولاده اعانوا
على قتله لم يكن دمه اليهم ولا الى وليهم ،
الصغار يعاقبون بالتأديب ولا يقتلون

١٦٥ ج ٣٤ حر وعبد حملوا خشبة فتهورت
من غير عمد فاصابت رجلا فاقام يومين

١٤٣ ج ٣٤ الصغار لا يقتلون ، يعاقبون بالتأديب

(٣) المكافئة

٣٧٥ - ٣٧٨ ج ٢٨ ، ٧٥ ، ٨٥ ج ١٤ ، ١٤٦ ، ١٤٤ ج ٣٤ التكافؤ هو في المسلم الحر مع المسلم الحر ، الذمي ليس بكفؤ للمسلم ، وكذلك المستامن ، ولا يجوز قتل الذمي بغير حق

٣٨٢ ج ٢ ، ٨٥ ج ١٤ قتل المسلم بالكافر والذمي فيه ثلاثة أقوال : أعد لها لا يقتل به الا في المحاربة

٨٦ ، ٨٧ ج ١٤ لا يقتل الذمي الحر بالعبد المسلم

٣٨٢ ، ٣٧٨ ج ٢٨ ، ٣٢٦ ج ٣٠ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨٥ - ٨٧ ج ١٤ قتل المسلم الحر بالعبد فيه ثلاثة أقوال : أعد لها لا يقتل به الا في المحاربة

٨٥ ، ٨٦ ج ١٤ « من قتل عبده قتلناه » « من مثل بعبده عتق عليه » لأن الامام وليه

٧٦ ، ٨٠ ، ٨١ ج ١٤ العبد يقتل بالحر والأنثى تقتل بالأنثى وبالذكر ، والحر يقتل بالحر أيضا عند عامة العلماء

٨١ ، ٨٢ ج ١٤ ولو تفاضلت قيم العبيد

٣٧٤ - ٣٧٦ ج ٢٨ ، ٧٧ ، ٧٨ ج ١٤ ، ١٣٥ ج ٣٤ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ج ٣٥

« المسلمون تتكافؤ دماؤهم » فلا يفضل عربي على عجمي ولا قرشي وهاشمي على غيره من المسلمين ، ولا حر أصلي على مولى عتيق ، ولا عالم أو أمير على أمي ومأمور ،

٣٨٤ ، ٣٧٥ ج ٢٨ ، ٧٨ ج ١٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ج ٣٠ كتب علينا القصاص وأخبر ان فيه حياة فانه يحقن دم غير القاتل من أولياء الرجلين

٣٧٤ - ٣٨١ ج ٢٨ ، ٧٧ - ٧٩ ج ١٤ وأيضا اذا علم من يريد القتل انه يقتل كف عن القتل

٣٧٤ ج ٢٨ فضل القصاص

شروطه

(١) عصمة المقتول

١٦٨ ، ١٦٩ ج ٣٤ ، ٣٢٢ - ٣٢٨ ج ١٥ وجد عند امرأته رجلا أجنبيا : ان كان قد وجدهما يفعلان الفاحشة وقتلها فلا شيء عليه في الباطن في أظهر قولي العلماء ، ومنهم من قال يسقط القود عنه ان كان الزاني محصنا سواء كان القاتل زوج المرأة أو غيره ، وان كان لم يفعل الفاحشة بعد ووصل لأجلها ففيه نزاع والأحوط له ان يتوب من القتل في مثل هذه الصورة

١٢٢ ج ١٥ واذا لم يندفع الا بالقتل جاز قتله بالاتفاق ، ويجوز في أظهر قولي العلماء قتله وان اندفع بدونه ، ويقبل قوله أنه قتله لذلك اذا ظهرت دلائل ذلك

(٢) التكليف

١٥٢ ج ٣٤ ان كان الذي شرب الخمر يعلم ما يقول فقتل وجب القود وعقوبة قاتل النفس ، وان كان قد سكر بحيث لا يعلم ما يقول أو أكثر من ذلك ففيه قولان (١)

(١) وانظر ص ٣٠٦ ، ٣٠٧

بخلاف ما كان عليه في الجاهلية وحكام اليهود

٧٦ ج ١٤ والحر يقتل بالأنثى عند عامة العلماء ، وقيل يشترط ان يؤدي تمام ديته ٨٤ ، ٨٥ ج ١٤ « وكتبنا عليهم ٠٠ »

(٤) عدم الولادة

١٦١، ١٦٢ ج ٣٤ دفنت ابنها حتى مات (١)

٣٦٥ ج ٣١ ابن العم هل يقتل أباه ١٤٣ ج ٣٤ اذا اتفق على قتله اولاده وجواره ورجل أجنبي قتل البالغ منهم (٢)

باب استيفاء القصاص

شروطه

(١) كون مستحقه مكلفا

٢٣٢ ، ٢٣١ ج ٣٤ هل للاب ان يستوفي حق القصاص الذي لابنه أم يتركه حتى يبلغ ، ان كان بالغه استيفاء العقوبات البدنية واستبقاؤها

١٤١ ج ٣٤ ليس للورثة قبل وضع الحمل ان يقتصوا منه الا عند مالك ، وان وضعت بنتا أو بنتين بحيث يكون لابنى العم نصيب من التركة كان للعصبة ان يقتصوا قبل بلوغ البنات عند أبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية ، ولم يجزلهن القصاص في المشهور عنه وهو قول الشافعي

١٤١ ج ٣٤ وهل لولي البنات - كالحاكم - ان يقوم مقامهن في الاستيفاء أو الصلح على مال

(١) وتقدم

(٢) وتقدم

١٤١ ، ١٤٢ ج ٣٤ لكن ان كانت البنات محاريج هل لوليهن المصالحاة على مال لهن ١٤٣ ج ٣٤ وان كان الوارث صغيرا لم يبلغ فلمن له الولاية عليه ، وان لم يكن له ولي فالسلطان وليه والحاكم نائبه في احد القولين ، وفي انشائي حتى يبلغ وهو مذهب ٠٠٠

(٢) اتفاق الأولياء المشتركين فيه على استيفائه

٣٦٥ ج ٣١ دم المقتول لورثته

١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ج ٣٤ اذا اتفق الكبار من الورثة على قتلهم فلهم ذلك عند اكثر العلماء ، وكذلك اذا وافق ولي الصغار - الحاكم أو غيره - على القتل مع الكبار ٠٠

٣٦٥ ج ٣١ اذا اختلفوا فارادت الأم أمرا وأراد ابن العم أمرا قدم ما أراده ابن العم - وهو ذو العصبة وهو احدى الروايات - التي اختارها اكثر أصحاب مالك ، وفي الثانية أن الأمر أمر من طلب الدم ، الثالثة ان من عفى من الورثة صح عفو

٣٦٥ ج ٣١ وان عفى بعض مستحقى القود سقط

٨٦ ج ١٤ من قتل ولاولي له كان الامام ولي دمه : فله ان يقتل ، وله ان يعفو عن الدية ، لا مجانا

١٤٣ ج ٣٤ وليس للسلطان حق في دمه ولا في ماله

١٤٥ ج ٣٤ وليس لولي الأمر ان يأخذ من القاتل شيئا لنفسه ولا لبيت المال وانما الحق في ذلك لأولياء المقتول

٣٦٦ ج ٣١ ، ١٤٧ ج ٣٤ اذا سقط القود
عن قاتل العمد جلد مائة وحبس
سنة عند ...

(٣) ان يؤمن الاستيفاء ان يتعدى الجاني
٣٧٤ ج ٣٠ اذا كان المظلوم لا يمكنه ان
يقتصر الا بالعدوان لم يجز

فصل

١٦٧ ج ٣٤ ان كان قاطع طريق : فليل
باذن الامام ، فمن علم ان الامام اذن في قتله
بدلائل الحال جاز ان يقتله على ذلك ... ،
واذا وجب قتله كان قاتله مأجورا

٣١٣ ، ٣١٤ ج ٢٨ المقتل المشروع هو
ضرب العنق بالسيف ...

١٦٧ ، ١٦٨ ج ١٨ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ج ٢٠ ،
٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣١٤ ج ٢٨ حجة من رأى
من الفقهاء ان لا قود الا بالسيف
في !نعنق ... ، الذين قالوا يفعل به مثل
ما فعل اقرب الى العدل ، ايضاح ذلك ،
وادلتته ، ومن قال به ، وامثله

باب العفو عن القصاص

٧٣ ج ١٤ كان في بنى اسرائيل القصاص
ولم يكن فيهم الدية

٣٧٣ - ٣٧٥ ج ٢٨ ، ١١٤ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ،
١٦٧ ، ٧٥ ج ١٤ ، ٣٦٥ ج ٣١ ، ٥٥٠
ج ٢٠ اذا كن القتل عمدا مكن اولياء
المقتول من القتال فان احبوا قتلوا وان
احبوا عفوا ، وان احبوا اخذوا الدية

٥٥٠ ج ١١ من العدل ان يمكن المظلوم من
الانتصاف ثم بعد ذلك الشفاعة الى المظلوم
في العفو ويصالحه الظالم

٣٧٧ ، ٣٧٨ ج ٢٨ ينبغي ان يطلب العفو
من اولياء المقتول فانه افضل لهم

٥٤٨ ج ١١ واذا اعترف الظالم بظلمه
وطلب من المظلوم ان يعفو عنه ويستغفر الله
فهذا حسن مشروع وكان من المحسنين وان
أبى الا طلب حقه لم يكن ظالما

٣٥٠ ج ١١ وللمظلوم ان يهجره ثلاثا
واما بعد الثلاث فليس له هجره على ظلمه
ايام

٥٥٠ ج ١١ ليس من شرط طلب العفو من
المظلوم ان الظالم يقوم على قدميه ولا يضع
نعله على رأسه ونحو ذلك

٣٦٨ ج ٣٠ ، ٣٠٠ ما زاد الله عبدا بعفو
الا عزا ،

١٥٧ ج ٣٤ اذا عفوا عن القتل بشرط ان
لا ينزل بلادهم ولا يسكن فيها ولم يف لم
يكن العفو لازما ، وهل لهم ان يطالبوه
بالدية أو الدم

٥٣١ ج ٢٠ اذا عجز عن العوض في الصلح
في القصاص

٢٥٤ ج ١٩ الدية في العمد يرجع فيها
الى رضى الخصمين

٣١٦ ، ٣١٧ ج ٢٨ قتل الغيلة لا عفو فيه ،
وكذلك قتل السلطان

٣٧٤ ج ٢٨ من قتل بعد العفو أو أخذ
الدية فهو أعظم جرما ممن قتل ابتداء ،
وهل يجب قتله حدا

٣٧٤ - ٣٧٧ ج ٢٨ ، ٨٠ ج ١٦ ، ٨٠ ج ١٤
وليس لهم ان يقتلوا غير قاتله

٨٢ ج ١٤ هل يستحق العاقب الدية
بمجرد عفوه

ضربه فشلت يده : الأظهر وجوب القود
عليهما ان وجب والا فالدية

١٧٠ ج ٣٤ ان صالحه على شلل يده على
شئ وجب ما أصطلحا عليه وان اعطاه
بلا مصالحة فله ان يطلب تمام حقه

١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٧٤ ، ٢٢٧ ، ٢٣٢ ، ١٨٥
ج ٣٤ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ج ٢٨ ، ١٦٨ ، ١٦٩
ج ١٨ ، ٥٤٨ ج ١١ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ،
٥٦٤ ، ٥٦٥ ج ٢٠ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ج ١١
ثبوت القصاص في الضربة واللطفة ونحو
ذلك مذهب الخلفاء الراشدين وهو المنصوص
عن أحمد وبه جاءت السنة وهو الصواب ،
وذهب بعض الفقهاء الى ان المشروع فيه
التعزير ، تعليلهم وجوابه . الا ان يكون
الفعل محرما لحق الله كفعل الفاحشة
وتجريمه الخمر

٢٢٧ ج ٣٤ رجل من أكابر مقدمي العسكر
معروف بالخير والدين كذب عليه بعض
المكاسين حتى ضرب وعلق وطيف به على
حمار وحبس : الجمهور يثبتون القصاص
في مثل ذلك

٢٣١ ج ٣٤ المضروب يستحق ان يضرب
من طلب ضربه اذا لم يعرف بالشر قبل
ذلك ، أدلته

٣٨٠ ج ٢٨ اذا ضرب الوالي رعيته ضربا غير
جائز فلهم الاقتصاص منه

١٧١ ج ٣٤ واذا كانت الضربة مما تقلع
الاسنان في العادة فللمجني عليه القصاص . .

٣٦٥ ، ٣٦٦ ج ٣١ هل له ان يأخذ الدية
بغير رضا القاتل

٣٥١ ، ٣٥٢ ج ٢٠ واذا تعذر القصاص
عدل الى الدية

باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس

٧٦ ج ١٤ ، ١٦٧ ج ١٨ المكافئات في
الأعضاء والجروح معتبرة ، يؤخذ العضو
بنظيره

١٦٧ ج ١٨ القصاص مشروع اذا أمكن
استيفائه من غير حيف كالاقتصاص في
الأعضاء التي تنتهي الى مفصل

٣٧٩ ج ٢٨ واذا قطع يده اليمنى من
مفصل فله ان يقطع يده كذلك واذا قلع
سنه فله ان يقلع سنه

٣٧٩ ، ٣٨٠ ج ٢٨ واذا لم تمكن المساواة
مثل ان يكسر له عظما باطنا فلا يشرع ،
تجب الدية المحددة أو الارش

فصل

٣٧٩ ج ٢٨ ، ١٦٧ ج ١٨ ، ٥٤٨ ج ١١ ،
٣٥١ ج ٢٠ القصاص في الجراح أيضا
ثابت . . بشرط المساواة في الجروح التي
تنتهي الى عظم : فاذا شججه في رأسه أو وجهه
فأوضح العظم فله ان يشججه كذلك

٣٧٩ ج ٢٨ واذا شججه دون الموضحة لم
يقتص ، تجب الدية المحددة أو الارش

١٦٣ ج ٣٤ العدل في القصاص معتبر
بحسب الامكان

١٦٧ ج ٣٤ قبض أحدهما واحدا والآخر

١٥٨ ج ٣٤ اذا جنى الصبي جناية توجب دية مثل ان يكسر سنا خطأ فديته على عاقلته .

١٣٨ ج ٣٤ والدية تجب للمسلم والمعاهد
١٤٩ ج ٣٤ رجل ركب فرسا مربيه دباب ومعه دب فجفل الفرس ورمى راكبه ثم هرب ورمى رجلا فمات : لا ضمان على صاحب الفرس ، وعلى الدباب العقوبة

٨٣ ج ١٤ اذا كان نائب ولي الأمر متاولا لم يمكنوا من مطالبته وحجسه

١٤٩ ج ٣٤ اذا ضرب الوالي المتهم ليقر حتى مات فعليه عتق رقبة ، وتجب ديته الا ان يصلح ورثته على أقل من ذلك ، ولو كان فعل به فعلا يقتل غالبا بلا حق ولا شبهة وجب القود ، ولو كان بحق لم يجب شيء

١٥٠ ج ٣٤ اذا كان الجندى لا يعلم حال المتهم بالقتل ولا هو ضامن له لم تجز مطالبته ، وان كان مطلوبا بحق وهو يعلم مكانه دل عليه ، فان قال لا أعرف مكانه فالقول قوله

باب مقادير ديات النفس

٢٥٤ ج ١٩ الدية في الخطأ مقدرة بالشرع تقديرا عاما للأمة

٥٣٨ ج ٤ قدر ديات النفس والأعضاء ومنافعها ونحو ذلك ليقطع بها نزاع الناس
٢٥٤ ج ١٩ وقد يقال تختلف باختلاف أحوال الناس في جنسها وقدرها وهو أقرب القولين وعليه تدل الآثار

٣٨٠ ، ٣٨١ ج ٢٨ ، ١٣٥ ، ١٦٣ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ١٨٥ ، ٢٢٨ ج ٣٤ ، ٥٤٧ ج ١١
وانقصاص في الأعراض مشروع فان كان العدوان عليه محرما لحقه لما يلحقه من الأذى جاز الاقتصاص منه بمثله : اذا لعنه أو دعا عليه ، أو شتمه بشتمة لا كذب فيها - مثل الاخبار عنه بما فيه من القبائح أو تسميته بالكلب والحمار والخنزير ، أو اخزأك الله ونحو ذلك

١٣٥ ج ٣٤ اذا قال له الهاشمي يا كلب أو لعنك الله قال له مثل ذلك (١)

١٦٧ - ١٦٩ ج ١٨ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ج ٣٠
وهذا النظر أيضا في ضمان الحيوان والعقار ونحوه بمثله تقريبا ، أو بالقيمة

٣٣٢ ، ٣٣٣ ج ٣٠ القصاص في اتلاف الأموال مثل ان يخرق ثوبه فيخرق ثوبه المماثل له أو يهدم داره فيهدم داره أقرب الى العدل . . .

٣٥١ ج ٢٠ شرع القصاص في النفوس والأموال والأعراض بحسب الامكان

كتاب الریات

٢٥٣ ج ١٩ الدية لغة

٨٢ ج ١٤ ثبوت الدية للقاتل وأنها مختلفة باختلاف المقتولين

١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ج ٣٤ ان كان يقتل عمدا فالدية في مال القاتل ، والخطأ ديته على عاقلته

(١) ويأتى في التعزير اذا كان الشتم محرما الجنس أو شتم أباه أو جده

باب دية الأعضاء ومنافعها

١٦٥ ج ٣٤ القوا عليه عمود رخام فكسروا ساقه : يجب ضمان ذلك ، من العلماء من يوجب فيه حكومة ٠٠

١٧١ ج ٣٤ يجب في كل سن نصف عشر الدية ٠٠

فصل

١٧٠ ج ٣٤ شلل اليد فيه دية اليد ١٦٤ ، ١٨٥ ج ٣٤ ضربه فتعطلت منفعة اصبعه بالجناية تجب دية الاصبع وهي عشر الدية الكاملة

باب الشجاج وكسر العظام

١٧١ ج ٣٤ ويجب في تحويسل الحنك الأرض ١٦٤ ، ١٧١ ج ٣٤ الأرض - الحكومة - أن يقوم المجني عليه ٠٠٠

باب العاقلة وما تحمله

٢٥٥ ج ١٩ ، ٥٥٣ ج ٢٠ العاقلة في كل زمان ومكان من ينصر الرجل ويعينه في ذلك الزمان والمكان ، لما كان في عهد النبي انما ينصره ويعينه أقاربه كانوا هم العاقلة ، ولما كان في زمن عمر جعلها على أهل الديوان لأن جند كل مدينة ينصر بعضه بعضا ٠٠ وان لم يكونوا أقارب ، وهذا أصح القولين ١٥٨ ، ١٦٦ ج ٣٤ العاقلة هم عصبته كالعم وبنيه والاخوة وبنيهم ، وأبو الرجل وابنه من عاقلته عند الجمهور

٢٥٥ - ٢٥٧ ج ١٩ « قضى في المرأة القتالة ٠٠ »

٢٥٤ ج ١٩ النبي انما جعلها مائة لأقوام كانت أموالهم الابل ، ولهذا جعلها على أهل الذهب ذهباً وأهل الفضة فضة وأهل الشاء شاءاً وعلى أهل الثياب ثياباً وبذلك مضت سيرة عمر وغيره

٣٨٤ ، ٣٨٥ ج ٢٠ ، ١٤٦ ج ٣٤ دية الذمي فيها أقوال : أصحها أنها نصف دية المسلم ، وقيل يفرق بين العمد والخطأ ١١٩ ج ٢٨ أضعف عثمان الدية على المسلم لما قتل الذمي عمداً

٣٨٥ ، ٣٨٦ ج ٢٠ وعقل المرأة كعقل الرجل الى الثلث فاذا زادت كانت على النصف

١٦٠ ج ٣٤ لو قدر ان الشخص أسقط الحمل خطأ فعليه غرة عبد أو أمة ، ويكون بقدر عشر دية الأم عند جمهور العلماء

١٦١ ج ٣٤ وان تعمد الاسقاط عوقب عقوبة تردعه عن ذلك ، وذلك مما يقدر في دينه وعدالته

١٦١ ، ١٥٩ ج ٣٤ تعمدت اسقاط الجنين اما بضربه أو بشربها دواء يجب عليها غرة عبد أو أمة تكون لورثة الجنين غير أمه فان كان له أب كانت لأبيه فان أحب ان يسقطه عن المرأة فله ذلك وتكون قيمة الغرة عشر الدية أو خمسون دينارا

١٦٥ ج ٣٤ اذا وجب الضمان على العبد تعلق برقبتة ٠٠٠٠٠ واذا هرب ٠٠٠

٢٥٦ ، ٢٥٧ ج ١٩ الصحيح ان تعجيلها وتأجيلها بحسب الحال والمصلحة وهو المنصوص عن أحمد

فصل

كفارة القتل

١٣٩ ، ١٧٠ ج ٣٤ الجمهور على ان قتل العمد أعظم من ان يكفر والذين أوجبوا الكفارة اتفقوا على ان الائم لا يسقط بمجرد الكفارة تجب في قتل الخطأ

١٥٩ ج ٣٤ اذا قال لزوجته اسقطي ما في بطنك والائم علي ففعلت فعليها الكفارة

١٦١ ، ١٦٠ ج ٣٤ اسقاط الجنين : اما بضربه أو شرب دواء : عليها الكفارة

١٤٦ ج ٣٤ وتجب كفارة قتل الذمي

١٥٩ ، ١٦١ ، ١٤٦ ج ٣٤ الكفارة عتق ٠٠٠

١٧٠ ج ٣٤ اذا مات من عليه الكفارة ولم يكفر فليطعم عنه ابنه ستين مسكينا

١٧٠ ج ٣٤ المرأة اذا صامت شهرين متتابعين لم يقطع الحيض تتابعها

باب القسامة

٢٣٨ ج ٣٤ لولا القسامة لأفضى الى سفك الدماء

٣٩٥ ج ٣٥ القسامة تمتاز عن غيرها بعدد الايمان

١٤٧ ج ٣٤ اذا لم يعرف قاتل لا يبينه ولا اقرار ففي مثل هذا تشرع القسامة اذا كان هناك لوث

١٥٤ ج ٣٤ ، ٣٩٥ ج ٣٥ اللوث ما يغلب على الظن أنه قتله

٥٥٢ - ٥٥٤ ج ٢٠ وحمل العقل على وقف القياس

٨٣ ج ١٤ تنازع الفقهاء في خطأ ولي الامر هل هو في بيت المال أو على ذمته

١٥٩ ج ٣٤ واذا وجب على الصبي شيء ولم يكن له مال حمله عنه أبوه في احدى الروايتين وفي قول الاكثرين ٠٠ أنه في ذمته ١٥٧ ج ٣٤ ، ٥٥٣ ج ٢٠ ان لم يكن له عاقلة فعليها

٥٥٢ ج ٢٠ تنازعوا في العقل هل تحمله ابتداء أو تحملا

٥٥٣ ج ٢٠ لا بد من ايجاب بدل المقتول ٥٥٣ ج ٢٠ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ج ٣٤ العاقلة لا تحمل العمد بلا نزاع ، والأظهر لا تحمل شبه العمد ، العاقلة انما تحمل الخطأ

١٦٦ ج ٣٤ اذا رضي أهل القتل بما دون دية الخطأ التامة فعل العاقلة ، وليس لأهل القتل أن يطالبوا بأكثر منه

١٦٦ ج ٣٤ تخاصما وتماسكا بالأيدي ولم يضرب أحدهما الآخر وكان أحدهما مريضا ثم بعد أسبوع توفي أحدهما وهرب الآخر فمسك أبو الهارب فالتزم أنه مهما يتم على ابنه كان هو القائم به وظن ان الخصم لم يمت ولم يثبت على الابن شيء لا يلزم العاقلة شيء باقرار الأب

٥٥٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ج ٢٠ ، ١٥٩ ج ٣٤ لا تحمل العاقلة عند الأكثرين الا ماله قدر كبير فعند مالك وأحمد لا تحمل ما دون الثلث ، وعند أبي حنيفة تحمل المقدرات ٠٠ وعند الشافعي تحمل جميع الدية

١٥١ ج ٣٤ اذا حلف معه المدعون خمسين
يميناً على واحد بعينه حكم لهم بالدم ، وان
اقسموا على أكثر من واحد ففي القود نزاع
١٥١ ج ٣٤ وان ادعوا ان القتل كان خطأ
أو شبه عمد من جماعة قبلت واستحقوا
الدية

٣٩١ ج ٣٥ « يقسم خمسون منكم ٠٠٠ »
٣٩٥ ج ٣٥ القسامة توجب القود عند ٠٠
والدية عند ٠٠

٣٩١ ج ٣٥ ، ١٥٤ ج ٣٤ « أتخلفون ٠٠
وتستحقون دم قاتلكم »

١٤٨ ج ٣٤ واذا قيل توضع الدية في
بعض الصور على أهل المكان مع القسامة
فالدية لورثته لا لبيت المال

١٤٨ ج ٣٤ ولا توضع الدية بدون قسامة
٣٩٥ ، ٣٩٢ ج ٣٥ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ج ٢٠ ،
١٤٧ ج ٣٤ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ج ١٤ القسامة
يبدؤ فيها بإيمان المدعين عند عامة فقهاء
الحجاز وأهل الحديث ٠٠٠

٣٩١ ، ٣٩٥ ج ٣٥ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ج ٣٥
طائفة من فقهاء الكوفة مثل أبي حنيفة وغيره
يرون اليمين دائماً في جانب المنكر حتى في
القسامة ويوجبون عليه الدية ٠٠٠

١٥٤ ج ٣٤ « تخلفون خمسين يميناً »

١٤٧ ، ١٥٥ ج ٣٤ ، ٣٩٢ ج ٣٥ فان لم
يخلفوا حلف المدعى عليه ولا يؤخذ بغير
حجة

١٩٨ ج ٣٤ ومتى اتهم بقتيل وكان معروفاً
بالفجور فلولي الأمر عند طائفة ان يعاقبه
تعزيراً على فجوره وتعزيراً له

١٥٥ ج ٣٤ اذا كان بينهما عداوة وخصومة
ووعده بالقتل ووجد أثر الدم أقرب الى
القريية التي فيها المتهم وغير ذلك
لوث وقرينة

١٥٤ ج ٣٤ اذا كان به أثر قتل فقال
فلان ضربني عمدا هل يكون لوثا

١٥٤ ج ٣٤ لو كان القتل خطأ فلا قسامة
في أصح

١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٢ ج ٣٤ أقر على نفسه
وعلى رفيقه أنهما قتلاه : ان شهد شاهد
مقبول أنه قتله كان لأوليائه المقتول ان
يخلفوا خمسين يميناً ويستحقوا الدم ،
وكذلك اذا كان هناك لوث

١٥٦ ج ٣٤ ان أقر واحد عدل أنه قتله كان
لوثا فلأوليائه المقتول ان يخلفوا خمسين
يميناً ويستحقوا به الدم

١٥١ ج ٣٤ اذا قال ما قاتلي الا فلان لم
يؤخذ بمجرد قوله وهل يكون لوثا

١٥٣ ، ١٥٤ ج ٣٤ تخصم مع شخص
فراح الى بيته فحصل له ضعف فلما قارب
الوفاة أشهد ان قاتله فلان ٠٠ لا يلزمه
شيء بمجرد هذا القول ، يجب على المدعى
عليه اليمين بنفي ما ادعاه ٠٠

١٥٤ ج ٣٤ ضربه ليقر لا يجوز الا مع
القرائن التي تدل على أنه قتله

١٥٦ ج ٣٤ وان أقر مكرها ولم يتبين
صدق اقراره لم يترتب عليه حكم ولا يؤخذ
به هو ولا غيره

٤٨٦ ج ١٤ اذا لم يوجد اللوث في القتل
ترجح جانب المنكر

١٤٦ - ١٤٨ ج ٣٤ وهؤلاء المعروفون بالفتن والفساد لولي الأمر ان يمسك منهم من عرف بذلك فيحبسه وله ان ينقله الى ارض أخرى ليكف بذلك عدوانه ، وله ان يعزر أيضا من ظهر منه الشر ليكف بذلك شره وعدوانه

كتاب الحدود

٢٤٧ ، ٢٤٨ ج ٢٨ تسمية العقوبة المقدرة حدا عرف حادث

٢٩٧ ج ٢٨ الحدود والحقوق التي ليست لقوم معينين تسمى حقوق الله وحدود الله : مثل حد الزناة ، والسراق ، وقطاع الطريق ، ونحوهم

٤١٥ ج ١١ ليس المراد من الشرائع مجرد ضبط العوام بل المراد منها اصلاح باطنا وظاهرا للخاصة والعامة في المعاش والمعاد ، لكن في بعض العقوبات المشروعة في الدنيا ضبط العوام « ان الله يزج بالسلطان .. » ٣٠١ ج ٢٨ اذا اقيمت الحدود ظهرت طاعة الله ونقصت معصيته فحصل الرزق والنصر « لحد يعمل به في الارض .. »

٣٢٩ ، ٣٣٠ ج ٢٨ / ٢٨٨ - ٢٩٦ ج ١٥ اقامة الحدود والعقوبات الشرعية من العبادات ، وهي رحمة من الله بعباده / وادوية نافعة

٣٤٧ ج ٢٨ العقوبة نوعان (١) على ذنب ماض - كجلد الشارب والقاذف وقطع المحارب والسارق (٢) لتأدية واجب وترك محرم في المستقبل

٣٣٥ ج ٢٨ لا يرجم الا البالغ ١٧٥ ، ١٧٤ ج ٣٤ ، ١٠٧ ج ٢٨ وجوب اقامة الحدود على السلطان ونوابه ١٧٥ ، ١٧٦ ج ٣٤ لو كان للامة عدة ائمة لكان يجب على كل امام ان يقيم الحدود ويستوفي الحقوق ، وكذلك لو شاركوا الامارة وصاروا احزابا لوجب على كل حزب فعل ذلك في أهل طاعتهم ، ولو كان طاعة الأمراء للأمير الكبير ليست تامة فعليهم ان يقيموا ذلك

١٧٦ ج ٣٤ ولو فرض عجز بعض الأمراء عن اقامة الحدود والحقوق أو اضعاء ذلك كان الفرض على القادر عليه

١٧٦ ج ٣٤ قول من قال لا يقيم الحدود الا السلطان أو نوابه . اذا كانوا قادرين قائمين بالعدل

١٧٦ ج ٣٤ لو كان الأمير مضيعا للحدود أو عاجزا عنها لم يجب تفويضها اليه مع امكان اقامتها بدونه

١٧٦ ج ٣٤ متى امكن اقامتها من أمير لم يحتج الى اثنين ، ومتى لم يقدرا الا بعدد ومن غير سلطان اقيمت اذا لم يكن في اقامتها فساد يزيد على اضعائها

١٦٧ ج ٣٤ ان علم ان الامام اذن في قتل قاطع الطريق بدلائل الحال جاز ان يقتله على ذلك

٣١٢ ج ١٥ ما جاءت به الشريعة من المأمورات والعقوبات والكفارات وغير ذلك يفعل بحسب الاستطاعة

٢٩٧ ج ٢٨ هذا القسم يجب على الولاية البحث عنه واقامته من غير دعوى أحد به وكذلك تقام الشهادة فيه

٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ج ٢٨ هذا القسم يجب اقامته على الشريف والوضيع (والقوى) والضعيف ، ولا يحل تعطيله بشفاعة ولا هدية ولا غيرهما ، ولا تحل الشفاعة فيه

٢٩٨ - ٣٠٠ ج ٢٨ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ج ١٥ « .. اتشفع في حد .. » اذا بلغت الحدود السلطان .. « من حالت شفاعته .. »

٣٠٢ - ٣٠٤ ج ٢٨ لا يجوز ان يؤخذ من الزاني والسارق وقاطع الطريق ونحوهم ما تعطل به الحدود ولا لبيت المال ولا غيره ٣٠٢ - ٣٠٦ ج ٢٨ اذا فعل ذلك ولي الأمر جمع بين فسادين

٣٠٣ - ٣٠٥ ج ٢٨ وذلك مما يسقط حرمة الوالي وقدره ويكون بمنزلة مقدم الحرامية والقواد

٣٠٢ - ٣٠٦ ج ٢٨ كثير مما يوجد من فساد أمور الناس انما هو لتعطيل الحد بمال أو جاه

٣٢٩ ، ٣٣٠ ج ٢٨ ينبغي للوالي ان يكون شديدا عند اقامته : لا تأخذه رأفة فيعطله ويكون قصده رحمة الخلق وكنب الناس عن المنكرات لاشفاء غيظه وارادة العلو ففي ذلك من المصانح وانكفاف المفسد ...

٢٨٧ - ٢٩٧ ج ١٥ النهي عن الرأفة بأهل الفواحش والزناة ، وما تسببه الرأفة بهم من المفسد

١٧٩ ، ١٨٠ ج ٣٤ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ج ١٠ ان تاب من الزنا والشرب والسرقعة قبل ان يرفع الى الامام سقط الحد عنه على الصحيح كما سقط عن المحاربين

٣٧٢ ج ٢٨ لا تقام الحدود الا بالبينة

٣١ ، ٣٢ ج ١٦ ، ١١٠ ج ٣٥ ، ٣٠٠ ،

٣٠١ ج ٢٨ اذا قامت البينة بأنه زنى أو سرق أو شرب فظهر التوبة بعد رفعه الى الامام لم يوثق بها ، لو درى الحد بمثل هذا لم يقم حد ، وان كان قد تاب في الباطن كان الحد مكفرا وكان تمكينهم من قمام التوبة وكان مأجورا على صبره . وان كانوا كاذبين كان عقوبة لهم

٢٩٩ ج ٢٨ « اذا تاب السارق سبقته يده الى الجنة وان لم يتب سبقته يده الى النار »

٣١ ، ٣٢ ج ١٦ ، ٣٠١ ج ٢٨ فأما ان ثبت باقرار : جاء مقرا بالذنب تائبا فلا يجب ان يقام عليه الحد ، بل ان طلب اقامة الحد عليه اقيم وان ذهب لم يقم عليه حد - كالذى يذنب سرا - وعلى هذا حمل « فهلا تركتموه » « أصبت حدا فاقمه علي فاقم الصلاة » والغامدية ردها مرة بعد مرة « لقد تابت توبة .. » « تعافوا الحدود فيما بينكم .. »

٤٦٥ ج ١٤ ، ١٨٠ ج ٣٤ « من ابتلى بشيء من هذه القاذورات .. » « كل أمتي معافى الا المجاهرين »

١٧٧ ، ١٧٨ ج ٣٤ تعلق أمهم بشخص
اقامت معه على الفجور : لا يجوز لهم اقامة
الحد عليها بقتل ولا غيره ، يجب على عصبته
وأولادها ان يمنعوها من المحرمات فان لم تمتنع
الا بالحبس حبسوها ، وان احتاجت للقيد
قيدوها ، وما ينبغى للولد ان يضرب أمه
وليس لهم ان يمنعوها برها ، ولا يجوز لهم
مقاطعتها بحيث تتمكن بذلك من السوء وان
احتاجت لرزق وكسوة رزقوها وكسوها

٢٢٥ ، ٢٢٦ ج ٣٤ من أمراء المسلمين له
مماليك وغلمان : يجب عليه ان يامرهم
بالمعروف وينهاهم عن المنكر والبغى ، وأقل
ما يفعل أنه اذا استأجر أجيرا منهم يشترط
عليه ذلك ومتى خرج واحد منهم عن ذلك
طرده ، واذا كان قادرا على عقوبتهم بحيث
يقره السلطان على ذلك في العرف .. وغيره
لا يعاقبهم لكونهم تحت حمايته فينبغي له
ان يعزرهم اذا لم يؤدوا الواجبات ويتركوا
المحرمات الا بالعقوبة

١٧٨ ج ٣٤ على سيد الأمة اذا زنت ان يقيم
عليها الحد ، فان لم يفعل كان عاصيا
وقادحا في عدالته « اذا زنت .. »

٣٤٨ ، ٣٣٦ ج ٢٨ ، ٤٨٣ ج ٧ / ٢٢٦
ج ٣٤ الجلد الذي جاءت به الشريعة هو الجلد
المعتدل بالسوط ولا يكتفى بالدرّة ، الدرّة
تستعمل في التعزير ، ولا يكون بالعصي
ولا بالمقارع

٤٨٣ ج ٧ وكذلك يجوز جلد الشارب

بالجريد والنعال واطراف الثياب بخلاف
الزاني والقاذف

٢٢٦ ج ٣٤ ويكون بسوط معتدل وضرب
معتدل

٣٤٨ ج ٢٨ ولا تجرد ثيابه ، بل ينزع عنه
ما يمنع ألم الضرب من الحشايا والفراء
ونحو ذلك

٣٤٨ ج ٢٨ ، ٢٢٦ ج ٣٤ ولا يربط
الا اذا احتيج الى ذلك

٣٤٩ ج ٢٨ ويعطى كل عضو حظه من
الضرب كالظهر والاكتاف والفخذين
ونحو ذلك

٣٤٨ ج ٢٨ ولا يضرب وجهه ولا مقاتله
٤٨٢ ج ٧ لم يؤمر بقتل الزاني والقاذف
والشارب

٣٤٤ ، ٣٤٥ ج ٣٢ لو شرب ثم شرب
أو سرق ثم سرق

٦٥٩ ج ١١ الزنا أعظم من شرب الخمر
اذا استويا في القدر

٦٥٩ ، ٦٦٠ ج ١١ الذنب يتغلظ بتكراره
وبالاصرار عليه وبما يقترب به من سيئات
آخر

١٨٠ ج ٣٤ المعاصي في الايام المفضلة
والأمكنة المفضلة تغلظ وعقابها بقدر فضيلة
الزمان والمكان :

٣٤٣ ج ١٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ج ١٤ من أصاب
حدا خارج الحرم ثم لجأ اليه لم يقم عليه
حتى يخرج منه

١١٨ ج ٢٦ وله ان يدفع ما يؤذيه من
الآدميين والبهائم حتى لو صال عليه أحد
ولم يندفع الا بالقتال قاتله

٢٨٥ ، ٢٨٦ ج ١٥ الحكمة في الأمر بعقوبة الزانيين علانية

٢٨٧ ج ١٥ أمر عمر بإعادة جلد ابنه عبد الرحمن علانية ، لم يمت من ذلك الجلد

ومن مات في حد (١)

باب حد الزنا

٢١٤ ، ١٩٨ ج ٣٤ قاعدة الشريعة ان ما تشتهيه النفوس من المحرمات كالزنا والخمر ففيه الحد ، وما لا تشتهيه كالميتة ففيه التعزير

١٤٦ ، ١٤٧ ج ١٥ اتفق أهل الأرض على استقباح الفواحش وكراهتها

٤٨٣ ج ٧ ، ٤٣٠ ج ١٥ ، ٩٩ ج ٢٠ الزنا اعتداء وفساد في القوة الشهوانية

٢٨٨ - ٢٩٦ ج ١٥ ، ٢٥٤ ج ٢١ محبة الفواحش مرض في القلب ، ليس دواؤه في ان يعطي نفسه محبوبها وشهوتها من ذلك ولا يظن أنه اذا حصل له استمتاع بمحرم يسكن بلاؤه ، بل يوجب له انزعاجا عظيما وزيادة في البلاء والمرض في المال ، الرأفة به أن يحمى ...

١١٤ ج ٣٢ تحريم الزنا

٤٢٨ - ٤٣٥ ج ١٥ « أكبر الكبائر ثلاث : الكفر ، ثم قتل النفس ، ثم الزنا » وجه هذا الترتيب ، وانقسام الأمم باعتبار القوى الثلاث : العقل ، والغضب ، والشهوة

(١) انظر ص ٣٤٨ ، ٣٥٣

١٢٢ ، ١٢٧ ج ١٥ من زنا بامرأة المجاهد مكن يوم القيامة من حسناته يأخذ منها ما شاء « وان تزاني بحليلة جارك »

١٣٩ ج ٣٤ الزنا أعظم من أن يكفر

١٢٠ - ١٣٠ ج ١٥ الفاحشة حرام لحق الله ولو رضي الزوج والمرأة والناس ١٢٠ - ١٢٣ ج ٣٢ ، ٣١٩ ج ١٥ امرأة الزاني تكون زانية من وجوه كثيرة

١٧٧ ج ٣٤ من زنى باخته مع علمه بالتحريم وجب قتله

٣٣٣ ، ٣٣٤ ج ٢٨ ، ٣٨٣ ج ٢٠ ، ٢٩٦ ج ١٥ ، ٥٤٣ ، ٢٤٥ ج ١١ الزاني ان كان محصنا وقامت البينة أو كان الحبيل أو الاعتراف رجم بالحجارة حتى يموت ، أدلة ذلك

٣٣٣ ج ٢٨ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ج ١٥ هل يجلد قبل الرجم ، أكثرهم لا يوجبون مع الرجم جلد مائة

٣٤٢ ، ٣٣٤ ج ٢٨ ، ١٢٣ ج ١٥ ، ١٢٢ ج ٣٢ والمحصن من وطئ لمن تزوجها نكاحا صحيحا في قبلها ولو مرة

٣٣٤ ج ٢٨ وهل يشترط أن تكون الموطوءة مساوية للواطئ في هذه الصفات ، وهل تحصن المراهقة البالغ وبالعكس

٣٣٤ ج ٢٨ أهل الذمة محصنون أيضا عند الأكثر

٣٣٣ ج ٢٨ ، ٢٩٥ - ٢٩٧ ، ٣٠٨ - ٣١١ ج ١٥ وان كان غير محصن جلد مائة وغرب عاما

١٧٩ ج ٣٤ اذا غريبه والده في الحبس
ولو في دار الأب بر في يمينه ، وان كان
غير مقيد

١٨١ ج ٣٤ ، ٦٤ ج ٣١ امرأة قوادة
وقد ضربت وحبست ثم عادت وقد لحق
الجيران الضرر بها : لولي الأمر ان يصرف
ضررها بما يراه مصلحة : اما بحبسها
واما بنقلها عن الحرائر أو بغير ذلك ، كان
عمر يأمر العزاب ان لا تسكن مع المتاهلين ،
وان لا يسكن المتاهل بين العزاب

٢٩٦ ، ٢٩٧ ج ١٥ من الفقهاء من يفرق
بين الرجل والمرأة في التغريب ، المرأة يجب
ان تصان وتحفظ بما لا يجب مثله
في الرجل

٣٨٣ ج ٢٨ في جلد الزنا عليه نصف الحد
٢٥٠ ج ٢٠ الصحابة وبعض الأمم لا يعرفون
المواط

٤١٢ ج ١٥ ، ٢٤٥ ج ٢١ ، ٣٩٠ ج ٢٠ ،
٣٣٥ ج ٢٨ ، ٥٤٣ ج ١١ ، ٣٢١ ، ٣٢٢
ج ١٥ ، ٤٠٦ ج ٣٥ الجمهور على ان عقوبة
الموطي أعظم من عقوبة الزنا بالأجنبية :
فيجب قتل الفاعل والمفعول به ، سواء كان
أحدهما محصنا أو لم يكن ، وسواء كان
أحدهما مملوكا للآخر أولا .

١٨١ ، ١٨٢ ج ٣٤ ، ٣٣٥ ج ٢٨ « من
وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا
الفاعل والمفعول به »

٣٣٤ ، ٣٣٥ ج ٢٨ ، ٢٤٥ ج ٢١ ، ٥٤٣
ج ١١ ، ٤١٢ ج ١٥ وقتله بالرجم

٣٠٨ - ٣١٥ ج ١٥ التغريب جاء في السنة
في موضعين (١) الزانسي اذا لم يحصن
(٢) نفي المخنثين

٣٠٩ ج ١٥ الذين أمر النبي بنفيهم لم
يكونوا يرمون بالفاحشة الكبرى ، تخنيثهم
وتأنيثهم لنا في القول وخضابا في الأيدي
والأرجل كخضاب النساء ولعبا كلعبهن

٣٠٩ ، ٣١٠ ج ١٥ الذي يمكن الرجال من
نفسه والاستمتاع به وبما يشاهدونه من
محاسنه وفعل الفاحشة الكبرى به شر
من هؤلاء

٢٥٠ ج ٢١ يمنع المردان من الخروج اذا
خيفت الفتنة بهم الا لحاجة

٢٤٩ ج ٣٢ مخالطتهم ضرر على الاتقياء
وزيادة ضرر على الفجار

٣١٠ ج ١٥ اذا وجد هناك من يفعل
الفاحشة كان نفيه بحبسه في مكان واحد
ليس معه غيره ، وان خيف خروجه قيد

٣١٢ ، ٣١٣ ج ١٥ اذا لم يمكن النفي
والحبس عن جميع الناس كان على حسب
القدرة ، أمثلة

٣١٣ ج ١٥ وكذلك المرأة المتشبهة بالرجل
تحبس شبيها بحالها اذا زنت سواء كانت
بكرًا أو ثيبا

٣١٣ ج ١٥ ، ٢٥١ ج ٣٢ ومما يدخل
في هذا نفي عمر نصر بن حجاج من المدينة
الى البصرة لما سمع تشبيب النساء به
وتشبيهه بهن ، وكان أولا قد أمر
بازالة شعره

عند أكثر السلف والفقهاء ، تعليل ذلك ،
وقيل يحرق و ٠٠ و ٠٠٠

٥٤٢ ، ٥٤٣ ج ١١ عذب المستحلين لها
بعذاب ما عذبه أحدا من الأمم : طمس
أبصارهم ، وقلب مدائنهم ، واتبعهم بالحجارة
٥٤٣ ج ١١ من استحلها بمملوك أو غيره
فهو مرتد

٣٣٥ ج ٢٨ ان كان أحدهما غير بالغ عوقب
بما دون القتل

٥٤٣ ج ١١ وعليهما الاغتسال ، وترتفع
الجنابة ، ولا يطهران من نجاسة الذنب
الا بالتوبة

٢٤٧ ج ٣٢ الأمر المليح كالأجنبية في كثير
من الأمور

٢٥٤ ج ٣٢ معاشر أهل النرجل والتغزل
في المردان يستحق العقوبة معهم

١٨٢ ج ٣٤ « من أتى بهيمة فاقتلوه
واقتلوها » وهو أحد قولي العلماء

انتفاء الشبهة (١)

٣٠٨ ج ١٥ « ادروا الحدود بالشبهات »
١١٥ ، ١١٦ ج ١٥ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ج ٨ ،

١٨٧ ج ١٦ ، ١١٤ ج ٣٢ يفرق بين المرأة
المتطوعة على الزنا والمكرهة عليه ، اذا
أضجعت وقيدت حتى فعل بها الفاحشة
لم تأثم بالاتفاق ، وان أكرهت حتى زنت
ففيها قولان ، اذا أكره الرجل على الزنا
ففيه قولان (١) لا يكون مكرها

١١٤ ج ٣٢ واذا زنت بنائم لم يعتبر زانيا
١٠٢ - ١٠٩ ج ٣٣ أمر النبي أن يستنكها
ماعزاً لما أقر بالزنا ليعلم هل هو سكران
٣٧٢ ج ٢٨ ، ٣٠٥ ج ١٥ لا تقام الحدود
الا بالبيننة

٣٣٣ ج ٢٨ لا يقام عليه الحد حتى يشهد
على نفسه أربع شهادات عند كثير من
العلماء أو أكثرهم ، ومنهم من يكتفى بمرة
٣٣٣ ، ٣٣٤ ج ٢٨ ، ٣١ ج ١٦ لو أقر
على نفسه ثم رجس فهل يسقط الحد ،
فرق بين من أقر تائباً ، ومن أقر غير تائب
٣٠١ ج ٢٨ وان ذهب لم يقم عليه حد
« فهلا تركتموه » (١)

٣٣٣ ج ٢٨ ، ٣٥٢ ج ١٥ أو يشهد عليه
أربعة شهداء

٣٠٦ ج ١٥ اذا شهد شاهد أنه رأى
الرجل والمرأة أو الصبي في لحاف أو في
بيت مرحاض أو رأهما مجردين أو محلولي
السراويل ويوجد ما يدل على ذلك ٠٠

٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٥١ ج ١٥ لا يرجس
بالاستفاضة

٣٥٢ - ٣٥٨ ج ١٥ لا يقام الحد على مسلم
الا بشهادة مسلمين ، لم يقيدهم بأن يكونوا
عدولا مرضيين كما قيدهم في ٠٠٠

٣٥١ ج ١٥ شهادة زوجها لا يوجب عليها
الحد

٣٥١ ج ١٥ لو اعترف المقذوف مرة أو
مرتين أو ثلاثا درى الحد عن القاذف ولم
يجب الحد فيها عند أكثرهم

٣٥١ - ٣٥٨ ج ١٥ تنازعوا هل شهادة الأربعة التي لا يجب بها الحد على الزاني - مثل شهادة أهل الفسوق والعصيان - تدرؤ الحد عن القاذف

٣٥٣ ج ١٥ اذا استتراب الحاكم في الشهود فرقيم وسألهم عن ...

٣٣٤ ج ٢٨ اذا وجدت حبلى ولم يكن لها زوج ولا سيد ولم تدع شبهة فتحد وهو المأثور ... والاشبه بالاصول ومذهب ... ٣٠٥ ، ٣٠٦ ج ١٥ الشبه له تأثير في ذلك وان لم يكن بينة

باب حد القذف

٣٨٢ ج ٢٨ اذا كانت الفرية ونحوها لا قصاص فيها ففيها العقوبة كالقذف

٣٤٢ ، ٣٨٢ ج ٢٨ من الحدود التي جاء بها الكتاب والسنة واجمع عليها المسلمون حد القذف

١٨٣ ، ١٨٤ ج ٣٤ مطلقته تحد على قذفها ثمانين جلدة اذا طلبت امرأته المقتوفة ، ولا تقبل لها شهادة أبدا ، وكذلك الرجل وهو فاسق اذا لم يتب

٣٨٣ ج ٢٨ ، ١٨٤ ج ٣٤ الا الزوج فيجوز له ان يقذف امرأته اذا زنت ولم تحبل من الزنا ، فان حبلى وولدت فعليه ان يقذفها وينفي ولدها ...

٣٨٣ ج ٢٨ ، ١٨٥ ج ٣٤ ولو كان عبدا فعليه نصف الحد

٣٨٢ ج ٢٨ اذا كان المقتوف محصنا وهو المسلم الحر العفيف

٣٨٢ ج ٢٨ ، ٣٥١ ج ١٥ ، ١٨٥ ج ٣٤ المشهور بالفجور لا يحد قاذفه ، وكذا الكافر والرقيق ، ويعاقب كل منهما دون الحيد

١٨٥ ج ٣٤ اذا قذفه بالزنا واللواط كقوله أنت علق ... فعليه حد القذف

٣٥١ ج ١٥ شهادة الزوج على امرأته أربع شهادات تدرؤ عنه حد القذف

٣٥٠ - ٣٥٨ ج ١٥ شهادة الأربعة التي لا يجب بها الحد هل تدرؤ الحد عن القاذف

٣٥١ ج ١٥ ولو اعترف المقتوف مرة أو مرتين أو ثلاثا درى الحد عن القاذف

٣٣٢ ج ١٥ ، ١٨٥ ج ٣٤ والرمي بغيرها فيه الاجتهاد ، ويجوز عند بعض العلماء ان يبلغ الثمانين « لا أوتى بأحد يفضلني .. » (١)

٣٧١ ج ١٣ القاذف كاذب وان كان قد قذف من زنا في نفس الأمر

٣٨٢ ج ٢٨ ، ١٨٣ - ١٨٥ ج ٣٤ ان عفى عنه سقط عند الجمهور

١١٧ ، ١١٨ ج ٣٢ قذف المرأة طعن في زوجها

١١٧ ، ١١٨ ج ٣٢ « ما بفت امرأة بنى قط ، »

٣٥٣ ، ٣٥٤ ج ١٥ قصة الأفك ، الذين قذفوا عائشة

(١) انظر انقصاص في الاعراض اذا قال يا كافر يا حمار ص ٣٥٣

فأمر باراقتها ، وشق ظروفها ، وكسر دنانها ، ونهى عن تخليلها وان كانت لیتامی مع انها اشتریت لهم قبل التحريم ، وأمر بجلد شاربها ، حسما لمادة الفساد

٦٦٧ ج ٢٨ تخريب المكان والقرية انى يباع فيها الخمر

١٤٠ ج ٢٢ صنعة الخمر لا تجوز

١٧٩ ، ١٨٠ ج ١٧ ، ١٠ ج ٢١ ، ٤١٧ ج ١٠ ، ٢٢٤ ج ٣٤ الحكمة في تحريمها انها تفسد العقول والأخلاق

١٩٤ ، ١٩٥ ج ٢٠ ، ٤٦ ج ٢٩ ، ١٩٧ ج ٣٤ ، ٣٨٤ ج ١٥ علتان لتحريم الخمر (١) حصول مفسدة العداوة الظاهرة والبغضاء الباطنة (٢) المنع من المصلحة التى هي رأس السعادة

٣٣٦ ج ٢ ، ٩ ، ١٠ ج ٢١ تحريم جنس الخمر أشد من تحريم اللحوم الخبيثة ٩ ، ١٠ ج ٢١ والمفاسد الناشئة من السكر أعظم

٢٢٢ ج ٣٤ لم يحرم ما ينفعهم ويصلح حائهم ، قد يكون في الشئ منفعة وفيه مضره أكثر . . .

٢٢٨ - ٢٣٩ ج ٣٢ صاحب الخمر يطلب راحة نفسه ولا تزيده الا تعباً وغماً ، وان كانت تفيده مقداراً من السرور فما تعقبه من المضار ويفوته من المسار أضعاف ذلك ، لا تنقضي نعمة صاحبه الا بقدر بعد قدح

٢٢٣ ج ٢٤ السكران بالخمر يطيش عقله حتى يسخو بماله ويتشجع على أقرانه فيعتقد

١١٨ ، ١١٩ ج ٣٢ انما لم يفارقها لانه لم يصدق ما قيل أرلا ، ولما حصل له شك استشار علياً وزيدا وسأل الجارية ، القرآن هو الذي ثبت نكاحها

١١٩ ج ٣٢ من قذف أم النبي قتل ، طعن في نسبه . ومن قذف نساءه قتل ، طعن في دينه ، انما لم يقتلهم لانهم تكلموا قبل أن يعلم براءتها

٥٤١ ، ٥٤٢ ج ٤ من قذف غيره أو اغتابه فعليه ان يتوب من ذلك ، ويدعو لهم ويثنى عليهم بقدر ما لعنهم وسبهم

٥٤٨ ج ١١ اذا أقر الظالم بظلمه وطلب من المظلوم ان يعفو عنه ويستغفر الله له فحسن مشروع

باب حد المسكر

١٩٢ ، ١٩٧ ، ٢٢١ - ٢٢٤ ، ٢١٢ ج ٣٤ ، ٢٠٢ ج ١٧ ، ٢٢٥ ج ٣٢ التدرج في تحريم الخمر (١) أخبر ان فيها اثم كبير ومنافع ولم يحرمها - فكان من الناس من لم يشربها . . (٢) ثم شربها قوم فقاموا يصلون وهم سكارى فخلطوا فنهوا عن شربها قرب الصلاة ، فكان منهم من تركها (٣) ثم انزل : (انما الخمر . .) فحرمها من وجوه ، الحكمة في تأخير تحريمها

٢٤ ، ٦٦ ، ٦٧ ج ٣٥ ، ٢٧٥ ج ٢٩ / ٧٠٠ ج ١١ وجاء الوعيد فيها : « من شرب الخمر لم تقبل له صلاة . . » / « من شرب الخمر ثم لم يتب منها . . »

٢٢٥ ج ٣٢ ، ١٩٦ ج ٣٤ ، ٣٦٦ ج ٢٠ لما أمر باجتناوب الخمر حرم مقاربته بوجه :

الغر أنها أورثته الشجاعة والسخاء وانما أورثته عدم العقل ، ومن لا عقل له لا يعرف قدر المال فيجود بجله

٢٠٩ ، ٢١٠ ج ٣٤ الأنبياء أطباء القلوب والأبدان

١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٨ - ٢٠٢ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ج ٣٤ ، ٣٣٤ ج ٢٠ كل شراب كان جنسه مسكرا حرام ، سواء سكر منه أو لم يسكر . « كل مسكر حرام » أراد بالمسكر كما يراد بالمشبع . ولم يرد آخر قدح

١٩٥ ج ٣٤ « ما اسكر الفرق منه فملاء الكف منه حرام » « ما اسكر كثيره فقليله حرام »

١٩١ ج ٣٤ لأنه يدعو الى الكثير

١٨٧ ، ١٨٨ ج ٣٤ ، ٢٨٠ ج ١٩ اسم الخمر في لغة العرب يتناول المسكر من التمر وغيره ولا يختص بالمسكر من العنب ٢٦٠ ج ٢٢ لما أفرد ما يصنع من غير العنب باسم النبيذ صار اسم الخمر في العرف مختصا بعصير العنب حتى ظن طائفة من العلماء ان الخمر في الكتاب والسنة مختص بذلك

١٨٧ - ١٨٩ ، ٢٦٠ ، ٣٦ ج ٢٤ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ج ٣٤ ، ٢٨٢ ج ١٩ ، ٣٣٧ ج ٢٨ الخمر في الأحاديث عام لا يختص بعصير العنب ، لما حرمت بالمدينة لم يكن من عصير العنب شيء ، وكان عامة شرابهم من نبيذ التمر

٢٣٦ ، ٢٨٢ ج ١٩ ، ٣٦ ج ٢٤ ، ٢٠٣ ج ٣٤ الاسم اذا بين النبي حد مسماه لم

يلزم ان يكون قد نقله عن اللغة أو زاد فيه كاسم الخمر . . . وسواء كانت العرب قبل ذلك تطلقه على كل مسكر أو تخص به عصير العنب لا يحتاج الى ذلك ، وبأن الخمر في لغة المخاطبين بالقرآن كانت تتناول نبيذ التمر وغيره

٢٨٠ ، ٢٨٣ ج ١٩ ، ٢٠٣ ج ٣٤ ومن ظن أن النص انما يتناول خمر العنب وحرم كل خمر بطريق القياس - اما في الاسم واما في الحكم - فقد غلط

٢٨١ ، ٢٨٢ ج ١٩ ، ٢٠٢ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ج ٣٤ والصواب الذي عليه الأئمة الكبار ان الخمر المذكورة في القرآن تناولت كل مسكر فصار تحريمه بالنص العام والكلمة الجامعة لا بالقياس وحده

٢٨٢ ج ١٩ ، ٢٠٣ ج ٣٤ وثبتت أيضا نصوص صحيحة بتحريم كل مسكر . . .

٣٣٧ ج ٢٨ ، ٢٠٤ - ٢١٠ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٣ - ١٩٥ ، ١٩٧ ج ٣٤ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ج ١٩ الخمر التي حرمها الله ورسوله وأمر بجلد شاربيها كل شراب مسكر من أي أصل كان : من الثمار كالعنب والرطب والتين ، أو الحبوب كالحنطة والشعير ، أو الطلول كالعسل أو الحيوان كلبن الخيل ، وسواء كان نبيثا أو مطبوخا ، مأكولا أو مشروباً ، جامداً أو مائعا ، موجودا في زمنه أولا

١٧٤ ج ٣٤ كل ما كانت فيه الشدة المطربة التي تصد عن ذكر الله . . . فهو خمر من أي مادة كان

١٩٤ ج ٣٤ « ان من الحنطة خمرًا ، ومن الزبيب خمرًا »

١٩٥ ج ٣٤ « نزل تحريم الخمر وهي من خمسة ٠٠٠ والخمر ما خامر العقل »

١٩٣ - ١٩٥ ج ٣٤ ، ٢٨٢ ج ١٩ ، ٢٠٣ ج ٣٤ « كل مسكر حرام » « كل شراب » « كل مسكر خمر وكل خمر حرام »

٣٣٧ ج ٢٨ ، ٣٣٥ ج ٢٠ تواترت السنة عن النبي وخلفائه وأصحابه انه حرم كل مسكر وبين انه خمر

١٨٦ ، ١٩٨ - ٢٠٠ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٠٣ ج ٣٤ ، ٦ ، ٧ ج ٢١ ، ٣٣٤ - ٣٣٦

ج ٢٠ مذهب جمهور علماء المسلمين من ٠٠٠ ان كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام ، وما اسكر كثيره فقليله حرام ، سواء كان نيثا أو مطبوخا ، وسواء ذهب ثلثاه أو ثلثه أو نصفه بالطبخ أو غير ذلك ، وسواء كان من الثمار أو الحبوب أو العسل أو لبن الخيل أو غير ذلك

٦ ، ٧ ج ٢١ ، ٢٨٠ - ٢٨٣ ج ١٩ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ٢٠١ - ٢٠٣ ج ٣٤ ، ٤٣٤ - ٣٣٦ ج ٢٠ والكوفيون لا خمر عندهم الا من العنب ، ولا يحرمون القليل من المسكر : الا ان يكون خمرًا من العنب ، أو ان يكون من نبيذ انثر أو الزبيب النبيذ ، أو ان يكون من مطبوخ عصير العنب اذا لم يذهب ثلثاه

٣٠٤ ج ٢٠ ، ٢٠٣ ج ٣٤ ، ٢٣٩ ج ٣٢ وعندهم ان نبيذ التمر أو الزبيب اذا طبخ حل وان اسكر ، وسائر الأنبيذة تحل وان

اسكرت ، لكن يحرمون المسكر منها ، وما طبخ من العنب قبل الاشتداد حتى ذهب ثلثاه حل

٣٣٦ ج ٢٠ ، ٢٠٣ ج ٣٤ مبيع هذه الأشرطة ليس معه نص ولا قياس ٠٠٠

١٨٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٣ - ١٩٥ ، ١٩٧ ج ٣٤ والقول الأول هو الصحيح انذى يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار

٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ١٩١ ج ٣٤ والمفسدة التي حرم لأجلها الخمر تشترك فيها جميع المسكرات

١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٥ ج ٣٤ عذر من خالف هذه الأحاديث أنها لم تبلغهم ، وسمعوا ان النبي وأصحابه كانوا يشربون النبيذ فظنوا ان الذى شربوه كان مسكرا

١٩٣ - ١٩٧ ج ٣٤ « الصرما » و « القمز » ١٩٧ ج ٣٤ « السويقة » التي تعمل من الجزر

٢١٨ ج ٣٤ حجرة تحتها فلو : يجوز الشرب من لبنها اذا لم يصر مسكرا

١٩٥ ، ١٩٦ ج ٣٤ « ليشربن ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها »

٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٠٥ ، ٢٢١ - ٢٢٤ ، ٢١٠ ، ٢١١ ج ٣٤ الحشيشة - حشيشة العشب - من أخبث المحرمات

٢١١ ، ٢١٣ ج ٣٤ ، ١٩٨ ، ٢٠٤ ، ٢١٤ ج ٣٤ الصحيح أنها مسكرة كالخمر وآكلوها يكثرون تناولها

الثلث ويشرب منه لأجل الدواء ومتى أكثر شربه أسكر : هو خمر

٣٣٩ ج ٢٨ ، ٢٦٦ - ٢٧٦ ج ٢٤ ولو شرب منه قطرة واحدة لتداو أو غير تداو جلد « انها داء ٠٠ » « ان الله لم يجعل شفاء أمتى ٠٠ » « نهى عن الدواء الخبيث » (١)

٢١٨ ج ٣٤ اعتاد ان يتناول كل ليلة قبل العصر شيئاً من المعاجين مدة سنين : اذا كان يغيب العقل لم يجز له أكله

٤٧١ ج ١٤ يباح لدفع العطش في أحد القولين ، ومن لم يبيحها قال انها لا تدفعه ، ان علم أنها تدفعه أبيحت

٤٧١ ج ١٤ الخمر يباح لدفع الفصة بالاتفاق ١٩٨ ج ٣٤ ، ٢٠٤ ، ٢١٦ المسكر يجب فيه الحد

٥٠٢ ، ٥٠٣ ج ٨ ، ١٠٤ ج ٣٣ اذا أكره على شرب الخمر ونحوه من الأفعال فأكثروهم يجوز ذلك له

١٩٨ ، ٢١٦ ج ٣٤ ، ٣٣٦ ج ٢٨ حد الشرب ثابت بالسنة والاجماع ٠٠ « من شرب الخمر فاجلدوه ٠٠ »

٢١٦ ، ٢١٩ ج ٢٤ وحده أربعون جلدة ، أو ثمانون . ان جلد ثمانين جاز بالاتفاق ، وان اقتصر على الأربعين ففي الاجزاء نزاع

٣٣٦ ، ٣٣٧ ج ٢٨ ، ٤٨٣ ج ٧ ، ٨٨ ج ٣٣ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ج ٣٤ ، ٣١٣ ج ١٥ ضرب النبي في الخمر أربعين وأبو بكر ،

٢١١ ، ٢١٣ ، ٢٢١ - ٢٢٤ ج ٣٤ ، ٣٣٩ ج ٢٨ والخمر توجب الحدة والخصومة ، وهذه توجب الفتور والذلة و ٠٠٠

٢٠٥ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢٢١ - ٢٢٤ ج ٣٤ ، ٣٣٩ ج ٢٨ وهي شر من الشراب المسكر من بعض الوجوه ، والمسكر شر منها من وجه ، ما اشتملت عليه من الضرر في دين المرىء وعقله وخلقه وما فيها من المفسد

٢٠٦ - ٢١٠ ج ٣٤ قول القائل ما فيها آية ولا حديث من جهله

٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٣ ج ٣٤ ، ٣٥٨ ج ٢٣ المسكر منها حرام باتفاق العلماء

٣٠٤ ، ١٩٥ ، ١٩١ ، ٢١٤ ، ٢٨١ ، ٢١٣ ، ٢١٠ ، ٢١١ ج ٣٤ قليلها المسكر حرام عند جماهيرهم ، أدلته

٢٠٤ ، ٢٠٥ ج ٣٤ لا فرق بين ان يكون المسكر منها مأكولاً أو مشروباً جامداً أو مائعاً

٢٠٥ ، ٢١١ ، ٢١٤ ج ٣٤ ظهرت الحشيشة بظهور التتار

١٩٧ ، ٢١١ ، ٢١٤ ج ٣٤ كل ما فيه الشدة المطربة فهو حرام

٢٠٤ ، ١٩٨ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٨ ج ٣٤ ، ٤٤٢ ج ١٠ كل ما يغيب العقل يحرم أكله وان لم يكن فيه نشوة ولا طرب كالبنج ٠٠

٢٦٦ - ٢٧٦ ج ٢٤ التداوى بالخمر حرام بالنص وعليه جماهير العلماء

٢١٤ ج ٣٤ يأخذ شيئاً من العنب ويضيف اليه أصنافاً من العطر ثم يغليه الى أن ينقص

وهو مذهب مالك وأحمد في غالب نصوصه
وغيرها ٠٠

٢٣٧ ، ٢٣٨ ج ٣٢ ضرب عمر بن عبد العزيز
للصائم لما حضر شربها

٢٠٢ ، ٢١٣ ج ٣٤ وسواء استحل شربها
بنوع شبهة - وقعت لبعض السلف -
ظن أنها إنما تحرم على العامة فاتفق الصحابة
على أنه يستتاب فإن أقر بالتحريم جلد وإن
أصر على استحلالها قتل

٢١١ ج ٣٤ النصارى يتقربون بشرب
الخمير

٢٠٥ ، ١٩٨ ، ٢٢١ ج ٣٤ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠
ج ٢٨ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ج ٢٣ يجب في
الحشيشة الحد كما يجب في الخمير

٢١٢ ، ٢١٣ ج ٣٤ وعلى تناول القليل منها
والكثير حد الشرب ثمانون سوطا ،
أو أربعون ، إن كان مسلما يعتقد تحريم
المسكر ٠٠٠

٢١٢ ج ٣٤ ومن ظهر منه أكل الحشيشة
فهو بمنزلة من ظهر منه شرب الخمير ،
وشر منه من بعض الوجوه ، ويهجر ويعاقب
٢٠٤ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ ج ٣٤ ، ٣٥٧
ج ٢٣ من استحل المسكر منها استتيب
فإن تاب والا قتل مرتدا ، وإن اعتقد ذلك
قربة وقال هي لقيمة الذكر والفكر وتحرك
العزم الساكن إلى أشرف الأماكن وتنفع في
الطريق فهو أعظم وأكبر

٤٥٠ ، ٤٥١ ج ١٤ نفي التحريم الشرعي
يقع فيه طائفة من الإباحية

وحزب عمر في خلافته ثمانين ، وعلي مرة
أربعين ، ومرة ثمانين ٠٠ من العلماء من
يقول يجب ضرب الثمانين ، ومنهم من يقول
الواجب أربعون والزيادة يفعلها الإمام
عند الحاجة إذا أدمن الناس الخمر وكان
الشارب ممن لا يرتدع بدونها ونحو ذلك
وهو أوجه القولين

٣٣٧ ج ٢٨ ، ٢١٦ ج ٣٤ وكان عمر
لما كثر الشراب زاد فيه التغريب إلى خيبر
وحلق الرأس ٠ فلو غرب الشارب مسح
الأربعين لينقطع خبره أو عزله عن ولايته
كان حسنا ، بلغ عمر عن بعض نوابه أنه
تمثل بابيات في الخمير فعزله

٤٨٣ ج ٧ وكذلك صفة الضرب فإنه يجوز
بالجريد والنعال وأطراف الثياب

٤٨٢ ، ٤٨٣ ج ٧ ، ٣٤٧ ج ٢٨ ، ٩ ، ١٠
ج ٢١ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ج ٣٤ القتل عند أكثر
العلماء منسوخ ، وقيل محكم ، وقيل هو
تعزير « ثم إن شربها في الثالثة أو الرابعة
فاقتلوه » « فإن لم يتركوه فاقتلوه »

٢١٧ ج ٣٤ ، ٤٨٢ ج ٧ من أجود ما يحتج
به على أن القتل منسوخ : « لعنسه الله
ما أكثر ما يؤتى به إلى النبي ٠٠ »

٣٨٣ ج ٢٠ ، ٣٣٩ ج ٢٨ الحد واجب
إذا وجدت منه رائحة الخمر ، أو روى وهو
يتقيؤها ، ونحو ذلك : إذا لم يكن هناك
شبهة ، وهو المأثور عن الخلفاء الراشدين
وغيرهم من الصحابة ، وعليه تدل سبعة
الرسول ، وهو الذي يصلح عليه حال الناس ،

٢٢١ - ٢٢٤ ج ٣٤ اذا اعتقدوا أنها محرمة لكن قالوا ان الحسنات يذهبن السيئات وان لهم وردا بالليل وتعبادات، وأنها اذا حصلت نشوتها برؤوسهم أعانتهم على تلك العبادات، ولا تأمرهم بسوء، ولا فاحشة، وأنه ليس لها ضرر على أحد من خلق الله : فالجواب

١٤ - ١٦ ج ٢٢ / ١٣٤ ، ١٣٥ ج ٣٢ تشرع عقوبة المتأول - كالشارب - في بعض المواضع ، الغرض من عقوبته / المتأول المعذور لا يفسق ولا يآثم

١٠٨ ج ٣٣ من سكر سكر لا يعاقب عليه مثل ان يشرب مالا يعلم أنه مسكر ونحو ذلك لم يآثم ولم يستحق العقوبة

٢٠٤ ج ٣٤ وغير المسكر يجب فيه التعزير كالبنج ونحوه

٣٣٩ ج ٢٨ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ج ٢٠ يجب الحد اذا قامت البينة أو اعترف أو وجد سكرانا

١٩٨ - ٢١٠ ج ٣٤ ، ٢٣٨ ج ٣٢ النصوح الذي يعمل من العنب وهو ان يأخذ ثلاثين رطلا من ماء العنب ويغلي قبل أن يصير مسكرا حتى يبقى ثلثه وذكر من فعل ذلك أنه يسكر ويقولون كان على زمن عمر : متى كان كثيره مسكرا حرم قليله ، أدلة ذلك

٢٠٠ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ج ٣٤ الذي إباحه عمر - الطلا - لم يكن مسكرا صفته ٢٠٠ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ج ٣٤ نشأت الشبهة من جهة ان المطبوخ قد يسكر : لأن طبخه

لم يكن تاما ، أو اضيف الى المطبوخ بعض الأفاويه وغيرها مما يقويه ويشده حتى يصير مسكرا ، أو يكون لبعض البلاد طبيعة يسكر فيها ما ذهب ثلثاه : فيحرم اذا أسكر ٢٠٣ ، ١٩٥ ، ١٠٣ ج ٣٤ ، ٣٣٧ ج ٢٨ من اعتقد ان النبيذ الذي أرخص فيه يكون مسكرا فقال يباح منه ما لا يسكر فقد أخطأ

١٣٤ ، ١٣٥ ، ٢٣٨ ج ٣٢ ، ١٤ - ١٦ ج ٢٢ من شرب النبيذ متأولا جلد عند الجمهور ، ولا يفسق ولا يآثم

٢٠٢ ج ٣٤ من استحل عصير العنب الذي غلا واشتد وقذف بالزبد استتيب ٠٠٠

٧ ج ٢١ ، ٢٠٣ ، ٢٠١ ج ٣٤ أحمد ٠٠ حرم العصير والنبيذ بعد ثلاث وان لم يظهر فيه شدة ، متابعة للسنة ، تعليقه

٢٠١ ، ٢٠٣ ج ٣٤ ، ٢٢٥ ج ٣٢ ، ٢١٠ ج ٣٥ نزاع العلماء في الخليطين اذا لم يسكر ، علة ذلك ، اذا صار الخليطان من المسكر حرم بالاتفاق ٠٠

٢١٠ ج ٣٥ الاقسما اذا كان من خليطين أو من زبيب فقط

١٩٥ ، ٢٠٣ ج ٣٤ ، ٣٣٧ ج ٢٨ ، ٢١٠ ج ٣٥ النبيذ الذي يشربه النبي والصحابة هو أنهم ينبذون التمر والزبيب ونحو ذلك في الماء حتى يحلو فيشربه أول يوم ، وثاني يوم ، وثالث يوم ، ولا يشربه بعد ثلاث

٢١٩ ، ٢٢٠ ج ٣٤ هس الذرة فأخذ يغلي في قدره ثم ينزله ويعمل عليه قمحا ويخليه الى بكرة ويصفيه فيكون مما لا يسكر في م - ٢٤

ذلك اليوم ثم يخلية يومين وثلاثة بعد ذلك فيبقى يسكر : يجوز شربه ما لم يسكر الى ثلاثة أيام ، اذا اسكر حرم سواء اسكر قبل الثلاث أو بعدها

٢١٠ ج ٣٥ كل هذه الاشربة اذا حمضت - بالخل ٠٠ أو الليمون - ولم تصر مسكرة يجوز شربها مطلقا

٢٢٥ ج ٣٢ ، ٢٠٣ ج ٣٤ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ج ٨ ، ٣٣٨ ج ٢٨ نهى عن الانتباز في الاوعية التى يدب السكر فيها ولا يدرى ما به كالدباء والحنتم والمزفت والنقير - سدا للذرائع المفضية الى ذلك - وأمر بالانتباز في الوعاء الموكاء

٤٦١ ، ٤٦٢ ج ٨ ، ٣٣٨ ج ٢٨ ، ١٩٠ ، ١٩١ ج ٣٤ ، ٧ ج ٢١ ، ٢٢٥ ج ٣٢ للناس في النهي عن الانتباز في تلك الاوعية ثلاثة أقوال ، سبب ذلك

٧٠٠ ج ١١ من تاب من شرب الخمر ولبس الحرير لبس ذلك في الآخرة

باب التعزير

٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ١١٢ ، ١١٣ ج ٢٨ العقوبة نوعان (١) على ذنب ماض جزاء بما كسب . . . (٢) لتأدية واجب أو ترك محرم في المستقبل ١٠٧ ج ٢٨ ومنها مقدر ، ومنها غير مقدر ، وقد يسمى « التعزير »

٣٤٣ ، ١٠٧ ج ٢٨ ، ٤٠٢ ج ٣٥ المعاصى التى ليس لها حد مقدر ولا كفارة : فيها التعزير ، والتنكيل ، والتأديب

٤٠٢ ، ٤٠٤ ج ٣٥ ، ١٠٧ ، ٢٧٩ ج ٢٨ (١) ترك واجب كترك الصلاة أو ترك أداء الحقوق الواجبة كوفاء الدين مع القدرة عليه أو ترك رد الفصوب أو الأمانات الى أهلها

٣٢٣ ج ٢٨ ، ٣٧ ، ٣٨ ج ٣٠ من امتنع من حق واجب عليه لا تدخله النيابة كتعريف بمكان المسال أو الشخص المطلوب بحسب استحق التعزير

٣٤٣ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٢٧٨ - ٢٨٠ ج ٢٨ ، ٢٤٧ ج ٢١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥ ج ٣٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ج ١٥ ، ٢٤٦ ج ٣٢ ، ٢٤٠ ج ٣٤ من فعل المحرم : تقبيل الصبي ، أو المرأة الأجنبية ، أو مباشرة بلا جماع ، أو أكل ما لا يحل كالدم والميتة ، أو يسرق من غير حرز ولو شيئا يسيرا ، أو يخون في أمانته كولاية أموال بيت المال أو الوقوف ومال اليتيم ونحو ذلك . . . أو يفش في معاملته . . . أو يطفف المكيال والميزان ، أو يشهد بالزور ، أو يرتشي في حكمه ، أو يحكم بغير ما أنزل الله ، أو يعتدى على رعيته أو يتعزى بعزاء الجاهلية . . .

٣١١ ، ٣١٢ ج ١٣ تعزير عمر لمن اتبع المتشابه ، صبيغ

١٠٣ ، ١٢٦ ج ٣٢ نكاح السر فيه التعزير ٣٢١ ج ١٥ السحاق زنا

٢٢٨ ج ٣٤ اذا قال انت ملعون ولد زنا عزر ، ويجب حد القذف ان لم يقصد بهذه الكلمة أن فعله قبيح كفعل ولد الزنا

٣٣٢ ، ٣٣٣ ج ١٥ الرمي بغير القذف فيه الاجتهاد ، ويجوز عند بعض العلماء أن يبلغ به حده أحيانا

١٦٣ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ج ٣٤ ، ٣٨١ ج ٢٨ إذا كان الشتم محرم الجنس مثل تكفيره أو تفسيقه بغير حق أو الكذب عليه عزز تعزيرا بليفا يردعه وأمثاله

١٣٥ ، ١٦٣ ج ٣٤ ، ٣٨١ ج ٢٨ ، ٥٤٧ ج ١١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ج ٣٤ ولو سب أباه أو لعنه أو لعن قبيلته أو أهل بلده ونحو ذلك لم يحل له أن يتعدى على أولئك ١٣٦ ج ٣٤ من سب أبا الهاشمي أو غيره عزز ، ولا يجعل ذلك سببا للنبي ولو سب أباه أو جده (١)

٢٢٨ ج ٣٤ سامري ضرب مسلما وشتمه : تجب عقوبته عقوبة بليغة تردعه وأمثاله

١٠٧ ، ١٠٩ ، ٣٤٤ ج ٢٨ ، ٤٠٤ ج ٣٥ ، ٢١١ ج ١٥ ، ٣٠٨ - ٣١٢ ج ١٥ ، ٥٥٢ ج ١١ والتعزير أجناس فمته ما يكون بالتوبيخ والزجر بالكلام ، ومنه ما يكون بالحبس ، ومنه ما يكون بالنفي عن الوطن ، ومنه ما يكون بالضرب

٣٤٣ ج ٢٨ التعزير بقدر ما يراه الوالي : على حسب كثرة الذنب في الناس وقلته ، وعلى حسب حال المذنب ، وعلى حسب كبر الذنب وصغره

(١) وتقدم القصاص الجائز في الأعراض

ص ٣٥٣

٣٤٤ ج ٢٨ ليس لأقل التعزير حد بل هو بكل ما فيه إيلاام الانسان من قول وفعل وترك قول وفعل . فقد يعزر بوعظه وتوبيخه والاغلاظ عليه ، أو بهجره وترك السلام عليه حتى يتوب ، أو يعزله عن ولايته ، أو بترك استخداميه في الجند ، أو قطع أجره ، أو بحبسه ، أو تسويده وجهه واركا به على دابة مقلوبا

١٠٧ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ١١٢ ، ١١٣ ج ٢٨ ، ٤٠٤ ج ٣٥ ، ٢٤٠ ج ٣٤ إذا كان لترك واجب مثل الضرب على ترك الصلاة أو ترك أداء الحقوق الواجبة . . . فيضرب مرة بعد مرة حتى يؤدي الواجب ، ويفرق عليه الضرب يوما بعد يوم ، لكن لا يزيد كل مرة على التعزير عند من يقدر أعلاه

١٠٧ ج ٢٨ وان كان الضرب على ذنب ماض نكالا من الله له ولغيره فهذا يفعل منه بقدر الحاجة فقط ، وليس لأقله حد

٥٥٤ ج ١١ ضرب الرجل تحت رجله من التعزير

١٠٨ ، ١٠٩ ، ٣٤٤ - ٣٤٧ ج ٢٨ ، ٤٠٤ - ٤٠٦ ج ٣٥ ، ٤٦٤ ج ١٢ أكثر

التعزير فيه ثلاثة أقوال (١) عشر جلدات (٢) دون أقل الحدود - اما تسعة وثلاثون سوطا ، أو تسعة وسبعون (٣) لا يتقدر بذلك . . لكن ان كان التعزير فيما فيسه مقدر لم يبلغ ذلك المقدر مثل التعزير على سرقة دون النصاب لا يبلغ به القطع . . . وهذا أعدل الأقوال ، أدلته

١٠٨ ، ١٠٩ ج ٢٨ ، ٤٠٤ - ٤٠٦ ج ٣٥
ومن لم يندفع فسادة الا بالقتل قتل مثل
المفرق لجماعة المسلمين ، والداعسي الى
البدع في الدين ، ٠٠٠٠ أدلة ذلك

٢٠ ج ٣٢ تكرار التعزير على الفعل اذا
اشتمل على عدة محرمات

٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٣٠ ج ٢٨ « لا يجلد فوق
عشرة أسواط الا في حد من حدود الله »
فسر ٠٠

١١٨ - ١٢٠ ج ٢٨ ، ٢١ ، ٢٢ ج ٣٢
اذا أمكن ان تكون العقوبة من جنس المعصية
كان ذلك هو المشروع بحسب الامكان ٠٠٠
٣١٢ ج ١٥ ، ٥٥٢ ج ١١ ما جاءت به
الشريعة من المأمورات والعقوبات يفعل
بحسب الاستطاعة .

١٠٩ - ١١٣ ج ٢٨ ، ٣٨٤ ج ٢٠ ، ٢٩٤ -
٢٩٧ ج ٢٩ والتعزير بالعقوبات المالية
مشروع في مواضع : مثل كسر دنان الخمر
وشق ظروفها ٠٠ (١)

١١١ - ١١٧ ج ٢٨ دعوى نسخها والجواب
عنه

١١٤ - ١١٦ ج ٢٨ واتلاف المغشوشات
في الصناعات

١١٧ ، ١١٨ ج ٢٨ والتغيير مثل كسر
الدرهم والدنانير التي فيها بأس ، ومثل
تغيير الصورة المجسمة وغير المجسمة اذا لم
تكن موطوءة

(١) وانظر ص ١٥٩

١١٨ ج ٢٨ والتغريم مثل من سرق الثمر
المعلق قبل ان يؤويه الجرين ، أو سرق
من الماشية قبل ان تأوى الى المراح ،
والضالة المكتومة

١١٨ ، ١١٩ ، ١١٢ ، ١١٣ ج ٢٨ وقد تكون
العقوبات منهما كجلد السارق من غير حرز
وتضعيف الغرم عليه

٢٢٩ - ٢٣١ ج ٣٤ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ج ١٠
الاستمناء باليد حرام عند جماهير العلماء ،
وهو أصح القولين في مذهب أحمد ، ويعزر
من فعله ، ان اضطر اليه مثل ان يخاف
الزنا أو يخاف المرض ففيه قولان ،
وقد رخص في هذه الحال طوائف من السلف
والخلف ، والصبر عنه أفضل ، ونكاح
الاماء خير منه ، وبدون الضرورة لم يرخص
فيه أحد ٠٠٠

٢٣٠ ج ٣٤ ما نزل من الماء بغير اختياره
فلا اثم عليه

باب القطع في السرقة

٣٢٩ ج ٢٨ ، ٢٣٩ ج ٣٤ يجب قطع
يد السارق بالكتاب والسنة والاجماع ،
الحكمة في ذلك

٣٣٣ ج ٢٨ ، ٢٢٣ ج ٣٤ لا قطع على
منتهب ولا مختلس ولا خائن ، المنتهب ،
المختلس

٣٣٣ ج ٢٨ الطرار يقطع على الصحيح
٣٣١ ج ٢٨ « قطع في مجن قيمته ثلاثة
دراهم » ربع الدينار كان ثلاثة دراهم
١١٩ ج ٢٨ اضعف عمر وغيره الغرم في
ناقة اعرابي أخذها ممالك جياع ودرأ عنهم
القطع

٣٢٩ ج ٢٨ ثبوت السرقة بالبينة
أو بالاقرار

٢٣٣ ج ٢٤ سرق بيته مرارا ثم وجد بعد
ذلك في بيته مملوكا بعد ان أغلق بابه فاقتر
انه دخل البيت مختلسا مرارا ولم يقر انه
أخذ شيئا : يعاقب على دخول البيت
ويعاقب أيضا ٠٠ ، اذا أقر بما تبين انه أخذ
المال مثل ان يدل على موضع المال أو على
من أعطاه اياه ٠٠ أخذ المال واعطي لصاحبه

٢٣٣ ج ٢٤ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ج ١٤ وينبغي
للمعاقب له ان يحتال عليه بما يقر به ،
أقل ذلك ان يقضي عليه برد اليمين على
المدعي ٠٠٠

٢٣٤ - ٢٣٦ ج ٢٤ ، ٣٩٦ ج ٣٥ المتهم
بسرقه ونحوها : ان كان معروفا بالبر لم
تجز مطالبته ولا عقوبته ، وهل يحلف ٠٠
وقيل يعزر من رماه بالتهمة

٣٩٦ ، ٣٩٧ ج ٣٥ اذا وجد في يد رجل
عدل مال مسروق وقال ابتعته من السوق
لا أدري من باعه فلا عقوبة عليه

٢٣١ ج ٣٤ له ولد صغير اتهم وضرب
بالمقارع وخسر والده أربعمئة درهم ثم
وجدت السرقة فصالح المتهم بمائة درهم :
ما غرمه أبوه فله أن يرجع على من غرمه
سواء أبرأه أو نولد أولا

٢٣٤ ، ٢٣٦ ج ٢٤ ، ٣٩٧ - ٣٩٩ ج ٣٥
وان كان مجهول الحال حبس حتى يكشف
أمره : قيل شهر ، وقيل اجتهد ولي الأمر

٣٣٤ - ٣٣٨ ج ٣٤ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ج ٣٥
ان كان معروفا بالفجور المناسب للتهمة
فقال طائفة يضرب حتى يقر بالمال

٣٣٧ ج ٢٤ المتولي له ان يقصد بضربه
مع تقريره عقوبته على فجوره المعروف

٢٤٠ ج ٢٤ كان له ذهب مخيط في ثوبه
فأعطاه للغسال نسيانا فلما رده وجد مكان
الذهب مفتقا ولم يجده : اما ان يحلف
المدعي عليه بما يبرؤه ، واما أن يحلف
المدعي أنه أخذ الذهب بغير حق ويضمنه ،
وان كان الغسال معروفا بالفجور ٠٠ جاز
ضربه وتعزيره

٤٠٤ ج ٣٥ اذا أقر حال الامتحان بالضرب
أو الحبس هل يؤخذ به اذا علم صدقه ،
أو لا بد من اقرار آخر ؟

٢٣٧ ، ٢٣٨ ج ٢٤ ليس للمتولي ان يرسل
جميع المتهمين حتى يأتي ارباب الأموال
بالبينة على من سرق

٢٣٥ ، ٢٣٦ ج ٢٤ التهم في السرقة وقطع
الطريق ونحو ذلك ليس له ان يفرضها الى
من يغلب على ظنه أنه يظلم فيها مع امكان
ان يقيم فيها من العدول ما يقدر عليه

٢٩٧ ، ٢٩٨ ج ٢٨ اتفقوا على أنه لا يحتاج
الى مطالبة المسروق بالحد ، واشترط
بعضهم المطالبة بالمال

٢٣٥ ، ٢٣٦ ج ٢٤ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠
ج ٢٨ قطعه حق واجب لله لا لرب المال ،
رب المال يأخذ ماله حتى لو قال اعطيته

٣٢٠ ج ٢٨ ويستخرج السلطان المال
للناس

٣١١ ج ٢٨ لا تشترط المكافئة في المحاربين
١٠٠ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٣ ج ٢٨ ، ٩٩
ج ٢٠ ، ١٤٧ ، ٢٣٩ ، ١٦٧ ج ٣٤ اذا
قتل شخصا لأجل المال قتل حتما باتفاق ،
وليس لورثة المقتول العفو عنه ، الحكمة ،
ولم يقطع

٣١٤ ج ٢٨ التمثيل لا يجوز الا على وجه
القصاص ، والعفو أفضل

٣١٤ ج ٢٨ و صلب ، وهو رفعه على مكان
عال ليراه الناس ، بعد القتل

٣١٦ ، ٣٤٦ ج ٢٨ من يقتل غيلة لأخذ
المال ففيه قولان (١) يقتل حدا وهو الأشبه
٣١٧ ج ٢٨ من يقتل السلطان هل هو
كالمحارب

٣١٣ ، ٣١٠ ج ٢٨ ، ٢٣٩ ج ٣٤ اذا أخذوا
المال فقط ولم يقتلوا قطع من كل واحد يده
اليمنى ورجله اليسرى عند الأكثر
وتحسمان ، قد يكون أزجر من القتل

٢٣٩ ج ٣٤ اذا أخذوا شيئا من أموال
المسلمين ففي أخذ أموالهم خلاف ، اذا قلد
السلطان أحد القولين ..

٣١٣ ، ٣١٠ ج ٢٨ ، ٣١٠ ، ٣١١ ج ١٥
واذا شهروا السلاح ولم يقتلوا نفسا ولم
يأخذوا مالا ثم أغمدوه أو هربوا وتركوا
الحراب نفوا : قيل هو تشريدهم ، وقيل
حبسهم ، وقيل ما يراه الامام أصلح من
ذلك أو غيره وهو أعدل ، ومنهم ..

٣١٠ ج ٢٨ قول ابن عباس ...

٣١٧ - ٣١٩ ج ٢٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ج ٣٤
هذا اذا قدر عليهم . أما اذا طلبهم السلطان

٣٢١ ج ٢٨ ان كان المال قد تلف بالأكل
٣٢٩ ج ٢٨ لا يجوز بعد ثبوت الحد بالبينة
عليه أو بالاقرار تأخيره : لا بحبس ولا ببال
ولا غيره ، تقطع في الاوقات المعظمة وغيرها
٣٢٩ / ٣٨٣ ، ٣١٣ ج ٢٨ تقطع يده
اليمنى / القطع لا يتنصف

٣٣٠ ، ٣١٣ ج ٢٨ وتحسم بالزيت

٣٣٠ ، ٣٣١ ج ٢٨ ويستحب ان تعلق في
عنقه

٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٤٦ ج ٢٨ فان سرق ثانيا
قطعت رجله اليسرى ، ان عاد ثالثا ورابعا
ففيه قولان ..

٨٤ ج ١٤ حكم الردى حكم المباشر في
السرقه

٩ ج ٢٢ لا يعاقب الكافر على ما فعله من
محرم كالسرقه قبل الاسلام

٣٣١ - ٣٣٣ ، ١١٩ ج ٢٨ المال الضائع
من صاحبه والشر الذي يكون في الشجر
في الصحراء بلا حائط والماشية التي لا راعي
عندها ونحو ذلك لا قطع فيه ، ويعزر ،
ويضعف عليه الغرم

باب حد قطاع الطريق

٢٩٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٨ / ٣١٥ ج ٢٨ المحاربين
وقطاع الطريق الذين يعترضون الناس
بالسلاح في انطراقات ونحوها ليغصبوهم
المال مجاهرة / أو بالعصي والحجارة

٣١٥ ، ٣١٦ ج ٢٨ ولو شهروا السلاح
في البنيان لأخذ المال فهم أحق بالعقوبة

أو نوابه لاقامة الحد بلا عدوان فامتنعوا
وجب على المسلمين قتالهم حتى يقدر عليهم
كلهم ، ومتى لم ينقادوا الا بقتال يفضي الى
قتلهم كلهم قوتلوا ، سواء قتلوا أولا ،
ويقتلون في القتال كيفما أمكن ، ويقاتل
من قاتل معهم ممن يحميهم ويعينهم ، ولا
يجوز على جريحهم الا ان يكون قد وجب
عليه القتل ، واذا هرب لم تتبعه الا ان
يكون عليه حد أو نخاف عاقبته ، ومن
أسر منهم أقيم عليه الحد

٣١٩ ج ٢٨ اذا تحيزوا الى مملكة طائفة
خارجة عن شريعة الاسلام وأعانوهم على
المسلمين قوتلوا كقتالهم

١٣ ج ٣٥ « ليس من أمتي من خرج على
أمتي يضرب برها وفاجرها ،

٣١٩ ج ٢٨ اذا أخذوا خفارة أو ضريبة
على أبناء السبيل على الرؤوس والدواب
والأحمال فعليه عقوبة المكاسين ، الخلف
في جواز قتله

٣١١ ج ٢٨ ، ٣٢٦ ج ٣٠ ، ٨٤ ج ١٤ ،
٢٤٣ ج ٣٤ حكم الردى حكم المباشر

٣٢٢ ، ٣٢٣ ج ٢٨ ان كان بعض نواب
السلطان أو رؤساء القرى ونحوهم يأمرهم
بالأخذ في الباطن أو الظاهر ويقاسمونهم
ويدافعون عنهم ، وارضى المأخوذون ببعض
أموالهم أو لم يرضهم فكالردى ، وان كان
لم يأذن لهم لكن لما قدر عليهم قاسمهم
الأموال وعطل بعض الحدود والحقوق

٣٢٣ ج ٢٨ ومن آوى محاربا أو سارقا
أو قاتلا ونحوهم فهو شريكه في الجرم

٣٧٤ ، ٣٧٥ ج ١٠ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ج ٢٨
من تاب من الكفار والمحاربين وسائر الفساق
قبل القدرة عليه سقطت عنه العقوبة التي
لحق الله (١)

٣٢٠ ، ٣٢١ ج ٢٨ ، ٢٤٣ ج ٣٤ يسترد
السلطان الأموال من المحاربين ، ان امتنعوا
من احتظار المال بعد ثبوته عليهم وغيبوه
أو جحدوا موضعه عاقبهم بالحبس والضرب
حتى يؤدوه أو يدلوا على موضعه ، ومن
كان متهما جاز ضربه معاقبة على ما فعل
من الكذب والظلم ، ويقرر مع ذلك على المال
أين هو ويطلب منه احضاره

٣٢١ ج ٢٨ هذه المطالبة والعقوبة حق
لرب المال

٣٣٤ ج ٣٠ من وجد عين ماله فهو أحق به ،
والذين عدمت أموالهم يتقاسمون ما غرمه
الحرامية لهم على قدر أموالهم

٣٢١ ج ٣٨ ان كانت الأموال قد تلفت
بالأكل وغيره عندهم . . .

٣٤٦ ج ٣٠ اذا قصد القطاع أخذ مال
شخص فاخذوا مال غيره فهل يضمن الاول
٣٢١ ، ٣٢٢ ج ٢٨ لا يحل للسلطان أن
يأخذ من ارباب الأموال جعلا على طلب
المحاربين واقامة الحد وارتجاع أموال الناس
منهم ، ولا على طلب السارقين : لنفسه ،
ولا للجنود الذين يرسلهم في طلبهم

٣٢٢ ج ٢٨ ولا يرسل من يضعف عن
مقاومة الحرامية

(١) انظر اذا تابوا بعد القدرة عليهم
أول الحدود ص ٣٥٨

باب الخلافة والملك

نصب السلطان فرض كفاية

٣٩٠ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٣٩ ج ٢٨ لا تتم مصلحة بني آدم الا بالاجتماع والتعاون والتناصر ، ولا بدلهم عند الاجتماع من رأس ٣٩ ، ٢٩٧ ج ٢٨ ، ٥٥ - ٥٧ ج ٢٠ ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين ، لا قيام للدين والدنيا الا به ٤٥ ، ٤٦ ج ٣٥ ، ٣٩٠ ج ٢٨ « السلطان ظل الله في الأرض يأوي اليه كل ضعيف وملهوف »

٣٩١ - ٣٩٧ ج ٣٥ ، ١٤٣ ج ٢٠ الواجب اتخاذ الامارة ديناً وقربة ، انما يفسد فيها حال أكثر الناس لا بتغاء الرياسة أو المال بها ١٤٣ ، ١٤٤ ج ٢٠ نفس وجود السلطان والمال الذي يبتغى به وجه الله والقيام بالحق ويستعان به على طاعة الله ولا يفتر القلب عن محبة الله والجهاد في سبيله ولا يصد عنه ذكر الله من أكبر النعم ، قل ان تجد ذا سلطان أو مال الا وهو مشبب مبطء عن ذلك

٣٩٢ ، ٣٩٣ ج ٣٥ الناس أربعة أقسام (١) يريد العلو على الناس والفساد في الأرض . وهؤلاء الملوك والرؤساء المفسدون كفرعون وحزبه . وهم شر الخلق (٢) الذين يريدون الفساد بلا علو كالسراق والمجرمين من سفلة الناس (٣) ان يريد العلو بلا فساد كالذين عندهم دين يريدون

٣١٩ ج ٢٨ ويجوز للمظلومين الذين تروا أموالهم قتال المحاربين - الصائل - ولا يجب ان يبذل لهم قليل ولا كثير من المال اذا أمكن قتالهم

٣١٩ ، ٣٢٠ ج ٢٨ ، ٢٤٢ ج ٣٤ الصائل اذا كان مطلوبه قتل الانسان جاز له الدفع ولو بالقتل ، وهل يجب عليه . هذا اذا كان للناس سلطان . هل له ان يدفع عن نفسه الفتنة أو يستسلم

٣٩ - ٥٨ ج ١٩ يدفع صيال الجن بما يدفع به صيال الانس ، النهي عن قتل جنسان البيوت

٣١٩ ، ٣٢٠ ج ٢٨ ، ٢٢ ج ١٣ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ج ١٥ وان كان المطلوب الحرمة كالزنا بمحارمه ، أو يطلب من المرأة أو الصبي المملوك أو غيره الفجور به وجب ان يدفع عن نفسه بما يمكن ولو بالقتال ، ويجوز في أظهر اتقولين قتله وان اندفع بدونه

٣٢٠ ج ٢٨ ، ٢٤٢ ج ٣٤ اذا طلبوا المال لم يجب عليه ان يعطيهم ، يدفعهم بالأسهل فالأسهل ، ان لم يندفعوا الا بالقتال فله ان يقتلهم فان قتل كان شهيداً ، وان قتل أحداً منهم على هذا الوجه فدمه هدر

٣٣٤ ج ٣٠ اذا كان الطريق في استرجاع ما مع السارق ضربه بالسيف لم يلزم الضارب شيء

٣١٩ ، ١٠٨ ج ٢٨ ، ٢٤٣ ج ٣٤ ، ٢٢ ج ١٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ج ٣٠ « من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون حرمة فهو شهيد »

ان يعلو به على الناس (٤) أهل الجنة الذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا ٣٦٢ ، ٣٦٣ ج ٣٠ ، ٢٦٢ ، ٦١ ج ٢٨ ، ٥٥ ج ٢٠ « ٠٠ امام عادل » « أهل الجنة ثلاثة ٠٠ وذو سلطان مقسط »

الرسول العبيد لله والرسول الملوك

٢٠ ، ٣٩ ج ٣٥ « كانت بنوا اسرائيل تسوسهم الانبياء كلما هلك نبي خلفه نبي وانه لا نبي بعدي » ٤٩٣ ، ٤٩٤ ج ١٤ (نرفع درجات من نشاء) بالعلم بالسياسة والتدبير في يوسف ٠٠

٣٤ ، ٢٥ ج ٣٥ ، ٢٧٩ - ٢٨٢ ج ١٠ النبي له ثلاثة احوال (١) : اما ان يكذب فلا يتبع ولا يطاع فهو نبي لم يؤت ملكا (٢) واما ان يطاع ٠ فنفس كونه مطاعا هو ملك ٠ لكن ان كان لا يأمر الا بما أمر الله به فهو عبد رسول ليس له ملك ، وهو أكمل ، وهو حال نبينا ٠٠٠ (٣) وان كان يأمر بما يريد مباحا له ذلك بمنزلة الملك فهو نبي ملك ، ولهذا كان أمر نوح وابراهيم وموسى وعيسى أفضل من داود وسليمان ويوسف

٢٢ ، ٣٤ ج ٣٥ « ان الله خيرني بين ان اكون عبدا رسولا وبين ان اكون نبيا ملكا ٠٠ »

خلافة النبوة

واجبة في الأصل ، وأفضل من الملك

٤٢ - ٤٥ ج ٣٥ الخليفة من كان خلفا عن غيره ، من بعض الغالطين ان الخليفة هو الخليفة عن الله : بمعنى نائب الله

٢٢ - ٢٨ ج ٣٥ خلافة النبوة واجبة في الأصل ، وهي أفضل من الملك « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين »

٢٣ ج ٣٥ ما فعله عثمان وعلي من الاجتهاد الذي سبقهما بما هو أفضل منه أبو بكر وعمر ودلت النصوص وموافقة جمهور الأمة على رجحانه وكان سببه افتراق الأمة لا يؤمر بالاقتداء بهما فيه اذ ليس من سنة الخلفاء ٢٣ ج ٣٥ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ج ٤ أبو بكر وعمر ساسا الأمة بالرغبة والرهبة وسلما من التأويل في الدماء والأموال ، وعثمان غلب الرغبة وتناول في الأموال ، وعلي غلب الرهبة وتناول الدماء ، وأبو بكر وعمر كمل زهدهما في المال والرياسة ، وعثمان كمل زهد في الرياسة ، وعلي كمل زهد في المال ١٨ ، ١٩ ، ٢٦ ، ٢٧ ج ٣٥ ، ٤٧٨ ج ٤ « خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم يؤتي الله ملكه من يشاء »

٤٧٨ ج ٤ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٧ ج ٣٥ خلفاء النبوة : أبو بكر ، عمر ، عثمان ، علي

الملك

وهل يجوز ، أو لا يجوز الا مع العجز عن خلافة النبوة

٣٣ ، ٢٥ ، ٣٥ ج ٣٥ الملك في شرع من قبلنا جائز ، الملوك انصالحون قليل وجنس الملوك كثير ، ومنهم ٠٠٠

٢٠ ج ٣٥ يجوز تسمية من بعد الخلفاء الراشدين خلفاء - وان كانوا ملوكا ولم يكونوا خلفاء الانبياء

٢١ ، ٢٢ / ٢٤ ج ٣٥ ، ٥٧ ج ٢٠ خبر الرسول بانقضاء خلافة النبوة فيه ذم للملك وعيب له / واستياؤه للملك بعد خلافة النبوة دليل على أنه متضمن لترك بعض الدين الواجب ، والنصوص الموجبة لنصب الأئمة والأمراء وما في الأعمال الصالحة التي يتولونها من الثواب حمس لذلك وترغيب فيه : فيجب تخلص محمود ذلك من مذبذومه ، وفي حكم اجتماع الأمرين

٢٣ - ٢٤ ج ٣٥ قولان متوسطان (١) ان يقال خلافة النبوة واجبة وانما يجوز الخروج عنها بقدر الحاجة (٢) ان يقال يجوز قبولها من الملك بما ييسر فعل المقصود بالولاية ولا يعسر

٢٤ ج ٣٥ قد يحتج من يجوز الملك بـ « ان ملكك فاحسن » وباقرار عمر لمعاوية لما قدم الشام على ما رآه من أبهة الملك ، وفيهما نظر ، وهنا طرفان ، ووسط ٢٢ - ٣٠ ج ٣٥ ، ٥٤ ، ٥٥ ج ٢٠ تحقيق الأمر ان يقال انتقال الأمر عن خلافة النبوة الى الملك : اما أن يكون لعجز العباد عن خلافة النبوة أو اجتهد سائق ، أو مع القدرة علما وعملا . فان كان مع العجز علما أو عملا كان ذوا الملك معذورا في ذلك وان كانت خلافة النبوة واجبة مع القدرة . .

٣١ ج ٣٥ اذا تعسر فعل الواجب في الامارة لا بنوع من الملك فهل يكون الملك مباحا كما يباح مع التعذر

٢٥ ج ٣٥ وان كان مع القدرة علما وعملا وقدر ان خلافة النبوة مستحبة وان اختيار الملك جائز في شريعتنا فهذا انتقدير اذا فرض أنه حق فلا اثم على الملك العادل أيضا

٢٧ ، ٢٨ ج ٣٥ واما ان كانت خلافة النبوة واجبة وهي مقدورة وقد تركت فهل تركها كبيرة أو صغيرة : ان كانت صغيرة لم تقدر في العدالة ، وان كانت كبيرة ففيها قولان ٢٨ ج ٣٥ لكن يقال هنا اذا كان القائم بالملك والامارة يفعل من الحسنات المأمور بها ويترك من السيئات المنهي عنها ما يزيد به ثوابه على عقوبة ما يتركه من واجب أو يفعله من محذور : فهذا قد ترجحت حسناته

٢٨ ج ٣٥ فاذا كان غيره مقصرا في هذه الطاعة التي فعلها مع سلامته عن سيئاته فله ثلاثة أحوال : اما ان يكون الفاضل من حسنات الأمير أكثر من مجموع حسنات هذا أو أقل . فان كانت فاضلة أكثر كان أفضل ، وان كانت أقل كان مفضولا ، وان تساويا تكافأ

٢٨ - ٣٠ ج ٣٥ ، ٥٥ - ٥٧ ج ٢٠ يتفرع من هذا مسألة وهو ما اذا كان لا يتأتى له فعل الحسنة الراجعة الا بسيئة دونها في العقاب فلها صورتان (١) اذا لم يمكن الا ذلك فهنا لا يبقى سيئة ثم ان كانت مفسدته دون تلك المصلحة لم يكن محظورا ، وكذلك مسألة الترك

٥٧ ، ٥٨ ج ٢٠ أقوام ينظرون الى الحسنات فيرجحون هذا الجانب وان تضمن سيئات عظيمة . وأقوام ينظرون الى الحسنات فيرجحون الجانب الآخر وان ترك حسنات عظيمة ، والمتوسطون قد لا يتبين لهم أو لأكثرهم مقدار المنفعة والمضرة أو يتبين لهم فلا يجدون من يعينهم العمل بالحسنات وترك السيئات

٢٨ - ٣٠ ج ٣٥ (٢) اذا كان يمكن فعل الحسنات بلا سيئة لكن بمشقة لا تطيعه نفسه عليها أو بكراهة من طبعه بحيث لا تطيعه نفسه الى فعل تلك الحسنات الكبار المأمور بها ايجاباً أو استحباباً ان لم يبذل لنفسه ما تحبه من بعض الأمور انتهى عنها : مثل ان لا تطيعه نفسه الى القيام بمصالح الامارة الا بحفظ منهي عنها من الاستئثار ببعض المال والرياسة على الناس والحجابة في القسم وغير ذلك من الشهوات

٣١ ، ٢٠ ، ٢١ ج ٣٥ . . . حكم الشريعة أنه لا يؤذن لهم فيما فعلوه من السيئات ، ولا يؤمرون به ، ولا يجعل حظ أنفسهم عذراً لهم في فعلهم اذا لم تكن الشريعة عذرتهم

٣١ ج ٣٥ لكن يؤمرون بما فعلوه من الحسنات ويحضون على ذلك ويرغبون فيه وان علم أنهم لا يفعلونه الا بالسيئات المرجوحة

٣١ ، ٣٢ ج ٣٥ ثم اذا علم أنهم اذا نهوا عن تلك السيئات تركوا الحسنات الراجعة ايجابية لم ينهوا عنها ، الا ان يمكن الجمع بين الأمرين

٣٥٧ ، ٣٥٨ ج ٣٠ ، ٢٦٢ ، ٦١ ج ٢٨ ، ٥٥ ج ٢٠ نشر العدل بحسب الامكان

ورفع الظلم بحسب الامكان فرض على الكفاية ، يقوم كل انسان بما عليه من ذلك اذا لم يقدّر غيره في ذلك مقامه ، ولا يطالب بما يعجز عنه من رفع الظلم

٥٥ ج ٢٠ لو كانت الولاية غير واجبة وهي مشتملة على ظلم ومن تولاهها اقام الظلم حتى تولاهها شخص قصده بذلك تخفيف الظلم عنها ودفع أكثره باحتمال أيسره كان ذلك حسناً مع هذه النية ، وكان فعله لما يفعله من السيئة بنية دفع ما هو أشد منها جيد

٦٢ ج ٢٨ « ان الله ينصر الدولة العادلة وان كانت كافرة ، ولا ينصر الظالمة وان كانت مؤمنة »

٢٧ - ٣٠ ج ٣٥ ما يقال في الملوك كما تقدم يقال في أمرائهم وقضاتهم وعلماهم وعبادهم ٣٥٤ - ٣٥٦ ج ١٠ اذا استقام ولاة الأمور ان الذين يحكمون في النفوس والأموال استقام عامة الناس . .

٢٥٨ ج ٢١ انما العزة في طاعة الله ، وان هملجت بهم البراذين

١٤ ، ٥ ج ٣٥ وصف الرسول لخيار الأئمة ودعاؤه لهم ووصفه لشرارهم ودعاؤه عليهم ، الأحاديث في ذلك ٣٠ ، ٣١ ج ٣٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ج ٢٠ بسبب

تخليط الملوك وأمرائهم وقضاتهم وعلماهم وعبادهم نشأت الفتن في الأمة : فاقواهم نظروا الى ما ارتكبوه من الأمور المنهي عنها فذمواهم وأبغضوهم ، وأقسوا نظروا الى ما فعلوه من الأمور المأمور بها فأحبواهم . ثم الأولون ربما عدوا حسناتهم سيئات ، والآخرون ربما عدوا سيئاتهم حسنات

٢٠ ج ٣٥ مصير الأمر الى الملوك ونوابهم من الولاية والقضاة والأمراء ليس لنقص فيهم فقط بل لنقص في الراعى والرعية (وكذلك نولى . .) « كما تكونون . . »

يثبت نصب السلطان

٤٧ - ٤٩ ج ٣٥ صحت خلافة أبي بكر
بائكتاب والسنة والاجماع ، وان كانت
انما انعقدت بالاجماع والاختيار

٣٠٣ ، ٣٠٤ ج ٢٥ ثم استخلف عمر

٤٧٩ ج ٤ ، ٣٠٤ ج ٢٥ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨
ج ٢٨ عمر جعل الشورى في ستة ، الحكمة
في المشاورة ، وماذا يتبع من الآراء ...

٤٠٣ - ٤٠٦ ج ٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ج ٤
واجتهاد أهل الحل والعقد ، مبايعة عثمان ،
مبايعة علي ، مبايعة الحسن وتنازله (١)

واذا قهر الناس بالسيف وجبت طاعته

٥ - ٩ ج ٣٥ ، ١٤٦ ج ٣٣ وجوب طاعة الله
وطاعة رسوله وأولي الأمر في كل حال على
كل أحد . وان ما أمر به من طاعة ولاية
الأمر ومناصحتهم واجب على المسلم وان
استأثروا عليه ، وما نهى الله عنه ورسوله
من معصيتهم فهو محرم عليه وان اكره
عليه ، الأحاديث في ذلك « بايعنا
رسول الله ... واثرة علينا » « على المسلم
السمع والطاعة فيما أحب وكره الا ان يؤمر
بمعصية

٧ - ٩ ج ٣٥ « وان تناصحوها من وراء الله
أمركم ... »

٩ - ١٥ ج ٣٥ ، ١٤٦ ج ٣٣ وان لم
يعاهدكم عليه ، وان لم يحلف ليم الأيمان
المؤكد ، اذا حلف كان توكيدا ، سواء
حلف بالله أو غير ذلك من الأيمان التي
يحلف بها المسلمون

(١) انظر ص ٥٢ ج ١ الفهارس العامة

١٠ - ١٢ ج ٣٥ ولا يجوز لأحد ان يفتيه
بمخالفة ما حلف عليه والحنث ، ولا يجوز
ان يستفتى ، من افتى مثل هؤلاء فهو مفت
بغير دين الاسلام

١١ ج ٣٥ واذا اكره ولي الأمر الناس على
ما يجب عليهم من طاعته ومناصحته وحلفهم
لم يجز لأحد ان يأذن لهم في ترك ذلك

١١ ج ٣٥ أهل العلم والفضل لا يرخصون
لأحد فيما نهى الله عنه من معصية ولاية
الأمر وغشهم والخروج عليهم بوجه من
الوجوه ، الأحاديث في ذلك

١٢ - ١٥ ج ٣٥ ، ١٤٦ ج ٣٣ غلط
تحريم الغدر ونقض البيعة والأحاديث فيه
١٣ - ١٥ ج ٣٥ أمر بطاعة ولي الأمر
وان كان عبدا حبشيا ، الأحاديث (١)

١٦ ج ٣٥ من أطاع ولاية الأمور لأمر الله
بطاعتهم ائيب ، ومن أطاعهم لما يأخذ من
المال والولاية فليس له في الآخرة من خلاق
٣٠ ج ١٩ خص قريشما بأن الامامة فيهم لأن
جنس قريش لما كانوا أفضل وجب ان تكون
الامامة في أفضل الأجناس مع الامكان

٢٢١ ج ٣٥ « انناس معادن ... »
٢٣٤ ، ٢٣٥ ج ٣٠ يجب ان يكون ولي
الأمر عدلا اذا أمكن بلا مفسدة راجحة (٢)

(١) انظر ص ٧٠ ، وان الامام العدل
تجب طاعته فيما لم يعلم انه معصية
وغير العدل تجب طاعته فيما علم
انه طاعة كالجهاد

(٢) وتقدم اذ فعل صغيرة أو كبيرة هل
تقدح في عدالته

ويجوز ان ينفذ من ولي الامر - مع فجوره -

من ولايته وقسمه وحكمه ما يسوغ

٦١ ج ٢٨ الولايات مقصودهما ان يكون الدين كله لله وان تكون كلمة الله هي العليا (١)

٢٦٤ ج ٢٨ ، ٢٧ - ٣٠ ج ٣٥ فيتوصل اليه بأقرب الطرق فالأقرب ، وينظر الى الرجلين أيهما كان أقرب الى المقصود ولي (٢)

٥٦ ج ٢٠ الولاية وان كانت جائزة أو واجبة فقد يكون في حق الرجل المعسرين غيرها أوجب أو أحب فيقدم خير الخيرين وجوبا تارة واستحبابا أخرى (٣)

٢٤٣ ج ٣٥ كانت السنة ان الناس يبايعون الخلفاء كما يبيع أصحاب النبي يعقدون البيعة كما يعقدون عقد البيع والنكاح ونحوه ، واما ان يذكروا الشروط التي يبايعون عليها ثم يقولون بايعناك على ذلك

٢٤٤ ج ٣٥ أحدث الحجاج تحليف الناس بالطلاق والعنق واليمين بالله وصدقة المال - هذه ايمان البيعة القديمة المبتدعة - ثم أحدث المستخلفون عن الأمراء من الخلفاء والملوك وغيرهم أيمانا كثيرة . . .

٩٨ ج ٣٥ اشروط التي تقع في عقود البيعة ما كان منها موافقا للكتاب وفي به وما كان

(١) وانظر المقصود بالولايات والطريق

الى ذلك ص ١٦٨ ، ١٦٩

(٢) وتقدمت الموازنة بينه وبين غيره

(٣) وانظر من يستحق الولايات ومن

يقدم فيها ص ١٦٦ ، ١٦٧

يخالفه كان باطلا ، وفي المباحات نزاع ٣٠٦ ج ٢٥ عزل نفسه عن الامامة ، قصة الحسن

٦١ ج ٢٢ ليس كل ما جاز فيه القتل جاز ان يقاتل الأئمة لفعلهم اياه ، تعليل ذلك « اجعلوا صلاتكم . . »

٤٧٢ ج ١٤ لا يجوز الخروج على الأئمة لأجل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ٤٤٤ ج ٤ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ج ٣٥ مذهب أهل السنة والحديث ترك الخروج بالقتال على الملوك البغاة والصبر على جورهم (١)

٣٩١ ج ٢٨ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ج ٣٠ « ستون سنة من امام جائر خير من ليلة واحدة بلا امام »

٣١٧ ج ٢٨ من يقتل السلطان هل هو كالمحارب

١٤ ج ٣٥ لا تجوز منابتهم بالسيف : ما أقاموا فيكم الصلاة ، « يقودكم بكتاب الله » ٢٦٢ ج ٢٨ ، ٥٥ ج ٢٠ المقصود الواجب بالولايات اصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم خسروا خسرانا مبينا ولسم ينفعهم ما نعموا به في الدنيا واصلاح ما لا يقوم الدين الا به من أمر دنياهم وهو قسم المال بين مستحقه وعقوبات المعتدين

٣٦٤ ج ٢٨ ليس حسن النية بالرعية والاحسان اليهم ان يفعل ما يهوونه ويترك ما يكرهونه (٢)

(١) وانظر ص ٥٨ ، ١٢١ ج ١ - من

الفارس العامة

(٢) وانظر ص ١٦٨

٤٧٣ ج ٤ ملوك المسلمين

١٩ ج ٣٥ ، ٤٧٨ ج ٤ معاوية أول ملوك المسلمين ، وأفضلهم باتفاق العلماء (١)
٣٥٦ ، ٣٥٧ ج ١٠ وملكه ملك ورحمة
١٩ ج ٣٥ « تكون خلافة نبوة ورحمة ،
ثم يكون ملك ورحمة ، ثم يكون وجبرية ،
ثم يكون ملك عضوض »
٢٧ ، ٢٤ ج ٣٥ كل من انتصر لمعاوية
وجعله مجتهدا في أموره ولم ينسبه الى
معصية فعلية ان يقول بأحد القولين :
اما جواز شوبها بالملك ، واما عدم اللوم
على ذلك

٢٧ ، ٥٠ ، ٥١ ج ٣٥ واما أهل البدع
كالمعتزلة فيفسقون معاوية لحرب علي
وغير ذلك : بناء على أنه فعل كبيرة ، وهي
توجب التفسير . لا بد من منع احدى
المقدمتين

يزيد بن معاوية (٢)

١٢٧ ج ٣٥ دولة بني أمية وبني العباس
وخلفاؤهما أقرب الى الله ورسوله من
دولة بني عبيد وأعظم علما وإيمانا من
دولتهم ، وأقل بدعا وفجورا من بدعتهم .
وخليفة الدولتين أطوع لله ورسوله من
خلفاء دولتهم (٣)

(١) وانظر ص ٥٣ - ٥٨

(٢) ص ٥٨

(٣) وانظر دولة العبيديين - الفاطميين -
في أنواع المرتدين ص

٣٩ ، ٤٠ ج ٣٥ كانت مواضع الأئمة وجامع
الأمة هي المساجد

٣٩ ج ٣٥ ففي مسجد النبي الصلاة
والقراءة والذكر وتعليم العلم والخطب ،
وفيه السياسة وعقد الألوية والرايات ،
وتأمر الأمراء ، وتعريف العرفاء ، وفيه
يجتمع المسلمون عنده لما أهمهم . . .

٣٩ ج ٣٥ وكذلك عماله في مثل مكة
والطائف وبلاد اليمن وغير ذلك وعماله على
البوادي

٤٠ ج ٣٥ وكان الخلفاء والأمراء يسكنون
في بيوتهم لكن مجلس الامام الجامع هو
المسجد الجامع

٤٠ ج ٣٥ أمر عمر بتحريق قصر سعد
كرهه لئلا ياتي الاحتجاج عن رعيته

٤٠ ج ٣٥ احتجب معاوية لما خاف الاغتيال ،
واتخذ المقاصير في المساجد ليصلى فيها ذو
السلطان وحاشيته ، واتخذ المراكب
فاستن به الخلفاء الملوك

٤٠ ج ٣٥ فصاروا مسع كونهم يتولون
الحرب والصلاة بالناس ويباشرون الجمعة
والجماعة والجهاد واقامة الحدود لهم
قصور يسكنون فيها ويغشاهم رؤوس
الناس فيها

٤٠ ج ٣٥ كانت الخضراء لبني أمية ،
والمساجد يجتمع فيها للعبادات والعلم
وغير ذلك

٤٠ ، ٤١ ج ٣٥ ثم أحدثت الملوك والأمراء
القلاع والحصون

٤٠ ج ٣٥ كانت تبني قديما في الثغور
خشية ان يدهمها العدو

وأصحابه ، بل يمكن أنسه أريد به تلك العصابة التي حملت عليه حتى قتلته . .

٧٦ ج ٣٥ والذين يقولون بقتال البغاة المتأولين يقولون مع الأمر بقتالهم قتالنا لهم لدفع ضرر بغيهم لا عقوبة لهم

٥٤ - ٥٧ ، ٧٠ ، ٧١ ج ٣٥ ، ٣٩٤ ج ٢٠ ، ٥١٣ ج ١٤ ، ٥١٥ - ٥١٩ ، ٥٤٨ - ٥٥١ ، ٣٠٣ ، ٥٠٤ ج ٢٨ جمهور أهل العلم يفرقون بين قتال الخوارج المارقين (١) وبين أهل الجمل وصفين وغير أهل الجمل وصفين ممن بعد من البغاة المتأولين ، أدنتهم ، بخلاف من سوى بين قتال هؤلاء وهؤلاء ، بل سوى بين قتال هؤلاء وقتال الصديق لماعى الزكاة . قول هؤلاء من جنس أقوال أهل الجمل والضلال

٥٠ ، ٥١ ج ٣٥ ، ٥١٤ ج ٢٨ أهل الأهواء في علي ومن حاربه على أقوال (١) الخوارج تكفر الطائفتين (٢) الرافضة تكفر من قاتل عليا . ولهم في قتال طلحة والزبير وعائشة ثلاثة أقوال (١) تفسيق (أحدى) الطائفتين لا بعينها (٢) تفسيق من قاتله إلا من تاب . . (٣) تخطئته في قتال طلحة والزبير دون قتال أهل الشام ٥١ ، ٥٣ ج ٣٥ ، ٥١٤ ج ٢٨ أهل السنة متفقون على عدالة الصحابة ، ولهم في التصويب والتخطئة في القتال أربعة مذاهب (١)

(١) انظر قتال الخوارج ص ١٧٣ ، ١٧٤

(٢) وانظر ص ٥٣ ج ١ الفهارس العامة

٤١ ج ٣٥ واحديث المدارس لأهل العلم ، واحديث الربط والخواتق لأهل التعبد ، مبدؤ انتشار ذلك

١٣ ج ٢٢ ، ٨٢ ج ١٤ ، ٥١ ، ٧٨ ، ٧٥ ، ٧٦ ج ٣٥ ، ٥٥١ ج ٢٨ قتال الجمل وصفين قتال فتنة بتأويل (١)

٤٣٧ - ٤٥٠ ج ٤ ، ٣٩٤ ج ٢٠ ، ٥٦ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٥١ ج ٣٥ تنازع اجتهد السلف والخلف فيه : فقوم يقولون بوجوب القتال مع علي وعمار كما فعله المقاتلون معه وكما يقوله كثير من أهل الكلام والرأى الذين صنفوا في قتال أهل البغي قالوا لوجوب طاعته ووجوب قتال البغاة . ومنهم من يرى الامساك ، وهو المشهور من قول أهل المدينة وأهل الحديث ، والأحاديث توافق قولهم ، ولهذا كان المصنفون لعقائد أهل السنة يذكرون ترك القتال في الفتنة والامساك عما شجر بين الصحابة

٥٦ ، ٧٠ ج ٣٥ ، ٥١٣ ج ٢٨ « ان ابني هذا سيد . . » « اللهم انى أحبهما . . » ٤٣٧ - ٤٣٩ ج ٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ج ٣٥ استراب أئمة السنة وعلماء الحديث في وصف الطائفة الأخرى بالبغي والعدوان ، ومن وصفها بالظلم والبغي جعل المجتهد في ذلك من أهل التأويل

٧٦ ج ٣٥ « عمار تقتله الفئة الباغية » ليس نصا في ان هذا اللفظ لمعاوية

(١) انظر ص ٥٣ ، ٥٤ ج ١ الفهارس العامة

بالبقتال ابتداء مع واحدة من الطائفتين ،
ولا أمر كل من بغى عليه ان يقاتل الباغي
٤٥٠ ج ٤ وصاروا فيمن يتولى أمور
المسلمين من الملوك والخلفاء وغيرهم يجعلون
أهل العدل من اعتقدوه لذلك ثم يجعلون
المقاتلين له بغاة لا يفرقون بين قتال الفتنة
كأقتال الأمين والمأمون ...

٤٥٢ ج ٤ تجد في تلك الطائفة يدخلون
في كثير من أهواء الملوك وولاية الأمور
ويأمرون بالقتال معهم لاعدائهم ...
وهم في ذلك بمنزلة المتعصبين لبعض أئمة
العلم أو أئمة الكلام أو أئمة المشيخة على
نظرائهم

٤٥٠ ، ٤٥٢ ج ٤ ، ٥٤ - ٥٧ ج ٣٥ ثم
ادخلوا في هذه القاعدة قتال الصديق
لما نعي الزكاة وقاتل علي للخوارج

٤٥٢ ج ٤ ، ٧٠ - ٧٣ ج ٣٥ فارتكب
هؤلاء ثلاثة محاذير (١) قتال من خرج عن
طاعة امام معين - وان كان قريبا منه
أو مثله في السنة والشرعية - لوجود
الافتراق ، وليس في النصوص أمر به
(٢) التسوية بين هؤلاء وبين المرتدين عن
بعض شرائع الاسلام (٣) التسوية بين هؤلاء
وبين قتال الخوارج

٥٣ ج ٣٥ نفي الفرق بين البغاة والخوارج
انما هو قول طائفة من أصحاب ...

٥٣ ، ٥٤ ج ٣٥ ثم هم مع ذلك متفقون
على ان مثل طلحة والزبير ونحوهما من
الصحابية من أهل العدالة ، ويطلقون القول
بأن البغاة ليسوا فساقا

٨٢ ، ٨٣ ج ١٤ ، ١٣ ، ١٤ ج ٢٢ ،
٣٣٣ ، ٣٣٤ ج ٨ القتال بتأويل كقتال
أهل الجمل وصفين لا ضمان فيه ،
قول الزهري ...

قتال أهل البغي

١٧٥ ، ١٧٦ ج ٣٤ ، ٤٤١ ج ٤ السنة
ان يكون للمسلمين سلطان واحد والباقون
نوابه ، اذا فرض ان الأمة خرجت عن ذلك
لمعصية من بعضها وعجز من الباقيين أو غير
ذلك فكان لها عدة أئمة وجب على كل امام
ان يقيم الحدود ويستوفي الحقوق

٤٥٠ ، ٤٣٨ ج ٤ لما اعتقد طوائف من
الفقهاء وجوب القتال مع علي جعلوا ذلك
« قاعدة فقهية » فيما اذا خرجت طائفة على
الامام بتأويل سائغ وهي عنده راسلهم فان
ذكروا مظلمة ازالها عنهم وان ذكروا شبهة
بينها فان رجعوا والا وجب قتالهم عليه
وعلى المسلمين

٤٥٠ ج ٤ هذا تجده في الأصل رأى بعض
فقهاء أهل الكوفة واتباعهم ، ثم الشافعي
وأصحابه ، ثم كثير من أصحاب أحمد الذين
صنفوا قتال أهل البغي نسجوا على منوال
أولئك كالخرقي ...

٤٥١ ، ٤٥٢ ج ٤ كتب الحديث المصنفة
مثل صحيح البخاري والسنن ليس فيها
الا قتال أهل الردة والخوارج - وهم أهل
الأهواء - وكذا كتب السنة المنصوصة عن
أحمد ونحوه

٧٨ ، ٧٩ ج ٣٥ ، ٤٤١ - ٤٤٥ ج ٤
(وان طائفتان) الاقتتال الأول لم يؤمر
به ، أمر بقتال الباغية بعد الاقتتال ، ولم يؤمر

٥٧ ، ٧٤ - ٧٩ ج ٣٥ أهل البغي المجرّد لا يكفرون باتفاق أئمة الدين ولا يوجب لعنتهم
٧٢ ج ٣٥ « إذا اقتتل خليفتان فأحدهما ملعون » كذب
٥٦ ، ٥٧ ، ٧٨ / ٨٠ ، ٨١ ج ٣٥ ولكن إذا اقتتلوا أمر بالاصلاح بينهم : ثم ان بغت الواحدة قوتلت / من طرق الاصلاح
١٤ ، ١٥ ج ٢٢ عدم عقاب الباغي المتأول في الآخرة لا يمنع قتاله وجلده
٥٢ ج ٣٥ قالت طائفة من الفقهاء ان منهزم البغاة يقتل اذا كان له طائفة يأوى اليها فيخاف عوده ، بخلاف المثخن بالجراح
٤٨٦ - ٤٨٨ ج ٢٨ التأويل السائغ هو الجائز الذي يقر صاحبه عليه كتأويل العلماء المتنازعين في مواقع الاجتهاد ..
٣٣٤ ج ٨ البغاة المتأولون حيث أمر الله بقتالهم اذا قاتلهم أهل العدل فأصابوا من أهل العدل نفوسا وأموالا لم تكن مضمونة عند الجماهير
٥٤٨ ج ٢٨ ممن ليس لهم تأويل سائغ التتار تأويلهم من جنس تأويل مانعي الزكاة والخوارج واليهود والنصارى
٧٩ - ٨٣ ج ٣٥ الفتن التي تقع بين أهل البر وأمثالها فيقتل بعضهم بعضا ويستبيح بعضهم حرمة بعض من أعظم المحرمات
٨٠ ج ٣٥ الأمر بالائتلاف والنهي عن الفرقة وبيان اضرارها
٨٢ ، ٨٣ ج ٣٥ على الباغي ان يتوب ويستغفر

٨٠ ، ٨١ ج ٣٥ يجب انصلح بين هاتين الطائفتين بما أمر الله به ورسوله
٨٠ ، ٨١ ج ٣٥ ، ٨٢ ج ١٤ من طرق الاصلاح الضمان بالائتلاف أو المقاصة ، أو تحمل حمالة للاصلاح بينهم
١٣ ج ٢٢ ما اتلفه أهل البغي الذي لا تأويل فيه يضمنونه
٣١٢ ، ٤٢٢ ج ٢٨ ، ٨٤ ، ٨٥ ج ٣٥ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ج ١٤ المقتتلون على باطل لا تأويل فيه مثل المقتتلين على عصبية ودعوى جاهلية - كقيس ويمن وأسد وهلال ... - ظالمتان ، ولا تكون عاقبتهم الا عاقبة سوء « اذا التقى المسلمان ... » لا ترجعوا بعدي كفارا ...
٨٥ ج ٣٥ ، ٣١٢ ج ٢٨ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ج ٤ ، ٣٢٧-٣٢٥ ج ٣٠ يجب الاصلاح بين هاتين الطائفتين ، الاصلاح له طرق : منها أن تجمع أموال الزكوات وغيرها حتى يدفع في مثل ذلك ، أو تغفوا احدى الطائفتين أو كلاهما عن بعض ماله على الأخرى من اندماء والأموال ، أو يحكم بينهما بالعدل فينظر ما اتلفه كل طائفة على الأخرى من النفوس والأموال فيتقاصان ، وان لم يعلم عين القتال ولا عين المنهوب منه . فان فضل لاحدهما شيء طالبتها بذلك ، فان كان يجهل عدد القتلى أو مقدار المال جعل الجهول كالمعدوم . وان كان قدر المنهوب مجهولا لا يعرف ما نهب هؤلاء من هؤلاء ولا هؤلاء من هؤلاء حمل على التساوى ، وان ادعت احدهما على الأخرى زيادة فأما أن تحلفها أو تقيم البينة أو تمتنع عن اليمين فيقضى بالنكول
م-٢٥

بعد الهزيمة جماعة : ان كان المنهزم بنية التوبة عن المقاتلة المحرمة لسم يحكم له بالنار ، وان كان قد انهزم عجزا فهو في النار ، وهو أولى من المقتول في المعركة

٤٨٧ ج ٢٨ « من قتل تحت راية عمية ٩٠ ، ٩١ ، ٨٩ ج ٣٥ أقوام مقيمون في

الشغور يغيرون على الأرمن وغيرهم ويكسبوا المال : ان كانوا انما يغيرون على الكفار المحاربين لتكون كلمة الله هي العليا فهم مجاهدون . وان كان أحدهم لا يقصد الا أخذ المال وانفاقه في المعاصي فهم فساق .

٩١ ج ٣٥ وان كانوا يغيرون على المسلمين هناك فهم محاربون . . .

٩١ ج ٣٥ رسم السلطان بنهب ناس من العرب وقتلهم فهربوا ثم رجعوا ليحاربوا فوق من الجندي ضربة في واحد فمات ان كان المطوب من الطائفة المفسدة وقد طلبوا لقيام فيهم أمر الله جاز قتاله ولا شيء على من قتله (١)

٩٢ ، ٩٥ ج ٣٥ الاخوة التي يفعلها بعض الناس في هذا الزمان والتزام كل منهم بقوله : ان مالى مالك ، ودمى دمي ، وولدى ولدى ، ويشرب احدهم دم الآخر : ليس مشروعاً ، وشرب الدم لا يجوز بحال

(١) وانظر قتال كل طائفة ممتنعة عن شريعة من شرائع الاسلام كالتتار والحوارج والروافض ص ١٧٢-١٧٦ واصناف من يقاتل ص ١٧٠ .

٨٦ ج ٣٥ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ج ٤ ، ٨٨ ، ٨٩ ج ٣٥ اذا كانت احدى الطائفتين تبغي بأن تمتنع عن العدل الواجب ولا تجيب الى أمر الله وتقاتل على ذلك أو تطلب قتال الأخرى واتلاف النفوس والأموال ولم يقدر على كفيها الا بالقتل قوتلت حتى تفيء

٨٦ - ٨٩ ج ٣٥ وان أمكن ان تلزم بالعدل بدون القتال : مثبلى ان يعاقب بعضهم أو يحبس أو يقتل من وجب قتلهم ونحو ذلك عمل به

٨٧ ، ٨٨ ج ٣٥ قول القائل : ان الله أوجب علينا طلب النار كذب

٨٨ ج ٣٥ واذا طلبت احدى الطائفتين حكم الله فقالت الأخرى نحن نأخذ حقنا بأيدينا في هذا الوقت فهو من أعظم الذنوب الموجبة عقوبة هذا القائل . . .

٨٨ ج ٣٥ ويحكم بينهم في الحقوق القديمة والحديثة

٨٨ ، ٨٩ ج ٣٥ ومن قتل أحدا بعد الإصلاح والمعاقدة استحق القتل ، وهل يقتل حدا

٣٢٨ ج ٢٨ . . . وان كانا جميعا غير ظالمين : لشبهة أو تأويل أو غلط وقس بينهما سعي بينهما بالإصلاح أو الحكم

٤٤٢ ج ٢٨ التعصب لأهل البلد أو المذهب أو الطريقة أو القرابة والأصدقاء دون غيرهم فيه شعبة . .

٥١ ج ٣٥ اقتتلت طائفتان من الفلاحين فكسرت احدهما الأخرى وقتل منهم

٩٢ - ٩٦ ج ٣٥ ، ١٠٠ ، ١٠١ ج ١١
النزاع في مواخاة يكون مقصودهما بهما
التعاون على البر والتقوى بحيث تجمعهما
طاعة الله وتفرقهما المعصية ، أكثر العلماء
يرون الاستغناء بالأخوة الايمانية فينبغي
ان يجتهد في تحقيق أداء واجباتها ، ومنهم
من سوغها على الوجه المشروع اذا لم
تستعمل على شيء من مخالفة الشريعة

٩٢ ، ٩٣ ج ١١ وان كانوا قد زادوا في
ذلك ونقصوا مثل التحزب لمن دخل في
حزبهم بالحق والباطل والاعراض عن
لم يدخل في حزبهم سواء كان على الحق
والباطل فهو من التفرق المذموم

٩٧ ج ٣٥ جميع ما يقع بين الناس من
الشررط والعقود والمحالقات في الاخوة
وغيرها ترد الى الكتاب فكل شرط يوافقه
يوفي به ، وان كان يخالفه كان باطلا ،
وفي المباحات نزاع

٩٦ ، ٩٧ ج ٣٥ واما ان تقال على المشاركة
في الحسنات والسيئات فمن دخل منهما لجنة
أدخل صاحبه ونحو ذلك مما قد يشترطه
بعضهم على بعض فلا تصح ولا يمكن الوفاء
بها

٩٩ ، ١٠٠ ج ١١ ، ٩٢ ، ٩٣ ج ٣٥ النبي
آخى بين المهاجرين والأنصار لما قدم المدينة ،
المواخاة بين المهاجرين أو بين الأنصار باطل
١٧٦ ج ٣٤ ينفذ من أحكام أهل البغي
ما ينفذ من أحكام أهل العدل

باب حكم المرتد

٧٠٠ ج ١١ الردة ضد التوبة ، ليس من
السيئات ما يمحو جميع الحسنات الا هي

٣٣٥ ، ٣٣٦ ج ١٢ الكفر عدم الايمان بالله
ورسوله سواء كان معه تكذيب أو كان
شكا وريبا ، أو اعراضا عن هذا كله حسدا
وكبرا ، أو اتباعا لبعض الأهواء الصارفة
عن اتباع الرسالة ، وان كان المكذب أعظم
كفرا ، وكذلك الجاحد المكذب حسدا مع
استيقان صدق الرسل

٥٠٤ ج ٨ المكره على كلمة الكفر يجوز له
التكلم بها مع طمأنينة قلبه بالايمان

٣٨٣ ج ٣ قد يمرق من الاسلام والسنة في
هذه الأزمنة من انتسب اليه بأسباب منها
الغلو الذي ذمه الله

٤٢٢ ج ٣ ، ٤٩٩ - ٥٠٢ ج ١١ ، ٤٨١
ج ٢ من اعتقد في بشر أنه اله أو دعا ميتا أو
طلب منه الرزق والنصر والهداية أو توكل
عليه أو سجد له استتيب (١)

٣٢٣ ج ١٤ ، ٢١٧ - ٢٢٩ ج ٨ جحود
الصانع أعظم السيئات على الاطلاق

٦٣٣ ، ٥٣٤ ج ٧ المستكبر الذي لا يقر بالله
في الظاهر - كفرعون - أعظم كفرا من
المستكبر عن اخلاص الدين وان كان عالما
بوجود الله ، وابليس الذي يأمر بهذا كله
ويستكبر عن عبادته أعظم كفرا من هؤلاء
وان كان عالما بوجود الله وعظمته (٢)

١٤٩ - ١٥١ ج ١٩ الاباحية الكافرة لا تقر
بالعبادة ولا بالوعد والوعيد ، الرد عليهم

(١) وانظر الشرك في الالهية وأنواعه

ص ٥ - ١٠ ج ١ الفهارس العامة

(٢) وانظر ص ٣١ ج ١ الفهارس العامة

٣٣٦ - ٣٤٠ ج ١٢ ، ٦٣٩ ج ٧ من آمن ببعض المرسلين دون بعض كاليهود والنصارى أو آمن ببعض صفات الرسالة وكفر ببعض من الصائبين الفلاسفة ونحوهم الذين قد يقرون بأصل الرسالة لكن يجعلون الرسول بمنزلة الملك العادل ، أو يقولون ان الرسالة للعامة دون الخاصة ، أو في الأمور العامة دون الخاصة ، أو في الأمور التي يشترك فيها الناس دون الخصائص التي يمتاز بها الكمل

١٨٦ ج ١١ أصل الكفر والنفاق هو الكفر بالرسول وبما جاؤا به . . .

حجد الملائكة (١)

حجد البعث (٢)

١٧١ ج ١١ من لم يؤمن بجميع ما جاء به النبي فهو كافر كالأخبار والرهبان ممن علماء اليهود والنصارى وعبادهم ، وكذلك المنتسبين الى العلم والعبادة ممن مشركي العرب والهند والترك . . .

٤٠٣ ج من سب الله أو رسوله كفر ظاهرا وباطنا

١٢٣ ، ١٩٨ ج ٣٥ من سب نبيا قتل

٩٩ - ١٠٤ ج ٣٥ القائل بجواز الخطأ في مسألة التأبير ليس متنقضا للرسول ، خطأ الرسول لا يقر عليه بخلاف غيره ، ولا يكفر أحد من العلماء بذلك ، ما ينبغي من الآداب عند التحدث عن الرسول

(١) ص ٤٣ ج ١ الفهارس العامة

(٢) ص ٤٥ - ٤٧ ج ١ الفهارس العامة

استحقاق الالهية من خصائص رب العالمين (١)
٣٢٨ ج ٣ قول طائفة من أهل الكلام ان الصفات الثابتة بالعقل هي التي يجب الاقرار بها ويكفر تاركها بخلاف ما ثبت بالسمع . . لا أصل له عن سلف الأمة وأئمتها

٤٩٧ ، ٤٩٨ ج ١٢ ، ٦١٩ ج ٧ التحقيق ان القول قد يكون كفرا - كمقالات . . الجهمية - ولكن قد يخفى على بعض الناس أنه كفر (٢)

٥٣٨ ، ٥٣٩ ج ٧ الجهل ببعض أسماء الله وصفاته لا يكون صاحبه كافرا اذا كان مقرا بما جاء به الرسول ولم يبلغه ما يوجب العلم بما جهله على وجه يقتضى كفره

٢٠١ ج ٣٥ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ج ٢ ، ٦٢٤ ج ٧ اليهود والنصارى كفار كفرا معلوما بالاضطرار من دين الاسلام

حجد بعض كتبه (٣)

٢٠١ ج ٣٥ المبتدع اذا كان يحسب أنه موافق للرسول لم يكن كافرا ولو قدر أنه يكفر فليس كفره مثل كفر من كذب الرسول (٤)

(١) انظر ص ١٠٢، ١٤ ج ١ الفهارس العامة

(٢) وانظر ص ١١٩ - ١٢٤ ، ٣٧ ج ١ الفهارس العامة

(٣) انظر ص ٢١٧ ج ١ الفهارس العامة

(٤) انظر ص ٦١ ج ١ للفهارس العامة بخلاف في تفكير الفرق الثنتين والسبعين

بعض صرائح العقول لم يحكم بكفره حتى يكون قوله كفرا في الشريعة

٤٠٦ - ٤٠٨ ج ١١ من الناس من يكون جاهلا ببعض هذه الأحكام جهلا يعذر به فلا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة من جهة بلاغ الرسالة

من جعل بينه وبين الله وسائط (١)
٢٧٣ ، ٢٧٤ ج ٧ ، ٤٨ - ٥٠ ج ١٥
الاستهزاء بالله كفر ، والاستهزاء بالرسول وحده كفر ، وكذلك الآيات ، والاستهزاء بهذه الأمور متلازم ، الاستهزاء بالدعاة الى التوحيد (٢)

ادعاء النبوة (٣)

أو سجد لكونك ونحوه (٤)

أو انكر الاسلام (٥)

أو انكر الشهادتين أو احدهما (٦)

١٦٥ ج ٣٥ اذا سمع كلاما أنكره ولم يعتقد أنه من القرآن ولا من أحاديث الرسول

(١) انظر ص ٨ - ١٠ ج ١ الفهارس العامة

(٢) وانظر احترام المصحف ص ٢٣٠ ج ١ الفهارس العامة

(٣) انظر ص ٣٣ ، ٣٤ ج ١ الفهارس العامة

(٤) انظر ص ٨ ج ١ الفهارس العامة

(٥) انظر ص ٣ ج ١ الفهارس العامة

(٦) انظر ص ٣ ، ٤٤ ج ١ الفهارس العامة

٥٢٨ ج ٤ اليهود والنصارى الذين يسبون نبيا بينهم اذا تابوا وأسلموا قبل منهم

١٩٧ ج ٣٥ ، ١٣٦ ج ٣٤ اذا قال لشريف لعن الله من شرفه استفسر فان ثبت بتفسيره أو بالقرائن أنه أراد لعن النبي وجب قتله والا لم يجب

١٩٨ ج ٣٥ لا يجب قتل مسلم بسب أحد من الأشراف

١٣٦ ج ٣٤ سب أبي الهاشمي أو جده ليس سبا للنبي

٤٠٥ ، ٤٠٦ ج ١١ ، ٢١٨ ، ٣٨ ج ٢٨ ، ٨٢ ج ٣٢ أو جحد تحريم المحرمات الظاهرة المتواترة - كالفواحش والظلم والخمر والميسر والزنا ، أو جحد حل بعض المباحة الظاهرة المتواترة كالخبز واللحم والنكاح فهو مرتد ، وإن أضمر ذلك كان زنديقا

١٠٥ ، ١٠٦ ج ٣٥ ، ٤٠٥ ، ١١ ج ٢٠٨ ، ٢١٨ ، ٢٨ ج ٣٢ من لم يعتقد وجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج فهو مرتد وإن تكلم بالشهادتين

١٠٦ ، ٢٠١ - ٢٠٣ ج ٣٥ أو قال إن من تكلم بالشهادتين ولم يؤد الفرائض ولم يجتنب المحارم يدخل الجنة ولا يعذب أحد منهم بالنار فهو مرتد

١٠٤ ج ٣٥ لا تكفير في مسائل الظنون (١)
٥٢٥ ج ١٢ ليس كل من خالف شيئا علم بنظر العقل يكون كافرا ، ولو قدر أنه جحد

(١) انظر ص ١٠ ، ١١

٣٦٨ ، ٣٧٠ ج ٢ ، ٤٨٦ ج ١٢ من شك
في كفر اليهود والنصارى والمشركين أو أهل
الوحدة . . . فهو كافر

أو قال بتضليل الأمة (١)

قول القائل ما ثم الا الله (٢)

أو قال ان الله بذاته في كل مكان (٣)

٥٩ ج ٢٧ ، ٤٢٢ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ج ٣ ،
٣٣٩ ج ٢٤ أو اعتقد ان لأحد طريقا الى الله
غير متابعة محمد أو لا يجب عليه اتباعه
أو ان له أو لغيره خروجا عن اتباعه وأخذ
ما بعث

٢٢٥ - ٢٢٧ ج ١١ أو قال أنا محتاج الى
محمد في علم الباطن دون علم الظاهر ،
أو في علم الشريعة دون علم الحقيقة

٥٩ ج ٢٧ ، ٤٢٢ ج ٣ ، ٣٣٩ ج ٢٤ ، ٥٢ -
٥٥ ، ٢٢٥ - ٢٢٧ ج ١١ أو قال ان من
الأولياء من يسعه الخروج عن شريعته
وطاعته عموما أو خصوصا (٤)

ضلال من يحاكم الى غير الشرع من مقالات
الصابئة والفلاسفة أو غيرهم أو الى سياسة
بعض الملوك الخارجين عن شريعة الاسلام

(١) انظر ص ١٠ ، ١١

(٢) انظر ص ٣٦ ، ٣٧ ج ١ الفهارس
العامة

(٣) انظر ص ٣٢ ، ٣٦ ج ١ الفهارس
العامة

(٤) انظر ص ٣٥ ج ١ الفهارس العامة

١٦٦ ج ٣٥ لا من جرى على لسانه سبقا من
خبر قصيد (١)

٦٧٧ - ٦٧٩ ج ٧ الكفر المبين للايمان
لا يدخل صاحبه الجنة وما دونه كسائر
الكبائر (٢)

١٣٩ - ١٤٧ ج ١١ هل يسمى الفاسق
كافرا بالمنعمة ومنافقا

٤٨ ج ٣٣ وان قال هو يهودي أو نصراني
ان فعل كذا على وجه البغض فليس شركا
١١٩ ج ٣٢ من قذف أم النبي قتل

١٨٨ ج ٢ كفر من قال بقدوم العالم وانكار
انفطار السموات والأرض وانشقاقهما (٣)
كفر من اعتقد حدوث الصانع (٤)

٥٠٢ - ٥٠٤ ج ٧ القول بأنه مائم عذاب
أصلا من أقوال الملاحدة والكفار (٥)

٤٥٧ ، ٤٥٨ ج ٨ ، ٤٠١ - ٤٠٣ ج ١١
المباحية المسقط للشرائع شر من اليهود
والنصارى ومشركي العرب ، متى وجدوا

(١) وانظر ص ١٩٠، ١٩١ ج ١ الفهارس
عامة

(٢) وانظر ص ١٣٨ ج ١ الفهارس العامة

(٣) وانظر بطلان القول بقدوم العالم
أو شيء منه ص ٢٨ - ٣١ ج ١
الفهارس العامة

(٤) انظر ص ٢١ ، ٢٥ ج ١ الفهارس
العامة

(٥) وانظر ص ١٣٧ ج ١ الفهارس
العامة

الاسلام لغة وشرعا (١)

٣٠٨ ج ٢٨ ، ٢١٧ ج ٣٤ هل يكون

التارك للمصلوات الخمس مرتدا (٢)

١١٩ ج ٣٥ اذا قال لو جائي محمد بن

عبد الله فيه ما قبلت شفاعته قتل ولو تاب

بعد رفعه الى الامام في أظهر القولين ، وان

تاب قبل رفعه سقط عنه في أحد القولين ،

وان عزر بعد التوبة كان سائغا

فصل

١٣٥ ج ٣٥ استتابة المرتد

٥٠٦ ج ٢٨ الدعوة الى الاسلام قبل القتل

والقتال

١٦٥ ، ١٦٦ ج ٣٥ المقالة التي هي كفر

يقال هي كفر ولا يجب ان يحكم على كل

شخص قالها بأنه كافر حتى تثبت في حقه

شروط التكفير وتنتفى موانعه ، أمثلة

٢٢٨ ، ٢٢٩ ج ٣٥ من كان آباؤه على

الاسلام فارتد كان كفره أغلظ من كفر من

أسلم هو ثم ارتد

١٠٣ ج ٢٠ ويفرق في المرتدين الردة

المجردة فيقتل الا ان يتوب ويبين الردة

المغلظة فيقتل بلا استتابة

٤١٣ ج ٢٨ ، ٢١٣ ج ٣٤ ، ٣٧٢ ج ٢٠

المرتد أعظم كفرا من الكافر الأصلي ومن

اليهود والنصارى من رجوه ، يجب ان يقتلوا

حتما الا ان يرجعوا عما خرجوا منه

(١) انظر ص ٣ ج ١ الفهارس العامة

(٢) انظر ص ٤٨

ووجوب التحاكم الى الشريعة ووعيد (١)٠٠٠

٥٩ ج ٢٧ أو اعتقد ان هدي غير النبي خير

من هديه

٤٢٢ ج ٣ أو فضل أحدا من المشايخ على

النبي (٢)

أو قال ان معنى (قضى) قدر ، وجعل عباد

الأصنام ما عبدوا الا الله (٣)

٢٤٦ ج ٣١ من جعل النظر الى صور

نساء المعائم عبادة فهو مرتد كمن جعل اعانة

طالب الفواحش عبادة أو جعل تناول يسير

الخمر عبادة أو جعل السكر بالحشيشة عبادة

٢٠٠ ج ٣٥ ليس لأحد ان يلعن التوراة ،

من أطلق لعنها استتيب فان تاب والا قتل ،

وان كان ممن يعرف انها منزلة من عند الله

وأنه يجب الايمان بها لم تقبل توبته ، ان

لعن دين اليهود الذي هم عليه في هذا الزمان

أو سب التوراة التي عندهم بما يبين ان

قصده ذكر تحريفها ومن عمل اليوم بشرائعها

المبدلة والمنسوخة فهذا حق

١١٩ ج ٣٢ من قذف عائشة قتل

١٩٨ ج ٣٥ وفي سب الصحابة تفصيل

ونزاع (٤)

(١) انظر ص ٢٧٤ ج ١ الفهارس

العامة

(٢) وانظر ص ٣٣ ، ٣٤ ج ١ الفهارس

العامة

(٣) انظر ص ٣٤ ج ١ فهارس عامة

(٤) وانظر ص ٥٥ - ٥٨ ج ١ الفهارس

العامة

ويرى أنه تحصل السعادة والنجاة بمتابعته
وبغير متابعته : اما بطريق الفلسفة
وانصبو أو بطريق اليهود والتنصر

٤٣٤ ، ٤٣٥ ج ٢٨ ، ٦٣٩ ج ٧ وفي
المتنبيين الى الاسلام من عامة الطوائف
منافقون كثيرون ، ويسمون « الزنادقة »
ويكثرون في المتفلسفة ونحوهم ، ثم في
الأطباء ، ثم في الكتاب أقبل من ذلك ،
ويوجدون في المتصوفة والمتفقيه وفي المقاتلة
والأمراء ، وفي العامة ، ويوجدون كثيرا في
نحل أهل البدع لا سيما الرافضة

٢٧ - ٣١ ، ٢٥ ج ١٦ القرآن بين توبة
الكافر وان كان قد ارتد ثم عاد الى الاسلام
٣٠ ج ١٦ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ج ٢٨ ، ٤٧١ ،
٤٧٢ ج ٧ ، ٢٠٦ ج ٣٥ والفقهاء وان
تنازعوا في قبول توبة من تكررت رده أو
قبول توبة الزنديق فذاك في الحكم الظاهر
٤٧١ ، ٤٧٢ ج ٧ « الزنديق » في عرف
الفقهاء ، وفي اصطلاح كثير من أهل الكلام
والعامة

١١٠ ج ٣٥ ، ٢١ ج ١٣ ، ٤٠٥ ج ١١
للعلماء قولان في الزنديق اذا أظهر التوبة :
هل تقبل منه فلا يقتل ؟ أم يقتل لأنه لا يعلم
صدقه ؟ الأكثر على أنه يقتل وان
أظهرها ، فان كان صادقا نفعت عند الله
وكان تطهيرا له وان كان كاذبا كان عقوبة
له

٢١ ج ١٣ ، ٤٠٥ ج ١١ اذا أظهروا زندقته
قتلوا بهذه الآية

٩٩ - ١٠٣ ، ٣٧٢ ج ٢٠ ، ٤١٣ ج ٢٨ ،
٢١٣ ج ٣٤ يقتل لكفره بعد ايمانه وان
لم يكن محاربا ، ولو كان أعمى أو زمنا
أو راهبا ، ولا يطلق اسيرهم ولا يفادي
بمال ولا رجال ولا تؤكل ذبائحهم ولا تنكح
نساؤهم ، ولا يسترقون

١٨٤ ، ١٨٥ ج ٣٥ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ج ٢٨
تحريق علي لغالية الرافضة

١٨٥ ج ٣٥ « من بدل دينه . . »

٥٤٣ ج ٤ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ج ٣ من سب
رسولا معتقدا انه ساحر أو كاذب قبل
اسلامه ثم تاب تاب الله عليه ، من هؤلاء . . .
٦٢٠ ، ٦٢١ ج ٧ الكفر نوعان : كفر ظاهر ،
وكفر نفاق

٤٣٤ ج ٢٨ ، ٥٢٤ ، ٦٣٩ ج ٧ النفاق
الأكبر بأن يظهر تكذيب الرسول أو جحد
بعض ما جاء به أو بغضه أو عدم اعتقاد
وجوب اتباعه أو المسرة بانخفاض دينه
أو المساءة بظهور دينه ونحو ذلك
مما لا يكون صاحبه الا عدوا لله ورسوله

٤٤٣ ج ٢٨ ، ٤٦٣ - ٤٧١ ج ٧ هذا القدر
كان موجودا في زمن النبي ، وبعده أكثر ،
السبب

٦٣٩ ج ٧ النفاق المحض الذي لا ريب في
كفر صاحبه كان لا يرى وجوب تصديق
الرسول ولا وجوب طاعته . . . وان اعتقد
مع ذلك ان الرسول عظيم القدر علما وعملا
وأنه يجوز تصديقه وطاعته لكنه يقول
لا يضر اختلاف الملل اذا كان المعبود واحدا ،

٤٢٢ - ٤٢٤ ج ٧ سبب امتناع الرسول
من عقوبة المنافقين لأن فيهم بعض من لم
يعرفهم ، والذين كان يعرفهم لو عاقب
بعضهم لغضب له قومه

أنواع المرتدين وأعيانهم (١)

٤١٢ ، ٤١٣ ج ٢٨ أنواع المرتدين بعد موت
النبي : قوم ارتدوا عن الدين بالكلية ،
وقوم عن بعضه ، وقوم آمنوا مع النبي
بقوم من الكذابين

٤٦ ، ٤٧ ج ٢٢ من ارتد ثم عاد الى الاسلام
في حياة الرسول وبعده

لا تقبل توبة أئمة الاتحادية اذا أخذوا
قبلها (٢)

٣٥٨ ج ٢ قبول توبة القائلين بوحدة
الوجود أو بالحلول والاتحاد وموتهم على
الاسلام يرجع الى الملك العلام

٤٨٠ - ٤٨٧ ج ٢ من اعتقد ما يعتقده
الحلاج من المقالات التي قتل عليها فهو مرتد
١٠٨ - ١١٠ ، ١١٩ ج ٣٥ الحلاج ثبتت
زندقته وكفره باقراره وغيره ، ومنها قوله ٠٠
١٠٨ ج ٣٥ من قال انه قتل بغير حق
فهو منافق أو ملحد ، أو جاهل

١١٠ ، ١١٩ ج ٣٥ ان كان الحلاج وقت
قتله تاب في الب ن نفعته ، وان كان كاذبا
فقد قتل كافرا

١١٠ ، ١١١ ج ٣٥ ما يذكر أنه ظهر له
وقت القتل شيء من الكرامات لا يصح
١١١ - ١١٨ ج ٣٥ من مخاريقه ومخاريق
اشباهه

(١) وانظر ص ١٧٢

(٢) وانظر ص ٣٨ ج ١ الفهارس العامة

١٢٠ - ١٤٤ ج ٣٥ العبيديون أو الفاطميون
القول بعصمة المعز الذي بنى القاهرة وأولاده
من الذنوب والخطأ باطل من وجوه

١٢٧ ج ٣٥ سيرتهم من سيرة الملوك
وأكثرها ظلما وانتهاكا للمحرمات وأبعدها
عن اقامة الأمور والواجبات وأعظمها اظهارا
للبدع واعانة لأهل النفاق

١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣١ ، ١٣٢ ج ٣٥ من
شهد لهم بالايमान والتقوى أو بصحة
النسب فقد شهد لهم بما لا يعلم

١٢٨ - ١٣٠ ج ٣٥ شهادة علماء الأمة
وأئمتها وجماهيرها عليهم بالنفاق والزندقة ،
وان مذاهبهم شر من مذاهب اليهود
والنصارى ومن مذاهب الغالية

١٢٧ - ١٣١ ج ٣٥ طعن جمهور الأمة
في نسب العبيديين وأنه لا يتصل
بالفاطميين ، وانما بالمجوس أو اليهود

١٣١ ج ٣٥ بنو عبيد من القرامطة الباطنية
١٣١ ، ١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ج ٣٥ مذاهب
الباطنية مركبة من مذاهب المجوس
والفلاسفة والرافضة

١٣٢ ج ٣٥ قول القاتل : انهم أصحاب
العلم الباطن أعظم دليل على أنهم زنادقة ،
علم الباطن الذي ادعوه كفر باجماع أهل
الملل والمشركين

١٣٢ ، ١٣٣ ج ٣٥ مذهبهم في الأوامر
والنواهي الشرعية ، وتأويلاتهم الباطلة لها

١٣٣ ، ١٣٤ ج ٣٥ ومذهبهم في الاخبار
عمن البعث والثواب والعقاب وأسماء الله
وصفاته

ومحمد وادعائهم انهما اظهرا للامة خلاف ما يعرفه الخاصة

١٣٩ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ج ٣٥ القرامطة الخارجين بارض العراق انذين كانوا سلفا لهؤلاء ذهبوا من العراق الى المغرب ثم جاؤا من المغرب الى مصر ، كفر هؤلاء وردتهم اعظم من كفر اتباع مسيلمة ونحوه

١٣٩ ج ٢٥ بقيت البلاد المصرية مدة دولتهم نحو قرنين دار ردة ونفاق

١٣٩ ج ٣٥ قبورهم موجهة الى غير القبلة ١٣٩ ، ١٤٠ ج ٣٥ الخيل اذا مفلت ذهبوا بها الى قبور الباطنية والاسماعيلية ونحوهم او قبور اليهود والنصارى ١٤٠ ج ٣٥ عداوة العبيديين للاسلام اعظم من عداوة التتار

١٤١ ج ٣٥ كتمان القرامطة الباطنية لمقاتلتهم واستعمالهم التقية

١٤٢ ، ١٤٣ ج ٣٥ المشابهة بين القرامطة الباطنية وبين الفلاسفة المشائين

١٤٣ ، ١٤٤ ج ٣٥ ائمة القرامطة الاسماعيلية اكفر من اليهود والنصارى ، بل ومن الاتحادية

١٤٤ ج ٣٥ قد انضم اليهم من الشيعة والرافضة مسن لا يكون في الباطن عالما بحقيقة باطنهم ولا موافقا لهم على ذلك فيكون من اتباع الزنادقة المرتدين

١٤٥ - ١٥٠ ج ٣٥ النصيرية وسائر اصناف القرامطة الباطنية اكفر من اليهود والنصارى بل ومن اكثر المشركين

١٤٩ - ١٥٨ ، ١٥٩ ج ٣٥ وضررهم على امة محمد اعظم من ضرر الكفار المحاربين مثل كفار التتر والافرنج وغيرهم

١٣٣ ج ٣٥ اخبارهم التي يتبعونها هي فلسفة المشائين ، ويريدون ان يجمعوا بين ما اخبرت به انرسل وما يقوله هؤلاء

١٣٤ ، ١٣٥ ج ٣٥ اصحاب «رسائل اخوان الصفاء» على طريقة العبيديين ، ما فيها مخالف للعلم الثلاث ، وان اشتملت على علوم رياضية وطبيعية وبعض فلسفية والهيبة وعلوم الاخلاق والسياسة والمنزل ، نسبتها الى صبر كذب

١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٤١ ج ٣٥ مضمون علم الباطن الذي ادعوه ، القابهم وترتيباتهم ١٣٦ ج ٣٥ انتسابهم الى محمد بن اسماعيل ابن جعفر

١٣٦ ، ١٣٧ ج ٣٥ وصاياهم في الدعوة الى الحادهم العظيم ، وقدحهم في الصحابة والانبياء

١٣٦ - ١٣٨ ، ٥١ ج ٣٥ ما جروه على المسلمين في الشام والعراق ومصر والمغرب من حروب وويلات ، طردهم من تلك البلدان على يد السلاجقة وصلاح الدين

١٣٥ ج ٣٥ المتفلسفة الذين يعلم خروجهم من دين الاسلام كانوا من اتباع مبشر بن فاتك وابي علي بن الهيثم ، وابن سينا وابنه واخوه كانوا من اتباعهما ، سيرة الحاكم ، وما فعله هشتكين بامرهم من دعوته الناس الى عبادته ومقاتلة اهل مصر على ذلك ، ثم ذهابه الى الشام حتى اضل وادي التيم ابن ثعلبة ، كتب الحاكم

١٣٦ ، ١٣٧ ج ٣٥ سر تعظيمهم لموسى

ولا يصلي على موتاهم ، من قبل توبتهم اذا
التزموا شريعة الاسلام اقر اموالهم عليهم ،
ومن لم يقبلها لم تنقل الى ورثتهم من
جنسهم ، مالهم يكون فينا لبيت المال .
١٥٧ - ١٥٩ ج ٣٥ على القول بقبولها
فيعمل معهم ما عمله أبو بكر بالمرتدين
لما نابوا

١٥٧، ١٥٨ ج ٣٥ تخير الصديق للمرتدين
وشروطه عليهم

١٥٨ ج ٣٥ من قتله المرتدون المحاربون
لا يضمن (١)

١٥٩ ج ٣٥ يثاب المعاون على كذب شرهم
وهدايتهم بحسب الامكان

١٦١ ، ١٦٢ ج ٣٥ الدرزية والنصيرية ،
وردتهم ، هم اكفر من الغالية

١٦١ ، ١٦٢ ج ٣٥ حقيقة مذهبهم ، وهم
من الاسماعيلية القائلين بأن محمد بن
اسماعيل نسخ شريعة محمد بن عبد الله

١٦٢ ج ٣٥ وهم من قرامطة الباطنية
الذين هم اكفر من اليهود والنصارى
ومشركي العرب ، وقولهم مركب من قول
الفلاسفة والمجوس ويظهرون التشيع نفاقا

١٦٢ ج ٣٥ ويجب قتل علمائهم وصلحائهم
ويحرم النوم في بيوتهم ورفقتهم والمشي معهم
وتشييع جنازتهم

١٦٣ ج ٣٥ القلندرية الذين يحلقون ذقونهم
من اهل الضلالة والجهالة ، واكثرهم
كافرون بالله ورسوله لا يرون وجوب
الصلاة و ٠٠٠٠ كثير منهم اكفر من اليهود
والنصارى ، ليسوا من اهل الملة ولا من
اهل التمة

(١) وانظر ص ١٧٢ في جهادهم

١٤٩ ج ٣٥ تظاهروهم بالتشيع وموالاته
اهل البيت

١٤٩ - ١٥٠ ، ١٥٢ ج ٣٥ حقيقة مذهبهم
انهم لا يؤمنون بنبي ولا كتاب ولا دين
ولا خالق ولا دار ٠٠٠ مع تظاهروهم بأن
الايمان والشرائع حقائق يعرفونها

١٥٠ ج ٣٥ نموذج من تاويلاتهم الباطلة
ومعادنهم للاسلام واهله

١٥٠ ، ١٥١ ج ٣٥ استيلاء النصارى على
سواحل انشام وعلى القدس بمساندتهم

١٥٢ ج ٣٥ الانقلاب التي يعرفون بها
عند المسلمين : الملاحدة ، القرامطة ،
الباطنية ، الاسماعيلية ، النصيرية ،
الخرمية ، المحمرة

١٥٣ ج ٣٥ مذهبهم تارة يبنونه على مذاهب
الفلاسفة ، وتارة على قول المجوس ،
ويضمون الى ذلك الرفض ، ويحتجون اما
بقول مكذوب أو محرف

١٥٣ ج ٣٥ طريقتهم في نشر دعوتهم
الملعونة « الهادية »

١٥٣ ج ٣٥ مضمون « البلاغ الاكبر ،
والناموس الاعظم »

١٥٣ ج ٣٥ اصحاب « رسائل اخوان
الصفاء » من ائمتهم

١٥٣ ، ١٥٤ ج ٣٥ زعمهم ان الرسل مثلهم
طائنين للرياسة فمنهم من احسن في طلبها
كموسى ومحمد ، ومنهم من اساء حتى قتل
١٥٤ ج ٣٥ استهزأوهم بالصلاة والزكاة
والصوم والحج وتحليل ذوات المحارم
والفواحش

١٥٤ ج ٣٥ هؤلاء لا تجوز مناكحتهم
١٥٥ ج ٣٥ ولا دفنهم في مقابر المسلمين

١٦٣ ج ٣٥ من قال ان قلندر موجود زمن
انبي فقد كذب

١٦٣ ج ٣٥ أصل هذا الصنف أنهم كانوا
قوما من نساك الفرس يدورون على ما فيه
راحة قلوبهم بعد أداء الفرائض واجتناب
المحرمات ، ثم تركوا الواجبات وفعلوا
المحرمات

١٦٤ ج ٣٥ « الملامية » و « الملاميات »

١٦٤ ج ٣٥ كل من خرج عن الهدى ودين
الحق فهو كافر ان اظهره ومناق ان اخفاه
١٦٤ ج ٣٥ سبب ظهور مثل هؤلاء القلندرية
١٠٦ ج ٣٥ ، ١١٨ ج ٢٨ من أحكام المرتد :
لا يغسل ولا يصلى عليه ، ولا يدفن في مقابر
المسلمين

٦٣ ، ٦٤ ج ١١ ، ١٠ ج ٢٢ ايمان المرتد
الأول واعماله وعقوده لا تبطل اذا تاب

٢٥٨ ج ٤ ، ٧٠٠ ج ١١ هل يقال كان
للمرتد ايمان صحيح يحبط بالردة . .

٧٠٠ ج ١١ اذا ارتد بعد الاسلام ثم تاب
بعد الردة وأسلم هل يعود عمله الأول
٢٥ ، ٢٦ ج ١٦ ما يحتاج اليه التائب

٢٠٥ ج ٣٥ من شهد عليه بينة بالردة فانكر
وتشهد حكمه باسلامه ، ولا يحتاج أن يقر
بما شهد به عليه

٢٠٥ ج ٣٥ اذا أسلم المرتد عصم دمه وماله ،
وان لم يحكم بذلك حاكم

٢٠٥ - ٢٠٧ ج ٣٥ لا كلام لولي بيت المال
في مال من أسلم بعد رده ولو كان الكفر سببا

١٧٠ ، ١٧١ ج ٣٥ السحر محرم بالكتاب
والسنة والاجماع ، وعيد متعاطيه

والسيميا من السحر (١)

٣٨٤ ، ٣٨٥ ج ٢٩ ، ٣٤٦ ج ٢٨ أكثر
العلماء على ان انساح كافر يجب قتله (٢)
الكاهن (٣)

١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ج ٣٥ « ان قوما
يأتون الكهان فقال انهم ليسوا بشيء »
« من أتى عرافا » « وحلوان الكاهن »

التنجيم

١٨١ ج ٣٥ النجوم نوعان (١) حساب .
وهو معرفة أقدار الأفلاك والكواكب وصفاتها
ومقادير حركاتها وما يتبع ذلك . هذا في
الأصل صحيح ، جمهور التدقيق فيه كثير
التعب قليل الفائدة . ان كان أصل هذا
مأخوذا عن ادريس فهو ممكن

١٦٦ - ١٧٠ ج ٣٥ من قال ان النجوم
والشمس والقمر لها تأثير ما قد علم
بالحس وغيره من هذه الأمور فهذا حق

١٧٠ ، ١٧١ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٩٢ - ١٩٥ ج ٣٥ ،
٣٨٤ ، ٣٨٥ ج ٢٩ (٢) من جنس السحر
والشرك . النجوم التي من السحر نوعان
(١) علمي - أحكام - وهو الاستدلال
بحركات النجوم والاختيارات للأعمال مسن
جنس الاستقسام بالازلام (٢) عملي - تأثير -
وهو التمزيج بين القوس الفلكية والقوابل

(١) وانظر ص ١٩٧

(٢) وانظر ص ١٣ ج ١ الفهارس العامة

(٣) انظر ص ١٣ ج ١ الفهارس العامة

١٧٧ ، ١٧٨ ج ٣٥ فساد اعتقاد الطرقية بأن نجما هو المتولى لسعده ونحسه ، ما بني عليه ، ومن أخذ أخذ عنه

١٨٧ ج ٣٥ منجموا الصابئة ، وأخذهم طالع المولود ٠٠٠

١٧٨ ، ١٧٩ ج ٣٥ اختيارهم الطالع ما يفعلونه من الأفعال هو من هذا الباب المذموم

١٨٧ - ١٨٩ ج ٣٥ دعوى المدعى ان نجم النبي كان بالعقرب والمريخ ، وأتمته بالزهرة ، ونجم النصارى بالمشتري ، وان المشتري يقتضى العلم والدين ، والزهرة تقتضى اللهو والمعب : من أوضح الكذب ، الأمر بالعكس ١٨٩ ، ١٩٠ ج ٣٥ من دلائل كذب أحكام المنجمين ما ذكروه في مدة بقاء هذه الأمة ٠٠ ١٨٢ ج ٣٥ وصف الفارابي لأوضاع المنجمين

١٧٩ ج ٣٥ « لا تسافر والقمر في العقرب » كذب

١٧٧ ج ٣٥ (الثانى) ان اعتقد أنه هو المدبر له فهو كافر ، وان انضم الى ذلك دعاؤه والاستعانة به كان كفرا محضا وشركا

١٧٩ - ١٨٧ ج ٣٥ قول القائل انها صنعة ادريس • جوابه من وجوه

١٨٣ ، ١٨٤ ج ٣٥ وقد أضيف الى جعفر الصادق من جنس هذه الأمور وهو كذب عليه ، ونسب اليه : « أحكام الحركات السفلية » و « الجفر » و « الهفت » و « البطاقة » و « رسائل اخوان الصفا »

الأرضية كطلاسهم ونحوها ، وهو أرفع أنواع السحر : محرمان بالكتاب والسنة والاجماع

١٧٢ ، ١٧٣ ج ٣٥ (الأول) وان توهموا ان فيه تقدمة للمعرفة بالحوادث وان ذلك ينفع فجبلهم وكذبهم ومضرة ذلك أضعاف ما فيه من الصدق والمنفعة ، وهم في ذلك من أنواع الكهان

١٧٢ ، ١٧٣ ج ٣٥ مناظرة المؤلف للمنجمين بدمشق ، اعترافهم بأنهم يكذبون مع الواحدة مائة

١٧٣ ج ٣٥ مبني علمهم على ان الحركات العلوية هي السبب في الحوادث والعلم بالنسب يوجب العلم بالنسب ، نقد هذا التفريع

١٧٣ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ج ٣٥ من أدلة فساد هذه الصناعة « من اتى عرفا » « ان العيافه » « من اقتبس » « ان قوما » « وحلوان الكاهن » « مطرنا بنوء » « والاستسقاء بالنجوم »

١٩٥ ج ٣٥ لم تعبد عامة الأوثان الا بسبب المنجمين

١٧٤ - ١٧٦ ج ٣٥ لا ينكر ان يكون شيء من حركات الكواكب وغيرها سببا لبعض انحوادث

١٧٥ ج ٣٥ ليس خبر المنجم عن الكسوف المستقبل كخبره عن الحوادث الأخرى

١٧٧ ج ٣٥ احتجاج المنجمين بـ (والمدبرات أمرا) (فلا أقسم بمواقع النجوم) باطل

١٧٩ ، ١٨٠ ج ١٧ ، ٥٤٠ ، ٥٨٥ ، ١٠
ج ٢١ الطيبات التي أباحها هي المطاعم
النافعة للعقول والأخلاق أو غيرها . الطيب
وصف قائم بالأعيان

٣٣٤ ج ٢٠ السموم يحرم أكلها

١٧٩ ، ١٨٠ ج ١٧ ، ٥٤٠ ، ٥٨٥ ، ١٠
ج ٢١ والخبائث هي الضارة للعقول
والأخلاق

٣٤٠ ، ٣٣٤ ج ٢٠ ، ٤٤ ج ١٤ / ٣٤٠
ج ٢٠ ، ١٧٩ ج ١٧ ، ٢٤ ، ٢٥ ج ١٩
الخبائث المحرمة نوعان (١) ما خبثه لوصف
قائم به كإندم والميتة ولحم الخنزير / اذ هي
تغذي تغذية خبيثة توجب للإنسان الظلم
والبغي

٣٣٤ ج ٢١ ، ٣٣٥ ج ٢٠ ، ٥٤٠ ج ٢١ ،
٢٣٧ ج ٣٥ كل ما حرمت ملابسته
- كالتجاسات - حرم أكله ، تحريم الميتة
والحكمة فيه

٨٣ ج ٢١ أطعام الميتة للبزاة والصقور

٥٨٥ ج ٢١ النبات المسقى بالماء النجس

٢٥ ج ١٩ ، ٣٤٠ ، ٣٣٥ ج ٢٠ ، ٢٥٨
ج ٢٥ ، ٥٢٢ ، ٥٤٠ ج ٢١ الدم يجمع
قوى النفس من الشهوة والغضب ، فاذا
اغتنى منه زاد شهوته وغضبه على العدل ،
ولهذا لم يحرم منها الا المسفوح بخلاف
القليل فانه لا يضر

٥٢٣ ، ٥٢٣ ج ٢١ أكل الشوى والشريح
جائز سواء غسل اللحم أو لم يغسل ،
غسل اللحم بدعة

١٧٣ ج ٣٥ العراف قيل انه اسم عام
للكاهن والمنجم والرمال ونحوهم ممن يتكلم
في تقدم المعرفة بهذه الطرق ، وقيل انه
في اللغة اسم لبعض هذه الأنواع فسأثرها
يبدل بطريق العموم المعنوي

١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ج ٣٥ اخذ الأجرة
والنيبة والكرامة على النجامة والضرب
بالحمى حرام على الدافع والآخذ

١٩٢ ، ١٩٣ ج ٣٥ الخط ونحوه من
فروع النجامة

١٩١ ، ١٩٢ ، ١٧١ ، ١٧٢ ج ٣٥ كتابة
الطلاسم ونحوها لا تجوز ، من أعظم أنواع
السحر

١٩٥ ، ١٩٧ ج ٣٥ يحرم على الملاك والنظار
والوكلاء اكراه الحوانيت من هؤلاء وجلوسهم
١٩٥ ، ١٩٧ ج ٣٥ ويمنعون من الجلوس
في الطرقات ، ودخولهم على الناس في منازلهم

الرقية (١)

لا يجوز الحل بالسحر (٢)

كتاب الرطمة

٤٤ ج ٧ انعم انما اباحها للمؤمنين

٤٣ - ٥١ ج ٧ أهل الكفر وأهل الجرائم
والذنوب وأهل الشهوات يحاسبون يوم
القيامة على النعم التي تنعموا بها فلم يذكروها
زلم يعبدوه بها

(١) انظر ص ١٣ ج ١ الفهارس العامة

ص ٩٢ ، ٩٣

(٢) انظر ص ١٣ ج ١ الفهارس العامة

ذوات المخالب ، ويكرهون كل ذي ناب من السباع ، وفي تحريمها عن مالك روايتان ٥٨٥ ، ٥٨٦ ج ٢١ ، ٥٢٣ ج ٢٠ أسباب التحريم : اما القوة السبعية ٠٠ فتصير اخلاق الناس اخلاق السباع

٣٥ ج ٢٠ الضبع تحرم عند أهل الكوفة في أحد القولين

٥٨٥ ، ٥٨٦ ج ٢١ خبث مطعمها من أسباب التحريم كالذي يأكل الجيف من الطير

٢٤ ج ١٩ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ج ١٧ من قال من العلماء انه حرم على جميع المسلمين ما تستخبثه العرب وأهل لهم ما تستطيبه ٠٠ فجمهور العلماء على خلافه ك ٠٠ ولكن الخرقى وطائفة من قدماء أصحاب أحمد وافقوا الشافعي على هذا القول ، عامة نصوص أحمد موافقة لقول الجمهور ٠٠٠

٦٠٩ ج ١١ أكل الخبائث وأكل الحيات والعقارب حرام بالاجماع

٦٠٩ ، ٦١٠ ج ١١ ولو ذكى الحية ٠٠ (خمس فواسق)

٥٨٥ ، ٥٨٦ ج ٢١ من أسباب التحريم أنها في نفسها مستخبثة كالحشرات ، الحشرات عند مالك

١٠ ج ٢١ لما كان الله انما حرم الخبائث لما فيها من الفساد اما في العقول أو الاخلاق أو غيرها ظهر على الذين استحلوا بعض المحرمات من الأطعمة والاشربة من النقص

٢٥ ج ١٩ ، ٣٣٥ ج ٢٨ ، ٥٤٠ ج ٢١ ولحم الخنزير يورث عامة الاخلاق الخبيثة اذا كان أعظم الحيوان في أكل كل شيء لا يعاف شيئا

٢٤٧ ، ٩ ، ١٠ ج ٢١ يعزر من تناول الميتة والدم ولحم الخنزير غير مستحل لها

٨٣ ج ٢١ يباح من استعمال الخبائث فيما لا يتصل ببدن الانسان مالا يباح اذا كان متصلا به (١)

٨٣ ج ٢١ النزاع في جواز شرب أبوال الابل لغير الضرورة ، تعليل ذلك ٢

٦ ج ٢١ ، ٣٣٥ ج ٢٠ مذهب أهل الحديث وسط بين العراقيين والحجازيين : أهل المدينة كمالك وغيره الغالب عليهم في الأطعمة عدم التحريم ، وأهل الكوفة في غاية التحريم

٦ ، ٧ ، ٥٤٠ ج ٢١ ، ٣٣٥ ، ٥٢٣ ج ٢٠ فاخذوا في الأطعمة بقول أهل الكوفة في تحريم المحرم الأهلية وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير

٦ ج ٢١ البغال والحمير روي عن مالك أنها مكروهة أشد من كراهة السباع وروي عنه أنها محرمة بالسنة دون تحريم الحمير ٨ ، ٩ ج ٢١ ، ٢١٥ ج ٣٥ وعلموا ان ما حرمة الرسول زيادة تحريم لا نسخ

٦ ج ٢١ ، ٣٣٥ ج ٢٠ وأهل المدينة كمالك ٠٠ يبيحون الطيور مطلقا وان كانت من

بقدر ما فيها من المفسدة ، ولولا التأويل لاستحقوا العقوبة

٢٠٨ ج ٣٥ ما تولد بين حلال وحرام كالبغل الذي أحد أبويه حمار أهلي حرم ، « وأسمع » و « الأسبار »

٢٠٩ ج ٣٥ نعجة ولدت خروفا نصفه كلب ونصفه خروف وهو نصفين بالطول لا يحل ٢٠٩ ج ٣٥ إذا أرضعت امرأته العناق جاز أكل لحمها وشرب لبنها

فصل

٥٤٠ ج ٢١ من المباحات التي لا مضرة فيها : الأنعام ، والألبان وغيرها

٢٠٨ ج ٣٥ لحوم الخيل حلال عند جماهير العلماء ، أدلتها

٩ ج ٢١ ، ١٧٩ ج ١٧ ، ٣٥ ج ٢٠ ولم يوافق أهل الحديث الكوفيين على تحريم الخيل لصحة السنن ٠٠٠

٩ ، ٦ ، ٢٤ ج ٢١ ، ١٧٩ ج ١٧ ولا على تحريم الضباب

٥٨٥ ج ٢١ تحريم الجلالة ولبنها وبيضها ١٩٢ ج ٣٠ « من أكل من هاتين الشجرتين » ٣١٤ - ٣١٨ ج ٢١ ليس كل طعام لم يكن موجودا على عهد النبي لا يحل

٧٩ ، ٨٠ ج ٢١ / ٣٤٠ ج ٢٠ الخبائث جميعا تباح للمضطر فله ان يأكل عند الضرورة الميتة واندَم ولحم الخنزير ، لو وجد ميتة فلم يأكل منها فمات دخل النار / تعليل ذلك (١)

١٩١ ج ٢٩ المضطر الى طعام الغير اذا بذله له بما يزيد على القيمة فله ان يأخذه بقيمة المثل

١٩١ ج ٢٩ لو امتنع عن بذل الطعام فله ان يقاتله عليه ، ونضمنهم ديته لو مات (٢) ٢١٠ ، ٢١١ ج ٣٥ اذا اضطر هو ودابته وعند قوم مال يطعمونه ولم يطعموه فله ان يأخذ كفايته بغير اختيارهم ويعطيهم ثمن المثل

٢١١ ج ٣٥ وان كان في سفر وجب أن يضيفوه ، ولا أخذ ضيافته بغير اختيارهم ولا شيء عليه ٤١٠ ج ٣٠ الثمار التي ليس عليها حائط ولا ناطور يجوز فيها من الأكل بلا عوض مالا يجوز في الممنوعة على مذهب أحمد : اما مطلقا واما للمحتاج - وان لم يجز الحمل ١٨٥ ، ١٨٦ ج ٢٩ ، ٢٨٨ ج ٣١ قرى الضيف واجب عندنا ، ونص عليه الشافعي ، الواجبات في المال ٠٠

٢٤٥ ج ٢٩ للضيف المظلوم ان يأخذ حقه بغير اذنه

باب الذكاة

٢٣٧ ج ٣٥ (الا ما ذكيت) « ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه ٠٠ »

٢٢٤ ج ٣٥ كل من تدين بدين أهل الكتاب فهو منهم سواء كان أبوه أو جده دخل في دينهم أو لم يدخل وسواء كان دخوله قبل النسخ والتبديل أو بعده ، وهو مذهب

(١) وتقدم بيع المضطر ص ١٩٤

(١) وانظر اذا كان في سفر معصية

جمهور العلماء والمنصوص الصريح عن أحمد ، وان كان بين أصحابه نزاع (١)

٢١٢ - ٢٣٣ ج ٣٥ ليس لأحد ان ينكر على أحد أكل ذبيحة اليهود والنصارى في هذا الزمان ولا يحرم ذبحهم للمسلمين - لا فرق بين عربي وغيره - لوجوه ، من انكر ذلك فهو مخالف للاجماع

٢١٣ ، ٢١٦ ج ٣٥ المنكر لهذا لا يخرج عن مأخذين (١) ان يكون ممن يحرم ذبائح أهل الكتاب مطلقا كما يقوله بعض الرافضة وليس من أقوال أحد من أئمة المسلمين

٢١٣ - ٢١٦ ج ٣٥ ان قيل (وطعام الذين أتوا الكتاب) معارض بـ (ولا تنكحوا المشركات) فالجواب من وجوه

٢١٧ ، ٢١٨ ج ٣٥ أو قيل (وطعام الذين أتوا الكتاب) محمول على الفواكه والحبوب . قيل هذا خطأ من وجوه

٢١٩ - ٢٣٣ ج ٣٥ (٢) كون هؤلاء الموجودين لا يعلم أنهم من ذرية من دخل في دينهم قبل النسخ والتبديل

٢١٩ ج ٣٥ وهو مبني على ان (والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم) هل أراد به من هو بعد نزول القرآن متدين بدين أهل الكتاب ؟ أو المراد به من كان آباؤه قد دخلوا في دين أهل الكتاب قبل النسخ والتبديل ؟ الأول قول جمهور المسلمين

٢١٩ - ٢٢٣ ج ٣٥ ، ١٩٠ ج ٣٢ أصل هذا القول نزاع علي وابن عباس في ذبائح بني تغلب ، والراجح فيها الحل ، وهو آخر قول أحمد . .

٢٢٠ ، ٢٢١ ج ٣٥ سائر اليهود والنصارى - كتنوخ وبهراء - ليس في ذبائحهم نزاع عن الصحابة والتابعين ولا عن أحمد . .

٢٢١ ، ٢٢٢ ج ٣٥ الخلاف بين أصحاب الأربعة فيما اذا كان أحد أبويه مجوسيا أو وثنيا أو كلاهما

٢٢٣ ، ٢٢٤ ج ٣٥ من كره ذبائح بني تغلب تنازعوا في مأخذ علي وفرعوا عليه ان الاعتبار بالنسب لا بنفس الشخص وهو خطأ ، مأخذ علي المنصوص عن أحمد وهو الصواب أنهم لم يتمسكوا من دين أهل الكتاب الا بشرب الخمر .

٢٣٤ ج ٣٥ ، ٢٠١ ج ٢٦ تجوز ذكاة المرأة وان كانت حائضا

١٠٠ ج ٨ ، ١٧٨ ، ١٨٨ ج ٣٢ اتفقت الأمة على تحريم ذبائح المشركين

١٨٧ - ١٩٠ ج ٣٢ ، ١٠٠ ج ٨ ، ١٠٠ ج ٢١ لا تحل ذبائح المجوس ، أدلته ، الحكمة في تحريم ذبائحهم وأخذ الجزية منهم « سنوا بهم » (١)

١٠٠ ج ٢١ ، ١٥٤ ج ٣٥ لا تحل ذبيحة المرتد ، النصيرية . . .

٨٩ ، ٩٠ ج ٢١ ذبح الشاة بالسكين المحرمة

أَوْ عَلَى غَيْرِ اسْمِ اللَّهِ وَإِنْ قَصِدَ بِهِ اللَّحْمُ (١)
 ٣٣٢ ج ٣٥ كَرِهَ جَمْعُورُ الْأَلْمَةِ - أَمَّا كِرَاهَةُ
 تَحْرِيمٍ أَوْ تَنْزِيهِ - أَكَلَ مَا ذَبَحُوهُ لِأَعْيَادِهِمْ
 وَقَرَابِيِّنِهِمْ ادْخَالًا لَهُ فِيمَا أَهْلُ بِهِ
 لِغَيْرِ اللَّهِ ..
 ٣١٣ ، ٣١٤ ج ٢٨ « إِذَا قَتَلْتُمْ فَاحْسِنُوا
 الْقَتْلَةَ »

باب الصيد

٩٩ ، ١٠٠ ج ٢١ حَرَّمَ مَا مَاتَ بِسَبَبِ غَيْرِ
 جَارِحٍ مُعَدَّدٍ ، تَحْرِيمٌ مَا صِيدَ بِعَرَضِ
 الْمَعْرَاضِ
 ٢٣٧ ج ٣٥ « مَا أَنْهَرَ الدَّمَ .. »
 ٧٢ ج ٣٤ « إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ وَغَابَ
 عَنْكَ .. »
 ٢٣٩ ، ٢٣٤ ج ٣٥ ، ٨٢ ج ٣٤ « إِذَا
 أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ ... »
 ٦٢٠ ج ٢١ لَعَابَ الْكَلْبُ إِذَا أَصَابَ الْصَيْدَ
 عَفِيَ عَنْهُ ..

٢٥٩ ج ٣٢ لَمْ يَبَحْ اقْتِنَاءُ الْكَلْبِ إِلَّا لِمُضْرُورَةٍ
 جَلَبَ مُنْفَعَةً كَالصَّيْدِ أَوْ دَفَعَ مُضْرَةً عَنْ
 الْمَاشِيَةِ وَالْحَرْثِ ، مَا يَسْتَدْعِي الشَّيَاطِينَ
 وَيَنْفِرُ الْمَلَائِكَةُ لَا يَبَاحُ إِلَّا لِمُضْرُورَةٍ

٢٥٧ ج ٣٢ مِنْ أَكْثَرِ عَشْرَةِ بَعْضِ الدَّوَابِّ
 اكْتَسَبَ مِنْ اخْلَاقِهَا : كَالْكَلَابِينَ وَالْجَمَالَيْنِ ،
 النَّهْيُ عَنِ التَّشْبِيهِ بِالْبَهَائِمِ مُطْلَقًا فِيمَا هُوَ
 مِنْ خَصَائِصِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَذْمُومًا بَعِيْنَهُ
 تَعْيِينَ مَكْسَبٍ عَلَى مَكْسَبٍ مِنْ صِنَاعَةٍ
 أَوْ تِجَارَةٍ أَوْ بِنَايَةٍ أَوْ حِرَافَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ
 يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ (٢)

(١) وَانْظُرْ ص ٩ ج ١ الْفَهَارِسُ الْعَامَّةُ
 (٢) انْظُرْ ص ٢٠٥ ، ٢٠٢ - ٢٠٤ ج ١
 الْفَهَارِسُ الْعَامَّةُ

٢٣٧ - ٢٣٩ ج ٣٥ « مَا أَنْهَرَ الدَّمَ .. »
 ٥٣١ ، ٥٣٢ ج ٢١ الْإِفْرَنْجُ قِيلَ أَنَّهُمْ
 يَضْرِبُونَ رَأْسَ الْبَقَرِ وَلَا يَذْكُونَهُ ، لَيْسَ كُلُّ
 مَا يَعْقُرُونَهُ مِنَ الْأَنْعَامِ يَتْرَكُونَ ذَكَاتَهُ ، هَذَا
 هَذَا لَا يُوجِبُ تَحْرِيمَ ذَبَائِحِهِمْ الْمَجْهُولَةِ الْحَالِ
 ١٠٠ ج ٢١ الذَّكَاةُ فِي غَيْرِ الْمَحَلِّ لَا تَبِيحُ
 ٢٣٦ ، ٢٣٤ ج ٣٥ مَا وَقَعَ فِي بَشَرٍ وَنَحْوِهَا
 وَلَمْ يَوْصِلْ إِلَى مَذْبَحِهِ فَيَجْرَحُ حَيْثُ امْكُنْ
 ٢٣٤ ج ٣٥ إِذَا كَانَ الْجَرْحُ غَيْرَ مَوْحٍ وَغَابَ
 رَأْسُ الْحَيَوَانِ فِي الْمَاءِ لَمْ يَحُلْ ، وَإِنْ كَانَ
 بَدَنُهُ فِي الْمَاءِ وَرَأْسُهُ خَارِجَ الْمَاءِ لَمْ يَضُرْ ،
 وَإِنْ كَانَ الْجَرْحُ مَوْحِيًا فَفِيهِ نِزَاعٌ

٢٣٥ ج ٣٥ إِذَا ذُبِحَتِ الدَّابَّةُ وَخَرَجَ مِنْهَا
 دَمٌ كَثِيرٌ وَلَمْ تَتَحَرَّكْ حَلَّتْ فِي أَظْهَرِ الْقَوْلَيْنِ
 ٢٣٥ - ٢٣٨ ج ٣٥ الْمُنْخَنَقَةُ وَأَخْوَاتُهَا إِذَا
 كَانَ حَيًّا فَذَكَى حُلَّ أَكْلِهِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ فِي
 ذَلِكَ حَرَكَةُ مَذْبُوحٍ إِذَا جَرَى الدَّمُ الَّذِي يَجْرِي
 مِنَ الْمَذْبُوحِ - وَلَيْسَ دَمُ الْمَيْتِ - وَإِنْ تَيَقَّنَ
 أَنَّهُ يَمُوتُ بَعْدَ سَاعَةٍ ، دَمُ الْمَيْتِ
 ٢٣٩ ، ٢٤٠ ج ٣٥ التَّسْمِيَةُ وَاجِبَةٌ
 أَظْهَرَ الْأَقْوَالَ أَنَّهَا لَا تَحُلُّ بِدُونِهَا سِوَاءَ
 تَرْكِهَا عَمْدًا أَوْ سَهْوًا ، أَدْلَتُهُ

٢٤٠ ج ٣٥ إِذَا وَجَدَ لَحْمًا ذَبَحَهُ غَيْرُهُ وَلَمْ
 يَعْلَمْ هَلْ سَمِيَ الذَّابِحُ أَوْ لَمْ يَسْمِ جَازًا أَنْ يَأْكُلَ
 مِنْهُ وَيَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ لَمْ
 يَسْمِ لَمْ يَأْكُلْ ، وَكَذَا الْأَضْحِيَّةُ « بِسَمَوْا
 أَنْتُمْ وَكَلُّوا »

٣٥٣ ج ٢٢ السَّمِيَّةُ عِنْدَ كُلِّ شَاةٍ أَفْضَلُ
 لِمَنْ ذَبَحَ شَاةً بَعْدَ شَاةٍ
 ٤٨٤ - ٤٨٦ ج ١٧ تَحْرِيمٌ مَا ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ

كتاب الإيمان

٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ج ٣٥ عقد
الفقهاء لمسائل الايمان بابين (١) (باب
جامع الايمان) مما يشترك فيه الحلف بالله
والطلاق والعتاق وغير ذلك فيذكرون فيه
الحلف بصيغة القسم وان دخلت صيغة
الجزاء ، ضمنا وتبعاً (٢) (باب تعليق
الطلاق بالشروط) (x)

٣٣١ ج ٣٥ اليمين في اللغة

٣٢٩ - ٣٣٢ ، ٢٧٣ ج ٣٥ لفظ اليمين
في القرآن وفي لفظ اصحاب الرسول . . .
يتناول ما حلف عليه بأي لفظ كان ، وبأي
اسم من أسماء الله ، وكذلك الحلف بصفاته
كعزته ، وأحكامه كالتحريم والايجاب
٣٣٣ - ٣٤٠ ج ٣٥ من أقوال الصحابة
التي تبين معنى اليمين في القرآن وسنة
الرسول

٢٤٢ ج ٣٥ اليمين تشتمل على جملتين :
جملة مقسم بها ، وجملة مقسم عليها
٢٤٢ ج ٣٥ ومسائل الايمان اما في حكم
المحلف به ، واما في حكم المحلوف عليه

٢٤٢ - ٢٤٤ ، ٢٧٣ ج ٣٥ فالايمان التي
يحلف بها المسلمون مما قد يثرتب عليه
حكم ستة أنواع (١) اليمين بالله ، وما في
معناها مما فيه التزام كفر على تكذيب
خبر . . . (٢) اليمين بالنذر - الذي يسمى
نذر اللجاج والغضب (٣) اليمين

(x) وتقدم ص ٣١٤ - ٣١٨

بالطلاق (x) (٤) اليمين بالعتاق
(٥) اليمين بالحرام (x x) (٦) الظهار
(x x)

٢٤٤ ج ٣٥ ، ٥٧ - ٥٩ ج ٣٣ هذه
الايمان يحلف بها تارة بصيغة القسم وتارة
بصيغة الجزاء

٢٤٥ ج ٣٥ المقدم في صيغة القسم مؤخر
في صيغة الجزاء والمؤخر في صيغة الجزاء
مقدم في صيغة القسم

٢٤٦ ج ٣٥ صيغة القسم تكون فعلية . . .
وتكون اسمية ، وصيغة الجزاء تكون فعلية
في الأصل وهي ستة أنواع (x x x)

٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٢٥٩ - ٢٦٧ ، ٢٧٤ ،
٢٧٥ ، ٢٤٤ ج ٣٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٦٠ -
٦٣ ، ٦٨ ، ١٢٥ ، ١٣٦ ، ١١٢ ، ١٥٩ ،
٢١٧ ، ٢١٨ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٢٢٢ ، ١١٢ -
١٢٧ ، ١٦٠ ، ١٦١ ج ٣٣ ، ٣٥ ج ٢٤ ،
٢٩٦ ج ٣١ ، ٣٠٤ ج ١ ، ٣٤٩ ج ٢٧ الايمان
التي يحلف بها الخلق ثلاثة أنواع (١) يمين
محترمة منعقدة كالحلف باسم الله .
هذه فيه الكفارة بالاجماع (٢) مالميس من
ايمان المسلمين كالحلف بالمخلوقات أو
للمخلوقات كالحلف بالكعبة . . . والآباء
وتربهم ، لا فرق بين الأنبياء وغيرهم

(x) وتقدم ص ٣١٥

(x x) وتقدم ص ٣٢٥

(x x x) وتقدمت في تعليق الطلاق

بالشروط

١٢٨ ، ١٢٩ ج ٢٧٤/٣٣ ، ٣٢٤ - ٣٢٦ ج ٣٥ اذا كانت اليمين غموسا - وهو ان يحلف كاذبا عالما بكذب نفسه - فهي أعظم من ان تكفر ، تمحى بالتوبة الصحيحة (١) وهي من الكبائر

٣٢٤ ، ٣٢٦ ج ٣٥ ، ١٢٧ - ١٢٩ ج ٣٣ واذا كان الحلف بالنذر والظهار والحرام والطلاق والعتاق يمينا غموسا فمن قال هي أعظم من أن تكفر فلهم قولان أصحهما أنه لا يلزمه ما التزمه (٢)

٢١٢-٢١٥ ، ١٢٧ ، ٨٦ ج ٣٣ ، ٣١٥ ج ٣٠ لغو اليمين : اذا سبق على لسانه لا والله وبلى والله وهو يعتقد أن الأمر كما حلف عليه ، واذا سبق على لسانه اليمين في المستقبل ، أو تعمد اليمين على أمر يعتقد كما حلف عليه فتبين بخلافه . والخلاف في ذلك

٣٣٥ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ج ٣٥ لم يوجب الله الوفاء باليمين لأن مقصود صاحبها الحض أو المنع

٣٠٣ ، ٣٠٤ ج ٣٥ ان لم يحدث فلا شيء عليه

٢٠٦ ج ١ اذا حثه ولم يبر قسمه فالكفارة على الحالف

اذا حلف مكرها أو ناسيا ليمينه أو جاهلا أو مخطئا (٣)

(١) وتقدم في الطلاق اذا كان عالما بكذب نفسه

(٢) وانظر ص ٣١٦

(٣) وانظر ص ٣٢٠ ، ٣٢١

الحلف بالنبي منهي عنه ولا تنعقد بـه اليمين ولا كفارة فيه عند الجمهور ، من حلف بها فينبغي له ان يوحد الله ويتوب (٣) ان يعقد اليمين لله كالحلف بالحرام والنذر والطلاق والعتاق . . فهذه فيها ثلاثة أقوال (١) اذا حلف لزمه ما حلف عليه (٢) لا يلزمه شيء (٣) يلزمه كفارة يمين . ومنهم من قال الحلف بالنذر يجرؤه فيه الكفارة ، والحلف بالطلاق والعتاق يلزمه ما حلف به . أظهر الأقوال أنه يجرؤه كفارة يمين في جميع أيمان المسلمين

٢٦٨ - ٣٠٥ ج ٣٥ الأدلة على ان كل يمين يحلف بها المسلمون ففيها الكفارة ، اثبات يمين يلزم الحالف بها ما التزمه ولا تجزؤه فيها الكفارة ليس من دين المسلمين

١٥١ ، ١٦١ ج ٣٣ اذا قصد لزوم الجزاء عند الشرط لزمه مطلقا ولو كان بصيغة القسم ٢٧٣ ، ٢٤٦ ج ٣٥ القسم بصفات الله قسم به في الحقيقة كما لو قال وعزة الله أو لعمر الله

١١١ ج ١ والقسم بالقرآن

١٤٢ ج ٦ الموجود اذا أريد به الموجود عند اشتدائد فهو من الاسماء الحسنی (١) ٣٣٤ ، ٣٢٥ ج ٣٥ اليمين مقصودها الحض أو المنع في الانشاء أو التصديق أو التكذيب في الخبر

٣٢٤ - ٣٢٦ ج ٣٥ اليمين المغفورة هي الحلف على المستقبل

(١) وانظر ص ١٢ ، ١٣ ، ٧٤ ، ٧٣ ج ١ الفهارس العامة

٣١٥ ، ٣١٦ ج ٣٥ يصح الاستثناء في الظهار (١)

٢٨٢ - ٢٨٨ ج ٣٥ يصح الاستثناء في الحلف بالطلاق والعتاق وتصح الكفارة (٢)
٢٨١ - ٢٨٨ ج ٣٥ « من حلف فقال ان شاء الله لم يحنث » « فله ثنياء » وعمومه لكل يمين

اذا لم يخطر له الاستثناء الا لما قيل له (٣)
٨٦ ج ٣٢ اذا حلف ليفعله اليوم ثم مضى اليوم أو شك في فعله

٢٥٣ ، ٣٣٢ ج ٣٥ الأفعال ثلاثة : اما طاعة أو معصية أو مباح . فاذا حلف ليفعلن مباحا أو ليتركنه فالكفارة مشروعة ، وكذا اذا كان المحلوف عليه فعل مكروه أو ترك مستحب . وان كان فعسل واجب أو ترك محرم ثم يجز الوفاء ويجب التكفير

٣٤٨ ج ٣٥ حلفت عليه والدته ان لا يصالح زوجته وان صالحها ما ترجع تكلمه : ينبغي لها الحنث والتكفير

٢٩٦ ج ٣١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ج ١٩ سواء حلف باسم الله أو بالندر أو الطلاق أو العتاق أو الظهار أو الحرام

٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٣٣٦ ج ٣٥ ، ١٤٠ ج ٣٣ « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها » كل ما ينفع فيه الاستثناء من الايمان ينفع فيه التكفير ، وكل ما ينفع فيه التكفير ينفع فيه الاستثناء

(١) وانظر ص ٣٢٥ ، ٣٢٦

(٢) وانظر ص ٣١٦ ، ٣١٨ ، ٣٢٠

(٣) انظر ص ٣١٤

٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٥ ، ٢٨١ - ٢٨٨ ج ٣٥ انقسام الايمان الى ما فيه معنى الطلب والخبر ، والى خبر محض وطلب محض

٣٠٧ - ٣٠٩ ج ٣٥ اذا كان خبرا لا طلب معه غير تعليق وجبت الكفارة .

٣٠٨ ج ٣٥ يصح الاستثناء في الخبر المحض

٣٠٧ - ٣٠٩ ج ٣٥ الطلب المحض اذا كان لا يدري أيطيعه أم يعصيه لا يحسن الاستثناء فيه ولا كفارة

٣١٢ ج ٣٥ الاستثناء لا يرفع الانشاءات لا انطلاق ولا غيره ، الاستثناء فيها استثناء تحقيق

٣٠٨ ، ٣٠٩ ج ٣٥ فصار لقائل لأفعلن كذا ان شاء الله ثلاث نيات (١) ان يكون غرضه تعليق الارادة . . . هذا لا يصح ان يكون مريدا ، ولا ترتفع الكفارة بهذا وحده
٣٠٨ - ٣١٠ ج ٣٥ (٢) ان يكون غرضه تعليق الاخبار . فاذا لم يخبر به فلا مخالفة فلا حنث

٣١٠ ، ٣١١ ج ٣٥ (٣) ان لا يكون غرضه تعليق واحد منهما بل تحقيق الجزاء . . فهذا اذا نواه هل يرفع الكفارة . بهذا التقسيم يظهر قول من قال ان نوى بالاستثناء معنى : (ولا تقولن . . .)

٣١٢ ج ٣٥ فالاستثناء الرافع للكفارة انما يعلق ما في اليمين من معنى الخبر المحض أو المشوب ، لا يعلق ما فيها من معنى انطلب المحض أو المشوب

١٤٠ ج ٣٣ « لأن يلج أحدكم في يمينه »
٢٠٥ ج ١ الأمر بإبرار المقسم

٢٠٦ ، ٢٠٩ ج ١٠ اجابة السائل بالله
٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٣٣٠ ج ٣٥ ، ٤٥٠ ج ١٤
إذا حرم حلالا فهو يمين مكفرة ، سبب نزول
الآية : تحريم العسل ، أو تحريم
ما رية أو هما

١٤٦ ج ٣٣ ما كان محرما قبل اليمين فهو
بعد اليمين أشد تحريما ، وما كان مباحا
قبل اليمين لم يصر بها حراما ومالم يكن
واجبا عليه فعله إذا حلف عليه لم يصر
واجبا عليه بل له ان يكفر

١٩٩ ، ١٣٧ ، ٤٨ ج ٣٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ،
٣٣٣ ، ٣٣٤ ج ٣٥ ، ٩١ ج ٣٢ إذا قال
هو يهودي أو نصراني ان لم يفعل ذلك فهو
يمين عند أكثر أهل العلم ، الخلاف في
لزوم الكفارة ، بخلاف ما لو قال ان اعطيتوني
الدراهم كفرت

٢٧٦ ج ٣٥ « من حلف بملة غير الاسلام
فهو كما قال ،

٢٤٣ ، ٢٤٤ ج ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ج ٣٣
وان قال ايمان البيعة تلزماني ، أو قال ايمان
المسلمين تلزماني ان فعلت كذا

فصل

كفارة اليمين

٣٣٠ ج ٣٥ ، ١٤٧ ج ٣٣ من قبلنا إذا
حرموا على أنفسهم شيئا حرم عليهم ولم
يكن لهم أن يكفروه

٣٥٠ - ٣٥٣ ج ٣٥ الكتاب والسنة والاجماع
بينت الرخصة في كفارة اليمين بعد عقدها

٣٣٢ ، ٣٢٩ ، ٣٣٧ ج ٣٥ الشارح لم
يجعل له ولاية التحريم والايجاب على نفسه
مطلقا ، شرع له تحلة يمينه ، وشرع له
الكفارة الرافعة لموجب الائم الحاصل بالحنث
في اليمين اذا كان الحنث والتكفير خيرا من
اليمين

٣٣٢ ج ٣٥ تنازع الفقهاء في اليمين هل
تقتضي ايجابا وتحريما ترفع عنه الكفارة ؟
أو لا تقتضي ذلك ؟ أو هي موجبة لذلك
لولا ما جعله الشرع مانعا من هذا الاقتضاء
أصحها الأخير

١٢٠ ج ٣٤ ، ٦٩ ج ٣٣ ، ٣٤٨ - ٣٥٣
ج ٣٥ كفارة اليمين : اما عتق رقبة أو
اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم فان لم
يجد فصيام ٠٠٠

٣٤٩ ، ٣٥٠ ج ٣٥ ، ٢٨٢ ج ١٠ مقدار
ما يطعم مقدر بالعرف على الصحيح :
قدرا ونوعا

٣٥١ ، ٣٥٢ ج ٣٥ عادة الطعام تختلف
بالشتاء والصيف والغلاء والرخص
واليسار والاعسار (١)

٣٥١ ج ٣٥ الصحيح أنه ان كان يطعم
أهله بادم أطعم المساكين بادم ، من الأدم
٣٥٢ ج ٣٥ إذا جمع عشرة مساكين
وعشاهم خبزا وادما أجزاء ٠٠

٣٥٢ ، ٣٥٣ ج ٣٥ حجة من أوجب تمليكهم
الطعام والجواب عنها

٣٤٨ ج ٣٥ إذا كساهم كساهم ثوبا ثوبا
٢٥٢ ج ٣٥ التكفير قبل الحنث

سواء كان بالله أو بالنذر أو الطلاق أو العتاق

٢٠٨ ج ٣٣ إذا حلف لا يفعل شيئا ففعله ناسيا ليمينه أو جاهلا أو مخطئا لم يحنث في جميع الأيمان (١)

٣٤٧ ج ٣٥ أمر أجيره أن يرهن شيئا عند شخص فعدم فحلف أن لم يأت به لم يستعمله معتقدا أنه لم يعد لم يحنث

٣٤٧ ج ٣٥ حلف على ولده لا يدخل الدار حتى يعطيه الكساء الذي أخذه ثم تبين له أنه لم يأخذ شيئا لم يحنث إذا دخل

٢٠٩ ج ٣٣ إذا حلف على من يعتقد أنه يطيعه ويبر يمينه فتبين الأمر بخلاف ذلك فالأقوى لا يحنث

١٦٩ ، ٥٨ ج ٣٣ إذا قال ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت ناسية لم يقع الطلاق في أظهر القولين (٢)

باب النذر

٢٥٨ ، ٢٤٢ ج ٣٥ النذر نوع من اليمين ، كل نذر فهو يمين

٣٣٥ ج ٣٥ صيغة النذر تكون غالبا بصيغة التعليق صيغة المجازات ، وصيغة اليمين تكون غالبا بصيغة القسم ، ويجتمع القسم والجزاء

٣٥٤ ج ٣٥ ، ٣٨ ، ٤١٩ ج ١٠ ، ٥٠٥ ج ١١ ، ٣١٣ ج ٢٥ أصل عقد النذر - الذي يجب الوفاء به - مكروه

٢١٩ ج ٣٣ إذا كرر اليمين المكفرة مرتين أو ثلاثا على فعل واحد فأشهرهما تجزيه كفارة واحدة

٣٤٨ ج ٣٥ ويجوز أن يكفر عنها باذنها المحلوف عليه أو زوجته

باب جامع الأيمان

٨٦ ج ٣٢ اتفقوا على أنه يرجع في اليمين الى نية الحالف إذا احتملها لفظه ولم يخالف الظاهر أو خالفه وكان مظلوما

٨٧ ج ٣٢ وتنازعوا هل يرجع الى سبب اليمين وما هيجه . وان كان السبب أعم من اليمين عمل به عند من يرى السبب ، وان كان خاصا نهل يقصر اليمين عليه

٣٢٤ ج ٣٥ حلف أنه من حين عقل لم يفعل الذنب وقد كان فعله وله نحو عشرين سنة ونوى أنه لم يفعله من حين بلغ : ان كان مراده من حين بلغ الحلم فهو بار ، وان أراد من حين ميز فابن عشر يميز .

فصل

فإن عدم ذلك رجع الى ما يتناوله الاسم ٣٥١ ج ٣٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٨٦ ج ١٣ - ٣٠١ ج ٧ قول الفقهاء الأسماء ثلاثة أقسام : نوع يعلم حده بالشرع ، ونوع يعرف حده باللغة ، ونوع يعرف حده بالعرف كلفظ القبض . (١)

١١ ج ٣٥ يمين المكروه بغير حق لا تنعقد

١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٣٦ ج ٣٣ ، ٢٥٣ ، ٣٣٣
ج ٣٥ ، ٨٤ ج ٣٢ ولهذا يحلف بصيغة
الشرط تارة ، وبصيغة القسم أخرى :
مثل أن يقول علي الحج لا أفعل كذا ،
ولا فعلت كذا ، أو علي العتق ان فعلت
كذا ، أو لا فعلت كذا . . .

٤٩ - ٥١ ، ٤٥ ، ١٣٨ ، ١٩٨ ج ٣٣ ،
٨٣ - ٨٥ ج ٣٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ ج ٣٥
وللعلماء فيه ثلاثة أقوال (١) يلزمه ما حلف
به اذا حنث . . . (٢) أنه يمين غير منعقدة
فلا شيء عليه اذا حنث . . . (٣) أنه يجزيه
كفارة يمين ، وهو الصحيح (١)

٢٥٤ - ٢٥٨ ، ٣٠٤-٣٠٦ ، ٣٢٧ ج ٣٥ ،
٨٥ ج ٣٢ ، ٣٦ ج ٣٣ وهو مخير بين
الوفاء وبين الكفارة على الصحيح

١٤٤ - ١٥٢ ج ٣٣ اذا قال الحالف : على
مذهب مالك ، أو على مذهب من يلزمه ،
أو على أغلظ قول قيل في الاسلام

١٩٨ ج ٣٣ هذا اذا كان المنذور قرابة
٥٥ ، ١٣٨ ج ٣٣ اذا كان المعلق يقصد
وقوع الجزاء عند الشرط وقع اذا وجد
الشرط

٣٠٦ ، ٣٠٧ ج ٣٥ لو قال في جنس مسائل
الملجأ والغضب اخترت التكفير أو اخترت
فعل المنذور : هل يتعين بالقول أو لا بد
من الفعل

٣٥٤ ج ٣٥ ، ٤١٩ - ٤٢١ ج ١٠ ،
١٦١ ، ١٦٢ ج ٢٩ ، ٣١٤ ج ٢٥ « نهي
عن النذر . . »

٣٤٥ - ٣٤٧ ، ٩ - ١٥ ج ٣٥ ، ١٤٥ ،
١٤٦ ج ٣٣ ، ١٥٥ - ١٥٧ ج ٢٠ ما وجب
بالشرع اذا نذره العبد اقتضى له وجوبا
ثانيا ، وما كان محرما قبل اليمين فهو
بعدها أشد تحريما ، من قال من أصحابنا
أنه اذا نذر واجبا فهو بعد النذر كما كان
قبل النذر بخلاف نذر المستحب : ليس
كما قال

٣١٨ ج ٣٣ اذا قال علي نذر

٣١٩ ج ٣٤ « كفارة النذر كفارة يمين »

٤٩ - ٥١ ، ١٣٧ ج ٣٣ نذر اللجاج
والغضب هو أن يكون مقصوده الحظ أو
المنع أو التصديق أو التكذيب

٥٤ ، ٥٥ ، ٢٠٤ ج ٣٣ ، ٢٥٠ ج ٣٥
يمين محضة ، لكن علق الحنث فيها على
شيئين : فعل المحلوف عليه ، وعدم إيقاع
المحلوف به . تسمية الفقهاء لهذا بنذر
الملجأ والغضب تسمية مقيدة

٢٥٠ ، ٢٥٨ ، ٣٢٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٤٠
ج ٣٥ صورته صورة نذر التبرر في اللفظ
ومعناه مغاير له

٢٤٩ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ج ٣٥ ، ١٩٧ - ١٩٩
ج ٣٣ نذر الملجأ والغضب قصد النذر
ان لا يكون الشرط ولا الجزاء ، ثم انه
نقوة امتناعه ألزم نفسه ان فعله بهذه
الأمور الثقيلة عليه ليكون لزومها له
اذا فعل مانعا من الفعل

٢٧٦ ج ٢٥ اذا كان المنذور يفضى الى ترك واجب أو فعل محرم كان معصية

١٢٥ ج ٣٣ ، ٨ ، ٩ ، ٢٠ - ٢٢ ، ٣٣٣ - ٣٣٥ ج ٢٧ اذا نذر السفر الى الطور ، أو غار حراء ، أو قبر الخليل ، أو أبي بريد ، أو قبور أهل البقيع : لم يف به (١)

٣٥٤ ج ٣٥ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ج ١١ ، ١٢٣ ج ٣٣ النذر لغير الله كالنذر للموتى أو لقبورهم أو للمقيمين عندها أو للأشجار أو الأحجار والعيون شرك ومعصية ، سواء كان نفقة أو ذهباً أو زيتاً ٠٠

٣٥٤ ج ٣٥ ، ٥٠٤ ج ١١ اذا صرف ذلك المنذور في قرية مشروعة مثل ان يصرف الدهن في تنوير المساجد أو تصرف الفضة الى صائح الفقراء كان عملاً صالحاً (٢)

١٩٩ ، ٣٦ ، ٤٨ ، ٤٩ ج ٣٣ ، ٢٤٩ ، ٢٥٨ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٣٢٢ ج ٣٥ ، ٤٢٠ ج ١٠ ، ٨٣ ، ١٢٤ ج ٣٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ج ٣١ نذر التبرؤ مثل ان يكون مقصود النادر حصول الشرط ويلتزم الجزاء شكراً لله - كقوله ان شفى الله مريضى ٠٠ - وكفعل الصلاة أو الصيام أو الاعتكاف عليه ان يوفي به ، الفرق بينه وبين نذر اللجاج

٣٣٧ ج ٣٥ ، ٢١٨ ج ٣٣ / ٤٩ ج ٣٣ / ٢٥٨ ج ٣٥ وان كان من المباحات فهو مع النية الحسنة طاعة ، ومع النية السيئة ذنب ، ومع عدم كل منهما لا هذا ولا هذا (١) / اذا نذر ما ليس بطاعة لم يكن عليه انوفاء / وهل عليه كفارة

٥٥٢ ، ٥٥٣ ج ٢٩ « اني نذرت ان أضرب على رأسك بالدف ٠٠ »

٣٣٧ ج ٣٥ ان كان مما نهى الله عنه نهى عنه وعن الاعانة عليه

٩٨ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ج ٣٣ فان لم يكن قرية كاطلاق فلا شيء عليه عنده ٠٠ ، والمشهور عن أحمد ان عليه كفارة يمين

٢٧٦ ، ٢٧٧ ج ٢٥ ، ٣٢٧ ج ٣٥ اذا نذر عبادة مكروهة مثل قيام الليل كله وصيام النهار كله ٠٠٠ لم يجب الوفاء ، وعليه كفارة يمين في أظهر القولين

٥٠٤ ج ١١ ، ٣٣٦ ج ٣٥ ، ٤٩ ، ٢١٨ ، ١٢٣ - ١٢٥ ج ٣٣ ، ٤١٩ ج ١٠ اذا نذر محرماً - كصوم أيام الحيض أو مجرد السفر الى قبر النبي ٠٠٠ - لم يجز الوفاء به ، عليه كفارة يمين في أحد القولين ٠ هذا اذا كان النذر لله

٣٤٣ ، ٣٤٥ ج ٣٥ قضاء مروان بالكفارة في امرأة نذرت ان تنحر ابنها عند الكعبة وتوقف ابن عمر وقول ابن عباس انحري مائة من الابل أو كبشاً ، ووجه استدلاله

(١) وانظر الزيارة ص ١٣٤ - ١٤٤

(٢) وانظر ص ٢٦٢

(١) وانظر ص ٤

٢٤١ - ٢٤٣ ، ٢٤٩ ، ٢٥٣ ج ٣١ اذا نذر الهدى أو الأضحية أو عبدا معينا أو دراهم معينة جاز ابدالها بخير منها وهو أفضل ٣١٧ ج ٣١ اذ نذر عتق عبد معين فمات لم يرقم غيره مقامه ٣٢٧ ج ٣٥ حلف بالمشي الى مكة : يجزيه كفارة يمين ٠٠ ٣١٥ - ٣١٩ ، ٣٠٩ ج ٣٥ ما ذكر في اليمين يظهر معنى الوعد والوعيد في جواز الحلف فيه

الرفاء

المقصود بالولايات ، ومن يستحقها ، ومن يقدم فيها ، واذا لم تقم المصلحة برجل واحد ، والمشاورة ، وما يتبع من الآراء (١)

٣٠٣ ج ٢٧ الفتيا أيسر من الحكم : المفتى لا يلزم

٣٠٣ ج ٢٧ ما يجوز ان يحكم به الحاكم يجوز ان يفتى به المفتى

٣٧٩ - ٣٨١ ج ٣٥ المفتى والجنسدى والعامى اذا تكلموا بالشئ بحسب اجتهادهم : اجتهادا أو تقليدا قاصدين اتباع الرسول بمبلغ علمهم لا يستحقون العقوبة وان كانوا قد اخطئوا خطأ مجمعا عليه ، واذا قالوا انا قلنا الحق واحتجوا بالادلة الشرعية لم يكن لاحد من الحكم

٦ ، ٣٢ ، ٣٣٣ ج ٢٧ نذر السفر الى المسجد الحرام نذر طاعة ، ونذر السفر الى مسجد المدينة أو بيت المقدس فيه قولان أظهرهما وجوب الوفاء (X)

٣٤٢ - ٣٤٥ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ج ٣٥ نذر عبد المطلب نذر تبرر ، وكذلك التى نذرت ان تنحر ابنها عند الكعبة « من نذر ان يطيع الله ٠٠ »

٥٧ ، ٥٨ ، ٩٧ ج ٣٣ فالصيغ التى يتكلم بها الناس في النذر ٠٠٠ ثلاثة أنواع (١) صيغة تنجيز : عبدي حر ٠٠ هذا ايقاع ليس فيه كفارة لو نجز ذلك فهل يخرج عن ملكه أو يستحق الاخراج (٢) ان يحلف بذلك فيقول علي الحج لأفعلن كذا أولا أفعله (X X)

٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ج ٣٣ (٣) ان يعلق النذر أو العتاق بشرط فان كان مقصوده ان يحلف بذلك ٠٠ فحكمه حكم الحالف ، وان كان مقصوده وقوع هذه الأمور وقعت عند وقوع الشرط (X X X)

٤٩ ج ٣٣ اذا لم يوف بالنذر لله فعليه كفارة يمين عند أكثر السلف ، وهو قول أحمد ٠٠ : قيل مطلقا ، وقيل اذا كان في معنى اليمين

٤٩ ج ٣٣ ، ٢٧٧ ج ٢٥ « كفارة النذر كفارة يمين » « من نذر ان يطيع الله ٠٠ »

(X) وانظر ص ١٣٥ ، ١٤٢

(X X) (X X X) وانظر نظير

المجاج وانظر ص ٣١٦ - ٣١٨

(١) تقدم ص ١٦٦ - ١٦٩

ان يلزمهم بمجرد قوله ولا يحكم بان الذي قاله هو الحق دون قولهم ، يحكم بينه وبينهم الكتاب والسنة ، والحق الذي بعث به الرسول لا يغطي بل يظهر : فان ظهر رجح الجميع اليه ، وان لم يظهر سكنت هذا عن هذا وهذا عن هذا ، وعلى ولاية الامور ان يمنعهم من التظالم

٢٣٩ ، ٢٤٠ ج ٣ والذي على السلطان في مسائل النزاع بين الامة : ان يحملهم كلهم على ما جاء به الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الامة ، واذا تنازعوا فهم كلامهم - ان كان ممن يمكنه فهم الحق - فاذا تبين له دعى اليه ، والا أقر الناس على ما هم عليه كما يقرهم على مذاهبهم العملية

٣٠٦ ، ٣٠٧ ج ٢٧ ما تنازع فيه المسلمون وجب رده الى الله والرسول

٧٩ - ٨١ ج ٣٠ ليس للمفتي ان يلزم الناس باتباعه في مسائل الاجتهاد أمثلة ذلك ، لما استشار الرشيد مالكا ان يحمل الناس على الموطأ في مثل هذه المسائل منعه وقال . .

١٣٣ ج ٣٣ تجوز الفتيا بالقول السائغ وان خرج عن قول الائمة الأربعة اذا لم يخالف كتابا ولا سنة ولا مافي معناها ، مثال

٣٠١ ج ٢٧ المفتي لو أفتى في المسائل الشرعية بأحد قولي العلماء واستدل على ذلك بالكتاب والسنة وذكر أن هذا القول هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة دون القول الآخر لم يكن لأحد ان يلزمه بالقول الآخر بلا حجة ، ولا ان يحكم بلزومه ، ولا منعه من القول الآخر

٣١١ ، ٣٠١ ج ٢٧ لو قدر ان العالم الكثير الفتاوى أفتى في عدة مسائل بخلاف سنة الرسول الثابتة عنه وخلاف ما عليه الخلفاء الراشدون لم يجز منعه من الفتيا مطلقا بل يبين له خطؤه فيما خالف فيه ، أمثلة

٣٠١ ج ٢٧ ومن منع عالما من الافتاء مطلقا وحكم بحسبه لكونه أخطا في مسائل كان باطلا بالاجماع

٣٠٧ ج ٢٧ لو قدر ان المفتي أفتى بالخطأ فالعقوبة لا تجوز الا بعد اقامة الحجة ويجب عما احتج به

٣٨٨ ج ٢٨ متى أمكن في الحوادث المشكلة معرفة ما دل عليه الكتاب والسنة كان هو الواجب ، وان لم يمكن ذلك لضيق الوقت أو عجز الطالب أو تكافؤ الأدلة عنده أو غير ذلك فله ان يقلد من يرتضى علمه ودينه (١)

تغير الفتوى بحسب الأحوال (٢)

٣٨٩ ج ٣٥ مبدأ ولاية

المظالم

٣٩١ - ٣٩٣ ج ٢٠ لما صارت الخلافة في ولد العباس واحتاجوا الى سياسة الناس وتقلد لهم القضاء من تقلده من فقهاء العراق ولم يكن ما معهم من العلم كافيا في السياسة العادلة احتاجوا الى وضع « ولاية مظالم » وجعلوا ولاية حرب غير ولاية شرع

(١) وانظر الاجتهاد ، والتقليد ،

والتمذهب ، ومن يجب ان يستفتى

ص ٢٢ - ٢٩

(٢) انظر ص ٣٠٨ - ٣١١

٣٧ ، ٣٨ ج ٧ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ج ٢٧ ،
٤٠٨ ، ٣٦٣ ، ٣٨٣ ، ٣٨٧ ، ٣٦١ - ٣٦٧
ج ٣٥ ، ١٧ ، ١٨ ج ٥ معلوم باتفاق
المسلمين انه يجب تحكيم الرسول في كل
ما شجر بين الناس في أمر دينهم ودنياهم
في أصول دينهم وفروعه ، وعليهم كلهم
إذا حكم بشيء ان لا يجدوا في أنفسهم حرجا
مما حكم ويسلموا تسليما

١٢٩ ج ٢٥ في الأمة من يظهر الانقياد لحكم
الرسول وهو في الباطن بالعكس

٣٨٤ - ٣٨٦ ج ٢٨ يجب الحكم بين الناس
بالعدل في الأموال والمعاملات والاجارات
والثوكالات والمشاركات والتهبات والوقوف
وانوصايا ونحو ذلك

الشرع والشرعية

١١٤ ج ٣ ضرورة الخلق الى الشرع
٩٩ ج ١٩ ليس المراد بالشرع التمييز بين
الضرار والنافع بالحس ٠٠ بل التمييز بين
الأفعال التي تضر فاعلها في معاشه ومعاده

٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧
ج ٣٥ ، ٢٦٨ ج ٣ ، ٣٠٨ ج ١٩ ، ٢٦٢ -
٢٦٥ ج ١١ لفظ الشرع في هذه الأزمنة
ثلاثة أقسام (١) « الشرع المنزل » - وهو
الكتاب والسنة - واتباعه واجب لا يخرج
عنه الا كافر ، من خرج عنه وجب قتله ،
ويدخل فيه أصول الدين وفروعه وسياسة
الأمرء وولاية المال وحكم الحكام ومشيشة
الشيوخ وغير ذلك (١)

(١) وانظر ص ٩ الكتاب والسنة وافيان
بجميع أمور الدين ٠٠٠

٣٩١ ج ٢٠ قول القائل هذا سياسة

٣٩٢ ، ٣٩٣ ج ٢٠ والذين انتسبوا الى
السياسة صاروا يسوسون بنوع من الرأي
من غير اعتصام بالكتاب والسنة ، وخيرهم
الذي يحكم بلا هوى وتحري العدل ، وكثير
منهم يحكمون بالهوى ، ويحابون القوي ،
ومن يرشوهم ، ونحو ذلك

كتاب القضاء

القضاء

١٧١ ج ١٤ ، ٣٠٣ ج ٢٧ الحكم والقضاء
الزام وأمر

٣٥٥ ، ٣٣٦ ج ٣٥ المقصود من القضاء
وصول الحقوق الى أربابها وقطع الخصومات
٣٥٥ ، ٣٥٦ ج ٣٥ الفصل مع الصلح
خير الأقسام : حصل به وصول الحق ،
وقطع الخصومة ، وصلاح ذات البين .
بخلاف الفصل بالحكم المر أو بالصلح
وحده ٠٠٠

٣٦٦ ج ٢٨ إذا حكم على الانسان فقد يتأذى
إذا طيب نفسه بما يصلح من القول
والعمل كان من تمام السياسة

وجوب التحاكم الى الشريعة

٦٣ ج ٣٤ كتاب الله يفصل النزاع بين
من يحسن الرد اليه ومن لم يهتد لذلك
فهو اما لعدم استطاعته فيعذر أو لتفريطه
فيلام

التحاكم الى غير الشرع تحاكم الى الطاغوت
٤٠٧ ج ٣٥ ليس لأحد ان يحكم بين أحد
من خلق الله - سواء كان من العلماء
أو الملوك أو الشيوخ أو غيرهم لا بين
المسلمين ولا انكفار ولا الفتيان ولا رمة
البندق ولا الجيش ولا الفقراء ولا غير ذلك
- الا بحكم الله ورسوله

٤٠٨ ، ٣٨٦ ج ٣٥ من حكم بحكم البندق
وشرع البندق أو غيره مما يخالف شرع الله
ورسوله وهو يعلم ذلك فهو من جنس
النتار ٠٠٠ والاعراب الذين يحكمون
بالعادات

٤٠٧ ، ٤٠٨ ج ٣٥ وتناوله : (أفحكم
الجاهلية ٠٠) (فلا وربك ٠٠)

٢٠٠ ، ٢٠١ ج ٢٨ التحاكم الى غير
كتاب الله تحاكم الى الطاغوت

٣٤٩ ، ٣٤٠ ج ١٢ ، ٣١٧ ج ٣ ، ١٧ ،
١٨ ج ٥ ذم المدعين الايمان بالكتب كلها
وهم يتركون التحاكم الى الكتاب والسنة
ويتحاكمون الى الطواغيت المعظمة من
دون الله كما يصيب ذلك كثيرا ممن يدعي
الاسلام وينتقله في التحاكم الى مقالات
الصابئة والفلاسفة وغيرهم أو الى سياسة
بعض الملوك الخارجين عن شريعة الاسلام
من ملوك التتر وغيرهم

٣٧٢ - ٣٧٤ ج ٣٥ ومتى ترك العالم
ما علمه من كتاب الله وسنة رسوله واتبع
حكم الحاكم المخالف لحكم الله ورسوله
كان مرتدا

٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٧٤ - ٣٦٧ ، ٣٦ ، ٣٧ ،
٣٩٦ ج ٣٥ وسيوف المسلمين تنصر هذا
الشرع « أمرنا رسول الله ان نضرب بهذا
- يعنى السيف - من خرج عن هذا
- يعنى المصحف - وينصر القائم به شرعا
وقدرا (٢) « الشرع المؤول » وهو موارد
النزاع والاجتهاد بين الأئمة - أهل العلم
والدين - فمن أخذ بما يسوغ فيه الاجتهاد أقر
عليه ، ولم تجب على جميع الخلق موافقته
الا بحجة ٠٠٠ (٣) « الشرع المبدل » مثل
ما ثبت من شهادات الزور ، أو يحكم فيه
بالجهل والظلم بغير العدل والحق حكما بغير
ما أنزل الله ، أو يؤمر فيه بإقرار باطل
لاضاعة حق

٢٦٥ ج ١١ وان أضاف أحد الى الشريعة
ما ليس منها مثل أحاديث مفتراة أو تأول
النصوص بخلاف مراد الله ونحو ذلك فهو
من نوع التبديل

الشرع هو العدل

٣٦١ - ٣٦٧ ، ٣٨٩ ، ٢٥٣ ج ٣٥ ، ٣٦ ،
٣٧ ج ٢٨ العدل هو ما أنزل الله - وهو
الكتاب والسنة - الكتاب والعدل متلازمان ،
الكتاب هو المبين للعدل ، فالشرع هو العدل
والعدل هو الشرع

٣٨٤ - ٣٨٦ ج ٢٨ ، ٤٨ ج ٤ ، ٩٩ -
١٠١ ج ١٩ من العدل ما هو ظاهر يعرفه
كل أحد بعقله ومنه ما هو خفي جاءت به
الشرائع ، ومن ذلك ما قد تنازع فيه
المسلمون

معروفا ونهى عما أمر الله به ورسوله
فهذا لون آخر يحكم فيه رب العالمين

٥٩ ج ٢٧ من اعتقد أن لأحد من جميع
الخلق : علماءهم وعبادهم وملوكهم خروجاً
عن اتباعه وطاعته وأخذ ما بعث به من
الكتاب والحكمة فهو كافر (١)

فضل القضاء وخطره

٦٨ ج ٢٨ جميع الولايات هي في الأصل
ولاية شرعية ومناصب دينية فمن ساسها
بعلم وعدل واطاع الله ورسوله بحسب
الامكان فهو من الأبرار الصالحين ، ومن ظلم
وعمل فيها بجهل فهو من الفجار الظالمين

١٦٩ ، ١٧٠ ج ١٨ ، ٣٨٨ ج ٣٥ ، ٢٥٣
ج ٢٨ لما كان العدل لا بد أن يتقدمه علم
صار الناس من القضاة وغيرهم ثلاثة
أصناف : العالم الجائر ، والجاهل الظالم .
فهذان من أهل النار « القضاة ثلاثة ٠٠٠٠ »
٣٩٦ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ج ٣٥ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣
ج ١١ لو حكم الحاكم لشخص بخلاف الحق في
الباطن لم يجز له أخذه « انكم تختصمون
إلي ٠٠٠ »

٣٠ ، ٣١ ج ٣٥ ما يقال في الخلافة - كما
تقدم - يقال في القضاء

(١) وتقدم من اعتقد أن هدي غير
النبي خير من هديه أو أن من
الأولياء من يسعه الخروج عن
شريعته وطاعته عموماً أو خصوصاً

٣٧٣ ج ٣٥ ولو حبس وضرب وأوذى ٠٠٠
٣٨٧ ج ٣٥ « ما حكم قوم بغير ما أنزل الله
إلا وقع بأسهم بينهم »

٢٠١ ج ٢٨ المطاع في معصية الله والمطاع
في غير اتباع الهدى ودين الحق هو طاغوت
٢٠١ ، ٢٠٢ ج ٢٨ ومن تحوكم إليه من
حاكم بغير كتاب الله طاغوت

صيانة القضاء

١٥٥ ، ١٥٦ ج ١٥ من أصول الإسلام أن
يميز بين ما بعث الله به محمداً من الكتاب
والحكمة ، ولا يخلط بغيره ولا يلبس الحق
بالباطل كفعل أهل الكتاب

٣٥٦ ج ١٥ أعداء الرسل - إذا أتوا بما
يخالفه - ثلاثة أقسام : أما أن يقول أن الله
أنزله فيكون قد افتري على الله ، أو يقول
أوحى إلي ولم يسم من أوحاه ، أو يقول
أنا أنشأته وأنا أنزل مثل ما أنزل الله

٢٦٧ ، ٢٦٨ ج ٣ ، ٣٥٤ ، ٣٢٦ - ٣٢٩ ،
٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٦٧ ، ٧٠ - ٨٢ ج ٧
الإنسان متى بدل الشرع المجمع عليه كان
كافراً مرتداً باتفاق الفقهاء إذا استحل
ذلك ، وإن لم يستحله فهو كفر دون كفر
وفسق دون فسق وظلم دون ظلم

٣٨٨ ج ٣٥ « القضاة ثلاثة ٠٠ » هذا
إذا حكم في قضية معينة لشخص . وأما إذا
حكم حكماً عاماً في دين المسلمين فجعل
الحق باطلاً والباطل حقاً والسنة بدعة
وإنبدعة سنة والمعروف منكراً والمنكر

٢٥٤ ج ٢٨ ، ١٧٠ ج ١٨ **القاضي** اسم لكل من قضى بين اثنين وحكم بينهما سواء كان خليفة أو سلطانا أو نائبا أو واليا أو كان منصوبا يقضى بالشرع أو نائبا له حتى من حكم بين الصبيان في الخطوط اذا تخايروا **أفضل القضاة ، وأعلم الناس بالقضاء**

٥٥٢ ج ١١ كان الرسول وخلفاؤه يسوسون الناس في دينهم ودنياهم ثم تفرقت الأمور . وصار شيوخ العلم والدين يسوسون الناس فيما يرجع اليهم فيه من العلم والدين ٢٦٢ ج ١١ ، ٣٩٦ ، ٣٧٧ ج ٣٥ **أفضل القضاة العالمين العادلين سيد الحكام والأمراء والملوك محمد .**

٤٠٩ ج ٤ ما قضى به النبي من هذا النوع لا يبلغ عشر حكومات ، السبب

٤٠٥ ج ٤ الصحابة في زمن أبي بكر لم يتنازعوا في مسألة الا فصلها وارتفع النزاع ٤٠٨ ج ٤ « علي اقضانا » قاله عمر بعد موت أبي بكر

٤٠٨ ج ٤ « اقضاكم علي » انما يروى من طريق من هو معروف بالكذب

٤٠٨ ج ٤ « أعلم امتي بالحلل والحرام معاذ »

٨١ ، ٨٢ ج ٢٨ **القضاء** من فروض الكفايات ٨٧ ج ٣١ يجب على الامام نصب حاكم عند الحاجة والمصلحة اذا لم تصل الحقوق الى مستحقها اولم يتم فعل الواجب وترك المحرم الا به ، وقد يستغني عنه الامام اذا أمكنه مباشرة الحكم بنفسه

٨٧ ج ٣١ النبي كان يباشر الحكم واستيفاء الحساب بنفسه ، وفيما بعد عنه يولى من يقوم بالأمر

٨٧ ج ٣١ ، ٣٨ ج ٣٥ لما كثرت الرعية في عهد أبي بكر وعمر والخلفاء استعملوا القضاة ، استناب عمر زيد وعبد الله بن مسعود ، ولاية القضاء كان مبدؤها في خلافة عمر

٤٠٩ ج ٤ لما أمر أبو بكر عمر ان يقضى بين الناس مكث حولا لم يتحاكم اليه اثنان

ما للحاكم ان يحكم فيه وما ليس له

٣٦٠ ج ٣٥ ، ٢٣٨ ج ٣ ، ٣٠٤ ج ٢٧ ، ٣٨٤ - ٣٨٦ ج ٢٨ ليس للحاكم ان يحكم الا في الأمور المعينة التي يتحاكم فيها اليه مثل ميت مات قد تنازع ورثته في حكم تركته ٣٦٠ ج ٣٥ واذا حكم هنا بأحد القولين ألزم الخصم بحكمه ولم يكن له ان يقول لا أرضى حتى يحكم بالقول الآخر

٣٥٧ - ٣٦٠ ، ٣٧٨ ، ٣٧٢ ج ٣٥ ، ٢٣٨ ج ٣ ، ٣٠٤ ، ٢٩٦ ج ٢٧ ، ٧٩ - ٨١ ج ٣٠ ما لم يجعل لواحد من المخلوقين الحكم فيه مثل الأمور العامة انكليه انتى أمر جميع الخلق ان يؤمنوا بها ويعملوا بها مما أجمعت عليه الأمة أو تنازعت فيه كما لو تنازع حاكم أو غير حاكم في : (أولا مستم النساء) .

٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٧٨ - ٣٨١ ج ٣٥ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ج ٣ ولي الأمر ان عرف ما جاء به الكتاب والسنة حكم بين الناس به ، وان

الأعلم ويقدمان على الأكفاء إذا كان القاضي مؤيداً ، ويقدم الأكفاء إذا كان القضاء يحتاج الى قوة أكثر

٢٥٨، ٢٥٩ ج ٢٨ الكفاءة : اما بقهر ورهبة ، أو بإحسان ورغبة ، لا بد من كل منهما

٢٢٤ ج ٢٨ التقديم بأمر الله إذا ظهر ، وبفعلة - وهو ما يرجحه بالقرعة - إذا خفى الأمر

٣٦٠ ، ٣٦١ ج ٣٥ على الحاكم أن يجتهد ، وقد يخص بعض الأنبياء والعلماء والحكام بعلم دون غيره

١٧٠ ج ١٨ الحكم مأمورون بالعدل والعلم ، المفروض انما هو فيما يبلغه جهد الرجل « إذا اجتهد الحاكم »

١٩٨ ج ٢٨ إذا كان المحاكم من المنافقين والكفار ويقصد بذلك موافقته على هـواه لم يجب الحكم

٥٢١ ، ٥٢٢ ج ١٠ « من سأل القضاء واستعان عليه بالشفعاء وكل اليه ، ومن لم يسأل »

١٧٦ ج ٣٤ المراد بالحكم في عرف الفقهاء العادل القادر

٧٤ ج ٣١ بعض البلاد كانت بولاية قضاة مستقلين ، ثم عموم النظر في عموم العمل ، وفيمن يعين اذا تنازع الخصمان هل يعين الأقرب أو بقرعة

لم يعرفه وامكنه ان يعلم ما يقول هـذا وما يقول هذا حتى يعرف الحق حكم به ، وان لم يمكنه لا هذا ولا هذا ترك المسلمين على ما هم عليه كل يعبد الله على حسب اجتهاده ، وليس له ان يلزم أحدا بقبول قول غيره وان كان حاكماً

٣٧٨ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ج ٣٥ ، ٣٠٨ ج ٢٧ عليهم ان يبينوا الحق فاذا تبين له خطؤه وظهر خطؤه للناس واصر على اظهار ما يخالف الكتاب والسنة وجب ان يمنع ويعاقب ان لم يمتنع

٣٨٤ ج ٣٥ ولهذا كان من أصول السنة والجماعة أن من تولى بعد الرسول لا يجب ان ينفرد بعلم لا يعلمه غيره

٣٧٨ ج ٣٥ واذا خرج ولاية الأمور عن هذا فقد حكموا بغير ما أنزل الله ووقع بأسهم بيهم

من يستحق ولاية القضاء ومن يقدم فيها

٢٤٧ ، ٢٤٨ ج ٢٨ يجب عليه البحث عن المستحقين للقضاء المقصود بالولايات ، ومن يستحقها ، ومن يقدم فيها ، واذا لم تتم المصلحة بواحد (١)

٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٥٦ ج ٢٨ يقدم في ولاية القضاء : الأعلم ، الأورع ، الأكفاء . ان كان أحدهما أعلم والآخر أورع قدم فيما قد يظهر حكمه ويخاف فيه الهوى الأورع ، وفيما يدق حكمه ويخاف الاشتباه

فأما إذا قدر ان في الخروج عن ذلك من الفساد جهلا وظلما أعظم مما في التقرير كان ذلك من باب دفع أعظم الفسادين بالتزام ادناهما

باب آداب القاضي

٢٥٣ ج ٢٨ القسوة في الحكم بين الناس ترجع الى العلم بالعدل الذي دل عليه الكتاب والسنة ، والى القدرة على تنفيذ الأحكام

١٣٦ ج ٢٨ ما كان الرفق في شيء الا زانه ولا كان العنف في شيء الا شانه ، و ان الله رفيق ..

١٣٦ ج ٢٨ الحلم والصبر على الأذى

التطير والقال (١)

مشاورة النبي اصحابه ، وما يتبع

من الآراء (٢)

٢٥٨ ج ٢٩ ، ٢٨٦ ج ٣١ تجوز رشوة العامل لدفع الظلم لا لمنع الحق ، وارتشاؤه حرام عليه فيها

٢٨٦ - ٢٨٨ ج ٣١ لا يجوز للشافع قبول الهدية ، ويجوز للمهدي اذا لم يحصل على حقه الا بذلك

٧٨ ج ٣ اذا اكره القضاة الشهود على الاشتراك في الشهادة

٢٩٩ ج ٢٧ ليس للحاكم ان يحكم على خصمه

١٩٣ ج ٣٠ من يأخذ بمصلحة عامة - كالحاكم - يأخذ مع حاجته ، وهل له ان يأخذ مع الغنى (١)

٢٥٨ ج ٢٨ القاضي المطلق يحتاج ان يكون عالما عادلا قادرا ، أي صفة نقصت ظهر الخلل

٢٥٩ ج ٢٨ الأئمة متفقون على أنه لا بد في المتولي ان يكون عدلا أهلا للشهادة

٢٥٩ ج ٢٨ واختلفوا في اشتراط العلم : هل يجب ان يكون مجتهدا ، أو يجوز ان يكون مقلدا ، أو الواجب تولية الأمثل فالأمثل

٣٨٨ ج ٢٨ ما يشترط في القضاة يجب فعله بحسب الامكان

٣٣٨ ج ٢٨ ، ٢٩٩ ج ٢٧ متى أمكن في الحوادث المشكلة معرفة مادل عليه الكتاب والسنة كان هو الواجب ، وان لم يمكن لضيق الوقت أو عجز الطالب أو تكافؤ الأدلة عنده أو غير ذلك فله ان يقلد من يرتضى علمه ودينه (٢)

٧٣ ج ٣١ لو شرط الامام على الحاكم ار شرط الحاكم على خليفته ان لا يحكم الا بمذهب معين بطل الشرط ، وفي فساد العقد وجهان

٧٤ ج ٣١ اذا امكن القضاة ان يحكموا بالعلم والعدل من غير هذا الشرط (وجب)

(١) انظر ص ١٣ ج ١ فهارس عامة

(٢) انظر ص ١٦٨

(١) انظر ص ١٨٠ ، ١٨١

(٢) وانظر ص ٢٢ - ٢٩

٣٩٨ ، ٣٩٩ ج ٣٥ « الحبس الشرعي » ، ليس هو السجن في مكان ضيق ، وإنما هو تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه ، سواء كان في بيت أو مسجد أو كان بتوكيل الخصم أو وكيل الخصم عليه - هذا هو الحبس على عهد الرسول وصاحبه

٣٩٨ ، ٣٩٩ ج ٣٧ ولما انتشرت الرعية في زمن عمر ابتاع بمكة دارا للحبس وجعلها سجنا وحبس فيها

٣٩٨ ، ٣٩٩ ج ٣٥ نزاع العلماء هل يتخذ الامام حبسا

٦٧ ، ٦٨ ج ٢٨ يجب على كل ولي أمر ان يستعين بأهل الصدق والعدل ، وإذا تعذر ذلك استعان بالأمثل فالأمثل وإن كان فيه كذب وظلم

٣٠٢ ، ٣٠٣ ج ٢٧ الحاكم متى خالف نصا أو اجماعا أو معنى ذلك نقض حكمه باتفاق الأئمة

٣٠٣ ج ٢٧ ، ٧٩ ج ٣٠ ما وافق قول بعض المجتهدين في مسائل الاجتهاد لا ينقض لأجل مخالفة قول الأربعة

٣٥٤ ج ٣٢ متى عقد الحاكم عقدا ساغ فيه الاجتهاد أو فسخ لم يكن لغيره نقضه

٥٧ ج ٣٠ إذا فعل الحاكم فعلا مختلفا فيه ثم رفع الى حاكم لا يراه فهل له نقضه قبل ان يحكم به أو يكون فعل الحاكم حكما ٥٧ ج ٣٠ النزاع فيما اذا كان هو العاقد أو الفاسخ ، والصحيح أنه لا يحتاج عقده وفسخه الى حكم حاكم فيه

٣٩٧ - ٣٩٩ ج ٣٥ المدعى اذا طلب المدعى عليه الذي يجب احضاره وجب على الحاكم احضاره الى مجلس الحكم حتى يفصل بينهما

٣٩٨ ج ٣٥ ويحضره من مسافة الدعوى التي هي عندهم بريد - وهو مالا يمكن الذهاب اليه والعود في يوم - وعند بعضهم ان مسافة القصر أربعة برد (١)

٣٩٩ ج ٣٥ نزاع العلماء هل يحضر الخصم المطلوب بمجرد الدعوى أم لا يحضر الا اذا كان ممن لا يتبذل بالحضور حتى يبين للمدعى الدعوى أصل

٣٩٨ ج ٣٥ ثم القاضي قد يكون مشغولا عن تعجيل الفصل ، وقد يكون عنده حكومات سابقة فيبقى المطلوب محبوسا معوقا من حين الطلب الى حين الفصل ، وهذا حبس بدون تهمة

باب طريق الحكم وصفته

٢٣٨ ج ٣ ليس للمدعى عليه ان يختار حكم حاكم معين بل يجب الى من يحكم بالعلم والعدل

٢٢٤ ج ٢٨ القرعة

٣٨٦ ج ٣٥ اذا كان الحق في يد صاحبه كالوقوف وغيره - يخاف ان لسم يحفظ بالبيئات ان ينسى شرطه ويجهد سمعت اندعوى والشهادة من غير خصم

٢٩٧ ج ٢٨ الحدود والحقوق التي ليست لمعينين تقيمها الولاية من غير دعوى

٤٠٨ ج ٤ الذي يختص بالقضاء انما هو فصل الخصومات في الظاهر مع جواز ان يكون الباطن بخلافه « انكم تختصمون الي . . »

٤٠٩ ج ٤ القضاء نوعان (١) الحكم عند تجاحد الخصمين : مثل ان يدعى أحدهما أمرا يكذبه الآخر فيه فيحكم فيه بالبينة ونحوهما . هذا انما يكون في الاغلب مع الفجور وقد يكون مع النسيان (٢) مالا يتجاحدان فيه ولكن لا يعلمان ما يستحق كل منهما : كتنازعهما في قسم فريضة ، أو فيما يجب لكل من الزوجين على الآخر ، أو فيما يستحقه كل من الشريكين ونحو ذلك . واذا افتاهما من يرضيان بقوله كفاهما

٤٠٩ ج ٤ ما يختص بالقضاء لا يحتاج اليه الا قليل من الأبرار ، لما أمر أبو بكر عمر ان يقضى بين الناس مكث حولا لم يتحاكم اثنان في شيء ، ولو عدما قضى به النبي من هذا النوع لم يبلغ عشر حكومات

٣٢٧ ج ٢٨ لا يثبت أنه مظلوم بمجرد دعواه ، من ادعى الظلم كشف خبره من خصمه وغيره (١)

٢٩٩ ج ٢٧ ليس للحاكم ان يحكم حتى يسمع كلام المحكوم عليه وحجته

٨١ ، ٨٢ ج ٢٤ النبي جعل البينة على المدعى اذا لم يكن معه حجة ترجح جانبه

٦٦ ، ٦٧ ج ٣٠ ، ٣٢٦ ج ٣١ لا يحتاج صاحب الدين الى بينة اذا وجد بخط الأمير أو أخبر به كاتبه أو لفظ وكيله لا سيما من عرف بعدم الاشهاد ، وعلى صاحب الدين اليمين بالاستحقاق

٣١١ ج ٣١ لا يحلف الموصى له

٣٩٠ ج ٢٠ ، ٣٥٣ ج ١٥ الأئمة متفقون على أنه يحكم بالنكول أو الرد ، وأنه يحكم بشهادة النساء منفردات (١)

٤٨٤ - ٤٨٧ ج ١٤ اذا كان المتهم فاجرا فللمدعى ان لا يرضى بيمينه

٢٩٩ ج ٣١ اذا اعطاها زوجها حقوقها فادعى عليها أحد وأراد تحليلها فلها أن تحلف ان ما عندهم للميت شيء

١٦ ج ٣٤ اذا ادعت عليه مطلقة بنت بعد تزوجها بآخر فصفة اليمين . . .

١١٦ ، ١١٧ ج ١٣ اذا زكى أحد الشاهدين ولم يزكى الآخر فالزكى ارجح وان جاز في نفس الأمر ان يكون قول الآخر هو الحق

٣٥٢ ج ١٥ اعتبار عدانة البينة (٢)

٣٧٧ ج ٣٥ ، ٨١ ج ٣٤ « وانما اقضى بنحو ما اسمع »

٤٢١ ج ٣٥ تنازعوا في المعرف هل يكفي ان يكون واحدا أو لا بد من اثنين

(١) وانظر القضاء بالشاهد واليمين السخ

(٢) ويأتى ص

(١) وانظر الحكم بالصلح ، والفصل المر

٢٢٩ ج ٢٧ ، ٦١ ج ٣٠ تنازع العلماء في الحقوق كالأموال هل يحكم فيها على غائب ، ومن جوزه قال هو باق على حجته ، العقوبات والحدود لا يحكم فيها على غائب

٣١٠ ج ٣١ اذا ثبت لمجنون أو صبي حق على غائب حكم به ولو لم يحلف عليه

كتاب القاضى الى القاضى

٦٦ ، ٦٧ ج ٣٠ ، ٣٢٦ ج ٣١ اذا كان الشخص معروف الخط

باب القسمة

٤١٩ ج ٣٥ القسمة جائزة في جميع المال ٧٢ ، ٢٤٨ ، ١٧٨ ج ٢٩ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ٢٨٤ ج ٣٠ ، ٤١٦ ج ٣٥ من كان بينهما مال لا يقبل القسمة - اذا كان في قسمة العين ضرر كحيوان - أجبر الشريك ان يبيع مع شريكه ويقسم الثمن

١٩٧ ج ٣١ اذا لم يمكن قسمة الثمرة قبل البيع بلا ضرر فعليه ان يبيع مع شركائه ويقاسمهم الثمن

٤١٨ ج ٣٥ اذا طلب الشريك ان يؤجروا العين ويقسموا الأجرة على قدر حقوقهم أو يهايوه فيقسموا المنفعة وجب على الشركاء ان يجيبوه الى أحد الأمرين ، فان اجابوه الى المهايأة وطلبوا تطويل الدور الذى يأخذ فيه نصيبه وطلب هو تقصير الدور وجبت اجابته

٥٠٦ ج ٢٠ ، ٤١٩ ج ٣٥ المقاسمة جنس غير جنس المعاوضة الخاصة وان كان فيها شوب معاوضة حتى ظن بعض الفقهاء انها يبيع

يشترط فيها شروط البيع الخاص ١٩٦ ، ٢٥٦ ج ٣١ اذا كان الوقف على جهة واحدة فان عينه لا تقسم قسمة لازمة ، وصرحوا بجوازه اذا كان على جهتين ، تجوز المهايأة على منافعه ، لا فرق في ذلك بين مناقلة المنافع وبين تركها على المهايأة ، فان (لم) يتراضوا بذلك أعيد المكان شائعا كما كان في العين والمنفعة

٣٨٣ ، ٣٨٤ ج ٣٠ اذا طلب أحد الشريكين القسمة فيما يقبلها وجبت اجابته بالنص والاجماع

١٣٧ ج ٣٠ ان لم تنقص حصة الشركاء في الاقطاع لا في الأرض ولا في الزرع فعليهم اجابة طالب القسمة

٤١٧ ج ٣٥ له عشرة أسهم من أصل أربعة وعشرين في بستان : اذا كان قابلا للقسمة وطلب الشريك التقسيم وجبت اجابته سواء كان الشريك الآخر رشيدا أو تحت الحجر (١) ٤١٦ ج ٣٥ اذا كانت الدار تقبل القسمة ممن غير ضرر بحيث لا تنقص بالبيع أجبر الممتنع

١٣٣ ، ٣٣٠ ج ٣٠ وتعديل السهام بالأجزاء ان كانت الأموال متماثلة كالمكيل والموزون ، وتعديل بالتقويم ان كانت مختلفة كاجزاء الأرض ، وان كانت من المعدودات كالابل والبقر والغنم قسمت أيضا على الصحيح وعدلت بالقيمة ، واما الدور المختلفة ففيها نزاع

(١) وانظر المساقاة

الأحداث أو ولاية المظالم أو غير ذلك -
قسمان (١) دعوى تهمة (٢) غير تهمة

٣٨٩ ، ٣٩٠ ج ٣٥ « دعوى التهمة » ان
يدعى فعلا يحرم على المطلوب بوجوب عقوبة . .
٢٩٠ ج ٣٥ « غير التهمة » ان يدعى دعوى
عقد من بيع أو قرض أو رهن أو ضمان
أو دعوى لا يكون فيها فعل محرم مثل
الدين الثابت في الذمة

٣٩٠ ج ٣٥ كل من القسمين قد يكون دعوى
حد لله محض كالشرب والزنا وقد يكون
حقا محضا لآدمي كالأموال ، وقد يكون
فيه الأمران كالسرقة وقطع الطريق

٣٩٠ ج ٣٥ هذان القسمان - دعوى العقد
أو دعوى فعل غير محرم - اذا أقام المدعى
فيه حجة والا فالقول قول المدعى عليه
مع يمينه « لو يعطى الناس بدعواهم . . . »
« قضى باليمين على المدعى عليه »

٣٩١ ، ٣٩٢ ج ٣٥ ، ٣٨٨ - ٣٩٠ ج ٢٠ ،
٢٣٨ ج ٣٤ الحديث المشهور في السنة
الفقهاء : « البينة على من ادعى واليمين على
من انكر » ليس اسناده في الصحة والشهرة
كغيره . . . ولا يقول بعمومه الا طائفة من
فقهاء الكوفة كما احتجوا بـ « لو يعطى
الناس بدعواهم . . . »

٣٩٢ - ٣٩٤ ج ٣٥ ، ٨١ ، ٣٨٨ ج ٢٠
سائر علماء الملة . . . تارة يحلفون المدعى ،
وتارة يحلفون المدعى عليه

٣٩٢ ج ٣٥ ، ٢٣٨ ، ٣٨٨ - ٣٩٠ ج ٢٠ ،
٨١ ، ٢٣٨ ج ٣٤ والأصل عند جمهورهم

٣٣٠ ، ٣٣١ ج ٣٠ كيف تكون قسمة
ما اشتبه من الحيوان والثياب ، وكذلك
الحيوان المشترك

٤١٧ ج ٣٥ وللحاكم ان يقاسم عن المحجور
عليه اذا رآه مصلحة . واذا طلب الشريك :
اما القسمة واما العمارة فللحاكم ان يجيبه
الى أحدهما

٤١٩ ج ٣٥ القسمة افراز بين الأنصباء ،
الصحيح أنها ليست بيعا

٤١٩ ج ٣٥ قسمة اللحم بالقيمة الصحيح
جوازه

٤١٩ ، ٤٢٠ ج ٣٥ تجوز قسمة الأموال
الرطبة كالرطب والعنب والتين بلا ميزان
٤١٩ ج ٣٥ الصحيح في المعدودات كلها
أنها تقسم بالقيمة

٤١٩ ج ٣٥ تجوز قسمة الرمان والبطيخ
والخيار عددا

٤١٩ ، ٤٢١ ج ٣٥ المقصود بالقسمة ان
تكون بالعدل فاذا لم يمكن التعديل بالكيل
والوزن كان التعديل يقوم مقام ذلك من
الخرص والتقويم في الأموال الربوية ،
وتجوز قسمة الثمر قبل بدو صلاحه

٤١٩ ج ٣٥ تعديل الأجزاء تعتبر فيه
الخبرة

باب الدعاوى والبيّنات

٣٨٩ ج ٣٥ الدعاوى - التي يحكم فيها
ولاية الأمور سواء سموا قضاة أو ولاية
أو تسمى بعضهم في بعض الأوقسات ولاية

عقوبته بالاتفاق ، واختلفوا في عقوبة المتهم له

٣٩٧ - ٣٩٩ ج ٣٥ ، ٢٣٤ ج ٣٤ (٢) ان يكون مجهول الحال لا يعرف ببر ولا فجور . هذا يحبس حتى ينكشف حاله عند عامة علماء الاسلام (١)

٣٩٩ ج ٣٥ واختلفوا في مقدار الحبس في التهمة : هل هو مقدر أو مرجعه الى اجتهاد الامام

٤٠٠ ج ٣٥ ، ٢٣٥ ج ٢٤ (٣) ان يكون معروفا بالفجور مثل المتهم بالسرقة والمتهم بقطع الطريق والمتهم بالقتل اذا كان أحد هؤلاء معروفا بما يقتضى ذلك

٤٠٠ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ج ٣٥ ما علمت من أئمة المسلمين المتبعين قال ان المدعى عليه في جميع هذه الدعاوى يحلف ويرسل بلا حبس ولا غيره من جميع ولاية الأمور ، ومن زعم ان هذا على اطلاقه وعمومه هو الشرع فقد غلط غلطا فاحشا . وبمثل هذا الغلط استجرا ولاية الأمور على مخالفة الشرع وخرج الناس الى أنواع من البدع السياسية (٢)

٣٩٩ - ٤٠١ ج ٣٥ ، ٢٣٥ ج ٣٤ الامتحان بالضرب ونحوه اختلف فيه هل يشترع للقاضي والوالى أو للوالى دون القاضي أو ليس لواحد منهما على ثلاثة أقوال

(١) وانظر الحبس الشرعي

(٢) وتقدم الحبس في السرقة وقطع الطريق ونحوهما

ان اليمين مشروعة في أقوى الجانبين ، وأجابوا عن الحديثين وعما في القرآن من ذكر الشاهدين والشاهد والمرأتين

٣٩٢ - ٣٩٤ ج ٣٥ وقد ثبت عن النبي أنه طلب البينة من المدعى واليمين من المنكر في حكومات معينة ليست مسن جنس دعاوى التهم . .

٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٢ ج ٣٥ ، ٣٨٨ - ٣٩٠ ج ٢٠ ، ٨١ ، ٢٣٨ ج ٣٤ البينة التي هي الحجة الشرعية : تارة تكون بشاهدين عدلين رجلين ، وتارة رجل وامرأتين ، وتارة أربعة شهداء ، وتارة ثلاثة عند بعض العلماء . . . في دعوى الافلاس . . وتارة تكون الحجة شاهدا ويمين الطالب . . . وتارة تكون نساء . . . وتارة غير ذلك

٣٩٥ ج ٣٥ وتارة تكون الحجة اللوث واللطخ والشبهة مع ايمان المدعين خمسين ، كما امتاز اللعان بأن كانت أربع شهادات وقد تكون دلائل غير الشهود كالصفة في اللقطة

٣٢٠ ج ٣٤ هل رد اليمين كالاقرار أو كالبينة

٣٩٦ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ج ٣٥ القسم الثاني من الدعاوى « دعاوى التهم » وهي دعوى الخيانة والأفعال المحرمة مثل دعوى القتل وقطع الطريق والسرقة والعدوان على الخلق بالضرب وغيره . هذا ينقسم المدعى عليه الى ثلاثة أقسام (١) ان كان برا لم تجز

٤٠٠ ، ٤٠١ ج ٣٥ ومن قال لا يضرب بل يحبس فحبس المتهم عندهم أبلغ من حبس المجبور ، وهل يحبس حتى يموت ، وكذلك المتبدع اذا لم ينته عن بدعته

٤٠١ ، ٤٠٢ ج ٣٥ والي الحرب ووالى التحكم كل منهما يفعل ما اقتضته ولايته الشرعية مع رعاية العدل وأصول الشريعة ٤٠٢ - ٤٠٧ ج ٣٥ ، ٢٤٠ ج ٣٤ ، ٣٢٤ ج ٢٨ لا أعلم منازعا في ان من وجب عليه حق من دين أو عين وهو قادر على وفائه ويمتنع أنه يعاقب حتى يؤديه أو يعرف بمكانه ونصوا على عقوبته بالضرب (١)

٤٠٢ ، ٤٠٣ ج ٣٥ وكذلك من وجب عليه احضار نفس لاستيفاء حق وجب عليه - مثل ان يقطع رجل الطريق ويفر الى بعض ذوى القدرة فيحول بينه وبين أخذ الحقوق أو الحدود منه - استحق العقوبة حتى يفعله

٤٠٣ ج ٣٥ واما اذا كان الاحضار الى من يظلمه أو احضار المال الى من يأخذه بغير حق فلا يجب ولا يجوز

٤٠٣ ، ٤٠٤ ج ٣٥ واما مواطن الاشتباه المشتملة على الظلم من الجانبين مثل ولاية الأمور السلطانية اذا أخذوا ما (لا) يستحقونه وكان المستخرج لها ظالما في

(١) وانظر مقدار الضرب في التعزير

صرفها أيضا فليس على أحد ان يعين الظالم القادر على ابقائها في يده ولا يعين الطالب الظالم في قبضها ، بل ان ترجح أحد الجانبين بنوع من الحق أعان على الحق ، وان كان كل منهما ظالم ولا يمكن صرفها الى مستحق عدل بين الظالمين في ذلك

٤٢٨ ج ٣٥ دعواها بحقها بعد المدة الطويلة من غير مانع يعوق لا يقبل في أحد القولين

٤٠٤ ج ٣٥ اذا أقر حال الامتحان بالضرب أو الحبس هل يؤخذ به أو لا بد من اقرار آخر الا اذا ظهر صدقه

٣٢٨ ، ٣٢٧ ج ٣٠ وان لم يعرف مقدار الحلال والحرام جعل نصفين وأوصل النصف الثاني لأصحابه ان عرفهم والا تصدق به

٤٢٧ ، ٤٢٨ ج ٣٥ اذا قامت بينة شرعية على اقرارها بالقبض والابراء الشرعى كانت دعوى ورثتها باطلة ، ولو أقاموا بينة واثبتوا ذلك عند الحاكم كانت بينة الاقرار بالقبض والابراء مقدمة والا ...

٨١ ج ٣٤ الأصل المستقر في الشريعة ان اليمين مشروعة في جنبه أقوى المتداعيين سواء ترجح ذلك بالبراءة الأصلية أو اليد الحسية أو العادة العملية

٣٢٣ ج ٢٩ الأصل فيما بيد المسلم ان يكون ملكا له ان ادعى ذلك أو يكون وليا عليه أو وكيل فيه

٨١ ، ٨٢ ج ٣٤ اذا تنازع الزوجان في متاع البيت حكم لكل منهما بما جرت العادة باستعماله اياه فيحكم للمرأة بمتاع النساء ، وللرجال بمتاع الرجال وان كان اليد الحسية منهما ثابتة على هذا وهذا

باب الشهادات

١٦٨ - ١٧٠ ج ١٤ الشهادة تتضمن كلام الشاهد وقوله وخبره عما شهد به

١٦٩ ، ١٧٠ ج ١٤ تنازع العلماء في الشهادة عند الحكم هل يشترط فيها لفظ أشهد ، كلام أحمد يقتضى أنه لا يعتبر ...

٩٩ ج ٢٨ الشهادة من المنافع التى يجب بذلها للناس عند الحاجة

٧٩ ج ٣١ ما علم الشهود من حق يصل الى مستحقه بشهادتهم لم يكتموا

٧٩ ج ٣١ وان كان يوجد من لا يستحقه ولا يصل الى مستحقه فليس عليهم ان يعينوا واحدا منهما

٢٩٦ ج ٢٠ « يشهدون قبل ان يستشهدوا » ٩٩ ، ٥٧٤ ج ٢٨ / ٢٨٨ ج ٣١ / ٣٠٨ ج ١٥ للفقهاء في أخذ الجعل على الشهادة أربعة أقوال ... (١) لا يجوز مطلقا (٢) لا يجوز الا عند الحاجة (٣) يجوز الا ان تتعين عليه (٤) يجوز فان أخذ عند التحمل لم يأخذ عند الاداء / واذا قام بها لضيافة / أو رزقا مع العلم بكثرة من يشهد بالزور ٤٢١ ، ٤٣٠ ج ٣٥ الشاهد يشهد بما سمعه من كلام المقر سواء صدقه المقر له أو كذبه

٥٧٤ ج ٢٨ كانت العادة ان الشهود في الشام المرتزقة لا يشهدون في الاجتهاديات ... بل بالحسيات

٢٥٦ ج ٣١ الشهادة في الوقف وفي الارث بالاستحقاق لا تقبل ، وكذا بطهارة الماء أو نجاسته ، الشاهد يشهد بما علمه من الشروط

٤١٢ ، ٤١٣ ج ٣٥ ما يجرح به الشاهد وغيره مما يقدح في عدالته يشهد به اذا علمه الشاهد به بالاستفاضة

٣٠٦ ج ١٥ الاستفاضة ليست حجة في الرجم

٣٠٦ ج ١٥ اذا شهد شاهد أنه رأى الرجل والمرأة أو الصبي في لحاف أو في بيت مرحاض أو رأهما مجردين أو محلولي سراويل ويوجد مع ذلك ما يدل على ذلك من وجود اللحاف قد خرج عن العادة الى مكانهما أو كان مع أحدهما سراج فأطفأه كان من أعظم البيان على ما شهد به

٣٠٦ ج ١٥ ما جاءت به الشريعة التى أهملها كثير من القضاة والمتفقهة زاعمين أنه لا يعاقب أحد الا بشهود عاينوا أو اقرار مسموع خلاف ما تواترت به السنة ...

فصل

شروط من تقبل شهادته

٣٠٦ ج ١٥ قبول شهادة الصبيان في الجراح اذا أدوها قبل التفرق

عباده مالا يحصيه الا الله مما يكون أعظم
اثما من شرب الخمر والزنا ومع ذلك لم
يجعلوه قادحا في عدالته : اما لعدم استشعار
كثرة الواجبات أو للتفاتهم الى ترك السيئات
دون فعل الواجبات

٣٥٧ ج ١٥ قول القائل : الأصل في
المسلمين العدالة باطل

٣٥٧ ، ٣٥٨ ج ١٥ ، ٤١٥ ج ٣٥ « باب
الشهادة » مداره على أن يكون الشهيد
مرضيا أو يكون ذا عدل يتحرى القسط
والعدل في أقواله وأفعاله والصدق في شهادته
وخبره وكثيرا ما يوجد هذا مع الاخلال
بكثير من تلك الصفات ، وكثيرا ما توجد
بدون هذا ، لكن يقال ان ذلك مظنة الصدق
والعدل ٠٠٠ (١)

٣٠٧ ج ١٥ الأمر بالتثبت في خبر الفاسق ،
من الأنباء ما ينهى فيه عن التبين ، ومنها
ما يباح فيه ترك التبين ، ومن الأنباء
ما يتضمن العقوبة لبعض الناس

٣٠٧ ج ١٥ متى اقترن بخبر الفاسق دليل
آخر يدل على صدقه فقد استبان الأمر
و زال التثبت

١٢٥ ج ١٣ قبول شهادة أهل الأهواء
والصلاة خلفهم ، من ردها - كمالك وأحمد -
فليس ذلك مستلزما لاثمها بل لانكار

٨٧ ج ١٤ لا تقبل شهادة الذمي على
المسلمين الا في الوصية في السفر عند ٠٠
٣٩٦ ج ٣٠ اذا شهد عليه من أهل دينه
المقبولين عندهم قبلت في أحد قولي العلماء
٢٨٥ ج ٣ كان السلف مع الاقتتال يقبل
بعضهم شهادة بعض

٣٧٧ ج ١٠ عقوبة الدنيا من الهجر الى
القتل لا تمنع أن يكون العاقب عدلا
أو صالحا

٣٥٦ - ٣٥٨ ج ١٥ العدالة المشروطة في
هؤلاء الشهداء هي الصلاح في الدين
والمرءة : الصلاح في أداء الواجبات وترك
الكبيرة (١) والاصرار على الصغيرة ،
واستعمال ما يجمله ويزينه واجتناب
ما يدنسه ويشينه

استماع كلام النساء على وجه التلذذ به
والنظر المحرم (٢)

٣٥٦ ج ١٥ ، ٥٧٣ ج ٢٨ أما انه
لا يستشهد أحد في وصية أو رجعة في جميع
الأمكنة والأزمنة حتى يكون بهذه الصفة
فليس في الكتاب والسنة ما يدل على ذلك
٣٥٦ ج ١٥ ثم ان القائلين بهذا قد يفسرون
الواجبات بالصلوات الخمس ونحوها ،
قد يجب على الانسان من حقوق الله وحقوق

(١) وانظر حد الكبيرة ص ١٣٨ ج ١

الفهارس العامة

(٢) انظر ص ٢٧٨ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨

ومعارفه وأهل الخبرة الباطنة قبل ذلك منهم

٤١٠ ج ٣٥ إذا شهدوا أنه معسر عما لزمه من الدين وعرفوا قدره صحت الشهادة ولا يمنع قدرته على وفاء بعضه ، وتصح الشهادة بذلك وإن لم يعرفوا قدره إذا شهدوا أنه لا يقدر على وفاء شيء

٤١٠ ج ٣٥ إذا كان الدين عن معاوضة وكان له مال معروف فشهدوا بذهاب ماله صار بمنزلة من لم يعرف له مال ، وفي مثل هذا القول قوله مع يمينه أنه معسر عاجز عن وفاء ما يحلف عليه ، أن ادعى العجز عن وفاء قليل وكثير حلف على ذلك وحصل المقصود بذلك ، وإن ادعى أنه ليس له إلا كذا حلف عليه ، أحد القولين أنه لا بد أن تكون البيينة الشاهدة بعسره ثلاثة إذا كان له مال بخلاف ماله شهدت بتلف ماله بسبب ظاهر

الشهادة على الشهادة

٤١٥ ج ٣٥ إذا رجع عن شهادته قبل الحكم بها لم يحكم بها ، وإذا كان يعلم أنه قد غلط وجب عليه أن يرجع ، ولا يقدر ذلك في دينه وعدالته

باب اليمين في الدعاوي

٣٩٧ ج ٣٥ الحدود التي لا يحلف فيها المدعى عليه عند عامة العلماء إذا أخذ المستحق ماله

٣٢٨ ج ٣١ إذا جحد الورثة الوصية حلفوا

المنكر وهجر من أظهر البدعة (١)
٤٨ ، ٤٩ ج ٧ الأخذ بالرخص (٢)

ولا تقبل شهادة الرقاص (٣)

٤٠٩ ج ٣٥ تقبل شهادة المرأة في الجملة
٤٠٩ ج ٣٥ ، ٨٧ ج ١٤ قبول شهادة العبد

٤١١ ج ٣٥ أشهد على نفسه أن وارثي هذا لم يرثنى غيره لا تقبل أن كان له وارث غيره في الشرع

باب موانع الشهادة وعدد الشهود

٤١٠ ج ٣٥ إذا ذكر أن له عيال فهل يبطل نكاح ضررتها لا برضاع ولا غيره
٣٠٤ ج ١٥ نصاب الشهادة مختلف باختلاف السبب

نصاب الشهادة بالزنا واللواط والاقرار به (٤)

٤١٠ ج ٣٥ إذا ذكر أن له عيالا فهل يفتقر إلى بيينة ، وإذا رأى الإمام قول من يقول يفتقر إلى بيينة فلا نزاع أنه لا يجب أن تكون من الشهود المعدلين ، بل يجب أنهم لم يرتزقوا على الشهادة ، إذا أتى الواحد من هؤلاء بمن يعرف صدقه من جيرانه

(١) وانظر بحث تكفير أهل البدع والأهواء ص ٥٥،٦١ ، ١٤٦،٥٦ -
١٢٤،١٥٣ ج ١ الفهارس العامة ،
وص ١٧٤ ، ١٧٥

(٢) انظر ص ٢٧ - ٢٩

(٣) انظر ص ٢٩٧ ، ٢٩٨

(٤) انظر ص ٣٦٢ ، ٣٦٣

٤٢٢ ج ٣٥ اذا ادعى أنه لم يبرؤه من ذلك الحق وأن الغريم يعلم أنه لم يبرؤه منه وطلب يمينه انه لم يبرؤه منه فله ذلك
٣٢١ ج ٣١ اذا علم ان عليه حقا وشك في أدائه لم يحلف بل اذا حلف المدعى عليه وأعطاه فقد فعل الواجب

٣٢١ ج ٣١ اذا ادعى عليه بأمر لا يعلم ثبوته ولا انتفاءه لم يحلف على نفيه يمين بت

١٦ ، ١٧ ج ٣٤ اذا ادعت عليه مطلقة بعد ست سنين ببنت بعد ان تزوجت بآخر فصفا اليمين . .

باب الاقرار

١٧٠ ج ١٤ الاقرار لا يشترط فيه لفظ الشهادة

٤٣١ ج ٣٥ اذا كتب عليه حجة اقر بها وهو مكره بغير حق لم يصح اقراره ، ولا يجوز الزامه بما فيها

٤٠٤ ج ٣٥ اذا أقر حال الامتحان بالضرب أو الحبس هل يؤخذ به اذا علم صدقه أو لا بد من اقرار آخر

٤٢٥ ج ٣٥ اذا اكرهه بغير حق كان اقراره باطلا والشهادة على الاقرار لا تنفعه ، واذا أقام بينة على ذلك سمعت

٦٦ ، ٤٢٨ ج ٣٥ خط الميست كلفظه في الاقرار والوصية ونحوهما

١٥٦ ج ٣٤ اذا اتهموا بقتيل فضربوا فاقر واحد منهم هل يسرى على الباقيين

٣٠٥ ج ٣١ اذا قال يدفع هذا المال الى يتامى فلان في مرض موته ولم يعلم أهوا اقرار أو وصية : ان كان هناك قرينة تبين مراده والا جعل وصية

٤٢٦ ، ٤٢٧ ج ٣٥ ماتت وخلفت زوجا وأولادا أشقاء ولأم فاقرت للأشقاء في مرض موتها بألف درهم : اذا كانت كاذبة فهي عاصية والا فهي محسنة ، وأكثر العلماء لا يقبلون هذا الاقرار في الظاهر ، وان وجد شواهد خلاف هذا الاقرار عمل به ، وان ظهر شواهد كذبه أبطل

٤٢٣ ج ٣٥ اذا أقر ان جميع مافي بيته ملك لزوجته الا السلاح والدواب وآلة الخيل كان اقراره صحيحا ، وان كان مستنده في هذا الاقرار أنه ملك لزوجته تملكا شرعيا لازما كان الاقرار صحيحا باطنا وظاهرا

٤٢٤ ج ٣٥ ، ٤٣ ، ٤٤ ج ٣١ اقراره لزوجته لا يصح ، وكذا اقراره للوارث لا يجوز ، وكذا اقراره بالدين الذي ابرأته صاحبه ، واذا ابرأته من الصداق ثم أقر لها به ولو جعل ذلك تملكا لها

٤٢٩ ج ٣٥ اذا أقر لابنتيه بمال في ذمته ولم يكن لهما قبل ذلك في ذمته مال لم يصح لهما عليه شيء بهذا الاقرار (١)

الاقرار بالنسب (٢)

(١) وتقدمت الوصية والعطية

(٢) انظر ص ٣٢٧ ، ٣٢٨

فصل

٤٢٣ ، ٤٢٧ ج ٣٥ اذا ادعى ما يناقض
اقراره وابراه ٠٠٠

٣٠٦ ج ٣١ ، ٤٢٨ ج ٣٥ اذا ادعى في
الاقرار أنه أقر قبل القبض ٠٠٠

٤٧ ج ٣٠ اذا أقر بمال لايتام ثم أنكر ،
ثم في مرضه طلب الإبراء منهم لم يصح
الإبراء

فصل

٤٢١ ج ٣٥ الاقرار يصح بالمعلوم والمجهول
والتميز وغير التميز

٣٢٠ ج ٣١ الاقرار بالمجهول جائز

٤٣٠ ج ٣٥ المقر اذا فسر كلامه بما يمكن
في العادة عمل بموجبه ، وان كذبه المقر
حلف المقر على نفي ما ادعاه المقر له

آخر الفهارس العامة للفقهاء



فهرس المواضيع والفنون

الواردة في الفهارس العامة للمجلدين مرتب على حروف الهجاء

(حرف الألف)

أرض ص ٣٢٠ ، ٢٩١ ،	أحكام أمهات الأولاد	آداب القاضي ص ٤١٧ ج ٢
٢٨٣ ، ٢٩٠ ، ٢٩٥ (X)	ص ٢٧٧ ج ٢	آثار الصالحين ص ١٣٠ ، ١١
أرضون ص ٨٩ ج ١	أحوال الأم ص ٢٨٢ ج ٢	ج ١
أركان النكاح ص ٢٧٩	أحياء الموات ص ٢٤٦ ج ٢	آداب الأكل والشرب
ج ٢	اختلاف التنوع صنفان	ص ٢٩٨ ج ٢
أركان الصلاة ص ٦٥ ج ٢	ص ٢٤٠ ج ١	إبدال الوقف ص ٢٥٩ ج ٢
إزالة النجاسة ص ٤٢ ج ٢	اختلاف التضاد ص ٢٤٢	أبوي الرسول ص ٤٨ ج ١
أسباب المغفرة ص ٥٤ ج ١	ج ١	اتخاذ الوسائط ص ٨ ج ١
أسباب النزول وفوائد	إخراج الزكاة ص ١٠٣	اتصاف الله بالصفات
معرفتها ص ٢٤١ ج ١	ج ٢	الفعلية أزلا ص ٩٦ ج ١
استقبال الحجرة حال	أخص وصف الله ص ١٠٢	اثبات صفات الله ص ٧٤
السلام ص ١٧ ج ١	ج ١	ج ١
استلزام الإيمان المطلق	أخلاق ص ١٩٣ ج ١	اجتناب النجاسة ص ٥٤
للأعمال ص ١٣٠ ج ١	آداب السلام عليه وعلى	ج ٢
استمداد علم التفسير	صاحبيه ص ١٧ ج ١	إجماع أهل المدينة ص ١٠
ص ٢٣٩ ج ١	آداب المحتسب ص ١٥٣	ج ٢
استواء الله على العرش	ج ٢	أجناس العبادات الشرعية
ص ٨٥ - ٨٧ ، ٢٨٤ ج ١	أدلة اثبات الصانع	ص ١٩٣ ج ١
استيفاء القصاص ص ٣٥٠	ص ٢١ ، ٢٣ ج ١	أحاديث السؤال بالمخلوقين
ج ٢	أدلة الأحكام ص ٧ ج ٢	ص ١٦ ج ١
أسماء الله وصفاته حقيقية	أذكسار معينة لبعض	احترام المصحف ص ٢٣٠
ص ١٠٢ ج ١	الصوفية ص ١٩٥ ج ١	ج ١
	إرادة الإنسان بعمله	أحسن طرق التفسير
(X) وانظر علم الفلك	الدنيا ص ١٤ ج ١	ص ٢٣٩ ج ١

أقوال وأشعار لأهل وحدة	أعلم الناس بالتفسير	أسماء الله ص ٧٢ - ٧٤
الوجود ص ٣٤ ج ١	ص ٢٤٥ ج ١	ج ١
كبار مفسري القرآن	أعلم الناس بحديث النبي	أسماء القرآن ص ٢٣٣
ص ٢٤٥ ج ١	وآثار الصحابة والتابعين	ج ١
الله في السماء ص ٨٨ ج ١	ص ٢٤٤ ج ١	إشارات الصوفية
الفاظ ابن عربي ص ٣٣	أعمال القلوب ص ١٨٣	ص ٢٠٧ ، ٢٤٣ ج ١
ج ١	ج ١	أشراط الساعة ص ٤٥
أمثال القرآن ص ٢٣٧	أعياد اليهود والنصارى	ج ١
ج ١	ص ٣١٠ ج ١	أصح التفاسير ٢٤٤ ج ١
امرأة المفقود ص ٣٣٢	أفضل الأنبياء ص ٥٣ ج ١	أصح كتب التفسير
ج ٢	أفضل أولياء الله أنبياءه	ص ٣٧٧ ج ١
أمراض القلوب وشفائها	ص ٥٣ ج ١	أصول التفسير ص ٢٣٥
ص ١٩٢ ج ١	أفضل الطرق طريقة	ج ١
أنت وحظك ص ١٣ ج ١	الرسول وصحابته	أصول فقهاء الحديث
انزله في ليلة القدر	ص ١١٨ ج ١	ص ٢٦ ج ٢
ص ٢١٨ ج ١ ✓	أفعال الله قسمان ص ٩٥	أصول الفقه (فن)
أنواع الشرك ص ٧ ج ١	ج ١	ص ٣ - ٣٠ ج ٢
أنواع العبادة ص ٤ ج ١	أفعال العباد ص ١٤٧ ج ١	أصول مسائل الفرائض
أهل الحلول والاتحاد	أفعال العبد ص ١٤٤ ج ١	ص ٢٧٤ ج ٢
أربعة أقسام ص ٣٢ ، ٢٧٠	أقسام السلوك ص ١٨٢	أطفال المؤمنين ص ٨٤ ج ١
ج ١	ج ١	أطفال المشركين ص ٤٨
أهل الزكاة ص ١٠٤ ج ٢	أقسام القرآن ص ٢٣٨	ج ١
أهل الوحدة ص ٣٢ - ٣٩	ج ١	اعتقاد السلف وأهل
ج ١	أقسام القياس ص ١٦٦	السنة على سبيل الاجال
أوقات النهي ص ٨٣ ج ٢	ج ١	ص ٤٣ ج ١
أولوا الأمر ص ٢٧٤ ج ١	أقوال بعض الأئمة كالاربعة	أعداء الخلفاء الراشدين
أولياء الشيطان ص ٢١٠	ص ١٠ ج ٢	ص ٥٥ ج ١
ج ١	أقوال المرجئة في الايمان	اعراب القرآن ص ٢٢٥
أئمة الفقهاء المجتهدون	ص ١٣١ ج ١	ج ١
ص ٢٧ ج ٢	أقوال الناس في كلام الله	أعلم أهل الأرض
الآنية ص ٣٣ ج ٢	وتكليمه ص ٧٧ ج ١	بالتفاسير ص ٢٤٤ ج ١
		أعلم الناس بعلل الحديث
		ص ٣٧٦ ج ١

الآثار التي بمكة	الاختكار ص ١٩٤ ج ٢	الأرض (X)
ص ١٤٩ ، ١٥٠ ج ٢	الاحتياط ص ٥ ج ٢	الأسباب ص ١٤٨ ج ١
الاباحية ص ٣٨٠،٣٥٠،	الاحداد ص ٣٣٣ ج ٢	الاستبراء ص ٣٣٤ ج ٢
٢٠٥ ج ١	الاحرام ص ١١٨ ج ٢	الاستثناء في الاسلام
الابدال ص ٢١١ ج ١	الأحرف السبعة ص ٢٤٦	ص ١٣٧ ج ١
الأبيات الملحنة ص ١٩٩	ج ١	الاستثناء في الايمان
ج ١	الأحكام ص ٢٦٨ ج ١	ص ١٣٦ ، ١٣٧ ج ١
الاتحادية ٣٢ - ٣٩	الأحكام الخمسة ص ٤ ج ٢	الاستثناء في الطلاق
ص ٢٦٩ ، ٣١٣ ج ١	الأحوال ص ٩٤ ج ١	ص ٣١٤ ج ٢
الاتيان ص ٩٤،٩٣ ج ١	الأحوال الايمانية	الاستحسان ص ١٢ ج ٢
الاثبات في الجملة	ص ٢١١،٢١٣،٢١٢ ج ١	الاستشفاع ص ١٧،١٤
ص ١١٩ ج ١	الأحوال الشيطانية	ج ١
الاجارة ص ٢٢٧ ج ٢	والنفسية ص ٢١١ ج ١	الاستصحاب ص ١١ ج ٢
الاجازة ص ٣٧٥ ج ١	الاختلاف في التفسير	الاستطاعة ص ١٤٩ ج ١
الاجتهاد ص ٢٠،٢٢ ج ٢	ص ٢٤٢ ج ١	الاستعاذة ص ٩،٢٥٢ ج ١
الاجماع ص ٣٧١ ، ٢٧٥	الاختلاف في طريقة	الاستعانة ص ٤ ج ١
ج ١ ، ٩ ، ١٠ ج ٢	التصوف والصوفية ..	الاستغاثة ص ٨،٤ ج ١
الاجماع على تصديق الخبر	ص ١٨٢ ج ١	الاستغفار ص ١٨٧،١٨٩
ص ٢٤٣ ج ١	الاخلاص ص ١٨٣ ج ١	ج ١
الأحاديث الاسرائيلية	الأخوة ص ٣٨٦ ج ٢	الاستفتاح ص ٥٨ ج ٢
ص ١٢ ج ٢ ، ٢٣٩ ج ١	الاداء ص ٧ ج ٢	الاستكبار ص ٥ ج ١
الأحاديث المنكرة ص ٣٧٣	الأدعية غير المشروعة	الاستماع ص ٢٠١ ج ١
ج ١	ص ١٩٨ ج ١	الاستنجا ص ٣٤ ج ٢
الأحاديث التي تناولها	الأدلة ص ١٧٠ ج ١	الاسرائيليات ص ٣٧٤
المؤلف بالشرح ، أو	الأذان ص ٤٩ ج ٢	ج ١
التصحیح ، أو التضعیف	الأذكار غير المشروعة	الأسف ص ٨٢ ج ١
أو الجمع أو غير ذلك	ص ١٩٨ ج ١	الاسلام ص ١٢٩،٣ ج ١
وهي مرتبة على حروف	الارادة ص ١٧٩،٨٠ ج ١	الاسلام مبني على أصليين
الهجاء ص ٣٨٠-٤٦٨ ج ١	الأزجال ص ٢٣٨ ج ٢	ص ٥ ج ١
الاختفاء ص ١٩٧ ج ١		الاسلام دين ودولة

(X) وانظر علم الفلك

الاسماء ص ٧٢-٧٤ ج ١	الاقالة ص ٢٠١ ج ٢	ص ٢٥٥ ج ١
الاسماء الحسنی ص ٢٨٥	الاقتداء ص ٨١ ج ٢	الأمر ص ١٧ ج ٢ ، ٨٤
٧٢ - ٧٤ ج ١	الاقرار ٤٢٧ ج ٢	ج ١
الاسم الأعظم ص ٢٦٦	الاقرار بمشارك في الميراث	الأمر بالمعروف والنهي
ج ١	ص ٢٧٦ ج ٢	عن المنكر ص ١٥٢ ج ٢
الاسم والمسمى ص ٧٤	الاقسما ص ٣٦٩ ج ٢	الامساك عما شجر بين
ج ١	الأقطاب السبعة ص ٢١٢	الصحابة
الاشارات ص ٢١١ ج ١	ج ١	الامية ص ٢٥٨ ج ١
الاشتراك ص ١٤ ج ٢	الاقطاع ص ٢٤٧ ج ٢	الانابة ص ٤ ج ١
الاشتراك اللفظي ص ١٠٢	الأقيسة ص ١٧٠ ج ١	الانبياء افضل من الاولياء
ج ١	الأقيسة العقلية التي	ص ٢١٠ ج ١
الاصطلام ص ١٩٠ ج ١	اشتمل عليها القرآن	الانبياء جاؤا بالاثبات
الاصوليون ص ٤ ج ٢	ص ٢٩٨ ج ١	المفصل والنفي المجل
الأصول العقلية ص ١١٥	الاكثر من العبرة والموالة	ص ١١٠ ج ١
ج ١	بينها ص ١٥٠ ج ٢	الانتساب الى الفقر أو
الاضافات ص ٩٤ ج ١	الاله ص ٣ ج ١	التصوف ٠٠ أو الى
الأطعمة ص ٣٨٩ ، ٣٩٨	الألفاظ المبتدعة عموما	مشايخه واتباعهم
ج ٢	ص ١١٤ ج ١	ص ١٧٩ ج ١
الاعادة ص ٧ ج ٢	الألفاظ المتواطئة ص ١٤	الانتقال ص ٩٤ ج ١
الاعتصام بالسنة ص ٦٠	ج ٢ ، ٢٤١ ج ١	الانحراف ص ١٩٣ ج ١
ج ١	الألفاظ المشتركة ص ١٤	الانحناء لغير الله ص ١٨
الاعتكاف ص ١١٤ ج ٢	ج ٢ ، ٢٤١ ج ١	ج ١
الأعراض ص ١١٤ ج ١	الألفاظ المتباينة ص ١٠٢	الأوتاد ص ٢١١ ج ١
الافتاء ٤١٠ ج ٢	ج ١	الأقاف ص ٢٤٩ - ٢٦٤
الافتراق ص ٦١ ج ١	الألفاظ المترادفة ص ١٠٢	ج ١ ، ٢٤٩ ، ٢٦٤
الأفعال الاختيارية	ج ١	الأيام ص ٢٨٣ ج ١
الأفلاك ص ٢٨ ، ٣٠	الالهام ص ١٢ ج ٢	الايلاء ص ٣٢٤ ج ٢
٣٢٠ ، ٨٧ ج ١ (X)	الألفاظ المتكافئة ص ١٠٢	٤٠٣ ج ٢ الإيمان
(X) وانظر علم الفلك	ج ١	الإيمان (فن) ص ١٢٩ -
	الامان والهدنة ص ١٨٢	٢٦١ ، ١٣٩ ، ٢٧٩ ج ١
	ج ٢	ج ٢

الايمان بالرسول والانبياء

ص ٤٤ ج ١

الايمان بصفات الله

ص ٤٣ ج ١

الايمان بالقدر ص ١٤٣

ج ١

الايمان بالقرآن ص ٢١٧

ج ١

الايمان بالملائكة ص ٤٣

ج ١

الايمان باليوم الآخر

ص ٤٥ ج ١

الايمان مخلوق أو غير

مخلوق ص ١٣٧ ج ١

الايمان والاسلام

عند الخوارج والمعتزلة

ص ١٣٢ ج ١

الايمان والاسلام في

الشرع ص ١٢٩ ج ١

(حرف الباء)

بحر ص ٨٨ ج ١

بحرف (كلام الله)

ص ٨٠ ج ١

بخس المكيال والميزان

ص ٢٠٣ ج ١

بيت المال ص ١٧٩-

١٨٢ ج ٢ (X)

بيع الاصول والثمار

ص ٢٠٥ ج ٢

(X) وانظر ص ٣٣٧

ج ٣٠

بين أسماء الله وصفاته

وبين أسماء خلقه قدر

مشارك ص ١٠٢ ج ١

البارى ص ٢٨١ ج ١

الباطل ص ٧ ج ٢

الباطن ص ٩٢ ج ١

البخل ص ١٩٣ ج ١

البدع في القرآن ص ٢١٩

ج ١

البدعة ص ٦٠ ج ١

البر ص ٢٦١ ج ١

البرهان ص ١٦٧ ج ١

البرهاني (القياس)

ص ١٦٦ ج ١

البسط ص ٨٣ ج ١

البسطة ص ٢٥٢ ج ١

٥٩ ج ٢

البصر ص ٧٦ ج ١

البغضاء ص ١٩٣ ج ١

البغض ص ٨٢ ج ١

البغي ص ١٩٣ ج ١

البيان ص ١٧ ج ٢

البيع ص ١٨٥ ج ٢

٢٦٧ ج ١

(حرف التاء)

تأصيل الانبياء ص ٢٣

ج ١

تأصيل الفلاسفة

والمتكلمين والصوفية

ص ١٣ ج ١

تأويل الصفات والأسماء

ص ١٠٥ ج ١

قد تتمثل الشياطين لمن يدعو

غير الله أو يتعبد بعبادة

لم يشرعها ص ١٨ ج ١

تحديد النسل ص ٣٠٠

ج ٢

تحزيب القرآن ص ٢٤٧

ج ١

تحسين العقل وتقبيلحه

ص ١٥١ ج ١

تحقيق الرسول للتوحيد

ص ١١ ، ١٣ ج ١

تحقيق المناط ص ٢٠ ج ٢

تخريج المناط ص ٢٠

ج ٢

تدليس السلع ص ١٩٧

ج ٢

ترتيب الآيات ص ٢٤٦

ج ١

ترتيب الأدلة ص ٢٩ ج ٢

ترتيب الأربعة في الخلافة

ص ٥١ ، ٥٢ ج ١

ترتيب السور ص ٢٤٦

ج ١

ترك الجماعة ص ١٩٥ ج ١

ترك الجمعة ص ١٩٥ ج ١

ترك الدنيا والانقسام في

ذمها ص ٢٠٤ ج ١

ترك الطريق ص ٢٠٥ ج ١

تسلسل الحوادث ص ٢٥

ج ١

تسمية المسائل العلمية	تعليق الطلاق بالولادة	تفضيل الفقير على الصوفي
مسائل أصول والعملية	ص ٣١٨ ج ٢	ص ١٧٨ ج ١
مسائل فروع ص ١٢٤	تعليق الحكم بعلمين	تقسيم الكلام والأسماء
ج ١	ص ٢٢ ج ٢	ص ١٣ ج ٢
تصحيح الأئمة ص ٣٧٢	تعين صفات الكمال	تقبيل الأرض ص ١٨ ج ١
ج ١	واضدادها وتحقيق المناط	تقسيم الكلام الى حقيقة
تصوف ص ١٧٦ - ٢١٣	فيها بالعقل ص ١٠٠ ج ١	ومجاز ص ١٠٦ ج ١
ج ١	تغطية الوجه ص ١٩٥	تكفير الجهمية ص ١٢٤
تصويب المجتهدين	ج ١	ج ١
وتخطئهم وتأييهم	تفاضل الناس في	تكلم الله بالقرآن ص ٢١٧
ص ٢٢ ج ٢	ولاية الله ص ٢١٠ ج ١	ج ١
تعارض الحسنات	تفاضل الصحابة ص ٤٩	تكليف مالا يطاق ص ٦
والسيئات ص ٢١ ج ٢	ج ١	ج ٢ ، ١٤٩ ج ١
تعريب المنطق ص ١٦٠	تفاضل كلام الله ص ٨٠	تكليم الله لموسى ص ٨٩
ج ١	ج ١	ج ١
تعليق الطلاق بالشروط	تفتيل الشعر ص ١٩٥	تكليم الله على ثلاثة أوجه
ص ٣١٤ ج ٢	ج ١	ص ٨٩ ج ١
تعليق الطلاق بالأذن	تفريق القرآن ص ٢٤٧	تلاوة القرآن ص ٢٤٧
ص ٣١٩ ج ٢	ج ١	ج ١
تعليق الطلاق بالحلف	تفسير الاسراء والمعراج	تناقض المتكلمين وحيرتهم
ص ٣١٩ ج ٢	الذي ألفه الرازي ص ١٩٧	ص ١١٨ ج ١
تعليق الطلاق بالحمل	ج ١	تنزيه أهل السنة عن
ص ٣١٨ ج ٢	تفسير القرآن العظيم	الحشو وكل لقب مذموم
تعليق الطلاق بالحيز	(فن) ص ٢٥٢ - ٣٦٦	ص ٦٣ ج ١
ص ٣١٨ ج ٢	ج ١	تنقيح المناط ص ٢٠ ج ٢
تعليق الطلاق بالطلاق	تفضيل السلف على	توحيد الأسماء والصفات
٣١٩ ج ٢	الخلف ص ٦٣-٦٧ ج ١	(فن) ص ٧٢-١٢٥ ج ١
تعليق الطلاق بالكلام	تفضيل الفقير الصابر	توحيد الالهية (فن)
ص ٣١٩ ج ٢	على الغني الشاكر	ص ٣ - ١٨ ج ١
تعليق الطلاق بالمشيئة	ص ١٧٨ ج ١	توحيد الربوبية (فن)
ص ٣١٩ ج ٢		ص ٢١ - ٣٢ ج ١

التعليم ص ٩٩ ج ١	التسعير في الأموال ص ١٩٣ ج ٢	توحيد العبادة ص ٣ ج ١
التغير ص ٢٠٠ ج ١	التسول ص ٥ ج ١٥٠ ج ٢	التأويل ص ١٠٨، ١٠٩ ج ١
التفريق بين العبادات الإسلامية والعبادات البدعية ص ١٦ ج ١	التشبه بالآدميين الذين جنسهم ناقص والتشبه بالبهائم ص ٢٥٦، ٢٥٧ ج ٢	٢٦٩، ٢٦٨، ٢٣٥ ج ١
التفريق بين لفظ الدين والايمان ص ١٣٦ ج ١	التشبيب ص ٣١٢ ج ١	التأويل في الحلف ص ٣٢١ ج ٢
التفسير ص ٢٣٥ ج ١	التشبيه ص ٦٧ ج ١	التبرك ص ١٣، ١٢ ج ١
التفسير (فن) ص ٢٥٢ - ٢٦٦ ج ١	التشكيك ص ١٠٢ ج ١	التجلى ص ٩٤ ج ١
التفسير بالرأي المجرد ص ٢٤٥ ، ٢٤٠ ج ١	التصرف في المبيع قبل القبض وما يحصل به القبض ص ١٩٩ ج ٢	التحاكم الى الشريعة ص ٤١٢ ، ٤١٣ ج ٢
التفسير والتأويل ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ ج ١	التصوف (فن) ص ١٧٦ - ٢١٣ ج ١	التحسين والتقيح ص ٥ ج ٢
التفسير والترجمة ص ٢٣٥ ج ١	التصوف ص ١٨٢ ج ١	التحريف ص ١٠٤ ج ١
التفسير ص ١٣٨، ١٣٩ ج ١	التصوير ص ١٤ ج ١	التحزب ص ١٧٠ ج ٢
التفضيل بين الملائكة والناس ص ٥٣ ج ١	التضاد ص ٢٤٢ ج ١	التحيز ص ١١٤، ٨٨ ج ١
التقدير ص ١٤٣ ج ١	التعارض ص ٣٧٣ ج ١	التخبير بالثمن ص ١٩٨ ج ٢
التقليد ص ٢٧ ج ٢	التعبيد في الأسماء لغير الله ص ١٨ ج ١	التخليد في النار ص ١٣٩ ج ١
التكبير في أوائل السور وأواخرها ص ٢٤٦ ج ١	التعدد ص ١١٣ ج ١	التخميس ص ٢٤٥ ج ١
التكسب ص ٢٠٥ ج ١	التعري ص ١٩٥ ، ١٩٧ ج ١	التداوي ص ٩٢ ج ٢ (X)
التكفير ص ١٣٨ ، ١٣٩ ج ١	التفزل ص ١٩٧ ج ١	الترادف في اللغة ص ٢٤١ ج ١
التكليف وشروطه ص ٦ ج ٢	التعزيز ص ٣٧٠ ج ٢	الترادف في الفاظ القرآن ص ٢٤٢ ج ١
	التعشير ص ٢٤٦ ج ١	التردد ص ٩٩ ج ١
	التعليق نوعان ص ٣١٥ ج ٢	التركيب ص ١١٣ ج ١
		التسعير في الأعمال ص ١٩٤ ج ٢
		(X) رياتى في الطب

(حرف الحاء)

- حجج الاتحادية ص ٣٦
ج ١
حج المشاهد ص ٩ ، ١٠
ج ١
حجرة النبي ص ١٢ ج ١
حد علم المنطق ص ١٦٠
ج ١
حد الزنا ص ٣٦٠ ج ٢
حد قطاع الطريق
ص ٣٧٤ ج ٢
حد القذف ص ٣٦٣ ج ٢
حد المسكر ص ٣٦٤ ج ٢
حديث المعراج ص ٢٩٧
ج ١
حديث (فن) (خ)
ص ٣٨٠ - ٤٦٨ ج ١
الحرب من يقدم في ولايته
ص ١٦٦ ج ٢
حروف القرآن غير مخلوقة
ص ٢٢٤ ج ١
حروف المعجم هل هي
قديمة ص ٢٢٤ ج ١
حروف القرآن ومعانيه
ص ٢٢٠ ج ١
حساب الخلائق ص ٤٧
ج ١
حسن غريب ص ٣٧٢
ج ١
(خ) مرتب على حرف
الهجا.

- جمع اهل التمثيل بين
التمثيل والتعطيل ص ١٢٥
ج ١
جمع القرآن ص ٢٤٥ ج ١
جمع القراءات ص ٢٤٦ ج ١
الجاه ص ١٦٠ ، ١٤ ج ١
الجائز ص ٤ ج ٢
الجدلي (قياس)
ص ١٦٦ ج ١
الجد والاخوة ص ٢٧٢
ج ٢
الجسم ص ١١٣ ج ١
الجمالة ص ٢٤٨ ج ٢
الجمع بين الصلاتين
ص ٨٤ ج ٢
الجن ص ٢٨٢ ج ١
الجنائيات ص ٣٤٥ ج ٢
الجنائز ص ٩٢ ج ٢
الجنب ص ٩٩ ج ١
الجنة ص ٤٨ ، ٢٥٦ ج ١
الجنة التي أهبط منها
آدم ص ٤٨ ج ١
الجهاد ص ١٦١ - ١٨٥
الجهل ص ١٩٢ ج ١
الجهة ص ١١٤ ، ٨٨ ج ١
الجوار ص ٢١١ ج ٢
الجوع ص ١٩٧ ، ١٩٥ ج ١
الجوهر ص ١١٣ ، ١١٤
ج ١
الجوهر الفرد ص ١١٣
ج ١

- التكليم ص ٧٦ - ٨٠ ج ١
التلاوة ص ٢٢٨ ج ١
التمائم ص ١٣ ج ١
التمذهب ص ٢٧ ج ٢
التنازع في التفسير
ص ٢٤٠ ج ١
التنجيم ص ١٣ ج ١ ،
٣٩٦ ج ٢
التنفيل ص ١٦٩ ج ٢
التواتر ص ٢٤٦ ج ١
التوبة ص ١٨٧ ، ١٨٨
ج ١
التوحيد نوعان ص ٣ ج ١
التوسل ص ١٧ ، ١٤ ج ١
التوكل ص ٢٠٦ ، ١٨٣
ج ١
التولي والهجر ص ١٦٠
ج ٢
التييم ص ٢١ ج ٢
(حرف الجيم)
جامع الايمان ٤٠٧ ج ٢
جبايات لا تجوز (خ)
بحود الصانع ص ٣١ ج ١
جزاء الصيد ١٢٥ ج ٢
جمع اهل التعطيل بين
التعطيل والتمثيل
والتناقض ص ١١٥ ج ١
(خ) انظر ص ٣٣٧ ج ٣٠

الحلف بالمخلوقات ص ١٣	الحركة ص ٩٣ ج ١	حضانة المميز ص ٣٤٤
ج ١	الحزن ص ١٨٧ ج ١	ج ٢
الحلف بالنبي ص ١٣ ج ١	الحسبة ص ١٥٢ ج ٢	حقيقة مذهب أهل البدع
الحلولية والاتحادية	الحسد ص ١٩٢ ج ١	ص ٦٠ ، ٦١ ج ١
(فن) ص ٣٢ - ٣٩ ،	الحسن ص ٣٧٢ ج ١	حكم المنطق وتعلمه
٢٢٣ ج ١	الحشو ص ٦٧، ٦٥ ج ١	ص ١٥٧ ج ١
الحمارية ص ٢٧٤ ج ٢	الحشوية ص ٦٧، ٦٦ ج ١	خلق الرأس ص ١٩٥ ج ١
الحمام ص ٤٠ ج ٢	الحشيشة ص ٣٦٧ ج ٢	حمل الحيات ص ١٩٥ ج ١
الحمد ص ١٨٥ ج ١	الحضانة ص ٣٤٣ ج ٢	حمل الميت ودفنه ص ٩٤
الحوادث ص ١١٤ ج ١	الحقائق الثلاث ص ٢٠٧	ج ٢
الحوالة ص ٢١١ ج ٢	ج ١	حياة القلوب وصحتها
الحوض ص ٤٧ ج ١	الحقد ص ١٩٣ ج ١	ونموها ولذتها ص ١٩١
الحي ص ٢٦٦ ج ١	الحقيقة (والمجاز)	ج ١
الحيرة ص ١٨٩ ج ١	ص ١٣ ج ٢	الحجاب (للمرأة)
الحيض ص ٤٥ ج ٢	الحقيقة البدعية	ص ٣١٨ ج ١
(حرف الخاء)	ص ٢٠٦ ج ١	الحجب ص ٢٧٣ ج ٢ ،
خاتم الانبياء ص ٢١٠ ج ١	الحقيقة القدريّة ص ٢٠٦	٨٩ ج ١
خاتم الأولياء ص ٣٣ ،	ج ١	الحجر ص ٢١٣ ج ٢
٢١٠ ، ٢١١ ج ١	الحقيقية الكونية ص ٢٠٦	الحد ص ١٦١، ١٠٠ ج ١ ،
خبر الواحد ص ٢٤٢ ،	ج ١	١٦٢ ج ١
٣٧١ ، ١١٦ ج ١	حكم المرتد ص ٣٨٧ ج ٢	الحدود لفنة وشرعا
خطبة المؤلف ص ٣ ج ١	الحكم المحمودّة في أقوال	ص ١٦٤ ج ١
خلاف الخوارج ص ١١ ج ٢	الرب وأفعاله ص ١٤٩ ،	الحدود الشرعية ص ٣٥٧
خلافة النبوة ص ٣٧٧ ج ٢	١٥٠ ج ١	ج ٢
خلو العرش منه ص ٩٢	الحكمة ص ٨١ ج ١	الحديث النبوي ص ٣٧٠
ج ١	الحكمة الأولى ص ٢٧ ج ١	ج ١
الخارجين عن الطريقة	الحلف بالعتق ص ٣١٦	الحديث الواحد ص ٣٧٠
الشرعية أو بعضها	ج ٢	ج ١
ص ٢٠٨ ج ١	الحلف بالطلاق ص ٣١٥	الحرف (صوت العبد)
	ج ٢	ص ٢٢٩ ج ١

الخالق ص ٢١ ج ١
الخروج عن الطريقة
الشرعية اعتماداً على
الحقيقة البدعية أو الحقيقة
الكونية ص ٢٠٦ ج ١
الخشوع ص ٤ ج ١
الخشبة ص ٤ ج ١
الخطأ شبه العمد ص ٣٤٧
ج ٢
الخطأ المحض ص ٣٤٧
الخطابي ص ١٦٦ ج ١
الخلاف بين السلف في
التفسير ص ٢٤٠ ج ١
الخلاف رحمة ص ٢٤ ج ٢
الخلافة والملك ص ٣٧٦
الخلطة (المخالطة)
ص ١٩٥ ج ١
الخلق ص ٣٠٢ ج ٢
الخلق (صفه)
ص ٨٣ ج ١
الخلوات البدعية ص ١٩٤
ج ١
الخلوة في بعض الأماكن
ص ١٩٥ ، ١٩٧ ج ١
الخلعة ص ٨١ ج ١
الخليفة ص ٢٥٦ ج ١
الخمر ص ١٣ ، ٣٦٤ ج ٢
الخمس ومصرفه ص ١٧٧
ج ٢
الحواريق ص ٢١٢ ، ٢١٣
ج ١
الخوف ٥ ، ١٨٧ ج ١
الخيار ص ١٩٦ ج ١

(حرف الدال)

دخول مكة ص ١٢٥ ج ٢
دعاء غير الله ص ٧ ج ١
دلالة الايمان على الأعمال
١٣٢ ج ١
دواعي فعل المنكر ودواعي
فعل المعروف ص ١٥٥ ج ٢
دواوين الاسلام التي
يعتمد عليها ص ٣٧٨ ج ١
دية الاعضاء ومنافعها
ص ٣٥٤ ج ٢
الدعاء ص ٤ ج ١
الدعاوي ص ٤٢١ ج ٢
الدف ص ٢٩٧ ج ٢
الدفوف المصلصلة
ص ٢٩٨ ج ٢
الدم ص ٣٩٨ ج ٢
الدواوين ص ١٨٢ ج ٢
الدهر ص ٣٦ ج ١
الديات ص ٣٥٣ ج ٢
الدين ص ٣ ، ١٣٦ ج ١

(حرف الذال)

ذكر الله ص ١٩٧ ج ١
ذم المنطق وأهله
ص ١٥٧ ج ١
الذات ص ٢١ ج ١
الذبح ص ٤ ج ١
الذبح لغير الله ص ٩ ج ١
الزكاة ص ٤٠٠ ج ٢
الذكر بعد الصلاة
ص ٦٣ ج ٢

الذنوب ص ١٩٢ ج ١
الذوق ص ٢٠٧ ، ١٨٦
ج ١ ، ١٢ ج ٢

(حرف الراء)

ربا النسيئة ص ٢٠٣ ج ٢
ربا الفضل ص ٢٠١ ج ٢
رفع الملام عن الأئمة الأعلام
(موضوع) ص ٢٣ ج ٢
الرمي ص ١٦١ ج ٢
روح الآدمي ص ٢٩٨ ج ١
روح القدس ص ٣١١ ج ١
رواية الأحاديث الضعيفة
ص ٣٧٣ ج ١
رؤية الكفار ربهم ص ٩٨
ج ١
الرب ص ٢١ ج ١
الربا ص ٢٠١ ج ٢ ،
٢٦٧ ج ١
الرباط في سبيل الله
ص ١٦٥ ج ٢
الرجا ص ٥ ، ١٨٧ ج ١
الرجعة ص ٣٢٣ ج ٢
الرحمة ص ٨٢ ج ١
الردة ص ٢٨٤ ج ٢
الرد على أهل الحلول
والاتحاد (فن) ص ٣٢ -
٣٩ ج ١
الرد على المعطلة وفروعهم
والحكم عليهم ص ١٢٣ ج ١
الرسول أحكم الأسماء
والصفات ص ٧٢ - ١٠٣
ج ١

(حرف السين)

سبب الأحوال الايمانية
ص ٢١٣ ج ١
سبحات وجهه ص ٨٣ ،
٨٩ ج ١
سجود التلاوة ص ٧٣ ج ٢
سجود السهو ص ٦٦ ج ٢
سد النبي كل طريق
يفضى بامته الى الشرك
ص ١١ ، ١٣ ج ١
سماع آيات الله ص ١٩٩
ج ١
سماع الغناء ص ٢٩٧ ج ٢
سنن الوضوء ص ٣٤ ج ٢
سؤال الناس ص ٥ ج ١
سورة الفاتحة ص ٢٥٢
ج ١
سورة البقرة ص ٢٥٢
ج ١
سورة آل عمران ص ٢٦٨
ج ١
سورة النساء ص ٢٧٢
ج ١
سورة المائدة ص ٢٧٦
ج ١
سورة الأنعام ص ٢٨٠
ج ١
سورة الاعراف ص ٢٨٣
ج ١

زكاة البقر ص ٩٩ ج ٢
زكاة الحبوب والثمار
ص ١٠٠ ج ٢
زكاة العروض ص ١٠٢
ج ٢
زكاة الفهم ص ٩٩ ج ٢
زكاة القلب ص ١٩١ ج ١
زكاة النقدين ص ١٠١
ج ٢
زماره ص ٢٩٨ ج ٢
زيارة قبر النبي
ص ١٣٥ - ١٤٢ ج ٢
زيارة القبور ص ٩٦ ، ١١٤
ج ٢
زيارة قبر الخليل أو غيره
ص ١٤٣ ج ٢
زيارة المساجد والآثار
التي بمكة ص ١٤٩ ج ٢
الزكاة ص ٩٨ ج ٢
الزماره ص ٢٩٨ ج ٢
الزندق ص ٣٩٢ ج ٢
الزهد ص ٢٠٢ ، ٢٠٤ ج ١
الزهد المشروع ص ٢٠٢
ج ١
الزيادة والنقص ص ٣٧٣
ج ١
الزيارة ص ١٣٤ - ١٥٠
ج ٢
الزيارة البدعية ص ١٧
ج ١
الزيارة الشرعية ص ١٧
ج ١

الرسول العبيد - لله -
والرسول الملوك ص ٣٧٧
ج ٢
الرضا ص ٨٢ ج ١
الرضا بالمصائب ص ١٨٤
ج ١
الرضاع ص ٣٣٥ ج ٢
الرطل ص ٣٢ ج ٢
الرجب والرهب ص ١٨٧
ج ١
الرقى ص ٩٢ ج ٢ ،
١٣ ج ١
الركوع لغير الله ص ١٨
ج ١
الرماية ص ٢٣٧ ، ٢٣٨
ج ٢ ، ١٦٢ ، ١٦١ ج ٢
الرهن ص ٢٠٩ ج ٢
الروح ص ٢٩٨ ، ٣١١ ،
٢٩٥ ، ٤٥ ج ١ ، ٩٦ ،
٩٧ ج ٢
الرؤيا ص ٢٠٦ ج ١ (X)
، ٢٣٣ ج ١
الرؤيا المحضة ص ١٢ ج ٢
الرؤية ص ٩٧ ج ١
الرياء ص ١٩٣ ، ١٣ ، ١٩٥
ج ١

(حرف الزاي)

زكاة بهيمة الأنعام
ص ٩٩ ج ٢
(X) ويأتي علم الرؤيا

سورة الأنفال ص ٢٨٦	سورة الفرقان ص ٣١٠	سورة الجاثية ص ٣٢٨
ج ١	ج ١	ج ١
سورة براءة ص ٢٨٧	سورة الشعراء ص ٣١٠	سورة الأحقاف ص ٣٢٨
ج ١	ج ١	ج ١
سورة يونس ص ٢٨٩	سورة النمل ص ٣١٢ ج ١	سورة محمد ص ٣٢٩ ج ١
ج ١	سورة القصص ص ٣١٢	سورة الفتح ص ٣٢٩ ج ١
سورة هود ص ٢٩٠ ج ١	سورة العنكبوت ص ٣١٣	سورة الحجرات ص ٣٢٩
سورة يوسف ص ٢٩٢	ج ١	ج ١
ج ١	سورة الروم ص ٣١٤ ج ١	سورة ق ص ٣٣١ ج ١
سورة الرعد ص ٢٩٤	سورة لقمان ص ٣١٥	سورة الذاريات ص ٣٣١
ج ١	ج ١	ج ١
سورة إبراهيم ص ٢٩٤	سورة السجدة ص ٣١٥	سورة الطور ص ٣٣٣ ج ١
ج ١	ج ١	سورة النجم ص ٣٣٣ ج ١
سورة الحجر ص ٢٩٥	سورة الأحزاب ص ٣١٥	سورة القمر ص ٣٣٤ ج ١
ج ١	ج ١	سورة الرحمن ص ٣٣٤ ج ١
سورة النحل ص ٢٩٥	سورة سبأ ص ٣١٨ ج ١	سورة الواقعة ص ٣٣٥
ج ١	سورة فاطر ص ٣١٩ ج ١	ج ١
سورة الاسراء ص ٢٩٧	سورة يس ص ٣١٩	سورة الحديد ص ٣٣٥
ج ١	ج ١	ج ١
سورة الكهف ص ٢٩٩	سورة الصافات ص ٣٢٠	سورة المجادلة ص ٣٣٦
ج ١	ج ١	ج ١
سورة مريم ص ٣٠٠ ج ١	سورة (ص) ص ٣٢١ ج ١	سورة الحجر ص ٣٣٦ ج ١
سورة طه ص ٣٠٠ ج ١	سورة الزمر ص ٣٢٢ ج ١	سورة المتحفة ص ٣٣٧
سورة الأنبياء ص ٣٠١	سورة غافر ص ٣٢٣ ج ١	ج ١
ج ١	سورة فصلت ص ٣٢٤	سورة الصنف ص ٣٣٨
سورة الحج ص ٣٠٣ ج ١	ج ١	ج ١
سورة المؤمنون ص ٣٠٥	سورة الشورى ص ٣٢٦	سورة الجمعة ص ٣٣٨ ج ١
ج ١	ج ١	سورة المنافقون ص ٣٣٨
سورة النور ص ٣٠٥ ج ١	سورة الزخرف ص ٣٢٧	ج ١
	ج ١	سورة التغابن ص ٣٣٩
	سورة الدخان ص ٣٢٨	ج ١
	ج ١	

سورة الطلاق ص ٣٣٩	سورة الانشقاق ص ٣٤٨	سورة العصر ص ٣٥٦
ج ١	ج ١	ج ١
سورة التحريم ص ٣٣٩	سورة البروج ص ٣٤٨	سورة الهمزة ص ٣٥٧
ج ١	ج ١	ج ١
سورة الملك ص ٣٤٠ ج ١	سورة الطارق ص ٣٤٨	سورة الفيل ص ٣٥٧ ج ١
سورة ن ص ٣٤٠ ج ١	ج ١	سورة ليلاف ص ٣٥٧
سورة الحاقة ص ٣٤١ ج ١	سورة الأعلى ص ٣٤٨ ج ١	ج ١
سورة المعارج ص ٣٤١ ج ١	سورة الفاشية ص ٣٥٠	سورة أرأيت ص ٣٥٧
سورة نوح ص ٣٤٢ ج ١	ج ١	سورة الكوثر ص ٣٥٧
سورة الجن ص ٣٤٢ ج ١	سورة الفجر ص ٣٥١ ج ١	ج ١
سورة المزمل ص ٣٤٣	سورة البلد ص ٣٥١ ج ١	سورة الكافرون ص ٣٥٨
ج ١	سورة الشمس ص ٣٥١ ج ١	ج ١
سورة المدثر ص ٣٤٣ ج ١	سورة الليل ص ٣٥٢ ج ١	سورة النصر ص ٣٦٠ ج ١
سورة القيامة ص ٣٤٣	سورة الضحى ص ٣٥٢	سورة تبت ص ٣٦٠ ج ١
ج ١	ج ١	سورة الاخلاص ص ٣٦٠
سورة الدهر ص ٣٤٤	سورة الانشراح ص ٣٥٣	ج ١
ج ١	ج ١	سورة الفلق ص ٣٦٦ ج ١
سورة المرسلات ص ٣٤٤	سورة التين ص ٣٥٣ ج ١	سورة الناس ص ٣٦٦ ج ١
ج ١	سورة العلق ص ٣٥٣ ج ١	السباق بالاقدام ص ٢٣٦
سورة النبا ص ٣٤٥ ج ١	سورة القدر ص ٣٥٥ ج ١	ج ٢
سورة النازعات ص ٣٤٥	سورة البينة ص ٣٥٥	السبحات ص ٨٩ ، ٨٣
ج ١	ج ١	ج ١
سورة عبس ص ٣٤٦ ج ١	سورة الزلزلة ص ٣٥٦	السبق ص ٢٣٦ ج ٢
سورة التكويد ص ٣٤٦	ج ١	الساق ص ٩٩ ج ١
ج ١	سورة العاديات ص ٣٥٦	السجود لغير الله ص ١٨
سورة الانفطار ص ٣٤٧	ج ١	ج ١
ج ١	سورة القارعة ص ٣٥٦	السحر ص ١٣ ج ١ ، ٣٩٦
سورة المطففين ص ٣٤٧	ج ١	٣٩٨ ج ٢
ج ١	سورة التكاثر ص ٣٥٦	السخرية ص ٨٢ ج ١
	ج ١	السخنط ص ٨٢ ج ١

شبهة الأعراض ص ١١٤ ج ١	السموات ص ٢٩٠، ٢٩١، ٨٩ ، ٢٨٣ ج ١	السعداء أربع مراتب ص ٢١٠ ج ١
شبهة التركيب ص ١١٣ ج ١	السموات والأرض ص ١٤٤ ج ١	السعي ص ١٢٨ ج ٢
شبهة التعدد ص ١١٣ ج ١	السمع ص ٧٦ ج ١	السفر ٢٦٢ ج ١، ١٦٩، ج ٢
شبهة الحوادث ص ١١٤ ج ١	السمعة ص ١٩٥ ، ١٩٣ ج ١	السفر الى مسجد النبي وزيارة قبره ص ١٣٨ ج ٢
شد الرجال لمجرد زيارة قبر النبي ص ١٣٨ ج ٢	السنن الرواتب ص ٧١ ج ٢	السفر الى المسجد الأقصى ص ١٤٢ ج ٢
شد الرجال الى مسجد الرسول ص ١٣٥ ج ٢	السنة ص ٢٣٣، ٦٠ ج ١، ٨ ج ٢	السكرات ص ٨٠ ج ١
شرع من قبلنا ص ١٢ ج ٢	السنة الشمسية ص ٢٨٩ ج ١	السلاح ص ١٦٣ ج ٢
شرعية (الحقيقة) ص ١٣ ج ٢	السنة القمرية ص ٢٨٩ ج ١	السلام على الرسول وعلى صاحبيه ص ١٣٥ ج ٢
شرط أبي داود ص ٣٧٢ ص ٣٧٢ ج ١	السهر ص ١٩٥ ج ١	السلام الذي يرد النبي على صاحبه والذي يبلغه ص ١٧ ج ١
شرط أبي داود في سننه ج ١	السهر ص ٣٧٣ ج ١	السلطانين ص ٢٨٤ ج ١
شرط أحمد ص ٣٧٢ ج ١	السواك ص ٣٤ ج ٢	السلف اعلم واحكم من الخلف ص ٦٣-٦٧ ج ١
شرط أحمد في مسنده ص ٣٧٧ ج ١	السؤال بالجاه ص ١٤، ١٦ ج ١	السلم ص ٢٠٧ ج ٢
شرط البخاري ومسلم ص ٣٧٢ ج ١	السياحة ص ١٩٤ ج ١	السلوك ص ١٧٦-٢١٣
شرك الطاعة ص ١٤ ج ١	السياسة ص ٢٨١ ج ١، ١٦٣ - ١٧٠ ، ٣٧٦ - ٣٨٧ ج ٢	السمع ص ١٩٩ ، ٢٠١ ج ١
شركة الابدان ص ٢٢١ ج ٢	السيمياء ص ١٩٧ ج ٢	السمع اذا اقيم على وجه اللهو ص ٢٠١ ج ١
شركة الاملاك ص ٣١٩ ج ٢	(حرف الشين)	السمع المحدث ص ١٩٩ ج ١
شركة العقود ص ٢١٩ ج ٢	شبه نفاة الكلام ص ٧٩ ج ١	السمع ص ٣١٢ ، ٢٨٣ ج ١ (X)
	شبهة التشبيه ص ١١١ ج ١	(X) وأنظر علم الفلك
	شبهة التجسيم ص ١١١ ج ١	

الشك ص ١٩٢ ج ١	الشرك الخفي ص ١٣ ج ١	شركة العنان ص ٢١٩ ج ٢
الشك في الطلاق ص ٣٢٣ ج ٢	الشرك في الالهية ص ٥ ج ١	شركة الوجوه ص ٢٢١ ج ٢
الشكل ص ٢٤٧ ، ٢٢٥ ، ٢٤٦	الشرك في الربوبية ص ٣١ ج ١	شروط البيع ص ١٨٦ ج ٢
الشمس ص ٢٩ ، ٢٨ ج ١	الشركة ص ٢١٨ ج ٢	شروط الصلاة ص ٥٠ ج ٢
الشورى ص ١٦٨ ج ٢	الشروط في البيع ص ١٩٥ ج ٢	شروط النكاح ص ٢٨٠ ج ٢
الشهادة ص ٢٨٣ ج ٢	الشروط في النكاح ص ٢٨٩ ج ٢	شروط وجوب القصاص ص ٣٤٨ ج ٢
الشهادة بالجنة ص ٤٩ ج ١	الشطرنج ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ ج ٢	شروط الوقف ص ٢٤٩ ج ٢
الشهادة على الشهادة ص ٤٢٦ ج ٢	الشعر ص ٣١١ ، ٣١٢ ج ١	شروط الواقف ص ٢٥١ ج ٢
الشيطان ص ٣٠٦ ج ١	(خ) ج ١ ص ٢٩٧	شطحات الشيوخ ص ٢٠٨ ج ١
(حرف الصاد)	الشعري ص ١٦٦ ج ١	شمس ص ٢٨٤ ج ١ (خ)
صحبة المردان ص ١٩٧ ج ١	الشفار ص ٢٩٠ ج ٢	شمول نصوص الكتاب والسنة ص ٩ ج ٢
صحيح حسن غريب ص ٣٧٢ ج ١	الشفاعة (في الآخرة) ص ٤٧ ج ١	الشباب ص ٢٩٨ ج ٢
صدق الرسل ص ٢٢ ج ١	الشفاعة الشريكية ص ٨ ج ١	الشجاج وكسر العظام ص ٣٥٤ ج ٢
صدقة الفطر ص ١٠٣ ج ٢	الشفاعات المثبتة ص ٩ ج ١	الشح ص ١٩٣ ج ١
صرف الفاضل ص ٢٦٢ ج ٢	الشفاعات المنفية ص ٩ ج ١	الشرع والشرعية ص ٤١٢ ج ٢
صريح الطلاق ص ٣١٢ ج ٢	الشفعة ص ٢٤٥ ج ٢	الشرك ص ٢٨١ ، ١٩٢ ج ١
صفات الله ص ٧٤ - ١٠٣ ج ١	الشكر على المصيبة ص ١٨٥ ج ١	
صفات الاثبات ص ٧٥ - ٩٩ ج ١	(خ) وانظر في العلوم الشعر	(خ) انظر علم الفلك
صفات النفي ص ٩٩ ج ١		

الصمت ص ١٩٥ ، ١١٥
ج ١

الصوت ص ٢٢٣ ج ١

الصوفي ص ١٧٧ ج ١

الصوفية ص ٣٩ ، ٣١٠
ج ١

الصيام ص ١٠٧ ج ٢

الصيد ص ٤٠٢ ج ٢

(حرف الضاد)

ضرب الفلوس ص ٢٠٤
ج ٢

الضحك (صفة) ص ٨٢
ج ١

الضعفاء ص ٣٨٣ ج ١

الضعيف ص ٣٧٢ ، ٣٧٣
ج ١

الضمان ص ٢١٠ ج ٢

الضمان والقبالة ص ٢٢٥
ج ٢

(حرف الطاء)

طاعة الرسول ص ٤٤

طاعة ولاية الأمور

ومناصحتهم والصبر معهم
ص ١٧٠ ج ٢

ج ١

طب ص ٩٢ ج ٢ (X)

طبقات الزهاد ص ٢٠٣
ج ٢

طبقات الصوفية ص ١٨١

ج ١

(X) وانظر فن الطب
في العلوم

الصابئة ص ٦٥ ، ٧٧ ،
٢٩٧ ج ١

الصبر ص ١٨٤ ج ١

الصحابة ص ٥٣ ج ١

الصحابي ص ٢٧٥ ج ١

الصحيح ص ٣٧١ ج ١ ،
٧ ج ٢

الصحيح أنواع ص ٣٧٢
ج ١

الصحيحين ص ٣٧٠ ، ٣٧١
ج ١

الصدائق ص ٣٩٤ ج ٢

الصدقات ، مصرفها
ص ١٧٩ ج ٢

الصرف ص ٢٠٤ ج ٢

الصفات زائدة على

الذات ؟ ص ١١٣ ج ١

الصفات العقلية ص ١١٥
ج ١

الصفات المختلف فيها
ص ٩٩ ج ١

الصفات والأفعال الخيرية

ص ٩٥ ج ١

الصلاة ص ٤٧ ج ٢

الصلاة على الميت ص ٩٣

ج ٢

الصلاة في الدار المفصولة

ص ٦ ج ٢

الصلاة في مسجد النبي

ص ١٣٤ ج ١

الصلح ص ٢١١ ج ٢

صفة الحج والعمرة ص ١٢٩
ج ٢

صفة الصلاة ص ٥٨ ج ٢

صلاة أهل الأعداء ص ٨٢
ج ٢

صلاة الاستسقاء ص ٩١
ج ٢

صلاة التطوع ص ٦٨ ج ٢

صلاة الجماعة ص ٧٤ ج ٢

صلاة الجمعة ص ٨٦ ج ٢

صلاة الخوف ص ٨٥ ج ٢

صلاة الضحى ص ٧٣ ج ٢

صلاة العيدين ص ٨٨ ج ٢

صلاة الكسوف ص ٩٠
ج ٢

صلوات الصوفية

ص ١٩٥ ج ١

صناعات ص ١٦١ ، ١٦٢ ،

٢٤٥ ، ١٥٩ ، ٢٩ ،

٣٤٤ ، ٢٩٠ ج ٢ ، ١٦٩

ج ١

صناعة الخمر ص ٣٦٤

ج ٢

صوت الباري ص ٨٠ ج ١

صوت العبد بالقرآن

ص ٢٢٥ ج ١

صوم التطوع ص ١١٣

ج ٢

صيد الحرم ص ١٢٥ ج ٢

صيغ الأداء ص ٣٧٥ ج ١

عقد الذمة ص ١٨٢، ١٨٣

ج ٢

عقيدة الأنبياء ص ٤٣ ج ١

عقيدة السلف في أسماء الله

وصفاته اجمالاً ص ٤٣ -

٧٢ ج ١

عقيدة الشيخ عدي

ص ١٩٦ ج ١

علل الحديث ص ٣٧٦

ج ١

علم الكلام ص ١١٧ ج ١

علم ما بعد الطبيعة

ص ١٢٧، ١٥٩ ج ١ (X)

عموم رسالة محمد ص ٤٤

ج ١

عمومات الكتاب ص ٢٤٢

ج ١

عوض المثل ص ٢٠٠ ج ٢

العارية ص ٢٣٩ ج ٢

العاقلة وما تحمله ص ٣٥٤

ج ٢

العالم ص ٢٥ ، ٣٠ ،

٨٧ ج ١

العالى والنازل ص ٣٧٥

ج ١

العام ص ١٦ ج ٢

(X) وانظر علم الفلك،

وعلم الأجيال ،

وعلم النفس ،

وغير ذلك من

العلوم بعد نهاية

هذا الفهرس

الطلاق في الحيض ص ٣١١

ج ٢

الطلاق في الماضى والمستقبل

ص ٣١٤ ج ٢

الطلاق المباح ص ٣٠٨

ج ٢

الطهارة ص ٣٢ ج ٢

الطيرة ص ١٣ ج ١

(حرف الظاء)

ظلم الظالم ص ١٩٢ ج ١

ظل الله ص ٨٢ ج ١

(الظاهر) يراد به ص ١٦

ج ٢

الظاهر ص ١٠٧ ج ١

الظلم ص ١٩٢ ج ١

الظهار ص ٣٢٥ ج ٢

(حرف العين)

عبادات ص ١٩٣ ج ١

عبادات غير مشروعة

ص ١٩٤ ج ١

عرفية (الحقيقة) ص ١٣

ج ٢

عصاة الموحدين

ص ١٣٧ - ١٣٩ ج ١

عصاة الأنبياء ص ٤٤

ج ١

عظمة القرآن واعجازه

ص ٢٣٤ ج ١

طبقات أولياء الله ص ٢١٠

ج ١

طريق الحكم وصفته

٤١٨ ج ٢

طريقة اتباع الأنبياء هي

الموصلية الى الحق دون

طرق من خالفهم من

الفلاسفة والمتكلمين

في التنزيه ص ١١٠ ج ١

طريقة أهل السنة ص ٦٢

ج ١

طريقة التجهيل ص ١٠٨

ج ١

طريقة التصوف والصوفية

ص ١٨٢ ج ١

طريقة المتفلسفة في اثبات

الصانع ص ٢٥ ، ٢٦ ج ١

طريقة المتقدمين والمتأخرين

في التأليف في الرأي

ص ٢٦ ج ٢

طلاق السنة وطلاق

البدعة ص ٣٠٨ ج ٢

الطرق الباطلة في

النفى والاثبات ص ١١١

ج ١

الطلاسم ص ٣٩٨ ج ٢

الطلاق ص ٣٠٦ ج ٢

الطلاق الثلاث ص ٣٠٨

ج ٢

العفو عن القصاص	العبادات ص ١٩٣ ج ١
ص ٣٥١ ج ٢	العبادات الكاملة والناقصة
العقل ص ١٧١ ج ١	ص ١٧ ج ٢
العقل دل على الصفات	العبادة ص ٣ ج ١
ص ١١٥ ج ١	العتق ص ٢٧٦ ج ٢
العقل لا يخالف النقل	العجب ص ٨٢ ، ١٩٣ ج ١
ص ١١٦ ج ١	العجل ص ٢٨٥ ج ١
العقوبات الشرعية	العدل ص ٣٢٩ ج ٢
ومقاديرها ص ١٥٧ ج ٢	العرافة ص ٣٩٨ ج ٢
العقيدة المنسوبة الى	العرش ص ٢٩٣ ، ٢٦٦ ، ٨٧ ، ٢٨١ ، ١٤٤ ، ٨٥ ج ١
الشيخ عدي ص ١٩٦ ج ١	٢٨٤ ج ١
العلم ص ١٧١ ج ١	العرض ص ٣٧٥ ج ١
العلم (صفة) ص ٧٥ ج ١	العزل ص ٣٠٠ ج ٢
العلم الأعلى ص ٢٧ ج ١	العزلة ص ١٩٥ ج ١
العلم الالهي ص ٢٧ ، ٢١ ج ١	العزم ص ٩٩ ج ١
العلم الضروري ص ٣ ج ٢	العزة ص ٨٢ ج ١
العلم الكسبي ص ٣ ج ٢	العشرة ص ٢٩٩ ، ١٦٩ ج ٢
العلو ص ٨٤ - ٨٥ ج ١	العشق ص ٨٢ ، ١٩٢ ج ١
العلة ص ٧ ، ٢١ ج ٢	العصبات ص ٢٧٤ ج ٢
العلة الأولى ص ٢٧ ج ١	العصمة ص ٣٠١ ج ١
العمد المحض ص ٣٤٦ ج ٢	العطية ص ٢٦٤ ج ٢
العمرة ص ١٥٠ ج ٢	العظمة (صفة) ص ٨٣ ج ١
العمل (صفة) ص ٩٩ ج ١	العفو ص ٨٢ ج ١
العموم ص ١٨ ج ٢ ، ٢٤٢ ج ١	
العهد ص ٣٠٥ ج ١	
العول ص ٢٧٤ ج ٢	
العيب ص ١٩٨ ج ٢	
العينين (صفة) ص ٨٣ ج ١	
العيوب في النكاح	
ص ٢٩٢ ج ٢	
(حرف الفين)	
غالية القدريه ص ١٤٤ ج ١	
غريب الحديث ص ٣٧٨ ج ١	
غسل الميت ص ٩٣ ج ٢	
غلاة المثبتة ص ٢٢٣ ج ١	
الغريب ص ٣٧١ ج ١	
الغسل ص ٣٩ ج ٢	
الغصب ص ٢٣٩ ج ٢	
الغضب ص ٨٢ ج ١	
الغل ص ١٩٣ ج ١	
الغلط في الورع ص ٢٠٤ ج ١	
الغلط في الحديث ص ٣٧٣ ج ١	
الغلط على الأئمة ص ٢٢٩ ج ١	
الغلط في الاستدلال	
بالنصوص ص ١٠٨ ج ١	
الغلط في الأمر بالمعروف	
والنهي عن المنكر ص ١٥٥ ج ٢	

الغلط في الزهد ص ٢٠٢

ج ١

الغلط في الاثبات ص ١١٩

ج ١

الغلط في قبور الصالحاء

ص ١١ ، ١٣ ، ٢٠١ ج ١

الغناء ص ١٩٠ ج ١ ،

٢٩٧ ج ٢

الغنائم ومن يقسمها

ص ١٧٨ ج ٢

الغوث ص ٢١١ ج ١

الغيره ص ٨٢ ج ١

(حرف الفاء)

فروض الكفايات ص ١٦١

ج ٢

فروض الوضوء وصفته

ص ٣٥ ج ٢

فضل كتابة الحديث

ص ٣٧٨ ج ١

الفتوة ص ١٩٦ ج ١

الفجور ص ١٩٣ ج ١

الفحوى والاشارة ص ٢٠

ج ٢

الفدية ص ١٢٤ ج ٢

الفراصة واسباب قوتها

ص ٢٤٨ ج ٢

الفرائض ص ٢٧٢ ج ٢

الفرح ص ٨٢ ج ١

انفرق بين اهل الوحدة

وبين اهل العلم والايمان

ص ٣٨ ج ١

الفرق بين اولياء الله

واولياء الشيطان ص ٢٠٩

ج ١

الفرق بين السماع

والاستماع ص ٢٠١ ج ١

الفرق بين شرعي العبادات

وبدعيها ص ١٩٣ ج ١

الفرق بين المنهاج النبوي

والمنهاج الصابئي وما تفرع

عنه من المنهاج الكلامي

ص ٢٣ ج ١

الفرق في القرآن ص ٢١٩

ج ١

الفرقة ص ٦٠ ج ١

الفرقة باختلاف الدين

ص ٣٣١ ج ٢

الفروسية ص ١٦٢، ١٦١

ج ٢

الفروق التي يتبين بها

كون الحسنة من الله

والسيئة من النفس

ص ١٥٠ ج ١

فضل الصحابة ص ٤٩

ج ١

الفطرة ص ٢٢ ج ١

الفقر في اصطلاحهم

ص ١٧٧ ج ١

الفقه (تعريف) ص ٣٢

ج ٢

الفقه (الفن) ص ٣١ -

٤٢٠ ج ٢

الفقير في اصطلاح الصوفية

ص ١٧٨ ج ١

الفلسفة الاولى ص ٢٧ ج ١

الفلسك ص ٢٨ ، ٣٠

ج ١ (X)

الفوات والاحصار ص ١٥١

ج ٢

الفيء واموال بيت المال

ومصرفهما ص ١٧٩ ،

١٨٠ ج ٢

(حرف القاف)

قتال الجمل وصفين

ص ٣٨٣ ج ٢

قتال الخوارج والرافضة

ونحوهم ص ١٧٤ ج ٢

قتال الكفار ص ١٦٤ ج ٢

قتال ما نعي الزكاة

ص ١٧٦ ج ٢

قتال اهل البقي ص ٣٨٤

ج ٢

قدر السفر ص ٨٢ ج ٢

قدم العالم أو شيء منه

ص ٢٨ ، ٣١ ج ١

قسمة التركات ص ٢٧٤

ج ٢

قسمة الغنيمة ص ١٧٧

ج ٢

قصر المسافر الصلاة

ص ٨٢ ج ٢

قصة الافك ص ٣٠٧ ج ١

قصة موسى ص ٢٩٢ ،

٢٨٤ ج ١

قطعي الدلالة ص ٣٧١

ج ١

قمر ص ٢٨٤ ج ١ (X)

قياس الدلالة ص ٢١ ج ٢

قياس الشبه ص ٢١ ج ٢

قياس العلة ص ٢١ ج ٢

(X) وانظر علم الفلك

م - ٣٩

القلب ص ١٩١ ، ١٩٢ ج ١	القرآن كلام الله حقيقة (الفن) ص ٢١٧ - ٢٣٠ ج ١	قيام الدين بالكتاب الحديث ص ١٦٣ ج ٢
القلم ص ١٤٤ ج ١	القراءات ص ٢٤٦ ج ١	قيام رمضان ص ٧١ ج ٢
القلوب ص ١٩١ ، ١٩٢ ج ١	القراءة خلف الامام ص ٧٦ ج ٢	قيام الليل ص ٧٢ ج ٢
القمار ص ٨٩ ، ٩٠ ج ٢	القراءة الخارجة عن المصحف العثماني ص ٢٤٧ ج ١ ، ٢٠٧ ج ٢	القاضي (جنس) ص ٤١٥ ج ٢
القمر ص ٢٨ ج ١ (X)	القراءة الملحنة ص ٢٠١ ج ١	القبر وعذابه ونعيمه ص ٤٥ ج ١
القياس ص ٢٠ ج ٢ ، ١٦٤ ج ١	انقرب ص ٨٩ ، ٩١ ج ١	القبور المكذوبة ص ١٤٦ ج ٢
القياس الفاسد ص ٢١ ج ٢	القرض ص ٢٠٨ ج ٢	القتال ص ١٦١ ، ٦٢ ج ٢
القيام للقادم ص ١٨ ج ١	القسامة ص ٣٥٥ ج ٢	القدر ص ١٢ ج ٢
القيامة الصغرى ص ٤٥ ج ١	القسم ص ٣٠١ ج ٢	القدر (فن) ص ١٤٣ - ١٥٣ ج ١
القيامة الكبرى ص ٤٧ ج ١	القسمة ص ٤٢٠ ج ٢	القدر شرعا ص ١٤٣ ، ١٤٤ ج ١
(حرف الكاف)	القصائد الملحنة ص ١٩٩ ، ٢٠١ ج ١	القدرة (صفة) ص ٧٥ ج ١
كتاب القاضي الى القاضي ص ٤٢٠ ج ٢	القصاص ص ٣٤٨ ج ٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ج ١	القدرة على الفعل ص ١٤٩ ج ١
كتاب الله (دليل) ص ٧ ج ٢	القصر سنة ص ٨٣ ج ٢	القدر والتقدير لفظة ص ١٤٣ ج ١
كتابة الحديث (فضلها) ص ٣٧٦ ج ١	القصص ص ٢٣٨ ، ٢٩٢ ج ١	القدريّة أربعة اصناف ص ١٤٥ ج ١
كتابة القرآن في اللوح المحفوظ ص ٢١٨ ج ١	القضاء بعد الوقت ص ٧ ج ٢	القدمين ص ٨٣ ج ١
كتب التصوف ص ١٨١ ج ١	القضاء ٤١٢ ج ٢	القديم ص ٢٩٣ ج ١
(X) وانظر علم الفلك	القضاة ص ٢٨ ج ٢	القرآن (تعريفه) ص ٢٣٣ ج ١
	القطب ٢١١ ج ١	القرآن أحسن القصص ص ٢٩٢ ج ١
	القطع في السرقة ص ٣٧٢ ج ٢	القرآن كلام الله حقيقة ص ٢١٩ ، ٢٢٥ ج ١

كتابة القرآن (فضلها)

ص ٣٧٨ ج ١

كتب التفسير ص ٢٤٤ ،

٢٤٥ ج ١

كتب الحديث ص ٣٧٠ ،

٣٧٦ ج ١

كتب الروم ص ٣١٤ ج ١

كتب الكلام ص ١١٨ ج ١

كتب المعتزلة ص ١٣

ج ٢ (X)

كتب المنطق ص ١٥٧ ج ١

كرامات الأولياء ص ٥٩

ج ١

كشف الرؤوس ص ١٩٥

ج ١

الكتابة (فقه) ص ٢٧٧

ج ٢

كنائس ص ١٨٤ ج ٢

كشف الرؤوس لغير الله

ص ١٨ ج ١

كفارة القتل ص ٣٥٥ ج ٢

(حرف اللام)

لازم المذهب ص ٢٥ ج ٢

لباس الخرقه ص ١٩٦

ج ١

لباس الصوف ص ١٩٥

ج ١

(X) وانظر الكتب في

المؤلفات

لباس الفتوة ص ١٩٦

ج ١

لبس الصوف ص ١٩٥

ج ١

لبس الازار والسرءاء

ص ٩٥ ج ١

لحوق النسب ص ٣٢٧

ج ٢

لغز ص ٢٧٥ ج ٢

لغوية (الحقيقة) ص ١٣

ج ٢

لفظ زيارة قبر النبي

ص ١٣٨ ج ٢

ج ٢

للمنحرفين عن منهج

السلف في كلام الرسول

ثلاث طرق ص ١٠٣ ج ١

لوازم مسلك أهل التاريل

ص ١٠٦ ج ١

اللمح ص ٢٤٥ ، ٢٤٧

ج ١

اللعان ص ٣٢٦ ج ٢

اللعب بالشطرنج ص ٢٣٧

١٣٨ ج ٢

اللعب بالحمام ص ٢٣٦

ج ٢

اللعب بالنرد ص ٢٣٧

ج ٢

اللعب في الأعياد ص ٢٣٦

ج ٢

اللمن ص ٨٢، ١٣٨ ج ١

اللغات ص ١٣ ج ٢

اللفظ بالقرآن ص ٢٢٧ ،

٢٢٨ ج ١

اللقاء ص ٩٨ ج ١

اللقيط ص ٢٤٨ ج ٢

اللقطة ص ٢٤٨ ج ٢

اللهو الحق ، واللهو

الباطل ص ٢٠٠ ج ١ ،

٢٣٧ ج ٢

(حرف الميم)

ما بين الحمد والشكر

من العموم والخصوص

ص ١٨٥ ج ١

ما شاء الله وشئت ص ١٣

ج ١

ما عليه أهل العلم والإيمان

مما يشبه الحلول

والاتحاد ص ٣٩ ج ١

ما يختلف به عدد الطلاق

ص ٣١٤ ج ٢

ما يشبه الحلول والاتحاد

في معين ص ٣٩ ج ١

ما يشبه الحلول والاتحاد

المطلق وهو حق أو مشوب

بباطل ص ٣٩ ج ١

ما يضطر اليه عموم

الناس ص ٢٤٢ ج ١

ما يفسد الصوم ويوجب

الكفارة ص ١١١ ج ٢

ما يفيد العلم ص ٣٧١	مخاريق الرفاعية	مراتب انكار المنكر
ج ١	وأشباههم ص ٢١١ ج ١	ص ١٥٤ ج ٢
ما يكره في الصلاة ص ٦٥	مذاهب الأئمة ص ٢٥ ج ٢	مراد المشايخ ص ٢٠٧
ج ٢	مذهب أهل السنة	ج ١
ما يكره ويستحب وحكم	ص ١٣١ ، ١٤٥ ج ١	مسائل الأصول ص ١٢٤
القضاء ص ١١٢ ج ٢	مذهب أهل المدينة ٢٦ ج ٢	ج ١
ما يلتقي فيه المتكلم	مذهب الحرثانيين ص ٣٠	مسائل الفروع ص ١٢٤
بالفيلسوف ص ٢٣ ج ١	ج ١	ج ١
ما يلحق من النسب	مذهب سفيان ص ٢٦ ج ٢	مسالك الناس في الأدلة
ص ٣٢٧ ج ٢	مذهب السلف ترك	السمعية ص ١٠٣ ج ٤
ما يوجب القصاص فيما	التأويل ص ١٠٦ ج ١	مسالك الناس في الأدلة
دون النفس ص ٣٥٢ ج ٢	مذهب السلف في	العقلية ص ١١٠ ج ١
مباينة الله للعالم ص ٨٨	أسماء الله وصفاته اجمالاً	مستند الاختلاف في
ج ١	ص ٤٣ - ٧٢ ج ١	التفسير ص ٢٤٢ ج ١
مثلان (في الصفات)	مذهب السلف في	مسجد النبي (المجاورة
ص ١٠٣ ج ١	أسماء الله وصفاته تفصيلاً	فيه) ص ١٤٥ ج ٢
مجاز ص ٢٣٦ ج ١ ،	ص ٧٢ - ١٣٠ ج ١	مسمى القياس ص ١٧٠
١٣ ج ٢	مذهب السلف وأهل	ج ١
مجل اعتقاد السلف	السنة أن القرآن كلام الله	
ص ٤٣ - ٤٤ ج ١	ص ٢١٣ ، ٢١٧ ج ١	مشاهد ص ١٤٨ ج ٢ (×)
مجل مقالات الطوائف في	مذهب الكرامية ص ٢١٩	مشهد الحسين ص ١٠
الصفات ص ١١٩ ج ١	ج ١	ج ١
محاسن أهل السنة	مذهب الفلاسفة في اثبات	مشهد النجف ص ١٠
وفضائلهم ص ٦٢ ج ١	الصانع ص ٢٨ ، ٢٦ ج ١	ج ١ ، ١٤٦ ج ١
محبة الله ورسوله	مذهب مالك ص ٢٦ ج ٢	مصحف عثمان ص ٢٤٦
ص ١٨٦ ج ١	مذهب الممثلة وبطلانسه	ج ١
محبة الفواحش ص ٣٦٠	ص ١٢٥ ج ١	مصطلح أهل الحديث
ج ٢	مراتب الخلفاء الأربعة	(فن) ص ٣٧٠ - ٣٧٧ ج ١
محظورات الاحرام	في الفضل ص ٥٠ ، ٥١	
ص ١٢٢ ج ٢	ج ١	(×) وانظر الأماكن

مصنفات أبي عبد الرحمن السلمي ص ٣٧٧ ج ١ معجزات الأنبياء ص ٢١٣، ١٤ ج ١ مفردات أحمد ص ٢٥ ج ٢ مفصل الاعتقاد (فن) ص ٤٤ - ٦٥ ج ١ مقادير ديات النفس ص ٣٥٣ ج ٢ مقالة التعطيل ص ١١٩ ج ١ مقامات الأولياء ص ١٨١ ج ١ مقدمة في أصول التفسير (فن) ص ٢٣٣-٢٤٧ ج ١ منافع هذه الأنواع من الشرك والعبادات المبتدعة ص ١٧ ج ١ منامات ص ٣٧٤ ج ١ مناسك حج المشاهد ص ١٤٨ ج ٢ من تقبل شهادته ص ٤٢٤ ج ٢ منزل ص ٢١٧ ج ١ منشأ علم السلوك والتصوف واستمداده ص ١٨٠ ج ١ من قد يستفيد من علم المنطق ص ١٥٩ ج ١	من المعروف ص ١٥٦ ج ٢ من المنكرات ص ١٥٦ ج ٢ منهج المتكلمين في الاستدلال على اثبات الصانع ص ٢٤ ، ٢٥ ج ١ من يستفتى ص ٢٩ ج ٢ مهدبوا المنطق ص ١٦٠ ج ١ مواخاة النساء الأجانب ص ١٩٧ ج ١ موضوع أصول التفسير ص ٢٣٥ ج ١ موضوع علم المنطق ص ١٦٠ ج ١ موقف الامام والمأمومين ص ٨١ ج ٢ مؤلفات في الحديث ٣٧٧ ج ١ مؤلفات أحمد ص ٣٧٧ ج ١ مؤلفات السلف ص ١٢٣ ج ١ ج ٢ ميراث أهل الملل ص ٢٧٥ ميراث البنات وبنات الابن والأخوات ص ٢٧٣ ج ٢ ميراث الجدة ص ٢٧٣ ج ٢	ميراث الحمل ص ٢٧٥ ج ٢ ميراث ذوي الأرحام ص ٢٧٥ ج ٢ ميراث القاتل والولاء ص ٢٧٦ ج ٢ ميراث المطلقة ص ٢٧٥ ج ٢ الماء تحت العرش ص ٢٩١ ج ١ المادة ص ٣٠ ج ١ الماهية ص ١٦١ ج ١ المباح ص ٤ ج ٢ المتابعة ص ١٦ ج ١ المتباينة ص ١٠٢ ج ١ المترادفة ص ١٠٢ ج ١ المتشابه ص ٢٦٨ ج ٢ ٢٣٦ ج ١ المتصوفة ص ٣١١ ج ١ المتفق عليه ص ٣٧٢ ج ١ المتكافئة ص ١٠٢ ج ١ المتواتر ص ٣٧٠ ج ١ المتواطئة ص ٤١٢ ج ١ المثل ص ٢٥٥ ج ١ المجاز ص ١٣ ج ٢ المجاز في القرآن ص ٧ ج ٢ ، ٢٣٦ ج ١ المجانين ص ٤٨ ج ١ المجاورة في المساجد الثلاثة ص ١٤٥ ج ٢ المجمل ص ١٦ ج ٢
--	---	---

المشاهد المكنوبة ومتى	المرأة ص ٣١٨ ج ١ ،	المجيء ص ٩٣ ، ٩٤ ج ١
حدثت ص ١٤٦ ، ١٤٧ ،	١١٦ ج ٢	المحبة ص ٨١ ، ٤ ، ٧ ،
١٤٨ ج ٢	المرتد ص ٣٨٧ ج ٢	١٨٦ ج ١
المشايع ص ٢٠٧ ج ١	المردان ص ١٩٧ ج ١	المحبوبون عن فهم القرآن
المشترك ص ١٤ ج ٢	المرسل ص ٢٧٣ ج ١ ،	ص ٢٣٥ ج ١
المشتركة ص ٢٤١ ج ١	٩ ج ٢	المحرمات الى امد ص ٢٨٦
المشركة ص ٢٧٤ ج ٢	المريد ص ١٧٩ ج ١	ج ٢
المشروع من الأذكار	المريض ص ٨٢ ج ٢	المحرمات بالرضاع
والأدعية ومراتبها	المزارعة ص ٢٢٢ ج ٢	ص ٣٣٥ ج ٢
ص ١٩٧ ج ١	المساجد ص ١١٥ ج ٢	المحرمات بالمصاهرة
المشككة ص ١٠٢ ج ١	المساقاة ص ٢٢٢ ج ٢	ص ٢٨٥ ج ٢
المشهور ص ٣٧١ ج ١	المستتر بالمعصية ص ١٥٩	المحرمات بالنسب ٢٨٥
المشيئة ص ٨٠ ج ١	ج ٢	ج ٢
المشي الذي يضر الانسان	المسترسل ص ١٩٦ ج ٢	المحرمات في النكاح
بلا فائدة ص ١٩٧ ج ١	المستحب ص ٤ ج ٢	ص ٢٨٥ ج ٢
المصاحف ص ٢٢٥ ج ١	المستفيض ص ٣٧١ ج ١	المحكم ص ٢٣٦ ، ١٠٩ ،
المصارعة ص ٢٣٦ ج ٢	المسجد الأقصى والمجاورة	٢٣٦ ج ١
المصالح المرسلة ص ١٢	فيه ص ١٤٥ ، ١٤٢ ،	المخالطة ص ٣٦١ ، ٣٦٢
ج ٢	١٤٣ ، ١١٤ ج ٢	ج ٢ ، ١٩٥ ج ١
المصحف ص ٢٣٠ ج ١	المسجد الحرام والمجاورة	المختلعة ص ٣٣٠ ج ٢
المصحف العثماني	فيه ص ٢٦٣ ج ١ ، ١٤٥ ،	الممداد ص ٢٢٢ ، ٢٢٩
ص ٢٤٦ ج ١	ج ٢	ج ١
المضاربة ص ٢٢٠ ج ٢	المسح على الخفين ص ٣٦	المدائح ص ٣١٢ ج ١
المضاف الى الله على ثلاثة	ج ٢	المدير ص ٢٧٧ ج ٢
أقسام ص ٩٦ ج ١	المسجد النبوي ص ١١٤ ،	المذاهب في حد الايمان
المطلق ص ١٦ ، ١٩ ج ٢	١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٤٥ ،	ص ١٣١ ج ١
	ج ٢	المراثي ص ٣١٢ ج ١
		المراسيل ص ٣٧٣ ، ٢٤٣
		ج ١ ، ٩ ج ٢

المظالم ص ٤١١ ج ٢	المقيد ص ١٩ ج ٢ ،	المنقطع ص ٣٧٣ ج ١
المظالم المشتركة ص ٢٤١	٢٤٢ ج ١	المنهاج الصابئي ص ٢٣
ج ٢	المكاتبة ص ٣٧٢ ج ١	ج ١
المعجزة ص ٢١٢ ، ٥٩	المكاشفات ص ٢٠٦ ج ١	المنهاج النبوي ص ٢٣
ج ١	المكر ص ٨٢ ج ١	ج ١
المعلق ص ٢٤٢ ج ١	المكس ص ١٩٢ ج ٢	المواخاة ص ١٩٦ ج ١
المعية ص ٨٩ ، ٩٠ ج ١	الملك ص ٢٥٦ ج ١ ،	المواد التي خلقت منها
المفكرة ص ٨٢ ج ١	٣٧٧ ج ٢	السموات وآدم ص ٣٠
المغالبات ص ٢٣٨ ج ٢	الملاهي ص ٢٠١ ج ١	ج ١
المفاوضة ص ٢٢٢ ج ٢	الملوك ص ٢٨ ج ١ ،	المواقيت ص ١١٧ ج ٢
المفردات (في علم المنطق)	٣٧٧ ج ٢	الموصى اليه ص ٢٧٠ ج ٢
ص ١٦٥ ج ١	المماحلة ص ٨٢ ج ١	الموصى به ص ٢٧٠ ج ٢
المفتود ص ٢٧٥ ج ٢	المناسخات ص ٢٧٤ ج ٢	الموصى له ص ٢٦٩ ج ٢
المقامات والأحوال	المناسك ص ١١٦ ج ٢	الموضوع ص ٣٧٤ ،
ص ١٨٣ ج ١	المنافق ص ٣١٦ ج ١	٣٧٥ ج ١
المقام الأول في الحد	المنامات ص ١٢ ج ٢	الموضوعات ص ٢٤٣ ج ١
ص ١٦٢ ، ١٦٧ ج ١	المناوله ص ٣٧٥ ج ١	المؤلفات والمؤلفون في
المقام الثاني (في الحد)	المنحرفون عن اتباع الأئمة	المنطق ص ١٨٠ ج ١
ص ١٦٣ ج ١	في الأصول والقرور	المياه ص ٣٢ ج ٢
المقاييس العقلية ص ٢٣	أنواع ص ٢٥ ج ٢	الميزان ص ٤٧ ج ١٨
ج ١	المنحرفون عن القرآن	(حرف النون)
المقبوض بعقد فاسد	ص ٢٣٤ ج ١	نار ص ٣٢٠ ج ١
ص ٢٠٠ ج ٢	المنطق (فن) ص ١٥٥ -	نجوم ص ٢٨٤ ج ١
المقت ص ٨٢ ج ١	١٧١ ج ١	نزول الرب الى سماء
المقدمات - في المنطق -	المنطقي ص ١٦٠ ج ١	الدنيا ص ٩٢ - ٩٤ ج ١
ص ١٦٦ ج ١		

النطاح بين الكباش ص ٢٣٨ ج ٢	نواقض الوضوء ص ٣٧ ج ٢	نسك النبي والغلط فيه ص ١٢١ ج ٢
النظائر ص ٢٤١ ج ١	الناسخ والمنسوخ ص ٢٤٢ ج ١	نشأت المذاهب ص ٢٥ ج ٢
النظر الى الاجنبية والامرء ص ٢٧٨ ج ٢	النجباء الثلاثة ص ٢١١ ج ١	نشر الصحائف ص ٤٧ ج ١
النظر (اصول فقه) ص ٣ ج ٢	النجش ص ١٩٦ ج ٢	نصب السلطان ص ٣٧٦ ج ٢
النظر في كتب المتكلمين ص ١١٨ ج ١	النداء ص ٧٩ ج ١	نظر ص ٢٥٤ ج ٢
النظر والاستدلال ص ٦٤ ج ١	الندم ص ١٨٧ ج ١	نفقة الأقارب والماليك ص ٣٤٠ ج ٢
النفاق ص ٣١٦ ج ١ ، ٣٨٧ ج ٢	النذر للمخلوقات ص ٩ ج ١	نفقة البهائم ص ٣٤٣ ج ٢
النفقات ص ٤٥ ج ١	النذور ص ٣١٦ ، ٤٠٧ ج ٢	نفقة الرقيق ص ٣٤٢
النفس ص ٩٩ ج ١	النرد ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ ج ٢	نفقة الزوجة ص ٣٣٧ ج ٢
النفقات ص ٣٣٣ ج ٢	النزول ص ٨٩ ج ١	نقد مذهب المرجئة ص ١٣٢ ج ١
النفى في الجملة مذهب .. ص ١١٩ ج ١	النساء ص ٢٧٨ ج ٢	نقل المؤلف عن أهل الكلام ص ١١٨ ج ١
النقار بين الديوك ص ٢٣٨ ج ٢	النسب ٩٤ ج ١	نكاح التحليل ص ٢٩٠ ج ٢
النقد ص ٢٠٤ ج ٢	النسخ ص ٨ ج ٢ ، ٢٤٢ ج ١	نكاح الكفار ص ٢٩٣
النقط ص ٢٢٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ج ١	النسك ص ١٧٦ ج ١	نكاح المتعة ص ٢٩١ ج ٢
النقل ص ٢٤٢ ج ١	النشرة ص ١٣ ج ١	نهج الأنبياء في الاستدلال ص ٢٣ ج ١
النكاح ص ٢٧٧ ج ٢	النشوز ص ٣٠١ ج ٢	
النهي عن البدعة ص ٦٠ ج ١	النص ص ١٦ ج ٢	
	النصوص ص ٣٦٩ ج ٢	

النهى يقتضى الفساد
ص ١٨ ج ٢

النية ص ٥٦ ج ٢

(حرف الهاء)

الهيئة ص ٢٦٤ ج ٢

التهجاء ص ٣١٢ ج ١

التهجر ص ١٦٠

التهجرة ص ٢٧٤ ج ١ ،

١٦٥ ج ٢

الهدية ص ٢٦٧ ج ٢

الهدى والأضحية ص ١٥١

ج ٢

(حرف الواو)

واجب ص ٤ ج ٢

واجب الوجود ص ٢٦

ج ١

وجوب اتباع الكتاب

والسنة والاجماع ص ١١

ج ٢

واضح علم أصول الفقه

٣ ج ٢

واضح علم المنطق

ص ١٥٩ ج ١

وضع الرأس قدام بعض

الشيوخ أو بعض الملوك

ص ١٨ ج ١

ولاية الحسبة واختصاصهم
ص ١٥٣ ج ٢

ولد الأم ص ٢٧٣ ج ٢

وليمة الختان ص ٢٩٦

ج ٢

وليمة العرس ص ٢٩٦

ج ٢

وليمة الموت ص ٢٩٦

ج ٢

وليمة الولادة ص ٢٩٦

ج ٢

الواقفة ص ٢٢٠ ج ١

الوتر ص ٦٩ ج ٢

الوجد ص ٢٠٧ ، ٢٠٨

ج ١

الوجه ص ٨٣ ج ١

الوجوه ص ٢٤١ ج ١

الوحي ص ٢٣٣ ج ١

الوديعة ص ٢٤٥ ج ٢

الورع ص ٢٠٤ ج ١

الورع المستحب ص ٢٠٣

ج ١

الورع المشروع ص ٢٠٣

ج ١

الورع الواجب ص ٢٠٣
ج ١

الوسائط ص ٨ ج ١

الوسيلة ص ١٤ ، ١٧

ج ١

الوصايا ص ٢٦٨ ج ٢

الوصية بالانصبا

والأجزاء ص ٢٧٠ ج ٢

الوضوء ص ٣٤ ج ٢

الوعد ص ١٣٧ ، ١٣٨

ج ١

الوعيد ص ١٣٧ ، ١٣٨

ج ١

الوقف ص ٢٤٩ ج ٢

الوقوف على السطح دائما

ص ١٩٥ ج ١

الوقوف في الشمس

ص ١٩٥ ج ١

الوكالة ص ٢١٧ ج ٢

الولاء ص ٢٧٦ ج ٢

الولايات ومن يستحقها

ويقدم فيها ص ١٦٦ -

١٦٩ ج ٢

الولاية ص ٣٣ ، ٢٠٩

ج ١

الولي في النكاح ص ٢٨١

ج ٢

(حرف لا)

لا يشرع شيء من العبادات
عند القبور ص ١٤٨ ج ٢
لا يسلب الفاسق المولى
اسم الايمان المطلق
ص ١٣٦ ج ١

لا يرى الله أحد في الدنيا
بعينه ص ٩٨ ج ١

(حرف الياء)

يستثنى في الاسلام
ص ١٣٧ ج ١

اليدين ص ٨٣ ج ١
اليقين ص ١٩٢ ج ١
اليمين ص ٢٦٤ ج ١
اليمين في الدعاوي
ص ٤٢٦ ج ٢
اليوم الآخر ص ٤٥ ج ١



علوم أخرى، وصناعات (×)

مقدمة : في الأمية ، والعلم ، والعلوم ، والعلماء

الأمية

٤٣٥-٤٣٧ ج ١٧ ، ١٦٧ ج ٢٥ « الأمي »
نسبة الى الأمة : لم يتميز عنها بما يمتاز به
الخاصة من الكتابة والقراءة ، ويقال الأمي
لمن لا يقرأ ولا يكتب كتاباً

٤٣٥ ج ١٧ ثم يقال لمن ليس لهم كتاب
منزل من الله يقرؤنه وان كان قد يكتب
ويقرأ ما لم ينزل ، وبهذا المعنى كان العرب
كلهم أميين

٤٣٥ ، ٤٣٦ ج ١٧ والمسلمون أمة أمية
بعد نزول القرآن وحفظه لأنهم لا يحتاجون
الى كتابة دينهم ولا الى حساب

٤٣٢-٤٣٨ ج ١٧ ليس في كون الشخص
لا يخط ذم اذا قام بالواجب ، انما الذم
على كونه لا يعقل الكتاب الذي انزل اليه
سواء كتبه أو قرأه أو لم يكتبه ولم يقرأه

١٦٧ - ١٧٢ ج ٢٥ الأمية - مثل الكتاب
والحساب - منها ما هو محرم ، ومنها ما هو
مكروه ، ومنها ما هو نقص وترك الأفضل
١٧١ ج ٢٥ وان استعان به على تحصيل

ما يضره أو يضر الناس كان ضرراً ومنفصة
وسيلة

١٧١ ، ١٧٢ ج ٢٥ ان أمكن ان يستغنى
عنها بالكلية بحيث ينال كمال العلوم من
غيرها وينال كمال التعليم بدونها كان
أفضل له وأكمل وهذا حال نبينا

٤٣٥ ، ٤٣٦ ج ١٧ ، ١٦٤ ، ١٧٧ ج ٢٥
« أنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب ،
الشهر هكذا »

٦٦٤ ، ٦٦٥ ج ١٠ ، ٥٤ ج ٢٣ العلم
الموروث عن النبي هو الذي يستحق ان
يسمى علماً ، وما سواه اما ان يكون علماً
فلا يكون نافعاً ، أو لا يكون علماً وان سمي
به ، ولئن كان علماً نافعاً فلا بد ان يكون
في ميراث النبي ما يغني عنه مما هو مثله
وخير منه

٢١٥ ، ٢١٦ ج ٩ شريعة الاسلام ومعرفتها
ليست موقوفة على شيء يتعلم من غير المسلمين
وان كان صحيحاً كالجبر والمقابلة

٦٦٤ ج ١٠ وليجتهد ان يعتصم في كل باب
من أبواب العلم بأصل مآثور عن النبي ،
واذا أشبه عليه - مما قد اختلف فيه
أئناس ، الكتب والمصنفون فيه

٣٨٨ ج ٦ العلم هو النقل المصدق
والبحث المحقق

(×) استخلصت من مباحث في رسائل
العقائد والفقه المتقدمة

- ٤٨٦ ، ٤٨٧ ج ١٠ الطريقة الموصلة للعلم
والطريقة الموصلة للعمل
- ١٣٨ - ١٤٠ ، ١٣٦ ج ١٣ من العلوم
مالا يعلمه غير الانبياء الا بخبر الانبياء
- ٢٢٨ - ٢٣٤ ج ١٩ ، ١٢٨ ج ٩ العلوم
الشرعية والعلوم العقلية ، ما خرج من
العلوم العقلية عن مسمى الشرعية - وهو
ما لم يأمر به الشارع ولم يدل عليه - فهو
يجرى مجرى الصناعات كالفلحة والبنية
والنساجة ، وهذا لا يكون الا من العلوم
المفضولة المرجوحة
- ١٣٦ ج ١٣ العلم ما قام عليه الدليل ،
والنافع منه ما جاء به الرسول ، وقد يكون
علم من غير الرسول لكن في أمور دنيوية
كالطب والحساب
- ٣٧٨ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ج ١٣ العلم علمان :
فعلم القلب هو النافع ، وعلم اللسان حجة الله
على عباده
- ٤٠ ج ١٠ العلم النافع هو أصل الهدى ،
والعمل بالحق هو الرشاد
- ١٤٥ ، ١٤٦ ج ١٠ قول يحيى بن عمار :
العلوم خمسة
- ٣٠٦ ج ٩ العلوم بعضها أفضل من بعض ،
العلم بالله أفضل من العلم بخلقه ، وهو
أكبر العلوم وأعلاها
- ٨٠ ج ٢٨ طلب العلم الشرعي فرض
كفاية ، ومنه فرض عين
- ٥٠٣ ، ٥٠٤ ج ١١ يجب ان يعلم المسلمون
اولادهم ما أمر الله بتعليمهم اياه
- ٣٩ ، ٤٠ ج ١٠ فضل العلم الشرعي
والذاكرة فيه ، قول معاذ . .
- ١٨٦ ، ١٨٧ ج ٢٨ وجوب حفظ العلم على
أهله الذين رأسوا فيه أو رزقوا عليه
- ٥٤ ، ٥٥ ج ٢٣ طلب حفظ القرآن مقدم على
كثير مما تسميه الناس علما وهو اما باطل
أو قليل النفع ، وهو أيضا مقدم في التعليم
في حق من يريد ان يتعلم علم الدين من
الاصول والفروع
- ٥٤ ، ٥٥ ج ٢٣ بخلاف ما يفعله كثير من
أهل البدع من الأعاجم وغيرهم حيث يشتغل
أحدهم بشيء من فضول العلم : من الكلام ،
أو الجدل والخلاف ، أو الفروع النادرة ،
أو التقليد الذي لا يحتاج اليه ، وغرائب
الأحاديث التي لا تثبت ولا ينتفع بها ، وكثير
من الرياضيات لا تقوم عليها حجة
- ٥٥ ، ٥٦ ج ٢٣ أيما أفضل تكرار التلاوة
التي لا يحتاج الى تكرارها ، وكذلك اذا كان
حفظ من القرآن ما يكفيه وهو يحتاج الى
علم آخر كالفقه (X)
- ٣٦١ - ٣٧٢ ج ١٠ ، ٣٩٠ ج ١٣ علم
النبوة من الايمان والقرآن وما يتبع ذلك
من الفقه والحديث وأعمال القلوب انما خرجت
من الأمصار التي يسكنها أصحاب الرسول
وهي : الحرمان ، والعراقان والشام ،
وسائر أمصار الاسلام تبع
- (X) وانظر ص ١٦٠ ج ١ الفهارس
العامة

علم الفلك

مقدمة

أولية الله وأدلة وجوده (١)

٥٠٣ ، ٢٢١ - ٢٢٣ ج ١٧ سبب سؤال
المشركين للنبي هل ربه من كذا ، أو من
كذا ، ، وسؤال اليهود . . .

٢١٠ - ٢٤٣ ج ١٨ « جئنا نسألك عن
أول هذا الأمر فقال كان الله ولم يكن شيء
قبله » أخبار بخلق السموات والأرض
وما بينهما ، لا بابتداء الحوادث ، ولا بأول
مخلوق (٢)

ج ١٨ العرش خلق قبل القلم
ج ٥٩٥ العرش فوق جميع المخلوقات
ج ١٥٠ العرش فوق الكرسي

٥٤٦ - ٤٥٩ ج ٦ ، ٥٢ ج ٣ ، ١٥١ ج ٥
العرش ليس فلکا مستديرا مطلقا ، فوق
السموات مثل القبة ، حملته ، له قوائم ،
مقدار ارتفاعه لا يعلم بالهيئة

٥٥٠ ج ٦ كان العرش على الماء قبل ان
يخلق السموات والارض
٣٠٧ ج ١٨ العرش لا يفنى

(١) انظر ص ٢١-٣١ ج ١ الفهارس العامة

(٢) وانظر ص ٢٥ وص ٢٨ بطلان القول بقدم العالم أو شيء منه

١٣٩ ، ١٤٠ ج ٤ فضل علوم وأعمال اتباع
الرسول على علوم أهل الكتابين فضلا عن
انصافه ، فضلا عن مبتدعتهم

٢١٠ ، ٢١١ ج ٤ علوم متفلسفة الهند
واليونان وفارس والروم : كالمنطق ،
والطبيعة والهيئة لما صات الى المسلمين
هذبوها

۱۶۰ ج ۹ لکن بقي فيها من الباطل والضلال شيء كثير (X)

١٥١ - ١٥٤ ج ١٥ أدخل كثير من الناس
من علم أهل الكتاب ومن فارس والروم
ما أدخلوه على المسلمين

٢٩١ ، ٢٩٢ ج ١٧ ، ٢١٥ ج ١٦ نهي
النبي عن مشابهة فارس والروم يدل على
ان مشابهة اليونانيين والهند المشركين أعظم
وهم الذين ابتلي المسلمون بعلومهم (x x)
٣٣٣ ، ٣٣٤ ج ٣ ، ٣٧٨ ج ١٣ ، ٣٨٦ -
٣٩٩ ج ١١ العلماء ثلاثة : عالم بالله ليس
عالما بأمر الله وعالم بأمر الله ليس عالما بالله ،
وعالم بالله وبأمر الله

٣٣٣ ج ٣ العلم الذي يوجب خشية الله ،
والعلماء الذين يخشونه (× × ×)
١٣ - ١٥ ج ٢٨ من آداب العالم والمتعلم

(x) وانظر ص ٦٨

(x x) ویآتی ما اذا ذکرُوا فی کتبہم
مالا یتعلق بالذین

(x x x) وانظر ص ٣١٩ ج ١ الفهارس العامة

الحجب (١)

٥٩٥ ج ٦ تحت العرش بحر

١٣٩ ج ١٦ ، ٢٤٥ ج ١ الكتاب المكنون
عنده تحت انعرش ، اللوح المحفوظ

١٣٩ ج ١٦ ، ٢٤٥ ج ١ ، ٢١٣ - ٢١٥

ج ١٨ القلم ، عظمته كقدر ما بين السماء
والارض / خلق قبل السموات والارض

٥٥٦ ، ٥٨٤ ج ٦ ، ١٥٠ ج ٥ الكرسي ،
فوق الافلاك

١٥٠ ج ٥ نسبة الكرسي للعرش

٤٤٣ ج ٥٢/٢٨ ج ٣ الجنة / ليست
داخل السموات

١٩٤ ج ٥٥٤/٢٥ ج ٦ ، ١٥١ ج ٥
الفردوس اوسط الجنة ، واعلا الجنة ،
ومنه تفجر انهار الجنة ، وسقفها عرش
الرحمن

٥٥٥ ج ٦ « ان في الجنة مائة درجة كل
درجتين بينهما كما بين السماء والارض ،
« انها جنات ... »

٢١٢ ج ٤ ، ٤٩٤ ج ٢ بماذا يعرف الزمن
في الجنة ونيس فيها شمس ولا قمر

٣٠٧ ج ١٨ الجنة لا تفنى (٢)

١٨١ ج ٣٥ ، ١٢٦ ج ٩ معرفة اقدار
الافلاك والكواكب وصفاتها ومقادير حركاتها
وما يتبع ذلك علم صحيح لكن جهل
التدقيق فيه كثير التعب قليل الفائدة كالعالم
- مثلا - بمقادير الدقائق والثواني والثالث
في حركات السبعة المتحركة ...

١٤٢ ، ١٩٣ - ١٩٨ ج ٢٥ ، ٥٨٧ ،

٦٦٥ ، ٥٦٦ ج ٦ ، ١٥٠ ، ٤٦٩ ج ٥

الافلاك مستديرة الشكل لا مسطحة ، الجهة
العليا هي جهة المحيط - وهو المحدث -
الجهة السفلى هي المركز ، وليس للافلاك
الا جهتان (١)

٣٣٤ ، ٣٣٥ ج ١٧ الفلاسفة اصابوا في
استدارة الافلاك وأخطأ من خالفهم ممن
المتكلمين

١٩٦ - ١٩٨ ج ٢٥ استدارة الافلاك لا تنافي
علو الله ولا أن العرش سقف الجنة

١٩٨ ج ٢٥ المتوقف في عدم القول
باستدارتها قبل البيان فعل الواجب ،
وكذلك من لم يزل يستفيد ذلك من جهة
لا يثق بها

٥٥٧ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ج ٦ ، ٥٣ ج ٣ ، ١٣٤ ،

١٣٥ ج ١٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٦٠٠ ج ٦ ، ٥٩٢ -

٥٩٤ ج ٦ الافلاك هل هي السموات او غيرها

٥٨٦ - ٥٨٩ ج ٦ ، ١٥٠ ج ٥ السموات

مستديرة عند علماء المسلمين لا مربعة
ولا مسدسة ، أدلة ذلك

٢٣٠ ج ١٦ السماء والارض اعظم من الشمس
والقمر والليل والنهار

٢٤٨ - ٢٥٧ ج ١٢ ، ٢٦٢ ج ٢٤ ، ١٠٦ -

١١١ ج ١٦ السماء اسم جنس للعالى فاذا

قيد بشيء تقيد به : قد يختص بما فوق

العرش تارة ، وبالأفلاك تارة ، وبالسحاب

تارة ، وبسقف البيت تارة ...

(١) انظر ايضا في الفلك والافلاك

ص ٢٨ - ٣٠ ج ١ الفهارس العامة

(١) انظر ص ٨٩ ج ١ فهارس عامة

(٢) وانظر ص ٤٨ ج ١ الفهارس العامة

في المنازل / تجرى في فلك مستدير لا مربع
٣٨٧ ج ٦ الشمس نار ونور ، اشراق
احراق .

٥٩٢ - ٥٩٦ ج ٦ ، ٥٢ ج ٣ الشمس هل
هي في السماء (السقف) وهل حركتها
بحركة الفلك

٥٩٥ ج ٦ الشمس في الفلك لا تنتقل من
سما الى سما

٤٦٩ ، ٤٧٠ ج ٥ ينبسط نور الشمس
على مائة وثمانين درجة

كسوفها ليس من علم الغيب ، التخويف
بذلك موجود وان علم بالحساب (١)

٥٩ ، ٦٠ ج ١٥ لم يذكر انتقال الشمس في
البرج

١٣٤ ج ٦ القمر سواء الله
٥٩٧ ، ٢٣٠ ج ٦ القمر مخلوق مع السموات
والارض

٥٩٢ - ٥٩٦ ج ٦ ، ٥٢ ج ٣ هل هو في
السماء ، وهل حركته بحركة الفلك
٥٩٥ ج ٦ القمر في الفلك لا ينتقل من
سما الى سما

٣٨٧ ج ٦ القمر نور محض ، اشراق
بلا احراق

٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ج ١٧ القمر
هو الغاسق ، ماله من التأثير في الارض
لا سيما في حال كسوفه (٢)

١٧٠ ج ٣٥ ليس العبد مأمورا ان يتكلف
معرفة ما يخفى من أسباب الخير والشر
الكونية

سر الأمر بالتفكر في المخلوقات دون الخالق (٣)

(١) انظر ص ٩٠ ، ٩١

(٢) انظر الخسوف ص ٩٠ ، ٩١

(٣) انظر ص ٣٩ ، ٤٠ ج ٤

٥٦٤ ج ٥ ، ٥٩٩ ج ٦ ، ٢١٤ ، ٢٣٥ ، ٢١٥

ج ١٨ / ٢٣٥ ، ٢٢٣ ، ٢٦٥ ج ١٧

السموات خلقت من بخار الماء - وهو
الدخان / الذي كان العرش عليه (١)

٥٩٢-٥٩٦ ج ٦ السموات هي التي نراها ،
وليست متصلة بالارض لا على جبل (قاف)
ولا غيره

١٣٤ ، ١٣٥ ج ١٦ السموات سواها الله
كما سوى الشمس والقمر وغير ذلك فعدل
بين اجزائها ، ولو كان أحد جانبي السماء
داخلا أو خارجا لكان فيه فروج

٥٩٤ ج ٦ السماء الدنيا

١٥٠ ج ٥ سما الدنيا محيطة بالارض

١٩٥ ج ٢٥ قول ابن المنادي ان السماء
تدور بجميع ما فيها من الكواكب كدورة
الكرة على قطبين ثابتين غير متحركين أحدهما
في ناحية الشمال والآخر في ناحية الجنوب ،
ودليله

٥٩٧ ج ٦ الشمس مخلوقة مع السموات
والارض

١٣٥ ، ٢٣٠ ج ١٦ ، ١٦٧ ج ٣٥ الشمس
سواها الله

١٤٦ ج ٢٣ ، ٢٣٦ ، ٢٣٠ ج ١٦ ، ١٦٧
ج ٣٥ الشمس أعظم ما يرى في عالم
الشهادة ، وأعمه نفعا وتأثيرا ، من منافعها
٥٨ - ٦٠ ج ١٥ / ٥٨٩ ج ٦ سير الشمس

(١) الرد على من قال بقدمها ص ٢٨ -

٣٠ ج ١ الفهارس العامة

عامة الرياح وما كان الرسول يخشاه من هبوبها (١)

٤٩١ ج ٢ ، ٢٦٤ ج ٢٤ الملك يزجي السحاب كما يزجي السائق المطي

٥٥٩ ج ٦ الحركات اما « قسرية » وهي تابعة للنقاسر ، أو « طبيعية » وانما تكون اذا خرج المطبوع عن مركزه فيطلب عوده اليه ، أو « ارادية » وهي الاصل . فجميع الحركات تابعة للحركة الارادية التي تصدر عن ملائكة الله تعالى (المدبرات أمرا) (المقسمات أمرا)

٢٦٣ ، ٢٦٤ ج ٢٤ البرق

٢٦٣ ، ٢٦٤ ج ٢٤ الرعد

٢٦٢ ج ٢٤ ، ١٦ ج ١٦ ، ٤٩١ ج ٢ ، ٣٨٩ ج ٨ المطر يخلقه في السماء من السحاب ، ومن السحاب ينزل ، المادة التي يخلق منها هي الهواء الذي في الجو وما يتصاعد من أبخرة الأرض

٥٥٨ ج ٦ ما الموجب لأن يكون هذا الهواء أو البخار منعقدا سحابا مقدرا بقدر مخصوص في وقت مخصوص على مكان مختص به ، وينزل على قوم عند حاجتهم اليه فيسقيهم بقدر الحاجة لا يزيد فيهلكوا ولا ينقص فيعوزوا ، وما الموجب ان يساق الى الأرض الجرز

٥٥٨ ج ٦ « المتفلسفة واتباعهم » غايتهم ان يستدلوا بما شاهدوه من الحسيات ولا يعلمون ما وراء ذلك

٥٨٨ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ج ٦ الليل والنهار وسائر أحوال الزمان تابعة للحركة

٥٩٧ - ٥٩٩ ، ٣٨٤ ج ٦ الليل والنهار الحاصل بالشمس تبع للسموات والأرض ، لم يخلقا قبل السموات والأرض ، وليس جسم قائما بنفسه ولكنه صفة وعرض قائم بغيره ، الظلمة والليل قيل هي كذلك ، وقيل . .

٥٣٤ ج ١٧ الظلمة جنس الشر ، في الليل يقع من الشرور النفسانية ما لا يقع في النهار ٥٣٤ ج ١٧ النور جنس الخير

١٦٦ - ١٦٨ ج ٣٥ النجوم ، ومنافعها

٥٩٤ ج ٦ النجوم أخبر الله أنها زينة للسماء الدنيا

١٦٨ ج ٣٥ النجوم التي ترجم بها الشياطين نوع آخر غير النجوم الثابتة في السماء التي يهتدى بها ، ولهذه حقيقة مخالفة لتلك

٣٥٤ ج ١٧ الثريا

١٣٨ ج ٣٥ وبنوا المراصد يرصدون فيها الكواكب يعبدونها ويسبحونها

٥٨٩ ج ٦ ، ٢١٢ ج ٢٢ دوران الكواكب حول القطب ، ودوران المتوسطة في السماء على مدار واسع . . .

٢١٢ ج ٢٢ القطب ليس هو الجدي ، الكواكب تدور والجدي لا يدور

٥٩٦ ج ٦ الهواء يحيط بالماء والأرض

٢٦١ ج ١٧ الهواء طبيعته الصعود لا الهبوط

٢٣٠ ج ١٦ السماء والأرض أعظم من الشمس والقمر والليل والنهار

٢٢٣ ج ١٧ ، ٥٦٤ ج ٥ الأرض خلقت من زبد الماء الذي كان العرش عليه

٤٣ ، ٤٤ ، ٥٠٧ ج ٢٧ ابتداء الخلق والأمر من مكة

١٥٠ ج ٥ ، ٤٠ ج ٢٤ ، ٥٩٦ ج ٦ الأرض كرية الشكل الماء يحيط بأكثرها ، مقبب من كل جانب ، بينة وبين السماء كما بين الأرض والسماء ، اليابس السدس وزيادة بقليل

٥٩٦ ج ٦ وأرساها بالجبال لثلاث تميد ١٩٥ ج ٢٥ قول ابن المنادي : ان الأرض بجميع أجزائها من البر والبحر مثل الكرة ١٩٥ ج ٢٥ وأنها مثبتة في وسط كرة السماء كالنقطة في الدائرة ، ودليله

٥٦٥ ، ٥٦٦ ج ٦ وجه الأرض هو الذي عليه الناس والبهائم والشجر والنبات والجبال والأنهار

٥٦٦ - ٥٦٨ ج ٦ لا يكون من في جهة من سطح الأرض تحت من في الجهة الأخرى

٥٩٥ ج ٦ خلق الله سبع أرضين بعضهن فوق بعض

١٥٠ ج ٥ ليس تحت وجه الأرض الا وسطها ونهاية التحت المركز

١٩٦ ج ٢٥ قعر الأرض هو سبعين ، وهو أسفل سافلين ، حديث الادلاء

١٩٠ ج ١٩ جهنم طبقات ...

١٦٧ ج ٣٥ من منافع الشمس ما يجعله بها من الحر والبرد

٤١٩ ج ٢٨ سبب شدة الحر والبرد

٢٦٤ ج ٢٤ الزلزال وأسبابه

امساك المخلوقات

٥٥٠ ج ٦ قيام أي فلك من الأفلاك بقدرته الله ، وان قدر أن لبعضها ملائكة تحملها فحكمها حكم نظائرها

٥٩٦ ج ٦ المخلوقات العلوية والسفلية يمسكها الله بقدرته ، وما جعل فيها من الطبائع والقوى فهو كائن بقدرته ومشيئته ٥١ ، ٥٢ ج ٣ السماء والأرض والهواء والسحاب ليس شيء منها محتاجا في حمله الى الشيء الآخر

١٥١ ج ٥ العالم العلوي والسفلي بالنسبة الى الله في غاية الصغر ، وليس محتاجا الى العرش ولا غيره (١)

الحكم المحمود في خلق المخلوقات ، وهل خلقها من أجل بني آدم أوله فيها حكم أخرى (٢)

تقويم

٢١٥ ، ٢٣٥ ج ١٨ خلق السموات والأرض في ستة أيام ، هل هي بقدر أيام الدنيا ، تك الأيام غير هذه الأيام ، وغير الزمان الذي هو مقدار حركة هذه الأفلاك ، لم يذكر في القرآن خلق شيء من غير مادة

(١) وانظر ص ٨٣ ، ٨٧ ج ١ الفهارس العامة

(٢) انظر ص ١٤٩ ، ١٥٠ ج ١ الفهارس العامة

٤٩١ ، ٤٩٢ ج ٢ الزمان هو الليل والنهار ،
الزمان مقدار الحركة ، والحركة مقدارها
من باب الأعراض والصفات القائمة بغيرها
١٣٧ - ١٤٢ ج ٢٥ ، ٥٨ - ٦٠ ج ١٥ ،
١٣٨ ج ٢٧ انقسام عادة الأمم في الشهر
والحول واليوم والأسبوع الى أربعة أقسام :
عديدين ، طبيعيين ، الشهر طبيعيا والسنة
عديدية ، بالعكس ، السنة القمرية ،
والسنة الشمسية

١٣٨ - ١٤٢ ج ٢٥ ، ٥٨ - ٦٠ ج ١٥
ما جاءت به شريعتنا - من كون الشهر
طبيعيا - هلاليا - والسنة عديدية - بالأهلة -
هو أكمل الأمور وأسهلها وأبعدها عن
الاضطراب والخرج ، وحفظا للدين عن
ادخال المفسدين ايضا

٩٣ ج ٢٢ معرفة المنازل بالكواكب ، بعضها
قريب من المنزلة وبعضها بعيد من ذلك
٥٩ ، ٦٠ ج ١٥ ، ١٣٨ ج ٢٥ البروج
اثنا عشر فمتى تكرر الهلال اثنا عشر فقد
انتقل فيها فصار سنة كاملة

١٤١ ، ١٤٢ ج ٢٥ واليوم طبيعي من طلوع
الشمس الى غروبها - والأسبوع عددي من
أجل الأيام التي خلقت فيها السموات
والأرض

٢٣٥ ج ١٨ أيام الأسبوع لا يعرفها
الا المقرون بالنبوت
٤٧٠ ، ٤٧١ ج ٥ الليل والنهار في كلام
الشارع

وقت الفجر ، وأنه لا يعلم بالحساب (١)

(١) انظر ص ٥٠ ، ٥١

وقت العشاء (١)

١٣٤ ، ١٣٥ ج ٢٥ جعل الله الأهلة مواقيت
في الأحكام الثابتة بالشرع والشرط ،
الشرائع قبلنا انما علقنا الأحكام بها
وانما بدل من بدل من اتباعهم (٢)
٦٠ ج ١٥ انقضاء الشتاء ودخول الصيف
أمر ظاهر بخلاف محاذات الشمس لجزء من
أجزاء الفلك يسمى برج كذا أو محاذاتها
لاحدى النقطتين . . .

٤٦٨ ج ٥ يقال بين ابتداء عمارة من
المشرق ومنتهائها من المغرب مقدار مائة
وثمانين درجة فلكية ، وكل خمس عشرة فهي
ساعة معتدلة ، والساعة المعتدلة هي ساعة
من اثنتي عشرة ساعة بالليل والنهار - اذا
كانا متساويين - وكل واحد اثنتا عشرة
ساعة

٤٦٩ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ج ٥ وان حركة الفلك
على خط الاستواء دولاوية . . . وعند القطبين
رحاوية . . . وفي المعمور من الأرض
حمائية . . .

٤٦٩ ج ٥ المعمور من الأرض من الناحية
الشمالية التي هي شمال خط الاستواء يقال
انه بضع وستون درجة

علم الأجيال

(اثنولوجيا)

خلق الله الناس على أربعة أصناف
٢٣٠ ج ١٦ آدم آخر المخلوقات ، خلق يوم
الجمعة ، خلقه الله بيديه (٣)

(١) انظر ص ٥٠

(٢) وانظر الصوم والفطر والحج بالهلال

(٣) انظر ص ٨٣ ج ١ الفهارس العامة

الله هذا الجوهر الثاني من المادة الاولى بالاستحالة ويعدم المادة الاولى لا يبقى جوهرها (١)

٢٥٦ ج ١٧ استحالة الطعام في بطن الانسان ٣٦٨ - ٣٧٣ ج ١١ ظن طائفة كابن هود وابن سبعين والنفري والتلمساني أن الشيء المتأخر ينبغي ان يكون أفضل من المتقدم لاعتقادهم ان العالم متنقل من الابتداء الى الانتهاء كالصبي الذي يكبر بعد صغره وانبات الذي ينمو بعد ضعفه ويبنون على ذلك ان المسيح أفضل من موسى ويبعدون ذلك الى ان يجعلوا بعد محمد واحدا من البشر اكمل منه ..

الروح والحياة

٢٣٢ ، ٢٣٣ ج ٤ الانسان عبارة عن البدن والروح

٣٠١ ج ٩ الروح المدبر لبسطن الانسان هي من باب ما يقوم بنفسه - التي تسمى جوهرها وعينا قائمة بنفسها - ليست من باب الأعراض - التي هي صفات قائمة بغيرها - التعبير عنها بلفظ الجسم والجوهر فيه نزاع بعضه اصطلاحى وبعضه معنوي ، الصواب أنها ليست مركبة من الجواهر المفردة ولا من المادة والصورة ، وليست من جنس الأجسام المتحيزات المشهودات ٣٢ ج ١٩ السدم تسميه الأطباء الروح الحيواني

(١) وانظر بطلان القول بقدم مادة بدن الانسان أو الأعيان التي في بدنه ص ٢٩ ، ٣٠ ج ١ الفهارس العامة

٢٩٤ ، ٢٩٥ ج ١٧ ، ٨٢ ، ٨٣ ج ٢ المتفلسفة لا يقرون بأن للبشر ابتداء أولهم آدم مع انكارهم لمشيئة الله وقدرته

٢٤٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٧ ، ٢٢٣ ج ١٧ ، ٩٥ ، ٩٧ ج ١١ خلق آدم من الطين - التراب والماء - فقلبت حقيقة الطين عظما ولحما وغير ذلك من أجزاء البدن والريح ابيسته حتى صار صلصالا

٢٦٠ ، ٢٦٢ ج ١٦ انكرت طائفة من الكفار خلق آدم من طين

٢٦٦ ، ٢٦٧ ج ١٧ حواء خلقها الله من مادة أخذت من آدم

٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ج ١٧ المسيح خلق من أصلين : من مريم ونفخ جبريل للحمل - لا للروح - ثم نفخت فيه روح الحياة كسائر الآدميين

٢٧٨ ، ٢٧٩ ج ١٦ ذكر خلق الانسان مفصلا

٢٤٨ ج ١٧ المنى الذي في الرحم يقلبه الله علقه ثم مضغه

٢٤٨ ج ١٧ وكذلك المضغة يقلبها الله عظاما وغير عظام

٥٨٥ ج ٦ لا موجب لأن يكون المنى المتشابه الأجزاء تتخلق منه هذه الأعضاء والمنافع المختلفة على هذا الترتيب المحكم المتقن الذي فيه من الحكمة والرحمة ما يبهز الأبواب الا ..

٤٧٠ ، ٤٧١ ج ١٦ ، ٢٤٨ ج ١٧ النطفة حادثة بعد ان لم تكن مستحيلة عن دم الانسان ، وهي مستحيلة الى المضغة ، يخلق

علم النبات

٣٨١ ج ٢٩ خلق الله الأشياء أجناسا وأصنافا وأنواعا تشترك في شىء ويمتاز بعضها عن بعض بشىء

٣٨١ ج ٢٩ النباتات تشترك مع الدواب في انها تنمي وتغذي ولكن ليس لها حس ولا ارادة تتحرك بها

٣٨٩ ج ٨ خلق النباتات بالماء ، جميع المسببات والمخلوقات بوسائط وأسباب

٢٤٨ ج ١٧ الثمر يخلق بقلب المادة التي يخرجها من الشجرة من الرطوبة مع الهواء والماء الذي نزل عليها وغير ذلك من المواد التي يقلبها ثمرة بمشيئته وقدرته

٢٤٨ ج ١٧ وكذلك الحبة يفلقها وتنقلب المواد التي يخلقها منها سنبله وشجرة وغير ذلك

٢٦٢ ج ١٧ النباتات انما تتولد من أصلين أيضا

٢٦٠ ج ١٧ ابقاء طعام الذي مر على قربة

المعادن

٣٨١ ج ٢٩ المعدن مشارك للنبات في بعض ذلك

١٦٧ ج ٣٥ من منافع الشمس الظاهرة ما يجعله بها من نضاج الثمار وخلق الحيوان والنبات والمعادن

٢٢١ - ٢٥٥ ج ١٢ الحديد يخلق في المعادن ،

المعادن انما تكون في الجبال

٣٠٢ ج ٩ لا اختصاص للروح بشىء من الجسد بل هي سارية فيه كما تسري الحياة التي هي عرض في جميع الجسد ، الحياة مشروطة بالروح (١)

٢٢٣ ج ٧ ، ٩٥ ج ١١ الملائكة خلقت من نور الحجاب (٢)

٢٤٣ ج ١٧ ، ٩٥ ج ١١ وابليس خلق من لهب النار

٣٤٦ ج ٤ الشيطان من الملائكة باعتبار صورته وليس منهم باعتبار أصله (٣)

٧ ج ١٥ ، ١٣٥ ج ٤ ، ٣٤ ج ١٩ ، ٧ ج ٣٥ الشياطين مرادة الجن والانس ، جميع الجن ولد ابليس

علم الحيوان

٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٦٦ ج ١٧ التولد في الحيوان لا يكون الا من أصلين سواء كان الأصلان من جنس الولد - وهو الحيوان المتوالد - أو من غير جنسه - وهو المتولد - وكذلك غير الحيوان كالنار ولا بد من انفصال جزء من الأصل

٢٦٦ ج ١٧ الأجسام انما تخلق من مواد تنقلب أجساما كما تنقلب الى نوع آخر

(١) انظر الروح والجسم والأجسام ومم ركبت ص ٤٦ ، ١١١ ، ١١٢ ج ١ الفهارس العامة

(٢) وانظر ص ٤٣

(٣) وانظر ص ٤٩ ج ١ الفهارس العامة

٢٥١ ج ١٢ ما ذكر عن ابن عباس « أن آدم نزل من الجنة ومعه خمسة أشياء من حديد : السندان والكليتان والمنقعه والمطرقة والابرة » كذب

٣٨٢ ج ٢٩ يخلق الله الذهب في المعادن بحرارة ورطوبة كما يخلق الجنين والأشجار والزرع ، تلك الحرارة لا تقوم مقامها حرارة النار التي نصنعها نحن

٣٨٢ ، ٣٨٣ ج ٢٩ خلق الفضة ، ليس أصل الذهب أصل الفضة ، ولا أصل الفضة أصل الذهب ، وإن قدر أن معدن أحدهما يكون فيه الآخر ، كما يكون في معدن الفضة نحاس

٢٤٣ - ٢٤٥ ، ٢٤٨ ج ١٧ ، ٢٦٩ - ٢٧٢ ج ١٦ تنازع الناس فيما يخلقه الله من الحيوان والنبات والمعدن والمطر والنار وغير ذلك هل تحدث أعيان هذه الأجسام فيقلب هذا الجنس إلى جنس آخر أو لا تحدث إلا الأعراض وأما الأعيان التي هي الجواهر فهي باقية يغير صفاتها بما يحدث فيها من الأكران الأربعة

٢٩٨ ، ٢٩٩ ج ٩ العقلاء متنازعون في الأجسام هل هي مركبة من الجواهر المفردة أو من المادة والصورة ، أو ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا وهو أصحها (١)

٢٤٤ ج ١٧ / ٢٩٩ ج ٩ جمهور الأمة حتى من طوائف أهل الكلام ينكرون الجواهر

الفرد ، وتركب الأجسام من الجواهر / الجوهر الفرد

٢٤٤ ، ٢٤٥ ج ١٧ من قال بأن الأجسام مركبة من الجواهر المفردة فالمشهور عندهم أنها متماثلة

٢٤٦ ، ٢٢٧ ، ٢٤٩ ج ١٧ هؤلاء لما كان أصلهم في ابتداء الخلق هو القول بآثبات الجوهر الفرد صار أصلهم في المعاد مبنيا عليه : منهم من يقول بعدم الجواهر ثم تعاد ، ومنهم من قال تتفرق الأجزاء ثم تجتمع

خلق الأعراض

٢٦٨ ج ١٧ تولد الأعراض - كالشعاع والعلم عن الفكر والشبع عن الأكل وتولد الحرارة عن الحركة ونحو ذلك ليس من تولد الأعيان - لا يحتاج إلى مادة تنقلب عرضا مع أنه لا بد له من محل ، ولا بد له من أصليين

٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٦١ - ٢٦٦ ج ١٧ وكذلك النار يخلقها الله بقلب بعض أجزاء الزناد نارا وليس نفس الهواء ، بعد أن تنقلب المادة الخارجة نارا قد ينقلب معها نارا : أما دخانها وأما لهيبها

٣٨٧ ج ٦ النار والنور تنقسم إلى ثلاثة أقسام

قولهم الواحد لا يصدر عنه إلا واحد (١) ٣٦٨-٣٩١ ج ٢٩ المخلوق لا يكون مصنوعا ، والمصنوع لا يكون مخلوقا ، والأنواع المفضلة بخواصها لا يمكن أن ينتقل منها نوع إلى نوع آخر

(١) انظر بطلانه ص ٢٩ ، ٣٠ ج ١ الفهارس العامة

(١) وانظر ص ١١١، ١١٢ ج ١ الفهارس العامة

٣٦٩ ج ٢٩ أقدر الله الخلق على ان يصنعوا طعاما مطبوخا ولباسا منسوجا وبيوتا مبنية ولم يخلق لهم مثلها

٣٦٩ ج ٢٩ وما خلقه الله من أنواع الحيوان والنبات والمعدن كالانسان والفرس والحمار والأنعام والطير والحيتان ، وكذلك الحنطة والشعير والباقلاد واللوبيا والعدس والعبس والرطب وأنواع الحبوب والثمار والذهب والفضة والحديد والنحاس والرصاص ، وانما يشبهونه ببعض هذه الثمار ، كما قد يصنعون ما يشبه الحيوان

خراب العالم

٨١ ، ٨٢ ج ٤ عامة من في دينه فساد يدخل في الأكاذيب الكونية كابن عربي وابن سبعين الذين حددوا بقاء هذه الأمة

٢٧٧ ج ١٦ احالة العالم من حال الى حال ١٠١ ج ١٩ يخرّب العالم وتقوم القيامة اذا انمحت آثار الرسل من الأرض

١٨٨ ج ٢ كفر من قال بقدوم العالم وانكار نفاطار السموات والأرض وانشقاقهما (١) ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٠٧ ج ٢٧ انتهاء الخلق والأمر في بيت المقدس

٥٦٤ ج ٥ اذا شقق الله هذه السموات وأقام القيامة وأدخل أهل الجنة الجنة ٣٠٧ ج ١٨ ، ٢٧٧ ج ١٦ من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنى بالكلية كالجنة وأهلها والنار والعرش وغير ذلك ، لم يقل بفناء

(١) وانظر ص ٤٦ ج ١ الفهارس العامة

جميع المخلوقات الا طائفة من أهل الكلام المبتدعين كالجهنم ومن وافقه من المعتزلة الكيمياء

٣٦٨ - ٣٩١ ج ٢٩ الكيمياء هو المشبه بالمخلوقات

٣٦٨ ج ٢٩ ما يصنعه بنو آدم من الذهب والفضة وغيرهما من أنواع الجواهر والطيب وغير ذلك ليس مثل ما يخلقه الله من ذلك ، مشابه له من بعض الوجوه

٣٧١ - ٣٧٣ ، ٣٩٠ ج ٢٩ الكيمياء من أعظم الغش (x) وأهلها من أعظم الناس غشا

٣٧٣ ، ٣٩١ ج ٢٩ الكيمياء على مراتب ٣٧٣ ج ٢٩ محمد بن زكريا أعلم الأطباء بها ، قصته

٣٧٣ ج ٢٩ يعقوب الكندي وغيره ابطالوا الكيمياء وبينوا فسادها والحيل الكيماوية

٣٧٤ ج ٢٩ أقدم من يحكى عنه شيء في الكيمياء خالد بن يزيد بن معاوية

٣٧٤ ج ٢٩ جابر بن حيان صاحب المصنفات المشهورة عند الكيماوية مجهول لا يعرف ...

٣٧٧ ج ٢٩ وقارون لم يكن يعمل الكيمياء ٣٧٨ ، ٣٨٩ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ج ٢٩ الكيمياء

انما يفعلها شيخ ضال مبطل : مثل ابن سبعين وأمثاله ، أو مثل بني عبيد ، أو ملك حاكم ، أو رجل فاجر

٣٧٨ ج ٢٩ أمر المؤلف باحراق كتبها وتعليه

٣٨٣ - ٣٨٥ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ج ٢٩ فضلاء أهل الكيمياء يضمنون اليها « السيمياء » وهي سحر

(x) وانظر بيع المغشوش

لا يحصل المرض الا لنقص أسباب الصحة (١)
٩١-٩٣ ج ١٠ المرض ألم يحصل في البدن :
اما بحسب فساد الكمية ، أو الكيفية . اما
نقص المادة فيحتاج الى غذاء ، واما بسبب
زيادتها فيحتاج الى استفراغ والثاني كقوة
في الحرارة والبرودة خارج عن الاعتدال
فيداوى

٤١٨ ج ٢٠ ما يختار في الحر وفي البلاد
الحارة وفي البلاد الباردة من المأكولات
٤٨٧ ج ١٧ ، ٤١٨ ج ٢٠ سبب سرعة
الهضم في الشتاء وبرودة الماء في باطن الأرض
في الصيف

١٤٣ ، ٩١ ج ١٠ مرض الجسم بخروج
الشهوة والنفرة الطبيعية عن الاعتدال :
اما شهوة مالا يحصل ، أو يفقد الشهوة
النافعة وينفر به عما يصلح ، أو يفقد النفرة
عما يضر ، ويكون بضعف قوة الادراك
والحركة

١٣ ج ١٨ ، ٢٧٥ ج ٢٤ التحقيق ان من
التداوى ما هو محرم ، ومنه ما هو مكروه ،
ومنه ما هو مباح ، ومنه ما هو مستحب ،
ومنه ما هو واجب - وهو ما يعلم أنه
يحصل به بقاء النفس لا بغيره ، ليس
التداوى بضرورة بخلاف أكل الميتة
للمضطر (٢)

الطيبات التي أباحها الله هي المطاعم النافعة
للعقول والأخلاق أو غيرها

٣٨٦ ج ٢٩ من طلب المال بالكيمياء أفلس
٣٨٩ ج ٢٩ « الكيمياء هي الفضة الخدماء
من اسفأها أكل الحلال »

٣٧٣ - ٣٧٩ ج ٢٩ لم يكن في أهل الكيمياء
أحد من الأنبياء ولا من علماء الدين
ولا مشايخ المسلمين ولم يكتسبوا بها
ولو كانت حلالا حقا لدخلوا فيها

٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ج ٢٩ من
أعظم حجج الكيمائية استدلالهم بالزجاج
٣٨٨ ج ٢٩ الزجاج من قسم المصنوعات
لا من قسم المخلوقات

الطب

١٨١ ج ٣٥ أصل الطب قيل انه مأخوذ
عن بعض الأنبياء

٨٤ ج ٢ ما عرب في زمن المأمون كتب
الطب

١١٤ ، ١١٥ ج ٤ أخذ الطب من كتب
المشركين وأهل الكتاب كالاستدلال بالكافر
على الطريق واستطبابه

١١٤ ج ٤ وكتب من أخذ عنهم مثل محمد
ابن زكريا الرازي وابن سينا ونحوهم من
الزنادقة الأطباء جائز

٨٧ ج ٢ الطبيب ينظر في بدن الحيوان
وأخلاقه وأعضائه ليحفظ صحته ان كانت
موجودة ويعيدها اليه ان كانت مفقودة
الصحة تحفظ بالمنزل ، والمرض يدفع
بالضد (١)

(١) انظر ص ٩٣

(٢) انظر ص ٣٩٨ - ٤٠٠

(١) انظر ص ١٩٢ ج ١ الفهارس العامة

التداوي بالدم والخبائث المحرمة من الحيوانات
وغيرها (١)

السموم يحرم أكلها (٢)

٢٠٤ ج ٣٤ البنج ونحوه يغطي العقل من
غير سكر فيه التعزير

٢٧٢ ، ٢٧٣ ج ٢٤ النهي عن التداوي
بالضفدع

١٣ ج ١٩ التداوي بالرقى ، ما يجوز منها
وما لا يجوز (١)

٢٨٨ ج ٢٤ « اذن في الرقى ما لم تكن شركا »

« من استطاع منكم ان ينفع أخاه فليفعل »
عامة ما بأيدي الناس من العزائم والطلاسم
والرقى انتى لا تفقه بالعربية فيها ما هو
شرك بالجن (١)

يجوز ان يكتب للمصاب وغيره من المرضى
شئ من كتاب الله وذكره بالمداد المباح
ويغسل ويسقى ، ما يكتب للمرأة عند تعسر
الولادة (١)

وجود الجن ودخولهم في بدن المصروع
ثابت (١)

أقسام الناس بالنسبة الى التصديق بالصرع
ورقيته (١)

أسباب صرع الجن وعلاجها (١)
معالجة المصروع بالرقى والتعوذات على
وجهين (١)

تستحب وقد تجب رقية المصروع بالأدعية
والأذكار وأمر الجن ونهيه ، وقد يجوز

ما أبيح للحاجة جاز التداوي به كلبس
الحرير (١)

١٩٤ ج ٣ « شفاء أمتى في ثلاث ٠٠٠ »

٤٨٦ ، ٤٨٧ ج ١٧ ، ١٩٤ ج ٣٠ احتجام
النبي وأمره بالتحجامة في البلاد الحارة ،

البلاد الباردة يحتاجون فيها الى الفصاد
التداوي بأبوال الابل وألبانها ، وليس من

الخبائث (٢)

التداوي بمرارة المذبوح الذي يباح أكله
جائز (٢)

التداوي بالتلطخ بشحم الخنزير ثم يغسله
مبني على جواز مباشرة النجاسة في غير
الصلاة (٢)

التداوي بأكل شحمه لا يجوز (٢)

التداوي بالخمر حرام ، ليس مثل أكل
الميتة (٢)

٢٧٠ ، ٢٧١ ج ٢٤ ما أبيح للضرورة كالمطاعم
لا يجوز التداوي بها

التداوي بالمحرمات النجسة محرم (٢)
٥٩٨ - ٦٠٠ ج ٢١ ليس الدم قبل بروزه
نجسا

إذا قال له الأطباء مالك دواء غير لحم الكلب
والخنزير لم يحل له (٢)

قول الأطباء انه لا يبرأ من هذا المرض
الا بهذا الدواء جهل (٢)

من استشفى بالأدوية الخبيثة كان دليلا على
مرض في قلبه (٢)

(١) انظر ص ٣٩٨ - ٤٠٠

(٢) انظر ص ٩٣ وانظر أنواع الخمر

ص ٣٦٤ - ٣٧٠

(١) انظر ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠

(٢) انظر ص ٩٢ ، ٩٣ ، ٣٩٨

زجره ولعنه وضربه اذا لم يندفع الا بذلك
الضرب انما يقع على الجن (١)

الذين يعالجون المصروع بالأحوال الشيطانية
هم شر الخلق ..

١٦٠ ج ٣٤ اسقاط الحمل حرام باجماع
المسلمين

٢٧ ج ١٠ عزل الماء لا يمنع انعقاد الولد
اذا شاء الله

١٠٨ ج ٣٢ حرمة طائفة من العلماء ، مذهب
الأربعة جوازه باذن المرأة

٢٧١ ، ٢٧٢ ج ٣٢ تضع دواء عند المجامعة
يمنع نفوذ المنى في مجاري الحبل : في جوازه
نزاع ، الاحوط ان لا يفعل

صناعات ومهن

١٩٤ ج ٢٩ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٤ ،
٨٧ ، ٨٨ ، ج ٢٨ الصناعات : كالفلحة
والنساجة أو الخياطة أو البنائة أو آلات
الحرب فرض كفاية عند الحاجة اليها -
اذا لم يجلبوه أو يجلب اليهم - ، اذا احتاج
الناس اليها أجبر أصحابها

١٩٥ ج ٢٩ وكذلك التجار فيما يحتاج
اليه في الجهاد عليهم بيع ذلك واذا احتاج
العسكر الى قوم تجار فيه لبيع مالا يمكن
العسكر حمله من طعام أو لباس أو سلاح
ونحو ذلك

٧٩ ، ٨٠ ج ٢٨ ، ١١٤ ج ٤ كانت الثياب
تجلب الى الحجاز على عهد الرسول من اليمن
ومصر والشام وأهلها كفار وكانوا يلبسونه
ولا يغسلونه

(١) انظر ص ٩٢ ، ٩٣ ، ٣٩٨

١١٤ ج ٤ الانتفاع بآثار الكفار والمنافقين
في أمور الدنيا جائز كالسكنى في ديارهم
ولبس ثيابهم وسلاحهم ، كما تجوز معاملتهم
على الأرض واستئجارهم ..

٢٥٣ ج ١٢ أول من خاط

٢٧٥ ج ٣٢ ليس على المرأة بعد حق الله
ورسوله أوجب من حق الزوج ، ليس عليها
ان تعمل ما يختص بالرجال

١٤٠ ، ١٤١ ج ٢٢ صنعة آنية الذهب
والفضة وآلات الملاهي وتصوير الحيوان
والأوثان والصلبان وصناعة الخمر وامكنة
الملاهي لا تجوز

١١٧ ، ١١٨ ج ٢٨ التصوير ، تغيير
الصورة المجسمة وغير المجسمة اذا لم تكن
موطوءة (١)

١١٣ - ١١٦ ج ٢٨ اتلاف المغشوشات من
الصناعات (٢)

١١٧ - ١١٩ ، ١١٣ ، ١١٤ ج ٢٨ ما كان
من النعين أو التأليف المحرم فزالته وتغييره
متفق عليها - مثل اراقة خمر المسلم وتفكيك
آلات الملاهي وتغيير الصور المجسمة ، النزاع
في اتلاف محلها تبعا للحال ، والصواب
جوازه (٣)

(١) وانظر ص ١٤ ج ١ الفهارس العامة

(٢) وانظر بيع المغشوش على العالم بقدر

غشه والجاهل به .. ص ١٩٧

(٣) وانظر ص ١٥٩

الرياضة

الرمية ، والفروسية ، وصناعة القتال (١)

١٣٨ ، ١٣٩ ج ٩ ما ينبغي ان يلهو به المرء ، ويتحدث به

١٢٩ ج ٩ قول عمر اذا لهوتم فالهو بالرمي
١٠ ج ٢٨ كان للنبي السيف والقوس والرمح

جواز السباق بالأقدام والمصارعة وغير ذلك
اذا كان بغير عوض ولم يكن فيه مضرة
راجحة (٢)

ان اشتملت الرماية والمسابقة على ترك
واجب كتأخير الصلاة عن وقتها ٠٠٠ أو فعل
محرم ٠٠٠٠٠ حرمت (٣)

اذا أخرج ولي الأمر من بيت المال للمتسابقين
بالرمي والخيول والابل ونحو ذلك جاز ،
ولو تبرع به مسلم أو أخرجاً جميعاً
العوض ٠٠٠

اللعب بالشطرنج ، والنرد ، أو الجوز ،
أو الكعب أو البيض ٠٠٠ (٤)
اللعب بالحمام (٥)

٢٥٣ ج ٣٢ التقار بين الديوك والتطاح بين
الكباش
المغالبات على الازجال في وصف المردان (٦)

(١) انظر ص ١٦١ - ١٦٣ ، ٢٣٨ ، ٢٣٧

(٢) انظر ص ٢٣٦ ، ٢٣٧

(٣) انظر ص ٢٣٧

(٤) انظر ص ٢٣٧ ، ٢٣٨

(٥) انظر ص ٢٣٦

(٦) انظر ص ٢٣٨

المغالبات ثلاثة أنواع (١)

التشبه بالبهايم في أصواتها وأفعالها (٢)
٢٥٦ ، ٢٥٧ ج ٣٢ التشبه بالآدميين الذين
جنسهم ناقص كالاعراب والأعاجم وأهل
الكتاب في أمور من خصائصهم ، علة ذلك
٢٥٧ ج ٣٢ من أكثر من عشرة بعض
الدواب اكتسب من أخلاقها كالكلابين
والجمالين

٣٣٢ - ٣٣٥ ج ١٥ التشبه بمن يفعل
الفاحشة منهي عنه مثل الأمر بها

٢٥٦ ، ٥٢٩ ج ٣٢ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ج ٣٤
تشبه المرأة بالرجال والرجال بالنساء (٣)

ستر الرجال عن الرجال والنساء عن النساء
في العورة الخاصة (٤)

يحرم كشف العورة في الحمام وغيره (٥)

النظر الى الأمرد والأجنبية (٦)

الترخيص للصغار في اللعب في الأعياد ،

لعب عائشة / زمارة الراعى (٦)

(١) انظر ص ٢٣٨

(٢) انظر ص ٢٣٨

(٣) وانظر ص ٥٤

(٤) انظر ص ٥٢ نشيد الأفراح

(٥) انظر ص ٥٢

(٦) انظر ص ٢٧٨

ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، وأخذ الأجرة على

ذلك ص ٢٢٩

السياحة ، والنزهة

٦٤٣ ، ٦٤٤ ج ١٠ ، ٤٩٦ ج ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٣٩ ج ٢٨ السياحة في البلاد لغير مقصود مشروع كما يعاينه بعض النساءك منهي عنها ٤٩٦ ج ٢٧ اذا قصد التفرج على من يصلى عند القبر ويدعو به ويتمسح به ويقبله ونحو ذلك ورؤية أهل المعاصي من غير انكار فهم عصاة في هذا السفر

٢٨ ج ٢٨ واذا كان له عيال وكان سفره يضر بهم ٠٠٠٠ لم يسافر ٠٠٠٠

٢٨ ج ٢٨ اذا كان انما يسافر قلقا وتزجية لوقت فمقامه يعبد الله في بيته خير له بكل حال ٠٠

٢٣٩ ج ٢٨ ليس للانسان ان يحضر الاماكن التي يشهد فيها المنكرات ولا يمكنه الانكار الا لموجب شرعي

٢٣٩ ج ٢٨ حضوره لمجرد الفرجة واحضار امراته تشاهد ذلك مما يقدح في عدالته ومرواته اذا أصر على ذلك

٤١٦ ج ١٥ النظر الى المنافقين الذين تعجب الناظر أجسامهم لما فيهم من البهاء والرواء والزينة الظاهرة ٠٠٠

٤١٧ ج ١٥ قد ينظر الى الانسان لما فيه من الايمان والتقوى وهنا الاعتبار بقلبه وعمله لا بصورته ، وقد ينظر اليه لما فيه من الصورة الدالة على المصور

٤١٧ ج ١٥ وقد ينظر اليه من جهة استحسان خلقه ، كما ينظر الى الخيل والبهاائم ، وكما ينظر الى الاشجار والازهار ٠ هذا ان كان على وجه استحسان الدنيا والرئاسة والمال فهو مذموم

٤١٧ ج ١٥ وان كان على وجه لا ينقص الدين وانما فيه راحة النفس فقط - كالنظر الى الازهار - فهذا من الباطل الذي يستعان به على الحق

٤١٧ ج ١٥ وهذا بخلاف النظر الى النسوان والمردان

الخلوة والعزلة والانفراد والخلطة المشروعة (١)

الرياضيات

١٢٥ - ١٢٧ ج ٩ تقسيمهم العلوم الى الطبيعي والرياضي والالهي وجعلهم الرياضي أشرف من الطبيعي مما قلبوا فيه الحقائق ٢٢٧ ج ٩ أما الرياضي المجرد في الذهن فهو الحكم بمقادير ذهنية لا وجود لها في الخارج

١١٤ ج ٤ اذا ذكروا في كتبهم مالا يتعلق بالدين كالحساب المحض جازأخذ ذلك عنهم ١٢٦ ، ١٢٧ ج ٩ علم الحساب الذي هو علم بالكم المنفصل علم يقيني : مثل جمع الاعداد وقسمتها وضربها ونسبة بعضها الى بعض ٠٠٠٠ وما من أحد الا ويعرف منه شيئا

٢١٤ ، ٢١٥ ج ٩ حساب المجهول الملقب بحساب الجبر والمقابلة علم قديم ، أول من عرف أنه أدخله في الوصايا والدور ونحو ذلك الخوارزمي ، وبعض الناس يذكر عن علي أنه تكلم فيه وتعلمه من يهودي وهو كذب ٢١٤ ج ٩ لفظ الدور على ثلاثة أنواع

(١) انظر ص ١٩٥ ج ١ الفهارس العامة

تجويد

١١٠ ج ١٢ وتقسم الحروف الى حلقية وشفهية ٠٠٠٠

٢٢١ - ٢٢٥ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ج ١٦ سر توزيع الحروف على مخارجها ٠٠٠

٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ١١٠ ج ١٢ ليس في القرآن من حروف الهجاء - التي هي أسماء الحروف الا نصفها وهي نصف أجناس الحروف نصف المجهورة ، والمهموسة ، والمستعلية ، والمطبقة ، والشديدة ، والرخوة ، وغير ذلك من أجناس الحروف وهي أشرف النصفين والنصف الآخر لا يوجد في القرآن الا في ضمن الأسماء أو الأفعال أو حروف المعاني ٥٠ ج ١٦ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ج ١٣ حجب كثير من الناس عن فهم مراد الرب بكلامه : اما بالوسوسة في خروج حروفه ، وترقيقها ، وتفخيمها ، وامالتها ، والنطق بالماء الطويل ، والقصير ، والمتوسط ، وغير ذلك ٠٠

٥٠ ج ١٦ وكذلك شغل النطق بـ (أنذرتهم) وضم الميم في (عليهم) ووصلها بالواو ، وكسر الهاء ، أو ضمها ، ونحو ذلك ، وكذلك مراعات النغم ، وتحسين الصوت

البلاغة

اعجاز القرآن (١)

أمثال القرآن (٢)

٦٤ ج ١٤ الذين يتكلمون في علم البيان واعجاز القرآن يتكلمون في أنواع الأمثال اللغوية في القرآن فقط

(١) انظر ص ٢٣٤ ج ١ الفهارس العامة

(٢) انظر ص ٢٣٧

٢١٥ ، ٢١٦ ج ٩ شريعة الاسلام ومعرفتها ليست موقوفة على شيء يتعلم من غير المسلمين أصلا وان كان طريقا صحيحا كالجبر والمقابلة

٢١٥ ج ٩ فيه تطويل يغنى الله عنه غيره

٢١٥ ج ٩ وكظن بعضهم أنه لا يمكن العلم بجهة القبلة الا بمعرفة أطوال البلاد وعروضها وكروية الهلال

١٢٦ ج ٩ علم الهندسة هو العلم بالكم المتصل

١٢٦ ج ٩ انما جعلوا علم الهندسة مبدأ تعلم الهيئة ليستعينوا به على براهين الهيئة أو لينتفعوا به في عمارة الدنيا

١٢٦ - ١٢٩ ج ٩ كون الانسان لا يتصور الا شكلا مدورا أو مثلثا أو مربعا - ولو تصور كل ما في اقليدس - أولا يتصور الا اعدادا مجردة ليس فيه علم بوجود في الخارج ، وليس ذلك كمالا للنفس ، ولا تنجو به من عذاب الله ولا تنال به سعادة « المثل الافلاطونية »

١٢٨ ج ٩ لكن قد تلتذ النفس بذلك كما قد تلتذ بأنواع من الأفعال التي هي من جنس اللهو واللعب

١٢٨ ، ١٢٩ ج ٩ وفي الادمان على معرفة ذلك تعتاد النفس العلم الصحيح والقضايا الصحيحة الصادقة والقياس المستقيم

١٢٨ ، ١٢٩ ج ٩ ولهذا يقال انه كان أوائل الفلاسفة أول ما يعلمون أولادهم العلم الرياضي وكثير من شيوخهم في آخر عمره يشتغل بذلك ، السبب

انغاي ، بين ما يجتمع فيه شياطين
الانس والجن

١٦٣ ج ٢٨ جرت عادة الشعراء ان يمشوا
مع الطبع (ألم تر أنهم ٠٠)

١٦٣ ج ٢٨ عامة الأشعار التي تنشد لتحريك
النفوس هي : التشبيب ، أشعار الغضب
والحمية - وهي الحماسة والهجاء -
وأشعار المصائب كالمراثي ، وأشعار النعم
والقرح - وهي المدائح

١٨ ، ١٩ ج ١٢ ، ٥١ - ٥٣ ، ١٣٥ -
١٣٧ ج ٢ الشعر يكون من الشيطان تارة ،
ويكون من النفس أخرى ، كما أنه اذا كان
حقا يكون من روح القدس

٢٥٤ ج ٣٢ نظم الأزجال في الغزل أو غير
الغزل

٤٦٥ ج ٤ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ج ١٥ كره
أحمد وغيره انشاد الأشعار في الغزل الرقيق
لأنه يحرك النفوس الى الفواحش (١)

١٠ ، ١١ ج ٢٦ / ٢٤٥ - ٢٥٥ ج ٨ /
٣٥٧ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ج ٣١ / ٢١٤ ج ٢٤
أشعار للمؤلف في الحج / والتقدير / والحمل ،
ولغز فيه / لغز آخر

٦٣ ج ١٢ أهل العروض يراعون الوزن من
غير اعتبار بالأصلي والزائد

أنساب

١٣ ج ١٩ العرب ٠٠ من أولاد سمام ،
والهند ٠٠ من أولاد حسام ، الكنعانيون
واليونانيون من أولاد يافث

(١) انظر ص ٢٩٧ ، ٢٩٨

٦١ - ٦٤ ج ١٤ زعم بعض البيانين
وانطقيين ان الطريقة البرهانية قليلة في
القرآن أو ليس فيه برهان تام

الحقيقة والمجاز (١)

قولهم دلالة لفظ الايمان على الأعمال
مجاز (٢)

لا مجاز في القرآن (٣)

أسماء الله وصفاته حقيقية (٤)

٢ ج ٣ تقسيم الكلام الى خبر وانشاء
٥١٩ ، ٥٢٠ ج ١٧ الخبر والانشاء

الشعر

٤٢ - ٤٤ ، ٥١ - ٥٣ ، ١٣٥ - ١٣٧ ج ٢ ،
٦٥٠ ، ٦٥١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ج ٢٨ الشعر
مستفاد من الشعور : يفيد اشعار النفس
بما يحركها وان لم يكن صدقا : يورث
محبة ، أو نفرة ، أو رغبة ، أو رهبة ، لما فيه
من التخيل والتمثيل - وهذه خاصة الشعر
٤٣ ج ٢ ولهذا غلب على منحرفة المتصوفة
الاعتياض بسماع القصائد والأشعار عن
سماع القرآن والذكر

١٨ ، ١٩ ج ١٢ الشعراء انما يحركون
النفوس الى أهوائها (فيتبعهم الغاؤون)
الذين يتبعون الأهواء ، وشهوات الغي ،

(١) انظر ص ١٣ - ١٦

(٢) انظر ص ١٣٢ ج ١ الفهارس العامة

(٣) انظر ص ٢٣٦ ج ١ الفهارس العامة

(٤) انظر ص ١٠٧-١٠٢ ج ١ الفهارس
العامة

١١٠ ، ١١١ ج ٤ العبرية تقارب العربية ،
كما تتقارب الأسماء في الاشتقاق الأكبر
٣٢٥ ج ٢٥ ، ٢٥٥ ج ٣٢ كره السلف
التكلم بغير العربية الا لحاجة ، قول مالك :
من تكلم في مسجدنا بغير العربية أخرج منه
١٢ ج ٢٩ ، ١٢ ج ٣ تكرر العقود بغير
العربية الا لحاجة ، الحاجة

٣٠٦ ج ٣ ويقرأ المسلم ما يحتاج اليه من
كتب الأمم وكلامهم بلغتهم ، ويترجمها
بالعربية

١٠٩ - ١١٥ ج ٤ مناظرة ومجادلة أهل
الكتاب بترجمة ما في كتبهم

١٠٩ ، ١١٠ ج ٤ اذا حصل من مسلمة
أهل الكتاب الذين علموا ما عندهم بلغتهم
وترجموا لنا بالعربية انتفع بذلك في مناظرتهم
ومخاطبتهم ، ويكون حجة عليهم من وجه ،
وحجة على غيرهم من وجه آخر ، فاذا أراد
المجادل منهم ان يطعن في القرآن بنقل
أو عقل

١١١ ج ٤ والمكاتبة بخطهم والمخاطبة
بلغتهم من جنس واحد ، وان كانا قد يجتمعان
وقد ينفرد أحدهما عن الآخر

١١٣ - ١١٥ ج ٤ وهكذا تكون مناظرة
الصائبة الفلاسفة والمشركون ونحوهم

١١٧ - ١٤٠ ج ٤ عجز الفلاسفة عن ترجمة
الفاظ مقالاتهم أو معناها

١١٥ - ١١٧ ج ٤ الترجمة ثلاث طبقات :
الملفظ ، المعنى ، بيان صحة ذلك وتحقيقه
بالدليل والقياس

٢٩ ، ٣٠ ج ١٩ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ج ٢٧ ،
٦٠٢ ج ١٦ العرب جنسهم خير من غيرهم ،
وجنس قريش خير من غيرهم ، وجنس بني
هاشم خير من غيرهم ، ولا يلزم ذلك في
كل فرد

٤٧٢ ج ٢٧ الرسول أفضل بني هاشم
١٩١ ج ١٦ الأنصار ، وهل هم من ذرية
هود ؟

٢٢٦ ج ٣٥ ، ٣٨٠ ج ٣١ يهود المدينة ،
ونصارى نجران كثير منهم عرب ، ويهود
اليمن كان فيهم العرب وبنوا اسرائيل

٢٥١ ج ١٥ بنوا الحارث بن كعب أهل
نجران

٣٣١ ، ٣٣٢ ج ١٥ ، ٤٧٢ ج ٢٧ ، ٣٠
ج ١٩ العرب أفضل بني آدم « ان الله
اصطفى من ولد ابراهيم »

٣٣١ ، ٣٣٢ ج ١٥ الفرس أفضل الأمم
بعد العرب

٣٣١ ، ٣٣٢ ج ١٥ الروم أفضل الأمم
بعد الفرس

٣٣١ ج ١٥ السودان ، الترك ونحوهم
٦٠٢ ، ٦٠٣ ج ١٦ الأنساب لا عبرة بها
عند الله ، صاحب الشرف يكون ذمه على
تخلفه عن الواجب أعظم

٢٣٠ ج ٣٥ تعليق الشرف في الدين بمجرد
النسب من أحكام الجاهلية

الترجمة

٢٥٥ ج ٣٢ ، ١٢ ج ٢٩ التكلم بالعربية
حفظ لشعائر الاسلام ، أنزل الكتاب باللسان
العربي ، وبعث به نبيه العربي ، وجعل
الأمة العربية خير الأمم

نعتهم النبي بـ « الفتنة من ههنا » ظهر
حينئذ كثير من البدع وعربت اذ ذاك طائفة
من كتب الأعاجم : من المجوس ، والفرس ،
والصابئين الروم ، والمشركين الهند
٣٥ ج ١٠ وحدث التجهم الذي هو نفسي
الصفات وبازائه التمثيل

٨٤ ج ٢ ثم طلبت كتبهم في دولة المأمون
من بلاد الروم فعربت ودرسها الناس ،
وظهر بسبب ذلك من البدع ما ظهر ، وكان
أكثر ما ظهر من علومهم الرياضية -
كالحساب والهيئة ، أو الطبيعة كالطب ،
أو المنطقية ، وأما الالهية فكلامهم فيها نزر ،
ومع نزارته ليس غالبه يقينيا عندهم

١١٠ ، ١١١ ج ٤ ما يشترط في المترجم
٥٤٢ ج ٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ج ٢١ ترجمة
القرآن (لفظه) بغير العربية لا تجوز
عند عامة أهل العلم لأن لفظه مقصود ،
القول المروي عن أبي حنيفة قيل انه رجع
عنه (١)

٣٠٦ ج ٣ يترجم القرآن والحديث (معناه)
لمن يحتاج الى تفهيمه اياه بالترجمة
٢١، ٢٠ ج ٤ لما كان في أنصار الدولة العباسية
من أهل المشرق والأعاجم طوائف من الذين
(١) وانظر الترجمة والتفسير ثلاث
طبقات ج ١ الفهارس العامة ص ٢٣٥

اللغة العربية نحو

وفعل وحرف جاء لمعنى ج ١٢ ص ١٠٨
سر قول سيبويه « ليس باسم ولا فعل »
وما أراد بذلك ، غلط الجزولي وغيره
على الزجاج وسيبويه ٠٠٠٠ ج ١٢
ص ١٠٨ ، ١٠٩
ما يراد بحروف المعاني وخلافها ج ١٢
ص ١٠٩

تقسيمات آخر لحروف المعاني ، ما في أوائل
السور أشرف نصف الحروف ج ١٢
ص ١٠٩ ، ١١٠
سر توزيع الحروف على مخارجها

المعرب والمبني

والمعرفة

أقوى الحركات الضمة ، وأضعفها الفتحة ،
والكسرة متوسطة بينهما فجاءت العربية
على ذلك من الألفاظ المعربة والمبنية الميم لها
الجمع والاحاطة ، وهي ضمير لجمع المخاطبين
في الأنواع الخمسة ضميري الرفع والنصب
المتصلين والمنفصلين ، وضمير الخفض ،
وضمير لجمع الغائبين في الأنواع الخمسة أيضا
والضمير أيا كان ٠٠٠٠ ، واما الجمع المقدر
بأثنين فزيادة علم التثنية ٠٠٠ ج ١٦
ص ٢٢٣ ج ٢٠ ص ٤٢١ ، ٤٢٢ ج ٦
ص ٥٣٧ ، ٥٣٨

تعلم العربية وتعليمها فرض كفاية ، السلف
يؤدّبون أولادهم على اللحن ج ٣٢ ص ٢٥٢
العربية انما احتاج المسلمون اليها لأجل
خطاب الرسول بها ، فاذا أعرض عن الأصل
كان أهل العربية بمنزلة شعراء الجاهلية
- أصحاب المعلقات السبع ونحوهم - من
خطب النار ج ١٣ ص ٢٠٧ ج ٣٢ ص ٢٥٢

الكلام وما يتألف منه

الكلام في لغة العرب ج ٧ ص ١٠٠ - ١٠٢
الكلمة في الكتاب والسنة وكلام العرب هي
الجملة الثامة : اسمية أو فعلية ج ١٢ ص ١٠٤
- ١١١ ج ١٢ ص ٤٥٩ - ٤٦١
كثير من النجاة أو أكثرهم لا يعرفون ذلك
بل يظنون ان اصطلاحهم في مسمى الكلمة
ينقسم الى اسم وفعل وحرف ، الفاضل منهم
يقول « وكلمة ٠٠ » من غلط

على النحاة (١)

اشتقاق الاسم ج ٢٠ ص ٤١٨ ، ٤١٩ ج ٦
ص ٢٠٧ - ٢٠٩
الحرف أصله في اللغة الحد والطرف ج ١٢
ص ١١٠ ، ١١١
لفظ الحرف في اللغة يتناول الأسماء والحروف
والأفعال وحروف الهجاء ج ١٢ ص ١١٠ ،
١٠٦ ، ١٠٧
النحاة اصطلاحوا على تقسيم الكلام الى اسم

(١) وانظر ص ١٦

تعدي الفعل

العرب تضمن الفعل معنى الفعل وتعديه
تعديته ، أمثلة ج ١٣ ص ٣٤٢ ، ٣٩٢

التنازع

سبويه وأصحابه يجعلون لكل عامل معولا
ويقولون حذف معمول أحدهما لدلالة الآخر
عليه ، وقول الكوفيين أرجح ج ١٤ ص ١٧٥

المصدر

ما يراد بلفظ الاشتقاق ج ٢٠ ص ٤٢٠
ج ٦ ص ٢٠٧ ، ٤١٨ ج ١٧ ص ٢٢٦ -
٢٣٣

إذا قيل : الفعل مشتق من المصدر والمصدر
مشتق من الفعل فكلا القولين صحيح باعتبار .
وباعتبار قول البصريين أرجح ، توضيحه
ج ٢٠ ص ٤٢٠

وقد يتكلمون بأفعال لا مصادر لها أو بمصادر
لا أفعال لها ، وقد يغلب عليهم استعمال
فعل ومصدر فعل آخر ج ٢٠ ص ٤٢٠

الاستثناء (١)

الاستثناء تكلم بما عدى المستثنى ج ٣١
ص ١١٦

الاستثناء المنقطع انما يكون فيما كان
نظير المذكور شبيها له من بعض الوجوه ،
لا يصلح المنقطع حيث يصلح الاستثناء
المفرغ أمثلة ج ٤٤١ ج ١٧ ج ١٦ ص ٥٧٣
هل يعود الاستثناء المنعقب جملا الى جميعها ،
أو الى أقربها ، أو الى متأخر لفظا متقدم رتبة

(١) وانظر ص ١٩

والواو لها جموع الضمائر الغائبة - كقالوا
- واما المنفصلة - كاياكم وهم - فعلى اللغتين
ج ١٦ ص ٢٢٣

الواو علم لجمع المذكر ، وهي أحق ان تكون
فيه من الألف ج ١٦ ص ٢٢٣ ، ٢٢٤

والتاء تمام المؤنث : صارت للمؤنث في جميع
أحواله ، والمفرد مذكوره ومؤنثه قبل المثني
والمجموع ج ١٦ ص ٢٢٣ ، ٢٢٤

الألف صارت علم التثنية مطلقا في المظهر
والمضمر تعليل ذلك ج ١٦ ص ٢٢٣ ، ٢٢٤
وجعل الياء علمي النصب والجر في المظهر
من المثني والمجموع ج ١٦ ص ٢٢٤

السواو علم لجمع المذكر الصحيح كما ان
الألف علم التثنية ، تعليل ذلك ، لكن في
حال النصب والخفض قلبتا يائين لأجل
الفرق ج ١٦ ص ٢٢٤

وجاءت الميم في مثل « اللهم » اشعارا بجميع
الاسماء ج ١٦ ص ٢٢٤

ولما كانت النون قريبة من الفيه جعلت لجمع
المؤنث لأنه دون جمع المذكر ج ١٦ ص ٢٢٤

المرفوعات والنصوبات والمخفوقات من الاسماء

... فما كان من المعربات عمدة في الكلام
لا بد له منه كان له المرفوع - كالمبتدا
وأنخير والفاعل والمفعول القائسم مقامه -
وما كان فضلة كان له النصب - كالمفعول
والحال والمميز - وما كان متوسطا بينهما -

فكونه يضاف اليه العمدة تارة - كان له

الجر وهو المضاف اليه ج ١٦ ص ٢٢٣

مثال الحال من الفاعل أو من المفعول ج ١٦ ص ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ج ١٦ الحال اللازمة ج ١٦ ص ٥٧٥

المميز عند الكوفيين قد يكون معرفة كما يكون نكرة ، شواهد ج ١٤ ص ٤٤١ ، ٤٤٢ ج ١٦ ص ٥٦٩ - ٥٧٢

حروف الجر

لا يذكر في القرآن لفظ زائد إلا لمعنى زائد وان كان في ضمن ذلك التوكيد ، وما يجيء من زيادة اللفظ في مثل (فبما رحمة) ج ١٦ ص ٥٣٧

الباء والفاء هما الحرفان السببيان ، الباء أبدا تفيد الاتصال والسبب ، والفاء تفيد انتعيب والسبب ج ١٦ ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ العطف يكون لتغاير الأسماء والصفات وان كان المسمى واحدا ، عطف الخاص على العام ، العطف بين اخبار المبتدأ ج ١٦ ص ١٢٧ ، ١٢٨ ج ٧ ص ٦٤٧ ، ٦٤٨

الواو والفاء عاطفان ، والفاء رابطة جملة بجملة ج ١٦ ص ٢٢٤

الواو مفهومها التشريك المطلق بين المعطوف والمعطوف عليه ، أما الترتيب فلا تنفيه ولا تثبته ج ١٦ ص ٧٧

(أو) للتقسيم المطلق ، هو ثبوت أحد الأمرين مطلقا ، وذلك أعم من ان يثبت على سبيل التخيير بينه وبين الآخر أو على سبيل الترتيب أو على سبيل التوزيع - اذا كانت في مادة ج ١٦ ص ٥٣٧ (١)

(١) وانظر ص ٢٣٤ ج ١ الفهارس العامة

البديل في نية تكرار العامل ج ١٦ ص ٥٧٤ (قتال فيه) ج ١٤ ص ٨٨

النكرة تبدل من المعرفة ج ١٦ ص ٥٧٤ من فائدة العدول عن الظاهر الى المضمّر أو بالعكس ج ١٤ ص ٨٨ - ٩٠

تصريف

مبدأ اللغات

لغة العرب أوسع اللغات ج ٤ ص ١١٧ مبدأ اللغات هل هو توقيفي ؟ أو اصطلاحى ؟ أو بعضها توقيفي وبعضها اصطلاحى ؟ أو التوقف ؟ من قال انها كلها اصطلاحية . الذين قالوا انها توقيفية تنازعوا : هل انتوقيف بالخطاب ؟ أو بتعريف ضروري ؟ أو كليهما ؟ ينبئ على ذلك ج ١٢ ص ٤٤٦ ، ٤٤٧ (١) ٥٨

هل علم الله آدم ومن حمل في السفينة جميع اللغات التى يتكلم بها الناس الى يوم القيامة ج ٧ ص ٩٢ - ٩٥

آدم علم الأسماء كلها وانطق بالكلام المنظوم ، الأحرف التى أنزلت عليه لم تكن مكتوبة ج ١٢ ص ٥٧

ما نقل من نزول حروف الهجاء عليه لا يثبت ج ١٢ ص ٥٨

وهو من جنس ما يروون عن النبي من تفسير (أ ، ب ، ت ، ث) وتفسير (ابجد ، هوز حطي) هل هي أسماء قوم ، أو أسماء الأيام الستة ، الصنواب ج ١٢ ص ٥٨ - ٦٢

(١) وانظر ص ١٣

ما يروى عن المسيح أنه قال لمعلمه في الكتاب
ج ١٢ ص ٦٢

الخط العربي قد قيل ان مبداء كان من
الأنبار ومنها انتقل الى مكة وغيرها ج ١٢
ص ٧٠

الخط العربي تختلف صورته : العربي القديم
فيه تكوف ، وقد اختلف المتأخرون على
تغيير بعض صورته ، وأهل المغرب لهم
اصطلاح ثالث في لفظ الحروف وترتيبها
ج ١٢ ص ٧٠

الاشتقاق

الاشتقاق الأصغر اتفاق القولين في الحروف
وترتيبها ، والأوسط اتفاقهما في الحروف
لا في الترتيب ، والأكبر اتفاقهما في أعيان
بعض الحروف وفي الجنس لا في الباقي ،
أمثلة ج ٢٠ ص ٤١٨ - ٤٢٠ ج ٢٠ ج ٦
ص ١٠٧ ص ٢٢٦ - ٢٣٣ ج ٧

قوة اللفظ لقوة المعنى وتقدم ص ٤٨٠
وتقسم الأسماء والأفعال الى مفرد وثنائي
وثلاثي ورباعي وغير ذلك ج ١٢ ص ١١٠
أهل التصريف جعلوا لفظ (فعل) يقابل
الحروف الأصلية ، والزائدة ينطقون بها ،
وزن (نكتل) عندهم ج ١٢ ص ٦٢ ، ٦٣

طريقة العرب في النفي والاثبات

العرب ينفون الشيء في صيغ الحصر أو غيرها :
تارة لانتفاء ذاته ، وتارة لانتفاء فائدته
ومقصوده ج ٢٥ ص ١٥٥ - ١٦٠

ويحصرون الشيء في غيره تارة لانحصار
جميع الجنس فيه ، وتارة لانحصار المفيد
أو الكامل فيه ج ٢٥ ص ١٥٥

ثم انهم تارة يعيدون النفي الى المسمى ، وتارة
يعيدون النفي الى الاسم وان كان ثابتا في
اللغة اذا كان المقصود الحقيقي بالاسم
منتفيا عنه ثابتا لغيره أمثلة ج ٢٥ ص ١٥٥
باب تضمين فعل معنى فعل آخر حتى يتعدى
بتعديته ج ٢١ ص ١٢٣ ، ١٢٤ ج ١٣
ص ٣٤٢

الألفاظ المشتركة ، والمتواطئة تشبه
« النظائر » و « الوجوه » ، وان كان بينهما
فرق (١)

الترادف في اللغة قليل ج ١٣ ص ٣٤١
قد يعبر في اللغة بضرب المثل أو بالمثل
المضروب على نوع من الألفاظ فيستفاد منه
التعبير لكن لا يستفاد منه الدليل على الحكم
ج ١٤ ص ٤٣ - ٦٥

تاريخ

غزوات الرسول

شرع الجهاد للنبي إباحة له أولا ثم
إيجابا (X)

غزى النبي بنفسه مدة اقامته بدار الهجرة
بضعا وعشرين غزاة ، وكان القتال منها في
تسع ج ٢٨ ص ٤٣٢ ، ٤٣٤ ، ٤٤٠ - ٤٦٧
غزوة بدر ج ٢٨ ص ٤٢٦ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ،
٤٣٢ أول غزوات القتال بدر ونزل فيها
الأنفال وآخرها حنين والطائف ج ٢١
ص ٤٢٩

(١) انظر ص ١٤ ج ١ الفهارس

العامة ص ٢٤١

(X) انظر متى أمر بالغزو ، وحكمته

وأصناف من يقاتل ص ١٦٣ ، ١٦٤

الخوارج ، والرافضة والناصبية (١)
 أهل البيت (٢)
 خلافة بني أمية ، وخلفاؤها : معاوية ،
 يزيد ج ٤ ص ٢٠ ، ٢١ (٣)
 الحسن ، والحسين ومسلم بن عقيل (٤)
 ما كان بين ابن الزبير والحجاج أعظم (٤)
 عمرو بن العاص ، وأبو موسى وأبو
 سفيان (٥)
 الدولة العباسية وخلفاؤها (٦)
 دولة بني بويه ج ٤ ص ٢٢
 مملكة محمود بن سبكتكين والسلطان نور
 الدين ج ٤ ص ٢٢
 الباطنية ، القرامطة ، الاسماعلية ، النصيرية
 ، الدرزية القلندرية (٧)
 الفاطميون (العبيديون) (٨)

- (١) ص ١٧٤-١٧٦ و ج ١ ص ٥٥-٥٨
 (٢) انظر ج ١ الفهارس العامة ص ٥٢
 ٥٩ ، ٥٣
 (٣) انظر ص ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٢ وانظر
 ج ١ الفهارس العامة ص ٥٦ - ٥٩
 (٤) انظر ج ١ الفهارس العامة ص
 ٥٨ ، ٥٩
 (٥) انظر ص ٥٦ ، ٥٧ ج ١ الفهارس
 العامة
 (٦) ص ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٨٢
 (٧) انظر ص ٣٩٤ - ٣٩٦ ، ١٧٢
 (٨) انظر ص ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٨٢ ، ١٧٢

غزوة أحد ج ٢٨ ص ٤٣٠ - ٤٣٢ ، ٤١١
 ٤١٢
 غزوة الأحزاب ج ٢٨ ص ٣٥٩ ، ٣٦٠ ،
 ٤٣٢ ، ٤٦٧
 غزوة الفتح ج ١٧ ص ٤٩١ ، ٤٩٥
 غزوة حنين ج ٢٨ ص ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٩١
 - ٤٩٦ ج ١٧
 غزوة الطائف ، محاصرته للطائف ،
 لم يقاتله أهل الطائف زحفا وصفوفا ،
 قاتلوه من وراء جدار ج ١٨ ص ٣٦٠ ج ٢٨
 ص ٤٣٠
 قتال النبي لأهل الكتاب « الآن نغزوهم
 ولا يغزوننا » ج ٢٨ ص ٤٦٢ (١)
 غزوة تبوك آخر غزواته وانزل فيها (براءة)
 ج ٢٨ ص ٤٢٩ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ -
 ٤٤٠ ، ٣٥٥ - ٣٧٢

تاريخ الخلفاء الراشدين ، وترتيبهم في
 الفضل والخلافة (٢)
 قتال الردة (٣)

الصحابية ، ما وقع بين هذه الأمة من
 الخلاف والافتتال لا يدل على نقصهم ، هم
 أفضل الأمم . ج ١٤ ص ١٥٠ ، ١٥١
 الامساك عما شجر بين بعضهم (٤)
 قتال الجمل وصفين (٥)

- (١) انظر ص ١٧٠
 (٢) انظر ص ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٠ و
 ج ١ الفهارس العامة ص ٥٠ ، ٥٢
 (٣) انظر ص ١٧٦
 (٤) انظر ص ٥٣ ج ١ الفهارس العامة
 (٥) انظر ص ٣٣٨ - ٣٨٥ و ج ١
 ص ٥٣ - ٥٨

علم النفس

تعريف النفس

النفس - آدم - أشرف الحيوان المخلوق ، ختم به الخلق يوم الجمعة ج ١٦ ص ٢٣٠ يراد بنفس الشيء ذاته وعينه ، وقد يراد بها الدم الذي يكون في الحيوان ، ويراد بها - عند كثير من المتأخرين - صفاته المذمومة ج ٩ ص ٢٩٢ - ٢٩٤

ويقال النفوس ثلاثة أنواع « أماره » بالسوء « لوامة » تذب وتتب ، تتردد « مطمئنة » تحب الخير وتريده وتبغض الشر وتكرهه ، وقد صار لها ذلك خلقا وعادة وملكة ج ٩ ص ٢٩٤ ج ٢٨ ص ١٤٨

قول طائفة من المتفلسفة الأطباء : النفوس ثلاثة « نباتية » محلها الكبد و « حيوانية » محلها القلب و « ناطقية » محلها الدماغ . ان أرادوا به أنها ثلاث قوى تتعلق بها فمسلم ، وان أرادوا أنها ثلاثة أعيان قائمة بانفسها فهو غلط بين ج ١٥ ص ٤٢٩ ج ٩ ص ٢٩٤ (١)

يقال القوى أربع : ملكية وبهيمية ، وسبعية ، وناطقية ، فالملكية فيها العلم النافع والعمل الصالح ، والبهيمية فيها الشهوات كالاكل والشرب ، والسبعية فيها الغضب وهو دفع المؤذي . أما الشيطانية فشر محض ليس فيها جلب منفعة ولا دفع مضرة ج ١٣ ص ٨٣

الفلاسفة ونحوهم ممن لا يعرف الجن والشياطين لا يعرفون هذه وانما يعرفون

(١) انظر ما يراد بالروح ص ٤٦ ج ١ الفهارس العامة

الشهوة والغضب ج ١٣ ص ٨٣ (١) قوى الانسان ثلاث : قوة العقل ، وقوة الغضب ، وقوة الشهوة ، أعلاها ، انقسام الفضائل وانقسام الأمم الثلاث باعتبار هذه القوى ، الغضب ج ١٥ ص ٤٢٨

ارادتها وحركتها

لا بد لكل حي من ارادة وحركة « أصدق الأسماء حارث وهمام » ج ١ ص ٣٤ ج ٨ ص ٢١١ (٢) الحركات ثلاث قسرية وطوعية واردة وهي الأصل ج ٦ ص ٥٥٩

العقل ، والجهل

العقل في الكتاب والسنة وكلام السلف والأئمة والجهل والجاهلية ج ٩ ص ٢٧١ ، ٢٨٦ ج ٩ ص ٥٣٩ ج ١٠ ص ٥٣٩ ، ٥٤٠ ج ٧ ص ٤٢٨ - ٤٣١ ج ١٥ العقل انما يسمى به العلم الذي يعمل به ج ٩ ص ٢٨٧ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩ وقد يراد بالعقل نفس الغريزة ج ٩ ص ٢٨٧ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩

متى يسمى الشخص عاقلا ج ٧ ص ٢٤ ، ٢٥ ج ١٤ ص ٢٢ ، ٤٤

العقل عند الفلاسفة والفرق عندهم بين العقل والنفس ج ٩ ص ٢٧١ - ٢٧٣ ، ٢٧٦ قول السائل هل هو جوهر أو عرض ينبني على المراد بلفظ الجوهر ج ٩ ص ٢٩٩ ، ٣٠٠

(١) انظر انكارهم للشياطين والجن والملائكة ص ٤٩ ، ٤٣ ج ١ الفهارس العامة

(٢) وانظر ج ١ الفهارس العامة ص ٣٨٧

١٤٨ ج ٢٨ معهم نفوس وشياطين كما مع غيرهم ، فمع وجود ذلك من نظرائهم يقوى المقتضى عندهم فيقوى الداعي الذي في نفس الانسان والشياطين منهم وشياطينهم الناس كأسراب القطا مجبولون على تشبه بعضهم ببعض ١٥٠ ج ٢٨ فاذا كانوا يحبون من يوافقهم ويبغضون من لا يوافقهم

تأثر المولود بحال أبويه وبلده

من اخلاق النفوس وصفاتها

وما يمدح منها وما يذم

الشجاعة ، الكرم ، السخاء ، الحياء ، التواضع ٠٠٠ ص ١٥٤ - ١٦٥ ج ٢٨ (١) ويذم منها الكبر والعجب والفجور والخيلاء والجبن ٠٠ (٢) الفرح ، الغضب ، الحزن الحركة والسكون والطمانينة التي توصف بها النفس ، الريب ، اليقين ص ٥٧٠ ج ٥

اللذة أمر يحصل عقب ادراك الملائم الذي هو المحبوب أو المشتبه ، من قال انها ادراك الملائم فقد غلط وكذلك الألم ٠٠٠ ج ١٠ ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ١٠٥

طمأنينة النفس ، كل نفس لا بد لها من شيء تطمئن اليه وتنتهي اليه - وهو الهها - ولا بد لها من شيء تشق به وتعتمد عليه في نيل مطلوبها هو مستعانها ج ٥ ص ٥٧٠ ج ١ ص ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٤

فطر الله القلوب على انه ليس في محبوباتها ومراداتها ما تطمئن اليه وتنتهي اليه الا الله ، والا فكل ما أحبه المحب يجد من نفسه

ان قلبه يطلب سواء ٠٠٠ ج ٤ ص ٢٤٩ لا يطمئن العبد الى نفسه فان الشر لا يجيء الا منها ، ولا يشتغل بلام الناس وذمهم سعادة النفس أن تحيا الحياة النافعة فتعبد الله ، ومتى لم تحيى هذه الحياة كانت ميتة وكان مالها من الحياة الطبيعية موجب لعذابها ج ٨ ص ٢٠٦

قوة الذكاء والفطنة والزهد والأخلاق لا توجب السعادة والنجاة من العذاب وحدها ج ١٨ ص ٥٨ - ٦٠

كمال النفس ، لا تكمل بمجرد العلم ، النفس لها قوتان : علمية نظرية ، وارادية عملية . ج ٩ ص ١٣٦

كمال النفس الحقيقي أن تعبد الله علما وعملا ج ٢ ص ٩٥ - ٩٧

طائفة من الفلاسفة ونحوهم يظنون ان كمال النفس في مجرد العلم - الذي يعرفونه هم - بما بعد الطبيعة ، ويجعلون العبادات رياضة لأخلاق النفس حتى تسعد للعلم فتصير النفس عالما معتزلا موازيا للعالم الموجود ... الكمال عند طائفة أخرى ، وثالثة ج ٢ ص ٩٤ - ٩٧

بعض الفلاسفة رغب في الغناء (الموسيقى) وزعم ان النفوس تزكوا وترتاض به وتهذب به الأخلاق وتصلح به النفوس . ما فيه من الضرر والفساد أعظم ج ١١ ص ٥٧١ - ٥٧٨ ، ٥٩٤ (١)

(١) انظر حياة القلوب وصحتها ونموها ولذتها ج ١ الفهارس العامة ص ١٩١ ، ١٩٢

(١) انظر ج ١ الفهارس العامة ص ١٩٣

(٢) انظر ج ١ الفهارس العامة ص ١٨٣

الرؤيا ج ١١ ص ٦٣٦ - ٦٤٠ ج ١٧
ص ٥٢٢ ج ١٢ ص ٢٥ ج ٥ ص ٤٥٥ -
٤٥٨ الرؤيا ثلاثة أقسام ، الوسوسة ،
رؤيا الأنبياء ج ١٧ ص ٥٢٢ ، ٥٣٢ ج ١٠
ص ٦١٢ ، ٦١٣ ج ١٢ ص ٢٧٨
سبب صدق الرؤيا وكذبها ، وسبب
النسيان ج ٥ ص ٤٥٣ - ٤٥٨
مدار تعبير الرؤيا على القياس والاعتبار
ج ٢٠ ص ٨٢
اعتقادات القلوب (١)

أمراض النفس

٣٤ ج ١٩ اذا سفدت نفس الانسان ومزاجه
اشتبه ما يضره والتذبه ، قد يعشق ذلك
عشقا يفسد عقله ودينه وخلقه وبدنه وماله
٥٩٩، ٦٠٠ ج ١٠ طالب الرئاسة ولوبالباطل
ترضيه الكلمة التي فيها تعظيمه وان كانت

(١) انظر الفهارس العامة ص ١٨٣

باطلا وتفضبه الكلمة التي فيها ذمه وان
كانت حقا ، وكذلك طالب المال
٦٠٠ ج ١٠ والمؤمن ترضيه كلمة الحق له
وعليه ، وتفضبه كلمة الباطل له
وعليه ٠٠٠ (١)

أمراض القلوب العشق ، الألم من ظلم الظالم
، الشك ، الجهل ، الظلم انشرك الذنوب
، الحسد البغضاء البخل الفجور الكبر
الشح البغي اتباع الشهوات الانحراف .
علاج هذه الأمراض (٢)

لا تصبر النفوس على المر الا بنوع من الحلول
، طريقة عمر بن عبد العزيز ج ٢٨
ص ١٥٤ - ١٥٨

(١) ص ١٩٢، ١٩٣ ج ١ الفهارس العامة

(٢) وانظر ضرر المسكرات على العقول
والأخلاق ص ٣٦٤

فهرس الأعلام

(باب الهمزة)

آدم ج ٢٠ ص ١٠٦ ج ٣٥ ص ٤٢ ، ٤٣
ج ١٢ ص ٥٧ ، ٥٨ ، ٢٥١ - ٢٥٥ (١)
الآجري ج ٦ ص ٥٢ ، ٥٣
آمنة (أم النبي) (٢)
ابراهيم (الخليل) ج ١٦ ص ١٩٧ ، ٢٠٣ -
٢٠٩ ج ١٠ ص ٢١٧ ، ٢١٨
ابراهيم الخواص ج ٣ ص ٢٣٩
ابراهيم النخعي ج ٢٩ ص ٢٧
ابليس (٣)
ابن أبي دؤاد ج ١٧ ص ٢٩٩ ، ٣٠٠
ابن أبي زمنين ج ٥ ص ٥٤ - ٥٨
ابن أبي ليلى ج ٢٠ ص ٣٢٩
ابن أبي يزيد ج ٥ ص ١٨١ - ١٨٣
ابن أكيمة ج ٢٣ ص ٢٧٤
ابن اسحاق ج ٢٨ ص ٤٦٤ ج ١٣ ص ٣٤٦
ابن بطة ج ٦ ص ٥٢ ، ٥٣
ابن التومرت (محمد المقلب : المهدي)
ج ٣٠ ص ١٤٢ ج ١١ ص ٤٧٦ - ٤٧٨
ج ١٠ ص ٤٥٨ - ٤٨٧

(١) وانظر ص ٢٥٧، ٢٨٣ ج ١ الفهارس العامة

(٢) انظر ص ٢٧٣ ج الفهارس العامة

(٣) انظر ص ٢٨٣ ، ١٣٤ ج ١ الفهارس العامة

ابن جريج ج ١٠ ص ٣٦٢

ابن الجوزي (أبو الفرج) ج ٥ ص ٤٠٠ ،

٤٠١ ج ٤ ص ١٦٥ - ١٩٠

ابن جني ج ٢٠ ص ٤٨٦ - ٤٨٨

ابن حامد ج ٤ ص ١٦٦

ابن حبيب ج ٤ ص ١٨

ابن حزم (أبو محمد) ج ٤ ص ١٨ - ٢٠ ،

٥٤ ، ٨٨ ج ٩ ص ٢٥٩ ج ١٢ ص ٣٤٥

ج ١٣ ص ١٤ ، ١٥

ابن انحسين ج ٤ ص ٥٠٦ ، ٥٠٢ ج ٣٥

ص ٧٩

ابن خزيمة ج ٢٠ ص ٤٠

ابن الخطيب (٢)

ابن حمدان ج ٢٠ ص ٢٢٠

ابن دحية ج ٢٧ ص ٤٨٦

ابن الرواندي ج ١١ ص ٥٧٠ ، ٥٧٢

ابن رشد (الحفيد) ج ١٧ ص ٢٩٥ ، ٣٥٧

ج ١٢ ص ٢٠٥

ابن الزاغوني ج ٤ ص ١٦٦ ج ١٢ ص ٣٦٨

ابن الزبير ج ٢٧ ص ٤٨٢

(١) انظر ص ٣٧٢ ، ١٢٣ ج ١ الفهارس العامة

العامة

(٢) انظر الرازي

ابن سالم (أبو الحسن) ج ١٢ ص ٣٦٧ ،
 ٣٦٨ ج ١٦ ص ٢١٢ ج ١٠ ص ٣٦١ (١)
 ابن سبعين (٢)
 ابن سحنون ج ٤ ص ١٨
 ابن سريج (أبو العباس) ج ٣٣ ص ٢٤٤
 ابن السكران ج ١٣ ص ٢١٧
 ابن سيناء وأهل بيته ج ١٣ ص ١٧٧ ج ١١
 ص ٥٧١ ج ١٢ ص ٢٢ ، ٨٦ ج ٣٥
 ص ١٣٥ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ج ١٨ ص ٦١ ، ٦٠
 ج ٤ ص ١٦٢ ، ٥١ ، ٩٩ ، ٦٢ ، ٦٣ ،
 ١٠٣ ، ١١٤ ج ٩ ص ١٣٣ - ١٣٥ (٣)
 ابن الصباح ج ٣٥ ص ١٣٧
 ابن إصلاح ج ٩ ص ٦
 ابن حبياد ج ١١ ص ٢٨٣
 ابن عباس ج ٤ ص ٤١٢ ، ٩٤ ج ١٠ ص ١١٦
 ابن عربي (الطائي) ج ٤ ص ١٣١ (٤)
 ابن العربي (أبو بكر المالكي) ج ٤ ص ١٦ ،
 ١٨ ج ٢ ص ٣٦٨ ج ١٢ ص ٣٦٨
 ابن عقيل ج ٤ ص ١٦٤ ج ١٦ ص ٩١
 ج ١٧ ص ٣٥٧ ، ٣٦٠ ج ٥ ص ٤٠٠ ،
 ٤٠١ ج ٣ ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ ج ١٢ ص ٣٦٨ ،
 ٨٣ - ١١٧ ج ٦ ص ٥٤ ، ٥٥ ج ٢٠
 ص ٤٧٤

- (١) وانظر ص ٣٢ ، ٣٨ ، ٢١٠ ج ١
 الفهارس العامة
 (٢) وانظر ص ١٢٢ - ١٢٤ ، ٢٢١ ،
 ٧٦ ج ١ الفهارس العامة
 (٣) وانظر ص ٣٧٢ ج ١ الفهارس العامة
 ٣ - ٣

- (١) وانظر ص ٢٢٣ ج ١ الفهارس العامة
 (٢) انظر ص ٣٢ ج ١ الفهارس العامة
 (٣) وانظر ص ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ج ١
 الفهارس العامة
 (٤) وانظر ص ٣٢ ، ٢١٠ ، ٣٨

أبو اسماعيل الأنصاري ج ٦ ص ١٦٩، ٥٦ - ١٧٧
 أبو بكر (الباقلاني) (١)
 أبو بكر (الصديق) ج ٤ ص ٤٦٢ ، ٣٩٨
 ج ١٣ ص ٣٦٤ ، ٣٦٦ ج ١٧ ص ٤٠٢ (٢)
 أبو البركات ج ١٢ ص ٢٠٥
 أبو البيان ج ١١ ص ٦٠٤
 أبو جعفر (المنصور) ج ٢٠ ص ٣٠٨، ٣٠٧
 أبو جهل ج ١٣ ص ١٧٢
 أبو حاتم (٣)
 أبو حيان التوحيدي ج ٦ ص ٥٤
 أبو حامد (٤)
 أبو الحسن (٥)
 أبو الحسين البصري ج ٤ ص ٥١ ج ١٦
 ص ٢٣٦ ، ٢٣٧
 أبو حنيفة ج ٢٠ ص ٤٠ ، ٣٢٠ ، ٤١ ،
 ٣٢٩ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ج ٤ ص ١١ ص ٤٧
 ج ١ ص ٣٦٢
 أبو داود (السجستاني) ج ٢ ص ٤٠
 أبو ذر ج ٢٨ ص ٢٥٦ ج ١٠ ص ٣٦٢
 (١) انظر الباقلاني
 (٢) وانظر ص ٤٩ - ٥٢ ج ١ الفهارس
 العامة
 العامة وص ٣٧٧ - ٣٧٩ من هذا
 المجلد الثاني الفهارس العامة
 (٣) انظر ص ٣٧٢ ج ١ الفهارس العامة
 (٤) انظر الغزالي
 (٥) انظر الأشعري

أبو سعيد (الأعرابي) ج ١٠ ص ٣٦١
 أبو سفيان ج ٣٥ ص ٦٤ - ٦٦ (١)
 أبو سليمان الداراني ج ١ ص ٦٨٧-٦٨٦ ،
 ٨٠
 أبو الشعثاء (٢)
 أبو طالب (عم النبي) ج ٧ ص ١٩٢ ،
 ١٩٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥
 أبو طالب (المكّي) ج ١٠ ص ٣١ ج ٥
 ص ٤٨٢ - ٥٠٣ ج ١٢ ص ١٦٨ ، ١٦٩ ،
 ٢٨١ ، ٤٠٩ ج ٥ ص ٢٥١ ج ٢ ص ٣٨١ -
 ٣٨٤ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥
 أبو العالية ج ١٣ ص ٣٦٨
 أبو عبد الرحمن السلمي ج ١١ ص ٥٧٨ ،
 ٤٢ ، ٤٣ ج ٣٥ ج ١٨٤
 أبو عبد الله ابن مجاهد ج ٥ ص ٢٥٩
 أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدس
 (صاحب المختارة) ج ١٠ ص ٢٥٤ ج ٢٢
 ص ٤٣٦
 أبو علي ابن الهيثم ج ٣٥ ص ١٣٥
 أبو عمرو بن مرزوق ج ٨ ص ٤٢١
 أبو عبيد ج ٢٠ ص ٤٠
 أبو عبيدة ج ٣٥ ص ٦٤ ج ٢٨ ص ٢٢٥ -
 ٢٢٧
 أبو الفرج (المقدسي) ج ٤ ص ١٤٥
 أبو الفضل الفلكي ج ١٣ ص ٢٥٧
 أبو محمد (الموفق) ج ٦ ص ٥٢ ، ٥٣
 أبو محمد بن عبد السلام (الفقيه) ج ٤
 ص ١٥ - ١٧ ، ٦٥

(١) وانظر ص ٥٧ ج ١ الفهارس العامة
 (٢) انظر ص ٢٤٥ ج ١ الفهارس العامة

ص ١١ ، ١٧٠ ج ٧ ص ٧٩ ج ٢٥ ص ٢٣٢
 أحمد علي الهجيمي ج ١٠ ص ٣٥٨ ج ١١
 ج ١ ص ١٥١ ج ١٠ ص ٣٦٣
 ص ١٦ ج ٣٥٣ ص ٤١
 أحمد الدتق ج ١٨ ص ٣٥١
 أحمد المازديني ج ١٤ ص ١٦٥
 ادريس (عليه السلام) ج ١٢ ص ٢٥٣
 ارسطو ج ٩ ص ٢٦٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٦ ،
 ٣٧ ، ٤٥ ، ٢٦٥ ، ١٩٣ ، ١٣٤ ، ١٢٩
 ج ١٧ ص ٣٣٠ - ٣٣٢ ج ٤ ص ١٣٤ ،
 ١٣٦ ، ١٦١ ، ١٦٠ ج ٣٥ ص ١٨٢
 اسامة بن زيد ج ٣٥ ص ٧٠ ، ٧١
 اسحاق بن ابراهيم ج ١٠ ص ٣٦٢
 اسحاق بن راهوبه ج ٢٥ ص ٢٣٢ ج ٢٠
 ص ٤٠ ج ٤ ص ١١ ج ٢٣ ص ٣٩٨
 ج ٤ ، ١٧٨ ج ٣٤ ص ١١٣
 اسحاق بن يعقوب (النبي) ج ٤ ص ٣٣١ -
 ٣٣٧
 الاسكندر ج ١٧ ص ٣٣٢
 اسماعيل (الذبيح) ج ١٧ ص ٤٨٣ ج ٤
 ص ٣٣١ - ٣٣٧
 الأشعري (أبو الحسن) ج ٣ ص ٢٢٨ ،
 ٢٢٩ ج ٤ ص ٢٧ ، ٧١ ، ١٩ ، ٧٢ ،
 ٨٧ ، ١٦٧ ج ١٢ ص ٢٠٤ - ٢٠٦ ج ١٦
 ص ٤٧١ ج ٨ ص ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ج ٥
 ص ٢٩٤ ، ٥٥٥ - ٥٥٧ (١)
 أصبغ (٢)

(١) وانظر ص ١٢٢ ، ١٣٨ ، ١٣٥
 ج ١ الفهارس العامة
 (٢) انظر ص ٢٤٥ ج ١ الفهارس العامة

أبو.مدین ج ١١ ص ٦٠٤
 أبو مسلم الخولاني (١)
 أبو المعالي (٢)
 أبو موسى الأشعري ج ٣٥ ص ٦٦،٥٨ (٣)
 أبو نعيم ج ١٨ ص ٧١
 أبو الوليد الباجي ج ٤ ص ١٨ ج ٣٦٨
 أبو هريرة ج ٤ ص ٤١٢ ، ٩٤ ، ٥٣٢ -
 ٥٣٥
 أبو الهذيل (العلاف) ج ٤ ص ١٣٦ ج ١٥
 ص ٢٩٤ (٤)
 أبو يزيد البسطامي ج ١٣ ص ٢٥٧ ج ٢
 ص ٤٦١ ، ٣١٣
 أبو يعلى ج ٢٠ ص ٤٠
 أبو يوسف ج ٢٠ ص ٣٣٢ ج ٤ ص ٤٧
 ج ٢٠٨ ، ٣٠٤
 أحمد بن تيسية (المؤلف) ج ٢ ص ٣٤٦
 ج ٤ ص ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٣٢ ج ٢٧ ص ١٩٢ -
 ٢١٨ ج ٣ ، ١٦٣ ، ١٨٧ ، ٢٢١ - ٢٧١
 ج ٢٨ ص ٣٠ ، ٣١ ج ١١ ص ٤٥٩
 أحمد بن حنبل ج ٢٠ ج ٤٠ ، ٣٧٨ ج ٦
 ص ٢١٣ ج ١٠ ص ٣٦٢ ج ٣ ص ٣٥٨ ،
 ١٦٩ ، ١٧٠ ج ١٧ ص ٨٤ ج ١٢ ص ٢٨١ ،
 ٣٦٣ ، ٢٠٧-٢٠٩ ، ٢٣٨ ، ٢٥٩ - ٢٦٦ ،
 ١٦٨ ، ٨٣ ج ٥ ص ٥٥٣ - ٥٥٥ ج ١١
 ص ٤٨١ ج ١٧ ص ١٦٥ ، ١٥٩ ج ٤

(١) انظر ج ١ ص ٢١٣ الفهارس العامة
 (٢) انظر الجويني
 (٣) وانظر ص ٥٣ ج ١ الفهارس العامة
 (٤) وانظر ص ١١٧ ج ١ الفهارس العامة

(حرف التاء)

التلمساني ج ٤ ص ١٠٣ (١)
الترمذي ج ٢٠ ص ٣٩ - ٤٠ (٢)

(حرف الثاء)

الثعلبي ج ١٣ ص ٣٥٤
الثوري (سفيان) ج ٢٠ ص ٣٢٩ ، ٤٠ ،
٤١ ج ٤ ص ١١ ، ١٧٨ ج ٢٣ ص ٣٩٨
ج ١٠ ص ٣٦٢

(حرف الجيم)

الجاحظ ج ٥ ص ٢٩٤ ج ١٣ ص ٣٠٠
الجبائي (أبو علي) ج ٥ ص ٢٩٤
الجبائي (أبو هاشم) ج ٥ ص ٢٩٤
الجعد بن درهم ج ١٢ ص ٣٠١ ، ٤٢٠ ،
٥٠٤ (٣)

جعفر بن حرب ج ٥ ص ٢٩٤
جعفر بن مبشر ج ٥ ص ٢٩٤
جعفر (الصادق) ج ١١ ص ٥٨١ ، ٥٨٢
ج ٣٥ ص ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٨٢ ج ٤
ص ٧٨ ، ٧٩

جنكز خان ج ٢٨ ص ٥٢١ - ٥٢٣
الجندي ج ١٣ ص ٢٣٩ ج ١٠ ص ٦٩ ، ٧٦
٦٩١ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٨٨ ، ٤٩٠ ، ٥١٧ ،
٤٩٧ ، ٦٦٨ ، ٦٨٦ ج ١١ ص ٦٦٨ ، ٦٦٩
ج ٨ ص ٣٣٦ (٤)

(١) انظر ج ١ ص ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٨ من
الفهارس العامة

(٢) انظر ص ٣٧٢ ج ١ الفهارس العامة
العامة

(٣) وانظر ص ١٢٠ ، ٧٧ ج ١ الفهارس

(٤) وانظر ص ٣٦ ج ١ الفهارس العامة

افلاطون ج ٤ ص ١٣٤ ج ٣٥ ص ١٨٢
ج ١٢ ص ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ج ١٧
ص ٣٥١
الأمدي ج ٥ ص ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٢٩٤ ج ٦
ص ٢٩٢ ج ٩ ص ٦ - ١٠ ج ٧ ص ٩٦ -
١٠٩

امراة العزيز (١)
الأوحد الكرمانلي ج ٢ ص ٥٨ ، ٥٩
الأوزاعي ج ٤ ص ١١ ، ١٧٨ ج ٢٣
ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ ج ١٠ ص ٣٦٢

(حرف الباء)

الباقلاني (أبو بكر) ج ٥ ص ٥٨ ج ٤
ص ١٧ ج ٦ ص ٥٢

البخاري ج ٢ ص ٤٠ ج ١٠ ص ٣٦٢
ج ١٢ ص ٣٠٥ ج ٤ ص ١١ (١)
بدر الدين ج ٣ ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧
برغوث (أبو عيسى محمد بن عيسى) ج ١٧
ص ٢٩٩ ، ٢٠٠ ج ٥ ص ٢٩٤ ، ٢٩٥
بشر المريسي ج ٥ ص ٣٤٩ ، ٣٥٢ ، ٢٣٠ ، ٢٢٠

البزار ج ٢٠ ص ٤٠

البساسيري ج ٢٥ ص ١٣٧

بطليموس ج ٩ ص ٢١٦

بقراط ج ٣٥ ص ١٨٢

بولص ج ٣٥ ص ١٨٢ ، ١٨٤

البيهقي ج ٣٢ ص ٢٤٠ ج ٦ ص ٥٢ ج
٢٠ ص ٤١ ج ٢٤ ص ١٥٤ ج ١ ص ٢٦١

(١) انظر ص ٢٩٢

حفص بن غياث ج ٢٠ ص ٤٠
حفص الفرد ج ٥ ص ٢٩٥ ج ١٧ ص ٢٩٩
حفصة ج ١٥ ص ٢٥١ ج ١٢ ص ٣٩٦
الحكيم الترمذي ج ١١ ص ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٢٢٣ ، ٤٤٤

(١) العلاج

حماد بن أبي سليمان ج ٢٣ ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ ج ٤ ص ١٨٧
حماد بن زيد ج ١٢ ص ٣٢٦ ج ١٢ ص ٣٢٧
ج ١٠ ص ٣٦٢

حماد بن سلمة ج ١٠ ص ٣٦٢

(حرف الخاء)

خالد بن الوليد ج ٣٥ ص ٦٤ ج ٢٨
ص ٢٢٥ - ٢٢٧ ج ٤ ص ٤٥٣
خالد بن يزيد بن معاوية ج ٢٩ ص ٣٧٤
الخرقي ج ٤ ص ٤٥٠ - ٤٥٢
خديجة ج ٤ ص ٤٦٢ (٢)

الخضر ج ٢٧ ص ١٠٠ - ١٠٢ ج ١١
ص ٤٣٠ ج ١٠ ص ٤٣٤ ج ١٣ ص ٢٦٦
ج ٤ ص ٣٣٧ - ٣٤١

الخطار ج ١٨ ص ٣٥٩

الخلال ج ٣٤ ص ١١١ ، ١١٢

(حرف الدال)

الدارقطني ج ٢٠ ص ٤١ (٣)

الدارمي ج ٢٠ ص ٣٩ - ٤٢

دانيال ج ١٥ ص ١٥٤

داود الجواربي ج ٣٣ ص ١٧٥

(١) انظر ص ٣٩٣ و ج ١ الفهارس

العامة ص ٣٨

(٢) انظر ص ٥٢ ، ٥٣ ج ١ الفهارس

العامة

(٣) انظر ص ٣٧٢ ج ١ الفهارس العامة

الجويني (أبو المعالي) ج ٤ ص ٦١ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ٨٨ ، ١٧ ، ١٨ ج ٥ ص ١٨٣ ، ١٠٠ ، ١٠١ ج ١٦ ص ٩١ ج ص ٣٦٠
ج ١٢ ص ٣٦٨ ج ٦ ص ٥٢
جهم ج ١٣ ص ١٨٢ - ١٨٤ ، ٢٩٧ ، ٥٥٣ ج ١٧ (١)

(حرف الحاء)

الحارث بن هشام ج ٣٥ ص ٦٤ ج ٤٥٣،٤

الحارث المحاسبى ج ١٢ ص ٣٦٧ ، ٣٦٨

ج ١٠ ص ٣٦١ ج ٦ ص ٥٥١ ، ٥٢٢ ، ١٨١ - ١٨٣ ج ٥ ص ٥٥٧ ، ٦٦ ، ٦٥

حاطب ج ٣٥ ص ٦٧ ، ٦٨

الحاكم (المحدث) (٢)

الحاكم (بأمر الله) ج ٣٥ ص ١٣٥

الحجاج ج ٢٧ ص ٤٧٥ ، ٤٨١ ، ٤٨٣

ج ٣٥ ص ٧٩ ج ٤ ص ٥٠٤

الحسن البصري ج ١٣ ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩

الحسن بن صالح ج ٢٠ ص ٣٢٩ ج ٢٩

ص ٢٧

الحسن بن علي (٣)

الحسين بن علي ج ٢٥ ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ ج ٤

ص ٥١١ ج ٢٧ ص ٤٦٨

ص ٥١١ ج ٢٧ ص ٤٦٨ ، ٤٨٠ (٣)

حسين الكرايسى ج ١٢ ص ٥٧٣

حسين بن النجار ج ٥ ص ٢٩٤

(١) انظر ص ١٢٠ ج ١ الفهارس العامة

(٢) ج ١ ٣٧٢ الفهارس العامة

(٣) انظر ص ٥٣ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ج ١

الفهارس العامة

(حرف الزاي)

الزئبق المصري ج ١٨ ص ٣٥١
الزبير بن بكار ج ٢٧ ص ٤٦٨
الزبير بن العوام (١)
زفر ج ٤ ص ٤٧ ج ٣٤ ص ١٢٤ ، ١٢٥
الزمخشري ج ١٣ ص ٣٧٧
الزهري ج ٢٨ ص ٤٦٤ ج ١٦ ص ٢٥٩
ج ٢١ ص ٤٩٤ ج ١٣ ص ٣٤٦
زيد بن أسلم (٢)
زيد بن حارثة ج ٤ ص ٤٦٢ ج ١٥ ص ٢٥١

(حرف السين)

سرجوان ج ٢٨ ص ٦١٥ - ٦١٧ ، ٦٢٤
السري السقطي ج ١٠ ص ٣٦٧ ، ٣٦٨
ج ١٢ ص ٨٣
سعد (بن أبي وقاص) ج ٣٥ ص ٦٤
ج ٤ ص ٤٥٣
سعید بن جبیر (٣)
سعید بن المسيب ج ٢٩ ص ٢٧ ج ١٣
ص ٣٦٨
سعید بن يحيى الأموي ج ٢٨ ص ٤٦٤
سفيان ج ٢٣ ص ٣٩٨
الشعبي ج ١٣ ص ٣٤٦
سقراط ج ٤ ص ١٣٦ ج ١٢ ص ١٤٣ ،
١٤٤ ، ١٤٨ ج ١٧ ص ٣٥١
سليمان بن داود الهاشمي ج ١٧ ص ٨٤
ج ٣٠ ص ٤٠٤
سمنون ج ١٠ ص ٦٩٠ - ٦٩٢

(١) انظر ص ٥٣ ج ١ الفهارس العامة
(٢) انظر ص ٢٤٥ ج ١ الفهارس العامة
(٣) انظر ص ٢٤٥ ج ١ الفهارس العامة

داود بن علي الأصفهاني (الظاهري) ج ٦
ص ١٦٠ ، ١٦١ ج ٥ ص ٥٣٢ ج ١٢
ص ٥٧٣ ، ٥٧١ ج ١٣ ص ٣٩٠ ج ١٠
ص ٣٦١

داود (النبي) ج ٣٥ ص ٤٢ ، ٤٣
الدجال ج ٣ ص ٣٩٢

دلهمة ج ١٨ ص ٣٥١ ، ٣٥٢

(حرف اللال)

ذي القرنين (الاسكندر) ج ١٧ ص ٣٣٢ ،
٢٢

(حرف الراء)

رابعة العدوية ج ٤ ص ٣١٠
الرازي (محمد بن عمر) (ابن الخطيب)
ج ٤ ص ٧١ - ٧٣ ، ٧٨ ، ٩٩ ، ٦٢ ، ٥٥
ج ٣ ص ١٢٨ ، ١٢٩ ج ١٦ ص ٢١٣ ،
٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢١٢ ، ٢٣٦ ، ٤٥٢ ، ٩٢ ،
٢٨٩ ، ٢٩٢ ج ١٧ ص ٢٤٧ ج ٥ ص ٥٦١ -
٥٦٣ ، ٢٩٤ ج ١٣ ص ١٨٠ ، ١٨١ ج ٨
ص ٣٠٧ ج ٢ ص ٨٦ ج ٧ ص ٥١١ -
٥١٣ ج ٦ ص ٥٥
الربيع ج ١٣ ص ٣٦٨
ربيع بن هرمز ج ٢٠ ص ٣١٨ ج ١٠
ص ٣٥٧
رجال الغيب ج ١ ص ١٨
رزق الله التميمي ج ٤ ص ١٦٦
الرشيد ج ٤ ص ٢٠
الرفاعي ج ١١ ص ٤٩٤ ، ٤٩٥
روح القدس ج ١ ص ٢٦٦
رويم « المقرئ » ج ١٠ ص ٦٩١

(حرف الضاد)

الضحاك ج ١٣ ص ٣٦٨
ضرار بن عمرو الكوفي ج ٥ ص ٢٩٤

(حرف الطاء)

طاووس (١)
الطحاوي ج ٢٤ ص ١٥٤
طلحة (٢)
الظلمنكي (أبو عمرو) ج ٣ ص ٢٦٠
الطوسي ج ٣٥ ص ١٥١ ، ١٥٢ ج ١٣
ص ٢٠٧ ج ٤ ص ٥١٧ ج ٢ ص ٩٢ ، ٩٣
ج ٤ ص ٥١٧
الطيالسي ج ٢٠ ص ٣٩ - ٤٢
الطبرسي ج ٣ ص ٢٥٨ - ٢٧٨

(حرف العين)

عائشة (٣)
عبد الجبار بن أحمد ج ٣٥ ص ١٢٩
عبد الرحمن الداخل ج ١٣ ص ١٧٧
عبد الرحمن بن مهدي ج ٢٠ ص ٤٠
عبد القادر الجيلاني ج ١١ ص ٦٠٤ ج ٥
ص ٨٥ ج ١٠ ص ٥٢٨ - ٥٤٨ ، ٤٥٥ (٤)
عبد الله بن ادريس ج ٢٠ ص ٤٠
عبد الله بن تيمية ج ٣ ص ٢٠٢ - ٢١١
عبد الله بن سبأ ج ٤ ص ٣٢٨ ، ٤٢٤
ج ٣ ص ٢٥٣ ج ١٣ ص ٣١ ، ٣٥٣

(١) انظر ص ٢٤٥ ج ١ الفهارس العامة
(٢) انظر ص ٥٣ ج ١ الفهارس العامة
(٣) انظر ص ٥٣ ج ١ الفهارس العامة
(٤) وانظر ص ١٨١ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨
الفهارس العامة

سوفسطا ج ١٩ ص ١٣٥ - ١٣٨

السهر وردي (المقتول) ج ٩ ص ١٨ ، ١٩
ج ٢ ص ٥٧ ج ٧ ص ٥٩٤
سهل بن عبد الله التستري ج ١٣ ص ٢٣٩
ج ١٠ ص ٧١٩

سهيل بن عمرو ج ٣٥ ص ٦٤

(حرف الشين)

الشاذلي وحزبه ج ٨ ص ٢٣٢ ، ٢٣١ ج ١٤
ص ٣٥٨ ، ٣٥٩
الشافعي (محمد بن ادريس) ج ٢٠
ص ٣٢٠ ، ٣٣٠ - ٣٣٣ ، ٤٠ ج ٣٤
ص ١١٣ ج ١٠ ص ٣٦٢ ج ٤ ص ١١
ج ٧ ص ١٢٠ ، ١٢١ (١)
الشبلي ج ١٠ ص ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٦٨٦
شريك ج ٢٠ ص ٣٢٩
شعيب ج ١٥ ص ٢٩ - ٣١
الشهرستاني ج ٥ ص ٢٩٤
الشیطان ج ١٣ ص ٨٣ ج ١٤ ص ٢٨٩ ،
٣٣١

(حرف الصاد)

الصدر الرومي ج ٢ ص ١٤٣ ، ١٦١ ،
١٦٩ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ٤٧١ ، ٢٩٥ ،
١٧٠ ، ١٥٦ ج ١٣ ص ١٥٢
صفوان بن أمية ج ٣٥ ص ٦٤ ج ٤ ص ٤٥٣
صلاح الدين وأهل بيته ج ٢٨ ص ٦٣٧ -
٦٣٩ ج ٣٥ ص ١٣٨ ، ١٥١
الصليب ج ٢٧ ص ٣٧٤
الصوري ج ١ ص ٢٢٦ ج ١٢ ص ٢٨٨ ،
٢٨٩

(١) وانظر ص ٣

عبارة (١)
عمر بن الخطاب ج ١٣ ص ٣٦٤ ، ٣٦٦
ج ١٧ ص ٤١ ، ٤٠٢
عمر بن عبد العزيز ج ٤ ص ٥٢٧
عمرو بن العاص ج ٣٥ ص ٦٢ - ٦٦ (٢)
عمرو بن عبيد ج ١٠ ص ٣٥٨ - ٣٦١
العمري (الزاهد) ج ٢٠ ص ٣٢٤
العنبري ج ١٩ ص ١٣٨
العنسى (الأسود) ج ١١ ص ٢٨٤
عيسى (بن مريم) ج ٢ ص ٢٧٠ ج ٢٨
ص ٢٧٣ - ٢٨٦ ج ٣ ص ٣٧٠ - ٣٧٣ (٣)
(حرف الفين)
الغزالي (أبو حامد) ج ٢ ص ٥٤ - ٥٧
ج ٦ ص ٥٤ ج ٤ ص ١٦٤ ، ٧٢ ، ٧١ ،
٦٣ - ٦٦ ، ٩٩ ، ٨٤ ، ٥٤ ج ٦ ص ١٨٠ ،
٢٦٢
٢٩٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ج ٣٥ ص ١٧٦ ، ١٣٧
ج ٩ ص ٢٥٩ ، ١٨٥ ، ٢٣١ ج ١٠
ص ٦٩٨ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣
ج ١٦ ص ٥٤

(٢) وانظر ص ٢١٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ،
٣٠٠ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ ج ١ الفهارس
العامه

(٢) انظر ص ٥٣ ، ٥٥ ج ١ الفهارس
العامه

(٣) انظر ص ٥٣ ج ١ الفهارس العامه

(٣) انظر ص ٥٣ ، ٥٤ ج ١ الفهارس
العامه

م - ٣٢

عبد الله بن سلام ج ١٩ ص ٢١٩
عبد الله بن ادود ج ٢٠ ج ٤٠
عبد الله (والد النبي) (١)
عبد الله بن لزيير ج ٢٧ ص ٤٨٣
عبد الله بن معاوية ج ٣٥ ص ١٨٣
عبد الله بن وهب (٢)
عبد الله بن زياد ج ٤ ص ٥٠٦
عثمان بن عفان ج ١٣ ص ٣٦٤ ، ٣٦٦
ج ١٧ ص ٤٠٢ ج ٣٥ ص ٧٣ ، ٧٤
عثمان بن مرزوق
عثمان البستي ج ٢٠ ص ٣١٨ ج ١٠
ص ٣٥٧ ، ٣٥٨ ج ٧ ص ٦٨٠
عبد الواحد بن زيد ج ١٠ ص ٣٥٨ - ٣٦٠
ج ١١ ص ١٦ ج ٣٠ ص ٤١
عدي بن مسافر ج ٣ ص ٣٧٦ - ٣٧٨
ج ١١ ص ١٠٣ ، ٦٠٤
عروة بن الزبير ج ٢٨ ص ٤٦٤ ج ١٣
ص ٣٤٦
عطاء ج ٢٩ ص ٢٧ ج ١٣ ص ٣٤٧ ،
٣٦٨ ج ١٥ ص ٦٧ ، ٢٠١
عكرمه (بن أبي جهل) ج ٣٥ ص ٦٤
ج ٤ ص ٤٥٣
عكرمة (مولى ابن عباس) ج ١٣
ص ٣٩٨ ، ٣٤٧ ج ١٥ ص ٦٧ ، ٢٠١
علي (بن أبي طالب) ج ٤ ص ٤١٢ ج ١٣
ص ٢٤٣ - ٢٤٥ ج ٢٠ ص ٣١٣ ، ٣١٤
ج ٤ ص ٤٦٢ ج ١٨ ص ٣٥٩ - ٣٦٢
ج ١٨ ج ١٥ ص ٦٥ (٣)

(١) وانظر ص ٢١٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ،

٢٦٦ ، ٢٦٩ ج ١ الفهارس العامه

(٢) انظر ص ٢٤٥ ج ١ الفهارس العامه

(٣) انظر ص ٢٨٧ ج ١ الفهارس العامه

القونوي ج ٩ ، ٩٢ ، ٩٣ (١)

(حرف الكاف)

الكرجي ج ٤ ص ١٧٥

الكعبي ج ١٣ ص ٣٠٠ ج ١٠ ص ٤٦٠ ، ٥٣٠

الكلبي ج ١٨ ص ٢٦ ، ٢٧

الليث بن سعد ج ٢٣ ص ٣٩٨ ج ٤ ص ١٧٨

(حرف الميم)

مالك بن أنس ج ٢٠ ص ٣٢٠ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ - ٣٢٥ ، ج ٤ ص ١١ ج ١٣ ص ٤٢٠ ج ١٠ ص ٣٦٢

المأمون ج ٤ ص ٢١ ج ٥ ص ٣٢ ، ٣٣

مبشر بن فاتك ج ٣٥ ص ١٣٥

المتوكل ج ٤ ص ٢١ ، ٢٢ ج ١١ ص ٤٧٩ مجاهد (٢)

المحاسبي (العذارى) ج ٥ ص ٥٥٧ ، ٥٣٣

محمد بن اسماعيل بن جعفر ج ١٣٦

محمد بن الحسن الشيباني ج ٤ ص ٤٧ ،

٤٥١ ج ٢٠ ص ٣٣٢ ج ٥ ص ٥٠ ، ٥١

محمد بن زكريا الرازي ج ٤ ص ١١٤

محمد بن سعد ج ٢٧ ص ٤٦٨

محمد بن طاهر ج ١١ ص ٥٧٨

محمد بن عائذ ج ٢٨ ص ٤٦٤

محمد (عليه الصلاة والسلام) ج ٤ ص ١٠٠

ج ١٥ ص ١٣٥ - ١٣٧ ج ١١ ص ٩٤

ج ١٦ ص ٥٢٧ ، ٢٦٦ ج ١٠ ص ٧٢٨

ج ٢٨ ص ٤١١ ج ١٣ ص ٨ - ١٠ (٣)

(١) وانظر ص ٣٢

(٢) انظر ص ٢٤٥ ج ١ الفهارس العامة

(٣) وانظر ص ٢١٣ ، ٢٩٣ ، ٣٤٢

ج ١ الفهارس العامة

ج ١٧ ص ٣٥٧ ، ٣٦٢ ج ١٣ ص ٢٣٨ ،

١٣ ، ١٧ ، ١٤ ج ١٦ ص ٩٢ ج ٨ ص ٥٢٤

- ٥٤٠ ج ص ٢٢ ، ٢٣ (١)

(حرف الفاء)

الفارابي ج ٢ ص ٨٦ ج ٣٥ ص ١٨٢

ج ١٢ ص ٣٥٠ ، ٣٥٣ ج ٤ ص ٩٩ ج ١١

ص ٥٧٠ ، ٥٧٢

فاطمة (٢)

الفراء ج ١٦ ص ١٥٥

الفضيل بن عياض ج ١٠ ص ٤٧ ، ٦٩١ ،

٦٨٦ ج ١١ ص ٦٠٠

فرعون ج ٢٨ ص ٣٩٢ ج ٧ ص ١٩٢ ،

١٩٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ (٣)

فيثاغورس ج ٤ ص ١٣٦ ج ٩ ص ١٢٧

ج ١٢ ص ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ج ١٧ ص ٣٥١

(حرف القاف)

القادر (الخليفة) ج ٤ ص ٢٢ ، ١٥

قارون ج ٢٨ ص ٣٩٢ ج ٢٠ ص ١٤٣

القاضي (أبو بكر) ج ٤ ص ١٥

القاضي (أبو يعلى) ج ١٢ ص ٨٣ - ١١٧

٣٦٨ ج ٤ ص ١٦٦ ج ١٣ ص ١٣٩

قتادة ج ١٣ ص ٣٦٨

قسطنطين واتباعه ج ١٧ ص ٣٣١

القشري ج ١٠ ص ٦٩٨ ، ٦٧٨ ج ٦

ص ٥٢ - ٥٤

القطب الغوث ج ٢٧ ص ٩٦ - ١٠٥

قطرب ج ١٢ ص ٢٥٣ ، ٢٥٤

قلندر ج ٣٥ ص ١٦٣

القلانسي (أبو العباس) ج ٥ ص ٥٥٧ ،

٢٩٥

(١) وانظر ص ١٥٧ ج ١ الفهارس

(٢) انظر ص ٥٢ ، ٥٣ ج ١ الفهارس

العامة

(٣) وانظر ص ٣١ ، ٣٧ ، ٢٩١

المفيد (محمد بن النعمان) ج ٤ ص ٥١٧
مقاتل بن سليمان الحراساني ج ٣٣ ص ١٧٥
المقتدر (الخليفة) ج ١٣ ص ١٧٧ ، ١٧٨
منتظر الرافضة ج ٢٧ ص ٤٥١ - ٤٥٥
موسى (عليه السلام) ج ١٦ ص ١٩٧ - ٢٠٩
ج ١٠ ص ٦٨٧ ج ٨ ص ٣١٩ - ٣٣٢ (١)
موسى بن عقبة ج ١٣ ص ٣٤٦
المهدي (ابن التومرت) ج ٣٥ ص ١٤٢ (٢)
المهدي (الخليفة) ج ٤ ص ٢٠ ، ٢٢
المهدي (ابن التومرت) ج ٣٥ ص ١٤٢

(حرف النون)

النسائي ج ٢٠ ص ٤٠
نسطور (النصراني) ج ٢ ص ٨٥
نصر المنبجي ج ٢ ص ٤٥٢ - ٤٥٦
النصر ابادي ج ١٠ ص ٦٦١ ، ٦٨٦
النصير الطوسي ج ٣٥ ص ١٥١ ، ١٥٢
نظام الملك (الوزير) ج ٤ ص ١٨
النظام (أبو اسحاق) ج ٥ ص ٢٩٤
النوبختي (الحسن بن يحيى) ج ٥ ص ٢٩٤
نوح (عليه السلام) (٣)
نور الدين محمود ج ٣٢ ص ٦٠ ج ٤ ص ٢٢

(١) وانظر ص ٢٨٤ ، ٢٩٣ ج ١ الفهارس

العامة-

(٢) انظر ابن التومرت

(٣) انظر ص ٦ ، ٢٩٣ ج ١ الفهارس

العامة

محمد بن نصر المروزي ج ٧ ص ٦٥٨
٦٦٢ ج ٨ ص ٤٢١ ج ١٢ ص ٣٦٤
٥٧٢ ج ١٦ ص ٣٩١ ، ٣٢٥
محمود بن سبكتكين ج ٤ ص ٢٢ ، ١٥
مروان بن الحكم ج ٣٥ ص ٣٤٣
المريسي (بشر) ج ٥ ص ٣٤٩ ، ٣٥٢ ، ٢٣ ، ٢٢
مريم (١)
المزني ج ٤ ص ٤٥١
مسروق ج ١٣ ص ٣٦٨ ، ٣٦٩
مسلم بن الحجاج ج ٢٠ ص ٣٩ - ٤٠
ج ١٠ ص ٣٦٢ (٢)
مسلم بن عقيل ج ٢٧ ص ٤٠٧ - ٤٧٤
مسلم بن يسار ج ١٥ ص ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٩
المسيح (عليه السلام) (٣)
مسيلمة ج ١١ ص ٢٨٥
معاذ بن جبل ج ١٠ ص ٦٥٤
معاذ بن معاذ ج ٢٠ ص ٤٠
معاوية بن أبي سفيان ج ١٧ ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ (٤)
معاوية بن يزيد ج ٤ ص ٥٠٢
المعتضد ج ٤ ص ٢٢
المعتمر بن سليمان ج ١٢ ص ٣٢٧
معروف الكرجي ج ١٠ ص ٣٦٧
المعري ج ٨ ص ٢٦٠
المعز بن باديس ج ٣٥ ص ١٣٩
معمر ج ٢١ ص ٤٩٤ ، ٤٩٥

(١) انظر ج ١ ص ٢٧٩ الفهارس العامة

(٢) انظر ص ٣٧٢ ج ١ الفهارس العامة

(٣) انظر عيسى

(٤) وانظر ص ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٣ ، ٥٤

ج ١ الفهارس العامة

(حرف الواو)

الواحد ج ١٣ ص ٣٨٦ ، ٣٥٤
واصل بن عطاء ج ١٠ ص ٣٥٨ - ٣٦١
الواقدي ج ٢٨ ص ٤٦٤ ج ٢٧ ص ٤٦٩
ج ١٣ ص ٧٦

الوليد بن مسلم ج ١٣ ص ٣٤٦
الوليد بن المغيرة ج ١٢ ص ٢٠ ، ٢١

(حرف الهاء)

هاجر ج ١٧ ص ٤٨٣
الهروي (أبو ذر) ج ٨ ص ٣١٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠
ج ٥ ص ٢٣٠ ج ١٤ ص ٣٥٤ -
٣٥٩ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ج ١٣ ص ٢٢٩ ج ١١
ص ٢٢٩

هشام بن الحكم ج ٣ ص ١٣٨ ج ٤
ص ١٣٦ ج ٣٣ ص ١٧٥ ج ٥ ص ٢٩٤
ج ١٧ ص ٣٠١ ج ٤ ص ١٣٦ ، ١٣٧
هشام الجواليقي ج ٥ ص ٢٩٤

هشتكين ج ٣٥ ص ١٣٥

الهمداني (عين القضاة) ج ٤ ص ٦٣ ، ٦٢
مولاكو ج ١٣ ص ١٨٠ ، ٢٠٧ ج ١٤ ص ١٦٦

(حرف الياء)

يحيى بن أبي كثير ج ١٦ ص ٢٥٩
يحيى بن سعيد القطان ج ١٢ ص ٣٢٧
ج ٢٠ ص ٤٠ ، ٤١

يحيى بن زكريا ج ١٤ ص ٤٦١ ج ١٥ ص ٤٠٣
يحيى بن سعيد ج ١٣ ص ٣٤٦

يحيى بن عدي النصراني ج ٢ ص ٨٥

يزيد بن أبي سفيان ج ٣ ص ٤١٤ ج ٤
ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ ج ٣٥ ص ٦٤ ج ٢٧
ص ٤٧٥

يزيد بن معاوية (١)

يزيد بن هارون ج ٢٠ ص ٤٠

يعقوب بن اسحق الكندي ج ٣٥ ص ١٨٩

يوسف بن اسباط ج ١٠ ص ٨٠

يوسف (الصديق) ج ١٥ ص ١٣٠ -
١٣٤ ، ١٢١ ، ١٤١

يونس القتات ج ٢ ص ٩٨ ، ٩٩

(١) وانظر ص ٥٨ ج ١ الفهارس العامة

فهرس الأمم، والفرق والطوائف، والطرقية والمذاهب والقبائل

مرتب على حروف الهجاء (مجلدات المجموع في الحاشية

(حرف الهمزة)	أهل البصرة ج ١	أهل الوحدة ج ٢
الاباحية ص ٣٥ ، ٣٨	ص ٣٧٣	ص ٣٢-٣٩ ج ١ ص ٢٨٧
ج ١ ص ٥ ، ٣٨ ، ٢٠٥	أهل البيت ج ١ ص ٥٢ ،	أهل الكهف ج ١ ص ٢٨٧
ج ١	٥٩ (١)	
اتباع الائمة الأربعة	أهل التأويل ج ١ ص ١٠٤	(حرف الباء)
ج ١ ص ١٢٣	أهل التجهيل ج ١	الباطنية ج ١ ص ١٢٢ ،
الاتحادية ج ٢ ص ٣٢ -	ص ١٣	٣٠٠ ، ٢٤٣ ج ٢ ص ٢٩٣
٣٩ ج ١ ص ٢٦٩ ، ٣١٣	أهل التخيل ج ١	باطنية الصوفية ج ١
الأحمدية ج ١ ص ١٠٥ ،	ص ١٠٨	ص ٢٤٣
٢٠٨	أهل الاثبات ج ١ ص ٣١٤	باطنية الفلاسفة ج ١
أزواج النبي ج ١ ص ٥٢ ،	أهل جيلان ج ١ ص ١٢٣	ص ٢٤٣
٥٣	أهل الجمل ج ١ ص ٥٣	البراهمة (١)
الاسماعيلية ج ١ ص ٥٦	أهل الحديث ج ١ ص ٦٣ -	البطائحية ج ١ ص ٢٠٨
ج ٢ ص ٣٩٤	٦٧ ، ٧٨ ج ٢ ص ٢٦	بنات النبي ج ١
أصحاب مالك (١)	أهل الحلول ج ٢	ص ٥٢ ، ٥٣
أمة محمد (٢)	ص ٣٩-٣٢ ج ١ ص ٢٧٠	بنوا اسرائيل ج ١
الانبياء ج ١ ص ٢٧٠ ،	أهل السنة ج ١ ص ١٢٥ ،	ص ٢٦٥ ، ٢٧٧ (٢)
٢١٠	٧٨ ، ٦٢-٦٧ ، ١٣٨ ،	بنوا أمية ج ١ ص ٥٥
الأولياء ج ١ ص ٢١٠ ،	١٣٧ ، ٧٦ ، ٥٩	بنوا بويه ج ١ ص ١٢٢
٥٣	أهل الشام ج ١ ص ٣٧٣	ج ٢ ، ٣٨٢
أهل البدع ج ١ ص ٦٥ ،	أهل صفين ج ١ ص ٥٣	بنوا العباس ج ٢ ص ٣٨٢
٦٠ ، ٦١	أهل الكلام ج ١	بنوا حمدان (٣)
	ص ١٥٧ ، ٢٨١	
	ص ٢٨١ ، ١٥٧-١٧١	
	٦٣ - ٦٧ ، ٣ (٢)	
	أهل المدينة ج ١	(١) انظر ص ٦٠٨
	ص ٣٧٣ ، ٣٧٤	ج ٢٨ ج ١٠
		ص ٥١٠
(١) انظر ج ٢٠	(١) وانظر ص ٤٨١	(٢) وانظر اليهود
ص ٣١٤	ج ٢٧	(٣) انظر ج ١٣
(٢) انظر ج ٢٨	(٢) وانظر المتكلمة	ص ١٧٧
ص ٤١١	والتكلمون	

السامرة ج ٤ ص ١٢١
السلاجقة (١)

السلف ج ١ ص ٦٣ -
٧٢ ، ٦٧

السمنية ج ١ ص ١٢٠
الوفاطانية (٢)

(حرف الشين)

الشافعية ج ١ ص ١١٩
الشميون (٣)

الشعراء ج ١ ص ٣١١ (٤)
الاشاعرة (الاشعرية)
ج ١ ص ١١٩ ، ١٢٢ ،
١٣٧ ، ٢٢٢ ، ٢٢١ ،
١٣ ، ٧٧ ، ١٧

الشياطين ج ١ ص ٤٩ ،
٢٨٣ ، ٣١١

(١) انظر ص ١٣٨ ،

(٢) انظر ج ١٤

ص ١٣٥ ج ٢
ص ٩٨

١٥١ ج ٣٥ ج ٤

ص ١٥ ، ١٨

(x x) انظر ج ١٤

٣٦١

(٤) وانظر الشعر

والشعراء (الفن)

(٣) انظر ج ١٩

ص ١٣٥ ، ٩٨

ج ٢

(٣) انظر ص ٥٣٩ -

٣٦٢ ج ١٠

(حرف الخاء)

خرمية ج ١ ص ٥٦ ،
١٢٢ ج ٢ ص ٣٩٥
الخوارج ج ١ ص ٥٥ ،
٥٦ ، ٥٩ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ،
٢٤٣ ، ١٣٦ ، ٢٧٨

(حرف الدال)

الدروز ج ١ ص ٥٦
ج ٢ ص ١٧٢ ، ٣٩٥
الدهرية ج ١ ص ٣١ ،
٣٦

(حرف الراء)

الرافضة (الروافض)
ج ١ ص ٥٥ ، ٥٦ ،
٥٩ ، ٢٤٣ ، ٣٧٤ ،
٢٨٧ ، ٢٩٤ ج ٢ ص ٢٨
الرسل ج ١ ص ٤٤
الرفاعية ج ١ ص ٢٠٨
الروم (١)

(حرف الزاي)

الزيدية ج ١ ص ٥٥ ،
٥٦ ، ٥٩ ، ١٣٤ (٢)
الزنادقة ج ٢ ص ٣٩٢

(حرف السين)

السامية ج ١ ص ٧٧ ،
١٢٣ ، ٢٢٢

(١) انظر ج ١٤

ص ٣٦١

(٢) وانظر الشيعة

والرافضة

(٣) وانظر السلاجقة ،

والترك

الصوفية ج ١ ص ١٧٦
بنوا العود (١)

التتار ج ٢ ص ١٧٣ (٢)
الاثني عشرية ج ١
ص ٥٥ (٣)

التتار ج ٢ ص ١٧٣ (٣)
التميميون (من الحنابلة)
ج ١ ص ١٢٢

الترك ج ٢ ص ١٧٣ (٣)
الجبرية ج ١ ص ١٥٣ ، ١٥١
١٥١

الجن ج ١ ص ٤٩ ،
٢٨٣ ، ٣٤٢

الجهمية ج ١ ص ١١٩ ،
١٢٠ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ،
٢٩٤ ، ١٤٩ ، ١٣٧ ،
٣٢ ، ٢٤٣ ، ٢١٩ ،
١٢٥ ، ٧٧

(حرف الحاء)

الحرورية ج ١ ص ١٣٧
الحريرية ج ١ ص ٢٠٥
حشوية ج ١ ص ٦٣ ،
٦٦ ، ٦٧

حنابلة ج ١ ص ٦٧ ،
١٢٢ ، ١٢٣ ج ٢ ص ٢٦
حنيفية ج ١ ص ١١٩ ،
١٢٢ ، ١٢٣

حواريون ج ١ ص ٢٧٠ ،
٢٨٠

(١) انظر ج ٢٨

ص ٤٠٢

الشيعة ج ١ ص ٥٥ ،
٥٦ ، ١٢١ ، ٣٧٣ (١)

(حرف الصاد)

الصابئة ج ١ ص ٦٥ ،
٧٧ ، ١٢٠ ، ٢٩٧
الصحابه ج ١ ص ٤٩ -
٥٩ ، ١٠٨
الصفاتية ج ١ ص ١١٩
الصوفية ج ١ ص ١٧٦ ،
٢٤٣

(حرف الضاد)

الضرارية ج ١ ص ١٢٢
الطلاق ج ١ ص ٥٦ ، ٥٧
الظاهرية ج ٢ ص ١٦ ، ٢٠
العباسيون (٢)
العبديدين ج ٢ ص ٣٩٣
العتقاء (٣)
العدوية ج ١ ص ٢٠٩
العرب (٤)
علماء الحديث ج ١ ص ٣٧٤
العيارين (٥)
الفقهاء ج ١ ص ٣١٠

(١) وانظر الرافضة
(٢) انظر بنو العباس
(٣) انظر ج ١٧
ص ٤٩٣
(٤) انظر الانساب
في العلوم
(٥) انظر ج ١٨
ص ٣٥١

(حرف الفاء)

الفاطيون ج ٢ ص ٣٩٣
الفرس (١)
الفقهاء ج ١ ص ٣١٠
الفلاسفة (الالهيون)
(المشاؤون) ج ١ ص ٢٦ ،
٢٧ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٦ ،
٨١ ، ١٠٤ ، ١١٩ ، ١٢٠ ،
١٥٧ - ١٧١ ، ٢٨٧ ،
٢٨٤ ، ٢٤٣

(حرف القاف)

القدرية ج ١ ص ١٣٩ ،
١٤٤ ، ١٥٣ ، ٣٧٣
القدرية الابليسية ج ١
ص ١٥٣
القدرية المشركية ج ١
ص ١٥٢
القدرية النافية ج ١
ص ١٤٥
القدرية المجبرة ج ١
ص ١٤٧
القراء ج ١ ص ١٧٦

القرامطة ج ١ ص ٥٦ ،
١١٩ ، ٢٤٣ ج ٢ ص ١٧٢ ،
٣٩٤
القلندرية ج ٢ ص ٣٩٥

(١) انظر ج ١٤
ص ٣٦١ ج ١٥
ص ٤٣١

(حرف الكاف)

الأكراد ج ١ ص ١٢٣
الكرامية ج ١ ص ٧٨ ،
١١٩ ، ١٢٣ ، ١٣٥
الكلاية ج ١ ص ٧٧ ،
١١٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ،
١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٣٧ ،
٢٢٢ ، ٢٢١
الكهان ج ١ ص ٣١١

(حرف اللام)

اللفظية المثبتة ج ١
ص ٢٢٧
اللفظية النافية ج ١
ص ٢٢٧

(حرف الميم)

الامامية ج ٢ ص ٢٦ (١)
المالكية ج ١ ص ١٢٣
المتصوفة (٢)
المتفلسفة ج ١ ص ٦٤-٦٦
٧٧ ، ٨٩ ، ١٢٠ ، ١٥٧ ،
٢٠١ ، ٢١٩ ، ٣٠٠ ج ٢
ص ٣٩٤
٢١٩ ، ٣٠٠ ج ٢ ص ٣٩٤
المتكلمون (المتكلمة)

(١) وانظر الرافضة
والشيعة
(٢) انظر التصوف

الموحدون (متصوفة)
ج ١ ص ٢٠٩
المولدون (٢)

(حرف النون)

الناس (أفضل من
الملائكة) ج ١ ص ٥٣
الأنبياء ج ١ ص ٤٤
التجارية ج ١ ص ١٢٢ ،
٢١٩

النسطورية (نصارى)
ج ١ ص ٣٢

النصارى (١) ج ١

(١) انظر ج ٢٠

ص ٣١٨

(٢) والرد عليهم :

بيان تناقضهم وحيرتهم :
في قولهم بالأقانيم والحلول
والاتحاد ، وتركهم المحكم
واتباعهم ما اشتبه عليهم
(اننا) (نحن) ،
ومخالفتهم لجميع الأنبياء
وللعقل الصريح ،
تكذيبهم لمحمد ، وتبديلهم
دين المسيح ، وتصديقهم
بصلبه ، تجويزهم التشريع
للحواريين ولاكابرهم ان
يشرعوا ما شاؤا ، بيان
شركهم وعبادتهم الصور ،
وأنهم هم أهل التقليد ،
توبتهم للمسيح ، أو
لبعض القديسين ، وغير
ذلك ، كفرهم ، وقتالهم
وعقد الذمة لهم

مشايخ الاسلام (١)

المشبهة ج ١ ص ١٢٤ ،
١٢٥

المشركون ج ١ ص ٧٠٦

المعتزلة ج ١ ص ١١٩ -

١٢١ ، ١٣٤ - ١٣٧ ،

١٣٩ ، ١٥١ ، ١٥٣ ،

٢١٩ ، ٢٤٣ ، ٢٧٨ ،

٧٦ ، ٧٧ ج ٢ ص ١٣ ،

١٧

الملائكة ج ١ ص ٤٣ ،

٥٣ ، ٢٦٩ ، ١١٣

الملاحدة (x)

ملاحدة الفلاسفة ج ١

ص ٢٤٣ ، ٢١٩

الملامية ، والملاميات (٢)

ملكية النصارى ج ١

ص ٣٣

ملوك المسلمين ج ٥٨٦

ص ٥٨ ج ٢ ص ٣٩٢

المثلة ج ١ ص ١٢٥

(١) انظر ج ٢ ص ٤٧٤

من مجموع

الفتاوى

(x) انظر ص ٢٩١

ج ١٧

(٢) انظر ص ١٦٤ ،

١٦٥ ج ١٠٣ ، ٦٠١

ج ١٠

ج ١ ص ٢٤ ، ٢٥ ، ٦٣ -

٦٧ ، ٧٧ ، ١٥٩ ، ٣١٣

(١)

المتنبئون ج ١ ص ٣١١

المجبرة ج ١ ص ١٥١ (٢)

المجوس ج ٢ ص ١٧١ (٤)

المدنيون (٣)

الأمراء ج ٢ ص ٢٨

المرازقة ج ١ ص ١٣٧

المرتدون ج ٢ ص ٣٩٣

المرجئة ج ١ ص ١٣٢ ،

١٣٨ ، ٢٩٢ ج ٢ ص ١٨

المروانيون (٥)

المزدكية ج ١ ص ٥٦

المسلمون (٦)

(١) وانظر أهل

الكلام

(٢) وانظر الجبرية ،

والقدرية

(٣) انظر ج ١ ص ٣٦٠

(٤) وانظر ص ٤٩٠ ،

٤٦١ ج ٤ ص ٢٦١

ج ٨ ص ٢٧١

(٥) انظر ج ٢٧

ص ٤٧١

(٦) انظر ج ١ ص ٤٣٣

ج ١٨ ص ٥٢

٦٥ ، ١٢٥ ، ١٣٤ ، ٢٥٩ ،
٢٦٠ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ،
٢٧٩ ، ٢٨٧ ، ٣١٠ ج ٢
ص ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٨٣ -
١٨٥

ج ١ ص ٣٢ ، ٣٣
اليونانية ج ١ ص ٢٠٥
اليونان (١)
اليهود (٢) ج ١ ص ٤٤ ،

ص ٢٧٠ ، ٢٨٧ ، ٣١٠ ،
١٥٩ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ ،
٣٢ ، ٢٧٩ ، ٢٥٩ ،
٤٤ ، ٢٥٨ ، ٦٥ ج ٢
ص ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٢ ،
١٨٣ - ١٨٥

(١) انظر ج ١٧ ص ٣٣١

(٢) والرد عليهم في تكذيب من بعد موسى الى المسيح،
ثم في تكذيب محمد ، هم أشد عداوة من النصارى
من مقالاتهم في الله ، اتخاذهم آثار أنبيائهم مساجد ،
سبب تصميمهم على باطلهم ، هم أهل التقليد ،
تمثيلهم الخالق بالمخلوق ، توبيخ الله لليهود
أعظم ، اختلافهم ووقعتهم في الرسل ، الرد عليهم
في قولهم العزيز بن الله ، ضربت عليهم الذلة منذ
قتلوا يحيى وغيره من الانبياء ، كانوا مغلوبين
مع العرب تحريفهم ، كفرهم وقتالهم ، وعقد
الذمة لهم

النصيرية ج ١ ص ٥٦
ج ٢ ص ١٧٢ ، ٣٩٤
النفاة ج ١ ص ٣١٤
نواصب ج ١ ص ٥٩ ،
٥٥ ، ٥٦
الوعاظ ج ١ ص ٢٤٣
الوعيديه ج ١ ص ١٣٨
الولاية ج ١ ص ٣٣
الهادية ج ٢ ص ٣٩٥
الهشامية ج ١ ص ٧٨
اليقوبية (نصارى)

فهرس الكتب

التي امتدحها المؤلف ، وناقشها ، أو بين نسبتها ، أو حذر منها
(أرقام مجلد الفهارس في الحاشية)

تفسير ابن المنذر (١)
تفسير ابن أبي حاتم (٢)
تفسير اسحاق (٣)
تفسير بقي بن مخلد (٤)
تفسير البغوي (١)
تفسير الثعلبي (٢)
تفسير دحيم (٣)
تفسير الزمخشري (٤)

(١) انظر ج ١ من
الفهارس العامة
ص ٢٤٤
(٢) انظر ج ١
الفهارس العامة
ص ٢٤٤
(٣) انظر ج ١ من
الفهارس العامة
ص ٢٤٤
(٤) ج ١ الفهارس
العامة ص ٢٤٤
(١) انظر ج ١
الفهارس العامة
ص ٢٤٤
(٢) انظر ج ١
الفهارس العامة
ص ٢٤٤
(٣) انظر ج ١
الفهارس العامة
ص ٢٤٤
(٤) انظر ج ١ من
الفهارس العامة
ص ٢٤٤

الانتصار (لأبي الخطاب)
ج ٢٠ ص ٢٢٧
الانجيل ج ١٦ ص ٤٤
ج ١٩ ص ١١٣ ج ١٣
ص ١٠٢ - ١٠٦

(حروف الباء)

بداية الهداية (للغزالي)
ج ٤ ص ٦٥
البطاقة (نسبة ابن الحلبي
الى جعفر) ج ٣٥ ص ١٨٢
ج ٤ ص ٧٩

(حروف التاء)

بيان تلبيس الجهمية في
تأسيس بدعهم الكلامية
(للمؤلف) (١)
تأسيس التقديس (للرازي)
ج ٦ ص ٢٨٩
التعليق لأبي الحسن
ابن الزاغوني ج ٢٠
ص ٢٢٧
التعليق للقاضي ابن يعلى
ج ٢٠ ص ٢٢٧
تعليق القاضي يعقوب
البرزني ج ٢٠ ص ٢٢٧
(١) انظر نقض
التأسيس

(حرف الهمزة)

آراء المدينة الفاضلة
(للفارابي) ج ٢ ص ٨٦
ابطال التأويل (للقاضي)
ج ٦ ص ٤٣٣
احياء علوم الدين
(للغزالي) ج ١٦ ص ٥٤ ،
٥٥ ص ٤٤١ ج ١٠
ص ٥٥١ ، ٥٥٢ ج ٤
ص ٩٩ ج ١٧ ص ٣٦٢
اختلاف علي وعبد الله
للشافعي ج ٢٠ ص ٣١٤
ج ٣٥ ص ١٢٤
الأربعين (للرازي)
ج ١٢ ص ٢٢٩ - ٢٣٤
الأربعين (أحاديث رواها
المؤلف بالسند) ج ١٨
ص ٧٦ - ١٢٢
الأسرار الخفية في العلوم
العقلية ج ٩ ص ١٣٣
اعتقاد أحمد (لعبد الواحد
بن أحمد التميمي) ج ٤
ص ١٦٧ ، ١٦٨
الجامع العوام عن علم
الكلام (للغزالي) ج ٤
ص ٧٢
الألواح ج ٩ ص ١٨

(حرف الحاء)

الحج الى زيارة المشاهد
(لمحمد بن النعمان) الملقب
بالشيخ المقيسد ج ٤
ص ٥١٧

حقائق التفسير (لأبي
عبد الرحمن السلمي)
ج ١١ ص ٥٨١ ج ١٣
ص ٢٤٢ ، ٢٤٣

حكايات هارون الرشيد
وجعفر البرمكي ج ١٨
ص ٣٥١

حكمة الاشراق
(للسروودي المقتول)
ج ٩ ص ١٨ ، ١٣٣

الحليّة (لأبي نعيم)
ج ١٨ ص ٧١ ، ٧٢
الخلاصة ج ٢٠ ص ٢٢٧
دقائق الحقائق ج ٩
ص ١٣٣

دواوين الاسلام (١)
الرسالة العلائقية في
الاختيارات السماوية
(للرازي) ج ١٣ ص ١٨٠
رؤوس المسائل (لأبي
الخطاب) ج ٢٠ ص ٢٢٨
رؤوس المسائل (للقاضي
أبي الحسين) ج ٢٠
ص ٢٢٨

رسائل اخوان الصفاء
(وضعها جماعة من

(١) انظر ج ١
الفهارس العامة
ص ٣٧٨

التلويحات للسهر وزدي
المقتول ج ٩ ص ١٨

التمهيد (لابن عبد البر)
ج ٣ ص ٢٢٠

تنقلاات الأنوار (المنسوب
لأحمد الكبرى) ج ١٨
ص ٥٥١ - ٣٥٤ ، ٣٥٨
الثورة ج ١٣ ص ١٠٣ ،
١٠٤ ج ١٦ ص ٤٤ (١)

(حرف الجيم)

الجام العوام (للغزالي)
ج ١٦ ص ٤٤١ ج ١٧
ص ٣٥٧

الجدول (منسوب الى
جعفر) ج ٤ ص ٧٩
ج ٣٥ ص ١٨٢

الجفر (منسوب الى
جعفر) ج ٤ ص ٧٩ ، ٧٨
ج ٣٥ ص ١٨٢

الجمع بين الصحيحين
(للحميدي) ج ١٨ ص ٧٤
الجمع بين الصحيحين
(للاشبيلي) ج ١٨ ص ٧٤
الجواب الصحيح
(للمؤلف) ج ١٩ ص ١٨٩

جواهر القرآن (للغزالي)
ج ١٧ ص ١١٤ - ١٢٢

(١) وانظر ج ١
الفهارس العامة
ص ٢٧٨

تفسير سفيان (٥)

تفسير سنيد (٦)

تفسير عبد بن حميد (١)

تفسير عبد الرزاق (٢)

تفسير القرطبي (٣)

تفسير الامام أحمد (٤)

تفسير المعراج (للرازي)

ج ٤ ص ٦٢ ، ٦٣

تفسير وكيع (٥)

تفسير ابن جرير (٥)

تفسير بن ماجه (٥)

تفسير ابن مردويه (٥)

تكافؤ الأدلة (للأشعري)

ج ٤ ص ٢٨

(٥) انظر ج ١

الفهارس العامة
ص ٢٤٤

(٦) انظر ج ١

الفهارس العامة
ص ٢٤٤

(١) انظر ج ١

الفهارس العامة
ص ٢٤٤

(٢) انظر ج ١

الفهارس العامة
ص ٢٤٤

(٣) انظر ج ١

الفهارس العامة
ص ٢٤٤

(٤) انظر ج ١

الفهارس العامة
ص ٢٤٤

(٥) انظر ج ١

الفهارس العامة
ص ٢٤٤

الصابئة المتفلسفة

المتحنفة (ج ٣٥ ص ١٣٣

- ١٣٥ ، ١٥٣ ، ١٨٣

ج ١٢ ص ٢٣ ج ٤ ص ٧٩

رسالة أحمد الى مسدد

ج ٥ ص ٣٨٠ - ٣٨٦

رسالة القشيري ج ١٨

ص ٧٢ ج ١٠ ، ٦٧٨

الرعاية ج ٢٠ ص ٢٢٧

رموز الكنوز ج ٩ ص ١٣٣

(حرف الزاي)

الزهد والرقائق ج ١١

ص ٥٨٠

الزهد (لابن المبارك)

ج ١٨ ص ٧٢

الزهد (لأحمد) ج ١٨

ص ٧٢

(حرف السين)

السر المكتوم في عبادة

الكواكب والنجوم

(للرازي) ج ١٣ ص ١٨٠

، ١٨١

السعادة (كتاب للغزالي)

ج ٢٩ ص ٣٧٩

السنن (كتب السنن)

ج ١٨ ص ٧٤

السنة (للخلال) ج ٧

ص ٣٩٠

سيرة البطال ج ١٨

ص ٣٥١ ، ٣٥٢ .

سيرة عنتر ج ١٨ ص ٣٥١

(حرف الشين)

شرح الهداية (لجماعة)

ج ٢٠ ص ٢٢٨

الشفاء (لابن سينا)

ج ١٣ ص ٢٣٨ ج ١٠ ،

٥٥٢

صحيح البخاري ج ١٨

ص ٧٣ ، ٧٤

صحيح مسلم ج ١٨

ص ٧٣ ، ٧٤

صفوة الصفوة ج ١٨

ص ٧٢

(حرف العين)

العلم (كتاب للخلال)

ج ٧ ص ٣٩٠

علل المقامات ج ١٠ ص ٣٥

عمدة الأدلة (لابن عقيل)

ج ٢٠ ص ٢٢٧

عنقاء مغرب (لابن عربي

الطائي) ج ٤ ص ٨١

(حرف الفاء)

فتوح الغيب (للجيلاني)

ج ١٠ ص ٤٥٥

الفتوحات المكية (لابن

عربي) ج ١١ ص ٢٣٩

فصوص الحكم (لابن

عربي الطائي) (١)

الفصول في الأصول

(للكرجي) ج ٤ ص ١٧٥

- ١٨٦

الفقه الأكبر (لأبي حنيفة)

ج ٥ ص ٤٦ - ٤٩

(حرف القاف)

القرآن العظيم ج ٢٨

ص ٤١١

قوت القلوب (لأبي طالب

المكي) ج ١٠ ص ٥٥١

(حرف الكاف)

الكافي ج ٢٠ ص ٢٢٧

كتاب دائيسال ج ١٧

ص ٤١

كتب أهل الفلسفة ج ١١

ص ٦٩٧

كتب الرأي ج ١٨ ص ٧٤

كتب الرقائق والتصوف

ج ١٠ ص ٦٧٩

كتب الفقه ج ١٨ ص ٧٤

كشف الحقائق (لأبي

معشر البلخي) ج ٩

ص ١٣٣

(١) ج ١ الفهارس

العامة ص ٣٦٠، ٣٤

(حرف الميم)

مؤلفات ج ١٦ ص ٤٣٣
٤٣٥ ج ١١ ص ٥٧٩ -
٥٨٠

مؤلفات (الرازي) ج ١٦
ص ٢١٣

المباحث الشرقية ج ٩
ص ١٣٣

المثنوي ج ٤ ص ١١٢
محاسن المجالس ج ١٠
ص ٣٥

المحرر (لأبي البركات)
ج ٢٠ ص ٢٢٧ ، ٢٢٨
المختارة ج ١٠ ص ٢٥٤ -
٢٥٦ ج ٢٢ ص ٤٢٦

المحصل ج ١٧ ص ٣٥١
مدونة (ابن القاسم)
ج ٢٠ ص ٣٢٧

المرشد (لابن التومرت)
ج ١١ ص ٤٧٦

مسائل اسماعيل بن
سعيد عن أحمد ج ٣٠
ص ٤٠٤

مسند أحمد ج ١٨
ص ٧٢ ، ٧٤

مسند الشافعي ج ١٨
ص ٧٤

مشكاة الأنوار (للغزالي)

ج ١٣ ص ٢٣٨
مصحف القمر (لأبي
معشر البلخي) ج ١٧
ص ٥٠٧ ، ٥٣٥

مصنفات أبي عبد الرحمن
السلمي ج ١٨ ص ٧٢
مصنفات أحمد ج ١٨
ص ٧٢

المطالب العالية (للرازي)
ج ٦ ص ٦

المظنون به علي غير أهله
(للغزالي) ج ٤ ص ٦٣ ،
٦٤ ج ١ ص ٢٤٥ ، ١٦٧
المعلقات السبع ج ١٣
ص ٢٠٧

المغني ج ٢٠ ص ٢٢٨
(لابن قدامة) ج ٢٠
ص ٢٢٨

المفردات (مفردات أحمد)
ج ٢٠ ص ٢٢٩

المقتع ج ٢٠ ص ٢٢٧
الملاحم والفتن ج ١٣
ص ٢٥٥

ملاحم بن عنضب ج ٤
ص ٧٩

منازل السائرين للهروي
ج ١٣ ص ٢٢٩

مناقب الأبرار ج ١٨
ص ٧٢

منهاج العابدين (للغزالي)

ج ٨ ص ٥٢٤ - ٥٤٠
ج ٤ ص ٨٤
الموطأ ج ٢٠ ص ٣١٢
ج ١٨ ص ٧٤

(حرف النون)

الناموس الأكبر والبلاغ
الاعظم (للباطنية) ج ٣٥
ص ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٥٣ ،
١٥٤

(النبوات التي بأيدي اليهود
والنصارى) ج ١١ ص ٣١٦
ج ٤ ص ١١٢

الانجيل والأنجيل ج ١٢
ص ١٠٣ ، ١٠٤ ج ٢٨
س ٤١١ (١)

نظم السلوك ج ٤ ص ٧٣
٧٤ ،

نقض التأسيس وهو بيان
تلبيس الجهمية ..
(للمؤلف) ج ١٧
ص ٤٥٠

النور من أخبار طيفور
(جمعه أبو الفضل
الفلكي من كلام أبي يزيد)
ج ١٣ ص ٢٥٧ ، ٢٥٨

(حرف الهاء)

الهداية ج ٢٠ ص ٢٢٧ ،
٢٢٨

الهفت (نسب الى جعفر)
ج ٤ ص ٧٩ ج ٣٥ ص ١٨٢

فهرس الأمكنة والبلدان وأفضلها

والبقاء وما يصح منها ويعظم
(أرقام مجلدات المجموع)

الجامع الأموى (X)
الحجاز (الحرمان) ج ٢٠
ص ٣٠١ (١)
حجرة الخليل ج ٢٧
ص ١١١ (٢)
حجرة النبي (٣)
الحديبية ج ٢٦ ص ١٠٣
حرم المدينة ج ٢٦
ص ١١٧ ، ١١٨
الحصون ج ٣٥ ص ٤٠
جين ج ١٨ ص ٤٢٩ ،
٤٣٠
الحوض (المورود) (٤)
خراسان ج ٢٠ ص ٣٠١
الخندق ج ٢٨ ص ٤٤٤
الخضراء لبني أمية
ج ٣٥ ص ٤٠
دمشق (١)
(دورة الصوفية أول
دار لهم (٢)
(X) انظر ص ١٤٤
(١) وانظر ص ٣٧٥
ج ١ الفهارس
العامة
(٢) وانظر ١٤٣، ١٤٤
ج ١ الفهارس
العامة
(١) انظر ص ١١٤
(٢) انظر ص ١٧٦
ج ١ الفهارس
العامة

البيت (الحرام) ج ١٧
ص ٤٦٩ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ،
٣٤٣ ج ١٨ ص ٣٨٠
ج ١٤ ص ٢٠٢، ٢٠١ (١)
بيت لحم ج ٢٧ ص ١٤
البيع والصلاة فيها ج ٢٢
ص ١٦٢
بيعة العقبة ج ١٧ ص ٤٧٨
التنعيم ومساجد عائشة
ج ٢٦ ص ٤٣ ، ٤٤
الثغور (٢)
جمرة العقبة ج ٢٦
ص ١٣٥
جبل لبنان (٣)
جبل النور (٤)
حج المشاهد (٥)
(١) انظر ج ١
الفهارس العامة
ص ١٥٩ ، ٧٧٠
(٢) وانظر المرباطة
فيها
(٣) انظر ص ١٤٤
(٤) انظر غار حراء
(٥) انظر ص ١٠ ، ١١
ج ١ الفهارس
العامة
(٣) انظر ص ١٢ ج ١
الفهارس العامة
(٤) انظر ج ١
الفهارس العامة
ص ٤٧

(باب الهمزة)

آثار الصالحين والأنبياء
(والغلو فيها وأنواعه)
(١)
الأخدود قصة أصحابها
ج ٢٨ ص ٥٤٠
الاقامة بالشام (٢)
الأمصار التي خرج منها
العلم والإيمان ج ٢٠
ص ٣٠١ - ٣٠٣

(حرف الباء)

البصرة (: المحدثون منها)
ج ٢٠ ص ٣٠١
الأوطان (أفضلها في حق
كل انسان (٣)
بدر ج ٢٨ ص ٤٢٩ ،
٤٣٠
بيت المقدس (٤)

(١) انظر ص ١٣٦ ،
١٤٦ - ١٥٠ وج ١
الفهارس العامة
ص ١٠ - ١١
(٢) ص ١٤٥
(٣) انظر ص ١١٤ ،
(٤) انظر ص ١٤٢

رأس يحيى بن زكريا
ص ١٢٨ ج ٢٧
زمزم (١)

الأزهر ج ٣٥ ص ١٣٤
السد ج ١٧ ص ٣٣٢
السلسلة ليس تعظيمها
مشروعاً ج ٢٧ ص ١٣
سلع ج ٢٨ ص ٤٤٤

الصور الذي يضرب بين
الجنة والنار ج ٢٧ ص ١٣
الشام ج ٢٠ ص ٣٠١ (٤)
الصخرة ج ١٧ ص ٤٧٦
ج ١٥ ص ١٥٣، ١٥٤ (١)
الصراط ليس في القدس
ج ٢٧ ص ١٣

صهيون ج ٢٧ ص ١٣
العراق ج ٢٠ ص ٣٠١ (٣)
عرفة ، عرفات ج ٢٦ ،
١٣١ ، ١٣٤

عرفة ج ٢٤ ص ١١٧
عسقلان (٢)

(١) وانظر ص ٣٣
و ج ١ من
الفهارس العامة
ص ٢٨٤

(٤) وانظر ص ١٤٥

(١) انظر ص ١٤٣ و
ج ١ الفهارس
العامة ص ١٣، ١٢

(٣) وانظر ج ١
الفهارس العامة
ص ٣٧٤

(٢) وانظر ص ١٤٥

عين الزقاء (٤)

عيون حمزة ج ٢٦ ص ١٥٤
غار ثور ج ١٧ ص ٤٧١ ،
٤٧٥

غار حراء ج ٢٧ ص ٢٥١
ج ١٠ ص ٣٩٣ ، ٣٩٤
ج ١٨ ص ١٠ ، ١١
القاهرة ج ٣٥ ص ١٣٤
قباء (١)

القبة التي فوق جبل
عرفات (٢)
قبر أم النبي (أمنة)
ج ٤ ص ٣٢٦

قبر الخليل (عليه
السلام) ج ٢٧ ص ١٤٠ ،
١٤١ ج ١٥ ص ١٥٤ (١)
قبر والد النبي (عبدالله)
ج ٤ ص ٣٢٦

قبر النبي الرسول (عليه
الصلاة) ج ٢٧ ص ١٤٠ ،
١٤١ (٢)

قبر يوسف (الصديق)
لم يكن يعرف ج ٢٧
ص ٣٣٦
قبور أهل البيت
ص ١٤٧

(٤) انظر ص ١٤٢

(١) انظر ص ١٤٢

(٢) ص ١٤٣

(١) وانظر ص ١٤٣ ،

١٤٤

(٢) وانظر ص ١٣٨

القبور المكذوبة (٣)

- قدم النبي ليس في
المقدس (X)

قبيقان ج ١٧ ص ٤٨١
القلاع ج ٣٥ ص ٤٠
القمامة ج ٢٧ ص ١٤ (٤)
الكبش (قرناه) ج ٤
ص ٣٣٥

الكعبة (المشرفة)
ج ٢٦ ج ٦٨ ، ٦٩ ج ٧
ص ٢٧٩

الكنائس ج ٢٢ ص ١٦٢
ج ٢٧ ص ١٤

الكوفة ج ٢٠ ص ٣٠١ (١)
لبنان (٢)

محسر (بطنه) ج ٢٦
ص ١٣٤

(٣) انظر ص ١٤٦ -

١٤٨ و ج ١

الفهارس العامة

ص ١٠ ، ١١

(٤) انظر ص ١٤٣

(١) وانظر ج ١

الفهارس العامة

ص ٣٧٤

(٢) انظر ص ١٤٤

المقاصير ج ٣٥ ص ٤٠
مقام الخليل ج ١٧
ص ٤٥٦
مقام عيسى ج ١٧ ص ٤٦٥
المقامات (٢)
المقدس ج ٢٧ ص ١١
مكة (أم القرى) ج ١٧
ص ٥١ ج ٢٧ ص ٥٠٧
منى ج ٢٦ ص ١٣٤
ج ٤ ص ٣٣٥
مهد عيسى ج ٢٧ ص ١٣
الميزان ليس في القدس
ج ٢٧ ص ١٣
النقيع ج ١٥ ص ٣٠٩
نمرة ج ٢٤ ص ١١٧
ج ٢٦ ص ١٦١
(وج) ج ٢٧ ص ١٤، ١٥
الوطن (١)

(٢) انظر ص ١٢٨
(١) انظر الأوطان

مزدلفة ج ٢٦ ص ١٣٤
المشاهد المكنوبة (٢)
مشهد النجف (٣)
المشعر الحرام ج ١٦
ص ١٣٥
مشهد الحين (٣)
مصر (١)
مغارة الخليل ج ١٧
ص ٤٦٤ ، ٤٦٥
مغارة الدم ج ١٧ ص ٤٦٥
المغرب ج ٢٧ ص ٤١ ،

(١) انظر ج ١
الفهارس العامة
ص ٢٨٤

(٢) ص ١٤٦ ، ١٤٨
ج ١ الفهارس
العامة ص ١٠

(٣) انظر ج ١
الفهارس العامة
ص ١٠

(٣) انظر ج ١
الفهارس العامة

المحصب ج ٢٦ ص ١٤١
المدينة ج ٢٠ ص ٣٠١
مزدلفة ج ٢٦ ص ١٣٤
المساجد ج ٣٥ ص ٣٩
المساجد الثلاثة وأفضلها
(٢)
المسجد الحرام ج ٢٧
ص ٢٥٨ ، ٣٥١ ، ٣٥٣
مسجد الخليل ج ١٧
ص ٤٦٤ ، ٤٦٥
المسجد الأقصى ج ٢٧
ص ٢٥٨ ، ٣٥١ ، ٣٥٣
١١ - ١٣ (X)
مسجد قباء (١)
مسجد المدينة (المسجد
النبي) ج ٢٧ ص ٢٥٨ ،
٣٥٣ ، ٣٥١ (٢)

(٢) انظر ص ١١٤
(X) وانظر ص ١٤٢ ،
(١) انظر ص ١٤٢ و
انظر ص ٢٨٩ ج ١
الفهارس العامة
(٢) انظر ص ١٤٦ -
١٤٨ و ج ١
الفهارس العامة
ص ١٠

تصويب الأخطاء

صفحة	سطر	خطا	صواب
١١	١١	بخلاف	صواب
١٩	٣٠	المسكون	كخلاف
٢١	٨	المسكون	المسكون
٢٣	١٩	يعيبه	المسكون
٣	٢٧	جمع	يصيبه
٢٩	٤	والحاكم	جميع
٣٢	١٠	اغترب	والمحاكم
٣٧	٦	يكيدن	اغترف
٦٥	١٦	الاتمام	يكون
٦٦	١٢	يستلم	، اتمام
٦٧	١٢	الجائز	يسلم
٨٠	١٨	يترك	جائز
٨٠	١٠	المرّة	ترك
٨٨	١٢	سفدت	المرأة
٩٩	١٢	فما	فسدت
١١١	١	قيل	فيما
١١٢	١٧	غلب ظنه	قبل
١١٣	٢٤	مأثما	غلب على ظنه
١١٩	٣١	تطيبا	مأثما
١٢١	٢٣	كتابه	تطيبا
١٣٣	٤	طواف	كلامه
١٤١	٢٢	اثبت	طوافا
١٤٢	١٧	١٢ ج ٢٧	ثبت
١٤٣	٢١	١٥٤ ج ١٥٤	١٥٣، ١٥٤، ١٥٤ ج ١٥٤
١٤٣	٤	تعظم	(استدراك)
١٤٦	١٧	بقصد	تعظيم
٤٧٦		المثل الاقلاطونية	بقصر
١٥٦	١٥	يوالي	المثل الاقلاطونية ٤٩٥ ج ٢ (استدراك)
١٧٩	٢١	جبايات لا تجوز ، وجوب العدل فيها	بوالي
٤٤٨	٩	العلم ص ١٧١ ج ١ وانظر ص ٤٥٩، ٤٦٠	ج ٣٠ ص ٣٣٧
٤٦٤	١٩	قد ينبع الماء من بطون الجبال ويكون فيها أبخرة يخلق منها الماء ج ١٦ ص ١٦	

